

على

شرح ملا جامي على الكافية
المسمى بـ "الفوائد الضيائية"

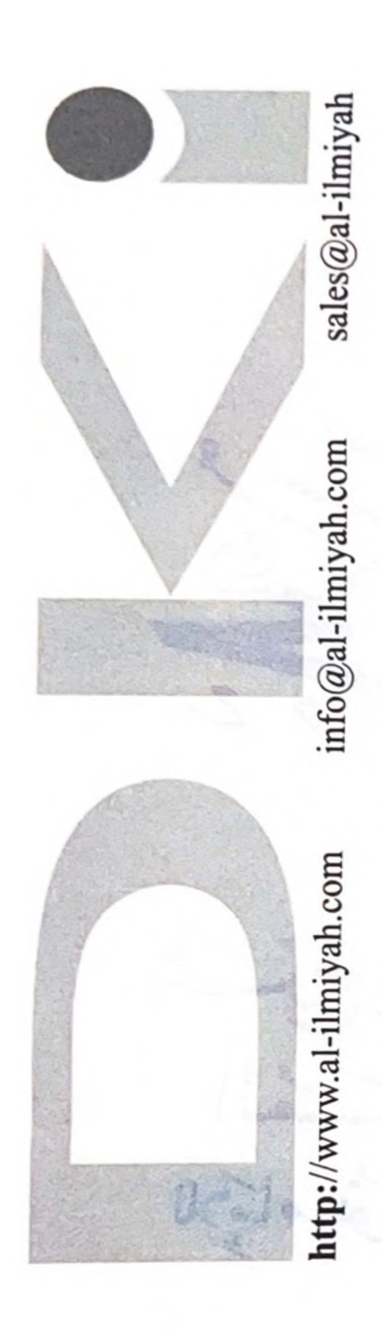
للإمام نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي
المتوفى سنة 898 هجرية

اعتنى به
يوسف نوح أحمد

الجزء الأول



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية

Title: ḤĀŠIYAT MUḤARRAM 'AFANDĪ 'ALĀ ŠARḤ MULLĀ JĀMĪ 'ALĀ AL-KĀFIYA

التصنيف: نحو

Classification: Syntax

المؤلف: محرّم أفندي

Author: Moharram Afandy

المحقق: يوسف نوح أحمد

Editor: Youssef Nuh Ahmed

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

Pages	(3Vols.3Parts) 2064 (٣أجزاء/٣مجلدات)	عدد الصفحات
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2020 A.D. - 1442 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon لبنان	بلد الطباعة
Edition	1st (2 Colors) الأولى (لونان)	الطبعة

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun

1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ١٢/١١/٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



ISBN 978-2-7451-7306-5

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

وبه نستعين، الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِ المرسلين، نبينا محمد، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، وعلى من اهتدى بهديه إلى يومِ الدين.

أما بعدُ:

فقد أثرى علماؤنا الأفذاذُ وأسلافُنا الجهابذةُ المكتبةَ بتراثٍ عظيمٍ يتمثَّلُ في هذا الزخم العاطر والكمِّ الهائلِ من المؤلفات والمصنَّفاتِ في مختلفِ فنونِ المعرفةِ وضروبِ العلمِ، ولكن هذه الأسفارَ العظامَ والكتبَ قابعةٌ في ظلماتِ الخزائنِ تهيلُ عليها السنون مزيدًا من النسيانِ، لذا فإن تحقيقَ المخطوطاتِ، وبعثَها وإخراجَ كنوزِها وفضَّ غبارِ السنين عنها وإتاحةَ الفرصةِ لها لترى النور، من أعظمِ الخدماتِ التي تُقدَّمُ للتراث.

وقد قمتُ بعونِ اللهِ وتوفيقهِ العناية بـ«حاشية محرم أفندي» رحمه الله تعالى.

وهذه الحاشية على كتاب العلامة ملا جامي المسمَّى بـ«الفوائد الضِّيائيَّة»، الذي شرح فيه «كافية ابن الحاجب» في النحو.

وتعدُّ هذه الحاشية جهدًا متميِّزًا لمؤلفها حيث بيَّنت مشكلات «شرح الجامي» واستدركت عليه، وتناولت مسائله بالشَّرح والبيان باستفاضة.

وقد كان عملنا مقابلة «حاشية محرم أفندي» على النسخة الحجرية المطبوعة سنة (1309هـ) في المطبعة النفيسة العثمانية، وتمييز وتشكيل «شرح ملا جامي» كاملًا ومقابلته على عدة نسخ مطبوعة، مع تمييزه بين قوسين هلالين بخط غامق،

وميزنا أيضًا «متن الكافية» لابن الحاجب بين علامتي التنصيص المزدوجين «»، وقمنا أيضًا بتخريج الآيات القرآنية إلى مظانها، سائلين الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعل العمل خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المعتني
يوسف نوح أحمد وعبد الله علي
الأربعاء 27/ جمادى الأولى/ 1441هـ
الموافق لـ: 22/ يناير/ 2020م

* * *

ترجمة ابن الحاجب

اسمه ونشأته

هو عثمان بن عمر بي أبي بكر جمال الدين بن الحاجب، ولد في (إسنا) بأقصى صعيد مصر سنة (570هـ)، فأخذه أبوه إلى القاهرة وكان حاجبًا لعز الدين موسك الصلاحي، فدرس فيها علوم القرآن والعربية، وتفقه على مذهب الإمام مالك، فأصبح من أبرز فقهاء زمانه حتى قيل فيه: إنه شيخ المالكية في عصره.

ومع هذا كان عالمًا بالقراءات والنحو، بارعًا بعلم الأصول، وقد ألف في جميع هذه العلوم.

شيوخه:

تتلمذ ابن الحاجب على مشايخ متعدِّدين؛ من أشهرهم:

أ ـ أبو محمد، القاسم بن فِيرُّه الرُّعَيني، الشاطبي، المقرئ، النحوي، الضرير (ت: 590هـ).

ب ـ أبو القاسم، هبة الله بن علي الأنصاري، البوصيري، الكاتب الأديب (ت: 598هـ).

ج ـ أبو الفضل، محمد بن يوسف الغَزْنَوي، المقرئ، الفقيه الحنفي، المفسر، النحوي (ت: 599هـ).

د ـ أبو الجود، غياث بن فارس اللَّخْمي، المنذري، المصري، المقرئ، النحوي، العروضي، الضرير (ت: 605هـ).

تلاميذه:

كانت لابن الحاجب براعة بالعربية والفقه وأصوله والقراءات، وكان له عدة تلاميذ، نهلوا من معينه، وارتشفوا من لسانه هذه العلوم؛ فممن أخذ عنه:

أ ـ الحافظ زكي الدين، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنذري،

المحدِّث المصري، الشافعي (ت: 656هـ)، روى الحديث عن ابن الحاجب.

ب ـ رضي الدين، أبو بكر عمر بن علي القُسَنْطِيني، الشافعيُّ، النحويُّ، نزيل مصر (ت: 695هـ)، أخذ النحو عن ابن الحاجب.

ج ـ موفَّق الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي العلاء محمد الأنصاري، النصيبي، الشافعي، المُقرئ، الصوفي (ت: 695هـ)، تلا بالسبع على ابن الحاجب، وأخذ عنه العربية، وسمع منه مقدمته في النحو.

د ـ نجم الدين، أحمد بن مُحَسِّن بن مَلِيٍّ الأنصاري، البعلبكي، الشافعي، المتكلم (ت: 699هـ)، أخذ عن ابن الحاجب النحو.

مصنفاته:

صنف ابن الحاجب في علوم شَتَّى، ومن أشهر مصنفاته:

أ ـ الإيضاح في شرح المفصل.

ب ـ الأمالي النحوية.

ج ـ الكافية.

د ـ شرح الكافية.

هـ ـ شرح الوافية نظم الكافية.

و ـ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية.

ز ـ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل.

ح ـ مختصر المنتهى.

وورد في بعض كتب التراجم أن له كتبًا أخرى غير ما ذكر.

وفاته:

قصد ابن الحاجب في آخر زمانه الإسكندرية للإقامة فيها، ففاجأه الموت في السادس والعشرين من شوال سنة (646هـ).

* * *

ترجمة ملّا جامي

اسمه:

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي.

لقبه الذي اشتهر به: نور الدين، وقيل: عماد الدين.

نسبته:

أجمعت الكتب على نسبته إلى (جام) فعرف بالجامي، و(جام) ولاية بخراسان، انتقل إليها جده ووالده من بلدهما الأصلي، وهو (دشت) محلة من أعمال أصفهان، وذلك بسبب بعض الحوادث.

نشأته وثقافته:

نشأ الجامي في بيت من بيوت العلم والمعروفة في ذلك الزمان، فجده شمس الدين محمد الدشتي من مشاهير أهل العلم والتقوى الذي كان مرجعًا للقضاء والفتوى في ولاية (جام)، وأبوه نظام الدين أحمد بن محمد الدشتي لا يقل عن جده علمًا وشهرة حيث كان من أعظم المجتهدين في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان.

اساتذته وتلاميذه:

ذكرت سابقًا أن الجامي تعلم على يد أبيه نظام الدين أحمد الدشتي علوم العربية، وحضر درس الشيخ جندي الأصولي وشهاب الدين الحجري وخواجة علي السمرقندي وقاضي زادة الرومي.

ومن تلاميذه عبد الغفور اللاري وهو المشهور بمولانا عبد الغفور، وقد لقبه أستاذه الجامي بـ (رضي الدين)، ويروى أنه من أولاد سعد بن عبادة رضي الله عنه من كبار الأنصار.

مؤلفاته:

منها: أشعة اللمعات في شرح لمعات العراقي، إرشادية، بهارستان في اللطائف والحكم فارسي، تاريخ هراة، تفسير القرآن، جلاء الروح قصيدة فارسية، خرد نامة منظومة فارسية، الدرة الفاخرة في تحقيق مذاهب الصوفية والحكماء، ديوان شعره ثلاث نسخ، رسالة في التصوف وأهله وتحقيق مذهبهم، رسالة في كلمتي الشهادة، رسالة في المعمي، رسالة نور بخش في بيان الحقيقة والطريقة والمجاز، رسالة في الوجود، سبحة في النصائح والحكم، سلامان وإبسال منظومة فارسية، شرح حديث أبي ذر العقيلي، شرح حديث أربعين فارسي، شواهد النبوة لتقوية يقين أهل الفتوة فارسي، شرح فصوص الحكم للشيخ الأكبر، شرح معميات مير حسين، شرح النقاية في الفروع فارسي، لوامع أنوار الكشف والشهود على قلوب أرباب الذوق والجود في شرح القصيدة الخمرية الفارضية، لوائح فارسي نظما ونثرا، منسك الحج، مناقب شيخ الإسلام عبد الله الأنصاري، مناقب الشيخ جلال الدين الرومي، نفحات الأنس من حضرات القدس في طبقات المشايخ، نقد النصوص في شرح نقش الفصوص، هفت أورنك في الحكايات منظوم وغير ذلك.

و«**الفوائد الضيائية**»: كتاب ضخم في النحو العربي، شرح فيه «**كافية ابن الحاجب**»، يسميه الطلبة الأكراد «**ملا جامي**».

وفاته:

توفي ملا جامي رحمه الله تعالى في هراة ودفن بها سنة (898هـ)، وشيع جثمانه في غاية الإجلال والاحترام خلق كثير من الناس.

أما ترجمة المولى محرم أفندي، فلم أجد من ترجم له، ولم أجد أيضًا ترجمة لصاحب تتمة «**حاشية محرم**» وهو الحاج عبد الله بن صالح بن إسماعيل.

* * *

مُقدّمات مفيدة في علم النّحو

تعريفُ علم النّحو، موضُوعُه، ثمرتُه، نسبتُه، واضعُه، حُكمُ الشّارع فيه.

التعريف: كلمة «**نحو**» تُطلق في اللُّغة العربية على عدّة معانٍ:

(1) منها: **الجهةُ**، تقولُ: «ذهبتُ نحو فُلانٍ»، أي: جهتهُ.

(2) ومنها: **الشّبهُ والمثلُ**، تقولُ: «مُحمّدٌ نحوُ عليٍّ»، أي: شبهُهُ ومثلُهُ.

وتُطلق كلمةُ «**نحو**» **في اصطلاح العلماء** على العلم بالقواعد التي يُعرف بها أحكامُ الكلمات العربيّة في حال تركيبها من الإعراب والبناء، وما يتبع ذلك.

الموضوع: وموضوعُ علم النحو: الكلماتُ العربيةُ، من جهة البحث عن أحوالها المذكورة.

الثّمرةُ: وثمرةُ تعلُّم علم النّحو: الاحترازُ عن الخطأ في الكلام العربيّ، وفهمُ القرآن الكريم والحديث النبويّ، اللّذين هما أصلُ الشّريعة الإسلامية، وعليهما مدارُها.

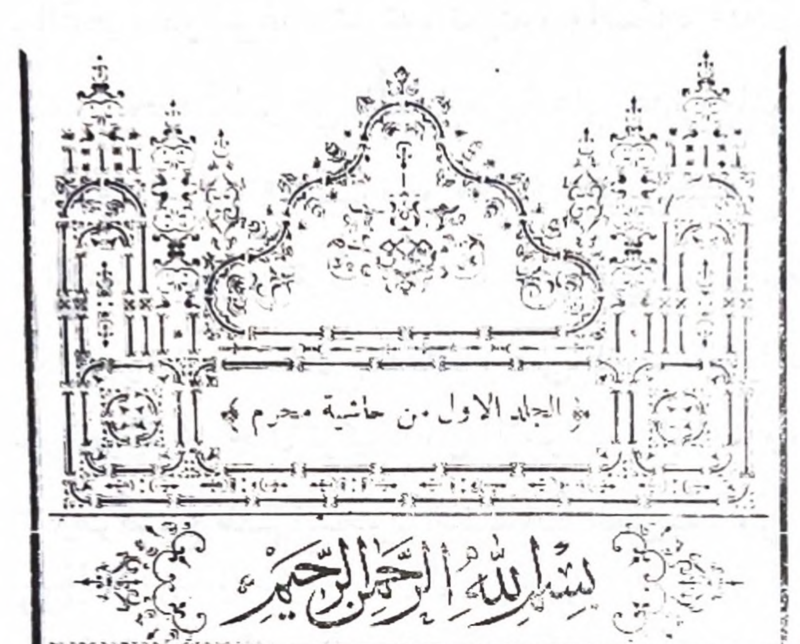
نسبتُه: وهو من العُلوم العربيّة.

واضعُه: والمشهور أنّ أوّل واضعٍ لعلم النحو هو أبو الأسود الدُّؤليُّ، بأمر أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

حُكمُ الشارع فيه: وتعلُّمُه فرضٌ من فُروض الكفاية، ورُبما تعيّن فصار فرض عينٍ.

* * *

نماذج من صور النسخة الحجرية



صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم * وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم *
فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم * وهو الوصف بالجميل على
الجميل الاختياري من انعام اوغيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان
فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام اوغيره يعنى سواء وصل من جانب
المحمود نعمة الى الحامد فحمده مكافاة وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم
يصل مثل حمدت زيدا على حسنه * واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام
باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون
الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان
فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط
فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق
ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا فى الذهن ولا فى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه)
اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن * وهو ضد العدو من الولى بمعنى القريب
وكل من ولى امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولى
امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائزان * اما على الاول
فالمعنى جنس الحمد او كل حمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة فى وليه للاستغراق
والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد
لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه * واما على الثانى فالمعنى

(ان)

صورة الصفحة الأولى من النسخة الحجرية

نجز ختام طبع هذه الحاشية المفيدة * التي الفها العالم النحرير المكرم * والكامل الفاضل المسمى بمحرم * على شرح الكافية للمولى الجامي * قدس الله سرهما السامي * مع تكملتها التي حررها العالم العلامة * والفاضل الفهامة * رئيس مشايخ القراء * واساتذة اصحاب التجويد واهل الاداء * الامام الاول في جامع ابي ايوب الانصاري * المدعو بالحاج الحافظ عبدالله الايوبي * في عصر سلطنة حضرة سلطاننا الاعظم * والخاقان المعظم * حامي حماة الملة والدين * راعي رعاة اهل اليقين * ألا وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان الغازي «عبد الحميد» خان * ادام الله دولته وابد سلطنته ماتعاقبت الازمان * بحرمة نبي آخر الزمان * عليه صلوات الله الرحمن * وكان ذلك في المطبعة العثمانية * في دار الخلافة العلية * صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات الكونية * خمسة عشر ليال بقين من جمادى الاولى * سنة تسع وثلاثمائة

بعد الف من هجرة من له العز والعلى في الآخرة والاولى * الحمد لله

ولي الانام * والصلاة على سيدنا اسعد الانبياء والرسل محمد

عليه السلام * وعلى آله الفخام * واصحابه الكرام *

عليهم رضوان الله المنان

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان بايزيد جامع شريفى درسعاملرندن اكيلى اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى افندى المصحح

بايزيد جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد اسعد افندى رئيس المصححين في المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد امين افندى المصحح

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد امين افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج حافظ احمد افندى المصحح

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الحجرية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحَمدُ ....

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداءً بالقرآن العظيم، وتيمناً وتبركاً باللفظ الكريم، فقال: **(الحَمدُ)** مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم، وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من إنعام أو غيره؛ لأن الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط، وعام باعتبار المتعلق، كما قيل من إنعام أو غيره، يعني: سواء وصل من جانب المحمود نعمة إلى الحامد فحمد له مكافأة لما وصل، مثل: حمدت زيداً على إنعامه، أو لم يصل مثل: حمدت زيداً على حسنه.

وأما الشكر: فهو الوصف بالجميل أيضاً لكنه عام باعتبار المورد، يعني يكون باللسان وغيره، وخاص باعتبار المتعلق؛ لأن الشكر لا يكون إلا من إنعام، ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأنهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، ويصدق الأول فقط في الوصف بالعلم باللسان، والثاني فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الإحسان، كذا في «المطول»، واللام فيه للجنس أو الاستغراق، ولا يكون للعهد إذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق.

لوليه، والصلاةُ على نبيه، ....

(لِوَلِيِّهِ) اللام متعلق بالخبر تقديره: ثابت أو كائن، وهو ضد العدو من الولي بمعنى القريب، وكل من ولي أمر أحد فهو وليه أي: قريبه وصديقه، أو من الولاية لأن كل من ولي أمر أحد فهو وليه، يعني: حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائزان، أما على الأول فالمعنى جنس الحمد أو كل حمد لمحب كل حمد، على أن تكون الإضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع إلى الحمد، ومحب كل حمد هو الله تعالى؛ لأنه تعالى يحب كل حمد لرجوعه إليه، وأما غيره تعالى فلا يحب إلا حمده أو حمد من يحبه، وأما على الثاني فالمعنى أن جنس الحمد أو كل الحمد لمن ولي أمر كل حمد، من خلق ما يحمد عليه وهو المكان أو ما يحمد به وهو اللسان، وخلق استعداد الحمد وأسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به.

وإنما قال: «لوليه» ولم يقل: «لله تعالى» مع كونه أخصر أما لفظاً فلرعاية السجع لنبيه، وأما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفاً فيحصل للسامع معنيان؛ لأن حصول لذتين أولى من حصول لذة ونعمتين أولى من نعمة.

(والصَّلاةُ) الواو لعطف الجملة على الجملة، كتبت بالواو كالزكاة لتعظيم لفظها؛ لأن الواو أقوى، وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل، مبتدأ.

(عَلَى نَبِيِّهِ) خبره، والضمير البارز راجع إلى الولي، تقديره: على نبي ولي الحمد، والنبي: إما من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض، سمي به لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق، وهو حينئذ فعيلٌ بمعنى مفعولٍ، كجريح بمعنى مجروح، أو من النبأ وهو الخبر، فعلى هذا أصله: نبيءٌ على وزن جريءٍ، وعلى الأول: نبوٌّ مثل غبوٌّ، سمي به؛ لأن النبي مخبرٌ عن الله وحينئذٍ فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر، وهو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ﴾ [المائدة: 67] الآية، والرسول: أخص منه وهو إنسان أيضاً ولكن يكون له كتاب وشريعة؛ فيكون أخص من النبي؛ لأن كل رسول نبي ولا عكس، كما أن

وعلى آله ....

كل إنسان حيوان من غير عكس.

وإضافته إلى الضمير إما عهدية كغلام زيد؛ فينصرف حينئذ إلى نبينا فيكون المعنى: والصلاة على النبي المعهود في القلوب، وقد تكون جنسية واستغراقية؛ فالمعنى حينئذ: والصلاة على كل نبي له تعالى؛ فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا أيضاً، وإن كان عاما في نفسه.

وإنما قال «على نبيه» ولم يقل «على رسوله» مع أن الرسالة أقوى وبالمقام أحرى، أعني: إما لفظاً فلرعاية السجع، وإما معنى فعلى كون الإضافة للجنس والاستغراق، ظاهرٌ لأنه أشمل، وأما على أنها عهدية فللدلالة على أنه -عليه السلام- إذا استحق الصلاة بمرتبة النبوة فاستحقاقه إياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الأولى؛ لأن الرسالة أقوى.

(**وَعَلَى آلِهِ**) عطف على «نبيه» بإعادة الجار؛ إشارة إلى أنهم وإن كانوا يستحقون الصلاة لمتابعة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ كأنهم استحقوها أصالة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: 8]، يقال: آل الرجل نفسه وأهله وعياله وأتباعه وأنصاره، وعلى الثالث يكون ذكر الأصحاب تخصيصاً بعد التعميم، يعني: يكون عطف الخاص على العام؛ اعتناء بشأنهم، وإشارة إلى أنهم أحقاء بالصلاة؛ لأنهم كانوا تابعين له، كقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر: 4]، وأما المعنى الأول فهو غير مراد ههنا، وأما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص؛ لأن «آله» أيضاً أصحابه، فيتكرر الدعاء لهم، آله وأقرباءه.

والآل أصله: «أهل» قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن، وقيل أصله: أولٌ على وزن فرس قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال:

فإبداله من همزة هاء أصلها ... وقد قال بعض الناس من واو أبدلا

ومضافٌ إلى الضمير الراجع إلى النبي.

وأصحابه، المتأدبين بآدابه.

وبعد، ....

(وَأَصحَابِهِ) بالجر عطف على «آله» وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب، ويجمع على صحاب وصحبان كجياعٍ وشبانٍ، ثم قيل: الصحابي من صحب الرسول ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ وخدمه أو خدم خدمته، واختلف في تفسيره، وهم عند وفاته ـ عليه الصلاة والسلام ـ مائة ألف وأربعة عشر ألفاً، كلهم أهل الرواية عنه ـ عليه السلام ـ لقوله عليه السلام: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم». كذا في حاشية «المطول».

(المُتَأَدِّبِينَ) صفة الآل والأصحاب على سبيل البدل، أو من باب الحذف والتفسير للإبهام الناشئ منه، تقديره وعلى آله المتأدبين وأصحابه المتأدبين، حذف الوصف الأول اختصاراً أو ذهاباً إلى الإجمال والتفصيل والإبهام والتفسير، الأدب: من أدب إذا برع وكرم، وهو قسمان: أدب النفس وأدب الدرس، أما أدب النفس: فلأن الآل والأصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلاة والسلام، وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: 4]، وهو خلق القرآن الكريم، وأما أدب الدرس: فلأن النبي -عليه السلام- كان يبلغ الكتاب والأحكام، كما قال -عليه السلام- في أثناء وعظه: «ألا هل بلغت»، قالوا: بلى قال: «فليبلغ الشاهد الغائب»، والأصحاب كانوا يبلغون الكتاب والأحكام كما بلغ النبي ـ عليه السلام ـ إياهم (بآدَابِهِ) جمع أدب، يعني: أخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام؛ فبلغوا الكتاب والأحكام لمن بعدهم، كما بلغ النبي ـ عليه السلام ـ لهم، وفي ذكر الأدب براعة الاستهلال؛ لأن النحو قسم من الأدب.

(وَبَعدُ) الواو ابتدائية و«بعد» ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان؛ لكونه مضافاً إليه، «بعد» مبني على الضم لما تقرر في موضعه؛ تقديره: وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه، والصلاة على نبيه وآله، والعامل فيها «أما» المقدرة؛ لأن ما قبل «بعد» مظنة «أما»، يدل عليه الفاء في قوله: فهذه، أو لأنها

فهذه فوائد وافية لحل مشكلات ....

مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف «أما»، على أنه لا منع من الاجتماع حيث يقال: وأما بعد؛ لوجود معنى الفعل في «أما» لنيابتها عنه، ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف؛ لكونه معمولاً ضعيفاً حيث يعمل فيه كل.

(فَهَذِهِ) إشارة إلى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب؛ بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه، فتكون الإشارة حينئذ حسية، أو إشارة إلى ما في الذهن؛ بناء على تقديمها عليه، فتكون الإشارة حينئذ ذهنية، وفى محشي عصام: أي: هذه الأمور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الإجمال، وأورد اسم الإشارة لبيانها، واسم الإشارة ربما يستعمل في الأمور المعقولة ـ وإن كان وضعها للأمور المبصرة في مرأى المخاطب- إما لكمال إتقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الإشارة إليها، وإما إشارة إلى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغاً حتى صارت المعاني عنده كالمبصرات واستحق أن يشار به إلى المعقول بالإشارة الحسية، وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني، إلى هنا كلامه.

قوله: «فهذه» مبتدأ (فَوَائِدُ) خبره، جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة، وهي ما استفيد من علم أو جاه أو مال، يقال: أفاد يفيد إذا ثبت، فمعنى «فوائد»: ثوابت، يعني: أمور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وَافِيَةٌ) من: وفى الشيء إذا تم يفي، مثل: رمى يرمي، وفيا على وزن فعولٍ، فمعنى «وافية» كثيرة تامة لا نقصان فيها، واللام في (لِحَلِّ) متعلق بقوله: «وافية» على تضمين معنى التعلق، وللتضمين طريقان، أحدهما: أن يكون الأصل ثابتاً والمضمن حالاً منه، وعلى هذا معناه: فهذه أمور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل، والثاني: أن يكون الأصل زائداً والمضمن قائماً مقامه، فحينئذ يكون المعنى: فهذه أمور متعلقة لحل، والطريق الأول أليق بالمقام؛ لأنه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية.

قوله: «لحل» مصدر مضاف إلى المفعول؛ لأنه هو المقصود، والفاعل متروك، تقديره: لحل هذه الفوائد، الحل: بالفتح، يقال: حل العقدة إذا فتحها، وبابه رد، والمراد ههنا الإيضاح والبيان، أي: لإيضاح (مُشْكِلاتِ

الكافية، للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب، الشيخ ابن الحاجب، ـ تغمده

(الكَافِيَةِ) وبيانها، «مشكلات» جمع مشكلة من أشكل إذا اشتبه، «الكافية» اسم كتاب لابن الحاجب، **(لِلعَلَّامَةِ)** صفة «الكافية» في تقدير الكائنة له من حيث التأليف، أو حال منها، وهي مضاف إليه للمشكلات، وهي مفعول به للمصدر ليكون مبيناً للمفعول بالواسطة؛ يعني: يجوز الحال من المضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه، وههنا كذلك لأنه يجوز أن تقول: لحل الكافية حال كونها مؤلفةً للعلامة، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ﴾ [النساء: 125] حيث يجوز أن يقال: واتبع إبراهيم حنيفًا، ومن أراد تحقيق المرام فليطالع العصام.

(المُشتَهِرِ) بكسر الهاء ويجوز الفتح أيضاً؛ لأنه جاء لازماً ومتعدياً، كما يقال: لفلان فضيلة اشتهرها الناس، صفة «للعلامة» على أن التاء فيها للمبالغة كتاء نسابةٍ، اختار من بين أوصافه الاشتهار إغناءً له عن الوصف بالفضائل؛ تفضيلاً لاشتهاره، واعتذارًا عن إعراضه عن الإطراء في المدح، **(في المَشَارِقِ)** متعلق بـ«المشتهر» وبيانٌ لمحل الاشتهار **(والمَغَارِبِ)** عطفٌ عليه، وإنما جمعهما إما لفظاً فلرعاية السجع، وإما معنىً فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم؛ لأن لكل يوم وليلة مشرقاً ومغرباً، وفيه مبالغة في اشتهاره، وإنما ثنى في قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ۝١٧﴾ [الرحمن: 17] باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء؛ لأنهما اثنان في كل سنة، وكذلك المغرب، والإفراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني: جنس المشرق وجنس المغرب.

(الشَّيخِ) عطف بيان لقوله «المشتهر» من: شاخ يشيخ شيخاً ومشيخة وشيخوخة، من ظهر فيه سنه أي: علامته، أو من خمسين أو من إحدى وخمسين إلى آخر عمره، أو إلى ثمانين، هذا على حقيقته، وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل، ومنه يقال: شيخت الرجل، أي: وصفته بالشيخ، وإن لم يكن موصوفاً به للتعظيم باعتبار كونه موصوفاً بأوصاف الشيوخ.

(ابنِ الحَاجِبِ) لاشتهاره بهذا اللقب؛ لأنه كان والده حاجباً لسلطان زمانه **(تَغَمَّدَهُ)** من التفعل، يقال: غمد السيف، من باب ضرب ونصر، جعله في

الله بغفرانه، وأسكنه بُحْبُوحَة جنانه ـ، نظمتُهَا في سِلْكِ التقرير، وسِمْطِ التحرير، ....

غمده، فهو مغمود، وتغمده الله برحمته غمده بها، كذا في «الصحاح»، ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات، وفيه استعارة مكنية أيضاً للتشبيه المذكور في النفس، وتخييلية وهي إثبات ما يلزم المشبه به من الغمد للمشبه.

(**اللهُ بِغُفرَانِهِ**) متعلق بقوله: «تغمده» أي: ستره الله بمغفرته ورحمته، كما يستر الشيء النفيس بالأثواب الفاخرة (**وأَسكَنَهُ**) أي: أسكن الله الشيخ يوم القيامة (**بَحبُوحَةَ**) بالباء الموحدة من تحت بعده حاء مهملة وبعده باء أيضاً وبعده واو وحاء كذلك، على وزن فعلولة، الشيء الوسط لا إفراط ولا تفريط، منصوب على الظرفية (**جِنَانِهِ**) بكسر الجيم جمع جنةٍ، وبالفتح القلب، والمراد ههنا الأول، وهي في الأصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل، سميت بها؛ لاشتمالها على الأشجار والنخيل، يعني: أسكنه الله وسط جنانه.

(**نَظَمتُهَا**) النظم الجمع، يقال: نظمت اللؤلؤ أي: جمعته في السلك، أي: جمعت الفوائد الوافية (**في سِلكِ**) متعلق بالنظم، والسلك الخيط (**التَّقرِيرِ**) يعني: «قرار داده»، والمراد به ههنا: إما هذا المعنى أو المعنى العرفي وهو التلفظ بالألفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام، وعلى التقديرين تكون الإضافة من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه، أي: جمعت الفوائد التي هي المعاني، يعني: ألفاظها، في التقرير والتلفظ الذي هو كالخرز في السلك، وجه الشبه: كون كل منهما حافظا للأشياء وحسن الاجتماع والالتئام، وقيل: التقرير جعل الشيء في قراره، أو الحمل على الإقرار، والحمل على الثاني أبلغ في مدح الكتاب.

(**وَسِمطِ**) عطف على السلك، وهو أيضاً بكسر السين المهملة، السلك ما دام فيه الخرز (**التَّحرِيرِ**) وهو التقويم، والإضافة فيه من قبيل «لجين الماء» أي: جمعتها في التقدير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز، والتحرير الذي هو كالسمط، الذي فيه اللؤلؤ، وفيه تدرج وترق من الأدنى إلى الأعلى.

للولد العزيز ضياء الدين يوسف، حفظه الله عن مُوجِبَات التلهف والتأسف، وسميتها بـ«الفوائد الضيائية»؛ لأنه لهذا الجمع والتأليف ....

(**لِلوَلَدِ**) متعلق بـ«نظمتها»، الولد المولود (**العَزِيزِ**) فعيلٌ بمعنى المفعول، العزة عند أهل المعرفة الذكاء والفضل، فوصفه به في قوة وصفه بالذكاء والفضل، فكأنه قال للصبي الموصوف بالذكاء والفضل (**ضِيَاءِ الدِّينِ**) هذا لقبه، عطف بيان أو بدل منه والثاني هو الأولى (**يُوسُفَ**) اسمه، عطف بيان (**حَفِظَهُ**) أي: يوسف (**اللهُ عَن**) أشياء (**مُوجِبَاتِ**) بكسر الجيم جمع موجبة يعني: عن أشياء تكون سبباً لحصول (**التَّلَهُّفِ وَالتَّأَسُّفِ**) كلاهما بمعنى واحد، هو الغصة والكربة، إلا أن في الثاني مبالغة في الحزن؛ لأن الأسف أشد الحزن كذا في «الصحاح» يعني: حفظ الله يوسف عن أشياء تكون سبباً لأن يكون حزينًا في الدنيا والآخرة.

(**وَسَمَّيتُهَا**) أي: سميت الفوائد التي نظمتها، عطف على «نظمتها»، والتسمية تتعدى إلى المفعولين بنفسها نحو: سميت ابني زيداً، وتتعدى إلى الثاني بالباء نحو: سميت ابني بزيد، وههنا من القسم الثاني (**بالفَوَائِدِ الضِّيَائِيَّةِ**) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له، وهو يوسف؛ لأن المقصود الضيائية، وإنما أتى بالفوائد لتكون موصوفة لها، ولكون اللقب أشهر من العلم في أكثر الاستعمال نسب إليه، ولأن فيه نسبةً إلى الضياء بحسب المعنى؛ فيشعر بأن هذا المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب، فللتفاؤل تنسب إليها، وقيل: المقصود الأصلي في التركيب الإضافي، إن كان في الجزء الثاني فالنسبة إليه وإلا فالنسبة إلى الأول، والمقصود الأصلي ههنا الجزء الأول؛ لأن المصنف كأنه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة، كما في قولك: عبد مناف يقال فيه: عبدي لا منافي، وفي ابن الزبير زبيري وفي امرئ القيس قيسي.

قوله: (**لأَنَّهُ**) علة للجملة التي هي قوله: «نظمتها»، أي: لأن الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سبباً (**لِهَذَا الجَمعِ وَالتَّأْلِيفِ**) عطف تفسير للجمع؛ لأن الجمع يحتمل أن يكون بالتأليف وغيره وفسره به، وإنما أورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير، وأخرج الفقرتين عن المساواة؛ ليكون الكلام من قبيل الإبهام

كالعلة الغائية نفعه اللهُ تعالى بها وسائرَ ....

والتفسير، وهو ألذ وإن كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الأولى؛ فلا يصح قول من قال: فالأولى ترك الجمع لأنه لا فائدة فيه إلا إخراج الفقرتين عن المساواة، تدبر.

(كَالعِلَّةِ الغَائِيَّةِ) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود، وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له، وهو في الواقع مقدمٌ في التصور، ومؤخر في الوجود، وأما نفس يوسف فهي متقدمة فيهما؛ فلم يصح أن تكون علة غائية، فلذا قال: «كالعلة الغائية» على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق، ويجوز أن يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم، أي: لأن تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية، على أن تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11] فلم يصح قول من قال: ولو قال لأن تعلمه العلة الغائية؛ لصح واتضح وكفى في النسبة لما عرفت.

فاعلم أن العلل أربع عندهم: العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب، والعلة المادية وهي ههنا ألفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها، والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على أي وجه كان، والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به.

(نَفَعَهُ) أي: يوسف، أي: لينفعه **(اللهُ)** لأن الماضي إذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الأمر، وأورد بالماضي للتفاؤل وإظهار الحرص وإبراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الأمر **(بِهَا)** أي: بالضيائية لما سبق أن المقصود ههنا الوصف **(وَسَائِرَ)** معطوف على مفعول «نفع» وهو الضمير البارز المتصل به، من: سأر يسأر من باب: فتح يفتح، ومصدره سؤرٌ وصفته سائرٌ، فالسؤر بقية ما أكل أو شرب، ومعناه الباقي، ويجيء أيضاً بمعنى الجميع؛ فالسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون للمدعو له أنفع، وهو يوسف لأنه يتكرر الدعاء في حقه أولاً بالضمير العائد له، وثانياً بالعطف، يعني: يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه، ومضاف إلى

المبتدئين من أصحاب التحصيل، وما توفيقي إلا بالله، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

(**المُبتَدِئِينَ**) جمع مبتدئ، وهو من ابتدأ في كل شيء يقال له في ابتدائه: مبتدئ؛ فيكون من ألفاظ العموم، ولذا قال الشارح رحمه الله: (**مِن أَصحَابِ التَّحصِيلِ**) احتراز عن كونه من أصحاب الحرف والصنائع؛ لأن هذا اللفظ ـ يعني: لفظ أصحاب التحصيل ـ لا يطلق في عرفهم إلا على من يطلب العلم واشتغل به.

(**وَمَا تَوفِيقِي**) مصدرٌ مضاف إلى ما يقوم مقام الفاعل، والتوفيق: جعل الأسباب موافقة للمسببات؛ فالمعنى: وما كوني موفقاً، يعني: فما تكون أسبابي موافقةً للمسبباتي بشيءٍ من الأشياء (**إِلَّا بِـ**)معونة(**اللهِ**) تعالى إياي وتوفيقه؛ فالاستثناء مفرغ، وقيل: هو استعداد الإقدام على الشيء؛ فحينئذ يكون المصدر مبنياً للفاعل، فالمعنى: وما كوني أو ما أكون مستعداً على الإقدام بشيء من الأشياء إلا بمعونة الله تعالى، وقيل: جعل الله أفعال عباده موافقةً لما يحبه ويرضاه، فالمعنى: وما تكون أفعالي موافقة لما يحبه ويرضاه إلا بالله، وقيل: هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق، فالمعنى: وما يكون تدبيري موافقاً لتقدير الحق إلا إلى آخره، كما قيل: العبد يدبر والله يقدر، وقيل: هو الأمر المقرب إلى السعادة الأبدية والكرامة السرمدية، ومن أراد تحقيق معنى التوفيق في الإفادة والاستفادة فليطالع «قواعد الإعراب» التي للشيخ زاده.

(**وَهُوَ حَسبِي**) والواو للحال، والجملة حال، أي: حسبي وكافي في جميع مهماتي ومرادتي (**وَنِعمَ**) الواو للعطف (**الوَكِيلُ**) فاعله، إما معطوف على «حسبي» عطف جملة على مفرد؛ فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم، مثل: زيدٌ نعم الرجل، كذا في «المطول»، أو على «حسبي» عطف جملة على جملة؛ فالمخصوص محذوفٌ تقديره: ونعم الوكيل الله، مثل قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: 30] أي: نعم العبد أيوب عليه السلام، وعلى التقديرين يكون عطف الإنشاء على الإخبار وبينهما كمال الانقطاع، فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف أما على الأول فيقال: اللفظ إن كان إخباراً فالمعنى على الإنشاء،

اعلم أن الشيخَ لم يصدِّر رسالتَهُ هذه بـحمد الله، بأن جَعَلَه جزءًا منها، هضمًا لنفسه بتخييل إنه كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف ....

فيناسب المعطوف من حيث المعنى، فيصح عطفه، وأما في الثاني فيقال: وإن كان إنشاء فالمعنى على الإخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى، فيصح عطفه.

(اِعلَم) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن المصنف لم يكتب في أول هذا الكتاب لفظ: الحمد لله والصلاة على نبيه، وخالف السلف فيهما؛ لأنهم كتبوهما، فأجاب عنه منبهاً فقال: «اعلم» **(أَنَّ الشَّيخَ لَم يُصَدِّر)** من التصدير **(رِسَالَتَهُ هَذِهِ)** صفة الرسالة، مثل: مررت بزيد هذا، وسيأتي تفصيله **(بِحَمدِ اللهِ)** متعلقٌ بقوله: «لم يصدر» **(بِأَن جَعَلَهُ)** متعلقٌ به أيضاً، أي: جعل المصنف الحمد لله **(جُزءاً)** مفعوله الثاني **(منها)** الجار والمجرور صفة لـ«جزءا» والضمير البارز راجع إلى الرسالة، أي: بأن جعل المصنف الحمد لله جزءاً من الرسالة كتباً؛ لأن الجزئية لا تكون إلا بالكتاب، لا قولاً ولا قلباً؛ لأنه ليس من شأن المصنف ألا يصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد القلبي؛ فعدم التصدير بالحمد الفعلي أو القولي أو القلبي حين الشروع في شيء من الأشياء ليس من شأن العاقل فضلاً عن المصنف الفاضل **(هَضمًا)** مصدر من باب: ضرب، وهو الكسر وإظهار التذلل والتواضع، مع أنه من المكملين، منصوب لأنه مفعول له لقوله: «لم يصدر»، وسيأتي له زيادة تفصيل، اللام في قوله **(لِنَفسِهِ)** متعلق به، ولك أن تقول: إنه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها أيضاً بالحمدلة؛ لأن الحمد إظهار الصفات الكمالية، إلا أنه لم يذكر لفظة «هضماً لنفسه»، وهضم النفس ممن أتى بما يكاد أن يوقعه في الإعجاب، كتصنيف مثل هذا الكتاب من أهم المهمات، ويعلم منه أيضاً ترك الصلاة على النبي عليه السلام، والباء في قوله: **(بِتَخييلٍ)** متعلق بقوله: «هضماً» وهو إلقاء الشيء في الخيال، مصدر مضاف إلى المفعول، يعني: بإلقاء المصنف هذا المعنى، أي: نقصان كتابه في نفسه، وهو **(أَنَّ كِتَابَهُ هَذَا مِن حَيثُ إِنَّهُ كِتَابُهُ لَيسَ)** من الأفعال الناقصة، اسمه مستتر فيه راجع إلى الكتاب، وخبره قوله: **(كَكُتُبِ السَّلَفِ)** والجملة خبر «إن» وهي مع

حتى يصدر به على سَنَنِهَا، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقًا، حتى يكون كتابه بتركه أَقْطَعَ، لجواز إتيانه بحمد اللّه من غير أن يجعله جزءًا من كتابه.

اسمها وخبرها مفعولٌ للتخييل، أي: ليس هذا الكتاب من حيث إنه كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات السلف، وهو بوزن الخلف بفتحتين: السابق الصالح، من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والأمثال والشواهد (حَتَّى يُصَدَّرَ بهِ) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (عَلَى سَنَنِهَا) بفتحتين الطريق، أي: على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها.

(وَلَا يَلزَمُ) هذا جواب دخلٍ مقدرٍ، وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور، وهو مستلزم الأقطعية، فقال لدفعه: ولا يلزم (مِن ذَلِكَ) أي: من عدم التصدير بالحمد (عَدَمُ الابتِدَاءِ) فاعل لقوله: «ولا يلزم» (بِهِ) أي: بالحمد (مُطلَقًا) لا قولا ولا قلبا ولاكتبا ولا فعلا (حَتّى يَكُونَ كِتَابُهُ) هذا (بِتَركِهِ) أي: بترك الحمد كتبا وفعلا (أَقطَعَ) ويدخل تحت قوله عليه السلام: «كل أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»، وفي رواية: «فهو أجذم»؛ (لِجَوَازِ إِتيَانِهِ) أي: المصنف (بِحَمدِ اللهِ) قولاً وفعلاً (مِن غَيرِ أَن يَجعَلَهُ جُزءاً مِن كِتَابِهِ) بأن يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه، وباله، ولكن لم يجعله جزءاً من كتابه؛ هضماً لنفسه، وهذا أولى وأليق.

* * *

[الكلمة]

وبدأ بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما، فمتى لم يعرفا، كيف يبحث عن أحوالهما؟ وقدم الكلمة على الكلام، لكون أفرادها جزءًا من أفراد الكلام، ....

[الكلمة]

(وَبَدَأَ) الواو للاستئناف يعني: جواب عن سؤال مقدر تقديره: كان وظيفة من اشتغل في النحو أن يشتغل أولًا بتعريف الإعراب والبناء وما يبتني عليهما، إلا أن المصنف بدأ في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته، من تعريف الكلمة والكلام؛ فأجاب عنه بقوله: وبدأ (بِتَعرِيفِ الكَلِمَةِ وَالكَلَامِ) يعني: كان من دأب المصنفين أن يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام؛ لكونهما موضوعي العلم، يعني: أن الكلمة ذاتٌ موصوفة بالإعراب والبناء، حيث يقال: هذه الكلمة معربة، وتلك مبنية وهما صفتها، كما أن الذات مقدم على الصفة كذلك ههنا، فما لم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة؛ (لأَنَّهُ) أي: المصنف (يَبحَثُ فِي هَذَا الكِتَابِ) أي: الكتاب المسمى بـ«الكافية» (عَن أحوَالِهما) أي: الكلمة والكلام، يعني: الإعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك، وإذا كان الأمر كذلك (فَمَتَى لَم يُعَرَّفا) مبني للمفعول، أي: الكلمة والكلام، من التعريف إن أريد بالمعرفة المعرفة بالحد، أو من المعرفة إن أريد بها المعرفة بالذات، وأيا ما كان فمعرفة الأحوال متوقفةٌ على معرفة الذوات، فإن تمت تمت وإلا فلا، ولذا قدم معرفة الذوات (كَيفَ يُبحَثُ عَن أَحوَالِهِما) يعني: على أي حالٍ وعلى أي وصفٍ يريد البحث عن أحوال الذات ما دامت الذات لم تعرف.

(وَقَدَّمَ الكَلِمَةَ عَلَى الكَلامِ) مع أن المقصود الأهم يتوقف عند المصنف على التركيب، الذي هو الكلام؛ لأن المصنف أخذ في تعريف المعرب التركيب، حيث قال: المعرب المركب؛ فالأنسب تقديم الكلام على الكلمة، إلا أنه قدمها على الكلام (لِكَونِ أَفرَادِها) أي: أفراد الكلمة (جُزءًا مِن أَفرَادِ الكَلَامِ)

ومفهومها جزءًا من مفهومه، فقال: (**الْكَلِمَةُ**).

قيل: هي والكلام مشتقان من الكَلْمِ ـ بتسكين اللام ـ: وهو الجرح، لتأثير معانيهما في النفوس ....

فمن جملة أفراد الكلام مثلًا قولنا: زيد قائم، ومن أفراد الكلمة مثلًا قولنا: زيد أو قائم، ولا شك أن زيدًا أو قائمًا جزءٌ من: زيدٌ قائمٌ؛ فتكون أفرادها جزءًا من أفراد الكلام، تأمل.

(**وَمَفهُومِها جُزءًا مِن مَفهُومِهِ**) أي: الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد، وهو الكون فإن مفهوم قولك: زيد قائم، شخص معين وذات متصفة بالقيام، ومفهوم: زيد، هو شخص معين، ومفهوم: قائم، ذات متصفة بالقيام، ولا شك أن قولك: شخص معين أو ذات متصفة بالقيام جزء من قولك: شخص معين وذات معينة بالقيام، والجزء مقدم على الكل طبعًا فقدم الأول على الثاني وضعًا؛ ليناسب الوضع الطبع، تأمل.

(**فقال**):

«الكلمة» (**قِيلَ: هِيَ والكَلَامُ مُشتَقَّانِ**) الاشتقاق: رد الكلمة إلى الأخرى؛ لتناسبهما في اللفظ والمعنى، والمشهور في المناسبة المعنوية أن يدخل معنى المشتق في المشتق منه، فاشتقاق ضرب من الضرب، والاشتقاق ثلاثة أضرب بين في موضعه؛ فلا يلزم علينا أن نبينه، وأما هذا الاشتقاق فبعيد؛ لبعد المناسبة، وقد تطلق الكلمة مجازًا على القصيدة والجملة، حيث يقال: كلمة شاعر، وقال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [هود: 119]، كذا في الرضي، (**مِنَ الكَلْمِ**) الكائن (**بِتَسكِينِ**) مصدر مضاف إلى المفعول، وهو (**اللَّامِ**) من باب: ضرب، يقال: كلم يكلم كلمًا، بزيادة التاء في الأول والألف في الثاني وتحريك العين فيهما (**وَهُوَ الجَرحُ**) بالفتح مصدر جرحه من باب: قطع، وبالضم اسم للأثر الذي حصل في المجروح بسبب الجرح، يقال: كلمه إذا جرحه، وفي الحديث «زملوهم بكلومهم ودمائهم»، واللام في قوله: (**لِتَأثِيرِ**) مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو (**مَعانِيهما**) أي: الكلمة والكلام، متعلق بالاشتقاق، وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (**فِي النُّفُوسِ**) يعني: نفوس السامعين فرحًا

كالجرح. وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما في النفوس بالجَرْحِ، حيث قال:

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِئَامُ وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

والكَلِم ـ بكسر اللام ـ ....

وانبساطًا إن كانا طيبين، وغمًا وانقباضًا إن لم يكونا كذلك (**كَالجَرحِ**) بالفتح، يعني: كتأثيره في نفوس المجروحين غمًّا وانقباضًا وفرحًا وانبساطًا، تأمل.

واستدل على أن الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر، وقال: (**وَقَد عَبَّرَ بَعضُ الشُّعَرَاءِ**) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل، قائله علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ولم يبلغ الشارح، ولو بلغه لم يرض به؛ لأن الله تعالى ذم الشعراء في كلامه المعجز القديم بقوله: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: 224]، وإذا كان الشاعر متبوع الغاوين، فكيف يرضى من كان من أهل السنة أن يطلق على علي ـ رضي الله تعالى عنه- هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه، فضلًا عن الشارح الفاضل؛ فإطلاقه عليه نشأ من عدم البلوغ (**عَن بَعضٍ**) متعلق بقوله: «وقد عبر» (**تَأثِيرَاتِهِما**) أي: الكلمة والكلام (**في النُّفُوسِ**) أي: نفوس السامعين (**بالجَرحِ**) بالفتح (**حَيثُ قَالَ: جِرَاحَاتُ**) جمع جراحة، والمراد بها ههنا ما لا يكون سببًا ومؤديًا إلى الموت، ولا يتعلق به بقرينة الالتيام؛ لأن ما كان سببًا له، وتعلق به الموت لا يلتئم، (**السِّنَانِ لَهَا التِئَامٌ**) جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة، وهو الرمح القصير، وإنما سمي سنا لقصره كالسن، والمراد بها ههنا: ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدًا أو غيره، ولذا عرف بلام الجنس، (**وَلَا يَلتَامُ مَا**) «ما» موصولة أو موصوفة صلتها أو صفتها قوله: (**جَرَحَ**) بحذف العائد المفعول، أي: جرحه، مثل قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ﴾ أي: بعثه ﴿ٱللَّهُ﴾ [الفرقان: 41]، (**اللِّسَانُ**) مرفوع على أنه فاعل «جرح»، وهو اللغة إن أريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية، وإلا فهو الجارحة، يعني: العضو المخصوص، والمراد ههنا المصراع الثاني حيث قال: ولا يلتام ما جرح اللسان، مقام ما لفظه أو مقام ما كلمه.

ولما قيد قوله: «من الكلم» بتسكين اللام تولد منه أن يقال: أما إذا كان بتحريكه فماذا يكون حاله؟ فقال لبيانه بالواو الاستئنافية: (**والكَلِمُ بِكَسرِ اللَّامِ**)

جنس لا جمع، كـ«تمر وتمرة» بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾. وقيل: جمع، حيث لا يقع إلا على الثلاثة فصاعدًا. والكلم الطيب مؤول ببعض الكلِم.

المجرد عن التاء (**جِنسٌ لا جَمعٌ**) بدليل تصغيره على كليم؛ لأن المفرد يصغر لا الجمع، وقال الرضي: وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعًا لذي التاء، بل هو جنس وحقه أن يقع على القليل والكثير كالماء، ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب إلا على ما فوق الاثنين، انتهى. قوله: (**كَتَمرٍ وَتَمرَةٍ**) تنظير، يعني: كما أن تمرًا جنس لا جمع، وتمرة بالتاء واحدةً، كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحدة، قوله: (**بِدَلِيلٍ**) متعلق بالفعل المقدر تقديره: علم ذلك ـ أي: كون الكلم بالكسر جنسًا لا جمعًا ـ بدليل (**قَولِهِ تَعَالَى: إِلَيهِ**) أي: إلى جناب قدسه ومحل عرضه (**يَصعَدُ**) آنًا فآنًا (**الكَلِمُ الطَّيِّبُ**) أي: العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك، قوله: «الطيب»، صفة الكلم مع أن الطيب مفرد مذكر، ولو كان الكلم جمعًا لما جاز توصيفه به؛ لأن كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ما سيأتي، والتوصيف به دل على أن الكلم جنس لا جمع؛ لأن الصفة إذا أسندت إلى ضمير الجمع فالتأنيث، أو ضمير الجماعة واجب، وبوقوعه تمييزًا لأحد عشر فإن تمييزه مفرد منصوب لما سيأتي تفصيله.

(**وَقِيلَ:**) هو (**جَمعٌ**) قائله: صاحب «الصحاح» و«اللباب» و«المصباح» حيث قالوا: الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة، وما دونها بالقرينة، والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلا قرينة، وما فوقها مع القرينة (**حَيثُ لا يَقَعُ**) على شيء من الأشياء (**إلّا عَلَى الثَّلاثَةِ**) وما فوقها كالجمع حيث لا يقع إلا عليه وما فوقه (**فَصَاعِدًا**) الفاء للعطف و«صاعدًا» حال من فاعل الفعل المقدر تقديره: حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدًا على الثلاثة إلى أن ينتهي، ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم، واعترض عليهم بالآية المذكورة أجاب الشارح عن طرفهم بقوله: (**وَالكَلِمُ الطَّيِّبُ مُؤَوَّلٌ بِبَعضِ الكَلِمِ**) يعني: مؤول بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف إليه، وإن كان في الظاهر صفة له، والتصغير

والـلام فيها للجنس، والتاء للوحدة، ولا منافاة بينهما، لجواز اتصاف الجنس بالوحدة، والوحدة بالجنس. يقال: «هذا الجنس واحد»، و«ذلك الواحد جنس».
ويمكن ....

والتميز ممنوع؛ لأنه أمر هين لا يدل على أصل مقنن.

(واللَّامُ فِيهَا) أي: في الكلمة **(للجِنسِ)** واعلم أن اللام تنقسم إلى أربعة أقسام: لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني.
أما الأول: فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل: الرجل خير من المرأة، يعني: هذا الجنس خير من ذلك الجنس، والفرس خير من الحمار، وأما الثاني: فما يدل على استغراق الأفراد بحيث لا يشذ فرد منها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [سورة العصر: 2]، وأما الثالث: فما يدل على المعهود في الخارج نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، وأما الرابع: فما يدل على المعهود في الذهن، نحو قول المولى لعبده: ادخل السوق واشتر اللحم، حيث لا عهد في الخارج، وههنا اللام من القسم الأول، يعني: ما يدل على الماهية لا غير؛ لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء.

(وَالتَّاءُ للوَحدَةِ) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة، قوله: **(وَلَا مُنَافَاةَ بَينَهُما)** أي: بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة، جواب سؤال مقدر، وهو أن الجنس يقع على الكثير، والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة؟ فأجاب عنه بقوله: ولا منافاة بينهما، وحاصل الجواب: أن الوحدة ثلاثة أنواع: الوحدة الجنسية كالحيوان، والوحدة النوعية كالإنسان، والوحدة الفردية أو الشخصية كرجل وزيد، والمراد بالوحدة ههنا: الوحدة الجنسية، لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة، **(لِجَوَازِ اتِّصَافِ الجِنسِ بالوَحدَةِ، والوَحدَةِ بالجِنسِ)** المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفًا لغويًا كما **(يُقالُ: هَذَا الجِنسُ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ الوَاحِدُ جِنسٌ)**، أو وصفًا نحويًا، كما يقال: الجنس الواحد والوحدة الجنسية؛ إذ لو كان بينهما منافاة لما اتصف أحدهما بالآخر، **(وَيُمكِنُ)** أشار بإيراد الإمكان إلى ضعفه؛ لأن كون اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب؛

حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على أَلْسِنَةِ النحاة.

(لَفْظٌ) اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: «أَكَلْتُ التَّمْرَةَ، وَلَفَظْتُ النَّوَاةَ» أي: رَمَيْتُهَا، ثم نقل في عرف النحاة ابتداءً، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، كـ«الخلق» بمعنى المخلوق ....

لأن التعريف يكون للجنس (حَملُهَا) أي: اللام (عَلَى العَهدِ الخَارِجِيِّ بِإِرَادَةِ الكَلِمَةِ المَذكُورَةِ عَلَى أَلسِنَةِ النُّحَاةِ) وأما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود إلا أن يعتبر التعيين باعتبار المقام، وذلك أمر عسير، وأما حملها على الاستغراق فلا يمكن أصلًا.

«لفظٌ» (اللَّفظُ) في الأصل مصدر، فعله كـ: ضرب (فِي اللُّغَةِ الرَّميُ) لأنه (يُقَالُ) في اللغة (أَكَلتُ التَّمرَةَ وَلَفَظتُ النَّوَاةَ) مكان رميت النواة، ولذا فسره الشارح بقوله: (أَي: رَمَيتُهَا) أي: النواة، وإنما صرح بقوله: «أي رميتها»؛ دفعًا لما يتوهم أن المقصود الرمي من الفم فقط، مع أن الرمي بغير الفم يستعمل فيه اللفظ أيضًا، حيث يقال: لفظت الرحى الدقيق؛ لأن الأكل في قوله: «أكلت» لما كان مخصوصًا بالفم توهم أن الرمي المترتب عليه أيضًا مخصوص به، ولم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقًا، فلا يكون هذا القول شاهدًا على أنه بمعنى الرمي مطلقًا، ولدفعه فسره بقوله: «أي رميتها» مطلقًا، وفي الاصطلاح: صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدًا، (ثُمَّ) أي: بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والاستدلال عليه بما يقال، (نُقِلَ فِي عُرفِ النُّحَاةِ) أي: في اصطلاحهم (اِبتِدَاءً) منصوب على الظرفية، أي: قبل جعله بمعنى المفعول كما في المطلوب، يعني: حين كونه باقيًا على المصدرية إلى ما يتلفظ به الإنسان، يقال لما يتلفظ به الإنسان لفظ (أَو بَعدَ) معطوف على قوله «ابتداءً» (جَعلِهِ) أي: جعل اللفظ (بِمَعنَى المَلفُوظِ كالخَلقِ بِمَعنَى المَخلُوقِ) وفي الرضي: ثم استعمل بمعنى الملفوظ، وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول، كما يقال: الدينار ضرب الأمير أي: مضروبه، انتهى. وإنما اعتبر هذا دون الأول ليكون من قبيل نقل العام إلى الخاص؛ لأن مناسبة العام إلى الخاص أشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداءً؛ لأنه حينئذ يكون من قبيل نقل العام إلى العام؛ لأن المصدر

إلى ما يَتَلَفَّظُ به الإنسانُ حقيقة كان أو حكمًا، مهملًا كان أو موضوعًا، مفردًا كان أو مركبًا. واللفظ الحقيقي: كـ«زَيْدٍ» و«ضَرَبَ»، والحكمي: كالمنوي في «زَيْدٌ ضَرَبَ» أو«اضْرِبْ»؛ إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلًا، ....

جنس، فعلى الأول المعنى: الكلمة لفظ، أي: لفظة الإنسان؛ فالمناسبة لأدنى ملابسة، وعلى الثاني المعنى: الكلمة ملفوظة، أي: ملفوظة الإنسان؛ فيكون خاصا؛ لأن المشتق وصف يستدعي موصوفًا.

قوله: (إِلَى) متعلق بقوله: «ثم نقل» (مَا) موصولة (يَتَلَفَّظُ بِهِ) الضمير راجع إليها (الإِنسَانُ) فاعل، يعني: يقال لما ما يتلفظ به الإنسان ملفوظ (حَقِيقَةً) أي: يتلفظه من حيث الحقيقة، فيكون تمييزًا أو منصوبًا على المصدرية، أي: تلفظًا حقيقيًا، أو الخبرية أي: حقيقة (كَانَ أَو حُكمًا) معطوف على حقيقة، وهذا التوجيه أولى، تأمل، (مُهمَلًا كَانَ) منصوب على أنه خبر مقدم لـ«كان» أي: كان ما يتلفظ به الإنسان مهملًا (أَو مَوضُوعًا) المشهور في كلام النحاة: مهملًا كان أو مستعملًا، وإنما عدل عنه؛ لأن المهمل: ما لم يوضع، وهو مقابل الموضوع لا المستعمل، وكأن المراد بالمستعمل: ما أمكن استعماله، وبالمهمل: ما لم يمكن استعماله، وبعد هذا ما ذكره الشارح ـ رحمه الله ـ هو الأولى؛ لأن المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل، (مُفرَدًا كَانَ) ما يتلفظ به الإنسان (أَو مُرَكَّبًا وَ) مثال (اللَّفظِ الحَقِيقِي) حال كونه موضوعًا مفردًا في الاسم (كَزَيدٍ و)، الفعل كـ(ضَرَبَ) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاءً بذكرهما كـ: من وعن وإلى، ومثل: زيدٌ قائمٌ، وخمسة عشر، وغير ذلك من المركب الإسنادي وغيره، (و) مثال اللفظ (الحُكمي كالمَنويِّ) وهو ما كان مستكنا في الفعل والصفة سواءٌ كان جائزًا كما (في) نحو: (زَيدٌ ضَرَبَ) وزيدٌ ضاربٌ (أَو) وجوبًا نحو: (إضرِب) أمرًا، أو متكلمًا وحده وتضرب مخاطبًا، قوله: (إِذ لَيسَ) تعليل لعدم كون المنوي لفظًا حقيقيًا (مِن مَقُولَةِ الحَرفِ) يعني: أن اللفظ الحقيقي مقولٌ بالحرف، أي: ملفوظٌ به فيكون اسمًا لفظًا وفعلًا وحرفًا بحسب التركيب، والمنوي: ليس مقولًا بالحرف، يعني: غير ملفوظ به؛ فلا يكون لفظًا حقيقيًا.

(والصَّوتُ) من غير أن يكون له، وهذا أولى بألا يكون لفظًا حقيقيًا (أَصلًا)

ولم يوضع له لفظٌ. وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو: «هو» و«أنت»، وأَجْرَوْا أحكامَ اللفظ عليه، فكان لفظًا حكمًا لا حقيقة. والمحذوف لفظٌ حقيقة؛ لأنه قد يَتَلَفَّظُ به الإنسان في بعض الأحيان، وكلمات الله ....

أي: قطعًا، يعني: قطع عدم كونه من مقولة أحدهما قطعًا (وَلَم يُوضَع لَهُ) أي: للمنوي (لَفظٌ) معطوف على التعليل، حتى يكون أحكام اللفظ مجراةً على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوي، قوله: «وإنما عبروا»، جواب دخلٍ مقدر تقديره: قولك: ولم يوضع له لفظٌ، غير مسلم؛ لأن لفظ هو موضوع للمنوي في قولك: زيدٌ ضرب، ولفظ: أنت للمنوي في قولك: اضرب، فأجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا عَبَّرُوا عَنهُ باستِعارةِ لَفظِ المُنفَصِلِ لَهُ) يعني: استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوي مجازًا (مِن نَحوِ: هُوَ) للمنوي في: زيدٌ ضرب، (وأنت) للمنوي في: اضرب (وَأَجرَوا أَحكَامَ اللَّفظِ عَلَيهِ) أي: على ذلك المنوي من كونه مسندًا إليه ومؤكدًا ومعطوفًا عليه إلى غير ذلك، (فَكَانَ) ذلك المنوي (لَفظًا حُكمًا) لإجراء أحكام اللفظ عليه (لا حَقِيقَةً، والمَحذُوفُ) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملًا أو غيره جوازًا أو وجوبًا سماعًا أو قياسًا (لَفظٌ حَقِيقَةً) يعني: داخل تحت اللفظ الحقيقي؛ لأن اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظًا حقيقيًا؛ (لأنّه) أي: لأن المحذوف كذلك (قَد يَتَلفَّظُ بِهِ الإنسَانُ في بَعضِ الأَحيَانِ) يعني: عند إظهار المحذوف وعند التعليم، سواءٌ كان محذوفًا جوازًا أو وجوبًا، كما يقال في نحو: الهلال، أي: هذا الهلال، وفي نحو: سقيًا، أي: سقاك الله سقيًا، وفي: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6] أي: وإن استجارك أحدٌ، الآية، إلى غير ذلك.

(وَكَلِمَاتُ اللهِ) اعلم أن كلام الله قسمان: كلام نفسي قائم بذاته تعالى، وكلام لفظي دال عليه، أما الأول: فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا ألفاظ، وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلًا في اللفظ؛ لأنه مخلوق، وأما الثاني: فهو مكتوب في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف، محفوظ في قلوبنا بألفاظه المخيلة، مقروء بألسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة، مسموع بآذاننا غير حال فيها، أي: في

داخلة فيه؛ إذ هي مما يَتَلَفَّظُ به الإنسان. وعلى هذا القياس كلمات الملائكة، والجن، والدوال الأربع: ـ وهي الخطوطُ، والعُقَدُ، والنُّصَبُ، والإشاراتُ ـ غيرُ داخلةٍ في اللفظ، ....

المصاحف والقلوب والألسنة والآذان، بل هو معنىً قديم قائم بذات الله تعالى، يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه، ويحفظ بالنظم المخيل، ويكتب بنقوشٍ وأشكال موضوعة للحروف الدالة عليه، كما يقال: النار جوهرٌ محرقٌ، يذكر باللفظ ويكتب بالقلم، ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتًا وحرفًا، فمن أراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذي على العقائد، وما قاله الشارح ـ رحمه الله ـ من القسم الثاني، فليتأمل.

(دَاخِلَةٌ فِيهِ) أي: في اللفظ (إذ هِيَ) أي: الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (مِمَّا يَتَلَفَّظُ بِهِ الإنسَانُ)؛ لأنها مكتوبة في مصاحفنا، مقروءة بألسنتنا محفوظة في قلوبنا؛ فتكون ملفوظة (وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ) مجرور صفة «هذا» أي: على قياس كلمات الله تعالى (كَلِمَاتُ المَلَائِكَةِ) لأن الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات أصوات وحروف وتركيب، كالإنسان فتكون داخلة في اللفظ كألفاظه (وَالجِنِّ) وهي كالملائكة، كقول من صاح على حرب ابن أمية فمات من صيحته:

وقبر حربٍ بمكان قفرٍ ... وليس قرب قبر حربٍ قبر

فتكون كلمات الجن أيضًا داخلة في اللفظ، والحاصل: أن الإنسان والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج إلى الحروف والتركيب؛ فتكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية (والدَّوَالُّ الأَربَعُ، وَهِيَ) مبتدأ، والمجموع من حيث المجموع خبره؛ بناءً على أن الربط قبل الحكم (الخُطُوطُ) جمع خط، وهو الطريق الفاصل بين أرض زيد وأرض عمرو مثلًا (وَالعُقَدُ) جمع عقدة، وهي الحبل الذي يعقد في الإصبع؛ ليكون تذكرة لبعض الأشياء (والنُّصَبُ) بضم النون وفتح الصاد، جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون، ما وضع لمعرفة الطريق إما في الماء أو غيره، (والإشَارَاتُ) جمع إشارة، وهي إما بالعين أو باليد أو غيرهما للانتباه، وضده وغيرهما (غَيرُ دَاخِلَةٍ فِي اللَّفظِ) لأنها

فلا حاجة إلى قيد يُخْرِجُهَا. وإنما قال: «لفظ» ولم يقل: «لفظة»؛ لأنه لم يقصد الوحدة، والمطابقة غيرُ لازمةٍ، لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ أَخْصَرَ.

(وُضِعَ) الوضع: تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أُطْلِقَ ....

ليست مما يتلفظ به الإنسان أصلًا وغيره، وما لم يتلفظ به حقيقةً أو حكمًا لا يكون داخلًا في اللفظ (فَلَا حَاجَةَ إِلى قَيدٍ يُخرِجُهَا) أي: الدوال الأربع؛ لأن ما لم يكن داخلًا في شيءٍ لا يحتاج إلى الإخراج؛ لأن الإخراج بعد الدخول، وكذا أمثالها مثل: ضرب النقارة عند ركوب السلطان؛ ليدل على ركوبه.

قوله: (وَإِنَّمَا قَالَ: لَفظٌ) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرطٌ، وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثًا؛ فأجاب عنه بقوله: وإنما قال: لفظٌ (وَلَم يَقُل: لَفظَةٌ) بالتاء الدالة على الوحدة؛ (لِأَنَّهُ) أي: المصنف (لَم يَقصِدِ الوَحدَةَ) حتى لو قصدها وأدخل التاء لم يصح؛ لأنه يخرج حينئذٍ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة: كعبد الله علمًا؛ لأنه ليس بلفظةٍ واحدةٍ؛ على ما سيجيء بل قصد الجنس، (وَالمُطَابَقَةُ) المذكورة (غَيرُ لَازِمَةٍ) بل غير جائزة؛ لأن المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ إذا كان خبرًا، وإن أريد به معنى الصفة (لِعَدَمِ الاشتِقَاقِ) في قوله: لفظ؛ لأنه مصدر (مَعَ كَونِ اللَّفظِ أَخصَرَ) من اللفظة، وما يستتبعه أخصر مما تستتبعه اللفظة، وليكون مفردٌ محتملًا لاحتمالين، بل للاحتمالات الثلاثة في الإعراب والمعنى أيضًا؛ فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكنٍ، من أن يجعله مجرورًا صفة للمعنى ومرفوعًا صفة للفظ ومنصوبًا حالًا، اعلم أن المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط: الاشتقاق، وما في حكمه، والإسناد إلى ضمير المبتدأ، وعدم المساواة في التذكير والتأنيث، وقد انتفت الشروط الثلاثة بأسرها.

«وضع» مبني للمفعول، نائبه ما استتر فيه؛ فالجملة في محل الرفع؛ لأنه صفة اللفظ (الوَضعُ تَخصِيصُ شَيءٍ بِشَيءٍ) فالمصدر ههنا مضافٌ إلى المفعول، والباء داخلة على المقصور عليه؛ لأن المراد بالشيء الأول اللفظ في الألفاظ، وبالثاني المعنى، يعني: تعيين اللفظ بإزاء المعنى، وإنما عبر بالشيء ليعم غير اللفظ (بِحَيثُ) أي: في مكان (مَتَى أُطلِقَ) مبني للمفعول، الشيء الأول فهم

أو أُحِسَّ الشيء الأول، فُهِمَ منه الشيء الثاني. قيل: يخرج عنه وضع الحرف، حيث لا يفهم معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضم ضميمة؟

وأجيب عنه: بأن المراد متى أطلق إطلاقًا صحيحًا، وإطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح.

ولا يبعد أن يقال: إن المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها ....

منه، أي: من إطلاق الشيء الأول الشيء الثاني، كما في الألفاظ بغير قرينة (**أَو أُحِسَّ**) مبني للمفعول، المراد بأحس أبصر ليحسن مقابلته مع «أطلق»؛ لأن الحواس الظاهرة خمس: حس بصرٍ وحس شم وحس سمعٍ وحس ذوقٍ وحس لمسٍ (**الشَّيءُ الأَوَّلُ فُهِمَ مِنهُ**) أي: من إحساس الشيء الأول (**الشَّيءُ الثّاني**) بغير قرينة، كما في المحسوسات في الدوال الأربع، قوله: «أطلق أو أحس» تنازعا في قوله: «الشيء الأول»، وأعمل الثاني عند البصرية، والأول عند الكوفية وسيأتي تحقيقه.

اعلم أن الوضع اللفظي ثلاثة أنواع: وضع جنسي كالحيوان فإنه وضع لقولك: جسم نام حساس متحرك بالإرادة، ووضع نوعي: كالإنسان فإنه موضوع للحيوان الناطق، ووضع شخصي: كزيد فإنه وضع للحيوان الناطق مع التشخص أو لشخص معين، (**قِيلَ**) يعني: اعترض على تعريف الوضع بأنه غير جامع؛ لأنه (**يَخرُجُ عَنهُ**) أي: عن تعريفه (**وَضعُ الحَرفِ**) فلا يكون جامعًا (**حَيثُ لا يُفهَمُ مَعنَاهُ**) أي: معنى الحرف (**مَتَى أُطلِقَ**) أي: متى تلفظ، لأنه لا يفهم مثلًا الابتداء إذا أطلق «من» والانتهاء إذا أطلق «إلى» وغير ذلك (**بَل**) يفهم معنى الحرف (**إِذَا أُطلِقَ**) مصاحبًا (**مَعَ ضَمِّ ضَمِيمَةٍ**) مثل أن يضم إليه المتعلق والمتعلق نحو: سرت من البصرة، فإنه لا يفهم الابتداء من لفظة «من» وحدها بل إذا ضمت إلى السير والبصرة (**وَأُجِيبَ عَنهُ**) أي: عن هذا الاعتراض (**بأنَّ المُرَادَ**) من قوله: (**مَتَى أُطلِقَ**) أن يقال: متى أطلق الشيء (**إِطلَاقًا صَحِيحًا**) لأن الشيء إذا ذكر مطلقًا ينصرف إلى الكمال، والإطلاق ههنا شيء ذكر مطلقًا؛ فكماله أن يكون صحيحًا يفهم منه الشيء الثاني (**وَإِطلاقُ الحَرفِ بلا ضَمِّ ضَمِيمَةٍ غيرُ صَحِيحٍ، ولا يَبعدُ أَن يُقالَ**) في جواب هذا الاعتراض (**إنَّ المُرادَ بإطلاقِ الأَلفاظِ أن يَستَعمِلَها**) أي:

أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم، فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد.

(لِمَعْنًى) المعنى: ما يُقْصَدُ بشيء.

فهو:

1 - إما مَفْعِلٌ اسم مكان، بمعنى المقصد.

2 - أو مصدر ميمي، بمعنى المفعول.

3 - أو مخفف مَعْنَى اسم مفعول، كمَرْمَى ....

يستعمل تلك الألفاظ (**أَهلُ اللِّسَانِ**) أي: الذين وصفوا بالبلاغة وهم أهل الحل والعقد (**في مُحَاوَرَاتِهِم**) أي: في مخاطباتهم العرفية (**وَبَيَانِ مَقَاصِدِهِم**) يعني: بيان ما في ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الأحوال (**فَلا حَاجةَ إِلى اِعتِبَارِ قَيدٍ زَائدٍ**) على أصل التعريف في تصحيحه؛ ليكون جامعًا حتى لا يخرج وضع الحرف منه؛ والقيد الزائد ههنا قوله: «إطلاقًا صحيحًا»، وقال المحشي مجيبًا لقوله: «ولا يبعد»، ويمكن أن يجاب عنه ـ أي: عن قول الشارح رحمه الله «ولا يبعد بأن يقال» ـ: لم يعتبر المجيب الأول أيضًا قيدًا زائدًا، بل اكتفى فيه بالمتبادر من الإطلاق، كما اكتفيت به إلى هنا كلامه، والصواب أن يقال: المراد بفهم المعنى عند إطلاق الموضوع أو إحساسه أعم من الفهم إجمالًا وتفصيلًا، وعند سماع الحرف يفهم معناه إجمالًا؛ فيتم التعريف، فلم يكن وضع الحرف خارجًا عنه، والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلًا من غير ضميمة.

«لمعنىً» مقصود به، واللام متعلق بقوله: «وضع» (**المعنى**) اصطلاحًا، وقد يكتفى فيه بصحة القصد، يعني: المعنى ما يصح به القصد (**مَا يُقصَدُ**) مبني للمفعول (**بِشَيءٍ**) متعلق بـ«يقصد» (**فَهُوَ**) أي: المعنى لغةً (**إِمَّا مَفعِلٌ**) من: عنى يعني، مثل: رمى يرمي (**إِسمُ مَكَانٍ**) أو اسم زمان، يكون (**بِمَعنَى المَقصِدِ**) بالكسر، يعني: مكان أو زمان قصد فيه شيء، ولم يذكر الزمان اكتفاءً بذكره؛ لأن المكان يستلزم الزمان وبالعكس، ثم نقل إلى المقصود (**أَو مَصدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعنَى المَفعُولِ**) يعني: لفظه مصدر ميمي إلا أنه نقل منه وجعل بمعنى المفعول (**أَو مُخَفَّفُ مَعنَى إِسمُ مَفعُولٍ كَمَرمَى**) يعني: أن مرميًا اسم مفعول من غير نقل،

ولما كان المعنى مأخوذًا في الوضع، فذِكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه، فخرج به المهملات، ....

كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل، أصله: معنويٌ كمرمويٌ اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لا جرم انقلبت الواو الياء، ثم أدغم الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معني بالتشديد كمرمي، ثم خفف بحذف الياء الأولى اكتفاءً بالكسرة فصار معني كمضرِب، ثم جعل كسرة النون فتحة، وقلبت الياء ألفًا لزيادة التخفيف؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة، والألف أخف من الياء، فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف؛ لدفعه فصار معنىً على وزن مرعىً، وهذا أقرب الوجوه معنىً، وأبعدها لفظًا بل هذا الوجه أولى الوجوه.

قوله: (**وَلَمَّا كَانَ**) جواب دخلٍ مقدر تقديره: أن ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة؛ لأن الوضع يستلزم المعنى؛ لأنه تخصيص شيء بشيء، فالشيء الأول هو الدال والثاني المعنى المدلول، فكان المعنى داخلًا في الوضع؛ فذكره بعده يكون مستدركًا؛ فكان على المصنف أن يقول: لفظ وضع لمفرد، مكان لمعنى مفرد؛ فأجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله: ولما كان (**المَعنَى مَأخُوذًا في الوَضعِ**) يعني: داخلًا فيه لما عرفت أن الوضع تخصيص شيء بشيء، والشيء الثاني هو المعنى لا غير، ولأن اللفظ الذي لا يكون له معنىً لا يطلق عليه الوضع، وإذا كان الأمر كذلك فالوضع يستلزم المعنى، وإذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركًا وذا غير جائز (**فَذِكرُ المَعنَى بَعدَهُ**) أي: بعد ذكر الوضع (**مَبنيٌّ على تَجرِيدِهِ**) أي: على انتزاع المعنى (**عَنهُ**) أي: عن الوضع، يعني: ينتزع عن المعنى الذي كان مأخوذًا في الوضع معنىً آخر مبالغةً، فيجعل ذلك المعنى متعلقًا له، كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: 28] وقولهم: لي من فلان صديقٌ حميمٌ، وفي «المطول»: التجريد: أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة؛ مبالغةً لكمالٍ فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوفٌ آخر بتلك الصفة، فمن أراد تحقيقه فليرجع إليه.

(**فَخَرَجَ بِهِ**) أي: بقيد الوضع (**المُهمَلاتُ**) جمع مهملة، وهي لفظ لا يعرف

والألفاظ الدالة بالطبع؛ إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلًا، وبقيت حروف الهجا الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، وخرجت بقوله: «المعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى. فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ بإزاء لفظ آخر، ....

له معنى مثل: ديز وبيز (**وَالألفَاظُ الدَّالَّةُ بالطَّبعِ**) مثل أخ، بالخاء المعجمة؛ فإنه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع، وكذا أح أح بالحاء المهملة، فإنه يدل على السعال بالطبع أيضًا، فإن نفس اللفظ لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فإنها مقتضية لإحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة، (**إذ لَم يَتَعَلَّق بِهَا**) أي: بالمهملات والألفاظ الدالة (**وَضعٌ وتَخصِيصٌ أَصلًا**) وكذا الألفاظ الدالة بالعقل، كاللفظ المسموع من وراء الجدار؛ فإنه يدل عقلًا على وجود اللافظ وراءه، (**وَبَقِيتَ حُرُوفُ الهَجَا**) بفتح الهاء والجيم وبالقصر، وهي الحروف التي تكون على حرف واحد مثل: ق و ن و ص (**المَوضُوعَةِ لِغَرَضِ التَّركِيبِ**) أي: لأجل أن يتركب منها اثنان، كـ«من» وثلاثة كـ«إلى» وأربعة مثل: «افعل، ودحرج» وخمسة مثل: «جحمرش»؛ فيكون ثنائيًّا وثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا، فيكون بعضه فعلًا في الثلاثي والرباعي، وبعضه اسمًا في الأقسام الأربعة؛ لأن الاسم يكون ثنائيًّا كـ«مذ ومن وما» وثلاثيًّا مثل «زيد وعمرو» ورباعيًّا نحو: «جعفر وعقرب»، وخماسيًّا مثل «جحمرش»، وبعضه حرفًا، تأمل. فيحصل من هذه الأقسام كلام إسنادي أو غيره، ولأجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا، ويلزم من هذا أن تكون موضوعة لمعنىً، وبقيت داخلة في الوضع؛ لأنه يصدق عليها أن يقال: تخصيص شيء، وإن لم يكن فيها تخصيص شيء بشيء (**لا بإِزَاءِ المَعنَى، وَخَرَجَت**) الحروف المذكورة (**بِقَولِهِ: لِمَعنَىً؛ إذ وَضعُها لِغَرَضِ التَّركِيبِ، لا بِإِزَاءِ المَعنَى**) لما عرفت آنفًا.

(**فَإِن قُلتَ**) أورد هذا السؤال بالفاء إيذانًا بأن السؤال ناشٍ مما سبق، وإشارة إلى أنه جواب شرطٍ محذوف، تقديره: إذا كانت الكلمة لفظًا وضع لمعنى، فإن قلت: إن هذا التعريف غير جامع؛ لأنه (**قَد وُضِعَ بَعضُ الألفَاظِ بإِزَاءِ لَفظٍ آخَرَ**) كلفظ الاسم فإنه لفظ وضع بإزاء لفظ زيدٍ مثلًا، وهو لفظ آخر، والفعل فإنه لفظ

فكيف يصدق عليه أنه وضع لمعنى؟

قلنا: المعنى ما يتعلق به القصد، وهو أعم من أن يكون لفظًا أو غيره.

فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ «الخبر» و«الجملة»، ....

وضع بإزاء لفظ ضرب مثلًا، والحرف فإنه وضع بإزاء لفظة من (فَكَيفَ) أي: فعلى أي حال وأي وصف (يَصدُقُ عَلَيهِ) أي: على ذلك البعض (أَنَّهُ) أي: ذلك البعض (وُضِعَ لِمَعنىً) فكان على المصنف أن يقول: لفظ وضع لشيء مفردٍ؛ ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر، وما وضع لمعنىً؛ لأن الشيء عام يصح إطلاقه على كل منهما؛ فيكون التعريف جامعًا (قُلنَا) تعريف المصنف أيضًا جامعٌ؛ لأن (المَعنَى: ما يَتَعَلَّقُ بِهِ القَصدُ) يعني: المعنى ما يكون مقصودًا من اللفظ ومرادًا، (وَهُوَ) أي: ما يكون مقصودًا ومرادًا منه، وما يتعلق به القصد (أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ لَفظًا) كالأمثلة السابقة؛ لأن المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدًا مثلًا، ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلًا، ومن الحرف لفظ من؛ فيكون: زيدٌ وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف، (أَو غَيرَهُ) عطف على قوله: «لفظًا»، والضمير راجع إليه، أي: أو غير لفظٍ، مثل: ضرب فإن المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب، فيكون تعريف الكلمة جامعًا لأفرادها ومانعًا عن دخول غيرها فيه.

(فَإِن قُلتَ) أورده أيضًا بالفاء لما سبق في السؤال الأول؛ لأن منشأ هذا السؤال جواب السؤال الأول، يعني: إذا كان المعنى ما يتعلق به القصد، وهو أعم من أن يكون لفظًا أو غيره، فإن قلت، نوقش في هذا السؤال: بأنه ليس في محله؛ لأن محله في الحقيقة قوله: «مفرد»؛ فلم قدم عليه؟ وأجيب عنه: بأنه إنما قدم لكون منشئه جواب السؤال الأول كما قلنا، ولئلا يقع الفصل بينهما، ولا يخفى عليك أن هذا السؤال إنما يرد على تقدير كون المفرد صفةً لمعنى على ما هو الظاهر، وأما إذا كان صفةً للفظ على خلاف مقتضى الظاهر، فلم يرد؛ لأنه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى، تأمل. (قَد وُضِعَ بَعضُ الكَلِمَاتِ المُفرَدَةِ بِإزاءِ الأَلفَاظِ المُرَكَّبَةِ كَلَفظِ الخَبَرِ) فإنه لفظ مفرد وضع بإزاء لفظ مركبٍ، وهو قوله: زيد قائم، أو قام زيدٌ، (وَالجُملَةِ) فإنها أيضًا وضعت بإزاء لفظ مركبٍ

فكيف يكون موضوعًا لمفرد؟

قلنا: هذه الألفاظ وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة، لكنها بالقياس إلى ألفاظها الموضوعة بإزائها مفردة. وقد أجيب عن الإشكالين: بأنه ليس ههنا لفظ وضع بإزاء لفظ آخر مفردًا كان أو مركبًا، بل بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، كلفظ الاسم،

كالمثالين المذكورين، وكذا الكلام في الإضافة فإنها مفردة اللفظ وضعت بإزاء لفظ مركبٍ وهو: غلام زيد، وخاتم فضة، وغير ذلك من المركبات (**فَكَيفَ يَكُونُ**) ذلك البعض (**مَوضُوعًا لِمُفرَدٍ**) فكان على المصنف أن يقول: لفظ وضع لمعنى، بلا قيد الإفراد؛ فيدخل حينئذٍ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردًا أو مركبًا.

(**قُلنا: هَذِهِ الأَلفَاظُ**) أي: الألفاظ المركبة التي قد وضع بإزائها بعض الكلمات المفردة (**وَإِن كَانَت**) هذه الألفاظ، الواو للحال (**بالقِيَاسِ**) الجار والمجرور خبر كانت (**إِلَى مَعَانِيها**) متعلق بالقياس، والجملة حال، وهذه الألفاظ مبتدأ، وقوله: (**مُرَكَّبَةً**) خبره، فالمعنى: هذه الألفاظ حال كونها مقيسةً إلى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (**لَكِنَّهَا**) أي: إلا أن هذه الألفاظ (**بالقِيَاسِ إِلَى أَلفَاظِهَا المَوضُوعَةِ بِإِزَائِها مُفرَدَةٌ**) فيصدق عليها أنها لفظ وضع لمعنى مفرد، والحاصل: أنها معانٍ مفردة؛ لأنه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، وألفاظها مركبة لما سبق.

(**وَقَد أُجِيبَ**) المجيب هو صاحب «الوافية» من أراد فليرجع إليها، (**عَنِ الإشكَالَينِ**) الإشكال الأول وهو: أنه قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر، فكيف إلخ، والإشكال الثاني وهو: أنه قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة إلى آخره، (**بأَنَّهُ**) أي: الحال (**لَيسَ هَهُنا**) أي: في نقض تعريف الكلمة بالألفاظ، كما في السؤال الأول، والكلمات كما في السؤال الثاني، وقيل: أي فيما بين الألفاظ المستعملة في مقام الحكم، وهذا ليس بمناسب للمقام، تأمل. (**لَفظٌ**) اسم ليس (**وُضِعَ**) صفة اللفظ (**بإِزَاءِ لَفظٍ آخَرَ مُفرَدًا**) بناء على السؤال الأول (**كَانَ أَو مُرَكَّبًا**) بناءً على السؤال الثاني، (**بَل**) هنا لفظٌ وضع (**بإِزَاءِ مَفهُومٍ كُلّيٍّ، أَفرَادُهُ**) أي: أفراد المفهوم الكلي (**أَلفَاظٌ كَلَفظِ الاسمِ**) فإن

والفعل، والحرف، والخبر. ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة، فإن الوضع فيها وإن كان عامًّا، لكن الموضوع له خاص، فليس هناك ....

لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي، وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة مشتقًا أو غيره، (وَالفِعلِ) فإن لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلي، وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وأفراد هذا المفهوم ألفاظ مثل: ضرب ويضرب واضرب، أو ما دل على حدث مقترن بالزمان، وأفراد هذا المفهوم أيضًا ألفاظٌ، (وَالحَرفِ) فإن لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلي، وهو ما دل على معنى في غيره، وأفراد هذا المفهوم ألفاظ مثل: من وعن وإن، وغير ذلك عاملًا كان أو غيره، (وَالخَبَرِ) فإن لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي، وهو ما تضمن كلمتين بالإسناد، وأفراد هذا المفهوم ألفاظ.

(وَلَا يَخفَى عَلَيكَ) أيها المخاطب المنصف الذي كان حاله التمييز (أَنَّ هَذَا الحُكمَ) أي: الجواب بأن ههنا لفظًا موضوعًا بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ (مَنقُوضٌ بأَمثالِ الضَّمائِرِ الرَّاجِعَةِ إِلَى أَلفَاظٍ مَخصُوصَةٍ) المراد: «بأمثال الضمائر» الاسم الموصول الذي أريد به لفظ مفرد أو مركب نحو: الذي قلت فيما قلت زيد، أو زيد قائم، وأسماء حروف التهجي، وأسماء السور والكتب وأمثالها، (مُفرَدَةٍ) تلك الألفاظ المخصوصة مثل: زيد هو (أَو مُرَكَّبَةٍ) مثل: زيد قائم، وهي جملة اسمية (فإِنَّ الوَضعَ فِيهَا) أي: تلك الضمائر (وَإِن كَانَ عَامًّا) يعني: حال كونه عاما، فإن «هو» مثلًا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنىً أو حكمًا، و«أنت» موضوع لكل أحدٍ توجه الخطاب إليه، و«أنا» موضوع للمتكلم؛ فتكون ألفاظًا عامة، وإنما قال: «وإن كان عامًّا» يعني: قيده بالحال المفيدة للعموم؛ إشارةً إلى ما ليس الوضع فيه عامًّا، فإنه أولى بهذا الحكم، مثل: أسماء حروف التهجي والسور والكتب، فإن الوضع فيها خاص كالموضوع له، (لَكِنَّ المَوضُوعَ لَهُ) يعني: إلا أن الموضوع له يعني: المستعمل فيه (خَاصٌّ) فإن «هو» مثلًا مستعمل فيمن تقدم ذكره بأحد الوجوه الثلاثة، مثل: زيد مثلًا فحينئذٍ يكون المستعمل فيه خاصا، وكذا غيره؛ (فَلَيسَ هُنَاكَ) أي: في مقام

مفهوم كلي، هو الموضوع له في الحقيقة.

(مُفْرَدٍ) وهو:

1 - إما مجرور على أنه صفة لـ«معنى»، ومعناه حينئذ: ما لا يدل جزء لفظه على جزئه. وفيه أنه يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد والتركيب قبل الوضع، وليس الأمر كذلك، فإن اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو ....

رجوع الضمير إلى ألفاظ مخصوصةٍ مفردةٍ أو مركبةٍ (**مَفهُومٌ كُلّيٌّ هُوَ المَوضُوعُ لَهُ في الحَقِيقَةِ**) بل الموضوع له في الحقيقة معنىً مخصوصٌ؛ فالوضع عام، والموضوع له ـ يعني: المستعمل فيه ـ خاص، مثل: زيد هو، والزيدان هما، والزيدون هم.

«مفردٍ» اسم مفعول من: أفرد (**وَهُوَ**) أي: قوله: مفرد (**إمَّا مَجرُورٌ**) لفظًا، وواقع (**عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَعنىً**) على أنه وصف بحال موصوفة، أي: بحال قائمة به، مثل قولك: مررت برجلٍ حسنٍ؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته، على ما سيأتي، حقيقته (**وَمَعنَاهُ**) أي: معنى المفرد (**حِينَئِذٍ**) أي: حين كونه صفةً لمعنى (**مَا**) أي: مفردٌ (**لا يَدُلُّ جُزءُ لَفظِهِ عَلَى جُزئِهِ**) أي: جزء المعنى، وذلك المعنى يقال له: معنى مفرد، كزيد فإن جزء لفظه ثلاثة: الزاي والياء والدال، ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص، وهو أيضًا ثلاثة، ومعلوم أن الزاي لا يدل على الحيوان، والياء على الناطق، والدال على التشخص، بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك: الحيوان الناطق مع التشخص، ويقال لهذا المعنى: معنىً مفردٌ (**وَفِيهِ**) أي: في هذا التوصيف أو في الإعراب، متعلق بقوله: يوهم (**أَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ اللَّفظَ مَوضُوعٌ للمَعنَى المُتَّصِفِ بالإفرَادِ والتَّركِيبِ**) يعني: يوهم هذا التوصيف أن المعنى متصف بالإفراد والتركيب (**قبل الوضع**) أي: اللفظ له، ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف بأحدهما قبل وضعه، (**وَلَيسَ الأَمرُ كَذَلِكَ**) يعني: ليس اللفظ موضوعًا للمعنى المتصف بالإفراد والتركيب، بل يوضع اللفظ بإزاء المعنى أولًا، ثم ينظر إن دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب، وإن لم يدل جزء لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفًا بالإفراد، (**فَإِنّ اتِّصافَ المَعنَى بالإفرادِ والتّركِيبِ إِنَّمَا هُوَ**

بعد الوضع، فينبغي أن يُرْتَكَبَ فيه تجوز، كما يرتكب في مثل: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا».

2 - أو مرفوع على أنه صفة «اللفظ»، ومعناه حينئذ: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية، والآخر مفردًا ....

بَعدَ الوَضعِ) كما قلنا آنفًا، تأمل ولا تغفل، وإذا كان في هذا التوصيف حصول الإبهام المذكور (فَيَنبَغِي أَن يُرتَكَبَ) مبني للمفعول لأن الارتكاب قد يجيء متعديًا، يقال: ارتكب زيدٌ الأمر، (فِيهِ) أي: في دفع الإيهام (تَجَوُّزٌ) أي: تكلم بالمجاز، يقال: تجوز زيد إذا تكلم بالمجاز، والتجوز ههنا: أن يجعل الإفراد وصفًا للمعنى قبل وضع اللفظ بإزائه مجازًا، باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقةً، (كَمَا يُرتَكَبُ في مِثلِ: مَن قَتَلَ قَتِيلًا) أي: في قوله ـ عليه السلام ـ يوم بدرٍ وقت القتال تحريضًا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: 65] قال: «من قتل قتيلا فله سلبه»، الاستشهاد في قوله: قتيلًا، سمي به مجازًا؛ لقربه بالقتل باعتبار ما يؤل إليه، ويسمى هذا مجازًا أوليًا، ومجازًا مرسلًا، مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: 36].

(أَو مَرفُوعٌ) لفظًا (عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ اللَّفظِ) على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن الظاهر ألا يقع بين الصفة والموصوف فصلٌ، (وَمَعنَاهُ) أي: معنى اللفظ المفرد (حِينَئِذٍ) أي: حين كونه مرفوعًا، على أنه صفة اللفظ (مَا) أي: لفظ (لا يَدُلُّ جُزؤُهُ) أي: جزء ذلك اللفظ (عَلَى جُزءِ مَعنَاهُ) أي: معنى اللفظ، فيكون حينئذٍ للفظ وصفان، الوصف الأول: جملة فعلية، والوصف الثاني: ليس بجملةٍ بل مفردٌ، (وَلا بُدَّ حِينَئِذٍ) أي: حين أن يكون للفظ وصفان (مِن بَيَانِ نُكتَةٍ) أي: بيان السبب والعلة؛ لأن المتكلم به بليغٌ لا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتةٍ وسببٍ (في إِيرَادِ) متعلق بالبيان، قوله: «في إيراد» مصدر متعد إلى مفعولين، مضاف إلى أحدهما وهو قوله: (أَحَدِ الوَصفَينِ) والآخر قوله: (جُملَةً فِعلِيَّةً) والفاعل متروك، تقديره: في إيراد المصنف أحد الوصفين جملةً فعليةً، (و) الوصف (الآخَرِ مُفرَدًا) هذا من باب عطف اسمين على مفعولي عامل واحدٍ

وكأَنَّ النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد، حيث أُتِيَ به بصيغة المضي، بخلاف الإفراد.

3 - وأما نصبه وإن لم يساعده رسم الخط، فعلى أنه حال المستكن في «وضع»، ....

بعاطف واحد، والحال أنه يمكن أن يورد الوصفان بالإفراد حيث يقال: لفظ موضوع لمعنى مفرد، على ما هو الأصل؛ لأن الأصل في الوصف الإفراد، ويمكن أن يورد بالجملة الفعلية الماضوية، حيث يقال: لفظ وضع لمعنى أفرد، وإن كان على خلاف الأصل.

(**وكَأَنَّ النُّكتَةَ فِيهِ**) أي: في الإيراد المذكور (**التَّنبِيهُ**) بالصيغة (**عَلَى تَقَدُّمِ الوَضعِ عَلَى الإِفرَادِ**) لأن الوضع مقدمٌ عليه (**حَيثُ أُتِيَ**) مبني للمفعول (**بِهِ**) الجار والمجرور نائبه (**بِصِيغَةِ المُضِيِّ**) لتدل الصيغة أيضًا على تقدم الوضع، قوله: المضي مصدر على وزن دخولٍ، (**بِخِلافِ الإِفرَادِ**) وإنما قدم الصفة الأولى؛ لأنه لو قدم الثانية لأوهم تقدم الإفراد على الوضع، ولأنه أراد ذكر المفرد على وجه يحتمل أن يكون صفة للمعنى، على ما هو الظاهر، وأن يكون صفة للفظ على ما هو خلافه؛ لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكنٍ، ولأنه لو قدم الإفراد لكان مغنيًا عن ذكر الوضع لاستلزام الإفراد الوضع دون العكس، وقال المحشي: والأولى أن يقال: إن الأصل في العمل الفعل، فلما كان لوصف الوضع معمولٌ آخر اختار صيغة الفعل، والأصل في الإفراد اختياره فيما لا معمول له سوى ما استكن فيه.

(**وَأَمَّا نَصبُهُ**) أي: نصب قوله: مفرد، أورده بأما الاستئنافية؛ لأن رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم أن النصب فيه لم يجز، فأزال هذا التوهم بقوله: وأما نصبه (**وَإِن لَم يُسَاعِدهُ رَسمُ الخَطِّ**) أي: حال كونه غير مساعدٍ رسم الخط النصب؛ لأن رسم الخط إذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الألف، وههنا كذلك لأنه لم يكتب تنوينه على صورة الألف؛ فحينئذٍ لم يكن رسم الخط مساعدًا للنصب (**فَعَلَى أَنَّهُ حَالُ**) الفاء جواب أما، والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذي دخلت «أما» عليه (**المُستَكِنِّ فِي «وُضِعَ»**) فحينئذٍ

أو من «المعنى»، فإنه مفعول بواسطة اللام. ووجه صحته: أن الوضع وإن كان متقدمًا على الإفراد بحسب الذات، لكنه مقارن له بحسب الزمان، وهذا القدر كافٍ لصحة الحالية. وقيد «الإفراد» ....

يكون مبينًا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه في كونه صفة اللفظ؛ لأن الحال في حكم الوصف (**أَو**) على أنه حال (**من المعنى**) ولم يتقدم عليه مع أنه نكرةٌ، وأن ذا الحال إذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه، على ما سيأتي؛ لأنه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور، ووجوب تقديم الحال على صاحبه إذا كان نكرةً مشروطٌ بعدم كون صاحبه مجرورًا، (**فإِنَّهُ**) أي: المعنى (**مَفعُولٌ بِوَاسِطَةِ اللَّامِ**) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن الحال مبين لهيئة الفاعل أو المفعول، والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول، فكيف يصح أن يكون المعنى ذا الحال؟ فأجاب عنه: بأن المعنى وإن لم يكن مفعولًا به صريحًا فهو مفعول به حكمًا؛ لأن المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر.

(**وَوَجهُ صِحَّتِهِ**) أي: نصب المفرد على الحالية، جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن الحال تدل على مقارنته لعامله زمانًا، وههنا الوضع مقدم على الإفراد، فلم توجد المقارنة؛ فلا يصح أن يكون حالًا، فأجاب عنه بقوله: ووجه صحته (**أَنَّ الوَضعَ**) اسم أن (**وَإِن كانَ**) الواو للحال (**مُتَقَدِّمًا عَلَى الإفرادِ بِحَسِبِ الذَّاتِ**) متعلق بقوله: «متقدمًا»، والمعنى: أن الوضع حال كونه مقدمًا على الإفراد بذاته، يعني: أن ذات الوضع ولفظه مقدمٌ على ذات الإفراد ولفظه، (**لَكِنَّهُ**) أي: إلا أن الوضع (**مُقَارِنٌ**) ومصاحب (**لَهُ**) أي: الإفراد، خبر «أن» (**بِحَسَبِ الزَّمَانِ**) يعني: أن زمان الوضع بإزاء المعنى مقارنٌ لزمان الإفراد، يعني: أن زمانيهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين، (**وَهَذا القَدرُ**) يعني: المقارنة في الزمان (**كَافٍ لِصِحَّةِ الحَاليَّةِ**) إذ لا دخل للمعية الذاتية، ولا يتفاوت بها الحال، وحاصل الجواب: أن تقدم الوضع على الإفراد بالذات لا بالزمان، وهو لا ينافي المقارنة بالزمان فيصح أن يكون حالًا، فحينئذٍ يوافق كونه حالًا من المعنى لأن يكون صفة له، لما سبق أن الحال في حكم الصفة.

(**وَقَيدُ الإِفرَادِ**) سواء كان مجرورًا وصفًا للمعنى، أو مرفوعًا وصفًا للفظ، أو

لإخراج المركبات مطلقًا، سواء كانت كلامية أو غير كلامية. فيخرج به عن حد الكلمة، مثل: «الرجل»، و«قائمة»، و«بصري»، وأمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى، لكنه يُعَدُّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة، ويعرب بإعراب واحد.

ويبقى مثل: «عبد الله» علمًا ....

منصوبًا حالًا منه؛ لأن الحال من ضمير الشيء حال منه أيضًا (**لإخرَاجِ المُرَكَّبَاتِ مُطلَقًا**) أي: حال كون تلك المركبات مطلقةً غير مقيدةٍ بالكلامية وغيرها، ولذا قال الشارح (**سَوَاءٌ**) خبر مقدم (**كَانَت**) في تأويل المصدر مبتدأٌ مؤخرٌ، أي: كونها (**كَلامِيَّةً**) مثل: زيدٌ قائمٌ، وقام زيدٌ (**أَو غَيرَ كَلَامِيَّةٍ**) تفسير للإطلاق، كما في المركبات الخمسة الباقية (**فَيَخرُجُ بِهِ**) أي: بقيد الإفراد (**عَن حَدِّ الكَلِمَةِ**) وهو قوله: «لفظ وضع لمعنى مفرد» ما يعد كلمةً واحدة لشدة امتزاج أحدهما بالآخر، سواء كان الجزء الأول منه حرفًا (**مِثلُ: الرَّجُلِ**) أو الجزء الثاني منه حرفًا (**وَ**) هو مثل: (**قَائِمَةٍ، وَبَصرِيٍّ، وأَمثَالِها**) أي: أمثال الرجل وقائمةٍ وبصري (**مِمَّا**) بيانٌ لقوله: «أمثالها» (**يَدُلُّ جُزءُ اللَّفظِ مِنهُ**) الضمير المجرور يرجع إلى «ما» في قوله: «مما يدل» (**عَلَى جُزءِ المَعنَى**) متعلق بقوله: «يدل» (**لَكِنَّهُ**) أي: إلا أن المذكور من الأمثال، وهي: الرجل وغيره، الضمير يرجع إلى المثل في قوله: «مثل الرجل» والى الأمثال باعتبار المذكور (**يُعَدُّ**) فعل مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع إلى اسم لكنه، يعني: يعد ذلك المذكور (**لِشِدَّةِ الامتِزَاجِ**) أي: لشدة امتزاج أحدهما بالآخر (**لَفظَةً وَاحِدَةً**) منصوبٌ على أنه مفعول ثانٍ لقوله: «يعد»؛ لأن العد قد يتعدى إلى مفعولين، يقال: عد الأغنام مائةً، (**وَيُعرَبُ**) تلك الأمثال، عطف على «يعد» فتذكير الضمير باعتبار المذكور (**بإِعرَابٍ وَاحِدٍ**) الأنسب بالمقام بقرينة قوله: لفظة واحدة، أن يجعل «واحد» مضافًا إليه لـ«إعراب»؛ لا صفة له، وأن يدعو إليه ما يقابله من قوله: «مع أنه معرب بإعرابين» فيكون المعنى: أنه أعرب مجموع اللفظين بإعراب لفظ واحد، كذا في المحشي، وأجيب: بأن إعراب مثل الرجل على ضربٍ من المسامحة؛ لإجرائه مجرى الكلمة الواحدة.

(**وَيَبقَى**) عطف على «فيخرج» (**مِثلُ: عَبدِ اللهِ**) حال كونه (**عَلَمًا**) المراد كل

داخلًا فيه، مع أنه معرب بإعرابين. ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو أنه لو كان الأمر بالعكس لكان أَنْسَبَ. وما أورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال: «هي: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»، فمثل: عبد الله» علمًا ....

تركيب إضافي، سواء كانت إضافته معنوية مثل: عبد الله، أو لفظية مثل: ضاربِ زيدٍ، جعل علمًا (دَاخِلًا) حال بعد حال (فيهِ) أي: في تعريف الكلمة (مَعَ أَنَّهُ) أي: مثل عبد الله علمًا (مُعرَبٌ بإعرَابَينِ) وهو ظاهر، وأجيب عنه: بأن الإعرابين كانا في الأصل الذي هو المضاف والمضاف إليه، وفي حال العلمية صارا كلمة واحدة، وبقيا على ما كانا عليه، يعني: إذا جعل علمًا كان مجموعه اسمًا واحدًا تحقيقًا باعتبار المعنى؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزئيه، ولأن جزء لفظه لا يدل على جزء معناه، واسمين تقديرًا باعتبار اللفظ؛ لأنه في اللفظ بمنـزلة: غلام زيدٍ.

(وَلا يَخفَى عَلَى الفَطِنِ) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة، أو ضمها: من كان بعيد الإدراك سريع الفهم (العَارِفِ بالغَرَضِ مِن) تدوين (عِلمِ النَّحوِ) يعني: أن المقصود الأصلي من تدوين علم النحو معرفة أحوال الكلم من حيث الإعراب والبناء، يعني: ليعرف أن أي كلمة معربة وأي كلمة مبنية وغيرهما؛ فالأنسب أن يجعل اللفظان المعربان بإعرابين كلمتين، وإن لم يدل جزؤهما على جزء معناهما، واللفظان المعربان بإعراب واحدٍ كلمة وإن دل جزؤهما على جزء معناهما (أَنَّهُ) أي: الحال والشأن (لَو كَانَ الأَمرُ) أي: الحال ملابسًا (بالعَكسِ) يعني: لو كان مثل الرجل داخلًا فيه، وعبد الله علمًا غير داخل فيه (لَكَانَ) هذا الأمر (أَنسَبُ، وَمَا) أي: الذي (أَورَدَهُ صَاحِبُ «المُفَصَّلِ») وهو متن في علم النحو للفاضل العلامة صاحب «الكشاف» (في تَعرِيفِ الكَلِمَةِ) متعلق بـ«أورده» (حَيثُ قَالَ: هِيَ اللَّفظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعنىً مُفرَدٍ بالوَضعِ) وهي جنسٌ تحته أنواع ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، (فَمِثلُ) الفاء جواب الشرط لأن المبتدأ إذا كان موصولًا صلته فعل أو ظرف ـ يعني: جملة فعلية أو ظرفية ـ يتضمن معنى الشرط؛ فيصح دخول الفاء في جوابه، على ما سيأتي تحقيقه، (عِبدِ اللهِ عَلَمًا

خرج عنه، فإنه لا يقال له: «لفظة واحدة». وبقي مثل: «قائمة»، و«بصري» مما يُعَدُّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلًا فيه، فأخرجه بقيد الإفراد، ولو لم يخرجه بتركه لكان أنسب، كما عرفت.

واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة؛ لأن الدلالة: كون ....

(خَرَجَ عَنهُ) أي: عن تعريف «المفصل» بقوله: اللفظة، (فإِنَّهُ لا يُقالُ لَهُ: لَفظَةٌ وَاحِدَةٌ) لأن اللفظة: ما لا يصح أن يتكلم به مرتين، باعتبارٍ ما، ويصح أن يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار الوضع الإضافي، وقد قال العلامة الزمخشري: ومن أصناف الاسم: العلم، وينقسم إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل؛ فالمفرد مثل زيد، والمركب إما جملة أو غير جملة، اسمان جعلا اسمًا واحدًا نحو: معدي كرب، أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف، وامرئ القيس، والكنى، حيث جعل المركب الإضافي اسمًا، (وَبَقِيَ مِثلُ: قَائِمَةٍ وَبَصرِيٍّ، مِمَّا يُعَدُّ لِشِدَّةِ الامتِزَاجِ لَفظَةً وَاحِدَةً دَاخِلًا فيهِ) أي: في تعريف «المفصل»؛ لأنه يقال له: لفظة واحدة؛ لأنه لا يصح أن يتكلم به مرتين باعتبارٍ ما؛ (فَأَخرَجَهُ) مثل: قائمة وبصري (بِقَيدِ الإفرَادِ) لأنه لم يصح أن يقال فيه: هي اللفظة الدالة على معنى مفردٍ؛ لأن معناه ليس بمفردٍ لدلالة جزء لفظه على جزء معناه، (وَلَو لَم يُخرِجهُ) مثل: قائمة (بِتَركِهِ) أي: بترك قيد الإفراد (لَكَانَ) التعريف (أَنسَبُ، كَمَا عَرَفتَ) في قوله: «ولا يخفى على الفطن إلخ» ولك أن تقول: المراد بالمفرد أعم من المفرد حقيقة أو حكمًا، ومثل قائمة وإن لم يكن مفردًا حقيقة إلا أنه في حكم المفرد، فهو في حكم الكلمة.

(وَاعلَم) جواب عن سؤال مقدر وهو: أن صاحب «المفصل» وغيره أخذوا في تعريف الكلمة الدلالة، والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم أخذه، فأجاب عنه بقوله: واعلم (أَنَّ الوَضعَ يَستَلزِمُ الدَّلالَةَ) يعني: أن ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة، فلما ذكر الوضع في تعريف المصنف أولًا استغنى عن ذكر الدلالة؛ لاستلزام الوضع الدلالة، حتى لو ذكرت لكان حشوًا، والحال أن الاختصار مطلوبٌ في الكلام لاسيما في الحدود والتعريفات، المراد بالاستلزام ههنا: الاستلزام الحقيقي، لا العقلي؛ فافهم؛ (لأنَّ الدَّلالَةَ كَونُ

الشيء، بحيث يفهم منه شيء آخر، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة. فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما وقع في هذا الكتاب، لكنها لا تستلزم الوضع لإمكان أن تكون بالعقل، كدلالة لفظ «ديز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، ....

الشَّيءِ بحَيثُ يُفهَمُ مِنهُ شَيءٌ آخرُ) والوضع -كما سبق-: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، فعلم من هذا أنها لم توجد بدونه، كالإنسان والحيوان، فإن الأول لكونه أخص يستلزم الثاني، يعني: لا يوجد بدونه بلا عكسٍ، يعني: أن الأعم لا يستلزم الأخص بل يوجد بدونه كالحيوان، (فَمَتَى تَحَقَّقَ الوَضعُ تَحَقَّقَت الدَّلالَةُ) يعني: متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه أيضًا لما سبق آنفًا: أن الأخص يستلزم الأعم، وإذا كان الوضع أخص وهو يستلزم الأعم يغني ذكر الأخص عن ذكر الأعم ويكتفى بذكر الأخص، (فَبَعدَ ذِكرِ الوَضعِ) المستلزم للدلالة أولًا (لا حَاجَةَ إِلَى ذِكرِ الدَّلالةِ) ثانيًا؛ ليكون التعريف أخصر وأوجز، (كَمَا وَقَعَ فِي هَذا الكِتَابِ) أي: المسمى بـ«الكافية».

قوله: (لَكِنَّهَا) استدراكٌ من قوله: «اعلم أن الوضع يستلزم الدلالة» أي: إلا أن الدلالة (لا تَستَلزِمُ الوَضعَ) لما سبق أن الدلالة أعم، والأعم لا يستلزم الأخص، يعني: أن الأعم يوجد بدون الأخص كالحيوان يوجد بدون الإنسان والفرس، (لإمكَانِ أن تَكُونَ) أي: أن توجد الدلالة (بالعَقلِ) بلا وضع (كدَلالَةِ لَفظِ دَيزٍ) وإنما قال: «لفظ ديزٍ»، لئلا يتوهم أنه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل، وقال المحشي: اختار لفظًا مهملًا للتمثيل، وقيده بالسمع من وراء الجدار؛ ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديزٍ، لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقليةً، فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور، بخلاف ما لو كان للفظ معنىً فيكون حينئذٍ للفظ دلالتان؛ فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهورٍ، ولو كان اللافظ مرئيًا لم يظهر أيضًا لأن فهم المعنى حينئذٍ يكون بالمشاهدة أو بدلالة اللفظ، انتهى كلامه، (المَسمُوعِ) صفة اللفظ (مِن وَرَاءِ الجِدَارِ) يعني: من خلف الحجاب، فذكر الجدار لمجرد التمثيل (عَلَى وُجُودِ اللَّافِظِ) متعلق بالدلالة،

وأن تكون الدلالة بالطبع، كدلالة لفظ «أح» على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع، كما في المفصل.

(وَهِيَ) أي: الكلمة (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ) أي: منقسمة ....

فالاستدلال بالعقل أن يقال: إن هذا المسموع لفظٌ، ولا بد لكل لفظٍ من لافظٍ، ينتج: أن لهذا المسموع لافظًا؛ لأنه لما لم يكن اللافظ مرئيًا استدللنا بالعقل أن لهذا اللفظ لافظًا، ولهذا كانت هذه الدلالة عقليةً (وَأَن تَكُونَ الدَّلالَةُ) عطف على قوله: «أن تكون» (بالطَّبعِ) يعني: تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كَدَلالَةِ لَفظِ أَحّ) إذا تلفظ به (عَلَى وَجعِ الصَّدرِ) يعني: صدر اللافظ، أي: في صدره، قوله: أح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة أو ضمها، يدل على وجع الصدر، وأما بفتحها وسكون الخاء المعجمة، يدل على مطلق الوجع في الصدر وغيره، وبضمها يدل على السرور، كذا في «شرح العصام»، وإذا كانت الدلالة أعم وذكر الأعم لا يستلزم الأخص بل لا بد من ذكره (فَبَعدَ ذِكرِ الدَّلالَةِ لا بُدَّ مِن ذِكرِ الوَضعِ) لما عرفت أنها لا تستلزم (كَمَا في «المُفَصَّلِ») فيه لطافةٌ؛ لأن تعريف «المفصل» مفصلٌ لهذا التعريف.

ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع إلى تقسيمها فقال:

«وهي» (أَي: الكَلِمَةُ) الضمير راجع إلى لفظ الكلمة، والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها، أو يكون الإرجاع بحسب اللفظ، والتقسيم باعتبار المعنى، «اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ» (أَي: مُنقَسِمَةٌ) انقسام الكلي إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى الإنسان والفرس والإبل، يعني: أن الحكم قبل الربط، أو يكون من قبيل حكم الأخص على الأعم، كقولك: الحيوان إنسان، لا انقسام الكل إلى الأجزاء، وفي الرضي: فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معًا؛ لأن الواو للجمع، فيكون قولك: اذهب بزيدٍ، كلمةٌ؛ لأنه اسم وفعل وحرف، قلت: إنه كان يلزم ما قلت أن لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه، كما تقول: السكنجبين خل وعسلٌ وماءٌ، والبيت جدران وسقف، بل قسمةٌ إلى جزئياته نحو: الحيوان إنسان وفرس وإبل، وتريد ما يدخل تحت كلي كدخول الإنسان في الحيوان، والفعل في الكلمة، ويصح كون الكلي خبرًا عنه كالعكس

إلى هذه الأقسام الثلاثة منحصرة فيها (لِأَنَّهَا) أي: الكلمة لما كانت موضوعةً لمعنى، والوضع يستلزم الدلالة. فهي: (إِمَّا) من صفتها (أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى) كائن (فِي نَفْسِهَا) أي: في نفس الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفسها: أن تدل عليه بنفسها، من غير حاجة ....

نحو: الإنسان حيوان، والحيوان إنسان، إلى هنا كلامه.

وقدم الاسم على أخويه لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، ولأن الاسم أصلٌ في الإعراب المقصود من هذا الفن، والفعل على الحرف؛ لأنه وإن لم يأت من الفعلين كلام لكنه أحد جزئيه نحو: ضرب زيدٌ، بخلاف الحرف تأمل، (إِلَى هَذِهِ الأَقسَامِ الثَّلاثَةِ) الاسم والفعل والحرف.

قوله: (مُنحَصِرَةٌ فِيها) إشارةً إلى أن اللام في (لأنَّها) متعلق بمفهوم الكلام، وأن اللام حصريةٌ (أَي: الكَلِمَةُ لَمَّا كَانَت) لما ظرفٌ بمعنى إذ، ويلزم بعدها الماضي لفظًا أو معنىً، وجوابه أيضًا كذلك، أو جملة اسمية مقرونة بإذا المفاجأة، أو مع الفاء، وربما كان ماضيًا مع الفاء، وقد يكون مضارعًا (مَوضُوعَةً لِمَعنىً) لما فهم من تعريفها (وَالوَضعُ يَستَلزِمُ الدَّلالَةَ، فَهِيَ) الفاء جواب لما لكونها جملةً اسميةً، «إما» (مِن صِفَتِهَا) «أن تدل» فيكون «أن تدل» في تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر؛ فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة، وفى الرضي: اعلم أن اسم أن ضمير الكلمة، والمضاف محذوف إما من الاسم أو من الخبر، أي: لأن حالها أو لأنها ذات دلالةٍ، ويجوز أن يكون «أن تدل» مبتدأ محذوف الخبر، أي: دلالتها ثابتة، ومثله قولك: زيد إما أن يسافر أو يقيم انتهى، والشارح الفاضل اختار الثاني؛ لأن الفعل المصدر بأن المصدرية مؤولٌ بالمصدر، فيكون كالمصدر في أن يكون مبتدأً وفاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه، «على معنىً» (كَائِنٍ) «في نفسها» الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله: «معنى»، وإليه أشار الشارح بقوله: «كائن» (أي: فِي نَفسِ الكَلِمَةِ) أي: في ذاتها، والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغةً أو مجازًا (وَالمُرَادُ بِكَونِ المَعنَى فِي نَفسِها: أَن تَدُلَّ) أي: أن تكون الكلمة دالةً (عَلَيهِ) أي: على المعنى المستعمل فيه، (بِنَفسِها) يعني: بذاتها وانفرادها (مِن غَيرِ حَاجَةٍ) يعني: بلا

إلى انضمام كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية. (أَوْ) من صفتها : أن (لَا) تدل على معنى في نفسها ، بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها ، لعدم استقلاله بالمفهومية. وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم.

القسم (الثَّانِي): وهو ما لا يدل على معنى في نفسها (الْحَرْفُ) ....

احتياجٍ في الدلالة على ذلك المعنى (إِلَى انضِمَامِ كَلِمَةٍ أُخرَى إِلَيها) يعني : من غير إعانة كلمة أخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة ، والحاصل : أن تكون مستقلةً في الدلالة على ذلك المعنى ؛ (لاستِقلالِهِ) أي : المعنى (بالمَفهُوميَّةِ) يعني : لكونه مستقلًا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه ، بحيث لا يحتاج في الفهم عنها إلى كلمة أخرى ، كما أن الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه إلى كلمة أخرى.

«أو» (مِن صِفَتِهَا أَن) «لا» (تَدُلَّ) عطف على «أن تدل» ، ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه أورد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه (عَلَى مَعنًى) كائنٍ (في نَفسِهَا ، بَل) من صفتها أن (تَدُلَّ) لأن العطف بـ«بل» إن كان المعطوف عليه منفيًا يكون المعطوف مثبتًا ؛ لأن الإضراب المنفي يكون إثباتًا (عَلَى مَعنىً تَحتَاجُ) تلك الكلمة (في الدَّلالَةِ عَلَيهِ) أي : على المعنى (إِلَى انضِمَامِ كَلِمَةٍ أُخرَى إِلَيها) يعني : إلى إعانة كلمة أخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لِعَدَمِ) كون تلك الكلمة مستقلةً في الدلالة على المعنى ، وعدم (استِقلالِهِ) يعني : وعدم كون المعنى مستقلًا (بالمَفهُوميَّةِ) يعني : في الانفهام عن الكلمة ، (وَسَيَجيءُ تَحقِيقُ ذَلِكَ) أي : كون الكلمة مستقلةً في الدلالة ، أو غير مستقلة فيها ، أو استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (فِي بَيَانِ حَدِّ الاسمِ) .

(القِسمُ) «الثاني» أورد القسم حيث جعله موصوفًا لقوله : «الثاني» بقرينة كونه قسمًا للكلمة (وَهُوَ) أي : القسم الثاني : (مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعنىً) كائنٍ (فِي نَفسِها) «الحرف» الجملة مستأنفة ؛ لأنه لما قال : إما كذا وإما كذا فكأنه قيل له : ما الأول وما الثاني؟ فقال : القسم الثاني كذا والقسم الأول كذا ، وإنما قدمه في الدليل وإن كان أخره في الدعوى ؛ لأن الحرف في اللغة : الطرف ، فذكره في الإجمال في طرفٍ ، وفي التفصيل في طرف آخر ، ولأن الشروع في البيان من القرب يكون

كـ«من»، و«إلى»، فإنهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما، أعني: الابتداءَ والانتهاءَ إلى كلمة أخرى، كـ«البصرة والكوفة» في قولك: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ». وإنما سمي هذا القسم حرفًا؛ لأن الحرف في اللغة: الطرف، وهو في طرف، أي: جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لا يقع مسندًا ولا مسندًا إليه، كما ستعرف.

أولى، ولعدم التقسيم فيه، وأما القسم الأول ففيه تقسيم ولذا أخره لبيانه، ولأنه عدمي، والعدمي مقدم على الوجودي، وإن كان في الوجود شرفٌ، كذا في الهندي، مثاله كائنٌ (كَمِن وَإِلَى؛ فإِنَّهُما) كلمتان، ولكن (تَحتَاجانِ فِي الدَّلالةِ) أي: دلالة كل واحد منهما (عَلَى مَعنَيَيهِما أعني:) أن معنى «من» (الابتِداءَ، وَ) أن معنى «إلى» (الانتِهَاءَ، إلى) انضمام (كَلِمَةٍ أُخرَى) إليهما؛ لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى، بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما، وتلك الكلمة كائنة (كالبَصرَةِ والكُوفَةِ) يعني: كانضمام البصرة إلى «من» والكوفة إلى «إلى» الكائنتين (في قولِكَ: سِرتُ مِن البَصرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، وإِنَّما سُمِّيَ هَذا القِسمُ) الذي لا يدل على معنى في نفسها ـ أي: في نفس القسم، فالتأنيث باعتبار الكلمة، بل تحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها ـ (حَرفًا) مفعول ثان لقوله: «وإنما سمي» (لأنَّ الحَرفَ في اللُّغَةِ) أي: معناه اللغوي (الطَّرَفُ) والجانب يقال: زيد في حرفٍ، أي: في طرف وجانب (وَهُوَ فِي طَرَفٍ، أي: جَانِبٍ) يعني: شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية؛ فاستعير لفظ المشبه به للمشبه، وهو هذا القسم كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، في قولك: رأيت أسدًا في الحمام، فإطلاق الحرف على هذا القسم مجازٌ بعلاقة التشبيه، (مُقَابِلٍ) صفة لجانب (للاسمِ والفِعلِ حَيثُ يَقَعَانِ) أي: يقع كل واحد منهما (عُمدَةً) ومقصودًا (في الكَلامِ) وذلك لأن الاسم يكون مسندًا ومسندًا إليه، ويتأتى الكلام منه وحده مثل: زيد قائم، والفعل لكونه عرضًا لا يقوم بنفسه، بل إنما يقوم بغيره يعني: بما أسند إليه يكون مسندًا فقط مثل: قام زيدٌ، (وَهُوَ) أي: الحرف (لا يَقَعُ مُسنَدًا ولا مُسنَدًا إليهِ) لأن الحرف ليس له دلالة بالاستقلال، ولا يفهم معناه إلا بانضمام كلمة إليه، وإنما يكون واسطة بينهما، (كَمَا سَتَعرِفُ) في

(وَ) القسم (الأَوَّلُ) وهو ما تدل على معنى في نفسها: (إِمَّا) من صفتها: (أَنْ يَقْتَرِنَ) ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها (بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) أعني: الماضي، والحال، والاستقبال، أي: حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم أحد الأزمنة الثلاثة أيضًا مقارنًا له ....

حد الاسم أن الاسم يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لا يكون إلا مسندًا فقط، والحرف أداة بينهما، لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه.

«و» القسم «الأول» من قسمي الكلمة (وَهُوَ) أي: القسم الأول (مَا) أي: كلمة (تَدُلُّ عَلَى مَعنىً) كائن (في نَفسِها) أي: في نفس ما دل «إما» (مِن صِفَتِها) أي: صفة القسم الأول؛ فالتأنيث باعتبار كونه عبارةً عن الكلمة، خبرٌ مقدم «أن يقترن» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول مؤول بحذف المضاف، إما من جانب الأول أو من جانب الثاني لما سبق، أو بتأويله بالصفة، والمعنى القسم الأول مقترن (ذَلِكَ المَعنى) أي: معناه يشير إلى أن إرجاع الضمير ههنا من قبيل ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: 8] (المَدلُولُ عَلَيهِ بِنَفسِهَا فِي الفَهمِ) أي: فهم المعنى المدلول عليه (عَنهَا) أي: عن القسم الأول «بأحد الأزمنة الثلاثة» جمع زمنٍ كمثلٍ وأمثلةٍ، «الثلاثة» بصيغة التذكير لأن مذكر أسماء العدد يكون بالتاء، وسيأتي تحقيقه في بحث أسماء العدد. وفي «الهندي»: المراد بالاقتران الاقتران الوضعي؛ فلا يرد على عكسه نحو: عسى ونعم وبئس وما أحسن زيدا، مما خرج عن الاقتران بالاستعمال، وعلى طرده نحو: هيهات وصه، ونحو: زيد ضارب الآن أو غدًا أو أمس، مما اقترن بالعارض، (أَعنِي) بالأزمنة الثلاثة: (المَاضِيَ والحَالَ والاستِقبالَ) الحال: ما أنت فيه في زمان التكلم، والماضي: ما تقدم عليه، والاستقبال: ما تأخر عنه (أي: حينَ يُفهَمُ ذَلِكَ المَعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) أي: عن القسم الأول (يُفهَمُ أَحَدُ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ أيضًا) أي: كما يفهم ذلك المعنى (مُقَارِنًا) يعني: حال كون أحد الأزمنة مقارنًا (لَهُ) أي: لذلك المعنى، لا قبله ولا بعده، بل الشرط أن فهم المعنى مقارنٌ لأحد الأزمنة، وعلى العكس.

(أَوْ) من صفتها: أن (لَا) يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة.

القسم (الثَّانِي): وهو ما تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الاسْمُ). وهو مأخوذ من السمو، وهو العلو، لاستعلائه على أخويه، حيث يتركب منه وحده الكلام دون أخويه. وقيل: من الوسم، وهو العلامة؛ لأنه علامة على مسماه.

«أو» (**مِن صِفَتِهَا**) أي: من صفة القسم الأول (أن) «لا» (**يَقتَرِنَ ذَلِكَ المَعنَى المَدلُولِ عَلَيهِ بِنَفسِهَا فِي الفَهمِ عَنهَا**) أي: عن القسم الأول (**مَعَ أَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) الحال والاستقبال والماضي، (**القِسمُ**) «الثاني» (**وَهُوَ**) أي: القسم الثاني (**مَا**) أي: كلمة (**تَدُلُّ عَلَى مَعنىً**) كائن (**في نَفسِها**) أي: نفس ما دل يعني: الكلمة أو نفس القسم الثاني يعني: الكلمة أيضًا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (**غَيرَ مُقتَرِنٍ**) أي: في الفهم عنها (**بِأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ**).

«الاسم» (**وَهُوَ مَأخُوذٌ مِن السُّمُوِّ**) بكسر السين أو ضمها عند البصريين من: سما يسمو مثل: غزا يغزو سموًا على وزن قنوًا، حذفت الواو اعتباطًا، ونقل سكون الميم إلى السين وحركتها إلى الميم؛ ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل، فجيء بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسمًا، كذا في «شرح الشافية» (**وَهُوَ**) أي: السمو (**العُلُوُّ**) لغةً؛ لأن العرب تقول: كل ما علاك فهو سماك، وإنما سمي هذا القسم من أقسام الكلمة بالاسم الذي معناه العلو مجازًا؛ (**لاستِعلائِهِ عَلَى أَخَوَيهِ**) الفعل والحرف، فالحاصل: أن هذا القسم شبه بالمعنى الذي هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم، كما في الحرف (**حَيثُ يَتَرَكَّبُ مِنهُ**) أي: من هذا القسم (**وَحدَهُ**) حال من الضمير المجرور في «منه»؛ لأنه مفعول به بالواسطة (**الكَلَامُ**) فاعل «يتركب» (**دُونَ أَخَوَيهِ**) يعني: لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف، (**وَقِيلَ**:) هو مأخوذ (**مِنَ الوَسمِ**) من: وسم يسم سمةً ووسمًا، مثل: وعد يعد عدةً ووعدًا، هكذا عند الكوفيين (**وَهُوَ العَلَامَةُ**) يقال: وسمت الدابة إذا جعل لها علامةً، وإنما سمي هذا القسم الاسم (**لأَنَّهُ عَلامَةٌ عَلَى مُسَمَّاهُ**) وأصله عندهم: وسم، حذفت الواو تبعًا لفعله فجيء بهمزة ليمكن الابتداء بها.

(وَ) القسم (الْأَوَّلُ) وهو ما تدل على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الْفِعْلُ) .سمي به، لتضمنه الفعل اللغوي، وهو المصدر. (وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ) أي: بوجه حصر الكلمة ....

«و» (القِسمُ) «الأول» (وَهوَ مَا) أي: كلمة (يَدُلُّ عَلَى مَعنىً فِي نَفسِها) أي: في نفس ما دل أو في نفس القسم الأول (مُقتَرِنٍ) في الفهم عن القسم الأول (بأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ) «الفعل» (سُمِّيَ) هذا القسم (بِهِ) أي: بالفعل (لِتَضَمُّنِهِ) أي: لتضمن الفعل أو القسم الأول (الفِعلَ اللغوي، وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف إلى فاعله وناصب مفعوله، وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول، ويقال لمثل هذا عند أرباب المعاني مجاز مرسل، وهذا الحصر يعني: حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة حصر عقلي، اعلم أن الحصر على ثلاثة أقسام: حصر عقلي: وهو الحصر الدائر بين النفي والإثبات كحصر الكلمة في الأقسام الثلاثة، وحصر استقرائي: وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الإضافة المعنوية في الأنواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية، وحصر جعلي: وهو الذي يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الإنسان في العناصر الأربعة وكانحصار الكل في أجزائه.

«وقد علم» الواو للعطف بناءً على جواز حذف المعطوف عليه، يعني: قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجيء لهذا زيادة تحقيق، أو اعتراضية بين الكلمة والكلام للعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور، أو ترغيبًا للطالبين، أو ليرد من ظن أن هذا حصر بدون تعريف الأقسام. ولفظ «قد» إما للتقريب أو للتحقيق، وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات، والمعرفة في الجزئيات، والمعنى: وقد علم هذا الحد بكلية، «بذلك» أصله: اسم مبهم للإشارة، واللام عوض عن ها التي للتنبيه، ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب، إنما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر، والقياس: وقد علم به، واختيار اسم الإشارة من بين الأسماء الظواهر لزيادة التمكن في الذهن، واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 1-2] (أي: بِوَجهِ حَصرِ الكَلِمَةِ) أي:

في الأقسام الثلاثة (حَدُّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أي: من تلك الأقسام. وذلك لأنه قد علم به، أي: بوجه الحصر:

1- أن الحرف: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى.

2 – والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها، لكنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

3 – والاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

بدليل انحصار الكلمة (في الأَقسَامِ الثَّلاثَةِ) التي هي: الاسم والفعل والحرف، «حد» مفعول ما لم يسم فاعله «كلِ واحدٍ» كائنٍ «منها»؛ لأن من البيانية إذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (أي: مِن تِلكَ الأَقسَامِ) المذكورة.

(وَذَلِكَ) أي: كون كل واحد منها معلومًا بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لأنّهُ قَد عُلِمَ) تحقيقًا بكليةٍ (بِهِ أي: بوجه الحصر)، أي: بدليل انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة (أَنَّ الحَرفَ كَلِمَةٌ) أن مع اسمها وخبرها في محل الرفع على أنها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: «وقد علم» أي: علم بدليل انحصار الكلمة في أقسامها أن الحرف كلمة، بقرينة كون الحرف قسمًا للكلمة (لا تَدُلُّ عَلَى مَعنىً) كائن (في نَفسِها) بقرينة أو لا (بَل تَحتَاجُ) في الدلالة على المعنى (إِلَى انضِمَامِ كَلِمَةٍ أُخرَى) يعني: إلى إعانة كلمة أخرى في الدلالة على المعنى إياها (وَ) أنَ (الفِعلَ كَلِمَةٌ) بقرينة كونه أيضًا قسمًا، يعني: نوعًا منها (تَدُلُّ عَلَى مَعنىً) كائن (في نَفسِها) بقرينة قوله: «إما أن تدل على معنى كائن في نفسها» (لَكِنَّهُ) أي: إلا أن المعنى المدلول عليه (مُقتَرِنٌ) في الفهم (بأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثّلاثةِ) وضعًا، بقرينة قوله: «والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» (وَ) أن (الاسمَ كَلِمَةٌ) بقرينة كونه نوعًا منها (تَدُلُّ عَلَى مَعنىً) كائن (في نَفسِها) بقرينة قوله: «إما أن تدل على معنى الخ» (غَيرَ مُقتَرِنٍ) إما مجرورٌ على أنه صفة بعد صفة للمعنى، أو منصوب على أنه حال منه، ويجوز الرفع أيضًا على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو غير مقترن وضعًا (بأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ) إذ علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة كلمةٌ.

فالكلمة مشترك بين هذه الأقسام الثلاثة. فالحرف ممتاز عن أخويه، بعدم الاستقلال في الدلالة.

والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال، وعن الاسم بالاقتران. والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال، وعن الفعل بعدم الاقتران، فَعُلِمَ ....

(فالكَلِمَةُ) جنس تحته أنواع كما أن الحيوان جنس تحته أنواع (مُشتَرَكٌ بَينَ هَذِهِ الأَقسَامِ الثَّلاثَةِ) كما أنه مشترك بين الإنسان وغيره من ذوي الأرواح، وإذا كانت الكلمة جنسًا مشتركًا بين هذه الأقسام ثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله: «وقد علم بذلك حد كل واحد منها»؛ لأنه أورده بكلمة «قد» المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين، وأراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرًا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبًا إلى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف، (فالحَرفُ) كلمة تدل على معنى إلا أنه (مُمتَازٌ عَن أَخَوَيهِ) الفعل والاسم (بِعَدَمِ الاستِقلَالِ فِي الدَّلَالَةِ) على معنى في نفسها، يعني: أن الحرف مشترك لأخويه في كونه كلمة تدل على معنىً إلا أنه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره، يعني: أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنىً في غيره، كالسير والبصرة في قولك: سرت من البصرة، فإن لفظة «من» تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (وَالفِعلُ) مشترك أيضًا لأخويه في كونه كلمة تدل على معنى إلا أنه (مُمتَازٌ عَن الحَرفِ بالاستِقلالِ) يعني: أن الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا في الدلالة على معناه؛ لما عرفت أن الحرف غير مستقل فيها (وَ) ممتازٌ (عَن الاسمِ) أيضًا (بالاقتِرانِ) يعني: أن الفعل مشترك للاسم وحده في كونه مستقلا في الدلالة على المعنى، إلا أنه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في نفسها في الفهم عن لفظ الفعل مقترنًا بأحد الأزمنة الثلاثة، (والاسمُ) أيضًا مشترك في كونه كلمة تدل على المعنى إلا أنه (مُمتَازٌ عَن الحَرفِ بالاستِقلالِ) في الدلالة على المعنى؛ لما عرفت أن دلالة الحرف غير مستقلة، (وَ) ممتاز (عَن الفِعلِ) أيضًا (بعَدَمِ الاقتِرَانِ) يعني: أن الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال، وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالأزمنة الثلاثة (فُعِلَمَ) بعد كون الكلمة جنسًا مشتركًا بين هذه الأقسام الثلاثة، وامتياز كل واحد

لكل واحد منها حَدٌّ معرِّف جامع لأفراده، ومانع عن دخول غيرها فيه. وليس المراد بالحد ههنا، إلا المعرف الجامع المانع. ولله در المصنف، حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثم نبه عليها بقوله: «وقد علم بذلك»، ثم صرح بها فيما بعد ....

منها عن أخويه بفصله المخصوص له، (**لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها حَدٌّ مَعرِّفٌ**) بكسر الراء المهملة صفة للحد (**جَامِعٌ لأَفرَادِهِ**) أي: لأفراد المعرف بالفتح لكونه جنسًا مشتركًا، (**وَمَانِعٌ عَن دُخُولِ غيرِها**) أي: غير الأفراد (**فيهِ**) أي: في الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميز له عما عداه، (**وَلَيسَ المُرادُ**) أي: مراد المصنف (**بالحَدِّ هَهنا**) في قوله: «وقد علم بذلك حد كل واحد منها» (**إلّا المُعَرِّفُ الجَامِعُ**) لأفراده (**المَانِعُ**) عن دخول غيرها فيه، يعني: عند الأدباء ليس معنى الحد إلا ذلك؛ لأن الحد في اللغة: المنع، ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب، وفي العرف: هو ما يبين ماهية الشيء، يعني: الحد قول دال على ماهية، كحد الكلمة ههنا؛ لأنه دل على ماهيتها، وكذا غيره.

(**ولله دَرُّ المُصَنِّفِ**) الدر: مضاف إلى الفاعل مبتدأ، والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير، وسيأتي له زيادة تحقيق، والمراد به ههنا: شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل في التعليم والتأليف جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما، ولم يترك جانب أحدٍ بل راعى الجوانب الثلاثة (**حَيثُ أَشَارَ إِلَى حُدُودِها**) أي: إلى حد كل قسم من أقسام الكلمة (**في ضِمنِ دَلِيلِ الحَصرِ**) رعايةً لجانب الذكي؛ لأن الذكي بالإشارة يفهم ما هو المشار إليه، وما هو المقصود؛ لأن المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها، وفي ضمنه حصل بالإشارة حد كل منها (**ثُمَّ نَبَّهَ**) بكلمة «قد» الدالة على التحقيق، والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (**عَلَيها**) أي: على حدود أقسام الكلمة المشار إليها في ضمن دليل الحصر (**بقَولِهِ: وَقَد عُلِمَ بِذَلِكَ**) رعايةً لجانب المتوسط؛ لأنه وإن لم يفهم بالإشارة إلا أنه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه إليه ويفهم (**ثُمَّ صَرَّحَ بِهَا**) أي: بحدود الأقسام المذكورة (**فيما**) أي: في المقام والمحل الذي يأتي (**بَعدُ**) الفراغ من أحوال الكلمة والكلام، وذلك المحل هو أول بحث كل قسمٍ من أقسام

بناءً على تفاوت مراتب الطبائع.

الكلمة حيث قال في أول بحث الاسم: «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» وكذا في الفعل والحرف؛ رعايةً لجانب الغبي؛ لأن الغبي لغباوته لم يفهم من الكلام ما هو المقصود إلا بالتصريح والتفصيل؛ (**بِنَاءً**) نصب على أنه مفعول له للأفعال الثلاثة: الإشارة والتنبيه والتصريح، (**عَلَى تَفَاوُتِ مَرَاتِبِ الطَّبَائِعِ**) وفي بعض النسخ «الطباع»، والأول جمع طبيعةٍ كالفرائض جمع فريضة، والثاني جمع طبعٍ كرجل ورجال، الطبع: السجية التي جبل عليها الإنسان، وهو في الأصل مصدرٌ، والطبيعة مثله، وفي اللغة كلاهما في معنىً واحدٍ، وأما بحسب الاصطلاح فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، والعام هو الطبع؛ لأنه ما يكون مبدأ الحركة مطلقًا، سواء كان لها شعورٌ كحركة الحيوان أو لا كحركة الأفلاك والأشجار، كذا قيل في: «شرح الديباجة». والمراد ههنا العقول، من باب ذكر المحل وإرادة الحال، فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول؛ لأن العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض، وإليه أشار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: 19] يعني: أن عقول المتعلمين متفاوتة، بعضهم يفهم بالإشارة بجودة عقله، وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه، وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الإشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل؛ لأنه كالنائم الأصم.

* * *

[الكلام]

(الْكَلَامُ) في اللغة: ما يتكلم به قليلًا كان أو كثيرًا.

وفي اصطلاح النحاة: (مَا تَضَمَّنَ) أي: لفظ تضمن (كَلِمَتَيْنِ) حقيقة أو حكمًا،

[الكلام]

ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها أراد أن يعرف الكلام وبيان بعض أحواله، إلا أنه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما؛ ليكون فصلًا بعد فصل وبابًا بعد باب فقال:

«الكلام» اللام فيه للجنس، كما أن اللام في الكلمة للجنس، ويقال لمثل هذا اللام: لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة، كذا في «الهوادي» **(فِي اللُّغَةِ: مَا يُتَكَلَّمُ بِهِ)** سواء كان فيه تركيب أو لا، ولذا قال: **(قَلِيلًا)** فحينئذ يكون: زيد أو ضرب أو إن، من الاسم والفعل والحرف كلامًا **(كَانَ أَوْ كَثِيرًا)** لغةً، **(وَفِي اصطِلاحِ النّحَاةِ)** عطفٌ على قوله: «في اللغة» بإعادة الجار، «ما تضمن» آثر تضمن على تركب؛ لأن التضمن أخصر لاستغنائه عن صلة من؛ لأنه لو قال: تركب لاحتاج أن يقال: من كلمتين، ولصدقه على: اضرب أمرًا حقيقةً دون: تركب **(أي: لَفظٌ تَضَمَّنَ)** أشار به إلى أن لفظ «ما» موصوفة؛ لأنه خبر، والتنكير في الخبر أصل، ولأن التنكير في التعريفات أنسب؛ لكونه جنسًا، «كلمتين» **(حَقِيقَةً)** مثل: زيد قائم أو قام زيد **(أَو حُكمًا)** أو الأولى حكمًا والثانية حقيقةً مثل: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد، أو العكس مثل: زيد قام أبوه أو زيد أبوه قائم؛ فالأقسام ثلاثة والقياس أن تكون أربعة؛ الثلاثة الأول، وأن يكون كلاهما حكمًا ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين، وفي «الهندي»: الأولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الإفراد في تعريفها، وأيضا تركب أخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين رأسًا بأن يقول: الكلام ما تركب بالإسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه. أقول: إن ما قاله المصنف هو الأولى؛ لأن المقابلة في التعريفات والحدود غير لازمة، وأيضا التركب وإن

أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه. فالْمُتَضَمِّنُ: ـ اسم فاعل ـ هو المجموع، والْمُتَضَمَّنُ: ـ اسم مفعول ـ هو كل واحدة من الكلمتين، فلا يلزم اتحادهما.

(بِالْإِسْنَادِ) أي: تضمنًا حاصلًا بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى.

كان أخصر كما قال إلا أنه حينئذٍ يكون غير جامع لأفراد الكلام؛ لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جائزًا مثل: زيد ضرب، أو واجبًا مثل: اضرب وغير ذلك، (أي: **تَكُونُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُما**) من الكلمتين حقيقةً أو حكمًا (**في ضِمنِهِ**) فالضمير المجرور راجع إلى الموصول. إذا كان الكلام في الاصطلاح: ما تضمن كلمتين بالإسناد توهم أن المتضمن ـ اسم فاعل ـ هو لفظ: زيد قائم مثلًا، والمتضمن ـ اسم مفعول ـ بعينه لفظ: زيد قائم مثلًا أيضًا، فاتحدا؛ فلزم التمييز والتفريق بينهما، فقال بالفاء التفصيلية المشعر للتمييز والتفريق بينهما: (**فَالمُتَضَمِّنُ اسمُ فاعِلٍ**) وإنما قيده به مع أنه لا يمكن إلا أن يكون ذلك لتخصيص صورة الخط باسم الفاعل؛ فهذا بمنزلة الإعجام (**هُوَ المَجمُوعُ**) فقط يعني مجموع زيد قائم مثلًا، ويقال لهذا المجموع: لفظ تضمن كلمتين بالإسناد؛ فيكون هذا المجموع متضمنًا بالكسر (**وَالمُتَضَمَّنُ** -اسمُ مفعولٍ-: **هُوَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِن الكَلِمَتَينِ**) يعني: هو المسند فقط أو المسند إليه فقط لا مجموعهما، يعني: زيد وحده هو المتضمن بالفتح، أو قائم فقط في ضمن زيد قائم، كما أن الحيوان أو الناطق متضمن، يعني أحدهما وحده، ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا، تأمل ولا تكن من الغافلين.

إذا علمت هذا الفرق (**فَلَا يَلزَمُ اتِّحَادُهُما**) كما توهم، أي: اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزءٍ «بالإسناد» (أي: **تَضَمُّنًا حاصِلًا بِسَبَبِ إسنَادِ إِحدَى الكَلِمَتَينِ**) حقيقةً أو حكمًا (**إلى الأُخرَى**) يشير إلى أن الباء متعلق بقوله: «تضمن» بتضمين معنى الحصول، وإلى أنها للسببية، وأن اللام عوض عن المضاف إليه، والمعنى: بسبب قيام معنى إحدى الكلمتين بالكلمة الأخرى مثل: قام زيد، فإن معنى الكلمة الأولى القيام وهو إنما يقوم بزيد، وكذلك زيد قام والمنطلق زيد وزيد المنطلق، وإنما قال: «بالإسناد» ولم يقل: بالإخبار؛ لأنه أعم؛ إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي، وفي

والإسناد: نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكمًا إلى الأخرى، بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة.

فقوله: لفظ يتناول المهملات، والمفردات، والمركبات الكلامية وغير الكلامية. وبقيد «تضمن الكلمتين» خرجت المهملات والمفردات. وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات الغير الكلامية، مثل: «غُلَامِ زَيْدٍ»، و«رَجُلٍ فَاضِلٍ».

الرضي: المراد بالإسناد الإسناد في الحال كما في قولك: قام زيد وزيد قائم، أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: بعت واشتريت، والطلبي: هل أنت قائم وليتك أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب وليضرب، وفي المتكلم: كأضرب ونضرب ولنضرب إلى هنا كلامه.

(وَالإسنَادُ) في اللغة: الإضافة من السند من باب: دخل، وهو ما أسند إليه من حائط أو غيره، أو من السناد على وزن صرافٍ، وهو الناقة المحكمة الخلق، وفي الاصطلاح: (نِسبَةُ إِحدَى الكَلِمَتَينِ) سواء كانت الأولى أو الثانية مثل: قائم زيد وزيد قائم، (حقيقةً أو حكمًا إلى) الكلمة (الأُخرَى بِحَيثُ) متعلق بالنسبة (يُفِيدُ) من أفاد يفيد إن كان بمعنى: أعلم، يتعدى إلى المفعولين يعني: يفيد تلك النسبة (المُخَاطَبَ فَائِدَةً تَامَّةً) وإن كان بمعنى: استفاد، يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ فالمعنى: يستفيد المخاطب منها فائدةً تامةً، أو يحصل منها تلك الفائدة.

(فَقَولُهُ: لَفظٌ) المستفاد من لفظ الموصوفة، جنسٌ (يَتَنَاوَلُ) الألفاظ (المُهمَلاتِ وَالمُفرَدَاتِ والمُرَكَّبَاتِ الكَلامِيَّةَ وَغَيرَ الكَلامِيَّةِ) لأن كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس، (وبِقَيدِ: تَضَمُّنُ الكَلِمَتَينِ) مصدر مضاف إلى الكلمتين، والباء متعلق بقوله: (خَرَجَت) الألفاظ (المُهمَلاتُ) الصرفة (وَالمُفرَدَاتُ) أما المهملات فلأنه لا يطلق عليها الكلمة، لأن الوضع فيها لمعنى شرط، وفيها لا يوجد الوضع لمعنى.

وأما المفردات فلأنها وإن كانت كلمة إلا أنها خرجت بصيغة التثنية في قوله: الكلمتين، (وَبِقَيدِ الإسنَادِ خَرَجَت المُركَّبَاتِ الغَيرِ الكَلَامِيَّةِ) سواء كانت إضافية (مثلُ: غُلامِ زَيدٍ، و) توصيفية مثل: (رَجُلٍ فَاضِلٍ) أو تعدادية مثل: خمسة عشر، أو امتزاجية مثل: بعلبك، أو صوتية مثل: سيبويه ودرستويه،

وبقيت المركبات الكلامية، سواء كانت خبرية، مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، أو «ضَرَبَتْ هِنْدٌ»، أو «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو إنشائية مثل: «اضْرِبْ» أو «لَا تَضْرِبْ»، فإن كل واحد منهما تضمن كلمتين، إحداهما: ملفوظة، والأخرى: منوية، وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة، وحيث كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكمًا.

دخل في التعريف مثل: «زيد أبوه قائم»، أو «قام أبوه»، أو «قائم أبوه»، ....

(وَبَقِيَت المُركَّبَاتُ الكَلامِيَّةُ) المقصودة من التعريف، (سَوَاءٌ كَانَت) تلك المركبات الكلامية (خَبَرِيَّةً) فعلية، فاعله مذكر (مِثلُ: ضَرَبَ زَيدٌ، أو) مؤنث مثل: (ضَرَبَت هِندُ، أو) اسمية مثل: (زَيدٌ قَائِمٌ) والقائم زيد، (أَو إنشَائِيَّةً) أمرًا (مِثلُ: اِضرِب، أَو) نهيًا مثل: (لا تَضرِب؛ فإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) أي: من الأمر والنهي، أو من قوله: اضرب ولا تضرب (تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ إحدَاهُما مَلفُوظَةٌ) يعني: الأولى كلمة حقيقة (وَالأُخرَى) والثانية (مَنوِيَّةٌ) كلمة حكمًا، (وَبَينَهُمَا) أي: بين الكلمتين اللتين إحداهما كلمة حقيقة والأخرى كلمة حكمًا (إِسنَادٌ) يعني: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث (يُفِيدُ المُخَاطَبَ فَائِدَةً تَامَّةً) فصدق عليه تعريف الكلام، وهو: ما تضمن كلمتين بالإسناد، فيصدق الكلام أيضًا؛ لأنه كلما صدق الحد على شيء صدق المحدود أيضًا على ذلك الشيء.

قوله: (وَحَيثُ كَانَت الكَلِمَتَانِ) تعليل مقدم لقوله: «دخل»، وإنما قدم لئلا يتوالى العلتان، أعني: قوله: «وحيث الخ»، وقوله الآتي: «فإن الأخبار الخ»، (أَعَمَّ مِن أَن تَكُونا) أي: الكلمتان (كَلِمَتَينِ حَقِيقَةً أَو حُكمًا دَخَلَ في التَّعريفِ) قد مر أن الأقسام ههنا بحسب القسمة العقلية أربعةٌ، إما أن يكون كلاهما كلمتين حقيقة، أو على العكس، والأولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكمًا، أو على العكس، وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية (مِثلُ: زَيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، أَو) جملة فعلية حقيقةً، مثل: زيدٌ (قَامَ أَبُوهُ، أَو) حكمية مثل: زيدٌ (قَائِمٌ أَبُوهُ) وذلك لأن اسم الفاعل العامل ـ على ما سيأتي في حكم الفعل المضارع ـ فتكون في حكم جملة فعلية؛ لأن مثل: زيد قائم أبوه، في حكم زيد يقوم أبوه، ويجوز أن يكون المثال الأخير في حكم الجملة الاسمية، وذلك لأنه حينئذٍ

فإن الأخبار فيها مع أنها مركبات في حكم الكلمة المفردة، أعني: «قائم الأب».

ودخل فيه أيضًا مثل: «جسق مهمل»، و«ديز مقلوب زيد»، مع أن المسند إليه فيهما مهمل، ليس بكلمة، فإنه في حكم هذا اللفظ.

اعلم أن كلام المصنف ظاهر في أن مثل: «ضربت زيدًا قائمًا» بمجموعه كلام،

يجوز فيه الأمران: أحدهما: أن يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ، وأبوه فاعله سد مسد الخبر، والثاني: أن يكون خبرًا مقدمًا، وأبوه مبتدأ مؤخرًا، وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل؛ لكونها خبر المبتدأ الذي قبلها، وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في قوله: «وإن طابقت مفردًا جاز الأمران»، (فَإِنَّ الأَخبَارَ) جمع خبر كفرس وأفراس (فِيهَا) أي: في الأمثلة المذكورة حال كونها مصاحبةً (مَعَ أَنَّهَا مُرَكَّبَاتٌ) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فِي حُكمِ الكَلِمَةِ المُفرَدَةِ أعني: قَائِمُ الأَبِ) المقصود منه القيام فقط، والأب مضاف إليه لتعيين الفاعل، يعني: الذي يقوم به، لا لغرض التركيب؛ لأنه إذا قيل: زيد قائم، لم يعلم أن القيام وصف لزيد أو لسببه، (وَدَخَلَ فِيهِ) أي: في الكلام أو تعريف الكلام الذي جزؤه الأول في حكم الكلمة، والثاني كلمة حقيقة (أيضًا) كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلمة حكمًا والأول كلمة حقيقة (مِثلُ: جَسَقَ مُهمَلٍ، وَدَيزٍ مَقلُوبِ زَيدٍ، مَعَ أَنَّ المُسنَدَ إِلَيهِ فِيهِمَا) أي: في هذين المثالين (مُهمَلٌ لَيسَ بِكَلِمَةٍ) حقيقة بل كلمة حكمًا (فَإِنَّهُ) أي: المسند إليه فيهما (في حُكمِ هَذَا اللَّفظِ) فإن المقصود منه هذا، واللفظ للتعيين أي: لفظ جسق مهمل، ولفظ ديز مقلوب زيد، ولذلك أعرب بإعراب الاسم، وجعل مسندًا إليه، وأخذ حكم الكلمة حقيقة.

(اِعلَم أَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ) يعني: أن القول الذي يصدق أن يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف، وهو: «ما تضمن كلمتين بالإسناد» (ظَاهِرٌ فِي أنَّ) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مِثل: ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا) الباء في قوله: (بِمَجمُوعِهِ) متعلق بقوله: (كَلَامٌ) تقديره: كلام بمجموعه؛ لأنه قال في تعريفه: «لفظ تضمن كلمتين بالإسناد»، وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع؛

بخلاف كلام صاحب المفصل، حيث قال: «الكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»، فإنه صريح في أن الكلام هو «ضربت» فقط، والمتعلقات خارجة عنه.

ثم اعلم أن صاحب المفصل وصاحب اللباب ذَهَبَا إلى ترادف الكلام والجملة.

لأنه يصدق عليه أنه لفظ تضمن كلمتين بالإسناد، ويصدق أيضًا على مثل: ضربت فقط، مع أن الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط، حيث لا دخل للمتعلقات فيه، وكلام المصنف كائنٌ (بِخِلافِ كَلَامِ صَاحِبِ «المفصّل») يعني: بخلاف ما يصح أن يطلق عليه الكلام عند صاحب «المفصل» (حَيثُ قَالَ:) في تعريفه (الكَلامُ هُوَ المُرَكَّبُ) حقيقة أو حكمًا؛ ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازًا أو وجوبًا (مِن كَلِمَتَينِ) حقيقة أو حكمًا (أُسنِدَت إِحدَاهُما) أي: إحدى الكلمتين (إلى) الكلمة (الأُخرَى) فإنه أخذ الإسناد في تعريفه أيضًا، وقيده بأن يكون إسناد إحدى الكلمتين إلى الكلمة الأخرى ولم يطلق، (فإِنَّهُ) أي: هذا التعريف (صَرِيح فِي أنَّ الكَلامَ) المصطلح (هُوَ: ضَرَبتُ) يعني: الفعل مع فاعله (فقط، وَالمُتَعَلِّقاتُ) من المفعول والحال وغيرهما (خَارِجَةٌ عَنهُ) أي: عن الكلام الاصطلاحي، بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما أطلق في كلام المصنف، بل إنما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير، والحاصل: أن كلام المصنف وكلام صاحب «المفصل» واحد، إلا أن كلام المصنف يصح إطلاقه على المجموع دون كلام صاحب «المفصل».

(ثُمّ إِعلَم) يعني: بعد علمك سابقًا، الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب «المفصل» (أنّ صَاحِبَ «المفصّل») قد ذهب إلى ترادف الكلام والجملة حيث قال: «ويسمى الكلام جملة»، وفيه إشارة إليه وإن لم يصرح، (وَصَاحِبَ «اللباب») أيضًا قد ذهب إلى ترادفهما حيث قال: ثم اعلم أن الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين، وهذا صريح منه، (ذَهَبَا إلى تَرَادُفِ الكَلَامِ والجُملَةِ) الترادف: الاتحاد في المعنى دون اللفظ، من ردف كالقعود والجلوس وليث وأسد، يعني الترادف: هو ما يصح أن يطلق أحد

وكلام المصنف أيضًا ينظر إلى ذلك، فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الإسناد مطلقًا، ولم يقيده بكونه مقصودًا لذاته.

ومن جعله أخصَّ من الجملة قيده به، فحينئذ تصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة أخبارًا، أو أوصافًا، بخلاف الكلام.

اللفظين على ما يطلق عليه الآخر، (وَكَلامُ المُصَنِّفِ أيضًا) أي: مثل كلام الشيخين (يَنظُرُ إلى ذَلِكَ) أي: يميل إلى ترادفهما؛ لأن النظر إذا تعدى بـ«إلى» يكون بمعنى الميل؛ لأنه يقال: نظر إليه، أي: مالٌ إليه؛ (فإنّهُ) أي: المصنف (قَد اكتَفَى في تَعرِيفِ الكَلامِ) الجار والمجرور في قوله: (بِذِكرِ الإسنَادِ) متعلق بقوله: «اكتفى»، فالمعنى: أنَ المصنف قد اكتفى بذكر الإسناد، حال كون الإسناد، (مُطلَقًا) غير مقيد بكونه مقصودًا لذاته ولغيره؛ ولذا فسره بقوله: (وَلَم يُقَيِّدهُ) أي: الإسناد بكونه مقصودًا لذاته؛ إذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الإسناد (بِكَونِهِ مَقصُودًا لِذَاتِهِ) ولم يطلقه، فعلم من إطلاقه أنه لا فرق بينهما عنده أيضًا (وَمَن جَعَلَهُ) أي: من جعل الكلام من المعرفين (أَخَصَّ مِن الجُملَةِ قَيَّدَهُ) أي: قيد الإسناد (بِهِ) أي: بكونه مقصودًا لذاته؛ (فَحِينَئِذٍ) أي: حين كون الكلام أخص من الجملة (تَصدُقُ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ الخَبَرِيَّةِ) قيدها بالخبرية لأن الإنشائية على ما سيجيء لا تقع خبرًا ولا وصفًا ولا حالًا (الوَاقِعَةِ أَخبَارًا) كخبر المبتدأ، وخبر باب إن، وخبر لا التي لنفى الجنس، والجملة في هذه المواضع في محل الرفع؛ لأن الأخبار فيها مرفوعة، وما قام مقامها يكون في محل الرفع كخبر باب كان، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، والمفعول الثاني في باب حسبت، وفي هذه المواضع تكون في محل النصب؛ لأن ما قامت هي مقامه منصوبٌ، (أَو أَوصَافًا) فهي في هذه المواضع تتبع إعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر؛ لكون الإسناد في هذه المواضع مقصودًا لغيره، يعني: يكون الإسناد فيها مقصودًا لصاحبه، فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها، ولذا احتيجت إلى الربط من الضمير وغيره، وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له، وإن لم يكن لها محل من الإعراب، فيكون الإسناد فيها مقصودًا لغيره، (بِخِلافِ الكَلامِ) لأنه لا يقع في هذه المواضع، لكون الإسناد فيه مقصودًا لذاته

وفي بعض الحواشي: أن المراد بالإسناد: هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف أيضًا أخص من الجملة.

(وَلَا يَتَأَتَّى) أي: لا يحصل (ذَلِكَ) أي: الكلام (إِلَّا فِي) ضمن (اسْمَيْنِ).

أحدهما: مسند.

والآخر: مسند إليه، ....

فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلًا بنفسه.

(وَ) وقع (**فِي بَعضِ الحَوَاشِي**) هي جمع حاشية، وهي ما كتبت على شرح لزيادة الإيضاح وحل بعض المشكلات (**أَنَّ المُرادَ بالإسنَادِ**) أي: مراد المصنف بالإسناد المأخوذ في تعريف الكلام (**هُوَ الإسنَادُ**) حال كونه (**المَقصُودُ لِذَاتِهِ**) فقط، على أن يكون اللام فيه للعهد (**وَحِينَئِذٍ**) أي: حين كون المراد هكذا (**يَكُونُ الكَلَامُ**) المصطلح (**عِندَ المُصَنِّفِ أَيضًا**) أي: كما كان أخص عند من جعله أخص من الجملة؛ فحينئذٍ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقًا، فكل كلام جملة من غير عكسٍ، (**أَخَصَّ مِن الجُملَةِ**) وفى الرضي: الفرق بين الكلام والجملة أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودًا لذاته أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكره من الجملة والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس، انتهى.

«ولا يتأتى» (**أَي: لَا يَحصُلُ**) من الحصول لا من التحصيل، هذا تفسير باللازم لأن الإتيان يلزمه الحصول وعدمه، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، «ذلك» (**أَي: الكَلَامُ**) لغة واصطلاحًا، هذا التفسير هو المناسب للمقام، وحمله على التضمن أو الإسناد بعيد عن المرام، كذا في «حاشية العصام»؛ لأنه قيل فيه: أي ما تضمن أو التضمن أو الإسناد الأصلي، أي: لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الأشياء إلا في ضمن هذين الخاصين؛ فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف؛ لأن الظرف خاص والمظروف عام، والأظهر الأنسب بالمقام أن يجعل «في» بمعنى: «من»، أي: لا يحصل الكلام إلا من هذين القسمين، «إلا في» (**ضِمنِ**) «اسمين» بحذف المضاف (**أَحَدهَما: مُسنَدٌ، والآخَرُ: مُسنَدٌ إِلَيهِ**)؛ إذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين؛ لأنه لا يتأتى من اسمي

(أَوْ فِي) ضمن (اسْمٍ) مسند إليه (وَفِعْلٍ) مسند.

وفي بعض النسخ: «أو في فعل واسم».

فإن التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة أقسام:

ثلاثة منها: من جنس واحد: اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف.

الفعل مثل: رويد وبله، ولا من اسمين لا يصح أن يكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه مثل: رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم، وذلك لأنه لم يصح حمل أحدهما على الآخر، وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم؛ فلا بد من أن يكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه ليصح الحمل ويحصل الكلام، ولذا قال الشارح: «أحدهما: مسند، والآخر: مسند إليه»، ومراد المصنف: ليس إلا هكذا، إلا أنه لم يقيده اعتمادًا على فهم المتعلمين، قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم، وهو ظاهر ولا يخفى على من له أدنى تأمل.

«أو في» (ضِمنِ) عطف على قوله: «في اسمين»، «أو» ههنا منفصلة حقيقة، يعني: مانعة الجمع والخلو، كقولك: العدد إما زوج أو فرد، «اسمٍ» قدم لاستحقاقه التقدم (مُسنَدٍ إِلَيهِ) «وفعلٍ» (مُسنَدٍ) لأنه كما لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لا يتأتى من اسم فعلٍ وفعلٍ، (وَ) وقع (في بَعضِ النُّسَخِ: أَو فِي فِعلٍ وَاسمٍ) مكان قوله: «في اسم وفعل»، بتقديم الفعل على الاسم، وجهه: أن المركَّب ههنا من فعل واسم، فيلزم فيه تقديم الفعل؛ لأنه عامل فقدمه في الذكر، قوله: (فَإِنَّ التَّركِيبَ) تعليل لمفهوم الكلام، وهو أن المصنف أتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر، ولم يذكره بلا حصرٍ كما في تقسيم الكلمة، فإن التركيب (الثُّنَائيّ) منسوب إلى اثنين على غير القياس، كالثلاثي إلى الثلاثة والرباعي إلى الأربعة، كذا في «شرح الشافية» (العَقليّ) يعني: بحسب القسمة العقلية (بَينَ الأَقسَام الثَّلاثَةِ) الاسم والفعل والحرف (يَرتَقي إِلى سِتَّةِ أَقسَامٍ) بضرب الاثنين في الثلاثة إذا لم يراع الترتيب (ثَلاثَةٌ) مبتدأ متخصص بالوصف، وهو قوله: (مِنهَا)؛ لأن «من» البيانية إذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (مِن جِنسٍ وَاحِدٍ) الجار والمجرور خبره (اِسمٌ وَاسمٌ) بدل من قوله: «ثلاثة» بدل الكل من الكل، (فِعلٌ وَفِعلٌ) كذلك (حَرفٌ وَحَرفٌ) تقدير هؤلاء الأقسام الثلاثة

وثلاثة منها من جنسين: اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف.

ومن البين: أن الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو في اسم وفعل.

من جنس واحدٍ، (**وَثَلاثَةٌ مِنها مِن جِنسَينِ: اِسمٌ وَفِعلٌ، اِسمٌ وَحَرفٌ، فِعلٌ وَحَرفٌ**) وإنما قلنا: إنه لم يراع الترتيب؛ لأنه إن روعي فينتهي إلى تسعة أقسام؛ لانقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين، كذا قاله السيد عبد الله.

قوله: (**وَمِنَ البَيِّنِ**) خبر مقدم وجوبًا لما سيأتي أن الخبر إذا كان خبرًا عن أن المفتوحة المؤولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها، وههنا كذلك أي: ومن البين الواضح الغير الخفي (**أنّ الكَلَامَ**) المصطلح (**لا يَحصُلُ بِدُونِ الإسنَادِ**) لأن الإسناد مأخوذ في تعريف الكلام (**وَالإسنَادُ**) المأخوذ في تعريفه (**لا بُدَّ لَهُ**) أي: للإسناد (**مِن مُسنَدٍ وَمُسنَدٍ إِلَيهِ**) لما مر أن الإسناد نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة، ومعلوم أن إحدى تلك الكلمتين مسند، والأخرى مسند إليه؛ لأنه إذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدةً ما، فكيف يكون فائدة تامة، ولأن الإسناد أمر نسبي لا يحصل إلا بين منتسبين، وهما المسند والمسند إليه، كما أن الإضافة أمر نسبي لا يحصل إلا بين المضاف والمضاف إليه، ولهذا نظائر كثيرة، (**وَهُمَا لا يَتَحَقَّقَانِ**) ولا يحصلان في شيء من الأشياء (**إلّا فِي اسمَينِ**) أحدهما: مسند والآخر: مسند إليه (**أَو فِي اِسم**) مسند إليه (**وَفِعلٍ**) مسند، فالكلام موقوف على الإسناد، وهو موقوف على المسند والمسند إليه، وهما لا يوجدان إلا في اسمين، أو في فعل واسم؛ فالكلام موقوفٌ على اسمين مسند ومسند إليه، وفعل واسم مسند ومسند إليه، لأن الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء.

ولما تبين أن الكلام يحتاج إلى الإسناد، وهو يحتاج إلى المسند والمسند إليه، وهما لا يوجدان إلا في اسمين أو في فعل واسم، وتبين أيضًا أن الأقسام بحسب القسمة العقلية ستة، والكلام لا يحصل إلا من قسمين: منها تولد ههنا

وأما الأقسام الأربعة الباقية: ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل، وفي الفعل والحرف المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود، فإن الاسم إن كان مسندًا، فالمسند إليه مفقود، وإن كان مسندًا إليه، فالمسند مفقود ....

سؤالٌ وهو أن يقال: فحال القسمين قد علم، فما حال الأقسام الأربعة الباقية؟ فأجاب عنه: بأما الاستئنافية بقوله: (**وَأَمَّا الأَقسَامُ الأَربَعَةُ البَاقِيَةُ**) اثنان منها من جنسٍ واحدٍ: فعلٍ وفعلٍ، حرفٍ وحرفٍ، واثنان منها من جنسين: فعلٍ وحرفٍ، اسمٍ وحرفٍ، (**فَفي الحَرفِ وَالحَرفِ كِلاهما**) أي: المسند والمسند إليه، والفاء جواب «أما» والجار والمجرور متعلق بقوله: (**مَفقُودَانِ**) تقديره: فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف؛ فقدم الظرف اللغو على متعلقه، مع أن حقه التأخير عنه للحصر، وذلك لأن فقد المسند والمسند إليه معًا منحصرٌ ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير؛ لأن الحرف لا يدل على معنىً في نفسه، فضلًا عن أن يكون مسندًا ومسندًا إليه؛ لأنهما لا يكونان إلا في اللفظ الدال على معنىً في نفسه، (**وَفِي الفِعلِ والفِعلِ، وفِي الفِعلِ والحَرفِ المُسنَدُ إِلَيهِ مَفقُودٌ**) أما في الفعل والحرف فلما عرفت أن الحرف لا يدل على معنىً في نفسه، يعني: ليس له دلالة مستقلة، فكيف يكون مسندًا أو مسندًا إليه، وأما في الفعل والفعل فلأن الفعل عرض لا يقوم بنفسه، فكيف يقوم غيره به؟ ولكنه لما كان له دلالةٌ مستقلةٌ كان مسندًا دائمًا، ولا يكون مسندًا إليه أبدًا فلا يوجد المسند إليه في هذين التركيبين، فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت، (**وَفِي الاسمِ وَالحَرفِ، أَحَدُهُما**) أي: المسند أو المسند إليه (**مَفقُودٌ، فَإِنَّ الاسمَ إِن كَانَ مُسنَدًا**) يعني: إن كان صالحًا لأن يكون مسندًا بأن يكون فيه معنىً نسبي نحو: القائم؛ (**فالمُسنَدُ إِلَيهِ مَفقُودٌ**) لما عرفت أن الحرف لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه، والاسم المسند من حيث إنه مسند لا يكون مسندًا إليه، (**وَإِن كَانَ**) الاسم (**مُسنَدًا إِلَيهِ**) يعني: إن كان الاسم صالحًا، لأن يكون مسندًا إليه بأن يكون دالا على الذات، ولا يكون فيه معنىً نسبي لا تحقيقًا ولا تأويلًا نحو: الرجل، وإن زيدًا، وأزيد، (**فَالمُسنَدُ مَفقُودٌ**) يعرف دليله مما سبق، فلم يوجد

ونحو: «يا زيد» بتقدير: «أدعو زيدًا»، فلم يكن من تركيب الحرف والاسم، بل من تركيب الفعل والاسم، الذي هو المنوي في «أَدْعُو».

الكلام في الأقسام الأربعة، فانحصر الكلام في القسمين الأولين.

(وَنَحوُ: يَا زَيدُ) جوابٌ عن سؤال وارد على قول المصنف: «ولا يتأتى ذلك الخ» يعني: أن نحو: يا زيد، كلام اصطلاحي باتفاق النحاة مع أنه مركب من الحرف، وهو حرف النداء، والاسم المنادى فلا يتم الحصر؛ لأنه قد وجد في الكلام الحرف والاسم، فأجاب عنه بقوله: «ونحو: يا زيد»، وإن كان بحسب الظاهر، من تركيب الحرف والاسم إلا أنه (بِتَقدِيرِ: أَدعُو زَيدًا) فليس الحرف والاسم المنادى في شيء من الكلام، بل الكلام ليس إلا الفعل والفاعل المقدرين؛ فلذا قال الشارح: (فَلَم يَكُن) نحو: يا زيد (مِن تَركِيبِ الحَرفِ وَالاسمِ) كما ذهب إليه المبرد، (بَل) يا زيد كلام حاصل (مِن تَركِيبِ الفِعلِ) المقدر (وَالاسمِ الَّذي هُوَ المَنوي فِي: أَدعُو) المقدر، وسيأتي له زيادة تحقيق.

* * *

[الاسم]

(الاسْمُ: مَا دَلَّ) أي: كلمة دلت (عَلَى مَعْنًى) كائن (فِي نَفْسِهِ) أي: في نفس ما دل، يعني: الكلمة. فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول.

[الاسم]

ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها إلى الأقسام الثلاثة، ونبه عليها أيضًا، ولما كان الكلام كليا للكلمة لما سبق أورده عقيب الكلمة أراد أن يفصل الأقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر، فقال: «الاسم» معرفًا بلام العهد الخارجي؛ لأن المنكر إذا أعيد معرفة يكون الثاني عين الأول غالبًا، ولم يعطفه على ما سبق، مع أن المناسبة قائمة لعدم قصد الربط، وليكون بابًا بعد باب وفصلًا بعد فصلٍ، وفي الرضي: لم يقتصر على ما تقدم من قوله: «وقد علم»؛ لأنه أراد أن يصرح بحد كل واحدٍ من الأقسام في أول صنفه، والذي تقدم لم يكن حدًا مصرحًا، ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط، إلى هنا كلامه، «ما دل» إنما أورد لفظة «ما» ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها؛ اعتمادًا على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة؛ لأن كل اسم كلمة، ولذا قال الشارح: (أَي: كَلِمَةٌ دَلَّت) «على معنىً» (كائن) «في نفسه» (أي: في نَفسِ مَا دَلَّ) يعني: أن الضمير البارز راجع إلى «ما»، لا إلى الاسم وإلا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف، ويلزم الدور، وذا باطل (يَعنِي: الكَلِمَةَ، فَتَذكِيرُ) مبتدأ مضاف إلى مفعوله، وهو (الضَّمِيرِ) هذا جواب سؤال مقدر، وهو أن الشارح جعل لفظة: «ما» عبارة عن الكلمة، والضمير في «دل» وفي «نفسه» كناية عن الكلمة، وراجع إليها وهي مؤنثة، فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه؛ لأن تطابق الضمير والمرجع في الأحوال العائدة إليها واجبٌ، فأجاب عنه بقوله: «فتذكير الضمير» في الموضعين؛ (بِنَاءً) خبره ووصف بالمصدر كقولك: رجلٌ عدلٌ، مبالغة، أو بأن ويكون المصدر بمعنى المفعول كقولك: هذا ضرب الأمير، يعني: مضروبه، أي: مبني (عَلَى لَفظِ: المَوصُولِ)

قال المصنف في «الإيضاح شرح المفصل»: «الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع إلى معنى، أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدار في نفسها حكمها كذا» أي: لا باعتبار أمر خارج عنها. ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره، ....

لأن لفظة «ما» التي في التعريفات يجوز أن تكون موصوفة أو موصولة، وأشار في التفسير إلى الأول وهنا إلى الثاني.

(**قَالَ المُصَنِّفُ في «الإيضَاحُ شَرحُ المُفَصّلِ»**) فيه رد على الرضي حيث قال بعد نقل كلام المصنف بأسره: وفيه نظر وبين وجه النظر هناك، فمن أراده فليرجع إليه، قوله: «في الإيضاح» قيد به احترازًا عن غيره، (**الضّمَيرُ في: مَا دَلَّ عَلَى مَعنىً فِي نَفسِهِ**) يعني: الضمير المجرور (**يَرجِعُ إِلى مَعنىً**) لا إلى الموصول، فحينئذٍ يكون الضمير موافقًا لمرجعه في التذكير، إذ المعنى مذكرٌ أيضًا (**أَي: مَا دَلَّ عَلَى مَعنىً**) كائن (**باعتِبَارِهِ**) أي: المعنى، قوله: (**فِي نَفسِهِ**) متعلقٌ «باعتباره» أي: في نفس المعنى، (**وَبالنَّظَرِ**) عطف على قوله: «باعتباره» (**إِلَيهِ**) أي: إلى المعنى (**فِي نَفسِهِ لا باعتِبَارِ أمرٍ خَارِجٍ عَنهُ**) أي: لا يدل على معنىً كائن باعتبار أمر خارج عن المعنى، فالضمائر المجرورة راجعة إلى المعنى، مثال كون الضمير في نفسه يرجع إلى المعنى كائن (**كَقَولِكَ: الدَّارُ**) أي: هذه الدار (**فِي نَفسِهَا**) أي: باعتبارها في نفسها، يعني: في ذاتها، بأن تكون معمورة، وجميع ما يحتاج إليه موجودًا فيها، (**حُكمُهَا**) أي: قيمتها (**كَذَا**) أي: ألف درهم مثلًا قوله: «الدار» مبتدأ و«في نفسها» صفتها «حكمها» مبتدأ ثانٍ «كذا» الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول (**أي: لَا**) أي: ليس حكمها كذا (**باعتِبَارِ أَمرٍ خَارِجٍ عَنهَا**) أي: باعتبار كونها في وسط البلد، أو كونها قريبة من الجامع، أو كون جيرانها صلحاء، أو كونها قريبة من الحمام، أو غير ذلك بل حكمها كذا باعتبار ما وجد في ذاتها وما قام بها (**وَلِذَلِكَ**) أي: لما قاله المصنف في «الإيضاح»، أو لكون الضمير المجرور في «نفسه» راجعًا إلى المعنى، أو لكون الاسم ما دل على معنىً كائنٍ، أي: في نفس ما دل، اللام متعلق بقوله: (**قِيلَ: الحَرفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعنىً**) كائن (**في غَيرِهِ**،

أي: حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلقه، لا باعتباره في نفسه» انتهى كلامه.

ومحصوله: ما ذكره بعض المحققين حيث قال: كما أن في الخارج موجودًا قائمًا بذاته، وموجودًا قائمًا بغيره، ....

أي: **حَاصَلٍ في غَيرِهِ، أي:**) غير المعنى، أو غير ما دل، أي: الحرف: ما دل على معنىً حاصلٍ (**باعتِبَارِ مُتَعَلَّقِهِ**) يجوز بفتح اللام وكسرها، وهو السير والبصرة في قولك: سرت من البصرة، لأن «من» ههنا دال على معنىً وهو الابتداء الحاصل في: السير باعتبار الحال، والبصرة باعتبار المحل، (**لا**) يدل على معنىً حاصلٍ (**باعتِبَارِهِ**) أي: باعتبار المعنى (**فِي نَفسِهِ**) أي: نفس الحرف الجار، متعلق «باعتباره» (**اِنتَهَى كَلَامُهُ**) أي: كلام المصنف في «الإيضاح».

(**وَمَحصُولُهُ**) أي: محصل كلام المصنف في «الإيضاح» ونتيجته (**مَا ذَكَرَهُ بَعضُ المُحَقِّقِينَ**) وهو السيد الشريف في «حاشية المطول» (**حَيثُ قَالَ**) ذلك الفاضل المحقق (**كَمَا أَنَّ**) الكاف متعلق بمحذوف، وهو خبر لمبتدأ محذوف أيضًا، تقديره: وهذا ـ أي: كون المعنى في نفسه وفي غيره ـ كائن كما أن لفظة «ما» زائدة، والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها، والمشبه الكلام المرتب عليه، من كون المعنى في نفسه وفي غيره، ولا يسبق إلى الذهن أن المشبه قوله: كذلك كما هو المتبادر، بل هو أيضًا من تتمة الأول (**في الخَارِجِ**) المراد به ما هو المحسوس، والمشاهد يعني: كما أن في الحس والمشاهد شيئًا (**مَوجُودًا قَائِمًا بِذَاتِهِ**) كالجوهر وهو شيء موجود قائم بذاته سواء كان مركبًا كالحيوانات والأحجار والأشجار، أو مجردًا كالنفوس فإنه يصح أن يحكم عليه كما يقال مثلًا: هذا الحجر ثابت، وهذا الشجر ثابت، ويصح أيضًا أن يحكم به كما يقال: هذا الجسم حجر وذلك شجر (**وَ**) شيئًا (**مَوجُودًا قَائِمًا بِغَيرِهِ**) كالأعراض والعرض: هو شيء موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الألوان؛ فإنها لا تقوم بأنفسها، وإنما يقوم بمحالها، فإن السواد مثلًا من حيث إنه عرض قائم بغيره لا يصح أن يحكم عليه وبه.

فإن قيل: العرض يصح أن يحكم عليه كقولك: العلم حسن والجهل قبيح، ويصح أيضًا أن يحكم به كقولك: هذا سواد وهذا بياض، قلنا: ذلك إنما يصح

كذلك في الذهن معقول هو مُدْرَك قصدًا ملحوظًا في ذاته، يصلح لأن يحكم عليه وبه، ومعقول هو مدرك تبعًا، وآلة لملاحظة غيره، فلا يصلح لشيء منهما.

من حيث وجوده لا من حيث العرضية، والحاصل: أن المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي، الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكومًا عليه وبه، وكذا الدال على ذلك المعنى، والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي، الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما محكومًا عليه وبه، وكذا الدال على ذلك المعنى أيضًا (**كَذَلِكَ**) أي: كما أن الموجود الخارجي قسمان: موجود قائم بنفسه، أي: بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (**فِي الذِّهنِ**) قسمان (**مَعقُولٌ**) خبر مبتدأ محذوف أي: هو، أي: ما هو في الذهن (**هُوَ**) أي: ذلك المعقول في الذهن (**مُدرَكٌ**) اسم مفعول من: أدرك أي: معلوم (**قَصدًا**) أي: حال كونه مقصودًا (**مَلحُوظًا**) خبر بعد خبر لقوله: «هو» (**فِي ذَاتِهِ**) لا في ذات غيره (**يَصلُحُ**) أي: ذلك المعقول المذكور قصدًا الملحوظ في ذاته (**لأن يُحكَمَ عَلَيهِ وَ**) لأن يحكم (**بِهِ**) كالأعيان الغائبة عن الحس البصري إذا لاحظها العقل قصدًا وبالذات تكون مدركة قصدًا وملحوظة في حد ذاتها، وتصلح لأن يحكم عليها مثلًا: التمساح حيوان يحرك فكه الأعلى عند المضغ، ويصلح لأن يحكم بها مثل: نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل، (**وَ**) في الذهن (**مَعقُولٌ هُوَ**) أي: ذلك المعقول (**مُدرَكٌ**) أي: معلوم (**تَبَعًا**) يعني: من حيث احتياجه إلى الغير يكون معلومًا تبعًا لذلك الغير (**وَآلَةً**) عطف على قوله: «مدرك» يعني: يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببًا (**لِمُلَاحَظَةِ غَيرِهِ**) يعني: لملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعًا حالا فيه، ويكون ذلك الغير محلا له؛ فيكون المعقول الذهني أيضًا قسمين قد سبق غير مرة، فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصدًا الملحوظ في ذاته، ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعًا الذي يكون آلة لملاحظة غيره (**فَلَا يَصلُحُ لِشَيءٍ مِنهُما**) أي: من المحكوم عليه وبه، تأمل ولا تكن من الغافلين، كحركة الأفلاك إذا لاحظها العقل تبعًا للأفلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح أن يحكم عليها وبها؛ لأنها لا تدرك قصدًا، وأما إذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح أن يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر.

فالابتداء مثلًا إذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنى مستقلًّا بالمفهومية ملحوظًا في ذاته، ولزمه تعقل متعلَّقه إجمالًا وتبعًا، من غير حاجة إلى ذكره، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط، ....

ولما قسم الموجود الذهني إلى قسمين كالموجود الخارجي أراد أن يوضحه بإيراد مثال له فقال بالفاء التي تفيد التفصيل (**فَالابتِدَاءُ**) الفاء للتفصيل والإيضاح بين المعنيين الأخيرين (**مَثَلًا**) منصوب على المصدرية، أي: يمثل مثلًا من غير لفظه، والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء، والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين، أو على الحالية أي: حال كونه ممثلًا (**إِذَا لَاحَظَهُ**) أي: لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف (**العَقلُ**) وهو الأولية (**قَصدًا**) أي: حال كون معنى الابتداء مقصودًا من لفظه (**وَبالذَّاتِ**) عطف على قوله: «قصدًا»؛ لأن الحال فيه معنى الظرفية؛ لأن معنى قولك: جاءني زيد راكبًا، وقت الركوب، ولهذه المناسبة عطف عليه، والجار فيه متعلق بقوله: «لاحظه» (**كَانَ**) أي: معنى الابتداء الملحوظ قصدًا وبالذات (**مَعنىً مُستَقِلًّا بالمَفهُومِيَّةِ مَلحُوظًا**) خبر بعد خبر (**في ذَاتِهِ**) أي: ذات لفظ الابتداء، يعني: يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة إلى شيء آخر يلاحظه كذلك في حد ذاته، لا في حد غيره؛ فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (**وَلَزِمَهُ**) عطف على قوله: «كان» أي: لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ في حد ذاته (**تَعَقُّلُ مُتعلَّقِهِ**) بفتح اللام، والمتعلق ههنا ما أضيف إليه لفظ الابتداء مثل: ابتداء الكتاب، أو ابتداء القراءة أو غير ذلك (**إِجمَالًا**) نصب على التمييز من النسبة الإسنادية (**وَتَبَعًا**) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج، والجار والمجرور في قوله: (**مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى ذِكرِهِ**) أي: ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء، «عنه» متعلق بقوله: «تعقل» يعني: لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما أضيف هو إليه، من غير احتياج إلى ذكر ذلك المتعلق؛ لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه، (**وَهُوَ**) أي: المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته، حال كونه ملابسًا (**بِهَذَا الاعتِبَارِ**) أي: اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدًا وبالذات (**مَدلُولُ لَفظِ الابتِدَاءِ فَقَط**) يعني: ذلك المعنى لا

فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضم كلمة أخرى إليه، لتدل على متعلقه. وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم والفعل معنى كائنًا في نفس الكلمة الدالة عليه، وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلًا، وجعله آلة لتعرف حاليهما، كان

يفهم من لفظ الابتداء إلا قصدًا وبالذات (فـ)ـحينئذٍ **(لا حَاجَةَ في الدَّلالةِ)** أي: في دلالة لفظ الابتداء **(عَلَيهِ)** أي: على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية **(إِلَى ضَمِّ كَلِمَةٍ أُخْرَى إِلَيهِ)** أي: إلى لفظ الابتداء؛ **(لِتَدُلَّ)** اللام متعلق بالمنفي مسلوبًا عنه النفي بالمفهومية، والفاعل المستكن فيه راجع إلى الضم، أو إلى الكلمة باعتبار الإعجام في «لتدل» تأمل، **(عَلَى مُتَعَلَّقِهِ، وَهَذَا)** أي: ما قلنا من أنه إذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدًا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية **(هُوَ المُرادُ بِقَولِهم)** أي: بقول النحاة **(إِنَّ للاسِمِ والفِعلِ)** أي: لكل واحد منهما **(مَعنىً كَائِنًا في نَفسِ الكَلِمَةِ الدَّالَّةِ عَلَيهِ)** أي: في نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى، يعني: أن العقل إذا لاحظ معنى الاسم قصدًا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية؛ فحينئذٍ يصلح لأن يحكم عليه إن كان ذلك الاسم مما يدل على الذات، مثل: زيد ورجل وفرس، ويصلح لأن يحكم به إن كان مما يدل على النسبة والحدث مثل: قائم وقاعد، كقولك: زيد قائم، وإذا لاحظ العقل أيضًا معنى الفعل قصدًا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل؛ فحينئذٍ يصلح لأن يحكم به فقط؛ لأن الفعل ليس له دلالةٌ على الذات حتى يصلح لأن يكون محكومًا عليه، فلما كانت دلالته على الحدث والنسبة لم يصلح لأن يكون محكومًا عليه أبدًا، فيكون مسندًا دائمًا، على ما سيأتي له زيادة تحقيق، **(وَ)** أما **(إِذَا لاحَظَهُ)** أي: مفهوم لفظ الابتداء **(العَقلُ)** لكن **(مِن حَيثُ هُوَ)** أي: مفهوم لفظ الابتداء **(حَالَةٌ بَينَ السَّيرِ والبَصرَةِ مَثَلًا)** يعني: من حيث كون السير متصلًا بالبصرة وحالًا فيها، والبصرة محلا له، وكون ابتداء السير منها **(وَجَعلُهُ)** أي: جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء **(آلَةً)** ووسيلة **(لِتَعرُّفِ)** مصدر من باب التفعل، ومضاف إلى المفعول وهو قوله: **(حَالَيهِما)** أي: حال السير والبصرة، يعني: وجعله آلة ووسيلة لتعريف أن السير حال ومبتدأ منها، وهي محل ومكان له **(كَانَ)** أي: مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار

معنى غير مستقل بالمفهومية، ولا يصلح أن يكون محكومًا عليه وبه. ولا يمكن أن يتعقل، إلا بذكر متعلقه بخصوصه، ولا أن يدل عليه، إلا بضم كلمة دالة على متعلقه.

والحاصل: أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلي، ولفظ «من» موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقَّلة، من حيث إنها حالات لمتعلقاتها،

(**مَعنَىً غَيرَ مُستَقِلٍّ بالمَفهُومِيَّةِ**) من لفظ الابتداء، بل يحتاج في استقلال المفهومية من لفظ الابتداء إلى انضمام السير والبصرة إليه؛ ليكون معناه بانضمامها إليه مستقلا في الدلالة بالمفهومية (**وَ**) حينئذٍ (**لا يَصلُحُ أن يَكُونَ مَحكُومًا عَلَيهِ وَبِهِ**) لعدم كونه مستقلا في الدلالة على معناه، (**وَلَا يُمكِنُ**) عطف على قوله: «لا يصلح» (**أن يُتَعَقَّلُ**) مبني للمفعول، والضمير المستكن فيه نائبه وراجع إلى مفهوم الابتداء، والجملة فاعل «يمكن» أي: لا يمكن أن يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشيء من الأشياء (**إلَّا بِذِكرِ مُتَعَلَّقِهِ بِخُصُوصِهِ**) أي: إلا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة، (**وَلَا**) زائدة لتأكيد النفي (**أن يُدَلَّ**) مبني للمفعول (**عَلَيهِ**) الجار والمجرور نائبه، والضمير فيه راجع إلى ذلك المفهوم، أي: لا يمكن أيضًا أن يدل على ذلك المفهوم بشيء من الأشياء (**إلا بضم كَلِمَةٍ دَالَّةٍ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ**) لعدم كونه ملحوظًا قصدًا، وعدم كون ذلك المعنى أيضًا مستقلا بالمفهومية، (**وَالحَاصِلُ**) أي: حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ «من» (**أنَّ لَفظَ الابتداءِ مَوضُوعٌ لِمعنىً كُلّيٍّ**) مستقل بنفسه في المفهومية يصلح لأن يكون محكومًا عليه ومحكومًا به، كما أن لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلي مستقل بنفسه فيها يصلح لأحدهما (**وَ**) أما (**لَفظُ مِن**) فهي (**مَوضُوعَةٌ**) لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء، كما أن لفظ رجل موضوع لمعنى جزئي من موضوع الإنسان، ولذا قال الشارح: (**لِكُلِّ وَاحِدٍ مِن جُزئِيَّاتِهِ**) أي: جزئيات المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء (**المَخصُوصةِ**) صفة للجزئيات (**المُتَعَقَّلَةِ**) صفة بعد صفة لها قوله: (**مِن حَيثُ**) متعلق بقوله: «المتعقلة» (**إنَّهَا**) أي: تلك الجزئيات (**حَالَاتٌ**) يعني: كل واحد منها حالة (**لِمُتَعَلَّقَاتِها**) أي: لمتعلقات أنفسها، يعني: أن كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث إن كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه.

وآلات لتعرف أحوالها، وذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصدًا، ويلاحظ في حد ذاته، فيستقل بالمفهومية، ويصلح أن يكون محكومًا عليه وبه. وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية، ولا تصلح أن يكون محكومًا عليها، وبها؛ إذ لا بد في كل واحد منهما أن يكون معناه ملحوظًا قصدًا، ليمكن أن تُعْتَبَرَ النسبةُ بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها، ....

(وَآلَاتٌ) عطف على «حالات» يعني: أن كل واحد منها رابط (لِتَعَرُّفِ أَحوَالِها) أي: أحوال المتعلقات، (وَذَلِكَ المَعنَى الكُلّيّ) أي: الموضوع له لفظ الابتداء (يُمكِنُ أن يُتَعَقَّلُ قَصدًا) أي: حال كونه مقصودًا من لفظ الابتداء، ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج إلى انضمام كلمة أخرى إليه، (وَيُلاحَظُ) عطف على «يتعقل» أي: ذلك المعنى الكلي (فِي حَدِّ ذَاتِهِ) يعني: في حد نفس لفظ الابتداء لا في غيره (فـ)ـحينئذٍ (يَستَقِلُّ) ذلك المعنى الكلي المتعقل قصدًا الملحوظ في نفسه (بالمَفهُومِيَّةِ) من لفظ الابتداء بلا احتياج إلى ضم كلمة أخرى إليه، (وَيَصلُحُ) ذلك المعنى (أَن يَكُونَ مَحكُومًا عَلَيهِ) نحو: الابتداء واقع وثابت (وَ) يصلح أيضًا لأن يكون محكومًا (بِهِ) كقولك: هذا هو الابتداء، (وَأَمَّا تِلكَ الجُزئِيَّاتُ) الموضوع لكل واحد منها لفظة «من» (فَلَا تَستَقِلُّ بالمَفهُومِيَّةِ) من لفظة «من» لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (وَ) حينئذٍ (لا تَصلُحُ) يعني: تلك الجزئيات (أَن يَكُونُ مَحكُومًا عَلَيها وَ) محكومًا (بِهَا) لما عرفت غير مرةٍ؛ (إِذ لا بُدَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُما) أي: من المحكوم عليه ومن المحكوم به (أَن يَكُونَ مَعنَاهُ) مستقلًا بالمفهومية (مَلحُوظًا قَصدًا) وبالذات، وقوله: (لِيُمكِنَ) علة لقوله: «إذ لا بد لكل واحد إلى آخره» (أَن تُعتَبَرَ) مبني للمفعول (النِّسبَةُ) نائبة (بَينَهُ) أي: بين كل واحد إلى آخره (وَبَينَ غَيرِهِ) أي: غير ذلك الكل، فالضميران يرجعان إلى «كل» في قوله: «إذ لا بد في كل واحد إلى آخره»، يعني: إن كان ذلك الكل مسندًا إليه فغيره يكون مسندًا، وإن كان مسندًا فيكون ذلك الغير مسندًا إليه؛ فحينئذٍ تحصل النسبة بينهما (بَل تِلكَ الجُزئِيَّاتُ) التي كانت لفظة «من» موضوعة لكل واحد منها (لا تُتَعَقَّلُ) مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه (إِلَّا بِذِكرِ مُتَعَلَّقَاتِها) فكيف تستقل بالمفهومية؛ لأن الاستقلال

لتكون آلات لملاحظة أحوالها. وهذا هو المراد بقولهم: إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها.

وإذا عرفت هذا علمت أن المراد بكينونة المعنى في نفسها: استقلاله بالمفهومية، وبكينونة المعنى في نفس الكلمة: دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها، لاستقلاله بالمفهومية.

فمرجع كينونة المعنى في نفسه، وكينونته في نفس ....

بالمفهومية مبني على كون المتعقل مقصودًا بالذات وملحوظًا في الواقع؛ (لِتَكُونَ) تلك الجزئيات (آلَاتٌ) ورابطة (لِمُلاحَظَةِ أَحوَالِها) أي: أحوال المتعلقات (وَهَذا) أي: ما لاحظه العقل من مفهوم الابتداء، من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما (هُوَ المُرادُ بِقَولِهم) أي: بقول النحاة (إنَّ الحَرفَ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعنىً) حاصل (في غَيرِها) يعني: أن لفظة «من» مثلًا لا تدل على معنىً حاصل في نفسها، بل إنما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة، يعني: تدل على أن ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالًا والبصرة محلا.

(وَإذَا عَرَفتَ هَذَا) أي: التحقيق الناشئ في إرجاع الضمير المجرور في «نفسه» إلى «المعنى» وإلى لفظة «ما دل» والمراد من هذا: أن لا فرق بينهما في المآل، وإنما الفرق بينهما في التوجيه فقط (عَلِمتَ أنّ المُرادَ بِكَينُونَةِ المَعنَى فِي نَفسِها) بناءً على تقدير إرجاع الضمير المجرور إلى «المعنى» (اِستِقلَالُهُ بالمَفهُوميَّةِ) يعني: أن يكون مستقلا بها، ويكون أيضًا ملحوظًا في ذاته (وَ) أن المراد (بِكَينُونَةِ المَعنَى فِي نَفسِ الكَلِمَةِ) بناءً على تقدير إرجاعه إلى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة (دَلَالَتُهَا) أي: الكلمة (عَلَيهِ) أي: على المعنى بنفسها (مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى ضَمِّ كَلِمَةٍ أُخرَى إِلَيها) أي: إلى الكلمة الدالة، يعني: أن تكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج إلى معاونة كلمة أخرى (لِاستِقلَالِهِ) أي: المعنى (بالمَفهُوميَّةِ) من تلك الكلمة، يعني: إذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا في المآل والواقع؛ لأن مآلهما واحد (فَمَرجِعُ) مبتدأ (كَينُونَةِ المَعنَى في نَفسِهِ) على التفسير الثاني (وَكَينُونَةِ المَعنَى في نَفسِ

الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد، وهو استقلاله بالمفهومية. ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في «نفسه»:

1 - يحتمل أن يرجع إلى «ما» الموصولة، التي هي عبارة عن الكلمة، وهذا هو الظاهر، ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة.

2 - ويحتمل أن يرجع إلى المعنى تنبيهًا ....

الكَلِمَةِ الدَّالَّةِ عَلَيهِ) على التفسير الأول (**إِلى أَمرٍ وَاحِدٍ**) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ (**وَهُوَ**) أي: الأمر الواحد (**استِقلالُهُ**) أي: المعنى (**بالمَفهُوميَّةِ**) وصحة كونه محكومًا عليه وبه.

ولما فرغ من بيان أن يكون الضمير المجرور تارةً راجعًا إلى «ما» الموصوفة، وأخرى إلى المعنى، وبيان أن لا فرق بينهما في المآل، وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق، بل الفرق بينهما ليس إلا في التوجيه، أراد ههنا بيان ما هو الأولى والأليق منهما؛ فقال بالفاء المفيدة للتفصيل: (**فَفي هَذَا الكِتَابِ الضَّمِيرُ المَجرُورُ فِي نَفسِهِ**) الضمير: مبتدأ، المجرور صفته، في نفسه: الجار والمجرور صفة بعد صفة له، في هذا الكتاب: صفة لقوله: في نفسه، تقديره: فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب (**يَحتَمِلُ**) خبره (**أَن يَرجِعَ**) أي: أن يراد رجوعه (**إِلَى مَا المَوصُولَةِ**) أو الموصوفة (**الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَن الكَلِمَةِ**) كما في التفسير الأول؛ فحينئذٍ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثًا، وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول، أو الموصوف رعاية لجانب اللفظ؛ لأن النحوي يبحث عن الألفاظ وأحوالها، (**وَهَذَا**) أي: احتمال رجوع الضمير المجرور في نفسه إلى الموصول (**هُوَ الظَّاهِرُ**) مما سبق.

قوله: (**لِيَكُونَ**) تعليل للحكم بالظهور، أو للرجوع، أو للاحتمال؛ لأن سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (**عَلَى طِبقِ مَا سَبَقَ**) أي: ليكون إرجاع الضمير إلى الموصول مطابقًا لما سبق (**فِي وَجهِ الحَصرِ**) في إرجاع ذلك الضمير إلى الكلمة، وهو قوله: «لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها» قوله: (**مِن كَينُونَةِ المَعنَى فِي نَفسِ الكَلِمَةِ**) بيان لـ«ما»، في قوله: «ما سبق»، (**وَيَحتَمِلُ أَن يَرجِعَ**) أي: أن يراد رجوعه (**إِلَى المَعنَى**) قوله: (**تَنبِيهًا**) تعليل لقوله:

على صحة إرادة كلا المعنيين، ولكن عبارة «المفصل» ظاهرة في المعنى الأخير، وهو إرجاع الضمير إلى المعنى، لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة، ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه إلى المعنى. وبما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعًا، ولا حد الحرف منعًا

«ويحتمل» المعطوف، (**عَلَى صِحَّةِ إِرَادَةِ كِلا المَعنَيَينِ**) أحدهما: أن يكون في نفس ما دل، والثاني: أن يكون في نفس المعنى، كما سبق تحقيقه، (**وَلَكِنَّ**) استدراك من الاحتمالين أي: إلا أن (**عِبَارَةَ المُفَصَّلِ**) التي في تعريف الاسم، وهي قوله: «الاسم: ما دل على معنى في نفسه، دلالةً مجردة عن الاقتران» (**ظَاهِرَةٌ فِي المَعنَى الأَخِيرِ**) وإن كانت محتملة احتمالًا بعيدًا غير ظاهر في المعنى الأول، (**وَهُوَ**) أي: المعنى الأخير (**إِرجَاعُ الضَّمِيرِ**) الذي في «نفسه» (**إِلَى المَعنَى؛ لِعَدَمِ مَسبُوقِيَّتِهَا**) تعليل لظهور العبارة في المعنى الأخير، وضمير «مسبوقيتها» راجع إليها، والباء في قوله: (**بِمَا يَدُلُّ**) متعلق بقوله: «مسبوقيتها»، (**عَلَى اِعتِبَارِ كَينُونَةِ المَعنَى فِي نَفسِ الكَلِمَةِ**) إشارة إلى أن الظاهر من نفس العبارة المعنى الأخير، ولا يصار إلى المعنى الأول إلا لداعٍ، وكأن وجهه قرب مرجع الضمير، وشيوع المعنى الأخير، قال ابن مالك في «التسهيل»: إذا دار الضمير بين الأقرب والأبعد فهو للأقرب؛ لأن الأقرب يصير حائلًا للأبعد، كذا قاله المحشي؛ (**وَلِهَذَا**) أي: لكون عبارة «المفصل» غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة (**جَزَمَ المُصَنِّفُ هُنَاكَ بِرُجُوعِهِ إِلى المَعنَى**) أي: في شرح تلك العبارة بإرجاع الضمير إلى المعنى فقط، ولم يبين إرجاعه إلى الموصول، الذي هو عبارة عن الكلمة.

قوله: (**وَبِمَا سَبَقَ مِن التَّحقِيقِ**) وهو أن المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية، يعني: لا يحتاج في الدلالة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، متعلق بقوله: (**ظَهَرَ**) قدم عليه مع أن حقه التأخير؛ لكونه ظرفًا لغوًا للحصر لأن الظهور منحصر بما سبق (**أَنَّهُ لا يَختَلُّ حَدُّ الاسمِ جَمعًا**) يعني: لا ينتقض تعريف الاسم بأنه لم يكن جامعًا لأفراده؛ لكون بعض الأسماء خارجًا عنه كما سيجيء، (**وَلَا**) يختل (**حَدُّ الحَرفِ مَنعًا**) بأن لم يكن مانعًا لأغياره؛ لدخول بعض الأسماء

بالأسماء اللازمة الإضافة، مثل: «ذو، وفوق، وتحت، وقدام، وخلف» إلى غير ذلك؛ لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية، ملحوظة في حد ذاتها، لزمها تعقل متعلقاتها إجمالًا وتبعًا، من غير حاجة إلى ذكرها.

لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة؛

فيه، قوله: (**بالأسمَاءِ**) متعلق بقوله: «لا يختل» (**اللَّازِمَةِ**) صفة الأسماء (**الإضَافَةِ**) مضاف إليه لقوله: «اللازمة» على منوال: جاءني زيد الحسن الوجه، (**مِثلُ: ذُو**) فإن معناه -وهو الصاحب- وضعًا مستقل بالمفهومية من لفظ: ذو، من غير احتياج إلى كلمة أخرى، (**وَفَوق**) فمعناه وضعًا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى كلمة أخرى، (**وَتَحت**) وهو ضد العلو (**وَقُدَّام وَخَلفُ**) منتهيًا (**إِلَى غَيرِ ذَلِكَ**) المذكور من ذاتٍ وغير ذلك، قوله: (**لأَنَّ مَعَانِيَها**) أي: معنى كل واحد من تلك الأسماء (**مَفهُومَاتٌ كُلّيَّةٌ مُستقلَّةٌ بالمَفهُوميَّةِ**) عنها (**مَلحُوظَةٌ في حَدِّ ذَاتِها**) أي: في حد أنفسها؛ فتكون تلك الأسماء داخلةً في تعريف الاسم، فيكون تعريفه جامعًا لأفراده، وخارجةً عن تعريف الحرف أيضًا فيكون مانعًا عن دخول أغياره فيه، إلا أنه (**لَزِمَهَا تَعَقُّلُ مُتَعَلَّقَاتِها**) وهي ما أضيفت هي إليه، مثل: ذو المال أو العلم، وفوق زيد، وتحت عمرو، وموصوفاتها مثل: زيد ذو العلم، وتحت عمرو، وفوق بكر إلى غير ذلك، (**إجمَالًا**) نصب على التمييز من نسبة اللزوم إلى فاعله، وهو التعقل (**وَتَبعًا**) عطف على قوله: «إجمالًا» يعني: كما أن مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية، ملحوظ في حد ذاته، ولزمه تعقل متعلقه إجمالًا وتبعًا، من غير حاجة إلى ذكره، كذلك معنى كل واحد من هذه الأسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (**مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى ذِكرِها**) أي: إلى ذكر متعلق كل واحد منها؛ لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة، (**لَكِن**) استدراك من قوله: «لأن معانيها مفهومات كلية إلى آخره»، (**لَمَّا جَرَت العَادَةُ**) أي: لما جرت عادة العرب واستمرت (**باستِعمَالِها**) أي: باستعمال كل واحد من تلك الأسماء (**في مَفهُومَاتِها**) أي: مفهوم كل واحد منها، حال كون تلك الأسماء (**مُضَافَةً إِلَى مُتَعَلَّقاتٍ مَخصُوصَةٍ**) صفة لـ«متعلقات» أي: متعلق مخصوص لكل واحد منها

لأنه الغرض من وضعها، لزم ذكرها، لفهم هذه الخصوصيات، لا لأجل فهم أصل المعنى، فهي دالة على معانيها معتبرة في حد أنفسها لا في غيرها، فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف. ولما كان الفعل دالًّا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني، أعني: الحدث، ....

كالعلم والمال وغيرهما، وهذا في لفظ: ذي، فإنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس، وأما غيره فيضاف إلى الجنس وغيره؛ فيكون ما أضيف هو إليه متعلقًا له؛ **(لأَنَّهُ)** أي: الاستعمال في مفهوماتها مضافةً إلى متعلقات مخصوصة **(الغَرَضُ مِن وَضعِهَا)** أي: وضع كل واحد منها **(لَزِمَ)** جواب «لما» **(ذِكرُها)** فاعل «لزم»، أي: لزم ذكر متعلق كل واحد منها؛ **(لِفَهم هَذِهِ الخصُوصِيَّاتِ)** المصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، أي: لِيفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال، **(لا)** أي: لا يلزم ذكرها **(لأَجلِ فَهمِ أَصلِ المَعنَى)** لأجل أن يفهم السامع المعنى اللغوي لكل واحدٍ منها؛ **(فَهِيَ)** أي: كل واحد من هذه الأسماء، فالتأنيث باعتبار الجمع؛ لأن كل جمع مؤنثٌ سوى الجمع المذكر السالم، **(دَالَّةٌ عَلَى مَعَانِيها)** أي: دالة على معناها اللغوي لكل واحد منها، حال كون تلك المعاني **(مُعتَبَرَةً فِي حَدِّ أَنفُسِهَا)** أي: في ذات كل واحد منها بحيث **(لا)** تكون معتبرة دالة على معانٍ معتبرة **(في غَيرِها فَـ)** إذًا **(هِيَ)** أي: هذه الأسماء **(دَاخِلَةٌ فِي حَدِّ الاسمِ)** و **(لا)** تكون داخلة **(في)** حد **(الحَرفِ)** حتى ينتقض حد الاسم جمعًا، وحد الحرف منعًا؛ فيكون حد الاسم جامعًا لأفراده، ويكون أيضًا حد الحرف مانعًا لأغياره؛ فلم يلزم أن يختل حد الاسم جمعًا، ولا حد الحرف منعًا.

(وَلَمَّا كَانَ الفِعلُ دَالًّا عَلَى مَعنىً) كائن **(في نَفسِهِ)** حال كون دلالته **(باعتِبَارِ مَعنَاهُ)** أي: معنى الفعل **(التَّضَمُّني، أَعنِي: الحَدَثَ)** المدلول عليه بالمادة؛ لأن معناه المطابقي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وإلا لزم اقتران الزمان، فيكون الشيء مقترنًا بنفسه، ولو أراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل، أقول: الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة أقسام: المطابقة: كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والفعل على الحدث والزمان،

وكان ذلك المعنى مقترنًا مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم من لفظ الفعل، أخرجه بقوله: (غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ أي: غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه، فهو صفة بعد صفة لـ«المعنى». فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حد الاسم، وبالثانية الفعل. والمراد بعدم الاقتران: أن يكون

والتضمن: كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق، والفعل على الحدث أو الزمان في ضمن الحدث والزمان، والالتزام: كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة، والفعل على نسبته إلى فاعل ما، (**وَكَانَ ذَلِكَ المَعنَى**) المدلول عليه تضمنًا (**مُقتَرِنًا**) وضعًا (**مَعَ أَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ فِي الفَهمِ مِن لَفظِ الفِعلِ أَخرَجَهُ**) جواب «لما»، أي: أخرج المصنف الفعل (**بِقَولِهِ**) «غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة» (**أَي: غَيرَ مُقتَرِنٍ مَعَ أَحَدِ**) يشير إلى أن الباء في قوله: «بأحد» بمعنى: المصاحبة، كما في قولك: اشتريت الفرس بسرجها، أي: مع سرجها (**الأَزمِنَةِ**) جمع قلة على وزن: الأمثلة، (**الثَّلاثَةِ**) صفة «الأزمنة»، أورده بصيغة التذكير، وإن كان الموصوف مؤنثًا؛ لأن العدد يتبع موصوفه إن كان جمعًا في الإفراد، يعني: إن كان مفرده مذكرًا يورد مذكرًا، كما فيما نحن فيه؛ لأن الأزمنة جمع زمان، وإن كان مؤنثًا يورد مؤنثًا نحو: جاءتني النسوة الثلاث، وكما في قوله: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: 7] (**فِي الفَهمِ**) متعلق بقوله: «مقترن» أي: في انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (**عَنِ اللَّفظِ الدَّالِّ عَلَيهِ**) أي: على المعنى؛ (**فَهُوَ**) أي: قوله: «غير مقترن» بالجر (**صِفَةٌ بَعدَ صِفَةٍ**) لأن الصفة الأولى قوله: «في نفسه»، وهذه هي الثانية؛ فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل: جاءني زيد العالم الفاضل، (**للمَعنَى، فَبالصِّفَةِ الأُولَى**) الباء متعلق بقوله: (**خَرَجَ الحَرفُ**) يعني: بقوله «في نفسه»؛ لأن الحرف يدل على معنىً في غيره لا في نفسه، (**عَن حَدِّ الاسِمِ وَبِـ**)ـالصفة (**الثّانِيَةِ**) خرج عن حد الاسم (**الفِعلُ**) أيضًا؛ لأن الفعل وإن دل على معنى في نفسه إلا أن ذلك المعنى مقترنٌ بأحد الأزمنة الثلاثة؛ فتم حد الاسم جمعًا ومنعًا.

(**وَالمُرادُ بِعَدَمِ الاقتِرَانِ**) المفهوم من قوله: «غير مقترن» (**أَن يَكُونَ**) الاقتران

بحسب الوضع الأول. فدخل فيه أسماء الأفعال؛ لأن جميعها:

1 - إما منقولة عن المصادر الأصلية، سواء كان النقل فيها صريحًا، نحو: «رويد»، فإنه قد يستعمل مصدرًا أيضًا، أو ....

(**بِحَسَبِ الوَضعِ الأَوَّلِ**) وإنما قيده بالأول؛ لأن في بعض الأسماء وضعين، كأسماء الأفعال؛ لأن كل واحد منها وضع أولًا للمصدر وثانيًا وضع للفعل، مثلًا إن صه وضع أولًا للسكوت، وثانيًا لاسكت، فالمراد ههنا بعدم الاقتران: هو عدم الاقتران بالوضع الأول؛ لأنه حينئذٍ يدل على معنىً في نفسه غير مقترن بأحدها، لا الوضع الثاني لأنه حينئذ يدل على معنى في نفسه مقترن بأحدها، وقيل: لم يكتف بقوله: «بحسب الوضع»، وقيده بـ«الأول»؛ لأنه لا ينفع في إدخال أسماء الأفعال، وإخراج الأفعال المنسلخة عن الزمان.

(**فَدَخَلَ فِيهِ**) أي: في حد الاسم (**أَسمَاءُ الأَفعَالِ؛ لأَنَّ جَمِيعَها إِمَّا مَنقُولَةٌ**) عن شيء إلا أن بعضها منقول (**عَنِ المَصَادِرِ الأَصلِيَّةِ**) أي: عما يكون مصدرًا في أصل وضعه، (**سَوَاءٌ كَانَ النَّقلُ فِيهَا صَرِيحًا**) أي: سواء كان نقل ذلك البعض صريحًا، بأن يكون في أصل وضعه مصدرًا إلا أنه نقل منه وجعل اسم فعلٍ، ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (**نَحوُ: رُوَيدَ**) وهو في الأصل: مصدر أرود إروادًا، إلا أنه صغر بحذف زوائده، ويقال له: تصغير الترخيم، بمعنى: ارفق إرفاقًا، ويجوز أن يكون تصغير رود، أي: رفق، وحينئذٍ لا يكون محذوف الزوائد، وفي الرضي: يجيء على ثلاثة أقسام، أولها: المصدر، وهو أصل الباقيين نحو: رويد زيدٍ بالإضافة إلى المفعول كـ ﴿ضرب الرقاب﴾ والثاني: أن يجعل بمعنى اسم الفاعل إما صفة للمصدر نحو: سر سيرًا رويدًا، أي: مرودًا، أو حالًا نحو: سر رويدًا، أي: مرودًا، والثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل؛ لكثرة الاستعمال بأن يقام المصدر مقام الفعل، ولا يقدر الفعل قبله نحو: رويد زيدًا، إلى هنا كلامه.

(**فَإِنَّهُ**) أي: رويد (**قَد يُستَعمَلُ**) أي: قليلًا (**مَصدَرًا**) بمعنى: إروادًا مضافًا مثل: رويد زيدٍ كـ ﴿ضرب الرقاب﴾ [محمد: 4]، وسمع عن بعض العرب: رويد نفسه، حيث جعل مصدرًا مضافًا (**أَيضًا**) أي: كما استعمل اسم فعلٍ، (**أَو**)

غير صريح، نحو: «هيهات»، فإنه وإن لم يستعمل مصدرًا، إلا أنه على وزن «قوقاة» مصدر «قوقى».

2 - أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتًا، نحو: «صه» و«مه».

3 - أو عن الظرف.

4 - أو عن الجار والمجرور، نحو: «أمامك زيدًا»، و«عليك زيدًا»، فليس

كان النقل فيها (غَيرَ صَرِيحٍ) يعني: يكون على وزن المصدر، ولكن لا يكون في الأصل مصدرًا، ولا يستعمل فيه أيضًا (نَحوُ: هَيهَاتَ) لأنه ليس بمصدر، إلا أنه سمي مصدرًا مجازًا، تسمية باسم ما يوازنه نحو: قوقاةٌ، مصدر قوقى؛ (فَإِنَّهُ وإن لَم يُستَعمَل مَصدرًا) في استعمال العرب، ولا في استعمال غيرهم (إِلَّا أَنَّهُ) يكون (عَلَى وَزنِ: قَوقَاةٍ مَصدَرُ قَوقَى) يقوقي قوقيةً وقيقاةً، أي: صاح يصيح، يقال: الدجاجة تقوقي، حين تلقي بيضتها، أي: تصيح من فرحها وسرورها، قوقيةً وقيقاةً، على وزن: فعللةٍ وفعلالًا، وكأنه في الأصل قيقيةٌ، قلبت الياء المتحركة ألفًا، (أَو عَنِ المَصَادِرِ الَّتي كَانَت فِي الأَصلِ أَصوَاتًا) يعني: إما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الأصل صوتًا، ثم نقل إلى المصدر وجعل اسمًا له، ثم نقل منه وجعل اسمًا للفعل المشتق من ذلك المصدر، سمي المصدر باسم مدلول المنقول إليه أولًا (نَحوُ: صَه و مَه) بمعنى: اسكت واكفف، (أَو) إما بعضها (عَنِ الظَّرفِ) مثل: أمام وخلف وغير ذلك، (أَو) منقول (عَنِ الجَارِّ وَالمَجرُورِ، نَحوُ: أَمَامَكَ زَيدًا) فإن «أمامك» كان في الأصل ظرف مكان؛ لأنه من الجهات الست، ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيد بعده، جعل علامة لهذا النقل، وله ههنا معنيان؛ لأنه إما أن يكون للتحذير، أو للتحريض، فعلى الأول: يكون بمعنى: احذر مما يؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها، وعلى الثاني: يكون بمعنى: تقدم على زيدٍ مثلًا، فهو اسم بمعنى: احذر أو تقدم، وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض، كما أن رويد اسمٌ لأمهل، (وَعَلَيكَ زَيدًا) فيه نشرٌ على ترتيب اللف، فإن «عليك» في الأصل: جار ومجرور، ثم نقل منه وجعل اسم فعلٍ، وهو: الزم، بكسر الهمزة أمر من: لزم يلزم من باب: علم يعلم، وجعل نصب زيدٍ قرينة لهذا النقل، (فَلَيسَ

لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، بحسب الوضع الأول. وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: «عسى وكاد» لاقتران معناها به بحسب أصل الوضع. وخرج عنه المضارع أيضًا، فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال

لِشَيءٍ مِنهَا الدَّلالَةُ) بحسب الوضع الأول على معنىً مقترنٍ (**عَلَى أَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) أما الأول: وهو رويد؛ فلأن معناه المدلول عليه بالوضع الأول هو: الإمهال، وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد، وأما الثاني: وهو هيهات؛ فلأنه في الوضع الأول بمعنى: البعد الغير المقترن بأحدها حين الفهم، وأما الثالث: فهو أن صه يدل على السكوت (**بِحَسَبِ الوَضعِ الأَوَّلِ**) وذا غير مقترنٍ أيضًا بأحدها، وأما الرابع: وهو أمامك؛ فلأنه في الأصل ظرف مكان مبهم بمعنى: قدامك، فهذا المعنى لا يقترن بأحدها، وأما الخامس: وهو عليك؛ فلأن لفظ عليك معناه الاستعلاء، وذلك المعنى غير مقترن بأحدها، بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدري المقترن بالزمان.

(**وَخَرَجَ**) عطف على «دخل» (**عَنهُ**) أي: عن حد الاسم (**الأَفعَالُ المُنسَلِخَةُ**) بحسب الاستعمال (**عَنِ الزَّمَانِ**) أي: عن الاقتران بالزمان، يعني: بأحد الأزمنة كأفعال المقاربة (**نَحوُ: عَسَى وَكَادَ**) وغيرهما، فإنها في أصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان، إلا أنها انسلخت عنها لتدل على مطلق القرب، وأفعال المدح والذم؛ فإنها أيضًا دالةٌ على معنىً مقترن بالزمان الماضي، إلا أنها انسلخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم، وليكون المدح والذم مطلقًا، بحيث لا يقترن بالزمان، وكذا أفعال التعجب؛ (**لاقتِرَانِ مَعنَاها**) أي: معنى الأفعال المنسلخة عن الزمان (**بِهِ**) أي: بالزمان، (**بِحَسَبِ أَصلِ الوَضعِ**) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الأغراض.

(**وَخَرَجَ**) معطوف على «خرج» أو على «دخل»، (**عَنهُ**) أي: عن حد الاسم الفعل (**المُضَارِعُ**) ثلاثيا أو رباعيا أو غيرهما (**أَيضًا**) كما خرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان؛ (**فَإِنَّهُ**) أي: المضارع (**عَلَى تَقدِيرِ**) متعلق بقوله: «يدل» الذي هو خبر «إنه» (**اِشتِرَاكِهِ بَينَ الحَالِ وَالاستِقبَالِ**) فيه إشارة إلى الاختلاف

يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة، فيدل على واحد معين أيضًا في ضمنهما؛ إذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه، نعم يقدح في إرادة المعين إرادة ما سواه، وأين الدلالة من الإرادة؟ ....

فيه؛ لأن في المضارع ثلاثة أقوال: الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن قرينة الخصوص، وأن يكون حقيقة في الحال ومجازًا في الاستقبال بعلاقة الجزئية، وأن يكون حقيقة في الاستقبال ومجازًا في الحال بعلاقة الجزئية، (**يَدُلُّ**) أي: المضارع (**عَلَى**) معنىً مقترن بجملة (**زَمَانَينِ مُعَيَّنَينِ**) وهما الحال والاستقبال (**مِن الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) وإذا دل المضارع على معنىً في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (**فَيَدُلَّ عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ أَيضًا في ضِمنِهِما**) يعني: فيدل على معنىً في نفسه مقترن بأحد الزمانين المعينين، وهما الحال والاستقبال؛ (**إذ لا يُقدَحُ**) مبني للمفعول، أي: لا يمنع، لأن القدح المنع، يقال: قدحه، أي: منعه (**في الدَّلالَةِ عَلَى مُعَيَّنِ الدَّلالَةِ**) نائبه (**عَلَى مَا**) أي: على المعنى الذي هو (**سِوَاهُ**) أي: غير المعنى المعين؛ فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معًا، وغيره واحد منهما غير معين، أي: لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنىً في نفسه مقترن بأحد ذينك الزمانين غير معين.

(**نَعَم**) هذا جواب سؤال ناشئٍ من قوله: «إذ لا يقدح إلى آخره»، وهو أنه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه، وهل يقدح في إرادة الزمان المعين إرادة ما سواه؟ فأجاب عنه بطريق التسليم: (**يَقدَحُ فِي إِرَادَةِ المُعَيَّنِ إِرَادَةُ مَا سِوَاهُ**) سواء كان معنى أو زمانًا، يعني: حين يراد بكلمة معنىً معين لا يراد غير ذلك المعنى، وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره؛ لئلا يلزم الالتباس في الإرادة، وهو غير جائز، (**وَأَينَ**) ظرف مكان إلا أنه خبر مقدم لما سيجيء، (**الدَّلالَةُ**) مبتدأ مؤخرٌ (**مِن الإِرَادَةِ**) متعلق بالظرف، يعني: بين الدلالة والإرادة فرقٌ؛ لأن الدلالة صفة قائمة باللفظ، يعني: صفة اللفظ، والإرادة صفة قائمة بالمتكلم، يعني: صفة المتكلم، وإذا أراد المتكلم بلفظ معنىً أو اقترانًا بزمان لا ينبغي له أن يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى أو الاقتران بالزمان الآخر؛ لأنه يكون فيه التباس بعض المعاني ببعض، وهو لا

ولما فرغ من بيان حد الاسم، أراد أن يذكر بعض خواصه، ليفيد زيادة معرفة به، فقال: (مِنْ خَوَاصِّهِ) منبهًا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها، وبـ«من» التبعيضية على أن ما ذكره بعض منها. وهي جمع خاصة، وخاصة الشيء: ما يختص به، ولا يوجد في غيره، وهي:

- إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له، كالكاتب بالقوة للإنسان.
- أو غير شاملة، كالكاتب بالفعل له.

يجوز، وإذا دل لفظ على معنىً أو اقتران بزمانٍ يجوز له أن يدل على غيره أو يقترن به، تأمل وانصف ولا تأل جهدك.

(**وَلَمَّا فَرِغَ**) المصنف (**من بيان حد الاسم أَرَادَ**) هو أيضًا (**أَن يَذكُرَ بَعضَ خَوَاصِّهِ**) من اللفظ والمعنى (**لِيُفِيدَ**) أي: ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (**زِيَادَةَ مَعرِفَةٍ بِهِ**) أي: بالاسم؛ لأن الشيء إذا عرف أولًا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (**فَقَالَ**): «من خواصه» إما مبتدأ على تأويله بالبعض، أي: بعض خواصه؛ لأن «من» فيه للتبعيض، أو خبر مقدم (**مُنَبِّهًا**) حال من فاعل «قال»، أي: من أول الأمر (**بِصِيغَةِ**) متعلق بقوله: «منبهًا» على وزن: بيعةٍ، (**جَمعِ الكَثرَةِ عَلَى كَثرَتِها**) أي: على كون الخواص كثيرة، متعلق أيضًا بقوله: «منبهًا»؛ لأن جمع الكثرة: ما يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، (**وَ**) منبهًا أيضًا (**بِمِن التَّبعِيضِيَّةِ**) أي: بكلمة «من» التي تفيد معنى التبعيض في مدخولها، وأفادت أن الخواص المذكورة بعضٌ منها (**عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ**) أي: ما ذكره المصنف من الخواص (**بَعضٌ مِنهَا**) أي: من خواص الاسم، (**وَهِيَ**) أي: الخواص (**جَمعُ خَاصَّةٍ**) كنواصر جمع ناصرة، (**وَخَاصَّةُ الشَّيءِ: مَا يَختَصُّ بِهِ**) أي: بالشيء (**وَلا يُوجَدُ فِي غَيرِهِ، وَهِيَ**) أي: الخواص (**إِمَّا شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ أَفرَادِ مَا هِيَ خَاصَّةٌ لَهُ**) ويقال لها: عرض لازم؛ لأنه يمتنع انفكاكه عن الماهية، (**كَالكَاتِبِ بالقُوَّةِ للإِنسَانِ**) يعني: أن الكتابة خاصة لازمة له، حيث وضعت في قوته وذاته، وركبت في طبيعته، ولذا كانت شاملة لجميع أفراده، (**أَو**) هي (**غَيرُ شَامِلَةٍ**) لجميع أفراد ما هي خاصة له، بل تكون مخصوصة ببعضه، ويقال لها: عرض مفارق، حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (**كالكَاتِبِ بالفِعلِ لَهُ**) أي:

1 - فمن خواص الاسم: (دُخُولُ اللَّامِ) أي: لام التعريف. ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملًا للميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من امبر امصيام في امسفر»، لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولأنه أخصر، وفي اختياره اللام

للإنسان، يعني: أن الكتابة بالفعل لا توجد في جميع أفراد الإنسان، بل تختص ببعض أفراده، وتسمى هذه بنوعيها خاصةً؛ لاختصاصها بماهية واحدة كالإنسان، والاسم، وترسم: بأنها كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة قولًا عرضيًا لا ذاتيًا، وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثاني؛ لأن اللام لا يوجد في جميع أفراد الاسم؛ لأنه لا يدخل المضمرات والأعلام الشخصية ونحوهما، وكذا الجر؛ لأنه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما، وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف، وما عرف باللام أو بالنداء ونحوهما، وقس على هذا غيرهما.

(فَمِن خَوَاصِّ الاسمِ) «دخول» إما مبتدأ، أو خبر، مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو «اللام» **(أَيَ: لَامِ التَّعرِيفِ)** لكون اللام شائعًا في هذا القسم فيما بينهم، بحيث ينصرف في الذهن إليه عند الإطلاق، والمقام أيضًا يؤيده، **(وَلَو قَالَ)** المصنف: **(دُخُولُ حَرفِ التَّعرِيفِ)** مكان «دخول اللام» **(لَكانَ)** قوله **(شَامِلًا لِلمِيمِ)** الذي يستعمل حرف تعريف، **(فِي مِثلِ قَولِهِ ـ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ ـ)** على لغة حمير، في جواب سائل من تلك القبيلة؛ لأن الميم في لغتهم حرف التعريف كاللام، حيث قال: «أمن امبر امصيام في امسفرٍ»، وقيل: على لغة طيئ؛ فإن الميم أيضًا حرف التعريف عندهم، **(لَيسَ مِن اَمبِرِّ اَمصِيَامُ فِي اَمسَفَرِ)** ليطابق الجواب السؤال، وقيل: لم يصدر منه ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ في غير هذا الحديث، **(لَكِنَّهُ)** أي: إلا أن المصنف **(لَم يَتَعَرَّض لَهُ)** أي: لدخول مثل هذا الميم؛ **(لِعَدَمِ شُهرَتِهِ، وَلأَنَّهُ)** أي: لأن دخول اللام **(أَخصَرَ)** وللاكتفاء بذكر الأصل عن الفرع، لأن اللام أصل في التعريف، ودخول الفرع في الأصل كثير شائع.

(وَفي اِختِيارِهِ) أي: المصنف **(اللَّامَ)** فقط، ولم يضم الألف إليه حيث

إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها، زيدت عليها همزة الوصل، لتعذر الابتداء بالساكن.

وأما الخليل: فقد ذهب إلى أنها «ال» كـ«هل» و«بل».

والمبرد: إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها، ....

يقول: «دخول الألف واللام» كما قال البعض، **(إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ المُخْتَارَ عِنْدَهُ مَا ذَهَبَ إِلَيهِ سِيبَوَيهِ)** لأن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب، والمختار منها ـ عند المصنف ـ مذهب سيبويه؛ لأنه مقتدى في هذا الفن، ومذهبه يكون أقوى المذاهب، **(مِن أَنَّ)** بيان لـ«ما» في قوله: «ما ذهب إليه» **(أَدَاةَ التَّعرِيفِ)** يعني: آلة التعريف وحرفه **(هِيَ اللَّامُ وَحدَها)** يعني: حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف، حيث لا يشاركها شيء من الحروف، وإنما اختار اللام؛ لأنها للتخصيص وضعًا، وهو جزء من التعريف، ولأن اللام ثابت مع الاسم المعرف درجًا وابتداء، بخلاف الهمزة **(زِيدَت عَلَيهَا هَمزَةُ الوَصلِ؛ لِتَعَذُّرِ الابتِدَاءِ بالسَّاكِنِ)** لأن اللام زيدت أولًا ساكنةً، ولم تتحرك، وإن كان الأصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة؛ لأنه لو حرك بالضم لزم الثقل، ولو حرك بالفتح لالتبست باللام الابتدائية، وبالكسر لالتبست باللام الجارة؛ فزيدت همزة الوصل؛ لأنها كثيرًا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن، ليمكن الابتداء به. وقال المحشي: ونصر مذهب سيبويه بأن التعريف نقيض التنكير، ودليله حرف ساكن فيناسب أن يكون دليله حرفًا ساكنًا، **(وَأَمَّا الخَلِيلُ)** ابن أحمد أستاذ سيبويه **(فَقَد ذَهَبَ إِلى أَنَّها)** أي: حرف التعريف كلمة **(«ال» كـ«هَل»)** يعني: كما أن «هل» مع الحرفين مفتوح الأول ساكن الآخر حرف استفهام، كذلك «ال» معهما أيضًا حرف تعريف؛ لأنه لما رأى في جميع الاستعمالات أن الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتاب درجًا وابتداء، ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات، كما هو حال حروف الزوائد ذهب إلى أنها أصلية غير زائدة كاللام، **(وَ)** أما **(المُبَرِّدُ)** فقد ذهب **(إِلَى أَنَّهَا)** أي: حرف التعريف **(الهَمزَةُ المَفتُوحَةُ)** لما مر أن الأصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة، والفتحة لما كانت أخف اختيرت **(وَحدَها)** لأنه لما رأى أنها كثيرًا ما تستعمل

زيدت اللام، للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية، يدل عليه اللفظ مطابقة، والحرف لا يدل على المعنى المستقل، والفعل يدل عليه تضمنًا لا مطابقة. وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر، وأسماء الإشارة، وغيرها، كالموصولات، وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا.

بنفسها، موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما قال: هي تكون للتعريف وحدها (**زِيدَت اللَّامُ**) بعدها (**لِلفَرقِ بَينَها وَبَينَ هَمزَةِ الاستِفهَامِ**) والنداء أيضًا في مثل: أرجل، واختار اللام رعاية للمذهبين الأخيرين؛ فانها فيهما للتعريف وحدها، أو جزؤه وههنا زيدت لثبوت التعريف (**وَإِنَّما اِختَصَّ دُخُولِ حَرفِ التَّعرِيفِ**) على المذاهب الثلاثة (**بالاسم؛ لأَنَّهُ**) أي: حرف التعريف موضوع (**لِتَعيينِ مَعنىً مُستَقِلٍّ بالمَفهُومِيَّةِ يَدُلُّ عَلَيهِ اللَّفظُ مُطَابَقَةً**) وذلك المعنى لا يوجد إلا في الاسم، سواءٌ كان جامدًا أو مشتقًا، وفي الرضي: لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدال، (**وَالحَرفُ لَا يَدُلُّ عَلَى المَعنَى المُستَقِلِّ**) بل يدل على معنىً في غيره، (**والفِعلُ**) وإن كان يدل على معنىً مستقل بالمفهومية إلا أنه (**يَدُلُّ عَلَيهِ تَضَمُّنًا لا مُطَابَقَةً**) فلا يدخل عليهما حرف التعريف؛ لانتفاء الشرط، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط.

(**وَهَذِهِ الخَاصَّةُ**) أعني: حرف التعريف (**لَيسَت شَامِلَةً لِجَمِيعِ أَفرَادِ الاسم، فإنَّ حَرفَ التَّعرِيفِ لا يَدخُلُ عَلَى الضَّمَائِرِ**) بأنواعها (**وأَسمَاءِ الإِشَارَةِ**) كذلكَ؛ لأن كل واحد منها موضوع للتعريف، فلا يحتاج إلى التعريف، (**وَ**) لا يدخل أيضًا (**غيرَها**) أي: غير الضمائر (**كَالمَوصُولاتِ**) كالذي والتي وما ومن وغيرها، كالمضاف بالإضافة المعنوية، والأعلام الشخصية، والمنادى وغيرها؛ لأنها معارف فلا تحتاج إلى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضًا مفارقًا، كالكاتب بالفعل للإنسان، (**وَكَذَلِكَ**) خبر مقدم، يعني: كما أن هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (**سَائِرُ**) أي: باقي (**الخَوَاصِّ الخَمسِ المَذكُورَةِ هَهُنا**) أي: في بيان خواص الاسم، يعني: باقي الخواص الخمس

2 - (وَ) منها : دخول (الْجَرِّ) وإنما اختص دخول الجر بالاسم ؛ لأنه أثر حرف الجر في المجرور به لفظًا ، أو في المجرور به تقديرًا ، كما في الإضافة المعنوية.

ودخول حرف الجر لفظًا أو تقديرًا يختص بالاسم ؛ لأنه لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل الاسم، ليفضي معنى الفعل إليه.

التي ذكرت في بيان خواص الاسم، يعني : الجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة ليس كل واحد منها أيضًا من خواصه الشاملة لجميع أفراد الاسم، والخواص المذكورة ههنا لفظي ومعنوي، واللفظي ثلاثةٌ، وقدم اللام منها ؛ لأنه يدخل الأول، ولأن الدخول حقيقة فيه، ولأنه مكتوب، ثم قدم الجر على التنوين، لأنه يحصل بالعامل ؛ فكأنه مما يدخل في الأول، فقال :

«و» (منها : دُخُولُ) «الجر» يريد أن قوله : «الجر» معطوف على المدخول، يعني : على اللام، إلا أن الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض، (وَإِنَّمَا اِختَصَّ) مبني للفاعل، (دُخُولُ الجَرِّ) أي : لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص، وداخل على المقصور عليه ؛ (لأَنَّهُ) أي : الجر (أَثَرُ حَرفِ الجَرِّ) ؛ لأن حرف الجر عاملٌ وعمله الجر، كما أن الجزم أثر حرف الجزم في الفعل المضارع، (في) الاسم (المَجرُورِ بِهِ) أي : بحرف الجر (لَفظًا أو في المجرور به تَقدِيرًا) تفصيل لحرف الجر، لا الجر، أي : سواء كان حرف الجر لفظًا أي : ملفوظا، أو تقديرًا أي : مقدرًا، يؤيده قوله : (كَمَا في الإِضَافَةِ المَعنَوِيَّةِ) فإن الجر فيها أثر حرف الجر تقديرًا كما سيأتي، (وَدُخُولُ حَرفِ الجَرِّ لَفظًا) نحو : مررت بزيدٍ (أَو تَقدِيرًا) نحو : غلام زيدٍ، في تقدير : غلام لزيدٍ (يَختَصُّ بالاسمِ) وإذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب أن يختص أثره الذي هو الجر بالاسم أيضًا لئلا يلزم مخالفة الأثر المؤثر ؛ (لأَنَّهُ) أي : حرف الجر وضع (لإفضَاءِ) أي : لإيصال (مَعنى الفِعلِ إِلَى الاسمِ) كما سيأتي، أن حرف الجر اصطلاحًا : ما وضع لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه ؛ (فَينبَغي أَن يَدخُلَ الاسمُ) يعني : أن يكون من خواصه (لِيُفضِيَ) أي : ليوصل (مَعنَى الفِعلِ إليهِ) أي : إلى الاسم، الذي صار حرف الجر من خواصه ؛ لأن الشيء ما لم يناسب للشيء ولم يكن من خواصه لم يقدر أن يفضي إليه غيره.

وأما الإضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية، فينبغي أن لا يخالف الأصل، بأن يختص بما يخالف ما يختص به الأصل، أعني: الفعل، أو يزيد عليه بأن يعم الاسم والفعل.

(**وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللَّفظِيَّةُ**) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن المضاف إليه في الإضافة اللفظية مجرور، والجر حاصل فيه مع أن حرف الجر غير مذكور فيه، لا لفظًا وهو ظاهر، ولا تقديرًا لما سيأتي: أن حرف الجر غير مقدر فيها؛ فوجد الجر بدون حرف الجر؛ فينبغي أن يكون الفعل مضافًا إليه بها؛ لكون الجر موجودًا بدون حرف الجر، فلا يكون الجر مطلقًا مختصا بالاسم، بل قد يوجد في الفعل أيضًا، فأجاب عنه بقوله: «وأما الإضافة اللفظية» (**فَهِيَ فَرعٌ للمَعنَوِيَّةِ**) بناء على أن اللفظية تفيد التخفيف فقط، والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معًا، أو التخصيص، فتكون اللفظية من حيث الإفادة جزء المعنوية، وجزء الشيء يكون فرعه؛ لأنه محتاج إليه فحينئذٍ إن كانت اللفظية غير مختصة بالاسم، بل تكون عامة للفعل والاسم، لزم زيادة الفرع على الأصل وهو ممتنع، ولذا قال الشارح: (**فَيَنبَغِي أن لا يُخَالِفَ**) الفرع، وهو اللفظية (**الأَصلَ**) وهو المعنوية، والمخالفة لا تكون إلا (**بأن يَختَصَّ**) الفرع (**بِمَا يُخَالِفَ مَا يَختَصُّ بِهِ الأَصلُ**) والموصول الأول عبارة عن الفعل، وفسره الشارح بقوله: (**أَعنِي: الفِعلَ**) والموصول الثاني عبارة عن الاسم، والمخالفة تكون بأن تختص الإضافة اللفظية بالفعل، والمعنوية بالاسم، (**أَو يَزِيدُ**) عطف على «يخالف الأول» أي: فينبغي أن لا يزيد الفرع (**عَلَيهِ**) أي: على الأصل، وذلك لا يكون إلا (**بأن يَعُمَّ الاسمَ وَالفِعلَ**) بأن يوجد الفرع في الاسم والفعل، ويجوز أن يعطف على «يختص» الأول، أي: فينبغي أن لا يخالف الأصل بأن يزيد عليه، بأن يعم الاسم والفعل.

اعلم أن هذا السؤال والجواب، على عدم تقدير حرف الجر فيها، كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف في بحث الإضافة، وأما إذا كان حرف الجر مقدرًا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله: «وهي معنوية ولفظية» فلا سؤال ولا جواب؛ لأن الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر أيضًا.

3 - (وَ) منها: دخول (التَّنْوِينِ) بأقسامه، إلا تنوين الترنم، وسيجيء في آخر الكتاب تعريفه، وبيان أقسامه على وجه يَظْهَرُ جهةُ اختصاص ما عدا تنوينَ الترنمِ به، وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به.

«و» (مِنهَا) أي: من خواص الاسم (دُخُولُ) «التنوين» (بأَقسَامِهِ) الخمسة (إِلَّا تَنوِينَ التَّرَنُّمِ) فيكون الاستثناء متصلًا؛ لأنه في كلام موجب تام، فينصب المستثنى، (وَسَيَجِيءُ فِي آخِرِ الكِتَابِ) أي: كتاب «الكافية» (تَعرِيفُهُ) أي: تعريف التنوين، وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، (وَبَيَانُ أَقسَامُهُ) وأقسامه خمسة:

الأول: تنوين التمكن، يعني: ما يدل على أمكنية الاسم في الاسمية، حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفًا مثل: زيد ورجل وضارب.

والثاني: تنوين التنكير، وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، يعني: يكون ما دخل عليه غير معين نحو: صهٍ بالتنوين، فمعناه اسكت سكوتًا ما وقتًا ما، وأما إذا كان صه بغير تنوين فمعناه: اسكت السكوت الآن.

والثالث: تنوين العوض، وهو ما لحق الاسم عوضًا عن المضاف إليه، يعني: يحذف المضاف إليه ويعوض عنه هذا التنوين.

والرابع: تنوين المقابلة، وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم، يعني: ما يدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو: مسلمات.

والخامس: تنوين الترنم، وهو ما يلحق أواخر الأبيات والمصاريع؛ لتحسين الإنشاد، وهذا القسم لا يختص بالاسم، بل يدخله وأخويه أيضًا، (عَلَى وَجهٍ) متعلق بقوله: «سيجيء»، (يَظهَرُ) مبني للفاعل من الظهور (جِهَةُ) بالرفع؛ لأنه فاعله، أي: علة (اِختِصَاصِ مَا عَدَا تَنوِينَ) بالنصب (التَّرَنُّمِ بِهِ) أي: بالاسم و«الاختصاص» مضاف إلى فاعله، وهو الموصول، وهو عبارة عن التنوين، و«عدا» بمعنى: غير، إلا أنه نصب مفعوله؛ لأنه فعل ماض متعد بنفسه، وسيأتي تحقيقه، والمعنى: يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم، (وَجِهَةُ عَدَمِ اِختِصَاصِ تَنوِينِ التَّرَنُّمِ بِهِ) أي: بالاسم.

4 - (وَ) منها: (الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ) هو بالرفع عطف على «الدخول»، لا على مدخوله؛ لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول، أو اللحوق في الآخر، وكلاهما منتفيان في الإسناد، وكذا في الإضافة. والمراد به: كون الشيء مسندًا إليه. وإنما اختص هذا المعنى بالاسم؛ لأن الفعل وُضِعَ لِأَنْ يكون مسندًا أبدًا فقط، ....

ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية، فقال: «و» (مِنهَا) أي: ومن تلك الخواص «الإسناد إليه» الجار والمجرور متعلق بـ«الإسناد» ومرفوع على أنه قائم مقام الفاعل، والضمير راجع إلى الموصول، لأن المصدر بمعنى المفعول، (هُوَ) أي: الإسناد إليه (بالرَّفعِ، عَطفُ) خبر بعد خبر، أو الجار والمجرور حالٌ (عَلَى الدُّخُولِ) فيكون مثله، إما مبتدأ أو خبرًا (لا) يكون بالجر معطوفًا (عَلَى مَدخُولِهِ) إما على اللام لكونه أصلًا، أو على التنوين لكونه قريبًا؛ (لأنَّ المُتَبَادَرَ مِن الدُّخُولِ) إما معناه الحقيقي، وهو (الذِّكرُ في الأَوَّلِ) يعني: أن يكون مذكورًا في أول الكلمة كاللام، (أَو) معناه المجازي، وهو (اللُّحُوقُ فِي الآخِرِ) وهو أن يكون مذكورًا في آخر الكلمة كالجر والتنوين، (وَكِلَاهُمَا) يعني: الذكر في الأول واللحوق في الآخر (مُنتَفِيَانِ) يعني: لا يوجدان (فِي الإِسنَادِ) فلا يكون معطوفًا على المدخول؛ لعدم الصحة بل يكون معطوفًا على الدخول فيكون مرفوعًا؛ لأنه ليس له علامة لفظية، لا في الأول ولا في الآخر، (وَكَذا) خبر مبتدأ محذوف، أي: وكذا الحال، يعني: كما أن الإسناد إليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (في الإِضَافَةِ) وهي أيضًا بالرفع عطف على الإسناد إليه بالرفع، أو على الدخول؛ لأنه ليس فيها أيضًا الذكر في الأول ولا اللحوق في الآخر.

(وَالمُرَادُ بِهِ) أي: بالإسناد إليه (كَونُ الشَّيءِ مُسنَدًا إِلَيهِ) يعني: همزة أفعل تكون للصيرورة مثل: أمشى الرجل أي: صار ذا ماشيةٍ، (وَإِنَّما اختَصَّ هذا المَعنى) أي: كونه مسندًا إليه (بالاسمِ؛ لأنَّ الفِعلَ) عرض لا يقوم بذاته، ولا يتقرر في آنٍ واحدٍ، ويكون متجددًا دائمًا، ولهذا (وُضِعَ لأن يَكُونَ مُسنَدًا أَبدًا) منصوب على الظرفية أي: في الأزمان كلها (فَقَط) الفاء جزاء شرط محذوف،

فلو جعل مسندًا إليه يلزم خلاف وضعه.

5 - (وَ) منها: (الْإِضَافَةُ) أي: كون الشيء مضافًا، بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظًا.

ووجه اختصاصها بالاسم: اختصاص لوازمها من التعريف، والتخصيص، والتخفيف به.

و«قط» مبني على السكون، اسم من أسماء الأفعال بمعنى: انته، أي: إذا كان وضع الفعل لأن يكون أبدًا مسندًا فانته عن أن يكون مسندًا إليه؛ (**فَلَو جُعِلَ مُسنَدًا إِلَيهِ**) لا يخلو إما أن يكون مسندًا أيضًا فحينئذٍ يلزم أن يكون مسندًا أو مسندًا إليه في حالة واحدة، وذا غير جائز، وإما أن لا يكون مسندًا بل يكون مسندًا إليه فقط، حينئذٍ (**يَلزَمُ خِلَافَ وَضعِهِ**) وهو أيضًا غير جائز، ولأن المسند إليه لا بد وأن يكون دالا على الذات تحقيقًا أو تأويلًا، والفعل لكونه عرضًا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا تحقيقًا ولا تأويلًا، فلا يكون مسندًا إليه أصلًا، بل يجب أن يكون مسندًا أبدًا لكونه دالا على معنى في نفسه، وإنما قدم الإسناد إليه لكونه عمدة في الكلام.

«و» (**مِنهَا**) أي: من خواصه المعنوية «الإضافة» سبق إعرابها (**أي: كَونُ الشَّيءِ مُضافًا**) سبق تفسيره أيضًا (**بِتَقدِيرِ**) متعلق بقوله: «مضافًا» (**حَرفِ الجَرِّ، لا**) كون الشيء مضافًا (**بِذِكرِهِ**) أي: بذكر حرف الجر (**لَفظًا**) أي: حال كون الحرف ملفوظًا (**وَوَجهُ اختِصَاصِها بالاسم**) أي: علة كون الإضافة مختصة بالاسم (**اِختِصَاصُ لَوَازِمِها مِن التَّعريفِ**) بيان لـ«لوازمها»، أي: من كون المضاف معرفة إذا كان المضاف إليه معرفة نحو: غلام زيد، ويحصل تخفيف المضاف أيضًا بحذف تنوينه، (**وَالتَّخصِيصِ**) أي: كون المضاف خاصًا بعد أن كان عامًا حين كون المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجلٍ، والتخفيف حاصل فيه أيضًا، (**والتَّخفِيفِ**) أي: كون التخفيف حاصلًا بالإضافة فقط، إما في جانب المضاف فقط نحو: ضارب زيدٍ، وإما في جانب المضاف إليه فقط نحو: الحسن الوجه، وإما في جانب المضاف والمضاف إليه جميعًا نحو: حسن الوجه (**بِهِ**) أي: بالاسم، متعلق بقوله: «اختصاص لوازمها»؛ لأن الفعل

وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافًا؛ لأن الفعل أو الجملة قد يقع مضافًا إليه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ . وقد يقال: هذا بتأويل المصدر، أي: «يوم نفع صدق الصادقين»، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقًا تختص بالاسم. وإنما قيدنا الإضافة بقولنا: «بتقدير حرف الجر»، لئلا ينتقض بقولنا: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، ....

نكرة يدل على معنى في نفسه، لا يقبل شيئًا منها؛ لكونها عرضًا، وهؤلاء من أوصاف الذوات، والحرف لا يدل على معنىً في نفسه.

(**وَإِنَّمَا فَسَّرنا الإِضَافَةَ بِكَونِ الشَّيءَ مُضَافًا**) مع أنها محتملةٌ لأن يفسر بكون الشيء مضافًا إليه أيضًا؛ (**لأَنَّ الفِعلَ أَو الجُملَةَ**) يعني: الجملة الفعلية، أي: اختلف في أن المضاف إليه إذا وقع الفعل موقعه يمكن أن يكون فيه مضافًا إليه الفعل أو الجملة الفعلية، مع اتفاقهم في أن المضاف إليه هو الجملة الاسمية بتمامها، إذا أضيف إليها، لأن الإضافة من خواص الاسم (**قَد يَقَعُ**) أي: الفعل أو الجملة (**مُضَافًا إِلَيهِ**) فلا يكون المضاف إليه من خواص الاسم، بل يوجد في الاسم والفعل، أو الجملة، فيلزم الاحتراز عنه؛ ولهذا فسرناها هكذا (**كَمَا**) وقع (**في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾** [المائدة: 119]) وقوله تعالى: (**﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾**) [النبأ: 18] ويوم يقوم زيدٌ، ويوم قدم زيدٌ.

(**وَقَد يُقَالُ:**) أشار بكلمة «قد» المفيدة للتقليل إذا دخلت على المضارع، إلى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى، من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافًا ومضافًا إليه؛ فإنه بعيدٌ جدا، (**هَذَا**) أي: أحد الأمرين من الفعل أو الجملة كائن (**بِتَأوِيلِ المَصدَرِ، أي: يَومَ نَفعُ صِدقِ الصَّادِقِينَ**) أي: بتأويل إضافة المفعول؛ (**فَالإِضَافَةُ**) حينئذٍ (**بِتَقدِيرِ حَرفِ الجَرِّ مُطلَقًا**) سواء كانت الإضافة مفسرة بكون الشيء مضافًا أو مضافًا إليه عند من أول: يوم ينفع الصادقين، بيوم نفع صدق الصادقين، فالإضافة (**تَختَصُّ بالاسم، وَإِنَّما قَيَّدنا الإِضَافَةَ**) أي: قولنا كون الشيء مضافًا (**بِقَولِنا: بِتَقدِيرِ حَرفِ الجَرِّ؛ لِئَلَّا يَنتَقِضُ**) ذلك (**بِقَولِنا: مَرَرتُ بِزَيدٍ**) وأنا مار بزيدٍ،

فإن «مَرَرْتُ» مضاف إلى «زيد» بواسطة حرف الجر لفظًا.

(**فإنَّ مَرَرتُ مُضافٌ إِلَى زَيدٍ بِوَاسِطَةِ حَرفِ الجَرِّ**) حال كون ذلك الحرف (**لَفظًا**) أي: ملفوظًا؛ فيكون الفعل مضافًا أيضًا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره، فتكون الإضافة بتقدير حرف الجر مختصةٌ بالاسم دون الإضافة بلفظ حرف الجر، تأمل.

* * *

[الأسماء المعربة]

(وَهُوَ) أي: الاسم قسمان: (مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ)؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبًا مع غيره، أو لا.

والأول: إما أن يشبه مبني الأصل أو لا، وهذا أعني: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، هو المعرب، وما عداه أعني: غير المركب، والمركب الذي يشبه مبني الأصل مبني.

[الأسماء المعربة]

ولما فرغ من تعريف الاسم، وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية، شرع في تقسيمه فقال: «وهو» **(أَي: الاسمُ قِسمَانِ)** يشير إلى أن الخبر محذوف، أو إلى أن الخبر متعددٌ بالعطف، والى أنه من تقسيم الجنس إلى نوعيه كقولك: الإنسان عربي أو عجمي «معربٌ، ومبني» قدم المعرب؛ لأن الاسم أصيل في الإعراب؛ فيكون المعرب أصلًا، وإنما انحصر الاسم في القسمين؛ **(لأَنَّهُ)** أي: الاسم **(لا يَخلُو إِمَّا أَن يَكُونَ مُرَكَّبًا مَعَ غَيرِهِ)** بأحد التراكيب الستة مثل: قام زيد، وهذا زيد **(أَو لا)** يكون مركبًا مع غيره أصلًا، بل يكون مفردًا غير مركب مثل: زيدٌ وعمرو، **(وَالأَوَّلُ)** أي: المركب مع غيره لا يخلو **(إِمَّا أن يُشبِهَ مَبنـيَ الأَصلِ)** أي: المبنـي الذي هو الأصل في البناء، وهو ثلاثة عند البصرية: الماضي، والأمر بغير اللام، والحرف، **(أَو لا)** يشبهه، فكان ثلاثة أقسام، قسمٌ لا يكون مركبًا، سواء كان مشابها له أو غير مشابه، وقسمٌ يكون مركبًا غير مشابه له، وقسمٌ يكون مركبًا، ولكنه مشابه له، والقسم الثالث مع الأول مبنـي، والقسم الثاني معربٌ وحده، ولذا قال الشارح: **(وَهَذَا -أعني: المُرَكَّبَ الَّذي لَم يُشبِه مَبنِـيَّ الأَصلِ- هُوَ المُعرَبُ)** وحده كما قلنا في القسم الثاني، **(وَمَا عَدَاهُ)** أي: القسم الذي هو غير هذا القسم **(أَعني: غَيرَ المُرَكَّبِ)** كما هو القسم الأول، سواء كان مشابها له نحو: هذا وهؤلاء، أو غير مشابه نحو: زيد ورجل، **(وَالمُرَكَّبُ الَّذي يُشبِهُ مَبنِـيَّ الأَصلِ)** كما هو القسم الثالث **(مَبنـيٌّ)** أي:

(فَالْمُعْرَبُ) الذي هو قسم من الاسم (الْمُرَكَّبُ) أي: الاسم الذي ركب مع غيره تركيبًا يتحقق معه عامله. فيدخل فيه «زيد، وقائم، وهؤلاء» في قولك: «زيد قائم»، و«قام هؤلاء»، بخلاف ما ليس بمركب أصلًا من الأسماء المعدودة نحو: «ألف، با، تا، ثا ....

فالقسمان مبنيان، والقسم الواحد معرب، كما قلنا آنفا؛ فالحصر عقلي لما مر أنه إذا دار بين النفي والإثبات يكون عقليا.

ولما فرغ من تقسيمه شرع في تعريف كل قسم، وبيان ما يتعلق به، وقدم المعرب؛ لأنه أصل لأن المقصود من هذا الفن الإعراب، وما يتفرع عليه، وهو لا يظهر إلا فيه فقال:

«فالمعرب» الفاء للتفسيرية، (**الَّذي هُوَ قِسمٌ مِن الاسمِ**) يشير إلى أن اللام فيه للعهد الخارجي، لا الجنس؛ لأن المنكر إذا أعيد معرفًا يكون الثاني عين الأول؛ فيكون إشارة باللام إلى المنكر السابق كقولك: جاءني رجلٌ فأكرمت الرجل، والمكرم ليس إلا الرجل الجائي، قوله: «فالمعرب» مبتدأ، «المركب» خبره، أشار إليه الشارح بقوله: (**أَي: الاسمُ الَّذِي رُكِّبَ**) فيه إشارة إلى أن الموصوف مقدر؛ لأن قوله: «المركب» صفة تقتضي موصوفًا، وإلى أن اللام لام الموصول؛ لأن اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول، وإلى أن المركب اسم مفعول لفظًا، وفعلٌ ماضٍ مبني للمفعول معنىً، حيث يكون صلةً للموصول، (**مَعَ غَيرِهِ تَركِيبًا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ عَامِلُهُ**) أي: يوجد في التركيب الذي هو فيه عامله، سواء كان العامل لفظيا أو معنويا؛ (**فَيَدخُلُ فِيهِ**) أي: في التعريف ما كان مركبًا مع غيره، سواء كان مشابهًا لمبني الأصل أو لا، مثل: (**زَيدٌ، وَقَائِمٌ، وَهَؤُلاءِ**) الكائنة (**فِي قَولِكَ: زَيدٌ قَائِمٌ، وَقَامَ هَؤُلاءِ**) لأن كل واحدٍ منهما مركبٌ بتركيبٍ يتحقق مع عامله، الذي في الأول هو العامل المعنوي، وفي الثاني العامل اللفظي (**بِخِلافِ مَا لَيسَ بِمُرَكَّبٍ أَصلًا**) أي: قطعًا؛ فإنه ليس بمعربٍ؛ لأن التركيب شرطٌ لأن يكون الاسم معربًا (**مِن الأَسمَاءِ**) بيانٌ لـ«ما» في قوله: «ما ليس»، (**المَعدُودَةِ**) صفة الأسماء المذكورة عند التعداد، سواء كانت أسماء حروف الهجاء، وسواء كانت معدودة بلا عاطفٍ (**نَحوُ: أَلِف بَا تَا ثَا**) أو بالعطف

زيد، عمرو، بكر»، وبخلاف ما هو مركب مع غيره، لكن لا تركيبًا يتحقق معه عامله، كـ«غلام» في «غلام زيد»، فإن جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف (الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ) أي: لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب (مَبْنِيَّ الْأَصْلِ) أي: المبني الذي هو الأصل في البناء، فالإضافة بيانية، ....

نحو: ألفٌ وبا وتا وثا، موقوفًا، أو لا، أو غير أسمائها بالعطف نحو: زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ، أو بغير عطف نحو: (زَيدُ عَمرٌو بَكرٌ) موقوفًا أو لا؛ فإنها مبنيةٌ عند المصنف، (وَبِخِلافِ مَا هُوَ مُرَكَّبٌ مَعَ غَيرِهِ، لَكِن لَا) يتركب (تَركِيبًا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ عَامِلُهُ) سواء كان ما أضيف إليه معربًا (كَغُلامٍ فِي: غُلامِ زَيدٍ) أو مبنيًا مثل: غلامك، (فإنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ) أي: جميع المذكور من الأسماء المعدودة بقسميها، والأسماء التي لم يتحقق معها عاملها (مِن قَبِيلِ المَبنيَّاتِ عِندَ المُصَنِّفِ) لأنه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم معربًا، وفي تلك الأسماء لم يوجد؛ لأن في القسم الأول: انتفى عن أصل، وفي الثاني انتفى تحقق العامل معه، ومع هذا الأصل في الكلمات المستعملة على طريق الإفراد البناء؛ لانتفاء موجب الإعراب، وهو المعاني المقتضية له «الذي لم يشبه» صفة المركب؛ لأن الموصول مع الصلة معربة مساوية لتعريف ذي اللام، (أَي: لَم يُنَاسِب) تفسير باللازم؛ لأن عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مُنَاسَبَةً مُؤَثِّرَةً في مَنعِ الإعرَابِ) وصف المناسبة بالمؤثرة؛ احترازًا عن غير المنصرف، فإنه مناسب للفعل لما سيأتي، إلا أن مناسبته له لم تؤثر في منع الإعراب، وإنما تؤثر في منع الجر والتنوين؛ لكون هذه المناسبة ضعيفة؛ فلم تقدر أن تؤثر في منعه «مبني الأصل» بالنصب؛ لأنه مفعول المشابهة، ومضاف إلى غير معموله، كمصارع مصر، ولذا جعلت إضافته معنوية، (أَي: المَبنيّ الَّذي هُوَ الأَصلُ فِي البِنَاءِ؛ فالإضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ) يعني: إضافة المبني إلى الأصل، وإن تبادر إلى الذهن أنها لفظية؛ لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفًا، والإضافة البيانية علامتها أن يصح حمل المضاف إليه على المضاف كخاتم فضةٍ؛ فإنه كما يصح أن يقال: الخاتم هو فضةٌ، كذلك يصح أن يقال: المبني الذي هو الأصل.

وهو:

1 - الماضي.

2 - والأمر بغير اللام.

3 - والحرف. وبهذا القيد خرج مثل: «هؤلاء» في مثل: «قام هؤلاء»، لكونه مشابهًا لمبني الأصل، كما يجيء في بابه.

اعلم أن «صاحب الكشاف» جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة ....

(وَهُوَ) أي: المبني الأصل ثلاثةٌ: (المَاضِي) وإنما يبنى لانتفاء موجب الإعراب فيه، وهو المعاني الثلاثة، وبني على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون؛ لمشابهته الاسم في وقوعه صفة للنكرة، وعلى الفتح للخفة، ولكونها أخت السكون؛ لكونها جزء الألف، (وَالأَمرُ بِغَيرِ اللَّامِ) لأن الأمر باللام معربٌ مجزوم، وإنما يبنى أيضًا للانتفاء المذكور، وعلى السكون لكونه الأصل في البناء، ولا مقتضى للعدول عنه، كما في الماضي، (والحَرفُ) سواء كانت عاملة أو لا، وإنما بنيت لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى، وكذا لم توجد فيها المعاني الثلاثة، (وَبِـهَذَا القَيدِ) أي: بقيد نفي المشابهة (خَرَجَ) عن التعريف (مِثلُ: هَؤُلَاءِ، في مِثلِ: قَامَ هَؤُلَاءِ) وإن كان مركبًا بتركيب يتحقق معه عامله؛ (لِكَونِهِ) أي: لكون هؤلاء فيه (مُشَابِهًا لِمَبنـيِّ الأَصلِ) في الاحتياج يعني: أن أسماء الإشارة مشابهة للحرف في الاحتياج، كما أن الحرف محتاج إلى المتعلق كذلك هذه الأسماء محتاجة إلى المشار إليه (كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ) أي: في باب المبنى أو في باب اسم الإشارة.

ولما أخذ المصنف التركيب في تعريف المعرب، وقيده أيضًا بعدم المشابهة فهم أن المصنف خالف الجمهور، حيث لم يشترطوا التركيب فيه، ولبيان هذا الخلاف قال منبهًا: (اِعلَم أَنَّ صَاحِبَ «الكَشَّافِ») الذي صنف «المفصل» في النحو (جَعَلَ الأَسمَاءَ المَعدُودَةَ) الغير المركبة، سواء كانت غير مركبة أصلًا مثل: زيد وعمرو وبكر، أو مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كـ: غلام زيد، وغلام بكر، وغلام عمرو، (العَارِيَةَ عَنِ المُشَابَهَةِ المَذكُورَةِ) يعني: لم

معربة، وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: «أَعْرَبْتُ»، فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب، بل في المعرب اصطلاحًا، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية، لاستحقاق الإعراب بعد التركيب،

تكن أيضًا مشابهة لمبني الأصل (مُعرَبَةٌ) يعني: أطلق الإعراب عليها، وقال: هي معربة قبل التركيب إن لم تكن مبنية؛ لأنه قال فيه: والاسم المعرب على نوعين، نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين، ونوع يحترز عن الجر والتنوين كأحمد ومروان، وقال: والاسم المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل، انتهى.

حيث أطلق المعرب عليه قبل التركيب؛ لأن اختلاف العوامل لا يكون إلا بالتركيب، والمصنف جعل هذه الأسماء مبنية حيث أخذ التركيب في تعريفه، وما لم يكن مركبًا لم يكن معربًا عنده، (**وَلَيسَ النِّزَاعُ**) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: الأسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع أن الإعراب لم يجر عليها بعد؟ فأجاب بقوله: «وليس النزاع» اهـ، (**فِي المُعرَبِ الَّذي هوَ اسمُ مَفعُولٍ مِن قولِكَ: أَعرَبتُ**) يعني: ليس النزاع في المعرب اللغوي؛ (**فَإِنَّ ذَلِك**) أي: المعرب الذي هو اسم مفعول، يعني: المعرب اللغوي (**لا يَحصُلُ**) بشيء من الأشياء (**إِلَّا بإجرَاءِ الإعرَابِ**) بالفعل (**عَلَى آخِرِ الكَلِمَةِ**) لفظًا أو تقديرًا (**بَعدَ التَّركِيبِ**) أي: بعد ما تركبت بعاملها نحو: قام زيدٌ بإجراء الإعراب على: زيد، بالفعل (**بَل**) النزاع إنما هو (**في المُعرَبِ اصطِلاحًا**) يعني: هل يقال لزيد مثلًا قبل التركيب بعامله معربٌ أم لا؟ فعند صاحب «الكشاف» يقال له ذلك اصطلاحًا، وعند المصنف لا يقال: (**فَاعتَبَرَ العَلَّامَةُ**) أي: صاحب «الكشاف» يعني: اكتفى في تحقيق المعرب بكونه صالحًا لوجود الإعراب فيه، سواء وجد بالفعل مثل: قام زيدٌ، أو لم يوجد كزيد، والمصنف لم يكتف به (**مُجَرَّدَ الصَّلاحِيَّةِ لاستِحقَاقِ**) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (**الإِعرَابِ بَعدَ التَّركِيبِ**) ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه؛ فيكون زيد قبل التركيب عنده معربًا لصلاحية استحقاق الإعراب بعده، بخلاف المصنف فإنه عنده يكون معربًا بعده لا

وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر. واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل، ولهذا أخذ «التركيب» في تعريفه. وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربًا، فلم يعتبره أحد، ولذلك يقال: لم تعرب الكلمة، وهي معربة. وإنما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من أن المعرب: ....

قبله، وإن لم يجر عليه الإعراب بالفعل، (**وَهُوَ**) أي: ما اعتبره العلامة (**الظَّاهِرُ مِن كَلَامِ الإِمَامِ عَبدِ القَاهِرِ، وَاعتَبَرَ المُصَنِّفُ مَعَ الصَّلاحِيَّةِ**) أي: مع كونه صالحًا للإعراب، يعني: لم يكن مشابـهًا لمبني الأصل (**حُصُولِ الاستِحقَاقِ**) يعني: حصول استحقاق الإعراب (**بالفِعلِ**) وذلك لا يكون إلا بعد التركيب، (**وَلِهَذَا**) أي: لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (**أَخَذَ التّركيبَ في تَعرِيفِهِ**) أي: في تعريف المعرب، حيث قال: «المعرب المركب الذي الخ».

(**وَأَمَّا وُجُودُ الإعرَابِ**) بعد التركيب في الكلمة (**بالفِعلِ**) مثل: جاءني زيدٌ، بالرفع، ورأيت زيدًا، بالنصب، ومررت بزيدٍ، بالجر، (**في كَونِ**) متعلق بالوجود (**الاسمِ مُعرَبًا**) يعني: إن وجد الإعراب بعد التركيب على الاسم المعرب، يعني: أجري عليه بالفعل كما صورنا لك يكون الاسم معربًا، وإلا لم يكن معربًا، وإن كان مركبًا مع عامله (**فَلَم يَعتَبِرهُ أَحَدٌ**) فيه من الفحول، (**وَلِذَلِكَ**) أي: لكون وجود الإعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معربًا غير معتبر عند أحدٍ، (**يُقالُ: لَم تُعرَب الكَلِمَةُ**) بعد التركيب، أي: لم يوجد الإعراب فيها، ولم يجر عليها بالفعل مثل: جاءني زيد، بالوقف، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، بالوقف، (**وَهِيَ مُعرَبَةٌ**) أي: حال كونـها معربةً، بالاصطلاح الأولى أن تكون هذه الجملة من تتمة المقول.

ولما ورد ههنا سؤال، وهو أن المصنف في تعريف المعرب خالف الجمهور، حيث لم يعرفوه به، والمخالفة للجمهور من عين الخطأ، أجاب الشارح بقوله: (**وَإِنَّمَا عَدَلَ المُصَنِّفُ**) أي: أعرض؛ لأن العدول إذا تعدى بـ«عن» يكون بمعنى: الإعراض (**عَمَّا**) أي: عن التعريف الذي (**هُوَ المَشهُورُ عِندَ الجُمهُورِ مِن**) بيان لـ«ما» في قوله: «عما» (**أَنَّ المُعرَبَ**)

ما اختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب، ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم، فإن العارف بأحكامها كذلك مستغنٍ عن النحو، ولا فائدة له معتدًّا بها في معرفة اصطلاحاتهم.

فالمقصود من معرفة المعرب مثلًا أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم،

عندهم (مَا اختَلَفَ آخِرُهُ باختِلافِ العَوَامِلِ) الداخلة عليه في العمل، بأن يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر منها، وبين سبب العدول وعلته بقوله:

(**لأنَّ الغَرَضَ**) يعني: المقصود الأصلي (**مِن تَدوِينِ عِلمِ النَّحوِ**) وتأليفه (**أَن يَعرِفَ بِهِ**) أي: بعلم النحو (**أَحوَالَ أَوَاخِرِ الكَلِمِ**) من حيث الإعراب والبناء والانصراف وعدمه، وكون إعرابه بالحركة أو بالحرف، وذلك الإعراب إما تام أو ناقص، والبناء إما لازم أو عارض إلى غير ذلك من الأحوال في النوعين التي وقعت (**فِي التَّركِيبِ**) العربي (**مَن**) الموصول مع الصلة في محل الرفع بأنه فاعل يعرف (**لَم يَتَتَبَّع**) من تتبع من باب تفعل (**لُغَةَ العَرَبِ**) بأن كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه وأجداده وفروعه أو من قبيلته، (**وَلَم يَعرِف**) عطف على «لم يتتبع» (**أَحكَامَها بالسَّماعِ مِنهُم**) أي: من العرب بأن كان عجميا، إلا أنه وقع فيهم واختلط بهم، وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم، (**فإنَّ العَارِفَ بأَحكَامِها**) أي: أحكام أواخر الكلم في التركيب أو أحكام لغة العرب (**كَذَلِكَ**) أي: بتتبع لغتهم أو بالسمع منهم (**مُستَغنٍ**) أي: بريء (**عن**) تعلم علم (**النَّحوِ**) حيث لا يحتاج إليه لحصول مقصوده بالتتبع أو بالسمع (**وَلَا فَائِدَةَ لَهُ**) أي: لذلك الشخص العارف (**مُعتدًّا بِهَا**)؛ لأنه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (**في مَعرِفَةِ اصطِلاحَاتِهِم**) أي: اصطلاحات النحاة أو العرب.

(**فَالمَقصُودُ مِن مَعرِفَةِ المُعرَبِ**) أي: من تعريفه (**مَثَلًا**) إنما قال مثلًا لأن هذا الحكم من جملة أحكامه عند المصنف كما أشار إليه فيما بعد (**أن يُعرَفَ**) مبني للمفعول (**أنّهُ**) أي: المعرب (**مِمَّا يَختَلِفُ آخرُهُ في كَلامِهِم**) أن مع اسمها

ليجعل آخره مختلفًا، فيطابق كلامهم، فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف، وتعريفه به، وجب أن يعرف أوَّلًا بأنه مما يختلف آخره، لِيُعْرَفَ أنه مما يختلف آخره، فيلزم تقدم الشيء على نفسه. فينبغي أن يعرف أوَّلًا ....

وخبرها في محل الرفع على أنـها نائب الفاعل لقوله: «يعرف»؛ (**لِيُجعَلَ آخِرُهُ مُختَلِفًا**) باختلاف العوامل؛ (**فَيُطَابِقُ كَلامَهُم**) أي: كلام العرب؛ لأنه إنما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل؛ (**فَمَعرِفَتُهُ**) أي: معرفة ذات المعرب (**مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى مَعرِفَةِ أَنَّه ممَّا يَختَلِفُ آخِرُهُ**) أي: على معرفة وصفه، وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل؛ لأن المعرب ذات، والاختلاف صفة، والذات مقدم على الصفة طبعًا؛ فناسب أن يقدم ذات المعرب وضعًا، بأن يعرف أولا بحيث يعرف به ذاته، ليناسب الوضع الطبع؛ (**فَلَو كَانَ مَعرِفَتُهُ**) أي: معرفة المعرب (**المُتَقَدِّمَةُ**) صفة المعرفة، والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب، أي: فلو كان معرفة ذات المعرب (**حَاصِلَةً بِمَعرِفَةِ هَذَا الاختِلافِ**) يعني: حاصلة بمعرفة هذا الوصف (**وَتَعرِيفُهُ بِهِ**) عطف على تفسير، وهو من عطف شيئين على معمولي عامل واحد، بعاطف واحد؛ لأن قوله: «وتعريفه» معطوف على قوله: «معرفته» الضمير للمعرب، وقوله: «به» عطف على قوله: «معرفة» بإعادة الجار، والمعنى: ولو كان تعريف المعرب حاصلًا بهذا الاختلاف (**وَجَبَ**) جواب «لو» (**أن يُعَرَّفَ**) المعرب (**أوّلًا**) منصوب على الظرفية بمعنى: قبل، يعني: قبل أن يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به (**بأَنَّهُ**) أي: المعرب (**مِمَّا يَختَلِفُ آخِرُهُ**) باختلاف العوامل؛ (**لِيُعرَفَ**) مبني للمفعول (**أنَّهُ**) أي: المعرب (**مِمَّا يَختَلِفُ آخِرُهُ**) وأن مع اسمها وخبرها في محل الرفع، على أنها قائمة مقام الفاعل «ليعرف»؛ (**فَيَلزَمُ تَقَدُّمُ الشَّيءَ عَلَى نَفسِهِ**) المراد بـ«الشيء» ههنا وصف المعرب، وما يختص به وهو الاختلاف المذكور، وبـ«النفس» ذات المعرب، فتقدير الكلام: فيلزم تقدم الصفة على المعرب، يعني: يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته، وهذا ممتنع فلزم أن يعرف ذات المعرب أولًا، ثم يبين صفته؛ ولذا قال الشارح: (**فَيَنبَغي أَن يُعَرَّفَ**) المعرب ويبين ذاته (**أَوَّلًا**) أي:

بغير ما عرفه به الجمهور، ويُجْعَلَ ما عرفوه به من جملة أحكامه، كما فعله المصنف.

(وَحُكْمُهُ) أي: من جملة أحكام المعرب، وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب (أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ)، أي: الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتًا، بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكمًا ....

قبل أن يعرف أنه مما يختلف آخره (بِغَيرِ ما عَرَّفَ بِهِ) الجار متعلق بقوله: «أن يعرف» (الجُمهُورُ، ويُجعَلَ) عطف على «يعرف» مبني للمفعول أيضًا، أي: وينبغي أيضًا أو يجعل (مَا عَرَّفُوهُ بِهِ مِن جُملَةِ أَحكَامِهِ) لأن أحكامه كثيرة، وهذا الحكم من جملة أحكامه (كَمَا فَعَلَهُ المُصَنّفُ) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفه أولًا، ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية.

«وحكمه» (أي: مِن جُملَةِ أَحكَامِ المُعرَبِ) يشير إلى أن الاختلاف المذكور حكم من أحكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع أحكامه، (وَآثَارِهِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَيهِ) إشارة إلى أن المراد بالحكم من أحكامه: الأثر المترتب على صفة الإعراب، وإشارة أيضًا بالتفسير الأول إلى أن إضافة الحكم إلى الضمير للجنس لا للاستغراق؛ فيؤول المعنى: إلى أنه بعض حكمه (مِن حَيثُ هُوَ مُعرَبٌ) يعني: لا من حيث ذاته، بل من حيث وصفه وهو الإعراب، «أن يختلف آخره» (أي: الحَرفِ الَّذي هُوَ آخِرُ المُعرَبِ ذَاتًا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف إلى الآخر، أي: من حيث الذات، أو على المصدرية بحذف المضاف، أي: لاختلاف ذات الجار (بأن يَتَبَدَّلَ) متعلق بالاختلاف (حَرفٌ بِحَرفٍ آخَرَ حَقِيقَةً) نصب على التمييز من نسبة التبدل إلى الحرف، أي: من حيث الحقيقة، أو على المصدرية أي: تبدلًا حقيقيًا، وهو تبدل ذات الحرف مثل: جاءني أبوه، فإن حرف الإعراب فيه، وهو الواو في النصب يتبدل إلى الألف مثل: رأيت أباه، وفي الجر يتبدل الألف إلى الياء مثل: مررت بأبيه؛ فانظر أن الحرف في الرفع الواو، فيتبدل ذاته في النصب إلى الألف وهو أيضًا يتبدل بذاته في حالة الجر إلى الياء، (أَو حُكمًا) إعرابه مثل إعراب «حقيقة»؛ لأنه عطف عليه، والتبدل الحكمي في التثنية والجمع المذكر السالم؛ لأن في التثنية يتبدل الحرف من

إذا كان إعرابه بالحروف، أو صفة بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكمًا إذا كان إعرابه بالحركة، (بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ) أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل، بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر. وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل، لئلا ينتقض بمثل قولنا: «إن زيدًا مضروب»، و«إني ضربتُ زيدًا»، و«إني ضارب زيدًا»، فإن ....

الرفع إلى الجر حقيقة؛ لأن حالة الرفع بالألف وحالة الجر بالياء، ومنها إلى النصب يتبدل حكمًا؛ لأن حالة النصب بالياء أيضًا، إلا أنه في حكم الألف لما سيجيء، وفي الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء، وفيه يتبدل حقيقة من الواو إلى الياء والى النصب يتبدل حكمًا؛ لأن الياء فيه أيضًا في حكم الألف (إِذَا كَانَ إِعرَابُهُ) أي: المعرب (بالحُرُوفِ، أو صِفَةً) عطف على: «ذاتًا» وإعرابه كإعراب الوجهين، (بأَن يَتَبَدَّلَ صِفَةٌ بِصَفَةٍ أُخرَى حَقِيقَةً أَو حُكمًا) إعرابهما كإعراب أخويهما في القسم الأول، (إِذَا كَانَ إِعرَابُهُ بالحَرَكَةِ) والتبدل الحقيقي في الأول: أن يتبدل صفة الفاعلية ورفعه أيضًا التي في قولنا: جاءني زيد، إلى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب مثل: رأيت زيدًا، وهي إلى صفة الإضافة وجره في حالة الجر مثل: مررت بزيدٍ، والحكمي في مثل جمع المؤنث السالم؛ لأنه يتبدل من الرفع إلى الجر حقيقة، ومنه إلى النصب حكمًا؛ لأن الكسرة فيه في حكم الفتحة، وفي غير المنصرف؛ لأنه يتبدل فيه من الرفع إلى النصب حقيقةً، ومنه إلى الجر حكمًا؛ لأن الفتحة فيه في حكم الكسرة.

«باختلاف العوامل» اللام فيه للجنس (أَي: بِسَبَبِ اختِلافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهِ) أي: على المعرب (في العَمَلِ) متعلق بـ«اختلاف العوامل» يعني: اختلاف العوامل لا يكون إلا في العمل، وفسر الاختلاف فيه جاعلًا الجار متعلقا به أيضًا بقوله: (بأَن يَعمَلَ بَعضٌ مِنهَا) أي: من العوامل (خِلَافَ مَا يَعمَلُ البَعضُ الآخَرُ) منها، يعني: بأن يعمل بعضٌ منها الرفع، وبعض آخر منها النصب، وبعض آخر منها الجر، كما تقول: جاءني زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، (وَإِنَّمَا خَصَصنا اختِلافَهَا) أي: اختلاف العوامل (بِكَونِهِ) أي: بكون الاختلاف واقعًا (في العَمَلِ) مع أنه مذكور في كلام المصنف مطلقًا غير مقيد (لِئَلَّا يَنتَقِضَ) ذلك الاختلاف (بِمِثلِ قَولِنا: إِنَّ زَيدًا مَضرُوبٌ، وإِنِّي ضَرَبتُ زَيدًا، وإِنِّي ضَارِبٌ زَيدًا؛ فإِنَّ

العامل في «زيد» في هذه الصور مختلف بالاسمية، والفعلية، والحرفية، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافها.

(لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) نصب على التمييز، أي: يختلف لفظ آخره، أو تقديرُهُ، أو على المصدرية، أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير.

والاختلاف لفظًا: كما في قولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

العَامِلَ في: «زيدًا» في هذِهِ الصُّورِ) جمع صورة أي: في هذه الأمثلة (مُختَلِفٌ بالاسمِيَّةِ) يعني: العامل في زيدٍ في المثال الأخير اسمٌ، يعني: «ضاربٌ»، (وَالفِعلِيَّةِ) وفي المثال الثاني العامل فيه فعلٌ، أعني: «ضربت»، (والحَرفِيَّةِ) وفي المثال الأول العامل فيه حرفٌ، أعني: «أن» التي هي من الحروف المشبهة بالفعل، وفيه نشرٌ على خلاف اللف، (مَعَ أَنَّ آخِرَ المُعرَبِ) الذي في هذه الصور، وهو «زيد» (لَم يَختَلِف باختِلافِهَا) وفي بعض النسخ: «باختلافه»، بصيغة التذكير، وكلاهما صحيحان، واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائزٌ، ولهذا قيده بقوله: «في العمل».

«لفظًا أو تقديرًا» تفصيلٌ لاختلاف الآخر، أي: اختلافًا ملفوظًا أو مقدرًا، أو اختلاف العوامل أي: سواءٌ كانت ملفوظةً أو مقدرةً (نُصِبَ عَلَى التَّمييزِ) من نسبة الاختلاف إلى الآخر، والتميز من النسبة إما بمعنى الفاعل كهذا، (أَي: يَختَلِفُ لَفظُ آخِرِهِ أَو تَقدِيرُهُ) بالرفع؛ لأنه معطوف على «لفظ آخره»، وهو أيضًا بالرفع؛ لأنه فاعل، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: 4] أي: اشتعل شيب الرأس، وإما بمعنى المفعول كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: 12] أي: عيون الأرض (أَو) نصب (عَلَى المَصدَرِيَّةِ) بحذف مضاف (أَي: يَختَلِفُ اِختِلافَ لَفظٍ، أَو) اختلاف (تَقدِيرٍ) ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويقال لمثل هذا عند أرباب المعاني: إيجاز الحذف، والأول يعني: النصب على التمييز أولى؛ لعدم التزام الحذف فيه، ولأن فيه إجمالًا وتفصيلًا وإبهامًا، وتفسيره وهو أوقع في النفس بخلاف الثاني، (وَالاختِلافُ لَفظًا) إما بالحركة (كَمَا في قَولِكَ: جَاءَني زَيدٌ، وَرَأَيتُ زَيدًا، وَمَرَرتُ بِزَيدٍ) وإما بالحرف نحو: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه،

وتقديرًا: كما في قولك: «جَاءَنِي فَتًى»، و«رَأَيْتُ فَتًى»، و«مَرَرْتُ بِفَتًى»، فإن أصله: فتي، وفتيًا، وبفتي، انقلبت الياءُ ألفًا، فصار الإعراب تقديريًّا.

والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكمًا، كما أشرنا إليه، لئلا ينتقض بمثل قولنا: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، و«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»، وقولنا: «رَأَيْتُ مُسْلِمين، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمين»، مثنى أو مجموعًا. فإنه قد اختلف العوامل فيه، ولا اختلاف في آخر «أحمد» حقيقة بل حكمًا، فإن فتحة «أحمد» بعد الناصب علامة النصب، ....

(وَتَقدِيرًا) وهو بالحركة المقدرة (كَمَا في قَولِكَ: جَاءَني فَتىً، وَرَأَيتُ فَتىً، ومَرَرتُ بِفَتىً؛ فإنّ أَصلَهُ فَتَيٌ) بالرفع والتنوين، (وَفَتَيًا) بالنصب والتنوين (وَبِفَتَيٍ) بالجر والتنوين، (اِنقَلَبَت اليَاءُ أَلِفًا) لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا؛ فاجتمع ساكنان الألف والتنوين، فحذفت الألف التي هي منقلبة عن حرف الإعراب؛ (فَصَارَ الإعرَابُ تَقدِيريًّا) لكون محل الإعراب الذي هو الياء مقدرًا، وإما بالحروف المقدرة مثل: جاءني أبو العباس، ورأيت أبا العباس، ومررت بأبي العباس.

(وَالاختِلافُ اللَّفظِيُّ وَ) الاختلاف (التَّقدِيريُّ أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ حَقِيقَةً أو حُكمًا كَمَا أَشَرنَا إِلَيهِ) أي: إلى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله: «ذاتًا أو صفةً» وفسرناه بما لاح إلينا فارجع إليه؛ (لِئَلَّا يَنتَقِضَ) بغير المنصرف (بِمِثلِ قَولِنا: رأيتُ أَحمَدَ، وَمَرَرتُ بأَحمَدَ) بالفتحة في حالة النصب والجر، (وَ) بالمثنى والجمع المذكر السالم في (قَولِنَا: رَأَيتُ مُسلِمَينِ، ومَرَرتُ بِمُسلِمَينِ) حال كونهما (مُثَنّىً) يعني: بفتح ما قبل الياء فيهما للمثنى الأول حالة النصب والثاني حالة الجر، (أَو) حال كونهما (مَجمُوعًا) يعني: بكسر ما قبلها للجمع المذكر السالم، الأول حالة النصب، والثاني حالة الجر؛ (فإنَّهُ) أي: الشأن (قَد اختَلَفَ) مبني للفاعل (العَوَامِلُ) الجمع ههنا لما فوق الواحد (فِيهِ) أي: في المذكور من القولين، يعني: غير المنصرف والمثنى والمجموع، (ولا اختِلافَ فِي آخِرِ: أحمَدَ حَقِيقَةً) نصب على التمييز؛ لأن الآخر فيهما مفتوحٌ، (بَل) الاختلاف (حُكمًا، فإنَّ فَتحَةَ أَحمَدَ بَعدَ النَّاصِبِ) حقيقةٌ، لأنها (عَلَامَةُ النَّصبِ،

وبعد الجار علامة الجر، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقة.

فإن قلتَ: لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب، ولا في العوامل أيضًا إذا ركب بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الأصل مع عامله ابتداءً؛ ويترتب عليه الإعراب، بل هناك ....

و) تلك الفتحة (**بَعدَ الجَارِّ عَلَامَةُ الجَرِّ**)؛ لأنها في حكم الجر؛ لأن الجر لما سقط أقيم مقامه الفتحة، فتكون الفتحة في حكم الجر، ولهذا يكون في حالة الجر مجرورًا لفظًا لا تقديرًا، (**وَكَذَا الحَالُ في التّثنيةِ والجَمعِ**) فإن الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقةً؛ لأن الاختلاف من الرفع إلى الجر عند اختلاف العوامل حقيقةٌ، وهو ظاهر، وبعد النصب علامة النصب لأن الياء فيه في حكم الألف؛ لأن نصب ما كان إعرابه بالحروف بالألف؛ فيكون الياء في حالة النصب في حكم الألف لكونها بدلًا منها، (**فَـ**) إن (**آخِرَ المُعرَبِ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ**) المذكورة (**يَختَلِفُ باختِلافِ العَوَامِلِ حُكمًا لا حَقِيقَةً**)؛ فدخل مثل هذا المعرب في الاختلاف لكونه عاما.

(**فإن قُلتَ:**) هذا السؤال نشأ من قوله: «وحكمه أن يختلف الخ»، يعني: إذا كان حكم المعرب هكذا فإن الخ، صدره بالفاء كأنه جواب شرطٍ مقدرٍ، كما قررنا لك، (**لا يَتَحَقَّقُ الاختِلافُ لا في آخِرِ المُعرَبِ**) الجار متعلق بقوله: «لا يتحقق»، و«لا» زائدة للتأكيد، (**وَلَا في العَوَامِلِ أيضًا**) يعني: لا يوجد اختلاف العوامل، وإذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف أيضًا في آخر المعرب؛ لأن اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل، لكن بشرط أن يكون الاختلاف في العمل، (**إِذَا رُكِّبَ بَعضُ الأسمَاءِ المَعدُودَةِ الغَيرِ المُشَابِهَةِ لِمَبنيِّ الأَصلِ مَعَ عَامِلِهِ**) متعلق بقوله: «ركب» (**ابتِداءً**) منصوب على الظرفية، يعني: إذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظي أو المعنوي في أول الأمر، من غير أن يتركب قبله أو بعده بعامل آخر، مثل أن تقول بالعامل الرافع: جاءني زيدٌ، وتسكت عليه، أو تقول بالعامل الناصب مثل: رأيت زيدًا، وتسكت، وبالعامل المعنوي مثل: زيدٌ قائمٌ، إلى غير ذلك، (**وَيَتَرَتَّبُ عَلَيهِ**) أي: على ذلك المعرب ابتداءً (**الإعرَابُ**) كما صورنا لك، (**بَل**) يتحقق ويوجد (**هُنَاكَ**) أي: في تركب

حدوث الإعراب بدخول العامل؟

قلتُ: هذا حكم آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر، فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر، لا فساد فيه. فإن للمعرب أحكامًا كثيرة لم تذكر ههنا، فليكن هذا الحكم أيضًا من هذا القبيل. غاية الأمر: أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة، أي: من جملة أحكامه.

(الْإِعْرَابُ: مَا) أي: حركة أو حرف (اخْتُلِفَ آخِرُهُ) ....

بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الأصل (**حُدُوثُ الإِعرَابِ بِدُخُولِ العَامِلِ**)؛ لأنه قبل دخول العامل لم يكن فيه إعراب؛ لأنه عند المصنف مبني، فلما دخل عليه العامل صار معربًا، وظهر الإعراب فيه بدخوله وحدوثه.

(**قُلتُ**) في جوابه: (**هَذَا**) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل عليه (**حُكمٌ آخَرُ مِن أَحكَامِ المُعرَبِ، والاختِلافُ**) أي: اختلاف آخره باختلاف العوامل (**حُكمٌ آخَرُ**) يعني: غير هذا الحكم، (**فَلَو لَم يَدخُل أَحَدُ الحُكمَينِ**) المتغايرين (**فِي الآخِرِ فَلَا فَسَادَ فِيهِ**) أي: في عدم الدخول؛ لأن الفساد إنما يلزم إذا اتفقت الأحكام، ولم يدخل بعضها، أما إذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها؛ (**فإنّ للمُعرَبِ أَحكامًا كَثِيرَةً لَم تُذكَر هَهُنا**)؛ إذ المذكور ههنا ليس إلا حكمًا واحدًا من أحكامه، (**فَلَيَكُن هَذَا الحُكمُ**) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل (**أَيضًا**) أي: كالأحكام الكثيرة (**مِن هَذَا القَبِيلِ**) أي: من جملة الأحكام التي لم يذكر ههنا، (**غَايَةَ الأَمرِ**) أي: حاصل الجواب (**أَنَّ هَذَا الحُكمَ**) وهو قوله: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل» (**لا يَكُونُ مِن خَوَاصِّهِ الشَّامِلَةِ**) أي: من خواصه المحيطة بجميع الخواص، بحيث لا يوجد شيء منها إلا دخل فيها، حتى يرد أنه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت، بل ليس إلا حكمًا من جملة أحكامه، كما أشار إليه الشارح بقوله: (**أَي: مِن جُملةِ أَحكَامِهِ**) بإيراد «من» التبعيضية.

ولما فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال، فقال:

«الإعراب» أورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية: «ما» (**أَي: حَرَكَةٌ أَو حَرفٌ**) أشار به إلى أن لفظة «ما» موصوفة بإيراده نكرةً، «اختلف آخره»

أي: آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتًا أو صفة (بِهِ) أي: بتلك الحركة أو الحرف. وحين يراد بـ«ما» الموصولة: الحركة، أو الحرف، لا يراد العامل والمقتضى. ولو أبقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله: «به»، فإن المتبادر من السبب القريب، والعامل والمقتضى من الأسباب البعيدة.

الجملة صفةٌ، (أَي: آخِرُ المُعرَبِ مِن حَيثُ هُوَ مُعرَبٌ ذَاتًا أَو صِفَةً) قد سبق إعرابهما وتفصيلهما، «به» (أَي: بِتِلكَ الحَرَكَةِ أَو الحَرفِ) نبه أولًا على كون «ما» موصوفة، وثانيًا على كونها موصولة، بقوله: «أي: بتلك الحركة أو الحرف»؛ لأنه عرف الحركة أو الحرف على مقتضى الموصولية، وقدم الموصوفية؛ لأنها الأنسب في امتزاج المتن بالشرح، ولأن الأصل في الخبر التنكير، ولكونه جنسًا، (وَحِينَ يُرَادُ) مبني للمفعول من: أراد يريد، (بِـ«مَا» المَوصُولَةِ الحَرَكَةُ أَو الحَرفُ، لا يُرَادُ) مبني للمفعول أيضًا من: أراد يريد، وفي بعض النسخ: «لا يرد» مبني للفاعل من: ورد يرد ورودًا، أي: لا يرد السؤال (العَامِلُ وَالمُقتَضَى)؛ لأنه يقدح حين إرادة معنى غيره، ولأنه لا يجوز أن يراد بلفظ معنيان في حالة واحدةٍ، وحين أريد بلفظة «ما» الحركة أو الحرف لا يراد غيرهما، (وَلَو أُبقِيَت عَلَى عُمُومِها) بأن فسرت بقوله: أي شيء؛ فحينئذٍ يكون الشيء عاما، حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى، (خَرَجا) أي: العامل والمقتضى (بالسَّبَبِيّةِ المَفهُومَةِ مِن قَولِهِ: «به») لأن الباء فيه للسبب، والباء السببية ما يكون مدخولها سببًا كما فيما نحن فيه؛ لأن الحركة أو الحرف سبب للاختلاف؛ (فإِنَّ المُتَبَادَرِ مِن السَّبَبِ القَرِيبُ) خبر «إن» أي: ما له نوع تأثير في المسبب، لا تأثير تام، (وَالعَامِلُ والمُقتَضَى) أي: مقتضى الإعراب وهو المعاني الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف إلا أنه (مِن الأَسبَابِ البَعِيدَةِ) اعلم أن سبب الاختلاف ههنا ثلاثة: القريب: وهو الحركة أو الحرف، والبعيد: وهو مقتضى الإعراب، يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة، والأبعد: وهو العامل، سواء كان لفظيا أو معنويا، وإذا أطلق السبب يراد به القريب؛ لأن القريب أكثر ملابسةً وتعلقًا من غيره.

وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو: «غلامي»؛ لأنه معرب على اختيار المصنف، لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب، ليس من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم. وبهذا القدر تم حد الإعراب جمعًا ومنعًا، لكن المصنف أراد أن ينبه على فائدة اختلاف وضع الإعراب، فضم إليه قوله: «ليدل على المعاني ....

(**وَبِقَيدِ الحَيثِيَّةِ خَرَجَت حَرَكَةُ**) ما أضيف إلى ياء المتكلم (**نَحوُ: غُلَامِي**) وداري وثوبي وغيرها؛ (**لأَنَّهُ**) أي: ما أضيف إليها (**مُعرَبٌ عَلَى اِختِيارِ المُصَنِّفِ**) وهو الأصح؛ لأن فيه ثلاثة مذاهب: معربٌ وإعرابه تقديري، ومبني وإعرابه محلي، ومتوسطٌ بينهما، يعني: ليس بمعرب ولا مبني، وهذا أضعف المذاهب، (**لَكِنّ**) أي: إلا أن (**اختِلافَ هَذِهِ الحَرَكَةِ عَلَى آخِرِ المُعرَبِ**) الذي أضيف إلى تلك الياء، وفيه إشارة إلى أن المختار عند الشارح الإعراب أيضًا، (**لَيسَ مِن حَيثُ إِنَّهُ مُعرَبٌ**) إذ لو كان كذلك لم يكن حاصلًا قبل العامل، (**بَل**) الاختلاف فيه ليس إلا (**مِن حَيثُ إنّهُ مَا قَبلَ يَاءِ المُتَكَلِّم**) فإن الغلام مثلًا قبل الإضافة إلى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون؛ لأنَ التركيب شرطٌ لكون الاسم معربًا عند المصنف، فلما أضيف إليها اجتمع ساكنان، فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء، ولأنها أصلٌ في تحريك الساكن، لأنه إذا ضم أو فتح يلزم الثقل، أو تغيير الياء، وقيل: هذه الكسرة بنائيةٌ؛ لأنها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام، والضمة في العين، فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل.

(**وَبِهَذَا القَدرِ**) أي: بقوله: «ما اختلف آخره به»، (**تَمَّ حَدُّ الإعرَابِ**) أي: تعريفه حال كونه (**جَمعًا**) أي: جامعًا لأفراده (**وَمَنعًا**) أي: مانعًا عن دخول غيره فيه، (**لَكِنَّ**) أي: إلا أن (**المُصَنّفَ أَرَادَ أَن يُنَبِّهَ عَلَى فَائِدَةِ اِختِلافِ وَضعِ الإِعرَابِ**) وهي تمييز بعض المعاني عن بعض؛ لأنه إذا قيل مثلًا: ما أحسن زيد، ولم يعرب لم يعلم أنه متعجب أو نافٍ أو مستفهم، فلم تتميز المعاني بعضها عن بعض، وأما إذا نصب «زيد» يعلم أنه متعجب من حسنه، وإذا رفع يعلم أنه نافي الإحسان عنه، وإذا جر مع رفع «أحسن» يعلم أنه مستفهم، فيميز بعض المعاني عن بعضٍ، (**فَضَمَّ إِلَيهِ**) أي: الحد (**قَولَهُ: لِيَدُلَّ عَلَى المَعَانِي**

المعتورة عليه»، وكأنه أراد هذا المعنى حيث قال: ليس هذا من تمام الحد؛ لا أنه خارج عن الحد.

واللام في «ليدل» متعلق بأمر خارج عن الحد، يعني: وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام، فإنه بعيد عن الفهم غاية البعد، فاللام فيه متعلق بقوله: «اختلف آخره»، يعني: اختلف آخره.

(لِيَدُلَّ) الاختلاف، أو ما به الاختلاف (عَلَى الْمَعَانِي) يعني: الفاعلية،

المُعتورَةِ عَلَيهِ) حتى يعلم فائدة وضع الإعراب، وهي التمييز، (**وَكَأنَّهُ أَرَادَ هَذَا المَعنَى**) أي: التنبيه على فائدة وضع الإعراب، (**حَيثُ قَالَ**) في شرح هذا الكتاب (**لَيسَ هَذَا**) يعني: قوله «ليدل على المعاني المعتورة عليه» (**مِن تَمَامِ الحَدِّ، لا أَنَّهُ**) عطف على مفعول «أراد»، وهو قوله: «هذا المعنى» (**خَارِجٌ عَنِ الحَدِّ**) أي: مراده هذا المعنى الذي ذكر، لا كونه خارجًا عن الحد.

وبين وجه كونه خارجًا عنه بأن قال: (**وَاللَّامُ فِي «لِيَدُلَّ» مُتَعَلِّقٌ بأَمرٍ خَارِجٍ عَنِ الحَدِّ**) يعني: يكون اللام متعلقًا بفعل خارج عنه، لا بالفعل الذي يكونُ داخلًا في الحد، وهو اختلف، (**يَعني:**) المراد بالأمر الخارج عنه الذي يكون اللام متعلقًا به قوله: (**وَضعَ الإعرَابِ المَفهُومَ**) صفة لقوله: «وضع» بتقدير: هذا اللفظ (**مِن فَحوَى الكَلَامِ**) أي: من معناه، ثم علل النفي بقوله: (**فَإِنَّهُ**) أي: تعلقه بقوله: «وضع» (**بَعِيدٌ عَنِ الفَهمِ غَايَةَ البُعدِ**) لأنه لا نظر إلى وضع الإعراب لا قصدًا ولا تبعًا، وقوله: «غاية البعد» منصوب على الظرفية، فإن تعلقه بقوله: «وضع» بعيدٌ عن الفهم في غاية البعد؛ (**فَاللَّامُ فِيهِ**) أي: في قوله: «ليدل» (**مُتَعَلِّقٌ بِقَولِهِ: «اِختَلَفَ آخِرُهُ»، يَعني:**) المعنى: (**اِختَلَفَ آخِرُهُ**) «ليدل» (**الاختِلَافُ**)؛ إشارة إلى أن الفاعل يرجع إلى المصدر الدال عليه «اختلف»، على منوال قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: 8] فرجح هذا لقرب المرجع (**أَو مَا بِهِ الاختِلَافُ**) وهو الحركة أو الحرف، إشارة إلى أن الضمير راجع إلى الموصول، مثل: الاسم: ما دل على معنىً، فرجح هذا بكونه أصلًا في الاختلاف وسببًا له، «على المعاني» جمع معنىً، المراد بها ههنا ما فسره الشارح بقوله: (**يَعنِي**) بها (**الفَاعِلِيَّةَ**،

والمفعولية، والإضافة (الْمُعْتَوِرَةِ) على صيغة اسم الفاعل (عَلَيْهِ) أي: على المعرب، متعلق بـ«المعتورة» على تضمين مثل معنى الورود أو الاستيلاء. يقال: اعتوروا الشيء، وتعاوروه، إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع. فإذا تداولت المعاني المقتضية للإعراب على المعرب متعاقبة، متناوبة غير مجتمعة لتضادها، ....

والمَفعُولِيَّةَ، والإضَافَةَ) «المعتورة» بالجر **(عَلَى صِيغَةِ اسمِ الفَاعِلِ)** صفة «المعاني»؛ فيكون المعنى: ليدل على أخذ كل من معاني المعرب، وعلى صيغة اسم المفعول، المعنى: ليدل على أن كل معرب يأخذ تلك المعاني، فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب، وعدم استقرارها فيه إلا أن اعتبار الأخذ في المعاني أنسب؛ ولذا ذهب الشارح إليه.

«عليه» **(أي: عَلَى المُعرَبِ، متعلقٌ بـ«المعتورة»)** بناءً **(عَلَى تَضمِينِ مِثلِ مَعنى الوُرُودِ أَو الاستِيلاءِ)** التضمين يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكون الأصل ثابتًا والمضمن حالا تقديره: ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردةً ومستولية على المعرب، والثاني: أن يكون الأصل زائدًا والمضمن أصلًا تقديره: ليدل على المعاني الواردة أو المستولية عليه، وبين معناه اللغوي بقوله: **(يُقَالُ: اِعتَوَرُوا الشَّيءَ)** من الافتعال **(وَتَعَاوَرُوهُ)** من التفاعل **(إِذَا تَدَاوَلُوهُ، أي: أَخَذَهُ)** أي: أخذ ذلك الشيء **(جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ)** منها، أي: فردٌ واحد من الجماعة، وهو بدل البعض من الكل **(بَعدَ وَاحِدَةٍ)** يعني: بعد أخذ فرد واحد منها، وفي «الصحاح»: تداولته الأيدي: أخذته هذه مرةً وهذه مرةً، بالفارسية: دست بدست كرفتن چيزى .**(عَلَى سَبِيلِ المُنَاوَبَةِ)** متعلقٌ بقوله: «أخذه واحد بعد واحد»، على أن يكون الواحد الثاني نائبًا عن الواحد الأول، **(وَالبَدَلِيَّةِ)** أي: على أن يكون أحدهما بدلًا من الآخر، **(لا عَلَى سَبِيلِ الاجتِمَاعِ، فَإِذَا تَدَاوَلَت المَعَاني المُقتَضِيَةُ للإعرابِ)** أي: تعاقبت **(عَلَى المُعرَبِ)** أي: على محل واحدٍ، وهو الاسم المعرب حال كونها **(مُتعاقِبَةً مُتَنَاوِبَةً غَيرَ مُجتَمِعَةٍ)** في محل واحد، هذه أحوال مترادفة أو متداخلة على ما سيجيء؛ **(لِتَضَادِّها)** أي: لكون المعاني متضادة؛ لأن الفاعلية تعارض المفعولية والإضافة، والأولى تعارض

فينبغي أن تكون علاماتها أيضًا كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني، ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب، لاختلاف تلك المعاني.

وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب؛ لأن نفس الاسم يدل على

الفاعلية والإضافة، والثانية تعارض أخويها؛ لأن الفاعل من حيث إنه فاعل لا يكون مفعولًا، ولا مضافًا إليه، والمفعول أيضًا من حيث إنه مفعول لا يكون مضافًا إليه ولا فاعلًا والمضاف إليه من حيث إنه مضاف إليه لا يكون أحدهما، (فَيَنبَغِي أَن تَكُونَ عَلَامَاتُها) وهي: الرفع والنصب والجر (أَيضًا) أي: كالمعاني (كَذَلِكَ) أي: ينبغي أن تكون متعاقبةً متناوبةً غير مجتمعة؛ لأن الاسم يجب أن يكون على حسب المسمى؛ (فَوَقَعَ بِسَبَبِها) أي: بسبب المعاني المختلفة أصلًا (اِختِلافٌ في آخِرِ المُعرَبِ) لأن اختلاف السبب يقتضي اختلاف المسبب؛ (فَوُضِعَ أَصلُ الإعرَابِ) على آخر المعرب، وأصل الإعراب: ما يكون بالحركات، وإذا وضع أصله ففرعه أولى بالوضع؛ لأن الفرع تبعٌ، وكثيرًا ما يكتفى بذكر الأصل، ويستغنى عن ذكر الفرع، وفرعه ما يكون بالحروف، (للدَّلالَةِ عَلَى تِلكَ المَعَاني) أي: لكونه دالا عليها؛ لأنها معانٍ خفيةٌ تستدعي علائم ظاهرةً يستدل عليها؛ لأن الخفي يقتضي علامة ظاهرة يعرف بها (وَوُضِعَ) ذلك الأصل والفرع أيضًا (بِحَيثُ يَختَلِفُ بِهِ) أي: بأصل الإعراب (آخِرُ المُعرَبِ لاختِلافِ تِلكَ المَعَاني) اللام للتوقيت، أي: ووضع أصل الإعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الأصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعاني الثلاثة.

(وَإِنَّمَا جُعِلَ الإعرَابُ) أصلًا كان أو فرعًا (في آخِرِ الاسمِ المُعرَبِ) مع أن الأول أولى بأن يكون محلا للإعراب؛ لكونه أسبق وأقدم، وما يكون أسبق فهو أحق وأولى، أو الأوسط أولى به؛ لأن خير الأمور أوسطها، ولأنه يكون أحق؛ لأنه لم يكن فيه إفراط وتفريط كما في طرفيه، اعلم أن الآخر إما أن يكون حقيقة، كما في الإعراب بالحركة، وهو لا يكون إلا في الآخر حقيقة، وإما أن يكون حكمًا، كما في الإعراب بالحروف، فإن الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل؛ لأن الأكثر في حكم الكل؛ (لأنَّ نَفسَ الاسمِ يَدُلُّ عَلَى

المسمى، والإعراب على صفته.

ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضًا متأخرًا عن الدال عليه، وهو مأخوذ من «أعربه» إذا أوضحه، فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية للإعراب، أو من «عربت معدته» إذا فسدت على أن تكون الهمزة للسلب، فيكون معناه: إزالة الفساد، سمي به؛ لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض.

المُسَمَّى) كما قيل: الاسم ما أنبأ عن المسمى، (**والإعرَابُ**) يدل (**عَلَى صِفَتِهِ**) يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة، (**وَلَا شَكَّ أنّ الصِّفَةَ متَأَخِّرَةٌ عَن المَوصُوفِ**) لكون الصفة غالبًا إما مخصصة للموصوف، كما في النكرات، أو موضحة له، كما في المعارف، والمخصص أو الموضح لا يكون إلا بعد ما خصصه أو أوضحه؛ (**فالأنسَبُ أن يكونَ الدَّالُّ عَلَيها**) أي: على الصفة (**أيضًا**) أي: كما أن الصفة متأخرة عن الموصوف (**مُتَأَخِّرًا عن الدَّالِّ عَلَيهِ**) أي: على الموصوف؛ ليكون الدال موافقًا للمدلول.

(**وَهُوَ**) أي: الإعراب لغةً (**مَأخُوذٌ مِن: أَعرَبَهُ إِذَا أَوضَحَهُ**) فالإعراب لغةً: الإيضاح، سمى العلامات الدالة على المعاني به مجازًا بعلاقة التشبيه؛ (**فإنّ الإعرَابَ**) أي: المسمى به حركةً أو حرفًا (**يُوضِّحُ المَعَاني**) الثلاثة، الفاعلية والمفعولية والإضافة، (**المُقتَضِيَةُ للإعرَابِ**)؛ لأنها معانٍ خفيةٌ تقتضي علائم ظاهرة، يستدل بها عليها، فجعلوا الإعراب علامةً دالة عليها، (**أَو**) هو مأخوذ (**مِن: عَرِبَت**) من باب علم (**مَعِدَتُهُ**) بفتح الميم والدال وكسر العين، أو كسر الميم مع سكون العين لغةٌ فيه أيضًا، وهي للإنسان كالكرش لسائر الحيوان، (**إِذَا فَسَدَت**) تلك المعدة، يعني: إذا تغيرت، فيكون عرب بمعنى: فسد، فزيد عليها الهمزة بالنقل إلى باب الإفعال، فصار أعراب، بمعنى: أزال فساد المعدة، ولذا قال الشارح: (**عَلَى**) تقدير (**أن تَكُونَ الهَمزَةُ**) في: أعرب (**للسَّلبِ، فَيَكُونُ مَعنَاهُ**) أي: معنى الإعراب في اللغة: (**إِزَالَةُ الفَسَادِ، سُمِّيَ**) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعاني الثلاثة (**بِهِ**) أي: بالإعراب بعلاقة التشبيه؛ (**لأَنَّهُ**) أي: ما يسمى بالإعراب (**يُزِيلُ فَسَادَ التِبَاسِ بَعضِ المَعَاني بِبَعضٍ**).

(وَأَنْوَاعُهُ) أي: أنواع إعراب الاسم ثلاثة (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ) هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات الإعرابية والحروف الإعرابية. ولا تطلق على الحركات البنائية أصلًا، بخلاف الضمة والفتحة والكسرة، فإنها مستعملة في الحركات البنائية

«وأنواعه» (أي: أَنوَاعُ إِعرَابِ الاسم) لا مطلق أنواع الإعراب؛ لأن البحث بحث الاسم، فيكون الأنواع أنواع إعرابه فقط، وأنواع الإعراب مطلقًا أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم، بحصر الاستقراء، فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب، وافترقا في الجر والجزم، فأعطي الأول للأول، والثاني للثاني، ولم يعكس لأن الجر ثقيل والاسم خفيف، والجزم خفيف والفعل ثقيل، فأعطي الجر الثقيل للاسم الخفيف، والجزم الخفيف للفعل الثقيل؛ فرقًا بينهما وتعادلًا، (ثَلاثَةٌ) نبه على أن الخبر مجموع الثلاثة، فلا يشكل الحمل على الأنواع، حيث لا يقال: وأنواع الإعراب رفع، ووجهه: تقديم الربط على الحكم، مثل قولك: السكنجبين خل وعسل وماء، وإنما انحصرت في الثلاثة؛ لأن المعاني المقتضية للإعراب ثلاثة، فيكون أنواع الإعراب ثلاثة أيضًا؛ ليكون الدال على قدر المدلول، وإلا لزم الاشتراك إذا كان الدال أقل، أو الترادف إذا كان أكثر، فينبغي أن تكون الأنواع ثلاثة.

«رفعٌ» سمي رفعًا؛ لأن الرفع في اللغة: الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، ولرفعة مرتبته بين أخويه، «ونصبٌ» سمي به لأن النصب في اللغة: الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، ولأنه ينتصب الفضلة من غير احتياج إليها في الكلام، «وجر» سمي به لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم، (هَذِهِ الأَسمَاءُ الثّلاثَةُ مُختَصَّةٌ بالحَرَكَاتِ الإعرَابِيَّةِ) التي هي: الضمة في: جاءني زيدٌ، والفتحة في: رأيت زيدًا، والكسرة في: مررت بزيدٍ، (وَالحُرُوفِ الإعرَابِيَّةِ) التي هي: الواو في: أبوك، والألف في: أباك، والياء في: أبيك، (وَلَا تُطلَقُ) لا حقيقةً ولا مجازًا (عَلَى الحَرَكَاتِ البِنَائِيَّةِ أَصلًا) أي: قطعًا، سواء كانت في الأواخر، أو في الأوائل أو في الأواسط، (بِخِلافِ الضَّمَّةِ وَالفَتحَةِ وَالكَسرَةِ) مع التاء في كلها؛ (فإِنَّهَا مُستَعمَلَةٌ في الحَرَكَاتِ البِنَائِيَّةِ) مثل: حيث وأين وجير ونزال

غالبًا، وفي الحركات الإعرابية على قلة.

(فَالرَّفْعُ) حركة كانت أو حرفًا (عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ) أي: علامة كون الشيء فاعلًا حقيقة أو حكمًا، ليشمل الملحقات بالفاعل أيضًا، كالمبتدأ والخبر وغيرهما.

(غَالِبًا، و) تستعمل أيضًا (في الحَرَكاتِ الإعرَابِيَّةِ عَلَى قِلَّةٍ) وأما هذه الأسماء التي تكون بلا تاء في الأواخر فمختصةٌ بالحركات البنائية، ولا تستعمل في غيرها، سواء كانت في الأواخر أو لا، وفي الهندي: وإنما قال ههنا: وأنواعه، وفي المبنيات وألقابه؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوعٍ من المعاني؛ فلما كانت المدلولات أنواعًا كانت الدوال عليها أيضًا أنواعاً، بخلاف ألقاب البناء؛ لأن كل واحد من العلامات البنائية نوعٌ، حيث يدل على أمر واحد، وهو البناء، إلى هنا كلامه.

«فالرفع» الفاء للتفسير والتفصيل، أورده باللام إشارة إلى أنه نوع من أنواع إعراب الاسم؛ فتكون للعهد الخارجي، (حَرَكَةً كانَت) أي: علامة الرفع، فالتأنيث باعتبار الخبر، كما في الإعراب بالحركات (أَو حَرفًا) كما في الإعراب بالحروف، «علم الفاعلية» أورده بالياء إشارة إلى أن الرفع ليس علامة للفاعل فقط؛ إذ لو كان كذلك لاكتفى بأن يقول: علم الفاعل؛ لكونه أخصر وأدل على المقصود، (أَي: عَلَامَةُ كَونِ الشَّيءِ) أي: الاسم، ولم يقل: علامة كون الاسم؛ ليعم مثل قولك: أعجبني أن ضربت، (فَاعِلًا) فيه إشارة إلى أن المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة، والى أن الياء في قوله: الفاعلية مصدرية، (حَقِيقَةً) تمييز أو منصوب على أنه صفة، أي: فاعلًا حقيقيا، (أو حُكمًا) عطف على «حقيقة» على التوجيهين؛ (لِيَشمَلَ) اللام فيه متعلق بالتعميم، أي: وإنما عممنا قوله: الفاعلية إلى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا: حقيقةً أو حكمًا؛ ليشمل قوله: علم الفاعلية المرفوعات (المُلحَقَاتِ بالفَاعِلِ)؛ لأن الرفع حقيقةً في الفاعل؛ لكونه أصلًا في المرفوعات، وما عداه منها ملحق به (أيضًا) أي: كما يشمل الفاعل أصلًا، (كالمُبتَدأ وَالخَبَرِ وغيرِهما) كخبر باب إن، وخبر لا لنفي الجنس، واسم ما ولا المشبهتين بليس.

(وَالنَّصْبُ) حركة كانت أو حرفًا (عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ) أي: علامة كون الشيء مفعولًا حقيقة أو حكمًا، ليشمل الملحقات به.

(وَالْجَرُّ) حركة كانت أو حرفًا (عَلَمُ الْإِضَافَةِ) أي: علامة كون الشيء مضافًا إليه. وإذا كانت الإضافة بنفسها مصدرًا لم يحتج إلى إلحاق ياء المصدرية إليها، كما في الفاعلية والمفعولية. وإنما اختص الرفع بالفاعل، والنصب بالمفعول؛

(وَالنَّصبُ) الذي هو من أنواع إعراب الاسم **(حَرَكَةً كانَت)** أي: علامة النصب كالإعراب بالحركات **(أو حَرفًا)** كالإعراب بالحروف «علم المفعولية» **(أَي: عَلامَةُ كَونِ الشَّيءِ)** أي: الاسم، وإنما قال: «كون الشيء»؛ ليشمل مثل: رأيت أنه قائم، **(مَفعُولًا حَقِيقَةً)** كالمفاعيل الخمسة، **(أَو حُكمًا؛ لِيَشمَلَ)** المنصوبات **(المُلحَقاتِ)** السبعة **(بِهِ)** في كونها فضلةً كالحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، وخبر كان وأخواته، واسم باب إن وأخواته، واسم لا التبرئة، وخبر ما ولا الحجازية.

«والجر» الذي هو من أنواع إعراب الاسم أيضًا **(حَرَكَةً كَانَت)** أي: علامة الجر **(أَو حَرفًا)** «علم الإضافة»، **(أَي: عَلامَةُ كَونِ الشَّيءِ)** ليدخل فيه مثل: أعجبني اشتهار أنك عالم، أي: علامة كون الاسم **(مُضافًا إِلَيهِ)** حقيقةً أو حكمًا، ولم يذكرهما اكتفاءً بما سبق في الفاعلية والمفعولية، لا لعدم وجودهما أما الحقيقي فكالمضاف إليه بالإضافة المعنوية، والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد، وأما الحكمي فكالمضاف إليه بالإضافة اللفظية، والمجرور بحرف الجر الزائد، **(وَإِذَا كانَت الإِضَافَةُ بِنَفسِها)** أي: بصيغتها **(مَصدرًا)** من باب الأفعال **(لَم يَحتَج)** إما مبني للفاعل، فاعله ما استكن فيه راجع إلى المصنف، أو مبني للمفعول، وقوله: **(إِلَى إِلحَاقِ يَاءِ المَصدَرِيَّةِ)** مفعول ما لم يسم فاعله، **(إِلَيها)** أي: إلى الإضافة، **(كما)** احتيج إلى إلحاقها إلى أخويها، حتى لو ألحق لزم اجتماع المصدرين: الياء ونفس المصدر، واحتمال أن يكون الياء للنسبة أمر بعيد؛ لكونها في أخويها مصدرية، كما احتيج إلى إلحاقها **(فِي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفعُولِيَّةِ)** لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدرٍ.

(وَإِنَّمَا اِختَصَّ الرَّفعُ بِالفَاعِلِ) وما ألحق به **(وَ)** اختص **(النَّصبُ بِالمَفعُولِ)**

لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل؛ لأنه واحد، فأعطي الثقيل للقليل، والنصب خفيف، والمفاعيل كثيرة؛ لأنها خمسة، فأعطي الخفيف للكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جُعِلَ علامة له.

وما ألحق به دون العكس فرقًا بينهما وتعادلًا؛ (**لأنَّ الرَّفعَ ثَقِيلٌ**) احتياجه في التلفظ إلى تحريك الشفتين، ولأنه ما تولد منه الواو، وهو أثقل الحروف، (**وَالفَاعِلُ قَلِيلٌ**) والقليل يكون خفيفًا؛ (**لأَنَّهُ واحِدٌ**) معمول ما هو الأصل في العمل وملحقاته أيضًا قليلة، وهي خمسة، (**فَأُعطِيَ الثَّقِيلُ**) الذي هو الرفع (**للقَلِيلِ**) الذي هو الخفيف؛ للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة، (**وَالنَّصبُ خَفِيفٌ**) لأنه فتحة وهي جزء الألف وأخو السكون، (**وَالمَفَاعِيلُ كَثِيرَةٌ**) والكثير ثقيلٌ (**لأَنَّها خَمسَةٌ**) في الفعل المتعدي، وأما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما أربعة، إلا أنهما فرعا المتعدي، وهو الأصل وملحقاتها أيضًا كثيرة لأنها سبعة؛ (**فأُعطِيَ الخَفِيفُ**) الذي هو النصب (**للكَثِيرِ**) الذي هو المفاعيل لمناسبة النصب المفعول في الضعف، (**وَلَمَّا لَم يَبقَ للمُضَافِ إِلَيهِ عَلامَةٌ**) لما عرفت أن العلامات ثلاث، والمعاني أيضًا ثلاثة، فذهب واحد بهذا، وواحد بهذا، للمناسبة في كل منهما، وبقي علامة الجر للمضاف إليه، (**غَير الجَرِّ جُعِلَ عَلامَةً لَهُ**) أي: للمضاف إليه، إلا أنه لما كان المضاف إليه متوسطًا بين الفاعل والمفعول؛ لأن الأول قليل لأنه واحد، والثاني كثير لأنه خمسة، وهو متوسط لأنه اثنان، والجر أيضًا متوسط بين الرفع والنصب، ولهذه المناسبة أعطي الجر للمضاف إليه، فلا يظن أن إعطاء الجر إليه ضروري.

* * *

[العامل]

(الْعَامِلُ) لفظيًا كان أو معنويًا (مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ) أي: يحصل بسببه (الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي) أي: معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية (لِلْإِعْرَابِ).

ففي: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، «جاء» عامل؛ إذ به حصل معنى الفاعلية في «زيد»، فجعل الرفع علامة لها، وفي «رأيت زيدًا»، «رأيت» ....

[العامل]

«العامل» احتاج إلى بيانه؛ لاحتياج المعرب لاعتبار العامل في مفهومه، ولذكره في حكم المعرب، إلا أنه أخره عن الإعراب؛ لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي للإعراب، والمراد به ههنا: عامل الاسم، لا مطلق العامل؛ لأن البحث في الاسم، والعامل المطلق: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، (لَفظيًّا) كان العامل أو سماعيا (كَانَ) ذلك العامل اللفظي أو قياسيا (أَو مَعنوِيًّا) «ما به» الباء للسببية متعلقٌ بقوله: «يتقوم» (أَي: يَحصُلُ بِسَبَبِهِ) لا بغيره، تفسير باللازم؛ لأن التقوم يلزمه الحصول.

«المعنى المقتضي» اسم فاعلٍ، (أي:) يحصل (مَعنَىً) يريد أن اللام للعهد الذهني، وهو في قوة النكرة، ولذا فسره بالنكرة، وبينه بقوله: (مِن المَعَاني) الثلاثة (المُعتَوِرَةِ) أي: المستولية والواردة (عَلَى المُعرَبِ المُقتَضِيَةِ) صفة المعاني «للإعراب» ليكون علامة دالة عليها، لما سبق أنها معانٍ خفيةٌ تستدعي علائم ظاهرةً، يستدل بها عليها؛ (فَفي) قولك: (جاءَني زَيدٌ) الفاء للتفسير والإيضاح، والجار ظرف مع متعلقه صفةٌ لـ«جاء» (جَاءَ عَامِلٌ) تقديره: فجاء، أي: فلفظ «جاء» الذي هو في قولك: جاءني زيدٌ، عامل في: زيدٌ، (إِذ بِهِ) أي: بسببه (حَصَلَ) لا بغيره (مَعنى الفَاعِلِيَّةِ في: زَيدٌ) وهو المجيءُ القائم بزيد، فيكون: زيد به جائيًا، (فَجُعِلَ الرَّفعُ) الذي كان علم الفاعلية (علامةً لَهَا) أي: لمعنى الفاعلية الحاصلة في: زيد؛ لتعرف بها لأن الأمور المعنوية تعرف بعلاماتها، (وَفي) قولك: (رَأَيتُ زَيدًا، رَأَيتُ) أي: لفظ «رأيت» الذي في

عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية في «زيدًا»، فجعل النصب علامة لها، وفي «مررت بزيد»، «الباء» عامل؛ إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد»، فجعل الجر علامة لها.

قولك: رأيت زيدًا (عَامِلٌ) في: «زيدًا»؛ (إِذ بِهِ حَصَلَ مَعنى المَفعُولِيَّةِ في: «زيدًا») وهو كونه مرئيًّا، (فَجُعِلَ النَّصبُ) الذي كان علم المفعولية (عَلامَةً لَهَا) أي: لمعنى المفعولية؛ ليعرف ذلك المعنى بها؛ لأن الشيء يعرف بعلامته، (وَفي) قولك: (مَرَرتُ بِزَيدٍ، الباءُ) الذي في قولك: مررت بزيدٍ (عَامِلٌ) في: زيدٍ (إِذ بِهِ) أي: الباء (حَصَلَ مَعنَى الإِضَافَةِ) وهو كون زيدٍ ممرورًا به، (في: زيدٍ، فَجُعِلَ الجَرُّ) الذي كان علم الإضافة (عَلامَةً لَهَا) أي: لمعنى الإضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها؛ لأنها خفية.

* * *

[المعرب بالحركة]

(فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ) أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا جمعًا، ولا غير منصرف كـ«زيد» و«رجل».

(وَ) كذا (أي: الْجَمْعُ) الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالمًا، ولا غير منصرف، ....

[المعرب بالحركة]

ولما فرغ من بيان الإعراب والعامل والمعنى المقتضي أراد أن يفصل ما اقتضاه العامل، وهو الإعراب فإن الإعراب تارةً يكون بالحركات الثلاث، وتارةً يكون بالحروف الثلاثة، وتارةً يتركب من الحركات بالفتحة، وتارةً بالكسرة، ومن الحروف تارةً بالألف، وتارةً بالواو؛ فهذه أقسام ستة، شرع في بيان هذه الأقسام الستة على الترتيب بتقديم الإعراب بالحركات الثلاث؛ لأصالتها، والأصل فيه استيفاء الحركات الثلاث، ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء:

«فالمفرد المنصرف» (أَي) إعراب (الاسمِ المُفرَدِ) المنصرف (الَّذِي لَم يَكُن مُثَنّىً) أي: تثنية (وَلا جَمعًا) لأن المفرد يقابل المثنى والجمع، (وَلا غَيرَ مُنصَرِفٍ) لأنه إذا كان مثنىً أو مجموعًا يكون إعرابه إما بالحروف في التثنية، وبعض الجمع، وإما بالحركات ولكن يكون ناقصًا كما في الجمع المؤنث السالم، إذا كان مفردًا غير منصرف يكون إعرابه بالحركات ناقصًا، سواء كان ذلك الاسم نكرةً أو معرفة (كَزَيدٍ وَرَجُلٍ) أو مشتقا مثل: ضاربٍ ومضروبٍ «و» (كَذَا) أي: كالمفرد المنصرف «الجمع المكسر المنصرف» (أَي: الجَمعُ الَّذِي لَم يَكُن بِنَاءُ الوَاحِدِ فِيهِ) أي: في ذلك الجمع (سَالِمًا)؛ لأنه إذا كان بناء الواحد فيه سالمًا إما أن يكون الجمع المذكر السالم فإن إعرابه بالحروف، أو الجمع المؤنث السالم فإن إعرابه بالحركات، إلا أنه ناقصٌ، (وَلا غَيرَ مُنصَرِفٍ) أيضًا؛ لأنه إذا كان جمعًا مكسرًا إلا أنه غير منصرف يكون إعرابه بالحركات، إلا أنه

كـ«رجال» وكـ«طلبة».

فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين:

أحدهما: أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب فيهما بالحركة.

والثاني: أنه إذا كان الإعراب بالحركة، فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، فالإعراب فيهما:

1 - (بِالضَّمَّةِ رَفْعًا) أي: حالة الرفع.

2 - (وَالْفَتْحَةِ نَصْبًا) أي: حالة النصب.

ناقص؛ إذ ترك فيه الجر، سواء كان مع زيادةٍ (كَرِجَالٍ) أو مع زيادةٍ ونقصان (وَكَطَلَبَةٍ) جمع طالبٍ، كناصر ونصرةٍ؛ (فَالإِعرَابُ فِي هَذَينِ القِسمَينِ) أعني في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (مِن الاسمِ) لكون البحث فيه (عَلَى الأصلِ) لأن الأصل فيه أن يكون بالحركات التامة (مِن وَجهَينِ، أَحَدُهما:) أي: أحد الوجهين (أنَّ الأصلَ في الإعرَابِ أَن يَكُونَ بالحَرَكَاتِ) لكونها أخف، (وَالإعرَابُ فِيهِمَا) أي: في هذين الوجهين (بالحَرَكَةِ) كما سيأتي، (والثَّاني: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الإعرَابُ) فيهما (بالحَرَكَةِ) لكونها أصلًا وأخف، (فَالأَصلُ) فيهما (أَن يَكُونَ) الإعراب فيهما (بالحَرَكَاتِ الثَّلاثِ) الضمة والفتحة والكسرة (في الأحوَالِ الثَّلاثِ) الرفع والنصب والجر؛ ليستوفي كل ذي حق حقه، ولا يكون على النقصان، (وَ) الحال أن (الإعرَابَ فِيهِمَا) أي: في هذين النوعين (بالحَرَكَاتِ الثَّلاثِ) كما مر (في الأحوَالِ الثَّلاثِ) كما سبق، فقد استوفى كل ذي حق حقه، ولم يتم ناقصًا، ولكون إعرابهما أصلًا من وجهين قدمهما على سائر الأنواع؛ (فالإعرَابِ فِيهِمَا) فيه إشارة إلى أن قوله: «المفرد المنصرف» مبتدأ، بتقدير المضاف، كما قدرناه هناك «بالضمة» الجار والمجرور خبر المبتدأ «رفعًا» (أَي: حَالَةَ الرَّفعِ) أي: حالة كونه مرفوعًا «والفتحة نصبًا» من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لكون المعمول المقدم مجرورًا، وأجازه المصنف مثل قولك: في الدار زيدٌ، والحجرة عمرٌو، (أَي: حَالَةَ النَّصبِ) أي:

3 - (وَالْكَسْرَةِ جَرًّا) أي: حالة الجر.

فنصب قوله: «رفعًا، ونصبًا، وجرًّا» على الظرفية، بتقدير مضاف، ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية.

فالقسم الأول: مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

والقسم الثاني: مثل: «جَاءَنِي رِجَالٌ وَطَلَبَةٌ»، و«رَأَيْتُ رِجَالًا وَطَلَبَةً»، و«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ وَطَلَبَةٍ».

(جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ....

حال كونه منصوبًا، «والكسرة جرًّا» إما معطوف على قوله: «بالضمة رفعًا»؛ لكونه أصلًا، أو على قوله: «والفتحة نصبًا»؛ لكونه قريبًا (أَي: حَالَةَ الجَرِّ) أي: حال كونه مجرورًا؛ إذا كان الأمر كذلك (فَنصبُ قَولِهِ: رَفعًا وَنَصبًا وَجَرًّا عَلَى الظَّرفيّةِ) أي: على أنه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بِتَقدِيرِ مُضَافٍ) وهو قوله: «حالة»، (وَيَحتَمِلُ النَّصبَ عَلَى الحَالِيَّةِ) أي: ويحتمل أن يكون منصوبًا على أنه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق، أي: حال كونه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، (وَ) يحتمل أيضًا النصب على (المَصدَرِيَّةِ) أي: رفع رفعًا، ونصب نصبًا، وجر جرا، والجملة حال بتقدير: «قد»، أو الضمير وحده، والعامل في الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر.

(فَالقِسمُ الأَوَّلُ) وهو المفرد المنصرف (مِثلُ: جَاءَنِي زَيدٌ) بالضمة حالة الرفع (وَرَأَيتُ زَيدًا) بالفتحة حالة النصب، (وَمَرَرتُ بِزَيدٍ) بالكسرة حالة الجر، ونحو: جاءني رجلٌ، ورأيت رجلًا، ومررت برجلٍ (وَ) القسم (الثَّاني) هو الجمع المكسر المنصرف (مِثلُ: جَاءَنِي رِجَالٌ وَطَلَبَةٌ، وَرَأَيتُ رِجَالًا وَطَلَبَةً، وَمَرَرتُ بِرِجَالٍ وَطَلَبَةٍ).

والثاني: من الثلاثة التي تكون بالحركات، وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط، وهو شيء واحد «جمع المؤنث السالم» صفة الجمع، قدمه لأنه أوضح لأن معرفة غير المنصرف محتاج إلى التطويل، ولأن إعرابه لازم له، بخلاف غير المنصرف فإنه يزول عنه إعرابه، ولأن النصب التابع للجر كثير، ولأنه جزء من غير المنصرف؛ لأنه واحد، وغير المنصرف متعدد؛ لأنه يكون مفردًا وجمعًا،

وهو ما يكون بالألف والتاء، احترز به عن المكسر، فإنه قد علم (بِالضَّمَةِ) رفعًا، (وَالْكَسْرَةِ) نصبًا وجرًّا، فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم، فإن النصب فيه تابع للجر ـ كما سيجيء ذكره ـ مثل: «جَاءَتْنِي مُسْلِمَاتٌ»، و«مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ»، و«رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ».

(وَهُوَ) أي: جمع المؤنث السالم ههنا المراد به **(مَا)** أي: جمع **(يَكُونُ بالألِفَ والتَّاءِ)** سواء كان واحده مؤنثًا نحو: مسلمات في: مسلمة، وضاربات في: ضاربة، أو مذكرًا نحو: سجلاتٍ في: سجل، ومرفوعات في مرفوع، وسواء كان واحده صفة مثل: مسلمات وضاربات، أو غير صفة مثل: زينبات وسجلات، **(احتَرَزَ بِهِ)** أي: بالسالم **(عَن)** الجمع **(المُكَسَّرِ)**؛ إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة، ولكن لا يصح أن يطلق عليه السالم **(فإنّه قَد عُلِمَ)** حاله أو سيعلم، وعن جمع المذكور السالم فإنه سيعلم «بالضمة» خبر **(رَفعًا)** أي: حالة الرفع، أو حال كونه مرفوعًا، أو رفع رفعًا، «والكسرة» **(نَصبًا)** أي: حالة النصب، **(وَجَرًّا)** أي: حالة الجر، ويجوز فيهما الوجهان الأخيران أيضًا؛ **(فإنَّ النَّصبَ فِيهِ)** أي: في جمع المؤنث السالم **(تَابِعٌ للجَرِّ)** ولهذا كان إعرابه بالحركات الناقصة، لكون النصب متروكًا فيه **(إجراءً)** مفعول له، لقوله: «تابع» **(للفَرعِ)** الذي هو الجمع المؤنث السالم **(عَلَى وَتِيرَةٍ)** من: وتر يتر وتيرةً، من باب: ضرب يضرب، هي الطريقة، أي: على طريقة **(الأَصلِ الَّذي هُوَ جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ)**؛ لأن المذكر أصل، مفردًا كان أو جمعًا، والمؤنث فرع له، مفردًا كان أو جمعًا، **(فإنَّ النَّصبَ فِيهِ)** أي: في جمع المذكر السالم **(تَابعٌ للجَرِّ، كَمَا سَيَجِيءُ ذِكرُهُ)** أي: وجه تبعيته وحمل الفرع عليه، وإن لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر في جمع المذكر السالم فيه؛ ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الأصل؛ لأن الأول مع كونه فرعًا أعرب بالحركة التي هي الأصل في الإعراب، والثاني مع كونه أصلًا أعرب بالحروف التي هي الفرع فيه، وإذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل في فرع الثاني، بل جعل بالفتحة نصبًا كان الفرع مخالفًا لأصله من وجهين؛ فيلزم زيادة المزية **(مِثلُ: جَاءَتني مُسلِمَاتٌ)** وزينبات بالضمة رفعًا **(وَمَرَرتُ بِمُسلِمَاتٍ)** وزينباتٍ بالكسرة جرا أصلًا، **(وَرَأَيتُ مُسلِمَاتٍ)**

(غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ) رفعًا (وَالْفَتْحَةِ) نَصْبًا وجرًّا، فالجر فيه تابع للنصب، ـ كما سنذكره ـ نحو: «جَاءَنِي أَحْمَدُ»، و«رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، و«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ».

وزينباتٍ، بالكسرة نصبًا لكن تبعًا.

والثالث: منها ما فيه الضمة رفعًا والفتحة نصبًا وجرا، وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد، إلا أنه يكون مفردًا أو جمعًا مكسرًا، وهو «غير المنصرف» مبتدأ «بالضمة» خبره، **(رَفعًا)**، «والفتحة» **(نَصبًا)** أي: حالة النصب **(وَجَرًّا)**، أي: حالة الجر، ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا؛ **(فالجَرُّ فِيهِ)** أي: في غير المنصرف متروكٌ؛ لأنه **(تَابعٌ للنَّصبِ)** فيكون إعرابه بالحركات الناقصة؛ لكون الجر متروكًا **(كَمَا سَنَذكُرُهُ)** أي: وجهه؛ لأنه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما، **(نَحوُ: جَاءَني أَحمَدُ)** رفعًا، **(وَرَأَيتُ أَحمَدَ)** نصبًا، **(وَمَرَرتُ بِأَحمَدَ)** كذلك جرا.

* * *

[المعرب بالحروف]

(أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكِ) بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها. (وَهَنُوكَ) والهن: الشيء الْمُنْكَر الذي يُسْتَهْجَنُ ذِكْرُهُ، كالعورة، والصفات الذميمة، والأفعال القبيحة. وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية، ....

[المعرب بالحروف]

ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في الإعراب، وهو أن يكون بالحركة سواء كان الإعراب فيه تاما أو ناقصًا شرع في بيان ما هو الفرع فيه، وهو أيضًا ثلاثة أقسام، الأول: ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والألف والياء وهي الأسماء الستة، لكن بشرط إفرادها، ولكونها مكبرة غير مصغرة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم على ما سيذكر، فقال:

«أخوك وأبوك وحموك» **(بِكَسرِ الكَافِ)**؛ لأن الكاف تكسر في المؤنثات؛ لكونهن أسفل في الحكم والخلقة والوطء ونقصان العقل والميراث وغيرها، فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن أسفل من المذكر؛ **(لأنَّ الحَمَ)** في اللغة **(قَرِيبُ المَرأَةِ مِن جَانِبِ زَوجِها)** لا من جانبها، كأبيه وابنه وبنته وأخيه وأخته وغيرها، ذكورًا وإناثًا، قريبًا وبعيدًا؛ **(فَلَا يُضَافُ)** الحم **(إِلّا إِلَيها)** ولذا كسر الكاف كنايةً عن المؤنث، «وهنوك» **(وَالهَنُ)** في اللغة: **(الشَّيءُ المُنكَرُ)** صفة «الشيء»، اسم مفعولٍ من: أنكر **(الَّذِي يُستَهجَنُ)** مبني للمفعول، أي: يستقبح، أي: يكون قبيحًا ومكروهًا **(ذِكرُهُ)** نائبه، وهو ثلاثة إما في الذات **(كَالعَورَةِ)** من الرجل والمرأة، **(وَ)** إما في **(الصِّفَاتِ الذَّمِيمَةِ)** أي: المذمومة، كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها، **(وَ)** إما في **(الأَفعَالِ القَبِيحَةِ)** كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها، **(وَهَذِهِ الأَسمَاءُ الأَربَعَةُ مَنقُوصَاتٌ)** ولكن لا مطلقًا، بل **(وَاوِيَّةٌ)** لأن أصل كل واحد: أخوٌ وأبوٌ وحموٌ وهنوٌ، بدليل تثنيته

(وَفُوكَ) وهو أجوف واوي، لامه هاء؛ إذ أصله فَوَهٌ (وَذُو مَالٍ) وهو لفيف مقرون بالواوين؛ إذ أصله ذَوَوٌ، وإنما أضيف «ذو» إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس، ....

على: أخوان وأبوان وحموان وهنوان، وتصغيره على: أخيو وأبيو وهنيو، لأن التثنية والتصغير تردان الشيء إلى أصله أنه واوي أو يائي؛ فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف؛ فبقي بعد الحذف أخ وأب وحم وهن، وإذا أضيف كل واحد منها إلى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار إعرابًا، «وفوك» (وَهُوَ أَجوَفُ) لكن لا مطلقًا، بل (واويٌّ لامُهُ هَاءٌ؛ إذ أَصلُهُ: فَوهٌ) بسكون الواو مثل: حول، بدليل أفواه؛ لأن الجمع يرد الشيء إلى أصله، حذفت الهاء نسيًا، كما حذف الواو في البواقي، وقلبت الواو ميمًا وجوبًا في حال الإفراد وسيأتي تفصيله، وإذا أضيف إلى غير الياء عاد المقلوب إلى أصله، ويقال: فوك، «وذو مالٍ» وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه، (وَهُوَ لَفِيفٌ مَقرُونٌ) وهو ما كان عينه ولامه حرفي علة لكن هنا يكونان (بالوَاوَينِ) يعني: في عينه واو وفي لامه واو أخرى مثل: شوو (إِذ أَصلُهُ: ذَوُوٌ) حذفت العين، يعني: الواو الأولى كراهة اجتماع الواوين، وقيل: حذفت اللام يعني الواو الثانية، وهذا هو الأصح؛ لأن اللام محل التغيير ولاتباع أخواته فبقي: ذو مثل: يدٍ ودم، وإذا أضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف، ولأنه لا يجوز إضافته إلى غير اسم الجنس، فاقتضى التخفيف فيقال: ذو مالٍ، فأسكن الواو تخفيفًا فضم الذال في حالة الرفع، لأجل الواو وبقي على حاله في حالة النصب؛ لأجل الألف وكسر في حالة الجر لأجل الياء، (وَإِنَّمَا أُضِيفَ ذُو إلى الاسمِ الظَّاهِرِ) مخالفًا لأخواته (دُونَ الكَافِ) يعني: كان له أن يضاف إلى الكاف لموافقة الأخوات كما وافقت في أن يكون إعرابها بالحروف؛ (لأَنَّهُ) أي: ذو (لا يُضَافُ) إلى شيء (إلّا إلى أسمَاءِ الأَجنَاسِ) كالمال والعلم، والضمير مطلقًا ليس باسم جنس حتى يضاف إليه لما سيأتي أن وضعه لأن يكون وصلةً لتوصيف اسم الجنس؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك، حيث لا يقال: جاءني رجلٌ مالٌ، وضعوا ذو وأضافوه إليه، فقالوا: جاءني رجل ذو مال،

فإعراب هذه الأسماء الستة (بِالْوَاوِ) رفعًا (وَالْأَلِفِ) نصبًا، (وَالْيَاءِ) جرًّا، ولكن لا مطلقًا، بل حال كونها:

1 - مكبرة؛ إذ مصغراتها معربة بالحركات، نحو: «جَاءَنِي أُخَيُّكَ»، و«رَأَيْتُ أُخَيَّكَ»، و«مَرَرْتُ بِأُخَيِّكَ».

2 - وموحدة؛ إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع.

ولأجل هذه العلة كان ذو لا يضاف إلا إليه.

(فإعرَابُ هَذِهِ الأَسمَاءِ السّتَّةِ) فيه إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ بحذف المضاف، وإلى أن الحكم ليس على خصوصيات هذه الأسماء، بل على مطلقها، يعني: يكون إعرابها بالحروف سواء أضيفت إلى الكاف أو الهاء أو الاسم الظاهر «بالواو» خبر (رَفعًا) أي: حالة الرفع، «والألف» (نَصبًا) أي: حالة النصب، «والياء» (جَرًّا) أي: حالة الجر، فاستوفى كل ذي حق حقهن (وَلَكِن لا) يكون هذا الإعراب فيها (مُطلَقًا، بَل) يكون فيها (حَالَ كَونِهَا مُكَبَّرَةً) اسم مفعول من باب: التفعيل، ضد التصغير، (إِذ مُصغَّراتُها مُعرَبَةٌ بالحَرَكَاتِ) يعني: بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرا؛ لكونها ملحقة بالاسم الصحيح، وإن لم تكن صحيحة في نفسها كدلوٍ وظبيٍ (نَحوُ: جَاءَني أُخَيُّكَ) بالضمة رفعًا، أصله: أخيوك، قلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف، ثم أدغمت الياء الأولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن، (وَرَأَيتُ أُخَيَّكَ) بالفتحة نصبًا، وأصله مثل ما مر، (وَمَرَرتُ بأُخَيِّكَ) بالكسرة جرا (وَمُوحَّدَةً) عطف على «مكبرة» أي: يكون إعرابها كذلك حال كونها موحدة، اسم مفعول أيضًا من باب: التفعيل؛ (إِذ المُثَنَّى) منها (وَالمَجمُوعُ) صحيحًا أو مكسرًا (مِنهَا مُعرَبٌ بإعرَابِ التَّثنِيَةِ) يعني: بالألف رفعًا والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرا؛ فيكون الواو فيها متروكًا نحو: جاءني أخواك، ورأيت أخويك، ومررت بأخويك، (وَ) بإعراب (الجَمعِ) إن كان مصححًا يكون إعرابه بالواو رفعًا نحو: جاءني أبون، والياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرا ويكون الألف متروكًا نحو: رأيت أبين، ومررت بأبين، وإن

وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالأمثلة.

3 - (ومُضَافَةً لأنها إذا كانت مكبرة، وموحدة، ولكن لم تكن مضافة أصلًا، فإعرابها بالحركات، نحو: «جَاءَنِي أَخٌ»، و«رَأَيْتُ أَخًا»، و«مَرَرْتُ بِأَخٍ».

4 - فينبغي أن تكون مضافة، ولكن (إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)؛ لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم، فحالها كحال سائر الأسماء المضافة إليها، ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال، لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف، ....

كان مكسرًا يكون إعرابه بالحركات بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرا نحو: جاءني إخوةٌ، ورأيت إخوةً، ومررت بإخوةٍ.

(وَإِنَّمَا لَم يُصَرِّح) المصنف (بِهَذَينِ القَيدَينِ) مع أنهما قيدان لازمان (اِكتِفَاءً بالأَمثِلَةِ) لأن الأمثلة وردت مكبرة وموحدة، ولكون استعمالهما مصغرة أو تثنية أو جمعًا أقل، والأقل لا حكم له، ولأن تثنيتها أو جمعها مصححًا أو مكسرًا يعلم من إعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر، فلا حاجة إلى ذكره ههنا.

(وَ) «مضافةً» عطف على قوله: «موحدة» أو «مكبرة»؛ (لأَنَّها) أي: لأن هذه الأسماء (إِذَا كَانَت مُكَبَّرَةً وَمُوَحَّدَةً، وَلَكِن لَم تَكُن مُضَافَةً أَصلًا) يعني: لا إلى الياء ولا إلى غيرها، بل كانت مقطوعةً عنها غير ذو فإنها لا تقطع عنها؛ (فَإِعرَابُها) حينئذٍ (بالحَرَكَاتِ) يعني: بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرا؛ لكونها مفردةً منصرفةً (نَحوُ: جَاءَني أَخٌ، ورَأَيتُ أَخًا، ومررتُ بأَخٍ؛ فَيَنبَغي أَن تَكُونَ مُضَافَةً) ليكون إعرابها بالحروف، (وَلَكِن) تكون مضافة «إلى غير ياء المتكلم»؛ (لأَنَّها إِذَا كانَت مُضَافَةً إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ فَحَالُها) عند الإضافة إلى الياء (كَحَالِ سَائِرِ الأَسمَاءِ المُضَافَةِ إِلَيها) أي: إلى الياء، يعني: إذا أضيفت هذه الأسماء غير: ذو إلى ياء المتكلم تكون معربةً بالحركة تقديرًا عند المصنف؛ لأنها حينئذٍ تكون من باب: غلامي، وتكون مبنيةً بناءً عارضًا عند بعضٍ، فيكون حينئذٍ إعرابها محلا، (وَلَم يَكتَفِ فِي هَذَا الشَّرطِ) أي: في الإضافة إلى غير ياء المتكلم (بالمِثَالِ) كما اكتفى في القيدين الأولين به، أعني: في حال كونها مكبرة وموحدة؛ (لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ اشتِرَاطُ إِضَافَتِها) أي: اشتراط إضافة الأسماء الستة غير ذو (بكَونِها) أي: الإضافة (إِلى الكَافِ) متعلق بالإضافة، يعني: إذا

وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى، وجمع المذكر السالم بالحروف، أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضًا كذلك، لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة.

وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل واحدٍ من المثنى والمجموع ثلاثة،

اكتفى في هذا الشرط أيضًا بالمثال يتوهم أن يكون إعراب هذه الأسماء بالحروف مشروطًا بإضافتها إلى الكاف، يعني: إذا أضيفت إلى الكاف يكون إعرابها بالحروف وإلا فلا، كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك، بل يكون إعرابها بالحروف إذا أضيفت إلى غير الياء، سواء كان ذلك الغير ضميرًا أو ظاهرًا نحو: أخوك، وأخوه، وأخو زيدٍ، وأخو رجلٍ.

(**وَإِنَّمَا جُعِلَ إِعرَابُ هَذِهِ الأَسمَاءِ**) أي: الأسماء الستة (**بالحُرُوفِ**) متعلق بـ«جعل»، ليكون توطئةً لجعل إعراب المثنى والمجموع على حدةٍ بالحروف؛ (**لأَنَّهُم**) أي: النحاة أو العرب (**لمّا جَعَلُوا إِعرَابَ المُثَنَّى وَجَمعَ المُذَكَّرِ السّالِمِ بالحُرُوفِ**) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر؛ لأنَّ إعرابهما لا يكون بالحروف، بل بالحركة ناقصًا أو تاما، (**أَرَادُوا أَن يَجعَلُوا إِعرَابَ بَعضِ الآحَادِ أَيضًا**) أي: كالمثنى والجمع الذي على حدةٍ (**كَذَلِكَ**) أي: بالحروف؛ (**لِئَلَّا يَكُونَ بَينَهُما**) أي: بين المثنى والجمع المذكر أي: لئلا يقع بسبب كون إعرابهما بالحروف بينهما (**وَبَينَ الآحَادِ**) جمع أحد كفرس وأفراس (**وِحشَةٌ وَمُنَافَرَةٌ تَامَّةٌ**) يعني: إذا جعل إعراب جميع الآحاد بالحركة، بحيث لم يجعل إعراب فرد منها بالحروف ناقصًا وتاما، والحال أنه جعل جميع إعرب المثنى والجمع على حدةٍ بالحروف يكون بين الأصل الذي هو الآحاد وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع؛ لأن المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه أيضًا بمرتبتين، أجنبيةٌ ونفرةٌ تامةٌ، يعني: يكون أحدهما أجنبيًا للآخر، وذا غير جائزٍ؛ فلزم أن يجعل إعراب بعض الآحاد بالحروف؛ ليكون توطئة لهما، وليقع في ذهن الطالب ألفة للإعراب بالحروف فيهما.

(**وَإِنَّمَا اختَارُوا أَسمَاءً سِتَّةً**) مع أن المقصود يحصل بأقل منها أو أكثر؛ (**لأَنَّ إِعرَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِن المُثَنَّى وَالمَجمُوعِ**) على حدةٍ (**ثَلاثَةٌ**) يعني: إعراب المثنى

فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسمًا، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة، لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة للتعدد، ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها، حين الإعراب سماعًا، ....

ثلاثة: الرفع والنصب والجر، وإن استوى الأخيران في الحروف اعتبارًا للمحل، وهو ثلاثة وكذا إعراب الجمع الذي على حدةٍ ثلاثة باعتبار المحل، وإن كان ذلك الاستواء يوجد فيه أيضًا؛ (**فَجَعَلُوا**) أي: فوضعوا (**في مُقَابَلَةِ كُلِّ إعرَابٍ إسمًا**) فصارت الأسماء بهذا الاعتبار ستة، وقال المحشي: لا يخفى أن هذا الوجه في غاية الضعف، والأقرب منه أن يقال: المعرب بالحروف في الفرع، والملحق به ستة: المثنى وكلا واثنان، والجمع وأولو وعشرون، فجعلوا في مقابلة كل فرع أصلا انتهى، بل الأقرب ما ذكره الشارح؛ لأن القياس إلى المحال أولى من القياس إلى الفرع، والملحق به.

(**وَإِنَّمَا اختَارُوا هَذِهِ الأَسمَاءَ السِّتَّةَ**) لأن يكون في مقابلة كل إعراب اسم، ولم يختاروا غيرها (**لِمُشَابَهَتِهَا المُثَنَّى**) أي: لمناسبة هذه الأسماء الستة بالمثنى دون غيرها، (**في كَونِ مَعَانِيَها**) أي: معنى كل واحد منها (**مُنبِئَةً**) أي: مستلزمة (**للتَّعَدُّدِ**) يعني: يستلزم كل واحد منها ذاتًا آخر كالأخ للأخ، والأب للابن، والحم للزوج، وكذا غيرها، من أن ذو يستلزم اسم الجنس، والهن الشيء المنكر المستهجن ذكره، والفم يستلزم الشفتين، (**وَلِوُجُودِ حَرفٍ**) هذه العلة مع العلة الأولى مقتضية لاختيار هذه الأسماء للإعراب بالحروف من بين الآحاد، ولا وجه لقول من قال: وهذا لا يستقيم لأن الابن والولد والوالد والأم والقريب إلى غير ذلك منبئة عن التعدد؛ لأنها وإن كانت كذلك لكن ليس في أواخرها حرف صالح لأن يقوم مقام الحركة (**صَالِحٍ للإعرَابِ فِي أَواخِرِها**) وذلك الحرف في الأربعة الأول لام الكلمة التي حذفت حال الإفراد، وكذا في ذو في الأصح، وأما في فم فعين الفعل لأن اللام حذفت منه نسيًا، إلا أن عند الرضي فهي عين الحروف، وعند المصنف بدل من العين واللام لأن الإعراب لا يكون من أصل الكلمة (**حِينَ الإعرَابِ**) أي: وقت وجود الإعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (**سَمَاعًا**) لا قياسًا، دون حال غير الإعراب لكن بشرط الإضافة إلى غير

بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد ودم»، لأنه لم يسمع فيها من العرب إعادةُ الحروف المحذوفة عند الإعراب.

(الْمُثَنَّى) وما يلحق به، (وَ) هو (كِلَا) وكذا «كلتا»، ولم يذكره لكونه فرع «كلا»، (مُضَافًا) أي: حال كون «كلا» أو «كلتا» مضافًا (إِلَى مُضْمَرٍ).

الياء، فشابه ذلك الحرف الإعراب في الطريان والتغير؛ فتتقوى المشابهة لكونها من جهتين، (بِخِلافِ سَائِرِ الأَسمَاءِ المَحذُوفَةِ الأعجَازِ) بالجر؛ لأنه مضاف إليه لقوله: «المحذوفة» جمع: عجز وهو آخر الشيء، أي: المحذوفة الأواخر (كَيَدٍ وَدَمٍ) فإن أصلهما دموٌ بالواو، ويديٌ بالياء حذفت اللام نسيًا فبقي: دمٌ ويدٌ؛ (لأَنَّهُ لَم يُسمَع) مبني للمفعول (فِيهَا) أي: في الأسماء المحذوفة الأواخر غير الأسماء الستة (مِن العَرَبِ إِعَادَةُ) بالرفع (الحُرُوفِ المَحذُوفَةِ) من الأواخر (عِندَ الإعرَابِ) سواء كانت مضافة إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها، أو مقطوعة عن الإضافة، حيث يكون إعرابها بالحركة في كل الأحوال.

(وَ) الثاني من الأقسام الثلاثة التي كان إعرابها بالحروف، ما رفعه ألف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو، فكان إعرابه بالحروف ناقصًا فاستوى فيه نصبه وجره في حرف «المثنى» (وَمَا يَلحَقُ) من: ألحق (بِهِ) «و» (هُوَ) اثنان أحدهما: «كلا» (وَكَذَا كِلتَا) وهو مؤنث: كلا، واختلف في ألف: كلا أنه في الأصل واو كعصوٌ، فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو ياء كرحيٌ، قلبت كذلك، والأكثرون على الأول؛ لكونها مكتوبة بالألف، لأن الألف إذا قلبت عن الواو تكتب ألفًا كالعصا، وإذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق بين الألفين، (وَلَم يَذكُرهُ) يعني: لم يذكر كلتا مع أنه ملحق به أيضًا (لِكَونِهِ فَرعَ كِلَا) وحكمه حكمه، فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الأصل عن الفرع؛ لاشتراكهما في الحكم، والتاء في كلتا بدل من الألف في كلا، والألف للتأنيث كألف حبلى؛ لأن علامة التأنيث يجب أن تكون في الآخر، «مضافًا» (أَي: حَالَ كَونِ كِلَا أَو كِلتَا مُضَافًا) أي: كل واحد منهما مضافًا «إلى مضمر»، لا إلى مظهرٍ، سواء كان المضمر غائبًا أو مخاطبًا أو متكلمًا، مثل: كلاهما وكلاكما وكلانا، بشرط أن يكون الضمير مثنى أو في معناه كالأخير؛ لأن الأغلب فيه أن يكون تأكيدًا للمثنى

وإنما قيد بذلك؛ لأن «كلا» باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل، روعي جانب لفظه الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط ....

نحو: جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءني الزيدان كلاهما، ويستعمل أيضًا بلا تأكيد نحو: كلاكما جئتما وكلانا جئنا.

(**وَإِنَّمَا قُيِّدَ بِذَلِكَ**) أي: بقوله: «مضافًا» ولم يطلقه؛ (**لأَنَّ كِلَا باعتِبَارِ لَفظِهِ مُفرَدٌ**) لأنه ليس في آخره علامة التثنية من الألف والياء، ولا علامة الجمع أيضًا، وهو ظاهر فيكون لفظه مفردًا، (**وَباعتِبَارِ مَعنَاهُ مُثَنًّى**) لأن معناه تكرار الواحد يعني: اثنان؛ (**فَلَفظُهُ يَقتَضِي الإعرَابَ بالحَرَكَاتِ**)؛ لأنه اسم مفرد منصرف لما سبق أن ما كان كذلك يكون إعرابه بالحركة لكن في آخره ألف مقدرة، مثل: عصا لا يظهر الإعراب فيه لفظًا، فيكون تقديرًا بالحركة لأن الألف لا تقبل الحركة، (**وَمَعنَاهُ يَقتَضِي الإعرَابَ بالحُرُوفِ**) لما سبق أيضًا أن معناه معنى التثنية، فيكون إعرابه مثل إعرابها؛ ليدل على المعنى لأن الإعراب علامة دالة على المعنى، (**فَرُوعِيَ فِيهِ**) أي: فلزم أن يراعى في: (**كِلا الاعتِبَارَينِ**) أي: اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، بإعطاء كل ذي حق حقه؛ لئلا يلغو أحدهما، (**فإذَا أُضِيفَ**) كلا وكلتا (**إِلَى المُظهَرِ**) أي: إلى الاسم المظهر (**الَّذِي هُوَ الأَصلُ**) لعدم احتياجه إلى المكنى عنه كالضمير؛ لأنه يحتاج إلى المكنى عنه، ولأن الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه، والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه، لكن يجب أن يكون هذا المظهر مثنىً ومعرفةً، (**رُوعِيَ جَانِبُ لَفظِهِ**) أي: لفظ: كلا (**الَّذِي هُوَ الأَصلُ**) لكونه مفردًا، وهو أصل، (**وَأُعرِبَ**) أي: كلا أو كلتا (**بالحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ الأَصلُ**) في الإعراب؛ لكونهما أخصر وأخف؛ ليكون الأصل مع الأصل، (**لَكِن**) أي: إلا أنه (**تَكُونُ حَرَكَاتُهُ**) الإعرابية (**تَقدِيرِيَّةً**) حيث لا يمكن أن تجعل لفظية؛ (**لأَنَّ آخِرَهُ أَلِفٌ**) لا تقبل الحركة، ومع هذا (**تَسقُطُ**) سواء أضيف أو لا، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأنه لا يضاف

بالتقاء الساكنين، مثل: «جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ»، و«رَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ».

وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع، نحو: «جَاءَنِي كِلَاهُمَا»، و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا»، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافًا إلى مضمر.

(وَاثْنَانِ) وكذا «اثنتان» و«ثنتان»، فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة التثنية، ....

إلا إلى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ) فامتنع ظهور الإعراب في لفظه؛ فيكون إعرابه بالحركة تقديريًا في الأحوال الثلاث، (**مِثلُ: جَاءَني كِلا الرَّجُلَينِ، وَرَأَيتُ كِلا الرَّجُلَينِ، وَمَرَرتُ بِكِلا الرَّجُلَينِ، وَإِذا أُضِيفَ إِلَى المُضمَرِ الَّذِي هُوَ الفَرعُ**) لما سبق (**رُوعِيَ جَانِبُ مَعنَاهُ الَّذِي هُوَ الفَرعُ**) لما سبق أيضًا، (**وَأُعرِبَ بِالحُرُوفِ الَّتِي هِيَ الفَرعُ**) لتولدها من الحركات وكونها أثقل منها ليكون الفرع مع الفرع، (**نَحوُ: جَاءَني كِلاهُما**) الضمير إما إلى المؤكد إن كان كلاهما تأكيدًا، نحو: جاءني الزيدان كلاهما، وإما إلى المبتدأ إن كان التأكيد في الإسناد مثل: الزيدان جاءني كلاهما، (**وَرَأَيتُ**) الزيدين (**كِلَيهِمَا، وَمَرَرتُ بِـ**) الزيدين (**كِلَيهِمَا؛ فَلِذَلِكَ**) أي: لكون كلا عند الإضافة إلى المضمر معربًا بالحروف، وعند الإضافة إلى المضمر معربًا بالحركات، أو لكون إضافة كلا إلى المضمر شرطًا لأن يكون إعرابها بالحروف (**قُيِّدَ كَونُ إِعرَابِهِ بِالحُرُوفِ بِكَونِهِ**) متعلق بقوله: «قيد» (**مُضَافًا إِلَى مُضمَرٍ**) احترازًا عن إضافته إلى مظهر؛ لأنه حينئذٍ يكون إعرابه بالحركة لما سبق.

«و» ثانيهما «اثنان» (**وَكَذَا**) أي: كما أن اثنان ملحق بالمثنى (**اِثنَتَانِ**) بالهمزة في أوله (**وَثِنتَانِ**) بدونها؛ لكونهما مؤنثي اثنان، كما أن كلتا مؤنث كلا؛ (**فَإِنَّ هَذِهِ الأَلفَاظَ**) أي: اثنين واثنتين (**وَإِن كانَت**) للوصل (**مُفرَدَةً**)؛ إذ لم يثبت للمفرد اثنٌ واثنةٌ وثنتٌ، ثم ثنى بزيادة الألف والياء والنون، كما هو حال التثنية، بل الألف والنون، أو الياء والنون من أصل الكلمة مثل: ذان وذين، واللذان واللذين، (**لَكِنَّ صُورَتَها صُورَةُ التَّثنِيَةِ**) مثل: ابنان وابنتان وبنتان، وابنين وابنتين

ومعناها معنى التثنية، فألحقت بها (بِالْأَلِفِ) رفعًا (وَالْيَاءِ) المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًّا، كما سيجيء.

(جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ) والمراد به: ما سمي به اصطلاحًا. وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون، فيدخل فيه نحو: «سنين وأرضين» مما لم يكن واحده مذكرًا، لكن يجمع بالواو والنون.

وبنتين، (وَمَعنَاها مَعنَى التَّثنِيَةِ) لأنه تكرار الواحد، لأن معنى التثنية تكرار الواحد؛ (فَأُلحِقَت بِهَا) أي: بالتثنية فأخذت حكمها في الإعراب؛ لأن مشابهتها التثنية في الصورة والمعنى تستلزم أن يكون إعرابها مثل إعرابها «بالألف» (رَفعًا) أي: في حالة الرفع، «والياء» الساكنة (المَفتُوحِ مَا قَبلَها) صفة جرت على غير من هي له، مثل قولك: هند جائل وشاحها، وإنما قيده به احترازًا عن الياء المكسور ما قبلها؛ فإنها علامة في الجمع على حد التثنية، (نَصبًا وَجَرًّا) أي: في حالة النصب والجر، إلا أنها في الثاني أصالةٌ وفي الأول تبعًا وحملًا (كَمَا سَيَجِيءُ) وجهه.

والثالث من الأقسام الثلاثة التي إعرابها بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره ياء، وهو «جمع المذكر» لا المؤنث؛ لأنه قد علم حاله «السالم» صفة الجمع، لا المكسر فإنه أيضًا قد علم حاله، (وَالمُرَادُ بِهِ) ههنا (مَا سُمِّيَ بِهِ اِصطِلاحًا) سواء وجد شرطه فجمع أو لا، بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه، وشرطه على ما سيأتي إن كان اسمًا فمذكرٌ علمٌ يعقل، وإن كان صفة فمذكرٌ يعقل، وأن لا يكون أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا يكون فيه التاء للمبالغة، (وَهُوَ) أي: ما سمي به اصطلاحًا (الجَمعُ بالوَاوِ وَالنُّونِ، أَو باليَاءِ وَالنُّونِ) سواء كان مفرده مؤنثًا أو مذكرًا سالمًا أو مغيرًا؛ (فَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في الجمع (نَحوُ: سِنِينَ) جمع سنةٍ مغيرًا أوله (وَأَرَضِينَ) جمع أرضٍ، (مِمَّا لَم يَكُن وَاحِدُهُ مُذَكَّرًا، لَكِن) أي: إلا أنه (يُجمَعُ بالوَاوِ وَالنُّونِ) أو بالياء والنون، وقال الهندي: وما هو على صيغته، فيكون من باب حذف المعطوف، أو المراد صيغة جمع المذكر؛ فلا يرد نحو: سنين في سنةٍ، وثبين في ثبةٍ، وقلين في قلةٍ، انتهى.

(وَ) ما أُلْـحِقَ به وهو (أُولُو) جمع «ذو» لا عن لفظه سماعًا (و) ثانيهما (عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا) أي: نظائرها السبع، وهو «ثلاثون إلى تسعين»، وليس «عشرون» جمع «عشرة»، ولا «ثلاثون» جمع «ثلاثة»، وإلا لصح إطلاق «عشرين» على «ثلاثين»؛ لأنه ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة؛ لأنه ثلاثة مقادير ....

«و» (مَا أُلحِقَ) مبني للمفعول (بِهِ) نائبه (وَهُوَ) أي: ما ألحق به اثنان أحدهما: «أولو» بضم الهمزة وكتبت الواو بعدها ليكون دليلًا على ضمها، ولئلا يلتبس بإلى الجارة في النصب والجر، (جَمعُ ذُو، لا) يكون جمعًا (عَن لَفظِهِ) بل من غير لفظه (سَمَاعًا) لأن جمعه من لفظه قياسًا: ذوون مثل: رضون، «و» (ثَانِيهِمَا) «عشرون وأخواتها» جمع أختٍ، المراد بالأخت ههنا المثل والنظير، ولذا قال الشارح: (أَي: نَظَائِرُها) أي: نظائر عشرون؛ فاستعمال الأخت في المثل والنظير استعمال عربي لا اصطلاح نحوي، (السَّبعُ) صفة النظائر، (وَهُوَ) أي: النظائر، فالتذكير باعتبار الخبر، وهو (ثَلَاثُونَ) وفي بعض النسخ: «وهي» بالتأنيث منتهيًا (إِلَى تِسعِينَ) فتدخل الغاية في المغيا، كالمرافق لأن صدر الكلام يتناولها، وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون، وفي الرضي: إنما أفرد أولو وعشرون وأخواتها بالذكر؛ لأن جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم ألحق به واو ونون أو ياء ونون دلالةً على ما فوق الاثنين، وليس أولو وعشرون كذلك لأن أولو موضوع لجمع السلامة، وليس له مفرد إذ لم يأت أول، في المفرد، إلى هنا كلامه، فإن قيل: لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة، وأولو كذلك؟ قيل: الواو في أولو في معرض التغير؛ لأنه يتغير والمتغير لا اعتبار له، وقدم أولو على عشرون؛ لأنها أدخل في الجمع منه، لأن لها مفردًا، وإن لم يكن من لفظها، (وَلَيسَ عِشرُونَ جَمعُ عَشَرةٍ، ولا ثَلاثُون) أيضًا (جَمعُ ثَلاثَةٍ، وإلَّا) أي: لو كان عشرون جمع عشرة (لَصَحَّ إِطلاقُ عِشرِينَ عَلَى ثَلاثِينَ) ولم يصح إطلاقه على عشرين، مع أن الاستعمال على العكس؛ (لأَنَّهُ) أي: ثلاثين (ثَلَاثَةُ مَقَادِيرِ العَشَرَةِ) لأن أقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد، (وَ) لصح أيضًا (إِطلَاقُ ثَلاثِينَ عَلَى التِّسعَةِ) ولم يصح إطلاقه على ثلاث مراتب العشرة؛ (لأَنَّهُ) أي: التسعة (ثَلَاثَةُ مَقَادِيرِ

الثلاثة، وعلى هذا القياس البواقي. وأيضًا هذه الألفاظ تدل على معان معينة، ولا تعيين في الجموع.

فإعرابها (بِالْوَاوِ) رفعًا (وَالْيَاءِ) نصبًا وجرًّا.

وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته، والجمع مع ملحقاته بالحروف؛ لأنهما فرعا الواحد، ....

الثَّلاثَةِ) وأقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد، وليس الأمر كذلك بل إنما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الأعداد، من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد، (وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ) أي: على قياس عشرين وثلاثين في عدم أن يكون تعريف الجمع موجودًا فيه (البَوَاقي) أي: العقود الباقية، وهي أربعون إلى تسعين، فإن «أربعون» ليس جمع أربعة، ولا «تسعون» ليس جمع تسعة، وإلا لصح إطلاق «أربعون» على اثني عشر؛ لأنه ثلاثة مقادير الأربعة، وإطلاق «تسعون» على سبعة وعشرين، وليس الاستعمال كذلك.

(وَأَيضًا) أي: كما أن «عشرون» لا يكون جمع عشرة، ولا «ثلاثون» جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هَذِهِ الأَلفَاظُ) أي: العقود الثمانية من الأعداد (تَدُلُّ) أي: كل واحد منها (عَلَى مَعَانٍ مُعَيَّنَةٍ) يعني: على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان، (وَلَا تَعيِينَ فِي الجُمُوعِ) أي: ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالمًا أو مكسرًا مذكرًا أو مؤنثًا، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة، وهو ليس بمعين، فعلم من هذا أن هذه العقود ليست جموعًا، بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع ألحقت به، وأعربت بإعرابه، كما ألحق اثنان بالتثنية وأعرب بإعرابها، (فإعرابها) «بالواو» الجار والمجرور خبر لقوله: «جمع المذكر السالم» (رَفعًا) أي: في حالة الرفع، «والياء» (نَصبًا وَجَرًّا) أي: في حالة النصب والجر، (وَإِنَّمَا جُعِلَ إِعرَابُ المُثَنَّى مَعَ مُلحَقَاتِهِ) أعني: كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (وَ) إنما جعل أيضًا أعراب (الجَمعِ) المذكر السالم (مَعَ مُلحَقَاتِهِ) وهي: أولو وعشرون وأخواتها، (بالحُرُوفِ) أي: إنما جعل إعراب كل واحد منهما بالحروف (لأَنَّهُمَا فَرعَا الوَاحِدِ) أي: لأن التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج إليه،

وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب، وهو علامة التثنية والجمع، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما، ليكون إعرابهما فرعًا لإعرابه، كما أنهما فرعان له؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة.

ولما جعل إعرابهما بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة، وإعرابهما ستة: ثلاثة للمثنى، وثلاثة للجمع، فلو جعل ....

والجمع أيضًا فرعه بمرتبتين ومحتاج إليه، والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو إليه، قوله: «فرعا الواحد» أصله: فرعان، سقط النون بالإضافة إلى الواحد، (وَ) الحال أنه (**في آخِرِهِمَا حَرفٌ يَصلُحُ للإعرَابِ**) حين الإعراب كالأسماء الستة، (**وَهُوَ**) أي: ذلك الحرف (**عَلَامَةُ التَّثنِيَةِ**) الألف والياء (وَ) علامة (**الجَمعِ**) الواو والياء؛ (**فَنَاسَبَ أن يُجعَلَ ذَلِكَ الحَرفُ**) أي: الحرف الصالح لأن يكون إعرابًا لهما (**إعرَابَهُما لِيَكُونَ إعرَابُهُما**) أي: إعراب التثنية والجمع (**فَرعًا لإعرَابِهِ**) أي: إعراب الواحد، (**كَمَا أَنَّهُمَا فَرعَانِ لَهُ**) أي: كما أن كل واحد منهما فرع للواحد ينبغي أن يكون إعرابها فرعًا لإعرابه؛ لتكمل الفرعية وتتم المناسبة؛ (**لأنَّ الإعرَابَ بالحُرُوفِ فَرعُ الإعرَابِ بالحَرَكَاتِ**) في الخفة؛ لأن الحركة أخف من الحروف وهو ظاهر.

(**وَلَمَّا جُعِلَ إعرَابُهُما بالحُرُوفِ**) للمناسبة المذكورة (وَ) قد (**كَانَ حُرُوفُ الإعرَابِ ثَلاثَةً**) لا غير؛ لأنه لما كانت الحركات ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة، والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الإعراب ثلاثة؛ لأنه تولد من الضمتين واو، ومن الفتحتين ألف، ومن الكسرتين ياء، هذا هو الأصح المختار، وأيضًا الواو تدل على الضمة والألف على الفتحة والياء على الكسرة في الأسماء الستة، (**وَإعرَابُهُما**) أي: إعراب المثنى والجمع (**سِتَّةً**) لأن لكل واحد رفعًا ونصبًا وجرا، والجملة حالٌ بالواو والضمير معًا، ويجوز أن تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحدٍ بعاطف واحدٍ، (**ثَلاثَةٌ**) إما بالرفع أو بالنصب بدلٌ من «ستة» بدل البعض، وإما مبتدأ بتقدير: منها، أي: ثلاثة منها كائن (**للمُثَنَّى**) وهو الأصوب الرفع والنصب والجر، (**وثَلاثَةٌ**) منها كائن (**للجَمعِ**) رفعًا ونصبًا وجرا، فانقسم الحروف على المحال، (**فَلَو جُعِلَ**

إعراب كل منهما بتلك الحروف الثلاثة لَوَقَعَ الالتباس.

ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا إعراب، ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا إعراب، فَوُزِّعَتْ عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى؛ لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو: «يضربان» و«ضربا»، والواو علامة الرفع في المجموع؛ لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: «يضربون» و«ضربوا»،

إعرَابُ كُلٍّ مِنهُما بِتِلكَ الحُرُوفِ الثَّلاثةِ) يعني: لو جعل رفع المثنى والجمع معًا بالواو، وجعل نصبهما أيضًا بالألف وجرهما بالياء **(لَوَقَعَ الالتِبَاسُ)** أي: التباس أحدهما بالآخر؛ لأنه إذا قيل: جاءني الزيدون مثلًا، لا يعلم أن الجائي اثنان أو جماعة، وذا غير جائز، **(وَلَو خُصَّ المُثَنَّى بها)** يعني: لو أعطيت هذه الحرف للمثنى لكونه أسبق من الجمع، والأسبق لا يأخذ إلا ما هو الأقوى على وجه التمام، فإذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء لـ**(بَقِيَ المَجمُوعُ بِلا إِعرَابٍ)**؛ لأنه لم يجد حرفًا يأخذه، **(وَلَو خُصَّ المَجمُوعُ بِها)** يعني: لو أعطيت هذه الحروف للجمع؛ لكونه أشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء، والأشرف إنما يأخذ ما هو الأقوى والأتم، فإذا جعل إعرابه بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرا؛ لـ**(بَقِيَ المُثَنَّى بِلَا إِعرَابٍ)**؛ لأن الجمع قد أخذ حروف الإعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف، وكل واحد منهما غير جائز؛ فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع في قسمته؛ **(فَوُزِّعَت)** الحروف الثلاثة لئلا يلزم الالتباس أو الخصوص **(عَلَيهِمَا)** أي: على المثنى والجمع، **(بِأَن جَعَلُوا الأَلِفَ)** منها **(عَلَامَةَ الرَّفعِ فِي المُثَنَّى)** يعني: أعطوا الألف ذلك المحل؛ لكون الألف أخف لأنها ساكنة دائمًا، ومركبة من الفتحتين، وثقل المثنى لعمومه، و**(لأَنَّهُ)** أي: الألف **(الضَّمِيرُ المَرفُوعُ للتّثنِيَةِ فِي الفعلِ نَحوُ: يَضرِبَانِ وَضَرَبَا)** قدم المضارع؛ لكونه في صدد الإعراب، فقيس الاسم عليه، فجعل الألف علامة الرفع في تثنيته، فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد، **(وَ)** جعلوا **(الوَاوَ عَلَامَةَ الرَّفعِ فِي المَجمُوعِ)** لأن الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين، والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء، و**(لأَنَّهُ)** أي: الواو **(الضَّمِيرُ المَرفُوعُ للجَمعِ فِي الفِعلِ نَحوُ: يَضرِبُونَ وَضَرَبُوا)** فحمل الاسم عليه، وجعل الواو

وجعلوا إعرابهما بالياء حالة الجر على الأصل، وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية، لخفة الفتحة وكثرة التثنية، وكسروه في المجموع لثقل الكسرة، وقلة المجموع، وحملوا النصب على الجر، لا على الرفع لمناسبة النصب الجر، لوقوع كل منهما فضلة في الكلام.

علامة الرفع في جمعه، فأخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقي حرف واحد مع المحال الأربعة، وهي نصبهما وجرهما، والحرف الباقي الياء، (**وَجَعَلُوا إِعرَابَهُمَا**) أي: المثنى والجمع (**باليَاءِ حَالَةَ الجَرِّ عَلَى الأَصلِ**) لأن الياء أخت الكسرة، التي هي الجر، ولأن الياء متولدة من الكسرة، فكان الجر أصلًا للياء فوقع الالتباس، (**وَفَرَّقُوا بَينَهُما**) لدفعه (**بأَن فَتَحُوا مَا قَبلَ اليَاءِ فِي التَّثنِيَةِ لِخِفَّةِ الفَتحَةِ وَكَثرَةِ التَّثنِيَةِ**) بالنسبة إلى الجمع (**وَكَسَرُوهُ**) أي: ما قبل الياء (**فِي المَجمُوعِ لِثِقَلِ الكَسرَةِ وَقِلَّةِ المَجمُوعِ**) بالقياس إلى التثنية، ولما سبق أن التثنية أكثر في الاستعمال، والجمع أقل فيه، ولم تعكس القضية للتعادل بينهما، (**وَحَمَلُوا النَّصبَ عَلَى الجَرِّ**) أي: حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما، وجعلوا إعراب نصبهما كإعراب جرهما (**لا عَلَى الرَّفعِ**) يعني: لم يحملوا نصبهما على رفعهما، وجعلوا حالة النصب في المثنى بالألف وفي الجمع بالواو، مع أن الحمل عليه أولى لكونه عمدة في الكلام ومقصودًا؛ (**لِمُنَاسَبَةِ النَّصبِ الجَرَّ**) المناسبة مصدرٌ جار لفاعله وناصبٌ لمفعوله، (**لِوُقُوعِ**) أي: في وقوع (**كُلٍّ مِنهُمَا**) أي: من النصب والجر، أي: ما فيه أحدهما (**فَضلَةً فِي الكَلامِ**) ولأنه أشبه في المحل، ولمشاكلة كل واحد منهما في الكتابة نحو: رأيتك، ومررت بك.

* * *

[الإعراب التقديري واللفظي]

ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف، وبيان مواضعهما المختلفة، شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق. ولما كان التقديري أقل، أشار إليه أوَّلًا، ثم بين أن اللفظي ما عداه، فقال: (التَّقْدِيرُ) أي: تقدير الإعراب ....

[الإعراب التقديري واللفظي]

(وَلَمَّا فَرِغَ) المصنف (مِن تَقسِيمِ الإعرَابِ إِلَى الحَرَكَةِ) التي هي الأصل فيه لما سبق، (وَالحَرفِ) الذي هو الفرع فيه كما مر أيضًا، إما ضمنًا بقوله: «الإعراب ما اختلف آخره به»، وأراد بلفظ «ما» الحركة أو الحرف أو صريحًا بقوله: «بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرا، والواو، والألف، والياء» (وَ) فرغ أيضًا من (بَيَانِ مَوَاضِعِهِما) مواضع الإعراب بالحركة، ومواضع الإعراب بالحروف (المُختَلِفَةِ) لما مر أن الإعراب بالحركة ثلاثة أنواع: ما استوفى فيه الحركات الثلاث، وما ترك فيه النصب، وما ترك فيه الجر، وأيضًا أن أنواع الإعراب بالحروف ثلاثة: ما وجد فيه الحروف الثلاثة، وما ترك فيه الألف، وما ترك فيه الواو، (شَرَعَ) جواب «لما» (في بَيَانِ مَوَاضِعِ الإعرَابِ اللَّفظِيِّ والتَّقدِيرِيِّ اللَّذَينِ) مثنى صفة لهما (أُشِيرَ إِلَى تَقسِيمِهِ) أي: تقسيم الإعراب (إِلَيهِما) أي: إلى اللفظي والتقديري (فِيمَا سَبَقَ) في بيان حكم المعرب، حيث قال: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا».

(وَلَمَّا كَانَ التَّقدِيرِيُّ) أشار به إلى وجه تقسيم التقديري مع أن اللفظي لكونه الأصل أحق بالتقديم، ويكون أيضًا النشر موافقًا للف، إلا أن الإعراب التقديري لكونه (أَقَلَّ) والأقل يكون كالجزء، وهو متقدم على الكل (أَشَارَ إِلَيهِ) أي: بين الإعراب التقديري (أَوَّلًا) أي: قبل أن يبين الإعراب اللفظي، (ثُمَّ) أي: بعد بيانه التقديري (بَيَّنَ أَنَّ اللَّفظِيَّ مَا عَدَاهُ فَقَالَ:) «التقدير» معرفًا بلام العهد الخارجي (أي: تَقدِيرُ الإعرَابِ) فاللام تغني غناء الإضافة في الإشارة إلى

(فِيمَا) أي: في الاسم المعرب الذي (تَعَذَّرَ) الإعراب فيه، أي: امتنع ظهوره في لفظه، وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلًا للحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة، الذي في آخره ألف مقصورة، سواء كانت موجودة في اللفظ كـ«العصا» بلام التعريف، أو محذوفة بالتقاء الساكنين (كـ«عَصًا») بالتنوين، فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة مطلقًا.

المعهود أو عوض عن المضاف إليه، فالأول مذهب البصرية، والثاني مذهب الكوفية، والاعتماد إنما هو على الأول «فيما» (**أَي: فِي الاسمِ المُعرَبِ**) فيه إشارة إلى ترجيح جعل «ما» موصولة، على كونها موصوفة بالمتبادر؛ ليكون إشارة إلى المعرب لكون البحث فيه، (**الَّذي**) «تعذر» (**الإعرَابُ**) بقرينة المقام (**فِيهِ**) قدره؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد، واختيار حذف العائد أولى من تقدير مضاف، أي: تعذر إعرابه فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاستتر في الفعل؛ لأن حذف الفضلة أيسر وأهون من حذف العمدة، (**أَي: اِمتَنَعَ ظُهُورُهُ فِي لَفظِهِ**) لأن التعذر يلزمه امتناع الظهور، أي: في الاسم المعرب الذي امتنع ظهور الإعراب في لفظه، (**وَذَلِكَ**) أي: تقدير الإعراب لأجل امتناع ظهور في لفظ الاسم المعرب واقع (**إِذَا لَم يَكُن الحَرفُ الَّذي هُوَ مَحَلُّ الإعرَابِ**) وهو الحرف الآخر (**قَابِلًا للحَرَكَةِ الإعرَابِيَّةِ**)، بل للحركة مطلقًا، وذلك على قسمين:

الأول: يقال له: باب عصا، (**كَمَا فِي الاسمِ المُعرَبِ بالحَرَكَةِ الَّذِي**) الموصول مع صلته صفة بعد صفة لـ«الاسم»، (**فِي آخِرِهِ أَلِفٌ**) فاعل الظرف؛ لاعتماده على الموصول، (**مَقصُورَةٌ**) صفة «الألف»، سواء كانت الألف للتأنيث مثل: حبلى وبشرى، أو منقلبة عن واو أو ياء مثل: عصا ورحى، أو ما يشبهه مثل: جمزى، و(**سَوَاءٌ كَانَت**) الألف (**مَوجُودَةً فِي اللَّفظِ**) كألف التأنيث، والألف المقلوبة (**كَالعَصَا**) والرحى، المعرف (**بِلَامِ التَّعرِيفِ، أَو مَحذُوفَةً بالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ**) «كعصًا» ورحىً وفتىً، (**بالتَّنوِينِ**) في الكل، (**فَإِنَّ الأَلِفَ المَقصُورَةَ**) قيدها بها؛ لأنها إذا كانت ممدودة يكون إعرابها بالحركات لفظًا، أصلية كانت كقراء، أو مبدلة كحمراء ورداء وكساء، (**فِي الصُّورَتَينِ**) أي: في صورة كون الألف محذوفة فيها كعصًا، أو مذكورة كالعصا، (**غَيرَ قَابِلَةٍ للحَرَكَةِ مُطلَقًا**) فتحة

(وَ) كما في الاسم المعرب بالحركة، المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غُلَامِي) فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل، امتنع أن تدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة.

كانت أو ضمة أو كسرة، إعرابية كانت أو بنائية؛ لأن الألف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر، يعني: همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها ألفًا، وإذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الإعراب لفظًا؛ فيكون إعرابه تقديريًا؛ لأن الأصل إذا تعذر يعمل بالفرع.

«و» الثاني: باب غلامي، مفردًا كان أو جمعًا بعد أن كان إعرابه بالحركات لفظًا ثم أضيف إلى الياء؛ ولذا قال الشارح: **(كَمَا فِي الاسمِ المُعرَبِ بالحَرَكَةِ)** لفظًا، وهو الاسم الصحيح أو الملحق به كما سيجيء، **(المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، نَحوُ)** «غلامي» وداري، ودلوي، وظبيي، أخره عن باب عصًا؛ لأنه ليس في كونه معربًا خلاف أحدٍ، وأما باب غلامي ففيه خلافٌ؛ ولذا قال الرضي: اعلم أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف؛ لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهو الحق بدليل إعرابه في نحو: غلامه، وغلامك، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقًا سبب البناء؟ إلى هنا كلامه، **(فَإِنّهُ)** أي: الشأن **(لَمّا اشتَغَلَ مَا)** أي: حرف كان **(قَبلَ يَاءِ المُتَكَلِّمِ)** كالميم مثلًا **(بالكَسرَةِ)** حين أضيف الاسم المعرب إلى الياء **(للمُنَاسَبَةِ)** أي: ليناسب حركة الياء بأن تكون كسرة، **(قَبلَ دُخُولِ العَامِلِ)** على ذلك المضاف، فإذا أرادوا إعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الإعراب مشتغلًا بحركة لازمة، وهي الكسرة، والعامل إنما يعمل إذا وجد المحل فارغًا غير مشتغل بحركة، ويكون الاسم صالحًا للإعراب **(اِمتَنَعَ أَن تَدخُلَ عَلَيهِ)** أي: على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لأجلها **(حَرَكَةٌ أُخرَى)** والحال أنه لا بد منها **(بَعدَ دُخُولِهِ)** أي: بعد دخول العامل **(مُوَافِقَةٌ)** بالرفع صفة لـ«حركة»، أو بالنصب حال منها، نكرة مخصصة **(لَهَا)** أي: الكسرة، في حال كون العامل جارا، **(أَو مُخَالِفَةٌ)** عطف على «موافقة»، في حال كونه رافعًا أو ناصبًا؛ لأن في الأول يلزم اجتماع الكسرتين، كسرة العامل وكسرة البناء؛ لأن الكسرة قبل دخول العامل

فما ذهب إليه بعض من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي.

(مُطْلَقًا) أي: في الأحوال الثلاث، يعني: كون الإعراب تقديريًا في هذين النوعين من الاسم المعرب، إنما هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها.

بنائية، وفي الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة أو الفتحة معها، والكل محالٌ، وهو ظاهرٌ، ولا يمكن أن تجعل هذه الحركة إعرابًا؛ لأنها مقتضى الياء، وهي مقدمة على العامل، فلا يمكن أن تكون أثرًا للعامل، وإلا لزم أن يكون العامل لتحصيل الحاصل، كذا قاله العصام، أقول: هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط.

(فَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ بَعضٌ) تنكيره للتحقير، كأنه لا يعتد بقوله، ولذا لم يصرح باسمه (مِن أَنَّ) بيان لـ«ما» (إِعرَابَ مِثلِ هَذَا الاسم) أي: الاسم المعرب بالحركة لفظًا إذا أضيف إلى الياء (فِي حَالَةِ الجَرِّ لَفظِيٌّ) خبر «أن» (غَيرُ مَرضِيٍّ) خبر المبتدأ عند المصنف؛ لأن الكسرة التي فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لأجل الياء، وبعده يجب أن تكون إعرابيةً، وبينهما منافاةٌ؛ لأن البنائية لا تكون إعرابية وبالعكس، ولأن تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل، فلا يجوز أن تكون أثرًا له، لأنه يكون تحصيل الحاصل، ولذا قال: «مطلقًا» (أَي: فِي الأَحوَالِ الثَّلاثِ) لا في الحالين فقط الرفع والنصب، (يَعنِي: كَونَ الإِعرَابِ تَقدِيريًّا فِي هَذَينِ النَّوعَينِ) أي: في باب: عصا، وباب: غلامي (مِنَ الاسمِ المُعرَبِ إِنَّمَا هُوَ) أي: ليس الإعراب التقديري إلا (فِي جَمِيعِ الأَحوَالِ) يعني: في حال الرفع والنصب والجر، (غَيرُ مُختَصٍّ) خبر بعد خبر، أو حال من الضمير المستكن (بِبَعضِهَا) أي: ببعض الأحوال، بأن كان باب غلامي في حال الرفع والنصب تقديريا لا في حال الجر، قوله: «مطلقًا» هذا التعميم وإن كان مخصوصًا بالثاني إلا أن الشارح عمم الإطلاق إليهما لمناسبة الاشتراك، في حال كون إعرابهما تقديريا للتعذر؛ لأنه لا خلاف لأحد في كون الإعراب تقديريا في باب عصا في جميع الأحوال، لأن آخره ألف لا تقبل الحركة، بخلاف باب غلامي، فإن فيه حركة ظاهرة.

(أَوِ اسْتُثْقِلَ) عطف على قوله: «تعذر»، أي: تقدير الإعراب فيما تعذر، أو في الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه، وذلك إذا كان محل الإعراب قابلًا للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلًا على اللسان، كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها، سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كَـ«قَاضٍ») أو غير محذوفة كـ«القاضي» (رَفْعًا وَجَرًّا) أي: في حالتي الرفع والجر،

«أو استثقل» مبني للفاعل (عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: «تَعَذَّرَ» أي: تَقدِيرُ الإعرَابِ فِيمَا تَعَذَّرَ أَو) تقدير الإعراب أيضًا (فِي الاسمِ) المعرب، ولم يقيده بالحركة؛ لأن تقدير الإعراب للاستثقال يجري في الإعراب بالحروف أيضًا، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه مختص بالإعراب بالحركة، ولم يقيده أيضًا بالمعرب لانفهامه، لأن البحث في كون الاسم معربًا أو اكتفاء بما ذكره في قسيمه (الَّذِي إِستَثقَلَ ظُهُورَ الإعرَابِ فِي لَفظِهِ) أي: لفظ الاسم المعرب، (وَذَلِكَ) أي: تقدير الإعراب للاستثقال واقع (إِذَا كَانَ مَحَلُّ الإعرَابِ) وهو الحرف الأخير حقيقةً أو حكمًا (قَابِلًا للحَرَكَةِ الإعرَابِيَّةِ) لكونه أقوى من الألف، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر؛ لأن محل الإعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلًا عن قبول الحركة الإعرابية؛ لكونه لفظًا أو تقديرًا، (وَلَكِن) أي: إلا أنه (يَكُونُ ظُهُورُهُ) أي: ظهور الإعراب (فِي اللَّفظِ) أي: لفظ الاسم المعرب (ثَقِيلًا عَلَى اللِّسَانِ) للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة في حال الرفع في: جاءني قاضي، واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو: مررت بقاضي؛ لكون ما قبل اللام مكسورًا، وهذا القسم أيضًا شيئان:

أحدهما: الاسم المنقوص بالواو أو بالياء المكسور ما قبلهما، يعني: ما استثقل فيه الرفع والجر، وهو (كَمَا فِي الاسمِ) المعرب (الَّذِي فِي آخِرِهِ يَاءٌ) حقيقة مثل: رام، أو منقلبة عن واو مثل: غازٍ، (مَكسُورٌ مَا) أي: الحرف الذي (قَبلَهَا، سَوَاءٌ كَانَت) تلك الياء (مَحذُوفَةً بالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ) وسواء كان ذلك الاسم مفردًا «كقاضٍ»، (أَو) جمعًا مكسرًا مثل: جوارٍ ودواعٍ، (غَيرَ مَحذُوفَةٍ) كما إذا كان الاسم معرفًا باللام (كَالقَاضِي) والجواري والدواعي، «رفعًا وجرا»، (أَي: فِي حَالَتَي الرَّفعِ) نحو: جاءني قاضٍ والقاضي، (وَالجَرِّ) نحو:

لا في حالة النصب، لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة.

(نَحْوُ: مُسْلِمِيّ) عطف على قوله: «كقاض»، يعني: تقدير الإعراب للاستثقال.

قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف ....

مررت بقاضٍ وبالقاضي، (لا) أي: لا يكون الإعراب فيه تقديرًا (فِي حَالَةِ النَّصبِ) نحو: رأيت قاضيًا والقاضي، بالنصب، ونحو قوله تعالى: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحقاف: 31]؛ (لاستِثقَالِ الضَّمَّةِ وَالكَسرَةِ عَلَى اليَاءِ) وذلك محسوسٌ لضعف الياء وثقل الحركتين عليها، مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، أما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينها وبين الياء، ولأنها أقوى الحركات، وأما ثقل الكسرة وإن كان بينهما مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين، كسرتها وكسرة ما قبلها؛ لأن الشيء إذا كسر يثقل، ولذا أسكنوا عين جعفر؛ لئلا يتوالى أربع حركات (دُونَ الفَتحَةِ) يعني: أن الفتحة لكونها خفيفة وجزء الألف لا تكون ثقيلة على الياء، ولا على اللسان؛ فيكون الإعراب في حال النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا.

«و» **الثاني**: كل جمع مذكر سالم، اسمًا كان أو صفة، مضافًا إلى الياء، فرفعه وحده مقدرٌ، لا نصبه وجره، «نحو: مسلمي»، (عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: كَقَاضٍ) بإعادة الجار لكن لا بعينه، بل بجنسه، وإنما أعاده ليدخل فيه ما كان إعرابه تقديريا بالحروف في الأحوال الثلاث، أو في حال الرفع فقط كما في التثنية إذا أضيف إلى ما أوله ساكن نحو: هذان ثوبا ابنك، وكذا الأسماء الستة على ما سيأتي، وقال المحشي: يعني أن غرض المصنف بتكثير الأمثلة في هذا التقسيم بيان أنه قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون بالحروف، لا استيفاء الأقسام للمستثقل؛ فلا يرد أنه بقي أقسام من المستثقل لم يذكرها، انتهى.

(يَعنِي: تَقدِيرُ الإعرَابِ للاستِثقَالِ قَد يَكُونُ فِي الإعرَابِ بالحَرَكَةِ) رفعًا وجرا، لا نصبًا لما مر، (وَقَد يَكُونُ فِي الإعرَابِ بالحُرُوفِ) مطلقًا، كما في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى اسم أوله ساكن يكون إعرابها بالحروف تقديرًا في

نحو: «مُسْلِمِيّ»، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه مختص بالإعراب بالحركة (رَفْعًا) يعني: تقدير الإعراب في نحو: «مسلمي»، إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر، نحو: «جاءني مسلمي»، فإن أصله «مسلموي» بسقوط النون بالإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق ساكن، فانقلبت الواو ياءً، وأدغم الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء، ....

الأحوال الثلاث، أو رفعًا فقط وذلك في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم (نَحوُ: مُسلِمَيَّ) أي: في التثنية وقد سبق، (بِخِلافِ تَقدِيرِ الإعرَابِ للتَّعَذُّرِ فإنَّهُ) أي: تقدير الإعراب للتعذر (مُختَصٌّ بالإعرَابِ بالحَرَكَةِ) ولا يوجد في الإعراب بالحروف أصلًا؛ لأن حروف الإعراب لا تكون إلا ساكنة، وتقدير الإعراب للتعذر إنما يكون إذا لم يقبل محل الإعراب الحركة لكونه ألفًا، سواء كانت من نفس الكلمة أو لا، أو ما قبل ياء المتكلم فتنافيا «رفعًا» نصب على الظرفية، وإليه أشار الشارح بقوله: (يَعني: تَقدِيرُ الإعرَابِ) للاستثقال (في نَحوِ: مُسلِمِيَّ) في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم (إنَّمَا هُوَ) أي: لا يكون فيه إلا (في حَالَةِ الرَّفعِ فَقَط، دُونَ) حال (النَّصبِ والجَرِّ) لما سيأتي، أن الإعراب فيهما لفظي سواء أضيف إلى الياء أو لا لوجود حرف الإعراب وهو الياء لفظًا، فانحصر تقدير الإعراب فيه في حال الرفع؛ لتغير الحرف فيه دون غيره، (نَحوُ: جَاءَني مُسلِمِيّ، فإنَّ أَصلَهُ: مُسلِمُويَ بِسُقُوطِ النُّونِ) أي: نون الجمع؛ إذ أصله: مسلمون؛ لأن جمع المذكر السالم بالواو والنون في الرفع، (بالإضَافَةِ؛ فَاجتَمَعَ الوَاوُ) التي هي علامة الرفع (وَاليَاءُ) التي هي حرف الإضافة، (وَ) الحرف (السَّابِقُ) وهو الواو (سَاكِنٌ) مستعد للإدغام، (فَانقَلَبَت الوَاوُ ياءً) طلبًا للتخفيف؛ لأن الياء أخف من الواو، (وَأُدغِمَ اليَاءُ فِي اليَاءِ) لاجتماع الحرفين من جنس واحد، والأول ساكن فأدغم لأن الإدغام أخف من فكه، (وَكُسِرَ مَا) أي: حرف كان (قَبلَ اليَاءِ) المدغمة لزيادة التخفيف؛ لأن الكسرة أخف من الضمة؛ فصار مسلمي بكسر الميم، فحصل التخفيف من جهات ثلاث: قلب الواو ياء، وإدغام الياء في الياء، وكسر ما قبلها؛ لأن الياء أخف من الواو، والإدغام من فكه، والكسرة من الضمة، تأمل.

فلم تبق علامة الرفع، التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب حالة الرفع تقديريًا، بخلاف حالتي النصب والجر، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضًا ياء.

وقد يكون الإعراب بالحروف تقديريًا في الأحوال الثلاث في مثل: «جاءني أبو القوم»، و«رأيت أبا القوم»، و«مررت بأبي القوم»، فإنه لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظًا، بل صار تقديريًا .

(**فَلَم تَبقَ عَلَامَةُ الرَّفعِ الَّتِي هِيَ الوَاوُ فِي اللَّفظِ**) لا حقيقةً ولا حكمًا؛ فثبت أن الواو التي هي علامة الرفع مقدرة؛ (**فَصَارَ الإعرَابُ حَالَةَ الرَّفعِ تَقدِيرِيًّا**) لكون العلامة فيه مقدرةً، (**بِخِلافِ حَالَتَي النَّصبِ والجَرِّ**) مثل: رأيت مسلمي ومررت بمسلمي؛ لكون إعرابهما لفظيين؛ (**فإنَّ الإدغَامَ لا يُخرِجُ اليَاءَ**) المدغمة (**عَن حَقِيقَتِها**) أي: عن أن تكون ياء أيضًا؛ إذ المدغم ثابت لفظًا، (**فإنَّ اليَاءَ المُدغَمَةَ أَيضًا**) أي: كما أنها إذا كانت غير مدغمة ياء، أو كما أن الياء المدغم فيها ياء (**ياءٌ**) لأن المدغم فيه حرفان في اللفظ، وإن كانا حرفًا واحدًا في الكتابة لأن الاعتبار للملفوظ، فيكون حرف الإعراب ملفوظًا، فيكون الإعراب أيضًا ملفوظًا، (**وَقَد يَكُونُ الإعرَابُ بالحُرُوفِ تَقدِيرِيًّا فِي الأَحوَالِ الثَّلاثِ**) الرفع والنصب والجر، كما في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الاسم الذي في أوله همزة وصل، قيل: وضابطه ما إذا كان حرف الإعراب مدةً ولاقى ساكنًا، ولذا قال الشارح: (**فِي مِثلِ: جاءَني أَبُو القَومِ، وَرَأَيتُ أَبَا القَومِ، وَمَرَرتُ بِأَبِي القَومِ**) إلا أن المصنف لم يذكره؛ اكتفاءً بذكر نحو: مسلمي، ولذا ذكر مسلمي على وجه التمثيل بأن قال: «ونحو: مسلمي»، ولم يقل: ومسلمي، مع أنه أخصر؛ (**فَإنَّهُ**) أي: الشأن (**لَمَّا سَقَطَ حُرُوفُ الإعرَابِ**) الواو والألف والياء (**عَن اللَّفظِ بالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ**) الحروف واللام في: «القوم» لأن همزة الوصل تسقط في الدرج، (**لَم يَبقَ**) جواب «لما» (**الإعرَابُ**) يعني: حروف الإعراب (**لَفظًا**) لأن المعتبر هو اللفظ لا الكتابة، (**بَل صَارَ**) الإعراب (**تَقدِيرِيًّا**) لكون حروف الإعراب مقدرة للاستثقال.

فإن قلت: تقدير الإعراب للاستثقال مسلمٌ في الرفع والجر؛ لكون الواو

(وَاللَّفْظِيُّ) أي: الإعراب المتلفظ به (فِيمَا عَدَاهُ) يعني: فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الإعراب، أو استثقل.

والياء تتحملان الحركة، ولكن يثقل على اللسان، وأما في النصب فغير مسلم؛ لأن تقدير الإعراب ليس إلا للتعذر؛ لأن الألف ما دام ألفًا لا يقبل الحركةَ؟ قلت: لأن الألف فيه كانت واوًا؛ لأن أصله حال إعرابه: رأيت أبو القوم، فقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

«واللفظي» **(أَي: الإِعرَابُ المُتَلَفَّظُ بِهِ)** الجار والمجرور في «به» نائب الفاعل، والضمير راجع إلى الموصوف، قدر الموصوف ههنا، وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى: المخلوق تفننًا وإعلامًا بأن هذا التفسير يجري في الأول أيضًا، أي: الإعراب المقدر به، كما أن ذلك التفسير يجري ههنا، أي: في لفظ الإعراب بحذف الياء، «فيما عداه» **(يَعنِي: فِيمَا)** أي: الاسم المعرب الذي **(عَدَا مَا ذُكِرَ)** أي: هو غير الاسم المعرب الذي ذكر من قبل، يريد أن ضمير «ما عداه» راجعٌ إلى قسمي التقديري: المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر، والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية، حتى يرجع الضمير إلى القسمين، **(مِمَّا تَعَذَّرَ فِيهِ الإِعرَابُ أو اِستَثقَلَ)** فيه.

* * *

[الممنوع من الصرف]

ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف، وكان غير المنصرف أقل من المنصرف، وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الإعراب التقديري واللفظي عرِف غير المنصرف، واكتفى بتعريفه، فقال: (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ): (مَا) أي: اسم معرب ....

[الممنوع من الصرف]

(وَلَمَّا ذَكَرَ) المصنف **(فِي تَفصِيلِ المُعرَبِ)** بل في تفصيل الإعراب **(المُنصَرِفَ)** مرتين بقوله: «فالمفرد المنصرف، والجمع المكسر المنصرف» **(وَ)** ذكر أيضًا فيه **(غَيرَ المُنصَرِفِ)** مرة واحدة بقوله: «غير المنصرف بالضمة والفتحة» **(وَكَانَ غَيرُ المُنصَرِفِ أَقَلَّ)**؛ لأنه فرع المنصرف، ولأنه يحتاج إلى سببين أو إلى سبب واحد قائم مقامهما **(مِن المُنصَرِفِ)**؛ لأنه أصلٌ؛ لأن الأصل في الاسم المعرب الصرف؛ لعدم احتياجه إلى شيء **(وَبِمَعرِفَتِهِ)** أي: بتعريف غير المنصرف وبيانه **(يُعرَفُ المُنصَرِفُ)**؛ لأن غير المنصرف إذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفًا **(عَلَى قِيَاسِ الإعرَابِ التّقديريّ واللّفظيّ)** حيث بين أولا أقسام الإعراب التقديري؛ لكونها قليلةً؛ فعلم أن ما عداه لفظي، ولذا قال: «واللفظي فيما عداه»، **(عُرِفَ غَيرُ المُنصرِفِ، واكتَفَى بِتَعرِيفِهِ)** ولم يقل في آخر البحث: والمنصرف فيما عداه، كما قال في نظيره: «واللفظي فيما عداه»؛ لإشعار عنوان غير المنصرف، وهو ما فيه علتان أو واحدة منها تقوم مقامهما، بأن المنصرف ما عداه، بخلاف عنوان التقديري حيث لم يعرفه أولًا **(فقال:)** «غير المنصرف» مبتدأ؛ لكون التركيب الإضافي علمًا لهذا النوع مثل: عبد الله علمًا «ما» خبر مبتدأ، **(أَي: اسمٌ مُعرَبٌ)** جعل «ما» موصوفة؛ لأنها خبر، والأصل فيه التنكير، ولأن هذا تعريف غير المنصرف، والتنكير فيه أنسب؛ لأنه أدل على الجنس، ولم يبين كونها موصولة لوضوح أمره؛ لأنه قد مر غير مرة، ووصف الاسم بقوله: «معرب» لكون البحث فيه، ولأن عدم

(فِيهِ عِلَّتَانِ) تؤثران باجتماعهما، واستجماع شرائطهما فيه أثرًا، سيجيء ذكره (مِنْ) علل (تِسْعٍ أَوْ) علة (وَاحِدَةٌ مِنْهَا) أي: من تلك التسع (تَقُومُ) هذه العلة الواحدة (مَقَامَهُمَا) أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما.

الانصراف والانصراف وصفان له لا غير؛ لأن المبني لكونه مبنيا لا يوصف بأحدهما «فيه» أي: في الاسم المعرب «علتان» مرفوع على أنه فاعل الظرف؛ لأن الظرف إذا اعتمد على أحد الأشياء الستة؛ المبتدأ والموصوف والموصول وذي الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفي، يعمل في الظاهر بعده وفاقًا نحو: زيدٌ في الدار آباؤه، ومررت برجل في كمه كتاب، وجاءني الذي على كتفه سيفٌ، وجاءني زيد عليه جبة وشي، وأفي الدار زيد، وما في الدار عمرو، وسيأتي، (**تُؤَثِّرَانِ**) بيان لوصفهما، ولكن لا مطلقًا، بل (**باجتِمَاعِهِمَا**) أي: بسبب اجتماع أنفسهما (**وَاستِجمَاعِ شَرَائِطِهِما**) التي سيذكرها؛ لأن في تأثير كل علة شرطا سوى العدل (**فيهِ**) متعلق بقوله: «تؤثران» أي: في الاسم المعرب (**أَثَرًا**) هو منع الجر والتنوين عنه، (**سَيَجِيءُ ذِكرُهُ**) أي: ذكر الأثر، وهو قوله: «وحكمه: أن لا كسر ولا تنوين» «من» بيان لقوله: «علتان» فتكون صفة أي: علتان كائنتان من (**عِلَلٍ**) «تسعٍ» التنكير ههنا في مقام العهد؛ إذ التسع معهودة فيما بينهم أوردها به للتفخيم، «أو» (**عِلَّةٍ**) «واحدةٍ» كائنة «منها» (**أي: مِن تِلكَ**) العلل (**التّسعِ**) «تقوم» (**هَذِهِ العِلّةِ الوَاحِدَةِ**) لقوتها وكمالها؛ لأن الشيء إذا قوي وكمل يليق أن يقوم مقام الشيئين، بل مقام الأشياء «مقامهما» منصوب على الظرفية، (**أَي:**) في (**مَقَام هَاتَينِ العِلَّتَينِ**) اللتين هما من العلل التسع، (**بِأَن**) متعلق بقوله: «تقوم» (**تُؤَثِّرُ**) تلك العلة الواحدة حال كونها (**وَحدَها تَأثِيرَهُما**) أي: تأثير العلتين، وفي هذا إشارة إلى أن غير المنصرف نوعان: نوع فيه علتان من العلل التسع، ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط، والى أن العلل التسع أيضًا نوعان: نوع منها ناقص لم يقدر أن يؤثر في الاسم المعرب شيئًا؛ فيحتاج إلى ضم علة أخرى إليه حتى يؤثر بانضمامها إليه ذلك الأثر، ونوعٌ منها تام بحيث يقدر بنفسه أن يؤثر ذلك الأثر فيه، وأشار المصنف إلى الأولين بقوله: «ما فيه علتان من تسع»، وإلى الأخيرين بقوله: «ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما»، تأمل وأنصف.

(وَهِيَ) أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الأمور التسعة، لا كل واحدة منها، حتى يقال: لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع:

(عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَـأْنِـيـثٌ وَمَـعْـرِفَـةٌ وَعُـجْـمَـةٌ، ثُـمَّ جَـمْـعٌ ثُـمَّ تَـرْكِـيـبٌ)

والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو إلى «ثم»، لمجرد المحافظة على

«وهي» مبتدأ (أَي: العِلَلُ التِّسعُ) فيه إشارة إلى أن الضمير راجع إلى العلل التسع، (مَجمُوعُ مَا فِي هَذَينِ البَيتَينِ مِن الأُمُورِ التِّسعَةِ) فيه إشارة إلى أن الخبر جملة العلل، والحكم بعد الربط، (لا كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهَا)؛ لأن كل واحدة منها علة لا علل، (حَتَّى يُقَالَ:) فيه رد على الهندي حيث قال: وهي راجعة إلى العلة لا إلى العلل؛ لأن كل واحدة منها علة لا علل، (لا يَصحُّ الحُكمُ) بقوله: عدل ووصف الخ، (عَلَى العِلَلِ التّسعِ) إذا كانت هي راجعة إلى العلل التسع، (بكُلِّ واحِدٍ من هَذِهِ الأُمُورِ) التسعة، حاصله هذا، أي: قوله: «وهي عدل الخ» من تقسيم الكل إلى الأجزاء، فحينئذٍ يكون الحكم بمجموع الأجزاء بعد الربط، لا بكل واحد منها، مثل قول المصنف فيما سبق: «وأنواعه: رفع ونصب وجر، ومثل قولك: البيت جدران وسقف، ومثل قوله: السكنجبين خل وعسل وماء»، لا من تقسيم الكلي إلى الجزئيات، مثل: الكلمة: اسم وفعل وحرف.

(وَذَلِكَ المَجمُوعُ) «عدلٌ» لقد بلغ بتنكير الأسباب في هذين البيتين نهاية الحسن؛ لأن السبب عدل ما لا كل عدل، وهو العدل الذي لا يكون علة البناء، أي: يكون سببًا لبناء المعدول، وذلك السبب وصفٌ ما، وهو الوصف الأصلي، وهكذا إلى آخرها؛ وحينئذٍ كان المناسب تنكير النون أيضًا، إلا أنه لم يساعده النظم، فما أحسن ما قاله بعض الشارحين: إن الألف واللام فيه زائدةٌ.

«... ووصـفٌ وتـأنـيـثٌ ومـعـرفـةٌ وعـجـمـةٌ ثـم جـمـعٌ ثـم تـركـيـبٌ»

(وَالعُدُولُ) الواو للاستئناف، يعني: هذا جواب لسؤال مقدر تقديره: لم أعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين، إلى «ثم»، ولم يعطف بالواو كما في العلل السابقة واللاحقة، والمناسبة بين الكلمات أمرٌ مهم (في عَطفِ هَاتَينِ العِلَّتَينِ مِن الوَاوِ إِلى ثُمَّ) ليس إلا (لِمُجَرَّدِ المُحَافَظَةِ عَلَى

الوزن.

(وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ   وَوَزْنُ الفِعْلِ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ)

فقوله: «زائدة»، منصوب على أنه حال؛ إذ المعنى: ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة. وقوله: «ألف» فاعل الظرف، أعني: من قبلها، أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم.

الوَزنِ) الشعري، يعني: لو جيء بالواو بدل «ثم» لكان المصراع الثاني انقص من المصراع الأول؛ لأن هذا البحر بسيط، فالمصراع الأول: مستفعلن فاعلن مرتين، فلا بد أن يكون الثاني كذلك، فلزم أن يجيء «ثم» بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الأول، (لا شَيءٍ آخَرَ) فلفظ «لا» ههنا عاطفة، و«شيء آخر» إما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله: «لمجرد»؛ لأنه في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، وهو قوله: «والعدول»، وإما مجرور معطوف على لفظ قوله: «لمجرد» لأنه مجرور باللام تقديره: لا لشيء آخر، وقال المحشي العصام: كلمة «ثم» للتراخي في الزمان، وقد تستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك؛ لأن ما بعد الأولى أعلى رتبة مما قبله، وما بعد الثانية أدنى رتبة؛ لأنه لا يخفى أن الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده، فكلمة «ثم» في العلتين لهذه النكتة الجليلة، انتهى. فتكون للتدرج في الأولى من الأدنى إلى الأعلى، وفي الثانية للتنزل من الأعلى إلى الأدنى؛ فيكون في العدول فائدتان إلا أن الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية؛ لعدم كونها من وظيفة هذا الفن.

«والنون زائدةً من قبلها ألفٌ   ووزن الفعل، وهذا القول تقريب»

(فَقَولُهُ: «زَائِدَةٌ» منصوبٌ على أنّهُ حَالٌ) من النون؛ لأنها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح، ولكونها ذا حال أوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها؛ (إذِ المَعنَى: وَتَمنَعُ النُّونُ) من الاسم المعرب (الصَّرفَ) مفعول «تمنع» أي: تجعله غير منصرف (حَالَ كَونِها زَائِدةً، وقَولُهُ: «ألفٌ») بالرفع؛ لأنه (فَاعِلُ الظَّرفِ، أعني:) به قوله: (مِن قَبلِهَا) لأن الجار والمجرور ظرف أيضًا؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو النون، لأنه حال بعد حال؛ فتكون الجملة الظرفية حالًا، (أَو) قوله: «ألف» (مُبتَدأٌ) لتخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه، مثل قولك: في الدار رجلٌ، (خَبَرُهُ الظَّرفُ المُتقدِّمُ) عليه، والجملة

ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف، مع أنها أيضًا زائدة، ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين، ولو جعل «الألف» فاعلًا لقوله: «زائدة»، والظرف متعلقًا بالزيادة، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، ....

الاسمية حال من الضمير وحده، وهذا التوجيه ضعيف لما سيجيء أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالًا مع الضمير وحده يكون ضعيفًا.

(**وَلا يَخفَى أنّه لا يُفهَمُ مِن هَذَا التَّوجِيهِ**) على الأول أو الثاني (**زِيَادَةُ الألِفِ**) لأنها ليست متعلقة بالزيادة، (**مَعَ أنّها أيضًا**) أي: كالنون (**زَائِدَةٌ**)؛ لأنه يكون معنى الكلام حينئذٍ، وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة، حال كون قبل النون ألف، وأنت خبير بأنه لا يفهم زيادة الألف من هذا المعنى؛ (**وَلِهَذَا**) أي: لأجل كون الألف زائدة كالنون (**يُعَبَّرُ**) مبني للمفعول من: التعبير (**عَنهُمَا**) أي: عن الألف والنون معًا (**بالألفِ وَالنُّونِ**) متعلق بـ«يعبر» (**الزَّائِدَتَينِ**) بصيغة التثنية على أن تجعل وصفًا لهما، ولو لم تكن الألف زائدة بل كانت أصلية لما صح التوصيف بالزيادة. فإن قلت: فليكن هذا من باب التغليب كما يقال: لألفي التأنيث في: حمراء وصحراء ألفا التأنيث، مع أن ألف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها، والألف الأولى زائدة، وكالقمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قلت: توصيفهم في جميع المواد الألف والنون بها يشعر بأن الألف أيضًا زائدة، ولو لم تكن زائدة لقالوا: -في مادة الألف والنون- الزائدة، كما يقال: ألف التأنيث بالإفراد، وإذا لم يرد علم أنها زائدة لا أصلية، (**وَلَو جُعِلَ الألِفُ فَاعِلًا لقولِهِ: زَائِدَة**) لاعتماده على ذي الحال لما سيجيء من أنه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على أحد الأشياء الستة على مذهب البصريين، (**والظَّرفُ**) أعني: «من قبلها» ظرفًا لغوًا (**مُتَعَلِّقًا**) هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحدٍ، أي: ولو جعل الظرف اللغو متعلقًا (**بالزيادة وَأُرِيدَ بِزِيَادَةِ الألِفِ قَبلَ النُّونِ اشتِرَاكُهما فِي وَصفِ الزّيادَةِ**)؛ لان جعل الألف فاعل الزيادة، والزيادة حالًا من النون أفاد اشتراكهما فيها؛ لأنها صارت صفة لهما، حتى لو لم يقصد

وتقدم الألف عليها في هذا الوصف، لَفُهِمَ زيادتهما جميعًا. وهذا كما إذا قلت: «جاءني زيد راكبًا من قبله أخوه»، فإنه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف.

وقوله: «وهذا القول تقريب» يعني: أن ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ؛ لأن حفظ النظم أسهل، أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة ....

الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه، (وَتَقَدُّمُ الألِفِ) عطف على قوله: «اشتراكهما» (عَلَيها) متعلق بالتقدم أي: على النون (في هَذَا الوَصفِ) أي: في وصف الزيادة؛ لأن تعلق الظرف بالزيادة وإرجاع الضمير البارز إلى النون أفاد تقدم الألف عليها في وصف الزيادة (لَفُهِمَ) جواب «لو»، مبني للمفعول (زِيادَتِهمَا جَمِيعًا) حال من الضمير المجرور، أي: حال كونهما مجتمعين في الزيادة؛ لأن الزيادة حينئذٍ صارت وصفًا لأحدهما وقامت بالآخر يعني: صارت وصفًا لهما معًا، لا لأحدهما فقط، (وَهَذَا) أي: هذا التوجيه، مبتدأ (كَمَا إِذَا قُلتَ:) خبره، أي: مشابه لقولك، أو يشبهه قولك: (جَاءَني زَيدٌ رَاكِبًا مِن قَبلِهِ أَخُوهُ؛ فإِنَّهُ) أي: هذا القول (يَدُلُّ عَلَى اشتِرَاكِهما) أي: اشتراك زيد وأخيه (فِي وَصفِ الرُّكُوبِ وَتَقَدُّمِ أَخِيهِ عَلَيهِ) عطف على: «اشتراكهما» (في هَذَا الوَصفِ) أي: في وصف الركوب كما قلنا آنفًا.

(وَقَولُهُ) أي: قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين («وَهَذَا القَولُ تَقرِيبُ» يَعني: أَنَّ ذِكرَ العِلَلِ) التسع، فيه إشارة إلى أن القول بمعنى: الذكر، وأن اللام فيه عوض عن المضاف إليه (بِصُورَةِ النَّظمِ) وفيه إشارة أيضًا إلى أن لفظ «هذا» إشارة إلى البيتين باعتبار النظم، أو المذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق، (تَقرِيبٌ) من قرب بالتشديد (لَهَا) أي: للعلل التسع (إِلَى الحِفظِ) أي: حفظها؛ (لأنَّ حِفظَ النَّظمِ أَسهَلُ)؛ لأن الطبيعة إليه أميل، وهذا المعنى على تقدير أن تكون الإشارة بهذا إلى مجموع البيتين باعتبار النظم، أو المذكور، وهو الظاهر المفهوم مما سبق أيضًا، (أَو القَولُ) أي: الحكم؛ لأن القول إذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم، نحو قال به، بمعنى: حكم به (بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن الأُمُورِ التِّسعَةِ) أي: الحكم بكل واحد من: العدل والوصف والتأنيث إلى

علة، قول تقريبي لا تحقيقي؛ إذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة، أو القول بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأن في عددها خلافًا: فقال بعضهم: إنها تسع.

وقال بعضهم: إنها اثنتان.

وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة. لكن القول بأنها تسع تقريب لها إلى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة، ....

آخرها (**عِلَّةٌ**) لأن يكون الاسم غير منصرف، خبر «أن» في قوله: «بأن» (**قَولٌ تَقرِيبِيٌّ**) خبر لقوله: «أو القول» أي: حكم مجازي بعلاقة الجزئية (**لا تَحقِيقيّ**) أي: لا حكم حقيقي، هذا المعنى على تقدير أن تكون الإشارة بهذا إلى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله: «بأن كل واحد»؛ (**إذ العِلَّةُ**) الموجبة عدم الصرف (**في الحَقِيقَةِ**) ونفس الأمر (**اثنَانِ مِنها**) أي: من الأمور التسعة (**لا**) علة (**وَاحِدَةٌ**) يعني: العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان، هذا فيما إذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم إليها أخرى لنقصان كل واحدة منهما، وأما إذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف، إلا أنه لما كانت هذه أقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم، وبني الحكم على الأعم الأغلب، وقال: «إذ العلة في الحقيقة اثنان»، (**أَو القَولُ**) أي: الحكم (**بأَنَّهَا**) أي: العلل الموجبة لمنع الصرف (**تِسعٌ**) خبر «أن» (**تَقرِيبٌ**) خبر المبتدأ، وهو «القول» (**لَهَا إِلَى الصّوابِ**) أي: جعلها قريبة إلى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة؛ لأن فيها ثلاثة مذاهب، (**لأنّ في عَدَدِها خِلافًا**) بين النحاة، (**فَقَالَ بَعضُهم: إِنَّها**) أي: الأمور المقتضية عدم انصراف الاسم (**تِسعٌ**) منهم المصنف عدها في البيتين كذلك، (**وَقَالَ بَعضُهم: إِنَّهَا اِثنَتَانِ**) غالبًا؛ لأن العلة الملزمة عدم الصرف غالبًا اثنتان، (**وَقَالَ بَعضُهم**) وهو صاحب «اللباب» (**إِنَّها إِحدَى عَشَرَةً**) من حيث الأعداد، وهي التسع المذكورة، وشبه ألفي التأنيث كأرطى علمًا، ومراعاة الأصل في نحو: احمر وعطشان، إذا نكر بعد العلمية؛ فصارت إحدى عشرة، (**لَكِنَّ القَولَ بأَنَّهَا تِسعٌ تَقرِيبٌ لَهَا إِلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ مِن المَذَاهِبِ الثَّلاثَةِ**) لأن خير الأمور أوساطها، حيث لا إفراط فيه ولا تفريط، وما يكون

ثم إنه ذكر أمثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال:

(مِثْلُ: عُمَرَ) مثال للعدل. (وَأَحْمَرَ) مثال للوصف. (وَطَلْحَةَ) مثال للتأنيث. (وَزَيْنَبَ) مثال للمعرفة. وفي إيراد «زينب» مثالًا للمعرفة بعد «طلحة» إشارة إلى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي. (وَإِبْرَاهِيمَ) مثال للعجمة. (وَمَسَاجِدَ) مثال للجمع.

(وَمَعْدِي كَرِبَ) مثال للتركيب. (وَعِمْرَانَ) مثال للألف والنون.

كذلك يكون أقوى، وبالقبول أحرى وأولى.

(ثُمَّ) أي: بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله وأسبابه على القول المختار (إِنَّهُ) أي: المصنف (ذَكَرَ أَمْثِلَةَ العِلَلِ المَذكُورَةِ) ليكون وسيلة إلى زيادة معرفة غير المنصرف، وإلى أسبابه كما هو دأبه (عَلَى تَرتِيبِ ذِكرِها فِي البَيتَينِ) ليكون النشر على ترتيب اللف، وهذا أقوى في الضبط وأسهل في اللفظ، ولكن مع قطع النظر عن أن يكون صالحًا لأن يكون مثالًا لعلةٍ أخرى، (فَقَالَ:) «مثل: عمر» مبتدأ (مِثَالٌ للعَدلِ) خبره، مع قطع النظر عن أن يكون مثالًا للمعرفة، فإن فيه العلمية أيضًا، وإلا يكون تكرارًا، وكذلك البواقي؛ لأن كل واحد منها يصلح أن يكون مثالًا لغيرها، سوى مثل: مساجد؛ فإنه لا يصلح أن يكون مثلًا إلا للجمع فقط، «و» مثل: «أحمر» (مِثَالٌ للوَصفِ) وفيه وزن الفعل أيضًا، إلا أنه غير معتبر ههنا لما قلنا، «و» مثل: «طلحة» (مِثَالٌ للتَّأنِيثِ) اللفظي «و» مثل: «زينب» (مِثَالٌ للمَعرِفَةِ) وفيه إشارة إلى التأنيث المعنوي.

(وفي إيرَادِ) خبر مقدم، والمصدر مضاف إلى المفعول الأول وهو: «زينب»، والفاعل متروك أي: وفي إيراد المصنف (زَينَبَ مِثَالًا) مفعول ثان له؛ لأن «أورد» يتعدى إلى مفعولين ثانيهما عين الأول، (للمَعرِفَةِ بَعدَ طَلحَةَ) أي: بعد إيراده طلحة مثالًا للتأنيث اللفظي؛ (إِشارَةٌ) مبتدأ مؤخرٌ (إِلَى قِسمَي التّأنيثِ) بالإضافة بسقوط نون التثنية في «قسمي» التأنيث (اللّفظيّ) بدل من القسمين (وَ) التأنيث (المَعنويّ) أو خبر مبتدأ محذوف، «و» مثل: «إبراهيم» (مِثَالٌ للعُجمَةِ) «و» مثل: «مساجد» (مِثَالٌ للجَمعِ) «و» مثل: «معدي كرب» المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء، (مِثَالٌ للتَّركِيبِ) «و» مثل: «عمران» (مِثَالٌ للأَلِفِ وَالنُّونِ) المزيدتين في

(وَأَحْمَدَ) مثال لوزن الفعل.

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم غير المنصرف، والأثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين، أو واحدة تقوم مقامهما: (أَنْ لَا كَسْرَ) فيه (وَلَا تَنْوِينَ).

العلم، وفي الصفة نحو: سكران، «و» مثل: «أحمد» **(مِثَالٌ لِوَزنِ الفِعلِ)**.

ولما فرغ من تعريف غير المنصرف، وبيان أسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها وأوضحها بالأمثلة، شرع في بيان حكمه؛ ليعلم فائدة عدم الانصراف، وهي التخفيف بحذف الجر والتنوين، فقال: «وحكمه» مبتدأ، **(أَي: حُكمُ غَيرِ المُنصَرِفِ وَالأَثَرُ المُرَتَّبُ)** اسم مفعول من باب: التفعيل، فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم: الفائدة بعلاقة الترتيب؛ لأن هذا الحكم أعني: أن لا كسر ولا تنوين مرتبٌ على وجود العلتين، أو الواحدة القائمة مقامهما، والحكم مرتب أيضًا على وجود المسند إليه والمسند والإسناد، **(عَلَيهِ)** أي: على غير المنصرف **(مِن حَيثُ اِشتِمَالُهُ عَلَى عِلَّتَينِ أَو وَاحِدَةٍ تَقُومُ مَقَامَهُما)** أي: من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه، أو من حيث وجود علة واحدة منهما فيه، وإنما قيده بهذه الحيثية لأن لغير المنصرف أحكامًا أخر لكن لا من هذه الحيثية، «أن» مخففة من المفتوحة، واسمها ضمير الشأن محذوف لزومًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: 10] سيجيء تفصيله، «لا» لنفي الجنس «كسر» اسمها مبني على الفتح؛ لأنه إذا كان مفردًا ونكرة ويقع بعدها بلا فصلٍ مبني على ما ينصب به، **(فِيهِ)** أي: في غير المنصرف، فيه إشارة إلى أن الخبر محذوف، لأن خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيرًا مثل: لا إله إلا الله، والجملة خبر «أن» وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ.

وقدم الكسر إشارة إلى أن المذهب المختار أن الكسر يحذف من غير المنصرف بالأصالة لا بالتبع للتنوين، ولم يقل: أن لا جر؛ لأنه يدخل غير المنصرف، لأنه معرب والجر من أنواعه، لكن جره فتحٌ، فالفتح الذي في «بأحمد» عمل الجر لا محالة، «ولا تنوين» عطف على «كسر»، وفيه خمسة أوجه، لأن لا التبرئة إذا كررت بالعطف وولي كل واحدة منهما نكرةً مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة أوجه، والأصح المختار الفتح، أي:

وذلك لأن لكل علة فرعية، فإذا وقع في الاسم علتان أو علة حصل فيه فرعيتان، فيشبه الفعل من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم:

إحداهما: افتقاره إلى الفاعل.

البناء فيهما، على ما سيجيء.

(**وَذَلِكَ**) أي: عدم الكسر فيه والتنوين، من حيث اشتماله على العلتين أو الواحدة القائمة مقامهما، أو حكمه أن لا كسر فيه ولا تنوين، من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (**لأنّ لكلّ علّةٍ**) من العلل التسع (**فَرعيَّةً**) لأخرى (**فإذَا وَقَعَ في الاسم**) المعرب (**عِلَّتَانِ**) منها (**أَو عِلَّةٌ**) واحدة تقوم مقامهما (**حَصَلَ فيهِ**) أي: في ذلك الاسم (**فَرعِيَّتَانِ**) حقيقة إذا كان فيه علتان منها، أو حكمًا إذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما، (**فَيُشْبِهُ**) ذلك الاسم (**الفِعلَ**)، اعلم أن مشابهة الاسم الفعل ثلاثة أنواع، أقواها: أن يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء، يعني: يكون معنى الاسم معنى الفعل، كما في أسماء الأفعال فحينئذٍ يبنى الاسم نظرًا إلى أصل الفعل، الذي هو البناء، ويعطى عمله له؛ لما أنه كان نفس الفعل فأخذ حكمه، من حيث البناء والعمل؛ فبني مثله وعمل كذلك، وأوسطها: أن يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في شيء من المعنى، كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الأفعال التي كان هو في معناها، إن كانت متعدية فمتعد، وإن كانت لازمة فلازم، ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة أضعف من الأولى، فلم تقدر أن تؤثر في البناء لضعفها فأثرت في العمل فقط، وأدناها: أن لا يشابه الاسم الفعل لفظًا ولا يتضمن أيضًا معناه؛ فلا تكون المشابهة إلا من وجه بعيد، وهو كونه فرعًا لأصل بوجود شيء فيه، كما أن الأفعال فرع الأسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها؛ فلا يبنى الاسم ولا يعمل، ولكن أثرت في منع بعض خواصه، وهو الجر والتنوين.

فقيل: وحكمه أن لا كسر فيه ولا تنوين، (**مِن حَيثُ إنَّ لَهُ**) أي: للفعل (**فَرعيَّتينِ بالنّسبَةِ إلَى الاسم**) أي: بالقياس إليه، بحيث يكون الاسم أصلًا والفعل فرعًا له، (**إِحدَاهُما**) أي: إحدى الفرعيتين (**افتِقَارُهُ**) أي: احتياج الفعل (**إِلَى الفَاعِلِ**) لما سبق أن الفعل عرض لا يقوم بنفسه، فيحتاج إلى ذات قائمة

وأُخريهما: اشتقاقه من المصدر. فمنع منه الإعراب المختص بالاسم، وهو الجر والتنوين، الذي هو علامة التمكن. وإنما قلنا: إن لكل علة فرعية:

لأن العدل فرع المعدول عنه.

والوصف فرع الموصوف.

بنفسها حتى يقوم الفعل بها، وليست إلا ذات الاسم؛ فلذلك احتاج إلى الفاعل (**وَأُخرَيهِما**) أي: أخرى الفرعيتين (**اشتِقَاقُهُ مِن المَصدَرِ**)؛ لأن المصدر لكونه جنسًا يتفرع منه غيره، كالذهب فإنه جنس يتفرع منه أشياء، ولأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث؛ فينبغي أن يكون أصلًا، والفعل له أمثلة شتى وأنواع مختلفة وأمثلة مفردة أيضًا، حيث له ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ إلى غير ذلك، وإفراد وتثنية وجمع وغير ذلك، فينبغي أن يكون فرعًا، والفرع لا بد له من أصل، فصار المصدر أصلًا له لمناسبة المادة؛ فاشتق منه، وإذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقةً أو حكمًا مشابهًا للفعل (**فَـ**) قد (**مُنِعَ مِنهُ**) أي: من الاسم المشابه له (**الإعرَابُ المُختَصُّ**) إظهارًا لفائدة المشابهة (**بالاسمِ، وَهُوَ الجَرُّ**) لما مر؛ لكونه أثر حرف الجر لفظًا أو تقديرًا، كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة، لأن الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سيأتي، وأما الجر فمختص بالاسم، والجزم بالفعل فرقًا بين إعرابيهما وتعادلًا، (**وَ**) منع منه (**التّنوِينُ الّذي هُوَ عَلامَةُ التَّمَكُّنِ**) أي: علامة دالة على أمكنية الاسم في الاسمية وتقرره، حيث لم يشبه مبني الأصل حتى يبنى، وقيل: المراد من قوله: «علامة التمكن» أي: علامة إعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقًا، والمراد ههنا هذا المعنى؛ لأن المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الأول.

(**وإِنَّمَا قُلنَا:**) في بيان علة قوله: «وحكمه أن لا كسر ولا تنوين» (**إِنَّ لِكُلِّ عِلَّةٍ**) من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها، أو تامة تؤثر وحدها (**فَرعِيَّةً؛ لأنَّ العَدلَ**) أي: المعدول (**فَرعُ المَعدُولِ عَنهُ**) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الأصلية، (**وَالوَصفَ فَرعُ المَوصُوفِ**) يعني: تابع لما وقع صفة له؛ لأن الوصف عرض، والأصل في العوارض أن تكون فروعًا لمعروضاتها، وهو

والتأنيث فرع التذكير؛ لأنك تقول: «قائم»، ثم: «قائمة».

والتعريف فرع التنكير؛ لأنك تقول: «رجل»، ثم: «الرجل».

والعجمة في كلام العرب فرع العربية؛ إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر. والجمع فرع الواحد. والتركيب فرع الإفراد. والألف والنون الزائدتان فرع ما زيد عليه ....

ظاهر (وَالتَّأنِيثَ) لفظيا كان أو معنويا (فَرعُ التَّذكِيرِ) في كونه مجردًا عن زيادة التاء في الأعم الأغلب، ولذا علل أصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله: (لأَنَّكَ تَقُولُ:) في المذكر (قَائِمٌ) مجردًا عن زيادة التاء (ثُمَّ) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول: (قَائِمَةٌ) فتكون صيغة «قائمة» مع زيادة التاء فرع صيغة «قائم» مجردا عنها، ولأن المؤنث فرع المذكر في التخليق أيضًا، وهو ظاهر أيضًا، (وَالتَّعرِيفَ) بأنواعه (فَرعُ التّنكِيرِ) لأن الاسم وضع أولًا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام أو بالإضافة أو غير ذلك، ولعروضه يقبل الزوال، وما يكون عارضًا فرعٌ لما لا يكون كذلك، ولذا قال الشارح: (لأَنَّكَ تَقُولُ: رَجَلٌ) بالتنكير؛ لأنه أصل لعدم احتياجه إلى شيء (ثُمَّ) تزيد اللام عليه وتقول: (الرَّجُلُ) وهو فرع لاحتياجه إلى أداة التعريف، (وَالعُجمَةَ في كلامِ العَرَبِ فَرعُ العَرَبِيَّةِ؛ إذ الأصلُ في كُلِّ كَلامٍ) عربيا أو عجميا (أَن لا يُخَالِطَهُ لِسَانٌ آخَرُ) أي: إن كان الكلام عربيا فالأصل فيه أن لا يخالطه لسان عجمي، وإن كان عجميا أن لا يخالطه لسان عربي، فتكون العربية إذا كان في كلام العجم فرعًا له، (وَالجَمعَ فَرعُ الوَاحِدِ) لأنك تقول: رجلٌ، رجلان، رجالٌ؛ فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين، (وَالتَّركِيبَ فَرعُ الإفرَادِ) لأنك تقول: بعل بك، ثم تركب أحدهما بالآخر للخفة فتقول: بعلبك، (وَالألَفَ وَالنُّونَ) سواء كانا في الاسم مثل: عثمان، أو الوصف مثل: سكران (الزَّائِدَتَانِ) لأنهما من حروف الزوائد وحروفها: اليوم تنساه، (فَرعُ مَا زِيدَ) بالإفراد لكونهما سببًا واحدًا، أي: الألف والنون، وفي بعض النسخ: «زيدا» بصيغة التثنية، والتذكير باعتبار اللفظ، وفي بعضها: «زيدتا» بتلك الصيغة، والتأنيث باعتبار كونهما حرفين، (عَلَيهِ) الضمير المجرور البارز راجع إلى الموصوف، أو الموصول، أي: فرع الشيء الذي زيد

ووزن الفعل فرع وزن الاسم؛ لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعًا لوزنه الأصلي.

(وَيَجُوزُ) أي: لا يمتنع سواء كان ضروريًا أو غير ضروري (صَرْفُهُ) أي: جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه، لا جعله منصرفًا حقيقة، فإن غير المنصرف عند المصنف: ما فيه علتان ....

الألف والنون على ذلك الشيء مثل: عثمان وسكران، فإن الأصل فيهما: عثم وسكر، ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما، فصار: عثمان وسكران، (**وَوَزنَ الفِعلِ فَرعُ وَزنِ الاسم؛ لأنَّ أَصلَ كُلِّ نَوعٍ**) من الفعل والاسم (**أَن لا يَكُونَ فِيهِ الوَزنُ المُختَصُّ بِنَوعٍ آخَرَ**) مثلًا الأصل في نوع الفعل أن لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم، والأصل فيه أيضًا أن لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل؛ فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه، (**فإذَا وُجِدَ فِيهِ**) أي: في كل نوعٍ، أعني: في نوع الاسم (**هَذَا الوَزنُ**) أي: الوزن المختص بنوع الفعل (**كَانَ**) أي: الوزن الموجود في نوع الاسم (**فَرعًا لِوَزنِهِ الأصلِيّ**) لكونه داخلًا على الأصل وعارضًا له، وما دخل على الأصل يكون فرعًا له، فيكون وزن الفعل داخلًا على وزن الاسم الأصلي؛ فيكون فرعًا له، والعكس كذلك.

«ويجوز» (**أَي: لا يَمتَنِعُ**) الجواز على ثلاثة معان: سلب الوجوب والامتناع، على ما يجيء في بحث المفعول معه، فإن كان الفعل لفظًا جاز أي: لم يجب ولم يمتنع، وسلب الوجوب دون الامتناع، وسلب الامتناع دون الوجوب، وههنا المراد المعنى الأخير، ولذا فسره الشارح بقوله: «أي: لا يمتنع» لا بسلب الوجوب؛ لأن الصرف قد يجب في الضرورة كانكسار الوزن، (**سَوَاءٌ كَانَ**) الصرف (**ضَرُورِيًّا**) مثل: انكسار الوزن عند عدم الصرف (**أَو غَيرَ ضَرُورِيٍّ**) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه أيضًا، «صرفه» (**أَي: جَعلُهُ فِي حُكمِ المُنصَرِفِ بِإدخَالِ الكَسرِ وَالتَّنوِينِ**) الممنوعين من غير المنصرف، لأجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين أو علة واحدة تقوم مقامهما (**فِيهِ**) أي: في غير المنصرف متعلق بالإدخال، (**لا جَعلُهُ مُنصَرِفًا حَقِيقَةً**) تمييز؛ (**فإنَّ غَيرَ المُنصَرِفِ عِندَ المُصَنِّفِ: مَا**) أي: اسم معرب (**فِيهِ عِلَّتَانِ**) من علل تسع

أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما. وقيل: المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي.

والضمير في «صرفه» راجع إلى «حكمه».

(لِلضَّرُورَةِ) أي: لضرورة وزن الشعر، أو رعاية القافية، فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر، فكثيرًا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن، ......

(أَو) علة (وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَهَما، وبِإدخَالِ الكَسرِ) متعلق بقوله: «لا يلزم» (وَالتَّنوِينِ) عليه (لا يَلزَمُ خُلُوُّ الاسم عَنهُما) لأن الكسر والتنوين لا يزيلان شيئًا مما دل عليه، فكيف يزيلان العلتين أو العلة الواحدة؟ وإنما قال: «عند المصنف غير المنصرف كذا»؛ لأن عند غيره: غير المنصرف: ما لا يدخله الجر والتنوين؛ فبدخولهما يكون منصرفًا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه.

(وَقِيلَ: المُرَادُ بالصَّرفِ) في قوله: «ويجوز صرفه» (مَعنَاهُ اللُّغويّ) وهو المنع؛ لأن الصرف في اللغة: المنع، يقال: صرفه أي: منعه (لا) معناه (الاصطلاحِيّ) وهو في الاصطلاح: ما دخله الكسر والتنوين، (وَالضَّميرُ في «صَرفه» رَاجِعٌ إِلَى حُكمِهِ) وحينئذٍ فيكون معنى: «ويجوز صرفه»، ويجوز منع حكم غير المنصرف بإدخال الكسر والتنوين عليه، والجواز أيضًا يكون سلب الامتناع «للضرورة» (أَي: لِضَرُورَةِ وَزنِ الشِّعرِ) فيه إشارة إلى أن اللام عوض عن المضاف إليه؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل في الاسم المعرب الصرف؛ لعدم احتياجه إلى قيد زائد، وغير المنصرف يحتاج إلى العلتين أو إلى الواحدة، قيل: ضرورات الشعر ثمانية: الزيادة، والحذف، والتقديم، والتأخير، وخروجه عن الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، والتصغير، (أَو رِعَايَةِ قَافِيَةٍ) عطف على «وزن الشعر»، أي: أو لضرورة رعاية قافية الشعر؛ (فإِنّهُ) أي: الحال والشأن (إِذَا وَقَعَ غَيرُ المُنصَرِفِ فِي الشّعرِ فَكَثِيرًا ما) نصب على الظرفية، ولفظ «ما» صفة له، أي: ففي كثير من الزمان متعلق بقوله: (يَقَعُ مِن مَنعِ صَرفِهِ) أي: من كونه غير منصرف (اِنكِسَارٌ) الشعر، وهو نقصان حركة أو حرف في البحور، و(يُخرِجُهُ) أي: يخرج الانكسار الشعر (عَنِ الوَزنِ) فيجب جعل غير المنصرف منصرفًا

أو زحاف يخرجه عن السلامة؛ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ صَرفُ غَيرِ المُنصَرِفِ؛ لِتَبقى سَلاسَتُهُ أما الأول: فكقوله:

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِب لَوْ أَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا

لمحافظة وزن الشعر؛ لأن رعاية وزنه واجب، ورعاية غير المنصرف ليس بواجب، بل أمر مندوب؛ فرعاية الواجب أولى، (أَو) يقع من منع صرفه (زِحَافٌ) وهو تغيير أجزاء البحور، ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه، ولكن (يُخرِجُهُ عَن السَّلامَةِ؛ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ صَرفُ غَيرِ المُنصَرِفِ؛ لِتَبقى سَلاسَتُهُ) كما في التناسب.

(أَمَّا الأَوَّلُ) أي: أما مثال غير المنصرف، الذي يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فَكَقَولِهِ) أي: قول فاطمة ـ رضي الله عنها ـ في تربة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ حين قبر وتركته، وقبضت قبضة من تربته ـ عليه الصلاة والسلام ـ فوضعتها على أنفها فشمتها؛ فبكت وقالت ـ رضي الله تعالى عنها ـ:

ماذا على من شم تربة احمدٍ ... أأن لا يشم مدى الزمان غواليا

مدى الزمان: امتداده، وغواليا: جمع غالية كنواصر في ناصرة بالفارسية: خوشبوى، المعنى: ما الذي أو أي شيء على من شم تربة أحمد أن لا يشم امتداد الزمان أنواع الغالية، والاستفهام للإنكار، والمعنى: لم يقع شيء عليه، كذا في الحاشية، (صُبَّت) مبني للمفعول بالتأنيث (عَلَيَّ) متعلق به (مَصَائِبٌ) قائم مقام الفاعل لقوله: «صبت» جمع: مصيبة، وهي النازلة من المكروهات يقال: صاب إذا نزل من باب: قال، وجمعه: مصائب، واجتمعت العرب على الهمزة في الجمع وأصلها الواو؛ لأنه يجمع أيضًا على مصاوب، وهو الأصل، كذا في «الصحاح»، أي: نزلت على نوازل (لَو أَنَّهَا) أي: لو أن تلك النوازل (صُبَّت) أي: نزلت (عَلَى الأَيَّامِ) المنورة بنور الشمس وضيائها (صِرنَ) ماضٍ معلوم، جمع المؤنث وفاعله راجع إلى الأيام، يعني: صارت تلك الأيام (لَيَالِيَا) وألفه للإطلاق، بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس، وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الأرض، ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة؛ فصارت الأيام قبل غروب الشمس لياليا، يعني: لو لم يجعل مصائب في حكم

وأما الثاني فكقوله:

أَعِـدْ ذِكْـرَ نَـعْـمَـان لَـنـا إِنَّ ذِكْـرَهُ هـو الْـمِـسْـكُ مَـا كـررتَـهُ يَـتَـضَـوَّعُ

فإنه لو ....

المنصرف بإدخال التنوين، بل منع منه التنوين، وجعل غير منصرفٍ لكان المصراع الأول ناقصًا عن المصراع الثاني بحرف؛ لأن التنوين يعد حرفًا عند الشعراء، لأن هذا البحر رجزٌ مسدس؛ فالمصراع الثاني مستفعل ثلاث مرات؛ فلا بد أن يكون الأول كذلك؛ ليكونا متوافقين في الوزن.

(وَأَمَّا الثَّاني) أي: أما مثال غير المنصرف، الذي وقع من منع صرفه انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظًا ومعنىً، (فَكَقَوْلِهِ) أي: كقول من مدح إمامنا الأعظم (أَعِد) أمر من: أعاد يعيد من باب: الإفعال، على وزن: إكرم، أصله: أعود، سقط عينه وبقي: أعد، أي: كرر (ذِكرَ نَعمَانَ) بالنصب؛ لأنه مفعول «أعد» مضاف إلى «نعمان» على وزن: عثمان علم الإمام؛ لأنه يقال له: نعمان بن ثابت وكنيته أبو حنيفة، (لَنَا) متعلق بقوله: «أعد» أي: كرر ذكر نعمان لنا (إِنَّ) بالكسر، إن كانت الجملة استئنافية يعني: جوابًا لسؤال مقدر نشأ من الأمر بالإعادة، أو بالفتح، إن كانت علة لذلك الأمر؛ بناءً على حذف اللام؛ لأن حرف الجر يحذف من أن وأن كثيرًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [سورة الجن: 18] أي: لأن المساجد، وقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [سورة الزخرف: 5] أي: لأن كنتم في قوم، (ذِكرَهُ) أي: ذكر نعمان بن ثابت (هُوَ) الضمير للفصل على ما سيجيء (المِسكُ) أي: كالمسك، وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله: (مَا كَرَّرتَهُ يَتَضَوَّعُ) أي: تنتشر رائحته، يقال: ضاع من باب: قال، أي: تحرك فانتشرت رائحته، وتضوع أيضًا وتضيع مثله كذا في «الصحاح»؛ لأن المسك إذا حرك تنتشر رائحته، كذلك الإمام الأعظم إذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل، التي هي أعز من المسك، فالتشبيه في الرائحة والتلذذ لا في العزة؛ لكون الإمام ومسائله أعز من المسك.

(فإِنَّهُ) أي: الشأن (لَو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين،

فتح نون «نعمان» من غير تنوين يستقيم الوزن، ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة، كما يحكم به سلامة الطبع.

فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري، فكيف يشمله قوله: «للضرورة»؟

قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء.

و(**فَتَحَ نُونَ نَعمَانَ**) في موضع الجر (**مِن غَيرِ تَنوِينٍ يَستَقِيمُ الوَزنُ**) ولا ينكسر؛ لأن بحره: فعولن مفاعيلن مرتين، (**وَلَكِن يَقَعُ فِيهِ**) أي: في الوزن (**زَحَّافٌ**) أي: تغيير في الحركة (**يُخرِجُهُ**) أي: الوزن (**عَنِ السّلاسَةِ، كَمَا يَحكُمُ بِهِ**) أي: بالخروج عن الوزن (**سَلَامَةُ الطَّبعِ**) فإنه لو كسر ونون يدغم التنوين في لام «لنا»؛ لأنه يلزم حينئذٍ اجتماع المثلين، والأول ساكن والثاني متحرك؛ لأن التنوين نون ساكنة فيزول الثقل، الذي حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة، وأما لو فتح النون ونون وأدغم لحصلت السلامة أيضًا، لكن السلاسة فيه دون الأول ومخالف للقياس أيضًا، أما لو فتح بلا تنوينٍ فلا يدغم، وإن كان بين النون واللام مناسبة؛ لكون النون مفتوحة بلا تنوين، ومع هذا هما في كلمتين، فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة؛ لأن حصولها مبني على زوال الثقل بالإدغام.

(**فإن قُلتَ: الاحتِرَازُ عَنِ الزَّحَّافِ لَيسَ بِضَرُورِيٍّ**) لأنه لا يخل بالوزن كما عرفت، وما لم يخل به لم يكن ضروريا (**فَكَيفَ يَشمَلُهُ**) أي: الزحاف (**قَولُهُ: «للضرورة»؟**) حتى يدخل في عموم قوله: «للضرورة» فيفسر، (**قُلنا: الاحتِرَازُ عَن بَعضِ الزَّحَّافَاتِ إذَا أَمكَنَ الاحتِرَازُ عَنهُ**) أي: عن ذلك البعض، الإظهار ههنا في مقام الإضمار، أي: في مقام أن يقال: إذا أمكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير؛ لأنه لم يعلم أن الضمير المستكن يعود إلى «الاحتراز»، والمجرور إلى «البعض» أو على العكس؛ فاظهر احترازًا عنه، (**ضَرُورِيٌّ عِندَ الشُّعَراءِ**) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفًا أو في حكمه، بإدخال الكسر والتنوين عليه؛ فيشمله قوله: «للضرورة» فيدخل فيه.

وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكما في قوله:

سلام على خير الأنام وسيد حبيب إله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى بأحمد

(وأمّا الضَّرورةُ الوَاقِعَةُ لِرعَايةِ القَافِيَةِ، فَكَمَا في قَولِهِ:) أي: في قول من مدح النبي ـ عليه السلام ـ (سَلَامٌ) مبتدأ؛ لأنه متخصص بالنسبة إلى المتكلم مثل: سلامٌ عليك، أي: سلامي، أي: سلامٌ من قبلي، أي: التنزيه من كل آفةٍ ونقيصة، والتبرئة من كل عيب وشينةٍ (عَلَى خَيرِ) أصله: أخير؛ لأنه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف، استعمل بالإضافة إلى (الأنَامِ) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى، (وَسَيِّدِ) عطف على «خير» عطف تفسير، أصله: سيود على وزن: فيعل، فأدغم، أي: مقتداهم، الجار والمجرور خبر (حَبِيبِ) بدل من «خير» بدل الكل، للتدرج من الأدنى إلى الأعلى، فعيل بمعنى: مفعول، أو بمعنى: فاعل، والأول أولى، مضاف إلى (إلَهِ العَالَمِينَ مُحَمَّدِ) عطف بيان له (بَشِيرٌ) فعيل بمعنى: فاعل للمبالغة أي: مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان، مبالغًا في التبشير خبر مقدمٌ (نَذِيرٌ) وهو أيضًا فعيل بمعنى: فاعل للمبالغة أي: منذر للكافرين ومخوف إياهم بالخلود في النار، والعاصين بالعذاب والسخط، مبالغًا فيه، هو خبر بعد خبر، وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هَاشِمِيٌّ) أي: منسوب إلى قبيلة هاشم (مُكَرَّمٌ) اسم مفعول من التفعيل للتكثير، والتكثير في الفعل مثل: غلق زيدٌ الأبواب، والتكثير ههنا في التغليق؛ لأنه مكرمٌ عند الله وأهل سمواته وأهل أرضه، بل عند كل الخلائق، ويجوز أن يكون التكثير في الفاعل، (عَطُوفٌ) فعول بمعنى: فاعل، من: عطف إذا أشفق يعني: شفيق على أمته، وبابه: ضرب، (رَؤُوفٌ) وهو أيضًا فعول بمعنى: فاعل من: رأف بابه: قطع، أي: ذو العطف والرأفة يعني: ذو الشفقة مبالغةً والمحبة لمن اتبعه، كما قال جل ذكره في نظمه الكريم: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢١٥﴾ [سورة الشعراء: 215]، وهذه كلها أخبار متعددة بغير عطف، (مَن) موصول مرفوع محلا على أنه مبتدأ (يُسَمَّى) فعل مضارع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول (بأحمَدِ) مفعوله الثاني؛ لأنه قد يتعدى إلى المفعول

فإنه لو قال: «بأحمد» لا يخل بالوزن، ولكن يخل بالقافية، فإن حرف الروي في سائر الأبيات، الدالُ المكسورةُ.

(أَوْ لِلتَّنَاسُبِ) أي: يجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمرٌ مهمٌّ عندهم، ....

الثاني بحرف الباء الجارة، وقد يحذف اتساعا، قال في «الصحاح»: يقال: سميت فلانًا زيدًا، وسميته بزيدٍ؛ (فإنَّهُ) أي: الحال والشأن (لَو قَالَ:) الشاعر (بأَحمَدَ) بفتح الدال في موضع الجر على أنه غير منصرف (لا يُخِلُّ بالوَزنِ) أي: لا يكون في الوزن خلل بجعل أحمد في هذا البيت غير منصرف؛ لأن وزنه مستقيم؛ لأنه: فعولن مفاعيلن مرتين، (وَلَكِن يُخِلُّ بالقَافِيَةِ، فإنَّ حَرفَ الرَّوِيِّ) وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة: التمام، وههنا المراد منه الحرف الذي تكرر في آخر الأبيات؛ لكون ذلك البيت تاما به، (في سَائِرِ الأبياتِ الدَّالُ المَكسُورةَ) أي: الدال المتحركة بالكسرة، كما في البيت السابق، ففي هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية، فجعل قوله: «بأحمد» في حكم المنصرف بإدخال الكسر عليه.

«أو للتناسب» عطف على قوله: «للضرورة»، بإعادة الجار، وإنما أعاده إشارة إلى أن التناسب مستقل غير داخل في الضرورة، وإليه أشار الشارح بقوله: (أَي: يَجُوزُ صَرفُ غَيرِ المُنصَرِفِ) أي: لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين عليه، والجواز ههنا: سلب الامتناع والوجوب؛ لأن جعل غير المنصرف منصرفًا للتناسب لا يمتنع ولا يجب، بل يجوز أن يبقى على حاله غير منصرف؛ (لِيَحصُلَ التَّنَاسُبَ بَينَهُ) أي: بين غير المنصرف (وَبَينَ المُنصَرِفِ؛ لأنَّ رِعَايَةَ التَّناسُبِ بَينَ الكَلِمَاتِ أَمرٌ مُهِمٌّ) اسم فاعل من: أهم أي: لزم، إذ يقال: أمر مهم أي: لازم (عِندَهُم) أي: عند العرب، سواء كان في النثر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾﴾ [سورة البروج: 13] بضم الياء في الأول، والقياس الفتح؛ لأنه من: بدأ مثل قرأ، أو في الشعر كما في قوله:

قالوا اقترح شيئًا نجد لك طبخه قلت: اطبخوا لي جبةً وقميصًا

وإن لم يصل إلى حد الضرورة.

(مِثْلُ: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾) حيث صرف «سلاسلًا» لتناسب المنصرف الذي يليه، أعني: «أغلالًا»، فقوله: «سلاسلًا وأغلالًا» مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه.

فأتى بـ«اطبخوا» مكان خيطوا؛ لمناسبة طبخه، وان اختلفا اسمًا وفعلًا، وفي «الحاشية»: ولذا صار السجع من محسنات الكلام، ومثل: هنأني الشيء ومرأني، مع أن اللغة: أمرأني، منه في التنزيل: ﴿هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [سورة البروج: 13]، واللغة المشهورة: يبدأ، وروي أن بعض البلغاء قال لكاتبه: اكتب يا حار! فإن الركب قد جاروا، فقال الكاتب: يا سيدي الأفصح كسر الراء، فلم يلتفت إليه لاهتمامه بأمر التناسب، إلى هنا كلامه.

(وَإِن لَم يَصِل) أي: كون رعاية التناسب بين الكلمات أمرًا مهما لم يصل (إِلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ) ولم يمثل مثالًا للضرورة لشهرة نظائره، ومثل للتناسب لقلته؛ لأن الكثير لكثرته لا يحتاج إلى التمثيل، وأما القليل فيحتاج إلى زيادة البيان.

وقيل: لما كان أمر التناسب أبعد ما يظن؛ لأن غير المنصرف أصل كلي، فانصرافه بأدنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له بأوثق كلام، بقوله: «مثل: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ » (حَيثُ صَرَفَ) فيه (سَلَاسِلًا) وأدخل التنوين عليه؛ (لِتَنَاسُبِ المُنصَرِفِ الَّذي يَلِيهِ، أَعني) بالمنصرف (أَغلالًا) فإنه منصرف؛ إذ ليس فيه سبب من الأسباب التسعة المعتبرة، وأما «سلاسلًا» فهو غير منصرف للجمعية؛ فإنه كمساجد وأساور، (فَقُولُهُ: سَلَاسِلًا وَأَغلالًا، مثالٌ لمَجموعِ غَيرِ المُنصَرِفِ الَّذي صُرِفَ) وهو سلاسلًا، (وَالمُنصَرِفِ) عطف على «غير المنصرف»، (الَّذِي صُرِفَ غَيرُ المُنصَرِفِ لِتَنَاسُبِهِ) أي: لتناسب غير المنصرف المنصرف، وإلا لكان الأنسب أن يقول المصنف: سلاسلًا فقط، وفي «الحاشية»: أراد بقوله: وأغلالًا الخ أن ذكر أغلالًا ليس بزائد؛ لأن المقصود تمثيل للمجموع، وقال أيضًا: والأظهر أن التقدير كصرف سلاسلًا في هذا التركيب، أي: في تركيب قوله: سلاسلًا وأغلالًا.

(وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا) أي: العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع، علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما:

إحداهما: (الْجَمْعُ) البالغ إلى صيغة منتهى الجموع، فإنه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة، كـ«أكالب» و«أساور» ....

ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف، وبيان زواله أراد أن يبين السبب الذي يقوم مقام السببين فقال: «وما يقوم مقامهما» (أَي: العِلَّةُ الوَاحِدَةُ) فيه إشارة إلى أن لفظة «ما» موصولة؛ فتكون إشارة إلى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله: «أو واحدة منها»؛ لأن الموصول في حكم لام التعريف (الّتي تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ مِن العِلَلِ التِّسعِ، عِلَّتَانِ مُكَرَّرَتَانِ) حقيقةً أو حكمًا، يشير إلى أن الخبر متعدد بالعطف، أو إلى أن الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو أولى؛ ليكون أولًا إجمالًا ثم تفصيلًا، (قَامَت كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا) أي: من تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى أثرت تأثير العلتين؛ لما سبق أن الشيء إذا قوي يقوم مقام الشيئين، بل مقام الأشياء، (مَقَامَ عِلَّتَينِ) ضعيفتين؛ (لِتَكَرُّرِهِما) أي: لتكرر كل واحدة منهما.

(إحدَاهما) أي: إحدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين «الجمع» لا مطلقًا، بل الجمع (البَالِغُ إِلى صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ) وسيأتي تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه، اعلم أن الأكثرين ذهبوا إلى أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية، وقال بعضهم: إنما قوي حتى قام مقام سببين؛ لكونه نهاية جمع التكسير أي: يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالأقصى، كذا في الرضي، والى الثاني أشار الشارح بقوله: «البالغ إلى صيغة منتهى الجموع»؛ (فإِنَّهُ) أي: الشأن (قَد تَكَرَّرَ فِيهِ) أي: في هذا الجمع (الجَمعِيَّةُ حَقِيقَةً) نصب على أنه تمييز، أو على المصدرية أي: تكررًا حقيقيًا، (كَأَكَالِبَ) لأن المفرد فيه: كلب وجمع على: أكلب، وعلى هذا الجمع جمع مرة أخرى أعني: أكالب، فتكررت فيه الجمعية تحقيقًا، وهو في اللغة: الحرص يقال: فلان كليب أي: حريص، ويسمى الكلب كلبًا؛ لكونه حريصًا لصاحبه حيث إذا طرده لم يذهب، (وَأَسَاوِرَ)

و«أناعيم»، أو حكمًا كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف، والحركات، والسكنات، كـ«مساجد» و«مصابيح».

وثانيهما: التأنيث، لكن لا مطلقًا، بل بعض أقسامه ....

جمع إسورةٍ، جمع سوارٍ بالكسر وهو معروف، ويقال: أساورة مع التاء أيضًا، ومثل مثالين أحدهما: من جنس الحيوانات، والآخر: من الجمادات، **(وَأَنَاعِيمَ)** وهي جمع: أنعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، وإنّما أطلق عليها غالبًا؛ لأن النعم معناه النعمة، والإبل نعمة محضة لا توجد في غيرها، حيث يؤكل لحمها، ويشرب لبنها، وتركب ويحمل عليها، ويلبس جلدها، ويستعمل بعض عظامها، وهذا المعنى لا يوجد في غيرها من الأموال، وأراغيف جمع: أرغفة جمع رغيف، ولم يمثل له من الجمادات لقلته، أو اكتفاءً بما سبق، **(أَو حُكمًا)** عطف على «حقيقة» يعني: لا يتكرر الجمعية فيه حقيقةً، بل جمع مرة واحدة إلا أنه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية أخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقةً، **(كالجُمُوعِ المُوَافِقَةِ لَهَا)** أي: للجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقةً **(في عَدَدِ الحُرُوفِ والحَرَكاتِ والسَّكَنَاتِ كَمَسَاجِدَ)** جمع مسجد، فإنه موازن لأساور وأكالب، **(وَمَصَابِيحَ)** جمع مصباح فإنه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لأناعيم في الأشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا.

«و» **(ثَانِيهِمَا)** أي: ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها **(التَّأنيثُ، لَكِن لا مُطلَقًا)** أي: إلا أنه لا يكون التأنيث قائمًا مقام السببين حال كونه مطلقًا، **(بَل)** لا يقوم إلا **(في بَعضِ أَقسَامِهِ)** لأن أقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة، أحدهما: التاء وهي الأصل فيه، ولذا تكون ملفوظة مثل: طلحة وقائمة، ومقدرة مثل: زينب وقدم ودار ونار، وهي لا تقوم مقام السببين، ولا تكون سببًا واحدًا أيضًا، وإن كانت أصلًا إلا بشرط العلمية؛ لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هي عليه، وثانيهما: الألف وهي لا تقدر بل يجب أن تكون ملفوظة.

(وَ) هو (أَلِفَا التَّأْنِيثِ) المقصورة والممدودة، أي: كل واحدة منهما كـ«حبلى» و«حمراء»؛ لأنهما لازمتان للكلمة وضعًا، لا تفارقانها أصلًا، فلا يقال في «حبلى»: حُبْلٌ، ولا «حمراء»: حُمْرٌ، فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكررًا، ....

«و» (هُوَ) أي: ذلك البعض «ألفا التأنيث» أصله: ألفان سقط النون بالإضافة (المَقْصُورَةُ) صفة الألف، ولم يثن لكونهما سببًا واحدًا، ولأن ألف التأنيث المقصورة واحدة لا غير، (وَالمَمْدُودَةُ) عطف على «المقصورة» وهو صفة أيضًا؛ لأن الممدودة ألف التأنيث والهمزة مقلوبة منها، والألف الأولى زائدة لتوسيع البناء، حيث لا دخل لها في التأنيث، والألف الممدودة أيضًا واحدة لا غير، ولذا وصفها بصيغة الإفراد، ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي وضعت لمطلق الجمع، وإن كانا ضدين أن كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما فسره دفعًا لذلك التوهم بقوله: (أَي: كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُما) يعني: أن الممدودة تكون سببًا مستقلا والمقصورة أيضًا تكون سببًا مستقلا، لا أن مجموعهما سبب واحد، كما توهم، (كَحُبلَى) مثال للألف المقصورة، (وَحَمرَاءَ) مثال للألف الممدودة؛ (لأَنَّهُما) أي: لأن ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة (لازِمَتانِ) أي: لزمت كل واحدة منهما (للكَلِمَةِ) التي لحقت هي بها (وَضعًا) أي: لزومًا وضعيا لا عرضيا كتاء التأنيث، (لا تُفَارِقَانِها) أي: لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه، هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم، (أَصلًا) أبدًا مستمرا؛ فيكون منصوبًا على الظرفية (فلا يُقَالُ في: حُبلَى) أي: فيما لحقت ألف التأنيث المقصورة به (حُبلٌ) بحذفها يعني: لا يقال: فيما مؤنثه حبلى وفي مذكره حبلٌ؛ لأنه ليس له مذكر؛ لأنه وصف لمن في بطنه حبلٌ ظاهر، (ولا) يقال أيضًا فيما لحقت ألف التأنيث الممدودة به مثل (حَمرَاءَ) في مذكره (حُمرٌ) بحذف ألف التأنيث؛ لأن مذكره أحمر، لا حمر؛ فعلم أنهما لازمتان للكلمة، بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها في وقت؛ (فَيُجعَلُ لُزُومُهَما للكَلِمَةِ) أي: لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها (بِمَنزِلَةِ تَأنِيثٍ آخَرَ؛ فَصَارَ التّأنيثُ) فيهما (مُكَرَّرًا) ذاتًا ووصفًا، يعني: صار ذاتهما تأنيثًا

بخلاف التاء، فإنها ليست لازمة للكلمة، بحسب أصل الوضع، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عُرِضَ اللزوم لعارض له كالعلمية مثلًا، لم يَقْو قوةَ اللزوم الوضعي.

ووصفهما تأنيثًا آخر، وهذا معنى تكرر التأنيث، والحاصل: أن ألف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث، بل إنما وضعت للتأنيث فقط، والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة؛ لأن صيغة المذكر أحمر وصيغة المؤنث حمراء، وهذا أيضًا دليلٌ على لزومهما للكلمة، (**بِخِلافِ التَّاءِ**) التي هي للتأنيث (**فإنَّها لَيسَت لَازِمَةً للكَلِمَةِ**) التي دخلت عليها (**بِحَسَبِ أَصلِ الوَضعِ؛ فإنَّها**) أي: التاء (**وُضِعَت**) للتأنيث حال كونها (**فَارِقَةً بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنّثِ**) لأن نفس الصيغة لم تفرق بينهما لأن صيغة قائم تحتمل للمذكر والمؤنث، فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه أن المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث، فتكون التاء عارضة بعد الوضع، والعارض كالمعدوم فلا يقوى أن يقوم مقام السببين، ولم يؤثر وحده إلا بشرط العلمية؛ (**فَلَو عَرَضَ اللُّزُومُ لِعَارِضٍ لَهُ**) بعد اللحوق (**كالعَلَمِيَّةِ مَثَلًا**) يعني: مثلًا أن يكون علمًا (**لَم يَقوَ قُوَّةَ اللُّزومِ الوَضعيّ**) أي: لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي؛ لكونه في الأصل عارضًا، فلم يقدر أن يقوم مقام السببين.

* * *

[العدل]

(فَالْعَدْلُ) مصدر مبني للمفعول، أي: كون الاسم معدولًا: (خُرُوجُهُ) أي: خروج الاسم، أي: كونه مخرجًا (عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ) أي: عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها. ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات، ....

[العدل]

ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف، وجواز منع ذلك الحكم، وبيان العلل التي تقوم مقام السببين أراد أن يفصل العلل المذكورة في البيتين إجمالًا؛ ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرًا بالفاء التفصيلية، ومعرفًا بلام العهد الخارجي ذاهبًا إلى ترتيب اللف والنشر، فقال: «فالعدل» قدمه في كلا الموضعين؛ لأنه غير مشروط بشيء، بخلاف البواقي، وهو في اللغة: الصرف ويقال: اسم معدول أي: مصروف، وفي الاصطلاح ما عرفه المصنف: (**مَصدَرٌ**) من عدل يعدل، وبابه ضرب، (**مَبنيٌّ للمَفعُولِ**) كالخلق بمعنى: المخلوق، والضرب بمعنى: المضروب (**أَي: كَونُ الاسمِ مَعدُولًا**) «خروجه» المصدر مضاف إلى الفاعل (**أَي: خُرُوجُ الاسمِ**) فخرج خروج الفعل؛ لأنه لا يسمى عدلًا، ولأن البحث في الاسم (**أَي: كَونُهُ**) أي: كون الاسم (**مُخرَجًا**) فيه إشارة إلى أن المصدر أيضًا بمعنى: المفعول لكن بالنقل إلى باب الإفعال، لأن الخروج لازم لا يجيء له مفعول ولا مجهول، «عن صيغته» أي: صيغة الاسم «الأصلية»، (**أي: عَن صُورَتِهِ الَّتي يَقتَضِي الأَصلُ**) أي: الوضع اللغوي (**وَالقَاعِدَةُ**) أي: الاصطلاح والاستعمال (**أَن يَكُونَ ذَلِكَ الاسمُ**) أي: الاسم المعدول عنه (**عَلَيها**) أي: على تلك الصورة، وقال في «الحاشية»: فسر الصيغة بالصورة؛ لأن الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة، فيقال: ضرب صيغة الماضي، انتهى.

(**وَلا يَخفَى أنَّ صِيغةَ المَصدَرِ لَيسَت صِيغَةَ المُشتَقاتِ**) أي: ليست صيغة

فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها. وأن المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة باقية، والتغيير إنما وقع في الصورة فقط، فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز، مثل: «يد ودم»، فإن المادة ليست باقية فيهما، ....

المصدر موضوعة بإزاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات، ولأن المصدر مشتق منه، والأصل في الاشتقاق أن يكون المشتق مغايرًا للمشتق منه، (**فَبِإضَافَةِ الصِّيغَةِ إلى ضَمِيرِ الاسمِ**) أي: إلى ضمير راجع إلى الاسم بقرينة المقام (**خَرَجَت المُشتَقَّاتُ كُلُّها**) عن حد العدل؛ لأن المشتقات ليست باسم، بل صيغة فلا يقال: إن المشتقات معدولة عن مصادرها، والباء في قوله: «فبإضافة» متعلق بقوله: «خرجت المشتقات كلها» عن تعريف العدل بسبب إضافة الصيغة إلى ضمير يرجع إلى الاسم، (**وَ**) لا يخفى أيضًا (**أنّ المُتبادَرَ مِن**) قوله: (**خُرُوجُهُ عَن صِيغتِهِ الأصليّةِ أَن تَكُونَ المادَّةُ**) أي: الحروف الأصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها (**بَاقِيَةً**) في المعدول؛ لأنه إن لم تكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم أنه معدول عنها، لأن بقاء المادة يكون قرينة العدول، بل المتبادر أنه غير معدول، وأنه اسم برأسه، (**وَالتَّغييرُ**) بين المعدول والمعدول عنه (**إنَّمَا وَقَعَ في الصُّورَةِ فَقَط**) كرباع عدل عن أربعة أربعة، وكذا مربع وعمر وزفر عن عامرٍ وزافرٍ؛ لأنه إذا شرط كون المادة باقية وجب أن يكون التغيير في الصورة؛ لأنه إذا لم يتغير فيها أيضًا لا يتحقق العدل؛ فوجب أن يقع التغير في الصورة؛ (**فَلا يَنتَقِضُ**) حد العدل (**بِمَا**) أي: بكلمة (**حُذِفَ عَنهُ**) أي: من تلك الكلمة (**بَعضُ الحُرُوفِ كالأسمَاءِ المَحذُوفَةِ الأعجَازِ**) بالجر؛ لأنه مضاف إليه مثل قولك: مررت بهذه الحسنة الوجه، وكذا محذوفة الأوائل مثل: عدة ومقة، وكذا محذوفة الأواسط كمقول ومبيع، فإنه لا يقال: لكل واحد منها معدول عن أصله؛ لكون المادة غير باقية فيها، (**مِثلُ: يَدٍ وَدَمٍ**) فإن أصلهما: يديٌ ودموٌ مثل: رحيٌ وعصوٌ حذف اللام منهما فبقي: يدٌ ودمٌ: مثل: رحىً وعصًا؛ (**فإنَّ المَادَّةَ**) أي: الحروف الأصلية (**لَيسَت بَاقِيَةً فِيهِما**) أي: في يد ودم، فلا يقال: إن يدًا ودمًا معدولان عن: يدي ودمو؛ لأن الشرط وهو كون

وأن خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى، أي: مغايرة للأولى. ولا يبعد أن تعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة، كما كانت الأولى داخلة تحته، فخرجت عنه المغيرات القياسية.

وأما المغيرات الشاذة فلا نسلم أنها مخرجة عن الصيغة الأصلية، فإن الظاهر أن مثل: «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذة ....

المادة باقية غير موجودة فيهما.

(وَ) لا يخفى أيضًا (**أنّ خُرُوجَهُ**) أي: خروج الاسم (**عَن صِيغَتهِ الأصلِيَّةِ يَستَلزِمُ**) أي: يقتضي ذلك الخروج (**دُخُولَهُ**) أي: دخول الاسم المعدول (**في صِيغَةٍ أُخرَى**) أي: في صيغة غير الصيغة الأولى (**أَي: مُغَايِرَةٍ لِلأولَى**) أي: للصيغة الأولى التي هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة، كما مر من الأمثلة؛ لأنه إذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الأولى، فلم يوجد الشرط، وهو أن تكون المادة باقية، والتغيير يكون في الصورة فقط، (**وَلَا يَبعُدُ أن تُعتَبَرَ مُغَايَرَتُها لَهَا**) أي: مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (**في كَونِها**) أي: في كون الصيغة الثانية المعدولة (**غَيرَ دَاخِلَةٍ تَحتَ أَصلٍ وقَاعِدَةٍ، كَمَا كَانَت**) الصيغة (**الأُولَى**) وهي الصيغة المعدول عنها (**دَاخِلَةً تَحتَهُ**) أي: تحت أصل وقاعدة (**فَخَرَجَت**) بهذا القيد (**عَنهُ**) أي: عن حد العدل (**المُغَيَّرَاتُ القيَاسِيَّةُ**) أي: الأسماء التي غيرت قياسًا، كماء وآل ومقول وعدة، والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها، مما يكون تغييرها قياسًا؛ لأنها داخلة تحت أصل وقاعدة، (**وَأَمَّا المُغَيَّرَاتُ الشَّاذَّةُ**) أي: الأسماء التي تغيرت شاذا لا قياسًا، كالجموع الشاذة مثل: أقوسٌ وأنيب، والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء، والقياس أن يصغر مع التاء، والمنصوبات الشاذة مثل: بصري بالكسرة في الأول، لا في بصرة، وبدوي في بادية، وثلاثي ورباعي؛ (**فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا**) أي: المغيرات الشاذة (**مُخَرَجَةٌ عن الصّيغةِ الأصلِيَّةِ**) فإنها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة، وتكون أيضًا داخلةً تحت أصل وقاعدة، ولذا حكم عليها بالشذوذ؛ لأن الشاذ ما خالف الأصل والقياس، (**فإنَّ الظَّاهِرَ أنَّ مِثلَ أَقوُسٍ**) جمع قوسٍ، (**وأَنيُبٍ**) جمع نابٍ وهو السن (**مِن الجُمُوعِ الشَّاذَّةِ**)

ليست مخرجة عما هو القياس فيهما، أعني: «أقواسًا» و«أنيابًا»، بل إنما جمع «القوس» و«الناب» ابتداء على «أقوس» و«أنيب» على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أوّلًا على «أقواس» و«أنياب» وإخراج «أقوس» و«أنيب» عنهما. وقال بعض الشارحين: قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه، ....

بيان لهما وصفة لهما؛ لأن من البيانية إذا كان ما قبلها نكرةٌ تكون صفة له مثل: جاءني رجلٌ من بني تميم، (لَيسَت مُخرَجَةً) وليس مع اسمها وخبرها خبر «إن» وهي أيضًا معهما خبر؛ لأن في قوله: «فإن الظاهر» (عَمَّا) أي: عن الجمع الذي (هُوَ القِيَاسُ فِيهِما)؛ لأن القياس في الأجوف الثلاثي المجرد أن يجمع على أفعالٍ للخفة، فيكون القياس فيهما أيضًا أن يجمعا على هذا الوزن (أَعنِي: أَقوُاسًا وأَنيَابًا) لا على أفعل لثقل الضمة على الواو والياء في البناء الممتد، وإن كان ما قبلها ساكنًا، (بَل إِنَّمَا جُمِعَ القَوسُ والنَّابُ ابتِداءً) يعني: في أول الوهلة (عَلَى أَقوُسٍ وَأَنيُبٍ) حال كون كل واحد منهما واقعًا (عَلَى خِلافِ القِيَاسِ) لما سبق أن الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع مع أنه بنفسه ثقيل (مِن غَيرِ) متعلق بقوله: «بل إنما جمع» (أن يُعتَبَرَ) مبني للمفعول (جَمعُهُما) أي: جمع: القوس والناب (أَوَّلًا) أي: قبل أن يجمعا على خلاف القياس (عَلَى) متعلق بقوله: «جمعهما» ما هو القياس فيهما، وهو (أَقوَاسٍ وَأَنيَابٍ، وإِخرَاجُ) عطف على قوله: «جمعهما» أي: من غير أن يعتبر أيضًا إخراج (أَقوُسٍ وَأَنيُبٍ عَنهُما) أي: عما هو القياس فيهما؛ إذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ؛ لأنه لا قاعدة للأسماء المعدولة حتى أن ما خالفها يكون شاذا.

ولما حكم عليهما وعلى أمثالهما بالشذوذ علم أنهما ليسا بمعدلين، (وَقَالَ بَعضُ الشَّارِحِينَ: قَد جَوَّزَ بَعضُهُم) أي: بعض المصنفين والمعرفين (تَعرِيفَ الشَّيءِ) أي: شيء كان (بِمَا) أي: بتعريف (هُوَ أَعَمُّ مِنهُ) أي: من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملًا لغير المعرف أيضًا، (إِذَا كانَ المَقصُودُ مِنهُ) أي: من التعريف (تَمييزَهُ) أي: الشيء المعرف المصدر، مضاف إلى المفعول (عَن بَعضِ مَا عَدَاهُ) لا عن كله، كما إذا قلت في تعريف الفعل مثلًا، إذا أردت تمييزه عن بعض ما عداه الفعل: ما دل على حدث؛ فإنه بهذا التعريف امتاز عن بعض

فيمكن أن يقال: المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل، لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعم منه، فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلفات.

واعلم أنا نعلم قطعًا أنهم لما وجدوا «ثَلَاثَ، ومَثْلَثَ، وأُخَرَ وجُمَعَ وعُمَرَ» غير منصرف، ولم يجدوا فيها سببًا ظاهرًا غير الوصفية أو العلمية ....

الأسماء وعن جميع الحروف، وإن دخل فيه المصادر كلها والمشتقات أيضًا؛ لحصول الغرض، والمقصود إذا كان الأمر كذلك (فَيُمكِنُ أَن يُقَال: المَقصُودُ) من هذا التعريف (هَهُنا) أي: في هذا البحث (تَمييزُ العَدلِ عَن سَائِرِ العِلَلِ) التي شاركته في العلية (لا عَن كُلِّ مَا عَدَاهُ) سواء كان ما عداه علة أولًا، (فَحَيثُ حَصَلَ بِتَعرِيفِهِ) أي: بتعريف العدل (هَذَا التَّمييزُ) أي: تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل، (لا بَأسَ بِكَونِهِ) أي: بأن يكون تعريف العدل (أَعَمَّ مِنهُ) بأن يدخل فيه ما لا يكون علة؛ لما عرفت أن المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه، وإذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه؛ (فَحِينَئِذٍ) أي: حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل، وحين كون ذلك المقصود حاصلًا أيضًا من هذا التعريف (لا حَاجَةَ في تَصحِيحِ هَذَا التّعريفِ) أي: تعريف العدل (إِلى اِرتِكابِ تِلكَ التَّكلُّفَاتِ) الثلاثة، تكلف تغاير صيغة المصدر بصيغة المشتقات، وتكلف اشتراط كون المادة باقية، والتغيير إنما يكون في الصورة فقط، وتكلف اشتراط أن خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة أخرى مغايرة للأولى، إما في الوزن وإما في الدخول تحت أصل وقاعدة؛ فدخول تلك المحترزات لا يضر؛ لأنها ليست من العلل التسع.

ولما فرغ من بيان فوائد القيود أراد أن يبين سبب العدل في الأمثلة المذكورة وشرطه أيضًا فقال منبهًا: (وَاعلَم أَنَّا نَعلَمُ قَطعًا) أي: جزمًا وعلمًا قطعيا (أَنَّهُم) أي: النحاة (لَمّا وَجَدُوا ثَلاثَ وَمَثلَثَ وأُخَرَ وجُمَعَ وعُمَرَ) وأمثالها (غَيرَ مُنصَرِفٍ) في كلام العرب واستعمالهم (وَ) الحال أنهم (لَم يَجِدُوا فِيهَا) أي: في هذه الأمثلة أو عطف على مدخول «لما» أي: ولما لم يجدوا فيها (سَبَبًا ظَاهِرًا) يقتضي عدم انصرافها من الأسباب التسعة (غَيرَ الوَصفيَّةِ) في الأربعة الأول، (أَو) غير (العَلَمِيَّةِ) في الأخير والوصفية أو العلمية وحدها لم تؤثر في منع

احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر، ولما لم يصلح للاعتبار إلا العدل، اعتبروه فيها، لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة، فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر. ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين:

أحدهما: وجود الأصل للاسم المعدول.

وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ ....

الصرف؛ لكون اجتماع السببين أو تكرر واحد منها شرطًا وهما ليسا كذلك و(احتَاجُوا) أي: النحاة (إِلَى اِعتِبَارِ سَبَبٍ آخَرَ) غير الوصفية أو العلمية من الأسباب التسعة؛ لما سبق أن الاسم المعرب لا يكون غير منصرف إلا أن يكون فيه سببان منها أو تكرر واحد منها لكون الصرف أصلًا فيه (وَلَمَّا لَم يَصلُح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الأول على الأول والثاني على الثاني بحرف واحدٍ، حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد، فيكون من توابع «لما»، أي: ولما لم يصلح (لِلاعتِبَارِ) أي: اعتبار سبب آخر مع أحدهما من الأسباب التسعة (إِلَّا العَدلُ) لأنه ليس فيها جمع معتبر، ولا تأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا، ولا تركيبًا، ولا عجمة، ولا وزن الفعل، ولا الألف والنون، ولم تجتمع العلمية مع الوصف؛ فانتفى اعتبار غير العدل؛ لأن انتفاء الأقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اِعتَبَرُوهُ فِيها) أي: اعتبر النحاة العدل في هذه الأمثلة، وجعلوها غير منصرف للعدل وسبب آخر، (لا أَنَّهُم) عطف على قوله: «أنهم» أي: لا أن النحاة (تَنَبَّهُوا) من التنبه (للعَدلِ فِيمَا عَدَا عُمَرَ) أي: في مثال غير عمر (مِن هَذِهِ الأَمثِلَةِ) بل نعلم أن هذه الأمثلة مشتركة في اعتبار العدل والتنبه؛ لأنها مستوية الأقدام فيه؛ (فَجَعَلُوهُ) أي: ما عدا عمر (غَيرَ مُنصَرِفٍ للعَدلِ، وَسَبَبٌ آخَرُ) وهو الوصفية، وأما حال عمر فمسكوتٌ عنه، (وَلَكِن) استدراك من قوله: «اعتبروه» أي: اعتبروا العدل في هذه الأمثلة إلا أنه (لا بُدَّ في اعتِبَارِ العَدلِ) مطلقًا سواء كان في هذه الأمثلة أو لا (مِن أَمرَينِ) يعني: في اعتبار العدل مطلقًا شرطان (أَحَدِهِما) أي: أحد الأمرين (وُجُودِ الأَصلِ للاسمِ المَعدُولِ) لأن الأصل المعدول عنه إذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل، فكيف يوجد العدل الذي هو الفرع، لأن المعدول فرع المعدول عنه، (وَثَانِيهِما) أي: ثاني الأمرين (اِعتِبَارِ إخرَاجِهِ) أي: إخراج المعدول (عَن ذَلِكَ الأَصلِ) أي:

إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج. ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك، وفي بعضها لا يوجد دليل غير منع الصرف، فيفرض له أصل، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققًا أو مقدرًا. وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل

الأصل الذي وجد؛ لأن مجرد وجود الأصل لا يكفي للعدل؛ (**إذ لا يَتَحَقَّقُ الفَرعيّةُ**) أي: فرعية المعدول (**بِدُونِ اِعتِبَارِ ذَلِكَ الإخراجِ**) لما سبق أن وجود الأصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر الإخراج (**ففي بَعضِ تِلكَ الأمثِلَةِ**) أعني: ما عدا عمر (**يُوجَدُ دَلِيلٌ غيرُ مَنعِ الصَّرفِ**) وسيبين الشارح ذلك الدليل في عقيب كل مثال، يعني: يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه (**يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الأصلِ المَعدُولِ عَنهُ**) يعني: على أن الأصل المعدول عنه موجود؛ (**فَوُجُودُهُ**) أي: فوجود ذلك الأصل (**مُحَقَّقٌ**) أي: ثابت (**بِلَا شَكٍّ**) ولا شبهة، وإذا عدل عنه يكون العدل تحقيقًا، أي: محققا ولهذا القسم يقال: العدل التحقيقي لتحقق أصله والعدول عنه أيضًا.

(**وَفِي بَعضِها**) أي: بعض تلك الأمثلة (**لا يوجد دَلِيلٌ**) يدل على الأصل المعدول عنه (**غَيرَ مَنعِ الصَّرفِ**) والاسم لا يكون غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم، وذلك البعض مثل: عمر وزفر؛ (**فَيُفرَضُ**) مبني للمفعول، أي: فيقدر (**لَهُ**) أي: لذلك البعض (**أَصلٌ لِيَتَحَقَّقَ العَدلُ**) أي: حتى يقع (**بإخرَاجِهِ**) أي: بإخراج ذلك البعض (**عَن ذَلِكَ الأَصلِ**) أي: عن الأصل المقدر له؛ لأنه إذا لم يقدر له الأصل ولم يخرج عنه يلزم أن يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم، وذلك غير جائز؛ لأن العلة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف، فيكون أصل هذا البعض مقدرًا، ولهذا يقال له: العدل التقديري؛ لكون أصله مقدرًا، ولهذا قال الشارح: (**فَانقِسَامُ العَدلِ إلَى**) العدل (**التَّحقيقي، و**) العدل (**التّقدِيريّ**) حتى صار العدل قسمين (**إنَّمَا هُوَ**) أي: ليس ذلك انقسام إلا (**باعتِبَارِ كَونِ ذَلِكَ الأصلِ مُحَقّقًا أو مُقَدَّرًا**) نظرًا إلى الأمر الأول؛ لأن وجود الأصل إذا كان محققًا بلا شك كان العدل محققًا أيضًا بلا شك، وإذا كان مقدرًا كان العدل مقدرًا؛ لأن الفرع يتبع الأصل، (**وَأمّا اِعتِبارُ إِخرَاجِ المَعدُولِ عَن ذَلِكَ الأصلِ**)

ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلا منع الصرف.

فعلى هذا قوله: (تَحْقِيقًا) معناه: خروجًا كائنًا عن أصل محقق، يدل عليه دليل غير منع الصرف.

(كَـ«ثُلَاثَ وَمَثْلَثَ») والدليل على أصلهما أن في معناهما تكرارًا دون لفظهما. والأصل: أنه إذا كان المعنى مكررًا يكون اللفظ أيضًا مكررًا، ....

أي: المحقق أو المقدر نظرًا إلى الأمر الثاني؛ (**لِيَتَحَقَّقَ**) يعني: ليقع (**العَدلُ، فَلَا دَلِيلَ عَلَيهِ إِلّا مَنعُ الصَّرفِ**) لأن الأصل في اعتبار العدل ليس إلا وجود تلك الأمثلة غير منصرفة بعلة واحدة في كلامهم.

(**فَعَلَى هَذَا**) أي: على انقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري باعتبار الأمر الأول (**قَوْلُهُ**) أي: قول المصنف: «تحقيقًا» (**مَعنَاهُ**) أي: معنى هذا القول لا إعرابه العدل خروجه عن صيغته الأصلية (**خروجًا كائنًا عَن أَصلٍ مُحَقَّقٍ**) أي: موجود (**يَدُلُّ عَلَيهِ دَلِيلٌ غَيرُ مَنعِ الصَّرفِ**) وهذا بيان لحاصل المعنى، وإلا فإعرابه على الحالية من الصيغة، أي: حال كونها محققة، وتأنيث المصدر الواقع حالًا من المؤنث ليس بلازم؛ لعدم ضمير فيه، كذا قيل، أو بمعنى محققًا صفة لـ«خروج» مقدر بحال متعلقه، وهو الأصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى؛ لأن الخروج يكون محققًا إذا كان الأصل محققًا «كثلاث» أي: خروجًا كائنًا كخروج، أو خروجًا مثل خروج، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: مثاله مثل: ثلاث «ومثلث» وزنهما: فعال ومفعل، عدلا عن: ثلاثة ثلاثة مكررًا، (**وَالدَّلِيلُ**) أي: الذي يدل (**عَلَى أَصلِهِما**) أي: أصل ثلاث ومثلث (**أَنَّ في مَعنَاهُما**) أي: في معنى كل واحد منهما (**تَكرارًا دُونَ لَفظِهِما**) أي: ليس في لفظ كل منهما تكرار، بل التكرار ليس إلا في معناهما؛ لأنه إذا قيل: جاءني القول ثلاث، أي: حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل، وهو كون الجائين ثلاثة مرة وثلاثة مرة أخرى وثلاثة أخر مرة أخرى إلى أن ينتهي القوم تعلم أن الجائين هكذا جاؤوا.

(**وَالأَصلُ**) في الألفاظ (**أَنَّهُ**) أي: الشأن والحال (**إِذَا كَانَ المَعنَى مُكَرَّرًا يَكُونُ اللَّفظُ أَيضًا**) أي: كالمعنى (**مُكَرَّرًا**) لأن اللفظ يتبع المعنى؛ لأن المقصود

كما في «جاءني القوم ثلاثةً ثلاثةً». فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وهو «ثلاثة ثلاثة». وكذا الحال في «أُحَاد» و«موحد» و«ثناء» و«مثنى» إلى «رُبَاع» و«مَرْبَع» بلا خلاف، وفيما وراءها إلى «عشار ومعشر» خلاف، ....

المعاني والألفاظ قوالب لها ودالة عليه، فعند إفراد المعنى يلزم إفراد اللفظ، وعند تكرره يلزم تكرره، **(كَمَا فِي)** قولك: **(جَاءَنِي القَومُ ثَلاثَةً ثَلَاثَةً)** حال من القوم، مؤول بلفظ واحد، والمشتق أيضًا إذ يصح أن يقع ما دل على هيئة حالًا عند المصنف، أي: مفصلا بهذا التفصيل، كما فصلناه لك، فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معًا أجرى إعراب اللفظ الواحد عليهما جميعًا، **(فَعُلِمَ)** من هذا التقرير **(أَنَّ أَصلَهُما)** أي: أصل كل واحد من ثلاث ومثلث **(لَفظٌ مُكَرَّرٌ، وَهُوَ)** قولك: **(ثَلاثَة ثَلاثَة)** وقد عدل: ثلاث ومثلث عن هذا الأصل تخفيفًا في اللفظ؛ لأن ثلاث أخف من ثلاثة ثلاثة، مع أن معناهما واحد، وفي الرضي: وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءًا جزءًا، وأبصرت العراق بلدًا بلدًا؛ فكان القياس في باب العدد أيضًا التكرير؛ عملا بالاستقراء، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظًا حكم بأن أصله لفظ مكرر، إلى هنا كلامه.

(وَكَذَا) أي: كالحال في ثلاث ومثلث، خبرٌ مقدم **(الحَالُ)** مبتدأ مؤخر **(فِي أُحَادَ وَمَوحَدٍ)** عدل كل واحد منهما عن واحد واحد، **(وَثُنَاءَ وَمَثنَى)** عن اثنين اثنين، وثلاث ومثلث منتهيًا **(إِلَى رُبَاعَ وَمَربَع)** فالغاية هنا داخلة تحت المغيا؛ لأنا نعلم قطعًا أن حكم الغاية ههنا كحكم المغيا، أو يجعل «إلى» بمعنى: مع، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ﴾ [سورة النساء: 2] أي: مع أموالكم، **(بِلا خِلافٍ)** لأحد في أن هذه الأمثلة غير منصرفة؛ لورود النص فيها صريحًا مثل قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [سورة فاطر: 1] وأحاد وموحد قياسًا عليها؛ لكونهما معدولين عن واحد واحد، اللذين هما أصلٌ في العدد، **(وَفِيمَا)** أي: في الأسماء التي كانت **(وَرَاءَها)** أي: بعد هذه الأسماء، الجار والمجرور خبرٌ مقدم منتهيًا **(إِلَى عُشَارَ وَمَعشَر)** المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة؛ فالغاية أيضًا داخلة في المغيا **(خِلافٌ)** مبتدأ مؤخر، في أنها

والصواب مجيئها. والسبب في منع صرف «ثلاث ومثلث»، وأخواتهما العدل والوصف؛ لأن الوصفية العرضية التي كانت في «ثلاثة ثلاثة» صارت أصلية في «ثلاث ومثلث» لاعتبارها فيما وضعا له.

(وَأُخَرَ) جمع «أخرى» مؤنث «آخر»، وآخر اسم التفضيل؛ ....

منصرفة أو غير منصرفة، فبعضهم ذهب إلى أنها غير منصرفة؛ لأن السبب الذي يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها، ولأن الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم، وبعضهم ذهب إلى أنها منصرفة؛ لكون الأصل في الاسم الصرف، (**وَالصَّوَابُ**) أي: الحق من المذهبين (**مَجِيئُهَا**) أي: أن تكون غير منصرفة لما قلنا.

(**وَالسَّبَبُ فِي مَنعِ صَرفِ ثُلاثَ وَمَثلَثَ**) أي: السبب الذي يقتضي عدم صرفهما (**وأَخَوَاتِـهما**) أي: أشباههما من السباق والسياق، يعني: من أحاد إلى معشر عند سيبويه (**العَدلُ**) التحقيقي (**والوَصفُ**) اللازم؛ (**لأنَّ الوَصفِيَّةَ العَرَضِيَّةَ الَّتي كانَت في: ثَلاثَة ثَلاثَة**) أي: الوصفية التي حصلت لهما بالتركيب؛ لأن ثلاثة وضعت اسمًا لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه، فلا وصف فيه في أصل الوضع، ويدل عليه إضافته إلى المعدود نحو: ثلاثة رجال، وأربع نسوة، والوصفية إنما حصلت بالتركيب؛ ليكون فيه فائدة فتكون عارضة؛ لأن التركيب عارض، وما بالعارض فهو عارض، (**صَارَت**) أي: الوصفية (**أَصلِيَّةً في: ثُلَثَ ومَثلَثَ**) لأن المعدول لم يوضع إلا وصفًا، ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصفية فيه، يدل عليه قولك: جاءني رجال ثلاث، ولا يقال: جاءني ثلاث رجال، والحال أن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعًا؛ (**لاعتِبَارِها فِيمَا وُضِعَا لَهُ**) أي: لكون الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له.

«وأخر» عطف على «ثلاث، أو مثلث» بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة، (**جَمعُ أُخرَى**) صفة أخر وأخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (**مُؤَنَّثِ**) بالجر صفة لـ«أخرى» مضاف إلى (**آخَرَ**) الذي هو مفرد مذكر على وزن: أحمر قلبت الهمزة ألفًا، (**وَآخَرُ اسمُ التَّفضِيلِ**) كأفضل بشهادة التعريف حيث جيء له مفرد

لأن معناه في الأصل: أشد تأخرًا، ثم نقل إلى معنى «غير». وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام، أو الإضافة، أو كلمة «من»، وحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحدها.

فقال بعضهم: إنه معدول عما فيه اللام، أي: عن الأُخر.

وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل، (لأنّ مَعنَاهُ) أي: معنى آخر (في الأَصلِ) أي: أصل الوضع، يعني: معناه اللغوي (أَشَدُّ تَأَخُّرًا) تمييز، يعني: أن معنى قولك: جاءني زيد ورجل آخر، أشد تأخرًا من زيد في معنىً من المعاني، (ثُمَّ نُقِلَ) من معناه اللغوي (إِلَى مَعنى غَيرٍ) يعني: إلى المعنى المجازي، وهو النفي بقرينة السؤال تحقيقًا، كما إذا قيل: أزيد في الدار؟ فيقال: آخر، أي: ليس فيها، أو تقديرًا؛ لأن في اسم التفضيل أيضًا معنى النفي، لأن الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنىً؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه، ولهذه المناسبة نقل إلى معنى غيرٍ، فمعنى قولك: جاءني زيد ورجل آخر، جاءني رجل غير زيدٍ، لكن بشرط أن يكون من جنس المذكور، فلا يقال: جاءني رجل وحمار آخر، وامرأة أخرى، كذا في الرضي.

(وَقِيَاسُ اسم التَّفضِيلِ أَن يُستَعمَلَ) بأحد الأشياء الثلاثة؛ ليكون المفضل عليه معلوما به إما (باللَّامِ) أي: إما أن يستعمل بدخول اللام عليه مثل: زيد الأفضل، على أن تكون اللام فيه للعهد، (أَو الإِضَافَةِ) أي: إضافة اسم التفضيل إلى المفضل عليه، (أَو كَلِمَةِ مِن) يعني: أو بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع، المستعمل بأحدهما اختيارًا في اللفظ، (وَحَيثُ لَم يُستَعمَل) أخر (بِوَاحِدٍ مِنهَا) أي: من هذه الثلاثة (عُلِمَ أَنَّهُ مَعدُولٌ مِن أَحَدِها) أي: من المستعمل بأحدها اختصارًا في اللفظ، (فَقَالَ بَعضُهم: إنّهُ) أي: أخر (مَعدُولٌ عَمَّا) أي: عن الأخر الذي (فِيهِ اللَّامُ، أي: عَن الأُخَر) لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى، وشرط تغايرهما في الهيئة موجود ههنا؛ لأن ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به، ولا يلزم أن يكون المعدول معرفةً، كما في أمس؛ لأنه معرفة لكونه معدولًا عن المعرف باللام، يعني: الأمس لكونه بمعناه حيث بني لتضمنه معنى الحرف، وهو اللام فيما عدل عنه، وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه؛ لما عرفت أنه نقل إلى معنى

وقال بعضهم: إنه معدول عما ذكر معه «مِنْ» أي: عن أخر مِنْ.

وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة؛ لأنها توجب التنوين، أو البناء، أو إضافة أخرى مثلها، نحو: «حينئذ» و«قبل» و:

يـــا تـــيـــم تـــيـــم عـــدي... ....

غيرٍ، وصار اسمًا مثله، (وَقَالَ بَعضُهم: إِنَّهُ) أي: أخر (مَعدُولٌ عَمَّا ذُكِرَ مَعَهُ مِن) أي: عن اسم التفضيل الذي هو اسم استعمل بـمن التفضيلية، (أَي: عَن أخر مِن) لأنه الأصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه أظهر وأوضح، ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردًا، وإن كان الموصوف مثنىً أو جمعًا مذكرًا كان أو مؤنثًا، إلا أنه لا يعدل إلا عما يكون بمعنى الجماعة، لكون كلامنا في الجمع، لأن أخر جمع فلا يعدل إلا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى، (وَإِنَّمَا لَم يُذهَب) مبني للمفعول (إِلى تَقدِيرِ الإِضَافَةِ) الجار والمجرور في محل الرفع؛ بناءً على أنه نائب الفاعل يعني: لم يذهب أحد إلى أن يكون أخر معدولًا عما استعمل بالإضافة نحو: أخر زيدٍ، وأخر الناس؛ فتكون الإضافة مقدرة في المعدول، ولذا قال الشارح: «إلى تقدير الإضافة»؛ (لأَنَّهَا تُوجِبُ التَّنوِينَ أَو البِنَاءَ أَو إِضَافَةً) بالتنوين (أُخرَى) صفة الإضافة (مِثلَها) صفة بعد صفة لها، أي: مثل الإضافة الأولى، يعني: أن حذف المضاف إليه من التركيب الإضافي لا يخلو إما أن يوجب التنوين في المضاف؛ ليكون عوضًا عن المضاف إليه المحذوف وسادا مسده، (نَحوُ: حِينَئِذٍ) أصله: حين إذ كان كذا، فحذف كان كذا، وعوض عنه التنوين لما ذكر، ونون وكتب متصلًا بالحين، فقيل: حينئذٍ، تخفيفًا، وإما أن يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الإضافة، وهو معنى من معاني الحروف، (وَقَبلُ) لأن أصله: قبل زيد، فلما حذف المضاف إليه ونوي بني على الضم لما سيجيء .(وَ) إما أن يوجب أن يليه تركيب إضافي مثله بشرط أن يكون المضاف والمضاف إليه في الثاني عين المضاف والمضاف إليه في الأول؛ ليكون قرينة على أن المضاف إليه محذوف في الأول نحو: (يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ) فإن أصله: يا تيم عدي فلما حذف المضاف إليه وجب أن يليه تركيب إضافي، فقيل: يا تيم تيم عدي، لما ذكر وسيجيء، ومثله:

يـــا زيـــد زيـــد الـــيـــعـــمـــلات

وليس في «آخر» المعدول شيء من ذلك، فتعين أن يكون معدولًا عن أحد الآخرين.

(وَجُمَعَ) جمع «جمعاء» مؤنث «أجمع»، وكذلك «كتع وبتع وبصع»، وقياس «فعلاء أفعل» إن كانت صفة أن تجمع على «فعل» كـ«حمراء» على «حمر»، وإن كانت اسمًا أن تجمع على «فعالى» أو «فعلاوات» كـ«صحراء» على «صحارى» ....

(وَلَيسَ فِي آخرِ المَعدُولِ شَيءٌ مِن ذَلِكَ) أي: من التنوين أو البناء أو الإضافة الأخرى؛ (فَتَعيَّنَ أَن يَكُونَ) يعني: أخر (مَعدُولًا عن أَحَدِ الأَخرَينِ) إما عما فيه اللام، أو عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع.

«وجمع» على وزن: صردٍ عطف إما على «أخر» لقربه، وإما على «ثلاث»؛ لأصالته (جُمَعُ) بالجر صفة له مضافٌ إلى (جُمَعَاءَ) بالمد كصحراء (مُؤَنَّثِ) بالجر صفة جمعاء، مضاف إلى (أَجمَعَ) الذي هو مذكر: أفعل، (وَكَذَلِكَ) أي: مثل جمع، في عدم الانصراف، خبرٌ مقدم (كُتَعُ) مبتدأ مؤخر (وَبُتَعُ، وبُصَعُ، وقِياسُ فُعَلاءَ) الذي مذكره (أَفعَلُ إن كانَت) أي: صيغة: أفعل (صِفةً أَن تُجمَعَ) تلك الصفة (عَلَى: فُعل) بضم الفاء وسكون العين لتمييز: أفعل الصفة عن أفعل التفضيل؛ لأنه جمع بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث لشرفه؛ لأن هذا الجمع أشرف الجموع، ولو جمع أفعل الصفة على هذا الجمع أيضًا، لوقع الالتباس، ولم يعكس لما قلنا، ولم يجمع مؤنثه بالألف والتاء أيضًا؛ لكونه فرع المذكر، بل كان جمع المذكر والمؤنث في: أفعل الصفة واحدًا اختصارًا لقصور هذه الصيغة عن: أفعل التفضيل، (كحَمرَاءَ عَلَى حُمر، وإِن كانَت) أي: صيغة أفعل (اسمًا أَن تُجمَعَ عَلَى: فَعَالَى) في التكسير، بفتح اللام وكسرها مثل: أجدل وأصبع وأحرض، تجمع على: أجادل وأصابع وأحارض، (أو فَعلاوَات) بالألف والتاء في الصحيح؛ لأن ألف التأنيث إذا وقعت في الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل: حباريات في حبارى، (كصَحرَاءَ) بالمد البرية، وكذا كل فعلاء بالمد إذا لم تكن مؤنث: أفعل مثل: عذراء وجبراء وورقاء يجمع (عَلَى صَحَارَى) والأصل فيه صحاريء على وزن هجاريع؛ لأن ما قبل ألف التكسير في الجمع الأقصى يكون مكسورًا كأساور

أو «صحراوات»، فأصلها: إما «جمع»، أو «جماعى»، أو «جمعاوات»، فإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منها تحقق العدل، فأحد السببين فيها العدل التحقيقي، والآخر الصفة الأصلية، وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسمًا، وفي «أجمع» وأخواته أحد السببين: وزن الفعل، والآخر: الصفة الأصلية.

وأناعيم، فانقلبت الألف ياء لسكونـها وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الهمزة أيضًا ياء؛ لأن الهمزة إذا وقعت بعد حرف المد تقلب بـجنسه للمجانسة كمقروة وخطية وأفيس فصار صحاري بالتشديد، وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى، فخففت بحذف الياء الأولى فصار صحاري مثل: أساور، ثم فتحت الراء وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة؛ لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء؛ فصار: صحارى مثل: جمادى، (أَو صَحرَاوَاتٍ) كما ذكرنا.

(فَأَصلُها) أي: أصل: جمع (إِمَّا جُمعُ) كحمر إن كانت وصفًا، (أَو جَمَاعَى، أو جَمعَاوَاتٍ) إن كانت اسمًا، فوجد المعدول عنه؛ (فإِذَا اعتُبِرَ إخرَاجُها عن واحِدَةٍ مِنها) أي: من هذه الأصول الموجودة لها (تَحَقَّقَ العَدلُ، فَأَحَدُ السَّبَبَينِ) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العَدلُ التَّحقيقيُّ) لكون الأصل محققًا، (و) السبب (الآخَرُ الصّفَةُ الأَصلِيَّةُ، وإِن صَارَت) أي: جمع (بالغَلَبَةِ) أي: بغلبة استعمالها (في بَابِ التَّأكِيدِ اسمًا) لأن فعلاء أفعل، لا يكون إلا وصفًا؛ فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف، سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل: أسود، وأرقم، وأدهم، أو غير زائلة بغلبة الاسمية مثل: أحمر وأصفر، (وَفي أَجمَعَ وَأَخَواتِهِ) وهي: أكتع، وابتع، وأبصع، الظرف متعلق بما قبله، تقديره (أَحَدُ السَّبَبَينِ) في أجمع وأخواته (وَزنُ الفِعلِ، وَ) السبب (الآخَرُ: الصِّفَةُ الأَصلِيَّةُ) وأما في جمعاء وأخواته فألفا التأنيث القائمان مقام السببين، وإنما أورد المصنف ثلاثة أمثلة، مع أن المثال الواحد كافٍ في التمثيل، كما في العدل التقديري؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الوصف باقيًا أو لا، الأول الأول، والثاني إما أن يكون النقل فيه محققًا أو لا، وما يكون النقل فيه محققًا فهو الثاني، والثاني أي: ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث؛ لأنه دائر بين أن يكون باقيًا

وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة، كـ«أنيب، وأقوس»، فإنه لم يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما، كـ«أنياب وأقواس» كيف ولو اعتبر جمعهما أوَّلًا على «أنياب وأقواس»، فلا شذوذ في هذه الجمعية، ولا قاعدة للاسم المخرج، ليلزم من مخالفتها الشذوذ، فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول.

على وصفيته، أو منقولًا إلى الاسمية، كما في باب التأكيد.

(**وَعَلَى مَا ذَكَرنَاهُ**) متعلق بقوله: «لا يرد»، إما إشارة إلى تفسير معنى الخروج عن صيغته الأصلية، والتنبيه عليه بالأمثلة، أو إشارة إلى الفرق بين جمع وآخر، وبين الجموع الشاذة، مع أن كلا منها على خلاف مقتضى القياس، وحاصله: أن الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة، (**لا يَرِدُ الجُمُوعُ الشَّاذَّةُ**) أي: لا ينتقض ما قلنا بها (**كأَنيُبَ وَأَقوُسٌ، فإنّه لَم يُعتَبَر إخرَاجُهُما**) أي: إخراج أقوس وأنيب (**عَمَّا**) أي: عن الجمع الذي (**هُوَ القِيَاسُ فِيهِما**) وإن كان موجودًا، (**كأَنيابٍ وأقوَاسٍ**) لأن سبب الاعتبار ليس إلا وجود عدم الانصراف، وذلك ليس بموجود في الجموع الشاذة، (**كَيفَ**) استفهام إنكاري، أي: كيف يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما، (**و**) الحال أنه (**لَو اعتُبِرَ جَمعُهُما أَوَّلًا على: أَنيابٍ وأَقواسٍ**) ثم عدلا عنهما (**فَلا شُذُوذَ فِي هَذِهِ الجَمعِيَّةِ**) أي: في أن يجمع ناب على أنياب، وقوس على أقواس؛ لكونه على ما هو القياس لما سبق، (**وَلا قَاعِدَةَ**) أيضًا (**للاسم المُخرَجِ**) أي: ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية؛ (**لِيَلزَمَ مِن مُخَالَفَتِها الشُّذُوذَ**) أي: حتى يكون ما خالفها من الأسماء المعدولة شاذا، فتكون الأسماء المعدولة على قسمين: شاذة وغير شاذة، ولا شيء من الأسماء المعدولة شاذا، (**فَمِن أَينَ يُحكَمُ فِيهِما بالشُّذُوذِ**) هذا جواب «لو» بالفاء، أي: فمن أي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ، حتى لا يكون أقوس وأنيب شاذا، ولما لم يعتبر إخراجهما عنهما لعدم سببه، وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ، (**وَمِن هَذَا**) أي: من عدم اعتبار الإخراج عما هو القياس؛ لكون السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود (**تَبيَّنَ**) أي: ظهر (**الفَرقُ**) ظهورًا بينًا (**بَينَ الشَّاذِّ وَالمَعدُولِ**) لأن المعدول: هو الاسم المخرج عما هو الأصل فيه، باعتبار الإخراج عنه؛ لوجود سبب الاعتبار، الذي

(أَوْ تَقْدِيرًا) أي: خروجًا كائنًا عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره، وفرضه منع الصرف لا غير (كَـ«عُمَرَ») وكذلك زفر، فإنهما لما وجدا غير منصرفين، ولم يوجد فيهما سبب ظاهر، إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، ولما توقف اعتبار العدل على وجود أصل، ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما «عامر وزافر» ....

هو عدم الانصراف، والشاذ: ما لم يعتبر إخراجه عما هو القياس فيه؛ لعدم وجود سببه، بل كان أولًا على خلاف القياس.

«أو تقديرًا» عطف على «تحقيقًا» **(أَي)** العدل خروجه عن صيغته الأصلية **(خُروجًا كائِنًا عَن أَصلٍ مُقَدَّرٍ مَفرُوضٍ)** فيه إشارة إلى أن التقدير بمعنى: المقدر، وإلى أنه بمعنى الفرض، ولذا وصفه بقوله: «مفروض»، **(يَكُونُ الدَّاعِي)** والسبب **(إِلَى تَقدِيرِهِ)** أي: تقدير الأصل **(وَفَرضِهِ)** عطف تفسير **(مَنعَ الصَّرفِ)** بالنصب خبر «يكون» **(لا غيرُ)** «لا» لنفي الجنس و«غير» مبني على الضم؛ لشبهه بالغايات على ما سيجيء، أي: لا غير منع الصرف من دليل موجود فيه، يعني: ليس فيه دليل إلا منع الصرف فقط، «كعمر» **(وَكَذَلِكَ زُفَرُ؛ فإنَّهُما)** أي: عمر وزفر **(لَمَّا وُجِدَا غَيرَ مُنصَرِفَينِ)** في استعمال العرب بالعلة الواحدة وهي: العلمية، ومن قاعدتهم أن الاسم لا يكون غير منصرف إلا بوجود سببين فيه، أو سبب مكرر، **(وَ)** الحال أنه **(لَم يُوجَد فِيهِما)** أي: في كل واحد من: عمر وزفر **(سَبَبٌ ظَاهِرٌ)** من الأسباب التسعة **(إلّا العَلَمِيَّةِ)** وحدها، وهي وحدها لا تمنع الصرف، **(اِعتُبِرَ فِيهما العَدلُ)** ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل، ولا يكونا مخالفين للقاعدة، ولا يمكن اعتبار غيره فيهما؛ لأنه ليس فيهما تأنيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها، فانحصر الاعتبار في العدل، **(وَلمّا تَوَقَّفَ اعتبارُ العَدلِ عَلَى وُجُودِ أَصلٍ)** للمعدول؛ لأن الأصل إذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيهما **(وَ)** الحال أنه **(لَم يَكُن)** أي: لم يوجد **(فِيهِما دَلِيلٌ)** ظاهر يدل **(عَلَى وُجُودِهِ)** كما في الأمثلة السابقة في العدل التحقيقي **(غَيرُ مَنعِ الصَّرفِ)** بالرفع صفة «دليل» **(قُدِّرَ)** وفرض **(فِيهِما أَنَّ أَصلَهُما عَامِرٌ وَزَافِرٌ)** يعني: كأن الواضع قصد التسمية أولًا بعامر وزافر؛ لأنهما لما كانا من الأجناس

عدل عنهما إلى «عمر وزفر».

(وَ) مثل: (بَابُ قَطَامَ) المعدولة عن «قاطمة»، وأراد ببابها: كل ما هو على «فعال» عَلَمًا للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء (فِي) لغة (بَنِي تَمِيم)، فإنهم اعتبروا العدل في هذه الباب، حملًا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة، مثل: «حضار وطمار»، فإنهما مبنيتان، ....

خاف اللبس (**عَدَلَ عَنهُما إلى عُمرَ وَزُفَرَ**) لأن عمر موجود في الأجناس، فكأنه سماه أولًا بعامر ثم عدل عنه إلى عمر وسماه به؛ اختصارًا في اللفظ، وزفر وإن وجد في الأجناس، كما في قوله:

يأبى الظلامة في النوافل الزفر

إلا أنه لما كان نادرًا جعل كأن لم يكن؛ فحينئذٍ كان عمر أدخل في الباب؛ لأنه يوجد في الأجناس فقط.

«و» (**مِثلُ**) «باب قطام» عطف على «عمر» وقطام: اسم امرأة من العرب كحذام، (**المَعدُولةِ عَن قَاطِمَةَ**) كما أن حذام معدولة عن حاذمة (**وَأَرَادَ**) المصنف (**بِبَابِهَا**) أي: بذكر الباب (**كُلَّ مَا**) أي: كل لفظ (**هُوَ**) أي: كان (**عَلَى**) وزن (**فَعَالِ**) وإلا لقال: وقطام بالجر حال كونه (**عَلَمًا للأعيَانِ**) أي: علمًا موضوعًا لعينٍ معينٍ من الأعيان (**المُؤَنَّثَةِ**) حال كونه ملابسًا (**مِن غَيرِ ذَوَاتِ الرَّاءِ**) يعني: ليس في آخره راءٌ، كحضار وطمار، الكائنة «في» (**لُغَةِ**) «بني تميم»؛ (**فإنَّهُم**) أي: أن بني تميم، ويجوز أن يرجع إلى النحاة، أي: فإن النحاة (**اعتَبَرُوا العَدلَ**) أي: إخراج نحو: قطام عن قاطمة (**في هَذَا البَابِ**) أي: باب قطام، يعني: في فعال التي تكون علمًا للأعيان المؤنثة؛ (**حَمَلًا لَهُ**) مفعول له، لقوله: «اعتبروا» أي: لكونهم حاملين هذا الباب (**عَلَى**) فعال التي كانت (**ذَوَاتِ الرَّاءِ في الأعلامِ المُؤنَّثَةِ مِثلُ: حَضَارِ**) في «حواشي الهندي»: اسم كوكب، وفي «القاموس»: جبل بين اليمامة والبصرة، أو الهجان أو الحمر من الإبل، (**وَطَمَارِ**) بالفتح والكسر، المكان المرتفع، وفى بعض النسخ: «وبار»، في «القاموس»: أرض بين اليمن ورمال يبرين، وقيل: طمار: بالكسر والفتح مكان مرتفع، ويقال هو مكان يرفع إليه الإنسان ثم يرى منه؛ (**فإنَّهُما**) أي: حضار وطمار (**مَبنِيَّانِ**) على

وليس فيهما إلا سببان: العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء. فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء، اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربًا غير منصرف أيضًا، حملًا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه، لتحقق سببين لمنع الصرف: العلمية والتأنيث، فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره، لا لتحصيل سبب منع ....

الكسر ولم يبنيا على السكون، مع أنه الأصل في البناء؛ لئلا يلزم اجتماع الساكنين، ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر، ولا على الفتح مع أنه أخف وأيضًا أخو السكون لأنه حينئذٍ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل أيضًا؛ فبنيا على الكسر؛ لأنه ليس فيه محذور، **(وَلَيسَ فِيهِما)** شيء يوجب البناء أو غيره **(إلَّا سَببانِ)** من الأسباب التسعة المقتضية منع الصرف **(العلَمِيَّةُ)** بدل من قوله: «سببان» **(والتَّأنِيثُ)** عطف على «العلمية»، **(وَالسَّبَبانِ لا يُوجِبَانِ البِنَاءَ)** أي: لا يوجبان بناء ما وجد فيه أحدهما أو كلاهما؛ لأنهما ليسا من الأسباب المقتضية للبناء؛ فالموجب للبناء في هذا الباب المشابهة لـ«فعال» التي كان بمعنى الأمر نحو: نزال وتراك، في العدل والوزن؛ **(فاعتُبِرَ فيهما العَدلُ)** ولم يكتف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل: سحاب وخيام وكلام وسلام وغيرها، فإنها معربة مع المشابهة في الوزن؛ لأنها وحدها لم تؤثر في منع الإعراب، الذي هو الأصل في الاسم؛ **(لِتَحصِيلِ سَبَبِ البِنَاءِ)** وهو العدل والوزن **(فَلَمَّا اعتُبِرَ فِيهما العَدلُ لِتَحصِيلِ سَبَبِ البِنَاءِ اعتُبِرَ)** العدل **(فِيمَا)** أي: في فعال الذي **(عَدَاهُما)** أي: مثل حضار وطمار، **(مِمَّا)** بيان لـ«ما» في قوله: «فيما» أي: من باب فعال، الذي **(جَعَلُوهُ)** أي: بنو تميم **(مُعرَبًا غَيرَ مُنصَرِفٍ أيضًا)** أي: كما اعتبروا العدل في باب حضار؛ **(حَمَلًا)** مفعول له لقوله: «اعتبر» أي: ليكون محمولًا **(عَلَى نَظَائِرِهِ)** أي: على أشباهه اللواتي هي ذوات الراء، **(مَعَ عَدَمِ الاحتِيَاجِ إِلَيهِ)** أي: إلى اعتبار العدل فيه؛ **(لتَحَقُّقِ سَبَبَينِ)** أي: لوجود سببين من الأسباب التسعة **(لِمَنعِ الصَّرفِ: العَلَمِيَّةِ وَالتَّأنيثِ)** المعنوي، مع وجود شرط تحتم تأثيره ههنا، وهو الزيادة على الثلاثة، وسيجيء.

(فَاعتِبارُ العَدلِ فِيهِ) أي: في باب قطام **(إِنَّمَا هُوَ)** أي: ليس إلا **(للحَملِ عَلَى نَظَائِرِهِ)** أي: على أشباهه **(لا)** أي: ليس اعتبار العدل فيه **(لِتَحصِيلِ سَبَبِ مَنعِ**

الصرف، ولهذا يقال: «ذكر باب قطام» ههنا ليس في محله؛ لأن الكلام فيما قدر فيه العدل، لتحصيل سبب منع الصرف، وإنما قال: «في بني تميم»؛ لأن الحجازيين يبنونه، فلا يكون مما نحن فيه.

والمراد من بني تميم أكثرهم، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية، بل جعلوها غير منصرف، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها، لتحصيل سبب البناء، وحمل ما عداها عليها.

الصَّرفِ) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه، وهو حاصل سواء اعتبر العدل أو لا، والحاصل: لا يمكن تحصيله **(وَلِهَذَا)** أي: ولأجل أن اعتبار العدل فيه ليس إلا للحمل على نظائره لا غير، **(يُقالُ: ذِكرُ بَابِ قَطَام)** المصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل متروك أي: ذكر المصنف هذا الباب **(هَهُنا)** أي: في بحث العدل التقديري **(لَيسَ في مَحَلِّهِ)** لأن محله سيأتي في باب أسماء الأفعال؛ **(لأنَّ الكَلامَ)** أي: البحث **(فيما)** أي: في الاسم المعرب الذي وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و **(قُدِّرَ فِيهِ)** أي: في ذلك الاسم **(العَدلُ لِتَحصِيلِ سَبَبِ مَنعِ الصَّرفِ)** وهو العدل، لا فيما قدر فيه العدل حملًا على نظائره.

(وَإنّما قَالَ) أي: المصنف **(في بَني تَمِيمٍ)** احترازًا عن لغة الحجازيين؛ **(لأنّ الحِجَازيينَ يَبنُونَهُ)** أي: يجعلون فعال هذه مبنية، وإن كان معدولًا أيضًا عندهم **(فَلا يَكُونُ)** باب قطام مطلقًا سواء كان ذوات الراء أو لا **(مِمَّا نَحنُ فيهِ)** أي: من البحث الذي كان ذكرنا فيه، وهو كون العدل تقديريًّا، **(والمُرادُ من بني تَميم أكثَرُهم)** فإنهم على أن ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر، **(فإنّ الأقلِّينَ مِنهم)** من بني تميم **(لَم يَجعَلُوا ذَواتِ الرَّاءِ مَبنيّةً، بَل جَعَلُوها)** يعني: جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء أو لا معربًا **(غَيرَ مُنصَرِفٍ)**؛ لأن الاسم أصل في الإعراب والمشابهة بالمبني إذا كانت ضعيفة لم تؤثر في منع الإعراب، فالعمل بالأصل هو الأولى؛ **(فَلا حَاجَةَ إلى اعتِبارِ العَدلِ فيها)** أي: في ذوات الراء؛ **(لِتَحصِيلِ سَبَبِ البِناءِ)** لما عرفت أن سبب البناء العدل والوزن، **(وَحملٍ)** بالجر عطف على «اعتبار العدل» أي: لا حاجة أيضًا إلى حمل **(مَا عَدَاها عَلَيها)** أي: حمل فعال التي لم تكن من ذوات الراء على

....

فعال التي كانت ذوات الراء؛ لأن هذا الباب معرب عندهم، فكان في باب قطام ثلاثة أقوال، في قولٍ: مبني لمشابهة فعال التي بمعنى الفعل كنـزال عدلًا ووزنًا فلم يكن مما نحن فيه، وفي قولٍ: معربٌ غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي فلا حاجة فيه إلى العدل، وفي قولٍ: إن كان ذوات الراء فهو مبني لما مر، وإن لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي؛ فاعتبر فيه العدل وإن لم يحتج إليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط، لا لتحصيل سبب منع الصرف.

* * *

[الوصف]

(الْوَصْفُ) وهو كون الاسم دالاّ على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، سواء كانت هذه الدلالة، بحسب الوضع، مثل: «أحمر»، فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة، أو بحسب الاستعمال مثل: «أربع» في «مررت بنسوة أربع»، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، ....

[الوصف]

«الوصف» المعدود من أسباب منع الصرف، فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد، وإن فرق بينهما بأن الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف، وقال عصام الدين: لم يعرف المصنف في هذا الباب إلا العدل لأن غيره إما معرف في هذا الكتاب في محله، وإما مستغنىً عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين، أو عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف، بخلاف الأسباب الباقية حيث لم يعدل فيها، انتهى.

(وَهُوَ كَونُ الاسمِ دالًّا عَلَى ذَاتٍ مُبهَمَةٍ مَأخُوذَةٍ) أي: معتبرة (مَعَ بَعضِ صِفاتِها، سواءٌ كانَتَ هَذِهِ الدَّلالةُ بِحَسَبِ الوَضعِ) وسواء بقيت على الوصفية، (مِثلُ: أَحمَرَ) أو جعلت اسمًا برأسها من غير اعتبار الوصفية كـ: أسود وأرقم على ما سيأتي؛ (فإنّه) أي: مثل: أحمر (مَوضُوعٌ لِذَاتٍ ما) ولفظة «ما» صفة لـ«ذات» أي: وضع لذات من الذوات، ولذا قيل: ذات مبهمة وصفة معينة (أُخِذَت) مبني للمفعول صفة للذات، أي: اعتبرت تلك الذات (مَعَ بَعضِ صِفَاتِها الَّتي هِيَ الحُمرَةُ) في أحمر، والموصول مع الصلة صفة الـ«بعض»؛ لأنه يأخذ التأنيث من المضاف إليه مثل: قطعت بعض أنامله، (أَو) كانت الدلالة (بِحَسَبِ الاستِعمَالِ) لا بحسب الوضع؛ لأن الواضع لم يكن وضعه للوصفية، بل إنما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال، (مِثلُ: أَربَع، في) قولك: (مَرَرتُ بِنِسوَةٍ) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لا من لفظها، وتصغير نسوة نسيةٍ، (أربَع) بالجر والتنوين، (فإنَّه) أي: فإن أربع (مَوضُوعٌ) اسمًا (لمَرتَبَةٍ مُعَيَّنَةٍ) هي ما بين الثلاثة والخمسة، كائنةٍ (مِن مَرَاتِبِ العَدَدِ) التي هي من واحد إلى مائة، ومنها

فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تَعْرِضُهُ الوصفية كما في المثال المذكور، فإنه لما أجري فيه على «النسوة»، التي هي من قبيل المعدودات لا إلأ أعداد علم أن معناه: «مررت بنسوة موصوفة بالأربعية»، وهذا معنى وصفي عَرَضي له في الاستعمال، لا أصلي بحسب الوضع، فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته، فلذلك ....

إلى ألف، ومنها إلى غير نهاية؛ (فَلا وَصفِيَّةَ فِيهِ) أي: في أربع (بِحَسَبِ الوَضعِ) لأنه اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو، (بَل قَد تَعرُضُهُ الوَصفِيَّةُ) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كَمَا في المِثالِ المَذكُورِ) الذي أورده الشارح (فإنَّه) أي: أربع (لَمَّا أُجرِيَ) مبني للمفعول (فِيهِ عَلَى النّسوَةِ) في قوله: مررت بنسوة أربعٍ، بأن جعل وصفا لها وبين به ما هو المراد منها، كما أن الصفة تبين ما هو المرادَ من الموصوف (الَّتى هِيَ مِن قَبيلِ المَعدُودَاتِ) وصفه بها؛ دفعًا لتوهم أن النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم أنها لم تعد؛ لأن العدد لا يكون معدودًا، (لا إلا أَعدَادِ) أي: ليست تلك النسوة من قبيل الأعداد وهو ظاهر، (عُلِمَ) جواب «لما» (أنَّ مَعنَاهُ) أي: معنى قوله: «مررت بنسوة أربع»، أو معنى إجراء الأربع على النسوة، (مَرَرتُ بِنِسوَةٍ مَوصُوفةٍ بالأربعيَّةِ) لكون أربع دالة على معنى في متبوعه، وهو الأربعية، (وَهَذا) أي: معنى: مررت بنسوة موصوفة بالأربعية (مَعنىً وَصفيٌّ عَرَضِيٌّ) أي: عرض (لَهُ) أي: لأربع بعد الوضع اسمًا (في الاستِعمَالِ) أي: بسبب استعماله وإجرائه على النسوة التي تكون معدولة، (لا) وصف (أصليٌّ) له (بِحَسَبِ الوَضعِ) لما عرفت أن وضعه لم يكن إلا اسما، فإذا استعمل وصفًا يكون ذلك الوصف فيه عارضًا.

ولما بين أن الوصف قسمان أصلي وعرضي احتيج إلى أن أيهما معتبر في السببية لمنع الصرف؟ فقال الشارح مبينًا: (فَالمُعتَبَرُ في سَبَبِيَّةِ مَنعِ الصَّرفِ) أي: في أن يكون سببًا له (هُوَ الوَصفُ الأَصلِيُّ) لا غير (لأَصَالَتِهِ) لأن الأصل لكونه أصلًا يؤثر في الأحكام والقواعد والأمثلة والشواهد، (لا) الوصف (العَرَضيُّ) يعني: لا يكون الوصف العارضي سببًا (لِعَرَضِيَّتِهِ) أي: لكونه عارضًا، والعارض في حكم العدم فلا يؤثر في القواعد والأحكام؛ (فَلِذَلِكَ) أي: لأجل أن المعتبر في السببية الوصف الأصلي؛ لأصالته، لا العرضي لعرضيته

قال المصنف: (شَرْطُهُ) أي: شرط الوصف في سببية منع الصرف (أَنْ يَكُونَ) وصفًا (فِي الْأَصْلِ) الذي هو الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية، لا أن تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال، سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زالت عنه. (فَلَا تَضُرُّهُ) بأن تخرجه عن سببية منع الصرف (الْغَلَبَةُ) أي: غلبة الاسمية على الوصفية. ومعنى الغلبة: اختصاصه ببعض أفراده، ....

(قَالَ الْمُصَنِّفُ) أي: بين ما هو المعتبر في السببية؛ فاللام في قوله: «فلذلك» متعلق «بقال»، «شرطه» مبتدأ (أي: شَرطُ الوَصفِ) المعدود من أسباب منع الصرف (فِي سَبَبِيَّةِ) متعلق بالشرط مضاف إلى المفعول، وهو (مَنعِ الصَّرفِ) أي: كونه سببًا لمنع الصرف «أن يكون» أي الوصف (وَصفًا) «في الأصل» والجملة خبر المبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول، الذي هو «الوصف» (الَّذي هُوَ الوَضعُ) أي: الوصفية (بأَن يَكُونَ وَضعُهُ عَلَى الوَصفِيَّةِ) والباء متعلق بقوله: «الوضع» (لا أَن تَعرضَهُ) عطف على قوله: «أن يكون وصفًا» (الوَصفِيَّةُ بَعدَ الوَضعِ في الاستِعمالِ) لما عرفت أن المعتبر في السببية هو الوصف الأصلي (سَوَاءٌ بَقِي) الوصف (على الوَصفيَّةِ الأصليّةِ) ولم ينقل عنها إلى الاسمية مثل: أحمر، (أَو زَالَت) الوصفية الأصلية (عَنهُ) بأن نقل عنه إلى الاسمية، بحيث إذا أطلق لم يتبادر إلى الفهم إلا الاسمية مثل: أسود وأرقم للحية؛ لأن غلبة الاسمية عارضة، والعارض لا يعارض الأصل، وإن كان مقدرًا، فإذا كان الأمر كذلك «فلا تضره» أي: الوصف الأصلي، وفسر المضرة بقوله: (بأن تُخرِجَهُ) أي: تخرج الغلبة الوصف الأصلي (عَن سَببيّةِ مَنعِ الصَّرفِ) أي: عن أن يكون سببًا لمنع الصرف «الغلبة» فاعل «فلا تضره» (أَي: غَلَبَةُ) «الاسمية» فيه، إشارة إلى أن المعرف باللام مضاف إلى الفاعل، بناءً على أن تكون اللام فيه زائدة (عَلَى الوَصفِيَّةِ) الأصلية متعلق بـ«الغلبة»، (وَمَعنى الغَلَبَةِ) أي: غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية أن يكون اللفظ عاما في أصل الوضع، ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في أحد الأنواع أشهر به، ولذا قال الشارح: (اختِصَاصُهُ بِبَعضِ أَفرَادِهِ) الباء داخلة على المقصور عليه يعني: كان اللفظ في الأصل عاما؛ لأنه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله في بعض الأفراد الدالة هي عليه في الأصل وغلب فيه،

بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن «أسود» كان موضوعًا لكل ما فيه سواد، ثم كثر استعماله في «الحية السوداء»، اقتلوا الأسوَدَين الحية والأبتر بحيث لا يحتاج في الفهم منه إلى قرينة.

(فَلِذَلِكَ) المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صُرِفَ) لعدم أصالة الوصفية ....

(بَحِيثُ لا يَحتَاجُ) ذلك اللفظ (في الدّلالَةِ عَليهِ) أي: على ذلك البعض (إلى قَرينَةٍ) لفظية أو غيرها، وأما الدلالة على المعنى الوصفي، الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج إليها، كابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- فإنه يقع على واحد من بني العباس، ثم صار اشتهر في ابنه عبد الله، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، بخلاف سائر أبنائه، وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ما سيأتي، (كَمَا أَنَّ أَسوَدَ كَانَ مَوضُوعًا) عاما (لِكُلِّ مَا فِيهِ سَوَادٌ) أي: كان قد وضع وضعا عاما لكل شيء اتصف بوصف السواد من ذي روح أو جماد؛ لأنه يقال: شيء أسود للمتصف به، (ثُمَّ) بعد الوضع العام للمتصف به (كَثُرَ استِعمَالُهُ في الحَيَّةِ السَّوداء) وهي فرد من الأفراد التي وضع أسود لها، قال عليه السلام: (أُقتُلُوا الأَسوَدَينِ الحَيَّةَ وَالأَبتَرَ بِحَيثُ) متعلق بـ«كثر» (لا يَحتَاجُ) أي: الحية السوداء (في الفَهمِ مِنهُ) أي: انفهامها من لفظ: أسود إذا ذكر، أو لا تحتاج أنت في فهم الحية السوداء من لفظ: أسود إذا ذكر (إلى قَرينَةٍ) دالة على أن المراد منه الحية السوداء من موصوف أو غيره إذا عينت به تلك الحية، بخلاف سائر السواد فإنه لا بد لكل منها إذا قصد به من غير قرينة من موصوف مثل: ليل أسود، أو رجل أسود، أو من الرجال.

«فلذلك» (المَذكُورِ) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما: «صرف» و«امتنع» وعلةٌ لهما، والمشار إليه به لما كان مثنىً، فسره الشارح بقوله: «المذكور»؛ لتصح الإشارة بالمفرد دفعًا لما يرد أن الإشارة لا تصح لكون المشار إليه مثنىً واسم الإشارة مفردًا، ثم بين المذكور بقوله: (مِن اشتِرَاطِ أَصَالَةِ الوَصفِيَّةِ) في كون الوصف سببًا لمنع الصرف (وَعَدَمِ مَضَرَّةِ الغَلَبَةِ) أي: غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية، يعني: إذا كان الوصف أصلًا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية، حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته أو زالت، «صرف» (لِعَدَمِ أَصَالَةِ الوَصفِيَّةِ)

(أَرْبَعٌ فِي) قولهم: («مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ»، وَامْتَنَعَ) من الصرف، لعدم مضرة الغلبة (أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ) حيث صارا اسمين (لِلْحَيَّةِ) الأول: للحية السوداء، والثاني: للحية التي فيها سواد وبياض.

(وَأَدْهَمُ) حيث صار اسمًا (لِلْقَيْدِ) من الحديد، لما فيه من الدُّهْمَة، أعني: السواد، فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية، لكنها بحسب أصل الوضع أوصاف، ولم يهجر ....

نظرًا إلى الأمر الأول «أربع» إذ وضعه للعدد «في» (قَوْلِهِم:) «مررت بنسوةٍ أربعٍ» مع أن فيه سببين الوصفية ووزن الفعل؛ لعدم كون الوصفية فيه معتبرة، ووزن الفعل وحده لا يؤثر؛ فانصرف مع أن الانصراف أصلٌ في الاسم، «وامتنع» (مِنَ الصَّرفِ) يعني: صار غير منصرف كما أنه غير منصرف قبل التسمية؛ (لِعَدَمِ مَضَرَّةِ الغَلَبَةِ) نظرًا إلى الأمر الثاني «أسود» وهو في أصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما عرفت، «وأرقم» وهو في أصل الوضع وصف بمعنى: ذي رقم ونقوش، لا يكون على لون واحد بل يكون ذا ألوان، (حَيثُ) أي: لأنهما (صَارَا اسمَينِ) «للحية»، (الأَوَّلُ) بدل من ضمير «صار»، بدل البعض يعني صار الأول وهو أسود اسمًا (للحَيَّةِ السَّوداءِ) وهي الحية العظيمة السوداء بالفارسية: مار سياه بزرك، أو: مار سياه تر، (وَ) صار (الثّاني) اسمًا (للحَيَّةِ الَّتي فيها سَوَادٌ وَبَيَاضٌ) وهي الحية التي تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض أو يكون عليها نقط سواد وبياض، أو تكون مختلطة بهما، وجمعها أراقم، وعليه قوله:

وإيـاك إيـاك الـعـجـائـز إنـهـا ... أشـد سـمـومًـا مـن سـمـوم الأراقـم

«وأدهم» وهو في أصل وضعه بمعنى: ذي الدهمة أي: السواد (حَيثُ صَارَ اسمًا) «للقيد» (مِن الحَدِيدِ لِمَا فِيهِ) أي: في الحديد (مِن الدُّهمَةِ) بيان لـ«ما» (أَعنِي: السَّوادَ) تفسير للدهمة وهي السواد يقال: فرس أدهم وناقة دهماء أي: أسود وسوداء، وفي قوله تعالى: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ۝٦٤﴾ [سورة الرحمن: 64] أي: سوداوان، والحديد الأسود (فإنّ هَذِهِ الأسمَاءَ) أي: أسود وأرقم وأدهم (وَإن خَرَجَت عَن الوَصفِيَّةِ) أي: عن كونها وصفًا بمعنى: ذي سواد وذي رقم وذي دهمة (لِغَلَبَةِ الاسمِيَّةِ) على الوصفية الأصلية (لَكِنَّهَا) أي: إلا أن هذه الأسماء (بِحَسَبِ أصلِ الوَضعِ أَوصَافٌ) لما عرفت غير مرة، (لَم يُهجَر) مبني للمفعول

استعمالها في معانيها الأصلية أيضًا بالكلية، فالمانع من الصرف في هذه الأسماء: الصفة الأصلية، ووزن الفعل. وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية، فلا إشكال في منع صرفها، لوزن الفعل، والوصف في الأصل والحال.

(وَضَعُفَ مَنْعُ «أَفْعَى») اسمًا (لِلْحَيَّةِ) على زعم وصفية فيه، لتوهم اشتقاقه من «الفَعْوَة» التي هي الخبث.

(اِستِعمَالُها) بالرفع نائب مناب الفاعل، والجملة خبر «إن» في قوله: «فإن»، وقوله: «وإن خرجت» حال من اسم «إن»، والمعنى: فإن هذه الأسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها أوصافًا وضعًا لم يمنع استعمال كل واحد منها (في مَعَانِيها الأصلِيَةِ أَيضًا) أي: كما لم يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكُلِّيَّةِ) لأنها استعملت في نوع من أنواع معانيها الوصفية، لأنا نعلم قطعًا أن معنى أسود الغالب في الاسمية حية سوداء، ومعنى أرقم الغالب فيها حيةٌ فيها سواد وبياض، ومعنى أدهم قيد فيه دهمة أي: سواد، وأنت خبيرٌ بأن في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية.

(فالمَانِعُ مِن الصَّرفِ في هَذِهِ الأسمَاءِ) حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية (الصّفَةُ الأصليَّةُ) لأن الأصل لكونه أصلًا معتبرٌ (وَوَزنُ الفعل، وأمَّا) هذه الأسماء (عِندَ استِعمَالِها في مَعَانِيها الأَصلِيَّةِ) يعني: عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي لكل واحد منها (فَلا إشكَالَ فِي مَنعِ صَرفِها) لأنها إذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة، عند كونها مخرجةً عن معانيها الوصفية، وكانت أسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعةً من الصرف عند كونها أوصافًا، ومستعملةً في المعنى الوصفي يكون بالطريق الأولى؛ لأن السبب إذا أثر عند زواله فعند وجوده يكون أشد تأثيرًا؛ (لوَزنِ الفِعلِ والوَصفِ في الأصلِ) الذي هو الوضع، (وَالحَالِ) الذي هو الاستعمال؛ لأنها حينئذٍ وصفٌ أصلًا واستعمالًا.

«وضعف» عطف على «صرف» أي: ولكون الوصف الأصلي معتبرًا ضعف «منع أفعى» من الصرف حيث صار (اسمًا) «للحية» الخبيثة الشديدة السم؛ بناء (عَلَى زَعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن، ويستعمل في الباطل، والمراد ههنا المعنى الأول (وَصفِيَّةٍ فيهِ؛ لتَوَهُّمِ اشتِقَاقِهِ مِن الفَعوَةِ، الَّتي هِيَ الخُبثُ) يعني:

(وَ) كذلك منع (أَجْدَلٍ لِلصَّقْرِ) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة.

(وَأَخْيَلٍ لِلطَّائِرِ) أي: لطائر ذي خِيْلان على زعم وصفيته، لتوهم اشتقاقه من الخال. ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافًا أصلية، فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقًا، لا في الأصل، ولا في الحال،

توهم أنه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى: الشدة في الخبث، يقال: فعوة السم شدته، فيكون أفعى بمعنى: ذي خبث شديدٍ، ثم نقل إليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف، وأما صرفه فقوي؛ لأنه لم يتحقق كونها وصفًا في أصل الوضع، «و» (كَذَلِكَ) أي: كما ضعف منع أفعى من الصرف، حين كونه اسمًا ضعف (مَنعُ) «أجدل» من الصرف حيث صار اسمًا «للصقر»؛ بناءً (عَلَى زَعمِ وَصفِيَّتِهِ؛ لِتَوَهُّمِ اشتِقَاقِهِ مِن الجَدَلِ بمعنى: القُوَّةِ) يعني: توهم أيضًا أنه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة، يقال: جادله خاصمه، فيكون أجدل بمعنى: ذي جدل قوي وخصومة، فمنع من الصرف على الضعف، وأما صرفه فقوي لأنه لم يتحقق وصفيته، والصرف أصل في الاسم فانصرف، «و» ضعف منع «أخيل» من الصرف حيث صار اسمًا «للطائر» (أي: لطَائِرٍ ذي خِيلانٍ) على وزن عمران جمع خالٍ، وهو النقطة في الجسد كالعيدان جمع عودٍ؛ بناءً (عَلَى زَعمِ وَصفِيَّتِهِ؛ لِتَوَهُّمِ اشتِقَاقِهِ مِن الخَالِ) فمعنى: أخيل ذي خالٍ، ثم جعل اسمًا لطائر ذي خيلان، ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفًا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفًا أيضًا؛ لأن الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويًّا.

(وَوَجهُ ضَعفِ مَنعِ الصَّرفِ فِي هَذِهِ الأسماءِ) بعد النقل (عَدَمُ الجَزمِ بكَونِها أوصَافًا أصلِيَّةً) لأن اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابتٌ وهمًا، وما يثبت بالوهم لا يعتبر، فكأنها لم توضع في الأصل أوصافًا مما اشتق؛ (فإنَّها لم يُقصَد بهَا المَعاني الوَصفيَّةُ) وهي في: أفعى ذي خبث وفي: أجدل ذو قوة وفي: أخيل ذو خال (مُطلَقًا) قوله: (لا في الأصلِ) تفسير للإطلاق متعلق بقوله: «لم يقصد» يعني: لم يقصد بهذه الأسماء المعاني الوصفية في أصل الوضع، (ولا في الحَالِ) ولم يقصد أيضًا المعاني الوصفية في الاستعمال، حيث استعملت أسماء

مع أن الأصل في الاسم الصرف.

للأعيان، أما الأول: وهو أنه لم يقصد بها المعاني الوصفية في أصل الوضع فظاهر؛ لأنه لم يثبت، وأما الثاني: وهو أنه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال؛ فلأن المستعمل لها لم يقصد بها إلا أن يكون كل واحد اسمًا لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف، يعني: معنى الخبث والقوة والخال، وإن كانت في أنفسها موصوفة بتلك الأوصاف فلم تكن وصفًا وضعًا واستعمالًا فانصرفت مطلقا.

وفي الرضي: ولنا أن نقول: صرفت هذه الكلمات ونحوها لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقًا لا عارضًا ولا أصليًا، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة، وأجدل طائرًا ذا قوة، وأخيل طائرًا ذا خيلان إلا أنك إذا قلت مثلًا: لقيت أجدلًا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة، كما تقول: رأيت عقابًا من غير أن تقصد به معنى الوصف وهو الشدة، وإن كان أقوى من الصقر، إلى هنا كلامه، (مَعَ أَنَّ الأَصلَ في الاسمِ) المعرب، ولم يقيده؛ لكون البحث فيه (الصَّرفُ) لما سبق أنه لا يحتاج إلى سبب، بخلاف غير المنصرف فإنه يحتاج إلى سببين أو سبب قائم مقامهما، وما لم يحتج إلى سبب يكون أصلًا.

* * *

[التأنيث بالتاء]

(التَّأْنِيثُ) اللفظي الحاصل (بِالتَّاءِ) لا بالألف، فإنه لا شرط له.

(شَرْطُهُ) في سببية منع الصرف: (الْعَلَمِيَّةُ) أي: علمية الاسم المؤنث، ليصير التأنيث لازمًا؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان، ولأن العلمية وضع ثان، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة.

[التأنيث بالتاء]

«التأنيث» المعدود من أسباب منع الصرف (اللَّفظيّ) قيد به لتقابل المعنوي، ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحَاصِلُ) قيد به أيضًا ليكون متعلقا بقوله: «بالتاء» (لا بالأَلِفِ) يعني: لا يكون التأنيث اللفظي حاصلًا بالألف؛ (فإِنَّهُ) أي: فإن التأنيث اللفظي الحاصل بالألف ممدودة أو مقصورة (لا شَرطَ لَهُ) في منع الاسم عن الصرف؛ لما سبق أنه سبب قائم مقام سببين، من غير احتياج إلى الشرط لكونه تأنيثًا وضعيا لازمًا، فقوله: «التأنيث» مبتدأ أول «شرطه» مبتدأ ثان (في سَبَبيّةِ مَنعِ الصَّرفِ) أي: في كونه سببًا لمنع الاسم عن الصرف «العلمية» أي: أن يكون علمًا، خبر المبتدأ الثاني، والثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول، (أَي: عَلَمِيَّةُ الاسمِ المُؤَنَّثِ) سواء مذكرًا حقيقيا كحمزة أو مؤنثًا حقيقيا كعزة، أو لا هذا ولا ذا كعزة بكسر العين، فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها؛ (لِيَصِيرَ التّأنيثُ لازِمًا) للكلمة، والمؤنث بالتاء ما دام علمًا لزمه التاء؛ (لأنَّ الأعلامَ مَحفُوظَةٌ عَن التّصَرُّفِ بِقَدرِ الإمكَانِ) وإن جاز التصرف فيها في الترخيم، وفي ضرورة الشعر، بخلاف ما إذا لم يكن علمًا فإن التاء قد تزول لأنها جيء بها للفرق بين المذكر والمؤنث، فلم تلزم الكلمة إلا إذا كانت علمًا، بخلاف الألف فإنها وضعت للتأنيث لا غير، فتلزم الكلمة بلا شرط العلم، والمراد بالتاء التاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحًا ما قبلها، تكون عند الوقف هاء، سواء كانت للتأنيث فقط مثل: طلحة أو جزأ من الكلمة من غير بدل كحجارة؛ (وَلأنَّ العَلَمِيَّةَ) لها (وَضعٌ ثَانٍ، وكُلُّ حَرفٍ وُضِعَت الكلِمَةُ عَلَيهِ لا يَنفَكُّ عَن الكَلِمَةِ)؛ لأن الاسم يوضع أولًا على

(وَ) التأنيث (الْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ) أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه، إلا أن بينهما فرقًا، فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه.

ولا بد في وجوب من شرط آخر، ....

الجنس، ثم يوضع علمًا مثل: عائشة من عاش يعيش فهو عائشٌ وعائشة، وهو في الجنس ليس موضوعًا مع التاء، فإذا سميت به فقد وضعته ثانيًا معها، وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع، فلزمت للكلمة وضعًا لكن وضعًا ثانيًا.

«و» (التَّأنِيثُ) «المعنوي» فيه إشارة إلى أنه عطف على «التأنيث اللفظي» إلا أنه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد، وهو كونه معنويا، والصفة هناك مفهومة من قوله: «التأنيث بالتاء»، والتأنيث المعنوي: ما يكون التاء فيه مقدرًا سواء كان حقيقيا كهند وزينب، أو غير حقيقي كحلب ومصر، «كذلك» (أي: كالتّأنِيثِ اللَّفظِيّ) الحاصل (بالتّاءِ في اشتِرَاطِ العَلَمِيَّةِ) أي: في كون العلمية شرطًا في سببية منع الصرف (فِيهِ) أي: في منع الصرف، (إلّا أنَّ بَينَهُما) أي: بين الشرطين (فَرقًا) يعني: بين أن تكون العلمية شرطًا لسببية التأنيث اللفظي، وبين أن تكون شرطًا لسببية التأنيث المعنوي؛ (فإنَّها) أي: العلمية (في التّأنيثِ اللّفظِيّ بالتّاءِ شَرطٌ لوُجُوبِ مَنعِ الصَّرفِ) يعني: أن هذا التأنيث إذا جعل علمًا يجب منع صرفه من غير احتياج إلى شيء آخر، (وَ) أن العلمية (في) التأنيث (المَعنويِّ شَرطٌ لِجَوَازِهِ) يعني: أن التأنيث المعنوي إذا جعل علمًا لم يجب منع صرفه، بل يحتاج في وجوبه إلى شيء آخر، (وَلا بُدَّ في وُجُوبِ) أي: في وجوب منع صرفه (مِن شَرطٍ آخَرَ) يعني: غير العلمية معها.

والفرق أن التأنيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه، وهي التاء الملفوظة فيكون قويًا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها، وأما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفًا لم تكف فيه العلمية؛ فضم إليها شيء آخر لتتقوى به؛ لأن الضعيف إذا ضم إليه شيء آخر يتقوى به، والحاصل: أن التأنيث على ثلاثة أقسام، أقوى: وهو التأنيث اللفظي بالألف بقسميها؛ لكونه لازمًا للكلمة لا ينفك عنها، وهو في آن واحد يقوم مقام السببين، من غير احتياج إلى شرط

كما أشار إليه بقوله: (وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ) أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد الأمور الثلاثة:

1 - (زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ) أي: زيادة حروف الكلمة على ثلاثة أحرف، مثل: «زينب».

2 - (أَوْ تَحَرُّكُ) الحرف (الْأَوْسَطِ) من حروفها الثلاثة، مثل: «سقر».

3 - (أَوِ الْعُجْمَةُ) ....

وسبب آخر، وأوسط: وهو اللفظي بالتاء؛ لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية إلى العلمية، إلا أن له علامة ظاهرة دالة على تحققه، فاكتفى بها ولم يحتج إلى غيرها، وأدنى: وهو المعنوي لكونه أمرًا معنويا ليس له ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه، بل لا يعلم وجوده إلا بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية إلى شيئين العلمية وأحد الأمور الثلاثة؛ ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف، ويؤثر في منع الصرف، تأمل ولا تأل جهدك.

(كَمَا أَشَارَ) المصنف (إِلَيهِ) أي: إلى الشرط (بقَولِهِ): «وشرط تحتم تأثيره» (أَي: شَرطُ وُجُوبِ تَأثِيرِ التَّأنِيثِ المَعنَوِيِّ فِي مَنعِ الصَّرفِ) متعلق بـ«التأثير» (أَحَدُ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ) يعني: انضمام أحدها إلى العلمية؛ لأنها لا تؤثر وحدها بدون العلمية، وفي قوله: «أحد الأمور» إشارة إلى أن «أو» ههنا مانعة الجمع والخلو، يعني: يقال لها: منفصلة حقيقية مثل قولك: العدد إما زوج أو فرد، «زيادةٌ» خبر المبتدأ المحذوف، أو بدل من «أحد الأمور» بدل البعض من الكل «على الثلاثة» (أَي: زِيَادَةُ حُرُوفِ الكَلِمَةِ) التي تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوي والعلمية، فالتنوين عوض عن المضاف إليه، (عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ) متعلق بـ«الزيادة» ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مِثلُ: زَينَبَ)، «أو تحرك» يعني: أن لم يكن عدد حروف الكلمة زائدًا على الثلاثة، فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحَرفِ) «الأوسط» من إضافة المصدر إلى الفاعل، قدر الحرف ليكون موصوفًا للأوسط؛ لأنه صفة تقتضي موصوفًا، فلا بد من تقديره (مِن حُرُوفِهَا الثَّلاثَةِ) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مِثلُ: سَقَرَ).

«أو العجمة» يعني: إن لم توجد الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط،

مثل: «ماه وجور». وإنما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة، لتخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخفة، التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين، فتزاحم تأثيره. وثقل الأولين ظاهر، وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب.

(فَهِنْدٌ يَجُوزُ صَرْفُهُ) نظرًا إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي، أعني: أحد الأمور الثلاثة. ويجوز عدم صرفه نظرًا إلى وجود السببين فيه.

فشرط تحتم تأثيره العجمة؛ لتوجد فيها أسباب ثلاثة، وإذا قام أحدها مقام السكون يبقى سببان، ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة؛ لأن المقام يقتضي هذا (مِثلُ: مَاهُ وجُور، وإنَّما اشتَرَطَ) بعد شرط العلمية (في وُجُوبِ تَأثِيرِ التَّأنِيثِ المَعنويِّ أَحَدَ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ) يعني: اشترط وجود أحدها وجوبًا بعد أن تكون العلمية شرطًا أيضًا، لأن العلمية إذا لم توجد لم يؤثر واحد منها؛ (لِتَخرُجَ الكَلِمَةُ) التي تكون غير منصرفة (بِثِقَلِ أَحَدِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ عَن الخِفَّةِ) متعلق بقوله: «لتخرج» (الَّتي مِن شَأنِها أَن تُعارِضَ ثِقَلَ أَحَدِ السَّبَبَينِ) الذين يقتضيان بثقلهما أن يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر، وإذا كان الاسم ثلاثيًا ساكن الأوسط لم يكن ثقيلًا باجتماع السببين فيه، (فَتُزَاحِمَ) الخفة (تَأثِيرَهُ) الذي هو أن لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه، (وَثِقَلُ الأَوَّلَينِ) الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط (ظَاهِرٌ) لأن لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الأصل فيه أن يكون ثلاثيا ساكن الأوسط؛ لأنه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما، والذي كان على خلاف هذا بأن كان متحرك الأوسط أو رباعيا كان ثقيلًا أو أثقل، لأن ما خالف الأصل شأنه كذلك، (وَكَذا) أي: كما أن ثقل الأولين ظاهرٌ ثقل (العُجمَةِ) ظاهرٌ؛ (لأنَّ لِسَانَ العَجَمِ ثَقِيلٌ عَلَى العَرَبِ) وهو ظاهر محسوس، ولأن لسان كل قوم خفيف له،م وما أخذوه من غيرهم يكون ثقيلًا عليهم لا سيما لسان العجم.

«فهند يجوز صرفه» (نَظَرًا إلَى انتِفاءِ شَرطِ تَحَتُّم تَأثِيرِ التَّأنِيثِ المَعنَويِّ، أعني: أَحَدَ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ) وإن وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي، (وَيَجُوزُ عَدَمُ صَرفِهِ)؛ لأن الجواز ههنا استعمل في استواء الطرفين (نَظَرًا إلى) مجرد (وُجُودِ السَّببينِ فيهِ) وقد جمعهما الشاعر في قوله:

(وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ): علمًا لطبقة من طبقات النار.

(وَمَاهُ وَجُورُ) علمين لبلدتين (مُمْتَنِعٌ) صرفها.

أما زينب: فللعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحتم تأثيره، وهو الزيادة على الثلاثة.

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعد في العلب

لأن الأول منصرف، والثاني غير منصرف، «وزينب» سميت به مذكرًا حقيقيا أو مؤنثًا حقيقيا أو لا هذا ولا ذاك؛ لأن فيه تاء مقدرة وحرفًا سادا مسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حالٍ، «وسقر» سميت به مؤنثًا حقيقيا كـ: قدم اسم امرأةٍ، أو غير حقيقي كسقر (عَلَمًا) أي: حال كونها علمًا (لِطَبَقَةٍ مِن طَبَقاتِ النّارِ) الطبق والطبقة واحد الأطباق، وطبقات النار مراتبها، والسموات طبقات أي: بعضها فوق بعض، أي: لطبقة ومرتبة من مراتب النار؛ لأن بعضها فوق بعض درجات.

«وماه وجور» حال كونهما (عَلَمَينِ لِبَلدَتَينِ) أشار بذكر البلدتين إلى وجه تأنيث العلمين فإن أسماء الأماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة، وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان، والمرجع السماع، وما لم يسمع فمبني على مشيئة المتكلم، وههنا يجب أن يؤلا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث، «ممتنعٌ» قوله: «وزينب» مبتدأ، والباقي عطف عليها، و«ممتنع» خبره، وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك: زيد وعمرو وبكر قائم، أو من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف، (صَرفُهَا) أي: صرف كل واحد منها فيه، إشارة إلى أن إسناد الامتناع إلى أحد هذه الأشياء مجازٌ عقلي بعلاقة المحلية، والظاهر أن قوله: «صرفها» مرفوع على أنه فاعل لقوله: «ممتنع»، (أَمّا زَينَبُ) مبتدأ بحذف المضاف أي: أما عدم صرف زينب (فِللعَلَمِيَّةِ والتّأنِيثِ المَعنَوِيِّ) يعني: فلوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي، والشرط الجائز الذي هو كونه علمًا (مَعَ شَرطِ تَحَتُّمِ تَأثِيرِهِ) يعني: مع وجود الشرط الواجب، (وَهُوَ الزِّيادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ) أي: الزيادة على ثلاثة أحرف.

وأما سقر: فللعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحتم تأثيره، وهو تحرك الأوسط.

وأما ماه وجور: فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو العجمة.

(فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ) أي: بالمؤنث المعنوي (مُذَكَّرٌ، فَشَرْطُهُ) في سببية منع الصرف (الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ) لأن الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها.

(فَقَدَمٌ) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي ....

(وَأَمَّا) عدم صرف (سَقَرَ فَللعَلَمِيَّةِ والتّأنِيثِ المَعنَوِيِّ) يعني: فلوجود السبب الذي هو التأنيث، والشرط الجائز الذي هو كونه علمًا (مَعَ شَرطِ تَحَتُّم تَأثِيرِهِ) أي: مع وجود الشرط الواجب المقتضي منع الصرف (وَهُوَ تَحَرُّكُ) الحرف (الأَوسَطِ، وأَمَّا) عدم صرف (مَاهُ وَجُور فَلِلعَلَمِيَّةِ وَالتَّأنِيثِ المَعنَوِيِّ) أي: فلوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي، والشرط الجائز أيضًا الذي هو كونه علمًا (مَعَ شَرطِ تَحَتُّم تَأثِيرِهِ) أي: مع وجود الشرط المؤثر (وَهُوَ العُجمَةُ) فإن سميت بهذا القسم مذكرًا حقيقيًا أو لا فالصرف لا غير كنوح ولوط، وإن سميت به مؤنثًا حقيقيا أو لا فترك الصرف لا غير؛ لأن العجمة وإن لم تكن سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع.

«فإن سمي به» (أَي: بالمُؤنَّثِ المَعنَوِيِّ) لأن المؤنث اللفظي قد سبق تفصيله «مذكرٌ» نائب فاعل لقوله: «سمي»، «فشرطه» (في سَبَبِيَّةِ مَنعِ الصَّرفِ) أي: في كونه سببًا لمنع الصرف «الزيادة على الثلاثة» أي: على ثلاثة أحرف فقط، فلا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة لضعف أمر التأنيث في الأصل لسبب تقدير علامته، فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علمًا للمذكر؛ لأن الضعيف يزول بأدنى شيء فيكون الساكن الأوسط والمتحرك الأوسط سواء؛ لأن الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كنوح ولوط إلا إذا كان فيه حرف رابع، فحينئذٍ يكون غير منصرف؛ (لأنَّ الحَرفَ الرّابِعَ في حُكمِ تَاءِ التَّأنِيثِ) لأنها تكون رابعة أيضًا (قَائِمٌ مَقَامَها) فيأخذ حكمها، فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة.

«فقدم» (وَهُوَ مُؤنَّثٌ مَعنويٌّ سَمَاعِيٌّ باعتبارِ مَعناهُ الجِنسيِّ) وهو كونه آلة

إذا سمي به رجل (مُنْصَرِفٌ)؛ لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكر، من غير أن يقوم شيء مقامه، والعلمية وحدها لا تمنع الصرف. (وَعَقْرَبُ) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل (مُمْتَنِعٌ) صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث المعنوي بعلميته للمذكر، فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغِّرَ نحو: «قدم» ظهرت التاء المقدرة، كما يقتضيه قاعدة التصغير، فيقال: «قُدَيْمَة»، بخلاف «عقرب»، فإنه إذا صُغِّرَ يقال: «عُقَيْرِب» ......

المشي يقال لها بالفارسي: پاي، (إِذَا سُمِّيَ بِهِ) أي: بـ: قدم (رَجُلٌ) بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي تسمية باسم آلته «منصرفٌ»؛ (لأَنَّ التَّأْنيثَ الأَصليّ) وهو كونه موضوعًا للآلة (زَالَ بالعَلَمِيَّةِ) أي: بكونه علمًا (للمُذَكَّرِ مِن غَيرِ أَن يَقُومَ شَيءٌ مَقامَهُ) لعدم الزيادة على الثلاثة، فقد فات التأنيث لفظًا ومعنىً وحكمًا، (وَالعَلَمِيَّةُ وَحدَها لا تَمنَعُ) الاسم من (الصَّرفِ) لما عرفت، «وعقرب» (وَهُوَ) أي: لفظ: عقرب (مُؤَنَّثٌ مَعنويٌّ) يعني: أن التأنيث فيه وأمثاله يكون في معناه لا في لفظه (سَمَاعيٌّ) يعني: علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس، (باعتِبارِ مَعنَاهُ الجِنسيّ) وهو أن يكون اسم دابة ذي ذنب في رأسه سم، بالفارسية: كژدم، و(إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ) بعلاقة كونه موصوفًا بصفتها، وهي الإيذاء والإيلام «ممتنعٌ» (صَرفُها؛ لأنّهُ وإن زَالَ التّأنيثُ المَعنويّ بعَلَمِيَّتِهِ للمُذَكَّرِ)؛ لأنه لم يبق فيه الإشارة إلى الدابة المعهودة بكونه علمًا للمذكر؛ (فالحَرفُ الرَّابعُ قَائِمٌ مَقَامَهُ) فكان مؤنثًا حكمًا؛ لأنه وإن لم يكن فيه تأنيث لفظًا ولا معنىً إلا أن فيه تأنيثًا حكمًا، وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء، يعلم ذلك أي: أن لا يكون حرفٌ يقوم مقام التاء في نحو: قدم، وأن يكون في نحو: عقرب، (بِدَليلِ أنّهُ إذَا صُغِّرَ نَحوُ: قَدَم ظَهَرَت التّاءُ المُقَدَّرَةُ) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء، لما ظهرت عند التصغير؛ لأنه يلزم اجتماع النائب والمنوب، وذا غير جائز (كَمَا يَقتَضِيهِ قَاعِدَةُ التَّصغِيرِ) وهي أن يضم أول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الأربعة، ووزنه في الثلاثي فعيلٌ كفليسٍ في فلسٍ، وفي رباعي فعيعل كدريهم في درهم، وفي الزائد فعيعيل كدنينير في دينار؛ (فَيُقَالُ) في تصغير قدم (قُدَيمَةٌ، بِخِلافِ عَقرَب، فإنّه إذا صُغِّرَ يُقالُ:) في تصغيره (عُقَيرِب) بكسر الراء؛ لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا مكسورًا؛

من غير إظهار التاء؛ لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقرب» إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي.

لأنه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين، ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، (مِن غَيرِ إظهارِ التّاءِ) المقدرة؛ (لأنّ الحَرفَ الرَّابعَ قائِمٌ مَقامَهُ) وفي «المفصل»: وتاء التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة ثابتة أبدًا في التصغير، والمقدرة تثبت في كل ثلاثي إلا ما شذ من نحو: عريس وعريب في: عرس وعرب، ولا تثبت في الرباعي إلا ما شذ من نحو: قديدمة في: قدام، ووريئة في: وراء، انتهى، وإنما قال الشارح في الموضعين باعتبار معناه الجنسي احترازًا عن معناه العلمي؛ لأن باعتباره لا يكون علمًا لآخر، وإنما يكون باعتبار الجنس كما أن زيدًا مثلًا يكون علمًا لأشخاص شتى باعتبار معناه الجنسي لا العلمي؛ (فَعَقرَبُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ اِمتَنَعَ صَرفُهُ) يعني: جعل غير منصرف (للعَلَمِيَّةِ والتَّأنِيثِ الحُكمِيِّ) لما سبق.

* * *

[المعرفة]

(الْمَعْرِفَةُ) أي: التعريف؛ لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة.

(شَرْطُهَا) أي: شرط تأثيرها في منع الصرف: (أَنْ تَكُونَ) المعرفة (عَلَمِيَّةً) أي: أن تكون هذا النوع من جنس التعريف على أن تكون الياء مصدرية، أو منسوبةً إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للنسبة، وإنما جعلت

[المعرفة]

«المعرفة» المعدودة من أسباب منع الصرف (أي: **التَّعريفُ لأنَّ سَبَبَ مَنعِ الصَّرفِ هُوَ وَصفُ التَّعرِيفِ لا ذَاتُ المَعرِفَةِ**) لأن الذات من حيث إنه ذات لا يكون سببًا، والسبب لا يكون إلا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك، وههنا كذلك لأن التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب، ولم يقل المصنف: وتعريف لضرورة وزن الشعر؛ لأن التعريف أنقص من المعرفة بحركة، وههنا ليكون النشر موافقًا للف، وهي مبتدأ «شرطها» مبتدأ ثانٍ (**أي: شَرطُ تَأثِيرِها في مَنعِ الصَّرفِ**) «أن تكون» (**المَعرِفَةُ**) «علميةٌ»، والجملة خبر للمبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر للأول، (**أَي: أَن تَكُونَ**) تلك المعرفة (**هَذَا النَّوعَ**) بالنصب؛ لأنه خبر تكون وهو العلم، يعني: أن تكون علمًا لا غير (**مِن جِنسِ التّعرِيفِ**) لأن جنس التعريف عند المصنف ستة أنواع؛ بناءً (**عَلَى أَن تَكُونَ الياءُ**) في قوله: «علمية» (**مَصدَرِيَّةً، أَو**) أن تكون (**مَنسُوبَةً إِلَى العَلَمِ بِأَن تَكُونَ**) أي: المعرفة (**حَاصِلَةً فِي ضِمنِهِ**) أي: في ضمن العلم لأن الجنس إنما يوجد في ضمن أنواعه، كالكلمة توجد في أنواعها، وكالحيوان يوجد أيضًا في أنواعه كالإنسان والإبل وغيرهما، وهذا كما قال أهل المعقول: العام إنما يوجد في ضمن الخاص والأفراد، بناءً (**عَلَى أَن تَكُونَ اليّاءُ**) في قوله: «علمية» (**لِلنِّسبَةِ**) كياء تميمي وقيسي (**وَإِنَّمَا جُعِلَت**) المعرفة في كونها سببًا لمنع الصرف

مشروطة بالعلمية؛ لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا توجد إلا في ضمن المبنيات، ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفًا، أو في حكم المنصرف كما سيجيء، فلا يتصور كونه سببًا لمنع الصرف، فلم يبق إلا التعريف العلمي.

وإنما جعل المعرفة سببًا، والعلمية شرطها، ولم يجعل العلمية سببًا، ....

(مَشرُوطَةً بالعَلَمِيَّةِ) دون سائر المعارف، والحال أن المعرفة عند المصنف ستة أنواع؛ (لأنَّ تَعرِيفَ المُضمَراتِ) مطلقة (وَالمُبهَمَاتِ) يعني: وأسماء الإشارات والموصولات (لا تُوجَدُ إلّا في ضِمنِ المَبنيّاتِ) يعني: أن المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات من أنواع المبنيات، (وَمَنعُ الصَّرفِ) والصرف (مِن أَحكَامِ المُعرَبَاتِ) فبينهما منافاة؛ فلا يمكن أن يكون تعريف هذه الأنواع شرطًا للمعرفة، لأن ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطًا للسبب الذي وجد في النوع الآخر فانتفيا، (وَالتَّعرِيفُ باللَّامِ أَو الإِضَافَةِ) إذا كانت معنوية (يَجعَلُ) كل واحد منهما (غَيرَ المُنصَرِفِ مُنصَرِفًا، أَو في حُكمِ المُنصَرِفِ) يعني: أن اللام إذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفًا؛ لأنه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود إلى أصله، وهو الانصراف، وأن غير المنصرف إذا أضيف يكون منصرفًا دون المضاف إليه، يعني: أن غير المنصرف إذا صار مضافًا إليه لا يصير منصرفًا، بل يبقى على حاله، كما إذا دخله حرف الجر؛ لأن الإضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف إليه؛ لأنها لم تؤثر شيئًا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال إلى حال، (كَمَا سَيَجيءُ) تفصيله في آخر البحث، (فَلا يُتَصَوَّرُ كَونُهُ) أي: أن يكون التعريف باللام أو بالإضافة (سَبَبًا لِمَنعِ الصَّرفِ) لأن ما يكون سببًا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده، وهو ظاهر، والتعريف بالنداء يجعله مبنيا؛ (فَلَم يَبقَ) لنا من جملة المعارف لأن يكون شرطًا (إلّا التّعريفُ العَلَميّ) لأنه ليس فيه مانع كما في أخواته.

(وَإِنَّمَا جَعَلَ) المصنف (المَعرِفَةَ سَبَبًا) من أسباب منع الصرف (وَ) جعل (العَلَمِيَّةَ شَرطَها) أي: شرطًا لتأثير المعرفة، (وَلَم يَجعَل) المصنف (العَلَمِيَّةَ سَبَبًا) حتى لم يحتج إلى الشرط؛ لأن العلمية حينئذٍ تكون سببًا وشرطًا وحدها

كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له.

فيكون الكلام أخصر، (**كَمَا جَعَلَ البَعضُ**) وهو جار الله العلامة، فاستغنى عن الاشتراط؛ (**لأنَّ فَرعيَّةَ التَّعريفِ للتَّنكِيرِ أَظهَرُ مِن فَرعِيَّةِ العَلَمِيَّةِ لَهُ**) أي: للتنكير؛ لأن فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة، وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعًا من المعرفة، التي هي فرع للتنكير، ولا يخفى أن الفرعية بلا واسطة أظهر من الفرعية بواسطة، وليكون هذا السبب مثل سائر الأسباب في كونها جنسًا؛ لأن المعرفة جنس مثلها دون العلمية؛ لأنها نوع من المعرفة فتناسب التنكير أيضًا في الجنس، فالجنس أولى لأن يكون سببًا من النوع؛ لأنه أصل، وليكون السبب على وتيرة أكثر الأسباب، بأن يكون عامًا يختص بالشرط.

* * *

[العجمة]

(الْعُجْمَةُ) وهي: كون اللفظ مما وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان:

1 - (شَرْطُهَا) الأول: (أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً) أي: منسوبة إلى العلم (فِي) اللغة (العَجَمِيَّةِ) بأن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كـ«إبراهيم» أو حكمًا

[العجمة]

«العجمة» المعدودة من أسباب منع الصرف، **(وَهِيَ كَونُ اللَّفظِ)** مطلقًا، سواء كان غير منصرف أو منصرفًا، **(مِمَّا وَضَعَهُ غَيرُ العَرَبِ)** لأن العجم غير العرب، فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب؛ لأن اللفظ تابع للواضع، **(وَلِتَأْثِيرِها)** أي: لتأثير العجمة وكونها سببًا **(في مَنعِ الصَّرفِ)** أي: لمنعه **(شَرطَانِ)** لأن العجمة لما كانت أمرًا خفيا، وهو كون اللفظ غير موضوع العرب، حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي، أو علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية، بل احتاجت فيه إلى أمر زائد غير العلمية إلا أنها لما كانت أخفى من التأنيث المعنوي؛ لأنه يظهر في بعض تصرفاته مثل إسناد الفعل وإرجاع الضمير إليه وغير ذلك، فاشترط فيه أحد الأمور الثلاثة حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها أحد الأمرين غير العلمية، «شرطها» **(الأَوَّلُ)** «أن تكون» أي: العجمة «علميةً» **(أي)** أن يكون اللفظ العجمي **(مَنسُوبَةً)** أي: منسوبًا **(إلَى العَلَم)** ليتحقق عجميتها «في» **(اللُّغَةِ)** «العجمية» قدر اللغة؛ لأن العجمية صفةٌ، والباء في **(بِأَن تَكُونَ)** العجمية، متعلق بقوله: «منسوبة» **(مُتَحَقَّقَةً)** موجودةً **(في ضِمنِ العَلَم)** الذي **(فِي العَجَم)** لا في ضمن النكرة، سواء كانت في العجم أو في العرب **(حَقِيقَةً)** بأن وضعه العجم أولًا علمًا من غير أن يكون اسم جنس **(كإبرَاهِيمَ)** فإنه وضع أولًا علمًا، وجعل علمًا لخليل الرحمن أي: وضعه العرب، **(أو)** بأن تكون العجمة متحققة موجودة في ضمن العلم في العجم، **(حُكمًا)** لا حقيقة، وذلك

بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كـ«قالون»، فإنه كان في العجم اسم جنس، ثم سمي به أحد رواة القراء، لجودة قراءته، قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان علمًا في العجم.

وإنما جعلت شرطًا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم، فتضعف فيه العجمة، فلا تصلح سببًا لمنع الصرف، ....

يكون (**بأَن يَنقُلَهُ**) أي: الاسم العجمي الذي هو نكرة في العجم (**العَرَبُ من لغة العجم إلى العلمية، مِن غَيرِ تَصَرُّفٍ فِيهِ قَبلَ النَّقلِ**) أي: يجعل ذلك الاسم الأعجمي علمًا من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم، بل ينقله على الهيئة التي كان عليها في العجم ويجعله علمًا (**كقَالُونَ، فإِنَّهُ كانَ فِي العَجَمِ اسمَ جِنسٍ**) بمعنى: الجيد، يعني: كان يطلق في العجم على كل ما كان جيدًا، (**ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ أَحَدُ رُوَاةِ**) جمع راوٍ كنحاة جمع ناحٍ (**القُرَّاءِ**) يعني: جعل لقبًا قبل التصرف لراوي نافع، الذي هو إمام القراء، واسمه عيسى (**لِجودَةِ قِرَاءَتِهِ**) أي: لكون قراءة ذلك الراوي جيدة (**قَبلَ أَن يَتَصَرَّفَ فِيهِ العَرَبُ؛ فَكَأَنَّهُ كَانَ**) لفظ: قالون (**عَلَمًا في العَجَمِ**) لأن عدم التصرف فيه دل على أنه علم في العجم، لأن العلم مصون من التصرف بقدر الإمكان. وفي الرضي: واللازم أن لا يستعمل في كلام العرب إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا علمًا كإبراهيم أو لا كقالون؛ فإنه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راوية عيسى لجودة قراءته، انتهى.

فعلم أن الشرط أن يكون علمًا في استعمال العرب قبل التصرف فيه، (**وَإِنَّمَا جُعِلَت**) العلمية (**شَرطًا**) لتأثير العجمة حقيقة أو حكمًا؛ (**لِئَلَّا يَتَصَرَّفَ فِيهَا العَرَبُ مِثلَ تَصَرُّفَاتِهِم في كَلامِهِم**) أي: في ألفاظهم التي وضعوها من الإضافة وإدخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك، فتصير كالأسماء العربية فلا تعتبر فيه وإن وجدت العلمية بعد ذلك، (**فَتَضعُفُ فِيهِ**) أي: في ذلك الاسم الأعجمي (**العُجمَةُ فَلا تَصلُحُ**) تلك العجمة أن تكون (**سَبَبًا لِمَنعِ الصَّرفِ**) لانتفاء الشرط، وهو أن يكون علمًا في العجم حقيقةً أو حكمًا، وفي الرضي: ويبقى الاسم بعد ذلك قابلًا لسائر تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه، لما تقرر أن الطارئ

فعلى هذا لو سمي بمثل «لِـجام» لا يمتنع صرفه، لعدم علميته في العجمة.

2 - (وَ) شرطها الثاني: أحد الأمرين: (تَحَرُّكُ) الحرف (الْأَوْسَطِ) (أَوْ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ) أي: على ثلاثة أحرف، لئلا تعارض الخفة أحد السببين.

(فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ) هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني، فانصراف «نوح» إنما هو لانتفاء الشرط الثاني، وهذا ....

يزيل حكم المطرو عليه، فيقبل الإعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو: جرجان وآذربيجان في: كركان وآذربايكان ونحو ذلك، إلى هنا كلامه، (فَعَلَى هَذَا) أي: فعلى أن العلمية شرط في العجمة (لو سُمِّيَ بِمِثْلِ لِجَام) رجلٌ، يعني: لو جعل نحو: لجام علمًا لرجلٍ (لا يَمتَنِعُ صَرفُهُ) يعني: لا يكونُ غير منصرف؛ (لِعَدَمِ عَلَمِيَّتِهِ في العُجمَةِ) يعني: لعدم كونه علمًا في العجم لا حقيقة ولا حكمًا؛ لأنَ العرب تصرفت فيه قبل النقل إلى العلم، حيث كان أصله في لغة العجم لكام بالكاف الفارسية، ثم قال العرب: لجام، بتبديل الكاف بالجيم، فالمعنى: على كلا اللسانين واحد؛ لأنه اسم لما يلجم في فم الفرس أي: يدخل فيه وقت الركوب.

«و» (شَرطُهَا الثَّاني أَحَدُ الأَمرَينِ) فيه إشارة أن أحدهما كافٍ فيه «تحرك» (الحَرفِ) «الأوسط» من حروفها الثلاثة «أو زيادةٌ» أي: أن تكون حروفها زائدة «على الثلاثة» (أي: عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ) هذا عند المصنف؛ لأن الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما في التأنيث المعنوي، وأما عند سيبويه وأكثر النحاة فتحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة، فنحو لمك منصرف عندهم؛ لأن الثلاثي خفيف، ووضع كلام العجم على الطول، فكأن الثلاثي ليس منه، وإنما اشترط أحد الأمرين (لِئَلَّا تُعَارِضَ الخِفَّةُ أَحَدَ السَّبَبينِ) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفًا؛ «فنوحٌ منصرفٌ»، (هَذَا) أي: قوله: «نوح منصرف» إلى قوله: «إبراهيم ممتنع»، أو مجموع هذا القول (تَفرِيعٌ، بالنَّظَرِ إلى الشَّرطِ الثَّاني) أي: بيان لفائدته وهي انصراف نحو: نوح (فَانصِرَافُ) نحو: (نُوح، إنَّما هُوَ لانتِفَاءِ الشَّرطِ الثَّاني) بقسميه؛ لأن الشرط الأول، وهو كونه علمًا في العجم موجود فيه؛ لأن نوحًا علم في العجم (وَهَذَا) أي: انصراف نحو: نوح نظرًا إلى انتفاء الشرط الثاني

اختيار المصنف؛ لأن العجمة سبب ضعيف؛ لأنه أمر معنوي، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط.

وأما التأنيث المعنوي: فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، فله نوع قوة، فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط، وأن لا يعتبر معه.

فإن قلت: قد اعتبرت العجمة في «ماه وجور» مع سكون الأوسط فيما سبق، فلم لم تعتبر ههنا؟

(اِختِيَارُ المُصَنِّفِ) وكذا عند سيبويه، وأما الزمخشري فقد جعل الأعجمي الثلاثي الساكن الأوسط جائزًا صرفه وتركه، نظرًا إلى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما في التأنيث المعنوي؛ (لأنّ العُجمَةَ سَبَبٌ ضَعيفٌ؛ لأنّهُ) أي: لأن العجمة فالتذكير باعتبار السبب (أَمرٌ مَعنويّ) وهو كون الكلمة ليست من أوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة، فكانت في غاية الضعف (فَلا يَجُوزُ اعتِبارُها مَعَ سُكُونِ) الحرف (الأَوسَطِ) فلزم صرفها لما مر أن الاسم إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط يكون في غاية الضعف، فلا يؤثر فيه ما هو الأضعف (وأَمّا التّأنيثُ المَعنويُّ فإنّ لَهُ عَلامَةً مُقدَّرَةً) وهي التاء (تَظهَرُ في بَعضِ التَّصَرُّفاتِ) وهي التصغير وإرجاع الضمير وإسناد الفعل إليه والإخبار عنه بالمشتق وغير ذلك، (فَلَهُ) أي: للتأنيث المعنوي (نَوعُ قُوَّةٍ) يعني: أن التأنيث المعنوي أقوى من العجمة لما قلنا (فَجَازَ أَن يُعتَبَرَ مَعَ سُكُونِ) الحرف (الأَوسَطِ) في الثلاثي، (وَأَن لا يُعتَبَرَ مَعَهُ) ولذا قال المصنف فيما سبق: «فهند يجوز صرفه»، ولم يقل: فهند منصرف، وقال ههنا «فنوح منصرف»، ولم يقل: يجوز صرفه؛ للفرق بين التأنيث المعنوي والعجمة عنده.

(فإن قُلتَ: قَد اعتُبِرَت) مبني للمفعول (العُجمَةُ) بالرفع نائبه (في مَاه وجُور) متعلق بقوله: «اعتبرت» (مَعَ سُكُونِ) الحرف (الأَوسَطِ فيما سَبَقَ) أي: في بيان شرط التأنيث المعنوي بقوله: «وشرط تحتم تأثيره أحد الأمور الثلاثة» إلى آخر ما فصل هناك، حيث جعل ماه وجور اسمي بلدتين غير منصرف، وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف، فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الأوسط، (فَلِمَ لَم تُعتَبَر) العجمة (هَهُنا؟) حتى

قلنا: اعتبارها فيما سبق، إنما هو لتقوية سببين آخرين، لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما، ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال.

3 - (وَشَتَرُ) وهو اسم حصن بديار بكر (وَإِبْرَاهِيمُ مُـمْتَنِعٌ) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما، ....

يجعل نحو: نوح غير منصرف، أي: كما يجعل نحو: هند كما ذهب إليه العلامة الزمخشري، (قُلنَا:) في جوابه (اعتِبَارُها) أي: العجمة (فِيمَا سَبَقَ) أي: في وجوب تأثير التأنيث المعنوي (إِنَّمَا هُوَ لِتَقوِيَةِ سَبَبَينِ آخَرَينِ) هما التأنيث المعنوي وشرطها العلمية، هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر، أو من باب حذف المضاف، أي: لتقوية أحد سببين آخرين، الذي هو التأنيث المعنوي؛ لأن العلمية مستغنية عن التقوية، لا لأن تكون العجمة مستقلة فتؤثر مع سكون الأوسط؛ (لِئَلَّا يُقاوِمَ سُكُونُ الأَوسَطِ أحدَهُما) أي: أحد السببين؛ لأن الاسم إذا كان ثلاثيًا يكون خفيفًا، وإذا كان أوسطه ساكنًا يكون أخف، فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه، وإذا اعتبرت العجمة فيه يكون أثقل فيقتضي التخفيف بإسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف، (وَلا يَلزَمُ مِن اعتِبَارِها لِتَقوِيَةِ سَبَبٍ آخَرَ) هو التأنيث المعنوي فيما سبق (اِعتِبَارُ) بالرفع فاعل: «ولا يلزم» ومضاف إلى (سَبَبِيَّتِها بالاستِقلالِ) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال.

«وشتر» (وَهُوَ اسمُ حِصنٍ) كان (بِدِيَارِ بَكرٍ) وفى الرضي: ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة والقلعة، إلا أن تقول: إنه لا يستعمل إلا مذكرًا فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثال الصحيح نحو: لمك لأنه اسم أبي نوح عليه السلام، انتهى «قاموس»، وفي «الحاشية»: قلعة بإيران بين بردعه وكنجه، وأيا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعًا لاحتمال اعتبار التأنيث، انتهى. والمصنف لم يحكم بعجميته حصرًا ولم ينف تأنيثه، بل مثله وجعله مثالًا للعجمة، فلا تناقش في المثال؛ ولأنه يصلح مثالًا لما مثل له، وإن كان التأنيث فيه أيضًا، «وإبراهيم» وكذا إبراهم وإبراهام «ممتنعٌ» (صَرفُهُما) يعني: ممتنعان من الصرف؛ (لِوُجُودِ الشَّرطِ الثَّاني فيهما) مع وجود السبب الذي هو العجمة، والشرط الأول الذي هو أن يكون الاسم علمًا

فإن في «شتر» تحرك الأوسط، وفي «إبراهيم» الزيادة على الثلاثة.

وإنما خص التفريع بالشرط الثاني؛ لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو: «نوح»، ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده، كما لا يخفى.

واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلها ممتنعة من الصرف إلا ستة: محمد، وصالح، وشعيب، وهود، لكونها عربية، ....

في العجم حقيقة أو حكمًا، (فإنّ في شَتَرَ تَحَرُّكَ) الحرف (الأَوسَطِ) وهو ظاهر، (وَفِي إِبرَاهِيمَ الزِّيادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ) فينبغي أن يكونا غير منصرفين؛ لوجود السبب الذي هو العجمة والشرطان اللذان هما: العلمية في العجم، وتحرك الأوسط، أو زيادة على ثلاثة أحرف، (وَإِنَّمَا خُصَّ التَّفريعُ بالشَّرطِ الثَّاني) أي: وإنما بين المصنف فائدة الشرط الثاني، ولم يبين فائدة الشرط الأول بأن يقول: فلجام منصرف، لأنه ليس فيه علمية في العجم؛ (لأنَّ غَرَضَهُ) ومقصوده ههنا (التَّنبِيهُ عَلَى مَا هُوَ الحَقُّ) والصواب (عِندَهُ مِن انصِرَافِ) الثلاثي الساكن الأوسط (نَحوُ: نُوح) وعدم انصراف الثلاثي المتحرك الأوسط نحو: شتر، (وَلِهَذَا) أي: لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب (قَدَّمَ انصِرَافَهُ) أي: انصراف نحو: نوح، (مَعَ أَنّهُ) أي: انصراف نحو: نوح (مُتَفَرِّعٌ عَلَى انتِفاءِ الشَّرطِ الثَّاني، والأَولَى) للمقام (تَقدِيمُ مَا هُوَ مُتَفَرِّعٌ عَلَى وُجُودِهِ) على ما هو متفرع على عدمه، بأن يقول: فشتر وإبراهيم ممتنع، ونوح منصرف، (كَمَا لا يَخفَى) وجهه، وهو أن الوجود أشرف من العدم، والأشرف يقدم، وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي هو أشرف يكون مقدمًا، وقيل: صرح بتفريع الشرط الثاني دون الأول لأن فيه ردا على المخالف، وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود، ولأن فيه ردا على المخالف كما قيل؛ إذ في شتر أيضًا رد على المخالف، بل على المخالف الأقوى، وله وجه.

(وَاعلَم أنّ أَسماءَ الأنبياءِ - عَلَيهم الصَّلاةُ والسَّلامُ - كُلُّهَا مُمتَنِعَةٌ مِن الصَّرفِ) يعني: كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (إلّا سِتّةً) فإنها منصرفة (مُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيبٌ وَهُودٌ؛ لكَونِها) أي: لكون هذه الأربعة (عَرَبِيَّةً) ولم يكن فيها

ونوح، ولوط لخفتهما.

وقيل: إن «هودًا» كـ«نوح»؛ لأن سيبويه قرنه معه، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك، فليس بعربي، و«هود» قبل إسماعيل فيما يذكر، فكان كـ«نوح».

من الأسباب إلا سبب واحد، أي: العلمية وهي وحدها لم تؤثر في منع الصرف فصرفت، (وَنُوحٌ وَلُوطٌ لِخِفَّتِهِما) يعني: وإن وجد فيهما سببان: العلمية والعجمة، إلا أنه لما لم يوجد فيهما الشرط الذي يوجب تأثير العجمة، وهو تحرك الأوسط، أو زيادة على الثلاثة صارا منصرفين، لأن الأصل في الاسم الصرف، (وَقِيل: إنّ هُودًا كَنُوحٍ) يعني: انصراف هود لخفته لا لكونه عربيا (لأنّ سِيبويهِ قَرَنَهُ مَعَهُ) يعني: ذكر هودًا قرينًا مع نوحٍ؛ لأن الشيء يذكر مع قرينه حيث قال: محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط، فقرن هودا بنوح، حيث ذكره بعده لا شعيب، فعلم أنه جعله من عداد نوح دون شعيب، (وَيُؤَيِّدُهُ) يحتمل أن يكون هذا من تتمة ما قيل، فيكون من كلام القائل، وأن يكون من كلام الشارح، أي: يؤيد ما قيل (مَا يُقالُ: مِن أَنَّ العَرَبَ) بيان لـ«ما يقال» (مِن وَلَدِ إِسمَاعِيلَ) والولد جاء كفرسٍ وقفلٍ مفردًا وجمعًا، وإسماعيل كان ابن إبراهيم خليل الرحمن اللذين هما وضعا لسان العرب، فكان إسماعيل أبا العرب؛ لأنه الأصل في الوضع، (وَمَن كَانَ قَبلَ ذَلِكَ) أي: قبل إسماعيل أو قبل أولاده أي: الأنبياء الذين جاؤوا قبل إسماعيل أو قبل أولاده (فَلَيسَ بِعَرَبيّ) أي: ليس عربيًّا فكان إبراهيم وإسماعيل وغيرهما عجميًا، (وَهُودُ قَبلَ إسماعيلَ فِيما ذُكِرَ) من التواريخ والقصص، (فَكَانَ) هود (كنَوحٍ) فانصراف الثلاثة لكونها عربية، والثلاثة الأخر لكونها خفيفة.

* * *

[الجمع]

(والْـجَـمْـعُ) وهـو سبب قـائـم مقام سببين (شَـرْطُـهُ) أي: شرط قيامه مقام سببين(صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ) وهي: «الصيغة التي كان أولها مفتوحًا، وثالثها ألفًا، وبعد الألف حرفان، أو ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن»، وهي التي لا تجمع جمع التكسير، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع؛ لأنها ....

[الجمع]

«والجمع» المعدود من أسباب منع الصرف (وَهُوَ سَبَبٌ) واحد (قَائِمٌ مَقَامَ سَبَبينِ) لما ذكر، وهو مبتدأ «شرطه» مبتدأ ثانٍ (أَي: شَرطُ قِيامِهِ مَقَامَ سَببينِ) بأن يؤثر وحده تأثيرهما «صيغة» على وزن: ديمة، خبر المبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول، ومضاف إلى «منتهى الجموع» التي هي من جموع التكسير، والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء، مضاف إلى الفاعل، (وَهِيَ) أي: الصيغة التي كانت نهاية الجموع المكسرة (الصِّيغَةُ الَّتي كَانَ أَوَّلُها) أي: الحرف الأول والثاني منها (مَفتُوحًا، وثَالِثُها) أي: وكان الحرف الثالث منها (أَلِفًا) يقال لها: ألف التكسر، (وَ) كان أيضًا (بَعدَ الأَلِفِ حَرفَانِ) أولهما مكسور، إما أدغم أولهما في الآخر مثل: دواب وشواب، وإما غير مدغم مثل: أساور ومساجد على وزن: فعالل، (أو) كان بعد الألف (ثَلاثَةُ أَحرُفٍ) أولها مكسور (وأَوسَطُها سَاكِنٌ) كأناعيم ومصابيح على وزن: فعاليل؛ لأنه إذا لم يكن ساكنًا بل متحركًا كان منصرفًا، على ما سيأتي هذا بيان للصيغة، وأما قوله: (وَهِي التي) بيان لانتهاء الجموع تكسيرًا (لا تُجمَعُ) مبني للمفعول نائبه: ما استكن فيه (جَمعَ) نصب على المصدرية ومضاف إلى (التّكسِيرِ) وهو جمع تغير بناء واحده (مَرَّةً أُخرَى) نصب على الظرفية، سواء جمع أولًا فانتهى تكسيره كأساور وأناعيم، أو لا كذلك فانتهى أيضًا مثل: مساجد ومصابيح، (وَلِهَذا) أي: لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرةً أخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة (سُمِّيَت) هذه الصيغة (صِيغَةَ مُنتَهَى الجُمُوعِ) قوله: (لأَنَّها) أي: لأن هذه

جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرًا، فانتهى تكسيرها المغير للصيغة.

وأما جمع السلامة: فإنه لا يغير الصيغة، فيجوز أن يجمع جمع السلامة، كما يجمع «أيامِن» جمع «أيـمُن» على «أيامِنِين»، و«صواحب» جمع «صاحبة» على «صواحبات»، وإنما اشترطت، لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير، فتؤثر.

الصيغة، تعليل للانتهاء لأن الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (**جُمِعَت فِي بَعضِ الصُّورِ مَرَّتَينِ تَكسِيرًا**) نصب على التمييز كأساور وأناعيم (**فانتَهَى تَكسِيرُها المُغَيِّر للصِّيغَةِ**) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة أخرى، فقد تم الجمع واستقر وصلح لأن يكون سببًا يقوم مقام سببين؛ لأن الجمع سبب والانتهاء كأنه سبب آخر.

(**وَأَمَّا جَمعُ السَّلامَةِ**) سواء كان جمعًا مذكرًا أو مؤنثًا، اسمًا أو صفةً، وهو ما لحق آخر مفرده واوٌ ونون، أو ياءٌ ونون، أو ألفٌ وتاء (**فإنّهُ لا يُغَيِّرُ الصِّيغَةَ**) أي: صيغة مفرده؛ لأنه يلحق تلك الحروف آخر المفرد، لا تتغير صيغة المفرد عن الهيئة التي كان المفرد عليها، (**فَيَجُوزُ أن يُجمَعَ**) تلك الصيغة (**جَمعَ السَّلامَةِ**) ولذا لم يكن شرطًا، ولم يقل: صيغة منتهى الجموع غير السلامة (**كَمَا يُجمَعُ أَيَامِنُ جَمعُ أَيمَنٍ**) جمع يمين (**عَلَى أَيَامِنينَ**) بالواو والنون أو بالياء والنون (**وَصَوَاحِبُ جَمعُ صَاحِبَةٍ عَلَى صَوَاحِبَاتٍ**) وهذا الجمع لم يمنع أن يكون أيامن وصواحب غير منصرف، فإنه إذا قيل: أيامن وصواحب يكون غير منصرف، وإذا قيل: أيامنون وصواحبات يكون منصرفًا؛ لوجود الشرط في الأول لا الثاني.

(**وَإِنَّمَا اشتُرِطَت**) مبني للمفعول أي: صيغة منتهى الجموع في أن يكون الجمع سببًا قائمًا مقام السببين؛ (**لِتَكُونَ صِيغَتُهُ مَصُونَةً**) محفوظة (**عَن قَبُولِ التَّغِيِيرِ**) لما عرفت أن جمع المكسر يغير لا السلامة، (**فَتُؤثِّرُ**) فتصلح لأن تكون سببًا يقوم مقام السببين؛ لأن الجمعية لما كانت عارضة، والتكسير أيضًا يغير الصيغة لا تصلح أن تؤثر في منع الصرف فضلًا عن القيام مقام السببين، وأما إذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية، واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما.

«بغير هاءٍ» الباء للملابسة، والغير بمعنى النفي، والمعنى: بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك: كنت بغير مالٍ أي: بلا مال، وهو خبر بعد خبر لقوله: «شرطه»

(بِغَيْرِ هَاءٍ) منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف، أو المراد بها تاء التأنيث، باعتبار ما يؤول إليه حالة الوقف، فلا يرد نحو: «فَوَارِه» جمع «فَارِهَة».

وإنما اشترط كونها بغير هاء؛ لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ«فَرَازِنَة»، فإنها على زنة «كَرَاهِيَة وطَوَاعِيَة» بمعنى: الكراهة والطاعة، ....

أي: ملابس وكائن، أو صفة لقوله: «صيغة» أي: صيغة منتهى الجموع الملابسة «بغير هاءٍ»، أو حال منها أي: ملابسةً بغير هاء، (**مُنقَلِبَةٍ**) بالجر صفة «هاء» (**عَن تَاءِ التَّأنِيثِ حَالَةَ الوَقفِ**) يقال لها: التاء المربوطة، أو المدة إذا وقفت عليها تصير هاء، وإذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها، (**أَو المُرادُ**) عطف على مقدر تقديره: المراد بها أن تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف أو المراد، والفرق بينهما: أن إطلاق الهاء عليها في الأول على حقيقةٍ باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب، وفي الثاني على مجازيةٍ باعتبار الأولية (**بها**) فيه لطافةٌ تعرف بالتأمل (**تَاءُ التَّأنيثِ باعتِبارِ مَا يَؤُولُ إِلَيهِ حَالَةَ الوَقفِ**) إذا كان الأمر كذلك؛ (**فَلا يَرِدُ**) من: ورد يرد ورودًا (**نَحوُ: فَوَارِهُ جَمعُ فَارِهَةٍ**) لا فارهٍ؛ لأن فاعلًا صفة لا يجمع على فواعل، بل على: فاعلين بالواو والنون أو بالياء والنون، والفاره: الحاذق، ويقال: للبغل والحمار فارهٌ بين الفروهة، بالفارسية: خوش رو، وفي «الصحاح»: الفاره الحاذق بالمشي، وقد فره من باب ظرف، قال الأزهري: قوله تعالى: ﴿فَرِهِينَ﴾ [سورة الشعراء: 149] أي: حاذقين، والفاره من الناس المليح الحسن، ومن الدواب الجيد السير، وقال الجوهري: ويقال للبرذون والبغل والحمار فارهٌ بين الفروهة، وجمعه فرهةٌ وفرهٌ مثل: صحبةٍ وصحبٍ وبزلٌ، انتهى مختصرًا.

(**وَإِنَّما اشتَرَطَ كَونَها بِغَيرِ هَاءٍ؛ لأَنَّها**) أي: لأن الجمعية (**لَو كانَت مَعَ هَاءٍ كَانَت عَلَى زِنَةِ المُفرَدَاتِ**) وفي الرضي: إنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاءٍ احترازًا عن الملائكة؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو: كراهية وطواعية وعلانية، فتنكسر من قوة جمعية فلا تقوى أن تقوم مقام سببين، إلى هنا كلامه، (**كَفَرَازِنَةَ**) وصياقلةٍ، (**فإنها عَلَى زِنَةِ كَرَاهِيَةٍ وطَوَاعِيَةٍ، بِمَعنى: الكَرَاهَةِ والطَّاعَةِ**) فيه نشرٌ على ترتيب اللف، وإنما فسرهما بها لئلا يتوهم الجمعية

فيدخل في قوة الجمعية فُتُور، ولا حاجة إلى إخراج نحو: «مَدَائِنِيّ»، فإنه مفرد محض ليس جمعًا، لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع «مَدَائِن»، وهو لفظ آخر، بخلاف «فَرَازِنَة»، فإنها جمع «فِرْزِين أو فِرْزَان» بكسر الفاء، فعلم مما سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين:

أحدهما: ما يكون بغير هاء.

وثانيهما: ما يكون بهاء، ....

منهما؛ (فَيَدخُلُ في قُوَّةِ الجَمعيَّةِ فُتُورٌ) مصدر من باب دخل، وهو الضعف والانكسار، فلا تقوى أن تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقًا، لا سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد، (وَلا حَاجَةَ) جواب عن سؤال مقدر، تقديره: كان على المصنف أن يخرج نحو: مدائني من شرطه، بأن يقول: ولا ياء النسبة، كما أخرج نحو: فرازنة منه بقوله: «بغير هاء» فأجاب عنه بقوله: «ولا حاجة» (إِلَى إِخرَاجِ نَحوِ: مَدَائِني) منسوب إلى مدائن علم بلدة، كما أن أنصاري وفرائضي منسوب إلى أنصار وفرائض، الأول: علم للصحابي المدني، والثاني: علم لعالم يبين الميراث؛ (فإِنَّهُ) أي: مدائني أو مدائن (مُفرَدٌ مَحضٌ) لما قلنا إن الثاني علم لبلدة، والأول منسوب إليها، (لَيسَ جَمعًا لا) زائدة (في الحالِ) متعلق بقوله: «جمعًا»؛ لأنه إما علم أو منسوب، وياء النسبة لا تلحق الجمع، وفي «المفصل»: لأن الجمع إذا نسب رد إلى الواحد، (وَلا في المَآلِ)؛ لأن المراد منه العلمية أو النسبة لا الجمعية (وإِنَّما الجَمعُ مَدَائِنُ) جمع مدينة، يقال: مدن بالمكان أقام به وبابه: دخل، ومنه المدينة وجمعها مدائن، بالهمزة، ومدن مخففًا ومثقلًا، والنسبة إلى مدينة الرسول ـ عليه السلام ـ مدني، وإلى مدائن كسرى مدائني، كذا في «الصحاح»، (وَهُوَ لَفظٌ آخَرُ، بِخِلافِ فَرَازِنَةَ فإِنَّها جمعُ فِرزِين، أو فِرزَان بكَسرِ الفاءِ) فيهما، وهو العالم الذي هو ذو فنونٍ من العلم.

(فَعُلِمَ مِمَّا سَبَقَ) أي: من قوله: «صيغة منتهى الجموع بغير هاء» (أَنَّ صِيغَةَ مُنتَهَى الجُمُوعِ عَلَى قِسمَينِ) أي: منقسمة عليهما (أَحَدُهما: ما يَكُونُ بِغَيرِ هَاءٍ) أي: الصيغة التي لا تكون فيها تاء التأنيث، (وَثَانِيهما: مَا يَكُونُ بِهَاءٍ) أي:

فأما ما يكون بغير هاء، فممتنع صرفه، لوجود شرط تأثيرها.

(كَمَسَاجِدَ) مثال لما بعد ألفه حرفان. (وَمَصَابِيحَ) مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن. (وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ) وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فَمُنْصَرِفٌ) لفوات شرط تأثير الجمعية، وهو كونها بلا هاء.

(وَحَضَاجِرُ عَلَمًا ....

الصيغة التي تكون مع تاء التأنيث، لأن النفي يستلزم الإيجاب، الأول: ما يستفاد من النفي صريحًا، والثاني: ما يستفاد منه أيضًا لكن دلالةً؛ لأن النفي يدل على وجود المنفي؛ لأنه لو لم يكن موجودًا لما نفي (فأمّا مَا) أي: الجمع الذي (يَكُونُ بغَيرِ هَاءٍ فَمُمتَنِعٌ صَرفُهُ) أي: يكون ذلك الجمع غير منصرف؛ (لوُجُودِ شَرطِ تَأثِيرِها) يعني: لوجود السبب الذي هو الجمعية، وشرط تأثيرها الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء، فامتنع من الصرف «كـ: مساجد» أي: مثاله مثل مساجد، أو كائن كمساجد، أو مبتدأ على أن يكون الكاف بمعنى المثل فقط، أي: مثل مساجد، (مِثَالٌ) خبره، وأما على الأولين فخبر مبتدأ محذوف، أي: هذا مثال (لِمَا) أي: للجمع الذي وقع (بَعدَ أَلِفِهِ حَرفَانِ)، «ومصابيح» (مِثَالٌ لِمَا) أي: للجمع الذي وقع (بَعدَ أَلِفِهِ ثَلَاثَةُ أَحرُفٍ أَوسَطُهَا سَاكِنٌ).

«وأما» ما يكون بهاء فمنصرف؛ لعدم وجود شرطه الذي هو أن يكون بغير هاء؛ لأن وجود السببين لا تأثير له بدون وجود الشرط، مثل: «فرازنة» (وأَمثَالِها) جعله من باب حذف المعطوف مثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي: والبرد؛ لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط، وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنىً، (مِمَّا) أي: من الجموع التي (هيَ عَلَى صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ) إلا أنها كانت (مَعَ الهَاءِ) التي كان عدمها شرطًا في تأثيرها «فمنصرفٌ»؛ (لِفَوَاتِ شَرطِ تَأثِيرِ الجَمعِيَّةِ) وإن وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا: إن السبب غير مؤثر بدون الشرط، (وَهُوَ) أي: الشرط (كَونُهَا) أي: كون الجمعية (بلا هَاءٍ).

«وحضاجر علمًا»، وفي بعض النسخ قوله: «علمًا» بالرفع، فحينئذ يكون إما صفة لحضاجر، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو علمٌ، والجملة صفة، أو

لِلضَّبْعِ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن «حضاجر» علم جنس للضبع، يطلق على الواحد والكثير، كما أن «أسامة» علم جنس للأسد، فلا جمعية فيه، وصيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف، بل هي شرط للجمعية، فينبغي أن يكون منصرفًا، لكنه غير منصرف.

وتقرير الجواب: أن «حضاجر» حال كونه علمًا للضبع (غَيْرُ مُنْصَرِفٍ) لا للجمعية الحالية، بل ....

اعتراضٌ، «للضبع» متعلق بقوله: «علمًا»، (هَذَا) أي: قوله: «وحضاجر علما للضبع غير منصرف... الخ» (جَوَابٌ عَن سُؤالٍ مُقَدَّرٍ) ورد على المصنف من كون الجمع سببًا، على تقدير أن يكون الواو للاستئناف، (تَقدِيرُهُ) أي: تقدير السؤال المقدر (أَنَّ حَضَاجِرَ عَلَمُ جِنسٍ للضَّبُعِ) لا علم شخص للضبع (يُطلَقُ عَلَى الواحِدِ) أصالةً وحقيقةً، (و) يطلق على (الكَثيرِ) لا من حيث الاجتماع، بل من حيث إنه صادق على كل واحد من أفراده (كما أنّ أُسَامةَ عَلَمُ جِنسٍ للأسَدِ) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير؛ (فَلا جَمعِيَّةَ فِيهِ) أي: في حضاجر الذي هو علم جنسٍ؛ لأنه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التي تكون سببًا، (و) الحال أن (صَيغَةَ مُنتَهَى الجُمُوعِ لَيسَت مِن أسبابِ مَنعِ الصَّرفِ) وإنما السبب الجمعية، وقد فاتت بسبب كونها علم جنس، (بَل هيَ) أي: تلك الصيغة (شَرطٌ للجَمعيّةِ) والشرط وحده لا يؤثر إذا لم يوجد السبب؛ (فيَنبغي أن يكُونَ) حضاجر علمًا للضبع (مُنصَرِفًا) لعدم وجود السبب، (لَكِنَّهُ) أي: إلا أن حضاجر (غَيرُ مُنصَرِفٍ) استعمالًا، (وَتَقرِيرُ الجَوابِ: أنّ حَضَاجِرَ حَالَ كَونِهِ عَلَمًا للضَّبُعِ) قوله: «علمًا» حال من المبتدأ صرح به ابن مالك، وأشار إليه الشارح أيضًا بقوله: «إن حضاجر حال كونه علمًا للضبع»، وأما نصبه بتقدير: أعني فقبيح جدا؛ لأن المقام لا يقتضي المدح أو الذم أو الترحم حتى ينصب على المدح أو الذم أو الترحم، وفي نصبه في هذا المقام قيل وقال، فلا نطول الكلام بذكر المقال، «غير منصرفٍ» خبر لقوله: «وحضاجر»؛ لأنه مبتدأ (لا) أي: لا يكون غير منصرف (للجَمعيَّةِ الحَاليّةِ) لأنه ليس جمعًا في الحال لما عرفت أنه علم جنس يطلق على الواحد والكثير، وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية، (بَل) عدم

للجمعية الأصلية (لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ) فإنه كان في الأصل جمع «حضجر» بمعنى: عظيم البطن، سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها، كأنَّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع الصرف، هو الجمعية الأصلية.

فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية، فإن فيه العلميةَ والتأنيثَ؛ ....

صرفه ليس إلا (للجَمعِيَّةِ الأصليَّةِ) لأن الأصل لكونه أصلًا يعتبر وإن كان زائلا مثل: أسود اسمًا للحية؛ «لأنه» أي: لأن حضاجر «منقولٌ عن الجمع» فيكون علمًا منقولًا؛ (فإنّه كانَ في الأصلِ) أي: في أصل استعماله (جَمعُ حِضَجرٍ) على وزن قمطرٌ مكسور الفاء ومفتوح ما بعده، (بمَعنى: عَظِيمِ البَطنِ) إنسانًا كان أو غيره، يقال: بالفارسية: شكم بزرك، فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن، (سُمِّيَ بهِ الضَّبُعُ) ثم خص به الضبع بحيث إذا أطلق لم يتبادر إلى الذهن إلا الضبع، (مُبَالَغَةً) مفعول له للتسمية، (فِي عِظَمِ) مصدر بوزن: عنبٍ (بَطنِهَا) أي: بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة، (كَأَنَّ كُلَّ فَردٍ مِنهَا) أي: من جنس الضبع (جَمَاعَةٌ مِن هَذَا الجِنسِ) يعني: سمي حضاجر واحد من أفراد الضبع، إشارة إلى أن واحدًا منها قائم مقام الجماعة، الذين كان بطن كل واحد منهم عظيمًا في العظم والأكل والشرب وغير ذلك؛ (فَالمُعتَبَرُ في مَنعِ الصَّرفِ) أي: منع صرف حضاجر حال كونه علما لفردٍ من أفراد الضبع (هُوَ الجَمعِيَّةُ الأصليَّةُ) لا الجمعية الحالية، حتى يرد السؤال المذكور، يعني: امتنع من الصرف لوجود السبب الذي هو الجمعية، وإن كانت في الأصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء؛ فعلى هذا الجواب يكون الجمع أعم من أن يكون في الحال، كمساجد ومصابيح، وأن يكون في الأصل لا في الحال كحضاجر علمًا للضبع.

(فإن قُلتَ:) هذا السؤال نشأ من التفريع المذكور بقوله: «فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية» يعني: إذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حَاجةَ في مَنعِ صَرفِهِ إلى اعتبَارِ الجَمعِيَّةِ الأصليَّةِ) يعني: يجوز أن يوجد فيه علتان أخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع مع الصرف بسببيها، (فإنّ فيهِ العَلَميةَ) لأنه علمٌ (والتّأنيثَ) المعنوي مع شرط تحتم تأثيرها، وهو الزيادة

لأن الضبع هي أنثى الضبعان؟

قلنا: علميته غير مؤثرة، وإلا لكان بعد التنكير منصرفًا، والتأنيث غير مسلم؛ لأنه علم جنس للضبع، مذكرًا كان أو مؤنثًا. وإنما اكتفى في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول، ولم يقل: «الجمع شرطه: أن يكون في الأصل» كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف، قد تكون ....

على الثلاثة؛ (لأنّ الضَّبُعَ هيَ أُنثَى الضِّبعَانِ) فيكون حينئذٍ علمًا للمؤنث المعنوي كزينب، والضبعان بكسر الضاد على وزن: الغلمان المذكر من جنس الضبع، والجمع ضباعين كسرحان وسراحين، فعلة منع الصرف التأنيث المعنوي والعلمية، فلا حاجة إلى اعتبار الجمعية الأصلية لأنه تكلفٌ، (**قُلنَا: عَلَمِيَّتُهُ غَيرُ مُؤثِّرةٍ**) لأنها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون علم شخص، (**وَإلّا**) أي: لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الأعلام (**لَكَانَ**) حضاجر (**بَعدَ التَّنكِيرِ مُنصَرِفًا**) كالأسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سيأتي، وليس كذلك؛ لأنها تمتنع من الصرف علمًا كانت أو لا مع أن علميتها ليست علم شخص، (**والتَّأنِيثُ**) فيه (**غَيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّهُ**) أي: لأن حضاجر (**عَلَمُ جِنسٍ للضَّبُعِ مُذكَّرًا كانَ أَو مُؤنَّثًا**) كما أن أسامةً علم جنس للأسد مذكرًا كان أو مؤنثًا، فتأنيثه محتملٌ؛ فلا يجوز أن يعتبر تأنيثه ولا علميته، فاحتيج إلى اعتبار الجمعية الأصلية؛ لئلا يكون غير منصرف في استعمالاتهم بلا علةٍ فيه، وكأن من خصها بالأنثى فهم من كلام أهل اللغة حيث قالوا: هي مؤنثة، ومرادهم أنها مؤنثة سماعية.

(**وَإنَّمَا اكتَفَى**) المصنف (**في التَّنبيهِ عَلَى اعتِبارِ الجَمعِيَّةِ الأصليّةِ بِهَذا القَولِ**) أي: بقوله: «وحضاجر علمًا للضبع غير منصرف»؛ لأنه منقول عن الجمع، فعلم منه أن الجمع المنقول يكون معتبرًا في منع الصرف، ولا يضره النقل كالصفة، (**وَلَم يَقُل**) المصنف (**الجَمعُ شَرطُهُ**) صيغة منتهى الجموع بغير هاء (**أَن يَكُونَ في الأصلِ**) سواء بقي على جمعيته ولم ينقل أو لا، (**كَمَا قَالَ في الوَصفِ**) «الوصف: شرطه في سببيته لمنع الصرف أن يكون في الأصل؛ فلا تضره غلبة الاسمية»؛ (**لِئَلّا يُتَوَهَّمُ أنَّ الجَمعِيَّةَ كالوَصفِ**) تنقسم إلى قسمين (**قَد تَكُونُ**)

أصلية معتبرة، وقد تكون عارضة غير معتبرة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية.

(وَسَرَاوِيلُ) جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: قد تَفَصَّيْتَ عن الإشكال

الجمعية (**أَصليَّةً مُعتَبَرَةً**) بقيت أو نقلت، (**وَقَد تَكُونُ عَارِضَةً غَيرَ مُعتَبَرَةٍ**) لأن العارض لكونه عارضًا في حكم العدم؛ فلا يؤثر في شيء كالوصف، فإنه كان على قسمين: قسم كان في الأصل وصفًا فهو معتبر بقي على وصفيته أو نقل إلى الاسمية، وقسم لم يكن فيه وصف إلا أنه عرض له الوصف، بسبب الاستعمال؛ فلا يؤثر؛ فللاحتراز عنه قال: «شرطه أن تكون وصفًا في الأصل» (**وَلَيسَ الأمرُ كَذَلِكَ**) يعني: ولا عرض في الجمع مطلقًا، سواء كان سببًا قائمًا مقام السببين أو لا؛ (**إِذ لا يُتَصَوَّرُ العُرُوضُ فِي الجَمعيَّةِ**) لأن واضع الألفاظ قد وضع الجمع جمعًا، والمثنى مثنىً والواحد واحدًا، لا أنه وضع الجمع مفردًا، ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال، كالوصف حيث قد يكون عارضًا بعد الوضع، وإذا قال: «شرطه أن يكون في الأصل» كان يتوهم أن الجمعية قد تكون عارضة، فلزم الاكتفاء في التنبيه على أن الجمعية الأصلية قد تكون معتبرة بهذا القول، حيث لا يضرها النقل إلى الاسمية كالوصف الأصلي مثل: أسود وأرقم، حيث صارا اسمين للحية على ما سبق، وفي الرضي: إن الجمع الأقصى إذا سمي به لا ينصرف عند المصنف؛ لأن المعتبر فيه عنده أن يكون في الأصل، كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية، لعروض الزوال، إلى هنا كلامه.

«وسراويل» على وزن: أناعيم، إلا أنه ليس بجمع، يقال له بالفارسية: شلوار، (**جوَابٌ عَن سُؤالٍ مُقَدَّرٍ**) نشأ من قوله: «وحضاجر علما للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمعية» يعني: من جعل الجمعية أعم لأن تكون في الحال أو في الأصل (**تَقدِيرُهُ**) أي: تقدير السؤال (**أَن يُقَالَ: قَد تَفَصَّيتَ**) بالخطاب من: تفصى مثل: تفعل، أي: تخلصت، يقال: تفصى عن كذا إذا تخلص عنه، وقد أشار الشارح إلى وجه تقديم حضاجر على سراويل؛ لأن حضاجر علمًا كان منشأ لورود السؤال بسراويل (**عَنِ الإِشكَالِ**) بكسر الهمزة

الوارد على قاعدة الجمع بـ«حضاجر» بجعل الجمع أعم من أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في سراويل فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل؟

فأجاب: بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه منه، فهو (إِذَا لَمْ يُصْرَفْ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ) في موارد الاستعمال، فيرد به الإشكال ....

(**الوَارِدِ**) صفة له، (**عَلَى قَاعِدَةِ الجَمعِ**) متعلق بالوارد (**بِحَضَاجِرَ**) متعلق به أيضًا، حيث لا جمع فيه، فينبغي أن يكون منصرفًا إلا أنه غير منصرف (**بِجَعلِ الجَمعِ**) الذي هو قائم مقام السببين، الباء فيه متعلق بقوله: «تفصيت» (**أَعَمَّ مِن أَن يَكُونَ فِي الحَالِ أَو فِي الأصلِ**) يعني: تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيًا على حاله، حيث لم ينقل إلى شيء كأساور وأناعيم، أو منقولا إلى الاسمية، إشارة إلى أن النقل لا يضره، (**فَمَا تَقُولُ في: سَراوِيلَ**) يعني: فما جوابك في سراويل؛ (**فإِنّهُ اسمُ جِنسٍ**) كأسد وتمر حيث (**يُطلَقُ عَلَى الوَاحِدِ والكَثِيرِ، وَ**) الحال أنه (**لا جَمعِيَّةَ فيهِ**) لأنه لو كان فيه الجمعية لما أطلق على الواحد، (**لا**) زائدة (**في الحَالِ**) لأنه ليس بجمع حالًا؛ لأنه يطلق على الواحد، (**ولا**) زائدة أيضًا (**في الأصلِ**) لأنه ليس بجمع في أصل وضعه، بل مفردٌ محضٌ، وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية؛ لأن الشرط لا يؤثر بدون السبب، فينبغي أن يكون سراويل منصرفًا، (**فَأَجَابَ**) المصنف عنه (**بِأَنّهُ قَد اختُلِفَ**) مبني للمفعول (**في صَرفِهِ**) نائبه (**وَمَنعِهِ**) بالجر، عطف على «صرفه»، (**مِنهُ**) أي: من الصرف، يعني: اختلف النحاة في سراويل، فذهب بعضهم إلى أنه غير منصرف لما سيأتي، وبعضهم إلى أنه منصرف لعدم السبب، ولأنه الأصل في الاسم المعرب.

(**فَهُوَ**) أي: سراويل «إذا» اسم شرط «لم يصرف» مبني للمفعول أي: إذا جعل غير منصرف «وهو» أي: عدم صرفه «الأكثر» أي: أكثر من صرفه، والجملة اعتراض وبيان أن عدم صرفه أكثر من صرفه، (**في مَوارِدِ الاستعمالِ**) أي: في المواضع التي استعمل سراويل فيها، يعني: أن استعمال سراويل غير منصرف أكثر من استعماله منصرفًا، وإذا كان الأمر كذلك (**فَيَرِدُ بِهِ الإِشكَالُ**)

على قاعدة الجمع، كما قلت.

(فَقَدْ قِيلَ) في التفصي عنه: (إِنَّهُ) اسم (أَعْجَمِيٌّ) ليس بجمع، لا في الحال، ولا في الأصل، لكنه (حُمِلَ) في منع الصرف (عَلَى مُوَازِنِهِ) أي: على ما يوازنه من الجموع العربية، كـ«أناعيم ومصابيح»، فإنه في حكمهما من حيث الوزن، .....

المذكور في سؤال السائل، (عَلَى قَاعِدَةِ الجَمعِ، كَمَا قُلتَ) أنت أيها السائل، «فقد قيل» جوابٌ لـ«إذا»، وهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله: «سراويل»، (في التَّفَصِّي) والتخلص (عَنهُ) أي: عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع، وهذا المجيب هو سيبويه ولذا قدمه.

وفي الرضي: فعند سيبويه وتبعه أبو علي على أنه اسم أعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر، لكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا نحو: قناديل، فحمل على ما شابهه فمنع الصرف، ولم يمنع الآجر مخففًا؛ لأن جميع ما وازنه ليس ممنوعًا من الصرف، ألا ترى إلى نحو: أكلب وأبحر، انتهى.

«إنه» (اسمٌ) «أعجمي» يعني: أنه اسم قد وضعه العجم وليس بعربي، إلا أنه عرب بإبدال الباء واوًا؛ لأنه كان في العجم: سراويل، وقد قرئ به في قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم: 50]، (لَيسَ بِجَمعٍ لا في الحَالِ)؛ لأنه يطلق على الواحد، (ولا في الأصلِ) لأنه لم يكن في أصل وضعه جمعًا، ثم نقل عنه وجعل اسمًا كحضاجر، ولأنه إذا لم يكن عربيًا فكيف يجمع على جمعهم؟ فليس فيه جمعية لا حالًا ولا أصلًا، (لَكِنَّهُ) أي: إلا أنه «حمل» مبني للمفعول عند سيبويه، (في مَنعِ الصَّرفِ) أي: في كونه ممنوعًا من الصرف «على موازنه» اسم فاعل من: وازن يوازن، (أي: عَلَى مَا يُوَازِنُهُ) فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل عامل مضاف إلى مفعوله لاعتماده على الموصول المقدر، أي: على ما يوازنه سراويل، ويشاركه في الوزن (مِن الجُمُوعِ) بيان لـ«ما» (العَرَبِيَّةِ كَأَنَاعِيمَ وَمَصَابِيحَ) وقناديل (فإنّهُ) أي: سراويل (في حُكمِهَا) أي: في حكم الجموع العربية، (مِن حَيثُ الوَزنُ) ومن حيث المعنى، حيث يطلق على الكثير، وإن كان الإطلاق على سبيل البدل، فكان في حكم ما يوازنه، فكما أن حكم ما يوازنه أن يكون غير منصرف كذلك كان هو أيضًا غير منصرف؛ لأن المشابه

فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة، لكنه من قبيله حكمًا، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقية أو حكمية، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموازن.

(وَقِيلَ) هو اسم (عَرَبِيٌّ) ليس بجمع تحقيقًا؛ لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، لكنه ....

بالشيء يأخذ حكم ما شابهه، (فَهُوَ) أي: سراويل (وإن لَم يَكُن مِن قَبِيلِ الجَمعِ) يعني: وان لم توجد فيه الجمعية (حَقِيقَةً، لكنّهُ) أي: إلا أنه (مِن قَبيلِهِ حُكمًا) يعني: إلا أنه قد وجد فيه الجمعية حكمًا؛ لأنه لما شابه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى على ما قلنا صار كأنه جمع؛ لأن المشبه بالشيء يكون في حكمه؛ (فالجَمعِيّةُ) التي قامت مقام السببين (عَلَى هَذا التَّقدِيرِ) أي: على هذا الجواب (أَعَمُّ مِن أَن تَكُونَ حَقِيقيّةً) كأساور وأناعيم (أو حُكمِيَّةً) كسراويل، وقوله: (فَبِنَاءُ هَذَا الجَوابِ) دفعٌ لما ورد في بعض الشروح: من أنه يزيد أسباب منع الصرف على التسعة، ويكون منها الحمل على الموازن، كما قال في «الوافية»: اعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن تكون عشرة؛ بناءً على هذا الجواب كائن وواقع (عَلَى تَعمِيمِ الجَمعِيَّةِ) التي هي السبب الواحد إلى الحقيقي والحكمي، كما أن الجواب بحضاجر مبني على تعميمها إلى الحال والأصل، (لا عَلَى زِيَادَةِ سَبَبٍ آخَرَ عَلَى الأسبَابِ التّسعَةِ) كما ظن، (وَهُوَ) أي: السبب الزائد عليها (الحَملُ عَلَى المُوَازِنِ) حتى تزاد الأسباب على التسعة فتصير عشرة؛ فيكون التفصيل مخالفًا للإجمال؛ لأن الحمل على الموازن ليس معدودًا في أسباب منع الصرف عند أحدٍ حتى يعد سببًا ههنا أيضًا.

«وقيل» قائله المبرد (هُوَ اسمٌ) «عربي» يعني: أنه مما وضعه العرب لأن العجمي هو سرابيل بالباء الموحدة كما في قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُم﴾ [إبراهيم: 50] فبالواو يكون عربيًا إلا أنه (لَيسَ بِجَمعٍ تَحقِيقًا) نصب على التمييز أو على المصدرية أي: جمعًا محققًا؛ (لأنّه اسمُ جِنسٍ) كتمر ونخل (يُطلَقُ عَلَى الوَاحِدِ والكَثِيرِ) لأنه مفرد وضعًا، ولأنه ليس فيه شيء من علامات الجمع صحيحًا أو مكسرًا، بالزيادة أو النقصان فكان مفردًا محضًا، (لَكِنَّهُ) أي: إلا أنه

(جَمْعُ سِرْوَالَةٍ تَقْدِيرًا) وفرضًا، فإنه لما وُجِدَ غير منصرف، ومن قاعدتهم: أن هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظًا لهذه القاعدة أنه جمع «سروالة»، فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة، ثم جمعت سروالة على سراويل. (وَإِذَا صُرِفَ) أي: سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقًا، والأصل في الأسماء الصرف (فَلَا إِشْكَالَ) ....

«جمع سروالةٍ» أي: قطعة خرقةٍ «تقديرًا» نصب على التمييز، (وَفَرَضًا) عطف تفسير له، (فإِنّهُ لَمَّا وُجِدَ غَيرَ مُنصَرِفٍ) في استعمال العرب بلا سبب من الأسباب، (وَمِن قَاعِدَتِهِم) أي: ومن قاعدة النحاة (أنّ هَذَا الوَزنَ بِدُونِ الجَمعِيَّةِ) التي هي السبب، وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لَم يُمنَع) مبني للمفعول (الصَّرفَ) أي: من الصرف، فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع أنها مبنية عليه (قُدِّرَ) مبني للمفعول من التقدير، (حِفظًا) مفعول له (لِهَذِهِ القَاعِدَةِ) يعني: لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة، حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (أنّهُ) أي: سراويل (جَمعُ سِروَالَةٍ) وأن مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر (فكَأَنَّهُ سَمَّى كُلَّ قِطعَةٍ مِن السَّراوِيلِ) المشتمل على القطع (سِروَالَةٍ ثُمَّ جُمِعَت سِروَالَةٌ) بناء على اجتماع القطع (عَلَى سَرَاوِيلَ) فيكون سراويل جمع سروالة؛ بناء على اشتماله إياها واجتماعها فيه إلا أنه جمع تقديرًا وفرضًا لا تحقيقًا لإطلاقه على الواحد؛ لأنه لو كان جمعًا تحقيقًا لما أطلق على الواحد؛ لأن الجمع لا يطلق على المثنى، فكيف يطلق على الواحد؟

«وإذا صرف» عطف على قوله: «إذا لم يصرف»، ومبني للمفعول (أَي: سَرَاوِيلُ) يعني: إذا استعمل سراويل منصرفًا، وهو الأقل في موارد الاستعمال؛ (لِعَدَم تَحَقُّقِ) أي: لعدم كون (جَمعِيَّتِهِ) التي هي السبب في كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققةً في سراويل (تَحقِيقًا) نصب على التمييز، (وَ) الحال أن (الأصلَ في الأَسمَاءِ) العربية (الصَّرفُ) أي: دخول الجر والتنوين؛ لأن كون الاسم منصرفًا غير محتاج إلى شيء من الأسباب، بخلاف كونه غير منصرف، فإنه محتاج إلى سببين أو إلى سبب واحد قائم مقامهما، وما لم يحتج إلى شيء يكون أصلًا، فينبغي أن يكون الأصل في الاسم المعرب الصرف، «فلا إشكال»

بالنقض به على قاعدة الجمع، ليحتاج إلى التفصي عنه.

(وَنَحْوُ: جَوَارٍ) أي: كل جمع منقوص على «فواعل» يائيًا كان أو واوِيًا كالجواري والدواعي (رَفْعًا وَجَرًّا) أي: في حالتي الرفع والجر(كـ«قَاضٍ») أي: حكمه حكم «قاض»، بحسب الصورة ....

لفظ لا لنفي الجنس، والإشكال: مبني على الفتح اسمها، والخبر قول الشارح: (بالنَّقضِ بِهِ) أي: بسراويل (عَلَى قَاعِدَةِ الجَمعِ) يعني: إذا استعمل سراويل منصرفًا لا يرد السؤال على تلك القاعدة، كما ورد إذا كان غير منصرف؛ لأن السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه، فإذا صرف وهو الأقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع؛ (لِيَحتَاجَ) مبني للمفعول (إِلَى التَّفَصِّي عَنهُ) أي: عن السؤال الوارد عليها بأن يذهب إلى مذهب سيبويه أو المبرد، وقال المحشي عصام: ولو قال المصنف وإن صرف لكان تركيبه من قبيل قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾[الأعراف: 131] واقعًا على أعلى درجات البلاغة، لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو، واقتصر على المعنى.

«ونحو: جوارٍ» مبتدأ (أَي: كُلُّ جَمعٍ) يشير إلى أن الحكم الآتي ليس مخصوصًا، بل يعم له ولمثله (مَنقُوصٌ) جمع (عَلَى) وزن (فَوَاعِلَ) لأنه لا يجيء منه: فعاليل (يائيًا كانَ) ذلك الجمع المنقوص (أو واويًا كالجَوَارِي والدَّوَاعي) فيه نشرٌ على ترتيب اللف؛ لأن الجواري اسم فاعل جمعٌ مكسرٌ من: جرى مثل: رمى فهو جارٍ مثل: رامٍ، والجمع الصحيح منه: جارون كـ: رامون، والمكسر منه: جوارٍ كـ: روامٍ، وإذا عرفت باللام تعاد الياء نحو: الجواري والدواعي أيضًا، اسم فاعل جمع مكسر من: دعا مثل: غزا دعوا مثل: غزوا فهو داعٍ كـ: رامٍ وغازٍ، والجمع الصحيح منه: داعون كـ: غازون والمكسر منه: دواعٍ كـ: غوازٍ، وإذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال: الدواعو، ثم قلبت ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، فيقال: الدواعي، فالأول ناقصٌ يائي، والثاني: واوي «رفعًا وجرا»، (أي: في حَالَتي الرَّفعِ والجَرِّ) نصب على الظرفية، متعلق بالنحو، بحذف المضاف «كقاضٍ» خبر، (أي: حُكمُهُ) أي: حكم مثل: جوارٍ يائيا كان أو واويا، (حُكمُ قَاضٍ) أي: حكم جمعه كحكم مفرده، (بِحَسَبِ الصُّورَةِ)

في حذف الياء عنه، وإدخال التنوين عليه، تقول: «جاءتني جوارٍ»، و«مررت بجوارٍ»، كما تقول: «جاءني قاض»، و«مررت بقاض».

وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة، نحو: «رأيت جواريَ»، فلا إشكال في حالة النصب؛ لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجر، فإنه قد اختلف فيه.

والتوجيه، يعني: الإعلال لأن المراد بالصورة الإعلال، ولذا فسرها بقوله: (في حَذفِ اليَاءِ عَنهُ) أي: عن مثل: جوارٍ (وإِدخَالُ التَّنوِينِ عَلَيهِ) هذا وجه التشبيه، يعني: كما أن الياء تحذف من نحو: قاضٍ؛ لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها، كذلك الحال في مثل: جوارٍ لكن لا مطلقًا، بل في حالة الرفع والجر، من غير فرق بينهما، (تَقُولُ: جاءَتنِي جَوَارٍ) في حالة الرفع بالتنوين، (وَمَرَرتُ بِجَوَارٍ) في حالة الجر بالتنوين (كَمَا تَقُولُ) في المشبه به (جَاءَنِي قَاضٍ) رفعًا بالتنوين، (وَمَرَرتُ بِقَاضٍ) جرا بالتنوين.

(وَأَمَّا) نحو: جوارٍ واويا كان أو يائيا (في حَالَةِ النَّصبِ) متعلق بقوله: «متحركة» (فَاليَاءُ) فيه (مُتَحَرِّكَةٌ) في حالة النصب (مَفتُوحَةٌ) لخفة النصب على الياء؛ لكونه جزء الألف بلا تنوين، وأما في نحو: قاضٍ، فالياء متحركة مفتوحة أيضًا، لكن مع التنوين، فلم توجد المشابهة في حالة النصب، ولذا قال المصنف رفعًا وجرا احترازًا عنه (نَحوُ: رَأَيتُ جَوَارِيَ) بفتح الياء بلا تنوين، كما تقول: رأيت أساور، إذا كان الأمر كذلك، (فلا إشكال) لفظ «لا» ههنا لنفي الجنس، و«إشكال» اسمها مبني على الفتح لما سيأتي، وخبرها قوله: (في حَالَةِ النَّصبِ) وقوله: (لأنَّ الاسمَ غَيرُ مُنصَرِفٍ) متعلق بالخبر لا علة له، أي: إذا كانت الياء في جوارٍ متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين، فلا إشكال واقع في حالة النصب، لكون الاسم غير منصرف (للجَمعِيَّةِ) التي هي سبب قائم مقام السببين ملابسًا (مَعَ صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ) بغير هاء، يعني: لوجود السبب القائم مقام السببين، وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره، وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء؛ فيكون في حالة النصب غير منصرف بلا خلافٍ، (بِخِلافِ حَالَتَي الرَّفعِ والجَرِّ؛ فإنّهُ قَد اختُلِفَ) مبني للمفعول (فِيهِ) نائبه، أي: وقع الاختلاف بين النحاة في أنه في حالة الرفع والجر غير منصرف أو منصرف لفوات الشرط

فذهب بعضهم: إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جوار» في قولك: «جاءتني جوار»: «جواري» بالضم والتنوين، بناء على أن الأصل في الاسم الصرف، فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثم أُسقطت الضمة للثقل، والياء لدفع التقاء الساكنين، فصار «جوار» على وزن «سلام وكلام»، ....

وبقاء الجمعية، حيث لم تزل، (فَذَهَبَ بَعضُهم) أي: الزجاج ومن تابعه (إلَى أنَّ الاسمَ) الذي على: فواعل (مُنصَرِفٌ) بعد الإعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالإعلال؛ لأن زوال الشرط يستلزم زوال المشروط، فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط، (وَالتَّنوينُ فِيهِ تَنوينُ الصَّرفِ) لا العوض؛ (لأنَّ الإعلالَ المُتَعلِّقَ بِجَوهَرِ الكَلِمَةِ) يعني: أن الإعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها، فما يتعلق بذاتها (مُقَدَّمٌ عَلَى مَنعِ الصَّرفِ)؛ لأن الإعلال سببه الموجب له قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس، (الَّذِي هُوَ مِن أَحوَالِ الكَلِمَةِ) وأوصافها فيتعلق بها (بَعدَ تَمَامِهَا)؛ لأن سبب منع الصرف، وهي المشابهة بالفعل ضعيف؛ لأنها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم، ولا محسوسة أيضًا، ومع هذا تعلق بوصف الكلمة، فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة، كما أن الذات مقدمة على الصفة؛ لكونها أصلًا، والوصف عارضًا، (فَأَصلُ جَوَارٍ فِي قَولِكَ: جَاءَتني جَوَارٍ، جَوَارِيٌ بالضَّمِّ) يعني: بضم الياء (والتَّنوِينِ، بناءً) نصب على أنه مفعول له، أو مفعول مطلق، أي: بني بناءً (عَلَى أنّ الأصلَ في الاسمِ) المعرب مطلقًا (الصَّرفُ) أي: أن يكون منصرفًا؛ لعدم احتياجه إلى سبب وشرط، (فَبُنِيَ) مبني للمفعول (الإعلالُ) نائبه (عَلَى مَا هُوَ الأصلُ) أي: على القاعدة المقررة في علم الصرف، وهي أن الياء إذا انكسر ما قبلها، وهي مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين، لا سيما في الجمع الممتد، (ثُمَّ) أي: بعد ما علمت أن أصل: جوارٍ في قولك: جاءتني جوارٍ، جواريٌ بالضم والتنوين (أُسقِطَت) شروع في بيان بناء الإعلال وكيفيته، مبني للمفعول (الضَّمَّةُ) نائبة (للثِّقَلِ) أي: لما قلنا أن الضمة تثقل على الياء المكسور ما قبلها، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين، (وَ) أسقطت (الياءُ) أيضًا؛ (لِدَفعِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ فَصَارَ جَوَارٍ) بعد الإعلال (عَلَى وَزنِ سَلَامٍ وكَلَامٍ) فأشبه الجمع بالمفرد لفظًا، فحصل في قوة الجمعية فتورٌ

فلم يبق على صيغة منتهى الجموع، فهو بعد الإعلال أيضًا منصرف، والتنوين فيه للصرف، كما كان قبل الإعلال كذلك.

وذهب بعضهم: إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض، فإنه لما أسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة، أو عن حركتها هذا التنوين.

وضعف، فلم تقو أن تقوم مقام السببين، (فَلَم يَبقَ) نحو: جوارٍ بعد الإعلال (عَلَى صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ) لسقوطه عن أوزان أقصى الجموع، الذي هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر، وإن كان موجودًا (فَهُوَ بَعدَ الإعلالِ أَيضًا) أي: كما كان قبل الإعلال منصرفًا، (مُنصَرِفٌ، والتَّنوينُ فِيهِ للصَّرفِ كَمَا كانَ قَبلَ الإعلالِ كَذَلِكَ) أي: كما أن التنوين قبل الإعلال كان للصرف.

(وَذَهَبَ بَعضُهم) وهو سيبويه والخليل (إلَى أنّهُ) أي: نحو جوارٍ (بَعدَ الإعلالِ غَيرُ مُنصَرِفٍ) كما كان قبل الإعلال غير منصرف؛ لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الإعلال، وإذا وجد السبب والشرط ينبغي أن يكون غير منصرف؛ لئلا يلزم إهدارهما وبعد الإعلال أيضًا غير منصرفٍ (لأنَّ فيهِ الجَمعِيَّةَ مَعَ صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ) يعني: لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط أيضًا فينبغي أن يكون غير منصرف أيضًا؛ (لأنَّ المَحذُوفَ) الذي لم يكن نسيًا منسيا بل حذف لفظًا فقط يكون ثابتًا تقديرًا، فيكون (بِمَنزِلَةِ المُقَدَّرِ) في ملاحظة العقل والإعراب؛ (وَلِهَذَا) أي: لأجل أن المحذوف ثابت تقديرًا للإعراب (لا يَجرِي) من جرى يجري أي: لا يتصور (الإعرَابُ) ولا يقع ههنا (عَلَى الرَّاءِ) التي كانت آخرًا بعد الحذف، بل لا يجري إلا على الياء المقدرة فيكون تقديرًا، ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما أجري الإعراب عليه، ولو قع على ما هو الآخر كـ: يدٍ ودم، (وَالتَّنوينُ فِيهِ) أي: في نحو جوارٍ رفعًا وجرا (تَنوِينُ العِوَضِ) لا الصرف؛ (فإنّهُ لَمَّا أُسقِطَ تَنوِينُ الصَّرفِ) لعدم الصرف (عُوِّضَ عَنِ اليَاءِ المَحذُوفةِ، أو عَن حَرَكَتِها هَذَا التَّنوِينُ) يعني: الذي هو حاصل في اللفظ إما

وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت.

وفي لغة بعض العرب: إثبات الياء في حالة الجر، كما في حالة النصب، تقول: «مررت بجواري» كما تقول: «رأيت جواري»، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، ....

التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفًا أيضًا، ولمناسبة الثبوت مرة والحذف أخرى، وإما عن الحركة فلمناسبة العروض، يعني: كما أن الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر.

وفي الرضي: ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بأن منع الصرف مقدم على الإعلال، فأصله جواريٌ بالتنوين، ثم جواري بحذفها، ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوارٍ بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير الصرف الثقيل بسبب الفرعية، وإنما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع؛ إذ يلزم اجتماع الساكنين، لو رجعت، وفسر السيرافي ـ وهو الحق ـ قول سيبويه بأن أصله: جواريٌ بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا، فحذف الياء للساكنين ثم وجد الإعلال، فصيغة منتهى الجموع حاصلةٌ تقديرًا؛ لأن المحذوف للإعلال ثابتٌ تقديرًا، فحذف تنوين الصرف؛ لعدم الصرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظًا: لكونه منقوصًا، ومعنىً: بالفرعية، فعوض التنوين عن الياء، إلى هنا كلامه.

(**وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ**) خبر مقدم، أي: القياس الذي جرى في حالة الرفع (**حَالَةُ الجَرِّ**) مبتدأ (**بِلا تَفَاوُت**) أي: بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما في العلة، وهي الاستثقال، (**وَ**) وقع (**فِي لُغَةِ بَعضِ العَرَبِ**) وهي قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمرو، (**إِثبَاتُ اليَاءِ**) بالرفع؛ لأنه فاعل فعل محذوف (**في حَالَةِ الجَرِّ**) بلا تنوين؛ بناء على أنه غير منصرف وأن الجر والتنوين يسقطان منه، (**كَمَا في حَالَةِ النَّصبِ**) يعني: كما أنهما يسقطان فيها (**تَقُولُ**) في حالة الجر (**مَرَرتُ بِجَوَارِيَ**) بفتح الياء بلا تنوين (**كَمَا تَقُولُ**) في حالة النصب (**رَأَيتُ جَوَارِيَ**) بفتح الياء بلا تنوين، فيكون نحو: جواري في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق، (**وَبِنَاءُ هَذِهِ اللُّغَةِ**) مبتدأ واردٌ (**عَلَى تَقدِيمِ مَنعِ الصَّرفِ عَلَى الإِعلالِ**)؛

فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر، والفتحة خفيفة، فما وقع فيه الإعلال. وأما في حالة الرفع، فأصل «جوار»: «جواري» بالضم بلا تنوين، حذفت الضمة للثقل، وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، فصار «جوار»، وعلى هذه اللغة لا إعلال إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة، ....

لأن الإعلال وإن كان متعلقًا بجوهر الكلمة إلا أنه لوقوعه ههنا في الآخر استوى بمنع الصرف في الوقوع في الآخر؛ لأن منع الصرف، وهو عدم الجر والتنوين، إنما يكون في الآخر فقدم منع الصرف؛ لأنه مثبت للياء، وإن كان يزيل الجر والتنوين، والإعلال نافٍ لها والمثبت لشرفه مقدم على النافي؛ **(فإِنَّهُ حِينَئِذٍ)** أي: حين تقديم منع الصرف على الإعلال **(تَكُونُ اليَاءُ مَفتُوحَةً في حَالَةِ الجَرِّ)**؛ لأن جر غير منع الصرف إنما يكون بالفتحة، **(وَالفَتحَةُ خَفِيفَةٌ)** لكونها جزء الألف، والألف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الإعلال كما في حالة النصب، **(فَمَا وَقَعَ فِيهِ)** أي: فلم يقع في مثل: جوارٍ في حالة الجر، **(الإعلالُ)** لعدم ما يقتضيه كما أنه لم يقع في حالة النصب.

(وَأَمَّا) بناء هذه اللغة **(في حَالَةِ الرَّفعِ فَأصلُ جَوَارٍ)** فيها **(جَوَارِيُ)** مثل: ضوارب **(بالضَّمِّ بِلا تَنوِينٍ)** لتقدم منع الصرف على الإعلال، فسقط التنوين لعدم الصرف، **(حُذِفَت الضَّمَّةُ للثِّقَلِ)** لأن الضم ثقيل على الياء؛ لعدم الجنسية، ولأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وذلك ثقيل جدا **(وَعُوِّضَ عَنهَا)** أي: عن الضمة **(التَّنوِينُ)** لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين **(فَسَقَطَت اليَاءُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ)** أي: لدفع اجتماع الساكنين؛ **(فَصَارَ جَوَارٍ)** بالكسر والتنوين، أو تقول: فسقطت الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: 6] و ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9]، ثم عوض عن الياء أو عن حركتها التنوين؛ لأن الياء إذا سقطت في المفرد فسقوطها في الجمع الممتد أولى؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، **(وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ)** أي: التي كان منع الصرف فيها مقدمًا على الإعلال، **(لا إِعلَالَ)** في مثل: جوارٍ **(إلّا في حَالَةٍ وَاحِدَةٍ)** وهي حالة الرفع فقط، لما عرفت أنه لا مقتضى للإعلال فيها إلا في حالةٍ واحدةٍ، **(بِخِلافِ اللُّغَةِ المَشهُورَةِ)** وهي التي كان الإعلال فيها مقدمًا على

فإن فيها الإعلال في الحالتين، كما عرفت.

منع الصرف، (فإِنّ فِيهَا الإعلالَ فِي الحَالَتَينِ) حالة الرفع وحالة الجر، (كَمَا عَرَفتَ) مفصلًا.

* * *

[التركيب]

(التَّرْكِيبُ) وهو: «صيرورة كلمتين، أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء»، فلا يرد نحو: «النجم وبصري» علمين.

(شَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ) ليأمن من الزوال، فيحصل له قوة، فيؤثر بها في منع الصرف.

(وَأَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ) لأن الإضافة تخرج المضاف ....

[التركيب]

«التركيب» المعدود من أسباب منع الصرف (وَهُوَ) أي: التركيب (صَيرُورَةُ كَلِمَتَينِ أَو أَكثَرَ) من كلمتين (كَلِمَةً) بالنصب؛ لأنها خبر لقوله: «صيرورة»، واسمها قوله: «كلمتين» (وَاحِدَةً) صفة لـ«كلمة» للتأكيد؛ لأن التاء فيها للوحدة، وقوله: (مِن غَيرِ حَرفِيَّةِ جُزءٍ) متعلق بقوله: «صيرورة» أي: من غير أن يكون أحد جزئيه أو أجزائه حرفًا، يفهم هذا الشرط من المثال لأن الحرف إذا لم يكن معربًا بوجه ما وكان بناؤه لازمًا لزم نفيه؛ لأن غير المنصرف لا يكون إلا في المعربات؛ (فَلَا يَرِدُ نَحوُ: النَّجمِ وَبُصرَيّ) حال كونهما (عَلَمَينِ) لأن الجزء الأول في النجم، والثاني في بصري، حرف فلم يوجد الشرط، وهو عدم كون أحدهما حرفًا.

«شرطه» أي: شرط التركيب في سببية منع الصرف «العلمية» أي: أن يكون علمًا (لِيَأمَنَ) التركيب لكونه عارضًا يقبل الزوال (مِن الزَّوَالِ) لأن الكلمتين حينئذٍ تدخلان في موضع العلم فيأمن من حذف أحداهما؛ لأن العلمية تؤمن الزيادة والنقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال، ولما مر أن العلمية وضع ثانٍ، والكلمة التي وضعت عليها ينبغي أن تكون مصونة لا تقبل الزوال؛ (فَيَحصُلُ لَهُ) أي: للتركيب حيث كان علمًا (قُوَّةٌ) لأنه مأمون من الزوال والعروض (فَيُؤَثِّرُ بِهَا) أي: بتلك القوة (في مَنعِ الصَّرفِ) فيكون سببًا لمنع الصرف، «وأن لا يكون» التركيب «بإضافة» أي: تركيبًا أضافيا، سواء كان حقيقة أو غير حقيقة؛ (لأنَّ الإضَافَةَ تُخرِجُ المُضَافَ) الذي كان غير منصرف قبل

إلى الصرف، أو إلى حكمه، فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يضاده أعني: منع الصرف؟

(وَلَا بِإِسْنَادٍ)؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، نحو: «تَأَبَّطَ شَرًّا»، فإنها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية، ....

الإضافة، (إلى الصَّرفِ أو إلى حُكمِهِ) على اختلاف المذهبين، يعني: أن غير المنصرف إذا أضيف مثل: عمركم وعثماننا، يكون منصرفًا أو في حكمه على ما سيجيء، (فَكَيفُ تُؤَثِّرُ) الإضافة (في المُضَافِ إِلَيهِ) أي: في الاسم الذي أضيف إلى المنصرف (مَا يُضَادُّهُ) أي: ليس لها أن تؤثر في الاسم المنصرف إذا أضيف عدم الصرف؛ لأن ما يكون سببًا لزوال شيء لا يكون سببًا لحصوله، (أَعني: مَنعَ الصَّرفِ) تفسير لقوله «ما» في: «ما يضاده»، «و» أن «لا» يكون التركيب بعد أن يكون علمًا، وأن لا يكون بإضافة «بإسنادٍ» يعني: لا يكون مركبًا بالتركيب الإسنادي في الأصل أو في الحال؛ (لأنَّ الأعلامَ المُشتَمِلَةَ على الإسنَادِ مِن قَبِيلِ المَبنِيَّاتِ) يعني: لأن المركب بالتركيب الإسنادي إذا جعل علمًا يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف، ومبنيا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه؛ لأن الصرف ومنعه لا يكون إلا في المعرب، وإنما بني لأن الجملة لا توصف بالإعراب قبل العلمية؛ لأنه من عوارض الكلمة لا الكلام، فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها، (نَحوُ: تَأَبَّطَ شَرًّا) وشاب قرناها، وذرى حبا، تأبط: تفعل لقب ثابت بن جابر النهمي سمي به؛ لأنه كان قد أخذ سيفًا تحت إبطه، لأن معنى تأبط شرا أخذه وجعله تحت إبطه، أي: ما يكون آلة وسببًا للشر؛ لئلا يراه أحد؛ لأن هذا من عادة من يريد شرا، وخرج لشر أراده فقيل: أين هو؟ فقد أجيب: قد تأبط شرا فلقب بفعله، وشاب قرناها لقب امرأة أي: ضفيرتاها، وشاب يشيب أي: أبيض شعره سميت به؛ لأنها كانت كذلك، وذر من ذر يذر مثل: فر يفر، وذر الملح والحب فرقه وبابه: رد، وذر حبا اسم رجل كان يذر الحب، أي: ينشره (فإنَّهَا) أي: الأعلام المذكورة (بَاقِيَةٌ فِي حَالِ العَلَمِيَّةِ عَلَى مَا) أي: حال (كَانَت) الأعلام المذكورة (عَلَيهَا) أي: على الحال (قَبلَ العَلَمِيَّةِ) من النصب والرفع وغيرهما، ولم تتغير عن الحال التي كانت

فإن التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصة غريبة، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت من قبيل المبنيات، فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟

فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: وأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتًا، ولا متضمنًا لحرف العطف ليخرج مثل: «سيبويه ونفطويه»،

عليها قبل العلمية؛ لجريها مجرى الأمثال؛ (فإنَّ التَّسمِيَةِ بِهَا) أي: بالجملة المشتملة على الإسناد، (إِنَّمَا هِيَ) مبتدأ (لِدَلَالَتِهَا) خبر، أي: ليست التسمية بها إلا لدلالة تلك الجملة (عَلَى قِصَّةٍ غَرِيبةٍ) كما في تأبط شرا، فإن التسمية به ليدل على القصة التي هي أخذ سيفه وجعله تحت إبطه وخروجه لشر أراده، وكذا الحال في غيره، (فَلَو تَطَرَّقَ) أي: عرض (إِلَيها) أي: إلى تلك الجملة (التَّغييرُ) فاعل «تطرق» ويقال: تطرق له إذا صار طريقًا له، يعني: إذا صار تغير بعض أحوالها طريقًا لها، بأن لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية، (يُمكِنُ أن تَفُوتَ تِلكَ الدَّلالَةُ) أي: الدلالة على القصة الغربية، فإن الدلالة عليها إنما تكون بجميع أحوالها وكلماتها التي كانت قبل التسمية بها، (وَإِذَا كانَت) تلك الجملة (مِن قَبِيلِ المَبنِيَّاتِ) بعد العلمية (فَكيفَ يُتَصَوَّرُ فِيهَا) أي: فلا يمكن أن يجري في تلك الجملة (مَنعُ الصَّرفِ الَّذي هُوَ مِن أَحكَامِ المُعرَبَاتِ)؛ لأن الشيء المخصوص بنوع لا يجري في نوع آخر، ولا يؤثر كاللام في الاسم، و«قد» في الفعل؛ لأن المعرب نوع من الاسم، والمبني نوع آخر منه، وصف اختص بأحدهما لا يتعدى إلى الآخر ولا يسري إليه.

(فإن قُلتَ: كَانَ) واجبًا (عَلَى المُصَنِّفِ) في بيان قيود التركيب أن لا يقتصر على ما ذكر منها، بل يجب عليه (أَن يَقُولَ: وَأَن لا يَكُونَ الجُزءَ الثَّاني من المُرَكَّبِ صَوتًا، وَلَا مُتَضَمِّنًا لِحَرفِ العَطفِ) يعني: أن يقول التركيب شرطه العلمية، وأن لا يكون بإضافة، ولا بإسناد، ولا صوتي ولا تعدادي، حتى تكون القيود الخمسة أربعة منها تكون نفيا وواحد ثبوتًا، فتكون حينئذٍ مذكورة بأسرها، ولا بد منها؛ (لِيَخرُجَ) التركيب الذي كان الجزء الثاني منه صوتًا، (مِثلُ: سِيبَوَيهِ) سيأتي تفصيل قول سيبويه، (وَنِفطَوَيهِ) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء

ومثل: «خمسة عشر، وستة عشر» علمين؟

قلنا: كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد، أنهما من قبيل المبنيات. وأما الأعلام المشتملة على الإسناد، فلم يذكر بناءها أصلًا، فلذلك احتاج إلى إخراجها. (مِثْلُ: بَعْلَبَكَّ) فإنه علم بلدة مركب من «بَعْل»، وهو اسم صنم و«بَكَّ» ....

وآخره طاء مهملة وهو معروف، وويه صوتٌ سيأتي تفصيله في باب الأصوات، ركب هذان الاسمان وجعلا علمًا لشخصٍ، (وَ) الجزء الثاني منه تضمن حرف العطف، (مثل: خَمسَةَ عَشَرَ، وَسِتَّةَ عَشَرَ) وغيرهما من الأعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسيأتي وجه تركيبهما، وتضمن الثاني حرف العطف في باب المركبات، (عَلَمَينِ) حال، إما من الآخرين فقط، لأن الأولين لا احتياج لهما إلى العلم لاشتهارهما علمًا، وإما من المثالين باعتبار أنهما قسمان، (قُلنَا) في جوابه (كَأَنَّهُ) أي: كأن المصنف (اِكتَفَى فِي ذَلِكَ) أي: في عدم أخذه القيدين الأخيرين حيث لم يذكرهما، (بِمَا ذَكَرَهُ فِيمَا بَعدُ) أي: بعد المعربات في بحث المبنيات، (أَنَّهُمَا) أي: أن هذين التركيبين (مِن قَبِيلِ المَبنِيَّاتِ) يعني: أن المصنف ذكر صريحًا في بحث المبنيات أن الأصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية، فلا تكون مما نحن فيه، ولذا لم يذكرهما اختصارًا.

(وَأَمَّا الأَعلامُ المُشتَمِلَةُ عَلَى الإسنَادِ فَلَم يَذكُر) المصنف (بِنَاءَها) أي: حال كونها مبنية (أَصلًا) أي: قطعًا لا صريحًا ولا ضمنًا ولا إشارةً، ولا دلالة فاحتاج ههنا إلى استثنائها ليعلم أنها تكون مبنية، (فَلِذَلِكَ) أي: لعدم ذكر بنائها أصلًا (اِحتَاجَ) المصنف ههنا (إِلَى إِخرَاجِهَا) فإخرجها بقوله: وإن لا يكون التركيب بإسناد، «مثل: بعلبك» (فإِنَّهُ عَلَمُ بَلدَةٍ) بالشام (مُرَكَّبٌ) تركيبًا امتزاجيا ليس بينهما إضافة ولا إسناد، (مِن: بَعلَ وَهُوَ اسمُ صَنَم) كان لقوم إلياس ـ عليه السلام ـ لقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الصافات: 125]، ويقال: للزوج بعلٌ أيضًا، لكون المرأة تابعة لأمره يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: 72] أي: زوجي، (وَبَكَّ) بفتح الباء وتشديد الكاف من: بك يبك، أي: ازدحم وبابه رد، وبك

وهو اسم صاحب هذه البلدة، وَجُعِلَا اسمًا واحدًا من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما.

عنقه أي: دقه، وسميت مكة شرفها الله بكة لدقها أعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كأصحاب الفيل وغيرهم، (**وَهُوَ اسمُ صَاحِبِ هَذِهِ البَلدَةِ**) التي جعل: بعلبك علمًا لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل: بعلبك، (**وَجُعِلا**) أي: البعل والبك (**اسمًا وَاحِدًا**) للبلدة التي كانا فيها (**مِن غَيرِ أن يُقصَدَ**) مبني للمفعول (**بَينَهُمَا نِسبَةٌ إِضَافِيَّةٌ**) لأن الأول فيه ليس بمضاف إلى الثاني، (**أَو إِسنَادِيَّةٌ**)؛ لأنه ليس أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا (**أَو غَيرُهما**) من الأسباب المانعة لمنع الصرف؛ لأنه ليس الثاني منه صوتًا ولا متضمنًا لحرف العطف، فليس فيه إلا التركيب الامتزاجي، وهو ليس بمانع لمنع الصرف.

* * *

[الألف والنون]

(الْأَلِفُ وَالنُّونُ) المعدودان من أسباب منع الصرف، تسميان مزيدتين؛ لأنهما من الحروف الزوائد، وتسميان مضارعتين أيضًا، لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما، ....

[الألف والنون]

«الألف والنون» (**المَعدُودَانِ مِن أَسبَابِ مَنعِ الصَّرفِ**) وفي «الحاشية»: فإن قلت: هذه الصفة مشتركة بين الألف والنون، وسائر الأسباب فلماذا خصه بالوصف بها؟ قلت: الشرط للألف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما؛ فاحتاج هنا إلى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع، أو لما كان الذكر ههنا مخالفًا لما ذكره في مقام عد الأسباب؛ لضرورة الشعر أتى بهذا الوصف ليعلم أن المعدود سابقًا هذا أو مخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام، إلى هنا كلامه، وليفيد أن القيد ههنا معتبر في سائر الأسباب السابقة، واللاحقة كما قيدنا في كل سبب من الأسباب السابقة، (**تُسَمَّيَانِ**) أي: الألف والنون عند الكوفيين (**مَزِيدَتَينِ؛ لأَنَّهُمَا مِن الحُرُوفِ الزَّوائِدِ**) وهي الحروف التي يجمعها قوله: هويت السمان، في قول الشاعر:

هويت السمان فشيبنني ... وقد كنت قدمًا هويت السمان

أو لأنهما من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان أصليتين فيها، والثاني أرجح وأنسب بالمقام، (**وَتُسَمَّيَانِ مُضَارِعَتَينِ**) عند البصريين (**أَيضًا**) أي: كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين؛ (**لِمُضَارَعَتِهِما**) أي: لمشابهة الألف والنون (**لأَلِفَي التّأنِيثِ**) الممدوة والمقصورة (**فِي مَنعِ دُخُولِ تَاءِ التّأنِيثِ عَلَيهِما**) يعني: كما أن تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه ألف التأنيث؛ لامتناع الاجتماع مع ألفي التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الألف والنون؛ لأنه يلزم اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو

وللنحاة خلاف في أن سببيتهما لمنع الصرف:

إما كونهما مزيدتين، وفرعيتهما للمزيد عليه.

وإما مشابهتهما لألفي التأنيث. والراجح هو القول الثاني.

ثم إنهما (إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ) يعني به: ما يقابل الصفة، فإن الاسم المقابل للفعل والحرف: إما أن لا يَدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كـ«رجل وفرس»، ....

دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل: سعدان وعريان، (**وَلِلنُّحَاةِ خِلافٌ فِي أَنَّ سَبَبِيَّتِهِما لِمَنعِ الصَّرفِ**) أي: في كون الألف والنون سببًا لمنع الصرف، (**إِمَّا كَونُهمَا مَزِيدَتَينِ وَفَرعِيَّتِهِمَا للمَزِيدِ عَلَيهِ**) يعني: أن سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة، وكونهما أيضًا فرعين على ما زيدتا عليه، وهذا هو مذهب الكوفيين (**وإِمَّا مُشَابِهَتُهما لألِفَي التَّأنِيثِ**) وفرعيتهما لما شابهتا له، وهذا هو مذهب البصريين، (**وَالرَّاجِحُ**) من القولين (**هُوَ القَولُ الثَّانِي**) الذي هو مذهب البصريين، قيل: لأنه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على ما زيدتا عليه سببًا واحدًا؛ لكان هاشمي وبصري، عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك، ولأنه يلزم حينئذ أن يكون مثل: ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة، والألف والنون المزيدتين وليس كذلك، ولأن اشتراط انتفاء فعلانة على القول الأول غير ظاهر.

(**ثُمّ**) أي: بعد هذا المقام (**إِنَّهُمَا**) «إن كانا» أي: إن كان الألف والنون «في اسم» (**يَعنِي بِهِ:**) أي: بالاسم في هذه المواضع (**مَا**) أي: اسم (**يُقَابِلُ الصِّفَةَ**) يعني: لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان، لا ما يقابل الفعل والحرف، كما في قوله: «وهي: اسم وفعل وحرف»، يفهم هذا من عطف قوله: «أو صفة» على قوله: «اسم» بـ«أو» المفيدة؛ لأحد الأمرين، ولأن المعطوف يغاير المعطوف عليه، (**فإِنَّ الاسمَ المُقَابِلَ للفِعلِ وَالحَرفِ**) وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، لا يخلو (**إِمَّا أَن لا يَدُلَّ عَلَى ذَاتٍ ما لُوحِظَ مَعَهَا صِفَةٌ مِن الصِّفَاتِ**) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو، أو على ذات غير معينة إما قائمة بذاتها (**كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ**) وحجر وشجر، وإما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول

أو يدل كـ«أحمر، وضارب، ومضروب». فالأول: يسمى اسمًا.

والثاني: صفة. فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى، لا الاسم الشامل للاسم والصفة.

(فَشَرْطُهُ) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد، أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف ....

والقصر، (أَو يَدُلَّ) على ذات ما لوحظ معها صفة منها (كَأَحمَرَ) وأسود (وَضَارِبٍ) وعالم (وَمَضرُوبٍ) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد، فإن كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية، (فَالأوّلُ:) أي: ما دل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها (يُسَمَّى إِسمًا) لأن الاسم ما يدل على المسمى فقط، (وَالثَّاني:) أي: ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى (صِفَةً) لأن معنى الصفة أن يدل اللفظ على معنى قائم بالذات؛ (فَالمُرَادُ بالاسمِ المَذكُورِ هَهَنا) أي: في قوله: «إن كانا في اسم» (هُوَ هَذَا المَعنَى) أي: الاسم المقابل للصفة (لا الاسمُ الشَّامِلِ للاسمِ وَالصِّفَةِ) وهو المقابل للفعل والحرف، وعرف: بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة؛ لأنه إذا كان كذلك لا يحتاج إلى قوله: «أو صفة» لدخوله تحت قوله: «إن كانا في اسم» مع أنه لم يصح؛ لأن شرط كونهما في الاسم مخالف لشرط كونهما في الصفة، فلزم أن يبين شرط كونهما في الاسم، وشرط كونهما في الوصف، فقال: إن كانا في اسم فشرطه كذا، وإن كانا في صفة فشرطه كذا؛ ليعلم شرط كل واحد منهما.

«فشرطه» مبتدأ (أَي: شَرطُ الأَلِفِ وَالنُّونِ في مَنعِهِمَا) من الاسم (الصَّرفَ) وسببيتهما لمنعه منه (وَإِفرَادُ الضَّمِيرِ) في شرطه مع أن مرجعه مثنى والضمير يجب أن يكون مطابقًا له في الإفراد وأخويه والتذكير وضده لكونه إياه، (باعتِبَارِ أَنَّهُمَا سَبَبٌ وَاحِدٌ) يعني: أنهما وإن تعددا لفظًا لكونهما شيء واحد سببًا، فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير في الأول وإفرده في الثاني رعايةً للأول والثاني، (أو شَرطُ ذَلِكَ الاسم) أي: الاسم الذي فيه الألف والنون (في إِمتِنَاعِهِ مِن الصَّرفِ) فالأول أولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع،

(الْعَلَمِيَّةُ) تحقيقًا للزوم زيادتهما، أو ليمتنع التاء، فيتحقق شبههما لألفي التأنيث، (كَعِمْرَانَ أَوْ) إن كانا فِي (صِفَةٍ، فَانْتِفَاءُ فَعْلَانَةَ) أي: إن كان الألف والنون في صفة، فشرطه انتفاء «فعلانة»، يعني: امتناع دخول تاء التأنيث عليه، لتبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالهما، ....

وإن طابق الضمير مرجعه في الإفراد ههنا، ولأن الشرط يكون شرطًا للألف والنون وفي الثاني يكون شرطًا للاسم الذي فيه الألف والنون؛ فكان الأول أولى (العَلَمِيَّةُ) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط، وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله: «الألف والنون»؛ (تَحقِيقًا) مفعول له لـ«شرط» أي: فقد شرطت العلمية في سببية الألف والنون؛ لتكون محققة ومقررة، (لِلُزُومِ زِيَادِتِهما) على القول الأول؛ لأنه إذا كان علمًا لزم الألف والنون للكلمة وتحقق اللزوم، (أَو لِيَمتَنِعَ التّاءُ) عطف على «اللزوم» أي: تحقيقًا لامتناع دخول التاء عليهما، يعني: لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما، (فَيَتَحَقَّقُ) أي: فيتأكد (شِبهُهُما لأَلِفَي التّأنيثِ) على القول الثاني؛ لأنهما شبيهتان لألفي التأنيث في الامتناع قبل العلم، وإذا جعل ذلك الاسم علمًا تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم، إما مكسور الفاء «كعمران»، وإما مفتوحة كشعبان، وإما مضمومة كسفيان، مع سكون ما بعده في الكل، وإما مفتوح الفاء وما بعده أيضًا كرمضان، «أو» الألف والنون (إِن كَانَا) «في صفةٍ» وفي العصام: جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد، وهو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد، ولا كلام في جوازه، وأما العطف بكلمة «أو» فللتنبيه على التنافي بين الشرطين، انتهى.

«فانتفاء فعلانة» (أي: إن كَانَ الأَلِفُ وَالنُّونُ فِي صِفَةٍ فَشَرطُهُ) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الاسم الصرف فإفراد الضمير باعتبار ما سبق، أو شرط ذلك الوصف في امتناعه منه؛ (اِنتِفَاءُ فَعلانَةَ، يَعني:) شرطه (اِمتِنَاعُ دُخُولِ تَاءِ التَّأنِيثِ) المتحركة (عَلَيهِ) أي: على الألف والنون فالإفراد باعتبار أنهما سبب واحد أو على الصفة التي فيها الألف والنون فالتذكير باعتبار الوصف؛ (لِتَبقَى مُشَابَهَتِهِمَا لأَلِفَي التّأنيثِ عَلَى حَالِهِمَا) كما هو مذهب البصريين؛

ولهذا انصرف «عُرْيَان» مع أنه صفة؛ لأن مؤنثه «عُرْيَانَة».

(وَقِيلَ) شرطه: (وُجُودُ فَعْلَى) لأنه متى كان مؤنثه «فَعْلَى» لا يكون مؤنثه «فعلانة»، فتبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل المخالفة في الشرط (اخْتُلِفَ فِي رَحْمَنَ) في أنه منصرف أو غير منصرف، فإنه ليس له مؤنث، لا «رَحْمَى» ولا «رَحْمَانَة»؛ لأنه

(وَلِهَذَا) أي: لكون انتفاء دخول تاء التأنيث شرطًا (اِنصَرَفَ) أي: صار منصرفًا (عَريانَ مَعَ أنّهُ صِفَةٌ) وفيه الألف والنون؛ (لأنَّ مُؤَنَّثَهُ عَريَانَةُ) لأنه يقال: رجل عريان وامرأة عريانة، واعلم أن الألف والنون في الصفة لا تكون بكسر الفاء، بل إن الصفة التي يجيء مؤنثها فعلى لا تكون إلا مفتوحة الفاء مثل: عطشان، والتي يجيء مؤنثها فعلانة، تكون مضمومة الفاء غالبًا نحو: عريان وسعدان، وتجيء مفتوحة الفاء أيضًا مثل: ندمان بخلاف الاسم فإنه يجيء مثلث الفاء على ما سبق.

«وقيل» (شَرطُهُ) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، أو شرط تلك الصفة في امتناعهما منه «وجود فعلى» والأول، أعني: انتفاء فعلانة أولى؛ لأنه مقصود لذاته، وأما وجود فعلى فليس مقصودًا لذاته، بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء، أعني: انتفاء تاء فعلانة، وما يكون مقصودًا لذاته يكون أولى، ولذا قدمه؛ (لأنّهُ مَتَى كَانَ مُؤَنَّثُهُ فَعَلَى لا يَكُونُ مُؤَنَّثُهُ فَعلانَةَ) لأنه لا يكون لشيء واحدٍ تأنيثان، حتى يكون أحدهما بالألف المقصورة، والآخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة؛ (فَتَبقَى مُشَابَهَتُهُما لألِفَي التّأنِيثِ عَلَى حَالِهَا) كما هو مذهب البصريين، «ومن ثمة» وهي للإشارة إلى المكان الاعتباري، ولذا قال الشارح: (أَي: وَمِن أَجلِ المُخَالَفَةِ فِي الشَّرطِ) أي: شرط تأثير الألف والنون في الصفة «اختلف» مبني للمفعول «في رحمن» الظرف بالرفع لأنه نائبه (في أَنَّهُ مُنصَرِفٌ) بدل من قوله: «في رحمن» بدل الكل، (أَو غَيرُ مُنصَرِفٍ؛ فإنَّهُ) أي: الشأن (لَيسَ لَهُ) أي: لرحمن (مُؤَنَّثٌ) ولا مذكر، ولم يذكره لكونه في صدد المؤنث، (لا) زائدة لتأكيد النفي الذي في: ليس (رَحمَى) بدل من قوله: «مؤنث» أي: ليس له رحمى، بالألف المقصورة، (وَلَا رَحمَانَةَ) بالتاء؛ (لأَنَّهُ)

صفة خاصة لله تعالى، لا يطلق على غيره، لا على مذكر ولا على مؤنث.

فعلى مذهب من شَرَطَ انتفاء «فعلانة»، فهو غير منصرف.

وعلى مذهب من شَرَطَ وجود «فعلى» فهو منصرف.

(دُونَ سَكْرَانَ)، فإنه لا خلاف في منع صرفه، لوجود الشرط على المذهبين؛ فإن مؤنثه «سكرى» لا «سكرانة».

(وَ) دون (نَدْمَانَ) فإنه لا خلاف في صرفه، لانتفاء الشرط على المذهبين؛ لأن مؤنثه «ندمانة» لا «ندمى».

هذا إذا كان «ندمان» بمعنى «النديم».

أي: لأن رحمن (صِفَةٌ خَاصَّةٌ للهِ تَعَالى، لا يُطلَقُ عَلَى غَيرِهِ، لا) زائدة (عَلَى مُذَكَّرٍ) بدل من قوله: «غيره» أي: لا يطلق على مذكر (وَلَا) يطلق أيضًا (عَلَى مُؤَنَّثٍ) لأن معناه الذي وسعت رحمته كل شيء من الإنس والجن وغيرهما، فيكون في المعنى المبالغ في الرحمة، وهذا المعنى لا يوجد في غيره، ولذا لا يطلق على غيره؛ (فَعَلَى) الفاء للتفصيل، والجار متعلق بقوله: «غير منصرف» (مَذهَبِ مَن شَرَطَ انتِفَاءِ فَعلَانَةَ) تقديره: (فَهُوَ غَيرُ مُنصَرِفٍ) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة؛ لوجود الشرط على مذهبه؛ لأنه لم يجيء رحمانة، (وَعَلَى مَذهَبِ مَن شَرَطَ وُجُودِ فَعلَى) تقديره أيضًا (فَهُوَ مُنصَرِفٌ) على مذهب من شرط وجود فعلى؛ لأنه لم يوجد الشرط على مذهبه؛ لأنه لم يجيء فعلى لما عرفت.

«دون سكران»؛ (فإنَّهُ لا خِلافَ فِي مَنع صَرفِهِ؛ لِوُجُودِ الشَّرطِ عَلَى المَذهَبَينِ) يعني: لانتفاء فعلانة على المذهب الأول، (فإنَّ مُؤَنَّثَهُ) يجيء (سَكرَى) لوجود فعلى على المذهب الثاني، فإن مؤنثه يجيء: سكرى، (لا سَكرَانَةُ) يقال: رجل سكران وامرأة سكرى، «و» (دُونَ) «ندمانٍ» (فإنّهُ لا خِلافَ) لأحدٍ (في صَرفِهِ) يعني: يكون صرفه متفقًا عليه، كما أن منع صرف سكران متفق عليه؛ (لانتِفَاءِ الشَّرطِ) الموجب منع صرف ما فيه الألف والنون من الصفة، (عَلَى المَذهَبَينِ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدمَانَةَ) بالتاء (لا نَدمَى) بالألف المقصورة يقال: رجل ندمان وامرأة ندمانة، (هَذَا) أي: كون انصرف ندمان متفقًا عليه؛ لانتفاء الشرط على المذهبين، أو كون مؤنثه ندمانة لا ندمى، (إِذَا كَانَ نَدمَانٌ بِمَعنَى النَّدِيمِ) وهو

وأما إذا كان بمعنى النادم، فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأن مؤنثه «ندمى» لا «ندمانة».

المعاشر يقال: نادمة على الشراب فهو نديم، وجمعه ندام كعطاش، (وَأَمَّا) ندمان (إِذَا كَانَ بِمَعنَى النَّادِمِ) من الندم من باب ضرب، يقال: رجل ندمان أي: نادم على ما فعل أو ما لم يفعل؛ (فَهُوَ غَيرُ مُنصَرِفٍ بالاتِّفَاقِ) لوجود الشرط على المذهبين؛ (لأنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدمَى لا نَدمَانَةَ) يقال: رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه: ندامى، مثل: سكارى.

* * *

[وزن الفعل]

(وَزْنُ الْفِعْلِ) وهو: «كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل»، وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف، بل (شَرْطُهُ) فيها أحد الأمرين:

1- إِمَّا (أَنْ يَخْتَصَّ) في اللغة العربية (بِالْفِعْلِ) بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولًا من الفعل(كـ«شَـمَّرَ») على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير، فإنه نقل من هذه الصيغة، وجعل علمًا لفرس، ....

[وزن الفعل]

«وزن الفعل» المعدود من أسباب منع الصرف، (وَهُوَ كَونُ الاسمِ عَلَى وَزنٍ يُعَدُّ) مبني للمفعول من: عد يعد (مِن أَوزَانِ الفِعلِ) وأوزانه كثيرة، يعني: أن يوجد وزن الفعل في نوع الاسم، إما منقولًا نحو: شمر و يزيد، وإما موضوعًا اسمًا نحو: أحمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوي، (وَهَذَا القَدرُ لا يَكفِي في) تأثير (سَبَبِيّةِ مَنعِ الصَّرفِ)؛ لأنه لو كفى لكان مثل: يعمل، غير منصرف للوزن والوصف، وكذا مثل: جمل وفرس، إذا جعل علمًا لكان غير منصرف للوزن والعلمية، وليس كذلك، فعلم أن مجرد الوزن لا يكفي، (بَل) «شرطه» أي: شرط وزن الفعل (فِيهَا) أي: في سببية منع الصرف (أَحَدُ الأَمرَينِ) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل: استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الأوزان التي تختص بالأفعال، (إِمَّا) «أن يختص» ذلك الوزن (في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ) «بالفعل»، (بِمَعنَى: أَنّهُ لا يُوجَدُ فِي الاسمِ العَرَبي إِلَّا مَنقُولًا مِن) نوع (الفِعلِ) إلى نوع الاسم بأن يكون علمًا (كَشَمَّرَ) بتشديد العين (عَلَى صِيغَةِ الفِعلِ المَاضِي المَعلُومِ) أو المجهول مأخوذ (مِن التّشمِيرِ) فإنه مختص بالفعل، وهو المرور حادا أو مختالًا، وبالفارسية: دامن درميان زدن وكذر كردن، والمناسب بعلم الفرس أن يكون منقولًا، من معنى: المرور حادا؛ لأن في الفرس الحدة في المشي؛ (فإِنّهُ) أي: شمر (نُقِلَ مِن هَذِهِ الصِّيغَةِ) أي: من كونه ماضيًا معلومًا من التشمير، (وَجُعِلَ عَلَمًا لِفَرَسٍ) قيل: ذلك الفرس فرس الحجاج، إلا أن الشارح

وكذلك «بَذَّرَ» لماء، و«عَثَّرَ» لموضع، ، و«خَضَّمَ» لرجل، أفعال نقلت إلى الاسمية.

وأما نحو: «بُقَّمَ» اسمًا لصبغ معروف، وهو العَنْدَم، و«شَلَمَ» علمًا لموضع بالشام، فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية، فلا يقدح في ذلك الاختصاص.

(و) مثل: (ضُرِبَ) ....

لم يعينه تحاشيًا عن ذكر اسمه، (**وَكَذَلِكَ**) أي: كما أن شمر جعل علمًا لفرس كذلك (**بَذَر**) بالذال المعجمة والراء المهملة: اسراف كردن، ثم جعل علمًا (**لِمَاءٍ**) وقيل: لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة، (**وَعَثَر**) بالثاء المثلثة والراء المهملة: لغزيدن، ثم جعل علمًا (**لِمَوضِعٍ**) مأسدة، أي: ذات كبوة لكثرة العثار فيه، (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين، قيل: الأكل مطلقًا، وقيل: الأكل بأضراس أو ملء الفم بالمأكول، ثم جعل علمًا (**لرَجُلٍ**) أكولٍ، وقيل: اسم عمر بن عمرو من بني تميم، ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة أكلهم هذه في الأصل، (**أَفعَالٌ نُقِلَت**) أي: نقل كل واحد منها من الفعلية (**إلى الاسمِيَّةِ**) يعني: جعلت علمًا لما سميت هي به.

(**وَأَمَّا نَحوُ: بُقَّم**) مبتدأ حال كونه (**اسمًا لصَبغٍ**) بكسر الصاد المهملة وفي آخره غير معجمة اسم لما يصبغ به (**مَعرُوفٍ**) مشهور بين الناس، (**وَهُوَ العَندَمُ**) بالتركي بقام، (**وَشَلَم**) حال كونه (**عَلَمًا لِمَوضعٍ بالشَّام**) أي: لموضع بأرض الشام، وقيل: مدينة القدس بالعبرانية، وقيل: اسم بيت المقدس؛ (**فَهُوَ**) بالفاء جواب «أما» مبتدأ ثان (**مِن الأَسمَاءِ**) خبر له، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول (**العَجَميَّةِ المَنقُولَةِ**) منها (**إِلَى العَرَبِيَّةِ**) وجعلت علمًا لما جعلت له إذا كان الأمر كذلك، (**فَلا يَقدَحُ**) مبني للمفعول (**في ذَلِكَ**) أي: في كونها غير منصرفة (**الاختِصَاصُ**) بالفعل، أي: لا يمنع اختصاصها بالفعل؛ لتبادر الاختصاص منها إلى الذهن، وإذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل؛ لأن العجمة النكرة غير مؤثرة في منع الصرف.

«و» (**مِثلُ**) «ضرب» إشارة إلى أن قوله: «ضرب» عطف على قوله: «شمر»، وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أن ما يختص بالفعل على قسمين: إما من المزيدات

على البناء للمفعول إذا جعل علمًا لشخص، فإنه أيضًا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل. وإنما قيدنا بالبناء للمفعول، فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل، ولم يذهب إلى منع الصرف إلا بعض النحاة.

2- (أَوْ يَكُونَ) غير مختص به، لكن يكون (فِي أَوَّلِهِ) أي: في أول وزن الفعل، أو في أول ما كان على وزن الفعل (زِيَادَةٌ) أي: زيادة حرف، أو حرف زائد من حروف

كشمر معلومًا ومجهولًا، ولذا قدمه، وإما من الثلاثي كضرب (**عَلَى البِنَاءِ لِلمَفعُولِ**) بتخفيف العين ويجوز التشديد أيضًا، والأول أولى ليكون تأسيسًا لا تأكيدًا، (**إِذَا جُعِلَ عَلَمًا لِشَخصٍ**) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل؛ (**فإِنَّهُ**) أي: ضرب المبني للمفعول (**أَيضًا**) أي: كما أن شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (**غَيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلَمِيَّةِ وَوَزنِ الفِعلِ، وإِنَّما قَيَّدنا**) قول المصنف، وضرب المحتمل للبناء للفاعل أيضًا (**بالبِنَاءِ لِلمَفعُولِ**) ولم نعمل بإطلاقه؛ (**فإِنَّهُ عَلَى البِنَاءِ لِلفَاعِلِ غَيرُ مُختَصٍّ بالفِعلِ**) لوجوده في الاسم أيضًا مثل: فرس وحجر وغير ذلك، فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه، (**وَلَم يَذهَب إِلَى مَنعِ الصَّرفِ**) أي: إلى أن يكون غير منصرف؛ لعدم وجود الشرط فيه (**إِلَّا بَعضُ النُّحَاةِ**) لأن هذا الوزن غالب في الفعل، والغلبة تدل على الاختصاص، ولم يقيده المصنف بل أورده على إطلاقه؛ بناء على أن المختار عنده ما ذهب إليه هذا البعض.

«أو يكون» عطف على: «يختص» يعني: أو أن يكون هذا الوزن (**غَيرَ مُختَصٍّ بِهِ**) أي: بالفعل بل يعم الفعل والاسم، يعني: يصلح أن يكون وزنًا لهما، (**لَكِن**) أي: إلا أنه (**يَكُونُ**) «في أوله» (**أي: فِي أَوَّلِ وَزنِ الفِعلِ**) فيه إشارة إلى أن الضمير المجرور راجع إلى قوله: «وزن الفعل»؛ لكونه أصلًا وإن كان بعيدًا في الظاهر، (**أَو**) يكون (**في أَوَّلِ ما كَانَ عَلَى وَزنِ الفِعلِ**) فيه إشارة إلى أن ذلك الضمير يجوز أن يرجع إلى المثال، ويرجحه قرب المرجع «زيادةٌ» بالرفع؛ لأنه اسم يكون، وخبره قوله: «في أوله» لأن الخبر إذا وقع ظرفًا يجوز تقديمه على الاسم، (**أَي: زِيَادَةُ حَرفٍ**) إشارة إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه، فيكون من باب: جرد قطيفةٍ، (**أَو حَرفٍ زَائِدٍ**) فيه إشارة إلى أن المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر، (**مِن حُرُوفِ**

«أَتَيْنَ» (كَزِيَادَتِهِ) أي: مثل زيادة حرف، أو حرف زائد في أول الفعل (غَيْرَ قَابِلٍ) أي: حال كون وزن الفعل، أو ما كان على وزن الفعل غير قابل (لِلتَّاءِ) لأنه يخرج الوزن بزيادة هذه التاء، لاختصاصها بالاسم عن أوزان الفعل. ولو قال: غير قابل للتاء قياسًا، بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه «أربع» إذا سمي به رجل، ...

أَتَينَ) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما أي: زيادة حرف من حروف أتين، أو حرف زائد منها وهي أربع: الألف والتاء والياء والنون، «كزيادته» (أَي: مِثلِ زِيَادَةِ حَرفٍ) من حروف: أتين في أول الفعل، (أَو حَرفٍ زَائِدٍ) منها (في أَوَّلِ الفِعلِ) «غير قابلٍ» (أَي: حَالَ كَونِ وَزنِ الفِعلِ، أَو مَا كَانَ عَلَى وَزنِ الفِعلِ) فيه نشر على ترتيب اللف، وفيه إشارة إلى أن غير منصوب على الحال من المضاف إليه، والحال من المضاف إليه يجوز إذا أمكن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: 135] وههنا يمكن أن يحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأنه يجوز أن يقال: يكون فيه زيادة كزيادته، (غَيرَ قَابِلٍ) كما يجوز أن يقال: بل نتبع إبراهيم حنيفًا، (للتّاءِ) يعني: لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالألف؛ (لأَنَّهُ) أي: الشأن (يَخرُجُ الوَزنُ) أي: وزن الفعل (بزِيَادَةِ هَذِهِ التّاءِ) فيه (لاختِصَاصِها) أي: لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لأن تاء التأنيث المتحركة لكونها ثقيلةٌ مختصة بالاسم؛ لأنه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتي تحقيقه في بحث الفعل، (عَن أَوزَانِ الفِعلِ) متعلق بـ«يخرج»؛ فيكون من أوزان الاسم، فلا يمكن أن يكون سببًا، فينبغي أن يكون عدم قبول التاء شرطًا.

(وَلَو قَالَ) المصنف (غَيرُ قَابِلٍ للتّاءِ قِيَاسًا) نصب على الحال من قوله: «غير قابل» يعني: حال كون عدم القبول قياسًا (بالاعتِبَارِ) متعلق بقوله: «قياسًا» (الَّذِي امتَنَعَ) وزن الفعل (مِن الصَّرفِ لأجلِهِ) مثل: أسود، فإن عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذي هو الوصف، الذي امتنع لأجله أسود من الصرف؛ لأنه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء، وإن قبل باعتبار كونه اسمًا حيث يقال في المذكر: أسود، وفي المؤنث: أسودة؛ إلا أنه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية، (لَم يَرِد عَلَيهِ) أي: على المصنف (أَربَعُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ) فإن أربع

فإن لحوق التاء به للتذكير، فلا يكون قياسًا، ولا «أسود»، فإن مجيء التاء في أسودة للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي يمتنع لأجله من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء (امْتَنَعَ أَحْمَرُ) عن الصرف؛ لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء.

(وَانْصَرَفَ يَعْمَلٌ) لقبوله التاء؛ ....

عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة إلا أنه ليس بقياسٍ، (**فَإِنَّ لُحُوقَ التَّاءِ بِهِ**) أي: بأربع قبل التسمية، (**لِلتَّذْكِيرِ؛ فَلا يَكُونُ**) لحقوق التاء به (**قِيَاسًا**) وهو أن يكون لحقوقها للتأنيث (**وَلَا**) يرد أيضًا نحو (**أَسْوَدَ، فَإِنَّ مَجِيءَ التَّاءِ**) أي: لحوقها (**فِي أَسْوَدَة**) حيث صار اسمًا (**لِلحَيَّةِ الأُنثَى**) لأنه يقال: أسود إذا كان ما سمي به من الحية ذكرًا وأسودة إذا كان أنثى، (**لَيسَ باعتِبَارِ الوَصفِ الأَصلِي**) لأنه حينئذٍ لا تدخله التاء لأن مؤنثه بالألف الممدودة مثل: سوداء لا أسودة، (**الَّذِي يَمتَنِعُ**) نحو: أسود (**لأجلِهِ مِن الصَّرفِ**) حيث يكون غير منصرف للوصف الحالي والوزن، (**بَل**) مجيء التاء ولحوقها ليس إلا (**باعتِبارِ غَلَبَةِ الاسمِيَّةِ العَارِضِيَّةِ**) على الوصفية الأصلية، وأجيب عن الأول: بأن المراد من قوله: «غير قابل للتاء» عدم قبوله التاء بحسب الوضع، فإن لحوق التاء في أربع ليس بحسب الوضع، بل باعتبار تأويله بالجماعة، وعن الثاني بأن هذا اللحوق لا يضره؛ لأنه عارض بسبب الغلبة، والأصل أن يقال: في مؤنثه سوداء بالألف الممدودة؛ فلا حاجة إلى ذكر قيد آخر فضلًا عن القيود المذكورة.

«ومن ثمة» (**أَي: وَمِن أَجلِ اشتِرَاطِ عَدَمِ قَبُولِ التَّاءِ**) أو من أجل الشرط الأخير وهو عدم قبول التاء «امتنع أحمر» (**عَنِ الصَّرفِ**) يعني: جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل؛ (**لِوُجُودِ الزِّيادَةِ المَذكُورَةِ**) وهي الهمزة في أوله من حروف: أتين لأن أحمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في أوله، (**مَعَ عَدَمِ قَبُولِ التَّاءِ**) في مؤنثه؛ لأن مؤنثه يجيء بالألف الممدودة مثل: حمراء (**وَانصَرَفَ يَعمَلُ**) يعني: جعل منصرفًا، وإن كان في أوله الزيادة المذكورة فإن يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في أوله إلا أنه يقبل مؤنثه التاء المتحركة؛ (**لِقَبُولِهِ التَّاءِ**)

لمجيء «يعملة» للناقة القوية على العمل والسير.

(وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ) أي: كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة، أو مع شرطية لسبب آخر. واحترز بذلك عما يجامع ألفي التأنيث، أو صيغة منتهى الجموع، فإن كل واحد منهما كافٍ في منع الصرف، لا تأثير فيه للعلمية. (إِذَا نُكِّرَ) بأن يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به، ....

المصدر جارٍ لفاعله وناصبٍ لمفعوله (لِمَجِيءِ يَعمُلَة) لأنه يقال: هذا جمل يعمل، وهذه ناقة يعملة، (للنَّاقَةِ القَوِيَةِ عَلَى العَمَلِ والسَّيرِ).

ولما فرغ من بيان الأسباب التسعة وشرائطها تفصيلًا، شرع في بيان أن العلمية إذا أزيلت ينصرف، فقال: «وما فيه علميةٌ مؤثرةٌ» المراد بالعلمية المؤثرة أن يكون منع الصرف موقوفًا عليها، وذلك ثلاثة أضرب: سبب لا غير كعمر وزفر وأحمد، وشرط لا غير كعمران وعثمان، وشرط وسبب معًا في المؤنث بالتاء والمركب، إلا أن الشارح جعلها قسمين: (أَي: كُلُّ اسم غَيرِ مُنصَرِفٍ) لكون البحث فيه (يَكُونُ فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي مَنعِ الصَّرفِ) عن الاسم (بالسَّبَبِيَّةِ المَحضَةِ) أي: بأن يكون سببًا فقط كما في العدل ووزن الفعل، والجار متعلق بالمؤثرة، (أَو مَعَ شَرطِيَّةٍ) أي: بأن يكون شرطًا (لِسَبَبٍ آخَرَ) كما في الأقسام الأربعة التي هي الألف والنون في اسم، والتركيب، والعجمة، والتأنيث لفظيًا كان أو معنويا، (وَاحتَرَزَ) المصنف (بِذَلِكَ) أي: بقوله: «مؤثرة» (عَمَّا) أي: عن العلمية التي (تُجَامِعُ أَلِفَي التَّأنيثِ) ممدودة أو مقصورة، (أَو) عن العلمية التي تجامع (صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ؛ فإِنّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُما) أي: من ألفي التأنيث، وصيغة منتهى الجموع (كَافٍ فِي مَنعِ الصَّرفِ) عن الاسم لما مر أنهما سببان قويان يقومان مقام السببين، من غير احتياج إلى العلمية وغيرها؛ فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم، فلا تكون مؤثرة؛ ولذا قال الشارح:

(لا تَأثِيرَ فِيهِ) أي: في كل واحد (للعَلَمِيَّةِ) «إذا نكر» مبني للمفعول شرطه وجزاؤه قوله: «صرف» أي: إذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة، (بأن يُؤَوَّلَ العَلَمَ بوَاحِدٍ مِن الجَمَاعَةِ المُسَمَّاةِ بِهِ) أي: بالجماعة التي سمي كل واحد منها

نحو: «هذا زيد، ورأيت زيدًا آخر»، فإنه أريد به المسمى بزيد، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به، نحو قولهم: «لكل فرعون موسى»، أي: لكل مبطل محق (صُرِفَ لِمَا تَبَيَّنَ) أي: ظهر حين بيّن أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (مِنْ أَنَّهَا) ....

بذلك العلم، كما إذا سمي شخص بزيد وشخص آخر به، والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق الواحد؛ لأن الجماعة في اللغة الاجتماع، وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدًا يكون مع الاثنين أيضًا، (نَحوُ) زيد في قولك: (هَذَا زَيدٌ) فإن لفظ: زيد نكرة أريد به المسمى به بقرينة، كونه خبرًا؛ لان التنكير أصل في الخبر، (وَرَأَيتُ زَيدًا آخَرَ) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفًا بآخر، (فإِنَّهُ) أي: فإن الحال (أُرِيدَ بِهِ المُسَمَّى بِزَيدٍ) ومما يجب أن يعلم أن المراد بالتنكير ههنا التنكير حكمًا؛ لأنه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة؛ إذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء لا بعينه لا ما أريد به غير معين مجازًا، ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقي، (أَو يُجعَلَ) عطف على: «يؤول» أي: إذا نكر بأن يجعل العلم (عِبَارَةً عَن الوَصفِ المُشتَهِرِ صَاحِبُهُ) بالرفع؛ لأنه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف أي: صاحب العلم (بِهِ) أي: بالوصف (نَحوُ قَولِهِم) أي: قول أهل الحق (لِكُلِّ فِرعَونٍ مُوسَى) فإن فرعون في الأصل علم لذات متصفة بالبطالة، فكان غير منصرف للعلمية والعجمة، ولما أريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين، وموسى في الأصل علم لذات شريفة متصفة بإحقاق الحق وإبطال الباطل، فكان غير منصرف للعلمية والعجمة، ولما أريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف.

ولذا قال الشارح: (أَي: لِكُلِّ مُبطِلٍ مُحِقٌّ) وهذا من قبيل ذكر الاسم وإرادة وصف صاحبه، «صرف» جزاء لقوله: «إذا نكر» والشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «وما فيه علمية مؤثرة»؛ «لما» دليل للصرف إذا نكر أي: لدليل «تبين» فعل ماضٍ مبني للفاعل، والمستكن فيه راجع إلى «ما» في «لما» (أي) لدليلٍ (ظَهَرَ) ظهورًا بينًا (حِينَ بُيِّنَ) مبني للمفعول (أَسبَابُ مَنعِ الصَّرفِ وَشَرَائِطُهَا فِيمَا سَبَقَ) أي: في تفصيل كل واحد منها «من أنها» بيان

أي: العلمية (لَا تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إِلَّا مَا) أي: السبب الذي (هِيَ) أي: العلمية (شَرْطٌ فِيهِ) وذلك في التأنيث بالتاء لفظًا أو معنى، والعجمة، والتركيب، والألف والنون المزيدتين، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروطة بالعلمية (إِلَّا الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْلِ) استثناء مما بقي من الاستثناء الأول، أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه، إلا العدل ووزن الفعل، فإن العلمية تجامعهما مؤثرة، كما ....

«ما»، في قوله: «لما» (أَي: العَلَمِيَّةَ) أي: من أن العلمية التي هي شرط أو سبب «لا تجامع» أي: لا تجامع حال كونها «مؤثرةً إلا» الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتي، أي: من أن العلمية لا تجتمع مع سبب من الأسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه إلا «ما» (أي:) تجامع (السبب الذي) «هي» (أي: العَلَمِيَّةُ) «شرطٌ فيه» أي: في تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطًا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته، (وَذَلِكَ) أي: كون العلمية شرطًا واقع (في) الأسباب الأربعة التي هي: (التّأنِيثُ) الحاصل (بالتاءِ لفظًا أو معنىً) أي: حال كون تاء التأنيث لفظيًا، بأن تكون تاء ملفوظة أو معنويا، بأن يكون التأنيث في معناه، كما قال المصنف فيما سبق: «التأنيث بالتاء شرطه العلمية، والمعنوية كذلك»، (وَالعُجمَةُ) كما قال أيضًا: «العجمة وشرطها أن تكون علمية في العجمية»، (وَالتَّركِيبُ) كما قال: «التركيب شرطه أن يكون علمًا» (والألِفُ والنُّونُ المَزِيدَتَينِ) كما قال: «الألف والنون إن كانا في اسم فشرطه العلمية»؛ (فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الأَسبَابِ الأَربَعَةِ مَشرُوطٌ) في تأثير سببيته (بالعَلَمِيَّةِ) أي: بأن يكون علمًا حتى لو لم يكن علمًا لم يؤثر «إلا العدل ووزن الفعل» (استِثناءٌ مِمَّا بَقِيَ مِن الاستثناءِ الأَوَّلِ) أي: استثناء بعد تقييد المستثنى منه الأول، فلم يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد بلا عاطف؛ لأن الأول استثناء من المطلق، والثاني من المقيد مثل قولك: ما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا، أي: ما ضربت أحدًا غير زيد إلا عمرًا، فكان المضروب زيدًا وعمرًا (أي: لا تُجَامِعُ) العلمية سببًا (غَيرَ مَا هِيَ شَرطٌ فيهِ إلّا العَدلَ وَوَزنَ الفِعلِ) فالعلمية تجامع الأسباب الستة، ولكن تجامع الأربعة حال كونها شرطًا، فيها والاثنين بلا شرط؛ (فإنَّ العَلَمِيَّةَ تُجَامِعُهُما) أي: تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مُؤَثِّرَةً) معهما حيث كانت سببا محضًا، (كما)

في «عمر» و«زُفَرَ» و«أحمد»، وليست شرطًا فيهما، كما في «ثلاث وفي أحمر».

(وَهُمَا) أي: العدل ووزن الفعل (مُتَضَادَّانِ) لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (فَلَا يَكُونُ) أي: لا يوجد شيء معها ....

تجامع العدل (في: عُمَرَ وَزُفَرَ و) وزن الفعل في (أَحمَدَ) وشمر وضرب، (وَلَيسَت شَرطًا فِيهِما) أي: حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرهما وسببيتهما، (كَمَا) لم تجامع العدل (في ثَلاثَ) مثلث وأخر وجمع فيه (وَ) مع وزن الفعل (في: أَحمَرَ) وأسود وأرقم؛ لأنها لو كانت شرطًا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، ولو لم يكن سببا محضًا لما كان الأولان العدل ووزن الفعل بسبب محضٍ، «وهما» (أي: العَدلُ وَوَزنُ الفِعلِ) «متضادان» جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إذا لم يكن العلمية شرطًا فيهما فجاز أن يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل: إصمت بالكسر علمًا على ما سيأتي، وإذا نكرت زالت ولم تزولا؛ لأنها ليست بشرط فيها حينئذٍ، فلا يصح قوله: «كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف»؛ لأن هذه الكلمة لم تصرف إذا نكرت لبقاء السببين: العدل ووزن الفعل، فأجاب عنه بقوله: «وهما متضادان»؛ (لأنّ الأسماءَ المَعدولَةَ بالاستقراءِ) والتتبع منحصرة (عَلَى أَوزَانٍ مَخصُوصَةٍ) وهي ستة أوزان؛ لأن أوزان العدل فعال مثل: ثلاث، ومفعل نحو: مثلث، وفعل نحو: أخر وعمر وزفر وجمع، وفعل نحو: سحر، وفعل نحو: أمس، وفعال مثل: قطام، و(لَيسَ شَيءٌ مِنهَا) أي: من هذه الأوزان الستة قوله: «منها» صفة لـ«شيء»، وقوله: (مِن أَوزَانِ الفِعلِ) خبر «ليس» (المُعتَبَرَةِ) صفة الأوزان (في مَنعِ الصَّرفِ) عن الاسم، وإنما قيدها بـ«المعتبرة» احترازًا نحو: سحر؛ فإنه وإن كان على وزن ضرب إلا أنه ليس من تلك الأوزان، إذا كان الأمر كذلك «فلا يكون» (أَي: لا يُوجَدُ) ويشير إلى أن «يكون» تامة لا تحتاج إلى خبر منصوب (شَيءٌ مَعَها) أي: مع العلمية يعني: أن المستثنى منه المحذوف ههنا شيء عام لمجموع هذين الشيئين، فالمستثنى واحد منهما فقط، فيصح الاستثناء لأن شرطه أن يكون

من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين أحدهما فقط (إِلّا أَحَدُهُمَا) فقط لا مجموعهما.

(فَإِذَا نُكِّرَ) الغير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية (بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ) أي: لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة؛ لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو ....

المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه، وههنا كذلك؛ فلا يرد ما أورده الهندي من أنه غير صحيح، (مِن الأمرِ) بيان لـ«شيء» (الدَّائِرِ) صفة «الأمر»، وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما أخرى، (بَينَ مَجمُوعِ هَذَينِ الشَّيئَينِ) العدل ووزن الفعل (وَبَينَ أَحَدِهما) العدل (فَقَط) ووزن الفعل وحده «إلا أحدهما» يعني: إلا أن يوجد أحدهما معها وزن الفعل (فَقَط) كأحمد، والعدل وحده كعمر، (لا مَجمُوعَهما) يعني: لا يوجد معها كلاهما كما قيل: حتى يرد أنه لا يصح قوله: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف كليا».

«فإذا نكر» أي: إذا جعل نكرةً الاسم (الغَيرُ المُنصَرِفُ الَّذي أَحَدُ أَسبابِهِ العَلَميّةِ) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطًا أو لا كعمر وأحمد وإبراهيم وعمران، أو ثلاثة كماه وجور في اسمي بلدتين، أو أربعة أو غيرها نحو: أذربيجان «بقي» ذلك الاسم غير المنصرف «بلا سببٍ» فيه، (أَي: لَم يَبقَ فِيهِ) أي: في الاسم الغير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية (سَبَبٌ) من الأسباب التسعة (مِن حَيثُ هُوَ سَبَبٌ) يعني: لم يؤثر في منع الصرف؛ لأنه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فِيمَا) متعلق بقوله: «بقي» يعني: في السبب الذي (هِيَ) أي: العلمية (شَرطٌ فِيهِ) أي: في سببيته وتأثيره (مِن الأَسبَابِ الأَربَعَةِ المَذكُورَةِ) وهي العجمة والتأنيث بالتاء لفظًا أو معنىً والتركيب والألف والنون؛ لما مر أن العلمية شرط فيها، وإذا زالت زال تأثيرها، وإن لم تزل ذواتها لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط؛ (لأَنّهُ قَد انتَفَى) بالتنكير (أَحَدُ السَّبَبَينِ الَّذِي) صفة أحد (هُوَ العَلَمِيَّةُ بِذَاتِها) ووصفها، (وَ) انتفى أيضًا (السَّبَبُ الآخَرُ) لكن لا ذاته بل وصفه وهو التأثير (المَشرُوطُ بالعَلَمِيَّةِ مِن حَيثُ هُوَ) أي:

وصف سببي، فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب.

(أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل.

هذا وقد قيل على قوله: «وهما متضادان» إِنَّ «إِصمِت» بكسرتين علمًا للمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه، فإنه أمر من «صَمَتَ يَصْمُتُ»، وقياسه أن يجيء بضمتين، ....

السبب (وَصفٌ سَبَبِيٌّ)؛ لأن انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها، يعني: تأثيره (فَلَم يَبقَ) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هي شرطًا له (فيه) أي: في الاسم الغير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية (سَبَبٌ مِن حَيثُ هُوَ سَبَبٌ) فانصرف.

«أو» بقي ذلك الاسم «على سببٍ واحدٍ» (فِيمَا) أي: في السبب الذي (هِيَ) أي: العلمية (لَيسَت بِشَرطٍ فِيهِ) بل تؤثر فيه بلا شرط، (مِن العَدلِ) بيان لـ«ما» في قوله: «فيما» (وَوَزنِ الفِعلِ) مثل: عمر وأحمد إذا نكر كل واحد منهما بقي كل مع سبب واحدٍ، وهو العدل في الأول، ووزن الفعل في الثاني؛ لأن العلمية إذا لم تكن شرطًا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا؛ لأن الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين، مع أن الأصل في الاسم الصرف.

(هَذَا) أي: خذ هذا الأمر الذي هو إذا نكر الاسم الذي أحد أسبابه العلمية بقي بلا سبب أو مع سبب واحد، (وَقَد قِيلَ) أي: اعترض لأن القول إذا تعدى بـ«على» يكون بمعنى الاعتراض، (عَلَى قَولِهِ:) أي: قول المصنف (وَهُمَا مُتَضَادَّانِ) بأن يقال: (إِنَّ إِصمِت) بقطع الهمزة ووصلها (بِكَسرَتَينِ) أي: بكسر الهمزة والعين التي هي الميم، حال كونها (عَلَمًا لِلمَفَازَةِ) أي: الصحراء بالفارسية: بيابان، كما في قول الشاعر:

أشلى سلوقيةً باتت وبات بها ... بوحش إصمت في أصلابها أود

(مِن أَوزَانِ الفِعلِ) خبر «إن» فإنه في وزن: اضرب، (مَعَ وُجُودِ العَدلِ فِيهِ) أي: في قول اصمت (فَإِنَّهُ) أي: فإن قول: اصمت (أَمرٌ مِن: صَمَتَ يَصمُتُ) من باب: نصر ينصر (وَقِيَاسُهُ أَن يجيءَ بِضَمَّتَينِ) لأنه إذا كان عين المضارع مضمومًا يجئ بهمزة الوصل في أمر ذلك الباب مضمومة إتباعًا لعين المضارع، ولأنه إذا

فلما جاء بكسرتين علم أنه معدول عنه.

والجواب: أن هذا أمر غير محقق؛ لجواز ورود «اصمِت» بكسرتين أيضًا، وإن لم يشتهر، فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقًا كان أو تقديرًا لم تجامع وزن الفعل.

وأيضًا قد عرفت فيما تقدم أن مجرد وجود الأصل محقق لا يكفي في اعتبار

فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب، وإذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وكلاهما غير جائز؛ فلزم ضم الهمزة احترازًا عنهما؛ (فَلَمَّا جَاءَ) اصمت (بكَسرَتَينِ) علمًا للمفازة (عُلِمَ أنّهُ) أي: اصمت (مَعدُولٌ عَنهُ) أي: عن: اصمت بضمتين؛ لأنه لما جيء اصمت بكسرتين على غير القياس علم أنه معدول عما جاء على القياس، (وَالجَوَابُ) عن هذا الاعتراض (أنَّ هَذَا) أي: كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم أنه معدول عن: اصمت بضمتين أو عدم مجيء اصمت بضمتين من: صمت يصمت بضم العين من باب: دخل، (أَمرٌ غَيرُ مُحَقَّقٍ لِجَوازِ وُرُودِ اِصمِت بكَسرَتَينِ) من غير اعتبار نقله من: اصمت، بضمتين (أَيضًا) أي: كما ورد: اصمت بضمتين، وذلك بأن يكون مضارعه مكسور العين، (وَإِن لَم يَشتَهِر) كون مضارعه مكسور العين، بل المشهور أن يكون مضموم العين؛ (فَالأَوزَانُ الَّتِي تُحَقَّقُ) وثبت (فيها العَدلُ تَحقِيقًا كانَ) العدل (أَو تَقدِيرًا لَم تُجَامِع) تلك الأوزان (وَزنَ الفِعلِ) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولًا، وما يكون معدولًا لا يكون وزن الفعل، وقال المحشي: ونحن نقول: اصمت علم للمفازة سميت بلفظ: اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها، بحيث يأمر كل صاحب بالصمت، ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط، من غاية الاضطراب؛ فاصمت بكسرتين غلطٌ لا معدول، انتهى. وهذا إنما يصح إذا كان علمًا للمفازة المخوفة لا لمطلقها، وليس كذلك.

(وَأَيضًا) كما عرفت أن كون اصمت بكسرتين معدولًا عن اصمت بضمتين أمرٌ غير متحقق للعلة المذكورة، (قَد عَرَفتَ فِيمَا تَقَدَّمَ) يعني: في بحث العدل في قوله: «لكن لا بد للعدل من أمرين: وجود الأصل المعدول عنه، واعتبار إخراجه عن ذلك الأصل.. .الخ» (أَنّ مُجَرَّدَ وُجُودِ الأَصلِ مُحَقَّقٌ لا يَكفِي في اِعتِبَارِ

العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف إياه، واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الأصل، وههنا لا يقتضيه؛ لوجود سببين في «اصمِت» وراء العدل، وهما العلمية والتأنيث.

ثم إنه أشار إلى استثناء مثل: «أحمر» علمًا إذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله: (وَخَالَفَ سِيبَوَيْهِ الْأَخْفَشَ) الأخفش المشهور، هو أبو الحسن،

العَدلِ التَّحقِيقِي) وفي التقديري أيضًا؛ لأنه إذا لم يكف وجود الأصل في التحقيقي مع أن أصله موجود محقق ففي التقديري عدم كفايته أولى؛ لأن وجوده مقدر لا محقق، (**بِدُونِ اِقتِضَاءِ مَنعِ الصَّرفِ إِيَّاهُ**) أي: العدل، لكون ذلك الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلة الواحدة، (**وَ**) بدون (**اِعتِبَارِ خُرُوجِ الصِّيغَةِ**) المعدولة (**عَن ذَٰلِكَ الأَصلِ**) الموجود تحقيقًا أو تقديرًا؛ لأن الأصل إذا وجد ولم يعتبر الإخراج لم يتحقق العدل، (**وَهَهُنا**) أي: في قوله: اصمت بكسرتين علمًا للمفازة (**لا يَقتَضِيهِ**) أي: لا يقتضي منع صرف: اصمت بكسرتين العدل، وإن كان الأصل موجودا محققًا؛ (**لِوُجُودِ سَبَبَينِ فِي: اِصمِت**) يقتضيان منع صرفه (**وَرَاءَ العَدلِ**) أي: غير العدل، (**وَهُمَا**) أي: السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (**العَلَمِيَّةُ والتَّأنيثُ**) المعنوي مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه أيضًا، وزن الفعل المختص به كشمر وضرب؛ لأن افعل أمرٌ مختص به.

(**ثُمّ**) أي: بعد بيانه أن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه بلا سبب أو مع سبب واحد (**إنّه**) أي: المصنف (**أَشَارَ إِلَى استِثناءِ مِثلِ: أَحمَرَ عَلَمًا إذا نُكِّرَ عَن هَذِهِ القَاعِدَةِ**) أي: القاعدة التي بينها المصنف، وهي قوله: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف»، بناءً (**عَلَى قَولِ سِيبَوِيهِ بِقَولِهِ**) «وخالف سيبويه» مركب من: سيب، فارسي وهو التفاح، وويه: وهو صوت، لقب إمام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي، وإنما لقب به لانتشار رائحته كما تنتشر رائحة التفاح، «الأخفش» مشتق من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف في البصر، يقال: رجل أخفش إذا كان في بصره ضعف، وقد يكون الخفش علة، وهو الذي يبصر الشيء بالليل ولا يبصره في غيم ولا يبصر في يوم صباح كذا في «الصحاح»، وسبب تلقبه به معروف (**الأَخفَشُ المَشهُورُ**) المراد ههنا (**هُوَ أَبُو الحَسَنِ**) يعني:

تلميذ سيبويه. ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلًا، وأسند المخالفة إلى الأستاذ، وإن كان غير مستحسن تنبيهًا على ذلك (فِي) انصراف (نَحْوِ: أَحْمَرَ عَلَمًا) إذا نكر والمراد: بـ«نحو: أحمر» ما كان معنى الوصفية فيه، ....

من يكون مكني بأبي الحسن؛ لأن الأخافش ثلاثة: الأخفش الكبير أبو الخطاب أستاذ سيبويه، والمتوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والصغير أبو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد، (تِلمِيذُ سِيبَوَيهِ) عطف بيان، لقوله: «أبو الحسن»، التلميذ مصدر لمذ من باب: التفعيل التعليم، ثم جعل علمًا لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على أن المتعلم أدنى حالٍ، وأنزل من العلم، (وَلَمَّا كَانَ) رد لما أورده الهندي حيث قال: الأولى رفع الأخفش؛ لأن سيبويه أستاذه ونسبة المخالفة إليه غير ملائم لرتبته، (قَولُ التِّلمِيذِ) أي: ما قاله وهو انصراف نحو: أحمر بعد التنكير (أَظهَرَ) من قول سيبويه؛ لأن الأصل في الاسم المعرب الصرف، (مَعَ مُوَافَقَتِهِ) أي: مع أن ما قاله الأخفش موافق (لِمَا ذَكَرَهُ) المصنف (مِن القَاعِدَةِ) بيان «ما» في «لما» وهو قوله: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه بلا سبب أو مع سبب واحد»، (جَعَلَهُ) أي: جعل المصنف قول الأخفش (أَصلًا وَأَسنَدَ المُخَالَفَةَ إِلَى الأُستَاذِ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلًا لخالف عملًا بما هو الأصل في الفاعل وهو الأولى، (وإِن كَانَ) جعل قول التلميذ أصلًا، وإسناد المخالفة إلى الأستاذ (غَيرَ مُستَحسَنٍ) لأنه جعل الفرع والتبع أصلًا، والأصل والمتبوع فرعًا وتابعًا، وهذا عكس المعقول (تَنبِيهًا) مفعول له (عَلَى ذَلِكَ) أي: على كون قول التلميذ أظهر، ولما ذكر من القاعدة أوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة، ولأنه إذا كان القصد إظهار الحق لا بأس به من الجانبين ألا يرى أنه ورد إسناد المخالفة إلى الأستاذ والتلميذ جميعًا لا سيما في عبارات الفقهاء

«في» (اِنصِرَافِ) متعلق بـ«خالف» «نحو: أحمر علمًا» أي: في كونه منصرفًا (إِذَا نُكِّرَ) أي: إذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه إلى عدم انصرافه والأخفش إلى انصرافه لما سيجيء، (وَالمُرَادُ بِنَحوِ: أَحمَرَ) كل (مَا) أي: وصف (كَانَ مَعنى الوَصفِيَّةِ فِيهِ) أي: في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية

قبل العلمية ظاهرًا غير حفي، فيدخل فيه سكران وأمثاله.

ويخرج عنه «أفعل» التأكيد نحو: «أجمع»، فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية، لكونه بمعنى «كل»، وكذلك أفعل التفضيل المجرد عن «من» التفضيلية، فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق؛

مثل: أحمر، أو زالت عنه وجعل اسم جنس مثل: أسود وأرقم وأدهم، (قِبلَ العَلَمِيَّةِ) يعني: قبل أن ينقل من الوصفية ويجعل علمًا لشخص (ظَاهِرًا غَيرَ خَفيَ) يعني: يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها أيضًا وإن زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر، (فَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في هذا الخلاف (سَكرَانُ وأَمثالُهُ) نحو: عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرًا غير خفي، (وَيَخرُجُ عَنهُ) أي: عن أحمر أو عما كان معنى الوصفية فيه ظاهرًا ليس بخفي، (أَفعَلُ التَّأكِيدُ) أي: أفعل الذي استعمل في التأكيد يعني صار من ألفاظ التأكيد المعنوي (نَحوُ: أَجمَعَ) وأكتع وأبصع، فإن هذه الألفاظ في الأصل موضوعة لمعنىً وصفي، وهو الجمعية وإذا كانت غير منصرفة قبل العلمية، وقبل أن تكون مستعملة في معنى التأكيد إلا أنها لما كانت بمعنى كل أيضًا ضعف فيها معنى الوصفية؛ (فإِنَّهُ) أي: فإن نحو: أجمع (مُنصَرِفٌ عِندَ التَّنكِيرِ) يعني: أن نحو: أجمع إذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف، وإذا جعل علمًا يكون أيضًا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والأخفش، وإذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفًا (بالاتِّفاقِ) أي: باتفاقهما (لِضَعفِ مَعنى الوَصفِيَّةِ) وهو الجمعية (فِيهِ) أي: في نحو أجمع (قَبلَ العَلَمِيَّةِ) أي: قبل النقل من الوصفية إلى العلمية؛ (لِكَونِهِ بمَعنى: كُلِّ) فأخذ حكمه وهو الانصراف.

(وَكَذَلِكَ) أي: كما يخرج عنه أفعل التأكيد يخرج عنه أيضًا (أَفعَلُ التَّفضِيلِ المُجَرَّدُ عَن مِن التَّفضِيليَّةِ) أراد بأفعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعملا بمن التفضيلية، إلا أنها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل: الله أكبر أي: الله أكبر من كل شيء لا ما استعمال باللام، أو الإضافة فإنه منصرف علمًا كان أو لا لما سيجيء، أن غير المنصرف إذا أضيف أو دخله اللام انجر بالكسر، يعني: انصرف لأن وجود لازم الشيء يستلزم وجوده؛ (فإِنّهُ بَعدَ التَّنكِيرِ مُنصَرِفٌ بالاتِّفَاقِ) وإن كان غير منصرف حال التنكير أولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق

لضعف معنى الوصفية فيه، حتى صار «أفعل التفضيل» اسمًا، وإن كان معه «من»، فلا ينصرف بلا خلاف؛ لظهور معنى الوصفية فيه بسبب «من» التفضيلية.

(إِذَا نُكِّرَ اعْتِبَارًا لِلوصْفيَّةِ الأَصْلِيَّةِ) أي: إنما خالف سيبويه الأخفش، لأجل اعتباره الوصفية الأصلية (بَعْدَ التَّنْكِيرِ)، فإنه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الأصلية، وسبب آخر، كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين، ....

(لِضَعفِ مَعنَى الوَصفِيَّةِ فِيهِ)؛ لأنه إذا تجرد عن «من» التبس بأفعل الاسمي الذي لا وصفية فيه كأفعل وأبدع، ولا يكون لما كان فيه معنى الوصفية ظاهرًا، ومع هذا الأصل في الاسم الصرف، (حَتَّى صَارَ أَفعَلُ التَّفضِيلِ) حين تجرده عنها (اسمًا) مضمحلًا عنه معنى الوصفية فينبغي أن يكون منصرفًا، (وَإِن كَانَ مَعَهُ «مِن») يعني: وإن كان أفعل التفضيل مستعملًا مع «من» التفضيلية (فَلا يَنصَرِفُ) يعني: يكون غير منصرف بعد التنكير أيضًا (بِلا خِلافٍ) لأحد فيه؛ (لِظُهُورِ مَعنَى الوَصفِيَّةِ فِيهِ بسبب) كونه مستعملًا بـ(«مِن» التَّفضِيلِيَّةِ)؛ لأنه إذا اتصل أفعل بـ«من» فقد تميز عن أفعل الاسمي الذي لا وصفية فيه أصلًا، وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف؛ فيكون غير منصرف في الأحوال كلها للوزن والوصف أو الوزن والعلم، «إذا نكر اعتبارًا للوصفية الأصلية» متعلق بالاعتبار (أَي: إِنَّمَا خَالَفَ سِيبوَيهِ الأَخفَشُ) في انصراف نحو: أحمر علمًا إذا نكر؛ (لأَجلِ اعتِبارِهِ) أي: اعتبار سيبويه (الوَصفِيَّةَ الأَصلِيَّةِ) المصدر جارٍ لفاعله وناصب لمفعوله، وفي هذا التفسير إشارة إلى أن انتصاب قوله: «اعتبارًا» على انه مفعول له لقوله: «خالف» لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة: أن يكون مصدرًا وفعلًا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنًا له في الوجود، وههنا كذلك «بعد التنكير» ظرف الاعتبار (فَإِنّهُ لَمَّا زَالَت العَلَمِيَّةُ) المانعة لاعتبار الوصفية لأن العلمية للخصوص والوصفية للعموم (بالتَّنكِيرِ لَم يَبقَ مَانِعٌ مِن اِعتِبَارِ الوَصفِيَّةِ) الزائلة بالعلمية (فاعتَبَرَها) أي: فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وَجَعَلَهُ) أي: نحو أحمر (غَيرَ مُنصَرِفٍ للوَصفِيَّةِ الأَصلِيَّةِ وَسَبَبٍ آخَرَ كَوَزنِ الفِعلِ) في نحو: أحمر (وَالأَلَفِ والنّونِ المَزِيدَتَينِ) في نحو: سكران، يعني: أن في نحو: أحمر ثلاثة أحوال حال التنكير أولًا فإنه غير منصرف للوزن والوصف الحالي اتفاقا، وحال

فإن قلت: كما أن لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضًا، فلم اعتبرها؟

وذهب إلى ما هو خلاف الأصل، أعني: منع الصرف؟

قيل: الباعث على اعتبارها امتناع «أسود» و«أرقم» مع زوال الوصفية عنهما حينئذ، وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تزل عنهما بالكلية، ....

العلمية ثانيًا فإنه أيضًا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية، وحال التنكير ثالثًا بعد العلمية فإنه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الأصلي، وأما عند الأخفش فمنصرف على ما سيأتي.

(**فإن قُلت: كَمَا أَن**) مخففة من أن المفتوحة المشددة، واسمها ضمير الشأن المحذوف وجوبا أي: كما أنه (**لا مَانِعَ مِن اعتِبَارِ الوَصفِيَّةِ الأَصلِيَّةِ**) بعد التنكير هذا هو المشبه به (**لا باعِثَ عَلَى اعتِبَارِها**) هذا هو المشبه تقديره: فإن قلت: لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية؛ لأن الأصل في الاسم الصرف، كما أنه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (**أَيضًا**) أي: كما لا مانع من اعتبارها، (**فَلِمَ اعتَبَرَها**) أي: فلم اعتبر سيبويه الوصفية الأصلية الزائلة بعد زوال المانع، وجعله غير منصرف للوزن والوصف الأصلي (**وَذَهَبَ إِلَى مَا هُوَ خِلافُ الأَصلِ**) في الاسم المعرب، (**أَعني**) بما هو خلاف الأصل فيه (**مَنعَ الصَّرفِ**) لما سبق غير مرة أن الأصل في الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الأصل.

(**قِيلَ**) يعني: أجيب (**البَاعِثُ عَلَى اعتِبَارِها**) أي: على اعتبار سيبويه الوصفية الأصلية في نحو: أحمر بعد التنكير فالمصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف (**اِمتِنَاعُ أَسوَدَ وَأَرقَمَ**) من الصرف اسمين للحية وأدهم اسمًا للقيد (**مَعَ زَوَالِ الوَصفِيَّةِ عَنهُما**) أي: عن أسود وأرقم (**حِينَئِذٍ**) أي: حين كونهما اسمين لهما، يعني: قاس سيبويه اعتبار الوصفية في نحو: أحمر بعد التنكير على اعتبارها في أسود وأرقم اسمين للحية لزوال الوصفية في كلا القسمين، (**وَفِيهِ بَحثٍ**) أي: في هذا الجواب نظر؛ (**لأنّ الوَصفِيَّةَ**) الأصلية التي هي سبب (**لَم تَزُل عَنهُمَا**) أي: عن أسود وأرقم (**بالكُلِّيَّةِ**) لأن الوصفية إنما تزول عنهما بالكلية

بل بقي فيهما شائبة من الوصفية؛ لأن «أسود» اسم للحية السوداء، و«أرقم» اسم للحية التي فيها سواد وبياض، وفيهما شمة من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية الأصلية فيهما اعتبارها في «أحمر» بعد التنكير؛ لأنها قد زالت عنه بالكلية.

وأما الأخفش فذهب إلى أنه منصرف، فإن الوصفية قد زالت بالعلمية، والعملية بالتنكير، ....

إذا جعل أسود اسمًا للحية الحمراء وأرقم إذا جعل اسمًا للحية السوداء وليس كذلك، (بَل بَقِيَ فِيهِما) بعد الاسمية (شَائِبَةٌ) أي: رائحة (مِن الوَصفِيَّةِ) الأصلية التي وضع أسود وأرقم لها؛ (لأنّ أَسوَدَ اسمٌ للحَيَّةِ السَّودَاءِ) وهي نوع مما وضع له أسود لما سبق أن أسود موضوع لكل ما فيه السواد، فيدخل فيه الحية السوداء يعني: جنسها فيكون اسمًا لجنس من الأجناس التي وضع أسود لها (وَأَرقَمَ اسمٌ للحَيَّةِ الَّتي فيها سَوَادٌ وبَيَاضٌ) وهي نوع مما وضع له أرقم؛ لأن أرقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض، وهذه الحية جنس من الأجناس التي وضع أرقم لها (وَفِيهِما) أي: في أسود وأرقم اللذين هما اسمان للحية (شَمَّةٌ) أي: رائحة (مِن الوَصفِيَّةِ؛ فلا يَلزَمُ مِن اعتِبَارِ الوَصفِيَّةِ الأَصلِيَّةِ فِيهِما) أي: في أسود وأرقم بعد الاسمية (اِعتِبَارُها) أي: اعتبار الوصفية بالرفع فاعل «فلا يلزم» (فِي: أَحمَرَ بَعدَ التَّنكِيرِ) وجعله غير منصرف للوزن والوصف الأصلي، كما كان أسود وأرقم اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الأصلي؛ (لأَنَّهَا) أي: لأن الوصفية التي في أحمر (قَد زَالَت) بالعلمية (عَنهُ بالكُلِّيَّةِ) فلا يقاس على أسود وأرقم اسمين لها، أجيب: بأن هذا إذا جعل علمًا لغير الذات المخصوصة وهي الذات الموصوفة بالحمرة، أما إذا جعل علمًا لتلك الذات فلا نسلم أن الوصفية تزول بالكلية، بل المتبادر ليس إلا أن يجعل علمًا لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية، كما في أسود وأرقم وأدهم على ما سبق، فأمكن اعتبارها في نحو: أحمر بعد التنكير كما أمكن في أسود وأرقم فالقياس صحيح.

(وَأَمّا الأَخفَشُ فَذَهَبَ إِلَى أَنّهُ) أي: أن نحو أحمر (مُنصَرِفٌ) بعد التنكير (فإنّ الوَصفِيَّةَ) في نحو أحمر (قَد زَالَت بالعَلَمِيَّةِ) لأن الوصفية والعلمية لا تجتمعان في كلمة واحدة لما سيجيء، (وَ) أن (العَلَمِيَّةَ) قد زالت (بالتَّنكِيرِ) وهو

والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلا سبب واحد، وهو وزن الفعل أو الألف والنون، وهذا القول أظهر.

ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي بعد التنكير، وإن كان زائلًا لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضًا، فيمتنع نحو: «حاتم» من الصرف للوصف الأصلي والعلمية.

ظاهر، (**وَالزَّائِلُ لا يُعتَبَرُ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ**) ولا ضرورة ههنا؛ لأن الأصل في الاسم المعرب الصرف، وأجيب عنه: بأن الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع، وإن لم يكن فيه ضرورة؛ (**فَلَم يَبقَ فِيهِ**) أي: في نحو أحمر بعد زوال الوصفية والعلمية، الأول بالثاني والثاني بالتنكير (**إلّا سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ وَزنُ الفِعلِ**) في أحمر (**أو الأَلِفُ والنُّونُ**) في سكران، والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر، ولأن الاسم إذا كان فيه سبب واحد غير مكرر يتمايل إلى جانب الأصل وهو الصرف، وإلى جانب الفرع وهو عدم الصرف؛ فيؤخذ به الأصل لأصالته فانصرف، (**وَهَذَا القَولُ**) أي: قول الأخفش (**أَظهَرُ**) من قول سيبويه قد سبق وجه الأظهرية، وقال المحشي: والحق مع سيبويه واعترف به الأخفش حيث قال في كتابه «الأوسط»: إن خلافي في نحو أحمر إنما هو مقتضى القياس، وأما السماع فعلى منع الصرف.

(**وَلَمَّا اعتَبَرَ سِيبَوَيهِ الوَصفَ الأَصلِي**) في نحو أحمر (**بَعدَ التَّنكِيرِ**) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: «ولا يلزمه» جواب لسؤال ورد من قبل الأخفش لسيبويه، على أن يكون الواو فيه للاستئناف، (**وَإِن كَانَ**) ذلك الوصف (**زَائِلًا**) بالعلمية؛ لأن الزائل لمانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المانع (**لَزِمَهُ**) أي: لزم سيبويه (**أن يَعتَبِرَهُ**) أي: أن يعتبر الوصف الأصلي (**في حَالِ العَلَمِيَّةِ**) يعني: عند قيام المانع وهو العلمية (**أيضًا**) أي: كما اعتبره عند زوال المانع (**فَيَمتَنِعُ نَحوُ: حَاتِمٌ مِن الصَّرفِ للوَصفِ الأصلِي والعَلَمِيّةِ**) يعني: فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الأصلية والعلمية الحالية؛ لأن الوصف إذا كان أصلًا يجوز أن يعتبر، وإن كان مع قيام المانع لأن المانع لا يكون مانعًا للاعتبار بل لذات الوصف، فيجوز أن يعتبر الوصف الأصلي لأصالته مع العلمية عنده.

فأجاب عنه المصنف بقوله: (وَلَا يَلْزَمُهُ) أي: ولا يلزم سيبويه من اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير في مثل: «أحمر» علمًا (بَابُ حَاتِـم) أي: كل علم كان في الأصل وصفًا ثم جعل علمًا مع بقاء العلمية، بأن اعتبر فيه أيضًا الوصفية الأصلية، وحَكَمَ بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية (لِمَا يَلْزَمُ) في «باب حاتـم» على تقدير منعه من الصرف (مِن اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ) يعني: الوصفية والعلمية، فإن العلم ....

(فأَجَابَ المُصَنِّفُ عَنهُ) أي: عن هذا اللزوم من جانب سيبويه **(بقَولِهِ)**: «ولا يلزمه» من الإلزام أو اللزوم المناسب لقول الشارح «لزمه» الثاني **(أي: وَلَا يَلزَمُ سِيبوَيهِ مِن اعتِبَارِهِ)** أي: اعتبار سيبويه **(الوَصفِيَّةِ الأصلِيَّةِ)** الزائلة بالعلمية **(بَعدَ التَّنكِيرِ في مِثلِ: أَحمَرَ عَلَمًا)** «باب حاتم» بالرفع لأنه فاعل، ولا يلزمه يعني: فرق بين باب حاتم وباب أحمر في هذا الاعتبار بأن المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب حاتم، والمانع إذا كان موجودًا لا سبيل إلى اعتبار الممنوع وغير موجود في باب أحمر، بل زائل بالتنكير، والمانع إذا زال يجوز أن يعتبر الممنوع.

واعلم أن حاتم اسم فاعل على وزن عالم من ختم يختم من باب نصر، **(أي: كُلُّ عَلَم)** تفسير للباب لأن هذا الحكم ليس بمختص بحاتم **(كَانَ في الأَصلِ وَصَفًا)** بأن كان في الأصل اسم فاعل كخاتم أو اسم مفعول مثل: محمد أو الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان في الأصل صفة، **(ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا مَعَ بَقَاءِ العَلَمِيَّةِ)** المانعة للوصف، **(بأَن اعتَبَرَ)** سيبويه متعلق بقوله: «ولا يلزمه» **(فِيهِ)** أي: في باب حاتم **(أَيضًا)** أي: كما اعتبرها في باب أحمر **(الوَصفِيَّةَ الأَصلِيَّةَ، وَحَكَمَ)** سيبويه **(بمَنعِ صَرفِهِ)** أي: صرف باب حاتم **(للعَلَمِيَّةِ والوَصفِيَّةِ الأَصلِيَّةِ)** يعني: يجعل باب حاتم أيضًا غير منصرف للوصف الأصلي والعلم الحالي؛ «لما يلزم» تعليل لقوله: «ولا يلزمه»، وهو من اللزوم ههنا لا من الإلزام على ما لا يخفى أي: لعلةٍ ومانع يوجد **(في بَابِ حَاتِمٍ عَلَى تَقدِيرِ مَنعِهِ مِن الصَّرفِ)** أي: على تقدير أن يكون باب حاتم غير منصرف «من اعتبار المتضادين» بيان «ما» في «لما»، **(يَعنِي)** المراد من المتضادين **(الوَصفِيَّةَ والعَلَمِيَّةَ؛ فإِنَّ العَلَمَ**

للخصوص، والوصف للعموم (فِي حُكْم وَاحِدٍ) وهو منع صرف لفظ واحد، بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلّية مع سبب آخر، كما في «أسود» و«أرقم».

فإن قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة والعلمية، لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل: «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادين؟

للخُصُوصِ) أي: لشخص معين مخصوصٍ، بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد **(وَالوَصفَ للعُمُومِ)** يعني: أن الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد، مثلًا إن أحمر عام لكل ما فيه حمرة ذي روح أو جماد أو إنسان أو غيره، غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد، فلا يجتمعان في محل واحد «في حكم واحدٍ» متعلق بالاعتبار والظاهر أن الحكم مضاف إلى واحدٍ لا موصوف به، يدل عليه قول الشارح: **(وَهُوَ)** أي: الحكم **(مَنعُ صَرفِ لَفظٍ وَاحِدٍ)** حيث جعل الواحد صفة اللفظ، واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد؛ لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الأصلي والعلم الحالي؛ فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية في باب أحمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه ما ورد، **(بِخِلافِ مَا)** مصدرية **(إِذَا)** ظرفية زمانية **(اعتُبِرَت)** مبني للمفعول **(الوَصفِيَّةُ الأَصلِيَّةُ)** بالرفع؛ لأنه نائبه أي: بخلاف وقت اعتبار الوصفية الأصلية **(مَعَ سَبَبٍ آخَرَ)** وهو وزن الفعل **(كَمَا)** اعتبرت **(في أَسوَدَ وأَرقَمَ)** اسمين للحية، فإنه لا مانع من اعتبارها لأن وزن الفعل وغيره من الأسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة أو لا مثل: أسود وأحمر.

(فإن قُلتَ: التّضَادُّ إِنَّمَا هُوَ بَينَ الوَصفِيَّةِ المُحَقَّقَةِ) الموجودة حيث لم تكن زائلة **(وَالعَلَمِيَّةِ، لا بَينَ الوَصفِيَّةِ الأَصلِيَّةِ الزَّائِلَةِ والعَلَمِيَّةِ)** مثل حاتم علمًا؛ لأن الزائل لا يكون مضادا للثابت، **(فَلَو اعتُبِرَت)** مبني للمفعول **(الوَصفِيَّةُ الأَصلِيَّةُ)** الزائلة **(والعَلَمِيَّةُ في مَنعِ صَرفِ مِثلِ حَاتِمٍ)** متعلق بـ«اعتبرت» **(لا يَلزَمُ اجتِمَاعُ المُتَضَادَّينِ)** في باب حاتم؛ لأن الوصف في الأصل والعلم في الحال لا يجتمعان أصلًا؛ فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما،

قلنا: تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين، لكنه شبيه به، فاعتبارهما معًا غير مستحسن.

(قُلنا: تَقدِيرُ أَحَدِ الضِّدَّينِ) أي: اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود (بَعدَ زَوَالِهِ مَعَ ضِدٍّ آخَرَ) أي: مع ضده (في حُكمٍ وَاحِدٍ) أي: في منع صرف لفظ واحد (وَإِن لَم يَكُن) ذلك التقدير (مِن قَبِيلِ اجتِمَاعِ المُتَضَادَّينِ) لأن أحد الضدين إذا كان مقدرًا والآخر موجودًا لا يلزم اجتماع الضدين (لَكِنَّهُ شَبِيهٌ بِهِ) أي: إلا أنه يشبه اجتماعهما؛ (فاعتِبَارُهُما مَعًا) وإن لم يكن مستحيلًا لكنه (غَيرُ مُستَحسَنٍ) فينبغي للعاقل أن يتحرز عن كلام غير مستحسن، كما يتحرز عن كلام مستحيل.

* * *

[انكسار غير المنصرف]

(وَجَمِيعُ الْبَابِ) أي: جميع باب غير المنصرف:

1 - (بِاللَّامِ) أي: بدخول لام التعريف عليه.

2 - (أَوِ الْإِضَافَةِ) أي: إضافة الاسم إلى غيره. (يَنْجَرُّ) أي: يصير مجرورًا (بِالْكَسْرِ) أي: بصورة الكسر لفظًا أو تقديرًا. وإنما لم يكتف بقوله: «ينجر»؛ لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ....

[انكسار غير المنصرف]

ولما بين أن الاسم المعرب الذي فيه سببان من الأسباب، أو واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين أراد أن يبين أن الجر لا يمنع منه في بعض الأحوال، وإن كان التنوين يمنع في جميع الأحوال فقال: «وجميع الباب» (أَي: جَمِيعُ بَابِ غَيرِ المُنصَرِفِ) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين أو واحد مكرر، وسواء كان فيه علمية مؤثرة أو لا «باللام» متعلق بقوله: «ينجر» قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (أَي: بِدُخُولِ لامِ التَّعرِيفِ عَلَيهِ) أي: على الاسم الغير المنصرف، أشار بالتفسير في الموضعين إلى كون اللام للعهد الخارجي، «أو الإضافة» (أَي: إِضَافَةِ الاسمِ) الغير المنصرف (إِلَى غَيرِهِ) «ينجر» (أَي: يَصِيرُ) ذلك الاسم الغير المنصرف (مَجرُورًا) «بالكسر» متعلق بـ«ينجر»، (أي: بِصُورَةِ الكَسرِ) لأن الكسر من ألقاب البناء خاصة؛ فيستحيل الانجرار به، فلا بد من حذف مضاف، أو تجوز لأنه قيل: أراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة؛ لأن الكسر بلا تاء من ألقاب البناء عند البصريين، ويطلق على الحالة الإعرابية مجازًا؛ فالظاهر أن يقول المصنف: بالكسرة، بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء، (لَفظًا) مثل: بالأحمر وعمركم، (أَو تَقدِيرًا) مثل: بالحبلى وحبلى النساء، (وَإِنَّمَا لَم يَكتَفِ) المصنف في بيان هذه القاعدة (بقَولِهِ: يَنجَرُّ)؛ لأن معناه على ما مر يصير مجرورًا، (لأَنَّ الانجِرَارَ قَد يَكُونُ بالفَتحِ) كما سبق أن انجرار غير المنصرف بالفتح، ولو اكتفى به لم يعلم أن انجراره ههنا بالفتح أو الكسر، مع أن المقصود

ولا بأن يقول: «ينكسر»؛ لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضًا. وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف، أو غير منصرف؟ فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقًا؛ لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم، أعني: اللام أو الإضافة، قويت جهة الاسمية، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة.

هو الثاني، ولذا صرح به ليكون أدل على المقصود، (وَلا) أي: ولم يكتف أيضًا (بأن يَقُولَ يَنكَسِرُ) اختصارًا؛ (لأنَّ الكَسرَ يُطلَقُ عَلَى الحَرَكَاتِ البِنَائِيَّةِ أيضًا) كما يطلق على الحركات الإعرابية، ولو اكتفى بقوله: ينكسر؛ لتوهم أن غير المنصرف حال دخول اللام عليه أو إضافته يكون مبنيا وليس كذلك؛ لأن دخول اللام عليه والإضافة ليس من أسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة.

(وَللنُّحَاةِ خِلافٌ في أَنَّ هَذَا الاسمَ فِي هَذِهِ الحَالَةِ) أي: حالة إضافته إلى غيره أو حالة دخول اللام عليه (مُنصَرِفٌ أَو غَيرُ مُنصَرِفٍ، فمِنهُم) أي: فبعض النحاة (مَن ذَهَبَ إلَى أَنَّهُ) أي: إلى أن هذا الاسم في هذه الحالة (مُنصَرِفٌ مُطلَقًا) أي: سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة أو زالتا عنه أو بقيت إحداهما وزالت الأخرى؛ (لأنَّ عَدَمَ انصِرَافِهِ) إذا كان فيه سببان أو سبب مكرر (إِنَّمَا كَانَ لِمُشَابَهَتِهِ الفِعلَ) في الاحتياج والفرعية (فَلَمَّا ضَعُفَت هَذِهِ المُشَابَهَةُ) أي: مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بِدُخُولِ مَا هُوَ مِن خَوَاصِّ الاسمِ) أي: بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (أَعني: اللامَ أو الإضَافَةَ) على ما سبق أن دخول اللام أو الإضافة من خواص الاسم (قَوِيَت جِهَةُ) أي: جانب (الاسمِيَّةِ) وتحققت؛ لأن وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه، (فَرَجعَ) هذا الاسم (إِلَى أصلِهِ الَّذي هُوَ الصَّرفُ فَدَخَلَهُ الكَسرُ) أي: الجر لزوال المانع من دخولها وهو المشابهة، وجواز اجتماعها مع اللام والإضافة (دُونَ التَّنوِينِ) يعني: لم يدخله التنوين؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن التنوين (لا يَجتَمِعُ مَعَ اللّامِ والإِضَافَةِ) لأنه وإن زال المانع من دخوله أيضًا إلا أنه لا يجتمع مع اللام لأن اللام وضع لتعريف ما دخله والتنوين لتنكيره، ولا مع الإضافة لأن الإضافة دليل الاتصال والامتزاج،

ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقًا، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين، وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين، وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسرُ إلى حاله، وسقوطه لامتناعه من الصرف. ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو ....

والتنوين دليل الانفصال والافتراق، فبين الإضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان، ولذا لم يدخله التنوين.

(**وَمِنهُم مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ**) في هذه الحالة (**غَيرُ مُنصَرِفٍ مُطلقًا**) يعني: في الأحوال الثلاثة التي مرت آنفًا، (**والمَمنُوعُ مِن غَيرِ المُنصَرِفِ**) لأجل وجود العلتين أو العلة المكررة فيه (**بالأَصَالَةِ هُوَ التَّنوِينُ**) لأن التنوين لا يدخل الفعل أصلًا حقيقةً أو حكمًا، بخلاف الكسر فإنه يدخله وإن كان حكمًا مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: 1] ومثل قولك: قل الحق، وتضربين، فكان التنوين مقصودًا بالمنع لاختصاصه بالاسم، (**وَسُقُوطُ الكَسرِ**) من غير المنصرف (**إِنَّما هُوَ بِتَبعِيَّةِ التَّنوِينِ**) لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة (**وَحَيثُ**) للمكان، يعني: وأي مكان (**ضَعُفَت**) فيه (**مُشَابَهَتُهُ**) أي: مشابهة غير المنصرف (**للفِعلِ**) بدخول ما هو من خواص الاسم (**لَم تُؤَثِّر**) أي: المشابهة (**إِلَّا فِي سُقُوطِ التَّنوِينِ**) لكونه مقصودًا بالمنع فقط (**دُونَ تَابِعِهِ الَّذي هُوَ الكَسرُ**) لأن الشيء إذا ضعف ينحصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز إلى غيره، (**فَعَادَ الكَسرُ**) الممنوع لأجل المشابهة القوية حين ضعفت (**إِلَى حَالِهِ**) لعدم المؤثر في سقوطه فبقي على حالته الأولى، (**وَسُقُوطُهُ**) أي: وسقوط التنوين من ذلك الاسم في هذه الحالة (**لامتِنَاعِهِ مِن الصَّرفِ**) أي: لكونه غير منصرف، وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة إذا كانت العلتان باقيتين أو الواحدة المكررة باقية فمسلم، وأما إذا زالتا معًا أو زالت إحداهما فكونه غير منصرف مشكلٌ؛ لأن الاسم يلزم أن يمنع من الصرف بلا سبب أو مع سبب واحد، وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور.

(**وَمِنهُم مَن ذَهَبَ إِلَى أنّ العِلَّتَينِ إن كانَتَا بَاقِيَتَينِ مَعَ**) دخول (**اللامِ أو**

الإضافة كان الاسم غير منصرف، وإن زالتا معًا، أو زالت إحداهما كان منصرفًا.

وبيان ذلك: أن العلمية تزول باللام أو الإضافة، فإن كانت العلمية شرطًا للسبب الآخر زالتا معًا، كما في «إبراهيم»، وإن لم تكن شرطًا، كما في «أحمد» زالت إحداهما، وإن لم يكن هناك علمية، ....

الإِضَافَةِ) يعني: إن جاز اجتماع العلتين مع اللام أو الإضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل: أحمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلاث ومثلث وغيرها من العلل التي يجوز جمعهما مع اللام أو الإضافة **(كَانَ الاسمُ غَيرَ مُنصَرِفٍ)** وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف، ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفًا مطلقًا وغير منصرف مطلقًا، **(وَإن زَالَتَا مَعًا)** أي: زالت العلتان بدخول اللام عليه أو إضافته إلى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما بإحداهما **(أَو زَالَت إحدَاهُما)** أي: إحدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع أحدهما **(كَانَ)** الاسم **(مُنصَرِفًا)** فدخله الجر؛ لكونه منصرفًا ولا مانع من دخوله، ولم يدخله التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام أو الإضافة لما سبق.

(وَبَيَانُ ذَلِكَ) أي: وبيان المذهب الثالث **(أنّ العَلَمِيَّةَ تَزُولُ بِـ)**دخول **(اللّامِ)** لما سبق أن اللام وضع لتعريف ما دخله، فلزم أن يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة بأي طريق كان، **(أَو الإِضَافَةِ)** لأن المراد بالإضافة ههنا الإضافة المعنوية، ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سيأتي، **(فإن كَانَت العَلَمِيَّةُ شَرطًا للسَّبَبِ الآخَرِ)** كما في الأسباب الأربعة المذكورة فيما سبق **(زَالَتَا)** أي: العلتان **(مَعًا)** باللام أو الإضافة؛ لأن العلمية زالت باللام أو الإضافة، وزالت أيضًا بزوالها السبب الذي جعلت هي شرطًا له، فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك، ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة **(كَمَا فِي إبرَاهِيمَ)** وطلحة وزينب وبعلبك وعمران، **(وَإن لَم تَكُن)** العلمية **(شَرطًا)** له بل أثرت فيه بلا شرط **(كَمَا فِي أَحمَدَ)** وشمر وزفر وعمر **(زَالَت إِحدَاهُما)** فبقي ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر أيضًا دون التنوين، **(وَإن لَم يَكُن هُنَاكَ)** أي: في الاسم الغير المنصرف **(عَلَمِيَّةٌ)** بل

كما في «أحمر» بقيت العلتان على حالهما، وهذا القول أنسب بما عرَّف به المصنف غير المنصرف.

كان غير منصرف بدون العلمية إما مع سببين **(كما في أحمر)** وثلاث وجمع **(بَقِيَت العِلَّتَانِ عَلَى حَالِهما)** وأما مع سبب واحد كحمراء وأساور وأناعيم فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين أو علة واحدة مكررة فمنع منه التنوين؛ لامتناعه من الصرف، ولم يمنع الكسرة لما سبق، **(وَهَذَا القَولُ أَنسَبُ)** من القولين الأولين **(بِمَا عَرَّفَ بِهِ المُصَنِّفُ غَيرَ المُنصَرِفِ)** وهو ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، واعلم أن غير المنصرف في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف مما لا فائدة فيه، ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله: «ينجر بالكسر».

* * *

[المرفوعات]

(الْمَرْفُوعَاتُ) جمع «المرفوع» لا «المرفوعة»؛ لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردًا ....

ولما فرغ من بيان غير المنصرف إجمالًا وتفصيلًا شرع في بيان محل الإعراب، وهي ثلاثة فقال:

«المرفوعات»

قدمها على أخويها؛ لأن المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج إليه، وهما ليسا كذلك، ولأن علامته وهي الضمة أقوى العلامات، والواو والألف وإن كانتا علامتين أيضًا لكنهما فرعان من الضمة وهي الأصل، وإنما أتى بالجمع مع أن المفرد أصل؛ لأن تعريف المرفوع يوهم أن المرفوع ليس إلا واحدًا وهو الفاعل، فأزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد، ونبه على أن المعرف جنس المرفوع لا نوعه، تدبر، وجمع القلة ههنا وفي المجرورات على حقيقته، وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة، وهي إما مرفوعة مبتدأ خبره قوله: «هو ما اشتمل الخ» أو خبرها محذوف تقديره: المرفوعات ما ذكره، أي: من أنواع محال الإعراب، أو أنها موقوفة لا محل لها منه، وهو الصواب، يعرف بالتأمل.

(جَمعُ المَرفُوعِ) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي (لا المَرفُوعَةِ) وإن كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا؛ (لأنّ مَوصُوفَهُ الاسمُ) لأن المراد: مرفوعات الاسم، بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات؛ فيكون تقديره: الأسماء المرفوعات؛ لأن الصفة تستدعي موصوفًا (وَهُوَ) أي: الاسم (مُذَكَّرٌ لا يَعقِلُ) لأن العقل لا يكون إلا في ذوي العقول، وهم نوع الإنسان والملائكة والجن، (وَيُجمَعُ) مبني للمفعول (هَذا الجَمعَ) منصوب بنزع الخافض منه اختصارًا تقديره: على هذا الجمع، (مُطَّرِدًا) تمييز عن نسبة الجمع إلى الصفة، قدم ليكون قريبًا لعامله وتنبيهًا على أن التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وإن كان في

صفةُ المذكر الذي لا يعقل؛ كـ«الصَّافِنَات» للذكور من الخيل، و«جِمَال سِبحلات» أي: ضَخْمَات وكـ«الأيَّامِ الخَاليَاتِ».

(هُوَ) أي: المرفوع الدال عليه «المرفوعات»؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد (مَا اشْتَمَلَ) أي: اسم اشتمل ....

تقديمه على عامله خلاف، (صِفَةُ) مرفوع على أنه نائب الفاعل، وهي على وزن: عدةٍ لا على وزن ديمة، (المُذَكَّرِ الَّذي لا يَعقِلُ) لأن غير العاقل لقصوره جارٍ مجرى المؤنث (كَالصَّافِنَاتِ) جمع صافنٍ، وهو من الخيل الذي يقوم على طرف الحافر من يد أو رجل ويضع الثلاث الأخر على الأرض لغاية جودته، وهو من الصفات المحمودة في الخيل، لا يكاد يوجد إلا عند العرب الخلص (للذُّكُورِ) على وزن فعول جمع ذكرٍ، وهو الفحل من الحيوان مطلقًا كقرنٍ وقرونٍ، (مِنَ الخَيلِ) يطلق على الفرس ذكرًا كان أو أنثى (وجِمَالٍ) جمع جملٍ وهو الذكر من الإبل (سِبحَلاتٍ)جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى: السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الإبل، يدل عليه قوله: (أَي: ضَخمَاتٍ) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ، (وَكَالأيَّامِ الخَالِيَاتِ) أعاد الكاف إشارة إلى أن المعطوف مخالف لما قبله، وكالجبال الراسخات، والبيوت المنهدمات، إلى غير ذالك.

«هو» (أَي: المَرفُوعَاتُ الدَّالُّ عَلَيهِ «المَرفُوعَاتُ») لأن المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقًا معنىً مثل: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: 8] فإن الضمير يرجع إلى العدل الدال عليه: «اعدلوا» والتذكير باعتبار الخبر، أعني: ما على عكس من كانت؛ (لأنَّ التَّعرِيفَ) اللام متعلق بالتفسير تقديره: وإنما فسرناه هكذا لأن الخ، (إِنَّمَا يَكُونُ للمَاهِيَةِ) وهي والحقيقة والجنس بمعنىً واحد، وهي لا تطلق إلا على المفرد سواء كان جنسًا كالحيوان أو نوعًا كالإنسان (لا للأفرَادِ) كزيدٍ ورجلٍ، «ما اشتمل» (أَي: اسمٌ اِشتَمَلَ) فيه إشارة إلى أن «ما» موصوفة؛ لأن التوصيف بالجملة يناسب التنكير، ولو كان موصولًا لفسره بالمعروفة؛ لأن الموصول معرفة وكون «ما» موصوفة أليق ههنا من كونها موصولة؛ لأن الموصوف لكونها نكرة يستلزم العموم بخلاف

(عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ) أي: علامة كون الاسم فاعلًا، وهي: «الضمة، والواو، والألف». والمراد باشتمال الاسم عليها: أن يكون موصوفًا بها لفظًا، أو تقديرًا، أو محلاً.

ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة معربٌ لكان مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا، فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي؟ وهو يبحث مثلًا عن أحوال الفاعل ....

الموصول، «على علم الفاعلية» (أي: عَلَامَةِ كَونِ الاسمِ فَاعِلًا) يشير بهذا إلى أن الياء مصدرية، والعلم بمعنى: العلامة لأن العلم في اللغة العلامة، (وَهِيَ الضَّمَّةُ) وإنما جعلت علامة للفاعل؛ لأن الفاعل أقوى وهي أيضًا أقوى الحركات، فالمناسب للفاعل أن يأخذ ما هو الأقوى، (وَالوَاوُ) وهي أيضًا أقوى الحروف (والأَلِفُ) وإنما جعلت علامة في التثنية لا غير؛ لأنها كثيرة الاستعمال والألف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها، ونائبًا عن الضمة، (وَالمُرَادُ باشتِمَالِ الاسم عَلَيهَا أَن يَكُونَ) الاسم (مَوصُوفًا بِهَا) أي: يكون إعرابه بها (لَفظًا) بهذه العلامات الثلاث (أَو تَقدِيرًا) كذلك (أَو مَحَلًّا) كذلك نحو: جاءني هذا في محل الضمة، وهذان في محل الألف، وهؤلاء في محل الواو، وفيه أي: في قوله: «أو محلا» رد على الهندي، حيث قال: والإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو: جاءني هؤلاء مرفوعًا؛ لأن الاسم إذا كان مبنيا يكون إعرابه محلا لا غير.

(وَلا شَكَّ أنَّ الاسمَ مَوصُوفٌ بالرَّفعِ المَحلِّي؛ إذ مَعنَى الرَّفع المَحَلِّي أَنَّهُ في مَحَلٍّ) أي: في مكان من الرفع أو النصب أو الجر (لَو كَانَ ثَمَّةَ) أي: في ذلك المكان (مُعرَبٌ) أي: اسم معرب؛ (لَكانَ) ذلك الاسم (مَرفُوعًا) مثل: جاءني هذا، فإنه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعًا (لَفظًا) مثل: جاءني زيدٌ، (أو تَقديرًا) مثل: جاءني فتىً فإذا كان الأمر كذلك، (فَكَيفَ يَختَصُّ الرَّفعُ بِمَا عَدَا الرَّفعِ المَحَلِّي) منصوب لفظًا بـ«عدا»؛ لأنه فعل ماض وفاعله يستر فيه راجع إلى «ما» أي: بما جاوز الرفع المحلي، وهو الرفع لفظًا أو تقديرًا، (وَهُوَ) أي: المصنف (يبحَثُ مَثَلًا) منصوب إما على المصدرية تقديره: يمثل مثلًا، والجملة حال من فاعل يبحث أو على الحالية، بمعنى: ممثلًا (عَن أَحوالِ الفَاعِلِ) من

إذا كان مضمرًا متصلًا، كما سيجيء.

التقديم والتأخير وغيرهما (إِذَا كَانَ) ظرف لـ«يبحث» (مُضمَرًا مُتَّصِلًا) والمضمر مطلقًا لا يكون إلا مبنيا، وإعراب المبني إنما يكون في محله (كَمَا سَيجِيءُ) في بحث وجوب التقديم والتأخير.

* * *

[الفاعل]

(فَمِنْهُ) أي: من المرفوع، أو مما اشتمل على عَلَمِ الفاعلية (الْفَاعِلُ).

وإنما قدَّمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة، ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ. وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم، بخلاف الفاعل،

[الفاعل]

ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان أنواعه وقدم ما هو الأصل منه فقال: «فمنه» الفاء للتفصيل و«من» للتبعيض (أَي: مِن المَرفُوعِ) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور في المرجع، والتقسيم أيضًا لأن المقسم هو المرفوع، (أَو مِمَّا اشتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور في المرجع، وتوافقه أيضًا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع.

«الفاعل» مبتدأ، وقوله: «فمنه» خبر مقدم، أو خبر، وقوله: «فمنه» مبتدأ؛ لأن «من» للتبعيض تقديره: فبعضه الفاعل، وهذا أولى لكون الأصل في المبتدأ التقديم على ما سيأتي، (وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ؛ لأَنَّهُ أَصلُ المَرفُوعَاتِ عِندَ الجُمهُورِ؛ لأَنَّهُ جُزءُ الجُملَةِ الفِعليَّةِ الَّتي هِيَ أَصلُ الجِملَةِ) لأن الفعل هو الأصل في العمل والإسناد والإخبار؛ لأنه لعروضه وحدوثه يحتاج دائمًا إلى الفاعل بخلاف غيره، (وَلأنّ عَامِلَهُ أَقوَى) لأنه لفظي يعرف باللفظ والقلب كالفاعل، ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله، ومن آثار قوة العامل اللفظي أن يغلب على عامل المبتدأ وينسخه، (مِن عَامِلِ المُبتَدأ) لأنه يعرف بالقلب فقط، ولأن رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ، ولأنه أشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسده، (وَقِيلَ: أَصلُ المَرفُوعَاتِ المُبتَدأ؛ لأَنَّهُ بَاقٍ) أي: غالبًا؛ لأنه يجب تأخيره في بعض المواضع لأمر عارض وسيجيء تفصيله، (عَلَى مَا هُوَ الأَصلُ فِي المُسنَدِ إلَيهِ وَهُوَ التَّقدِيمِ) وسيأتي وجهه، (بِخِلافِ الفَاعِلِ) قلنا:

ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق، فكان أقوى، بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق.

(وَهُوَ) أي: الفاعل (مَا) أي: اسم حقيقة أو حكمًا؛ ليدخل فيه مثل قولهم: «أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا» (أُسْنِدَ إِلَيْهِ):

1 - (الْفِعْلُ) بالأصالة لا بالتبعية، ليخرج عن الحد توابع الفاعل.

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات ....

الفاعل وإن كان مسندًا إليه كالمبتدأ وحقه التقديم أيضًا لكنه لما كان معمولًا لعامل لفظي، وهو الفعل الذي هو الأقوى في العمل لما سبق لزم تأخيره عنه، ولئلا يلتبس بالمبتدأ إذا قدم، (وَلأَنَّهُ يُحكَمُ عَلَيهِ بِكُلِّ حُكم جَامِدٍ) ولو كان مؤولًا مثل: زيد أبوك، في تأويل مربيك، (وَمُشتَقٍّ) مثل: زيد قائم، ولأنه يحكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد، والفاعل ليس كذلك فإنه لا يحكم عليه إلا بحكم واحد، وفيه نظر (فَكَانَ) المبتدأ (أَقوَى) لأن كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته، (بِخِلافِ الفَاعِلِ؛ فإنّهُ لا يُحكَمُ عَلَيهِ إلّا بالمُشتَقِّ) لأن الفاعل من صدر عنه الفعل، ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شيء، فكيف يحكم به، وإنما حكم به على المبتدأ بتأويل، وههنا الحكم لا يقبل التأويل.

«وهو» أي: الفاعل «ما» (أي: اسمٌ) سبق فائدة هذا التفسير (حَقِيقَةً) نصب على التمييز (أَو حُكمًا) عطف على قوله: «حقيقة» واللام في: (لِيَدخُلَ) متعلق بالتعميم أي: وإنما عممنا الاسم المفهوم من قوله: «ما» بمقتضى المقام إلى الحقيقي والحكمي (فِيهِ) أي: في الاسم (مِثلُ قَولِهِم: أَعجَبَنِي أَن ضَرَبتُ زَيدًا) لأن الفعل المصدر بأن في حكم المصدر في كونه فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأً أو مضافًا إليه، أي: أعجبني ضربك زيدًا، «أسند إليه الفعل» ولم يقل: أخبر بالفعل عنه؛ ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو: بعت، وهل ضربت زيدًا ونحوهما، (بالأَصَالَةِ) متعلق بالإسناد (لا بالتَّبَعِيَّةِ) واللام في: (لِيَخرُجَ) متعلق بالفعل المقدر تقديره: وإنما قيدناه بقولنا: «بالأصالة» ليخرج (عَنِ الحَدِّ تَوَابِعُ الفَاعِلُ) مثل: الصفة والمعطوف وغيرهما، قوله: (وَكَذَا) خبر مقدم (المُرَادُ) مبتدأ مؤخر (فِي جَمِيعِ) متعلق بـ«المراد» (حُدُودِ المَرفُوعَاتِ، والمَنصُوبَاتِ،

والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها.

2 - (أَوْ شِبْهُهُ) أي: ما يشبهه في العمل. وإنما قال ذلك؛ ليتناول فاعل «اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، واسم التفضيل، والظرف».

(وَقُدِّمَ) أي: الفعل أو شبهه (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الاسم. واحترز به عن نحو: «زيد» في «زَيْدٌ ضَرَبَ»؛ لأنه مما أسند إليه الفعل؛ لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة، لكنه مؤخر عنه، والمراد ....

والمَجرُورَاتِ، غَير التَّوابِعِ) بدل من قوله: «وكذا» بدل الكل والباء في قوله: **(بِقَرِينَةِ)** متعلق بالفعل المقدر تقديره: علم ذلك أي: كونه غير التوابع بقرينة **(ذِكرِ التَّوَابِعِ بَعدَها)** أي: بعد هذه الأنواع الثلاثة.

«أو شبهه» معطوف علي «الفعل» **(أي: مَا يُشبِهُهُ)** لأن المصدر العامل في حكم الفعل **(في العَملِ)** هو وجه الشبه، لم يقل: في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر؛ لأنه غير مشابه له، ولا في الدلالة على الحدث؛ لئلا يخرج الظرف؛ لأنه لا يدل على الحدث **(وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ)** أي: أو شبهه؛ **(لِيَتَنَاوَلَ)** اللام متعلق بـ«القول» **(فَاعِلَ اسم الفَاعِلِ)** مثل: زيد قائم أبوه، **(وَالصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ)** مثل: زيد حسن وجهه، **(وَالمَصدَرَ)** مثل: أعجبني ضرب زيدٍ عمرا، **(وَاسمَ الفِعلِ)** مثل: رويد زيدًا، وهيهات الأمر، **(وَاسمَ التَّفضِيلِ)** وسيأتي تفصيله، **(وَالظَّرفَ)** مثل: زيدٌ في كمه كتابٌ، «وقدم» عطف علي قوله: «أسند»، أو حال من الفعل بتقدير: قد بالواو، والضمير لأن الماضي المثبت إذا جعل حالًا يلزم فيه قد ظاهرة أو مقدرة وسيأتي، **(أَي: الفِعلُ أَو شِبهُهُ)** يشير إلى أن الضمير يرجع إلى أحدهما على سبيل البدل، «عليه» **(أي: عَلَى ذَلِكَ الاسم)** المعبر عنه بـ«ما»، **(وَاحتَرَزَ بِهِ)** أي: بقوله: «وقدم عليه» **(عَن نَحوِ: زَيدٌ في: زَيدٌ ضَرَبَ)** أي: عن المبتدأ الذي أسند إليه الفعل، يعني: خبره جملة فعلية؛ **(لأنّهُ مِمَّا أُسنِدَ إِلَيهِ الفِعلُ؛ لأَنَّ الإسنادَ إِلَى ضَمِيرِ شَيءٍ إسنادٌ إِلَيهِ فِي الحَقِيقَةِ)** لأنه خبر عنه، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال والأصل، وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فأزال هذا بقوله: «وقدم عليه» **(لَكِنَّهُ مُؤَخَّرٌ عَنهُ)** فلا يصدق هذا التعريف عليه، فلا يكون فاعلًا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع إلى المبتدأ، **(وَالمُرَادُ)** بقوله: «وقدم عليه»

تقديمه عليه وجوبًا؛ ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره، نحو: «كَرِيمٌ مَنْ يُكْرِمُكَ». فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر ظرفًا، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ»؟ قلت: المراد وجوب تقديم نوعه، وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل.

(عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) أي: إسنادًا واقعًا على طريقة قيام الفعل، أو شبهه به،

(**تَقدِيمُهُ عَلَيهِ وُجُوبًا**) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: قد يقدم الخبر على المبتدأ مع أن هذا المبتدأ ليس بفاعل، فأجاب عنه بقوله: والمراد إلى آخره، واللام في قوله: (**لِيَخرُجَ**) متعلق بالتقديم (**عَنهُ المُبتَدأ المُقَدَّمُ عَلَيهِ خَبَرُهُ**) مرفوع على أنه فاعل لقوله: المقدم؛ لأنه وصف سببي مثل: مررت برجل حسن غلامه، ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هي له، (**نَحوُ: كَرِيمٌ**) خبر مقدم لا مبتدأ؛ لأنه نكرة لأنها لا تكون مبتدأ إلا بوجه التخصيص وسيأتي تفصيله، (**مَن يُكرِمُكَ**) والموصول مع صلته في محل الرفع مبتدأ؛ لأنه معرفة قدم الخبر ههنا، مع أن تأخيره هو الأصل لتشويق السامع إلى المبتدأ، مثل:

ثلاثةٌ تجلو عن القلب الحزن   الماء والخضراء والوجه الحسن

(**فإن قُلتَ:**) منشأ هذا السؤال قوله: «والمراد تقديمه عليه» وجوبًا فالفاء جواب شرط محذوف تقديره: إذا كان المراد هكذا، فإن قلت: (**قَد يَجِبُ تَقدِيمُهُ**) عليه (**إِذَا كَانَ المُبتَدأُ نَكِرَةً، والخَبَرُ ظَرفًا**) ليتخصص به النكرة؛ لأن بتقديم الخبر الظرف تتخصص النكرة وسيأتي تحقيقه، (**نَحوُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، قُلتُ: المُرَادُ**) بالتقديم (**وُجُوبُ تَقدِيم نَوعِهِ**) أي: نوع ما أسند إلى الفاعل أو شبهه لا فرده، (**وَلَيسَ نَوعُ الخَبَرِ مِمَّا يَجِبُ تَقدِيمُهُ**) بل يجب تقديم بعض أفراده لأمر عارض كالمثال المذكور، (**بِخِلافِ**) «نوع» (**مَا أُسنِدَ إِلى الفَاعِلِ**) فإنه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق، «على جهة قيامه به» (**أَي: إِسنَادًا وَاقِعًا عَلَى طَرِيقَةِ قِيَامِ الفِعلِ أَو شِبهُهُ بِهِ**) أي: الاسم يشير إلى أن الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لـ«أسند»، وإلى أن الجهة بمعنى: الطريقة يقال: جهة فلانٍ طريقته وطرزه، والضمير المجرور في «قيامه» يرجع إلى الفعل أو شبهه على سبيل البدل، ويجوز أن يجعل الجار والمجرور أعني: على طريقة حالًا من ضمير «قدم» أي: مشتمل على طريقة إلى آخره، وفيه نظرٌ،

وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم، أو على ما في حكمها كاسم الفاعل، والصفة المشبهة. واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كـ«زيد» في «ضُرِبَ زَيْدٌ» على صيغة المجهول، فالاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلًا في الفاعل كالمصنف. وأما على مذهب من جعله داخلًا فيه كصاحب المفصل، فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به.

(مِثْلُ): ....

(وَطَرِيقَةُ قِيَامِهِ بِهِ أَن يَكُونَ عَلَى صِيغَةِ المَعلُوم) أي: ذلك علامتها (أَو عَلَى مَا فِي حُكمِها) أي: ذلك من لوازمها لأن القيام ثبوت وجود الأمر، واتصاف ذلك الأمر به والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم، أو ما في حكمها لأن المصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد؛ لأنه لا يجيء مجهول من الفعل اللازم، (كاسمِ الفَاعِلِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ) مثال لما في حكمها؛ لأن الاسم الفاعل لما أسند إلى الفاعل مقدمًا عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم؛ لأن الفعل المعلوم يسند إلى الفاعل مقدمًا عليه دون المجهول لأنه يسند إلى نائبه، (وَاحتَرَزَ بِهَذَا القِيدِ) أي: بقوله: «على جهة قيامه به» (عَن مَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: عن فعل أو شبهه فعل لم يسند إلى فاعله، بل إلى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كَزَيدٍ في: ضُرِبَ زَيدٌ عَلَى صِيغَةِ المَجهُولِ) لا على صيغة المعلوم؛ (فَالاحتِيَاجُ إلى هَذَا القَيدِ) أي: القيد المذكور (إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَذهَبِ مَن لَم يَجعَلهُ) أي: نائب الفاعل (دَاخِلًا في الفَاعِلِ كالمُصَنِّفِ مَثَلًا، وأمّا عَلَى مَذهَبِ) الجار متعلق بقوله: «فلا حاجة إلى هذا القيد تقديره: وإما فلا حاجة إلى آخره»، قدم لئلا يتوالى بين طرفي الشرط والجزاء مثل قولك: أما يوم الجمعة فزيد قائم، (مَن جَعَلَهُ) أي: مفعول ما لم يسم فاعله (دَاخِلًا فِيهِ) أي: في الفاعل (كَصَاحِبِ «المفصّل») حيث قال: الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا، وتابعه الشيخ عبد القاهر وأكثر البصرية حيث جعلوه فاعلًا فلا يحترز عنه عندهم؛ (فَلَا حَاجَةَ إلى هَذَا القَيدِ، بَل يَجِبُ أن لا يُقَيَّدَ بِهِ) وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة: فاعل أو لا، وليس خلافًا معنويا؛ فعند المصنف لا يقال، وعندهم يقال.

«مثل» إما مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو مثل، أو منصوب

«زيد» في (قَامَ زَيْدٌ) فهذا مثال لما أسند إليه الفعل.

(وَ) مثل: «أبوه» في (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ) فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

(وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ)، أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه، إن لم يمنع مانع (أَنْ يَلِيَ الفِعْلَ) المسند إليه، أي: يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته؛ لأنه كالجزء من الفعل؛ ....

على أنه مفعول به لفعل تقديره: أمثل مثل: (زَيدٍ) أتى به ليصرح ما به المقصود من المثال، ويبين (في) «قام زيدٌ» الجار والمجرور صفة لزيد أي: الكائن فيه، (فَهَذَا) أي: هذا القول (مِثَالٌ لِمَا أُسنِدَ إِلَيهِ الفِعلُ) وصريح فيه، «و» (مِثلُ: أَبُوهُ، في) «زيدٌ قائمٌ أبوه» وإنما أتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدًا عليه؛ لأنه لا يعمل بدون الاعتماد وسيأتي تفصيله، (فَهَذا مِثَالٌ لِمَا أُسنِدَ إِلَيهِ شِبهُ الفِعلِ) ولكنه ليس بصريح فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون أبوه مبتدأ وقائم خبرًا مقدمًا عليه، ولو قال: زيد قائم أبواه، أو آباؤه لكن صريحًا فيه أيضًا لكن اختار الإفراد اختصارًا، ولأن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

«والأصل» (فِي الفَاعِلِ) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الأصل فيه والفرع فقال: والأصل وهو في اللغة: ما يبنى عليه الشيء، وفي العرف: قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات، والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله: «أي ما ينبغي الخ»، قيل: ولو قال والأولى مكان والأصل لكان أخصر وأوضح وأحسن لمراعاة الاشتقاق، يعني: مطابقة الأولى؛ لأن يليه أجيب بأن الأولوية تحتمل أن تكون عارضة لا بحسب الأصل، وليس يوجد هذا الاحتمال في الأصل ولذلك اختاره، (أَي: مَا يَنبَغِي أَن يَكُونَ الفَاعِلُ عَلَيهِ إِن لَم يَمنَع مَانِعٌ) لأن عند المانع يخرج عنه ويجب الولى أولا «أن يلي الفعل» (المُسنَدَ إِلَيهِ) أشير إلى أن اللام في الفعل للعهد الخارجي مثل: جاءني رجل وأكرمت الرجل، (أَي: يَكُونُ بَعدَهُ مِن غَيرِ أَن يَتَقَدَّمَ عَلَيهِ شَيءٌ آخَرُ مِن مَعمُولاتِهِ) أي: معمولات الفعل، هذا تفسيرٌ لمعنى الولى؛ لأن معناه القرب، يقال: وليه، أي: قربه يعني: يليه حقيقة كالفاعل الظاهر أو حكمًا كالفاعل المستتر، فإن البعدية ههنا حكمية كوجوده؛ إذ هو خلاف الأصل، (لأنّه) أي: الفاعل (كالجُزءِ مِنَ الفِعلِ)

لشدة احتياج الفعل إليه، ويدل على ذلك إسكان اللام في «ضَرَبْتُ»؛ لأنه لدفع توالي أربع حركات في ما هو بمنزلة كلمة واحدة.

(فَلِذَلِكَ) الأصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جَازَ «ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ») لتقدم مرجع الضمير، وهو «زيد» رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقًا، بل لفظًا فقط، ....

حقيقة كالفاعل المستتر أو حكمًا كالفاعل الظاهر، قوله: (لِشِدَّةِ احتِيَاجِ الفِعلِ إلَيهِ) تعليل للجزئية (وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ) أي: على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك أي: للشدة (إسكَانُ اللَّامِ فِي: ضربتُ) أي: في الفعل الذي اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك؛ لأنه أورده على سبيل التمثيل، وقوله: (لأنَّهُ لِدَفعِ تَوَالي أَربَعِ حَرَكَاتٍ) تعليل للإسكان (فِي مَا هُوَ) ظرف للتوالي (بِمَنزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ) لأنه لما وجب إسكان أحد الحروف الأربعة في الفعل الرباعي؛ لأنه لما استثقل يكون حروفه أصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب إسكان أحدها لدفعه ولزوم إسكان أحد حروف ما هو بمنزلته كالمثال المذكور.

«فلذلك» الفاء للتفريع أي: لبيان فائدة كون الأصل في الفاعل الولى واللام تعليل، ومتعلق بالفعلين أعني: جاز وامتنع على سبيل التنازع، وذلك اسم من أسماء الإشارة للبعيد، (الأَصلُ الَّذِي يَقتَضِي تَقدِيمَ الفَاعِلِ عَلَى سَائِرِ مَعمُولاتِ الفِعلِ) سواء كانت أصولًا كالمفاعيل الخمسة، أو فروعًا كالملحقات السبع «جاز: ضرب غلامه» بالنصب على أنه مفعول به «زيدٌ» مرفوع؛ لكونه فاعلًا له، وقوله: «ضرب إلى آخره» بتقدير مضاف مرفوع محلا على أنه فاعل جاز أي: تركيب: ضرب غلامه زيدٌ، قوله: (لِتَقَدُّمِ) تعليل للجواز، ومتعلق به وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، (مَرجِعِ الضَّمِيرِ، وَهُوَ) أي: المرجع (زَيدٌ) لأنه فاعل، وأصله أن يلي الفعل لفظًا (رُتبَةً) منصوب على التمييز؛ لأن التقديم يحتمل أن يكون لفظًا أو رتبةً أو كليهما معًا إذا كان الأمر كذلك؛ (فَلَا يَلزَمُ الإِضمَارَ قَبلَ الذِّكرِ) حال كونه (مُطلقًا، بَل) يلزم (لَفظًا فَقَط) وهو اسم من أسماء الأفعال بمعنى: انته مبني على السكون، والفاء جواب شرط محذوف يعني: إذا كان اللزوم لفظًا فانته عن

وذلك جائز.

(وَامْتَنَعَ: «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا») لتأخر مرجع الضمير، وهو «زيد» لفظًا ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة، وذلك غير جائز، خلافًا للأخفش وابن جني، وسندهما في ذلك قول الشاعر:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِـمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَـاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَـعَـلَ

اللزوم رتبة، (وَذَلِكَ) أي: لزوم الإضمار قبل الذكر لفظًا فقط (جَائِزٌ) كما جاز عند سبق مرجعه لفظًا ورتبةً.

«وامتنع: ضرب غلامه» بالرفع؛ لأنه فاعل «زيدًا» منصوب لكونه مفعولًا (لِتَأَخُّرِ) مضاف إلى الفاعل وهو (مَرجِعُ الضَّمِيرِ، وهوَ زَيدٌ لفظًا ورتبةً) تمييزان عن نسبة التأخر؛ (فَيَلزَمُ الإضمَارُ قَبلَ الذِّكرِ لفظًا ورتبةً، وَذَلِكَ) أي: الإضمار المذكور (غَيرُ جَائِزٍ) لكونه مخالفًا لوضع ضمير الغائب وسيجيء تفصيله، قوله: (خِلافًا) منصوب على أنه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام في (للأخفَشِ) متعلق به تقديره: خالف الجمهور خلافًا؛ لأنه المخالف هذان لا الجمهور (وَابنِ جِنِّي) بسكون الياء وتشديد النون كنية الإمام أبي الفتح عثمان بن جني، ونقل عن سيبويه أن جني معرب كني، وليس الياء للنسبة، (وَسَنَدُهُما) أي: دليلهما (في ذَلِكَ) أي: في الجواز (قَولُ الشَّاعِرِ: جَزَى رَبُّهُ) وهذا إنما يكون دليلًا باعتبار إرجاع الضمير إلى عدي، وهو الأولى؛ لأنه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء إلى ربه؛ لأنه الرب هو الملجأ للرجل، فإذا انتقم للمظلوم منه يكون أشد عليه، و«عن» في قوله: (عَنِّي) ههنا للبدل تقديره: بدلًا عني ونائبًا (عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ) منصوب بنزع الخافض أي: كجزاء وهو مصدر مضافًا إلى المفعول وهوَ (الكِلَابِ) جمع كلب، المراد منها أشرار الناس أو حقيقتها وجزاؤها القتل هدرًا (العَاوِيَاتِ) جمع عاوٍ، وهو الصياح يقال: عوى الكلب يعوي من باب: رمى يرمي صاح وهو ما ليس بكلب صيد، ولا حرث ولا له نفع إلا العواء، ويروى: العاديات جمع العادي بالدال المهملة وهو العدو، والأول أليق بالمقام (وَقَد فَعَل) أي: فعل الله ذلك وأجاب مسألتي، قيل: المقصود منه إظهار الرغبة فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه،

وأجيب عنه: بأن هذا للضرورة، والمراد عدم جوازه في سَعَةِ الكلام، وبأنه لا نسلم أن الضمير يرجع إلى «عدي»، بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل، أي: «جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ».

وربما يخيل إليه حاصلًا فيعبر عنه بلفظ الماضي، (وَأُجِيبَ عَنهُ) أي: عن سندهما (بأنَّ هَذَا) أي: قول الشاعر (للضَّرُورَةِ) أي: لضرورة وزن الشعر؛ إذ لو قيل: جزى عدي بن حاتم عني ربه؛ لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل، وهو نادر، (وَالمُرَادُ عَدَمُ جَوَازِهِ في سَعَةِ الكَلام) والإضمار المذكور ليس بموجود فيه (وَبأنّهُ لا نُسَلِّمُ أنّ الضَّميرَ يَرجِعُ إلى عَدي، بَل إلى المَصدَرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيهِ الفِعلُ) مثل: ﴿اَعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: 8] وقد مر تحقيقه، ومثل قولك: من صدق كان خيرًا، فضمير كان يرجع إلى الصدق الذي دل عليه الفعل، أعني: صدق، (أي: جَزَى رَبُّ الجَزَاءِ) فحينئذٍ لا يكون فيه محذور، ويكون الرب بمعنى: الصاحب، أي: صاحب الجزاء.

* * *

[تقديم الفاعل على المفعول]

(وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ) الدال على فاعلية الفاعل، ومفعولية المفعول بالوضع (لَفْظًا فِيهِمَا) أي: في الفاعل المتقدم ذكره صريحًا وفي ضمن الأمثلة، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة (وَالْقَرِينَةُ) أي: الأمر الدال عليهما لا بالوضع؛ إذ لم يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة دالة عليه، فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه؛ ....

[تقديم الفاعل على المفعول]

قوله: «وإذا انتفى الإعراب» شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من أن يكون على الأصل، فيوجب تقديمه على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه (**الدَّالّ**) اللام في الإعراب للعهد الخارجي (**عَلَى فَاعِلِيَّةِ الفَاعِلِ ومَفعُوليّةِ المَفعُولِ**) الباء في قوله: (**بالوَضعِ**) متعلق بالدال؛ لأن المراد بها الدلالة الوضعية لا غير «لفظًا» منصوب على التمييز عن نسبة الفعل إلى الفاعل، واحتزار عن التقدير أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقديره «فيهما» (**أَي: في الفَاعِلِ المُتَقَدِّم ذِكرُهُ**) مرفوع (**صَرِيحًا**) تمييز من قوله: فمنه الفاعل (**وَفِي ضِمنِ الأَمثِلَةِ**) على قوله: صريحًا، لأن التمييز معنى الظرفية (**وَالمَفعُولِ المُتَقَدِّم ذِكرُهُ في ضِمنِ الأَمثِلَةِ**) لا صريحًا؛ لأنه لم يذكر المفعول صريحًا، «والقرينة» معطوف على الإعراب (**أَي: الأَمرُ الدَّالُّ عَلَيهِما لا بالوَضعِ**) لأن القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع (**إِذَا لَم يُعهَد**) مبني للمفعول، وقوله: (**أَن يُطلَقَ**) مبني له أيضًا نائب لقوله: «لم يعهد» والجار حينئذٍ في قوله: (**عَلَى مَا وُضِعَ**) متعلق بقوله: «أن يطلق» (**بِإِزَاءِ شَيءٍ**) قوله: (**أَنّهُ**) الضمير اسم أن راجع إلى الموصول (**قَرِينَةٌ دَالَّةٌ**) خبر أن (**عَلَيهِ**) الضمير راجع إلى الشيء نائب لقوله: «أن يطلق»؛ لأنه غير معهود، وأن الرافع مثلًا قرينة للفاعل بل المعهود أنه موضوع له إذا كان الأمر كذلك، (**فَلا يَرِدُ أَنّ ذِكرَ الإعرَابِ مُستغنىً عَنهُ**) يعني: أن ذكر الإعراب زائد غير محتاج إليه، فيه رد على الهندي حيث قال: وكان يكفيه ـ أي: المصنف ـ أن يقول: إذا انتفت القرينة إذا الإعراب من القرائن، اللهم إلا أن يقال: الإعراب موضع للدلالة على

إذ القرينة شاملة له، وهي:

1 - إما لفظية، نحو: «ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى».

2 - أو معنوية نحو: «أَكَلَ الْكُمَّثْرَى يَحْيَى».

(أَوْ كَانَ) الفاعل (مُضْمَرًا مُتَّصِلًا) بالفعل:

1 - بارزًا كـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا».

2 - أو مستكنًا كـ«زَيْدٌ ضَرَبَ غُلَامَهُ»، بشرط أن يكون المفعول متأخرًا عن الفعل؛ لئلا ينتقض بمثل: «زَيْدًا ضَرَبْتُ».

(أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ) أي: مفعول الفاعل ....

الفاعل ونحوه فلا يسمي قرينة، ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة، وتحقيق مقام اللبس، لو قال: والأوضح أن يقول: إذا خيف اللبس يكفي لما عرفت.

قوله: (إِذَا القَرِينَةُ شَامِلَةٌ لَهُ) تعليل لكون الإعراب مستغنىً عنه لا لعدم الورود كما هو المتبادر، (وَهِيَ) أي: القرينة (إِمَّا لَفظِيَّةٌ) أي: تكون معروفة بالتلفظ، وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث، (نَحوُ: ضَرَبَت مُوسَى حُبلَى، أَو مَعنوِيَّةٌ) يعني: تعريف بملاحظة العقل من غير مدخل اللفظ فيها مثل: استخلف المرتضى المصطفى -عليه السلام- و (نَحوُ: أَكَلَ الكُمثرَى يَحيى) لأن أحدهما لم يصلح للفاعل، «أو كان» معطوف على الشرط (الفَاعِلُ) «مضمرًا متصلًا» (بالفَعلِ) أو شبهه (بارِزًا) بدل من الخبر بدل البعض (كَضَرَبتُ زَيدًا، أو مُستَكنًّا كـ: زَيدٌ ضَرَبَ غُلامَهُ) وسواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا كضربت زيدًا، أو مضمرًا منفصلًا مثل: ما ضربت إلا إياك أو متصلًا كضربتك، والباء في قوله: (بِشَرطِ) متعلق بالجزاء المقدر تقديره: وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط (أَن يَكُونَ المَفعُولُ مُتَأَخِّرًا عَن الفِعلِ) فيه رد على صاحب «الوافية» حيث قال: وما ذكره يشكل بمثل قولنا: زيدًا ضربت، واللام في قوله: (لِئَلَّا) متعلق بالشرط (يَنتَقِضَ) أي: ما ذكره المصنف (بِمِثلِ) قولنا: (زَيدًا ضَرَبتُ) يعني: بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرًا كان أو مضمرًا منفصلًا مثل: إياك ضربت، ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر، ولكونه نادرًا لم يلتفت إليه المصنف.

«أو وقع مفعوله» (أي: مَفعُولُ الفَاعِلِ) معطوف على أحد الشرطين الأول

(بَعْدَ «إِلَّا») بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير، نحو: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» (أَوْ) بعد (مَعْنَاهَا) نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» (وَجَبَ تَقْدِيمُهُ) أي: تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور.

أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة: فللتحرز عن الالتباس.

وأما في صورة كون الفاعل ضميرًا متصلًا: فلمنافاة الاتصال الانفصال.

وأما في صورة وقوع المفعول بعد «إلا»، لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير، فلئلا ينقلب الحصر المطلوب، ....

لأصالته والثاني لقربه «بعد إلا» ظرف لـ«وقع» والباء في قوله: (بِشَرطِ) كالباء السابقة (تَوَسُّطِها) أي: كلمة إلا (بَينَهُما) أي: بين الفاعل والمفعول (في صُورَتي التَّقدِيمِ والتَّأخيرِ) يعني: في صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجيء قريبًا، (نَحوُ: مَا ضَرَبَ زَيدٌ إلّا عَمرًا) «أو» (بَعَدَ) «معناها» أي: معنى: إلا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها، (نَحوُ: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا) «وجب تقديمه» جزاءٌ لقوله: «انتفى» أو «كان» أو «وقع» أو «بعد معناها» وأيا ما كان فجزاء الباقية محذوف، إما كونه جزاء الأول فلأصالته وتقدمه وإما الثاني فلقربه، (أي: تَقديمُ الفَاعِلِ عَلى المَفعُولِ في جَميعِ هَذِهِ الصُّورِ) الأربع، والجار في قوله: (أمَّا فِي صُورةِ) متعلق بمحذوف، و«إما» للتفصيل تقديره: إما وجوب تقديم الفاعل علي المفعول في صورة (انِتفَاءِ الإعرَابِ فِيهِما) الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول، (وَالقَرينَةِ) الدالة عليهما لفظية كانت أو معنوية (فللتَّحَرُّزِ عَن الالتِبَاسِ) يعني: لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينًا أن الفاعل هو الأول لكون التقديم أصلًا أو الثاني لجواز تأخيره أيضًا، فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه، (وَأَمَّا) وجوب تقديمه عليه (في صُورةِ كَونِ الفَاعِلِ ضَمِيرًا متّصِلًا فَلِمُنَافَاةِ الاتّصالِ الانفِصَالَ) المصدر مضاف إلى فاعله وناصب لمفعوله؛ لكونه كالجزء من الفعل لما سبق، وامتناع وقوع كلمة أخرى بين أجزاء كلمة، (وَأمَّا في صُورةِ وُقُوعِ المَفعُولِ بَعدَ إلَّا لكِن بِشَرطِ تَوَسُّطِها بَينَهُما في صُورَتي التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ فَلِئَلَّا يَنقَلِبَ الحَصرُ المَطلُوبُ) يعنيك انحصار

فإن المفهوم من قوله: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» انحصار ضاربية «زيد» في «عمرو» مع جواز أن يكون «عمرو» مضروبًا لشخص آخر، والمفهوم من قوله: «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» انحصار مضروبية «عمرو» في «زيد» مع جواز أن يكون «زيد» ضاربًا لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب.

وإنما قلنا: «بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير»؛ لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع «إلا» فيقال: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ»، فالظاهر أن معناه

الفاعل والمفعول؛ (**فإِنَّ المَفهُومَ مِن قَولِهِ: مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلَّا عَمرًا**) يعني: في صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط «إلا» يبنهما (**اِنحِصَارُ ضَارِبيَّةِ زَيدٍ في عَمرٍو**) لأن الأصل في الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها، وقوله: (**مَعَ**) متعلق بالخبر أي: مصاحبًا وملابسًا مع (**جَوَازِ أَن يَكُونَ عَمرٌو مَضرُوبًا لِشَخصٍ آخَرَ**) يعني: أن الانحصار في الفاعل دون المفعول، يعني: ليس زيد ضاربًا لأحد إلا لعمرو، أما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال، (**وَالمَفهُومُ مِن قولِهِ: مَا ضَرَبَ عَمرًا إِلَّا زَيدٌ**) يعني: في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها يبنهما (**اِنحِصَارُ مَضرُوبيَّةِ عَمرٍو في زَيدٍ**) وضاربية زيد باقية علي الاحتمال، (**مَعَ جَوَازِ أَن يَكُونَ زَيدٌ ضَارِبًا لِشَخصٍ آخَرَ**) يعني: يصح أن يكون زيد ضاربًا لغير عمرو أيضًا لعدم الحصر فيه، (**فَلَو انقَلَبَ أَحَدُهُما بالآخَرِ**) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الأولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (**انقَلَبَ الحَصرُ المَطلُوبُ**) لأن تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى؛ لأن المعنى مستفاد من التركيب؛ فوجب تقديم الفاعل علي المفعول في الصورة الأولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما.

(**وَإنَّمَا قُلنا: بِشَرطِ تَوَسُّطِها**) أي: إلا (**بَينَهُما**) أي: بين الفاعل والمفعول (**في صورتي التقديم والتأخير؛ لأَنَّهُ**) أي: الحال والشأن (**لَو قُدِّمَ المَفعُولُ عَلَى الفَاعِلِ**) في الصورة الأولى حال كون تقديم المفعول مصاحبًا (**مَعَ إلَا فَيُقالُ**) في مثاله (**مَا ضَرَبَ إلَّا عَمرًا زَيدٌ**) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير الظاهر، ففصل الشارح هذين المعنيين فقال: (**فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعنَاهُ**) أي: معنى هذا القول

انحصار ضاربية «زيد» في «عمرو»؛ إذ الحصر إنما هو فيما يلي «إلا»، فلا ينقلب الحصر المطلوب، فلا يجب تقديم الفاعل، لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها.

وإنما قلنا: «الظاهر أن معناه كذا» لاحتمال أن يكون معناه: «مَا ضَرَبَ أَحَدًا أَحَدٌ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ»، فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر، وهو أيضًا خلاف المقصود.

(اِنحِصَارُ ضَاربيّةِ زَيدٍ في عَمرٍو) يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول؛ (إِذ الحَصرُ) أي: المحصورية (إِنَّما هُوَ فِيمَا يَلِي إِلَّا) سواء قدم أو أخر (فَلَا يَنقَلِبُ الحَصرُ المَطلُوبُ) يعني: لا يتغير المعني الأول؛ لأن تغيره إنما يكون إذا قدم المفعول بدون إلا وههنا قدم المفعول مع إلا، (فَلَا يَجِبُ تَقدِيمُ الفَاعِلِ) لأنه إذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان، قوله: (لَكِن لَم يَستَحسِنهُ بَعضُهُم) استدراك من قوله: «فلا ينقلب الحصر المطلوب»، وذلك البعض هو صاحب «المفتاح» حيث قال: تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور، (لأَنَّهُ مِن قَبِيلِ قَصرِ الصِّفَةِ عَلَى المَوصُوفِ قَبلَ تَمَامِها) لأن الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد، لا مطلقًا فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة؛ لأن تمامها لا يكون إلا بالفاعل، (وَإِنَّمَا قُلنا: الظَّاهِرُ أَنَّ مَعناهُ كَذَا) أي: انحصار ضاربية زيد في عمرو؛ (لاحتِمَالِ أَن يَكُونَ مَعنَاهُ) أي: معنى: ما ضرب إلا عمرًا زيد، هكذا نحو: (مَا ضَرَبَ أَحَدًا أَحَدٌ إِلَّا عَمرًا زَيدُ) وهذا المعنى: غير ظاهر لأن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف مطلقًا غير جائز عند الأكثرين لضعف الأداة؛ إذ الأصل فيها إلا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره، (فَيُفِيدُ) هذا المعنى الغير الظاهر (اِنحِصَارَ صِفَةِ كُلٍّ مِنهُمَا) أي: من الفاعل والمفعول (فِي الآخَرِ) يعني: يفيد انحصار ضاربية الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في الفاعل، (وَهُوَ) أي: هذا المعنى (أَيضًا) مصدر آض يئيض أيضًا بمعنى: رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعًا مثل: سقيًا، والمعنى: رجع هذا المعنى إلى الأول رجوعًا، والجملة حال، (خِلافُ المَقصُودِ) لأن المقصود انحصار صفة أحدهما في الآخر وهو

وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلا»؛ لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعًا.

على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب إلا زيد ولا مضروب إلا عمرو، فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهو عين خلاف المقصود، (وَأَمَّا وُجُوبُ تَقدِيمِهِ عَلَيهِ فِي صُورَةِ وُقُوعِ المَفعُولِ بَعدَ معنى إِلَّا؛ لأَنَّ الحَصرَ هَهُنا فِي الجُزءِ الأَخِيرِ) كما أن الحصر في إلا فيما يليها، وما يليها لا يكون إلا جزءًا أخيرًا حقيقةً أو حكمًا، فكذا هذا لأن معنى: إنما ضرب زيد عمرًا، ما ضرب زيد إلا عمرًا، (فَلُو أَخَّرَ الفَاعِلَ انقَلَبَ المَعنى) كما انقلب في إلا حال كونها متوسطة بينهما (قَطعًا) إما منصوب على التمييز أو على الحالية بمعنى مقطوعًا أو على المصدرية مثل: قطع قطعًا، والجملة حال.

* * *

[تأخير الفاعل عن المفعول]

(وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفاعل:

1 - (ضَمِيرُ المَفْعُولِ) نحو: «ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ».

2 - (أَوْ وَقَعَ) أي: الفاعل (بَعْدَ «إِلَّا») المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير، نحو: «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ»، وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفًا.

3 - (أَوْ) وقع الفاعل بعد (مَعْنَاهَا) أي: معنى «إلا»، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ».

4 - (أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ) بأن يكون المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل (وَهُوَ) أي:

[تأخير الفاعل عن المفعول]

ولما فرغ من بيان الأحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان الأصل فيه التقديم، وجواز التأخير شرع في بيان الأحوال التي توجب تأخيره عنه بعد الأصل المذكور «وإذا اتصل به» (أي: **بِالفَاعِلِ**) «ضمير المفعول» يعني: ضمير يرجع إلى المفعول (**نَحوُ: ضَرَبَ زَيدًا**) بالنصب (**غلامُهُ**) بالرفع، «أو وقع» عطف على الشرط وهو قوله: «وإذا اتصل» (أي: **الفَاعِلُ**) «بعد» ظرف وقع ومضاف إلى «إلا» (**المُتَوَسِّطَةِ بَينَهُما**) أي: بين المفعول والفاعل (**في صُورَتي التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ**) أي: صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط إلا بينهما (**نَحوُ: مَا ضَرَبَ عَمرًا إِلّا زَيدٌ**) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط إلا بينهما، (**وَفَائِدَةُ هَذا القَيدِ**) أي: قيد المتوسطة بينهما (**مِثلَ مَا عَرَفتَ**) أي: الذي عرفته (**آنفًا**) من أنف إذا رجع منصوب على الظرفية أي: مثل الذي عرفته في القسم السابق، أي: في صورة تقديم الفاعل على المفعول إذا وقع مفعوله بعد إلا أو معناها، «أو» (**وَقَعَ الفَاعِلُ بَعدَ**) «معناها» (أي: **مَعنَى إِلَّا نَحوُ: إِنَّمَا ضَرَبَ عَمرًا زَيدٌ**) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفًا، «أو اتصل مفعوله» أي: مفعول الفاعل أو الفعل، والإضافة لأدنى ملابسة، والباء في قوله: (**بِأَن يَكُونَ**) متعلق بقوله: «اتصل» (**المَفعُولُ ضَميرًا مُتّصلًا بالفِعلِ**) «وهو» (أي:

الفاعل (غَيْرُ) ضمير (مُتَّصَلٍ بِهِ) مثل: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ» (وَجَبَ تَأْخِيرُهُ) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور.

أما في صورة اتصال ضمير المفعول به: فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة.

وأما في صورة وقوعه بعد «إلا» أو معناها: فلئلا ينقلب الحصر المطلوب.

وأما في صورة كون المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعل غير متصل: فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه ....

الفاعل) «غير» (ضَمِيرٍ) «متصلٍ به» أي: بالفعل سواء كان ضميرًا منفصلًا مثل: ما ضربه إلا أنا أو ظاهرًا، (مِثلُ: ضَرَبَكَ زَيدٌ) أو ضربه أو ضربني زيد، وقوله: «وجب تأخيره» (أي: تَأخِيرُ الفَاعِلِ) جزاءً لقوله: «وإذا اتصل» وجزاء الصور الثلاث الأخر محذوف اختصارًا، أو جزاء لقوله: «أو اتصل مفعوله» يعني: للصور الأخيرة؛ لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الأولى محذوفة أيضًا اختصارًا، وقوله: «عن» في قوله: (عَنِ المَفعُولِ) متعلق بالتأخير، وقوله: (في جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ) الأربعة متعلق بالجزاء.

(أمَّا) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (في صُورَةِ اتّصَالِ ضَمِيرِ المَفعُولِ بِهِ) يعني في الصورة الأولى وقوله: (فَلِئلّا) خبر لمبتدأ محذوف وجوب لـ«أما» (يَلزَمَ الإضمَارُ قَبلَ الذِّكرِ لفظًا ورتبَةً) كما مر وجهه، ولكن ينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جني كما تقدم، (وَأَمَّا) وجوب تأخيره عنه (في صُورةِ وُقُوعِهِ) أي: الفاعل (بَعدَ إِلّا أَو) بعد (مَعناها) يعني: في الصورة الثانية والثالثة، وقوله: (فَلِئلّا يَنقَلِبَ الحَصرُ المَطلُوبُ) سبق تفسيره آنفًا، فإن مضروبية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدم الفاعل بلا إلا لانعكس المعنى، ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور في القسم الأول، وكذا الحال في معناها، (وَأَمَّا في صُورَةِ كَونِ المَفعُولِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا والفَاعِلِ غَيرَ مُتَّصِلٍ) به يعني: في الصورة الأخيرة (فَلِمُنَافَاةِ) مصدر مضاف إلى الفاعل (الاتِّصَالِ) أي: اتصال المفعول بالفعل، وقوله: (تَوَسَّطَ) منصوب لأنه مفعول المنافاة ومضاف إلى (الفَاعِلِ الغَيرِ المُتَّصِلِ)، وقوله: (بَينَهُ) ظرف للتوسط والضمير راجع إلى

وبين الفعل، بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضًا ضميرًا متصلًا، **فإنه** يجب حينئذ تقديم الفاعل، نحو: «ضَرَبْتُكَ».

المفعول أي: يبن المفعول المتصل (**وَبَينَ الفِعلِ**) المتصل به، يعني: يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءًا لفظيا منه، وهذا القدر يمنع التوسط، وقوله: (**بِخِلافِ**) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وهذا أي: كون المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (**مَا إذا كَانَ الفَاعِلُ أيضًا ضَميرًا متّصلًا**) يعني: يكون كلاهما ضميرين متصلين به؛ (**فإنّهُ يَجِبُ حِينَئِذٍ**) أي: حين كون الفاعل أيضًا ضميرًا متصلًا به (**تَقدِيمُ الفَاعِلِ**) لكونه عمدة ومحتاجًا إليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج إليه، وما يكون عمدة يكون أقوى فيجب تقديمه على الأدنى (**نَحوُ: ضَرَبتُكَ**) أو ضربته أو ضربتني.

* * *

[حذف الفعل]

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) الرافع للفاعل (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ) دالة على تعيين المحذوف:

1 - (جَوَازًا) أي: حذفًا جائزًا (فِي مِثْلِ) قولك: (زَيْدٌ) أي: فيما كان جوابًا لسؤالي محقق (لِمَنْ قَالَ: «مَنْ قَامَ؟») سائلًا عمن يقوم به القيام، فيجوز ....

[حذف الفعل]

ولما فرغ من أحوال الفاعل أصلًا وفرعًا أراد أن يبين أحوال عامله ذكرًا وحذفًا جائزًا وواجبًا منبهًا بـ«قد» التقليلية، مع إيراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره؛ فقال: «وقد» للتقليل «يحذف» مبني للمفعول «الفعل» نائبه (**الرَّافِعُ للفَاعِلِ**) يشير إلى أن اللام في قوله: «الفعل» للعهد الخارجي، واللام في قوله: «لقيام» للتوقيت لا التعليل أي: وقت قيام قرينة؛ لأن قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: 78] أي: وقت طلوعها «قرينةٍ» (**دَالَّةٍ**) صفة كاشفة لأن القرينة هي العلامة على الشيء، وهي دالة على الحذف (**عَلَى تَعيينِ المَحذُوفِ**) لأنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا وقت قيام قرينة، سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا.

«جوازًا» منصوب على المصدرية، والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف، يدل على هذا قوله: (**أَي: حَذفًا جَائِزًا**) وقوله: «في» ظرف «جوازًا» يعني: متعلقا به، «مثل» (**قَولِكَ**) ذكره على وجه التمثيل، «زيدٌ» بدل من القول بدل البعض، والرفع محكي، (**أَي: فِيما كَانَ جَوَابًا لِسُؤَالِي مُحَقَّقٌ**) هذا تفسير لـ«مثل قولك» واللام في قوله: «لمن» متعلق بالقول الذي هو «في قولك» و«من موصولة»، و «قال» مع فاعله جملة فعلية صلة «من» استفهامية مبتدأ و«قام» مع فاعله جملة فعلية خبره، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل النصب مقول قال، (**سَائلًا**) يريد به أن «من» في قوله: «من قام» استفهامية (**عَمَّن يَقُومُ بِهِ القِيَامُ**) إذا كان الأمر كذلك، يعني: إذا كان الحذف ههنا جوازًا لا وجوبًا؛ (**فَيَجُوزُ**) لأن المضارع المثبت إذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها، مثل

أن تقول: «زيد» بحذف «قام» أي: «قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز أن تقول: «قَامَ زَيْدٌ» بذكره. وإنما قدر الفعل دون الخبر؛ لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جزأيها، وَالتَّقْلِيلُ فِي الْحَذْفِ أَوْلَى.

(وَ) كذا يحذف الفعل جوازًا فيما كان جوابًا لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مرثية ....

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: 95] ومثل قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: 65] **(أَن تَقُولَ)** بتاء الخطاب **(زَيدُ)** مقول «أن تقول» والرفع محكي، والباء في قوله: **(بِحَذفِ)** متعلق بقوله: «أن تقول» **(قَامَ أي: قَامَ زَيدٌ، وَيَجُوزُ أَن تَقُولَ: قَامَ زَيدٌ، بِذِكرِهِ)** قوله: **(وَإِنَّمَا قُدِّرَ الفِعلُ دُونَ الخَبَرِ)** أي: هذا القول رد على الرضي حيث قال: الظاهر أن زيدًا مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب السؤال أولى، وأيضًا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والأهم تقديم المسؤول عنه فالأولى أن يقدر: زيد قام؛ لأنه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى؛ لأن قوله: من قام؟ سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، وزيد قام يفيد التقوي بتكرر الإسناد فلا يطابق السؤال؛ **(لأَنَّ تَقدِيرَ الخَبَرِ يُوجِبُ حَذفَ الجُملَةِ)** لأن الخبر حينئذٍ فعل، والفعل لا بد له من فاعل، ويكون الفعل مع فاعله جملة، ولذا كان الخبر جملة **(وَتَقدِيرَ الفِعلِ)** بدون الفاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله **(يُوجِبُ حَذفَ أَحَدِ جُزأَيهَا)** وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا أن والمعطوف على معمول معمولها معطوف على معمولها، تأمل تقديره، ولأن تقدير الفعل يوجب حذف أحد جزأيها **(وَالتَّقلِيلُ فِي الحَذفِ أَولَى)** لأن الحذف خلاف الأصل، فيكتفى فيه بأدنى ما يمكن.

والواو في قوله: «و» **(كَذَا)** للمصنف، جيئت لعطف مثال على مثال؛ لأن الحذف هناك بقرينة كونه جوابًا لسؤال محقق، وههنا بقرينة كونه جوابًا لسؤال مقدر، وليست من البيت، يدل عليه قوله: **(يُحذَفُ الفِعلُ جَوَازًا)** أي: حذفًا جائزًا **(فِيمَا كَانَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ)** كما يحذف الفعل حذفًا جائزًا فيما كان جوابا لسؤال محققٍ، والجار في قوله: **(في نَحوِ قَولِ الشَّاعِرِ)** متعلق بقوله: «مقدر»، والجار في قوله: **(فِي مَرثِيَةٍ)** مع متعلقه صفة «لقول الشاعر» أي: في

يزيد بن نَهْشَل: (لِيُبْكَ) على البناء للمفعول (يَزِيدُ) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله (ضَارِعٌ) أي: عاجز وذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي: «يَبْكِيه ضارعٌ» بقرينة السؤال المقدر، وهو «من يبكيه؟». وأما على رواية «لِيَبْكِ يزيدَ» على البناء للفاعل، ونصب «يزيدَ» فليس مما نحن فيه (لِخُصُومَةٍ) متعلق بـ«ضارع» أي: يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء؛ ....

قوله: الكائن في مرثية، بالتخفيف علي وزن محمدةٍ مصدر من رثي يرثي مثل: رمى يرمي وتشديد الياء خطأ، بالفارسية: برمرده ستايش كردن، (يَزِيدَ بنِ نَهشَلٍ) يرثيه أخوه ضرار بن نهشل؛ لأنه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد، فمات يزيد ورثي عليه أخوه ضرار.

«ليبك» على وزن ليرم، وقوله: على في قوله: (عَلَى البِنَاءِ للمَفعُولِ) ظرف مستقر حال، أو صفة أي: حال كونه كائنًا على البناء أو الكائن، «يزيد» هو (مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ) أي: يزيد (مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) «ضارعٌ» (أي: عَاجِزٌ وَذَلِيلٌ) يقال: ضرع فلان إذا كان عجز وذل؛ لأن المتضرع عاجز وذليل، (وَهُوَ) أي: قوله: «ضارع» (فَاعِلُ الفِعلِ المَحذُوفِ) جوازًا، وقوله: (أي: يَبكِيهِ ضَارِعٌ) تفسير للفعل الرافع له من: بكى يبكي، والباء في قوله: (بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ المُقَدَّرِ) متعلق بقوله: «المحذوف» (وَهُو) أي: السؤال المقدر قوله: (مَن يَبكِيهِ) أي: يبكي عليه أي: على يزيد، فأجيب بقوله: ضارع، أي: يبكي ضارع عليه.

(وَأَمَّا) قول الشاعر حال كونه كائنًا (عَلَى رِوَايَةِ: لِيَبكِ يَزِيدَ) الكائن أو كائنا (عَلَى البِنَاءِ للفَاعِلِ) وقوله: (وَنَصبِ يَزِيدَ) عطف على قوله: البناء للفاعل (فَلَيسَ) أي: قوله هذا (مِمَّا) أي: الذي (نَحنُ فِيهِ) حتى يكون ضارع فاعل يبكي المذكور لا المقدر واللام في قوله: «الخصومةِ» (مُتَعَلِّقٌ بـ«ضَارِعٌ») وإن لم يعتمد على شيء قبله من الأشياء الستة التي هي: الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف النفي وحرف الاستفهام، مع كونه شرطًا عند البصريين لعمله لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولًا ضعيفًا (أي: يَبكِيهِ مَن يَذلُّ وَيَعجَزُ) من باب: ضرب (عَن مُقَاوَمَةِ الخُصَمَاءِ) فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل العامل في حكم المضارع، وإلى اعتماده على الموصول المقدر وإلى حذف

لأنه كان ظهيرًا للعجزة والأذلاء، وآخر البيت:

... . وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَايِحُ

والمختبط: السائل من غير وسيلة. والإطاحة: الإهلاك.

و«الطوايح»: جمع «مُطِيحَة» على غير القياس كـ«لَوَاقِح» جمع «مُلْقِحَة».

و«مما» يتعلق بقوله: «مختبط»، و«ما» مصدرية، يعني: «ويَبكيه أيضًا من يسأل من غير وسيلة من أجل إهلاك ....

المضاف في قوله: «الخصومة» وإلى أن الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لأن الجنس يشمل الأفراد، وإن كان على سبيل البدل، واللام في قوله: (**لأَنَّهُ**) تعليل لكون البكاء مخصوصًا بالعاجز والذليل لأن الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (**كَانَ ظَهِيرًا**) فعيل بمعنى: الفاعل للمبالغة (**لِلعَجَزَةِ**) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (**وَالأَذِلَّاءِ**) على وزن الأولياء جمع ذليل (**وَآخِرُ البَيتِ**) أورده لإتمام مدحه لأن الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء؛ لأن المصراع الأول أفاد كونه شجيعًا والثاني سخيًا، «ومختبطٌ» عطف على قوله: ضارعٌ «مما تطيح الطوايح» (**وَالمُختَبِطُ**) بالخاء المعجمة (**السَّائِلُ مِن غَيرِ وَسِيلَةٍ**) أي: الذي يأتيك للمعروف من غير سبب، يقال: اختبطني فلان إذا أخذ منك شيئًا بلا وسيلة من: خبطت الشجر إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، (**وَالإِطَاحَةُ الإِهلَاكُ**) يقال: أطاحه أهلكه (**وَالطَّوَايِحُ**) بمعنى: المطيحات (**جَمعُ مُطِيحَةٍ**) بحذف الزوائد مثل: أعشب فهو عاشب وأيفع فهو يافع من: طاح يطوح مثل: قال يقول، وقيل: طاح يطيح، وهو واوي حال كون الطوايح جمع مطيحة واقعًا (**عَلَى غَيرِ القِيَاسِ**) لأن القياس أن يجمع مطيحة على مطيحات (**كَلَوَاقِحَ جَمعُ مُلقِحَةٍ**) وهو الفحل من الإبل، (**وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِقَولِهِ: مُختَبِطٌ**) وتعلقه بـ«يبكيه» المقدر مما تأباه سليقة الشعراء؛ لأنه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضًا، وهو إهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به إليه، (**وَمَا**) في قوله: «مما» (**مَصدَرِيَّةٌ**) تعرف بالتأمل، (**يَعنِي: وَيَبكِيهِ أَيضًا**) أي: كما يبكيه ضارع (**مَن يَسأَلُ مِن غَيرِ وَسِيلَةٍ مِن أَجلِ إِهلَاكِ**) مصدر مضاف إلى فاعله

المهلكات ماله، وما يتوسل به إلى تحصيل المال؛ لأنه كان معطي السائلين بغير وسيلة».

2 - (وَ) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل؛ لقرينة دالة على تعيينه (وُجُوبًا) أي: حذفًا واجبًا (فِي مِثْلِ) قوله تعالى: (﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾) أي: في كل موضع حذف فيه الفعل، ثم فسّر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف، فإنه لو ذكر المفسَّر لم يبقَ ....

وناصب لمفعوله (المُهلِكَاتِ مَالَهُ) وقوله: (وَمَا يُتَوَسَّلُ بِهِ إلى تَحصيلِ المَالِ) وهو آلات الحرف والصنايع وغيرهما من كونه سببًا؛ لتحصيل المال معطوف على المفعول، وهو قوله: «ماله» وقوله: (لأنَّهُ) علة لقوله: «ويبكيه أيضًا إلى آخره» (كَانَ) أي: يزيد (مُعطِي) منصوب على أنه خبر كان ومضاف إلى (السَّائِلِينَ) وحذف المفعول الثاني للإعطاء مبالغة فيه؛ لأنه كان يعطي أي شيء سألوه من غير تخصيص شيء دون شيء، والجار في قوله: (بِغَيرِ وَسِيلَةٍ) متعلق بقوله: «السائلين».

«و» قوله: (قَد يُحذَفُ) الواو للعطف (الفِعلُ الرَّافِعُ للفَاعِلِ لقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى تَعيِينِهِ) «وجوبًا» (أي: حَذفًا وَاجِبًا) يدل على أن قوله: «وجوبًا» معطوف على قوله: «جوازًا» لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه علي ما سيأتي، والجار في قوله: «في مثل» متعلق بـ«يحذف» مثل (قَولِهِ تَعَالى): «﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾» [التوبة: 6] معناه بالفارسية: اكريكى ازكافران پناه طلب دارداز توپس پناه ده تووبراتاكه شنوده كلام الله را، (أي: في كُلِّ مَوضِعٍ) تفسير لقوله: «في مثل قوله»؛ لأن ذكره على وجه التمثيل (حُذِفَ فيهِ) أي: في ذلك الموضع (الفِعلُ) الرافع للفاعل (ثُمَّ فُسِّرَ لرَفعِ الإبهَامِ النّاشِئِ مِن الحَذفِ) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه إبهام، والغرض منه أي: من الإبهام أولًا، ثم التفسير ثانيًا إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه فيكون علمه أعز وألذ؛ إذ المنساق بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين مبهمًا ومفسرًا توكيد له ليس في ذكره مرة (فإنَّهُ لَو ذُكِرَ المُفَسَّرُ) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لَم يَبقَ

المفسِّر مفسِّرًا بل صار حشوًا، بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام بدون حذفه، فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك: «جَاءَنِي رَجُلٌ أيْ زَيْدٌ»، فتقدير الآية: «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك»، فـ«أَحَدٌ» فيها فاعل فعل محذوف وجوبًا، وهو ....

المُفَسِّرُ مُفَسِّرًا) بكسرها اسم فاعل منه أيضًا؛ لأنه لما لم يكن فيه إبهام لكونه مذكورًا والإبهام إنما نشأ من الحذف لم يحتج إلى المفسر، (بَل صَارَ) أي: ما من شأنه أن يكون مفسرًا إذا حذف المفسر (حَشوًا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان إما مفسد أو غير مفسد، فالأول مثل قوله:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى   وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

والثاني قوله:

واعلم علم اليوم والأمس قبله   ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي

وإن لم يكن الزائد معينًا، فإنه يكون تطويلًا، كقول الشاعر:

وقددمت الأديم لراهشيه   وألفى قولها كذبًا ومينا

وهذا المفسر أي: الذي نشأ الإبهام فيه بسبب الحذف كائن (بِخِلافِ المُفَسَّرِ الَّذي فيهِ إبهَامٌ بِدُونِ حَذفِهِ) الإبهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوي أو الاصطلاحي، (فإنّه) أي: الحال والشأن (يَجُوزُ الجَمعُ بَينَهُ) أي: المفسر بالفتح (وَبَينَ مُفَسِّرِهِ) بالكسر؛ لأنه لما كان إبهامه في المعنى بدون الحذف لزم تفسيره، فجاز الجمع بينهما سواء كان الإبهام في المفرد (كَقَولِكَ: جَاءَني رَجُلٌ أي: زَيدٌ) لأن رجلًا لما جاز إطلاقه على كل فرد من ذكور بني آدم بلغ مبلغ الشهرة لم يعلم متى أطلق أي: فرد أريد منه فاحتيج إلى بيان ما هو المراد منه، فقيل: أي: زيد، أو في الجملة مثل: قطع رزقه أي: مات؛ لأن قطع الرزق يحتمل أن يكون بموته أو بمسافرته وانتقاله إلى بلد آخر؛ فلزم بيان ما هو المراد أيضًا، ففسره بأن يقال: أي: مات أو انتقل، (فَتَقدِيرُ الآيَةِ: وَإن استَجَارَكَ أَحَدٌ مِن المُشرِكِينَ استَجَارَكَ، فأَحَدٌ فِيهَا) أي: في الآية مرفوع لفظًا على أنه (فَاعِلُ فِعلٍ مَحذُوفٍ) بقرينة دالة على الحذف وهي كلمة الشرط وعلى التعيين وهي: استجارك الثاني (وُجُوبًا) أي: حذفًا واجبًا، (وَهُوَ) أي: الفعل

استجارك الأولُ المفسَّرُ بـ«استجارك» الثاني، وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسِّره قائم مقامه مغنٍ عنه، ولا يجوز أن يكون «أَحَدٌ» مرفوعًا بالابتداء؛ لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا بد له من الفعل.

3 - (وَقَدْ يُحْذَفَانِ) أي: الفعل والفاعل (مَعًا) ....

المحذوف وجوبًا الرافع لأحد (اِستَجَارَكَ الأَوَّلُ) صفة (المُفَسَّرُ) بالفتح صفة بعد صفة (بِاستَجَارَكَ الثّاني) صفة المفسر بالكسر، (وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذفُهُ) أي: حذف ذلك الفعل؛ (لأنَّ مُفَسِّرُهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ) في أداء مؤداه (مُغنٍ عَنهُ) لإفادته ما أفاده حتى لو ذكر الأول يلزم استدراك الثاني، قوله: (وَلَا يُجُوزُ) إلى آخره، جواب عن سؤال مقدرٌ تقديره: لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف، ولو جعل أحد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة؛ لأن «من» في قوله: «من المشركين» بيانية، و«من» البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك، فتكون الآية من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة: 221] حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف، فأجاب عنه بقوله: ولا يجوز (أَن يَكُونَ أَحَدٌ مَرفُوعًا بالابتِدَاءِ) كما قلت؛ (لامتِنَاعِ دُخُولِ حَرفِ الشَّرطِ عَلَى الاسمِ) يعني: لو جعل أحدٌ مرفوعًا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظًا ومعنىً ذلك غير جائز؛ لأن الحرف الشرط يقتضي أن يكون ما دخله حادثًا ومتجددًا، يعني: أن يكون دال على الحدوث والتجدد، وهذا المعنى غير موجود في الاسم؛ لأنه يدل على الذات فقط، فإذا رفع أحد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلًا على الفعل معنى وإن دخل على الاسم لفظًا، (بَل لا بُدَّ لَهُ مِن الفِعلِ) ليدخل عليه.

ولما بين حذف الفعل وحده جوازًا أو وجوبًا بقرينة دالة عليه شرع في أن يبين أنهما يحذفان معًا بقرينة أيضًا فقال: «وقد يحذفان» (أي: الفِعلُ والفَاعِلُ) لا الفعل وحده كما سبق، أو الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده، قوله: «معًا» حال مؤكدة لأن المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به، يعني: يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف، وقال الشيخ زاده: ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم إضافتها أن ذكر

دون الفاعل وحده (فِي مِثْلِ: «نَعَمْ») جوابًا (لِمَنْ قَالَ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟») أي: «نَعَمْ، قَامَ زَيْدٌ» فحذفت الجملة الفعلية، وذكر «نَعَمْ» في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب؛ لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر، فيلزم في الكلام استدراك، ....

أحد المتصاحبين بعدها نحو: كنت مع زيد، وإن ذكر قبلها يكون منونًا منصوبًا على الظرفية نحو: جئنا معًا، وقيل: انتصابه على الحالية انتهى مختصرًا، وأشار الشارح إلى هذا المعنى، بقوله: (دُونَ الفَاعِلِ وَحدَهُ) قوله: «دون» منصوب على الحالية ومضاف إلى الفاعل أي: حال كون الفاعل غير محذوف، وقوله: «وحده» حال بعد حال أي: حال كونه غير منفرد في الحذف؛ لأن حذف الفاعل وحده جوازًا ووجوبًا لم يثبت إلا إذا سد شيء مسده، والجار في قوله: «في مثل» متعلق بقوله: «يحذفان في مثل»: «نعم» حال كونه (جَوَابًا) «لمن قال: أقام زيدٌ؟» (أي: نَعَم قَامَ زَيدٌ؛ فَحُذِفَت الجُملَةُ الفِعلِيَّةُ) وهي: قام زيد، بقرينة السؤال المحقق، وهو قوله: أقام زيد؟ لأن نعم حرف تصديق دالة لما سيق عليها من الكلام، فإذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور، وإذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية، كما يقال: أزيد قائم؟ فيقال: نعم زيد قائم، (وَذُكِرَ نَعَم في مَقَامِها) أي: مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق أن نعم حرف تصديق لما سبقها، فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية.

(وَهَذَا الحَذفُ) أي: حذف الفعل والفاعل معًا عند قيام نعم مقامهما (جَائِزٌ) والجار في قوله: (بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ) متعلق بالحذف (لا وَاجِبٌ لِعَدَمِ قِيَام) مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو قوله: (مَا) أي: شيء أو الشيء الذي (يُؤَدِّي مُؤَدَّاهُ) أي: مؤدى المحذوف (فِي مَقَامِهِ) أي: مقام المحذوف (كالمُفَسِّرِ) بالكسر لأن المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدي مؤداه ويغني عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني حشوًا كما سبق، والفاء في قوله: (فَيَلزَمُ) تفريع لقوله: «لعدم قيام ما يؤدي الخ» يعني: حتى يلزم (فِي الكَلَامِ) يعني في الجواب: لو ذكر مع نعم (اِستِدرَاكٌ) بسبب ذكر المحذوف، يعني: لو ذكر المحذوف كما يقال في جوابه

وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال أي: «نَعَمْ، زَيْدٌ قَامَ»؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كونه جملة فعلية.

مثل: نعم قام زيد، بذكر: قيام زيد مع نعم، لم يلزم شيء من كونه حشوًا، أو تطويلًا كما لزم في الآية، (**وَإِنَّمَا قَدَّرَ الجُملَةَ الفِعلِيَّةَ لا الاسمِيَّةَ، بأَن يُقَالَ: أي نَعَم زَيدٌ قَائِمٌ**) لتأكيد الإسناد فيصلح جوابًا للسائل المتردد، واللام في قوله: (**لِيَكُونَ**) علة للتقدير (**الجَوَابُ مُطابِقًا للسُّؤالِ**) لأن السؤال بالجملة الفعلية، وهي قوله: أقام زيد؟ ومطابقة الجواب السؤال أمرٌ مهم عندهم (**في كَونِهِ**) أي: الجواب (**جُملَةً فِعلِيَّةً**) كالسؤال، ولأن فيه تقليل الحذف وليكون مثالًا لما نحن فيه لأنا في صدد حذف الفعل والفاعل معًا، لا في حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية؛ لأنه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف الفعل والفاعل تأمل.

* * *

[التنازع]

(وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ) بل العاملان؛ إذ التنازع يجري في غير الفعلين أيضًا، نحو: «زَيْدٌ مُعْطٍ وَمُكْرِمٌ عَمْرًا»، و«بَكْرٌ كَرِيمٌ وَشَرِيفٌ أَبُوهُ». واقتصر على الفعل؛ لأصالته في العمل، وإنما قال: «الفعلان» ....

[التنازع]

أورد التنازع في بحث المرفوعات وإن كان يجري في المنصوبات والمجرورات أيضًا؛ لأن التنازع في المرفوعات أكثر منه في المنصوبات، وكذا في المجرورات لأن المرفوع أعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم، والمنصوب مخصوص بالمتعدي والمجرور باللازم، فكان الأنسب أن يورد التنازع في المرفوعات فقال: «وإذا تنازع الفعلان» شرطٌ، أي: إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد، وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وإرادة السبب، وهو القصد والإرادة لأن القصد سبب له، لأنه إذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: 6] الآية، أي: إذا أردتم القيام إليها لأن الإرادة سبب للقيام، وجواب «إذا» هذه محذوف أي: جاز إعمال كل منهما، وقوله: «فقد» لا يحتمل أن يكون جزاء له، ولا قوله: «فيختار» أيضًا (**بَل العَامِلانِ**) من باب عطف العام على الخاص إيذانا لعموم التنازع في كل عامل من فعل أو شبهه، ولكن ينبغي أن يختص العاملان بغير المصدرين؛ فإنه لا يجري فيهما؛ لأنه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين؛ إذ لا يضمر في المصدر وبغير الحرفين أيضًا وهو ظاهر؛ (**إذ التَّنَازُعُ يَجرِي في غَيرِ الفِعلَينِ أَيضًا**) كاسم الفاعل (**نَحوُ: زَيدٌ مُعطٍ وَمُكرِمٌ عَمرًا وَ**) الصفة المشبهة نحو: (**بَكرُ كَرِيمٌ وشَرَيفٌ أَبُوهُ**) واسم المفعول نحو: زيد منصور ومغفور أبوه، والاسم المنسوب نحو: زيد قرشي وهاشمي أخوه، (**وَاقتَصَرَ عَلَى الفِعلِ**) حيث قال: «وإذا تنازع الفعلان»، ولم يقل: العاملان مع أنه يجري فيهما أيضًا؛ (**لأَصَالَتِهِ في العَمَلِ**) واكتفاءً بذكر الأصل عن الفرع، وقياسًا له عليه، والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم، (**وَإِنَّمَا قَالَ: الفِعلانِ**) ولم يقل: الأفعال

مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصارًا على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان (ظَاهِرًا) أي: اسمًا ظاهرًا واقعًا (بَعْدَهُمَا) أي: بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الأول؛ إذ هو يستحقه قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال للتنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه، ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولًا لكل واحد منهما على البدل، ....

(مَعَ أنَّ التَّنازُعَ قَد يَقَعُ في أَكثَر مِن فِعلَينِ) مثل: ضربت وأهنت وأكرمت زيدًا، وزيد كريم وشريف وظريف أبوه، إلى غير ذلك؛ (اِقتِصَارًا عَلَى أَقَلِّ مَرَاتِبِ التَّنَازُعِ، وَهُوَ الاثنَانِ) ولأنه أكثر وقوعًا مع أن الأكثر أصل للأقل؛ لكونه الأصل «ظاهرًا» (أي: اسمًا ظاهِرًا) لأن الظاهر صفة يقتضي موصوفًا، وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع، وبيان لمحله، أي: إذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر، يعني: إذا كان تنازعهما فيه (وَاقِعًا) «بعدهما» لأن بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم أيضًا، وشرط للتنازع لأنه لا يجري إلا فيما وقع (أي: بَعدَ الفِعلَينِ؛ إذ المُتَقَدَّمُ عَلَيهِما) سواء كان ظاهرًا نحو: زيدًا ضربت وأكرمت، أو ضميرًا نحو: إياك ضربت وأكرمت، (وَالمُتَوَسِّطُ بَينَهُما) كذلك (معمول للفِعلِ الأَوَّلِ) فيه رد على الرضي حيث قال: وقول المصنف بعدهما لا حاجة إليه؛ لأنه قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوبًا أو مجرورًا نحو: زيدًا ضربت وأكرمت، وبك قمت وقعدت؛ (إذ هُوَ يَستَحِقُّهُ قَبلَ) وجود (الثَّانِي) أي: إذ الأول يستحق لأن يكون عاملًا فيه قبل وجود الثاني؛ فلا يكون فيه مجال للتنازع؛ لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع وبعد وجوده أيضًا، لا يمكن أن يتنازع فيما أخذه الفعل الأول قبل وجوده؛ (فَلا يَكُونُ فِيهِ) أي: في المتقدم أو المتوسط للفعل الثاني (مَجَالٌ للتَّنازُعِ) كما عرفت (وَمَعنى تَنازُعِهِما) أي: الفعلين (فِيهِ أَنَّهُما بِحَسَبِ المَعنَى يَتَوَجَّهَانِ إِلَيهِ) أي: إلى الاسم الظاهر المتنازع فيه، قوله: (وَيَصِحُّ) عطف على قوله: «يتوجهان» (أَن يَكُونَ هُوَ) أي: الاسم الظاهر (مَعَ وُقُوعِهِ في ذَلِكَ المَوضِعِ) الذي كان بعد الفعلين (مَعمُولًا) خبر «أن يكون» واللام في (لِكُلِّ وَاحِدٍ) متعلق بالمعمول (مِنهُما عَلَى) سبيل (البَدَلِ) لا لهما جميعًا؛ لأن المعمول الواحد لا يكون معمولًا لعاملين ومعنى

فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلًا بالفعل الثاني، وهو مع كونه متصلًا بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولًا للفعل الأول، كما لا يخفى.

وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو: «مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنَا» ففيه تنازع، لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره ....

التنازع أمران: أحدهما من جانب العامل، والآخر من جانب المعمول إما من جانب العامل توجهه إليه للعمل فيه، وإما من جانب المعمول صحة كونه معمولًا لكل منهما على سبيل البدل، (فَحِينَئِذٍ) أي: حين كون معنى التنازع هذين الأمرين، (لا يُتَصَوَّرُ تَنَازُعُهُما في الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ) سواء اتصل بالفعل الأول أو الفعل الثاني؛ (لأنَّ الضَّمِيرَ المُتَّصِلَ الوَاقِعَ بَعدَهُما) مرفوعًا كان أو منصوبًا (يَكُونُ مُتّصلًا بالفِعلِ الثَّاني) لا غير، (وَهُوَ) أي: الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه مصاحبًا، (مَعَ كَونِهِ مُتَّصِلًا بالفِعلِ الثَّاني لا يَجُوزُ أَن يَكُونَ مَعمُولًا للفِعلِ الأَوَّلِ، كَمَا لا يَخفَى) لأن المتصل يجب اتصاله بعامله أو بما هو كجزئه، ولا يتصل بعامل آخر لما سبق، ولأن المتصل بعامل لا يمكن أن يتصل بعامل آخر.

(وَأَمَّا الضَّميرُ المُنفَصِلُ الوَاقِعُ بَعدَهُمَا) أي: بعد الفعلين إن كان مرفوعًا (نَحوُ: مَا ضَرَبَ وَ) ما (أَكرَمَ إِلَّا أَنَا، فَفِيهِ) الفاء جواب «أما» والضمير المجرور يرجع إلى الضمير المذكور، (تَنَازُعٌ لَكِن لا يُمكِنُ قَطعُهُ) أي: قطع التنازع يعني: إجراؤه والتنازع من باب تفاعل، فليتأمل (بِمَا هُوَ طَرِيقُ القَطعِ عِندَهُم) أي: عند النحاة (وَهُوَ) أي: طريق القطع (إِضمَارُ الفَاعِلِ) إذا اقتضاه (في) الفعل (الأَوَّلِ عِندَ البَصرِيينَ) لأنهم اختاروا إعمال الفعل الثاني؛ لقربه، ولعدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، ولورود الاستعمال عليه على ما سيجيء، وقوله: (وفي) الفعل (الثَّاني) معطوف على قوله: «في الأول» بإعادة الجار؛ إشارة إلى أن هذا مختار فريق آخر، ولذا قال الشارح: (عِندَ الكُوفِيينَ) لأنهم اختاروا إعمال الفعل الأول؛ لكونه أسبق على ما سيجيء أيضًا، قوله: (لأَنَّهُ) تعليل لقوله: «لا يمكن قطعه» اهـ، (لا يُمكِنُ إِضمَارُهُ) أي: الضمير المنفصل حال

مع «إلا»؛ لأنه حرف لا يصح إضماره ولا بدونه لفساد المعنى؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له. ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل، فلهذا خصه بالاسم الظاهر. وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف، وأما على مذهب الفراء فيعملان معًا. وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار، وهو ممتنع لما عرفت.

كونه مصاحبًا (مَعَ إِلَّا؛ لأَنَّهُ حَرفٌ لا يَصِحُّ إِضمَارُهُ) لأن الإضمار مخصوص بالاسم فقط، (ولا) يمكن إضماره أيضًا (بِدُونِهِ) أي: بدون إلا (لِفَسَادِ المَعنَى؛ لأنّه) أي: الإضمار بدون إلا (يُفِيدُ نَفيَ الفِعلِ عَن الفَاعِلِ) أي: الفعل الأول عند البصرية أو الفعل الثاني عند الكوفية، (وَالمَقصُودُ) أي: مقصود المتكلم وغرضه (إِثبَاتُهُ) أي: إثبات الفعل الأول أو الثاني (لَهُ) أي: للضمير المنفصل الذي هو الفاعل بطريق الحصر والإضمار بدون إلا منافٍ له.

(وَمُرَادُ المُصَنِّفِ بالتَّنَازُعِ هَهُنا) أي: في هذا الباب (مَا) أي: تنازع (يَكُونُ طَرِيقُ قَطعِهِ) أي: طريق إجرائه (إِضمَارَ الفِعلِ) في الفعل الأول أو الثاني (فَلِهَذَا) أي: لكون مراد المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفعل (خَصَّهُ) أي: التنازع (بالاسمِ الظَّاهِرِ) حيث قال: «اسمًا ظاهرًا»، قوله: (وَأَمَّا) تفصيل للمذاهب الثلاثة التي هي مذهب الكسائي والفراء وغيرهما (التَّنَازُعُ الوَاقِعُ في الضَّمِيرِ المُنفَصِلِ) إن كان مرفوعًا، الفاء في (فَعَلَى) جواب «أما» والجار متعلق بقوله: «يقطع» قدم عليه مع أنه ظرف لغوٌ للحصر؛ لأن حذف الفاعل لا يجوز إلا عنده (مَذهَبِ الكسَائي يُقطَعُ بالحَذفِ، وَأَمَّا) التنازع المذكور سابقًا (عَلَى مَذهَبِ الفَرَّاءِ) كما سبق بيانه (فَيَعمَلانِ) أي: الفعلان (مَعًا) أي: حال كونهما مصاحبين في العمل يعني: يعمل كلاهما فيه؛ إذ روي عنه تشريك الرافعين على ما سيجيء، (وَأَمَّا عَلَى مَذهَبِ غَيرِهما) أي: غير الكسائي والفراء (فَلا يُمكِنُ قَطعُهُ لأنّ طَرِيقَ القَطعِ عِندَهُم الإِضمَارُ) فقط، (وَهُوَ) أي: الإضمار (مُمتَنِعٌ لِمَا عَرَفتَ) آنفا، وإنما قلنا في الموضعين: إن كان مرفوعًا، فقيدناه بقولنا: مرفوعًا؛ لأن الضمير إن كان منصوبًا منفصلًا نحو: ما ضرب وما أكرم إلا إياك، جاز أن يجري فيه التنازع بالحذف؛ لأنك إن أعملت الفعل الثاني على مذهب

(فَقَدْ يَكُونُ) أي: تنازع الفعلين:

1 - (فِي الْفَاعِلِيَّةِ) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلًا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية (مِثْلُ: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ»).

2 - (وَ) قد يكون تنازعهما (فِي الْمَفْعُولِيَّةِ) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولًا له، ....

البصريين حذفت المفعول من الأول إن استغني عنه، وكذا إن أعملت الأول، بخلاف ما إذا كان الضمير مرفوعًا منفصلًا حيث لا يجوز حذفه إلا عند الكسائي.

«فقد يكون» الفاء تفصيلية إن كان الجزاء محذوفًا كما سبق أو ما يأتي، أو جزائية إن كانت الجملة جزائية أو اعتراضية إن كانت اعتراضية، والجزاء قوله: «فإن أعملت» إن كان قوله: «فيختار» بالواو على النسخ المشهورة، وإلا قوله: «فيختار» على بعض النسخ، (أي: تَنَازُعُ الفِعلَينِ) يشير إلى أن اسم يكون ضمير راجع إلى التنازع الدال عليه قوله: «وإذا تنازع» مثل قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [المائدة: 8] الآية كما سبق، الجار في قوله: «في الفاعلية» مع متعلقه خبر يكون، وإنما قال: «في الفاعلية» بالياء المصدرية أو النسبية، ولم يقل: في الفاعل مع أنه أخصر؛ ليكون أعم من الفاعل الحقيقي والحكمي مثل ما لم يسم فاعله، الجار في قوله: (بأَن يَقتَضِيَ) متعلق بقوله: «فقد يكون» (كُلٌّ مِنهُما) أي: الفعلين (أَن يَكُونَ الاسمُ الظَّاهِرُ) الواقع بعدهما مفعول «أن يقتضي» (فاعِلًا لَهُ) أي: لكل واحد من الفعلين (فَيَكُونانِ) أي: الفعلان (مُتَفِقَينِ في اقتِضَاءِ) مصدر مضاف إلى المفعول، وهو قوله: (الفَاعِلِيَّةِ) والفاعل متروك أي: اقتضاء الفعلين إياها «مثل: ضربني وأكرمني زيدٌ» وشريف وظريف أبوه.

«و» (قَد يَكُونُ تَنَازُعُهُما) أي: الفعلين «في المفعولية» فيه إشارة إلى أن قوله: «وفي المفعولية» معطوف على قوله: «في الفاعلية»، وإنما قال: «في المفعولية»، ولم يقل: في المفعول؛ ليكون أعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة أو حكمًا كما هو مفعول بالواسطة، وقد مر تعلق الباء في قوله: (بِأَن يَقتَضِيَ كُلٌّ مِنهُما أَن يَكُونَ الاسمُ الظَّاهِرُ) المتنازع فيه (مَفعُولًا لَهُ)

فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مِثْلُ: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»).

3 - (وَ) قد يكون تنازعها (فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ) وذلك يكون على وجهين:

أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر، ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء، مثل: «ضَرَبَ وَأَهَانَ زَيْدٌ عَمْرًا»، وليس هذا قسمًا ثالثًا من التنازع، بل هو اجتماع القسمين الأولين.

أي: لكل واحد من الفعلين؛ (فَيَكُونَانِ) أي: الفعلان (مُتَّفِقَينِ في اقتِضَاءِ) مصدر مضاف إلى المفعول، وهو قوله: (المَفعُوليَّةِ) والفاعل متروك أي: في اقتضائهما إياها «مثل: ضربت وأكرمت زيدًا» وزيد معطٍ ومكرم بكرًا.

«و» (قد يكون تنازعها) «في الفاعلية والمفعولية» (وَذَلِكَ) أي: كون التنازع فيهما جميعًا (يَكُونُ عَلَى وَجهَينِ) لأنه إما أن يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معًا، وهذا قسم واحد منهما، وإما أن يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بأن يقتضي أحدهما أن يكون ذلك الاسم فاعلًا له والآخر مفعولًا له وهذا قسم آخر، (أَحَدُهما: أَن يَقتَضِيَ كُلٌّ مِنهُمَا) أي: من الفعلين (فَاعِلِيَّةَ اسمٍ ظَاهِرٍ) واقع بعدهما (وَمَفعُولِيَّةَ اسمِ ظَاهِرٍ آخَرَ) واقع أيضًا بعدهما بأن يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح أحدهما أن يكون فاعلًا والآخر مفعولًا لكل منهما؛ (فَيَكُونَانِ) أي: الفعلان (مُتَّفِقَينِ في ذَلِكَ الاقتِضَاءِ) أي: اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مِثلُ: ضَرَبَ وَأَهَانَ زَيدٌ عَمرًا، وَلَيسَ هَذَا) أي: هذا القسم (قِسمًا ثَالِثًا مِن التَّنَازُعِ، بَل هُوَ اجتِمَاعُ القِسمَينِ الأَوَّلَينِ) لأن القسم في كل قسمة مقيد بالوحدة؛ فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، ومن حيث إنه قسم واحد آخر يكون في المفعولية، وهذا ليس قسمًا واحدًا آخر حتى يكون قسمًا ثالثًا، بل اجتمع فيه القسمان الأولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسمًا آخر، وفي قوله: «ليس هذا قسمًا ثالثًا إلى آخره» رد على الرضي حيث قال: اعلم أن التنازع على ضربين إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان ثلاثة أضرب أن يتفقا في الفاعلية وأن يتفقا في المفعولية وأن يتفقا في الفاعلية والمفعولية معًا، يعلم وجهه بالتأمل في

وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر، والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه. ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة. وهذا هو القسم الثالث المقابل الأولين.

فقوله: (مُخْتَلِفَيْنِ) لتخصيص هذه الصورة بالإرادة، يعني: «قد يكون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء»،

عبارة الشارح (وَثَانِيهِما) أي: ثاني الوجهين (أَن يَقتَضِيَ أَحَدُ الفِعلَينِ) المتنازعين (فَاعِلِيَّةَ اسم ظَاهِرٍ) واقع بعدهما (وَالآخِرُ مَفعُولِيَّةَ ذَلِكَ الاسم الظَّاهِرِ) حال كونه ملابسًا (بِعَينِهِ) أي: بعين الأول لا بغيره يعني: أن يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا، ويقتضي أحدهما أن يكون فاعلًا له والآخر مفعولًا له سواء كان المقتضي للفاعل الفعل الأول أو الثاني، (وَلا شَكَّ في اختِلافِ اقتِضَاءِ) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو قوله: (الفِعلَينِ) لأن المقتضي ليس إلا الفعلين (في هذِهِ الصُّورةِ) المذكورة آنفًا ليس علينا أن نعيدها، (وَهَذَا) أي: اختلاف اقتضاء الفعلين (هُوَ القِسمُ الثَّالِثُ) لا غير (المُقَابِلُ) للقسمين (الأَوَّلَينِ) لأن في القسم الأول الاقتضاء في الفاعلية فقط، وفي القسم الثاني في المفعولية لا غير، فيكونان متفقين فيه أي: في الاقتضاء، وفي هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت؛ فيكون مقابلًا لهما، وإذا كان الأمر كذلك، (فَقَولُهُ) «مختلفين» (لِتَخصِيصِ هَذِهِ الصُّورَةِ بالإرَادَةِ) الباء داخلة ههنا على المقصور لأن الإرادة مقصورة على الصورة لا العكس، على منوال قولك: ونخصك بالعبادة والمعنى: تخصيص الإرادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور، قوله: (يَعني) إلخ، تفسير لمآل المعنى (قَد يَكُونُ تَنَازُعُ الفِعلَينِ وَاقِعًا في الفَاعِلِيّةِ وَالمَفعُولِيّةِ حَالَ كَونِ الفِعلَينِ) يشير إلى أن قوله: (مُختَلِفَينِ) حال من المضاف إليه، وهو جائز إذا حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقديره: وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: 125] حيث يجوز أن يقال: واتبع إبراهيم حنيفًا، (في الاقتِضَاءِ) متعلق بقوله: «مختلفين»، ونبه أيضًا على ثلاثة أشياء: حالية مختلفين، وذي الحال،

وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا، وإنما لم يورد مثالًا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ فعل من المثال الأول، وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث، وذلك يتصور على وجوه كثيرة، مثل: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا»، و«أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»، و«ضَرَبَنِي وَأكرَمَني زَيْدًا»، و«وَأكرَمتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا»، ....

والعامل، وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع إلى المصدر، والحال يجوز أن يكون عامله معنويًا مستنبطًا من فحوى الكلام على ما سيجيء، **(وَذَلِكَ)** أي: تخصيص هذه الصورة بالإرادة أو القسم الثالث المقابل للقسمين الأولين، تدبر تدرك، **(لا يُتَصَوَّرُ)** أي: لا يتعلق أو لا يحصل عند العقل لأن التصور حصول صورة الشيء في العقل في وقت من الأوقات، **(إِلَّا إذا كَانَ)** أي: إلا وقت كون **(الاسمُ الظَّاهِرُ المُتَنَازَعُ فِيهِ)** يعني: الواقع بعدهما **(وَاحِدًا)** لأنه إذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث؛ إذ يمكن أن يجعل من القسم الجامع للقسمين الأولين.

(وَإنَّما لَم يُورِد مِثالًا للقِسمِ الثَّالِثِ) كما أورد للقسمين الأولين **(لأَنَّهُ)** أي: الحال والشأن **(إِذَا أُخِذَ فِعلٌ مِنَ المِثَالِ الأوَّلِ)** الذي كان فيه تنازع الفعلين في الفاعلية فكانا متفقين في الاقتضاء **(وَفِعلٌ مِن المِثَالِ الآخَرِ)** الذي كان فيه تنازع الفعلين في المفعولية فاتفقا في الاقتضاء **(حَصَلَ مِثَالُ القِسمِ الثَّالِثِ)** يعني: لأن مثال هذا القسم تبين من القسمين الأولين، ولذا لم يورد حتى لا يتكرر بعض الأقسام ولإحالته إلى فهم المتعلمين، **(وَذَلِكَ)** أي: حصول مثال القسم الثالث عند الأخذ المذكور **(يُتَصَوَّرُ)** أي: يتعقل **(عَلَى وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ)** لأنه لا يخلو إما أن يكون الفعل الثاني عين الأول في اللفظ والمعنى أو لا، والأول إما أن يقتضي الفعل الثاني مفعولًا والأول فاعلًا **(مِثلُ: ضَرَبَني وَضَرَبتُ زَيدًا، وَأَكرَمَني وَأَكرَمتُ زَيدًا)** أو بالعكس يعني: أن يقتضي الثاني فاعلًا والأول مفعولًا، مثل: ضربت وضربني زيد وأكرمت وأكرمني زيد، وهذه أربعة أقسام، **(وَ)** الثاني إما أن يقتضي الفعل الثاني مفعولًا والفعل الأول فاعلًا مثل: **(أَكرَمَني وَضَرَبتُ زَيدًا، وَضَرَبَني وَأَكرَمتُ زَيدًا)** أو على العكس يعني: أن يقتضي الفعل الثاني

وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعًا.

(فَيَخْتَارُ) النحاة (الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ) الفعل (الثَّانِي) لقربه مع تجويز إعمال الأول. (وَ) يختار النحاة (الْكُوفِيُّونَ الأَوَّلِ) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه، وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر.

فاعلًا والأول مفعولًا مثل: أكرمت وضربني زيد وضربت وأكرمني زيد، وهذا القسم أيضًا أربعة أقسام فالمجموع ثمانية أقسام، ولانقسام هذا القسم إلى هذه الأقسام قال الشارح: **(وَغَيرُ ذَلِكَ)** المذكور **(مِمَّا يَكُونُ الاسمُ الظَّاهِرُ)** المتنازع فيه **(مَرفُوعًا)** «فيختار» الفاء جزائية أو تفصيلية، بين الفريقين **(النُّحَاةُ)** جمع ناحٍ أصله: نحوةٌ على وزن فعلةٍ قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم ضم أولها، يعني: النون؛ ليعتدل طرفاه، يعني: طرف فائه ولامه في القلب، وفرقًا بينها وبين المفرد نحو فتاة، أو نقول إن فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام، وإنما أوردها لتكون موصوفة لقوله: «البصريون» لأنه اسم منسوب يقتضي موصوفًا «إعمال» منصوب بـ«يختار» على تضمين معنى الترجيح؛ لأن الاختيار لازم، والمعنى: فيرجح النحاة إعمال **(الفِعلِ)** «الثاني» **(لِقُربِهِ)** فهو على أخذه أقدر، وللزوم الفصل على تقدير إعمال الأول، ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء، والاستقراء دل أيضًا على أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم فالأولى أن يستند به دون الأبعد، أيضًا لو أعمل الفعل الأول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي من غير ضرورة ولعطفه على شيء وقد بقي منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل، كذا في الرضي، حال كونهم مصاحبين **(مَعَ تَجوِيزِ)** مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف تقديره: مع تجويزهم **(إِعمَالِ)** الفعل **(الأَوَّلِ)** لأنه فعل أصيل في العمل، ولا مانع منه وإن كان أبعد.

«و» **(يَختَارُ النُّحَاةُ)** «الكوفيون الأول» **(أي: إِعمَالَ الفِعلِ الأَوَّلِ)** هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد، حال كونهم مصاحبين **(مَعَ تَجوِيزِ إِعمَالِ)** الفعل **(الثَّاني)** سبق تفسيره؛ **(لِسَبقِهِ وللاحتِرَازِ عَن الإِضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ)** على تقدير إعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

(فَإِنْ أَعْمَلْتَ) الفعل (الثَّانِي) كما هو مذهب البصريين، وبدأ به؛ لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالًا (أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي) الفعل (الأَوَّلِ) إذا اقتضى الفاعلَ؛ لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير، وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (عَلَى وَفْقِ) الاسم (الظَّاهِرِ) الواقع بعد الفعلين، أي: على موافقته إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا؛ ....

فاحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني إليه؛ فهو أولى بإعطاء المطلوب إليه، «فإن أعملت» بتاء الخطاب الفاء جزائية أو تفسيرية شروع إلى بيان مذهب الفريقين (**الفِعلِ**) «الثاني» حال كون هذا الإعمال كائنًا (**كَمَا**) أي: مثل ما وهي زائدة (**هُوَ**) أي: إعمال الفعل الثاني (**مَذهَبُ البَصرِيينَ، وَبَدأَ بِهِ**) أي: ببيان مذهبهم (**لأَنَّهُ المَذهَبُ المُختَارُ الأَكثَرُ**) أخبار مترادفة (**اِستِعمَالًا**) تمييز عن نسبة الأكثر، ولأن هذا الكتاب في مذهب البصريين، ولأن مؤلفه أيضًا منهم، وليكون النشر موافقا للف، «أضمرت» بتاء الخطاب أيضًا «الفاعل» بالنصب لأنه مفعول به «في» (**الفِعلِ**) «الأول» (**إِذَا اقتَضَى الفَاعِلَ**) ظرف للإضمار (**لِجَوَازِ الإِضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ فِي العُمدَةِ**) في باب التنازع لا مطلقًا لما مر حال كون جواز الإضمار قبل الذكر في العمدة ملابسًا (**بِشَرطِ التَّفسِيرِ**) أي: بشرط أن يكون الاسم الظاهر مطلقًا مفسرًا للمضمر الذي في الفعل الأول؛ لأنه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الإضمار قبل الذكر ظاهرًا؛ لأن المفسر عين المفسر، (**وَلِلُزُومِ التَّكرَارِ بِالذِّكرِ**) يعني: إذا أظهر الاسم المظهر في الفعل الأول يلزم تكراره، وهو في العبارة قبيح وإن كان فيه فائدة ما، (**وَامتِنَاعِ الحَذفِ**) أي: حذف العمدة من غير إقامة شيء مقامه، حال كون الفاعل المفرغ في الفعل الأول واقعًا «على وفق» (**الاسمِ**) «الظاهر» (**الوَاقِعِ بَعدَ الفِعلَينِ**) يريد بهذا أن اللام في قوله: «الظاهر» للعهد الخارجي في قوله: «ظاهرا» (**أَي: عَلَى مُوَافَقَتِهِ**) يشير إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب، مضاف إلى المفعول والفاعل متروك تقديره: على موافقة الاسم المضمر في الفعل الأول الاسم الظاهر الواقع بعدهما (**إِفرَادًا وَتَثنِيَةً وَجَمعًا وَتَذكِيرًا وَتَأنِيثًا**) منصوب على التمييز من النسبة الإضافية، واللام

لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقًا لمرجعه في هذه الأمور (دُونَ الْحَذْفِ) لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا سد شيء مسده (خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ) فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزًا عن الإضمار قبل الذكر. ويظهر أثر الخلاف في نحو: «ضَرَبَانِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ» عند البصريين، و«ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ» عند الكسائي.

في قوله: (**لأنَّهُ**) الظاهر علة للموافقة في هذه الأمور (**مَرجِعُ الضَّميرِ، والضَّميرُ يَجِبُ أَن يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَرجِعِهِ في هَذِهِ الأُمُورِ**) لأن الراجع هو عين المرجع، وإذا كان كذلك يجب أن يوافق له فيها، وإلا لا يجوز أن يرجع لعدم التوافق الواجب «دون الحذف» ظرف «أضمرت» مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير «أضمرت» الفاعل في الفعل الأول، أي: حال كونك متجاوزًا عن حذف الفاعل من الفعل الأول فارغًا منه؛ (**لأَنَّهُ**) أي: الحال والشأن (**لا يَجُوزُ حَذفُ الفَاعِلِ**) مطلقًا سواء كان الحذف في باب التنازع أو لا في وقت من الأوقات، (**إِلَّا إِذَا سَدَّ**) أي: إلا وقت سد (**شَيءٌ مَسَدَّهُ**) أي: إلا إذا قام شيء مقامه فحينئذ يجوز حذفه؛ لئلا يجتمع النائب والمنوب، «خلافًا للكسائي» أي: خالف الكسائي خلافًا للجمهور فإن المخالف لهم هو الكسائي لا غير؛ (**فإنّهُ**) أي: الكسائي (**لا يُضمِرُ الفَاعِلَ**) في الفعل الأول يعني: لا يجوز الإضمار فيه (**بَل يَحذِفُهُ**) أي: الفاعل (**تَحَرُّزًا**) مفعول له للحذف (**عَنِ الإِضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ**) لو أضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر، لو أظهر والإضمار قبل الذكر والتكرار بالإظهار، كلاهما خلاف الأصل، (**وَيَظهَرُ أَثَرُ الخِلافِ**) أي: فائدته بين البصريين والكسائي، لا بين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية (**في نَحوِ: ضَرَبَاني وأَكرَمَني الزَّيدَانِ**) بإضمار الفاعل في الأول (**عِندَ البَصرِيينَ، وَضَرَبَني وَأَكرَمَني الزَّيدَانِ**) بحذفه (**عِندَ الكِسَائي**) أو جمعًا مثل: ضربوني وأكرمني الزيدون عندهم، وضربني وأكرمني الزيدون عنده، أو مفردًا ومؤنثًا مثل: ضربتني وأكرمتني هند عندهم، وضربني وأكرمتني هند عنده.

(وَجَازَ) أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل(خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ)، فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل؛ لأنه يلزم على تقدير إعمال الثاني: إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته ....

«وجاز» الواو للابتداء، أورد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (أي: إِعمَالَ الفِعلِ الثَّاني) يشير إلى أن الضمير المستكن فيه يرجع إلى الإعمال الدال عليه قوله: «أعملت» حال كون هذا الإعمال مصاحبًا (مَعَ اقتِضَاءِ الفِعلِ الأَوَّلِ الفَاعِلَ) المصدر ههنا جارٍ لفاعله وناصبٌ لمفعوله «خلافًا للفراء» أي: خالف الفراء للجمهور خلافًا في تجويز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل (فَإِنَّهُ) أي: الفراء (لا يُجَوِّزُ) من التجويز لا من الجواز فإنه لازم (إِعمَالَ الفِعلِ الثَّاني عِندَ اقتِضَاءِ) الفعل (الأَوَّلِ الفَاعِلَ؛ لأَنَّهُ) أي: الحال والشأن (يَلزَمُ) الجار في قوله: (عَلَى تَقدِيرِ إِعمَالِ الثَّاني) مع متعلقه المحذوف في محل النصب على الحالية من قوله: (إِمَّا الإِضمَارُ قَبلَ الذِّكرِ) أو من قوله: «حذف الفاعل» قدم الحال ههنا على صاحبه مع أن التأخير هو الأصل للتخصيص؛ لأن لزوم الإضمار أو الحذف إنما يكون على تقدير إعمال الفعل الثاني؛ لأن تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص، (كَمَا هُوَ مَذهَبُ الجُمهُورِ، أو حَذفُ الفَاعِلِ) معطوف على «الإضمار» وكل واحد منهما غير جائز، بل ممتنع لما عرفت (كَمَا هُوَ مَذهَبُ الكسَائِي، بَل يَجِبُ) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية «لا يجوز» تقديره: فإنه يجب (عِندَهُ) أي: عند الفراء (إِعمَالُ الفِعلِ الأَوَّلِ) إذا اقتضى الفعل لأنه إذا لم يجب الإعمال يلزم أحد المحذورين، وهو غني عن ارتكابه سواء اقتضي فاعلًا أو مفعولًا، ففصل هذا المعنى بقوله: (فَإِن اقتَضَى الثَّاني) مرفوع تقديرًا لأنه فاعل (الفَاعِلَ) منصوب لفظًا لأنه مفعول (أَضمَرتَهُ) لأنه وإن لزم الإضمار قبل الذكر لفظًا لكنه لم يلزم رتبة؛ لأن مرجعه الاسم الظاهر، وهو وإن كان مؤخرًا لفظًا لكنه مقدم رتبةً، والإضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبةً جائزٌ، (وَإِن اقتَضَى) الفعل الثاني (المَفعُولَ حَذَفتَهُ) لكونه فضلة في الكلام، ولئلا يلزم

أو أضمرته، تقول: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَانِي الزَّيْدَانِ»، «وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَانِ»، «وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَانِ»، ولا يلزم حينئذ محذور.

وقيل: روي عنه تشريك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب، تقول: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ»، وَ«ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا هُوَ» ورواية المتن غير مشهورة عنه.

الإضمار قبل الذكر في الفضلة؛ لأنه وإن كان جائزًا لكنه يورث الكراهة في الكلام نحو: ضربني وضربت زيدًا، (أَو أَضمَرتَهُ) لجواز الإضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبة بحسب الظاهر؛ لتقدم مرجعه رتبةً، ولئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مخالف للاسم الظاهر نحو: ضربني وضربته زيدٌ، برفع زيد، (تَقُولُ: ضَرَبَنـي وأَكرَمَانِي الزَّيدان، وَضَرَبَنـي وَأَكرَمتُ الزَّيدانِ، وَضَرَبَنـي وأكرمتهما الزيدان) أو ضربني وأكرموني الزيدون، (وَلَا يَلزَمُ حِينَئِذٍ) أي: حين الإضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل أو الحذف أو الإضمار في اقتضاء المفعول (مَحذُورٌ) لا الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبةً كما هو مذهب البصريين، ولا حذف الفاعل من غير إقامة شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي، بل اللازم حينئذٍ الإضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبةً، أو حذف المفعول، وكلاهما جائزان فلا محذور.

(وَقِيلَ: رُوِيَ عَنهُ) أي: عن الفراء (تَشرِيكُ الرَّافِعَينِ) أي: جعل الفعلين الرافعين شريكين في رفع الاسم الظاهر، حيث يكون فاعلًا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما (أو إِضمَارُهُ) عطف على التشريك أي: إضمار فاعل الفعل الأول، يعني: إيراده ضميرًا منفصلًا (بَعدَ الظَّاهِرِ) أي: بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثاني إن أعملته يعني: إيراده بعده لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبةً، وقوله: (كَمَا) هو (في صُورَةِ تأخِيرِ النَّاصِبِ) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره: إضمار فاعل الفعل الأول بعد الاسم الظاهر كائن كما في الخ، يعني: كما أضمر فاعل الفعل الأول حين كون الفعل الثاني يقتضي مفعولًا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تَقُولُ: ضَرَبَنـي وَأَكرَمَنـي زيدٌ هُوَ) هذا مثال للإضمار بعد الظاهر لا للتشريك، (وَضَرَبَنـي وَأَكرَمتُ زَيدًا هُوَ) هذا مثال لتأخير الناصب، (ورِوَايَةُ المَتنِ) وهي قوله: «وجاز خلافًا للفراء» (غَيرُ مَشهُورَةٍ عَنهُ) أي: عن

(وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ فِي) الفعل (الأول) تحرزًا عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر لفظًا في الفضلة لو أضمر (إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ) مثل: ضربت وأكرمني زيد (وإلا) أي: وإن لم يستغن عنه (أَظْهَرْتَ) أي: المفعول، نحو: «حَسِبتَنِي مُنْطَلِقًا وَحَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حَسِبْتُ»، ولا يجوز إضماره؛ لئلا يلزم ....

الفراء، «وحذفت المفعول في» (الفِعلِ) «الأول» يعني: إذا أعملت الفعل الثاني وطلب الفعل الأول المفعول فالواجب حذف المفعول، وفيه وافق البصريون الكسائي، بخلاف الفاعل (تَحَرُّزًا) مفعول له للحذف (عَنِ التَّكرَارِ) أي: تكرار الاسم الظاهر حتى (لَو ذُكِرَ) مفعول الفعل الأول ظاهرًا لزم تكراره، (وَعَنِ الإِضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ لَفظًا) ورتبةً (في الفَضلَةِ) ولو كان الاسم مفسرًا بالاسم الظاهر، (لَو أُضمِرَ) وذا غير جائز «إن استغني عنه» مبني للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله: «وحذفت الخ»، وهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط (مِثلُ: ضَرَبتُ وَأَكرَمَني زَيدٌ) لا تقول: ضربت زيدًا وأكرمني زيدٌ، «وإلا» عطف علي قوله: «إن استغني عنه» أشار الشارح بقوله: (أي: وَإِن لَم يَستَغنِ عَنهُ) مبني للمفعول وعنه نائبه، بل لزم ذكره لكونه أحد مفعولي باب علمت، حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر، ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي؛ لأن المعلوم في مثل: علمت زيدًا قائمًا مصدر المفعول الثاني مضافًا إلى الأول أي: علمت قيام زيد، «أظهرت» بتاء الخطاب، جزاءٌ لقوله: «وإلا لأنه شرط» (أي: المَفعُولَ) في الفعل الأول (نَحوُ: حَسِبتَنِي) بتاء الخطاب على أنه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الأول (مُنطَلِقًا) مفعوله الثاني، (وَحَسِبتُ) بتاء المتكلم (زَيدًا مُنطَلِقًا) تنازعا في المنطلق الآخر، وأعمل الفعل الثاني فيه أظهر المفعول الثاني للفعل الأول وهو المنطلق الأول ولم يحذف؛ (لأَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذفُ أَحَدِ مَفعُولَي بَابِ حَسِبتُ) لئلا يلزم خلاف وضعها؛ لأن وضعها لأن يعرف الشيء بصفته فلو حذف أحدهما يلزم أن يعرف الموصوف بدون الصفة في حذف الثاني، وأن يعرف الصفة بدون الموصوف في حذف الأول وكلاهما خلاف الوضع، (و) لم يضمر أيضًا؛ لأنه (لا يَجُوزُ إِضمَارُهُ لئلّا يَلزَمُ

الإضمار قبل الذكر في الفضلة.

(وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الأَوَّلَ) كما هو مختار الكوفيين (أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي) الفعل (الثَّانِي) لو اقتضاه، نحو: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ» إذا جعلت «زَيْدًا» فاعل «ضَرَبَنِي»، وأضمرت في «أَكْرَمَنِي» ضميرًا راجعًا إلى «زيد» لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حينئذ: لا حذف الفاعل ولا الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة، بل لفظًا فقط وهو جائز، ....

الإِضمَارُ قَبلَ الذِّكرِ) لفظًا ورتبةً (**في الفَضلَةِ**) وهو غير جائز لما مر غير مرة.

ولما بين ما هو مختار البصريين من إعمال الفعل الثاني وأدرج فيه خلاف الكسائي في إضمار فاعل الفعل الأول موافقًا للظاهر، وخلاف الفراء أيضًا عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل أراد أن يبين ما هو مختار الكوفيين من إعمال الفعل الأول؛ فقال: «وإن أعملت» (**الفِعلَ**) «الأول» في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الإعمال كائنًا (**كَمَا هُوَ**) مذهب (**مُختَارُ الكُوفِيينَ**) «أضمرت الفاعل في» (**الفِعلِ**) «الثاني» على وفق الاسم الظاهر، ولم يقيد به ههنا مع أنه لازم أيضًا اكتفاءً بما سبق وإحالة لفهم المتعلم أي: على موافقة الاسم الظاهر في الأمور الخمسة الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونه راجعًا إليها والضمير يجب أن يوافق مرجعه فيها (**لَو اقتَضَاهُ**) يعني: لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل (**نَحوُ: ضَرَبَني وَأَكرَمَني زَيدٌ**) برفع زيد على أنه فاعل الفعل الأول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الي الاسم الظاهر؛ لتقدمه رتبةً وإن تأخر لفظًا، قوله: (**إِذَا جَعَلتَ**) بتاء الخطاب شرط (**زَيدًا فاعلُ ضَرَبَني**) يعني: فاعل الفعل الأول سواء كان الفعل لفظ: ضربني أو غيره، (**وَأَضمَرتُ في: أَكرَمَني**) يعني: في الفعل الثاني (**ضَميرًا رَاجعًا إلى زَيد**) أي: إلى الاسم الظاهر؛ (**لِتَقدُّمِهِ رُتبةً، فَلا مَحذُورَ فِيهِ**) أي: في هذا العمل جواب الشرط (**حِينَئِذٍ**) أي: حين أعمل الفعل الأول فيه وأضمر في الفعل الثاني راجعًا إليه، قوله: (**لا حَذفَ الفَاعِلِ**) عطف تفسير لقوله: فلا محذور وبيان له، (**وَلَا الإضمَارَ قَبلَ الذِّكرِ لفظًا ورُتبةً، بَل لَفظًا فَقَط، وَهُوَ جَائِزٌ**)؛ لأن الاسم الظاهر من حيث كونه

(وَأَضْمَرْتَ الْمَفْعُولَ فِي) الفعل (الثَّانِي) لو اقتضاه (عَلَى) المذهب (الْمُخْتَارِ) ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور، فيكون الضمير حينئذ راجعًا إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ» (إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ) من الإضمار، كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، ....

معمولًا للفعل الأول مقدم على الفعل الثاني تقديرًا، وإن كان مؤخرًا لفظًا، وذا لا يمنع «و» (أَضمَرتَ) «المفعول» يريد أن قوله: والمفعول معطوف على قوله: «الفاعل» في قوله: «أضمرت الفاعل» (في الفِعلِ الثَّاني) متعلق بقوله: «أضمرت» المقدر (لَو اقتَضَاهُ) أي: لو اقتضى الفعل الثاني المفعول «على» (المَذهَبِ) «المختار» متعلق بقوله: «أضمرت» أيضًا لأن المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال: هذا مذهب مختارٌ، فلا وجه لقول من قال: الأولى على الاستعمال المختار؛ فكأنه أراد بالمذهب الاستعمال لأن الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف، بل إنما يوصف بالكثرة؛ لأنه يقال: هذا الاستعمال كثير وهذا أكثر.

(وَلَم تَحذِفهُ) أي: المفعول من الفعل الثاني (وإِن جَازَ حَذفُهُ) لكونه فضلة ومستغنىً عنه والفضلات تحذف كثيرًا؛ (لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ مَفعُولَ الفِعلِ الثَّاني مُغَايِرٌ للمَذكُورِ) أي: للاسم الظاهر يعني: لو حذف مفعول الفعل الثاني؛ لكونه فضلة ومستغنىً عنه لم يعلم أن مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع؛ لأن الاتحاد فيه شرط أو مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لإزالة هذا التوهم، (فَيَكُونُ الضَّمِيرُ) أي: مفعول الفعل الثاني (حِينَئِذٍ) أي: حين كونه ضميرًا (رَاجِعًا إلى لَفظٍ مُتَقَدِّمٍ رُتبةً) وإن تأخر لفظًا لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الأول فهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبةً، وذلك جائز مثاله كائن (كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَنِـي وَأَكرَمتُهُ زَيدٌ) برفع زيد على أنه فاعل الفعل الأول قوله: «إلا أن يمنع مانعٌ» مستثنىً من الحذف والإضمار جميعًا أي: أضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره في وقت من الأوقات إلا وقت أن يمنع مانع، (مِن الإضمَارِ) أي: إضمار مفعول الفعل الثاني (كَمَا هُوَ القَولُ المُختَارُ، ومِن الحَذفِ) أي: حذفه (كَمَا هُوَ القَولُ الغَيرُ المُختَارِ)

(فَتُظْهِرَ) المفعول، فإنه إذا امتنع الإضمار أو الحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار، نحو: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا» حيث أعمل «حَسِبَنِي»، فجعل «الزيدان» فاعلًا له، و«منطلقًا» مفعولًا له، وأضمر المفعول الأول في «حَسِبْتُهُمَا»، وأظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» لمانع، وهو أنه لو أضمر مفردًا خالف المفعول الأول، ولو أضمر مثنى خالف المرجع، وهو قوله: «منطلقًا».

إذا كان الأمر كذلك، أي: إذا كان مانع من الإضمار أو الحذف؛ «فتظهر» (المَفعُولَ) أي: مفعول الفعل الثاني؛ لأن طريق التنازع ثلاثة: الإضمار والحذف والإظهار؛ (فإنَّهُ إذَا امتَنَعَ الإضمَارُ أو الحَذفُ لا سَبيلَ إلَّا إلى الإظهَارِ) لأن المقصود من التنازع التخفيف والتيسير في الكلام، والأيسر من الطرق الثلاثة الحذف، ثم الإضمار وإذا امتنعا فلا سبيل إلا إلى الإظهار لأن العاجز عن الأيسر يكتفي بالأعسر، وهو إظهار مفعول الفعل الثاني (نَحوُ: حَسِبَنـي) فعل ومفعول (وَحَسِبتُهُما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني، قوله: (مُنطَلِقَينِ الزَّيدانِ) فاعل للفعل الأول (مُنطَلقًا) مفعول ثانٍ للفعل الأول تنازعا فيه، (حَيثُ أعمَلَ) فيه (حَسِبَنـي، فجَعَلَ الزَّيدان فَاعِلًا لَهُ، ومُنطلقًا مَفعُولًا لَهُ، وأُضمِرَ) مبني للمفعول (المَفعُولُ الأوَّلُ) وهو ضمير الغائب المثنى (في حَسِبتُهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان، وإن تأخر لفظًا والإضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبةً جائزٌ، (وَأُظهِرَ) مبني للمفعول (المَفعُولُ الثَّاني) يعني: أورد مظهر (وَهُوَ) أي: المفعول الثاني، قوله: (مُنطَلِقَينِ) واللام في قوله: (لِمَانِعِ) تعليل للإظهار يعني: لمانع من الحذف والإضمار (وَهُوَ) أي: المانع (أَنَّهُ) أي: الحال والشأن (لو أُضمِرَ) أي: المفعول الثاني (مُفردًا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال في: حسبتهما إياه، (خَالَفَ) المفعول الثاني (المَفعُولَ الأوَّلَ) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثاني (وَلَو أُضمِرَ) المفعول الثاني (مُثَنّىً) منفصل ليطابق المفعول الأول وهو مثنىً متصل به؛ إذ هما في الأصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو: حسبتهما إياهما، (خَالَفَ المَرجِعُ وَهُوَ قَولُهُ: مُنطلقًا) أي: الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب أيضًا، فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختاره البصريون والإضمار أيضًا وجب الإظهار؛ إذ لا طريق إلى غيره.

ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة، إلا إذا لاحظت المفعول الثاني اسمًا دالًا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا فالظاهر إنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولًا مفردًا، والثاني مفعولًا مثنى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد، فلا تنازع.
ولما استدل الكوفيون على ....

(وَلا يَخفَى أنَّهُ) أي: الحال والشأن (لا يُتَصَوَّرُ التَّنازُعُ في هَذِهِ الصُّورةِ) أي: في صورة توجه فيها أحد الفعلين إلى اسم ظاهر مثنىً؛ لكون مفعوله الأول مثنىً والآخر مفردًا حيث كان مفعوله الأول مفردًا؛ لأن معنى التنازع على ما سبق أنهما بحسب المعنى أن يتوجها إلى ذلك الاسم الظاهر، ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولًا لكل واحد منهما على سبيل البدل، وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة، يعرف بالتأمل في وقت من الأوقات، (إلَّا إذَا لاحَظتَ) بتاء الخطاب يعني: إلا وقت ملاحظتك (المَفعُولَ الثَّاني اسمًا دَالًا عَلَى اتّصَافِ ذَاتٍ ما بالانطلاقِ مِن غَيرِ مُلاحَظَةِ تَثنِيَتِهِ وإفرَادِهِ، وَإلّا) أي: وإذا لم تلاحظ المفعول الثاني، هكذا بل لاحظت تثنيته وإفراده (فالظَّاهِرُ: إنَّهُ لا تَنَازُعَ بَينَ الفِعلَينِ في المَفعولِ الثَّاني) وإنما قال: «فالظاهر»؛ لأنه يمكن أن يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر، لأن المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط، والإفراد والتثنية والجمع من العوارض، فلا اعتبار لها في التنازع؛ (لأنّ) الفعل (الأَوَّلِ يَقتَضِي مَفعُولًا مُفردًا) لكون مفعوله الأول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به، والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرةٍ، (وَ) الفعل (الثّاني مَفعولًا مُثَنىً) هذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجيء، لأن مفعوله الأول مثنىً، وهو الضمير المتصل به؛ (فَلا يَتَوَجَّهَانِ إلى أَمرٍ وَاحِدٍ) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح أن يكون معمولًا لكل منهما على سبيل البدل، فلم يوجد شرط التنازع (فَلا تَنَازُعَ).

ولما فرغ من أحكام التنازع وبيان أحوال الفريقين أراد أن يبين أحكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بإيراد مثال له يحكم الناظر القاصر بأنه منه ولكن يعرف من كان بصيرًا الفرق بينهما، أي: بين أن يكون هذا المثال من التنازع وأن لا يكون منه، فقال: (وَلَمَّا استَدَلَّ الكُوفِيونَ) جواب لما قوله: «فأجاب عنه الخ»، (عَلَى

أولوية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

حيث قالوا: قد توجه الفعلان، أعني: «كفاني ولم أطلب» إلى اسم واحد وهو «قليل من المال»، فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين.

أَولَوِيَّةِ) متعلق بـ«استدل» **(إِعمَالِ الفِعلِ الأَوَّلِ)** أي: على كون إعمال الفعل الأول هو الأولى والمختار لكونه أسبق الطالبين، وعدم الإضمار قبل الذكر **(بقَولِ إِمرئ القَيسِ)** الباء متعلقة بقوله: «استدل» أيضًا وهو من أفصح شعراء العرب، وممن يجوز الاستدلال «بقوله» هو قوله:

(وَلَو أَنَّ مَا أَسعَى لِأَدنَى مَعِيشَةٍ كَفَاني وَلَم أَطلُب قَلِيلٌ مِن المَالِ)

وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال: **(حَيثُ قَالُوا)** أي: الكوفيون **(قَد تَوَجَّهَ الفِعلانِ، أَعني: كَفَاني وَلَم أَطلُب إلى اسم وَاحِدٍ، وَهُوَ)** أي: الاسم الواحد في قوله: **(قَلِيلٌ مِن المَالِ فاقتَضَى)** الفعلُ **(الأَوَّلُ رَفعَهُ)** أي: رفع اسم الظاهر **(بالفَاعِلِيَّةِ)** أي: بأن يكون ذلك الاسم فاعلًا له، **(و)** الفعل **(الثّاني نَصبَهُ)** وهذا أيضًا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد، **(بالمَفعُوليَّةِ)** أي: بأن يكون ذلك الاسم بعينه مفعولًا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء؛ لأن الفعل الأول اقتضى فاعلًا والثاني مفعولًا **(وَامرُؤ القَيسِ الَّذِي هُوَ أَفصَحُ شُعَراءِ العَرَبِ أَعمَلَ الأَوَّلَ)** حيث أورد «قليل» بالرفع بلا ضرورة؛ إذ لو أعمل الثاني ونصب «قليلًا» به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع أنه لزم منه شيء غير مختار، وهو حذف المفعول من الثاني وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مكروه له في ذلك الأمر المختار له دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر، **(فَلَو لَم يَكُن إِعمَالُ الأَوَّلِ أَولَى لِمَا اختَارَهُ)** لأن الفصيح لا يختار إلا ما هو الأفصح والأقوى، فعلم به أن إعمال الفعل الأول هو المختار، وقوله: **(إِذ لا قَائِلَ)** تعليل لقوله: «فلو لم يكن الخ» **(بِتَساوِي الإِعمَالَينِ)** يعني: إعمال الفعل

فأجاب المصنف من طرف البصريين وقال: (وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ): («كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ» لَيْسَ مِنْهُ) أي: ليس من باب التنازع (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) على تقدير توجه كل من «كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ» إلى «قَلِيل مِنَ الْمَالِ» لاستلزامه عدم السعي لأدنى معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال، وثبوتَ طلبه المنافي لكل منهما،

الأول وإعمال الفعل الثاني لأن الفعل الثاني يقتضي خلاف ما يقتضيه الفعل الأول مثل: ضربني وأكرمت زيدًا، فكيف يجوز لأحد أن يقول به، ولذا قال الشارح؛ إذ لا قائل الخ سلبًا كليا (فَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ عَنهُ) أي: عن استدلالهم على أولوية إعمال الفعل الأول حال كون المصنف كائنًا، (مِن طَرَفِ البَصرِيينَ، وَقَالَ)، «وقول» مبتدأ مضاف إلى «امرئ القيس: كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال* ليس منه» هذه جملة في محل الرفع خبره (أي: لَيسَ) قول امرئ القيس (مِن بَابِ التَّنَازُعِ) أي: تنازع الفعلين يعني: قال المصنف إن ما استدللتم به على أولوية إعمال الفعل الأول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلًا عن أن يدل على أولوية إعمال فعل الأول، يعني: أن هذا القول لم يكن منه، فكيف يدل على الأولوية، فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم، ومن الواجب أن يوافق الدليل الدعوى؛ «لفساد المعنى» أي: معنى قول امرئ القيس، (عَلَى تَقدِيرِ) متعلق بالفساد (تَوَجُّهِ كُلٍّ مِن كَفَاني وَلَم أَطلُب إلى قَلِيل مِن المَالِ) يعني: على تقدير أن يجعل هذا القول من باب التنازع، وأعمل الفعل الأول وحذف مفعول الفعل الثاني على القول الغير المختار، قوله: (لاستِلزَامِهِ) تعليل للفساد، والمصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع إلى قوله: «توجه كل الخ»، أو إلى تنازع الفعلين تأمل، وناصب لمفعوله، وهو قوله: (عَدَمَ السَّعي لأدنَى مَعِيشَةٍ) اللام متعلق بالسعي، قوله: (وَانتِفَاءَ) معطوف على قوله: «عدم السعي» ومضاف إلى فاعله، وهو (كِفَايَةِ قَلِيلٍ مِن المَالِ)، قوله: (وَثُبُوتَ) معطوف أما على الانتفاء لقربه أو على عدم السعي لأصالته (طَلَبِهِ) أي: طلب قائل هذا البيت (المُنَافي) صفة للطلب (لِكُلٍّ) واحد (مِنهُما) أي: من العدم والانتفاء؛ لأنهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفي والمنفي منافٍ للمثبت.

وذلك لأن «لو» يجعل مدخوله المثبت شرطًا كان أو جزاءً أو معطوفًا على أحدهما منفيًا، والمنفي من ذلك مثبتًا.

فعلى هذا ينبغي أن يكون مفعول «لَمْ أَطْلُبْ» محذوفًا، أي: «ولم أطلب العز والمجد» كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

(وَذَلِكَ) يعني: الاستلزام واقع وثابت؛ (لأنَّ لَو يَجعلُ مَدخُولَهُ المُثبَتَ شَرطًا كَانَ) المدخول (أو جَزاءً مَعطُوفًا عَلَى أَحَدِهِما) من الشرط والجزاء، يعني: يكون معطوفًا على الشرط أو الجزاء، (مَنفيًّا) مفعول ثانٍ لقوله: «يجعل» وهذا الجعل لا يكون إلا وصفًا لغويا نحو: لو كان لي مال لحججت؛ لأن المال والحج كان كل واحد منهما مثبتًا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها، يعني: لم يكن لي مال أتوسل به إلى الحج فلم يكن لي حج، (وَالمَنفيَّ مِن ذَلِكَ) أي: من الشرط أو الجزاء أو المعطوف على أحدهما (مُثبَتًا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد، يعني: إن كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده؛ لأن نفي النفي إثبات نحو: لو لم تزرني لم أكرمك، فالزيارة والإكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين، يعني: قد زرتني فأكرمتك، وإن كان أحدهما مثبتًا والآخر منفيًا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت، سواء كان المنفي شرطًا والمثبت جزاءً نحو: لو لم تشتمني لأكرمتك ولكن شتمتني فلم أكرمك، أو بالعكس نحو: لو شتمتني لم أكرمك ولكن ما شتمتني فقد أكرمتك؛ (فَعَلَى هَذَا) أي: على تقدير أن قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى، (يَنبَغِي أَن يَكُونَ مَفعُولُ لَم أَطلُب مَحذُوفًا) الجار في قوله: «فعلى» متعلق بقوله: «أن يكون» بتقدير: فينبغي أن يكون مفعول لم أطلب محذوفًا على هذا الجواب (أي: وَلَم أَطلُب العِزَّ والمَجدَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيهِ البَيتُ المُتَأخِّرُ) وقال الرضي: والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف كما في قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: 245] أي: له القبض والبسط، وكذا ههنا أي: ولو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر، وأطمئن، ولكني أسعى لتحصيل مجدٍ مؤثلٍ أي: مؤصل مدخر لنفسي أو لعقبي يرجع إليه عند التفاخر، إلى هنا كلامه، (أَعني قَولَهُ:

وَلَـكِـنَّـمَـا أَسْـعَـى لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ الْـمَـجْـدَ الْـمُـؤَثَّـلَ أَمْـثَـالِـي

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني: «أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليلٌ من المال، ولكني أطلب المجد الأصيل الثابت، وأسعى له».

وَلَكِنَّمَا أَسعَى) استدراك من البيت الأول وجه الاستدراك أنه لما توهم أن سعيه ليس لمجرد أدنى معيشة، بل له وللمجد استدرك بجعله لمجرد المجد، واللام في قوله: (لِمَجدٍ) متعلق بالسعي، والمجد الكرم والبخت من: مجد وكرم (مُؤَثَّلٍ) من: أثل إذا ثبت، والأثل في الأصل: شجر معوج من الطرفاء، والواحدة أثلة والجمع أثلال والتأثل اتخاذ أصل، كذا في «الصحاح» فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى: مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت، نكره لإرادة التعظيم أي: مجد عظيم (وَقَد يُدرِكُ) استئناف بياني لا حال؛ لأن الحال قيد لعامله، والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لأن الدعاء المطلق أفصح وأولى، واللام في (المَجدَ المُؤَثَّلَ) للعهد الخارجي منصوب لأنه مفعول لقوله: «وقد يدرك» (أَمثَالي) مرفوع تقديرًا؛ لأنه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفء، (وَحِينَئِذٍ) أي: حين يكون مفعول لم أطلب محذوفًا، أو حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى، وجعل مفعول لم أطلب محذوفًا (يَستَقِيمُ المَعنَى) أي: معنى البيت (يَعني) تفسير لكون مفعول لم أطلب محذوفًا، ولم يكن البيت من بابه (**أَنَا لا أَسعَى لأَدنَى مَعِيشَةٍ وَلا يَكفِينِي قَلِيلٌ مِن المَالِ، وَلَكنِّي أَطلُبُ المَجدَ الأَصِيلَ الثَّابِتَ وَأَسعَى لَهُ**) وقال شارح «اللباب» يقول: لو أن سعيي للأكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل، ولم أطلب الملك ولكن سعيي لأجد مجد ذي أصل والحال أن هذا المجد المؤثل أي: المؤصل الثابت قد أدركه أمثالي من أبناء الملوك وأشراف القوم، إلى هنا كلامه.

* * *

[نائب الفاعل]

(مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: مفعول فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل، ولم يقل: «ومنه» كما فصل المبتدأ حيث قال: «ومنها: المبتدأ» لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلًا (كُلُّ مَفْعُولٍ ....

[نائب الفاعل]

ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض أحواله من أن يكون الأصل فيه الولي، ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض، وأدرج فيه بحث التنازع أراد أن يبين أحوال الفاعل الحكمي فقال: «مفعول» مبتدأ «ما لم يسم» مبني للمفعول «فاعله» نائبه (**أي: مَفعُولُ فِعلٍ أَو شِبهِ فِعلٍ لَم يُذكَر فَاعِلُهُ**) يريد أن لفظ «ما» موصوف، وعبارة «عن فعل أو شبهه» على منع الخلو والجمع، ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل، واختصارًا، وإحالة لفهم المتعلم، قوله: «لم يذكر» تفسير باللازم؛ لأن التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه، (**وَإِنَّمَا لَم يَفصِلهُ عَنِ الفَاعِلِ**) من الفصل لا من التفصيل، تدبر، (**وَلَم يَقُل: وَمِنهُ**) بإرجاع ضمير منه إلى ما رجع ضمير قوله: «فمنه» سابقًا (**كَمَا فَصَلَ المُبتَدَأَ مِنهُ حَيثُ قَالَ:**) في أول بحث الملحقات (**وَمِنهَا المُبتَدأُ**) اللام في (**لِشِدَّةِ**) تعليل لقوله: «وإنما لم يفصله» ومضاف إلى فاعله، وهو قوله: (**اتِّصَالِهِ**) الباء في قوله: (**بِالفَاعِلِ**) متعلق بالاتصال؛ لقيامه مقامه، واشتراكه معه في الأحكام، من كونه مسندًا إليه، ووجوب تقديم عامله عليه، وكون الأصل فيه أن يلي عامله، وغير ذلك (**حَتَّى سَمَّاهُ**) أي: مفعول ما لم يسم فاعله (**بَعضُ النُّحَاةِ**) كصاحب «المفصل» والشيخ عبد القاهر وأكثر البصرية (**فَاعِلًا**) لما سبق من قوله: «لشدة اتصاله بالفاعل الخ».

«كل مفعولٍ» خبره، ذكر «كل» لبيان الاطراد لأن لفظ «كل» إذا أضيف إلى النكرة يحيط بالأفراد مثل قولك: كل رمانٍ مأكول؛ لأن من المعلوم أن كل أفراده مأكولة، وإذا أضيف إلى المعرفة يحيط بالأجزاء، ولذا قيل: إن قولك:

حُذِفَ فَاعِلُهُ) أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف إلى المفعول، لملابسة كونه فاعلًا لفعل متعلق به (وَأُقِيمَ هُوَ) أي: المفعول (مُقَامَهُ) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف ....

كل الرمان مأكول، كذب؛ لأن كل أجزائه غير مأكولة فلم توجد الإحاطة، «حذف فاعله» الجملة صفة، والمراد بالفاعل: الفاعل النحوي يعني: ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به، فلا يشكل بقولنا: أنبت الربيع؛ لأن الربيع فاعل نحوي لأنبت؛ لصدق تعريفه عليه، وإن لم يكن في الحقيقة فاعلًا، (أي: فَاعِلُ ذَلِكَ المَفعُولِ، وَإِنَّما أُضِيفَ) الفاعل (إلى المَفعُولِ) يعني: إلى ضمير عائد إلى المفعول مع أن القياس أن يضاف إلى الفعل لأن الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به؛ فيكون الفاعل فاعلًا للفعل لا المفعول، فالأولى أن يضاف الفاعل إلى الفعل دون المفعول؛ (لِمُلابَسَةِ كَونِهِ) أي: الفاعل (فَاعِلًا لِفِعلٍ مُتَعَلِّقٍ) بكسر اللام صفة للفعل، يعني: إضافته إليه لأدنى ملابسة مثل: كوكب الخرقاء؛ لأن الفعل متعلق بالكسر، والمعمول متعلق بالفتح، وهذا هو المصطلح؛ إذ الحدث يتعلق بالمعمول؛ لأنه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث أولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات، كذا في «الهوادي»، وفي «حاشية المطول»: المحققون على كسر اللام في المتعلق، وإن صح الفتح أيضًا؛ لأن المراد به معمول الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر، والعامل متعلق بالفتح، (بِهِ) أي: بالمفعول، وقوله: «وأقيم» معطوف على قوله: «حذف» «هو» تأكيد للضمير المستتر، وإنما أكده لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: «مقامه» فيختل المعنى، (أي: المَفعُولُ) «مقامه» (أي: مُقَامَ الفَاعِلِ) بضم الميم اسم مكان منصوب علي الظرفية من: الإقامة، بقرينة «وأقيم»؛ لأن فعله إذا كان ثلاثيًا يكون الميم مفتوحًا على وزن: مفعلٍ كما بين في موضعه، يعني: أقيم المفعول مقام الفاعل (فِي إِسنَادِ الفِعلِ أَو شِبهُهُ إِلَيهِ) كاسم المفعول، كما أسند الفعل أو شبهه إلى الفاعل.

«وشرطه» (أي: شَرطُ مَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) الجار في قوله: (فِي حَذفِ

فاعله، وإقامته مقامه إذا كان عامله فعلًا (أَنْ تُغَيِّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى «فُعِلَ») أي: الماضي المجهول (أو «يُفْعَلُ») أي: المضارع المجهول، فيتناول مثل: «افْتُعِلَ وَاسْتُفْعِلَ ويُفْتَعَلُ ويُسْتَفْعَلُ» وغيرها من الأفعال المجهولة المزيد فيها.

فَاعِلِهِ) متعلق بالشرط أي: حذف فاعل ذلك المفعول، والإضافة للملابسة أو فاعل الفعل فالإضافة على الحقيقة، (وَإِقَامَتِهِ) أي: إقامة المفعول معطوف على الحذف (مُقَامَهُ) أي: مقام الفاعل، قوله: (إِذَا كَانَ) ظرف للشرط (عَامِلُهُ) أي: عامل مفعول ما لم يسم فاعله (فِعْلًا) وأما إذا لم يكن العامل فعلًا، بل كان اسمًا كاسم المفعول فلا احتياج إلى هذا الشرط، بل لا يمكن وإنما لم يقيده المصنف؛ لكون الفعل أصلًا في العمل، والإسناد وأكثر استعمالًا «أن» مصدرية ناصبة «تغير» مبني للمفعول من: التغير «صيغة الفعل» مرفوع؛ لأنه نائبه ومضاف إلى الفعل «إلى فعل» (أي: إلى المَاضِي المَجهُولِ) أراد به أن «فعل» علم لجنس الماضي المجهول، حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعملية كضرب، على ما سبق تحقيقه، وفي «الهندي»: هذا من باب ذكر العام وإرادة صفته المشهورة نحو: لكل فرعون موسى، إلى هنا كلامه، أي: لكل مبطلٍ محق، ولهذا انصرف، وقيل: هذا من باب حذف المعطوف مثل: ونحوه أي: فعل، مثل قوله تعالى: ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: 81] حيث حذف البرد؛ لأن الوقى لا يختص بالحر، بل يكون بالبرد أيضًا، وفي «محشي العصام»: فالأولى أنه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص، فيكون معنى فعل ونحوه، فيكون حينئذٍ من باب حذف المعطوف، ولرد هذه الأقوال جعله الشارح علمًا للماضي المجهول، «أو يفعل» وهذا أيضًا غير منصرف للوزن والعلمية، كيزيد ويشكر، وأشار إليه الشارح بقوله: (أي: إلى المُضَارِعِ المَجهُولِ) إذا كان الأمر كذلك؛ (فَيَتَنَاوَلُ) كل واحد من فعل ويفعل (مِثْلَ: افتُعِلَ واستُفعِلَ ويُفتَعَلُ ويُستَفعَلُ) وهذا نشر على ترتيب اللف (وَغَيرِهَا) أي: هذه الأفعال من الماضي والمضارع (مِنَ الأَفعَالِ المَجهُولَةِ) وفي بعض النسخ: المجهول، بالتذكير وهو لا يبعد، بل هو أولى للاختصار، ولأنه حينئذٍ يكون من باب التنازع (المَزِيدِ) كالمبيع اسم مفعول، قوله: (فِيهَا) نائبه عند البصرية، فنائب الأول مستكن فيه أو محذوف،

(وَلَا يَقَعُ) موقع الفاعل (الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ) مفعولي (بَابِ «عَلِمْتُ») لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادًا تامًّا، ولو أسند الفعل إليه ولا يكون إسناده إلا تامًّا لزم كونه مسندًا ومسندًا إليه معًا، مع كون كل من الإسنادين تامًّا، بخلاف: نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»؛ ....

وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه، تقديره: المجهول بها المزيد فيها، تأمل ولا تكن من الغافلين.

ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلًا أراد أن يبين أن من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل، ويعلم منه إجمالًا أي: مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال: «ولا يقع» ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية، وقيل: معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذٍ عاطفة **(مَوقِعَ الفَاعِلِ)** منصوب على الظرفية «المفعول الثاني» الكائن «من» **(مَفعُولَي)** «باب علمت» لم يرد به أفعال القلوب كما هو المتبادر من قوله: «علمت»، بل كل فعل متعد إلى مفعولين هما مسند ومسند إليه، سواء كان الفعل من أفعال القلوب أو لا فذكر «علمت» اتفاقي، أو لكونه أكثر وقوعًا؛ **(لأَنَّهُ)** أي: المفعول الثاني **(مُسنَدٌ إلى المَفعُولِ الأَوَّلِ إِسنَادًا تَامًّا)** لكونهما في الأصل مبتدأ وخبرًا، وإسناد الخبر إلى المبتدأ لا يكون إلا تاما، وبدخول العامل اللفظي عليهما لم يتغير إسنادهما من التمام إلى النقصان، بل هو كما كان **(وَلَو أُسنِدَ الفِعلُ إِلَيهِ)** أي: إلى المفعول الثاني، قوله: **(وَلَا يَكُونُ إِسنَادُهُ إِلَّا تَامًّا)** حال من الفعل لأن الفعل أصل في الإسناد فإسناده تام ليس إلا **(لَزِمَ كَونُهُ)** أي: كون المفعول الثاني **(مُسنَدًا)** باعتبار إسناده إلى المفعول الأول **(وَمُسنَدًا إِلَيهِ)** باعتبار كون الفعل مسندًا إليه **(مَعًا)** أي: في حالة واحدة، وهو كونه نائب فاعل الفعل، قوله: **(مَعَ)** متعلق بقوله: «لزم» أي: لزم كونه مسندًا ومسندًا إليه حال كونهما متصاحبين مع **(كَونِ كُلٍّ مِن الإِسنَادَينِ)** أي: إسناد المفعول الثاني إلى الأول وإسناد الفعل إلى الثاني **(تَامًّا)** هذا اللزوم كائن **(بِخِلافِ)** قولك: **(نَحوُ: أَعجَبَنِي ضَرب)** بالتنوين وهو الأصل لأن عمل المصدر منونًا أولى وأقوي أو بدونها ومضاف إلى **(زَيدٍ)** لأن الإضافة لا تمنع كون زيد فاعلًا؛ لأنه إن كان مجرورًا فهو في المعنى مرفوع، ولذا يكون صفته

لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام (وَلَا) المفعول (الثَّالِثُ مِنْ) مفاعيل (بَابِ «أَعْلَمْتُ») إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «عَلِمْتُ» في كونه مسندًا.

(وَالْمَفْعُولُ لَهُ) بلا لام؛ ....

مرفوعة تقول: عجبت من دق القصار، بالإضافة، الحاذق بالرفع؛ (**لأنّ أَحَدَ الإسنَادَينِ، وَهُوَ إِسنَادُ المَصدَرِ غَيرُ تَامٍّ**) لأن المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه إلى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج إلى الفاعل فلم يكن إسناده إلى فاعله حين أسند تاما كاسم الفاعل، وفي قوله: «بخلاف أعجبني ضرب زيدٍ عمرًا» إشارة إلى رد قول الرضي حيث قال: وفيه نظر لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسندًا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل: أعجبني ضرب زيدٍ عمرًا، فأعجبني مسند إلى ضرب وهو مسند إلى زيد، وهذا كما يكون الشيء مضافًا ومضافًا إليه بالنسبة إلى شيئين، كغلام في قولك: فرس غلام زيدٍ، وأما إذا كان لفظ مسندًا إلى شيء وأسند ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز؛ لأنه يلزم الدور، إلى هنا كلامه، ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم.

«ولا» يقع (**المَفعُولُ**) «الثالث من» (**مَفَاعِيلِ**) «باب أعلمت» موقع الفاعل أيضًا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو: أعلم موسى عيسى أخاه؛ لأنه لا يعلم أن موسى مفعوله الثاني أو الأول بخلاف: أعلمت زيدًا هندًا ذاهبة، وقال الرضي: وقيام ثاني مفاعيل أعلمت أولى من حيث القياس من قيام ثالثها، كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى للزوم مركزه؛ (**إِذ حُكمُهُ**) أي: حكم المفعول الثالث منها (**حُكمُ**) أي: كحكم (**المَفعُولِ الثَّاني مِن بَابِ عَلِمتُ**) لأن المفعول الزائد بزيادة الهمزة في أوله هو المفعول الأول، فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب أعلمت؛ فيأخذ حكمه (**في كَونِهِ مُسنَدًا**) إلى المفعول الأول إسنادًا تاما، يعني: كما كان إسناد المفعول الثاني إلى الأول تاما؛ فلم يتغير ذلك الإسناد بكونه مفعولًا ثالثًا لباب أعلمت.

«والمفعول له» حال كونه (**بِلَا لَامٍ**) إما معطوف على المفعول الثاني فيكون

لأن النصب فيه مشعر بالعلية، فلو أسند إليه فات النصب والإشعار، بخلاف ما إذا كان مع اللام، نحو: «ضَرَبَ لِلتَّأْدِيبِ».

(وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ) أي: كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي: كالمفعول الثاني والثالث من باب «عَلِمْتُ» و«أَعْلَمْتُ» في أنهما لا يقعان ....

التقدير: ولا يقع موقع الفاعل أيضًا المفعول له بلا لام، وإما مبتدأ خبره قوله: كذلك (لأنّ النَّصبَ) أي: نصب المفعول له لفظًا أو تقديرًا (فِيهِ) أي: في المفعول (مُشعِرٌ) أي: يكون النصب قرينة وعلامة (بالعِلّيَّةِ) أي: بكونه علة للفعل العامل فيه؛ (فَلَو أُسنِدَ) الفعل (إلَيهِ) أي: إلى المفعول له (فَاتَ النَّصبُ والإشعَارُ) أيضًا أما فوات النصب فظاهر؛ لأنه يكون حين أسند الفعل إليه مرفوعًا لكونه قائمًا مقام الفاعل، وأما فوات الإشعار فلأن النصب كان سببًا له فبفوات السبب ينتفي المسبب إذا كان له سبب واحد وههنا كذلك، وهذا (بِخِلافِ مَا) أي: المفعول له (إذَا كَانَ) مصاحبًا (مَعَ اللَّامِ) حيث يجوز أن يكون قائمًا مقام الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ﴾ [النور: 36] بالبناء للمفعول قوله: «له» قائم مقام الفاعل لقوله: «يسبح» مع كونه باللام؛ لأن اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائمًا مقام الفاعل، كما لا يفوت إذا كان مفعولًا له (نَحوُ: ضَرَبتُ للتَّأدِيبِ) قوله: «بخلاف ما إذا كان مع اللام» فيه إشارة إلى رد قول الرضي حيث قال: كل مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفعل، كالمجرور بلام التعليل نحو: جئتك للسمن، فلا يقال: جيء للسمن؛ إذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثًا انتهى كلامه، ولرد هذا قال الشارح: «بخلاف ما إذا كان مع اللام» مطلقًا.

«والمفعول معه» معطوف على قوله: «المفعول له» على كلا الوجهين «كذلك» (أي: كُلٌّ) واحد (مِن المَفعُولِ لَهُ والمَفعُولِ مَعَهُ) يشير بهذا التفسير إلى أن قوله: (كَذَلِكَ) خبر لقوله: «والمفعول له والمفعول معه» على سبيل البدل، وإشارة إلى أن المفعول الثاني والمفعول الثالث على سبيل البدل أيضًا، (أي) كائن (كالمَفعُولِ الثَّاني وَ) المفعول (الثَّالِثِ مِن بَابِ عَلِمتُ وَأَعلَمتُ) فيه نشر على ترتيب اللف، قوله: (في أَنَّهُمَا) أي: المفعول له والمفعول معه (لا يَقَعَانِ

موقع الفاعل.

أما المفعول له فلما عرفت. وأما المفعول معه؛ فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف؛ وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجزء، ولا بدون الواو، فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولًا معه.

مَوقِعَ الفَاعِلِ) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه؛ لأن للتشبيه أربعة أركان: المشبه: وهو المفعولان ذكرهما المصنف بقوله: «والمفعول له والمفعول معه»، والمشبه به: وهو المشار إليه بقوله: «كذلك» يعني: المفعول الثاني والمفعول الثالث من البابين، وحرف التشبيه: وهو الكاف في قوله: «كذلك»، ووجه الشبه: ذكره الشارح بقوله: «في أنهما الخ»، والغرض منه: الاستواء في الحكم، وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل، وعلى التفسير الأول قوله: «كذلك» حال من أحد المفعولين؛ لأنه فاعل أي: لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل، حال كون كل واحد منهما كائنًا كذلك أي: كالمفعولين من البابين، (أمَّا) عدم وقوع (المَفعُولِ لَهُ) بلا لام موقعه (فَلِمَا عَرَفتَ) من أن النصب مشعر بالعلية فإذا أقيم مقامه فات النصب والإشعار، (وَأَمَّا) عدم وقوع (المَفعُولِ مَعَهُ) موقعه أيضًا (فَلأَنَّهُ) أي: الحال والشأن (لا يَجُوزُ إِقَامَتُهُ) أي: إقامة المفعول معه (مَقَامَ الفَاعِلِ) قوله: (مَعَ) متعلق بالإقامة (الوَاوِ الَّتِي) هي (أَصلُهَا العَطفُ) لأن الواو أولًا موضوعة للعطف فاستعمالها في غيره خلاف الأصل، (وَهِيَ) أي: الواو (دَلِيلُ الانفِصَالِ) أي: انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت أنها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (وَالفَاعِلُ كالجُزءِ) مما قبله لفظًا ومعنىً، إذا كان ضميرًا متصلًا، ومعنىً فقط إذا كان اسمًا ظاهرًا، فبينهما منافاة لأن مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الإقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية؛ فلا يجوز أن يقوم المفعول معه مقام الفاعل معها، (وَلَا) يجوز إقامته مقامه أيضًا (بِدُونِ الوَاوِ فَإِنّهُ لَم يُعرَف حِينَئِذٍ) أي: حين إقامته مقام الفاعل بدون الواو (كَونُهُ مَفعُولًا مَعَهُ) لأن الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة، وبفواتها يفوت الدليل والإشعار كما في المفعول له.

ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل، وبيان شرطه وما يجوز

(وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (تَعَيَّنَ) أي: المفعول به (لَهُ) أي: لوقوعه موقع الفاعل، لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما، فإن الضرب مثلًا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب ....

وقوعه موقعه إجمالًا وما لا يجوز تفصيلًا شرع إلى بيان ما هو الأولى والأوجب بالوقوع إذا اجتمعت المفاعيل التي يحوز وقوع كل واحد منها موقعه؛ فقال: «وإذا وجد المفعول به» يعني: بلا واسطة (**في الكَلامِ**) متعلق بقوله: «وجد» حال كون المفعول به الموجود مصاحبًا (**مَعَ غَيرِهِ مِن المَفَاعِيلِ**) بيان لقوله: «غيره» (**الَّتِي يَجُوزُ وُقُوعِهَا مَوقِعَ الفَاعِلِ**) وهي خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف: المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة أو غيرها، وسيأتي تفصيله، والجار والمجرور «تعين» (**أي: المَفعُولُ بِهِ**) «له» (**أي: لِوُقُوعِهِ مَوقِعَ الفَاعِلِ**) والمراد بالتعين التعين الوجوبي عند البصريين، يعني: يجب أن يقع المفعول به موقعه، ولا يجوز لغيره أن يقع موقعه إذا وجد المفعول به، وأما الكوفيون ومن وافقهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا إلى أن المراد بالتعين التعين الاستحساني لا الوجوبي، يعني: إذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانًا حيث يجوز لغيره أنْ يقع موقعه استدلالًا بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ﴾ بالبناء للمفعول ﴿عَلَيْهِ﴾ جار ومجرور واقع موقعه ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾ بالنصب، لأنه مفعول به، ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل، بل وقع الجار والمجرور موقعه، وبقوله:

ولو ولدت فقيرةٌ جرو كلبٍ ... لسب بذلك الجرو الكلابا

(**لِشِدَّةِ شِبهِهِ**) أي: شبه المفعول به (**بالفَاعِلِ في تَوَقُّفِ**) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو قوله: (**تَعَقُّلِ الفِعلِ عَلَيهِما**) أي: على الفاعل والمفعول به يعني: أن الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه إلى الفاعل الذي يقوم به ويصح إسناده إليه، كذلك يحتاج إلى المفعول به من غير تفرقة بينهما في الاحتياج، (**فإنَّ الضَّربَ مَثَلًا**) قد سبق إعراب مثلًا، والكاف في (**كَمَا**) زائدة (**أنَّهُ لا يُمكِنُ تَعَقُّلُهُ بِلا ضَارِبٍ**) لأن الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج إلى من يقوم به،

كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه الصفة (تَقُولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ) بإقامة المفعول به مقام الفاعل (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ظرف زمان (أَمَامَ الأَمِيرِ) ظرف مكان (ضَرْبًا شَدِيدًا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة. وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصِّص؛ ....

ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به (**كَذَلِكَ**) يعني: كما أن الحال في الضرب هكذا كذلك (**لا يُمكِنُ تَعَقُّلُهُ بِلَا مَضرُوبٍ**) لأن الضرب الصادر من الفاعل إذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره أيضًا من الفاعل، فاستويا في احتياج الفعل إليهما فإذا حذف الفاعل تعين وجوبًا؛ لأن يقوم مقامه ما كان كفؤًا وعديلًا له، (**بِخِلافِ سَائِرِ المَفَاعِيلِ**) التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (**فَإِنَّهَا لَيسَت بِهَذِه الصِّفَةِ**) فإن الفعل يتعقل بدونها مثل: خلق الله العالم، فإن تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرها، ولا يمكن أن يتعقل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذي هو العالم وما فيه.

ولما بين أن المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل، التي يجوز وقوعها موقعها هو المفعول به منها إذا اجتمعت في الكلام أورد مثالًا لما هو المتعين له لزيادة الإيضاح، فقال: «تقول: ضرب» بالبناء للمفعول «زيدٌ» (**بِإِقَامَةِ المَفعُولِ بِهِ**) الذي هو زيد (**مُقامَ الفَاعِلِ**) الذي حذف «يوم الجمعة» (**ظَرفُ زَمانٍ**) يعني: منصوب على أنه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه «أمام الأمير» بفتح الهمزة (**ظَرفٌ**) من الظروف المكانية (**مَكَانٍ**) يعني: منصوب على أنه مفعول فيه للفعل أيضًا بيان لمكانه، وأما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدي «ضربًا شديدًا» (**مَفعُولٌ مُطلَقٌ للنَّوعِ**) ونوعيته (**باعتِبَارِ الصِّفَةِ**) وهي الشدة لا باعتبار الذات؛ إذ لو كان كذلك لقيل: ضربة بكسر الضاد، وهذا يجوز أيضًا وقوعه موقعه، (**وَفَائِدَةُ وَصفِ الضَّربِ بالشِّدَّةِ التَّنبِيهُ عَلَى أنّ المَصدَرِ**) المطلق (**لا يَقُومُ مُقَامَ الفَاعِلِ بِلا قَيدٍ مُخَصِّصٍ**) يعني: يشترط في المفعول المطلق؛ لأن يقوم مقام الفاعل أن لا يكون لمجرد التأكيد؛ إذ النائب عنه ينبغي أن يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل، فلو قلت: ضرب ضربٌ مثلًا لم يجز؛ لأن ضرب مستغنٍ عنه لدلالته على: ضرب، بل يقال: ضرب ضربةٌ، أو الضرب الفلاني، ولذا قال

إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه (فِي دَارِهِ) جار ومجرور شبيه بالمفاعيل أقيم مقام الفاعل مثلها (فَتَعَيَّنَ «زَيْدٌ»، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: وإن لم يوجد في الكلام المفعول به (فَالْجَمِيعُ) أي: جميع ما سوى المفعول به (سَوَاءٌ) ....

المصنف ضربًا شديدًا؛ **(إذ لا فَائِدَةَ فِيهِ)** أي: في إقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه، **(لِدَلالَةِ الفِعلِ عَلَيهِ)** وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان، والمكان المطلق من نحو: يوم الجمعة، والمكان المعين من نحو: أمام الأمير لا مطلق المكان التنبيه على أن الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل؛ لعدم الفائدة في الإقامة لدلالة الفعل عليهما، ولهذه النكتة أوردهما المصنف بتعريف الإضافة، ولم يوردهما بالتنكير مع كونه أخصر ولم يبين الشارح فائدة الإضافة فيهما، كما بين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في المفعول المطلق، ولأن بيان فائدة قيد في الأخر من الأمور المقيدة يشعر فائدة القيود الأخر ويغني عن بيانها، تأمل، «في داره» **(جَارٌّ وَمَجرُورٌ شَبيهٌ بالمَفَاعِيلِ)** لكونه فضلة في الكلام مثلها **(أُقِيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ)** خبر بعد خبر حال كونه **(مِثلَهَا)** أي: مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل «فتعين زيدٌ» على أن يكون زيد فاعلًا «فإن لم يكن» تامة بمعى: يوجد يدل عليه قول الشارح: **(أي: وَإِن لَم يُوجَد فِي الكَلَامِ المَفعُولُ بِهِ)** بأن كان الفعل لازمًا غير متعد؛ لأنه لا يجيء للفعل اللازم مفعول به والمجهول أيضًا إلا بإعادة الجار كقولك: جلس يوم الجمعة أمام الأمير جلوسًا كثيرًا في داره، «فالجميع» مبتدأ والفاء جواب الشرط، واللام عوض عن المضاف إليه أشار إليه الشارح بقوله: **(أي: جَمِيعُ مَا سِوَى المَفعُولِ بِهِ)** «سواءٌ» خبره، أي: مستوية في إقامة كل واحد منها مقام الفاعل؛ لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له، وكون الإسناد إليه مجازًا، وفي الرضي: تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها؛ لأنه مفعول به بواسطة، وبعضهم الظرفين؛ لأنهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به، لكن الزمان أقدم لكونه جزءًا مفهوم الفعل، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر، والأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره أعني: وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة؛ لأنه مقصوده، إلى هنا كلامه.

في جواز وقوعها موقع الفاعل.

(وَ) المفعول (الأَوَّلُ مِنْ بَابِ «أَعْطَيْتُ») أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول بأن يقام مقام الفاعل (مِنْ) المفعول (الثَّانِي)؛ لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني؛ لأنه عاطٍ، أي: آخذ، نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا» مع جواز «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا»، وذلك عند الأمن من اللبس. وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول، ....

(**فِي جَوَازِ وُقُوعِهَا مَوقِعَ الفَاعِلِ**) «و» (**المَفعُولِ**) «الأول» الكائن «من باب أعطيت» أراد بالباب كل فعل متعد إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين مثل: كسوت وغيره؛ ولذا قال الشرح: (**أي: الفِعلُ المُتَعَدِّي إِلَى مَفعُولَينِ ثانِيهِما غَيرُ الأَوَّلِ**) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثاني على الأول «أولى» (**بأَنْ يُقَامَ مُقَامَ الفَاعِلِ**) «من» (**المَفعُولِ**) «الثاني» وإن جاز إقامة الثاني مقامه أيضًا؛ لأن اسم التفضيل يقتضي تفضيل أحد الشيئين على الآخر، بعد استوائهما في أصل الفعل، واللام في قوله: (**لأَنَّ**) تعليل للأولوية (**فِيهِ**) أي: المفعول الأول (**مَعنى الفَاعِلِيَّةِ بالنِّسبَةِ**) أي: بالقياس (**إِلَى**) المفعول (**الثَّاني؛ لأَنَّهُ**) أي: المفعول الأول (**عَاطٍ، أي: آخِذٍ**) فكان المفعول الأول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولًا لكونه لفظًا منصوبًا وفاعلًا معنىً؛ لأنه آخذ، وأما المفعول الثاني فمفعولٌ لفظًا ومعنىً؛ لأنه منصوب ومأخوذٌ فإذا بني الفعل للمفعول فالأنسب لأن يقوم مقام الفاعل هو المفعول الأول لا غير، (**نَحوُ: أُعطِيَ**) بالبناء للمفعول (**زَيدٌ**) بإقامته مقام الفاعل (**دِرهَمًا، مَعَ جَوَازِ أُعطِيَ دِرهَمٌ زَيدًا**) بإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل؛ لأنه لا التباس فيه (**وَذَلِكَ**) أي: جواز وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل مع أن وقوع المفعول الأول موقعه هو الأولى والأنسب واقع (**عِندَ الأَمنِ مِن اللَّبسِ**) بفتح اللام أي: الالتباس يعني: إذا أقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الأول، وقوله: «عند عدم» في قوله: (**وَأَمَّا عِندَ عَدَمِهِ**) ظرف متعلق بالإقامة قدم عليها لئلا يوالي بين حرف الشرط والجزاء يعني: عند عدم الأمن من الالتباس، (**فَيَجِبُ**) الفاء جواب أما (**إِقَامَةُ المَفعُولِ الأَوَّلِ**) دون الثاني

نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا».

يعني: لا يجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل عند اللبس (نَحوُ: أُعطِيَ زَيدٌ عَمرًا)؛ إذ لو قيل: أعطي عمرٌو زيدًا، لم يعلم أن عمرًا هو المفعول الأول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ، أو المفعول الثاني وقائم مقامه أيضًا وهو المأخوذ لصحة أن يكون كل منهما آخذًا أو مأخوذًا، ولإزالة الالتباس وجب إقامة المفعول الأول مقامه.

* * *

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ) وفي بعض النسخ: «وَمِنْهُ»، يعني: ومن جملة المرفوعات، أو من جملة المرفوع: المبتدأ والخبر، جَمَعَهما في فصل واحد؛ للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما، واشتراكهما في العامل المعنوي.

[المبتدأ والخبر]

ولما فرغ من بيان أحوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات به، فقال:

«ومنها المبتدأ» مبتدأ مقدم الخبر أو العكس وهو أولى لما سبق، والجملة عطف على قوله: «فمنه الفاعل»، وإنما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل في كونه مسندًا إليه، «والخبر» معطوف على المبتدأ، وإنما جعل الخبر أيضًا منها لمناسبة الفاعل في كونه جزءًا ثانيًا للجملة، وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع أن الأولى تقديم ما كان عامله لفظًا؛ لما سبق أنه أصل المرفوعات عند البعض، حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل، وقدم الخبر أيضًا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة، (وَ) وقع (في بَعضِ النُّسَخِ، وَمِنهُ) بالضمير المذكر (يَعني: وَمِن جُملَةِ المَرفُوعَاتِ أَو مِن جُملَةِ المَرفُوعِ المَبتُدأ وَالخَبَرِ) فيه نشر على ترتيب اللف (جَمَعَهُما) أي: المبتدأ والخبر (في فَصلٍ وَاحِدٍ) حيث قال: «ومنها: المبتدأ والخبر» (للتَّلازُم الوَاقِعِ بَينَهُما) إذ لا بد لكل مبتدأ من خبر، وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ، وقوله: (عَلَى مَا هُوَ الأَصلُ فِيهِما) حال من الضمير المستكن في قوله: «الواقع» و«ما هو الأصل فيهما» أن يكون المبتدأ مسندًا إليه والخبر مسندًا، وأما إذا كان المبتدأ مسندًا كما في القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة له إلى الخبر؛ لأنه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذٍ، (وَاشتِرَاكُهُمَا فِي العَامِلِ المَعنَويّ) في الأصح على ما سيأتي، ولاشتراك أحوالهما حتى أن بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر، وبالعكس بل لوجوب العائد في الخبر إلى المبتدأ إذا كان مشتقًا أو جملة

(فَالْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاسْمُ) لفظًا أو تقديرًا، ليتناول، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلًا. واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي «إِنَّ» و«كَانَ»، وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرًا في المعنى؛ لئلا يخرج عنه مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر.

«فالمبتدأ» الفاء للتفصيل «هو» ضمير الفصل؛ لأن الخبر معرف باللام «الاسم» (لَفظًا أَو تَقدِيرًا) واللام في قوله: (لِيَتَنَاوَلَ) متعلق بالتعميم كما سبق (نَحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾) أي: صيامكم (﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) لأن «وأن تصوموا»، وإن لم يكن اسمًا لفظًا لكنه اسم تقديرًا تقديره: صيامكم خيرٌ لكم، فلا يرد نحو: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6] عند من قال: «أأنذرتهم» مبتدأ لتأويلهما بالاسم أي: سماعك وإنذارك، «المجرد» صفة الاسم «عن العوامل اللفظية» (أي: الَّذِي لَم يُوجَد فِيهِ عَامِلٌ لَفظِيٌّ أَصلًا) أي: قطعًا، فحينئذٍ يكون قوله: «أصلًا» منصوبًا على المصدرية يرد به أن التجرد مجردٌ عن مقتضاه وهو سبق الوجود، وقيل: أتى به لتنزيل إمكانه منزلة الوجود، وفي «الهندي»: التجريد يقتضي سلب سبق الوجود، وقد نزل إمكان الوجود منزلة الوجود، كما في قولهم: ضيق فم الركية، وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله «المجرد عن العوامل اللفظية»، (عَن الاسم الَّذِي فِيهِ عَامِلٌ لَفظِيٌّ)؛ لأن الاسم يشمله (كاسمَي إِنَّ وكَأَنَّ) قوله: (وَكَأَنَّهُ) إلى آخره، جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطًا في كون الاسم مبتدأ فلم لم يجرد قولك: بحسبك درهمٌ؛ لأن قولك: بحسبك مبتدأ ودرهم خبره، بحسب منطوقه مع أنه مجرور بحرف الجر اللفظي، فأجاب عنه بقوله: وكأنه (أَرَادَ بالعَامِلِ اللَّفظِيِّ مَا) أي: عامل (يَكُونُ مُؤَثِّرًا فِي المَعنَى) وفي قولك: بحسبك، إنما يؤثر في اللفظ لا في المعنى، فكأنه قال: المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى، فلا يرد عليه مثل هذا؛ (لِئَلَّا يَخرُجَ عَنهُ) أي: عن تعريف المبتدأ (مِثلُ: بِحَسبِكَ دِرهَمٌ)

(مُسْنَدًا إِلَيْهِ) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم، فإنهما لا يكونان إلا مسندين (أَوِ الصِّفَةُ) سواء كانت مشتقة مثل «ضارب، أو مضروب أو حسن» أو جارية مجراها كـ«قُرَيْشِيّ» (الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ) كـ«ما» و«لا» (وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ) ونحوه كـ«هل، وما، ومن». وعن سيبويه جواز الابتداء بها ....

«مسندًا إليه» قوله: «إليه» مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: «مسندًا» إذ هو حال معتمد على صاحبه، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله «مسندًا إليه» (عَنِ الخَبَرِ) فإنه مسند به لا مسند إليه، (وَثَاني قِسمَي المُبتدأ) أي: ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ؛ لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين (الخَارِجُ عَن هَذَا القِسمِ فَإِنَّهُما) أي: الخبر والقسم الثاني (لا يَكُونَانِ إِلَّا مُسنَدَينِ).

«أو الصفة» عطف على قوله: «الاسم» وكلمة «أو» لتقسيم المحدود، حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين؛ لأن هذا القسم اسم أيضًا على منع الخلو لا الجمع. وفي الرضي: اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد؛ لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف شيئان في الماهية لم يكن اجتماعهما في حد واحد، إلى هنا كلامه، وعلى هذا تكون أو مانعة الجمع أيضًا، قوله (سَواءٌ) خبر مقدم قوله: (كَانَت) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ أي: سواء كونها (مُشتَقَّةً) كذا في «حاشية المطول» كاسم الفاعل (مِثلُ: ضَارِبٍ، أو) اسم المفعول مثل: (مَضرُوبٍ، أو) الصفة المشبهة مثل: (حَسَنٍ، أو جارِيَةٍ مَجرَاها) أي: مجرى الصفة المشتقة (كقُرَيشِيٍّ) في تصغير قرشٍ على وزن فرس إذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلةٍ، وهو دابةٌ في بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطلق إلا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى، فسمي بها ولد النضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه، ثم نقل منه إلى القبيلة، كذا في «الهوادي».

«الواقعة» صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني، «بعد» ظرف لقوله: «الواقعة» «حرف النفي» (كَمَا وَلَا) «وألف الاستفهام» ليحصل الاعتماد (وَنَحوِهِ) هذا من باب حذف المعطوف أو ذكر الألف على سبيل التمثيل؛ لكونه أصلًا في الاستفهام (كَهَل وَمَا ومَن و) روي (عَن سِيبَوَيهِ جَوَازُ الابتِدَاءِ بِهَا) يعني جواز

من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش يرى ذلك حسنًا، وعليه قول الشاعر نحو:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... .

فـ«خير» مبتدأ، و«نحن» فاعله، ولو جعل «خير» خبرًا عن «نحن» لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بأجنبي، بخلاف ما لو كان فاعلًا له، لكونه كالجزء (رَافِعَةً لِظَاهِرٍ) ....

كون الصفة المشتقة مبتدأ (مِن غَيرِ استِفهَام، و) لا (نَفي) يعني: من غير اعتماد علي شيء ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلاً نفي ولا استفهام كائن (مَعَ قُبحٍ، والأَخفَشُ يَرَى ذَلِكَ) يعني: جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حَسَنًا، وَعَلَيهِ قَولُ الشَّاعِرِ) أي: على رأى الأخفش فقط؛ لأن عنده أي: سيبويه يكون الجواز على قبحٍ، والشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح (نَحوُ: فَخَيرٌ نَحنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم) معناه بالفارسية: *بهتر مانزد ادميان ازشما* (فَخَيرٌ) اسم تفضيل أصله: أخير فخفف بالحذف كما خفف أيشٍ في: أي شيء (مُبتَدأٌ وَنَحنُ) ضمير منفصل مرفوع محلا (فَاعِلُهُ) أي: فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد، (وَلَو جُعِلَ خَيرٌ خَبرًا) مقدمًا (عَن نَحنُ) حيث جعل مبتدأ (لَفُصِلَ) مبني للمفعول جواب: «لو» (بينَ) ظرف لقوله: «لفصل» (اسمِ التّفضِيلِ) الذي هو خير (و) بين (مَعمُولِهِ الَّذِي هُوَ مِنكُم بأَجنَبِيٍّ) متعلق بقوله: «لفصل» وهو أي: الأجنبي قوله: «نحن» لأن المبتدأ والخبر وإن كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظًا أو معنىً كالفاعل كانا أجنبيين، (بِخِلافِ مَا لَو كَانَ) نحن (فَاعلًا لَهُ؛ لِكَونِهِ) أي: لكون الفاعل (كالجُزءِ) لما سبق أن الفاعل جزء من عامله، وفي «محشي عصام»: وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسمًا ظاهرًا في مسألة الكحل، فتعين أن يكون نحن مبتدأ وأن يكون منكم مفسرًا للمحذوف تقديره: فخير منكم نحن عند الناس، فلما حذف منكم أولًا فسر بقوله: منكم ثانيًا، إلى هنا كلامه. وإنما فسر لرفع الإبهام الناشئ من الحذف مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6] ويرد عليه أن المراد بالاسم الظاهر في مسألة الكحل الظاهر الحقيقي لا الحكمي وههنا أعم منهما.

«رافعةً» حال من الضمير المستكن في قوله: «الواقعة» وعامل فيه «الظاهر»

أو ما يجري مجراه. وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ .

واحترز به عن نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»؛ لأن «أقائمان» رافع لضمير راجع إلى «الزيدان»، ولو كان رافعًا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته.

(مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال للقسم الأول من المبتدأ.

(وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي.

(وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

متعلق بقوله: «رافعة» يريد به ما كان بارزًا غير مستكن سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا منفصلًا كقولك: بعد ذكر الزيدين أقائم هما، فإن قوله: هما فاعل لها، مع أنه مضمر؛ ولذا قال الشارح: (**أو مَا يَجرِي مَجرَاهُ**) أي: مجرى الظاهر (**وَهُوَ**) أي: الجاري مجراه (**الضَّمِيرُ المُنفَصِلُ**) وإنما قلنا هكذا (**لِئَلَّا يَخرُجَ عَنهُ**) أي: عن هذا القسم (**نَحوُ قَولِهِ تعالى**: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾) [مريم: 46] فإن قوله: «أنت» مرفوع محلا بـ«راغب» وإلا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو «راغب» ومعموله وهو «عن آلهتي» بأجنبي وهو «أنت»، وهو غير جائز لضعف العامل، بخلاف ما إذا كان فاعلًا؛ لأنه كالجزء فلا يكون أجنبيًا، وفي قوله: «أو ما يجري مجراه» رد على الهندي حيث قال: رافعة لظاهر غير مستتر؛ فلا يرد قولك: أقائمٌ أنتما، (**وَاحتَرَزَ بِهِ**) أي: بقوله: «رافعة لظاهر» (**عَن نَحوِ**) أي: عما لا يرفع اسمًا ظاهرًا (**أَقَائِمَانِ الزَّيدَانِ**) أو قائمون الزيدون؛ (**لأنّ أَقَائِمَانِ رَافِعٌ لِضَمِيرٍ رَاجِعٌ إِلَى الزَّيدانِ**) وأقائمون كذلك (**وَلَو كَانَ رَافِعًا لِهَذا الظَّاهِرِ لَم يَجُز تَثنِيَتُهُ**) لأنه حينئذٍ يلزم تعدد الفاعل أحدهما الضمير المستكن في الصفة، والآخر الاسم الظاهر، وهو غير جائزٍ.

«مثل» مبتدأ «زيدٌ قائمٌ» (**مِثَالٌ**) خبره (**للقِسمِ الأَوَّلِ**) متعلق بالمثال الكائن (**مِن المُبتدأ**) لأنه يصدق على زيد أنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندًا إليه، وإذا صدق الحد على شيء صدق المحدود أيضًا «وما قائمٌ» بالتنوين «الزيدان» أو ما قائم الزيدون (**مِثَالٌ للصِّفَةِ الوَاقِعَةِ بَعدَ حَرفِ النَّفي**) «وأقائمٌ» بالتنوين أيضًا «الزيدان» وأقائم الزيدون (**مِثَالٌ للصِّفَةِ الوَاقِعَةِ بَعدَ حَرفِ الاستِفهامِ**)

(فَإِنْ طَابَقَتْ) أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام اسمًا (مُفْرَدًا) مذكورًا بعدها نحو: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ، وَأَقَائِمٌ عَمرٌو».

واحترز به عما إذا طابقت مثنى، نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ» أو مجموعًا نحو: «أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ»، فإنها حينئذ خبر «ليس» إلا (جَازَ الأَمْرَانِ) كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها يسد ....

أورد المصنف الأمثلة على ترتيب اللف، «فإن طابقت» (**أي: الصِّفَةُ الوَاقِعَةُ بَعدَ حَرفِ النَّفي وَأَلِفِ الاستِفَهامِ**) نبه على أن ضمير «طابقت» ليس على ظاهره؛ إذ لو كان كذلك للزم أن يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر أمران، وأنه لا يجوز مطلقًا، وقال عصام الدين: ولا يخفى أن الأوضح الأخصر فإن كان مفردًا أي: المرفوع ولا داعي إلى ما أتي به المصنف، هذا كلامه، بل الأوضح الأظهر ما ذكره المصنف؛ لأن المذكور سابقًا: الصفة الواقعة الخ، وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع إليه، (اِسمًا) «مفردًا» لأن قوله: «مفردًا» صفة تقتضي موصوفًا، وهو الاسم ههنا بقرينة المقام، وهذا كما قال في باب التنازع اسمًا ظاهرًا (**مَذكُورًا بَعدَها**) لأن المراد بقوله: «مفردًا» أن يكون اسمًا ظاهرًا بعدها؛ لأنه لو كان قبلها لم يكن ظاهرًا، بل ضميرًا يعني: إن طابقت الصفة المذكورة اسمًا مفردًا واقعًا بعدها، (**نَحوُ: مَا قَائِمٌ زَيدٌ وأَقَائِمٌ عَمرٌو، وَاحتَرَزَ بِهِ**) أي: بقوله «مفردًا» (**عَمَّا**) أي: عن صفة (**إِذَا طَابَقَت**) الضمير يرجع إلى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (**مُثَنًىٰ نَحوُ: أَقَائِمَانِ الزَّيدَانِ**) وما قائمان الزيدان (**أَو مَجمُوعًا نَحوُ: أَقَائِمُونَ الزَّيدُونَ**) وما قائمون الزيدون (**فَإِنَّهَا**) أي: الصفة المذكورة (**حِينَئِذٍ**) أي: حين طابقت مثنىً أو مجموعًا (**خَبَرُ لَيسَ**) أي: ليس تلك الصفة (**إِلَّا**) خبرًا، والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفًا، وإنما يحذف في كلام دال على المستثني منه مثل قولك: ضربت زيدًا ليس إلا؛ لأن معناه: ما ضربت إلا زيدًا، وقولك: الفاعل واحد ليس إلا يعني: الفاعل ليس إلا واحدًا، كذا في «المفصل» النحوي، «جاز الأمران» جزاء الشرط (**كَونُ الصِّفَةِ مُبتَدأً**) بدل من قوله: «الأمران» بدل البعض من الكل، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدهما كون الصفة الخ، (**وَمَا بَعدَها فَاعِلُها**) من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد، قوله: (**يَسُدُّ**)

مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ، والصفة خبرًا مقدمًا عليه. فهفنا ثلاث صور:

إحداها: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»، ويتعين حينئذ أن يكون «الزَّيْدَانِ» مبتدأ، و«قَائِمَانِ» خبرًا مقدمًا عليه.

وثانيتها: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، ويتعين حينئذ أن يكون «الزَّيْدَانِ» فاعلًا للصفة قائمًا مقام الخبر.

وثالثتها: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ»، ويجوز فيه الأمران كما عرفت.

مبني للمعلوم حال (**مَسَدَّ الخَبَرِ**) منصوب على الظرفين (**وَكُونُ مَا بَعدَها مُبتَدأً**) معطوف على ما قبله، أعني: قوله: «كون» الأول مع اعتبار الإعرابين فيه أيضًا، (**وَالصِّفَةُ خَبرًا مُقَدَّمًا عَلَيهِ**) أي: على الاسم هذا أيضًا من باب العطف المذكور، (**فَهَهُنا**) أي: في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسمًا مفردًا بعدها، قوله: «فههنا» خبر مقدم (**ثَلاثُ صُوَرٍ**) مبتدأ عند البصرية، وهذه الصور بحسب الوجود، وأما بحسب القسمة العقلية فههنا أربع صور، (**إِحدَاها**) مطابقة الصفة اسمًا مثنىً أو مجموعًا لغيرها نحو: (**أَقَائِمَانِ الزَّيدَانِ**) وأقائمون الزيدون (**وَيَتَعيَّنُ**) يعني: وجوبًا (**حِينَئذٍ**) أي: حين طابقت الصفة مثنىً أو مجموعًا كالمثالين المذكورين (**أَن يَكُونَ الزَّيدانِ**) أو الزيدون (**مُبتدأً وَقَائِمَانِ**) أو قائمون (**خَبَرًا مُقَدَّمًا عَلَيهِ**) لأنه لا يجوز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلًا لها سادًا مسد الخبر؛ لما سبق أنه يلزم حينئذٍ تعدد الفاعل بحسب الظاهر، (**وَثَانِيتُها**) أن تكون الصفة مفردًا والاسم الواقع بعدها مثنىً أو مجموعًا يعني: أن الصفة لم تطابق نحو: (**أَقَائِمٌ الزَّيدانِ**) أو الزيدون (**وَيَتَعيَّنُ**) وجوبًا أيضًا (**حِينَئذٍ**) أي: حين كون الصفة مفردًا والاسم المذكور مثنىً أو مجموعًا (**أَن يَكونَ**) الاسم المذكور يعني: (**الزَّيدانِ**) أو الزيدون (**فَاعِلًا للصِّفَةِ**) حال كونه (**قَائمًا مُقامَ الخَبَرِ**) لأنه لا يجوز أن يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرًا مقدمًا عليه لعدم المطابقة لأن الخبر إذا كان مشتقًا ولم يستو فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ، (**وَثَالِثَتُها**) تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الإفراد نحو: (**أَقَائِمٌ زَيدٌ**) وأقائمة هند (**وَ**) حينئذ (**يَجُوزُ فِيهِ الأَمرَانِ**) المذكوران سابقًا (**كَمَا عَرَفتَ**) آنفا، وإنما قلنا فههنا أربع صور؛ لأن فيها صورة أخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني: أن تكون الصفة مثنىً أو

(وَالْخَبَرُ: هُوَ الْمُجَرَّدُ) أي: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم، فلا يصدق على «يَضْرِبُ» في «يَضْرِبُ زَيْدٌ»: أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم (الْمُسْنَدُ بِهِ) أي: ما يوقع به الإسناد.

مجموعًا والاسم المذكور بعدها مفردًا مثل: أقائمان وأقائمون زيد، وهي غير جائزة؛ لأنه لا يمكن أن تكون الصفة مبتدأ، وذلك الاسم فاعلًا لها سادًا مسد الخبر لما سبق، ولا أن يكون الاسم المذكور بعدها مفردًا مبتدأ والصفة خبرًا مقدمًا عليه؛ لأنه لا يجوز أن يثنى الخبر أو يجمع عند كون المبتدأ مفردًا، ولهذا لم يذكرها الشارح وقال: «فههنا ثلاث صور» ولم يذكر الرابعة.

ولما فرغ من تقسيم المبتدأ إلى قسمين وتعريف قسميه وأوضحهما بالأمثلة وبين ما هو المختار بالبيان أراد أن يذكر الخبر، فقال: «والخبر: هو» هو ضمير الفصل لأن الخبر معرف باللام «المجرد» **(أي: هُوَ الاسمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ)** قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر، واللام في قوله: **(لأنَّ)** متعلق بالتفسير تقديره: وإنما فسرنا بقولنا أي: هو الاسم الخ؛ لأن **(الكَلامَ)** أي: كلامنا وبحثنا **(في مَرفُوعَاتِ الاسمِ)** فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسمًا كان أو فعلًا، بل إنما يكون تعريفًا للخبر الاسمي، ولأن ذكر الاسم في تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على أن الاسم مقدر ههنا، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، وهو لا يكون إلا في الاسم، إذا كان الأمر كذلك **(فَلَا يَصدُقُ عَلَى)** لفظ **(يَضرِبُ)** يعني: على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرًا مثل: زيد يضرب فإنه واقع موقع ضارب؛ لأنه **(في)** تقدير: زيد ضارب أو لم يكن نحو: **(يَضرِبُ زَيدٌ)** فإنه في تقدير: ضارب زيد **(أَنَّهُ)** أي: يضرب يعني: المضارع الواقع موقع الاسم **(المُجَرَّدِ المُسنَدِ بِهِ المُغايرِ للصِّفَةِ المَذكُورةِ)** يعني: لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر؛ **(لأنّهُ)** أي: ذلك الفعل **(لَيسَ باسم)** فإذا لم يكن اسمًا لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم، فإذا لم يصدق عليه التعريف؛ فلا يصدق المعرف، وإن كان مجردًا عنها مسندًا به مغايرًا لها «المسند به» صفة بعد صفة للاسم المقدر، والباء إما للاستعانة كما في كتبت بالقلم، أو للسببية **(أي: مَا يُوقَعُ بِهِ الإسنَادُ)** أشار بهذا التفسير إلى أن القائم مقام الفاعل

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ لأنه مسند إليه لا مسند به.

(الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) في تعريف المبتدأ.

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ. ولك أن تقول: المراد المسند به إلى المبتدأ، ....

في المسند هو مصدره مثل قولك: وقد حيل بين العير والنزوان، وأن الضمير المجرور في به راجع إلى الموصول لأن الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتي، وقال المحشي عصام الدين: يشعر كلامه بأن التركيب من قبيل إسناد الفعل الذي لم يسم فاعله إلى مصدره على طريقة: وقد حيل بين العير والنزوان، وليس كذلك بل المسند مسند إلى الجار والمجرور والباء للسببية أي: الاسم الذي أسند بسببه لأن اللفظ بسبب إسناد المعنى، إلى هنا كلامه. أقول: من كون الباء للسببية لا يلزم أن يكون الإسناد إلى الجار والمجرور، بل المعنى الحقيقي ما قال الشارح، تأمل.

(وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله المسند به (عَنِ القِسمِ الأَوَّلِ مِن المُبتدأ؛ لأنّهُ) أي: القسم الأول من المبتدأ وإن كان اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية، لكنه (مُسنَدٌ إِلَيهِ لا مُسنَدٌ بِهِ) فيجب الاحتراز به عنه؛ لئلا يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر «المغاير» صفة بعد صفة له أيضًا «للصفة» متعلق بـ«المغاير» «المذكورة» صفة الصفة، أي: (في تَعرِيفِ المُبتدأ) متعلق بـ«المذكورة» بقوله: «أو الصفة الواقعة الخ» أي: الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: «المغاير للصفة المذكورة» (عَنِ القِسمِ الثَّاني مِن المُبتَدأ) لأنه وإن كان اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية، ووقع به الإسناد أيضًا لكن لما كان مصدرًا بحرف النفي وألف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد، ولم يجعل خبرًا حتى لو لم يعتمد جعل خبر فلزم إخراجه عن تعريف الخبر، فقال: «المغاير للصفة المذكورة» احتراز عنه (وَ) جاز (لَكَ) أو جائز لك (أَن تَقُولَ: المُرادُ) بقوله: (المُسنَدُ بِهِ) المذكور في التعريف المُسنَدُ بِهِ (إلى المُبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة أن المبتدأ والخبر ركنان في الكلام، فإذا ذكر أحدهما وجب ذكر الآخر، كما تقول: مررت في معنى: مررت بزيد،

أو تجعل الباء «به» بمعنى «إلى»، والضمير المجرور راجعًا إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله: «المغاير للصفة المذكورة» تأكيدًا.

واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أي: تجريد الاسم ....

بحذف قولك: بزيد، بقرينة حالية أو مقالية، (**أَو تَجعَلَ**) معطوف على قوله: «تقول» في قوله: «ولك أن تقول»، (**البَاءُ**) في المسند (**به بمَعنَى إلَى**) لأن معنى الباء الإلصاق والملصق ينتهي بالملصق به ويتمكن عنده، كقولك: بزيد داءٌ، فإن الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهي بالغاية، ويتم كما في قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، فإن الأكل ينتهي عند الرأس، ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء، (**وَالضَّميرُ المَجرُورُ رَاجِعًا إلى المُبتدأ**) هذا من قبيل العطف المذكور قد مر مرارًا، فعلى هذا التوجيه الأخير أن القائم مقام الفاعل في المسند ضمير راجع إلى الموصول، وأما على التوجيه الثاني فهو كالتوجيه الأول الذي ذكره الشارح. قال المحشي: الأقرب أن يراد المسند إلى المجرد ويجعل الضمير راجعًا إلى المجرد، والأولى جعل الباء للملابسة أي: المجرد المسند الملابس بالمجرد؛ إذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي أبدًا لا بالمجرد، قوله: (**وَعَلَى التَّقدِيرَينِ**) أي: تقدير حذف الجار والمجرور، وتقدير: جعل الباء بمعنى إلى متعلق بقوله: (**يُخرَجُ بِهِ**) أي: بقوله: «المسند به» (**القِسمُ الثّاني مِن المُبتدأ**) لأن المراد بالإسناد حينئذٍ الإسناد إلى المبتدأ بحيث لا يحتمل أن يكون ذلك الإسناد إلى غيره حتى يحتاج إلى قوله: «المغاير للصفة الخ»؛ احترازًا عن الاحتمال لغيره، (**وَ**) على هذا (**يَكُونُ قَولُهُ: المُغَايرُ للصِّفَةِ المَذكُورَةِ تَأكِيدًا**) لما علم ضمنًا من التوجيهين أنه تعين فيكون هذا تصريحًا له.

ولما بين المبتدأ والخبر وإنما كانا من الملحقات بالفاعل في الرفع يعني: الضمة والواو والألف وحينئذٍ لم يكن كل واحد منهما ملحقًا بالفاعل في العامل أراد أن يبين العامل فيهما مبينًا بقوله: (**وَاعلَمَ أنّ العَامِلَ في المُبتدأ وَالخَبَرِ هُوَ الابتِداءُ**) لا غير عند المذهب المنصور (**أي: تَجريدُ**) مصدر مضاف إلى المفعول وهو (**الاسمِ**) والفاعل محذوف تقديره: تجريدك الاسم، وقد سبق معنى

عن العوامل اللفظية؛ ليسند إلى شيء أو يسند إليه شيء. فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ.

والخبر رافع لهما عند البصريين.

وأما عند غيرهم:

فقال بعضهم: الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر.

التجريد (**عَن العَوَامِلِ اللفظية**) أي: عن عامل لفظي يؤثر في معناه، واللام في قوله: (**لِيُسنَدَ**) فعل مبني للمفعول متعلق بالتجريد، أي: الاسم (**إِلَى شَيءٍ**) كما في القسم الثاني من المبتدأ، فإن قولك: أقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندًا إلى زيد، فلا يرد أن القائم مسندٌ إليه أيضًا إذا كان عامله لفظيا لأنه لا يسند إليه القيام المحض، (**أَو يُسنَدُ**) مبني للمفعول (**إِلَيهِ**) أي: إلى الاسم (**شَيءٌ**) نائبه، كما في القسم الأول من المبتدأ نحو: زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند إلى ذلك الاسم القيام المحض، وإذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندًا إلى زيد مثلًا إن قولك: إن زيدًا قائم أن المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط، (**فَمَعنَى الابتِدَاءِ**) هو التجريد (**عَامِلٌ في المُبتَدأ وَالخَبَرِ رَافِعٌ لَهُمَا عِندَ البَصرِيينَ**) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء؛ لأن التجريد يقتضي الإسناد وهو يقتضي المسند والمسند إليه، فالتجريد يقتضي المسند والمسند إليه بالواسطة؛ فإذا اقتضاهما على السواء يكون عاملًا فيهما على السواء وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح، وذا لا يجوز، قوله: (**وَأَمَّا عِندَ غَيرِهِم**) أي: عند غير البصريين، متعلق بالخبر وهو قوله: «عامل في الموضعين»، قدم عليه لما سبق غير مرة، (**فَقَالَ بَعضُهم: الابتِدَاءُ عَامِلٌ في المُبتَدأ**) لأنه مسند إليه، ولأنه أقوى من المسند، لأنه يقدم عليه في الأغلب، ولذلك عمل فيه، ولأنه وليه معنىً، (**وَالمُبتَدأُ**) لكونه مسندًا إليه وركنًا أعظم في الجملة الاسمية ومقدمًا غالبًا (**عَامِلٌ في الخَبَرِ**) فعامل المبتدأ هو الابتداء أعني: التجريد فيكون عامله معنويًا، وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظي، هكذا قالوا، ولكن هذا القول ليس بصحيح؛ لأن المبتدأ في الأعم الأغلب اسم جامد ليس من شأنه العمل، فلا يصح عمل الرفع منه، أما في القسم الأول فلما قلنا وأما

وقال آخرون: كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر.
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية.

في القسم الثاني فلأن المبتدأ وإن كان عاملًا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه، بل عامله الابتداء ليس إلا، لأنه مؤول، مثلًا إن قولك: أقائم الزيدان مؤول بقولنا: الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان، فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الأول، فيكون المبتدأ اسمًا جامدًا فلا يعمل الرفع، (**وَقَالَ آخَرُون**) التعبير بالتنكير يشعر أن ما قالوا ضعيف، كما أن التعبير بالبعض يفيد الضعف (**كُلٌّ وَاحِدٍ مِن المُبتَدأ والخَبَرِ عَامِلٌ في الآخِرِ**) يعني: قالوا: إن المبتدأ عامل في الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه أمرًا نسبيًا عامل في المبتدأ، وهذا ليس إلا دورًا مصرحًا وهو باطل باتفاق العقلاء؛ لأنه يلزم من هذا أن يكون العامل معمولًا لما عمل فيه والمعمول عاملًا للذي عمل فيه، وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين، (**وَعَلَى هَذَا**) أي: على ما قاله الآخرون، الجار متعلق بقوله: (**لا يَكُونَانِ**) تقديره: ولا يكونان أي: المبتدأ والخبر (**مُجَرَّدَينِ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ**) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص؛ لأن عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير، وأما على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيًا فقط؛ لأن عامل المبتدأ معنوي عنده، وأما عند البصريين فعاملهما معنوي ليس إلا.

* * *

[الأصل في المبتدأ]

(وَأَصْلُ الْمُبْتَدَإِ) أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع (التَّقْدِيمُ) على الخبر لفظًا؛ لأن المبتدأ ذات، والخبر حال من أحوالها، والذات متقدمة على أحوالها.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن الأصل ....

[الأصل في المبتدأ]

ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع في بيان ما هو الأصل فيهما، وبيان بعض أحوالهما فقال: «وأصل المبتدأ» قد سبق أن معنى الأصل في اللغة: ما يبنى عليه شيء، وأما معناه الاصطلاحي ههنا فما قاله الشارح بقوله: **(أَي: مَا يَنبغِي أَن يَكُونَ المُبتَدأ)** مقدمًا **(عَلَيهِ إِذَا لَم يَمنَع مَانِعٌ)** من ذلك الأصل، وأما إذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع، مثلًا إذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر؛ لمانع كون المبتدأ نكرة على ما سيجيء له زيادة تحقيق، «التقديم» **(عَلَى الخَبَرِ لَفظًا)** لأنه محكوم عليه، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عامل في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، فقدم لذلك، وإنما قال لفظًا لأنه قدم تقديرًا وإن كان مؤخرًا لفظًا؛ **(لأنَّ المُبتَدأ ذَاتٌ)** يعني: دال على الذات تحقيقًا مثل: زيد قائم أو زيد المنطلق أو تأويلًا مثل: المنطلق زيدٌ؛ فإنه في تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد، **(وَالخَبَرَ حَالٌ مِن أَحوَالِهَا)** تحقيقًا أو تأويلًا لما مر آنفًا، **(وَالذَّاتُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى أَحوَالِها)** طبعًا فقدم الذات وضعًا؛ ليطابق الطبع الوضع، ولذا كان الأصل في المبتدأ التقديم لفظًا. قوله: «ومن ثمة» متعلق بالفعلين الاثنين أعني: الجواز والامتناع، إلا أنه قدم عليهما للتخصيص؛ لأن جواز القول الأول وامتناع الثاني مختص بأن يكون الأصل في المبتدأ التقديم لا غير، وبيانه لفائدة كون الأصل فيه التقديم وقوله: «ثمة» بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من أسماء الإشارة للمكان، وقد يستعمل للإشارة إلى المعنى مجازًا، **(أَي: وَمِن أَجلِ أَنَّ الأَصلَ**

في المبتدأ التقديم لفظًا (جَازَ) قولهم: (فِي «دَارِهِ زَيْدٌ») مع كون الضمير عائدًا إلى «زيد» المتأخر لفظًا لتقدمه رتبة؛ لأصالة التقديم.

(وَامْتَنَعَ) قولهم: («صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ») بعود الضمير إلى «الدار»، وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى الدار المتأخر لفظًا ورتبة، وهو غير جائز.

في **المُبتدأ التَّقدِيمُ**) على الخبر (**لَفظًا**) لا تقديرًا؛ لأنه في التقدير مقدمٌ «جاز» (**قَولُهم**) أي: قول العرب؛ لأن العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم، فجاز إرجاع ضمير الجمع إليه أو النحاة، «في داره زيدٌ» بتقديم الخبر على المبتدأ (**مَعَ كَونِ الضَّمِيرِ**) المجرور «في داره» (**عَائِدًا**) وراجعًا (**إلى زَيدٍ المُتأخِّرِ**) صفة لزيد (**لَفظًا؛ لِتَقَدُّمِهِ رُتبَةً**) نصب على التمييز (**لأَصَالَةِ التَّقدِيمِ**) أي: تقديم المبتدأ، «وامتنع» عطف على «جاز» (**قَولُهُم**) «صاحبها في الدار» مقيدًا (**بِعَودِ الضَّمِيرِ**) المجرور في قوله: «صاحبها» (**إلى الدَّارِ**) واحترز به عن عوده إلى شيء مقدر قبله بالقرينة الحالية، كما تقول: هذه الجارية صاحبها في الدار؛ لأنه يجوز هذا التركيب، وفي قول الشارح: «بعود الضمير إلى الدار» إيماء إلى أن قول المصنف: «امتنع صاحبها في الدار» تفريع على المفهوم من قوله: «وأصل المبتدأ التقديم» (**وَهُوَ**) أي: الدار فالتذكير باعتبار لفظه (**في حَيزِ الخَبَرِ**) وإنما قال: «في حيز الخبر»؛ لأن الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية، واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجيء، (**الَّذِي أَصلُهُ التَّأخِيرُ**) لما عرفت سابقًا؛ (**فَيَلزَمُ عَودُ الضَّمِيرِ إِلَى الدَّارِ المُتأخِّرُ لَفظًا**) وهو ظاهر (**وَرُتبَةً**) لأن مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق، (**وَهُوَ**) أي: عود الضمير إلى الدار المتأخر لفظًا ورتبةً (**غَيرُ جَائِزٍ**) بل يجب أن يقال: في الدار صاحبها، بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتي أنه إذا كان في جانب المبتدأ ضمير يرجع إلى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر؛ لأنه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه؛ لئلا يلزم الإضمار الممنوع كما في قوله: على التمرة مثلها زبدًا.

* * *

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

(وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى معينًا، والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام، إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل (إِذَا تَخَصَّصَتْ) تلك النكرة

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

«وقد يكون المبتدأ نكرةً» أورده بكلمة «قد» المفيدة للتقليل إذا دخلت على المضارع إيذانًا إلى أن الأصل في المبتدأ التعريف؛ لأن الشيء إذا لم يكن معلومًا لا يصح أن يحكم عليه، وإنما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل: قام رجلٌ؛ لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه، ولكون الأصل في المبتدأ التعريف، قال الشارح مقيدًا بالحال (وَإِن كَانَ الأَصلُ فِيهِ) أي: في المبتدأ (أَن يَكُونَ مَعرِفَةً) لأن الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك: آتيك وإن لم تأتني، كذا في «الضوء»؛ (لأنّ للمَعرِفَةِ مَعنىً مُعَيَّنًا) وضعًا (وَ) الحال أن (المَطلُوبَ المُهِمَّ الكَثِيرَ الوُقُوعِ) مضاف إليه مثل قولك: مررت بزيد حسن الوجه، (في الكَلامِ) أي: في كلام العرب (إِنَّمَا هُوَ الحُكمُ) فقط (عَلَى) كل أمرٍ معين من (الأُمُورِ المُعَيَّنَةِ) لأن الحكم يقتضي محكومًا عليه وهو إذا لم يكن معلومًا لا يصح الحكم عليه، ولهذا لزم أن يكون المبتدأ معرفة لزومًا أكثريًا؛ ليكون المحكوم عليه معلومًا معينًا فيكون الحكم على معين، (وَلَكِنَّهُ) أي: إلا أن المبتدأ (لا يَقَعُ) أي: لا يكون (نَكِرَةً) لما عرفت أن المبتدأ يكون معرفة أو نكرة مخصصة (عَلَى الإطلاقِ) أي: سواء كانت مخصصة أو غير مخصصة؛ لأن جمهور النحاة اتفقوا على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة بوجه ما؛ لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولا يصح قبلها، (بَل) يقع المبتدأ نكرة «إذا تخصصت» (تِلكَ النَّكِرَةُ) إذا هنا ظرف محضٌ في معنى الوقت مضاف إلى الجملة الفعلية بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾ [الفجر: 4] وقولك: آتيتك إذا احمر البسر أي: آتيتك وقت

(بِوَجْهٍ مَا) من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص يقل اشتراكها، تقرب من المعرفة (مِثْلُ) قوله تعالى: (﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾) فإن «العبد» متناول للمؤمن والكافر، وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة، فجعل مبتدأ، و«خير» خبره.

احمراره، فالمعنى: وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة، «بوجهٍ ما» اعلم أن «ما» الاسمية تستعمل على ستة أقسام: موصولة نحو: عرفت ما اشتريته، وموصوفة إما بمفرد نحو: مررت بما معجبٍ لك، أو جملة كقوله:

ربما تكره النفوس من الأمر ... له فرجةٌ كحل العقال

وشرطية نحو: ما تصنع أصنع، واستفهامية نحو: ما عندك؟ وما فعلت؟ وصفة نحو: اضربه ضربًا ما، وتامة بمعنى شيء منكرًا ومعرفًا نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: 271]، و«ما» ههنا صفة لما قبلها؛ ولذا قال الشارح: (مِن وُجُوهِ التَّخصِيصِ) بيان لكون «ما» صفة (إذ بالتَّخصِيصِ يَقِلُّ اشتِرَاكُها) فإن النكرة وإن لم تكن بالتخصيص معرفة محضةً إلا أنها (تَقرُبُ مِن المَعرِفَةِ) فيصح أن تقع مبتدأ لأن المبتدأ يكفيه رائحة التعريف، وهي أي: وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة:

أحدها: أن يتخصص بالصفة لأن الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء؛ لأنك إذا قلت مثلًا: رجلٌ فهو يعم كل فرد من أفراد الرجال سواء كان عالمًا أو جاهلًا، وإذا قلت: رجلٌ عالمٌ فقد قللته وخصصته بفرد من أفراد العالم؛ لخروج الجاهل من ذكر العموم.

«مثل» (قَولِهِ تَعَالى) «﴿وَلَعَبْدٌ﴾» اللام للابتداء تدخل علي الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد في اللغة: ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل أو لا، فلما وصف بقوله: «﴿مُّؤْمِنٌ﴾» خرج من الانقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ، وقوله: «﴿خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾» خبره (فَإِنَّ العَبدَ) لما قلنا (مُتَناوِلٌ للمُؤمِنِ وَالكَافِرِ) أي: من آمن ومن لم يؤمن (وَحَيثُ وُصِفَ بالمُؤمِنِ تَخَصَّصَ بالصِّفَةِ) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة؛ (فَجُعِلَ مُبتدأً) حال كونه مرفوعًا لفظًا (وَخَيرٌ خَبَرُهُ) هذا من باب عطف الاسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد.

(وَ) مثل قولك: («أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ») فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار، فيسأل المخاطب عن تعيينه، فكأنه قال: أي: من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها؟ فكل واحد منهما تخصيص بهذه الصفة، فجُعل مبتدأ، و«في الدار» خبره.

والثاني من وجوه التخصيص: بعلم المتكلم يعني: أن المتكلم يعلم أن أحدًا كائن في الدار؛ إلا أنه لا يعلم أن ذلك الأحد من جنس الرجال أو من جنس النساء؛ فيسأل ليعلم أن ذلك الأحد من أي: جنس، ويقال لمثل هذا: التخصيص بالعلم.

«و» (**مِثْلُ قَوْلِكَ**) «أرجلٌ» مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن «في الدار» خبره «أم امرأةٌ» عطف على «رجل» (**فإنَّ المُتَكلِّمَ**) الذي تلفظ وتكلم (**بِهَذَا الكَلام**) أي: بقولك: أرجل في الدار أم امرأة (**يَعلَمُ أنّ أحدَهما**) من الرجل والمرأة (**في الدَّارِ**) لأن الهمزة الاستفهامية مع أم المتصلة إنما تستعمل فيما يعلم المتكلم أحد المسؤولين عنهما إلا أنه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه به (**فَيُسأَلُ المُخَاطَبُ عَن تَعيينِهِ**) أي: تعيين المخاطب ذلك المسؤول عنه فيؤذن المتكلم بما أراده؛ (**فَكَأنَّهُ قَالَ**) المتكلم بهذا الكلام (**أيٌّ**) مبتدأ لتخصيصه بقوله: (**مِن الأمرَينِ**) لأن «من» البيانية إذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (**المَعلُومِ**) وصف سببي مثل قولك: هند جائل وشاحها (**كَونُ**) مرفوع بأنه نائب الفاعل لقوله: «المعلوم» (**أَحَدِهما**) مضاف إليه، والضمير راجع إلى «الأمرين» (**في الدَّارِ**) متعلق بالكون (**كَائِنٌ فِيهَا**) خبره، فكان هذا المثال من قبل التخصيص بالوصف تأويلًا، وإن كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرًا؛ (**فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا**) أي: أي من الرجل والمرأة، يعني: أيهما كان مقدمًا، (**تَخصِيصٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ**) أي: الصفة القائمة بالمتكلم من أنه يعلم أحدهما، والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوي، وهو الدلالة على معنى قائم بالغير، لا النعت النحوي، ولذا قلت: الصفة القائمة بالمتكلم، وهي علمه بكون أحدهما في الدار، (**فَجُعِلَ**) ذلك المقدم (**مُبتدأً، وفي الدَّارِ خَبَرُهُ**) وهذا أيضًا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد، ففي المثال المذكور: أرجل مقدم فجعل مبتدأ، وفي الدار خبره، حتى لو قدم المرأة

(وَ) مثل قولك: («مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ») فإن النكرة فيه وقعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت، فإنه لا تعدد في جميع الأفراد، بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة وقعت في الإثبات قصد بها العموم، ......

وقيل: امرأة في الدار، بدل رجلٍ، لكان الأمر كذلك من غير فرق، فلا معنى لقول من قال: الظاهر جعل ضميره إلى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله: وفي الدار خبره، ولا لقول من قال أيضًا: ولك أن تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة أو حكمًا، فإن المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكمًا، بل المراد ما قدم من التلفظ رجلًا كان أو امرأة، تأمل وانصف، ومما يتخصص أيضًا جواب هذا الاستفهام، فإنه يصح أن يقال: رجل وامرأة، في جوابه؛ لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوته في الدار تعينًا من غير احتمال.

والثالث: أن تقع النكرة في حيز النفي والاستفهام مثل: هل أحد خير منك؟ «و» (مِثلُ قَولِكَ) «ما أحدٌ خيرٌ منك» (فإنَّ النَّكرَةَ) يعني قوله: أحدٌ (فِيهِ) أي: في قولك، وفي بعض النسخ: فيها، أي: في هذه الصورة (وَقَعَت فِي حَيِّزِ النَّفي) الحيز بوزن الخي، ر ما انضم إلى الدار من مرافقها، وكل ناحية حيز، أي: سياق النفي بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القبيل؛ (فَأَفَادَت) تلك النكرة (عُمُومَ الأفرادِ وَشُمُولَها) يعني: شملت لكل فرد من أفرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم؛ (فَتَعَيَّنَت وَتَخَصَّصَت) عطف تفسير، وإنما قال أولًا: «فتعينت» إشارة إلى أن التخصيص بمنزلة التعيين؛ لأن النفي كما يستغرق الأزمان كلها يستغرق أفراد النكرة المنفية كلها، بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيًا فيكون ذلك المنفي أمرًا واحدًا فيقع مبتدأ لكونه أمرًا واحدًا، ولذا قال الشارح: (فإنَّهُ لا تَعَدُّدَ في جَمِيعِ الأَفرَادِ، بَل هُوَ) أي: جميع الأفراد (أَمرٌ وَاحِدٌ) لأن العام من حيث إنه عام لا تعدد فيه كالإنسان مثلًا فالمعنى: ما فرد من الأفراد خير منك، بل أنت خير من كل فرد ومن جميعهم، والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفًا بصفات الكمال، (وَكَذَا) خبر مقدم أي: كما أن النكرة إذا وقعت في حيز النفي تعم جميع الأفراد فتقع مبتدأ كذلك (كُلُّ نَكِرَةٍ) مبتدأ (وَقَعَت في الإثبَاتِ) يعني: وقعت في كلام مثبت (قُصِدَ بِهَا العُمُومُ) هذه الجملة صفة لكل

نحو: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ».

(وَ) مثل قولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع «مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ»، وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكومًا عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: «قام» علم منه أن ما يذكر

نكرة نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185] ونحو: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: 22] على تقدير أن يتعلق قوله: «يومئذ» بقوله «ناضرة» (نَحوُ: تَمرَةٌ خَيرٌ مِن جَرَادَةٍ) هذا قول أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ يعين فدية الجرادة إذا قتلها محرم حال إحرامه، والمقصود منه أن الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة أو غيرها، والمراد مقدار تمرة، ومن غيرها على نحو قوله عليه السلام: (تَصَدَّقُوا وَلَو بِظِلفٍ مُحَرَّقٍ)، وقوله عليه السلام: (أَولِم وَلَو بِشَاةٍ)، ووقوع النكرة في الإثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل نحو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: 5]، وأما في حيز النفي فيستوي المبتدأ والفاعل ونحوهما، كذا قاله المحشي.

والرابع: المبتدأ الذي كان في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنىً ويبدل من المستكن لفظًا بدل الكل ثم قدم وجعل مبدأ للتخصيص، «و» (مِثلُ قَولِهِم) «شر أهر ذا نابٍ» وأهره أقعده من الحرب؛ لأنه كان في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنىً وبدل لفظًا ثم قدم وجعل مبتدأ؛ (لِتَخَصُّصِهِ) أي: ذلك الاسم (بِمَا يَتَخَصَّصُ بِهِ الفَاعِلُ لِشِبهِهِ بِهِ) أي: لشبه ذلك الاسم بالفاعل؛ (إِذ يُستَعمَلُ) هذا القول (في مَوضِعِ مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ) يعني: يستعمل في موضع يكون شر فيه فاعلًا مقصورًا عليه الفعل؛ لأن هذا كلام محمول على التقديم والتأخير، كما قالوا في: أنا عرفت أو لأنه كان في الأصل فاعلًا قدم للتخصيص، (وَمَا) أي: المعنى الذي (يَتَخَصَّصُ بِهِ الفَاعِلُ قَبلَ ذِكرِهِ) أي: قبل أن يذكر الفاعل (هُوَ) أي: ذلك المعنى (صِحَّةُ كَونِهِ) أي: الفاعل (مَحكُومًا عَلَيهِ بِمَا أُسنِدَ إِلَيهِ) أي: بالفعل المسند إلى الفاعل (فَإِنَّكَ إِذَا قُلتَ: قَامَ) مثلًا يعني: إذا ذكرت فعلًا تريد إسناده إلى فاعل سواء كان لازمًا أو متعديًا (عُلِمَ) مبني للمفعول أي: حصل العلم القطعي للسامع قبل ذكر ما يسند إليه (مِنهُ) أي: من قولك: قام (أَنَّ مَا يُذكَرُ

بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام. فإذا قلت: «رجل» فهو في قوة: «رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام».

واعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرًا كما إذا كان مجيء حبيب مثلًا، وقد يكون شرًّا كما إذا كان مجيء عدو، والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرًّا لا خيرًا.

فعلى الأول: يصح القصر بالنسبة إلى الخير، فمعناه: «شر لا خير أهر ذا ناب».

بَعدَهُ) أي: بعد ذلك الفعل أو بعد قولك: قام (أَمرٌ يَصِحُّ أَن يُحكَمَ عَلَيهِ بالقِيَامِ) يعني: أمرٌ دال على الذات بحيث يصح أن يسند القيام إليه، (فإِذَا قُلتَ) يعني: إذا ذكرت بعده (رَجُلٌ فَهُوَ) أي: قولك: رجل بعده (فِي قُوَّةِ رَجُلٌ مَوصُوفٌ بِصِحَّةِ الحُكمِ عَلَيهِ بالقِيامِ، وَاعلَم أَنَّ المُهِرَّ للكَلبِ) من أهر يهر إذا أغراه وحرضه، والهرير: صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال: هر يهر بالكسر، والمعنى: أن الذي أهر للكلب (بالنُّباحِ المُعتَادِ) في خلقته وجبلته من حيث إنه كلب يعني: من غير مقارنة شيء إليه (قَد يَكُونُ) ذلك النباح (خَيرًا كَمَا إِذَا كَانَ) الإهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مَجِيءِ حَبِيبٍ مَثَلًا) أي: صديق صاحبه لأنه حينئذٍ يهر للنشاط لأنه يراه غير أجنبي (وَقَد يَكُونُ) ذلك النباح أيضًا (شَرًّا كَمَا إِذَا كَانَ) وقت (مَجِيءِ عَدُوٍّ) لصاحبه حيث يراه أجنبيًا لاضطرابه وتألمه، فيكون الإهرار بالنباح المعتاد منقسمًا إلى قسمين: ما يكون خيرًا عند مجيء صديقه، وما يكون شرًا عند مجيء عدوه (وَ) أما (المهر له بِنُباحِ غَيرِ مُعتادٍ) صفة نباح لا يكون إلا بانضمام شيء إليه ومقارنته له (يُتَشَاءَمُ بِهِ) مبني للمفعول صفة بعد صفة للنباح، وإنما وصف به لأنه إذا لم يتشاءم به يكون من القسم الأول؛ لأن الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتادًا أو غير معتاد (يَكُونُ شَرًّا لا خَيرًا) فيكون قسمًا واحدًا فقط.

(فَعَلَى الأَوَّلِ) أي: على أن يكون النباح منقسمًا إلى قسمين خيرًا وشرا (يَصِحُّ القَصرُ) أي: قصر الإهرار على الشر (بالنِّسبَةِ إِلَى الخَيرِ) فيكون قصرًا إضافيا ويكون أيضًا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (فَمَعناهُ) حينئذٍ (شَرٌّ لا خَيرٌ أَهَرَّ ذا نَابٍ) فتكون صفة الإهرار مقصورة على الشر.

وعلى الثاني: لا يصح القصر، فيقدر وصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: «شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب»، وهذا مَثَلٌ يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

(وَ) مثل قولك: («فِي الدَّارِ رَجُلٌ») لتخصصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: «في

(وَعَلَى الثَّاني: لا يَصِحُّ القَصرُ) لأنه حينئذٍ لا يحتمل أن يكون خيرًا حتى يصح القصر بالنسبة إليه (فَيُقَدَّرُ) فيه (وَصفٌ حَتَّى يَصِحَّ القَصرُ) بالنسبة إلى ذلك الوصف (فَيَكُونُ المَعنى شَرٌّ عَظِيمٌ لا حَقيرٌ أَهرَّ ذا نَابٍ)، وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ﴾ [آل عمران: 184] أي: رسل عظام ولكن الأول أنسب بحال هذا العلم أي: علم النحو، والثاني بعلم المعاني، فلا تغفل، فالمثال إنما يكون للتخصيص بما يتخصص به الفاعل إذا استعمل في نباح معتاد، وأما إذا استعمل في نباح غير معتاد يتشاءم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت، (وَهَذَا) أي: قولهم: شر أهر ذا ناب (مَثَلٌ يُضرَبُ) مبني للمفعول (لِرَجُلٍ قَوِيٍّ) بأي وجهٍ كان (أَدرَكَهُ العَجزُ فِي حَادِثَةٍ) يعني: عجز عن دفعها مع أنه رجل قوي لا يضره ولا يعجزه شيء، فتصحيح هذا القول لأن يكون مبتدأ إنما يحتاج إليه باعتبار أصل التركيب، وأما باعتبار معناه التمثيلي فالتركيب مفيد من غير احتياج إلى التخصيص.

والخامس: التخصيص بتقديم الخبر الظرف؛ لأن الظرف لما كان محيطًا لما يكون مظروفًا فيه ويكون أيضًا محلا له أفاد تقديمه التخصيص «و» (مِثلُ قَولِكَ) «في الدار» الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين، و«رجلٌ» مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف؛ لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على أحد الأشياء الستة على ما سيجيء؛ (لِتَخَصُّصِهِ بِتَقدِيمِ الخَبَرِ) عليه يعني به: الخبر الظرف على أن يكون اللام فيه للعهد الخارجي، ولا وجه لقول من قال: ولا يخفى أن الأولى أن يقول: لتخصصه بتقديم الخبر الظرف إلى هنا كلامه، لا مطلق الخبر لأن تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص؛ إذ لا يصح أن يقال: قائم رجل لما في الظرف من الإحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره؛ (لأَنَّهُ إذا قِيلَ: في

الدار» علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوة التخصيص بالصفة.

(وَ) مثل قولك: (سَلَامٌ عَلَيْكَ) لتخصصه بالنسبة إلى المتكلم؛ إذ أصله: «سَلَّمْتُ سَلَامًا»، فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار، فكأنه قال: «سلامي أي: سلام من قبلي ....

الدَّارِ عَلِمَ) أي: حصل للسامع العلم القطعي (أَنَّ مَا) الذي (يُذكَرُ بَعدَهُ) أي: بعد قوله: في الدار (مَوصُوفٌ بِصِحَّةِ استِقرارِهِ في الدَّارِ) يعني: يعلم أن الذي سيذكر بعده ذات يصح أن توصف بكينونة فيها فكأنه قيل: رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن فيها (فَهُوَ) أي: هذا القول (في قُوَّةِ التَّخصِيصِ بالصِّفَةِ) وإن كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف، وبهذا الاعتبار كان قسما آخر.

«و» السادس: التخصيص بالنسبة إلى المتكلم، يعني: بالنسبة إلى من صدر هذا الكلام منه (مِثلُ قَولِكَ) «سلامٌ» مبتدأ نكرة مخصصة «عليك» الجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ (لِتَخَصُّصِهِ) أي: لتخصص قولك: سلام (بالنِّسبَةِ إلى المُتَكَلِّمِ) يعني: بالقياس إلى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله: (إِذ أَصلُهُ: سَلَّمتُ سَلامًا) لأن السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج إلى من يقوم به وهو الفاعل (فَحُذِفَ الفِعلُ) الناصب له مع فاعله يعني: حذفت الجملة الفعلية جوازًا لقرينة حالية أو غيرها لقصد الاختصار (وَعُدِلَ) من النصب (إلى الرَّفعِ) يعني: غير إعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعًا مبتدأ، وإن كان نكرة لتخصصه بالقياس إلى قائل هذا الكلام؛ (لِقَصدِ الدَّوَامِ وَالاستِمرَارِ) يعني: لقصد أن يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار؛ لأن الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين، والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبًا تدل على الدوام والاستمرار، بخلاف الجملة الفعلية؛ لأنها مركبة من فعل واسم، والفعل عرض لا بقاء له زمانًا قليلًا، فكيف يدوم؟ فهي تدل على الحدوث والتجدد (فَكَأَنَّهُ قَالَ) أي: المتكلم (سَلَامي) بالإضافة إليه (أي: سَلامٌ مِن قِبَلِي) يشير إلى أن الإضافة مجازية لأن السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف إلى غير الله تعالى إلا

عليك». هذا هو المشهور فيما بينهم، وقال بعض المحققين منهم: مدار صحة الإخبار عن النكرة مبني على الفائدة، لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال: «كَوْكَبٌ انْقَضَّ السَّاعَة» ....

بطريق المجاز، فهذا أيضًا في قوة التخصيص بالإضافة، وإن كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة إلى المتكلم (**عَلَيكَ هَذَا**) إما إشارة إلى أن الحكم بأن النكرة يجب أن تتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذٍ يكون قوله: «قال بعض المحققين: منهم الخ» عديلًا له، وإما إشارة إلى ما ذكره في تفسير قوله: «سلام عليك» والمقصود هو الأول، والمعنى: أن الحكم بأن النكرة يجب أن تتخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (**هُوَ المَشْهُورُ**) المتعارف (**فِيمَا بَينَهُم**) أي: بين النحاة، (**وَقَالَ بَعضُ المُحَقِّقِينَ منهم: مَدَارُ**) مبتدأ ومضاف إلى (**صِحَّةِ الإخبارِ عَن النَّكِرَةِ**) يعني: سبب أن يصح الإخبار عن النكرة وأصله (**مَبنيٌّ عَلَى الفَائِدَةِ**) الجار والمجرور خبره يعني: إن كان في الإخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شيء قيل: لا تنافي بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض؛ لأنهم لما رأوا أن المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا أمثلة قلما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة، والحاصل أن ما ذكره النحاة مبني على المبتدئ الذي لا تفي قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها، وما ذكره ذلك البعض المحقق مبني على العالم الذي تفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة، تأمل، (**لا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ**) عطف على الخبر بإعادة الجار (**مِن التَّخصِيصَاتِ**) بيان لـ«ما» في قوله: «على ما ذكروه» (**الَّتي يُحتَاجُ**) مبني للمفعول (**في تَوجِيَهاتِها إلى هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ الرَّكِيكَةِ**) أي: الضعيفة من رك يرك بالكسر ركةً: رق وضعف فهو ركيكٌ، فعلى هذا قوله: (**الوَاهِيَةِ**) صفة كاشفة لها؛ فإنه يجري مجرى التفسير لأن الواهي في اللغة الضعيف، (**فَعَلى هَذَا**) أي: على ما قال بعض المحققين (**يَجُوزُ أَن يُقَالَ: كَوكَبٌ**) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (**اِنقَضَّ**) أي: سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ (**السَّاعَةَ**) منصوب على الظرفية

لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: «رَجُلٌ قَائِمٌ» لعدمه، وهذا القول أقرب إلى الصواب.

أي: كوكب سقط في هذه الساعة، وشمس انكسفت، وقمر انخسف الليلة وغير ذلك؛ (**لِحُصُولِ الفائِدَةِ**) لأن انقضاض الكوكب لما كان نادرًا أو خفيا على بعض دون بعض إذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض لحصول الفائدة (**وَلا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: رَجُلٌ قائِمٌ؛ لِعَدَمِهِ**) أي: لعدم حصول الفائدة في جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبرًا له؛ لكون قيام الرجل كثير الوقوع، (**وَهَذا القَولُ**) أي: ما قاله بعض المحققين (**أَقرَبُ إِلَى الصَّوابِ**) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة القيامة: 22] على تقدير: أن الظرف متعلق بقوله: «ناضرة»، وأما على تقدير: أن يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة، وهل من مزيد، ويوم لنا ويوم علينا، إلى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى، وإرجاعها إلى التخصيصات المذكورة تكلفٌ لا يخفى وجهه على الفطن.

* * *

[الخبر يكون جملة]

ولما كان الخبر المعرّف فيما سبق مختصًا بالخبر المفرد، لكونه قسمًا من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضًا، فقال: (وَالْخَبَرُ: قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً):

1 - اسمية (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»).

2 - (وَ) فعلية، مثل: («زَيْدٌ ....

[الخبر يكون جملة]

ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان أن يكون الخبر جملة فقال: (**وَلَمَّا كَانَ الخَبَرُ المُعَرَّفُ**) بقوله: المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (**فِيمَا سَبَقَ**) في تعريفه (**مُختصًا بالخَبَرِ المُفرَدِ**) بحيث لا يكون شاملًا للخبر الجملة (**لِكَونِهِ**) أي: لكون الخبر المعرف فيما سبق (**قِسمًا مِن الاسمِ**) والاسم من حيث إنه اسم لا يكون جملة والإسناد فيه غير تام (**فَلَم يَكُن**) الخبر (**الجُملَةُ**) اسمية كانت أو فعلية (**دَاخِلَةً فيهِ**) أي: في الخبر المعرف لكونه مفردًا (**أَرَادَ أَن يُشِيرَ**) أي: أن يبين (**إِلَى أَنَّ خَبَرَ المُبتدأ قَد يَقَعُ**) يعني: قد يكون (**جُملَةً**) اعلم أن الأصل في الخبر الإفراد لكونه أخصر ولكون الطرفين متفقين في الإفراد إلا أنه قد يكون جملة على خلاف الأصل من الجملة التي لها محل من الإعراب وحصروها في سبع: الخبر والحال والمفعول والمضاف إليه في قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء أو إذا والتابع لمفرد والجميع لها محل من الإعراب، (**أيضًا**) يعني: كما يكون الخبر مفردًا يكون جملة (**فَقَالَ**) جاعلًا كلامه مثالًا لما يكون الخبر جملة:

«والخبر: قد يكون جملةً» فعلية، ومشيرًا بكلمة «قد» للتقليل وبصحة التجدد إلا أن الأصل في الخبر الإفراد لكونه طرفًا في الكلام ولما سبق أيضًا (**اِسمِيَّةً**) قدمها لكون البحث في الاسم، ولكون الاسم أصلًا في الإفادة والإعراب «مثل: زيدٌ» مبتدأ أول «أبوه» مبتدأ ثان «قائمٌ» خبر المبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول، «و» جملة (**فِعلِيَّةً**) سواء كان فعلها ماضيًا (**مِثلُ**) «زيدٌ» مبتدأ

قَامَ أَبُوهُ») ولم يذكر الظرفية؛ لأنها راجعة إلى الفعلية. وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها (فَلَا بُدَّ) في الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ (مِنْ عَائِدٍ) يربطها به، ذلك العائد إما ضمير كما في المثالين المذكورين أو غيره: ....

أول «قام» فعل ماضٍ (أَبُوهُ) فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع؛ لأنه خبر المبتدأ أو مضارعًا مثل: زيد يقوم أبوه، أو أمرًا أو نهيًا، ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية، وإن كان مؤولًا مثل: زيدٌ اضربه أي: مقول في حقه اضربه، ومستحق لأن يؤمر بالضرب ومثل: زيد لا تضربه، (وَلَم يَذكُر الظَّرفيّةَ؛ لأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إلى الفِعليَّةِ) لأنها مؤولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيجيء في قوله: «وما وقع ظرفًا» فالأكثر أنه مؤول بجملة، والمراد بالجملة الفعلية؛ فلا وجه لقول من قال: فالظرفية جملة؛ لانتقال إسناد الفعل إلى الظرف، ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل، ولا لقوله: ولك أن تقول: لم يذكرها لأنها سبقت غير مرة، بل متصل بهذه المسألة، ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح؛ لأنها لا تخرج عنهما لأن الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية، يعني: إذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية، وإن كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية، فالحاصل: أن الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من أنه خص الكلام فيها (وَإِذَا كَانَ الخَبَرُ جُملَةً) لما عرفت (وَالجُملَةُ مُستَقِلَّةٌ بِنَفسِهَا) لإفادتها الإسناد المشتمل على المسند والمسند إليه (لا تَقتَضِي الارتِبَاطَ بِغَيرِها) لإفادتها فائدة تامة، يشير إلى أن الفاء في قوله: «فلا بد» جزاء لشرط محذوف ولفظة «لا» هي التي لنفي الجنس و«بد» مبني علي الفتح في محل النصب اسمه (فِي الجِملَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا عَن المُبتَدأ) «من عائدٍ» الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره: لا بد حاصل من عائد أي: لا محالة ولا فراق (يَربِطُهَا بِهِ) أي: يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (ذَلِكَ العَائِدُ) الذي يربطها به (إِمَّا ضَميرٌ) عائد إلى المبتدأ سواء كان عمدة مثل: زيد أبوه قائم، أو فضلة مثل: زيد ضربته، أو مررت به، أو مضافًا إليه (كَمَا في المِثَالَينِ المَذكُورَينِ) في المتن (أَو غَيرُهُ) أي:

كاللام في «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، ووضع المظهر موضع المضمر نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١-٢]، وكون الخبر تفسيرًا للمبتدأ نحو: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.

(وَقَدْ يُحْذَفُ) العائد إذا كان ضميرًا، لقيام قرينة نحو: «الْبُرُّ الْكُرُّ ....

غير ضمير (كاللَّام) أي: كلام الجنس التي تدخل على فاعل فعلى المدح والذم فإن فاعلهما أما المحلى بلام الجنس أو المضاف أو المضاف إليه الكائن (فِي: نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ، وما قبله أعني: فعل المدح والذم خبره فإن الفاعل لما كان محلى بلام الجنس، وهو يشمل كل فرد من أفراده جاز أن يربط الجملة لذلك الفرد، وهو المخصص لشمول الجنس ذلك الفرد، وإما على تقدير: أن يكون المخصص خبر مبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو زيدٌ، فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه، (وَوَضعُ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ) لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقرره فيه لأن إعادة لفظ الشيء تغني عن ضميره، ويكون قائمًا مقامه فيما يؤدي مؤداه (نَحوُ: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١﴾) مبتدأ (﴿مَا﴾) استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره (﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾) خبر أو مبتدأ على اختلاف المذهبين، والجملة خبر المبتدأ الأول تقديره: الحاقة ما هي؟ أي: أي شيء هي؟ ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقًا، (وَكَونُ الخَبَرِ تَفسِيرًا للمُبتدأ) يعني: أن يكون عينه مثل الشأن زيد قائم، ومقولي عمرو قاعد؛ لأنه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيرًا له استغني عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج إلى الرابطة الزائدة (نَحوُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾).

«وقد يحذف» مبني للمفعول (العَائِدُ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا) غير فاعله؛ لأنه إذا كان فاعلًا لا يحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصودًا، وأما غير الضمير فلكون الخبر عن المبتدأ لا يقبل الحذف، ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف، وكذا اللام إذ لو حذف لا ينساق الذهن إلا إلى الضمير فلا يجوز حذف غيره؛ (لِقيَامِ قَرِينةٍ) أي: وقت قيام قرينة حالية أو مقالية دالة عليه (نَحوُ: البُرُّ) مبتدأ (الكُرُّ) مبتدأ ثان وهو بالفارسية: *دوازده شتربار* وتفصيله

بِسِتِّينَ دِرْهَمًا»، و«السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ» أي: «الكر منه» و«منوان منه» بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما.

(وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا) أي: الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان أو جارًّا ومجرورًا

أن الكر اثنا عشر وسقًا والوسق ستون صاعًا والصاع أربعة أمداد والمد المن (بِسِتِّينَ) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول (دِرهمًا) تمييز عما تم بنون الجمع، (وَالسَّمنُ) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من اللبن مبتدأ (مَنَوَانِ) تثنية مبتدأ ثان (بِدِرهَمٍ) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول (أَي: الْكُرُّ مِنهُ) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف، فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو جائز في الحال والظرف؛ لأنه إما مقدر بالفعل أو شبهه أو حال من المبتدأ الثاني؛ لأن المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندًا إليه البر الكر حال كونه من البر كائن بستين درهمًا، (وَمَنَوَانِ مِنهُ) الجار والمجرور فيه صفة لقوله: «منوان» فيكون من قبيل التخصيص بالصفة، ولذا وقع مبتدأ إلا أنه حذف (بِقَرِينَةِ أَنَّ بَائِعَ البُرِّ والسَّمنِ لا يُسَعِّرُ غَيرَهما) يعني: حذف العائد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير *نرخ بيان كردن* يعني: أن بائع البر يبين قيمته لا قيمة غيره، وبائع السمن أيضًا يبين قيمته، وقال الرضي: حذفه قياس عند الكل في موضع، وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية، ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزءًا من المبتدأ الأول، إلى هنا كلامه.

«وما وقع ظرفًا» (أي: الخَبَرُ الَّذِي) جعل «ما» موصولة إشارة إلى سبق الخبر (وَقَعَ ظَرفَ زَمَانٍ) نحو: القتال يوم الجمعة (أو) ظرف (مَكَانٍ) نحو: زيد عندك (أو جارًّا وَمَجرُورًا) فإنه جارٍ مجرى الظرف لاحتياجه إلى الفعل أو معناه احتياج الظرف إليه، ولمناسبته له لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعناه، ولذا سماه بعضهم: ظرفًا اصطلاحا، قال المحشي: الظرف عندهم اسم لظروف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور، ثم يتسامحون فيطلقونه على ما يعم الجميع؛ فالشارح جرى على التسامح الأخير لفائدة التعميم، إلى هنا كلامه.

(فَالأَكْثَرُ) من النحاة وهم البصريون (أَنَّهُ) أي: الخبر الواقع ظرفًا (مُقَدَّرٌ) أي: مؤول (بِجُمْلَةٍ) بتقدير الفعل فيه؛ لأنه إذا قدّر الفعل فيه يصير جملة، بخلاف ما إذا قدّر فيه اسم الفاعل، كما هو مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه يصير مفردًا.

وجه الأكثر: أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، ....

«فالأكثر» مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله: «وما وقع ظرفًا» لأن المبتدأ إذا كان موصولًا صلته جملة فعلية أو ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سيأتي (مِن النُّحَاةِ وَهُم البَصرِيُّونَ) كائنون أو واقفون على «أنه» قدر الجار؛ ليصح الحمل، وحذف الجار من أن وأن قياس كثير (أي: الخَبَرُ الوَاقِعُ ظَرفًا) أي: ظرف زمان أو ظرف مكان أو جارا ومجرورًا «مقدرٌ» (أي: مؤوّلٌ) هذا تفسير باللازم لأن التقدير يلزمه التأويل؛ إذ المقدر مؤول لا محالة وليصح تعديته بالباء «بجملةٍ» كائنة (بِتَقدِيرِ الفِعلِ فِيهِ) لأن الفعل محتاج إلى الفاعل وهو مع فاعله جملة؛ (لأنّهُ إذَا قُدِّرَ الفِعلُ فِيهِ يَصِيرُ جُملَةً) ومن ثمة أن الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل في الصلة؛ لأن الصلة تجب أن تكون جملة، وإذا أفاد فيها يفيد أيضًا في غيرها. واعلم أن الخبر وهو المتعلق المحذوف مع الظرف؛ لأن المقصود هو الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنهم حذفوا بعض الخبر حذفًا لازمًا وأقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارًا أو مجازًا، ولذا انتقل الضمير إلى الظرف (بِخِلافِ مَا إِذَا قُدِّرَ) بخلاف الظرف الذي قدر (فيهِ اسمُ الفاعِلِ) أو اسم المفعول أو غيرهما من المشتقات غير الفعلية (كَمَا هُوَ مَذهَبُ الأَقَلِّ وَهُم الكُوفيُّونَ، فإِنَّهُ) أي: الظرف (حِينَئِذٍ) أي: حين قدر فيه اسم الفاعل أو غيره (يَصِيرُ مُفردًا) لأن الاسم الفاعل لما كان شبيهًا بالخالي عن الضمير مثل: هو رجل وأنت رجل وأنا رجل وهو ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردًا.

(وَجهُ الأَكثَرِ) يعني: البصريين في أن الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (أنّ الظَّرفَ لا بُدَّ لَهُ مِن مُتَعلِّقٍ) بفتح اللام لكونه في الأصل جارا ومجرورًا (عَامِلٍ فِيهِ) أي: ليعمل فيه (والأصلُ في العَمَلِ هُوَ الفِعلُ) فقط لكونه حدثًا قائمًا

فإذا وجب التقدير، فالأصل أولى.

ووجه الأقل: أنه خبر، والأصل في الخبر الإفراد.

بالغير (**فَإِذَا وَجَبَ التَّقدِيرُ**) أي: تقدير متعلق ليعمل فيه (**فالأصلُ**) أي: فتقدير ما هو الأصل في العمل (**أَولَى**) وأليق وأيضًا للقياس على الظرف الذي وقع صلة للموصول مثل: الذي في الدار زيد، وعلى الظرف الذي وقع صفة مثل: كل رجل في الدار فله درهم، والمتعلق في الموضعين فعل لا غير؛ لأن الصلة يجب أن تكون جملة (**وَوَجهُ الأَقَلِّ**) في أن المقدر في الظرف اسم الفاعل أو نحوه (**أَنَّهُ**) أي: الظرف (**خَبَرٌ، والأَصلُ في الخَبَرِ الإفرادُ**) ليتفق الركنان في كونهما مفردين، ولأن المفرد أسرع قبولًا من الجملة في الربط، وأجيب: بأن اتفاق الركنين إما تحقيقًا أو تأويلًا وفي الجملة وإن لم يتفقا تحقيقًا لكونهما يتفقان تأويلًا، ولأن الخبر الجملة أقوى لتأكيده وقد مر في قوله: ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصًا بالمفرد.

* * *

[وجوب تقديم المبتدأ]

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيره، لكنه قد يجب لأمر عارض كما أشار إليه المصنف بقوله: (وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، فإنه حينئذ يجب تقديمه حفظًا لصدارته

[وجوب تقديم المبتدأ]

(**ثُمَّ**) أي: بعد معرفة أحوال المبتدأ والخبر (**إِنَّ الأصلَ في المُبتدأ التَّقديمُ**) على الخبر أي: لفظًا لما سبق (**وَجَازَ تَأخِيرُهُ**) عن الخبر على خلاف الأصل (**لَكِنَّهُ**) أي: إلا أن التقديم على الخبر لفظًا (**قَد يَجِبُ لأَمرٍ عَارِضٍ**) يوجب تقديمه عليه (**كَمَا أَشَارَ إِلَيهِ المُصَنِّفُ**) أي: إلى ذلك الأمر العارض (**بِقَولِهِ**) «وإذا كان المبتدأ» هذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر «مشتملًا على ما» موصولة أو موصوفة، والشارح ذهب إلى الثاني «له صدر الكلام» فاعل الظرف لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر، وهو الاعتماد على أحد الأشياء الستة أو مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية أو الاسمية صفة ما أو صلته (**أي: عَلَى مَعنى وَجَبَ لَهُ**) أي: لذلك المعنى (**صَدرُ الكَلامِ**) وهو معنى يغير الكلام (**كالاستِفهامِ**) والتمني والترجي لا غير ذلك، وإنما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلَم من أول الأمر أن الكلام من أي نوع؛ (**فإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ تَقدِيمُهُ**) أي: تقديم الاستفهام أو المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (**حِفظًا لِصَدَارَتِهِ**) وكذا أسماء الشرط نحو: من جاء فهو مكرمٌ؛ لأنه مؤثر في الكلام ومخرج له عما هو عليه، وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام، وكذا المبتدأ المضاف إلى ما له صدر الكلام نحو: غلام من قائم فإن المضاف لشدة اتصاله بالمضاف إليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر، وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، وكذا إذا كان المبتدأ ضمير الشأن مثل: هو زيد قائم؛ فإنه للإبهام قبل التفسير، فلو أخر عن الخبر لفات الإبهام المقصود، وكذا ما التعجب نحو: ما أحسن

(مِثْلُ: «مَنْ أَبُوكَ؟»)، فإن «من» مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، فإن معناه: «أهذا أبوك أم ذلك؟» و«أبوك» خبره، وهذا مذهب سيبويه.

وذهب بعض النحاة إلى أن «أبوك» مبتدأ لكونه معرفة، و«من» خبره الواجب تقديمه على المبتدأ، لتضمنه معنى الاستفهام .

زيدًا فإنه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير، وكذا المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو: لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام أو كان الخبر مخصوصًا بالمدح والذم في نحو قوله: نعم الرجل زيد، فقدر في مركزه الأصلي أي: هو زيد أو كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر؛ لأنه إذا كان محذوفًا وجب تقديره فيقدر في مركزه الأصلي كقولك في جواب من قال: من عندك؟ زيدٌ، أي: زيد عندي، كذا قاله السيد عبد الله.

«مثل: من أبوك؟» وكم إخوتك؟ (فإنَّ مَن) في محل الرفع؛ لأنه (**مُبتدأٌ مُشتَمِلٌ عَلَى مَا لَهُ صَدرُ الكَلامِ وَهُوَ الاستِفَهَامُ**) وإنما وجب تقديمه ليعلم في أول الأمر أن الكلام أي نوع من أنواعه، ولأنه مغير الكلام من الإخبار إلى الإنشاء، والمغير قبل المغير، (**فإنَّ مَعنَاهُ**) أي: معنى من أبوك؟ (**أَهَذا أَبُوكَ أَم ذَلِكَ؟**) أو أزيد أبوك أم عمرو؟ أو غيرهما فاختصر منه فأقيم لفظة من مقام أهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم، (**وَأَبُوكَ خَبَرُهُ، وَهَذا**) أي: كون من مبتدأ وأبوك خبره (**مَذهَبُ سِيبويهِ**) لأنه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهامًا أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، والمثال المتفق عليه في هذا المقام نحو: من قام؟ وما جاء بك؟ وأيهم قام؟ ومن قام قمت، (**وَذَهَبَ بَعضُ النُّحَاةِ إلى أَنَّ أَبُوكَ مُبتدأٌ؛ لِكَونِهِ مَعرِفَةً**) بالإضافة وكون من نكرة، ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره، وكذا ابن الحاجب (**وَمَن خَبَرُهُ الوَاجِبُ تَقدِيمُهُ**) بالرفع لأنه فاعل (**عَلَى المُبتدأ لِتَضَمُّنِهِ مَعنى الاستِفهَامِ**) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، وفي الرضي: وإنما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا

(أَوْ كَانَا) أي: المبتدأ والخبر (مَعْرِفَتَيْنِ) متساويين في التعريف أو غير متساويين ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ، والآخر خبرًا، نحو: «زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ».

سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه، إلى هنا كلامه فيجب تقديمه لإزالة التشوش.

«أو كانا» عطف على «كان» (أي: المُبتدأُ وَالخَبَرُ) «معرفتين» احتراز عن كون أحدهما معرفة؛ لأنه يجب تقديمه نحو: زيد منطلق، والمنطلق رجل؛ لأنه لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة (مُتَسَاوِيَينِ فِي التَّعرِيفِ) نحو:

أنا أبو النجم وشعري شعري

ونحو: أنت أنت، وهو هو، وأنا أنا، في مقام المدح، (أو غَيرَ مُتَسَاوِيَينِ، وَلَا قَرِينَةَ عَلَى كَونِ أَحَدِهِما) المقدم أو المؤخر (مُبتدأً والآخَرُ) منهما (خَبَرًا) وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد، فإنه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم مثل: أبو حنيفة أبو يوسف؛ إذ المراد تشبيه الثاني بالأول فيكون المعنى: أبو يوسف كأبي حنيفة، ومثل قول أبي تمامٍ:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه ... وأرى الجني اشتارته أيدٍ عواسل

والمراد ههنا أيضًا قوله، تشبيه الثاني بالأول فيكون التقدير: لعابه كلعاب الأفاعي القاتلات، ومثله أيضًا قوله:

بنونا بنوا أبنائنا. . . . . أي: بنو أبنائنا كبنونا

. . . . .وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإنه يلتبس أن المراد الإخبار عن أبناء الأبناء بأنهم بمنزلة الأبناء، لا الإخبار عن الأبناء بأنهم بمنزلة أبناء الأبناء (نَحوُ: زَيدٌ المُنطَلِقُ) أو المنطلق زيد أي: الشخص الذي له الانطلاق المسمى بزيد، فهذا مثال لكونهما غير متساويين في التعريف؛ لأن العلم أعرف لما سيجيء، ولم يمثل للمتساويين في التعريف لندوره.

(أَوْ) كانا (مُتَسَاوِيَيْنِ) في أصل التخصيص لا في قدره، حتى لو قيل: «غُلَامُ رَجُلٍ صَالِحٍ خَيْرٌ مِنْكَ» لوجب تقديمه أيضًا (مِثْلُ: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي») دفعًا للاشتباه. (أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا لَهُ) أي: للمبتدأ احترازًا عما لا يكون فعلًا له كما في قولك: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر، لجواز أن يقال: «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» لعدم الالتباس، (مِثْلُ: «زَيْدٌ قَامَ» وَجَبَ تَقْدِيمُهُ) ....

«أو» (كَانَا) أي: المبتدأ والخبر «متساويين» في التخصيص سواء كانا متساويين (في أَصلِ التَّخصِيصِ لا فِي قَدرِهِ) يعني: متفاوتين في قدره يعني: تكون جهة التخصيص في أحدهما على قدر جهته في الآخر فإن ذلك غير مراد، (حَتَّى لَو قِيلَ: غُلامُ رَجُلٍ صَالِحٍ خيرٌ مِنكَ؛ لَوَجَبَ تَقدِيمُهُ) مع أن الخبر ههنا أنقص من المبتدأ، وكقوله: ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (أيضًا) أي: كما وجب تقديمه إذا كانا متساويين في قدر التخصيص، وهو التخصيص بالمعمول مثاله: «مثل» قولك: «أفضل منك أفضل مني» وهما متساويان في التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم وإلا فيكون الثاني أخص، وإنما وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين؛ (دَفعًا لِلاشتِبَاهِ) وعملًا بالأصل؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم، فإذا لزم الاشتباه يعمل بالأصل؛ لأنه هو المرجع قوله: «دفعًا» بالدال لا بالراء؛ لأن الدفع أسهل من الرفع، لأن الدفع يكون في الحدوث، والرفع يكون بعد التقرر فيكون أسهل.

«أو كان الخبر فعلًا له» (أي: للمُبتَدأ) أي: يصح المبتدأ أن يكون فاعلًا لذلك الفعل أو تأكيدًا لفاعله لو تأخر المبتدأ مثل: أنا قمت، وأنا سعيت في حاجتك، قوله: «فعلًا» (احتِرَازًا عَمَّا) أي: عن الخبر الذي (لا يَكُونُ فِعلًا لَهُ)، بل يكون لسبب (كَمَا في قَولِكَ: زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ؛ فَإِنَّهُ لا يَجِبُ فِيهِ تَقدِيمُ المُبتَدَأ عَلَى الخَبَرِ) بل يجوز تقديمه عليه عملًا بالأصل، ويجوز تأخيره أيضًا؛ ولذا قال الشارح معللًا: (لِجَوازِ أَن يُقالَ: قَامَ أَبُوهُ زَيدٌ) لجواز الإضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبةً؛ (لِعَدَمِ الالتِبَاسِ) يعني: التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتأكيد أيضًا وهو ظاهرٌ، «مثل: زيدٌ قام، وجب تقديمه» جواب لقوله: «وإذا

أي: تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور. أما في الصورة الأول فلما ذكرناه. وأما في الصور الأخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردًا، مثل: «زيد قام»، فإنه إذا قيل: «قام زيد» التبس المبتدأ بالفاعل أو بالبدل عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعًا، فإنه إذا قيل في مثل: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا، قاما الزيدان، وقاموا الزيدون» يحتمل أن يكون «الزيدان والزيدون» بدلًا عن الفاعل، فالتبس المبتدأ به أو بالفاعل على هذا التقدير ....

كان المبتدأ الخ» أو لقوله: «أو كان الخبر فعلًا له» على ما سبق، (أي: تَقدِيمُ المُبتدأ عَلَى الخَبَرِ في هَذِهِ الصُّورِ) الأربع، وكذا يجب تقديمه إذا كان الخبر واقعًا بعد إلا أو معناها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144] وإنما أنت قائم، (أَمَّا) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (في الصُّوَرِ) الثلاث (الأُوَلِ) بضم الهمزة وفتح الواو جمع أولى (فَلِمَا ذَكَرنا) من وجوب الصدارة في الصورة الأولى، ودفع الالتباس في الصورتين الأخيرتين؛ فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ أصلًا وقطعًا، بل أيهما قدم فذلك هو المبتدأ، (وَأَمَّا) وجوب التقديم (في الصُّورَةِ الأَخِيرَةِ؛ فَلِئلّا يَلتَبِسَ المُبتَدأ بالفَاعِلِ) لو أخر (إِذَا كَانَ الفِعلُ) الواقع خبرًا عنه (مُفردًا مِثلُ: زَيدٌ قَامَ فإِنّهُ إِذَا) أخر المبتدأ عن الخبر و(قِيلَ: قَامَ زَيدٌ، اِلتَبَسَ المُبتدأُ بالفَاعِلِ) يعني: لم يعلم أن زيدًا فاعل للفعل، والكلام جملة واحدة أو مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان، يعني: جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لإزالة هذا الالتباس، (أو بالبَدَلِ) عطف على قوله: «بالفاعل»، في قوله: «فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل» يعني: فلئلا يلتبس المبتدأ أيضًا بالبدل (عَن الفَاعِلِ إِذَا كَانَ) الفعل (مُثَنّىً) مثل: الزيدان قاما، (أو مَجمُوعًا) مثل: الزيدون قاموا (فإِنَّهُ إِذَا قِيلَ في مثلِ: الزَّيدانِ قامَا، والزَّيدونَ قَامُوا) يعني: لو أخر المبتدأ في هذين المثالين، وقيل: (قَامَا الزَّيدانِ، وقَامُوا الزيدون، يَحتَمِلُ أَن يَكُونَ الزَّيدانِ والزَّيدونَ بَدَلًا مِن الفَاعِلِ) بدل كل من الكل مع أنه غير مراد؛ (فالتَبَسَ المُبتدأُ بِهِ) أي: بالبدل من الفاعل (أَو بالفَاعِلِ عَلَى هَذَا التّقديرِ) أي: قاما الزيدان

أيضًا على قول من يجوز كون الألف والواو حرفًا دالًا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في «ضَرَبَتْ هِنْدٌ».

وقاموا الزيدون (أيضًا) أي: كما التبس المبتدأ بالفاعل في نحو: قام زيد، بناءً (عَلَى قَولِ مَن يُجوِّزُ كَونَ الألفِ) يعني: ألف التثنية (وَالوَاوِ) أي: واو الجمع (حرفًا دالًّا عَلَى تَثنيةِ الفَاعِلِ وَجَمعِهِ) لا ضمير فاعل للفعل، فيكون حينئذٍ الفاعل الاسم الظاهر، (كالتَّاءِ في: ضَرَبَت هِندُ) فإنها حرف دال على تأنيث الفاعل، لا ضمير هو فاعل للفعل؛ فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو في: أكلوني البراغيث، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3]، وفي الحديث: (يَتَعَاقَبُونَ عَلَيكُم مَلَائِكَةُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ) على قولٍ.

* * *

[وجوب تقديم الخبر]

(وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ) أي: الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة (مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مِثْلُ: «أَيْنَ زَيْدٌ؟») فـ«زيد» مبتدأ، و«أين» اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف، فإن قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردًا صورة، ....

[وجوب تقديم الخبر]

ولما فرغ من بيان الأحوال التي توجب تقديم المبتدأ، بعد أن كان فيه الأصل التقديم شرع في بيان الأحوال التي توجب تقديم الخبر، بعد أن كان الأصل فيه التأخير؛ فقال: «وإذا تضمن» أي: إذا كان مشتملًا فتغيير العبارة التي كانت في المبتدأ للتفنن فيها لكن الاشتمال خير من التضمن لأنه يتبادر منه كون ما له صدر الكلام ولا يلزم، «الخبر المفرد» (أي: الَّذي لَيسَ بِجُملَةٍ)؛ لأن المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع، وعلى ما يقابل المضاف وشبهه، وعلى ما يقابل الجملة وشبهها، والمراد الأخير (صُورَةً، سَواءً كَانَ) الخبر المفرد (بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ جُملَةً أو غَيرَ جُملَةٍ) «ما» موصولة أو موصوفة مفعول «تضمن»؛ لأنه متعد «له صدر الكلام» فاعل الظرف أو مبتدأ خبره الظرف (أي: معنىً وَجَبَ لَهُ صَدرُ الكَلام كالاستفهَام) وغيره مما يقتضي صدر الكلام (مِثلُ: أَينَ زَيدٌ؟) فمعناه: أفي الدار زيد أم في السوق؟ (فَزَيدٌ) مرفوع لفظًا؛ لأنه (مُبتدأٌ) عند البصريين؛ لأنهم شرطوا الاعتماد على أحد الأشياء الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر، وأما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لأنهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه؛ لأن الجملة الظرفية لا محل لها من الإعراب (وَأَينَ) ظرف من الظروف المكانية مبني على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام، ولذا قال الشارح: (اسمٌ مُتَضَمِّنٌ للاستِفَهامِ خَبَرُهُ، وَهُوَ) أي: لفظ أين (ظَرفٌ) كما قلنا؛ لأنه لا بد له من متعلق عامل فيه (فإن قُدِّرَ بِفِعلٍ) لكونه أصلًا في العمل والفعل لا بد له من فاعل (كَانَ) الظرف المقدر بالفعل المحتاج إلى الفاعل (الخَبَرُ جُملَةً حَقِيقةً وَمُفردًا صُورةً) فتكون تلك الجملة خبرًا مقدمًا

وإن قدر باسم الفاعل كان مفردًا حقيقة وصورة. وعلى التقديرين ليس بجملة صورة.

واحترز به عن نحو: «زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ؟»؛ إذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته.

(أَوْ كَانَ) الخبر بتقديمه (مُصَحِّحًا لَهُ) أي: للمبتدأ من حيث إنه مبتدأ، فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ (نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ») ....

لتضمنها معنى الاستفهام المقتضي صدر الكلام **(وإن قُدِّرَ باسم الفاعِلِ كَانَ)** أي: الظرف المذكور **(مُفردًا حَقِيقةً وَصُورةً)** لما سبق أن اسم الفاعل لا يكون جملة **(وَعَلَى)** كلا **(التَّقدِيرَينِ)** أي: تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل **(لَيسَ)** الخبر **(بِجُملَةٍ صُورَةً)** وإن كان على تقدير الأول جملة حقيقة فإطلاق الإفراد عليه لا يكون بحسب الصورة **(وَاحتَرَزَ بِهِ)** أي: بقيد الإفراد أو بقوله: «المفرد» عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام **(عَن نَحوِ: زيدٌ أَينَ أَبُوهُ)** فزيد مبتدأ، وأين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر، وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره، فلا يجب حينئذٍ تقديم الخبر؛ لأن أبوه إن كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج إلى تقديمه لأن ما يقتضي صدر الكلام إنما يقتضي صدر جملة داخل هو عليها، يجب أن لا يتقدم عليه أحد ركني هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة، فإن كان أبوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالجملة فأخذ حكمها في عدم الاحتياج إلى التقديم؛ **(إذ لا يَبطُلُ بتَأخِيرِهِ)** أي: بتأخيره ذلك الخبر **(صَدَارَةَ مَا لَهُ صَدرُ الكَلامِ؛ لِتَصَدُّرِهِ في جُملَتِهِ)** وجملة ما يغيره لما ذكرنا.

«أو كان» **(الخَبَرُ)** الباء في قوله: **(بِتَقدِيمِهِ)** أي: الخبر متعلق «مصححًا له» احترز به عن أن يكون الخبر بتأويل خبره مصححًا لكونه مبتدأ نحو: زيد قام، فإن زيدًا إنما يصح كونه مبتدأ بتأخيره، حتى لو قدم وقيل: قام زيد، وجب كونه فاعلًا له **(أي: للمُبتَدأ مِن حَيثُ إنَّهُ مُبتدأ)** لا من حيث إنه اسم **(فبِتَقدِيمِهِ يَصِحُّ وُقُوعِهِ مُبتدأً)** أي: لكون تقديم الخبر الظرف مصححا له وذلك الظرف إما مذكور **(نَحوُ: في الدَّارِ رَجُلٌ)** أو محذوف كقولك: رجل في جواب من قال:

فإن «في الدار» خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت، فلو أخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة.

(أَوْ) كان (لِمُتَعَلِّقِهِ) بكسر اللام أي: كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو: «عَلَى اللهِ عَبْدُهُ مُتَوَكِّلٌ» (ضَمِيرٌ) كائن (فِي) جانب (الْمُبْتَدَأِ) راجع إلى ذلك المتعلق؛ ....

من عندك رجلٌ أي: عندي رجلٌ، واحترز بقيد المصحح عن مثل: رجل عالم في الدار، فإن التقديم ليس بواجب فيه لأن تقديمه ليس بمصحح، بل المصحح فيه الوصف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: 2] **(فإنَّ)** قوله: **(في الدَّارِ خَبَرٌ)** مقدم **(تَخَصَّصَ المُبتدأُ بتَقدِيمِهِ كَمَا عَرَفتَ)** فيما سبق في وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال له: التخصيص بتقديم الخبر الظرف، **(فَلَو)** عمل بما هو الأصل في الخبر و**(أُخِّرَ لَبَقِيَ المُبتدأُ نَكِرَةً غَيرَ مُخَصَّصَةٍ)** بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت، ويحتمل أن يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة، والخبر محذوف بلا قرينة وهو أيضًا غير جائز؛ فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة، ولدفع الاحتمال المذكور، «أو» **(كَانَ)** «لمتعلقه» **(بِكَسرِ اللَّامِ)** فإن فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرًا لفظًا وهو على التمرة نظرًا إلى أن الخبر في الحقيقة استقر أو مستقر؛ لأن الفعل أو شبهه متعلق بالكسر؛ لأنه عرض وإن كسر يراد به المرجوع إليه وهو التمرة خاصةً نظرًا إلى أنه جزء الخبر، والمراد ههنا الثاني أي: جزء الخبر يعني: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع إلى جزء الخبر **(أي: كانَ لِمُتَعَلِّقِ الخَبَرِ)** أي: لجزئه **(التَّابِعِ)** صفة المضاف وهو المتعلق **(لَهُ)** أي: للخبر **(تَبَعِيَّةً يَمتَنِعُ مَعَها)** أي: مع تلك التبعية **(تَقدِيمُهُ)** أي: تقديم ذلك التابع **(عَلَى الخَبَرِ، فَلا يَرِدُ نَحوُ: عَلَى اللهِ عَبدُهُ مُتَوَكِّلٌ)** لأن الضمير عائد إلى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله: متوكل؛ فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الأصل أولى وأحرى، ولأن الضمير في عبده وإن كان عائدًا إلى الله الذي هو يتعلق بالخبر الذي هو متوكل إلا أن تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذي هو تعلق الجزء بالكل «ضميرٌ» **(كَائِنٌ)** «في» **(جَانِبِ)** «المبتدأ» بأن كان الضمير مضافًا إليه له **(رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ المُتَعَلِّقِ)**

إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ومعنى (مِثْلُ: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا») فقوله: «مثلها» أي: «مثل التمرة» مبتدأ، وفيه ضمير راجع لمتعلق الخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر هو قوله: «على التمرة» و«التمرة» متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل.

(أَوْ) كان الخبر (خَبَرًا عَنْ «أَنَّ») المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة بالمفرد مبتدأ؛ ....

فقط، وإنما وجب تقديم الخبر (**إِذ لَو أُخِّرَ**) الخبر عملًا بما هو الأصل فيه (**لَزِمَ الإِضمَارُ قَبلَ الذِّكرِ لَفظًا**) ورتبة (**وَمَعنىً**) حتى لو قيل: مثلها زبدًا على التمرة؛ لكان مثل قولك: صاحبها في الدار، وقد تقدم امتناعه، «مثل: على التمرة مثلها زبدًا» كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (**فَقَولُهُ: مِثلُهَا أي: مِثلُ التَّمرَةِ**) مرفوع لفظًا؛ لأنه (**مُبتدأٌ**) ومضاف إلى ضمير راجع إلى التمرة في قوله: على التمرة، ولذا قال الشارح: (**وَفِيهِ**) أي: في قوله: مثلها (**ضَميرٌ**) وهو المضاف إليه (**رَاجِعٌ لِمُتَعَلَّقِ الخَبَرِ**) بكسر اللام أي: لجزء الخبر (**وَهُوَ**) أي: ذلك المتعلق (**التَّمرَةُ**) بدون الجار (**لأَنَّ الخَبَرَ هُوَ**) مجموع (**قَولِهِ: عَلَى التَّمرَةِ**) يعني: الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع على الخبرية (**وَالتَّمرَةُ مُتعلِّقٌ بِهِ**) أي: بالخبر وهو الكل (**مِثلُ تَعَلُّقِ الجُزءِ بالكُلِّ**) يعني: كما أن الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل.

«أو» (**كَانَ الخَبَرُ**) «خبرًا عن أن» (**المَفتوحَةِ**) قيدها بالمفتوحة لأن المكسورة لا يصلح أن يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ؛ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة، فإذا قدم الخبر سواء كان ظرفًا كالمثال المذكور في المتن أو غير ظرف نحو: حق أنك عالم عرف من أول الأمر أن الذي يجيء بعد أن المفتوحة مبتدأ؛ لأن الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له إلا المفتوحة (**الوَاقِعةِ مَعَ اسمِهَا وَخَبَرِها المُؤوّلَةِ**) صفة بعد صفة لأن (**بالمُفرَدِ مُبتدأً**) مفعول لقوله: «الواقعة»؛ لأن الوقوع يتعدى نحو: وقعت السكين على عنق الشاة، وإنما وجب تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذ لو أخر الخبر على ما هو الأصل لالتبست المفتوحة بالمكسورة؛ لأنه ربما يظن أنه خبر لأن المكسورة بعد خبر وإن كان الخبر ظرفًا قد يظن أنه متعلق لخبر إن المكسورة وإذا تقدم عرف إنه خبر للمبتدأ، وإذا علم

إذ في تأخيره خوف لبس «أن» المفتوح بالمكسورة في التلفظ لإمكان الذهول عن الفتحة لخفائها أو في الكتابة (مِثْلُ: «عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ» وَجَبَ تَقْدِيمُهُ) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور، لما ذكرنا.

أن المقدم خبر علم أن ما بعد الخبر أن المفتوحة لا المكسورة؛ لأنها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فإنها مع ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق؛ (**إِذ في تَأْخِيرِهِ**) أي: في تأخير الخبر عملًا بما هو الأصل فيه (**خَوفُ لَبسٍ**) بفتح اللام وسكون الباء التباس أي: خوف الالتباس (**أَنَّ المَفتوحَ بـ**) **إن** (**المَكسُورَةِ في التَّلَفُّظِ**) يعني: لم يعلم السامع أن المتكلم تلفظ بالفتحة أو بالكسرة (**لإمكَانِ الذُّهُولِ**) أي: لإمكان أن يكون غافلًا (**عَن الفَتحَةِ**) بل التبس عنده أن التلفظ بالفتحة أو بالكسرة (**لِخَفَائِها**) أي: الفتحة (**أو في الكِتَابَةِ**) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله: «في التلفظ» بإعادة الجار فيه؛ لأن المعطوف على المظهر المجرور يجوز إعادة الجار فيه، ولا يؤخر يعني: لو أخر الخبر أعني: قوله: «عندي» عملًا بما هو الأصل، وكتب إنك قائم عندي، احتمل أنها المكسورة وعندي ظرف قائم أو خبر بعد خبر، والكلام جملة اسمية مؤكدة وحدها، أو إنها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ، وعندي خبرها فالتقدير: قيامك كائن عندي، والكلام جملة اسمية بلا تأكيد؛ فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفًا «مثل: عندي أنك قائمٌ» أو غيره مثل: حق أنك قائمٌ «وجب تقديمه» (أي: **تَقدِيمُ الخَبَرِ عَلَى المُبتدأ في جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ**) الأربع (**لِمَا ذَكَرنا**) علة كل واحدة منها في حيزها فليرجع إليها.

* * *

[تعدد الخبر]

(وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ) من غير تعدد المخبر عنه، فيكون اثنين فصاعدًا، وذلك التعدد: إما بحسب اللفظ والمعنى جميعًا، ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مِثْلُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ وَعَاقِلٌ» وبغير العطف (مِثْلُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ»).

وإما بحسب اللفظ فقط، ....

[تعدد الخبر]

«وقد يتعدد الخبر»؛ لأنه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده (مِن غَيرِ تَعَدُّدِ المُخبَرِ عَنهُ) قيد به تصحيحًا للتقليل في: «قد» فإن تعدد الخبر متى تعدد المخبر عنه كثير، ومنه: زيد قائم وعمرو قاعد، (فَيَكُونُ) الخبر (اِثنَينِ فَصَاعِدًا) يعني: فزائدًا على الاثنين إلى أن ينتهي (وَذَلِكَ التَّعدُّدُ إِمَّا) أن يكون (بِحَسَبِ اللَّفظِ والمَعنى) يعني: أن يكون لفظ الخبر الثاني غير لفظ الخبر الأول ومعناه أيضًا كذلك، مع جواز اجتماعهما في محل واحد (جَمِيعًا) أي: أن يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط، ولا بحسب المعنى فقط (وَيُستَعمَلُ ذَلِكَ) أي: التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعًا (عَلَى وَجهَينِ) أحدهما: أن يستعمل (بالعَطفِ) بأن الثاني معطوف على الأول (مِثلُ: زَيدٌ عَالِمٌ وَعَاقِلٌ) وليس قولك: هما عالم وجاهل، من هذا القبيل؛ لأن كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل، فلا يكون من تعدد الخبر في شيء بل يكون تقديره: هو رجل عالم جاهل، (وَ) الثاني: أن يستعمل (بغَيرِ العَطفِ) «مثل: زيدٌ عالمٌ عاقلٌ» وفي الرضي: لأن الأخبار المتعددة فيه إما أن تكون متضادة أو لا فالأول كقولك تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: 14 ـ 16] ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقًا ولا إشكال فيه، (وَ) الثاني (إِمَّا بِحَسَبِ اللّفظِ فَقَد) عطف على قوله: «إما بحسب اللفظ والمعنى جميعا»، وليس ما تعدد لفظًا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو: زيد جائع

نحو: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ»، فإنهما في الحقيقة خبر واحد، أي: «مز»، وفي هذه الصورة ترك العطف أولى.

ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوَّز العطف، ولا يبعد أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ....

نائع؛ لأنها بمعنى واحد والثاني تأكيد للأول، والمراد بالتعدد أن يكون لكل منهما معنىً إلا أنهما إذا اجتمعا يحصل معنى واحد أيضًا بأن يكون الثاني تأكيدًا للأول مثل قولك: زيد جائع، (نَحوُ: هَذَا حُلوٌ حَامِضٌ)؛ لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة؛ لأنها امتزج الطعمان في جميع أجزائه وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما؛ ولذا علل الشارح بقوله: (فإِنَّهُمَا في الحَقِيقَةِ خَبَرٌ وَاحِدٌ، أي: مُزٌّ) بضم الميم وتشديد الزاي المعجمة، أي: جامع بين الحلاوة والحموضة؛ لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا إثبات أنفسهما، ولو كان كذلك لكفى أن يقال: هذا حلو وهذا حامض، فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك، ولكون هذا غير مراد قال: هذا حلو حامض، مريدًا به الكيفية المتوسطة بينهما، (وفي هَذِهِ الصُّورَةِ) أي: صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى (تَركُ العَطفِ) بينهما (أَولى) لشدة الاتصال بينهما؛ لأن مجموعهما بمنزلة مفرد، فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة.

(وَنَظَرُ بَعضِ النُّحَاةِ) وهو أبو علي (إلى صُورَةِ التَّعَدُّدِ وَجَوَّزَ العَطفَ) بالواو لأنها للجمع المطلق، وفي الرضي: واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الجزأين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزأين تقول: زيد كريم شجاع، وزيد كريم وشجاع، وكذا كل ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الجزأين إلى مجموع المبتدأ؛ إذ المعنى في جميع أجزائه نحو: هذا أبيض وأسود، وهذا حلو وحامض، وقد سبق، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ نحو: هما عالم وجاهل، فلا بد من الواو لأن المبتدأ مفكوك تقديرًا أي: أحدهما عالم والآخر جاهل، إلى هنا كلامه. (وَلا يَبعدُ أَن يُقَالَ: مُرادُ المُصَنِّفِ) يعني: توجيه عبارته الباء في قوله: (بِتَعَدُّدِ الخَبَرِ) متعلق

ما يكون بغير عاطف؛ لأنه التعدد بالعاطف لا خفاء فيه، لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما، وأيضًا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه، ولهذا أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم، فالاقتصار عليه لذلك.

بقوله: «مراد المصنف» في قوله: «وقد يتعدد الخبر» (**مَا**) أي: التعدد الذي (**يَكُونُ بِغَيرِ عَطفٍ؛ لأنّ التّعدُّدَ بالعَاطِفِ لا خَفَاءَ فيهِ، لا في**) تعدد (**الخَبَرِ**) على ما سبق، (**وَلا في**) تعدد (**المُبتَدأ**) مثل: زيد وعمرو وبكر قائم، يعني: كل واحد منهم أو زيد قائم وعمرو وبكر، (**وَلا في**) تعدد (**غَيرِهِما**) أي: غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل: قام زيد وعمرو، والمفعول مثل: ضربت زيدًا وعمرًا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه؛ لأن المصنف يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه، وما هو مبين بنفسه لا يحتاج إلى البيان، (**وَأيضًا**) أي: كما أن المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما كذلك (**المُتَعدّدُ بالعَطفِ**) سواء كان في الخبر أو في المبتدأ أو غيرهما (**لَيسَ بِخَبَرٍ**) ومبتدأ (**بَل**) إنما (**هُوَ مِن تَوَابِعِهِ**) أي: من توابع الخبر أو المبتدأ أو غيرهما لأن المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجيء، (**وَلِهَذَا**) أي: لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء في التعدد بالعطف (**أَورَدَ**) المصنف (**في المِثَالِ**) لتعدد الخبر (**الخَبَرِ المُتَعَدِّدِ**) مفعول «أورد» (**بِغَيرِ عَاطِفٍ، وَلَو جُعِلَ التَّعَدُّدُ**) المفهوم من «وقد يتعدد الخبر» (**أَعَمَّ**) من أن يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة، أو بعطف (**فالاقتِصَارُ**) أي: اقتصار المصنف في التمثيل (**عَلَيهِ**) أي: على إيراد المثال بغير عطف (**لِذَلِكَ**) قوله: «فالاقتصار» مبتدأ «لذلك» الجار والمجرور خبره وإشارة إلى قوله: «لأن التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما لا» إلى قوله: «وأيضًا ولا إليهما جميعا» يعرف بالتأمل أي: لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه إلى آخره.

* * *

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

(وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأ مَعْنَى الشَّرْطِ) وهو سببية الأول للثاني أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، ....

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

«وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط» أي: يندرج فيه معناه فيصح دخوله الفاء أي: الفاء الجزائية في الخبر إيذانا لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط، كما يصح دخولها في جواب الشرط، اعلم أن الفاء تدخل في خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوبا نحو: أما زيد فمنطلق، ولا تحذف إلا للضرورة نحو:

وأما القتال لا قتال لديكم

في مكان: فلا قتال، أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: 106] أي: فيقال لهم أكفرتم، وتدخل جوازًا في خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا في الرضي، **(وَهُوَ)** أي: معنى الشرط **(سَبَبِيَّةُ الأَوَّلِ لِلثَّاني)** أي: يكون الأول سببًا للثاني نحو: الذي يأتيني فله درهم؛ لأن إتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته لا يستحقه قطعًا، كما في قولك: إن جئتني فلك درهم، **(أو للحُكم بِهِ)** يعني: أن يكون الأول سببًا للحكم بالثاني عليه، وإن لم يكن سببًا فلا يرد بأن يقال: لم دخلت الفاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 54] مع أن الأول ليس بسبب للثاني، بل الأول سبب والثاني مسبب؛ لأن استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببًا لكونه من الله تعالى، بل الأمر بالعكس يعني: بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم، فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى، وقيل: وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للإخبار بأنها من عند الله تعالى والأوجه أن وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى، فحينئذ لا احتياج إلى قوله: «أو للحكم به» **(فَلا يَرِدُ عَلَيهِ)** أي: على قوله: «وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط» **(نَحوُ)** قوله تعالى: (﴿وَمَا﴾) أي: نعمة استقرت (﴿بِكُم﴾) حال كونكم منكرين أو جاهلين معطيها (﴿مِّن نِّعْمَةٍ﴾) بيان لـ«ما» الموصوفة (﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾) يعني: سبب للحكم بكونها

فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء.

(فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ) ويصح عدم دخوله فيه، نظرًا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط. وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ، فيجب دخول الفاء فيه. وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه، بل يجب عدمه.

(وَذَلِكَ) المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما (الاسْمُ الْمَوْصُولُ بِفِعْلٍ ....

من الله تعالى؛ إذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعًا؛ لأن نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة، (فَيُشبِهُ المُبتدأُ الشّرطَ) لتضمنه معناه (في سَبَبيَّتِهِ) أي: سببية المبتدأ (للخَبَرِ سَبَبيَّةَ الشَّرطِ للجَزاءِ) كذلك المبتدأ المتضمن معناه سببًا للجزاء قصدًا لأن السببية لازم للشرط؛ لأنه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فإنه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفائدة دون قصدها، فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء.

ولذا قال المصنف: «فيصح دخول الفاء في الخبر» (وَيَصِحُّ عَدَمُ دُخُولِهِ) أي: الفاء (فِيهِ) أي: الخبر، قوله: (نَظَرًا إلى مُجَرَّدِ تَضَمُّنِ المُبتدأ مَعنى الشَّرطِ) تعليل لقوله: «فيصح دخول الفاء في الخبر» وأما تعليل قوله: «ويصح عدم دخوله فيه» فلم يذكره قياسًا على التعليل الأول واعتمادًا على فهم الطالب، يعني: ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظرًا إلى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط، هذا إذا لم يقصد الدلالة على السببية، (وَأَمَّا إذَا قَصَدَ الدَّلالَةَ عَلَى ذَلِكَ المَعنى في اللَّفظِ) يعني: إذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه (فَيَجِبُ دُخُولُ الفَاءِ فيهِ) أي: في الخبر إيذانًا لما قصد من الدلالة، (وَأَمّا إذَا لَم يَقصِد) دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه، بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فَلَم يَجِب دُخُولُ الفَاءِ فيهِ، بَل يَجِبُ عَدَمُهُ) أي: عدم دخول الفاء فيه؛ لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ «وذلك» (أي: المُبتدأُ المُتَضمِّنُ مَعنى الشَّرطِ) أي: الذي يكون سببًا للخبر أو للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان:

«إما الاسم» أي: أحدهما الاسم «الموصول بفعل» أي: اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيًا كان الفعل باقيًا على معناه أو غيره على خلاف الشرط، فإنه لا يكون إلا مستقبلًا في المعنى أو مضارعًا، ويدخل في قوله

أَوْ ظَرْفٍ) أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق. وإنما اشترط أن يكون صلته فعلًا أو ظرفًا مؤولًا بالفعل، ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلًا، ....

الموصول اللام الموصولة نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: 2] الآية، لأن صلتها لا تكون إلا فعلًا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجيء، **(أو ظَرفٍ)** عطف على قوله: «بفعل» **(أي: الَّذِي جُعِلَت صِلَتُهُ جُملَةً فِعليَّةً، أو)** جملة **(ظَرفيّةً مُؤوَّلَةً بجُملَةٍ فِعليَّةٍ)** فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع أن موصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة؛ لأن الشرط لا يقع ظرفًا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله، والمراد بالظرف أعم من الظرف، وما يجري مجراه على ما عرفت سابقًا، **(هَهُنا)** أي: في موضع الصلة للموصول الذي وقع مبتدأ متضمنًا زمعنى الشرط، فيصح دخول الفاء في خبره؛ إذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلًا أو مؤولًا به ليتأكد مشابهته الشرط **(بالاتِّفَاقِ)** من الكوفيين؛ لأن عندهم الظرف كان مؤولًا بالاسم إذا لم يكن صلة للموصول، وأما إذا كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولًا به عند البصريين مطلقًا، فيكون مؤولًا بالفعل باتفاق الفريقين إذا كان صلة له.

(وَإنَّمَا اشتُرِطَ) مبني للمفعول **(أَن يَكُونَ صِلَتُهُ فِعلًا أو ظَرفًا مُؤوّلًا بالفِعلِ)** يعني: شرط أن يكون صلته جملة فعلية أو جملة ظرفية بأن يكون الظرف متعلقًا بالفعل **(لِيَتأكَّدَ مُشَابَهَتُهُ)** أي: مشابهة المبتدأ **(الشَّرطَ)** لأن المبتدأ لكونه متضمنًا معنى الشرط كان مشابهًا له، ولما كان موصولًا صلته فعل أو ظرف مؤول بالفعل تأكد مشابهته له؛ **(لأنّ الشَّرطَ لا يَكونُ إلّا فِعلًا)** وفي الرضي: والأغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء أن يكون عامًا وصلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعله نحو: من تضرب اضرب، وقد يكون خاصًا وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البروج: 10] الآية؛ لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الإحراق، وقد يكون خاصًا صلته مستقبلة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: 8] الآية؛ إذ لا يريد كل موت إذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلًا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى: هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم، وجاز

وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به.

(أَوْ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا) أي: بأحدهما، وفي حكمها الاسم المضاف إليها (مِثْلُ: الَّذِي يَأْتِينِي) هذا مثال للاسم الموصول بفعل.

(أَوْ) الذي (فِي الدَّارِ) هذا مثال للاسم الموصول بظرف، (فَلَهُ دِرْهَمٌ).

وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ ....

دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وإن لم يكن موصولًا؛ لأنه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل؛ لتضمنه معنى الشرط كقولك: الذي أتاني فله درهم، (**وَفِي حُكمِ الاسمِ المَوصُولِ المَذكُورِ**) أي: الموصول الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل أو ظرف (**الاسمُ المَوصُوفُ بِهِ**) أي: الاسم الذي وصف بالموصول المذكور.

«أو» الثاني «النكرة» العامة «الموصوفة بهما» (**أي: بأَحَدِهِما**) أي: النكرة التي وصفت بأحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال: فالأولى به بإفراد الضمير أي: بالفعل أو الظرف (**وَفِي حُكمِها**) أي: حكم النكرة الموصوفة بأحدهما (**الاسمُ المُضَافُ إلَيها**) أي: تلك النكرة لأن المضاف غالبًا يأخذ حكم المضاف إليه، «مثل: الذي يأتيني» (**هَذَا مِثَالٌ للاسمِ المَوصُولِ بِفِعلٍ**) أي: الموصول الذي جعلت صلته فعلية استقبالية، ومثال الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البروج: 10] الآية، «أو» (**الَّذي**) «في الدار» (**هَذَا مِثَالٌ للاسمِ المَوصُولِ بظَرفٍ**) يشير بهذا إلى أن هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة «فله درهمٌ» الفاء جواب المبتدأ، الذي تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم، ودرهم مبتدأ، والجملة خبر لأحدهما أي: للمبتدأ الأول أو للثاني على سبيل البدل أو الأول وخبر الثاني محذوف أو خبر للثاني وخبر الأول محذوف، (**وَأَمَّا مِثَالُ الاسمِ المَوصُوفِ بالاسمِ المَوصُولِ المَذكُورِ، فَقَولُهُ تعالى**: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾) الآية، فإن الملاقاة لازمة للفرار، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53]

(وَ) مثل: (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل.

(أَوْ) كل رجل (فِي الدَّارِ) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فَلَهُ دِرْهَمٌ).

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما فقولك: «كُلُّ غُلَامِ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى، هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل، وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف أو ما يجري مجراه فقولك: الرجل الذي أمامك أو في الدار فهو ضيفك، «و» (مِثْلُ) «كل رجلٍ يأتيني» (هَذا) أي مثل: كل رجل يأتيني (مِثَالٌ للاسمِ المَوصُوفِ بفِعلٍ) لأن كل مبتدأ مضاف إلى رجل ويأتيني فعل وفاعل، والجملة في محل الجر؛ لأنها صفة رجل، ولفظ كل لما كان له حكم ما أضيف إليه من التذكير والتأنيث والتقييد والإطلاق كان مبتدأ موصوفًا بالفعل متضمنًا لمعنى الشرط فله درهم، «أو» (كُلُّ رَجُلٍ) أمامك أو «في الدار» (هَذَا مِثَالٌ للاسمِ المَوصُوفِ بظَرفٍ) أو ما يجري مجراه «فله درهمٌ» الفاء جواب الشرط والجار والمجرور في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر أو فاعل الظرف؛ لاعتماده على المبتدأ، والجملة اسمية أو ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط.

وقال المحشي: فإن قلت: هذا مثال للمضاف إلى الموصوف لأن الوصف إنما يكون لما أضيف إليه كل لا لكل، قلت: المراد بالموصوف الموصوف معنىً لا لفظًا أو الكل المحيط لأفراد الموصوف معنى، إلى هنا كلامه لأن كلا يأخذ دائمًا حكم ما أضيف إليه كما سبق، (وَأَمَّا مِثَالُ الاسم المُضافِ إلى النَّكرَةِ المَوصُوفَةِ بأَحَدِهما) أي: بأحد المذكورين يعني: الفعل والظرف (فَقَولُكَ: كُلُّ غُلامِ رَجُلٍ يَأتِيني) هذا مثال للاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بالفعل أو: كل غلام رجل أمامك (أو في الدّارِ) هذا مثال للاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بالظرف (فَلَهُ دِرهَمُ) قد سبق تفسيره، وقد يجيء صفتها أيضًا ماضيًا مستقبل المعنى نحو: كل رجل أتاك غدًا فله درهم، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام، وكذا إن كان مضافًا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو: كل رجل عالم فله درهم، وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ، والأخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ، كذا في الرضي.

(وَلَيْتَ وَلَعَلَّ) من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مَانِعَانِ) عن دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، و«ليت ولعل» يزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء من قبيل الإخبار، ....

ولما فرغ من بيان ما يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه اختلاف فقال: «وليت» مبتدأ «ولعل» عطف عليه قوله: (مِن الحُروفِ المُشَبَّهَةِ بالفِعلِ) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع؛ لأن المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من النواسخ (إِذَا دَخَلا) أي: ليت ولعل (عَلَى المُبتدَأ الّذي يَصِحُّ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى خَبَرِهِ) أي: المبتدأ المتضمن معنى الشرط «مانعان» خبر مبتدأ محذوف تقدير: هما مانعان والجملة خبر المبتدأ الأول (عَن دُخُولِهِ عَلَيهِ) أي: عن دخول الفاء على الخبر؛ (لأنّ صِحَّةَ دُخُولِهِ عَلَيهِ إنّما كانَت) تلك الصحة (لِمُشَابَهَةِ) مصدر مضاف إلى الفاعل هو (المُبتدأ والخَبرِ) وناصب للمفعول وهو (للشَّرطِ والجَزَاءِ) فيه نشر على ترتيب اللف، يعني: لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتبه عليه، (وَلَيتَ وَلَعَلَّ) إذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يُزيلانِ تِلكَ المُشَابَهَةِ) أي: مشابة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعني: بمعناهما (لأَنَّهُما) أي: ليت ولعل (يُخرِجانِ الكلامَ مِن الخَبَرِيّةِ) وينقلانه (إلى الإنشَائيّةِ) يعني: أن الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب، فلما دخلا عليه أزالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصًا بالإنشاء فزالت المشابهة المذكورة، فامتنع دخول الفاء على الخبر؛ لأن المشابهة كانت سببًا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لا محالة إذا كان له سبب واحد، (وَالشَّرطُ والجَزاءُ مِن قَبيلِ الإخبارِ) أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية؛ فلا يرد بأن الجزاء قد يكون أمرًا مثل قولك: إن جاءك زيد فاضربه، مع أنه مؤول بقولك: إن جاءك فأنت مأمور بضربه، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ

وذلك المنع إنما هو (بِالاتِّفَاقِ) من النحاة، فلا يقال: «لَيْتَ أو لَعَلَّ الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

فإن قيل: باب «كَانَ» وباب «عَلِمْتُ» أيضًا مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص «ليت ولعل»؟

قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقًا. ووجه ذلك: التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما.

بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ [آل عمران: 21] أي: فأنت مأمور حالًا أو مآلًا بتبشيرهم بعذاب اليم، إلى غير ذلك، (وَذَلِكَ المَنعُ) أي: منع دخول الفاء عليه (إنَّمَا هُوَ) كائن «بالاتفاق» أي: هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما (مِن النُّحَاةِ) متعلق بالاتفاق، (فَلا يُقالُ: لَيتَ) الذي يأتيني أو ليت الذي في الدار فله درهم، (أو لَعَلَّ الَّذي يأتِيني أو) لعل الذي (في الدَّارِ فَلَهُ دِرهَمٌ) بالفاء بل إنما يقال بحذفها مثل: ليت الذي يأتيني له درهم بدون الفاء لما عرفت، وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة بأحدهما، وفي «التسهيل»: المنع من حيث التبع والاستعمال إنما تحقق في ليت ولعل.

(فإن قيلَ) منشأ هذا السؤال كون المنع بالاتفاق مخصوصًا بليت ولعل، يعني: إذا كان ذلك المنع مخصوصًا بهما فإن قيل: (بَابُ كانَ) يعني: الأفعال الناقصة بأسرها (وَبَابُ عَلِمتُ) يعني: أفعال القلوب بجميعها (أيضًا) يعني: كما أن ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مَانِعَانِ بالاتّفاقِ) من النحاة (فمَا وَجهُ تَخصِيصِ لَيتَ وَلَعَلَّ) بالمنع ولم يذكر هذين البابين أيضًا (قيل: تَخصِيصُهما ببيانِ الاتّفاقِ) الباء داخلة على المقصور (إنَّما هُوَ مِن بينِ الحُروفِ المُشبَّهةِ بالفِعلِ لا مُطلَقًا) يعني: لا من بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال، ومع هذا لو قال في مكان: «وليت ولعل مانعان بالاتفاق» ويمنعه النواسخ إلا النونيات من الحروف المشبهة؛ لكان أفيد وأبعد من الشبهة، (وَوَجهُ ذَلِكَ التَّخصِيصِ الاهتمَامُ ببيَانِ الاتّفاقِ الوَاقعِ فِيهِما) أي: في ليت ولعل وجه الاهتمام أنهما ممتازان عن أخواتهما بكون المنع مخصوصًا بهما، دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فإنهما مشتركان في ذلك المنع.

(وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ) قيل: هو سيبويه («إنَّ») المكسورة (بِهِمَا) أي: بـ«ليت ولعل» في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه؛ لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ﴾ [آل عمران: 91].

«وألحق» ماضٍ مبني للفاعل «بعضهم» فاعله أي: ألحق بعض النحاة في المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قِيلَ: هُوَ) أي: البعض الملحق (سِيبويهِ) قال المصنف اتباعًا لعبد القاهر: إن هذا الملحق هو سيبويه خلافًا للأخفش، ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش أن غير المجوز لدخول الفاء عليه مع أن هو سيبويه خلافًا للأخفش، وقيل: وإنما قال «وألحق بعضهم» أورده مبهما ولم يعين؛ لأنه لم يتعين عند المصنف من ألحق «إن» (المَكسُورَةَ) قيدها بالمكسورة احترازًا عن المفتوحة لما سيأتي «بهما» (أي: بليت ولعل) أي: ألحق بعض النحاة إن المكسورة بليت ولعل (في المَنعِ عَن دُخُولِ الفَاءِ عَلَى الخَبَرِ) لأن إن المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هي عليه جملة مستقلة، والشرط بخلافه لأنه لا يتأتى إلا في المشكوك ومحتاج أيضًا إلى ما ترتب عليه وهو الجزاء، ولأن الشرط لا يدخل عليه إن للتنافي بين التحقيق والتعليق فكذلك ما في معنى الشرط، (والأَصَحُّ أَنَّها) أي: إن المكسورة (لا تُمنَعُ عَنهُ) أي: عن دخول الفاء عليه (لأَنَّهَا لا تُخرِجُ الكَلامَ عَن الخَبرِيَّةِ) وتنقله (إِلَى الإِنشَائِيَّةِ) بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكده، وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده في الكلام المعجز وكلام الفصحاء أيضًا، (يُؤَيِّدُهُ) أي: يؤيد ما هو الأصح من أنها لا تمنع عنه (قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ﴾) عطف على الصلة وهي جملة «كفروا» فيكون صلة له أيضًا؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه (﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾) الواو للحال والجملة حال من ضمير «كفروا» أي: حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (﴿فَلَن يُقْبَلَ﴾) وفي حمل الفاء على الزيادة أو التعليل وحذف الخبر بعدٌ لا يخفى، وتركها في بعض الآيات نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: 277] لا يوجب كون إن المكسورة مانعة لأن دخولها في

فإن قيل: قد ألحق بعضهم «أن» المفتوحة و«لَكِنَّ» بـ«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، فما وجه تخصيص «إِنَّ» المكسورة بالإلحاق؟

قيل: بعضهم الذي ألحق «أَنَّ» بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره، ولم يعتد بقول من سواه، فلم يذكره، مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدل على عدم منع «إِنَّ» المكسورة عن دخوله الفاء على الخبر ما سبق، ....

خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي بعضها دخلت إيذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها تركت إيذانا بأن دخولها ليس بواجب تأمل.

(**فإن قيلَ: قَد أَلحَقَ بَعضُهُم**) وهو المالكي (**أَنَّ المَفتُوحَةَ وَلَكِنَّ بلَيتَ ولَعَلَّ**) كما ألحق البعض منهم إن المكسورة بليت ولعل (**فَمَا**) استفهامية بمعنى: أي شيء مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه، وخبر متضمن له عند غيره كما مر في قوله: «أهذا زيد ذاك» (**وَجهُ**) مرفوع لأنه إما خبر أو مبتدأ على اختلاف القولين، ومضاف إلى (**تَخصِيصِ إِنّ المَكسُورةِ بالإلحَاقِ**) الباء داخلة على المقصور فالمعنى: أي شيء يوجب ويقتضي تخصيص الإلحاق بإن المكسورة مع إن وأن المفتوحة ولكن قد ألحقا بهما، فكان على المصنف أن يقول: وألحق بعضهم إن بهما، وبعضهم أن ولكن بهما، أو يقول: وألحق بعضهم إن وأن ولكن بهما فيدخلان تحت الإلحاق أيضًا، (**قِيلَ: بَعضُهم الَّذِي أَلحَقَ أَنَّ بِهِما هُوَ سِيبوَيهِ فاعتُدَّ**) أصله: اعتدد فأدغم كما عرفت في موضعه أي: فاعتبر (**بقَولِهِ**) لكونه إمام النحوي ومقتدى في هذا الفن (**وَذَكَرَهُ**) اعتمادًا عليه (**وَلَم يُعتَدَّ**) أي: ولم يعتبر(**بقَولِ مَن سِوَاهُ**) أي: بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلًا في هذا الفن (**فَلَم يَذكُرهُ**) لعدم اعتداده إياه؛ لأن غير المعتد كالعدم، (**مَعَ أَنَّ كِلا القَولَينِ**) وهما إلحاق سيبويه إن بهما وإلحاق البعض أن ولكن بهما (**لا يُساعِدُهُما**) أي: لا يوافقهما ولا يكون دليلًا لهما (**القُرآنُ**) المعجز (**وكَلامُ الفُصَحاءِ، فَمَا يَدُلُّ**) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة أو موصوفة ويدل صفتها أو صلتها (**عَلَى عَدَمِ مَنعِ إِنَّ المَكسُورةِ عَن دُخُولِهِ الفَاءَ عَلَى الخَبَرِ مَا سَبَقَ**) خبر لقوله: «فما يدل» فلم يدخل الفاء مع أن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط إيذانًا لجواز حذف الفاء من خبره؛ لأن دخول الفاء على خبر المبتدأ

وما يدل على عدم منع «أنَّ» المفتوحة و«لَكِنَّ» عن دخول الفاء قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾، وقول الشاعر:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْف يكُونُ

المذكور ليس بواجب كما سبق، (**وَمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مَنعِ أنّ المَفتوحَةِ ولكِنَّ عَن دُخُولِ الفَاءِ**) أي: ما يدل على عدم منع أن المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (**قَولُهُ تَعالى**: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ﴾) خطاب عام لكل من جاهد في سبيل الله وأن في (﴿أَنَّمَا﴾) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة، ولفظ «ما» موصولة بمعنى: الذي، يدل عليه قوله: «من شيء»؛ لأن من فيه للبيان لا بد له من المبي،ن و (﴿غَنِمۡتُم﴾) صلتها بحذف العائد؛ لأنه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41] أي: أهذا الذي بعثه الله رسولًا، وقوله: (﴿مِّن شَيۡءٖ﴾) بيان له لما سبق والمعنى: إن الذي غنمتموه حال كونه من شيء يعني: من مال يعني: أن المال الذي أخذتموه من أيدي الكفار (﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾) الفاء جواب الشرط وأن حرف من تلك الحروف أيضًا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتي، خمسه منصوبٌ لأنه اسم أن وهو واحد الخمسة، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد خبر لأن، وهي مع اسمها وخبرها في محل النصب قائمة مقام مفعولي علمت، يعني: فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفه المذكورة.

(وَ) مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مَنع لَكِنَّ مِن دُخُولِ الفَاءِ عَلَى الخَبَرِ (**قَولُ الشَّاعِرِ: فَوَاللهِ**) الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من الفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم (**مَا**) نافية (**فَارَقتُكُم**) فعل وفاعل ومفعول (**قَالِيًا**) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168] أي: من المبغضين، و (**لَكُم**) متعلق به (**وَلَكِنَّ مَا يُقضَى فَسَوفُ يَكُونُ**) ولكن حرف من تلك الحروف أيضًا، وما موصولة أو موصوفة ويقضى فعل مبني للمفعول صلته أو صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع والثبوت، ويكون تامة في محل الرفع على أنه خبر، والمعنى: ولكن الذي أو شيئًا يقدر عند الله فيقع لا محالة.

* * *

[حذف المبتدأ والخبر]

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ) لفظية أو عقلية (جَوَازًا) أي: حذفًا جائزًا لا واجبًا. وقد يجب حذفه إذا قَطع النعت بالرفع، نحو: «الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الْحَمْد» أي: «هو أهل الحمد»، وإنما وجب حذفه، ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك، ....

[حذف المبتدأ والخبر]

«وقد يحذف المبتدأ» لا نسيًا لأنه ركن في الكلام فلا يحذف إلا وقت قيام قرينة معينة، ولذا قال المصنف: «لقيام قرينةٍ» (**لَفظِيَّةٍ**) كقولك: أنا راكبٌ البعير وطليحان أي: والبعير طليحان حذف لقرينة لفظية وهي المضاف إليه، (**أَو عَقلِيَّةٍ**) كالمثال المذكور في المتن «جوازًا» (**أي: حَذفًا جائزًا لا وَاجبًا، وَقَد يَجِبُ حَذفُهُ**) أي: حذف المبتدأ (**إِذَا قُطِعَ النَّعتُ بالرَّفعِ**) أي: كان الخبر في الأصل نعتًا لشيء ثم عزل عنه وجعل مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف (**نَحوُ: الحَمدُ للهِ أَهلُ الحَمدِ**) ومررت بزيدٍ المسكين بالرفع، ورأيت زيدًا الفقير، ومن الشيطان الرجيم بالرفع أيضًا إلى غير ذلك، (**أي: هُوَ أهلُ الحَمدِ**) ولم يذكره لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنًا، وهو ليس بسديد لأن الركنية لا تنافي وجوب الحذف ألا يرى أن الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه، قيل: لا يجب حذفه أصلًا؛ لأنه ركن قوى أصيل في الكلام، ونحو: الحمد لله أهل الحمد في تقدير: أهل الحمد هو أي: الله تعالى على تقدير حذف الخبر أي: هو أهل الحمد، وكذا غيره، (**وإِنَّما وَجَبَ حَذفُهُ**) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (**لِيُعلَمَ**) مبني للمفعول (**أنّهُ**) أي: الخبر (**كانَ في الأَصلِ صِفَةً**) لشيء مرفوع قصد به (**فقُطِعَ**) عن النعت فجعل مرفوعًا (**لِقَصدِ المَدحِ**) أي: لقصد مدح الموصوف (**أو الذَّمِّ**) أي: لقصد ذمه (**أو غَيرِ ذَلِكَ**) أي: غير المدح والذم كالترحم (**فَلَو ظَهَرَ المُبتدأُ**) ولم يحذف وجوبًا سواء حذف جوازًا أو لم يحذف (**لَم يَتَبَيَّن ذَلِكَ**) أي: لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لأن الصفة غالبًا إما للتخصيص أو التوضيح، وإن جاءت للمدح والذم إلا

ويجب حذفه أيضًا عند من قال في «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»: أن تقديره: «هو زيد» (كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ) أي: المبتدأ المحذوف جوازًا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند إبصاره (الْهِلَالُ وَاللهِ) أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحالية، ....

أن المبتدأ إذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين أنه قصد به المدح أو غيره بناء على كونه مقتضى الظاهر (**وَيَجِبُ حَذْفُهُ**) أي: حذف المبتدأ (**أيضًا**) أي: كما يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع (**عِندَ مَن قَالَ فِي: نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، أنّ تَقدِيرَهُ**) أي: تقدير هذا الكلام نعم الرجل (**هُوَ زَيدٌ**) يعني: عند من قال إن مخصوص أفعال المدح والذم مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر؛ لأنه إذا قيل: نعم الرجل فقد سئل وقيل: من هو؟ وأجيب: زيد على حذف المبتدأ أي: هو زيد، وأما عند من قال: هو مرفوع على أنه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ؛ لأنه لما قيل: نعم الرجل تشويق السامع إلى ما يذكر بعده وهو الممدوح المخصوص، فليس من حذف المبتدأ في شيء، وقيل: يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره.

«كقول المستهل» في «القاموس»: استهل الصبي إذا رفع صوته بالبكاء، وكذا كل متكلم رفع صوته أو خفض استعير للمبصر الهلال الرافع صوته، وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال: ماه نوديدن وبانك زدن، كلاهما مستقيم (**أي: المُبتَدَأُ المَحذُوفُ جَوَازًا**) بقرينة الجار والمجرور؛ لأن الكاف إن كان حرف جر لا بد له من متعلق، ويكون ذلك المتعلق خبرًا سواء قدر فعلًا أو اسمًا، وإن كان اسمًا بمعنى المثل فالأولى جعله خبرًا ليكون من أول الأمر مثالًا للمقام، (**مِثلُ المُبتدأ المَحذُوفِ في مَقولِ المُستَهِلِّ**) بحذف المضاف إليه وجعل المصدر المضاف إلى الفاعل بمعنى المفعول (**المُبصِرِ**) بكسر الراء من: أبصر لأن الاستهلال استعير للإبصار بقرينة رؤية (**الهِلالِ الرَّافِعِ صَوتَهُ**) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (**عِندَ إبصَارِهِ**) مضاف إلى الفاعل والمفعول متروك أي: إبصار المبصر الهلال أو إلى المفعول والفاعل متروك أي: إبصار الهلال المبصر بالرفع والأول هو الأولى، «الهلال والله» (**أي: هَذَا الهِلالُ وَاللهِ**) إلا أن المبتدأ حذف جوازًا (**بالقَرِينَةِ الحَالِيَّةِ**) لأن مثل هذا الكلام إنما يقال عند

وليس من باب حذف الخبر بتقدير: «الهلالُ هذا»؛ لأن مقصود المستهل تعيين شيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية، ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريًا على عادة المستهلين غالبًا، ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف.

توجه الإبصار إلى مطلع الهلال، فمن سبق من الناس إلى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن أن يقول: هذا أو هو؛ لأنه قد علم أنهم يفهمون ما يعني فكان الحذف هو الأفصح لأمرين: الاهتمام والعلم بأنه يشير إلى الهلال، وفي «الحاشية»: يقال إلى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في «القاموس» الهلال غرة القمر في ليلتين إلى ثلاث أو أربع أو سبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قمر، وأشار إلى المراد بالمستهل (وَ) هذا القول أي: قول المستهل الهلال والله (**لَيسَ مِن بَابِ حَذفِ الخَبَرِ**) حال كونه كائنًا (**بتَقدِيرِ: الهِلالُ هَذَا**) فيكون الهلال مبتدأ واسم الإشارة بعده خبره (**لأنّ مَقصُودَ المُستَهِلِّ**) أي: مقصود من رأى الهلال وأراد إعلامه المستهلين الغير المبصرين (**تَعيينَ شَيءٍ بالإشَارةِ**) بأن يقول: هذا الخ شيء محسوس أبصره (**وَالحُكمِ**) أي: يحكم (**عَلَيهِ**) أي: على ما عينه بالإشارة (**بالهِلاليَّةِ**) لا تعيين شيء بالهلالية والحكم عليه بالإشارة فيقول: الهلال هذا؛ لأن مثل هذا لا يكون إلا عند الاشتباه عند المستهلين بأن يروا أشياء ولم يميزوا أي شيء منها الهلال فيميز لهم فيقول: الهلال هذا؛ (**لِيَتَوَجَّهَ إليهِ**) أي: إلى ما عينه بالإشارة وحكم عليه بالهلالية أي: إلى جانبه (**النّاظِرُونَ**) الغير المبصرين (**وَيَرَوهُ كَمَا يَرَاهُ**) ويكون أسوة في الرؤية، وهذا ليس إلا بجعل اسم الإشارة مبتدأ والهلال خبرًا، (**وَإنَّمَا أَتَى بالقَسَمِ**) مع أنه ليس له دخل في حذف الخبر (**جَريًا عَلَى عَادَةِ المُستَهِلِّينَ غَالبًا**) فيكون القسم خارجًا مخرج العادة، وجهه أن يكون هذا الرائي مخصوصًا برؤية ما ينكر؛ لأن امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الإنكار فأكده بالقسم لئلا ينكر عليه، (**وَلِئَلّا يُتَوَهَّمَ نَصبُ الهِلالِ عِندَ الوَقفِ**) إذ الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه، وإذا وقف عليه لم يعلم أن الهلال منصوب فلا يكون مما نحن فيه، أو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالًا لما نحن فيه، واختار لفظ القسم على غيره جريًا على عادتهم ولئلا ينكر عليه.

(وَ) قد يحذف (الْخَبَرُ جوازًا) أي: حذفًا جائزًا، لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه (مِثْلُ) الخبر المحذوف جوازًا في قولك: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ) فإن تقديره على المذهب الأصح كما نص عليه صاحب اللباب: «خرجت فإذا السبع واقف»

«و» (قَد يُحذَفُ) «الخبر جوازًا» أيضًا لكن بشرط أن يكون المبتدأ مذكورًا، ولا يحذف المبتدأ أيضًا إلا بشرط أن يكون الخبر مذكورًا (أي: حَذفًا جَائزًا لِقِيامِ قَرِينةٍ) لأنه لا يحذف نسيًا لكونه ركنًا (مِن غَيرِ إِقَامَةِ شَيءٍ مَقَامَهُ) لأنه لو أقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبًا لا جائزًا كما سيجيء، «مثل» (الخَبَرِ المَحذُوفِ جَوازًا) كائن أو واقع (في قَولِكَ) «خرجت فإذا السبع» يعني: إذا وقع بعد إذا المفاجأة إذا كان الخبر عامًا يحذف كثيرًا، وأما إذا كان خاصًا فلا يجوز إلا نادرًا؛ لأن «إذا» تدل على وجود الشيء بغتة فتغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار، ولم تكن «إذا» هذه أيضًا واقعة موقع الفاء الجزائية لأن الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام مقامه (فإِنَّ تَقديرَهُ عَلَى المَذهَبِ الأَصَحِّ كَمَا نَصَّ عَلَيهِ صَاحِبُ «اللُّبَابِ») حيث قال: ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك: (خَرَجتُ فَإِذَا السَّبُعُ وَاقِفٌ) وأما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه؛ لأن منها أنه ظرف مكان خبر عن السبع، وهذا مذهب المبرد فإن عنده «إذا» ظرف مكان خبر مقدم عن السبع، أي: مكان خروجي السبع، وما ذهب إليه لا يطرد في جميع مواضعها؛ إذ لا معنى لقولك: مكان خروجي السبع بالباب في تأويل: خرجت فإذا السبع بالباب، ومنها أنه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف إلى المبتدأ والخبر «إذا» المفاجأة لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة لعدم صحة الحمل، فالمعنى: خرجت فوقت خروجي وجود السبع، فالمذهب الصحيح أن التقدير: فوقت خروجي السبع واقف فحينئذٍ يكون «إذا» ظرف زمان للخبر المحذوف، يدل على صحته أن العرب إذا صرحت بالخبر تقول: فإذا السبع واقف، وأما الفاء الداخلة عليها فقيل: إنها جواب شرط مقدر مراده أنها فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها؛ لأن مفاجأة السبع لازمة للخروج، وهذا هو الأولى، وقال المازني: هي زائدة، وهذا ليس بشيء؛ إذ لا

على أن يكون «إذا» ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده، أي: «ففي وقت خروجي السبع واقف».

(وَ) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وُجُوبًا) أي: حذفًا واجبًا (فِيمَا الْتُزِمَ) أي: في التركيب الذي التزم منه (فِي مَوْضِعِهِ) أي: في موضع الخبر (غَيْرُهُ) أي: غير الخبر. وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف:

أولها: المبتدأ الذي بعد «لولا» (مِثْلُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا») ....

يجوز حذفها، وقيل: هي للعطف حملًا على المعنى أي: خرجت ففاجأت كذا، وهو قريب (عَلَى) تقدير (أَن يَكُونَ إِذَا ظَرفُ زَمَانٍ) متعلق (للخَبَرِ المَحذُوفِ) لقيام قرينة جوازًا (غَيرَ سَادٍّ مَسَدَّهُ) أي: غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغني عنه؛ لأن المقدم لفظًا لا يقوم مقام المؤخر متعلقًا به، ولأن الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يغني عنه، تأمل (أي: ففي وَقتِ خُرُوجِي السَّبُعُ وَاقِفٌ) فالتقدير: فالسبع واقف في وقت خروجي، قدم لكون الخروج سببًا لمفاجأة السبع الواقف، فالسبب يجب أن يكون مقدمًا على المسبب.

«و» (قَد يُحذَفُ الخَبَرُ) أيضًا (لِقِيامِ قَرِينَةٍ) «وجوبًا» (أي: حَذفًا وَاجِبًا) «فيما التزم» مبني للمفعول يقال: ألزمته الشيء وهو التزمه أي: قبل ملازمته (أي: في التّرِكِيبِ الّذِي التُزِمَ مِنهُ) أي: من هذا التركيب، وهو من قبيل أكرمته، وتقدير «منه» أقيس من تقدير «فيه» فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا أقيس من جعلها موصوفة أو مصدرية، تأمل «في موضعه» (أي: في مَوضِعِ الخَبَرِ) المحذوف وجوبًا «غيره» نائب لقوله التزم (أي: غيرُ الخَبَرِ) فالمجروران راجعان إلى الخبر يعني: فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر، (وَذَلِكَ) أي: حذف الخبر وجوبًا فيما التزم في موضعه غيره كائن (في أَربَعَةِ أَبوَابٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ) بالأمثلة يعني: اكتفى في كل بالمثال، كما اكتفي في وقوع النكرة المخصصة مبتدأ (أوّلُها) أي: أول تلك الأبواب الأربعة (المُبتَدأُ الّذي) وقع (بَعدَ) كلمة (لولا) الامتناعية «مثل: لولا زيدٌ لكان كذا»

أي: «لولا زيد موجود»؛ لأن «لولا» لامتناع الشيء لوجود غيره، فتدل على الوجود، وقد التزم في موضع الخبر جواب «لولا»، فيجب حذفه لقيام قرينة، والتزام قائم مقامه، هذا إذا كان الخبر عامًّا. وأما إذا كان الخبر خاصًّا فلا يجب حذفه كما في قوله:

(أي: لَولا زَيدٌ مَوجُودٌ) ههنا لوقع ما وقع و«كان» في قوله: «لكان» تامة بمعنى: وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبرًا لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ ولا بد منه في الأغلب كما في قوله: لولا علي لهلك عمر رضي الله تعالى عنهما؛ (لأنَّ لَولا) موضوعة (لامتِناعِ الشَّيءِ) وهو جوابها (لِوُجُودِ غَيرِهِ) وهو المبتدأ الواقع بعدها كما أن وجود علي رضي الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببًا لعدم هلاك عمر رضي الله تعالى عنه يعني: لامتناعه.

وحاصله: ارتباط الجملتين على معنى: أن الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الأولى، (فَتَدُلُّ) كلمة لولا وضعًا (عَلَى الوُجُودِ) بحيث تكون قرينة (وَقَد التُزِمَ في مَوضِعِ الخَبَرِ) غيره وهو (جَوَابُ لَولا فَيَجِبُ حَذفُهُ) أي: حذف الخبر لحصول شرطي الحذف وجوبًا:

أحدهما: القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا لما سبق أنها موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر.

والثاني: اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا؛ ولذا قال الشارح: (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ) دالة على الخبر المحذوف وهي لولا (وَالتِزَامِ قَائِمٍ مَقَامَهُ) أي: الخبر لبيان شرطي الحذف وجوبًا.

(هَذَا) أي: وجوب حذف خبر المبتدأ الذي بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (إِذَا كَانَ الخَبَرُ عَامًّا) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (وَأَمَّا إِذَا كَانَ الخَبَرُ) أي: خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خَاصًّا فَلا يَجِبُ حَذفُهُ) سواء حذف جوازًا أو لم يحذف أصلًا (كَمَا في قَولِهِ) أي: قول

وَلَوْلَا الشِّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي ... لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ

هذا على مذهب البصريين.

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر، أي: «لولا وجد زيد».

وقال الفراء: «لولا هي» الرافعة للاسم الذي بعدها.

الشاعر: (وَلَولا الشِّعرُ بالعُلَمَاءِ يُزرِي) أي: تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له، والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم أو قدح أو غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: 224] وقوله: بالعلماء متعلق بيزري، والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28] الذين هم ورثوا الأنبياء، وقال خير البشر: عُلَمَاءُ أُمَّتِي كأَنبياءِ بَنِي إِسرَائِيلَ، فقدم للحصر؛ لأن الإزراء إنما يلحق بهم من: أزري يزري خبره وأجيب: بأن يزري حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر أي: ولولا الشعر كائن حال كونه يزري بالعلماء لأن يزري وإن صلح للخبرية إلا أنا قدرنا الخبر لئلا تنخرم القاعدة (لَكُنتُ اليَومَ أَشعَرَ مِن لَبِيدِ) أي: لكنت في زماني غالبًا في تأليفه واشتغالي به على ذلك الشاعر ولكن الإزراء يمنعني منه، (هَذَا) أي: ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدأ محذوفًا خبره (عَلَى مَذهَبِ البَصرِيينَ) كما عرفته مفصلًا، (وَقَالَ الكِسَائِيّ: الاسمُ) الذي (بَعدَها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على أنه (فَاعِلٌ لِفِعلٍ مُقدَّرٍ) أي: محذوف وجوبًا كما في قوله: لولا ذات سوارٍ لطمتني، وذلك أنها في الأصل لو، وهي من لوازم الأفعال دخلت على لا فصار لولا، وهي أيضًا تكون من لوازمها كما في قولك: لو لم تشتمني لأكرمتك، وزيف بأن حذف الفعل لا يكون واجبًا من غير مفسر لا في الحال ولا في المآل، (أي: لَولا وُجِدَ زَيدٌ) فحذف الفعل وجوبًا لدلالة لولا عليه فبقي لولا زيد بالرفع على أنه فاعل فعل محذوف وجوبًا، (وَقَالَ الفَرَّاءُ) كلمة (لَولا هِيَ الرَّافِعَةُ للاسمِ الَّذِي) وقع (بَعدَها) يعني: إن رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز إلى غيرها من كون العامل فيه الابتداء أو الفعل المقدر لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل المختصة في العمل بالاسم، كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها، ولا يخفى عليك أنه لا بد حينئذ من القول

وثانيها: كل مبتدأ كان مصدرًا صورة أو بتأويله منسوبًا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال أو كان اسم تفضيل مضافًا إلى ذلك المصدر، وذلك مثل: «ذَهَابِي رَاجِلًا» و«ضَرْبُ زَيْدٍ قَائِمًا» إذا كان زيد مفعولًا به (وَمثل): («ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا») أو «قائمين» و«أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا»

بحذف مسند الكلام لأن لولا حرف لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه، والاسم الذي بعدها هو المسند إليه فيلزم أن يكون المسند إليه معمولًا لعامل لفظي هو لولا دون الخبر لأنه حينئذٍ معمول لعامل معنوي، وقد سبق أن العامل في المسند إليه العامل المعنوي لا غير، (**وَثَانِيهَا**) أي: ثاني الأبواب الأربعة (**كُلُّ مُبتدأ كَانَ**) في الأصل (**مَصدرًا صُورةً**) مثل: ضربي (**أَو بِتَأوِيلِهِ**) أي: أو كان مؤولًا بالمصدر مثل: إن ضربت فإن الفعل المصدر بأن المصدرية مؤول به (**مَنسُوبًا**) صفة لقوله: مصدرًا أو لقوله: بتأويله أيضًا (**إِلَى الفَاعِلِ**) وحده بأن يضاف إليه (**أَو المَفعُولِ**) وحده بأن يضاف إليه (**أَو كِلَيهِما**) أي: كلا الفاعل والمفعول بأن يضاف إلى الأول وينصب الثاني أو بالعكس فالإضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالإضافة إلى المعرفة؛ لأن إضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (**وَبَعدَهُ**) أي: بعد المنسوب إليه (**حَالٌ**) مفردة أو جملة ويجب في هذه الحال الواو إذا كانت جملة اسمية (**أو كَانَ**) المبتدأ في الأصل (**اسمَ تَفضِيلٍ مُضَافًا إِلَى ذَلِكَ المَصدرِ**) صورة أو مؤولا منسوبًا إلى أحدهما أو إليهما (**وَذَلِكَ مِثلُ: ذَهَابِي رَاجِلًا**) مثال لما كان مصدرًا صورةً منسوبًا إلى الفاعل فقط، (**وَضَربُ زَيدٍ قَائِمًا، إذا كانَ زَيدٌ مَفعولًا بِهِ**) لأنه يحتمل أن يكون فاعلًا، فحينئذ يكون المثال مكررًا قيده لدفع هذا الإيهام مثال لما كان مصدرًا صورة أيضًا إلا أنه منسوب إلى المفعول فقط، «ومثل: ضربي زيدًا قائمًا» حال من المفعول أو من الفاعل (**أو قَائِمَينِ**) حال منهما، مثال لما كان مصدرًا صورة منسوبًا إليهما، ومثال لما كان المفعول فيه مضافًا إليه والفاعل مرفوعًا مثل: ضرب عمرٍو زيدًا قائمًا أو قائمين، ومثل: ضربي زيدًا قائمًا أو قائمين، وأن ذهب راجلًا، وأن ضرب زيدًا قائمًا، (**وَأن ضَرَبتُ زَيدًا قَائمًا**) أو قائمين، هذه أمثلة ما يكون في تأويل المصدر، (**وَأَكثَرُ شُربي السُّويقَ مَلتُوتًا**) أي: مخلوطًا من: لت إذا خلط،

و«أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا»، فذهب البصريون إلى أن تقديره: «ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا»، فحذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، فبقي «إذا كان قَائِمًا»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر.

(**وَأَخطَبُ ما يَكُونُ الأَميرُ قَائمًا، فَذَهَبَ**) النحاة (**البَصريُّونَ إلى أنّ تقديرَهُ**) أي: تقدير كل واحد من هذه الأمثلة: ذهابي حاصلٌ إذا كنت قائمًا، وضرب زيدٍ حاصلٌ إذا كان قائمًا، و(**ضَربي زَيدًا حَاصِلٌ إذا كانَ قائمًا**) هذا التقدير: إذا كان قائمًا، حالًا من زيد، وأما إذا كان حالًا من ضمير المتكلم فالتقدير: ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كنت قائمًا، فتقدير: ضربي زيدًا قائمين ضربي زيدًا حاصل إذا كنا قائمين، فقس على هذا التقدير غيرها من الأمثلة، (**فَحُذِفَ**) المتعلق وهو (**حَاصِلٌ**) وجوبًا (**كَمَا يُحذَفُ مُتَعَلَّقَاتُ الظُّروفِ**) إلا أن متعلقات الظروف تحذف جوازًا، وههنا وجوبًا لسد الحال مسده، (**نَحوُ: زَيدٌ عِندَكَ**) تقديره: زيد حصل أو حاصل عندك، فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فأقيم هو مقامه، (**فَبَقِيَ**) بعد حذف المتعلق، قوله: (**إذَا كانَ قائمًا**)، كما بقي عندك بعد حذف متعلقه (**ثُمَّ حُذِفَ إذَا مَعَ شَرطِهِ العَامِلِ في الحَالِ**) إذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط إلا أنه سمي مدخولها شرطًا لرائحة معنى الشرط فيها، وتكون إذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: 11] وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: 37] ومثله كثير، يعني: حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل في الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل، (**وأُقِيمَ الحَالُ**) منصوبًا (**مقامَ الظَّرفِ**) القائم مقام الخبر وهو متعلق (**لأنّ في الحالِ مَعنى الظَّرفيَّةِ**) إذ معنى: جاءني زيد راكبًا جاءني زيد وقت الركوب، ومعنى قولك: أتيتك والجيش قادم أتيتك وقت قدوم الجيش، ولهذه المناسبة أقيمت الحال مقامه، (**فَالحَالُ قائِمٌ مقامَ الظَّرفِ القائم مَقام الخَبَرِ**) لأن القائم مقام القائم مقام الشيء يكون قائمًا مقام ذلك الشيء بالواسطة؛ (**فَيَكُونُ الحَالُ قائمًا مقامَ الخَبَرِ**)

وقال الرضي: هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان. ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة، والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: «ضربي زيدًا يلابسه قائمًا» إذا أردت الحال من المفعول و«ضربي زيدٌ يلابسني قائمًا» ....

لا بالأصل بل بالواسطة لما قلنا.

(قَالَ الرَّضي) الشارح لهذا الكتاب (هَذَا) أي: تقدير البصريين وهو: ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا (مَا قيلَ فِيهِ، وَفيهِ) أي: في هذا التقدير (تَكَلُّفَاتٌ كَثيرةٌ مِن حَذفِ) بيان للتكلفات الكثيرة (إِذَا مَعَ الجُملَةِ المُضَافِ إليها، وَلَم يَثبُت) حذف إذا مع جملتها المضاف إليها (في غَيرِ هَذَا المَكَانِ) لأن حذف أداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير إقامة شيء مقامه، كالأشياء الستة وههنا ليس كذلك، (وَمِن العُدُولِ عَن ظاهِرِ مَعنى كَانَ النّاقِصَةِ) وهذا المعنى أصل في الأفعال الناقصة، وما يكون معدولًا عن الأصل يكون تكلفًا (إِلَى مَعنى التّامَّةِ) وهو قليل نادر، ولذا احتيج إلى القرينة وقيام الحال مقام الظرف، وهذا وإن لم يكن تكلفًا لكونه كثير الاستعمال إلا أنه لانضمامه إلى ما هو تكلف صار تكلفًا، ووصف التكلفات بالكثرة إما لكونها ثلاثة لأن ما تكرر مرتين يكون كثيرًا وهو حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف، وإما لكونها أربعة لو عد حذف إذا واحدًا وما أضيف إليها ثانيًا، وإما لئلا يتوهم عدم كون التكلفات كثيرة، فإن قيل: لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائمًا خبرها؟ قيل: لأن مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون إلا نكرة، بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته، فلو كان خبر كان لجاز تعريفه في شيء، ولسمع مع طول الاستقراء؛ فعلم من هذا أن كان تامة وقائمًا حال لأن التنكير شرط في الحال على ما سيأتي.

(وَالَّذِي يَظهَرُ لي) هذا أيضًا من كلام الرضي إلى قوله: وثالثها (أَنّ تَقديرَهُ) اسم أن أي: تقدير البصريين هذا المثال (بِنَحوِ: ضَربي زَيدًا يُلابِسُهُ) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قَائمًا إِذَا أَرَدتَ) بتاء الخطاب (الحَالَ مِن المَفعُولِ، وضَربي زَيدٌ يُلابِسُني) من حيث كونه صادرًا مني حال كوني (قائمًا

إذا كان من الفاعل أولى.

ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي: «ضربي زيدًا يلابس قائمًا»، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول: «الذي ضربتُ قائمًا زيدٌ» أي: «ضَرَبْتُهُ» ثم حذف «يلابس» الذي هو خبر المبتدأ وهو العامل في الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: «راشدًا مهديًّا» أي: «سر ....

إِذَا كانَ) الحال حالًا (مِن الفَاعِلِ) وضربي زيدًا يلابسنا قائمين، إذا كان الحال حالًا من الفاعل والمفعول كليهما جميعًا (أَولى) خبر أن، وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع؛ لأنها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة «يظهر لي»، ولم يدخل الفاء؛ لأنه جائز لا واجب لما سبق، يعني: التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر أولى من توجيه البصريين؛ لأنه ليس فيه تلك التكلفات.

(ثُمَّ نَقُولُ: حَذَفَ المَفعولَ الَّذي هُوَ ذُو الحَالِ) في المثالين الضمير الغائب في الأول والمتكلم في الثاني؛ لأن المفعول لكونه فضلةً ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال: والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: 62] أي: لمن يشاء الله بسطه فيكون قياسًا (فَبَقِيَ) بعد الحذف (ضَربي زَيدًا يُلابِسُ قَائمًا، ويَجُوزُ حَذفُ ذِي الحَالِ مَعَ قِيامِ القَرينَةِ) الدالة عليه ومع كونه فضلة؛ لأنه إذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لأنه حينئذ يكون عمدة في الكلام ومحتاجًا إليه، (تَقُولُ) عند حذفه (الَّذِي ضَرَبتُ قَائِمًا زَيدٌ) إذا جعلت قائمًا حالًا من ضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له؛ إذ لا بد فيها من عائد (أي) الذي (ضَرَبتُهُ) قائمًا زيد (ثُمَّ حُذِفَ) الفعل الذي هو (يُلابِسُ) مع فاعله بقرينة الملزوم الذي هو ضربي لأن الضرب يلزمه الملابسة (الَّذي هُوَ خَبَرُ المُبتدأ) يعني: الفعل الذي هو يلابس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لأنه خبر المبتدأ، (وَهُوَ العَامِلُ في الحَالِ) لما سبق أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولا يخفي عليك أن الخبر يحذف جوازًا أو وجوبًا بالقرينة فيكون حذفه أيضًا قياسًا، (وَقَامَ الحَالُ) بعد حذف ذي الحال وعامله (مُقامَهُ) لأن المعمول كثيرًا ما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل: فضرب الرقاب، (كَمَا تَقُولُ: رَاشِدًا مَهديًّا) بحذف العامل في ذي الحال المحذوف بالقرينة الحالية (أي: سِر) أمر من: سار يسير مثل: باع يبيع بع

راشدًا مهديًّا». فعلى هذا يكونون مسترحين من تلك التكلفات البعيدة.

وقال الكوفيون: تقديره: «ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ» بجعل «قائمًا» من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال.

(رَاشِدًا مَهدِيًّا) وكون مهديًا حالًا بعد حال أو صفة لـ«راشدًا» يجيء تحقيقه في بحث الحال، فيكون حذف العامل أيضًا قياسًا، (فَعَلَى هَذَا) أي: على كون التقدير هكذا أو كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية (يَكُونُونَ) أي: البصريون (مُستَرِحينَ) أي: متخلصين (مِن تِلكَ التَكَلُّفاتِ البَعيدَةِ) التي ذكرت في تقدير البصريين لأن كل واحد منها غير قياس، فيكون هذا التقدير أولى؛ لأنه لم يحذف فيه شيء إلا بالقياس.

(وَقَالَ الكُوفيُّونَ: تَقديرُهُ) أي: المثال المذكور (ضَربي زَيدًا قائِمًا حَاصِلٌ) يعني: ذهبوا إلى أن الحال حال من معمول المصدر لفظًا ومعنىً، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبًا، ولذا قال الشارح: (بِجَعلِ قَائِمًا) أي: الحال (مِن مُتعلَّقَاتِ المُبتَدَأ) لا من متعلقات الخبر، والباء في قوله: «بجعل» متعلق بـ«قال»، وأجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله: (وَيَلزَمُهُم) أي: الكوفيون (حَذفُ الخَبَرِ) وجوبًا (مِن غَيرِ سَدِّ شَيءٍ مَسَدَّهُ) يعني: من غير إقامة شيء مقامه؛ لأن الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لأن يقوم مقامه لأن المتقدم لا يقدر أن يقوم مقام المتأخر عنه، (وَتَقييدُ المُبتَدأ) عطف على حذف الخبر (المَقصُودِ عُمُومُهُ) نائبه يعني: يلزم الكوفيين أيضًا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال؛ لأن الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ، والمقصود منه العموم والقيد ينافيه (بِدَليلِ الاستِعمَالِ) متعلق بالمقصود؛ لأن الجنس المعرف إذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعًا للترجيح بلا مرجح، ولأن المصدر اسم جنس باقٍ على عمومه لأنه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو: النوم ينقض الوضوء، ولكونه مستغرقًا جاز استثناء بعض النوم منه، والتراب يابس والماء بارد، فالمعنى: حينئذ كل ضرب واقع مني على زيد في حال القيام حاصلٌ وهو مراد.

وذهب الأخفش: إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: «ضربي زيدًا ضربه قائمًا».

وذهب بعضهم: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل؛ إذ المعنى: «ما أضربُ زيدًا إلا قائمًا».

وثالثها: كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو

(وَذَهَبَ الأَخفَشُ إِلَى أنّ الخَبَرَ الَّذي سَدَّت الحَالُ مَحَلَّهُ) أي: الخبر الذي نابت الحال منابه وقامت مقامه (مَصدَرٌ مُضَافٌ إِلَى صَاحِبِ الحَالِ) من الفاعل أو المفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبًا هو المصدر العامل بدون المعمول (أي: ضَربي زَيدًا ضَربُهُ قَائِمًا) هذا إذا كان الحال حالًا من المفعول، وأما إذا كان الحال حالًا من الفاعل فتقديره: ضربي زيدًا ضربي قائمًا، أو ضربي زيدًا قائمين، فحذف الخبر وهو المصدر العامل وأقيم معموله الحال مقامه، وأجيب عنه: بأن هذا من قبيل حذف المصدر العامل وإبقاء معموله وهو ممتنع عندهم؛ لأن المصدر مؤول بـ«أن» مع الفعل فيكون المصدر جزأً منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة، (وَذَهَبَ بَعضُهُم) وهو ابن درستويه، وأشار في البعض إلى ضعف ما قاله (إِلَى أَنَّ هَذَا المُبتدأ لا خَبَرَ لَهُ) لأنه مستغنٍ بفاعله مع أن مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء؛ (لِكَونِهِ) أي: المصدر ههنا (بمَعنى الفِعلِ) وكما لا يحتاج الفعل إلى الخبر لا يحتاج ما في معناه إليه؛ (إذ المَعنَى) أي: معنى ضربي زيدًا قائمًا (مَا أَضرِبُ زَيدًا إلَّا) حال كونه أو حال كوني (قَائمًا) وأجيب: بأن هذا القول أيضًا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال، ولو كان بمنزلة أضربه قائمًا لجاز أن يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها، ولو لم يجز: أضرب زيدًا قائمًا لجاز أن يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها، ولو لم يجز: أضرب زيدًا بدون الحال؛ لأن المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز أن يكون بمعنى الفعل.

(وثَالِثُهَا) أي: ثالث الأبواب الأربعة (كُلُّ مُبتَدأ اشتَمَلَ خَبَرُهُ عَلَى مَعنَى المُقارَنَةِ) يعني: يكون الخبر لفظ المقارنة أو المصاحبة أو ما يفيد معناهما (وَعُطِفَ عَلَيهِ) أي: على ذلك الخبر (شَيءٌ) يصح أن يكون مصحوبًا للخبر (بالوَاوِ

التي بمعنى «مع» (وَ) ذلك مثل: («كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ») أي: «كل رجل مقرون مع ضيعته»، وهذا الخبر واجب حذفه؛ لأن الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه.

ورابعًا: كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم (وَ) ذلك مثل: («لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا») أي: «لعمرك وبقاؤك قسمي» أي: ما أقسم به، ولا شك أن «لعمرك» يدل على القسم ....

الَّتي بمَعنى مَعَ) «و» (ذَلِكَ) أي: مثال القسم الثالث (مِثلُ) «كل رجلٍ وضيعته» بالرفع عطف على الخبر المحذوف، والضيعة في اللغة: العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة، سميت بها لأنك إذا اعتنيت بها صنعت وإن أغفلتها ضاعت وكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالأرض المغلة التي لا تفنى، (أي: كُلُّ رَجُل مَقرُونٍ مَعَ ضَيعَتِهِ) أي: هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول: زيد قائم وعمرو، (وَهَذا الخَبَرُ وَاجِبٌ حَذفُهُ) لحصول الأمرين الدلالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المعية، فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف في موضع الخبر، ولذا علله الشارح بقوله: (لأنّ الوَاوَ تَدُلُّ عَلَى الخَبَرِ الَّذِي هُوَ مَقرُونٌ) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (وَأُقِيمَ المَعطُوفُ) الذي هو قوله: «وضيعته» باعتبار معناها الأصلي (في مَوضِعِهِ) أي: في موضع الخبر لأن المعطوف ههنا وإن كان معطوفًا على المبتدأ وكان من توابعه إلا أنه إذا ذكر بعد الخبر فيصح أن ينوب عن الخبر ويشغل مكانه.

(ورَابِعُها) أي: رابع الأبواب الأربعة (كُلُّ مُبتدأ) في الجملة القسمية متعين للقسم، يعني: (يَكُونُ) ذلك المبتدأ (مُقسَمًا بِهِ) أي: ما يقسم به يعني: يكون من الألفاظ التي تستعمل للقسم، كأيمن الله ولعمرك (وَخَبَرُهُ) أي: خبر ذلك المبتدأ لفظ (القَسَم) «و» (ذَلِكَ) أي: مثاله (مِثلُ) «لعمرك» وهو من الألفاظ التي يقسم بها مثل لفظة الله «لأفعلن كذا» اللام جواب القسم؛ لأنه يجاب باللام مثل: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: 57] (أي: لَعَمرُكَ وَبَقَاؤُكَ) وذاتك، مبتدأ (قَسَمِي) خبره (أي: مَا أُقسِمُ بِهِ) ليصح الحمل؛ لأنه لا يصلح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال: لعمرك قسمي، (وَلَا شَكَّ أَنَّ لَعَمرُكَ يَدُلّ عَلَى القِسمِ

المحذوف، وجواب القسم قائم مقام الخبر، فيجب حذفه، و«والعَمْر العُمْر» بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف، لكثرة استعماله.

المَحذُوفِ) لأن المقسم به لا يكون بدون القسم، ولأن تعيينه للقسم دال على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف، **(وَجَوابُ القَسَمِ)** وهو قوله: لأفعلن كذا **(قَائِمٌ مَقامَ الخَبَرِ)** لأن المتأخر يقوم مقام المتقدم إذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه، **(فَيَجِبُ حَذفُهُ، والعَمرُ)** بالفتح **(والعُمرُ)** بالضم كلاهما **(بمعنىً واحِدٍ)** وهو البقاء **(وَلا يُستَعمَلُ مَعَ اللَّامِ)** في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء **(إلّا المَفتُوحَ لأنَّ القَسَمَ مَوضِعُ التَّخفِيفِ)** أي: لائق للتخفيف **(لِكَثْرَةِ استِعمَالِهِ)** وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك أن الفتحة أخف.

* * *

[خبر إن وأخواتها]

(خَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا) أي: من المرفوعات خبر «إن» وأخواتها أي: أشباهها من الحروف الخمسة الباقية، وهي: «أَنَّ وكَأَنَّ وَلَيتَ وَلَعَلَّ وَلَكِنَّ»، وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الأصح؛ ....

[خبر إن وأخواتها]

ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوي شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال: «خبر إن وأخواتها» وإنما ألحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيًا في الجملة (أَي: مِن) جملة (**المَرفُوعاتِ**) نبه على أن ذكر خبر إن ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس إلا أنه من المرفوعات ولم يرد أن خبر إن مبتدأ حذف خبره، وقوله: «هو المسند» جملة مستأنفة لأنه تكلف بعيد لا حاجة إليه، ولم يقل: ومنها خبر إن كما قال: «ومنها المبتدأ والخبر» قصدًا إلى البيان على وجه يحتمل المذهب الأصح وغير الأصح، (**خَبَرُ إِنَّ وَأَخَواتِها، أي: أَشبَاهِها**) وليس هذا وضعا نحويًا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: 38] (**مِن الحُرُوفِ الخَمسَةِ البَاقِيَةِ، وَهِيَ**) أي: تلك الحروف مبتدأ (**أَنَّ وكَأَنَّ وَلَيتَ وَلَعَلَّ وَلَكِنَّ**) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه، (**وَهُوَ**) أي: خبر إن (**مَرفُوعٌ بِهَذِهِ الحُرُوفِ**) أي: بكل واحد من هذه الحروف الستة (**لا بالابتدَاءِ**) كما هو مذهب الكوفيين لأن الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف؛ لأن الحروف لضعفها في العمل لا تقدر أن تعمل في اسمين (**عَلَى المَذهَبِ الأَصَحِّ**) وهو مذهب البصريين وهو أولى؛ لأن اقتضائها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما ولا سيما أن مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي، وقال في «المفصل»: ارتفاعه عند أصحابنا بالحروف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء، والماضي منه في بنائه على الفتح والمتعدي منه فألحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك: إن زيدًا أخوك، منزلة: ضرب زيدًا أخوك،

لأنها لما شابهت الفعل المتعدي لما سيجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله.

(هُوَ) أي: خبر «إِنَّ» وأخواتها (الْمُسْنَدُ) إلى شيء آخر (بَعْدَ دُخُولِ) أحد (هَذِهِ الْحُرُوفِ) عليهما، فقوله: «المسند» شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها.

وبقوله: «بعد دخول هذه الحروف» خرج جميعها عنه. والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها ....

انتهى، (**لأَنَّهَا لَمَّا شَابَهَت**) هذه الحروف (**الفِعلَ**) في لزومها الأسماء (**المُتَعدِّي**) في احتياجها إلى الاسمين (**لِمَا سَيَجِيءُ**) في بحث الحروف (**عَمِلَت رَفعًا وَنَصبًا**) يعني: نصب الاسم ورفع الخبر (**مِثلَهُ**) أي: كالفعل المتعدي يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل، ولم يقدم الرفع على النصب كما أن الأصل في الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيهًا بفرعية العمل على فرعية العامل، يعني: لكون العامل فرعًا كان عمله أيضًا فرعًا، «هو» ضمير الفصل لأن الخبر إذا كان معرفًا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل: زيد هو القائم، ولا يكون له حظ من الإعراب، وقيل: مبتدأ ثان (**أي: خَبَرُ إِنَّ وأَخَوَاتِها**) «المسند» خبر للأول أو للثاني وهو مع خبره خبر للأول (**إِلَى شَيءٍ آخَرَ**) ولم يقل: إلى اسم إن ليدخل فيه نحو: إن زيدًا قائم أبوه، أو قام أبوه فإن المسند فيهما مسند إلى فاعله، ثم هو مع الفاعل مسند إلى اسم إن «بعد دخول» (**أَحَدِ**) «هذه الحروف» زاد لفظ: الأحد لأنه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك؛ لأنه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعًا إلا ما دخل عليه أحدها (**عَلَيهِما**) أي: على المسند وشيء آخر (**فَقَولُهُ: المُسنَدُ**) جنس (**شَامِلٌ لِخَبَرِ المُبتدأ**) المراد بالمبتدأ القسم الأول؛ لأن خبره مسند لا الثاني لأن خبره مسند إليه فليس بشامل له (**وَخَبَرِ كَانَ**) وأخواتها (**وَخَبَرِ لا الَّتِي**) تكون (**لنَفي الجِنسِ وَغَيرِها**) كخبر ما ولا المشبهتين بليس؛ لأن أخبار هذه الأقسام كلها مسندة فتدخل في قوله: «المسند»، (**و**) الجار في (**بِقَولِهِ**) متعلق بقوله: «خرج» (**بَعدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ خرج جَمِيعِها**) أي: جميع أخبار هذه الأقسام (**عَنهُ**) أي: عن التعريف سوى خبر هذه الحروف، (**والمُرَادُ بدُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ عَلَيهما وُرُودُها**) يعني: دخول هذه

عليهما لإيراث أثرها فيهما لفظًا أو معنى، فلا ينتقض التعريف بمثل: «يقوم» في قولنا: «إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ»، فإن «يقوم» ههنا من حيث إسناده إلى «أبوه» ليس مما يدخل عليه «إنَّ» بهذا المعنى، بل إنما دخل على جملة «يَقُومُ أَبُوهُ»، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه: بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم ....

الحروف (عَلَيهِما لإيرَاثِ) أي: لإعطاء (أَثَرِها) وهو العمل (فِيهِمَا) أي: في المسند وشيء آخر (لَفظًا أَو مَعنىً) على سبيل منع الخلو، لا الجمع أما لفظًا فبالعمل وأما معنىً فبانسحاب معانيها إلى معانيهما من التأكيد والتشبيه وغيرهما، فإن تأكيد الحكم مثلًا ينسحب إلى المحكوم عليه، وعلى كل تقدير: لا ينتقض التعريف وفيه رد على الرضي حيث قال: دخل فيه غير المحدود أيضًا فإن حسن في قولك: إن رجلًا حسن غلامه مسند إلى غلامه بعد دخول إن وليس بخبر لها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية؛ (فَلا يَنتَقِضُ التَّعريفُ) أي: تعريف خبر إن (بِمِثلِ يَقُومُ) أي: بفعل مسند إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير راجع إلى اسم إن (في قَولِنا: إِنَّ زَيدًا يَقُومُ أَبُوهُ، فَإِنَّ يَقُومُ هَهُنا) أي: في هذه المثال بدون الفاعل (مِن حَيثُ إِسنَادُهُ إِلَى أَبُوهُ لَيسَ) أي: لفظ يقوم (مِمَّا يَدخُلُ عَلَيهِ) أي: من قسم الخبر الذي يدخل عليه (إنّ بِهَذَا المَعنى) أي: لإيراث أثرها فيهما لفظًا أو معنىً، (بَل إِنَّمَا دَخَلَ) إن (عَلَى جُملَةٍ) فعلية هي جملة (يَقُومُ أَبُوهُ) أي: لا ينسحب أثرها إلا إلى لفظ زيد، وجملة: يقوم أبوه لا إلى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بأنه يصدق على يقوم أنه هو المسند بعد دخول إن، ولا يصدق المعرف لأنه لا يقال له خبر إن، والحاصل: أنه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس إذا كان الأمر كذلك (فَلَا يُحتَاجُ) مبني للمفعول (إِلَى أن يُجَابَ عَنهُ) أي: عن انتقاض التعريف بيقوم (بِأَنَّ المُرادَ بالمُسنَدِ) المذكور في التعريف (المُسنَدُ إِلَى أَسمَاءِ هَذِهِ الحُرُوفِ) ويقوم في المثال المذكور ليس بمسند إلى اسم إن بل مسندًا إلى متعلقه وهو أبوه، فكيف ينتقض التعريف به، (وَيَلزَمُ) عطف على قوله: «يجاب» فيكون المعنى ولا يحتاج أيضًا إلى أن يلزم منه أقول: بل هو معطوف على قوله: «لا يحتاج» فالمعنى: فيلزم أي: حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الأول، ولا خفاء في هجنته فاللائق أن يقول:

منه استدراك قوله: «بعد دخول هذه الحروف»، ولا إلى أن يجاب عنه: بأن المراد بالمسند الاسم المسند، فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل: «إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ فإنه مؤول بقائم (مِثْلُ) «قائم» في («إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»)، فإنه المسند بعد دخول أحد هذه الحروف.

على أنه يلزم (مِنهُ) أي: من هذا الجواب (استِدرَاكُ) أي: زيادة (**قَولُهُ: بَعدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ**) لأن المسند إذا كان مسندًا إلى أسماء هذه الحروف يخرج أخبار الأقسام السابقة؛ لأنها ليست بمسندة إلى أسماء تلك الحروف بل إلى غيرها، فتخرج تلك الأخبار كلها بقوله: المسند إلى أسمائها فلا يحتاج إلى قوله: بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا. قال المحشي: ويمكن دفع الاستدراك بأن يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف إلى أسمائها انتهى. قوله: «إلى أسمائها» إذا كان متعلقًا بقوله: «المسند» فما الفائدة في تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل.

(وَلَا إِلَى أَن يُجَابَ عَنهُ) أي: عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله: «أن يجاب» بإعادة الجار؛ لئلا يتوهم عطفه على قوله: «ويلزم» أي: فلا يحتاج أيضًا أن يجاب عن انتقاض التعريف بمثله (بأَن) يقال (**المُرادُ بالمُسنَدِ**) المذكور في التعريف (**الاسمُ المُسنَدُ**) بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فَيَحتَاجُ) أي: حتى يحتاج (**إِلَى تَأوِيلِ الجُملَةِ بالاسم حَيثُ يَكُونُ خَبَرُها**) أي: خبر الحروف المشبهة بالفعل (جُملَةً) يعني: جملة فَعلية سواء أسند إلى ضمير يرجع إلى اسمها (مِثلُ: إِنَّ زَيدًا يَقُومُ) أو إلى سببه مثل: إن زيدًا يقوم أبوه (فإِنَّهُ) أي: يقوم (مُؤَوَّلٌ بقَائِمٍ) فيكون الاسم المسند أعم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي، وقال المحشي: ويمكن أن يقال لا حاجة إلى التأويل لأن الخبر الجملة مبين بقوله: وأمره كأمر خبر المبتدأ أي: كما أن الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد، «مثل» (قائم في): «إن زيدًا قائمٌ» نبه بالمثال على أن المراد بخبر إن وأخواتها واحد وأن المراد بدخول هذه الحروف دخول أحد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله: أي دخول أحد هذه الخ، (فإِنَّهُ) أي: لفظ قائم هو (**المُسنَدُ بَعدَ دُخُولِ أَحَدِ هَذِهِ الحُرُوفِ**) فإن قيل: إن قائمًا مسند قبل دخول أحد هذه الحروف

(وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ) أي: حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردًا وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه من كونه واحدًا ومتعددًا ومثبتًا ومحذوفًا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا ......

فما معنى قوله: هو المسند بعد دخول هذه الحروف؟ قلنا: لأن قائمًا وإن كان مسندًا قبل الدخول إلا أن ذلك الإسناد زال وانتسخ بدخول أحد هذه الحروف فصح أن يقال: هو المسند بعده لأن المسند إنما حصل في قائم بعد الدخول.

«وأمره» أي: حاله وشأنه «كأمر خبر المبتدأ» (أي: حُكمُهُ) أي: حكم خبر إن وأخواتها (كحُكم خَبَرِ المُبتدأ) لأنه في الأصل خبر المبتدأ فبدخول إن وأخواتها عليه لم يتغير حكمه (في أَقسَامِهِ) أي: أقسام خبر المبتدأ (مِن كَونِهِ) بيان للأقسام (مُفرَدًا) يعني: كما يكون خبر المبتدأ مفردًا مثل: زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردًا مثل: إن زيدًا قائم (وَجُملَةً) يعني: يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية أو فعلية مثل: إن زيدًا قام أبوه أو أبوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (وَنَكِرَةً) سبق مثاله (وَمَعرِفَةً) مثل: إن زيدًا هو القائم كما تقول: زيد هو القائم (وَفي أَحكَامِهِ) أي: أحكام خبر المبتدأ (مِن كَونِهِ وَاحِدًا وَمُتَعَدِّدًا) يعني: كما أن خبر المبتدأ يكون واحدًا ومتعددًا كذلك يكون خبرها واحدًا ومتعددًا لفظًا أو معنى بالعطف وبدونه مثل: إن زيدًا عالم فاضل أو فاضل أو معنى فقط مثل إن هذا حلو حامض (وَمُثبتًا وَمَحذُوفًا) على سبيل الجواز أو على سبيل الوجوب إذا تحقق الأمران الموجبان للحذف مثل: إن ضربي زيدًا قائمًا، ومثل: إن زيدًا وضيعته وغيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها بشرط أن يصح دخول أحد هذه الحروف عليه؛ لأنه لا يقال: أن لولا زيد لكان كذا ولا يقال: إن لعمرك لأفعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقًا وجامدًا، (وَفي شَرَائِطِهِ مِن أَنَّهُ إِذَا كَانَ) الخبر (جُملَةً فَلا بُدَّ مِن عَائِدٍ) يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول أحد هذه الحروف عليه يعني: الكلام الذي يجوز دخولها عليه؛ لأنه لا يقال: إن نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لأفعال المدح والذم، مثل: إن زيدًا قام أبوه وأبوه قائم لما تقدم، وأنه زيد قائم، وأن الحاقة ما الحاقة، (وَلَا يُحذَفُ) العائد إذا كان ضميرًا لما سبق أن غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقًا (إِلَّا

إذا علم، والمراد أن أمره كأمره بعد أن يصح كونه خبرًا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه، فلا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبرًا للمبتدأ يصح أن يقع خبرًا لباب «إن» حتى يرد أنه يجوز أن يقال: «أَيْنَ زَيْدٌ؟» و«مَنْ أَبُوكَ؟»، ولا يجوز أن يقال: «إِنَّ أَيْنَ زَيْدًا؟» و«إِنَّ مَنْ أَبَاكَ؟».

(إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ) عليه ....

إِذَا عُلِمَ) يعني: إلا عند قيام قرينة دالة عليه نحو: إن البر الكر بستين، وإن السمن منوان بدرهم.

(وَالمُرادُ أَنَّ أَمرَهُ كأَمرِهِ) يعني: أن المراد من هذا التشبيه (بَعدَ أن يَصِحَّ كَونُهُ) أي: خبر المبتدأ (خَبَرًا) لباب إن يعني: أن خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا لباب إن (لوُجُودِ شَرَائِطِه) أي: شرائط كونه خبرا له (وَانتفاءِ مَوَانِعِهِ) عطف على لوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرًا له يعني: لا يوجد مانع لأن يكون خبرا له إذا كان الأمر هكذا (فَلا يَلزَمُ مِن ذَلِكَ) أي: من تشبيه أمر خبر إن بأمر خبر المبتدأ (أنّ كَلَّ ما يَصِحُّ أن يكُونَ خَبَرًا للمُبتدأ يَصِحُّ أَن يَقَعَ خَبرًا لِبَابِ إِنَّ) قوله: يصح مع فاعله في محل الرفع خبر لأن في قوله: «إن كل ما» وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع أيضًا فاعل لا يلزم (حَتَّى يَرِدَ) من: ورد يرد من باب: ضرب (أَنَّهُ) أي: الحال والشأن (يَجُوزُ أَن يُقالَ: أَينَ زيدٌ؟ ومَن أَبُوكَ؟) يعني: يجوز أن يقع الظرف المستقر خبرًا للمبتدأ مقدمًا عليه وجوبًا لما سبق والاستفهام مبتدأ وأبوك خبره وبالعكس على ما سبق أيضًا، (وَلَا يَجُوزُ أَن يُقالَ: إنَّ أَينَ زَيدٌ؟ وإنَّ مَن أَباكَ؟) يعني: لا يجوز أن يكون الظرف المستقر خبرًا لإن ولا الاستفهام أو الاسم خبرًا لها لوجود المانع لأن يكون كل واحد منهما خبرا لإن وهو الصدارة؛ إذ لو دخل عليه إن لبطلت الصدارة.

«إلا في تقديمه» (عَلَيهِ) أي: تقديم الخبر على المبتدأ يعني: أمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازًا وامتناعًا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبر إن على اسمها لأن فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب إظهارًا لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة

أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعيًّا أيضًا، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي له أن يتقدم المرفوع على المنصوب، فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف ....

الأصل، وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الأصل (**أي: لَيسَ أَمرُهُ كأَمرِ خَبَرِ المُبتدأ في تَقدِيمِهِ**) لأن الاستثناء من الموجب يكون منفيًّا كما تقول: جاءني القوم إلا زيدًا يعني: إن زيدًا لم يجيء (**فإِنَّهُ لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ**) أي: تقديم خبر إن (**عَلَى الاسمِ**) أي: على اسمها (**وَقَد جَازَ تَقدِيمُ الخَبَرِ عَلَى المُبتدَأ**) غالبًا لأن المبتدأ إذا كان متضمنًا لما وجب له صدر الكلام أو كانا معرفتين أو متساويين أو كان الخبر فعلًا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا، (**وَذَلِكَ**) أي: وجوب تقديم الاسم على الخبر في باب إن بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير إذا لم يمنع مانع أو الفرق بين خبريهما في التقديم جوازًا وامتناعًا واقع وثابت؛ (**لأنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ فُرُوعٌ**) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعني: توابع داخلة (**عَلَى الفِعلِ في العَمَلِ**) أي: في عمل النصب والرفع مثله سبق منه إجمالًا وسيأتي تفصيله (**فَأُرِيدَ أَن يَكُونَ عَمَلُها فَرعيًّا**) لعمل الفعل (**أيضًا**) يعني: كما أن ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقًا لذواتها (**وَالعَمَلُ الفَرعيُّ للفِعلِ أن يَتَقَدَّمَ المَنصُوبُ عَلَى المَرفُوعِ**) مثل: ضرب عمرًا زيد للزوم كون الفعل من أول الأمر واقعًا إلى المفعول قبل تمامه لأن الفعل لا يتم إلا بالفاعل وهو ههنا مؤخر (**وَ**) العمل (**الأَصلي لَهُ أن يَتَقَدَّمَ المَرفُوعُ عَلَى المَنصُوبِ**) لأن الأصل في الفاعل إذا لم يمنع مانع منه أن يلي الفعل المسند إليه وإذا قدم المرفوع على المنصوب يكون عملًا بالأصل (**فَلَمَّا أُعمِلَت**) هذه الحروف (**العَمَلَ الفَرعيَّ لَم يُتَصَرَّف في مَعمُولَيها**) يعني: في اسمها وخبرها (**بِتَقدِيمِ ثَانِيهِما**) أي: ثاني المعمولين وهو الخبر (**عَلَى**) المعمول (**الأَوَّلِ**) وهو الاسم يعني: وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع أنهما كانا في الأصل مبتدأ وخبرًا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيجيء (**كَمَا يَتَصَرَّفُ**

في معمولي الفعل، لنقصانها عن درجة الفعل.

(إِلَّا إِذَا كَانَ الْـخَبَرُ ظَرْفًا) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا، فإن حكمه إذًا حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾﴾ [الغاشية: 25]، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً»، ....

في مَعمُولَي الفِعلِ) المتعدي بالتقديم والتأخير إذا لم يمنع مانع منهما (لِنُقصَانِها) في العمل (عَن دَرَجَةِ الفِعلِ) لأنه الأصل في العمل وهي مشابهته به لتعمل عمله فتكون فرعًا له فيه، «إلا إذا كان» (الخَبَرُ) «ظرفًا» أي: ظرف زمان أو مكان أو جارًا و مجرورًا (أي: لَيسَ أَمرُهُ كأَمرِ خَبَرِ المُبتدَأ في تَقدِيمِهِ) في جميع الأوقات (إِلَّا إِذَا كَانَ) الخبر (ظَرفًا) أي: إلا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لأن الاستثناء من المنفي يكون مثبتًا مثل قولك: ما جاءني القوم إلا زيدًا أي: إلا جاءني زيد (فإنّ حُكمَهُ) أي: حكم خبر إن (إذًا) بالتنوين لأنه ظرف زمان أي: حين كون الخبر ظرفًا متعلق بقوله: حكمه، (حُكمُهُ) أي: حكم خبر المبتدأ (في جَوَازِ التّقدِيمِ إِذَا كَانَ الاسمُ مَعرِفَةً) يعني: كما أن المبتدأ إذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو: في الدار زيد مع أن الأصل التقديم كذلك إذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾﴾) وإن في الدار زيدًا، (وَفِي وُجُوبِهِ) أي: وجوب التقديم (إِذَا كَانَ الاسمُ نَكِرَةً) ليتخصص على ما سبق يعني: يجب تقديم خبرها الظرف علي اسمها إذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف إذا كان المبتدأ نكرة (نَحوُ) قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات ألفاظ فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (إِنَّ مِن البَيَانِ لَسِحرًا) يعني: أن بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب أو في العجز عن الإتيان بمثله، وهذا النوع ممدوح إذا صرف إلى الحق ومذموم إذا صرف إلى الباطل (وَإِنَّ مِن الشِّعرِ لَحِكمَةٍ) أي: كلامًا نافعًا يمنع عن الجهل والسفه، وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والأمثال التي ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما أشبه ذلك، وهذا النوع من الشعر

وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها.

محمود، والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح «المصابيح»، **(وَذَلِكَ)** أي: جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع **(لِتَوَسُّعِهِم)** أي: النحاة **(في الظُّرُوفِ مَا لا يُتَوَسَّعُ)** مبني للمفعول **(في غَيرِها)** أي: غير الظروف أي: لتجويز النحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لأن كل شيء من المحدثات لا بد وأن يكون في زمان أو مكان فصار كل شيء منها كقريبه ولم يكن أجنبيًا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرهم، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف إلى كل منهما، ولأن للظروف اختلاطًا بالمسميات فإن كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدمًا.

* * *

[خبر لا لنفي الجنس]

(خَبَرُ «لَا») الكائنة (لِنَفْيِ الْجِنْسِ) أي: لنفي صفته؛ إذ «لَا رَجُلَ قَائِمٌ» مثلًا لنفي القيام من الرجل لا لنفي الرجل نفسه (هُوَ الْمُسْنَدُ) إلى شيء آخر، ....

[خبر لا لنفي الجنس]

«خبر لا» (الكَائِنَةِ) قدر متعلق الظرف معرفًا باللام ميلًا إلى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي، ولو قدر نكرة لزم أن يكون حالًا إما من المبتدأ وهو قوله: «خبر لا» وهو نادر لأن الحال إما لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به وإما من فاعل الظرف الراجع إلى المبتدأ، وهذا وإن كان جائزًا وشائعًا إلا أنه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجيء؛ فلا وجه لقول من قال: والمشهور في أمثاله تقدير النكرة «لنفي الجنس» (أي: لِنَفي صِفَتِهِ) أي: صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (إذ لا رَجُلَ قَائِمٌ مَثَلًا) وارد وملفوظ (لِنَفي القِيَامِ) والإثبات وهو الصفة والحكم (مِن الرَّجُلِ لا) وارد (لِنَفي الرَّجُلِ نَفسِهِ) لأن النفي والإثبات إنما يردان على الأوصاف والأحكام دون الأعيان وارتفاع هذا الخبر أيضًا بالحروف؛ لأن لا حرف لنفي الجنس لا محذو بها حذو إن التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث إنها نقيضها لأن لا للنفي وإن للإثبات ولازمة للأسماء لزومها.

وفي الرضي: وجه مشابهة لا التبرئة لإن للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما أن إن للمبالغة في الإثبات؛ لأنها للتأكيد فيه، فحينئذٍ يكون الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى. قيل: إن لا للتأكيد كما أن إن كذلك فحينئذٍ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما أن إن تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها لإن المشبهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق أن المشابه للمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء.

(هُوَ) أي: خبر لا هذه «المسند» (إِلَى شَيءٍ آخَرَ) سواء كان المسند إليه

هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر «إِنَّ» و«كَانَ» وغيرها (بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول «لا»، فخرج به سائر الأخبار.

والمراد بدخولها ما عرفت في خبر «إِنَّ»، فلا يرد نحو: «يَضْرِبُ» في «لَا رَجُلَ يَضْرِبُ أَبُوهُ» (نَحْوُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ»). وإنما عدل عن المثال المشهور، وهو قولهم: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ» لاحتمال حذف الخبر، وجعل «في الدار» صفة، ....

اسمها أو لا (هَذَا) أي: المسند جنس (شَامِلٌ لخَبَرِ المُبتدأ وَخَبَرِ إِنَّ) وأخواتها (وَ) خبر باب (كَانَ، و) خبر (غَيرِها) أي: غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس؛ لكون كل واحد منها مسندًا إلى شيء آخر «بعد دخولها» (أي: بَعدَ دُخُولِ لا) هذه (فَخَرَجَ بِهِ) أي: بقيد البعدية (سَائِرَ الأخبَارِ) كلها؛ لأنها وإن كانت مسندة إلا أنها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل، لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به، (وَالمُرادُ بِدُخُولِها) أي: دخول لا هذه ههنا (ما عَرَفتَ في خَبَرِ إِنَّ) من أن المراد بالدخول إيراث أثرها لفظًا أو معنىً على سبيل منع الخلو لا الجمع، إذا كان الأمر كذلك (فَلا يَرِدُ نَحوُ: يَضرِبُ في: لا رَجُلَ يَضرِبُ أَبُوهُ) بأن يقال: إنه يصدق على: يضرب مسند إلى شيء آخر بعد دخول لا هذه، ولا يصدق على خبر لا لأن لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى، بل إنما دخلت على جملة هي يضرب أبوه، فأورثت أثرها لها «نحو: لا غلام رجلٍ» منصوب لأنه اسم لا لوجود شرط نصبه، وهو أن يكون اسمها نكرة مضافًا أو مشبها به وواقعًا بعدها بلا فصل، وههنا كذلك «ظريفٌ» خبرها.

(وَإِنَّمَا عَدَلَ) المصنف في التمثيل (عَنِ المِثَالِ المَشهُورِ) فيما بين النحاة (وَهُوَ) أي: ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قَولُهُم) أي: قول النحاة (لا رَجُلَ) وهو مبني على الفتح لما سيجيء ومنصوب محلا على أنه اسمها (في الدَّارِ) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبرها (لاحتِمَالِ حَذفِ الخَبَرِ) فيه لكون خبرها يحذف كثيرًا، (وَجَعلِ في الدَّارِ صِفَةً) للاسم فلا يكون هذا المثال نصًا على أن خبر لا هذه مرفوع لاحتمال أن لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم؛ فالحاصل: أن المثال الأقوى والأحسن ما يكون واضحًا غير محتمل بل

بخلاف ما ذكر لا المصنف؛ لأن «غلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر(فِيهَا) أي: «في الدار» خبر بعد خبر لا ظرف «ظريف» ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، وإنما أتى به؛ لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، ....

يكون مخصوصًا لما مثل له؛ لأنه للإيضاح فحقه أن يستغني عن الإيضاح، (**بِخِلافِ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ**) من المثال (**لأنَّ غُلامَ رَجُلٍ مُعرَبٌ مَنصُوبٌ**) لكونه نكرة مضافًا وواقعًا بعد لا بلا فصل، و(**لا يَجُوزُ ارتِفَاعُ صِفَتِهِ**) مع كون غلام رجل منصوبًا، ومطابقة الصفة الموصوف في الإعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به أو لا على ما سيجيء، بناءً (**عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ**) وإنما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملًا على المحل ولكنه غير ظاهر، يعني: رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية، وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه.

«فيها» (**أي: في الدَّارِ**) وإن لم تكن الدار سابقة حقيقة إلا أنها سابقة حكمًا مثل ضمير الشأن أو القصة في قولك: هو زيد قائم، وهي هند قائمة (**خَبَرٌ بَعدَ خَبَرٍ**) خبر مبتدأ محذوف تقديره: قوله فيها خبر بعد خبر، (**لا ظَرفُ ظَرِيفٍ**) بأن يكون في متعلقًا به وظرفًا لغوًا والخبر واحدًا، (**ولا حَالٌ**) من الضمير المستكن في الخبر ويكون حينئذٍ ظرفًا مستقرا فالمعنى: حينئذ لا غلام رجلٍ ظريفٌ حال كونه في الدار؛ فتكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار؛ لأن الحال قيد لعامله؛ (**لأنَّ الظَّرَافَةَ**) المفهومة من قوله: ظريف (**لا تَتَقَيَّدُ بالظَّرفِ**) على التقدير الأول (**وَنَحوِهِ**) على التقدير الثاني أي: الظرف لأن الحال في معنى الظرف لأن الظرافة إذا وجدت في أحد وجدت مطلقًا من غير تقييدها بشيء من المكان وغيره؛ لأنها جبلية كالكرم والجود وضدهما، (**وَإنَّما أَتَى**) المصنف (**بِهِ**) أي: بالخبر بعد الخبر أو بقوله: «فيها»، جواب عن سؤال مقدرٍ تقديره: إيراد خبر واحد كافٍ في المثال، فلم أورد ههنا الخبر متعددًا مع أنه ليس من دأبه؟ فأجاب عنه الشارح بقوله: وإنما أتى به (**لِئَلَّا يَلزَمُ الكَذِبُ بِنَفيِ ظَرَافَةِ كُلِّ غُلامِ رَجُلٍ**) لأنه كثيرًا ما يكون غلام رجل ظريفًا، وأنت تنفيها على سبيل العموم؛ لأن

وليكون شاملًا لنوعي خبرها الظرف وغيره.

(وَيُحْذَفُ) خبر «لا» هذه حذفًا (كَثِيرًا) إذا كان الخبر عامًّا كـ«الموجود والحاصل» لدلالة النفي عليه نحو: «لا إله إلا الله» أي: «لا إله موجود إلا الله».

النكرة إذا وقعت في حيز النفي تعم؛ فيكون كذبًا؛ إذ الكذب إخبار على خلاف الواقع، ولأن المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معًا عن الاسم، لا نفي كل واحد منهما كعكس قولك: هذا حلو حامض كما سبق، (وَلِيَكُونَ شَامِلًا لِنَوعَي خَبَرِها الظَّرفَ) بدل البعض من قوله: «لنوعي» (وَغَيرَهُ) أي: غير الظرف وليكون مثالًا للخبر المتعدد أيضًا فإنه أحوج إلى الإيضاح، ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وإن كان ظرفًا كما يتقدم خبر إن وأخواتها إذا كان ظرفًا جوازًا ووجوبًا؛ لأنها محمولة على إن لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها.

«ويحذف» (خَبَرُ لا هَذِهِ) أي: لا التي لنفي الجنس لكن بشرط أن يكون الاسم مذكورًا وإلا فلا يحذف الخبر، بل يكون مذكورًا البتة لئلا يلزم الإجحاف (حَذفًا) «كثيرًا» فيكون منصوبًا على المصدرية، أو زمانًا كثيرًا فيكون منصوبًا على الظرفية، وهذا الحذف جائز لا واجب؛ لعدم قيام شيء مقامه (إِذَا كَانَ الخَبَرُ عامًّا) أي: بشرط أن يكون الخبر من الأفعال العامة (كالمَوجُودِ والحَاصِلِ) وإنما حذف (لِدَلالَةِ النَّفي عَلَيهِ) فتكون لفظة «لا» قرينة لفظية عليه؛ لأن النفي يقتضي منفيًا، ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف النفي إلى العام وهو إذا لم يكن مذكورا لفظًا يعلم أنه محذوف (نَحوُ: لا إِلَهَ إِلّا اللهُ) ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي (أَي: لا إِلَهَ مَوجُودٌ إِلّا اللهُ) وفي «المقاليد» قوله: ذو الفقار بدل من السيف؛ لأن محله رفع بالابتداء والبدل إنما يجيء بعد تمام الجملة، ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل، وتقديره: لا سيف في الوجود، ومعناه: لم يوجد سيف إلا ذو الفقار، وعلى هذا كلمة الشهادة أي: لا إله في الوجود إلا الله انتهى، وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهداه إليه ملك الإسكندرية مع بغلة تسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية أم إبراهيم رضي الله تعالى عنه، فأعطاه عليًّا رضي الله تعالى عنه، وقيل: أهداه إليه النجاشي، وقيل: أنزل عليه

(وَبَنُو تَمِيم لَا يُثْبِتُونَهُ) أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف واجب عندهم، أو الْمراد أنهم لا يثبتونه أصلًا لا لفظًا ولا تقديرًا، فيقولون معنى قولهم: «لَا أَهْلَ وَلَا مَالَ» أي: «انتفى الأهل والمال»، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرًا في مثل: «لَا رَجُلَ قَائِمٌ» على الصفة دون الخبر.

عليه السلام من السماء، (وَبَنُو تَمِيم لا يُثْبِتُونَهُ) من الإثبات لا من الثبوت لأنه لازم (أي: لا يُظهِرُونَ الخَبَرَ في اللّفظِ) أي: لا يلفظونه إلا أن يكون ظرفًا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره (لأنّ الحَذفَ وَاجِبٌ عِندَهم) أي: عند بني تميم (أَو المُرادُ) عطف على المقدر وتقديره: المراد بقوله لا يثبتونه هكذا أي: لا يظهرونه أو المراد به (أَنَّهُم) أي: أن بني تميم (لا يُثبِتُونَهُ) «أصلًا» أي: إثباتًا قطعيًا، يعني: (لا لَفظًا ولا تَقدِيرًا) فلا يكون خبر لا ثابتًا عندهم (فَيَقُولُونَ: مَعنى قَولِهم) أي: قول العرب (لا أَهلَ وَلا مَالَ، أي: انتَفَى الأَهلُ وَ) انتفى (المَالُ) أيضًا فتكون حينئذٍ لفظة «لا» من أسماء الأفعال، وزيف المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول أي: قول بني تميم، ولم يلتفت الشارح إلى تزيفه؛ لأنه يجوز أن تكون «لا» نائبة مناب انتفى كنيابة «يا» مناب ادعو في قوله، وهذا أيضًا ليس بمختار (فَلا يَحتَاجُ إِلَى تَقدِيرِ الخَبَرِ وَعَلَى التَّقدِيرَينِ) أي: على تقدير كون الخبر واجب الحذف، وعلى تقدير أن لا يكون لها خبر أصلًا (يَحمِلُونَ ما يُرَى خَبرًا) يرى بالبناء للفاعل أو المفعول (في مِثلِ: لا رَجُلَ قَائِمٌ، عَلَى الصِّفَةِ) متعلق بقوله: «يحملون» أي: يحملون ما يكون خبرًا عند الحجازية على أن يكون صفة الاسم لا اسمًا حملًا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دُونَ الخَبَرِ) يعني: لا يحملونه على الخبر؛ لأنه يثبت في لغتهم: لا غلام رجل قائمٌ، برفع قائم حملًا على المحل.

* * *

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

(اسْمُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ«لَيْسَ») في معنى النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، ولهذا يعملان عملها (هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) هذا شامل للمبتدأ، ولكل مسند إليه (بَعْدَ دُخُولِـهِمَا) خرج به غير اسم «ما ولا» وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد «أبوه» في مثل «مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» (مِثْلُ: ....

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

«اسم ما ولا المشبهتين» بالفتح من التشبيه «بليس» وهو المشبه به (**في مَعنَى النَّفي والدُّخُولِ عَلَى المُبتدأ وَالخَبَرِ**) هذا وجه الشبه يعني: كما أن «ليس» موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك «ما» و«لا» كل واحدة منهما موضوعة للنفي، وتدخل على المبتدأ والخبر إلا أن الفرق بينهما: أن «ما» للنفي ونفي الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر، وأن «لا» لا تكون إلا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على النكرة، ولا تكون لنفي الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها؛ ولذا ضعف عملها دون عمل «ما»، (**وَلِهَذَا**) أي: لأجل هذه المشابهة (**يَعمَلانِ**) أي: يعمل كل واحد منهما (**عَمَلَها**) وهو رفع الاسم ونصب الخبر؛ ليحصل من المشابهة فائدة لهما.

«هو المسند إليه» (**هَذَا**) جنس (**شَامِلٌ للمُبتَدأ**) لأنه مسند إليه المراد من المبتدأ القسم الأول لأن الثاني مسند لا مسند إليه (**وَ**) شامل أيضًا (**لِكُلِّ مُسنَدٍ إِلَيهِ**) من اسم إن وأخواتها واسم لا لنفي الجنس واسم كان «بعد دخولهما» أي: بعد دخول أحدهما (**خَرَجَ بِهِ**) أي: بهذا القول (**غَيرُ اِسمِ مَا وَلَا**) المشبهتين بليس (**وَبِمَا عَرَفتَ مِن مَعنى الدُّخُولِ**) قد عرفت ما يمنعك عن القبول، ومعنى الدخول مر في باب «إن» من أن المراد بالدخول إيراث الأثر إلى الاسم والخبر لفظًا أو معنىً (**لا يَرِد**) عليك مثل: (**أَبُوهُ في مِثلِ: مَا زَيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ**) من أنه يصدق على: أبوه أنه مسند إليه بعد دخول «ما»، ولا يصدق أن يقال له: اسم «ما» «مثل:

«مَا زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ») .

وإنما أتى بالنكرة بعد «لا» لأن «لا» لا تعمل إلا في النكرات، بخلاف «ما» فإنها تعمل في المعرفة و النكرة. هذا لغة الحجاز.

وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل، ويقولون: «الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا ....

ما زيدٌ قائمًا» قد يكون اسم «ما» وخبرها معرفتين أو نكرتين أو الأول معرفة والثاني نكرة دون العكس؛ لأنه لا يجوز أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل: ما زيد قائمًا، وما رجل قاعدًا، وما زيد هو الظريف «ولا رجلٌ أفضل منك» ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين لا غير، (**وَإِنَّمَا أَتَى**) في تمثيل «لا» (**بالنَّكِرَةِ بَعدَ لا**) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة «ما» في المثال لأنه أتى بعدها بالمعرفة؛ (**لأنَّ**) لفظة (**لا لا تَعمَلُ إلَّا في النَّكِرَاتِ**) جمع نكرة وفي بعض النسخ: بالإفراد، ولأن «لا» وإن كانت ههنا مشبهة بليس إلا أنه يراعى أصلها وهو نفي الجنس وذلك لا يكون إلا في النكرة وكذلك ههنا لا تعمل إلا في النكرة اعتبارًا لأصلها ولضعفها في المشابهة بليس أيضًا، (**بِخِلافِ مَا فَإِنَّهَا تَعمَلُ في المَعرِفَةِ والنَّكِرَةِ**) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت، ولأنها لا تكون في الأصل لنفي الجنس حتى يراعى أصلها فيختص عملها بالنكرة كـ«لا»، وتوهم الخصوص بالعمل في المعرفة بالمثال اندفع بقوله: «وهو في لا شاذ»؛ لاختصاص الشذوذ بـ«لا»؛ لأن عمل «ما» لما لم يكن شاذا كـ«لا» لم يتبادر إلى الفهم الخصوص، بل المتبادر أن يكون عمل «ما» عاما شاملًا للمعرفة والنكرة، (**هَذَا**) أي: عمل «ما» و«لا» لمشابهتهما بليس (**لُغَةُ الحِجَازِ**) ومذهب البصريين لأنهم أخذوا بهذه اللغة، والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفي آخره زاي معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى، (**وَأَمَّا بَنُو تَمِيمِ فلا يُثبِتُونَ لَهُمَا العَمَلَ**) لأن هذه المشابهة لا توجب عمل المشبهة كعمل المشبه به؛ لأن ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما فيكون ضعيفًا والضعيف لا يستتبع غيره فضلًا عن أن يستتبعه في العمل، (**وَيَقُولُونَ**) أي: بنو تميم (**الاسمُ وَالخَبَرُ**) ما يقال له عند الحجازيين: اسم وخبر (**بَعدَ دُخُولِهِمَا**) أي: دخول أحدهما (**مَرفُوعَانِ بالابتِدَاءِ كَمَا كانَا**) أي: الاسم

قبل دخولهما»، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31].

(وَهُوَ) أي: عمل «ليس» (فِ: «لَا») دون «ما» (شَاذٌّ) أي: قليل لنقصان مشابهة «لا» بـ«ليس»؛ لأن «ليس» لنفي الحال، و«لا» ليس كذلك، فإنه للنفي مطلقًا، بخلاف «ما»، فإنه أيضًا لنفي الحال، فيقتصر عمل «لا» على مورد ....

والخبر مرفوعين (قَبلَ دُخُولِهِما) أي: دخول أحدهما فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ ولا رجلٌ أفضل منك، بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الأول مبتدأ والثاني خبرًا عندهم، (وَعَلَى لُغَةِ أَهلِ الحِجَازِ وَرَدَ) أي: نزل (القُرآنُ) الفصيح المعجز (نَحوُ. ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾)، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة: 2]، وإذا عمل «ما» في الثاني عمل في الأول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية، وهذا صريح في كون «ما» عاملة وأما «لا» فمقيسٌ على «ما» عندهم لكونهما شريكين في أصل المشابهة بليس.

ولما فرغ من بيان عملهما وسببه أيضًا أراد أن يبين الفرق بين عمليهما فقال: «وهو» (أَي: عَمَلُ لَيسَ) المفهوم من المثال أو من قوله: «المشبهتين بليس»؛ لأن التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة، وقيل: المفهوم من إضافة الاسم إلى «ما» و«لا»، وهذا بعيد والأول قريب والمتوسط متوسط «في: لا» متعلق بقوله: «شاذ» قدم عليه للحصر؛ لأن الشذوذ مخصوص بعملها، ولذا قال الشارح: (دُونَ مَا) أي: دون عمل «ما»؛ لأنه ليس بشاذ، «شاذ» (أي: قَلِيلٌ) أخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره أيضًا؛ لأن التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له: ما أعطي لك أعطي لي شيءٌ، أي: شيء قليل لا يعبأ به، (لِنُقصَانِ مُشَابَهَةِ لا بلَيسِ؛ لأنّ لَيسَ لِنَفيِ الحَالِ، و) لفظة (لا لَيسَ كَذَلِكَ) لأنها ليست لنفي الحال (فإِنَّهُ للنَّفيِ مُطلقًا) بل لنفي الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل، (بِخِلافِ مَا فإِنَّهُ) أي: لفظ «ما» (أيضًا) أي: كليس (لنَفيِ الحَالِ) كما أن ليس لنفي الحال في مثل: ما زيد قائمًا، كذلك «ما» لنفي الحال وإذا كان عمل «لا» شاذا قليلًا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فَيُقتَصَرُ) مبني للمفعول (عَمَلُ لا عَلَى مَورِدِ

السماع كقوله:

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِــيــرَانِــهَــا فَــأَنَــا ابْــنُ قَــيْــسٍ لَا بَــرَاحْ

أي: لا براح لي، ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس؛ لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعده الرفع ....

السَّمَاعِ) أي: على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسًا على عمل «لا» التي لنفي الجنس **(كَقَوْلِهِ)** أي: قول الشاعر في مثال عمل «لا» في النكرة **(مَن صَدَّ عَن نِيرانِهَا)** من: اسم شرط، صد: فعل ماض مبني للفاعل وما استكن فيه راجع إلى من بمعنى: اعرض ونكل؛ لأن الصدود إذا تعدى بعن يكون بمعنى: الإعراض، ومعناه أيضًا كذلك، عن نيرانها: جمع نار من نور أجوف واوي وجمعه أنوار، ونيران انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا في «الصحاح»، والضمير للحرب؛ لأنه مؤنث، والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه **(فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحَ)** الفاء جزاء الشرط، أنا: مبتدأ، ابن قيس: خبره ولا: مشبهة بليس، والبراح: من برح الزوال والذهاب عن مكانه، والمعنى: من أعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها وآلامها وعجز عن الإقدام عليها فأنا ابن قيس المعروف بالشجاعة لا زوال لي عنها ولا عجز عندي ولا إعراض؛ لأن الولد يتبع الأب ومن كان آباؤه هكذا فابنه كذلك.

عــاقــبــت كــرك زاده كــرك شــود

وبــچــهء مــار مــار شــود

(أي: لا بَرَاحَ لِي) يريد أن خبر «لا» في البيت محذوف أي: ليس لي إعراض وعجز، **(وَلا يَجُوزُ أَن يَكُونَ)** جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن «لا» هذه لم لا يجوز أن تكون لنفي الجنس والخبر محذوف، وبراح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النفي، ولا يجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه، أجاب عنه بقوله: ولا يجوز أن تكون «لا» هذه **(لِنَفي الجِنسِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ)** «لا» هذه **(لِنَفي الجنسِ)** يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال؛ لأن مثل هذا لا يصدر جوابًا عن سؤال محقق أو مقدر، والسؤال لا يكون إلا بالتكرار مثل: أرجلٌ في الدار أم امراة، فيجاب: لا رجل في الدار ولا امراة **(لا يَجُوزُ فِيمَا بَعدَهُ الرَّفعُ**

ما لم يتكرر، ولا تكرار في البيت.

اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات، ما يكون مسندًا أو مسندًا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض بالتوابع.

مَا لَم يَتَكَرَّر) لما ذكرنا (**وَلَا تِكرَارَ في البَيتِ**) وهو ظاهر، فوجب أن تحمل «لا» هذه على ليس، فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف كما فسره الشارح.

(**إعلَم أنَّ المُرادَ بالمُسنَدِ أَو المُسنَدِ إِلَيهِ في هَذِهِ التَّعريفاتِ**) المذكورة سواء كان عاملهما معنويًا أو لفظيا (**مَا يَكُونُ مُسندًا أَو مُسندًا إِلَيهِ بالأَصَالَةِ لا بالتَّبَعِيَّةِ**) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات؛ إذ علم أن المراد ما يكون بالأصالة (**بِقَرِينَةِ ذِكرِ التَّوابعِ**) يعني: أن المصنف سيذكر التوابع مطلقًا (**فِيمَا بَعدُ**) مبني على الضم أي: في الموضع الذي يكون بعد الأصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ (**فَلَا يَنتَقِضُ**) تعريف كل واحد منهما (**بالتَّوابعِ**).

* * *

[المنصوبات]

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات، وقدمها على المجرورات، لكثرتها ولخفة النصب، فقال: (الْمَنْصُوبَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ). قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات.

[المنصوبات]

(**وَلَمَّا فَرغَ مِن**) بيان (**المَرفُوعَاتِ**) أصلًا وملحقًا وأصل المرفوعات الفاعل لما سبق، والملحق به خمسة: المبتدأ والخبر خبر باب إن وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، (**شَرَعَ في**) بيان (**المَنصُوباتِ**) أصولًا وفروعًا (**وَقَدَّمَها**) في البيان (**عَلَى المَجرُورَاتِ**) مع أن كل واحد منها فضلة يقع بعد تمام الكلام (**لِكَثرَتِها**) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل، بل المتعلم ينتظر لمعرفة أقسامها لتوقف إيضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها، ولكون بعضها تأكيدًا للفعل العامل في الفاعل، ولكون بعضها زمانًا ومكانًا وعلة له وبعضها مصاحبًا للفاعل، بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه إليه أشد من احتياجه إلى المجرورات، (**وَلِخِفَّةِ النَّصبِ**) وثقل الكسر؛ لأن الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل إلى الخفيف، فيقتضي تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (**فَقَالَ**: «**المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية**»)

(**قَد تَبَيَّنَ شَرحُهُ**) أي: شرح هذا الكلام (**بِمَا ذُكِرَ في المَرفُوعَاتِ**) من أن المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة؛ لأنه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره: الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الأسماء المنصوبات إلا أن المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة، والضمير المذكور المنفصل راجع إلى المنصوبات الدال عليه المنصوبات؛ لأن التعريف للماهية لا للأفراد، والمراد بالاشتمال أن يكون الاسم موصوفًا بها لفظًا أو تقديرًا أو محلًا.

والمراد بعلَم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولًا حقيقة أو حكمًا، وهي أربع: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: «رأيت زيدًا، ومسلمات، وأباك، ومسلمَيْنِ، ومسلمِينَ».

(والمُرَادُ بِعَلَمِ المَفعُوليَّةِ عَلَامَةُ كَونِ الاسمِ مَفعُولًا حَقِيقَةً) نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة، (أو حُكمًا) كالملحقات السبعة (وَهِيَ) أي: تلك العلامة (أَربَعٌ) لأنها إما بالحركة أو بالحرف والأول إما بالفتحة أو بالكسرة والثاني إما بالألف أو الياء فصارت أربعة، (الفَتحَةُ والكَسرَةُ والألِفُ واليَاءُ نَحوُ: رَأَيتُ زَيدًا) مثال لما يكون بالفتحة (وَ) رأيت (مُسلِمَاتٍ) مثال لما يكون بالكسرة؛ لأن نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (وَ) رأيت (أَباكَ) مثال لما يكون بالألف؛ لأن الأسماء الستة إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالألف (و) رأيت (مُسلِمَينِ وَمُسلِمِينَ) لأن نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسورة، أو المفتوح ما قبلها.

* * *

[المفعول المطلق]

(فَمِنْهُ) أي: من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية (الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ) سمي به، لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بـ«الباء، أو في، أو اللَّامِ، أَو مَعَ» بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية، فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها ....

[المفعول المطلق]

ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقًا شرع في تعريف أنواعها وتفصيل أحوالها إلا أنه قدم المفاعيل؛ لأنها أصل المنصوبات كما أن الفاعل أصل المرفوعات، وقدم أيضًا المفعول المطلق؛ لأنه مفعول حقيقة واصطلاحًا، دون ما عداه لأن ما فعله الفاعل قام به لأن الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال: «فمنه» الفاء للتفسير أو التفصيل ومن للتبعيض إما مبتدأ بتأويل البعض أي: فبعضه أو خبر مقدم لكن الأول أولى؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم (أَي: مِن المَنصُوبِ) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع (أَو مِمَّا اشتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفعُوليَّةِ) يرجحه قرب المرجع «المفعول» إما خبر أو مبتدأ بناء على الوجهين في قوله: «فمنه» «المطلق» (سُمِّيَ بِهِ) يعني: وصف المفعول بالمطلق (لِصِحَّةِ إِطلاقِ صِيغَةِ) على وزن: ديمة لا على وزن عدة (المَفعُولِ عَلَيهِ) أي: ما فعله فاعل الفعل لغة، وأما اصطلاحًا فلا فرق بينها في صحة إطلاقه على كل واحد منها (مِن غَيرِ تَقييدِهِ) متعلق بالإطلاق (بالبَاءِ أو في أو اللَّامِ أَو مَعَ) لأن الضرب مفعول الضارب وأما زيد في قولك: ضربت زيدًا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب، (بِخِلافِ المَفاعِيلِ الأَربَعَةِ البَاقِيَةِ) التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانًا والمفعول له والمفعول معه (فإِنَّهُ) أي: الشأن (لا يَصِحُّ إِطلاقُ صِيغَةِ المَفعُولِ عَلَيها) أي: على كل واحد منها لغة؛ لأن كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما تعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل أو مفعوله (إِلَّا بَعدَ تَقييدِها)

بواحد منها، فيقال: المفعول به، أو فيه، أو لَهُ، أو مَعَهُ».

(وَهُوَ) أي: المفعول المطلق (اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ) والمراد بفعل الفاعل إياه، قيامه به بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثرًا فيه موجدًا إياه، فلا يرد عليه مثل: «مَاتَ مَوْتًا، وَجَسُمَ جَسَامَةً، وَشَرُفَ شَرَفًا»، وإنما زيد لفظ الاسم؛

أي: إلا بعد تقييد كل واحد منها (بوَاحِدٍ مِنها) أي: من تلك الحروف، فحينئذٍ يصح إطلاق المفعول على كل واحد منها، (فَيُقالُ) فيها (المَفعُولُ بِهِ أو فِيهِ، أو لَهُ، أو مَعَهُ) على سبيل منع الخلو والجمع.

«وهو» (أَي: المَفعُولُ المُطلَقُ) اصطلاحًا (اِسمُ ما) أي: معنى (فِعلُهُ فَاعِلُ فِعلٍ) صفة أو صلة، (والمُرادُ بِفِعلِ الفَاعِلِ إِيَّاهُ) المصدر ههنا مضاف إلى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع إلى المعنى (قِيامُهُ بِهِ) أي: قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بِحَيثُ) أي: بمكان (يَصِحُّ إسنَادُهُ) أي: إسناد الفعل ونسبته (إِلَيهِ) أي: إلى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرًا في الفعل وموجدًا إياه كـ: ضرب زيد ضربًا، فإن الفاعل أثر في الفعل وأوجده بمعنى أن له تأثيرًا فيه في الجملة أو لا بل المقصود صحة الإسناد إليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه مثل: مات زيد موتًا، فإن الموت مسند إلى زيد وقائم به مع أنه لا تأثير له فيه قطعًا، (لا) أن المراد بفاعل الفعل إياه (أَن يَكُونَ) الفاعل (مُؤَثِّرًا فِيهِ) أي: في الفعل (مُوجِدًا إِيَّاهُ) أي: الفعل، بل المراد به القيام والإسناد أثر أو لم يؤثر فإن المؤثر في الحقيقة في الأفعال كلها هو الله تعالى إذا كان الأمر كذلك؛ (فَلَا يَرِدُ عَلَيهِ) أي: هذا التعريف أي: على قول المصنف اسم ما فعله فاعل فعل (مِثلُ: مَاتَ) زيد (مَوتًا، وجَسُمَ) من باب ظرف (جَسَامَةً) على وزن: ظرافة لا على وزن دراية (وشَرُفَ) من باب: ظرف أيضًا (شَرَفًا) على وزن طلبًا، فإن هذه الأفعال وأمثالها يصح إسنادها إلى ما قامت هي به وقيامها به بلا أثر، فإن الموت قائم بزيد وإن لم يكن مؤثرًا فيه، وكذا غيره فيه رد على الهندي حيث قال: يرد عليه مثل مات موتًا، وكذا يدخل فيه: ضرب زيد ضربًا، بالبناء للمفعول؛ لأنه فعله فاعل فعل بمعنى: أنه قام بفاعل معنى الفعل المذكور، (وإنَّما زِيدَ لَفظُ الاسمِ) يعني: زاد المصنف في التعريف لفظ الاسم، وقال: اسم ما فعله ولم يقل مَا

لأن «ما فعله الفاعل» هو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها.

(مَذْكُورٍ) صفة للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكورًا حقيقة، كما إذا كان مذكورًا بعينه، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أو حكمًا كما إذا كان مقدرًا نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ ، أو اسمًا فيه معنى الفعل، نحو: «ضَارِبٌ ضَرْبًا»، ....

فعله بدون لفظ الاسم، (**لأنَّ مَا فَعَلَهُ الفَاعِلُ هُوَ المَعنى**) القائم به وهو الضرب في ضرب ضربًا، والموت في مات موتًا وهو ليس بلفظ (**والمَفعُولُ المُطلَقُ مِن أقسَامِ اللَّفظِ**) فيكون المفعول المطلق اسمًا لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف (**و**) قول المصنف ما فعله فاعل فعل جنس (**يَدخُلُ فيهِ**) أي: في هذا القول (**المَصَادِرُ كُلُّها**) يعني: أن هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (**مَذكُورٍ**) بالجر؛ لأنه (**صِفَةٌ للفِعلِ، وَهُوَ**) أي: الفعل المذكور (**أَعَمُّ مِن أن يَكُونَ مَذكورًا حَقِيقَةً**) نصب على التمييز من قوله: مذكورًا؛ لأن الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي، أو على أنه صفة لقوله: مذكورًا حقيقيًا (**كَمَا إذَا كانَ**) الفعل (**مَذكُورًا بِعَينِهِ**) أي: بلفظه (**نَحو: ضَرَبتُ ضَربًا**) ومات موتًا وجسم جسامةً (**أَو حُكمًا**) عطف على حقيقة (**كمَا إذَا كَانَ**) الفعل (**مُقَدَّرًا**) أي: محذوفًا سواء كان جوازًا (**نَحوُ**: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾) [محمد: 4] أصله فاضربوا الرقاب ضربًا، هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم، فحذف الفعل مع فاعله جوازًا وقدم المصدر وأنيب منابه مضافًا إلى المفعول ضما إلى التأكيد للاختصار، والتعبير به عن القتل إشعار بأنه ينبغي أن يكون بضرب الرقبة حيث أمكن وتصوير له بأشنع صورة، كذا قاله البيضاوي، أو وجوبًا سماعًا أو قياسًا على ما سيجيء أمثلتها، (**أَو اسمًا**) بالنصب عطف على قوله: مذكورا، فالحاصل أن الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ؛ لأن المراد من الفعل المذكور أن يكون أعم من الفعل وشبهه، كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (**فِيهِ مَعنى الفِعلِ**) لأن ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله: فعل، حتى يصح تعميمه إليه سواء كان متعديًا (**نَحوُ: ضَارِبٌ ضَربًا**) أو لازمًا نحو: ذاهب ذهابًا، فيه رد على الهندي حيث قال: يرد عليه نحو ضارب

وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكمًا، نحو: «الضَّرْبُ وَاقِعٌ عَلَى زَيْدٍ».

(بِمَعْنَاهُ) صفة ثانية للفعل، بمعنى الاسم وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء، فخرج به مثل: «تأديبًا» في قولك: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا»، فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور، لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل،

ضربًا، **(وَخَرَجَ بِهِ)** أي: بقوله مذكورًا **(المَصَادِرُ الَّتِي لَم يُذكَر فِعلُها لا)** أي: لا يكون مذكورًا **(حَقِيقَةً وَلا حُكمًا)** فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأن كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس **(نَحوُ: الضَّربُ وَاقِعٌ عَلَى زَيدٍ)** فإن الضرب فعله فاعل فعل لا محالة إلا أنه لم يكن مذكورًا لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكمًا؛ لأن الضرب في المثال المذكور مبتدأ، وكذا أعجبني الضرب، واستحسنت الضرب.

«بمعناه» **(صِفَةٌ ثَانِيةٌ للفِعلِ)** والضمير راجع إلى الاسم أي: فاعل فعل مذكور كائن **(بِمَعنى الاسمِ، وَلَيسَ المُرادُ بِهِ)** أي: بقوله: «بمعناه» **(أنَّ الفِعلَ)** العامل في المفعول المطلق **(كَائِنٌ بمَعنى ذَلِكَ الاسمِ)** مطابق له في المعنى **(فإنَّ مَعنى الاسمِ)** الذي هو الحدث **(جُزءُ مَعناهُ)** أي: معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان؛ لأن معنى الاسم واحد وهو الحدث، ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان؛ فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزءًا من معنى الفعل، **(بَل المُرَادُ)** بقوله: «بمعناه» **(أنّ مَعنى الفِعلِ مُشتَمِلٌ عَلَيهِ)** أي: على معنى الاسم ومحيط به **(اِشتِمَالَ الكُلِّ)** أي: كاشتمال الكل **(عَلَى الجُزءِ)** يعني: كما أن السكنجبين يشتمل على أجزائه من العسل وغيره، **(فَخَرَجَ بِهِ)** أي: بقوله: «بمعناه» **(مِثلُ تَأدِيبًا)** يعني: المفعول له الذي قام بفاعل الفعل **(في قَولِكَ: ضَرَبتُهُ تَأدِيبًا)** وقعدت عن الحرب جبنًا **(فَإِنَّهُ)** أي: المفعول له أو مثل تأديبًا **(وَإن كانَ مِمَّا فَعَلَهُ فاعِلُ فِعلٍ مَذكُورٍ)** فإن التأديب قام بالمتكلم الذي هو فاعل الفعل، وكذا الجبن بحيث يصح إسناده إليه؛ لأنه يقال: أدبته وجبنت **(لَكِنَّهُ لَيسَ)** المفعول أو مثل تأديبًا **(مِمَّا يَشتَمِلُ عَلَيهِ مَعنى الفِعلِ)** لأن التأديب أو الجبن ليس

وكذلك خرج به مثل: «كَرَاهَتِي» في قولك: «كَرِهْتُ كَرَاهَتِي»، فإن للكراهة اعتبارين:

أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند إليه. ولا شك أن معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حينئذ.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: «كَرِهْتُ كَرَاهَةً» فهي مفعول مطلق. مثل: كرهت كراهةوإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني ....

جزءًا لمعنى الفعل الذي هو ضربت وقعدت، حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود، **(وَكَذَلِكَ)** أي: كما أن المفعول له خرج بقوله: «بمعناه» كذلك **(خَرَجَ بِهِ)** أي: بقوله: «بمعناه» **(مِثلُ: كَرَاهَتِي)** أي: المصدر المضاف إلى فاعل الفعل المذكور **(فِي قَولِكَ: كَرِهتُ)** من باب علم **(كَرَاهَتِي، فَإِنَّ لِلكَرَاهَةِ)** في هذا المثال **(اعتِبَارَينِ أَحَدُهُما)** أي: أحد الاعتبارين **(كَونُها بِحَيثُ)** أي: أن تكون الكراهة بمكان **(قَامَت بِفَاعِلِ الفِعلِ المَذكُورِ)** وأسندت إليه **(و)** الحال أنه قد **(اشتُقَّ)** مبني للمفعول أي: أخذ **(مِنهَا فِعلٌ أُسنِدَ إِلَيهِ)** أي: الفاعل القائم هي به فيكون المصدر مؤكدًا للفعل والفاعل المضاف إليه الفاعل المسند إليه الفعل فصار المعنى: كرهت كرهت، **(وَلا شَكَّ أَنَّ مَعنى الفِعلِ المَذكُورِ مُشتَمِلٌ عَلَيها حِينَئِذٍ)** أي: حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولًا مطلقًا مؤكدًا للفعل، **(وَثَانِيهِمَا)** أي: ثاني الاعتبارين **(كَونُها بِحَيثُ)** أي: أن تكون الكراهة بمكان **(وَقَعَ عَلَيهَا فِعلُ الكَرَاهَةِ)** المسند إلى الفاعل فتكون الكراهة مفعولًا به؛ لأنها حينئذٍ مما وقع عليه فعل الفاعل **(فَإِذَا ذُكِرَت)** الكراهة **(بَعدَ الفِعلِ)** المسند إلى فاعلها **(بِالاعتِبَارِ الأَوَّلِ كَمَا فِي قَولِكَ: كَرِهتُ كَرَاهَةً)** أي: باعتبار أن تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقًا منها فعل أسند إلى ذلك الفاعل يعني: باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند إلى فاعل العامل فيها **(فَهِيَ)** أي: تلك الكراهة بهذا الاعتبار **(مَفعُولٌ مُطلَقٌ)** لصدق تعريفه عليها **(مِثلُ: كَرِهتُ كَرَاهَةً، وإِذَا ذُكِرَت)** الكراهة **(بَعدَهُ)** أي: بعد الفعل **(بِالاعتِبَارِ الثَّاني)** أي: باعتبار أن يكون ما وقع عليها الكراهة يعني: باعتبار أن تكون صادرة عن

كما في قولك: «كَرِهْتُ كَرَاهَتِي» فهي مفعول به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملًا عليه بهذا الاعتبار، بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به. فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، وانطبق الحد على المحدود جامعًا ومانعًا.

(وَيَكُونُ) أي: المفعول المطلق:

1 - (لِلتَّأْكِيدِ).

إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل.

الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (**كَمَا فِي قَولِكَ: كَرِهتُ كَرَاهَتِي**) يعني: كرهت واستقبحت الأمر المكروه الصادر عني (**فَهِيَ**) أي: الكراهة حينئذ (**مَفعُولٌ بِهِ**) لأنها حينئذٍ مما وقع عليه فعل الفاعل؛ لأن المتكلم استقبح الأمر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (**لا مَفعُولٌ مُطلَقٌ**) لأنه لم يكن الفعل مشتملًا عليه اشتمال الكل على الجزء، ولذا قال الشارح: (**إذ لَيسَ ذَلِكَ الفِعلُ مُشتَمِلًا عَلَيهِ**) اشتمال الكل على الجزء (**بِهَذا الاعتِبَارِ**) أي: بالاعتبار الثاني حتى يكون مفعولًا مطلقًا؛ لأنه إذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف، (**بَل هُوَ**) أي: الفعل المذكور (**وَاقِعٌ عَلَيهِ**) أي: على الكراهة ملابس به (**وُقُوعَ الفِعلِ**) المتعدي (**عَلَى المَفعُولِ بِهِ**) في قولك: ضربت زيدًا، وملابسة به في قولك: علمت زيدًا وأبصرته (**فَخَرَجَ**) قوله: كرهت كراهتي (**بِهَذا الاعتِبَارِ**) أي: بالاعتبار الثاني (**عن الحَدِّ**) أي: عن حد مفعول المطلق، وأما بالاعتبار الأول فهو داخل في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الأول مفعول مطلق وبالاعتبار الثاني مفعول به، وما يبين ما هو المراد ليس إلا لقرينة (**وَانطَبَقَ الحَدُّ عَلَى المَحدُودِ جَامِعًا**) لأفراده (**وَمَانِعًا**) عن دخول غيره فيه.

ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع في تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال: «ويكون» (**أي: المَفعُولُ المُطلَقُ**) «للتأكيد» أي: لتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شيء عليه؛ لأنه في الحقيقة تأكيد لذلك المضمون، وإنما قيل: تأكيد للفعل توسعًا؛ لأن معنى: ضربت أحدثت ضربًا، ولما ذكر بعده ضربًا فكأنه قيل: أحدثت ضربًا ضربًا (**إن لَم يَكُن فِي مَفهُومِهِ**) أي: في معنى المفعول المطلق (**زِيادَةٌ عَلَى مَا يُفهَمُ مِن الفِعلِ**) بل يتحد

2 - (وَالنَّوْعِ) إن دل على بعض أنواعه.

3 - (وَالْعَدَدِ) إن دل على عدده. (مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوسًا) للتأكيد، (وَجِلْسَةً) بكسر الجيم للنوع (وَجَلْسَةً) بفتحها للعدد.

(فَالْأَوَّلُ) أي: الذي للتأكيد (لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ)؛ لأنه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: «جَلَسْتُ جُلُوسَيْنِ أَوْ جُلُوسَاتٍ» ....

المفهومان؛ لأن المؤكد يجب أن يكون عين المؤكد كما قررناه، «و» يكون لـ«النوع» (إِن دَلَّ) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل أيضًا (عَلَى بَعضِ أَنواعِهِ) أي: أنواع الفعل العامل فيه، «والعدد» (إِنَّ دَلَّ) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل أيضًا (عَلَى عَدَدِهِ) أي: عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل، «مثل: جلست جلوسًا» فإن جلوسًا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس، فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدًا للمضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست، مثال (للتَّأكِيدِ) كما قلنا، «و» جلست «جلسةً» كائنة (بِكَسرِ الجِيمِ) مثال (للنَّوعِ) فإن جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه؛ لأن الجلوس يتنوع إلى التربع والتورك وغيرهما، «و» جلست «جلسةً» كائنة (بِفَتحِها) أي: بفتح الجيم مثال (للعَدَدِ) لأن الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة، فيه نشر على ترتيب اللف؛ «فالأول» (أي: الَّذِي) يعني: المفعول المطلق الذي يكون (للتَّأكِيدِ) «لا يثنى ولا يجمع» مبنيان للمفعول، بل يكون على حالة واحدة وهي الإفراد في كل الأحوال (لأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى المَاهِيَةِ) والحقيقة (المُعَرَّاةِ) اسم مفعول من باب التفعيل، أي: الخالية (عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعَدُّدِ) لأن الماهية من حيث هي هي شيء واحد لا شيئان ولا أشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع، كالإنسان لأنه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع، ومع هذا إذا ثنى أو جمع يكون في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد، (وَالتَّثنِيَةُ والجَمعُ يَستَلزِمَانِ التَّعَدُّدَ) لأن التثنية يستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها؛ (فَلا يُقالُ) في الأول بناء على أنه دال على الماهية المذكورة (جَلَستُ جُلُوسَينِ) بصيغة التثنية (أَو) جلست (جُلُوسَاتٍ)

إلا إذا قصد به النوع أو العدد (بِخِلَافِ أَخَوَيْهِ) اللذين هما للنوع والعدد، نحو: «جَلَسْتُ جِلْسَتَيْنِ أَوْ جِلْسَاتٍ» بكسر الجيم أو فتحها.

(وَقَدْ يَكُونُ) المفعول المطلق (بِغَيْرِ لَفْظِهِ) أي: مغايرًا للفظ فعله:

1 - إما بحسب المادة (مثل: قَعَدْتُ جُلُوسًا).

بصيغة الجمع المؤنث السالم في كل حال ووقت (إِلَّا إِذَا قُصِدَ بِهِ) أي: إلا وقت قصد (النَّوعُ أو العَدَدُ) بالمفعول المطلق للتأكيد؛ لأنه إذا قصد النوع الواحد أو العدد الواحد به أفرد، وإذا قصد به الاثنينية ثنى وإذا قصد به الجمعية جمع؛ لأن المفرد لا يدل على المثنى والمجموع، ولأنه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية، «بخلاف أخويه» (اللَّذَينِ هُمَا) يكون أحدهما (للنَّوعِ و) الآخر (العَدَدِ) فإنه يجوز تثنية كل واحد منهما إذا قصد الاثنينية وجمعه إذا قصد الجمعية (نَحوُ: جَلَستُ جِلسَتَينِ) مثنى (أَو) جلست (جَلسَاتٍ) جمعًا (بِكَسرِ الجِيمِ) للنوع في المثنى والمجموع (أَو فَتحِها) للعدد فيهما.

ولما كان الأصل في المفعول المطلق أن يكون موافقًا للفعل العامل فيه في اللفظ والمعنى جميعًا وما يوافق في المعنى فقط قليلًا لمخالفة الأصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال: «وقد يكون» (المَفعُولُ المُطلَقُ) «بغير لفظه» (أي:) يكون المفعول المطلق (مُغَايرًا للَفظِ فِعلِهِ) العامل فيه لكن على قلةٍ؛ لأن الأصل فيه أن يكون موافقًا له في لفظه أيضًا، وهذا لدفع توهم أن كونه للتأكيد يوجب أن يكون بلفظه؛ لأن هذا التأكيد لفظي وهو لا يكون بغير لفظه، (إمَّا) أن يكون مغايرًا للفظ فعله (بِحَسَبِ المَادَّةِ) أي: الحروف الأصلية التي ركب منها «مثل: قعدت جلوسًا» وجلست قعودًا، فإن المادة مغايرة في الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر، وبابهما أيضًا مغاير لأن القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب، ولكن الشارح لم ينظر إليهما وأوردهما مثالا برأسه لزيادة الإيضاح، وقيل: هذا المثال إنما يصح لو لم يكن القعود مخصوصًا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى، والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر إلى الاستعمال لأن أحدهما يستعمل في مقام الآخر وأوردهما مثالًا، ومع هذا فالمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين.

2 - وإما بحسب الباب، نحو: «أَنْبَتَهُ اللهُ نَبَاتًا حسنًا»، وسيبويه يقدِّر له عاملًا من بابه، أي: «قَعَدْتُ وَجَلَسْتُ جُلُوسًا» و«أَنْبَتَهُ اللهُ فَنَبَتَ نَبَاتًا».

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) الناصب للمفعول المطلق (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ):

1 - (جَوَازًا كَقَوْلِكَ: لِمَنْ قَدِمَ) من سفره: (خَيْرَ مَقْدَمٍ) أي: قدمت قدومًا خيرَ مقدم، فـ«خير» اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما ....

(وَإِمَّا) أن يكون مغايرته له (بِحَسَبِ البَابِ نَحوُ: أَنبَتَهُ اللهُ نَبَاتًا حَسَنًا) لأن الأول من باب الأفعال والثاني من باب دخل مع أنهما موافقان في الحروف الأصلية، (وَسِيبَوِيهِ) يشترط الموافقة في المادة ولا يجوز المغايرة فيها و(يُقَدِّرُ لَهُ عَامِلًا مِن بَابِهِ) فيما خالف الباب والمادة (أَي: قَعَدتُ وَجَلَستُ جُلُوسًا، وَأَنبَتَهُ اللهُ فَنَبَتَ) ما أنبته الله (نَبَاتًا) عطف ههنا بالفاء وثمة بالواو لأن الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب أن يعطف بالواو المفيدة للمعية، والنبات لازم الإنبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب أن يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك: كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج.

ولما كان الأصل في العامل في المفعول المطلق أن يكون مذكورًا؛ لكونه عاملًا وركنًا من الكلام وحذفه مخالفًا للاصل أورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال: «وقد يحذف الفعل» (النَّاصِبُ للمَفعُولِ المُطلَقِ) يشير إلى أن اللام في قوله: «الفعل» للعهد الخارجي «لقيام قرينةٍ» أي: وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف؛ لأنه إذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف «جوازًا» أي: حذفًا جائزًا يعني: كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز إظهاره أيضًا «كقولك لمن قدم» من باب علم (مِن سَفَرِهِ) دعاءً له «خير مقدمٍ» (أَي: قَدِمتَ) بالخطاب (قُدُومًا خَيرَ مَقدَمٍ) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدومًا أيضًا للاختصار فبقي خير مقدم، ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية: خوش آمدى، (فَخَيرَ اسمُ تَفضِيلٍ) مخفف أخير على ما سيأتي في بابه، (وَمَصدَرِيَّتُهُ) أي: كونه مصدرًا مفعولًا مطلقًا (باعتِبارِ المَوصُوفِ) لكون الصفة عين الموصوف إذا كانت قائمة به (أَو المُضَافِ إِلَيهِ؛ لأَنَّ اسمَ التَّفضِيلِ لَهُ حُكمُ مَا

أضيف إليه.

2 - (وَوُجُوبًا) أي: حذفًا واجبًا (سَمَاعًا) أي: سماعيًا موقوفًا على السماع لا قاعدة له يعرف بها.

(مِثْلُ: سَقْيًا) أي: «سقاك الله سقيًا». (وَرَعْيًا) أي: «رعاك الله رعيًا».

(وَخَيْبَةً) أي: «خاب خيبة» من خَابَ الرَّجُلُ خَيْبَةً إذا لم ينل ما طلبه.

(وَجَدْعًا) أي: «جَدَعَ جَدْعًا» والجدع: قطع الأنف والأذن والشفة واليد.

أُضِيفَ) اسم التفضيل (إِلَيهِ) لكون المضاف إليه متممًا له يعني: من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية؛ فإطلاق المصدر عليه ههنا إما من قبيل إطلاق اسم الموصوف على الصفة وإما من قبيل إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف، فالعلامة جزئية فيهما لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، وكذا الصفة مع الموصوف.

«ووجوبًا» عطف على «جوازًا» يعني: وقد يحذف الناصب له أيضًا لقيام قرينة وجوبًا (أَي: حَذفًا وَاجِبًا) «سماعًا» (أي: سَمَاعيًّا) فيه إشارة إلى أن نصب «سماعًا» على الوصفية للحذف المقدر أي: حذفًا واجبًا سماعًا، (مَوقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ) من العرب لأنه (لا قَاعِدَةَ لَهُ) أي: لحذف الفعل الناصب له وجوبًا (يُعرَفُ) الحذف (بِهَا) إذا وجدت تلك القاعدة، والحذف السماعي ثلاثة أضرب: دعاء له، ودعاء عليه، وغير دعاء، فمثال الأول: «مثل: سقيًا» (أي: سَقَاكَ اللهُ سُقيًا) أي: أحسنك الله إحسانًا، «ورعيًا» (أَي: رَعَاكَ اللهُ رَعيًا) أي: حماك الله حماية، «و» مثال الثاني «خيبةً» (أي: خَابَ) فلان (خَيبَةً) مأخوذ (مِن: خَابَ الرَّجُلُ خَيبَةً) أي: من خاب يخيب مثل: باع يبيع (إِذَا لَم يَنَل) أي: لم يصل من: نال ينيل نيلًا مثل: باع يبيع بيعًا وهو الوصول (مَا طَلَبُهُ) بالفارسية: زيان كرده شود، «وجدعًا» (أي: جُدِعَ) مبني للمفعول (جَدعًا والجَدعُ) بالجيم والدال والعين المهملتين (قَطعُ) أحد الأعضاء الأربعة (الأَنفِ وَالأُذنِ والشَّفَةِ واليَدِ) أو قطع الاثنين منها أو الثلاثة أو كلها، ولذا عطف بالواو دون «أو» والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح، وإذا قطعت كلها يكون أقبح، فلا اعتبار لقول من قال: وفي الرضي كلمة «أو» بدل الواو وهو

(وَحَمْدًا) أي: «حَمِدْتُ حَمْدًا».

(وَشُكْرًا) أي: «شَكَرْتُ شُكْرًا». (وَعَجَبًا) أي: «عَجِبْتُ عَجَبًا»، فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا. قيل: عليه قد قالوا: «حَمِدْتُ اللهَ حَمْدًا، وَشَكَرْتُهُ شُكْرًا، وَعَجِبْتُ عَجَبًا».

فأجاب بعضهم: بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء.

وبعضهم: بأن وجوب الحذف إنما هو فيما استعمل باللام، نحو: «حمدًا له، وشكرًا له، وعجبًا له».

الموافق للغة، «و» مثال الثالث «حمدًا» (أي: حَمِدتُ) من باب علم (حَمدًا) بالفارسية: ستايش كردم، «وشكرًا» (أي: شَكَرتُ) من باب دخل (شُكرًا) بالفارسية: ستايش كردم، بمقابلة نعمة «وعجبًا» (أي: عَجَبتُ) من باب ضرب (عَجَبًا) على وزن غلبًا (فإِنَّهُ) أي: الشأن (لَم يُوجَد في كَلامِهِم) أي: في كلام العرب (استِعمَالُ الأَفعَالِ العَامِلَةِ في هَذِهِ المَصَادِرِ) مع مصادرها ولا قاعدة أيضًا يعرف الحذف بها؛ لأنه لم يوجد في كلام من يعتمد عليه نثر ونظم أن يقال: سقى سقيًا ولا رعى رعيًا ولا غيرهما، (وَهَذَا) أي: عدم وجدان استعمال هذه الأفعال مع مصادرها حين الاستعمال (مَعنَى وُجُوبِ الحَذفِ) أي: حذف الفعل الناصب له (سَمَاعًا، قِيلَ:) أي: اعترض لأن القول إذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض، وإذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم؛ لأنه يقال: قال به إذا حكم به (عَلَيهِ) أي: على هذا التعليل بأنهم (قَد قَالُوا: حَمِدتُ اللهَ حَمدًا وَشَكَرتُهُ شُكرًا وعَجَبتُ عَجَبًا) واستعملوا الأفعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال؛ (فَأَجابَ بَعضُهم: بأنَّ ذَلِكَ) أي: الاستعمال (لَيسَ مِن كَلام الفُصَحاءِ) الذين يعتمد بكلامهم، بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين، (وَ) أجاب (بَعضُهُم: بأنَّ وُجُوبَ الحَذفِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا) أي: في المفعول المطلق الذي (اِستُعمِلَ باللَّامِ) لأنه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبًا، وأما ما لم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازًا، وجاز ذكره أيضًا نحو: حمدًا أو حمدت حمدًا، (نَحوُ: حَمدًا لَهُ وَشُكرًا لَهُ وَعَجَبًا لَهُ) وسقيًا له ورعيًا له وخيبةً له وجدعًا له.

(وَ) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفًا واجبًا (قِيَاسًا) أي: حذفًا قياسيًّا يعلم له ضابط كلي يحذف الفعل معه لزومًا (فِي مَوَاضِعَ) متعددة:

(مِنْهَا) أي: من هذه المواضع موضع (مَا وَقَعَ) أي: مفعول مطلق وقع (مُثْبَتًا) أريد إثباته لا نفيه، فإنه لو أريد نفيه نحو: «مَا زَيْدٌ سَيْرًا» لا يجب حذفه (بَعْدَ نَفْيٍ) داخل ....

«و» (قَد يُحذَفُ) فيه إشارة إلى أن «قياسًا» عطف على «سماعًا» وإلى أن المعطوف في حكم المعطوف عليه (**الفِعلُ النَّاصِبُ للمَفعُولِ المُطلَقِ حَذفًا وَاجِبًا**) «قياسًا» (**أي: حَذفًا قِيَاسِيًّا**) فيه إشارة إلى أن «قياسا» صفة بعد صفة لقوله: «حذفًا واجبًا قياسًا»، والقياس ما (**يُعلَمُ**) مبني للمفعول أي: يوضع (**لَه ضَابِطٌ كُلّيٌّ**) منطبق على جميع جزئياته كقولك في تعريف الإنسان: الحيوان الناطق فإنه يصدق على جميع أفراد الانسان، (**يُحذَفُ الفِعلُ**) الناصب له (**مَعَهُ**) أي: مع وجود الضابط الكلي (**لُزُومًا**) أي: وجوبًا كما أورد المصنف في الصور المذكورة ههنا «في مواضع» نبه بصيغة جمع الكثرة على أنه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (**مُتَعدِّدَةٍ**) وصفه بها إشارة إلى ان المواضع جملة:

«منها» خبر مقدم أو مبتدأ بتأويل البعض أي: بعضها (**أي: مِن هَذِهِ المَوَاضِعِ**) أي: المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسًا (**مَوضِعُ**) «ما وقع» قدر المضاف ليصح الحمل بقوله: «منها» أو بقوله: «ما وقع» (**أي: مَفعُولٌ مُطلَقٌ**) أشار إلى أن «ما» موصوفة وهو المناسب في القواعد والقياسات (**وَقَعَ**) «مثبتًا» اسم مفعول من أثبت (**أُرِيدَ إِثبَاتُهُ**) فيه إشارة إلى أن قوله: «مثبتًا» من قبيل قوله عليه السلام: مَن قَتَلَ قَتِيلًا (**لا نَفيُهُ؛ فإِنَّهُ**) أي: الشأن (**لَو أُرِيدَ نَفيُهُ نَحوُ: ما زَيدٌ سَيرًا لا يَجِبُ حَذفُهُ**) أي: حذف فعله الناصب له؛ لأن النفي يقتضي منفيًا، والمذكور هو السير يصلح أن يكون منفيًا، ولأن حرف النفي يكون عاملًا فيه وينصبه فلا يحتاج إلى تقدير العامل الناصب له، وإنما قال الشارح: «لا يجب حذفه»؛ لأنه يجوز أن يكون من باب حذف الفعل جوازًا أي: ما زيد يسير سيرًا، «بعد نفي» متعلق بقوله: «وقع» (**دَاخِلٌ**) أشار بهذا القيد إلى أن قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره في قوله: «أو

على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه (أَوْ) بعد (مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ لَا يَكُونُ) المفعول المطلق (خَبَرًا عَنْهُ) أي: عن ذلك الاسم. وإنما قال: «على اسم»؛ لأنه لو دخل على فعل نحو: «مَا سِرْتُ إِلَّا سَيْرًا» و«إِنَّمَا سِرْتُ سَيْرًا» لا يكون منه. وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه؛ لأنه لو كان خبرًا عنه نحو: «مَا سَيْرِي إِلَّا سَيْرٌ شَدِيدٌ» لكان مرفوعًا على الخبرية (أَوْ وَقَعَ) المفعول المطلق (مُكَرَّرًا) أي: في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه

معنى نفي» وهذا المعنى هو الأولى لأن القيد المذكور ثانيًا يكون بيانًا للقيد المقدر سابقًا إذا كان القيد فيهما واحدًا وههنا كذلك، تأمل بالعقل والبال ولا تنظر إلى القيل والقال، (**عَلَى اسم**) وليس الدخول على نفس الاسم شرطًا لصحة انتصاب قولنا: ما كان زيد إلا سيرًا، وما بعدتك إلا سير البريد، على أنه مفعول مطلق، كذا في الرضي، «لا يكون» (**المفعول المطلق خَبَرًا عَنهُ**) أي: عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ أو معمولًا للعامل اللفظي كما نقلنا مثاله عن الرضي، «أو» وقع شيئًا (**بَعدَ**) «معنى نفي داخلٍ على اسم لا يكون» (**المَفعُولُ المُطلَقُ**) «خبرًا عنه» (**أي: عَن ذَلِكَ الاسم، وإِنَّما قَالَ: عَلَى اسم؛ لأَنَّهُ**) أي: الشأن (**لَو دَخَلَ**) حرف النفي (**عَلَى فِعلٍ نَحوُ: مَا سِرتُ**) بالخطاب أو التكلم (**إلّا سَيرًا**) أو معنى النفي عليه (**وَ**) نحو (**إِنَّمَا سِرتُ**) بأحدهما (**سَيرًا لا يَكُونُ**) ذلك المثال (**مِنهُ**) أي: من حذف الفعل الناصب له في شيء لا جوازًا ولا وجوبًا؛ لأن الفعل المذكور ينصب ويكون عاملًا فيه من غير احتياج إلى تقدير العامل (**وَإِنَّما وَصَفَ**) المصنف (**الاسمَ**) الذي دخل عليه النفي أو معناه (**بأن لا يَكُونَ المَفعُولُ المُطلَقُ خَبَرًا عَنهُ؛ لأَنّهُ**) أي: الشأن (**لَو كَانَ**) المفعول المطلق (**خَبَرًا عَنهُ**) لصحة الحمل عليه (**نَحوُ: مَا سَيري إلّا سَيرٌ شَدِيدٌ**) وإنما سيري سيرٌ كثير، وههنا يجوز أن يكون سيري مبتدأ وسير شديد خبره؛ لصحة الحمل عليه مثل: زيد عدل، ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (**لَكَانَ**) المفعول المطلق (**مَرفوعًا عَلَى الخَبَرِيَّةِ**) لا منصوبًا على أنه مفعول مطلق؛ بناءً على أن فعل العامل فيه محذوف وجوبًا أو جوازًا، «أو وقع» عطف على: «وقع» أي: ومنها مفعول مطلق وقع (**المَفعُولُ المُطلَقُ**) «مكررًا» (**أي:**) وقع المفعول المطلق (**في مَوضِعِ الخَبَرِ عَن اسمٍ**) طالب للخبر (**لا يَصلُحُ وُقُوعُهُ**) أي: وقوع

خبرًا عنه، فلا يرد عليه نحو: ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾، وإنما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه (نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا) أي: «إِلَّا تَسِيرُ سَيْرًا» (وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ) أي: «تَسِيرُ سَيْرَ الْبَرِيدِ»، هذان مثالان لما وقع مثبتًا بعد نفي، وإنما أورد مثالين ....

المفعول المطلق (خَبَرًا عَنهُ) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما سبق فلا يرد ما هو المتبادر من ظاهره، (فَلا يَرِدُ عَلَيهِ) أي: على قوله: أو وقع مكررًا (نَحوُ) قوله تعالى: (﴿إِذَا دُكَّتِ﴾) بالمبني للمفعول (﴿ٱلۡأَرۡضُ﴾) أي: زلزلت الأرض (﴿دَكّٗا دَكّٗا﴾) بأن يقال: وقع المفعول المطلق مكررًا ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازًا، ولا وجوبًا؛ لأنه لم يقع في موضع الخبر عن اسم يقتضي خبرًا لا يصلح وقوعه خبرًا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع في محله، ولكن الثاني ليس تأكيدًا للأول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل إلا أنه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف إليه انتصابه فالمعنى: دكت الأرض دكا بعد دك أي: زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال، (وَإِنَّما جَمَعَ) المصنف (بَينَ الضَّابِطَتَينِ) ولم يفصل بينهما بقوله: «ومنها ما وقع مكررًا» كما فصل في الصور الآتية؛ (لاشتِرَاكِهِمَا في الوُقُوعِ بَعدَ اسمٍ) يقتضي خبر الأولين (لا يَكُونُ) المفعول المطلق (خَبَرًا عَنهُ) وجمع الضابطتين ظاهر؛ ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما «نحو: ما أنت إلا سيرًا» فسيرًا: مفعول مطلق وقع مثبتًا بعد نفي وهو لفظ «ما» داخل على اسم وهو «أنت» لا يكون لفظ «سيرًا» خبرًا عنه؛ لعدم صحة حمله عليه لأنه لا يقال: أنت سيرٌ، إلا مجازًا أو مبالغة مثل: زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرًا عنه، (أي) ما أنت (إلا تَسِيرُ سَيرًا)، «وما أنت إلا سير البريد» (أي) ما أنت إلا (تَسِيرُ سَيرَ البَرِيدِ) وهو معرب: دم بريده، وهو اسم بمعنى: استرپيام؛ لأن علامته قطع الذنب ثم صار اسمًا بمعنى: پيك، (هَذَانِ) أي: نحو ما أنت إلا سيرًا، وما أنت إلا سير البريد كلاهما (مِثَالانِ لِمَا وَقَعَ مُثبتًا بَعدَ نَفيٍ) داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه، (وَإِنَّما أَورَدَ) المصنف (مِثَالَينِ) لهذه الصورة مع أن المثال الواحد كاف لإيضاح المقصود والتفهيم، ومع هذا ليس من دأب المصنف أن يورد مثالين

تنبيهًا على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، أو إلى ما يشبه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف.

(وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا) أي: «تَسِيرُ سَيْرًا» مثال لما وقع مثبتًا بعد معنى نفي. (وَزَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا) أي: «زيد يَسِيرُ سَيْرًا سَيْرًا» مثال لما وقع مكررًا. (وَمِنْهَا) أي: ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (مَا وَقَعَ) أي: موضع مفعول مطلق وقع (تَفْصِيلًا لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ).

لقاعدة واحدة (تَنبيهًا) على ثلاثة فوائد (عَلَى أنَّ الاسمَ) الذي هو المفعول المطلق (الوَاقِعَ مَوقِعَ الخَبَرِ يَنقَسِمُ إِلَى النَّكِرَةِ والمَعرِفَةِ) كما في المثال الأول والثاني، (أَو) ينقسم (إِلَى مَا هُوَ فِعلٌ للمُبتدأ، أَو إِلَى مَا يُشبَّهُ بِهِ فِعلُهُ) لأن المفعول المطلق في المثال الأول فعل المبتدأ وقائم به وفي الثاني يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبهًا به وليس فعل المبتدأ ولا قائمًا به، (أو) ينقسم (إِلَى مُفرَدٍ) كالمثال الأول (وَمُضافٍ) كالمثال الثاني وأن يكون للتأكيد والنوع وأن يجب تقدير عامله بعد إلا كالمثال الأول؛ لأنه لا يصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق، وأن لا يجب كالمثال الثاني فإنه يجوز تقدير عامله قبل إلا كما يجوز تقديره بعدها، «وإنما أنت سيرًا» هذا (أَي: تَسِيرُ سَيرًا، مِثالٌ لِمَا وَقَعَ مُثبتًا بَعدَ مَعنى نَفي) أي: إنما أنت تسير سيرًا، وإنما أنت تسير سير البريد، «وزيدٌ سيرًا سيرًا»، (أي: زَيدٌ يَسيرُ سَيرًا سَيرًا) يراد بمثل هذا التكثير في الفعل؛ لأنه يقال مثل هذا الكلام لمن يكثر منه السير، أي: زيد يسير سيرًا بعد سيرٍ لأن السير الثاني ليس تأكيدًا، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: 21] لأنه بيان لكثرة الزلزلة لا تحققها وتقررها، والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا، (مِثَالٌ لِمَا وَقَعَ مُكَرّرًا) في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرًا عنه.

«ومنها» (أي: وَمِن المَوَاضِعِ الَّتي يَجِبُ حَذفُ الفِعلِ النَّاصِبِ للمَفعُولِ المُطلَقِ فِيهَا) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع إلى المواضع «ما وقع» (أَي: مَوضِعِ مَفعُولٍ مُطلَقٍ وَقَعَ) «تفصيلًا» وبيانًا وتفسيرًا «لأثر» أي: لفائدة «مضمون جملةٍ» وما هو المقصود منها «متقدمةٍ» سواء كانت تلك الجملة طلبية أو

والمراد بمضمون الجملة: مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره: الغرض المطلوب منه، بتفصيل الأثر: بيان أنواعه المختلفة المحتملة نحو قوله تعالى: (﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ﴾) أي: بعد شد الوثاق (﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾). فقوله: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شَدِّ الوِثَاقِ إما المن ﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾ ....

خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح؛ لأن التفصيل لا يكون إلا لما تقدم، (وَالمُرَادُ) ههنا (بِمَضمُونِ الجُملَةِ مَصدَرُها المُضَافُ إِلَى الفَاعِلِ) فيما إذا كان مناط الفائدة النسبة الإسنادية مثل: فاذهب فإما مشيًا بعد وإما ركوبًا، (أَو) مصدرها المضاف إلى (المَفعُولِ) كالمثال المذكور في المتن؛ لأن المراد شد الوثاق أي: فيما إذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية، (وَ) المراد (بِأَثَرِهِ) أي: بأثر المضمون (الغَرَضُ المَطلُوبُ مِنهُ) أي: الفائدة المقصودة من ذلك المضمون، وفي الرضي: ويعني بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه أثرًا؛ لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر، (وَ) المراد (بِتَفصِيلِ الأَثَرِ بَيَانُ أَنوَاعِهِ المُختَلِفَةِ المُحتَمَلَةِ) وإنما وجب الحذف حينئذٍ؛ لأن الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح أن يقوم ما يتضمن ذلك المصدر، أعني: الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض أي: أفعالها الناصبة لها أي: فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذكر أفعالها قبلها فوجب حذفها رفعًا للثقل، «نحو» (قَولِهِ تَعَالَى) حتى إذا أثخنتموهم «﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾» بالفتح والكسر ما يشد به من حبل وغيره، «﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ﴾» (أَي: بَعدَ شَدِّ الوِثَاقِ) «﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾» بكسر الفاء وفتحها أي: بعد شد الوثاق، (فَقَولُهُ: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ ، جُملَةٌ) فعلية طلبية (مَضمُونُها) مصدرها المضاف إلى المفعول لأن المقصود من هذه الجملة أحكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شَدُّ الوِثَاقِ، وَالغَرَضُ المَطلُوبُ مِن شَدِّ الوِثَاقِ) يعني: الفائدة المقصودة منه، (إِمَّا المَنُّ) بفتح الميم وتشديد النون مصدر: من يمن منا مثل: مد يمد مدا، من الباب الأول الإعطاء والإطلاق من غير فداء، وأخذ شيء بمقابلته بالفارسية: كس رارها كردن بجز چيز، (وَإِمَّا الفِدَاءَ) مصدر:

ففصَّل الله تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ أي: إما تمنون منًّا بعد الشد وإما تفدون فداءً» .

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع (مَا وَقَعَ) أي: موضع مفعول مطلق وقع فيه (لِلتَّشْبِيهِ) أي: لأن يشبه به أمر آخر .

واحترز به عن نحو: «لِزَيْدٍ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٍ»؛ لأنه لم يقع للتشبيه (عِلَاجًا) أي: حال كونه ....

فدى يفدي مثل: رمى يرمي، من الباب الثاني على وزن صرافٌ، الإطلاق بأخذ شيء في مقابلته بالفارسية: كس رارها كردن بچيزى، وأما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل في شد الوثاق أربع فوائد: المن، والفداء، والقتل، والاستخدام، (فَفَصَّلَ اللهُ تَعَالَى) وبيَّن (هَذَا الغَرَضَ المَطلُوبَ) من هذه الجملة بإما التفصيلية والفاء التعقيبية (بِقَولِهِ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ ، أي: إِمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا) أي: إما تطلقون ما شددتم الوثاق عليه إطلاقًا بلا شيء فتنالون به ثواب الإعتاق، (بَعدَ الشَّدِّ) أي: شد الوثاق (وَإِمَّا تَفدُونَ فِدَاءً) وإما تطلقونهم إطلاقًا بأخذ شيء منهم فتنتفعون به في حوائجكم، هذا في الإنشائية وأما في الخبرية فقولك: زيد يكتب فإما قراءة بعد وإما بيعًا، وزيد يشترى طعامًا فإما أكلًا بعد وإما بيعًا، ونحو ذلك.

«ومنها» (أَي: مِن تِلكَ المَوَاضِعِ) أو من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها «ما وقع» (أَي: مَوضِعَ مَفعُولٍ مُطلَقٍ وَقَعَ فِيهِ) «للتشبيه» (أَي: لأن يُشبَّهُ) مبني للمفعول (بِهِ) أي: بالمفعول المطلق (أَمرٌ آخَرُ) يعني: أن المفعول المطلق يكون مشبهًا به لأمر آخر، (وَاحتَرَزَ) المصنف (بِهِ) أي: بقوله للتشبيه (عَن نَحوِ: لِزَيدٍ) خبر مقدم (صَوتٌ) مبتدأ مؤخر مثل قولك: في الدار رجلٌ، (صَوتٌ حَسَنٌ) فصوت بالرفع إما بدل البعض من الكل؛ لأن الصوت الأول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق وإما صفة له لصيرورته مع صفته بمنـزلة شيء واحد وأجاز الرضي جعله تأكيدًا لفظيًّا فلم يكن مفعولًا مطلقًا حتى ينصب فيحذف عامله إما جوازًا وإما وجوبًا؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن قوله: صوت حسن (لَم يَقَع) ههنا (لِلتَّشبيهِ) «علاجًا» والعلاج مصدر عالج (أَي: حَالَ كَونِهِ)

دالًا على فعل من أفعال الجوارح. واحترز به عن نحو: «لِزَيْدٍ زُهْدٌ زُهْدَ الصُّلَحَاءِ»؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح (بَعْدَ جُمْلَةٍ).

واحترز به عن نحو: «صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حمَارٍ»(مُشْتَمِلَةٍ) تلك الجملة (عَلَى اسْمٍ)كائن (بِمَعْنَاهُ) أي: بمعنى المفعول المطلق. واحترز به عن نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَاً لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ» (وَ على صَاحِبِهِ) أي: على صاحب ذلك الاسم،

أي: كونه علاجًا لدلالته على الهيئة (**دَالًا عَلَى فِعلٍ مِن أَفعَالِ الجَوَارِحِ**) وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة، والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والإذن واللسان والرجل، سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (**وَاحتَرَزَ**) المصنف (**بِهِ**) أي: بقوله: علاجًا (**عَن نَحوِ: لِزَيدٍ زُهدٌ زُهدَ الصُّلُحَاءِ**) وعلمٌ علم الفقهاء؛ فإن الزهد مصدر من: زهد يزهد من باب: علم، وقع للتشبيه لأن زهد زيد شبه لزهد الصلحاء إلا أنه ليس علاجًا؛ (**لأنّ الزُّهدَ لَيسَ مِن أَفعَالِ الجَوارِحِ**) لأنه يحصل بملاحظة القلب كما أن العلم يحصل كذلك فليس من أفعال الجوارح؛ فيكون مرفوعًا على البدلية بدل البعض من الكل ولأن الزهد وهو الإعراض عن الدنيا وما فيها تقول: زهد فيه وزهد عنه أي: أعرض دال على أمر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه، «بعد جملةٍ» ظرف وقع (**وَاحتُرِزَ**) المصنف (**بِهِ**) أي: بقوله: بعد جملة (**عَن نَحوِ: صَوتُ زَيدٍ صَوتُ حُمَارٍ**) فإن الصوت مصدر من: صات يصوت صوتًا مثل: صان يصون صونًا، وقع للتشبيه لأنه تشبيه بليغ كقولك: زيد أسد حال كونه علاجًا إلا أنه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرًا، «مشتملةٍ» (**تِلكَ الجُملَةِ**) صفة «على اسم» متعلق بمشتملة (**كَائِنٍ**) «بمعناه» (**أَي: بِمَعنَى المَفعُولِ المُطلَقِ، وَاحتُرِزَ بِهِ**) أي: بقوله مشتملة على اسم بمعناه (**عَن نَحوِ: مَرَرتُ بِزَيدٍ، فإذَا لَهُ صَوتٌ صَوتَ حِمَارٍ**) فصوت حمارٍ، مصدر وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة وهي: له صوت، إلا أن هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، فصوت حمار مرفوع على أنه بدل ادعائي من المبتدإ فكأنه قيل: فإذا له صوت حمار «و» مشتملة تلك الجملة أيضًا «على صاحبه» (**أَي: عَلَى صَاحِبِ ذَلِكَ الاسمِ**) وهو الاسم الذي اشتملته تلك الجملة، قوله:

أي: الذي قام به معناه. واحترز به عن نحو: «مَرَرْتُ بِالْبَلَدِ فَإِذَا بِهِ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ» (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ) أي: يصوت صوت حمار، من «صَاتَ الشَّيْءُ صَوْتًا» بمعنى: صوَّت توصيتًا، فـ«صوت حمار» مصدر وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة، هي قوله: «له صوت»، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو صوت، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في «له».

(أَي: الَّذي قَامَ بِهِ مَعناهُ) تفسير لقوله: صاحبه (وَاحتُرِزَ بِهِ) أي: بقوله: وصاحبه (عَن نَحوِ: مَرَرتُ بالبَلَدِ فإذَا بِهِ صَوتٌ صَوتَ حِمَارٍ) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة وهي به صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت إلا أن تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم، فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على أنه بدل أو عطف بيان أو صفة بتقدير مثل، وإنما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف؛ لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه «نحو: مررت بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوت حمارٍ» (أَي: يُصَوِّتُ صَوتَ حِمَارٍ) والجملة المحذوفة حال مشتق (مِن صَاتَ الشَّيءُ صَوتًا) من باب: دخل مثل: صان يصون صونًا، (بِمَعنى: صَوَّتَ) يصوت (تَصويتًا) من باب التفعيل، وإنما قال بمعنى صوت تصويتًا؛ لأن في كون الصوت مصدرًا اختلافًا؛ لأن الرضي قال: الصوت اسم أقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس أيضًا جعله اسمًا ولم يبين كونه مصدرًا، وأما التصويت فمصدريته اتفاقي، (فَصَوتَ حِمَارٍ مَصدَرٌ) كذا قاله «الصحاح» مضاف إلى الفاعل، (وَقَعَ للتَّشبيهِ) لأن صوت زيد في هذا المثال شبه له فكان هو مشبهًا به (عِلاجًا) لأن الصوت من الحمار يصدر من إحدى الجوارح وهي الفم واللسان فيه، (بَعدَ جُملَةٍ هِيَ) أي: تلك الجملة (قَولُهُ: لَهُ صَوتٌ) لأن قوله: له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك: في الدار رجلٌ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية، (وَهِيَ) أي: هذه الجملة (مُشتَمِلَةٌ) يعني: اشتملت (عَلَى اسم) كائن (بِمَعنَى المَفعُولِ المُطلَقِ، وَهُوَ) أي: ذلك الاسم المشتمل عليه (صَوتٌ) لأن صوت في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق، (وَمَشتَمِلَةٌ) تلك الجملة أيضًا (عَلَى صَاحِبِ ذَلِكَ الاسمِ، وَهُوَ) أي: الصاحب (الضَّمِيرِ المَجرُورِ في: لَهُ)

(وَ) نحو: مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا له (صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى) أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي: امرأة مات ولدها.

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع (مَا وَقَعَ) أي: موضع مفعول مطلق وقع (مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلَ لَهَا) أي: لهذه الجملة (غَيْرُهُ) أي: غير المفعول المطلق (نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا) ....

لرجوعه إلى زيد فوجدت الشروط بأسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية عنه، «و» (**نَحوُ: مَرَرتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ**) «صراخٌ صراخ الثكلى» فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم، وحينئذ لا حاجة إلى نقله إلى باب التفعيل، وقيل: اسم بمعنى المصدر فحينئذٍ يحتاج إلى نقله إليه، (**أَي: يَصرُخُ صُرَاخَ الثَّكلَى وَهِيَ امرَأَةٌ مَاتَ وَلَدَها**) لأن الثكل الفقد يقال: ثكلته أمه بالكسر أي: فقدته، وفى الحديث: (ثَكِلَتكَ أُمُّكَ) وامرأة ثكلة وثكلى وبابه علم، وإنما أورد مثالين إشارة إلى أن هذا القسم مستعمل مضافًا إلى ذي روح سواء كان من غير ذوي العقول كالمثال الأول أو منه نحو: مررت بزيد فإذا له دق دقك بالمنجار حب الفلفل، وكالثاني، ومضافًا إلى النكرة أو المعرفة كالمثال الأول والثاني.

«ومنها» (**أَي: مِن تِلكَ المَوَاضِعِ**) أي: من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيه قياسًا «ما وقع» (**أَي: مَوضِعَ مَفعُولٍ مُطلَقٍ وَقَعَ**) «مضمون جملةٍ» أي: مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول «لا محتمل لها» فلا لنفي الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبني على الفتح اسم لا ولها، (**أي: لِهَذِهِ الجُملَةِ**) صفة محتمل و «غيره» (**أي: غَيرِ المَفعُولِ المُطلَقِ**) خبر لا والجملة صفة جملة أي: لا محتمل ثابتًا لهذه الجملة غير المفعول المطلق، وقيل: غيره منصوب لأنه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف أي: لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة، وإنما وجب الحذف لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه، وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم «نحو: له» خبر مقدم «علي» حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع إلى الألف «ألف درهم» مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره «اعترافًا»

أي: «اعترفت اعترافًا»، فـ«اعترافًا» مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ»؛ لأن مضمونه الاعتراف، ولا محتمل لها غيره.

(وَيُسَمَّى) هذا النوع من المفعول المطلق (تَأْكِيدٌ لِنَفْسِهِ) أي: نفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته، لا أمرًا يغايره ولو كان بالاعتبار.

(وَمِنْهَا ما) أي: موضع مفعول مطلق مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا) أي: لهذه الجملة (مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ) أي: غير ....

(أَي: اِعتَرَفتُ) ما علي من الألف (اِعتِرَافًا) وهو بالفارسية: اقراركردن بچيز، وههنا: اقراركردم بهزاردرم، (فَاعتِرَافًا مَصدَرٌ) من باب الافتعال (وَقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ، وَهِيَ قَولُهُ) أي: قول المصنف (لَهُ عَلَيَّ أَلفُ دِرهَمٍ؛ لأنّ مَضمُونَهُ) أي: مضمون قوله: له علي ألف درهم (الاعتِرَافُ) بألف درهم لا غير؛ لأن المرء مؤاخذ بإقراره وقد أقر بألف، (وَلا مُحتَمَلَ لَهَا غَيرُهُ) فأصله: له علي ألف درهم اعترفت بتلك الألف اعترافًا، فحذف الفعل مع فاعله وجوبًا لدلالة الجملة المتقدمة عليه، ومنه: الله قائم بالقسط حقا، ومحمد رسول الله حقا، وأولئك هم المؤمنون حقا، «ويسمى» بالبناء للمفعول (هَذَا النَّوعُ مِن) أنواع (المَفعُولِ المُطلَقِ) الذي وجب حذف عامله قياسًا «تأكيدٌ لنفسه» وذاته (أَي: نَفسِ المَفعُولِ المُطلَقِ) وذاته، هذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ؛ لأن المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعني: أن مفهوم الاعتراف أكد مفهوم له علي ألف درهم وهو الاعتراف أيضًا، وفي الرضي: فاعترافًا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة؛ (لأنّه) أي: لأن الاعتراف (إِنَّمَا يُؤَكِّدُ نَفسُهُ وَذَاتُهُ) لأنه يؤكد مضمون الجملة التي هي عين الاعتراف، (لا) يؤكد (أَمرًا يُغَايِرُهُ) أي: يغاير نفسه وذاته، (وَلَو كَانَ) يؤكد نفسه (بالاعتِبَارِ) أي: باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظًا حكمًا أو باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونًا حكمًا ليتوافقًا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون، تأمل.

«ومنها» أي: من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها «ما» (أَي: مَوضِعُ مَفعُولٍ مُطلَقٍ) «وقع مضمون جملةٍ» كائن «لها» (أَي: لِهَذِهِ الجُملَةِ) «محتملٌ غيره» بالرفع نائب فاعل لقوله: محتمل (أَي: غَيرُ

المفعول المطلق (نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا) أي: حَقَّ حَقًّا من «حَقَّ يَحِقُّ» إذا ثبت ووجب، فـ«حَقًّا» مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: «زَيْدٌ قَائِمٌ» ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل. (وَيُسَمَّى) هذا النوع من المفعول المطلق (تَأْكِيدًا لِغَيْرِهِ)؛ لأنه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكَّد ـ اسم مفعول ـ من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد ـ اسم فاعل ـ من حيث إنه منصوص عليه بلفظ بالمصدر.

المَفعُولِ المُطلَقِ) «نحو: زيدٌ قائمٌ حقا» (أَي: حَقَّ) قيام زيد (حَقًّا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ (مِن حَقَّ يَحِقٌّ) مثل فر يفر من باب: ضرب (إِذ ثَبَتَ وَوَجَبَ) لأن الحق في اللغة: الثبوت وفي: الشرع الوجوب (فَحَقًّا مَصدَرٌ) من حق يحق (وَقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ، وَهِيَ) أي: تلك الجملة (قَولُهُ: زَيدٌ قَائِمٌ) ومضمونها قيام زيد (وَلَهَا) أي: لهذه الجملة (مُحتَمِلٌ غَيرُهُ لأَنَّهَا) خبر (تَحتَمِلُ الصِّدقَ) وهو ما يطابق الواقع مثل: السماء فوقنا والأرض تحتنا، (وَالكِذبَ) وهو ما لا يطابقه مثل: السماء تحتنا والأرض فوقنا، (وَالحَقُّ) وهو ما يطابقه الواقع مثل: كون السماء فوقنا مطابق له (والبَاطِلُ) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو يطابق الواقع، «ويسمى» (هَذَا النَّوعُ مِن المَفعُولِ المُطلَقِ) «تأكيدًا لغيره» (لأَنَّهُ) أي: لأن المفعول المطلق (مِن حَيثُ هُوَ مَنصُوصٌ عَلَيهِ بِلَفظِ المَصدَرِ) وهو قوله: حقا (يُؤَكّدُ نَفسَهُ) والجملة خبر إن (مِن حَيثُ هُوَ مُحتَمِلُ الجُملَةَ) وهي: زيد قائم؛ فصار المؤكد منصوصًا ومصرحًا، والمؤكد مضمونًا ومحتملًا، والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيدًا لنفسه وذاته، ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما، فقال بالفاء التفسيرية (فَالمُؤَكِّدُ) حال كونه (اسمَ مَفعُولٍ) يعني: المحتمل بجملة زيد قائم (مِن حَيثُ إِعتِبَارُ وَصفِ الاحتِمَالِ فِيهِ) أي: في المؤكد اسم مفعول يعني: لكونه محتملًا بجملة زيد قائم وموصوفًا بوصف الاحتمال (يُغَايِرُ) خبر لقوله: «فالمؤكد» (المُؤَكِّدَ) حال كونه (اسمَ فَاعِلٍ مِن حَيثُ إِنّهُ) أي: إن المؤكد اسم فاعل (مَنصُوصٌ عَلَيهِ بِلَفظِ المَصدَرِ) فالحاصل: أن الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت أن الجملة لكونها خبرًا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل

ويحتمل أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع، وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه؛ ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل.

(وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثَنًّى) أي: على صيغة التثنية وإن لم يكن للتثنية، بل للتكرير والتكثير، ....

الجملة، والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به، والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وإن اتحدا مرادًا، فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدًا لغيره؛ فإطلاق الغير باعتبار الوصف لأن وصف أحدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد، وهو الحقيقة ويسمى تأكيدًا باعتبار المراد، وقيل: لغيره باعتبار الوصف، تأمل ولا تأل جهدك، (**وَيَحتَمِلُ أَن يَكُونَ المُرَادُ**) من قوله: «ويسمى تأكيدًا لغيره» (**أَنَّهُ تَأكِيدٌ لأَجلِ غَيرِهِ**) بناء على أن يكون اللام في قوله: «لغيره» علة للتأكيد بحذف المضاف لا صلة له كما في التوجيه الأول؛ (**لِيَندَفِعَ**) الغير ويتقرر ما هو المقصود، ولهذا سمي تأكيدًا لكن أورد عليه فوات حسن التقابل فأشار إلى دفعه بقوله: (**وَعَلَى هَذَا**) الاحتمال (**يَنبَغِي أَن يَكُونَ المُرَادُ بالتَّأكِيدِ لِنَفسِهِ أَنَّهُ تَأكِيدٌ لأَجلِ نَفسِهِ**) وذاته على أن يكون اللام أيضًا للتعليل (**لِيَتَكَرَّرَ**) المفعول المطلق (**وَيَتَقَرَّرَ حَتَّى يَحسُنَ التَّقَابُلُ**) أي: مقابلة هذا النوع للنوع الأول؛ لكون اللام فيهما للتعليل في هذا التوجيه، وفي التوجيه الأول صلة فيهما فحسن تقابلهما في كلا التوجيهين.

«ومنها» أي: من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسًا «ما» أي: موضع مفعول مطلق «وقع مثنى» (أي) وقع (**عَلَى صِيغَةِ التَّثنِيَةِ**) وصورتها يعني: بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (**وَإِن لَم يَكُن للتَّثنِيَةِ**) يعني: وإن لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية (**بَل**) المراد منها (**للتَّكرِيرِ والتَّكثِيرِ**) وإنما أورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة وأكثر استعمالًا دون الجمع، فناسب أن تكون صيغتها مستعملة في التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافًا إلى الفاعل نحو: دواليك أي: تداول الأمر دوالين أي: افعله مداولة بعد

ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي: «مثنى مضافًا إلى الفاعل أو المفعول»؛ لئلا يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي: رجعًا مكررًا كثيرًا، وفي جعل المثال من تتمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف.

(مِثْلُ: لَبَّيْكَ) أصله: «أُلِبُّ لَكَ إِلْبَابَيْنِ»أي: «أقيم لخدمتك، وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة ....

مداولة، وهذاذيك أي: أسرع إسراعًا بعد إسراع، وهجاجيك أي: كف كفا بعد كف، وحنانيك أي: تحنن تحننًا بعد تحنن، هذه الألفاظ مصادر لم تستعمل إلا للتكرير والتكثير ومضافة إلى فاعلها، كذا في الرضي، أو إلى المفعول كالمثالين المذكورين في المتن؛ ولذا قال الشارح: (**وَلا بُدَّ في تَتمِيم هَذِهِ القَاعِدَةِ مِن قَيدِ الإضَافَةِ**) لأن الاستعمال ورد هكذا (**أي**) ومنها ما وقع (**مُثَنًّى مُضَافًا إِلَى الفَاعِلِ أَو المَفعُولِ**) أقول: لما كان هذا النوع لم يستعمل إلا بالإضافة إلى أحدهما ترك المصنف قيد الإضافة اعتمادًا بالعرف؛ إذ العرف قرينة قوية فيما بينهم؛ (**لِئَلَّا يَرِدَ**) على هذه القاعدة (**مِثلُ قَولِهِ تَعَالى**: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾) [الملك: 4] بأن يقال: إن المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازًا ولا وجوبًا، بل هو مذكور لفظًا (**أي**) ارجع البصر (**رَجعًا مُكَرَّرًا كَثِيرًا**) متتابعًا (**وَفِي جَعلِ المِثَالِ**) وهو: لبيك وسعديك (**مِن تَتِمَّةِ**) أي: من تتميم (**التَّعرِيفِ لإفَادَةِ هَذَا القَيدِ**) أي: قيد الإضافة يعني: في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثال حيث أورده مضافًا (**تَكَلُّفٌ**) ومع هذا يكون قيد الإضافة إلى المفعول، ولا يستفاد قيد الإضافة إلى الفاعل إلا أن يراد بالإضافة المستفادة من المثال جنس الإضافة، وذا تكلف آخر؛ إذ الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لإيضاح التعريف فأخذه بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين، «مثل: لبيك» (**أَصلُهُ: أَلِبُّ**) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من: ألب يلب من باب: الأفعال (**لَكَ إِلبَابَينِ أي: أُقِيمُ**) معنى ألب (**لِخِدمَتِكَ**) عسيرًا ويسيرًا (**وَامتِثَالِ أَمرِكَ**) أي: ما أمرتني به ليلًا ونهارًا، (**وَلَا أَبرَحُ**) أي: لا أزول (**عَن مَكَاني**) أي: عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالأمر كالمقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى ألب لك (**إِقَامَةً كَثِيرَةً**)

متتالية»، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، فصار «لَبَّيْكَ».
ويجوز أن يكون من «لَبَّ» بالمكان بمعنى «أَلَبَّ»، فلا يكون محذوف الزوائد.

(وَ) على هذا القياس (سَعْدَيْكَ) أي: «أُسْعِدُكَ إِسْعَادًا بَعْدَ إِسْعَادٍ» بمعنى «أُعِينُكَ» ....

بحيث لا نهاية لها (مُتَتَالِيَةً) أي: متتابعة بعضها إثر بعض، حيث لا فصل بينها هذا معنى إلبابين، (فَحُذِفَ الفِعلُ) مع فاعله وجوبًا في كلام المجيب قيل: ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة أو ليتفرغ المأمور بسماع المأمور به، والأول أليق بمقام رعاية الأدب، (وَأُقِيمَ المَصدَرُ) وهو إلبابين (مَقَامَهُ) أي: مقام الفعل المحذوف بأن قدم على قوله: «لك» فصار: إلبابين لك، كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: 4] (وَرُدَّ) المصدر (إِلَى الثُّلاثِي بِحَذفِ زَوَائِدِهِ) وأريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لأن الزوائد في: إلبابين اثنان الهمزة والالف لأن الزائد لكونه زائدًا يقبل الحذف (ثُمَّ حُذِفَ حَرفُ الجَرِّ) وهو اللام (مِن المَفعُولِ) اتساعًا فصار الضمير المتصل منفصلًا فصار لبين إياك (وَأُضِيفَ المَصدَرُ إِلَيهِ) أي: إلى المفعول (فَصَارَ) المفعول المطلق بعد هذه الأحوال (لَبَّيكَ) كل ذلك للعلة السابقة آنفًا، (وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ) لبيك مأخوذًا (مِن لَبَّ بالمَكَانِ) ثلاثيًا (بِمَعنى أَلَبَّ) يعني: بمعنى أقام به، في «القاموس»: ألب أقام كلب ومنه: لبيك، (فَلا يَكُونُ) لبيك حينئذ (مَحذُوفَ الزَّوَائِدِ) لأنه ليس فيه زوائد فتحذف، أصله: ألب لك لبين، فحذف الفعل من كلام المجيب وأقيم المصدر مقامه، وحرف الجر من المفعول اتساعًا، وأضيف المصدر إليه فصار لبيك، ومعنى كلا التوجيهين واحد.

«و» (عَلَى هَذَا القِيَاسُ) «سعديك» إلا أنه لا يكون غير محذوف الزوائد؛ لأنه لم يجئ سعد ثلاثيًا بمعنى: أسعد كما جاء لب بمعنى ألب (أي: أَسعَدَكَ) إسعادين، يعني: أسعدك (إسعادًا بَعدَ إِسعَادٍ، بمعنى: أُعِينُكَ) إعانة كثيرة متتالية، فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلًا فصار إياك إسعادين، فقدم المصدر فصار إسعادين إياك، فحذف الزوائد فصار سعدين إياك،

إلا أن «أَسْعَدَ» يتعدى بنفسه، بخلاف «أَلَبَّ»، فإنه يتعدى اللام.

وأضيف المصدر إلى المفعول فصار بعد هذه الأحوال سعديك، (إِلَّا أَنَّ أَسعَدَ) استثناء من قوله: «وعلى هذا القياس سعديك» يعني: أن سعديك مثل: لبيك في جميع الأحوال إلا في حالين في: أن أسعد مخصوص بأن يكون محذوف الزوائد؛ لأنه لم يجئ سعد ثلاثيًا بمعنى: أسعد، كما جاء لب بمعنى ألب، وفي: أنه لا يكون محذوف اللام؛ لأنه (يَتَعَدَّى بِنَفسِهِ) ولا يحتاج إلى شيء يتعدى به (بِخِلافِ أَلَبَّ؛ فإِنَّهُ) لازم (يَتَعَدَّى باللَّامِ)، والله أعلم.

* * *

[المفعول به]

(الْمَفْعُولُ بِهِ: هُوَ مَا وَقَعَ) أي: اسم ما وقع (عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ) ولم يذكره اكتفاءً بما سبق في المفعول المطلق. والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه: تعلقه به بلا واسطة حرف، فإنهم يقولون في «ضَرَبْتُ زَيْدًا»: إن الضرب واقع على «زيد»، ولا يقولون في «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: أن المرور واقع عليه، بل ملتبس به. فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية، فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل ......

[المفعول به]

«المفعول به» ذكره بعد المفعول المطلق؛ لأنه أقوى المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل إذا حذف دون سائرها، وسمي به لأنه وقع الفعل به كما في: ضربت زيدًا، أو تعلق به كما في: خلق الله العالم، والضمير في «به» يرجع إلى الألف واللام أي: الذي يفعل به فعل أي: يعامل بالفعل «هو» أي: المفعول به «ما وقع» (**أي: اسمٌ وَقَعَ**) «عليه فعل الفاعل» أي: ما تعلق به فعل الفاعل إما حسيا نحو: ضربت زيدًا، وإما غيره نحو: خلق الله العالم، وأعطيت زيدًا درهمًا، وما ضربت زيدًا، (**ولم يذكره**) أي: لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما (**اِكتِفاءً**) مفعول له (**بِمَا سَبَقَ**) أي: بذكره (**في المَفعُولِ المُطلَقِ**) اختصارًا أو لظهور أن المفعول به من أقسام الاسم، (**وَالمُرَادُ بِوُقُوعِ فِعلِ الفَاعِلِ عَلَيهِ**) في قوله: «ما وقع عليه فعل الفاعل» (**تَعَلُّقُهُ بِهِ**) أي: تعلق الفعل بالمفعول به (**بِلَا وَاسِطَةِ حَرفٍ**) بين الفعل والمفعول (**فإِنَّهُم**) أي: فإن أرباب اللغة (**يَقُولُونَ فِي**) قولك (**ضَرَبتُ زَيدًا، إنَّ الضَّربَ وَاقِعٌ عَلَى زَيدٍ**) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولًا به، (**وَلا يَقُولُونَ فِي**) قولك (**مَرَرتُ بِزَيدٍ أَنَّ المُرُورَ وَاقِعٌ عَلَيهِ**) أي: على زيد لكونه بواسطة حرف الجر، (**بَل**) يقولون: إن المرور (**مُلتَبِسٌ بِهِ**) ومتعلق به وملصق به (**فَخَرَجَ بِهِ**) أي: بقوله (**المَفَاعِيلُ الثَّلاثَةُ البَاقِيَةُ**) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (**فإِنَّهُ**) أي: الشأن (**لا يُقَالُ**) عند أرباب اللغة (**في وَاحِدٍ مِنهَا إنّ الفِعلَ**) الصادر عن الفاعل (**وَاقِعٌ عَلَيهِ**) كما قالوا في المفعول به (**بَل**) إن

فيه أو له أو معه، والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل، فإن المفعول المطلق عين فعله.

والمراد بفعل الفاعل: ما اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكمًا.

فخرج به مثل «زيد» في «ضُرِبَ زَيْدٌ» على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله، ....

ذلك الفعل واقع (فِيهِ) أي: في المفعول فيه فإن الضرب مثلًا في قولك: ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفًا له ومحلا تحل الأفعال فيه كما تحل الأشياء في محلها (أَو) واقع (لَهُ) في المفعول له فإن الضرب مثلًا في قولك: ضربت زيدًا تأديبًا واقع لأجل التأديب (أَو) واقع (مَعَهُ) في المفعول معه فإن الاستواء في قولك: استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة؛ فلا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولًا به (وَ) خرج عن التعريف (**المَفعُولُ المُطلَقُ بِمَا يُفهَمُ مِن مُغَايرَتِهِ**) أي: المفعول به (**لِفِعلِ الفَاعِلِ**) لأن المفعول به مغاير لفعل الفاعل؛ لأن المفعول به في: ضربت زيدًا، زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب، ومعلوم أن الضرب ليس عين زيد بل غيره (**فَإِنَّ المَفعُولَ المُطلَقَ عَينُ فِعلِهِ**) العامل فيه لفظًا ومعنىً مثل: ضرب ضربًا ومات موتًا أو معنىً مثل: جلس قعودًا أو قعد جلوسًا، وأما المفعول به فمغاير له لفظًا ومعنىً مثل: ضربت زيدًا وخلق الله العالم ونحوهما.

(**وَالمُرَادُ بِفِعلِ الفَاعِلِ**) ههنا (مَا) أي: فعل (**اعتُبِرَ**) بالبناء للمفعول (**إِسنَادُهُ إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ حَقِيقَةً**) كقولك: ضربت زيدًا (أَو) إلى ما هو فاعل (**حُكمًا**) كقولك: أعطي زيد درهمًا، فإن زيدًا فيه حين كون أعطى مبنيًا للفاعل فاعل حكمًا؛ لأنه عاطٍ أي: آخذ وإذا بني له الفعل وقيل: أعطي زيد درهمًا بقي على ما كان عليه فكأنه قيل: أخذ زيد درهمًا، وكذا علم زيد فاضلًا تأمل، (**فَخَرَجَ بِهِ**) أي: بقوله: «فعل الفاعل» وما هو المراد منه (**مِثلُ: زَيدٍ فِي**) قولك: (**ضُرِبَ زَيدٌ**) يعني: خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذي كان في الأصل مفعولًا لفظًا حقيقةً وحكمًا (**عَلَى صِيغَةِ المَجهُولِ؛ فَإِنّهُ لَم يُعتَبر إِسنَادُهُ**) أي: إسناد ضرب في: ضرب زيدٌ (**إِلَى فَاعِلِهِ**) لا حقيقة ولا حكمًا؛ فإن زيدًا مفعول به في الأصل

ولا يشكل بمثل: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، فإنه يصدق على «درهمًا» أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل. وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل، فلا يرد أنه لو قال: «ما وقع عليه الفعل» لكان أخصر. (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فإن «زيدًا» قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

حقيقة وحكمًا، فإذا أسند إليه الفعل خرج عن كونه مفعولًا به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل إلى الآخر كما في أعطي زيد درهمًا فإنه تعلق الأخذ من زيد إلى درهمًا فصار حينئذ درهم مفعولًا به، (**ولا يُشكِلُ**) تعريف المفعول به (**بِمِثلِ**) أي: بالمفعول الثاني في باب أعطيت مثل: (**أُعطِيَ زَيدٌ دِرهمًا؛ فَإِنَّهُ**) أي: الشأن (**يَصدُقُ عَلَى دِرهمًا أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيهِ**) يعني: تعلق بقوله: درهما في هذا المثال (**فِعلُ الفَاعِلِ الحُكمِيِّ**) صفة الفاعل (**المُعتَبَرِ**) صفة بعد صفة له (**إِسنَادُ**) بالرفع نائب الفاعل لقوله: «المعتبر» (**الفِعلِ إِلَيهِ**) أي: الفاعل (**فإِنَّ مَفعُولَ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) في باب أعطيت وفي باب أعلمت (**في حُكمِ الفَاعِلِ**) لما عرفت أنه في الأصل فاعل معنىً لأنه آخذ فإذا بني له الفعل كان في حكم الفاعل وكان إسناد الفعل إليه معتبرًا، (**وَبِمَا ذَكَرنا**) من تعميم لفظ الفاعل في قوله: «فعل الفاعل» إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي بقوله: «حقيقة أو حكمًا» والباء متعلق بقوله: (**ظَهَرَ فَائِدَةُ ذِكرِ الفَاعِلِ**) في التعريف؛ لأنه لو لم يذكر الفاعل فيه.

وقيل: ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهي التعميم إليهما؛ لأن ما لم يذكر لم يقبل التعميم؛ (**فَلَا يَرِدُ أَنَّهُ لَو قَالَ**) المصنف في تعريف المفعول به (**مَا وَقَعَ عَلَيهِ الفِعلُ**) بدون ذكر الفاعل (**لَكَانَ أَخصَرَ**) فيه رد على الهندي حيث قال: لا فائدة في قوله الفاعل، ولو قال: ما وقع عليه الفعل لكان أخصر، انتهى.

إلا أنه لم تكن الفائدة أوفر وفي ذكر الفاعل فائدة التعميم.

«نحو: ضربت زيدًا» (**فإِنَّ زَيدًا**) في هذا المثال (**قَد وَقَعَ عَلَيهِ بِلا وَاسِطَةِ حَرفِ الجَرِّ**) بينهما (**فِعلٌ أُعتُبِرَ إِسنَادُهُ إِلَى الفَاعِلِ**) الحقيقي (**الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ**) أو المخاطب فهو مفعول به، والأصل في المفعول به أن يكون متأخرًا عن الفعل؛ لأنه معمول وحق المعمول أن يتأخر عن العامل

(وَقَدْ يَتَقَدَّمُ) المفعول به (عَلَى الْفِعْلِ) العامل فيه، لقوة الفعل في العمل، فيعمل فيه متقدمًا ومتأخرًا عنه:

إما جوازًا: مثل: «اللهَ أَعْبُدُ» و«وَجْهَ الْحَبِيبِ أَتَمَنَّى». وإما وجوبًا فيما تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو: «مَنْ ضَرَبتَ؟ وَمَنْ تُكْرِمْ يُكْرِمْكَ». وهذا إذا لم يكن مانع من التقديم، كوقوعه في حيز «أَنْ» نحو: «مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَكُفَّ لِسَانَكَ».

«و» لكن «قد يتقدم» (المَفعُولُ بِهِ) على خلاف الأصل لنكة وعلة «على الفعل» (العَامِلِ فِيهِ) وغيره من العوامل العاملة فيه، وخص الفعل بالذكر لاصالته وإذا جاز تقديمه على ما هو الأصل في العمل، فجوازه على ما هو الفرع فيه أولى؛ (لِقُوَّةِ الفِعلِ في العَمَلِ) لما سبق (فَيَعمَلُ) الفعل ونحوه (فِيهِ) أي: في المفعول به حال كون المفعول به (مُتَقَدِّمًا) على الفعل على خلاف الأصل (وَمُتَأَخِّرًا عَنهُ) على ما هو الأصل أو حال كون الفعل متقدمًا عليه أو متأخرًا عنه والأول أولى، و(إِمَّا) أن يتقدم عليه تقدمًا (جَوَازًا) أي: جائزًا تخصيصًا يعني: ليكون مخصوصًا ومنحصرًا فيه (مِثلُ: اللهَ أَعبُدُ) وإياك نعبد؛ فإن تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به، (وَ) اهتمامًا نحو: (وَجهَ الحَبِيبِ أَتَمَنَّى، وَإِمَّا وُجُوبًا) أي: تقدمًا واجبًا (فِيمَا) أي: في المفعول به الذي (تَضَمَّنَ مَعنى الاستِفهَامِ، أو) معنى (الشَّرطِ) لوجوب الصدارة (نَحوُ) قولك (مَن ضَرَبتَ) بتاء الخطاب، فإن «من» فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فإن معناه: أزيدًا ضربت أم عمرًا؟ في محل النصب على أنه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة (وَ مَن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط؛ لأن معناه أن زيدًا في محل النصب على أنه مفعول به إلا أنه وجب تقديمه للصدارة (تُكرِم) فعل الشرط (يُكرِمكَ) جزاؤه، وكذا ما أضيف إلى أحدهما نحو: غلام أيهم ضربت وغلام من لقيت فأكرمه.

(وَهَذَا) أي: تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازًا أو وجوبًا واقع (إِذَا لَم يَكُن مَانِعٌ مِن التَّقدِيمِ) أما إذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كَوُقُوعِهِ) أي: المفعول به (فِي حَيِّزِ) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاي المعجمة أي: تحت (أَنَّ) المصدرية (نَحوُ: مِن البِرِّ) خبر مقدم (أَن) مصدرية (تَكُفَّ) فعل مضارع مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ (لِسَانَكَ) بالنصب لأنه مفعول

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) العامل في المفعول به (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ) مقالية أو حالية (جَوَازًا نَحْوُ: زَيْدًا لِمَنْ قَالَ مَنْ أَضْرِبُ؟) أي: «أضرب زيدًا»، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال، ونحو: «مكة» للمتوجه إليها، أي: «تُرِيدُ مَكَّةَ؟»، فحذف الفعل للقرينة الحالية. (وَوُجُوبًا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ) تخصيصها بالذكر ليس للحصر، لوجوب الحذف في باب الإغراء، ....

لـ«تكف»، ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا، لأن أن مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل، معناه بالفارسية: ازنيك است تو منع كنى زبانت را، والأصل في الفعل العامل في المعمول به أن يكون مذكورًا لكونه عاملًا وجزءًا من الكلام.

«وقد يحذف الفعل» على خلاف الأصل على قلةٍ اختصارًا (**العَامِلُ**) يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي (**فِي المَفعُولِ بِهِ**) لكون البحث فيه؛ «القيام» أي: وقت وجود «قرينةٍ» علامة (**مَقَالِيَّةٍ أو حَالِيَّةٍ**) دالة على تعيين المحذوف «جوازًا، نحو» قولك: «زيدًا» بالنصب؛ لأنه مفعول للفعل المحذوف جوازًا «لمن» اللام متعلق بالقول المقدر و«من» موصولة «قال» صلة «من» اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبًا على ما سبق آنفًا (**أَضرِبُ**) مضارع متكلم وحده (**أي:**) قال المجيب: (**أَضرِبُ زَيدًا فَحُذِفَ الفِعلُ**) وهو أضرب مع فاعله جوازًا (**للقَرِينَةِ المَقَالِيَّةِ**) الدالة عليه (**الَّتي هِيَ السُّؤالُ**) بقوله: من أضرب؟ (**وَنَحوُ**) قولك (**مَكَّةَ**) وهي اسم للمدينة التي فيها البيت الحرام (**للمُتَوَجِّهِ**) اللام متعلق بالقول أيضًا أي: للذي يريد الذهاب أو الذي قد ذهب (**إِلَيهَا أي: تُرِيدُ**) أي: أتريد؟ بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه إلى (**مَكَّةَ؛ فَحُذِفَ الفِعلُ**) وهو تريد (**للقَرِينَةِ الحَالِيّةِ**) التي هي تهيؤه أو ذهابه إليها، «و» قد يحذف الفعل العامل في المفعول به «وجوبًا» أي: حذفًا واجبًا «في أربعة» أبواب، وفي بعض النسخ: في أربعة «مواضع» وهو الظاهر من تقرير الشارح، (**تَخصِيصُهَا بالذِّكرِ**) أي: ذكر المصنف هذه المواضع الأربعة دون ما عداها (**لَيسَ للحَصرِ**) لأنه ليس في كلامه ما يفيد الحصر، والعدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على أن العدد لا يفيد الحصر؛ لأنه ليس من الفاظ الحصر على ما بين في موضعه (**لِوُجُوبِ الحَذفِ**) يعني: حذف الفعل (**في بَابِ الإغراءِ**) مثل: أخاك اخاك أي:

والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب .

(الْأَوَّلُ) من تلك المواضع الأربعة (سَمَاعِيٌّ) أي: مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى (نَحْوُ: «امْرَأً وَنَفْسَهُ») أي: اترك امرأً وَنفسَهُ (﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾) أي: انتهوا عن التثليث

الزم (وَالمَنصُوبِ عَلَى المَدحِ) مثل: الحمد لله أهل الحمد أي: أعني أو أمدح أهل الحمد (أو الذَّمِّ) مثل: مررت بزيد الفاسق أي: أذم (أو التَّرَحُّم) مثل: مررت بزيد الفقير أي: ارحم (بَل) ذكر هذه المواضع الأربعة (لِكَثرَةِ مَبَاحِثِها) أي: مباحث كل واحد منها (بالنِّسبَةِ) والقياس (إِلَى هَذِهِ الأبوَابِ) الأربعة لأن القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه.

الموضع «الأول» (مِن تِلكَ المَوَاضِعِ الأَربَعَةِ) يعني: التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها «سماعي» يعني: حذف الفعل الناصب له فيه سماعي، بحيث لا يكون له ضابط كلي يعرف به علة وجوب الحذف؛ لأنه لم يستعمل إظهار فعله معه سماعًا (أي: مَقصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ) من العرب (لا يُتَجَاوَزُ) مبني للمفعول أي: حذفه (عَن أَمثِلَةٍ) جمع مثال (مَحدُودَةٍ) أي: معينة (مَسمُوعَةٍ) صفة بعد صفة لأمثلة (بأن يُقَاسَ) متعلق بقوله: «لا يتجاوز» (عَلَيها) أي: على الأمثلة المعينة المسموعة (أَمثِلَةٌ أُخرَى) أي: لا يقاس على المثال الذي سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف في المقيس عليه، بل يكون الحذف مخصوصًا على ما سمع، «نحو: امرأً» بفتح الراء لأن عينه وعين ابنم كلاهما تابعان للامهما في الحركات الثلاث، «ونفسه» (أي: أُترُك) أمر من: ترك يترك (امرَأً وَنَفسَهُ) إن كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية: كزند ازين مرد، وإن كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها أيضًا: كوتاه كن تودست آزردن اين مرد واره ازصحبت كردن اين مرد زد شنام دادن، وفى الحاشية: معناه الحث على الفرار من المرء أو قصر اليد واللسان عنه؛ فعلى الأول الواو للعطف، وعلى الثاني للمصاحبة انتهى. وقيل: المعنى إما الهجر عنه أو ترك الانتقام منه أو ترك أصلاح أمره، ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (أي: انتَهُوا عَن التَّثلِيثِ) أي: عن القول

واقصدوا خيرًا لكم وهو التوحيد (وَأَهْلًا وَسَهْلًا) أي: أتيت أهلًا أي: مكانًا مأهولًا أي: معمورًا لا خرابًا، أو أهلا لا أجانب، ووطئت سهلًا من البلاد لا حزنًا.

بالتثليث أي: عن قولكم إن الله ثالث ثلاثة، وتوبوا إلى الله عن مقالتكم هذه، (وَاقصُدُوا خَيرًا لَكُم) أي: ما ينفعكم في الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وَهُوَ) أي: ما هو خير لكم (التَّوحِيدُ) وقولوا إنما الله إله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم، «وأهلًا وسهلًا» (أي: أَتَيتَ أَهلًا) والأهل: إما مصدر من: أهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به، وأشار إليه الشارح بقوله: (أي:) أتيت (مَكانًا مَأهُولًا أي: مَعمُورًا لا خَرَابًا) يعني: لم يكن المكان الذي أتيته خرابًا، أو اسم بمعنى القريب ذي الرحم، وأشار إليه بقوله: (أو) أتيت (أَهلًا) ذا قرابة (لا أَجَانِبَ) يعني: لم يكن الذي أتيته أجنبيًا لك، فمعناه حينئذ بالفارسية: آمدى تو خويشانر اونه آمدى بيكانكانرا، والمعنى الأول أنسب لقوله: سهلًا، فمعناه حينئذ: آمدى تو جاى زيبا، (وَوَطِئتَ) الوطء مثال واوي ومهموز اللام وضع القدم (سَهلًا مِن البِلادِ) لا من البساط، والسهل نقيض الجبل، معناه: رهى توجاى نرم ونـهى پاى بروى، (لا حَزنًا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة ما غلظ من الارض، جاى درشت پاى نه نهى جاى نرم پاى نهى، وعلة وجوب الحذف في هذه الصورة كثرة الاستعمال.

* * *

[المنادى]

(وَ) الموضع (الثَّانِي) من تلك المواضع الأربعة الْمُنَادَى: وَهُوَ الْمَطْلُوبُ (إِقْبَالُهُ) أي: توجهه إليك بوجهه أو بقلبه، كما إذا ناديت مقبلًا عليك بوجهه حقيقةً، مثل: «يَا زَيْدُ» أو حكمًا مثل: يا سماءُ ويا جبالُ ويا أرضُ، فإنها نزلت أَوَّلًا منزلة من له صلاحية النداء، ثم أدخل عليه حرف النداء، وقصد نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله، ....

[المنادى]

«و» (المَوضِعُ) «الثاني» (مِن تِلكَ المَوَاضِعِ الأَربَعَةِ) يعني: التي يجب حذف الفعل العامل في المفعول به فيها (المُنَادَى وَهُوَ المَطلُوبُ) أي: الشخص الذي طلب «إقباله» (أي: تَوَجُّهُهُ إِلَيكَ بِوَجهِهِ) كما إذا ناديت مدبرًا لك (أَو) توجهه (بِقَلبِهِ كَمَا إِذَا نَادَيتَ مُقبلًا) بكسر الباء اسم فاعل (عَلَيكَ بِوَجهِهِ) قبل النداء لا بقلبه، وإذا ناديته يكون مقبلًا عليك بقلبه أيضًا (حَقِيقَةً) أي: إقبالًا حقيقيًا، (مِثلُ: يَا زَيدُ) فزيد منادى يطلب إقباله بوجهه وقلبه أو بقلبه فقط (أَو حُكمًا) عطف على حقيقة (مِثلُ: يَا سَمَاءُ) كما في قوله تعالى: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ [هود: 44] (وَيَا جِبَالُ) كما في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى﴾ [سبأ: 10]، (وَيَا أَرضُ) كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود: 44] مما يستحيل منه الإقبال من غير ذي روح وجماد؛ (فَإِنَّهَا) أي: فإن الأسماء التي استحال نداؤها (نُزِّلَت) مبني للمفعول (أَوَّلًا) أي: قبل إدخال حرف النداء عليها وجعلها منادى (مَنـزِلَةَ مَن لَهُ صَلاحِيَّةَ النِّداءِ) وهو ذو الروح الذي له عقل وبصيرة يعني: أن ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء في التأثير والانقياد، فاستعير حرف النداء الذي كان حقه أن يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذي استحال نداؤه، (ثُمَّ أُدخِلَ) بالبناء للمفعول (عَلَيهِ) أي: على ذلك المشبه (حَرفُ النِّدَاءِ وَقُصِدَ نِدَاؤُها) وجعل منادى حكمًا، (فَهِيَ) أي: هذه الأسماء (في حُكمِ مَن يُطلَبُ إِقبَالُهُ) أي: توجهه إليك بوجهه وقلبه أو قلبه فقط، ومنه نداؤه تعالى لتنـزهه عن

بخلاف المندوب؛ لأنه المتفجع عليه، أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، لا لتنزيله منزلة المنادى، وقصد ندائه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى.

ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعدُ، وفيه تحكم، فإن المندوب أيضًا كما قال بعضهم: منادى مطلوب إقباله حكمًا على وجه التفجع، فإذا قلت: «يَا مُحَمَّدَاهُ»، فكأنك تناديه وتقول له: «تَعَالَ فَإِنِّي مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ».

الإقبال (**بِخِلافِ المَنْدُوبِ**) يعني: المندوب بخلاف المنادى الذي نزل منزلة من له صلاحية فأدخل إليه حرف النداء وجعل في حكم المنادى وقصد نداؤه؛ (**لأَنَّهُ**) أي: المندوب (**المُتَفَجَّعُ عَلَيهِ**) سيأتي معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحًا (**أُدخِلَ**) بالبناء للمفعول (**عَلَيهِ حَرفُ النِّداءِ**) والجملة خبر بعد خبر أو صفة لقوله: المتفجع عليه على منوال:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

(**لِمُجَرَّدِ**) إظهار (**التَّفَجُّعِ لا لِتَنزِيلِهِ**) أي: لتنزيل المندوب (**مَنزِلَةَ المُنَادَى، وَقَصدِ**) بالجر عطف على «تنزيله» (**نِدَائِهِ**) فلم يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكمًا لعدم التنزيل؛ (**فَخَرَجَ**) المندوب (**بِهَذَا القَيدِ**) أي: بقيد المطلوب إقباله حقيقة أو حكمًا (**عَن تَعرِيفِ المُنَادَى**) لأنه لا يطلب إقباله لا حقيقة ولا حكمًا، (**وَلِهَذَا**) أي: لخروجه عن تعريفه (**أَفرَدَ المُصَنِّفُ أَحكَامَهُ**) أي: أحكام المندوب (**بالذِّكرِ فِيمَا بَعدُ، وَفِيهِ**) أي: في إخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله: «المطلوب إقباله» وإدخال أمثال: يا سماء ويا أرض ويا جبال، بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي (**تَحَكُّمٌ**) أو في عدم إدخال المندوب بتعميم هذا القول وإدخال أمثال: يا سماء ويا أرض ويا جبال، (**فَإِنَّ المَندُوبَ أَيضًا**) أي: كالمنادى الحكمي أو كما أن مثل: يا سماء منادى (**كَمَا قَالَ بَعضُهُم**) وهو الجزولي (**مُنَادَى مَطلُوبٌ إِقبَالُهُ**) لكن لا مطلقًا، بل (**حُكمًا عَلَى وَجهِ التَّفَجُّعِ**) أي: على طريق التفجع والتوجع، (**فإذَا قُلتَ: يَا مُحَمَّدَاهُ**) حال كونه مندوبًا (**فَكَأَنَّكَ تُنَادِيهِ وَتَقُولُ لَهُ: تَعالَ**) بفتح اللام أمر من: تعالى يتعالى، والأصل فيه: تعالى سقط الياء للوقف لأن جزم الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل، (**فإنِّي مُشتَاقٌ إِلَيكَ**) فيكون منادى؛ لأن المنادي مشتاق إلى المنادى فيناديه فكذا هذا،

فالأولى إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل.

وقيل: الظاهر من كلام سيبويه أيضًا أنه داخل في المنادى.

(بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو») من الحروف الخمسة، وهي: «يَا، وَأَيَا، وَهَيَا، وَأَيْ، وَالْهَمْزَةُ».

واحترز به عن نحو: «لِيُقْبِلَ زَيْدٌ» (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) تفصيل للطلب، أي: طلبًا لفظيًا بأن تكون آلة الطلب لفظية ....

(**فَالأَوْلَى**) والأنسب (**إِدخَالُهُ تَحتَ المُنَادَى**) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج إلى البحث ثانيًا (**كَمَا فَعَلَهُ صَاحِبُ «المُفَصَّلِ»**) وهو العلامة الزمخشري؛ لأن المندوب عنده منادى حكمًا على وجه، كما قال في «المفصل» في بحث الإعراب: المنصوب باللازم إضماره المنادى لأنك إذا قلت: يا عبد الله، إلى أن قال: أو مندوبًا كقولك: يا زيداه، (**وَقِيلَ: الظَّاهِرُ مِن كَلامِ سِيبويهِ أَيضًا**) أي: كصاحب «المفصل» والجزولي؛ (**أَنَّهُ دَاخِلٌ في المُنَادَى**) حكمًا، وأجيب: بأن وجه إخراجه عن تعريف المنادى أنهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا: حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة، وأجيب: بوجه آخر بأن المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازًا ملحقًا بالحقيقة بخلاف ما عداه فإنه قليل الوقوع فناسب أن يجعل بابًا على حدةٍ.

«بحرفٍ» متعلق بالمطلوب «نائبٍ» صفة حرف «مناب أدعو» نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام، (**مِنَ الحُرُوفِ الخَمسَةِ**) بيان الحرف (**وَهِيَ**) أي: تلك الحروف (**يا وأيا وهيا وأي والهَمزَةُ**) الحكم فيها بعد الربط كقولك: السكنجبين خل وعسل وماء، وقد مر غير مرة (**وَاحتَرَزَ**) المصنف (**بِهِ**) أي: بقوله: «بحرف نائب مناب ادعو» (**عَن نَحوِ: لِيُقبِل**) أمر غائب من الإقبال (**زَيدٌ**) فاعله فإن زيدًا في هذا المثال هو المطلوب إقباله أي: توجهه بوجهه وقلبه أو بقلبه، إلا أنه ليس إقباله مطلوبًا بحرف نائب مناب ادعو، بل بصيغة الأمر، وكذا قولك لزيد: أقبل، قوله: «لفظًا أو تقديرًا» (**تَفصِيلٌ للطَّلَبِ**) يعني: صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (**أي**) هو المطلوب إقباله بحرف كذا (**طَلَبًا لَفظيًّا**) والطلب اللفظي لا يكون إلا (**بأَن تَكُونَ آلَةُ الطَّلَبِ**) وهي أحد حروف النداء (**لَفظِيَّةً**) أي:

نحو: «يَا زَيْدُ» أو تقديريًا بأن تكون آلته تقديرية نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾، أو للنيابة أي: نيابة لفظية بأن يكون النائب ملفوظًا أو تقديرية بأن يكون النائب مقدرًا كما في المثالين المذكورين أو للمنادى، والمنادى الملفوظ مثل: «يَا زَيْدُ»، والمقدر مثل: (ألا يا اسجدوا) أي: «ألا يا قومُ اسجدوا».

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله «يَا زَيْدُ»: أَدْعُوا زَيْدًا، ....

ملفوظة (**نَحوُ: يَا زَيدُ، أو**) طلبًا (**تَقدِيريًّا**) والطلب التقديري لا يكون إلا (**بأَن تَكُونَ آلَتُهُ**) أي: آلة الطلب (**تَقدِيريَّةً**) أي: مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (**نَحوُ: ﴿يُوسُفُ﴾**) أي: يا يوسف (**﴿أَعْرِضْ﴾**) أمر من الإعراض (**﴿عَنْ هَٰذَا﴾**) وسيجيء لهذا زيادة تحقيق، (**أَو**) تفصيل (**للنِّيابَةِ**) المفهومة من قوله: «نائب مناب أدعو» (**أي**) هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو (**نِيابَةٍ لَفظِيَّةٍ**) أي: ملفوظة وذلك لا يكون إلا (**بأَن يَكُونَ**) الحرف (**النَّائِبُ**) مناب أدعو (**مَلفُوظًا أَو**) نيابة (**تَقديريَّةٍ**) وذلك لا يكون إلا (**بأَن يَكُونَ**) الحرف (**النَائِبُ مُقَدَّرًا كَمَا في المِثَالَينِ المَذكُورَينِ، أَو**) تفصيل (**للمُنَادَى**) في قوله: «والثاني المنادى» أي: منادى ملفوظًا أو منادى مقدرًا، (**وَ**) مثال (**المُنادَى المَلفُوظُ مِثلُ: يَا زَيدُ وَ**) مثال المنادى (**المُقَدَّرُ مِثلُ: (ألا يا اسجدوا) أي: أَلَا يَا قَومُ اسجُدُوا**) وسيأتي لهذا زيادة تفصيل، وهذا الوجه أبعد الوجوه، والوجه الأول أقربها، والثاني كالأول في المثال؛ لأن الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لأنه آلة النداء ونائب مناب الفعل، (**وَانتِصَابُ المُنادَى**) لفظًا أو تقديرًا أو محلا (**عِندَ سِيبويهِ**) ومن تبعه (**عَلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ بِهِ**) للفعل المحذوف وجوبًا (**وَنَاصِبُهُ**) أي: وناصب المنادى (**الفِعلُ المُقَدَّرُ**) لأن الفعل لكونه أقوى في العمل يعمل سواء كان مذكورًا لفظًا أو مقدرًا فيكون العمل له لا للحرف لأنه عند وجود القوي لا يقدر أن يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر، (**وَأَصلُهُ**) أي: وأصل: (**يا زيد أَدعُو زَيدًا**) وإنما قال: يا ليكون مخاطبًا من أول الأمر ولئلا يكون مخبرًا وأدعو ليكون الفعل مذكورًا صريحًا، وفي «المفصل»: لأنك إذا قلت: يا عبد الله فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار: يا بدلًا منه انتهى.

فحذف الفعل حذفًا لازمًا، لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته. وعند المبرد بحرف النداء؛ لسده مسد الفعل.

وقال أبو علي في بعض كلامه: إن «يا وأخواته» أسماء أفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف، وعلى ....

(**فَحُذِفَ الفِعلُ**) الناصب له (**حَذفًا لازِمًا**) واجبًا (**لِكَثرَةِ استِعمَالِهِ**) أي: استعمال مثل هذا الكلام، والكثرة تقتضس التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبًا، لأنه إذا حذف جوازًا يذكر في بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردًا، (**وَلِدَلالَةِ حَرفِ النِّداءِ عَلَيهِ**) أي: على الفعل المحذوف؛ لأن الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو أدعو أو أريد أو أعني، (**وَإِفَادَتِهِ فَائِدَتَهُ**) عطف تفسير إفادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (**وَ**) انتصابه (**عِندَ المُبَرِّدِ بِحَرفِ النِّداءِ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفِعلِ**) أي: لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له؛ لأنه لما حذف الفعل وجوبًا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه، ورد بأن الفعل الناصب له وإن حذف لفظًا إلا أنه مقدر نية، والمقدر في النية كالملفوظ لفظًا وإذا كان ملفوظًا فالعمل له ليس إلا وإذا كان مقدرًا فالعمل له أيضًا لقوته في العمل، فيعمل سواء كان ملفوظًا أو مقدرًا، (**وَقَالَ أَبُو عَلي**) الفارسي (**في بَعضِ كَلَامِهِ**) وإنما قال في بعض كلامه إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه المصنف (**أنّ يا وأخواتَهُ أسمَاءُ الأفعَالِ**) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب أسماء الأفعال المتعدية المفعول به مثل: رويد زيدًا، وها زيدًا، وعليك زيدًا، ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء وهي على حرف واحد وإن قال الرضي فيه ما قال؛ (**فَعَلَى هَذَينِ المَذهَبَينِ**) أي: مذهب المبرد ومذهب أبي علي (**لا يَكُونُ**) المنادى (**مِن هَذَا البابِ**، أي: **مِمَّا انتَصَبَ المَفعُولُ بِهِ**) فيه (**بعَامِلٍ وَاجِبِ الحَذفِ**) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظًا وهو حرف النداء؛ لكونه قائمًا مقام الفعل عاملًا عمله عند المبرد واسم فعل عند أبي علي، (**وَعَلَى**

المذاهب كلها مثل: «يَا زَيْدُ» جملة، وليس المنادى أحد جزئي الجملة، فعند سيبويه كلا جزئي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدران. وعند المبرد: حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدر. وعند أبي علي: أحد جزئيها اسم الفعل، والآخر ضمير مستتر فيه.

(وَيُبْنَى) أي: المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح ....

المَذَاهِبِ) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وأبي علي (**كُلِّها مِثلُ: يا زيدُ جُملَةٌ وَلَيسَ المُنَادَى أَحَدَ جُزأَي الجُملَةِ**) من المسند والمسند إليه على المذاهب كلها (**فَعِندَ سِيبَويهِ كِلا جُزأَي الجُملَةِ**) أصله جزآن سقط نون التثنية بالإضافة إلى الجملة مرفوع تقديرًا؛ لأنه مبتدأ مثل قولك: هذان ثوبا ابنك، يدل عليه قول الشارح: (**أي: الفِعلِ والفاعلِ**) تفسير للجزآن (**مُقَدَّرَانِ**) خبر لقوله: «جزءا الجملة» وهذا أيضًا يدل عليه لأن الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزأيها مقدرة؛ فلا يكون حرف النداء ولا المنادى أحد جزأيها، (**وَعِندَ المُبَرِّدِ: حَرفُ النِّداءِ قَائِمٌ مُقامَ أَحَدِ جُزأَي الجُملَةِ، أي: الفِعلِ**) لأن عنده لما حذف الفعل وجوبًا قام الحرف مقامه وأخذ حكمه فيكون المسند مذكورًا عنده، (**وَالفَاعِلُ**) أي: المسند إليه (**مُقَدَّرٌ**) فيكون الحرف عنده أحد جزأيها والمنادى ليس بجملة ولا أحد جزأيها أيضًا (**وَعِندَ أَبي عَلي: أَحَدُ جُزأَيها اسمُ الفِعلِ**) وهو حرف النداء (**وَ**) الجزء (**الآخَرُ ضَمِيرٌ مُستَتَرٌ فيهِ**) أي: في حرف النداء؛ لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كأسماء الأفعال؛ فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكورين إلا أن أحدهما يعني: المسند ملفوظ والآخر يعني: المسند إليه مستتر فيه؛ فالمنادى ليس أحد جزأيها أيضًا، والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف، ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف، وإليه ذهب العلامة الزمخشري أيضًا كما نقلنا لك سابقًا، تأمل والله أعلم.

«ويبنى» بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (أي) يجب أن يبنى (**المُنادَى**) لا أنه يجوز لأنه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز في السعة والضرورة لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب، وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط وإلا فالجزاء محذوف (**قَدَّمَ**) المصنف (**بَيَانَ البِنَاءِ والخَفضِ والفَتحِ**

على النصب؛ لقلتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاقتصار في بيان النصب بقوله: «وينصب ما سواهما» (عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ) أي: على «الضمة، أو الألف، أو الواو» التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور أعني: «به» ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير ....

عَلَى النَّصبِ) مع أن تقديم النصب عليها أولى وأنسب بالمقام؛ لأن البحث في بيان النصب على المفعولية والإعراب أدل عليه (لِقِلَّتِها) أي: لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لا لقلة الثلاثة لتساوي مجموع هذه الثلاثة مع النصب، وأقسامه ثلاثة كأقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنِّسبَةِ) والقياس (إِلَى النَّصبِ) وأقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والنكرة (وَلِطَلَبِ الاقتِصَارِ في بَيَانِ النّصبِ بقَولِهِ: وَيُنصَبُ مَا سِوَاهُمَا) كما مر في الإعراب التقديري واللفظي، «على ما يرفع» مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى المنادى «به» والضمير المجرور راجع إلى الموصول (أي) يبنى المنادى (عَلَى الضَّمَّةِ) إذا كان بالحركة لفظًا مثل: يا زيد ويا رجل أو تقديرًا مثل: يا حبلى ويا فتى (أَو) يبنى على (الأَلِفِ) في المثنى مثل: يا زيدان ويا رجلان (أَو) يبنى على (الوَاوِ) في الجمع المذكر السالم مثل: يا زيدون ويا مسلمون وهذان لا يكونان إلا مبنيين لفظًا بخلاف الأول كما عرفت، (الَّتي يُرفَعُ بِهَا المُنادَى) والموصول مع الصلة صفة لأحد الثلاثة على سبيل البدل (في غَيرِ صُورَةِ النِّداءِ) يعني: وما يرفع بالضمة إذا لم يكن منادى مبني على الضمة إذا كان منادى وما يرفع بالألف والواو بلا إضافة إذا لم يكن منادى يبنى على الالف والواو إذا كان منادى قوله: «في غير صورة النداء» أما قبل النداء فتكون حينئذٍ إسناد يرفع إلى المنادى باعتبار ما يؤول إليه من قبيل (مَن قَتَلَ قَتِيلًا) وأما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسند إليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: 2] (أو الفِعلُ) عطف على التفسير بحسب المعنى كأنه قيل: الفعل، أعني: يرفع، مسند إلى ضمير مستكن فيه راجع إلى المنادى أو الفعل (مُسنَدٌ إِلَى الجَارِّ والمَجرُورِ، أعني: بِهِ) فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور، (وَلا ضَمِيرَ فِيهِ) أي: في «يرفع» حينئذٍ؛ لأنه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف (وَإِرجَاعُ الضَّمِيرِ)

إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام.

(إذا كَانَ) أي: المنادى (مُفْرَدًا) أي: لا يكون مضافًا ولا شبه مضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه (مَعْرِفَةً) قبل النداء أو بعده، وإنما بني المفرد المعرفة؛ لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه ....

المستكن في «يرفع» على التقدير الأول لا الثاني؛ لأنه ليس فيه ضمير (**إِلَى الاسمِ**) لا المنادى أي: على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم (**غَيرُ مُلائمٍ لِسَوقِ الكَلامِ**) في محله؛ لأن قرينة الخصوص التي هي مقام المنادى لكون البحث خاصاً فيه أولى من قرينة العموم التي هي بحث الاسم مطلقًا، فإرجاع الضمير إلى المنادى هو الأولى ليناسب السوق، «إذا كان» (أي: **المُنَادَى**) «مفردًا» (أي: **لا يَكُونُ**) المنادى (**مُضَافًا**) مثل: يا عبد الله (**وَلا**) يكون أيضًا (**شِبهَ مُضَافٍ**) مثل: يا خيرًا من زيد، (**وَهُوَ**) أي: شبه المضاف (**كُلُّ اسمٍ لا يَتِمُّ مَعناهُ إِلَّا بانضِمَامِ أَمرٍ آخَرَ إِلَيهِ**) كانضمام من زيدٍ إلى خيرًا، فإن معنى: خيرًا لا يتم إلا بانضمامه إليه، «معرفةً» خبر بعد خبر، فبناء المنادى له شرطان: الافراد والتعريف، والمراد بالتعريف ههنا: التعريف بالعلمية أو النداء لا غير؛ لأن أحد المعارف المضمرات وأحدها المبهمات فهما مبنيان بأنفسهما والمبني لا يبنى وأحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سيأتي، وصرح بالتعريف الإضافي بقوله: «مضافًا» فبقي التعريف بالعلم والتعريف بالنداء، (**قَبلَ النِّداءِ**) أي: قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضي (**أَو بَعدَهُ**) أي: بعد دخول حرف النداء، (**وَإِنَّمَا بُنِيَ**) بالبناء للمفعول المنادى (**المُفرَدُ المَعرِفَةُ**) بعد دخول حرف النداء عليه (**لِوُقُوعِهِ**) أي: لوقوع المنادى (**مَوقِعَ الكَافِ الاسمِيَّةِ**) التي في: أدعوك؛ لأن حرف النداء نائب مناب أدعوا، والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فـ: يا زيد، بمنزلة: أدعوك، (**المُشَابِهَةِ لَفظًا ومَعنىً لِكَافِ الخِطَابِ الحَرفِيَّةِ**) في ذلك وإياك، أما المشابهة لها لفظًا فظاهر وأما معنى فلأن كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب، (**وَكَونِهِ**) عطف على «وقوعه» أي: ولكون المنادى المفرد المعرفة

مثلها إفرادًا وتعريفًا، وذلك لأن «يَا زَيْدُ» بمنزلة «أَدْعُوكَ»، وهذه الكاف ككاف «ذلك» لفظًا ومعنى. وإنما قلنا: «ذلك»؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته الحرف أو الفعل، ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني.

(مِثْلُ: «يَا زَيْدُ» وَ«يَا رَجُلُ») مثالان لما هو مبني على الضم، ....

(مِثلَها) أي: مثل الكاف الاسمية (إفرادًا وَتَعرِيفًا) أي: في كون كل منهما مفردًا معرفة، (وَذَلِكَ) أي: المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها في الإفراد والتعريف واقع وثابت (لأنّ يا زَيدُ) كما قلنا (بمَنـزِلَةِ: أَدعُوكَ، وَهَذِهِ الكَافُ) أعني: كاف أدعوك (كَكَافِ ذَلِكَ لَفظًا ومَعنىً) والحاصل: أن المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف أدعوك في الإفراد والتعريف والخطاب، وكاف أدعوك مشابه لكاف ذلك في الإفراد والتعريف والخطاب، وهذا الكاف هو الأصل في البناء؛ لأنه حرف فبني كاف أدعوك لمشابهته له وبني المنادى أيضًا لمشابهته مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة؛ لأن مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء إذا اتحدت المشابهة، وههنا كذلك، وإنما بني على الحركة حقيقة أو حكمًا لعروض بنائه، وعلى الضم فرقًا بين حركة المنادى المعرب نحو: يا قوم ويا قومنا، وحركة المبني نحو: يا قوم بالضم، كما عملوا في نحو: قبلك ومن قبلك وقبل، وأما المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة إفرادًا، والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفًا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى.

(وَإِنَّمَا قُلنا ذَلِكَ) يعني: وإنما قلنا إن المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف أدعوك؛ (لأنّ الاسمَ لا يُبنَى إِلَّا لِمُشَابَهَتِهِ الحَرفَ أو الفِعلَ) اللذين هما أصل في البناء فيكون المنادى مشابها لما هو أصل فيه وإن كانت بالواسطة فيبنى (وَلَا يُبنَى) المنادى (لِمُشَابَهَتِهِ الاسم المَبني) الذي هو الكاف في: أدعوك لأن الاسم ليس بأصل في البناء وإلا لكانَ كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدًا، «مثل: يا زيد ويا رجل» هذان (مِثَالانِ لِمَا) أي: للمنادى الذي (هُوَ مَبنيٌّ عَلَى الضَّمِّ) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر:

أولهما: معرفة قبل النداء، وثانيهما: معرفة بعد النداء.

(وَ«يَا زَيْدَانِ») مثال للمبني على الألف. (وَيَا زَيْدُونَ) مثال للمبني على الواو.

(وَيُخْفَضُ) أي: وينجر المنادى (بِلَامِ الاسْتِغَاثَةِ) أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة به، وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالةً على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (نحو: «يَا لَزَيْدٍ») ....

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

(**أَوَّلُهُما**) وهو زيد (**مَعرِفَةٌ**) بكونه علمًا (**قَبلَ النِّداءِ، وَثَانِيهِما**) وهو رجل (**مَعرِفَةٌ بَعدَ النِّداءِ**) بل بالنداء؛ لأنه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه، «ويا زيدان» هذا (**مِثَالٌ للمَبنيِّ عَلَى الألِفِ**) «ويا زيدون» هذا (**مِثَالٌ للمَبنِي عَلَى الوَاوِ**) ليكون رفعهما بالألف والواو، «ويخفض» بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين فيه نائبه (**أي: وَيَنجَرُّ المُنَادَى**) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربًا فينجر إما لفظًا أو تقديرًا، ولا يستغاث إلا بكلمة يا لكونها أصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون غيرها، ولا يكون مستغاثًا إلا المفرد المعرفة أو المضاف إلى العلم؛ لأنه لا يقال: يا لرجل في: يا رجل لأنه حينئذٍ يكون نكرة، ولا يقال أيضًا: يا لخير من زيد في: يا خيرًا من زيد، «بلام الاستغاثة» (**أي: بِلامٍ تَدخُلُهُ**) أي: المنادى (**وَقتَ الاستِغَاثَةِ بِهِ**) الإضافة لأدنى ملابسة (**وَهِيَ**) أي: هذه اللام (**لامُ التَّخصِيصِ**) لا لام التعليل ولا غيره (**أُدخِلَت**) بالبناء للمفعول (**عَلَى المُستَغَاثِ**) أي: على من أريد الغوث منه (**دَلالَةً**) مفعول له للادخال أي: لتدل اللام (**عَلَى أَنَّهُ**) أي: المستغاث (**مَخصُوصٌ مِن بَينِ أَمثَالِهِ**) وأشباهه في الصلاحية للغوث (**بالدُّعَاءِ**) الباء داخلة على المقصور أي: لتدل اللام على أن الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين أمثاله في الصلاحية له بالمستغاث، ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف، «نحو: يا لزيدٍ» فزيد منادى مستغاث أدخل عليه اللام والمستغاث له محذوف أي: يا لزيد للمظلوم، ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو أدعو أو أريد، وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف إلا أنها لا تزاد إلا في أحد المواضع الثلاثة الاستغاثة

وإنما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو: «يَا لِلْمَظْلُوم» أي: «يا قوم للمظلوم»، فإنه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، ولم يعكس الأمر؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو: «لَكَ»، بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن عطفت ....

والتعجب والتهديد سماعًا، ومعناه بالفارسية: مخصوص كردم ترا أي زيد بخواندن وبحاضر شدن از سبب آنكه بفرياد رس تو اين ضعيف را.

(وَإِنَّمَا فُتِحَت) هذه اللام مع أن القياس أن اللام إذا دخلت على المظهر تكسر نحو: لزيدٍ؛ لأن الكسر أصل وليوافق حركتها عملها؛ (**لِئَلّا يُلتَبَسُ بالمُستَغاثِ لَهُ إِذَا حُذِفَ المُستَغاثُ**) يعني: إذا كان كسر هذه اللام قياسًا مطردًا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لأن كسر اللام فيه قياس مطرد أيضًا عند حذف المستغاث، (**نَحوُ: يا لِلمَظلُوم أي: يا قومُ لِلمَظلُوم**) يعني: أدعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا إياه؛ (**فإنّهُ لَو لَم يُفتَح لامُ الاستِغَاثَةِ**) في المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس (**لَم يُعلَم أنّ**) لفظ (**المَظلُومِ في هَذا المِثَالِ**) أي: في نحو يا للمظلوم (**مُستَغاثٌ أو مُستَغاثٌ لَهُ**) مع أن المظلوم في هذا المثال مستغاث له بيقين؛ لأن المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه؛ لأنه إذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره؟ وإنما أورده مثالًا لأنه إذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه أولى، (**وَلَم يُعكَس**) بالبناء للمفعول (**الأمرُ**) أي: ولم يفتح اللام في المستغاث له ويكسر في المستغاث؛ لأن العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الأولى؛ لأن المقصود من الاستغاثة هو المستغاث (**لأنّ المُنَادَى المُستَغاثُ وَاقِعٌ مَوقِعَ كَافِ الضَّمِيرِ**) لما عرفت سابقًا (**الّتي يُفتَحُ لامُ الجَرِّ مَعَهَا نَحوُ: لَكَ**) لأن الأصل في كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام أن يكون مبنيًا على الفتح؛ لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة، ففتح لام الاستغاثة في المستغاث أيضًا قياس لما قام هو مقامه، (**بِخِلافِ المُستَغاثِ لَهُ لِعَدَمِ وُقُوعِهِ مَوقِعَ الضَّمِيرِ**) فبقي على القياس وهو كسرها إذا دخل على المظهر (**فإن عَطَفتَ**)

على المستغاث بغير «يا» نحو: «يَا لَزَيْدٍ، وَلِعَمْرٍو» كسرت لام في المعطوف؛ لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع «يا» فلا بد من فتح لام المعطوف أيضًا نحو: «يَا لَزَيْدٍ، وَلَعَمْرٍو»، وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته الحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، فبدخولها عليه ضعفت عليه مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل فيه.

بتاء الخطاب (**عَلَى**) المنادى (**المُستَغاثِ**) بإعادة لام الاستغاثة في المعطوف و(**بِغَيرِ يا**) فيه (**نَحوُ: يا لَزَيدٍ وَلِعَمرٍو كَسَرتَ لام**) الاستغاثة (**في المَعطُوفِ**) عملًا بما هو الأصل في اللام، وهو أنه إذا دخل على المظهر يكسر على سبق، و(**لأنّ الفَرقَ بَينَهُ وَبَينَ المُستَغاثِ لَهُ حَاصِلٌ بِعَطفِهِ عَلَى المُستَغاثِ**) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإذا كان المعطوف عليه مستغاثًا يكون المعطوف أيضًا مستغاثًا، (**وَإن عَطَفتَ**) أنت (**مَعَ**) إعادة (**يا**) أيضًا (**فَلا بُدَّ مِن فَتحِ لامِ**) الاستغاثة في (**المَعطُوفِ أيضًا**) أي: كما لا بد من فتح اللام في المعطوف عليه؛ لأنه لما أعيد لام الاستغاثة وحرف النداء في المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفًا بل منادى مستغاث برأسه، فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصح أن يكون قرينة (**نَحوُ: يا لَزَيدٍ ويَا لَعَمرٍو**) فكأنه قال أولًا يا لعمرو فلزم الفتح.

(**وَإنَّمَا أُعرِبَ المُنَادَى**) إذا كان مفردًا معرفة ولم يبن مع أن علة البناء وهي الإفراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (**بَعدَ دُخُولِ لامِ الاستِغاثَةِ**) وأما إذا كان مضافًا مثل: يا لعبد الله فكذلك (**لأنّ عِلَّةَ بَنائِهِ**) وهي الإفراد والتعريف والخطاب (**كانَت**) تلك العلة (**مُشَابَهَتِهِ الحَرفَ**) وهو حرف الخطاب في ذلك (**واللّامُ الجَارَّةُ مِن خَوَاصِّ الاسمِ**) لما عرفت فيما سبق أن دخول حرف الجر مطلقًا مختص بالاسم (**فَبِدُخُولِها عَلَيهِ ضَعُفَت مُشَابَهَتُهُ للحَرفِ**) وإن كانت العلة موجودة إلا أنها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الأصل وهو البناء (**فَأُعرِبَ**) المنادى المستغاث (**عَلَى مَا هُوَ الأَصلُ فيهِ**) أي: في الاسم وهو الإعراب، فانجر بدخول الجار لفظًا أو تقديرًا.

قيل: قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد أيضًا، فلام التعجب نحو: «يَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلدَّوَاهِي»، ولام التهديد نحو: «يَا لَزَيْدٍ لَأَقْتُلَنَّكَ»، فلم أهمل المصنف ذكرهما، وكيف يصدق قوله فيما بعدُ: «وينصب ما سواهما» كليًّا؟

وأجيب: بأن كلًّا من هاتين اللامين لام الاستغاثة، كأنَّ المهدِّد ـ اسم فاعل ـ يستغيث بالمهدَّد ـ اسم مفعول ـ ليحضر، فينتقم منه، ويستريح ....

(قِيلَ) يعني: اعترض على قول المصنف: «ويخفض بلام الاستغاثة» بأنه غير جامع لأنه (قَد يُخفَضُ المُنَادَى) وقد ههنا للتحقيق كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: 64] (بِلامَي التَّعَجُّبِ والتَّهدِيدِ) أي: بلام يدخل المنادى وقت التعجب أي: تعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه إياه (أيضًا) أي: كما يخفض بلام الاستغاثة (فَلامُ التّعَجُّبِ نَحوُ: يَا لَلمَاءِ) فكأنك أبصرت ماء في مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فيه فأعجبك فتناديه وتقول: تعال فإنك عجيب الشأن لا يعرفك كل أحد، (وَيَا لَلدَّوَاهِي) جمع داهية وهي المصيبة العظيمة (وَلامُ التَّهديدِ نَحوُ: يَا لَزَيدٍ) في مقام تخويف المنادى المنادى؛ ولذا قال الشارح: (لأَقتُلَنَّكَ) لتكون قرينة على أن يا لزيد للتهديد، وفي الهندي: فالأول يذكر عند العبور على ماء عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه، والثاني يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى، (فَلِمَ أَهمَلَ المُصَنِّفُ ذِكرَهُما) ولم يذكرهما (وَكَيفَ يَصدُقُ) الاستفهام للإنكار يعني: لا يصح (قَولُهُ فِيما بَعدُ: وَيُنصَبُ مَا سِوَاهُمَا كُلّيًا) لأن الضمير في «ما سواهما» يرجع إلى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالألف فحينئذٍ لم يكن ما سواهما كله منصوبًا؛ لأنه ينجر بلامي التعجب والتهديد مع أنهما داخلان في ما سواهما، (وَأُجِيبَ) عن هذا الاعتراض (بِأَنَّ كُلًّا) أي: كل واحد (مِن هَاتِينِ اللَّامِينِ لامُ الاستغاثَةِ) يعني: يصح أن يطلق على كل واحدة منهما لام الاستغاثة وإن كان مجازًا (كأنَّ) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المُهَدِّدَ) حال كونه (اسِمَ فَاعِلٍ) من هدد (يَستَغِيثُ) أي: يطلب الغوث والعون (بالمُهَدَّدِ) أي: من المهدد حال كونه (اسمَ مَفعُولٍ) فيناديه (لِيَحضُرَ) المهدد اسم مفعول (فَيَنتَقِمَ) المهدد اسم فاعل (مِنهُ) أي: فيأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (وَيَستَرِيحَ)

من أَلِم خصومته، وكأنَّ المتعجّب يستغيث بالمتعجَّب منه ليحضر، فيقضى منه العجب، ويتخلص منه.

وأجيب: عن لام التعجب بوجه آخر ـ ذكره المصنف في الإيضاح ـ وهو أن المنادى في قولهم: «يَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلدَّوَاهِي» ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد «يَا قَوْمُ أَوْ يَا هَؤُلَاء اعجبوا للماء وللدَّوَاهي».

ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر.

المهدد (مِن أَلَمِ خُصُومَتِهِ) فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح في دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما أن المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وَكَأَنَّ المُتَعَجِّبَ) اسم فاعل (يَستَغيثُ) أي: يطلب الغوث (بالمُتَعَجَّبِ مِنهُ) أي: من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (لِيَحضُرَ فَيَقضِي) ويزيل المتعجب (مِنهُ) أي: من نفسه (العَجَبَ وَيَتَخَلَّصَ) ويتفرغ (مِنهُ) أي: من العجب ويكون فارغ البال والحال، فعلم منه أن لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعًا ولم ينتقض بقول من قال: قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله: «وينصب ما سواهما كليًا» (وَأُجيبَ عَن لامِ التَّعَجُّبِ بِوَجهٍ آخَرَ) أي: بجواب آخر (ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي «الإيضَاح») شرح «المفصل» (وَهُوَ) أي: ذلك الوجه (أنّ المُنَادَى فِي قَولِهِم: يَا لَلمَاءِ وَيَا لَلدَّوَاهي) محذوف لا نسيًا، (لَيسَ) المنادى الداخل عليه لام التعجب (المَاءَ وَلا الدَّوَاهيَ) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وَإِنَّمَا المُرَادُ) من قولهم: يا للماء ويا للدواهي نحو (يا قَومُ أَو يا هَؤُلاءِ اِعجَبُوا) أمر من عجب يعجب على وزن علم يعلم أي: تعجبوا (لِلمَاءِ) الذي في مكان لا يرجى وجوده فيه (وَ) تعجبوا (للدَّوَاهي) المتتابع بعضها إثر بعض التي لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظة من الآلام التي هي دار السلام (وَلَا يَخفَى عَلَيكَ) أيها الطالب المبصر (أنّ القَولَ) والحكم (بِحَذفِ المُنَادَى عَلَى تَقدِيرِ كَسرِ اللَّامِ) فيما يلي حرف النداء كقولهم: يا للتهنئة بالكسر أي: يا قوم احضروا للتهنئة وشاهدوها (ظَاهِرٌ) لأن كسر اللام فيما يلي حرف النداء دليل قوي على أن المنادى محذوف؛ لأن اللام في المنادى مفتوح

وأما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ، كما هو الظاهر مما سبق.

(وَيُفْتَحُ) أي: يبنى المنادى على الفتح (لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا) أي: ألف الاستغاثة بآخره، لاقتضاء الألف فتح ما قبلها (وَلَا لَامَ فِيهِ) حينئذ؛ لأن اللام تقتضي الجر والألف الفتح، فبين أثريهما تناف، ....

لما عرفت سابقًا، ولما كسر علم أنه ليس بمنادى بل المنادى محذوف، (وَأمّا) القول بأن المنادى محذوف (عَلَى تَقدِيرِ فَتحِها فَمُشكِلٌ لانتِفَاءِ مَا يَقتَضِي فَتحَها) وهو كون المنادى قائمًا مقام الكاف التي يفتح اللام معها (حِينَئِذٍ) أي: حين كون المنادى محذوفًا (كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِمَّا سَبَقَ) فلا يستقيم هذا الجواب، والجواب المستقيم ما أجاب به المجيب الأول، فإن قلت: لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة؟ قلت: وقوعه موقع ذلك الكاف صورة إنما يصح أن لو كان اللام مفتوحًا وإذا كان مكسورًا فلا يصح، تأمل وانصف ولم تأل جهدًا.

«ويفتح» بالبناء للمفعول (أي: يُبنَى المُنَادَى عَلَى الفَتحِ) وجوبًا «لإلحاق ألفها» اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: 78] أي: وقت طلوعها أي: لإلحاق (أي) وقت إلحاقك (أَلِفِ الاستِغَاثَةِ) أي: وقت لحوق ألفها (بآخِرِهِ) أي: بآخر المنادى (لاقتِضَاءِ الأَلِفِ) في كونها ألفًا وباقية على ذلك الهيئة (فَتحَ مَا قَبلَها) أي: يكون الحرف الذي كان قبلها مفتوحًا؛ لأنه إذا لم يكن مفتوحًا لا يخلو إما أن يكون مضمومًا أو مكسورًا، فالأول يستلزم قلبها واوًا مثل: قول في قال، والثاني ياء مثل: بيع في باع؛ فوجب أن يكون ما قبلها مفتوحًا، «ولا لام» (فِيهِ) إشارة إلى أن لا لنفي الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه، والجملة حال لكن لا تقييد به كما قيل بل اتفاقي لا يجوز اجتماع اللام والألف، لكن لا يحسن (حِينَئِذٍ) أي: حين إلحاق الألف (لأنّ اللّامَ تَقتَضِي الجَرَّ) أي: جر ما دخلت هي عليه (وَالألِفَ) تقتضي (الفَتحَ) أي: فتح ما دخلت هي عليه (فَبَينَ أَثرَيهِما) يعني: بين أثر اللام وهو الجر وأثر الألف وهو الفتح (تَنَافٍ) بضم الفاء؛ لأنه مصدر تفاعل والأصل

فلا يحسن الجمع بينهما (مِثْلُ: «يَا زَيْدَاهُ») بإلحاق الهاء به للوقف.

(وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا) أي: ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث، مع اللام أو الألف لفظًا أو تقديرًا، إن كان معربًا قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، وما غيره مغير عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة: ....

تنافيٌ بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريًا؛ لأن الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد، (فَلا يَحسُنُ الجَمعُ بَينَهُما) أي: بين المؤثرين اللام والألف، وإنما قال: «فلا يحسن»؛ لأنه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو: يا لزيداه ولكن يلغو أحدهما لعدم ظهور أثره، «مثل: يا زيداه» (بإلحَاقِ الهَاءِ بِهِ) أي: بالمنادى (للوَقفِ).

«وينصب» بالبناء للمفعول «ما سواهما» أي: يبقى المنادى على نصب كان له قبل أن يكون منادى؛ فلا يرد أن نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (أي: يُنصَبُ بالمَفعُوليَّةِ مَا) أي: منادى (سِوَى) أي: غير (المُنَادَى المُفرَدِ المَعرِفَةِ، وَالمُنَادَى المُستَغَاثِ) سواء كان (مَعَ اللَّامِ أو) مع (الألِفِ لَفظًا) تفصيل للنصب، أي: نصبًا لفظيًا مثل: يا عبد الله (أو تَقدِيرًا) أي: نصبًا تقديريًا مثل: يا أبا العباس (إن كَانَ) المنادى (مُعربًا) يعني: إن كان المنادى مما يمكن أن يكون معربًا (قَبلَ دُخُولِ حَرفِ النِّدَاءِ) عليه وإن كان مبنيًا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان (لأنَّ عِلَّةَ النَّصبِ) أي: لأن العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقًا (وَهِيَ) أي: تلك العلة (المَفعُولِيَّةُ) أي: كون المنادى مفعولًا به (مُتَحَقِّقَةٌ) موجودة (فِيهِ) أي: في المنادى الذي لم يكن مفردًا معرفة ولا مستغاثًا باللام والألف، (وَمَا غَيَّرَهُ مُغَيِّرٌ عَن حَالِهِ) ما: نافية وغير: فعل ماض مبني للفاعل والضمير المنصوب راجع إلى الموصول الذي في قوله: فيما سواهما، ومغير: فاعل غير، والمراد بالحال ههنا النصب، والمغير في المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة؛ لأنها تقتضي بناءه وفي المستغاث اللام؛ لأنها تقتضي الجر، وفي المستغاث به الألف؛ لأنها تقتضي الفتح وليس فيما سواهما شيء منها؛ فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظًا أو تقديرًا (وَمَا سِوَى المُفرَدِ المَعرِفَةِ) ينقسم إلى

أما ما لا يكون مفردًا بأن يكون مضافًا أو شبه مضاف. وأما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة. وأما ما لا يكون مفردًا ولا معرفة.

فالقسم الأول: وهو ما لا يكون مفردًا؛ لكونه مضافًا (مِثْلُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»).

والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفردًا؛ لكونه شبه مضاف مثل: (يَا طَالِعًا جَبَلًا).

والقسم الثالث: وهو ما يكون مفردًا، ولكن لا يكون معرفة مثل: (يَا رَجُلًا) مقولًا (لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ) ....

أربعة أقسام؛ لأنه إما بانتفاء الإفراد فقط أو بانتفاء التعريف فقط أو بانتفائهما معًا والأول إما أن يكون مضافًا أو شبهه فالقسمة إلى أربعة (**أمّا مَا لا يَكُونُ مُفردًا بأَن يَكُونَ**) المنادى فيه (**مُضَافًا أو شِبهَ مُضَافٍ**)، وهو القسم الأول المنقسم إلى قسمين (**وَأمّا مَا يَكُونُ مُفرَدًا وَلَكِن لا يَكُونُ**) المنادى فيه (**مَعرِفَةً**) وهو القسم الثالث (**وَأمّا مَا لا يَكُونُ مُفردًا ولا مَعرِفَةً**) وهو القسم الرابع.

(**فالقِسمُ الأَوَّلُ: وَهُوَ**) أي: القسم الأول (**مَا لا يَكُونُ**) المنادى فيه (**مُفرَدًا؛ لِكَونِهِ مُضَافًا**) يعني: ما ينتفى فيه الإفراد فقط؛ لأنه مضاف معرفة سواء كان علمًا «مثل: يا عبد الله» أو غير علم مثل: يا عدو الله، «و» (**القِسمُ الثَّاني: وَهُوَ**) أي: القسم الثاني (**مَا لا يَكُونُ**) المنادى فيه (**مُفرَدًا**) يعني: ما ينتفي فيه الإفراد فقط؛ (**لِكَونِهِ شِبهَ مُضَافٍ، مِثلُ**) «يا طالعًا جبلًا» وهو إما معمول للأول مثل: يا حسنًا وجهه، ويا خيرًا من زيد، ويا طالعًا جبلًا، وإما معطوف عليه عطف النسق نحو: يا ثلاثةً وثلاثين، لأن المجموع اسم لعدد معين، وإما نعت هو جملة نحو: يا حليمًا لا يعجل، أو ظرف نحو:

ألا يـا نـخـلـةً مـن ذات عـرقٍ — عـلـيـك ورحـمـة الـلـه الـسـلام

فإن قلت: كيف عمل طالعًا مع عدم الاعتماد وهو شرط في عمله؟ قالنا: الاعتماد حاصل إما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه، أو على الموصوف؛ لأن التقدير: يا إنسانًا أو يا كوكبًا طالعًا جبلًا، «و» (**القِسمُ الثَّالِثُ: وَهُوَ**) القسم الثالث (**مَا يَكُونُ**) المنادى فيه (**مُفردًا وَلَكِن**) أي: إلا أنه (**لا يَكُونُ مَعرِفَةً**) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (**مِثلُ**) «يا رجلًا» (**مَقُولًا**) «لغير معينٍ»

أي: لرجل غير معين. وهذا توقيت لنصب «رجلًا» لا تقييد له؛ لأنه إذا كان منصوبًا لا يحتمل المعين.

والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة مثل: «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ ظَرِيفًا»، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معًا، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله، فيمكن أن يراد ....

إشارة إلى أن الظرف صفة وإلى أن حرف النداء لا يستلزم التعيين ما لم يقصد (أي: لِرَجُل غَيرِ مُعَيَّنٍ) فيه إشارة إلى أن غير صفة لموصوف مقدر (وَهَذَا) أي: قوله لغير معين (تَوقِيتٌ لِنَصبِ رَجُلًا) على أن اللام فيه للتوقيت يعني: بيان لوقت نصبه، وبيان أن المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لا تَقييدٌ لَهُ) على أن يكون الظرف حالًا، والحال قيد لعامله فيكون قيدًا لنصبه؛ لأن ما يكون قيدًا للعامل يكون قيدًا للعمل أيضًا؛ (لأَنّهُ) أي: لأن المنادى المفرد النكرة (إِذَا كَانَ مَنصُوبًا لا يَحتَمِلُ المُعَيَّنَ) حتى يحتاج إلى التقييد مع أنه نكرة، (وَالقِسمُ الرَّابِعُ:) من الأقسام الأربعة (وَهُوَ مَا لا يَكُونُ) المنادى (مُفردًا) لكونه شبه مضاف (وَلا مَعرِفَةً) لأنه ليس فيه شيء من أنواع المعرفة ولكونه موصوفًا بالنكرة (مِثلُ: يا حَسَنًا وَجهُهُ) بالرفع؛ لأنه فاعل حسنًا لأن حسنًا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره: يا شخصًا حسنًا وجهه (ظَرِيفًا) صفة له أيضًا في الحقيقة، وفي الظاهر صفة لحسنًا، وإنما وصفه به ليكون المثال نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين، (وَلَم يُورِدِ المُصَنِّفُ لِهَذَا القِسم) أي: القسم الرابع (مِثَالًا) كما أورد أمثلة الأقسام الثلاثة حتى يستوفي كل قسم بمثاله كما هو دأبه في بعض القواعد؛ (إِذ حَيثُ اتَّضَحَ انتِفَاءُ كُلٍّ مِن القَيدَينِ) الإفراد والتعريف (بِمِثالٍ) يعني: لأنه إذا علم انتفاء قيد الإفراد بمثال مثل: يا عبد الله، وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل: يا رجلًا لغير معين (سَهُلَ) من باب ظرف أي: صار يسيرًا (تَصَوّرُ انتِفائِهِما) أي: انتفاء القيدين بمثال واحد (مَعًا، فلا حَاجَةَ إِلَى إِيرَادِ) وإتيان (مِثَالٍ لَهُ) أي: للقسم الرابع (عَلَى انفِرَادِهِ) مستقلا (مَعَ أَنّ المِثَالَ الثّاني) وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه مضاف (يَحتَمِلَهُ فَيُمكِنُ أن يُرَادَ

بقوله: «يَا طَالِعًا جَبَلًا غير معين» وهذه العبارة أعم من أن يراد بها معين أو غير معين.

فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة كلها مثال لما سوى المستغاث أيضًا، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

بقَولِهِ: يَا طَالِعًا جَبَلًا غَيرُ مُعَيَّنٍ) بالرفع لأنه نائب الفاعل لقوله: أن يراد، كما أمكن أن يراد به غير مفرد، وهو الظاهر المتبادر لأنه في تقدير: يا إنسانًا أو يا كوكبًا طالعًا جبلًا كما سبق.

(**وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ**) أعني: عبارة يا طالعًا جبلًا (**أَعَمُّ مِن أَن يُرادَ بِهَا**) واحد (**مُعَيَّنٌ**) فيكون مثالًا للقسم الثاني (**أَو**) واحد (**غَيرُ مُعَيَّنٍ**) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالًا للقسم الرابع (**فَأَمثِلَةُ الأَقسَام**) الأربعة (**بِأَسرِها**) أي: بجميعها (**مَذكُورَةٌ**) في الكتاب (**وَهَذِهِ الأَمثِلَةُ كُلُّها مِثَالٌ لِمَا سِوَى المُستَغاثِ**) بالألف والمستغاث باللام (**أيضًا**) أي: كما كانت أمثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة، فإن عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالألف، وكذا طالعًا جبلًا ورجلًا لغير معين؛ (**فَلا حَاجَةَ إِلَى إِيرَادِ**) وإتيان (**مِثَالٍ لَهُ**) أي: لما سوى المستغاث (**عَلَى حِدَةٍ**) واستقلال.

* * *

[توابع المنادى]

(وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمُبْنِيِّ) على ما يرفع به (الْمُفْرَدَةُ) حقيقة أو حكمًا، إنما قيد المنادى بكونه مبنيًا؛ لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط.

وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به؛ لأن توابع المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو: «يَا زَيْدًا وَعَمْرًا» لا «وَعَمْرٌو»؛ لأن المتبوع مبني على الفتح.

[توابع المنادى]

ولما فرغ من أنواع المنادى وأحواله شرع في بيان أحوال توابعه فقال: «وتوابع المنادى» سيجيء معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها «المبني» صفة المنادى (**عَلَى مَا يُرفَعُ بِهِ**) المنادى متعلق بالمبني، وفيه إشارة إلى أن اللام فيه للعهد الخارجي؛ لأنه لا يجرى الحكم الآتي في المستغاث بالألف وإن كان مبنيًا، بل يحمل على لفظه فقط؛ لأنه يقال: يا زيدًا وعمرًا لا وعمرو «المفردة» بالرفع صفة التوابع (**حَقِيقَةً أو حُكمًا**) تفصيل للأفراد يعني: يكون ذلك التابع مفردًا حقيقيًا بأن لا يكون مضافًا ولا شبهه أصلًا أو مفردًا حكميًا بأن يكون مضافًا بالإضافة اللفظية فإنه وإن كان مضافًا لكنه مفرد حكمًا على ما سيأتي، و(**إِنَّمَا قَيَّدَ**) المصنف (**المُنَادَى بكَونِهِ مَبنيًا**) ولم يبقه على إطلاقه احترازًا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة أو لا؛ (**لأنَّ تَوَابِعَ المُنَادَى المعرَبِ تَابِعَةٌ للفظهِ فَقَط**) لأن المعرب ليس له إلا حال لفظه وهو النصب لفظًا أو تقديرًا، فتابعه يتبعه فيه، وأما المبني فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب، فيجوز في تابعه الوجهان: الرفع حملًا على لفظه والنصب حملًا على محله، (**وَقَيَّدنا**) نحن (**المَبنيّ بكَونِهِ**) أي: بأن يكون بناؤه (**عَلَى مَا يُرفَعُ بِهِ**) ولم نبقه على إطلاقه احترازًا عن المبني على الفتح؛ (**لأنّ تَوَابِعَ**) المنادى (**المُستَغاثِ بالألِفِ لا يَجُوزُ فِيهَا**) أي: في تلك التوابع (**الرَّفعُ**) بل يجب فيها النصب (**نَحوُ: يا زَيدًا وعَمرًا**) بالنصب في عمرًا سواء حمل على لفظه أو محله (**لا**) يقال: يا زيدًا (**وعمرٌو**) برفعه (**لأنّ المَتبوعَ**) وهو زيد (**مَبنيّ عَلَى الفَتحِ**) يعني: وإن كان في

وقيد التوابع بكونها مفردةً؛ لأنها لو لم تكن مفردةً لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافةً بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافًا معنويًا ولا لفظيًا ولا شبه مضاف أو حكمًا بأن يكون مضافًا لفظيًا أو مشبهًا بالمضاف، فإنها لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد؛ ليدخل فيها المضافة بالإضافة اللفظية، والمشبهة بالمضاف؛ لأنهما ....

المستغاث بالألف محلان إلا أنهما سيان؛ لأن حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المنادى المعرب، (**وَقَيَّدَ**) المصنف (**التَّوَابعَ**) ههنا (**بكَونِها**) يعني: بأن تكون (**مُفرَدَةً؛ لأنَّها لَو لَم تَكُن**) التوابع (**مُفرَدَةً لا حَقِيقَةً ولا حُكمًا كَانَت**) تلك التوابع (**مُضافَةً بالإضَافَةِ المَعنَويَّةِ**) نحو: يا زيد ذا المال، ويا زيد نفسه، ويا زيد وعبد الله (**وَحِينَئذٍ**) أي: حين كانت تلك التوابع مضافة بالإضافة المعنوية (**لا يَجُوزُ فِيهَا**) أي: في تلك التوابع (**إلَّا النَّصبَ**) لفظًا أو تقديرًا؛ لأن المنادى إذا كان مضافًا يجب نصبه فتوابعه إذا كانت مضافة تكون أولى بالنصب، ولأن الأصل في توابع المنادى أن تكون تابعة لما هو الأصل في متبوعها، ولأن تابع المنادى إنما يتبعه في لفظه إذا كان مثله في الإفراد وذا يفوت في الإضافة.

(**وَإنَّمَا جَعَلنا**) نحن (**المُفرَدَةَ أَعَمَّ مِن أَن تَكُونَ**) يعني: المفردة (**مُفرَدَةً حَقِيقَةً**) أي: حقيقية (**بأَن لا يَكُونَ**) التابع (**مُضَافًا مَعنويًا وَلَا**) مضافًا (**لَفظيًا وَلا شِبهَ مُضَافٍ**) مثل: يا زيد العالم؛ لأن العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبهه، (**أَو حُكمًا**) أي: مفردة حكمية (**بأَن يَكُونَ**) التابع (**مُضَافًا لَفظيًا أَو مُشَبَّهًا بالمُضَافِ؛ فإنَّهَا**) أي: الحالة والقصة (**لمَّا انتَفَت فِيهِما**) أي: في المضاف بالإضافة اللفظية وفي المشبه به (**الإضَافَةُ المَعنَويَّةُ**) لأن المضاف بالإضافة اللفظية أو المشبه به لا يضاف بالإضافة المعنوية فانتفت هذه الإضافة فيهما (**كَانَا**) أي: المضاف اللفظي والمشبه به المضاف (**في حُكمِ المُفرَدِ لِيَدخُلَ**) تعليل لقوله: وإنما جعلنا (**فِيهَا**) أي: في تلك التوابع (**المُضَافَةُ بالإضَافَةِ اللَّفظِيَّةِ والمُشَبَّهَةِ بالمُضَافِ لأنَّهُما**) أي: لأن المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه به

كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو: «يَا زَيْدُ الحَسَنُ الْوَجْهُ، وَالحَسَنَ الْوَجْهُ» و«يَا زَيْدُ الحَسَنُ وَجْهُهُ، وَالحَسَنَ وَجْهُهُ».

ولما لم يجز الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها، ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقًا، بل لا بد في بعضها من قيد، فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح ....

(كالتَّوَابِعِ المُفرَدَةِ) حقيقة لا إضافة فيها أصلًا (في جَوَازِ الرَّفعِ) فيه حملًا على اللفظ (وَ) جواز (النَّصبِ) فيه حملا على المحل؛ لأنه لما كان إضافتها كلا إضافة جاز فيها الوجهان، كما جاز في المفرد الحقيقي المضارع للمضاف إذا كان تابعًا للمضموم كان في حكم المفرد، وكذا المضاف بالإضافة اللفظية عملًا بالأصل وهو الإفراد، وإذا كان منادى يكون في حكم المضاف الحقيقي في وجوب النصب عملًا بالظاهر؛ لأنه في الظاهر مضاف (نَحوُ: يَا زَيدُ الحَسَنُ الوَجهِ) بالرفع حملًا على اللفظ (وَ) يا زيد (الحَسَنَ الوَجهِ) بالنصب حملًا على المحل في الإضافة اللفظية، (وَيَا زَيدُ الحَسَنُ) بالرفع حملًا على اللفظ (وَجهُهُ) بالرفع لأنه فاعل (و) يا زيد (الحَسَنَ وَجهُهُ) بالنصب حملًا على المحل في المشبه بالمضاف.

(وَلَمَّا لَم يَجرِ الحُكمُ) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت؛ لدخولها على الماضي لم يجر من: جرى يجري كرمى يرمي سقط الياء علامة للجزم فأعل فصار لم يجر، (الآتِي) على وزن القاضي صفة للحكم وهو الرفع حملًا على اللفظ والنصب حملًا على المحل (في التَّوَابِعِ كُلِّهَا) وهي خمسة: الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان، (بَل) يجري (في بَعضِهَا) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد، قيل: في كله وقيل: في بعضه، ولم يجر في البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد، (وَلَم يَجرِ فِيمَا هُوَ جَارٍ فِيهِ مُطلقًا، بَل لا بُدَّ فِي بَعضِهَا مِن قَيدٍ) وذلك البعض العطف (فَصَّلَ) المصنف (التَّوَابِعَ الجَارِي) لأنه وصف سببي للتوابع (هَذَا الحُكمُ) بالرفع لأنه فاعل لقوله: الجاري (فِيهَا) أي: في التوابع وهذا الحكم يجري في التوابع الثلاثة مطلقًا، وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد في رواية (وَصَرَّحَ) عطف

بالقيد فيما هو محتاج إليه، فقال: (مِنَ التَّأْكِيدِ) أي: المعنوي؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابًا وبناءً، نحو: «يَا زَيْدُ زَيْدُ»، وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا، وكأن المختار عند المصنف ذلك، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي (وَالصِّفَةِ) مطلقًا (وَعَطْفِ الْبَيَانِ) كذلك (وَالْمَعْطُوفِ) بحرف (الْمُمْتَنِعِ ....

على: فصل (بالقَيدِ) وهو الممتنع دخول يا عليه (فِيمَا هُوَ مُحتَاجٌ إِلَيهِ) أي: إلى القيد وهو العطف بالحروف (فَقَالَ) عطف على: فصل أو صرح.

«من التأكيد» (أي) التأكيد (المَعنويّ) قيل (لأنَّ التَّأكِيدَ اللَّفظِيَّ حُكمُهُ فِي) الأعم (الأَغلَبِ حُكمَ الأَوَّلِ) أي: حكم المؤكد بالفتح (إعرابًا وَبناءً) نصب على التمييز يعني: إن كان المؤكد معربًا يكون المؤكد أيضًا معربًا نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وإن كان المؤكد مبنيا كان المؤكد أيضًا مبنيا نحو: ضربت أنت، أو أنا؛ لأن الثاني عين الأول لفظًا ومعنىً، (نَحوُ: يا زَيدُ زَيدُ) بالبناء على الضم فيهما؛ لأنه لما كان الثاني عين الأول كان حرف النداء باشر الثاني كما باشر الأول، فكأنه قيل: يا زيد يا زيد، (وَقَد يَجُوزُ إعرَابُهُ) أي: ويجوز على قلة أن يكون التأكيد اللفظي معربًا؛ لأن الإعراب أصل والبناء عارض لا يسري من المؤكد (رَفعًا) نصب على التمييز أو على المصدرية أو الحالية حملًا على لفظه نحو: يا زيد زيد بالضم في الأول والرفع في الثاني، (وَنَصبًا) عطف على رفعًا حملًا على محله نحو: يا زيد زيدًا بالضم في الأول والنصب في الثاني، (وكَأَنَّ) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المُختَارَ عِندَ المُصنِّفِ ذَلِكَ) أي: الإعراب نصبًا ورفعًا، (وَلِذَلِكَ) أي: لكون المختار عنده الإعراب رفعًا ونصبًا، أطلق التأكيد كما أطلق الصفة وعطف البيان (لَم يُقَيِّد التَّأكِيدُ بالمَعنويّ) كما قيد المعطوف بقوله: بحرف إلخ، «والصفة» (مُطلقًا) سواء كانت مشتقة أو لا وسواء كانت وصفًا لمن قامت هي به أو لا فيه رد على الأصمعي حيث لم يجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر وأول نصب العالم ورفعه في: يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي، وعدم جريان التأويل في وصف المنادى المستغاث، «وعطف البيان» (كَذَلِكَ) أي: مثل الصفة يكون مطلقًا مشتقًا وغيره، «والمعطوف» (بِحَرفٍ) «الممتنع» بالجر صفة المعطوف إلا أنه وصف

دُخُولُ «يَا» عَلَيْهِ) يعني المعرف باللام، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول «يا» عليه، فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء.

(تَرْفَعُ) حَمْلًا (عَلَى لَفْظِهِ) الظاهر أو المقدر؛ لأن بناء المنادى عرضي، فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعًا للفظه.

(وَتُنْصَبُ حَمْلًا عَلَى مَحَلِّهِ)؛ لأن حق توابع المبني أن يكون تابعًا لمحله، وهو ههنا ....

سببي «دخول يا» بالرفع فاعل الممتنع مثل: مررت برجل حسنٍ وجهه «عليه» أي: على المعطوف بحرف، (يَعني) المراد بقوله: المعطوف بحرف الخ المعطوف (المُعَرَّفَ باللَّامِ) لا مطلق المعطوف؛ لأن الحكم الآتي لا يجري في المعطوف مطلقًا، ولم يقل المصنف: والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر إشارة إلى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه، وليخرج عنه نحو: يا محمد ويا الله لتعين الرفع فيه، (بِخِلافِ البَدَلِ) مطلقًا، (وَالمَعطُوفَ) بحرف (الغيرَ المُمتَنِعِ دُخُولُ يا عَلَيهِ فَإنّ حُكمَهُما) حينئذٍ (غَيرُ حُكمِهَا كَمَا سَيجِيءُ) «ترفع» بالبناء للمفعول، والجملة خبر لقوله: وتوابع المنادى (حَملًا) أي: حال كونها محمولة أو لكونها محمولة «على لفظه» أي: على لفظ المنادى المبني المفرد المعرفة (الظَّاهِرِ) صفة اللفظ إذا كان مبنيًا على الضم لفظًا مثل: يا زيد العاقل، (أَو) لفظه (المُقَدَّرِ) إذا كان مبنيًا على الضم تقديرًا نحو: يا فتى العاقل (لأنّ بِنَاءَ المُنَادَى) المفرد المعرفة (عَرَضِيٌّ) غير أصيل (فَيُشبِهُ) من حيث العروض لإعراب الاسم (المُعرَب) يعني: كما أن الإعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة؛ (فَيَجُوزُ أَن يَكُونَ تَابِعُهُ) أي: تابع المنادى المفرد المعرفة (تَابِعًا لِلَفظِهِ) فيرفع كما يجوز أن يكون تابع المعرب في قولك: جاءني زيد العالم تابعًا للفظه فيرفع، «وتنصب» بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حَملًا) «على محله» أي: محل المنادى المفرد المعرفة (لأنَّ حَقَّ تَوَابِعِ المَبنِيِّ) مطلقًا سواء كان بناؤه لازمًا أو عارضًا، وسواء كان منادى أو غيره (أَن يَكُونَ تَابِعًا لِمَحَلِّهِ)؛ لأنه الأصل وأثر العامل ليس إلا فيه (وَهُوَ) أي: المنادى المفرد المعرفة (هَهُنَا) أي: حين كونه

منصوب المحل بالمفعولية نحو: «يَا تَيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ» في التأكيد و(مثل: «يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلَ») في الصفة، واقتصر على مثالها؛ لأنها أكثر وأشهر، و«يَا غُلَامُ بِشرٌ وَبشرًا» في عطف البيان، و«يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالحَارِثَ» في المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه.

منادى (مَنصُوبُ المَحَلِّ بالمَفعُولِيَّةِ) أي: بكونه مفعولًا به لفعل محذوف وجوبًا، فإذا كان من شأن التابع الحمل فالحمل على ما هو الأصل في متبوعه يكون هو الأولى والأليق (نَحوُ: يَا تَيمُ) بالبناء على الضم؛ لأنه تعرف بالنداء مثل: يا رجل (أَجمَعُونَ) بالرفع حملًا على لفظه (و) يا تيم (أَجمَعِينَ) بالنصب حملًا على محله وتيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة، ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (في التَّأكِيدِ) المعنوي، (و) نحو: يا زيد زيدٌ زيدًا في التأكيد اللفظي على ما هو المختار عند المصنف، وعليه قول رؤبة:

إنـي وأسـطـارٍ سـطـرن سـطـرًا ... لـقـائـلٌ يـا نـصـر نـصـرًا نـصـرًا

«مثل: يا زيد العاقل» بالرفع حملًا على اللفظ «و» يا زيد «العاقل» بالنصب حملًا على المحل (في الصِّفَةِ، وَاقتَصَرَ) المصنف (عَلَى مِثَالِهَا) أي: على إيراد مثال لها حيث لم يورد مثالًا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدًا للرد على الأصمعي، و(لأَنَّهَا أَكثَرُ) فائدة واستعمالًا.

(وَأَشهَرُ) مما عداها على ما سيأتي، ولأنه يصلح أن يكون مثالًا لعطف البيان فأجرى الإعرابان على المعطوف عليه فقط نحو: يا زيد العاقل والعاقل، والمعطوف المذكور إن أجريا على المعطوف فقط نحو: يا زيد والعاقل والعاقل، والتأكيد بتأويل حمل الوصف عليه؛ فحينئذٍ تكون الأمثلة بأسرها مذكورة (وَيَا غُلامُ) بالبناء على الضم؛ لكونه مفردًا معرفة بالنداء (بِشرٌ) بالرفع حملًا على لفظه، (و) يا غلام (بِشرًا) بالنصب حملًا على محله، (في عَطفِ البَيَانِ، وَيَا زَيدُ وَالحَارِثُ وَالحَارِثَ) ويا زيد والحارث، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: 10] (في المَعطُوفِ بِحَرفِ المُمتَنِعِ دُخُولُ يا عَلَيهِ) في إيراد هذه الأمثلة، نشر على ترتيب اللف، وكذلك في إيراد رفعه أولًا ونصبه ثانيًا حيث قال في اللف: ترفع وتنصب.

(وَالْخَلِيلُ) ابن أحمد ـ وهو أستاذ سيبويه (فِي الْمَعْطُوفِ) بحرف الممتنع دخول «يا» عليه (يَخْتَارُ الرَّفْعَ) مع تجويز النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل، فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء

«والخليل» (ابنُ أَحمَدَ، وَهُوَ أَستَاذُ سِيبَويهِ) إمام النحو والخليل هو الذي قال صاحب «إعراب الفاتحة» في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله، وقال المحقق الشريف في حاشية «الكشاف»: وهو أعلى كعبًا من سيبويه، «في المعطوف» متعلق بيختار، قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان، بل اتفقا على اختيار النصب فيها؛ لأن جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتفٍ، وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابعًا لمحله قائم وما يقوم جهته يكون أولى فنصبه أولى بالاتفاق، وأما المعطوف فلكون حرف العطف قائمًا مقام العامل يكون المعطوف مستقلًا غير تابع، ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعًا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح أحد الجانبين، (بِحَرفِ المُمتَنِع دُخُولِ يا عَلَيهِ) «يختار الرفع» أي: يرجح الرفع على النصب، ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مَعَ تَجوِيزِ النَّصبِ) المصدر مضاف إلى المفعول أي: مع تجويز الخليل النصب في ذلك المعطوف؛ لأن الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح أحدهما على الآخر؛ (لأنّ المَعطُوفَ بِحَرفٍ) على المنادى (في الحَقِيقَةِ مُنادَى مُستَقلٌّ) لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء، كما أن المعطوف على الفاعل في قولك: جاءني زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل، (فَيَنبَغي أَن يَكُونَ) المعطوف على المنادى المبني (عَلَى حَالَةٍ جَارِيَةٍ عَلَيهِ) أي: على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (عَلَى تَقدِيرِ مُبَاشَرَةِ حَرفِ النِّدَاءِ لَهُ) أي: على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وَهِي) أي: تلك الحالة على ذلك التقدير (الضَّمَّةُ أو مَا يَقُومُ مُقَامَهَا) يعني: البناء على الضمة كما في نحو: يا زيد وعمرو أو الألف كما في نحو: يا زيد وعمران، أو الواو كما في نحو: يا زيد وعمرون، (وَلَكِن) أي: إلا أنه (لَمَّا لَم يُبَاشِرهُ حَرفُ النِّداءِ) أي: إلا أنه لما لم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعًا

جعلت تلك الحالة إعرابًا، فصارت رفعًا.

(وَأَبُو عَمْرٍو) ابن العلا النحوي القارئ المقدم على الخليل، يختار فيه (النَّصْبَ) مع تجويزه الرفع، فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلاً، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع لمحله، ومحله النصب.

(وَأَبُو الْعَبَّاسِ) المبرد (إِنْ كَانَ) المعطوف المذكور (كَالْحَسَنِ) أي: كاسم الحسن

من دخوله (**جُعِلَت تِلكَ الحَالَةُ**) أي: البناء على الضمة أو الألف أو الواو (**إعرَابًا**) لكون الاسم أصلًا فيه ولا مانع فيه (**فَصَارَت**) تلك الحالة (**رَفعًا**) فصار المعطوف المذكور مرفوعًا إما على الضمة أو على الألف أو الواو مثل: يا زيد والحارث والحارثان والحارثون، وفي الرضي: فالرفع أولى تنبيهًا على استقلاله معنىً مثل: يا أيها الرجل، انتهى.

«وأبو عمرٍو» (**ابنِ العَلا**) بالقصر (**النَّحوِي القَارِئ**) وهو إمام القراء والنحو (**المُقَدَّم**) صفة أبو عمرو (**عَلَى الخَلِيلِ**) عصرًا وزمانًا لا رتبةً (**يَختَارُ فِيهِ**) أي: المعطوف المذكور «النصب» أي: يرجح النصب، وهذا من عطف معمولين على معمولي عامل واحد تأمل، (**مَعَ تَجوِيزِهِ الرَّفعَ**) أي: مع تجويز أبي عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق؛ (**فَإِنَّهُ**) أي: الشأن (**لَمَّا امتَنَعَ فِيهِ**) أي: في المعطوف المذكور (**تَقدِيرُ حَرفِ النِّدَاءِ**) الذي كان داخلًا على المعطوف عليه (**بِوَاسِطَةِ اللَّامِ**) أي: بكون اللام فيه مانعًا من تقديره كما أنه مانعًا من دخوله (**لا يَكُونُ**) ذلك المعطوف (**مُنَادىً مُستقِلًّا**) بل كان مقابلًا للمنادى فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء (**فَلَهُ حُكمُ التَّبَعِيَّةِ، وتَابِعُ المَبنيّ**) مطلقًا (**تَابِعٌ لِمَحَلِّهِ**) لما عرفت، (**وَمَحَلُّهُ**) ههنا (**النَّصبُ**) بالمفعولية فإذا كان حكمه التبعية وتابع المبني يجب أن يكون تابعًا لمحله ههنا، وإن لم يجب لعروض البناء فلا أقل من أن يكون أولى وأليق، قيل: مذهب أبي عمرو أولى لقراءة أكثر القراء، (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ) بنصب: «والطير».

«وأبو العباس» (**المُبَرِّدِ**) «إن كان» (**المعطوف المذكور**) «كالحسن» بفتح الحاء والسين المهملتين والنون في آخره (**أَي: كَاسمِ الحَسَنِ**) أي: كاسم كان في الأصل علمًا ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه، ولذا جاز نزعه عنه

في جواز نزع اللام عنه (فَكَالْخَلِيلِ) أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه؛ لإمكان جعله منادى مستقلاً بنزع اللام عنه (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل: «النَّجْم وكالصَّعق» (فَكَأَبِي عَمْرٍو) أي: فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب؛ لامتناع جعله منادى مستقلًا.

(في جَوَازِ نَزعِ اللَّامِ عَنهُ) أي: عن ذلك الاسم يعني: كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن وإثباته كذلك يجوز نزع اللام وإثباته مثل: الحارث وحارث والخليل وخليل، «فكالخليل» **(أي: فَأَبُو العَبَّاسِ)** المبرد **(مِثلُ الخَلِيلِ)** فيه إشارة إلى أن المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية، والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل، مثل قوله:

يضحكن عن كالبرد المنهم

ويجوز أن تكون جارة أي: فأبو العباس المبرد كائن كالخليل، لكن الشارح اقتصر على الأول لوضوح الثاني واشتهاره **(في اختِيارِ رَفعِهِ)** يعني: في كون المختار عنده رفعه؛ **(لإمكَانِ جَعلِهِ)** أي: جعل المعطوف المذكور **(مُنَادىً مُستَقِلًا بِنَزعِ اللَّامِ عَنهُ)** فكان له حكم الاستقلال، فينبغي أن يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والألف والواو، ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرًا كانت إعرابًا رفعًا «وإلا» عطف على قوله: إن كان على عكسه يعني: إن كان المعطوف عليه مثبتًا يكون المعطوف منفيًا، وبالعكس **(أي: وإِن لَم يَكُن المَعطُوفُ المَذكُورُ كَاسمِ الحَسَنِ في جَوَازِ نَزعِ اللَّامِ عَنهُ)** يعني: وإن لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة؛ لأنه لم يصر علمًا إلا مع اللام، وذلك إما في الاسم **(مِثلُ: النَّجمِ)** والبيت والكتاب وأيام الأسبوع مثل: الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والثريا، **(وَ)** إما في الصفة **(كَالصَّعقِ)** حيث جعل اسمًا لبلدة أصابتها الصاعقة فيلزم اللام، «فكأبي عمرٍو» **(أي: فَأَبُو العَبَّاسِ مِثلُ أَبِي عَمرٍو فِي اِختِيارِ النَّصبِ)** أي: في كون النصب مختارًا عنده؛ **(لامتِنَاعِ جَعلِهِ)** أي: جعل مثل هذا المعطوف **(مُنَادىً مُستَقِلًا)** لعدم إمكان نزع اللام عنه فله حكمًا التبعية، والأصل في توابع المبني أن تكون تابعة لمحله، ومحله ههنا النصب بالمفعولية

(وَالْمُضَافَةُ) عطف على «المفردة»، أي: وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية (تُنْصَبُ)؛ لأنها إذا وقعت منادى تنصب، فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها مثل: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ» في التأكيد، و«يَا زَيْدُ ذَا الْمَالِ» في الصفة، و«يَا رَجُلُ أَبَا عَبْدِ اللهِ» في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه مضافًا بالإضافة الحقيقية؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية.

فالعطف عليه هو الأولى والمختار.

«والمضافة» بالرفع (عَطفٌ عَلَى) قوله: (**المُفرَدَةُ**) هذا من قبيل عطف أمرين على معمولي عامل واحد؛ لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوي، ولذا قال الشارح: (**أي: وَتَوَابِعُ المُنَادَى المَبني عَلَى مَا يُرفَعُ بِهِ المُضَافَةُ**) بالرفع صفة التوابع (**بالإضَافَةِ الحَقِيقيّةِ**) أي: المعنوية لأن المضاف بالإضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت، «تنصب» وجوبًا بالبناء للمفعول، كما ينصب المنادى إذا كان مضافًا بالإضافة الحقيقية أو اللفظية أو شبه مضاف؛ (**لأنَّهَا**) أي: لأن التوابع المضافة بالإضافة الحقيقية (**إذَا وَقَعَت**) يعني: إذا كانت (**مُنَادَى**) بنفسها (**تُنصَبُ**) لما سبق (**فَنَصبُها إذَا وَقَعَت**) أي: إذا كانت (**تَوَابِعَ أَولَى**) لأن النصب أصل في المنادى وتوابعه ولا مانع منه و(**لأنّ حَرفَ النِّداءِ لا يُبَاشِرُها**) وحرف النداء إذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الأصل فيها، والأصل في المنادى النصب لكونه مفعولًا به فعل محذوف وجوبًا (**مِثلُ: يَا تَمِيمُ كُلَّهُم**) بالنصب، ويا زيد نفسه (**في التّأكيدِ، ويا زيدُ ذَا المَالِ**) ويا زيد مصارع المصر، ويا زيد كريم البلد (**في الصِّفَةِ، وَيَا رَجُلُ أَبَا عَبدِ اللهِ**) ويا زيد عبد الله (**في عَطفِ البَيَانِ، وَلا يَجِيءُ المَعطُوفُ بِحَرفِ المُمتَنِعُ دُخُولُ يا عَلَيهِ**) حال كونه (**مُضَافًا بالإضَافَةِ الحَقِيقِيَّةِ**) لما سيأتي أن المضاف بالإضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقًا، و(**لأنّ اللّامَ يَمتَنِعُ دُخُولُها عَلَى المُضَافِ بالإضَافَةِ الحَقِيقيَّةِ**) لما قلنا: إن التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال، ولذا لم يمثل الشارح كما مثل في الأقسام الثلاثة.

(وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ) أي: غير المعطوف الذي ذكر من قبلُ، وهو المعطوف الممتنع دخول «يا» عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول «يا» عليه.

(حُكْمُهُ أي: حكم كل واحد منهما (حُكْمَ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ) الذي باشره حرف النداء، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطئة لذكره، والمعطوف المخصوص المنادى مستقل في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، ....

«والبدل» بأنواعه «والمعطوف غير ما» بالرفع صفة أو بدل «ذكر» مبني للمفعول (أي: غَيرُ المَعطُوفِ الَّذي ذُكِرَ مِن قَبلُ) فيه إشارة إلى إن ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وَهُوَ) أي: المعطوف الذي ذكر من قبل هذا (المعطوف المُمتَنِعُ دُخُولُ يا عَلَيهِ) يعني: المعطوف المعرف بلام التعريف (فَغَيرُهُ) أي: هذا المعطوف هو (المَعطُوفُ الَّذي لا يَمتَنِعُ دُخُولُ يا عَلَيهِ) يعني: المعطوف الذي كان مجردًا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل: زيد وعمرو أو نكرة مثل: رجل وامرأة، قوله: والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و «حكمه» مبتدأ ثان والضمير في حكمه يرجع إلى كل واحد من المعطوفين؛ ولذا قال الشارح: (أي: حُكمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُما) بحذف المضاف «حكم» (المُنَادَى) أي: كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155] أي: واختار من قومه، خبر المبتدإ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدإ الأول «المستقل» فسر الاستقلال بقوله: (الَّذِي بَاشَرَهُ حَرفُ النِّدَاءِ) يعني: الذي دخل عليه حرف النداء (وَذَلِكَ) أي: كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذي دخل عليه حرف النداء واقع وثابت؛ (لأنَّ البَدَلَ هُوَ المَقصُودُ) من الكلام (بالذِّكرِ، وَالأَوَّلُ) يعني: المبدل منه (كالتَّوطِئَةِ) والبساط (لِذِكرِهِ) أي: لذكر البدل فكأن حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلًا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل (وَالمَعطُوفُ المَخصُوصُ) يعني: المجرد عن حرف التعريف (مُنَادَى مُستَقِلٌّ) برأسه (في الحَقِيقَةِ) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفًا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء؛ لأن قولنا: يا زيد وعمرو بمنزلة: يا زيد يا عمرو (و) الحال أنه (لا مَانِعَ مِن دُخُولِ حَرفِ النِّداءِ عَلَيهِ) كلام

فيكون حرف النداء مقدرًا فيه (مُطْلَقًا) أي: حال كون كل واحد منهما مطلقًا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال، أي: سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مضارعين للمضاف أو نكرتين، فالبدل مثل: «يَا زَيْدُ بَشَرُ، وَيَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا زَيْدُ رَجُلًا صَالِحًا»، ....

التعريف (فَيَكُونُ حَرفُ النِّداءِ مُقَدَّرًا فِيهِ) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا «مطلقًا» (أي: حَالَ كَونِ كُلٍّ واحد مِنهُمَا) أي: من البدل والمعطوف المجرد عنه (مُطلقًا في هَذَا الحُكمِ) أي: في كونه كالمنادى المستقل (غَيرَ مُقَيَّدٍ بِحَالٍ) دون حال (مِنِ الأَحوَالِ) الأربعة الإفراد والإضافة والمشابهة بها والتنكير، وفسر الشارح الإطلاق بقوله: (أي: سَوَاءٌ كانَا) أي: البدل والمعطوف المخصوص (مُفرَدَينِ أَو مُضَافَينِ أَو مُضَارِعَينِ للمُضَافِ أَو نَكِرَتَينِ) أو المبدل منه والبدل و المعطوف عليه والمعطوف مفردين، ومثالهما مذكور في الشرح أو مضافين مثل: يا عبد الله عبد الرحمن، ويا عبد الله وعبد الرحمن، أو الأول مفرد والثاني مضاف فيهما ومثالهما مذكور في الشرح أيضًا، أو الأول مضاف والثاني مفرد مثل: يا عبد الله زيدًا وزيد فيكون الثاني مبنيا وإن كان المتبوع معربًا أو مضارعين له نحو: يا خيرًا من زيد طالعًا جبلًا أو وطالعًا أو الأول مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح أو الأول مضارع له والثاني مفرد نحو: يا خيرًا من زيد وعمرو ويا خيرًا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيًا وإن كان المتبوع معربًا أو نكرتين ومثالهما مذكور فيه أو مضافين مثل: يا غلام رجل وغلام امرأة أو غلام امرأة أو الأول مفرد والثاني إما مضاف أو شبهه أو العكس قوله: مطلقًا يشمل هذه الأقسام وإن لم يكن بعضها مناسبًا للمقام لكون المقام مقام أن يكون المتبوع مبنيًا، (فَالبَدَلُ) أي: فأمثلة البدل (مِثلُ: يَا زَيدُ بِشرٌ) وهو بدل الكل لكن على تقدير أن يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد وإلا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردًا فبني كما بني المبدل منه (وَيَا زَيدُ أَخَا عَمرو) فيكون أيضًا بدل الكل مثال للمضاف فينصب، (وَيَا زَيدُ طَالعًا جَبَلًا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل أيضًا، (وَيَا زَيدُ رَجُلًا صَالحًا) مثال للنكرة وهو أيضًا بدل الكل، وإنما وصف بقوله: صالحًا؛ لأنه إذا أبدل النكرة

والمعطوف مثل: «يَا زَيْدُ وَعَمْرو»، و«يَا زَيْدُ وَأَخَا عَمْرٍو»، و«يَا زَيْدُ وَطَالِعًا جَبَلًا»، و«يَا زَيْدُ وَرَجُلًا صَالِحًا».

(وَالْعَلَمُ) أي: العلم المنادى المبني على الضم: أما كونه منادى؛ فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنيًّا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه، فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم (الْمَوْصُوفُ بِـ«ابْنِ») مجردًا ......

من المعرفة فالنعت واجب أو حسن على ما سيأتي، وهذه الأمثلة كلها بدل الكل كما صرحنا في ذيل كل مثال وأمثلة الأقسام الثلاثة مستفادة منها، (وَالمَعطُوفُ) يعني: أمثلة المعطوف (مِثلُ: يَا زَيدُ وَعَمرُو) بالضم والبناء فيهما (وَيَا زَيدُ وأَخَا عَمرٍو وَيَا زَيدُ وَطَالِعًا جَبَلًا وَيَا زَيدُ وَرَجُلًا صَالِحًا) وصفه ههنا أيضًا وإن لم يحتج إليه لمجرد المشاكلة؛ لأن في العطف لا يشترط ما يشترط في البدل.

ولما فرغ من بيان أحوال التابع شرع في بيان بعض أحوال المتبوع من اختيار فتحه، ولكن له شروط أربعة: أن يكون المنادى علمًا وأن يكون موصوفًا بابن وأن يكون الابن متصلًا به وأن يكون الابن مضافًا إلى علم آخر، وإذا وجدت هذه الشروط بأسرها يختار فتح المنادى، وأشار إلى الشرط الأول بقوله: «والعلم» (أي: العَلَمُ المُنادَى المَبنيّ عَلَى الضَّمِّ) لا على الألف ولا على الواو حتى لو بني على أحدهما لم يكن اختيار الفتح (أَمَّا كَونُهُ) أي: كون العلم (مُناديً فَلأَنَّ الكَلامَ فِيهِ) أي: في كون العلم منادى (وَأَمَّا كَونُهُ مَبنيًّا عَلَى الضَّمِّ) مع أن البناء يشمل البناء على الألف والواو (فَلِمَا يُفهَمُ) بالبناء للمفعول أي: فلعلة تفهم (مِن اختِيارِ) بيان لما (فَتحِهِ) المفهوم من قوله: يختار فتحه (المُنبِئِ) صفة الاختيار من أنبأ أي: أعلم أي المعلم المخبر (عَن جَوَازِ ضَمِّهِ) إذا وجدت هذه الشروط؛ لأن الاختيار ترجيح أحد الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ما سبق، (فَإِنّ جَوَازَ الضَّمَّةِ لا يَكُونُ) ولا يوجد (إِلَّا في) المنادى (المَبني عَلَى الضَّمِّ) فإن العلم لا يضاف ولا يكون مضارعًا له ولا يكون منكرًا والمستغاث باللام لا يفتح وبالألف لا يختار فتحه، بل يجب فتعين جواز الضم لا غير ولا يكون في المثنى ولا في الجمع على حده ضم، فاختيار الفتح يبين جواز الضم لا غير، وإلى الثاني بقوله: «الموصوف» صفة العلم «بابنٍ» حال كون الابن (مُجَرّدًا

عن التاء أو ملحقًا بها أعني: «ابنة» بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفة، كما هو المتبادر إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: «يا زيدُ الظريفُ ابنُ عمرٍو» (مُضَافًا) أي: حال كون ذلك الابن مضافًا (إِلَى عَلَم آخَرَ)، فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم؛ لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به، لكن (يُخْتَارُ فَتْحُهُ) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه بالفتحة ....

عَن التَّاءِ، أَو) حال كونه (مُلحقًا بِهَا) أي: بالتاء من غير تغيير هيئة الابن؛ لأنه لا يجوز الفتح في: يا هند بنت عمرو وليس أيضًا مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (أَعني: ابنَةَ) مثل: يا هند ابنة عمرو، ويا زيد بن عمرو وإلى الثالث بقوله: (بِلا تَخَلّلِ وَاسِطَةٍ) وفاصلة (بَينَ الابنِ) أو الابنة (وَمَوصُوفِهِ) كما مثلنا (كمَا هُوَ المُتَبادَرُ إلَى الفَهمِ) لأن الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع أن يقع فصل بينهما (فَيَخرُجُ عَنهُ) أي: عن هذا الحكم (مِثلُ) قولك: (يَا زَيدُ الظَّرِيفُ) بالرفع أو النصب حملًا على اللفظ أو المعنى (ابنَ عَمرٍو) بالنصب؛ لأنه تابع مضاف فإنه لا يفتح المنادى في مثله، بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف، وإلى الرابع بقوله: «مضافًا» (أي: حَالَ كَونِ ذَلِكَ الابنِ) أو الابنة (مُضَافًا) يشير إلى أن مضافًا حال من المجرور في قوله بابن «إلى علم آخر» سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل: يا زيد بن عمرو، أو للمؤنث نحو: يا هند ابنة زيد، أو الأول مذكر والثاني مؤنث نحو: يا زيد بن هند، أو بالعكس نحو: يا هند ابنة زيد فالأقسام أربعة، (فَكُلُّ عِلم يَكُونُ كَذَلِكَ) أي: موصوفًا بهذه الصفات (يَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ) أي: البناء على الضم، سواء كان المضاف إليه على اللفظ الموصوف نحو: يا محمد بن محمد و لا كالأمثلة السابقة (لمَا عَرَفتَ مِن قَاعِدَةِ بِنَاءِ المُفرَدِ المَعرِفَةِ عَلَى مَا يُرفَعُ بِهِ) وما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (لَكِن) «يختار» بالبناء للمفعول لكونه يرجح «فتحه» أي: فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح؛ (لِكَثرَةِ وُقُوعِ) يعني: استعمال (المُنَادَى الجَامِعِ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ) يعني: الشروط الأربعة (وَالكَثرَةُ) أي: كثرة الاستعمال منه (مُنَاسِبَةٌ للتَّخفِيفِ) لأن الشيء إذا كثر استعماله يقتضي تخفيف الألفاظ (فَخَفَّفُوهُ بالفَتحَةِ)

التي هي حركته الأصلية؛ لكونه مفعولًا به. (وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ) أي: إذا أريد نداؤه (قِيلَ:) مثلًا («يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ») بتوسيط «أي» مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام؛ تحرزًا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة (وَ«يَا هَذَا الرَّجُلُ») بتوسيط «هذا» ....

يعني: تبديل ضمته إلى الفتحة؛ لأنها خفيفة من الضمة (**الَّتي هِيَ حَرَكَتُهُ**) أي: حركة المنادى (**الأصلِيَّةُ؛ لِكَونِهِ مَفعُولًا بِهِ**) لفعل محذوف وجوبًا، وفي الرضي: فخففوه لفظًا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الأصلية وخطًّا بحذف ألف ابن فقط، انتهى.

«وإذا نودي» بالبناء للمفعول الاسم «المعرف باللام» أي: بلام التعريف (**أي: إذَا أُرِيدَ نِدَاؤُهُ**) أي: إذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وإرادة السبب أو من قبيل إقامة المسبب مقام السبب؛ لأن الإرادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: 6] أي: إذا أردتم القيام إلى الصلاة، «قيل» (**مَثَلًا**) عند ندائه المراد من قوله: مثلًا أن هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص «يا أيها الرجل» مثل: يا أيها النبي، ويا أيها الناس وغير ذلك، (**بِتَوسِيطِ أي: مَعَ هَاءِ التَّنبيهِ بَينَ حَرفِ النِّدَاءِ**) التي هي يا (**والمُنَادَى المُعَرَّفِ باللّام**) الذي هو الرجل، وهذا الحكم مختص بكلمة يا؛ لأنها أصل في هذا الباب فيتوسع فيها، ألا يرى أنها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة دون غيرها؛ لأنه لا يقال: أيا أو هيا أو أي أيها الرجل وكذا غيره (**تَحَرُّزًا**) مفعول له بتوسيط (**عَن اجتِمَاعِ آلَتَي التَّعرِيفِ**) أحدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف في محل واحد (**بلا فاصِلَةٍ**) بينهما فيضيع أحدهما فيكون في الكلام حرف بلا فائدة. وفي الرضي: لأنهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسمًا مبهمًا غير دال ماهية معينة محتاجًا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة أيا بشرط قطعه عن الإضافة؛ إذ هي مخصصة نحو: أي رجل واسم الإشارة. إلى هنا كلامه. «ويا هذا الرجل» (**بِتَوسِيطِ هَذَا**) بينهما للعلة المذكورة

(وَ«يَا أيِ هَذَا الرَّجُلُ») بتوسيط الأمرين معًا.

(وَالْتَزَمُوا) يعني: العرب (رَفْعَ «الرَّجُلُ») مثلًا وإن كان صفة، وحقها جواز الوجهين: «الرفع والنصب» كما مر (لِأَنَّهُ) أي: «الرجل» مثلًا (هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ) والتزموا رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه هو المقصود بالنداء، ....

«ويا أي هذا الرجل» (**بتَوسِيطِ الأمرَينِ**) أي: وهذا بينهما (**مَعًا**) وفي هذا الجمع زيادة التشويق إلى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثًا اثنتان بالانفراد والثالثة بالاجتماع، والفرق بين أيها وهذا أن أيها لا يكون مقصودًا بالنداء أصلًا متمحضًا للتوسط وخالصًا له وهذا يحتمل الأمرين؛ فلهذا قدم أيها.

«والتزموا» كأنه جواب سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة للمنادى المبني على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في: يا زيد الظريف وهو لما سبق من القاعدة المستمرة، (**يَعني: العَرَبَ**) لأنه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس، وقيل: يعني جمهور النحاة «رفع الرجل» (**مَثَلًا**) أي: اسم الجنس الواقع صفة لأي أو لهذا (**وَإِن كَانَ**) ذلك الاسم (**صِفَةً**) للمنادى المضموم (**وَ**) كان (**حَقُّها جَوَازَ الوَجهَينِ الرَّفعِ**) بالجر بدل من الوجهين أو الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأول (**والنَّصبِ كَمَا مَرَّ**) في: يا زيد العاقل؛ «لأنه» (**أي: الرَّجُلَ مَثَلًا**) يعني: اسم الجنس الواقع صفة لأي أو لهذا «هو المقصود» الأصلي «بالنداء» وما بينهما وسائط كما في البدل، (**وَالتَزَمُوا رَفعَهُ**) تنبيهًا على أنه مقصود بالنداء، بل منادى مستقل وحقه البناء على ما يرفع به فرفع (**لِتَكُونَ حَرَكَتُهُ الإعرَابِيَّةُ**) وهي الرفع (**مُوَافِقَةً للحَرَكَةِ**) أي: لحركته (**البِنَائِيَّةِ**) وهي الضمة (**الَّتي هِيَ عَلامَةُ المُنَادَى**) المفرد المعرفة؛ لأنه إذا كان مبنيًا يبنى على الضم لكونه مفردًا معرفة وعند كونه معربًا إذا كان مرفوعًا يكون الرفع موافقًا للضم؛ (**فَتَدُلُّ**) عطف على قوله: تكون أي: فتدل حركته الإعرابية الموافقة لحركته البنائية (**عَلَى أنَّهُ هُوَ المَقصُودُ بالنِّدَاءِ**) وما قبله وسائل فقط، وأما الظريف في قولك: يا زيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للإيضاح، ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع

وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهان في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة.

(وَتَوَابِعِهِ) بالجر عطف على «الرجل» أي: والتزموا رفع توابع الرجل مضافةً أو مفردةً، نحو: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الظَّرِيفُ، وَيَا أَيَّهَا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ»؛ (لِأَنَّهَا تَوَابِعُ) منادى (مُعْرَبٍ) وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني.

والنصب، **(وَهَذَا)** أي: قوله: والتزموا رفع الرجل أو صفة لأي المنادى أو اسم الإشارة المنادى **(بِمَنـزِلَةِ المُستَثنَى مِن قَاعِدَةِ جَوَازِ الوَجهَانِ فِي صِفَةِ المُنَادَى)** المبني على الضم المفرد **(وَلِهَذَا)** أي: لكون هذا بمنـزلة المستثنى **(لَم يَذكُر)** المصنف **(هُنَاكَ)** أي: في بيان جواز الوجهين في صفة المفرد **(مَا)** أي: لفظًا **(يَخرِجُ صِفَةَ الاسمِ المُبهَمِ)** المنادى **(عَن تِلكَ القَاعِدَةِ)** والاسم المبهم اثنان أي: واسم الإشارة، كما استثنى صاحب «المفصل» حيث قال: توابع المنادى المضموم غير المبهم، فينبغي أن يقول المصنف أيضًا: وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم إلا أنه لم يذكره وأخره لزيادة البحث فيه، «وتوابعه» هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الأول أي: إذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبني على الضم فالوجه فيه أن يجوز في توابعه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب **(بالجَرِّ عَطفٌ عَلَى)** قوله: **(الرَّجُلِ)** الذي هو مضاف إليه **(أي: وَالتَزَمُوا)** أيضًا **(رَفعَ تَوَابِعِ الرَّجُلِ)** مثلًا **(مُضَافَةً)** كانت تلك التوابع **(أو مُفرَدَةً)** كما التزم رفع توابعه إذا لم يكن منادى مطلقًا نحو: جاءني الرجل العالم وذو المال **(نَحوُ: يَا أَيُّهَا)** أو أي هذا **(الرَّجُلُ الظَّرِيفُ، ويا أَيُّهَا)** أو يا هذا أو يا أي: هذا **(الرَّجُلُ ذُو المَالِ)** فالواجب الرفع لا غير «لأنها» أي: لأن هذا التوابع «توابع» **(مُنَادَى)** «معربٍ» واحد، والمعرب لا محل له وليس له إلا الرفع **(وَجَوَازُ الوَجهَينِ)** في التوابع المفردة ليس مطلقًا بل **(إِنَّمَا يَكُونُ فِي تَوَابِعِ المُنَادَى المَبنِيّ)** على الضم إذا كانت مفردة لأن له محلين أحدهما البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقد سبق تفصيله.

(وَقَالُوا) بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، وهي اجتماع أمرين:

أحدهما: كون اللام عوضًا عن محذوف.

وثانيهما: لزومها للكلمة (يَا اللهُ)؛ لأن أصله «الإله»، حذفت الهمزة، وعوّضت اللام عنها، ولزمت الكلمة، فلا يقال في سعة الكلام «لاهٌ»، ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر ....

«وقالوا» العرب هذا بمنـزلة الاستثناء من قوله: وإذا نودي المعرف باللام قيل: بإحدى الوسائط الثلاث إلا لفظ الله (بِنَاءً) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازًا أي: بنى هذا القول بناء (عَلَى قَاعِدَةِ تَجوِيزِ اجتِمَاعِ حَرفِ النِّدَاءِ مَعَ اللَّامِ، وَهِيَ) أي: تلك القاعدة (اِجتِمَاعُ أَمرَينِ) في لفظ واحد فإذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (أَحَدُهما) أي: أحد الأمرين (كَونُ اللَّامِ عِوَضًا عَن) حرف (مَحذُوفٍ) عما دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه إلا قليلًا، (وَثَانِيهِما) أي: ثاني الأمرين (لُزُومُها للكَلِمَةِ) أي: لزوم اللام للكلمة التي دخلت هي عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها «يا الله»؛ (لأنّ أَصلَهُ الإِلَهُ) معرفًا باللام وأصله إلهٌ على وزن فعالٍ من: أله يأله مثل: فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الإله، (حُذِفَت الهَمزَةُ) الأصلية التي هي في: إله على ما بين في علم الصرف، (وَعُوِّضَت اللَّامُ عَنهَا) أي: عن الهمزة المحذوفة ونابت هي منابها (وَلَزِمَت) اللام (الكَلِمَةَ) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الأصلي بحيث لا تنفك عن الكلمة (فَلا يُقَالُ في سَعَةِ الكَلامِ) يعني: بلا ضرورة شعرية (لاه) بلا لام؛ لأنه لا يجوز حذف العوض مع المعوض، وقد يقال في غيرها يعني: في ضرورة الشعر نحو:

يسمعها لاهه الكبار

بضم الكاف والتخفيف بمعنى: كبير مثل طوال وطويل، وفي الرضي: والأكثر في يا الله قطع الهمزة للإيذان من أول الأمر أنهما خرجا عما كانا عليه في الأصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا مع اللام، تم الكلام. (وَلَمَّا لَم يَجتَمِع هَذَانِ الأَمرَانِ) التعويض واللزوم (في مَوضِعٍ آخَرَ) بل اختص

اختص هذا الاسم بذلك الجواز، ولهذا قال: (خَاصَّةً).

وأما مثل: «النَّجْم والصَّعِق» وإن كانت اللام لازمة فيه، لكن ليست عوضًا عن محذوف. وأما «الناس» وإن كانت اللام فيه عوضًا عن الهمزة؛ لأن أصله «أناس» لكن ليست لازمة للكملة؛ لأنه يقال: «ناس» في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: «يا النَّجْم، ويا الناس»، ولعدم جريان هذه القاعدة في «الَّتِي»

لفظ الإله باجتماعها (اِختَصَّ) بالبناء للفاعل (هَذَا الاسمُ بِذَلِكَ الجَوَازِ) الباء داخلة على المقصور أي: جعل ذلك الجواز أي: جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم أي: باسم الله تعالى يعني: لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة الله؛ (وَلِهَذَا) أي: للأمر المذكور (قَالَ) المصنف «خاصةً» وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل: العاقبة والعافية أي: خص خصوصًا لامتناع التوسط هنا؛ لأن أيا يستلزم التعدد ولفظاها التنبيه، والله تعالى منـزه عنهما وهو موضوع للإشارة الحسية وهو متعالٍ عن أن يكون محسوسًا في الدنيا وقوله: خاصة، إشارة إلى ثلاثة أحكام للفظة الله في باب النداء قطع همزته؛ لأنها في سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء، واختصاص ذاته بكلمة يا من بين حروف النداء؛ لأنه تعالى لا ينادى بغيرها سماعًا ونداؤه بلا توسط المبهم من أي أو هذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينًا، (وَأَمَّا مِثلُ النَّجمِ وَالصَّعقِ) والبيت وغيرها مما فيه اللام لا للتعويض (وَإِن كانَت اللَّامُ لازِمَةً فِيهِ) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال: في سعة الكلام: نجم وصعق (لَكِن لَيسَت) اللام فيه (عِوَضًا عَن) حرف (مَحذُوفٍ) عما دخلت هي عليه (وَأَمَّا النَّاسُ) جمع إنسان (وَإِن كانَت اللَّامُ فيهِ) أي: في الناس (عِوَضًا عَن الهَمزَةِ) لأنه لا يجتمعان فيه إلا قليلًا (لأنّ أَصلَهُ أُنَاسٌ) ثم عرف باللام فصار الأناس ففعل فيه ما فعل في الله، (لَكِن لَيسَت لازِمَةً للكَلِمَةِ) لأنها تنفك عنها؛ (لأنّهُ يُقالُ: نَاسٌ) بلا لام (في سَعَةِ الكَلام، فلا يَجُوزُ أَن يُقالَ) بلا توسيط المبهم (يا النَّجمُ ويَا النَّاسُ) بل لا يقال إلا بتوسيط المبهم، قوله: (وَلِعَدَمِ) تعليل لقوله: حكموا (جَرَيانِ) وهو مصدر بمعنى الجري (هَذِهِ القَاعِدَةِ في) كلمة (الَّتي) لأن أصله: تي عرف باللام فصار التي، وهي كلمة من

في قوله:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

لأن لامها ليست عوضًا عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ، وفي «الغُلَامَانِ» في قوله:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أن تُكسِبَانِي شَرًّا

الموصولات واللام لازمة لها؛ لأنه لا يقال: تي لأن تي اسم إشارة، التي اسم موصول (في قوله:

مِن أجلِكِ يَا الَّتي تَيَّمتِ قَلبِي وَأَنتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصلِ عَنِّي)

والجار في: من أجلك متعلق بفعل محذوف أي: هلكت من أجلك بكسر الكاف، يا التي قيل: حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لأن النداء لحبيبة مع أنه خاطبها بقوله: من أجلك، أو لإخفائه عن سماع أحد والموصول مع صلته صفة لها، فكأنه قال: يا سلمى أو ليلى التي تيمت بكسر التاء لكونه خطابًا للمؤنث من: تيم بتشديد الياء المثناة من تحت أي: رققت قلبي وجذبته وميلته إليك، والواو في وأنت للحال مبتدأ، وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل أي: بالوصل واللقاء عني أي: إلى أي والحال أنك بخيلة بالوصال واللقاء إلى معناه بالفارسية: من هلاك شدم ازجهت عشق تواى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالا توبخيلى در وصل من؛ (لأنّ لامَهَا) أي: لام التي (لَيسَت عِوَضًا عَن) حرف (مَحذُوفٍ) أي: عما دخلت هي عليه (وَإِن كَانَت) اللام (لازِمَةً للكَلِمَةِ) أي: لكلمة التي حيث لا يقال في سعة الكلام تي لما قلنا (حَكَمُوا عَلَيهِ) أي: على قول الشاعر (بالشُّذُوذِ) لأن ما خالف القياس يكون شاذا، والجواب عنه ما قلنا، والجار في قوله: (وَفي الغُلامَانِ) متعلق بقوله: حكموا (في قَولِهِ) أي: في قول الشاعر (فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا) تثنية فر صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان، وأجيب: بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيها: أيها الغلامان بقرينة الفرار لأن الفار المتمرد يحتاج إلى التثنية وإن كان غائبًا آخره، (إِيَّاكُمَا أَن تُكسِبَانِي شَرًّا) وفي رواية: إياكما أن تعقباني شرًّا؛

لانتفاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشدُّ شذوذًا.

(وَلَكَ) أي: وجاز لك (فِي مِثْلِ: «يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ») أي: في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة، في الأول: (الضَّمُّ وَالنَّصْبُ)، وفي الثاني: النصب فحسب. أما الضم في الأول: فلأنه منادى مفرد ......

(لانتِفَاءِ الأَمرَينِ) التعويض واللزوم (كِلَيهِمَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ) أي: بأن هذا القول (أَشَدُّ) بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كأنهم توسلوا في التفضيل بصيغة أشد من الشدة ولم يبنوا من الشذوذ؛ لأنه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل، (شُذُوذًا) تمييز يعني: هذا القول أشد شذوذًا؛ لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه.

«ولك» (أي: وَجَازَ لَكَ) لأن اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب؛ لأن أصل الخطاب أن يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميمًا، وههنا كذلك على ما بين في مواضعه «في مثل: يا تيم تيم عدي» (أي: في) كل (تَركِيبٍ تَكَرَّرَ فيهِ المُنَادَى المُفرَدُ المَعرِفَةُ صُورَةً) لا حقيقة (وَوَلِيَ) أي: وقع عقيب (الثّاني) بلا فصل (اسمٌ مَجرُورٌ بالإِضَافَةِ) هذا تفسير للمثل وبيان أن الحكم الآتي ليس مخصوصًا بهذا التركيب، بل يجري فيه وفي مثله، ومنه قوله:

يا زيد زيد اليعملات

(في الأَوَّلِ) متعلق بـ: جاز لك أي: جاز لك في الاسم الأول في مثل هذا التركيب «الضم» أي: البناء على الضم لكونه منادى مفردًا معرفة «والنصب» لكونه منادى مضافًا إما إلى عدي المحذوف أو المذكور، (وَ) جاز لك (في الثّاني) أي: في الاسم الثاني (النَّصبُ فَحَسبُ) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين، اسم من أسماء الأفعال بمعنى: انته يعني: وجاز لك في الاسم الثاني النصب فانته عن جواز الضم فيه؛ فإنه لم يجز أو الفاء جواب شرط أي: إن كان الأمر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفي الأول الفاء للعطف، وإن كان من عطف الإنشاء على الإخبار، (أَمَّا الضَّمُّ) أي: أما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الأَوَّلِ فلأَنَّهُ مُنَادى) لدخول حرف النداء عليه (مُفرَدٌ) لأنه ليس

معرفة ـ كما هو الظاهرـ. وأما النصب فمبني على أنه منادى مضاف إلى «عَدِيٍّ» المذكور، و«تَيْمَ» الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيبويه أو مضاف إلى «عدي» المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل: «يَا تَيْمُ ـ بالضم ـ تَيْمَ عَدِي» ففتح اتباعًا لنصب الثاني كما في «يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو»، وتعين

بمضاف ولا شبهه (مَعرِفَةٌ) إما قبل النداء أو بعده (كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ) فحقه أن يبنى على ما يرفع به (وَأَمَّا) جواز (النَّصبُ) فيه (فَمَبنِيٌّ عَلَى أَنّهُ مُنادَى مُضَافٌ إِلَى عَدِيٍّ) بالتنوين (المَذكُورِ) صفة عدي يعني: مبني على أنه منادى مضاف فحقه أن ينصب لما مر أن المنادى إذا كان مضافًا ينصب، (وَتَيمٌ) بالتنوين (الثّاني) صفته (تَأكِيدٌ لَفظيٌّ) والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول في حركته حركة إعرابية كانت أو بنائية فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذا الثاني مع أنه ليس بمضاف (فَاصِلٌ بَينَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيهِ) وإنما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كأنه هو الأول فكأنه قال: يا تيم عدي بلا تكرير، (وَذَلِكَ) العمل (مَذهَبُ سِيبَوَيهِ، أَو) على أنه (مُضَافٌ إِلَى عَدِيٍّ) بالتنوين (المَحذُوفِ) صفة (بقَرِينَةِ المَذكُورِ) في التركيب الثاني لأن الشائع أن يحذف السابق دون اللاحق لأن اللاحق مفسر للسابق (وَذَلِكَ) العمل (مَذهَبُ المُبَرِّدِ) وإنما اختار سيبويه الأول احترازًا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازًا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف إليه، ولكل وجهة هو موليها، (والسِّيرَافيُّ أَجَازَ الفَتحَ) في الأول (مَكَانَ النَّصبِ) وكأن المصنف أشار إلى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بناءً (عَلَى أَن يَكُونَ) الأول (في الأَصلِ: يَا تَيمُ ـ بالضّمِّ ـ تيمَ عَدِيٍّ) بالنصب فيه (فَفُتِحَ) يعني: فبني على الفتح (اتّباعًا لِنَصبِ الثَّاني كَمَا في) قولك: (يَا زَيدُ بنُ عَمرٍو) لأنه كان يا زيد في الأصل مبنيًا على الضم لكونه منادى مفردًا معرفة فبني على الفتح اتباعًا لنصب الابن لأن الابن منصوب؛ لأنه تابع مضاف فيكون في تيم الأول ثلاث أحوال: البناء على الضم والنصب لكونه مضافًا والبناء على الفتح اتباعًا، (وَتَعيُّنُ

النصب في الثاني؛ لأنه إما تابعٌ مضافٍ أو تابعُ مضافٌ، وتمام البيت:

يَـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَـا لَـكُـمُ   لَا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فِـي سَـوءَةٍ عُـمَـرُ

والبيت لجرير حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه، فقال جرير خطابًا لبني تيم: لا تتركوا عم على أن يهجوني فيلقيكم ....

النَّصبِ في) تيم (**الثّاني؛ لأنَّهُ**) أي: لأن تيم الثاني (**إمَّا تَابعٌ**) بالتنوين (**مُضَافٌ**) صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الأول مبنيًا على الضم أو على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني المضاف فينصب (**أَو تَابعُ**) بلا تنوين بل (**مُضَافٌ**) إلى مضاف المضاف إليه وهذا على تقدير أن يكون تيم الأول منادى مضافًا إلى عدي المذكور أو المحذوف فيكون تيم الثاني تابعًا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك.

(**وتمام البيت**:

يـا تَـيـمَ تَـيـمَ عَـدِيٍّ لا أَبَـا لَـكُـم   لا يُـلـقِـيـنَّـكُـمُ فـي سَـوءَةٍ عُـمَـرُ)

في «القاموس»: لا أب لكم ولا أبًا لكم ولا أبك ولا أب لك، كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر انتهى. قال الجوهري: هو مدح أي: إنك شجاع ماجد مستغنٍ عن الأب أي: عن المربي، وقال الأزهري: إنه شتم لا شتم فوقه، والمعنى: إنك لست بابن رشدة انتهى، لا لنفي الجنس، وأبا بإثبات الألف مثل: لا أبا له منصوب اسمها، ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله، لا يلقينكم: فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من: ألقى يلقي من الإلقاء، والضمير عبارة عن المخاطبين وهي: تيم عدي أي: لا يوقعنكم، وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح، وعمر بالرفع فاعل: لا يلقينكم (**والبَيتُ لِجَرِيرٍ**) الشاعر قاله خطابًا لبني تيم ونصيحة لهم (**حِينَ أَرادَ عُمَرُ التَّيميّ**) أي: المنسوب إلى بني تيم (**الشَّاعِرُ**) صفة عمر (**أَن يَهجُوَهُ**) من هجا يهجو مثل: غزا يغزو غزوًا، والهجو القدح والذم (**فَقَالَ جَريرٌ خِطابًا لِبَنِي تَيم**) ونصيحة لهم (**لا تَترُكُوا عُمَرَ**) مفعول لا تتركوا (**عَلَى أَن يَهجُوني**) يعني: لا تكونوا ساكتين حين أراد عمر الشاعر التيمي أن يهجوني وامنعوه عن هجوه إياي (**فَيُلقِيَكُم**) بالنصب بأن المقدرة لأنه جواب

في سوءة ـ أي: مكروه ـ من قبلي»، يعني: مهاجاته إياهم.

النهي مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: 81] أي: فأن يلقيكم ويوقعكم (**فِي سَوءَةٍ أي: مكروه**) وبلية تصل إليكم (**مِن قِبَلِي**) وجانبي، (**يَعني**) المراد من المكروه والبلية من قبل جرير (**مُهَاجَاتَهُ إِيَّاهُم**) والمهاجاة مصدر من المفاعلة، والأصل فيه مهاجيةٌ قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع إلى بني تيم، والمعنى: لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلية شديدة من قبلي؛ لأجل تعرضه لهجوي.

* * *

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(وَ) المنادى (الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ) وجوه أربعة:

1 - فتح الياء، مثل: (يَا غُلَامِيَ).

2 - وسكونها، مثل: (يَا غُلَامِي).

3 - وإسقاط الياء اكتفاءً بالكسرة إذا كان قبله كسرة؛ احترازًا عن نحو: «يا فتاي» ....

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

«و» **(الْمُنَادَى)** مبتدأ «المضاف» صفته «إلى ياء المتكلم يجوز فيه» أي: في ذلك المنادى **(وُجُوهٌ أَربَعَةٌ)** خبره **(فَتحُ اليَاءِ)** بدل من وجوه بدل البعض أو خبر مبتدأ محذوف أي: أحدها، والأول أولى **(مِثلُ)** «يا غلامي» بفتح الياء وهو الأصل؛ لأن كل كلمة وضعت على حرف واحد الأصل فيها حال إفرادها الحركة، وحال تركيبها أيضًا اعتبارًا بحال الإفراد؛ لأنه الأصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن، والأصل في الحركة الفتح لخفته وثقل أخويه على ما وضع على حرف واحد، «و» **(سُكُونِهَا)** عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل: لأنه الأصل لأن الياء مبنية والأصل في البناء السكون، ولثقل التركيب بالإضافة ولئلا يلزم الابتداء بالساكن **(مِثلُ)** «يا غلامي» بسكونها، «و» **(إِسقَاطِ اليَاءِ)** عطف على سكونها لقربه أو على فتح الياء لكونه أصلًا **(اكتِفاءً بالكَسرَةِ)** علة للإسقاط لأن الياء لما كانت متولدة عن الكسرة أو على العكس تكون الكسرة دليلًا على الياء إذا حذفت لمناسبة التولد، **(إِذَا كَانَ مَا قَبلَها كَسرَةٌ)** يعني: إذا كان حركة الحرف الذي قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء **(اِحتِرَازٌ عَن نَحوِ: يا فَتَايَ)** ويا عصاي بفتح الياء بلا حذفها؛ إذ لا يقال: يا فتا بحذف الياء لعدم القرينة ولا بإسكانها أيضًا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله: إذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني أيضًا؛ لأنه لا يجوز إسكان الياء في مثل: يا فتاي على ما سيأتي في قوله: وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به

مثل: (يَا غُلَامِ).

4 - وقلبها ألفًا مثل: (يَا غُلَامَا).

وهذان الوجهان يقعان غالبًا في النداء؛ لأن النداء موضع التخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة، ليتخلص منه ويتوجه إلى المقصود من الكلام، فخفّف «يا غلامي» بوجهين ـ حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلًا عليه وقلب الياء ألفًا ـ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة، وهما أي: ـ هذان الوجهان ـ وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى كذلك، ....

إلى ياء المتكلم إلى أن قال: فإن كان في آخره ألف ثبت وإلى أن قال: والياء مفتوحة في الصور الثلاث، (مِثلُ) «يا غلام» بكسر الميم وحذف الياء «و» (قَلبَهَا) أي: قلب الياء (أَلفًا) عطف على أسقاط الياء أو على فتح الياء لا على سكونها يعرف بالتأمل، (مِثلُ) «يا غلاما» بالإلف، هذا متفرع على القسم الأول؛ لأنه أصله يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء ألفًا، (وَهَذَانِ الوَجهَانِ) أعني: إسقاط الياء وقلبها ألفًا، (يَقَعَانِ غَالِبًا في النِّدَاءِ) وأما الوجهان الأولان فيقعان في النداء وغيره على السوية لأن كل واحد منهما أصل؛ (لأنّ النّداءَ مَوضِعُ) ومحل (التّخفِيفِ؛ لأنّ المَقصُودَ) أي: لأن مقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل (غَيرُهُ) أي: غير النداء (فَيَقصِدُ) المتكلم (الفَرَاغَ) والخلاص (من النِّدَاءِ بِسُرعَةٍ لِيَتَخَلَّصَ) المتكلم (مِنهُ) أي: من النداء (وَيَتَوجَّهَ إِلَى) ما هو (المَقصُودِ) والمراد (مِن الكَلامِ) والخبر والأمر والنهي وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فَخُفِّفَ: يَا غُلامي بِوَجهَينِ حَذفِ الياءِ) بدل من قوله بوجهين (وَإِبقَاءِ الكَسرَةِ دَلِيلًا عَلَيهِ) أي: على الياء في الوجه الثالث (وَقَلبِ اليَاءِ) عطف على حذف الياء (أَلِفًا) في الوجه الرابع؛ (لأنّ الأَلِفَ والفَتحَةَ أَخَفُّ مِن اليَاءِ والكَسرَةِ) فيه نشر على ترتيب اللف، ولأن الألف أكثر نداء من الياء، (وَهُمَا أي: هذان الوَجهَانِ، وَإِن كَانَا) للوصل (وَاقِعَينِ في المُنَادَى المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، لَكِن لا يَقَعَانِ) أي: لا يكون هذان الوجهان واقعين (في كُلِّ مُنَادَى كَذَلِكَ) أي: مضاف إلى ياء المتكلم وقوله: كذلك صفة لمنادى وإشارة

بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب، فلا يقال: «يا عَدُوِّ، ويا عَدُوَّا»، وقد جاء شاذًا في المنادى «يا غُلَامَ» بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الألف. ويكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (بِالْهَاءِ) في هذه الوجوه كلها (وَقْفًا) أي: في حالة الوقف، تقول: «يَا غُلَامِيَه، وَيَا غُلَامِيْه، ويَا غُلَامِه، وَيَا غُلَامَاه» ....

إلى ما فسرناه (بَل) يقعان (فِيمَا) أي: في المنادى الذي (غَلَبَ عَلَيهِ الإضَافَةُ إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ واشتَهَرَ) المنادى (بِهَا) أي: بتلك الإضافة؛ (لِتَدُلَّ الشُّهرَةُ) والغلبة (عَلَى الياءِ المُغَيَّرَةِ) اسم مفعول من غير (بالحَذفِ) في الوجه الأول (أَو القَلبِ) ألفًا في الوجه الثاني (فَلا يُقالُ) في يا عدوي بفتح الياء أو سكونها (يَا عَدُوِّ) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وَيَا عَدُوَّا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء ألفًا، بل يجب أن يقال: يا عدوي بالفتح أو الإسكان لأن العدو لم تغلب ولم تشتهر إضافته إلى ياء المتكلم؛ لأن الشخص لا يضيف عدوه إلى نفسه غالبًا، (وَقَد جَاءَ) حال كونه (شَاذًّا في المُنَادَى) الذي غلب عليه إضافته إلى الياء (يا غُلامَ) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفَتحِ) أي: بفتح الميم (اكتِفاءً بالفَتحَةِ عَن الأَلِفِ) لأن الفتحة تكون دليلًا على الألف المغيرة بالحذف لمناسبة التولد بينهما، وإنما كان شاذا لكثرة التغيير ولأن الفتحة تكون دليلًا على الألف دون الياء فيكون الياء مغيرًا بلا دليلٍ، وإنما جاز لحصول التخفيف وأما فتح يا بني في يا بنيا فليس شاذا كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين.

«و» (يَكُونُ المُنَادَى المُضَافُ إلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ) «بالهاء» كما أنه يجوز أن يكون بغير هاء، وقد جعل قوله: بالهاء متعلقًا بـ: يكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية، وقيل: والأولى أن يكون بالهاء عطفًا على محذوف أي: بلا هاء وبالهاء، فيكون في حيز الجواز أشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله: بالهاء في حيز الجواز أولى، والأولى ما ذكره الشارح: (في هَذِهِ الوُجُوهِ) الأربعة (كُلِّهَا) «وقفًا» (أي: في حَالَةِ الوَقفِ) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تَقُولُ) حال الوقف (يا غُلَامِيَه) بالفتح (وَيَا غُلامِيه) بالإسكان (ويا غُلامِه) بالحذف (ويا غُلامَاهُ) بالقلب،

فرقًا بين الوقف والوصل.

(وَقَالُوا) أي: العرب في محاوراتهم («يَا أَبِي» وَ«يَا أُمِّي») على الوجوه الأربعة، كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها، لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم، كما أشار إليها بقوله: (وَيَا أَبَتَ وَيَا أُمَّتَ) أي: قالوا: «يا أبَت ويا أمَّت» أيضًا بإبدال التاء بالياء ....

ويا غلامه بالفتح والحذف وإن كان شاذا؛ (فَرقًا بَينَ الوَقفِ والوَصلِ) يعني: إذا كانت هذه الوجوه توصل إلى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء، وإذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلًا على القطع وعدمها دليلًا على الوصل، «وقالوا» (أي: العَرَبُ في مُحَاوَرَاتِهِم) جمع محاورة أي: في مصاحباتهم العرفية حين إضافة الأب أو الأم إلى ياء المتكلم «يا أبي ويا أمي» بناء (عَلَى الوُجُوهِ الأَربَعَةِ) المذكورة في يا غلامي، (كَسَائِرِ) أي: كباقي (مَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ) يعني: قياسًا مطردًا فيهما كما في باقي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من فتح الياء وإسكانها وإسقاطها وقلبها ألفًا بلا هاء في الوصل، ومع الهاء في الوقف فيكون في كل منهما ثمانية أوجه، (مَعَ وُجُوهٍ أُخَرَ) جمع أخرى مؤنث آخر (زَائِدَةٍ) صفة وجوه بعد صفة (عَلَيهَا) أي: على الوجوه الأربعة بل على الوجوه الثمانية؛ (لِكَثرَةِ استِعمَالِ نِدَائِهِمَا في كَلَامِهِم) لأن الإنسان يكثر نداؤه لأبيه وأمه وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه؛ لأنه إذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر إذا كثرت الوجوه، (كَمَا أَشَارَ) المصنف (إِلَيهَا) أي: الوجوه الآخر الزائدة عليها (بِقَولِهِ) عطفًا على الوجوه الأول، «ويا أبت، ويا أمت» (أي: قَالُوا) في نداء الأب والأم بطريق آخر (يَا أَبَتِ) مكان يا أبي (وَيَا أُمَّتِ) مكان يا أمي (أيضًا) أي: كما قالوا على الوجوه الأول (بِإِبدَالِ التّاءِ) المثناة من فوق (باليَاءِ) المثناة من تحت، والباء في الياء بمعنى من أي: بجعل التاء الفوقانية بدلًا من الياء التحتانية، وفي الحاشية: الباء صلة الإبدال، وإنما تدخل على المتروك فهي التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم انتهى. وفي الرضي: هذا عند البصريين وإنما أبدلت التاء؛ لأنها تدل على بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة، والأب والأم مظنتا التفخيم ولكن عند الوقف

(فَتْحًا وَكَسْرًا) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء أو مكسورة لمناسبة الياء.

وقد جاء الضم أيضًا نحو: «يَا أَبَتُ وَيَا أُمَّتُ»؛ لإجرائه مجرى المفرد المعرفة، ولم يذكره لقلته.

(وَ) قالوا: «يَا أَبَتَا وَيَا أُمَّتَا» (بِالْأَلِفِ) بعد التاء ....

تقلب هاء لكونها للتأنيث، وقال الكوفيون: التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتي ويا أمتي أيضًا انتهى - وإنما طولت لكونها عوضًا عن الياء كتاء بنت وأخت عوضت عن الواو، «فتحًا وكسرًا» (أي: حَالَ كَونِ التَّاءِ) المبدلة (مَفتُوحَةً عَلَى وَفقِ حَرَكَةِ اليَاءِ) فيه إشارة أن قوله: فتحًا وكسرًا، حال مؤول بالمشتق، وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله: أي: قالوا يا أبت ويا أمت أيضًا بإبدال التاء بالياء، وإنما قال: على وفق حركة الياء؛ لأن التاء أبدلت من الياء المفتوحة، فأصل: يا أبت ويا أمت يا أبي ويا أمي بفتح الياء والميم في: يا أبت وأمت بعد الإبدال للخفة، (أَو) حال كون التاء المبدلة (مَكسُورَةً) وهو أكثر استعمالًا (لِمُنَاسَبَةِ) الكسرة (اليَاءِ) التي هي الأصل وهذا بناء على أن التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن، فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فإبدال الكسرة فتحة للخفة أيضًا، (وَقَد جَاءَ الضَّمُّ) أي: البناء على الضم (أَيضًا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نَحوُ: يَا أَبَتُ وَيَا أُمَّتُ) بالبناء على الضم فيهما، وفيهما ثلاث لغات: البناء على الفتح أو الكسر أو الضم، إلا أن البناء على الكسر أكثر لما سبق، ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل؛ (لِإجرَائِهِ مَجرَى) المنادى (المُفرَدِ المَعرِفَةِ) لأنه إذا أبدل الياء تاء صار كأنه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبني على الضم، (وَلَم يَذكُرهُ) المصنف حيث قال: فتحًا وكسرًا ولم يقل: وضما؛ (لِقِلَّتِهِ) أي: لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء وإن كانت مبدلة.

«و» (قَالُوا) أي: العرب أيضًا في نداء الأب والأم بطريق آخر (يَا أَبَتَا وَيَا أُمَّتَا) «بالألف» أي: بإلحاق الألف (بَعدَ التَّاءِ) فيه إشارة إلى أن قوله: بالألف، عطف على مقدر وهو قول الشارح: بإبدال التاء بالياء، أي: قالوا في

جمعًا بين العوضين (دُونَ الْيَاءِ) فما قالوا: «يَا أَبَتِي وَيَا أُمَّتِي» احترازًا عن الجمع بين العوض والمعوّض عنه، فإنه غير جائز.

(وَ) قالوا: («يَا ابْنَ أُمِّ» وَ«يَا ابْنَ عَمِّ» خَاصَّةً) هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم، أي: لا يقال: «يَا ابْنَ أَخَ، وَيَا ابْنَ خَالَ» بل يقال: (يا ابن أخي ويا ابن خالي لا بالنظر إلى الابن أيضًا، فإنهم يقولون: «يَا بِنْتَ أُمَّ، وَيَا بِنْتَ عَمِّ» على الوجوه الأربعة ....

نداء الأب والأم يا أبت ويا أمت بإبدال الياء، وبالألف أي: قالوا يا أبتا ويا أمتا بإلحاق الألف بعد التاء، ولا تنظر إلى ما قيل هنا، (**جَمعًا بَينَ العِوَضَينِ**) التاء والألف؛ لأنه يجوز أن يكون لشيء عوضان، فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يا أبت ويا أمت وتعويض الألف وحدها يا أبا ويا أما قالوا بتعويضهما معًا يا أبتا ويا أمتا، «دون الياء» أي: ياء المتكلم (**فَمَا قَالُوا: يَا أَبَتِي وَيَا أُمَّتِي**) كما قالوا بالياء والألف أو بالياء والتاء والألف، (**احتِرازًا عَنِ الجَمعِ بَينَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ عَنهُ، فإنّهُ**) أي: فإن هذا الجمع (**غَيرُ جَائِزٍ**) لأنه لا اعتبار للعوض عند وجود الأصل كما لا يجمع بين الخميس والجمعة وبين الشمس والقمر، «و» (**قَالُوا**) أي: العرب عند نداء ابن الأم وابن العم، أعاد قالوا إشارة إلى أن لقوله حكمًا خاصا لا يوجد في غيره إلا شاذا، «يا ابن أم، ويا ابن عم خاصة» أي: خص هذا القول بهما خصوصًا، (**هَذَا الاختِصَاصُ بالنَّظَرِ إِلَى الأُمِّ وَالعمِّ**) يعني: بالنظر إلى أن يكون المضاف إليه للمنادى والمضاف إلى الياء الأم والعم، (**أي: لا يُقَالُ: يَا ابنَ أَخَ**) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الألف، (**وَ**) لا يقال: (**يَا ابنَ خَالَ**) بالفتح أيضًا (**بَل يُقَالُ: يَا ابنَ أَخِي وَيَا ابنَ خَالي**) على الوجوه الأربعة المذكورة بالهاء وبلا هاء، (**لا**) أي: ليس هذا الاختصاص (**بالنَّظَرِ إِلَى الابنِ**) المضاف إلى العم والأم المضاف إلى الياء (**أيضًا**) كما أن هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم؛ (**فإنَّهُم يَقُولُونَ**) عند نداء بنت الأم المضافة إلى الياء (**يَا بِنتَ أُمَّ**) بالفتح للاكتفاء المذكور (**وَ**) عند نداء بنت العم المضاف إلى الياء (**يَا بِنتَ عَمَّ**) بالفتح أيضًا (**عَلَى الوُجُوهِ الأربَعَةِ**) مع زيادة وجهٍ خامس عليها، وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الألف من غير شذوذ، قولًا

(مِثْلُ: بَابِ «يَا غُلَامِي») فقالوا:

«يَا ابْنَ أُمِّي، وَيَا ابْنَ عَمِّي» بفتح الياء وبسكونها.

و«يَا ابْنَ أُمِّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة.

و«يَا ابْنَ أُمَّا، وَيَا ابْنَ عَمَّا» بإبدال الياء ألفًا.

(وَقَالُوا) بزيادة وجه آخر شذ في المضاف إلى ياء المتكلم («يَا ابْنَ أُمَّ» وَ«يَا ابْنَ عَمَّ») بحذف الألف، والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف.

يماثل «مثل باب: يا غلامي» (**فَقَالُوا**) أي: العرب (**يَا ابنَ أُمِّيَ وَيَا ابنَ عَمِّيَ، بِفَتحِ اليَاءِ**) فيهما مثل: غلامي، (**وَ**) قالوا أيضًا: يا ابن أمي ويا ابن عمي (**بِسُكُونِها**) أي: الياء فيهما مثل: يا غلامي بسكونها (**وَ**) قالوا أيضًا (**يَا ابنَ أُمِّ وَيَا ابنَ عَمِّ بِحَذفِ اليَاءِ والاكتِفاءِ بالكَسرَةِ**) فيهما مثل: يا غلام بالحذف والاكتفاء، (**وَيَا ابنَ أُمَّا وَيَا ابنَ عَمَّا، بِإبدَالِ اليَاءِ أَلِفًا**) وتبديل الكسرة فتحة مثل: يا غلاما، «وقالوا» أي: العرب أيضًا (**بِزِيادَةِ وَجهٍ آخَرَ**) على هذه الوجوه الأربعة، والحال أنه قد (**شَذَّ**) أي: قد كان شاذا (**في**) المنادى (**المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ**) «يا ابن أم، ويا ابن عم» (**بِحَذفِ الأَلِفِ**) المقلوبة عن الياء (**وَالاكتِفَاءِ بالفَتحَةِ**) قبلها؛ (**لِكَثرَةِ الاستِعمَالِ**) أي: لكون استعمال هذا اللفظ كثيرًا وهذه العلة توجد في الألفاظ السابقة أيضًا (**وَطُولِ اللَّفظِ**) لأنه جعل أربع كلمات وهي حرف النداء والمنادى والمضاف إليه المنادى وياء المتكلم كلمة وحدة، (**وَثِقَلِ**) بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف إلى الفاعل وهو (**التَّضعِيفِ**) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ؛ لأن ثقل التضعيف لا يوجد إلا فيه، والحاصل: أن اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الألف اكتفاء بالفتحة، فبولغ في تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الأربعة، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذفها في نحو: يا غلام.

* * *

[ترخيم المنادى]

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه، فقال: (وَتَرْخِيمُ الْمُنَادَى جَائِزٌ) أي: واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة، بالطريق الأولى (وَ) هُوَ (فِي غَيْرِهِ) أي: غير المنادى واقع (ضَرُورَةٌ) أي: لضرورة شعرية داعية إليه لا في سعة الكلام، (وَهُوَ) أي: ....

[ترخيم المنادى]

(وَلَمَّا كَانَ مِن خَصَائِصِ النِّداءِ) وما يتعلق به أصالة (التَّرخِيمُ) لأن الترخيم تغيير، والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود، بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود، فالتغيير يناسب التغيير، ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم؛ إذ الأمر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثما تتم الكلمة، بل يجب أن يؤتى بسرعة (شَرَعَ في بَيَانِهِ) أي: في الترخيم ليستكمل أحوال المنادى (فَقَالَ): «وترخيم المنادى» الإضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله: وفي غيره أو مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي: وترخيم المنادى «جائزٌ» (أي: وَاقِعٌ) وثابت يعني: أن الجواز ههنا وقوعي (في سَعَةِ الكَلامِ) يعني: أن الترخيم مقيد بأن يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ) والجاران متعلقان بالوقوع (شِعرِيّةٍ) صفة ضرورة (دَعَت إِلَيهِ) أي: إلى الترخيم واقتضته، (فإن دَعَت إِلَيهِ ضَرُورَةٌ) واقتضت ضرورته الترخيم (فَـ)ترخيم المنادى حينئذٍ واقع (بالطَّرِيقِ الأَولَى) فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت إليه ضرورة أو لا.

«و» (هُوَ) أي: الترخيم «في غيره» (أي: غَيرِ المُنَادَى وَاقِعٌ) وثابت «ضرورةً» (أي: لِضَرُورَةٍ) يشير إلى أن نصب ضرورة على أنه مفعول له للوقوع (شِعرِيَّةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيهِ) أي: إلى الترخيم كقول الشاعر:

دِيارُ ميةَ إذ ميٌّ تساعفنا ... ولا يرى مثلها عربٌ ولا عجم

(لا في سَعَةِ الكَلامِ) «وهو» (أي) الترخيم في اللغة: تخفيف اللفظ وتسهيله

ترخيم المنادى (حَذْفٌ فِي آخِرِهِ) أي: في آخر المنادى (تَخْفِيفًا) أي: لمجرد التخفيف، لا لعلة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف.

فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصًا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم المنادى بالمقايسة. ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقًا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقًا، والضمير المجرور إلى الاسم.

في «القاموس»: رخم الكلام ككرم ونصر: لان وسهل فهو رخيم، والجارية إذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم، ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنه تسهيل المنطق وتخفيفه و(**تَرخِيمُ المُنَادَى**) «حذف» مصدر ترك فاعله ومفعوله «في آخره» (**أي: في آخِرِ المُنَادَى**) أي: حذف شيء من المنادى «تخفيفًا» علة للحذف، ولذا قال الشارح: (**أي: لمُجَرَّدِ التَّخفِيفِ لا لِعِلَّةٍ أُخرَى**) مثل تجاور ساكنين والإضافة وغيرهما (**مُفضِيَةٍ**) موجبة (**إِلَى الحَذفِ المُستَلزِمِ للتَّخفِيفِ**) وفي الرضي: يعنون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب قاضٍ وعصا وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون أيضًا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة، هذا كلامه. (**فَعَلَى هَذَا**) أي: تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعًا إلى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعًا إلى المنادى (**يَكُونُ ذَلِكَ التَّعرِيفُ**) أي: تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفًا (**مَخصُوصًا**) أي: خاصا (**بِتَرخِيمِ المُنَادَى**) ولا يشمل غيره (**وَيُعلَمُ مِنهُ**) أي: من تعريف ترخيم المنادى (**تَرخِيمُ غَيرِ المُنَادَى**) بالرفع نائب الفاعل لقوله: يعلم (**بالمُقَايَسَةِ**) أي: بالقياس على ترخيم المنادى يعني: إذا كان ترخيم المنادى حذفًا في آخره تخفيفًا يكون ترخيم غير المنادى حذفًا في آخره تخفيفًا، (**وَيُمكِنُ حَملُهُ**) أي: حمل ذلك التعريف (**عَلَى تَعرِيفِ التَّرخِيمِ مُطلَقًا**) سواء كان المرخم منادى أو لا (**بإِرجَاعِ**) الباء متعلق بالحمل أو بالإمكان (**الضَّمِيرِ المَرفُوعِ إِلَى التّرخِيمِ مُطلقًا، وَ**) إرجاع (**الضَّمِيرِ المَجرُورِ إِلَى الاسمِ**) مطلقًا، فالمعنى: وهو أي: الترخيم مطلقًا سواء كان واقعًا في المنادى أو لا حذف في آخره أي: آخر الاسم مطلقًا، سواء كان ذلك الاسم منادى أو لا ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لأن سوق الكلام لترخيم المنادى أصالة وغيره تبعًا؛ لأن الخصوص أولى من العموم، لكن التفسير الأول

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول أو شرط الترخيم إذا كان واقعًا في المنادى على التقدير الثاني أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية:

1 - وهي (أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا) حقيقة أو حكمًا، فيدخل فيه المشبه بالمضاف أيضًا؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛ لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظرًا إلى المعنى، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظرًا إلى اللفظ، ....

أنسب بالمقام والثاني أفيد بالمرام.

«وشرطه» (أي: شَرطُ تَرخِيمِ المُنَادَى عَلَى التَّقدِيرِ الأَوَّلِ) أي: على تقدير كون التعريف مخصوصًا بترخيم المنادى (أو شَرطُ التَّرخِيم إِذَا كانَ وَاقِعًا في المُنادَى عَلَى التَّقدِيرِ الثَّاني) أي: على تقدير كون التعريف عامًا لترخيم المنادى وغيره؛ لأن ترخيم غير المنادى لا شرط فيه لكونه ضرورة وأما ترخيم المنادى إن كان في سعة الكلام فيحتاج إلى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول، وإن كان في الضرورة الداعية إليه فلا يحتاج أيضًا لكونه ضروريًا (أُمُورٌ أَربَعَةٌ ثَلاثَةٌ مِنها عَدَمِيَّةٌ) على ما وقع في أكثر النسخ، وأما على بعضها فأمور خمسة أربعة منها عدمية؛ لأن في بعضها يكون: ولا مندوبًا (وَهِيَ) أي: الأمور العدمية أحدها «أن لا يكون» المنادى الذي أريد ترخيمه «مضافًا» (حَقِيقَةً) أي: إضافة حقيقية (أَو حُكمًا) أي: إضافة حكمية كأن يكون مضافًا بالإضافة اللفظية أو شبه مضاف إذا كان الأمر كذلك؛ (فَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في قوله مضافًا المنادى (المُشَبَّهِ با) لمنادى (المُضَافِ) والمنادى المضاف بالإضافة اللفظية (أيضًا؛ إذ لا يُمكِنُ الحَذفُ) أي: الترخيم (مِن الأَوَّلِ) أي: من المضاف حقيقة أو حكمًا؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن الأول الذي هو المضاف (لَيسَ في آخِرِ أَجزَاءِ المُنَادَى نَظَرًا إِلَى المَعنَى) وإذا رخم يلزم أن يكون الترخيم في وسط الكلمة، وهو ليس من شأن الترخيم؛ لأنه حذف في آخره لأن المنادى في: يا غلام زيد، ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص، وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف إليه (وَلَا) يمكن الحذف والترخيم أيضًا (مِن الثَّاني) يعني: من المضاف إليه (لأَنَّهُ) أي: لأن الثاني الذي هو المضاف إليه (لَيسَ في آخِرِ أَجزَائِهِ نَظَرًا إِلَى اللَّفظِ) لأن المضاف مستقل في الدلالة على معناه، وإن كانت الإضافة معنوية وإذا رخم منه يلزم أن

فامتنع الترخيم فيهما بالكلية.

2 - (وَ) أن (لَا) يكون (مُسْتَغَاثًا) لا مجرورًا باللام، لعدم ظهور أثر حرف النداء فيه من النصب أو البناء، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحًا بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب؛ لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ: «ولا مندوبًا» فكأنه ....

يقع الترخيم في غير المنادى بلا ضرورة داعية إليه وذا ممتنع لما عرفت؛ (فَامْتَنَعَ التَّرْخِيمُ فِيهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ) أي: في المضاف نظرًا إلى المعنى والمضاف إليه نظرًا إلى اللفظ، ولذا جعل أن لا يكون مضافًا شرطًا عدميًّا.

«و» الثاني (أَن) «لا» (يَكُونَ) المنادى الذي أريد ترخيمه سواء كان مضافًا حقيقة أو حكمًا أو لا «مستغاثًا» (لَا) زائدة لتأكيد النفي (مَجرُورًا) صفة مستغاثًا يعني: أن لا يكون ذلك المنادى مستغاثًا مجرورًا (بِاللَّام) سواء كان مضافًا مثل: يا لعبد الله أو لا مثل: يا لزيد (لِعَدَمِ ظُهُورِ أَثَرِ حَرفِ النِّدَاءِ فِيهِ مِن النَّصبِ) بيان للأثر إذا كان مضافًا أو مضارعًا له أو نكرة (أو البِنَاءِ) إذا كان مفردًا معرفة وإذا رخم يلزم أن يكون الترخيم واقعًا في غير المنادى من غير ضرورة داعية إليه وذا لا يجوز؛ (فَلَم يَرِد) من ورد يرد (عَلَيهِ) أي: على المنادى المستغاث مطلقًا (التَّرخِيمُ الَّذي هُوَ مِن خَصَائِصِ المُنَادَى) لما قلنا إن المنادى المستغاث ليس بمنادى؛ لعدم ظهور أثر حرف النداء فيه من النصب أو البناء، (وَلَا) زائدة أيضًا (مَفتُوحًا) معطوف على مجرورًا أي: لا يكون ذلك المنادى أيضًا مستغاثًا مبنيًا على الفتح (بِزِيادَةِ الأَلِفِ) أي: ألف الاستغاثة في آخره؛ لأنه إذا كان كذلك لا يرخم (لأنّ الزّيادَةَ) أي: زيادة ألف الاستغاثة في آخره (تُنَافي الحَذفَ) أي: الترخيم والترخيم ينافي الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه (وَلَم يَذكُر) المصنف (المَندُوبَ) مع أنه من الشروط العدمية أيضًا؛ لأن المندوب لكونه غالبًا بالزيادة وهي تنافي الترخيم لا يرخم؛ (لأنّهُ) أي: لأن المندوب (غَيرُ دَاخِلٍ في المُنَادَى عِندَهُ) أي: عند المصنف على ما سبق حتى لا يحتاج إلى إخراجه ههنا، (وَمَا) مبتدأ (وَقَعَ) صلته (في بَعضِ النُّسَخِ) من قوله: (وَلا مَندُوبًا فَكَأَنَّهُ) الفاء جواب المبتدإ المتضمن لمعنى الشرط وكأن حرف من الحروف المشبهة بالفعل

من تصرف الناسخين، مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارًا للتفجع، فلا يناسبه الترخيم للتخفيف.

3 - (وَ) أن (لَا) يكون (جُمْلَةً) لأن الجملة محكية بحالها فلا تتغير.

4 - والشرط الرابع: أحد الأمرين الوجوديين (و) هو أنْ (يَكُونَ) المنادى: (إِمَّا عَلَمًا زَائِدًا ....

والضمير المتصل به اسمه (مِن تَصَرُّفِ النَّاسِخِينَ) خبره وهي مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ، والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعني: أن قوله: ولا مندوبًا لم يكن في أصل النسخة التي كتبها المصنف بل ألحقه بعض الطلبة، (مَعَ أنّ وَجهَ اشتِرَاطِهِ عِندَ دُخُولِهِ في المُنادَى ظَاهِرٌ، وَهُوَ) أي: وجه الاشتراط أعني: اشتراط قوله: ولا مندوبًا (أنَّ الأَغلَبَ) والأكثر (فِيهِ) أي: في المندوب (زِيَادَةُ الأَلِفِ) أو الياء أو الواو بدلًا من الألف (في آخِرِهِ لِمَدِّ الصَّوتِ) المطلوب في الندبة (إِظهارًا للتَّفَجُّعِ) أو إعلامًا للتأسف كما في المستغاث بالألف، زيدت الألف لزيادة الاستغاثة وإظهارًا لها؛ (فَلا يُنَاسِبُهُ) أي: فلا يناسب المندوب (التَّرخِيمَ) المستلزم للحذف المنافي للزيادة كما مر في عدم ترخيم المستغاث بالألف (للتَّخفِيفِ) أي: لمجرد التخفيف لا لغرض آخر.

«و» الثالث من الشروط العدمية (أَن) «لا» (يَكُونَ) المنادى الذي أريد ترخيمه

«جملةً» يعني: علمًا منقولًا من الجملة مثل: تأبط شرًا، وذرى حبًا، وشاب قرناها، على ما مر؛ (لأنَّ الجُملَةَ) المنقولة إلى العلمية (مَحكِيَّةٌ) أي: ملفوظة (بِحَالِهَا) قبل العلمية (فَلا تَتَغيَّرَ) أي: فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ما سبق تحقيقه في بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية بأسرها، (وَالشَّرطُ الرَّابِعُ) وهو الشرط الوجودي (أَحَدُ الأمرَينِ الوُجُودِيينَ) يعني: أحدهما كافٍ في جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة «و» (هُوَ) أي: أحدهما (أَن) «يكون» (المُنادَى) الذي أريد ترخيمه بعد أن لا يكون مضافًا أو مستغاثًا أو جملة «إما علمًا» قبل النداء؛ لأنه إذا لم يكن علمًا بل كان معرفة بالنداء مثل: يا رجل لا يرخم وإن وجد شرط الترخيم عدمًا لما سيأتي، «زائدًا

عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ)؛ لأنه العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم، لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته يكون فيما أبقي منه دليل على ما ألقي ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا علة موجبة.

على ثلاثة أحرفٍ»؛ لأنه إذا كان ثلاثيًا سواء كان متحرك الأوسط أو لا مثل: يا عمرو ويا زيد لا يرخم أيضًا، وإن وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين، وأما الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط مثل: يا عم في: يا عمر، وبعضهم: يجوز ترخيم الثلاثة وإن كان ساكن الأوسط فيقول: يا زي في: يا زيد لكونه علمًا؛ (لأنّ العَلَمِيَّةَ نَاسَبَهَا التَّخفِيفُ بالتَّرخِيمِ لِكَثرَةِ نِدَاءِ العَلَمِ) والكثرة تقتضي التخفيف (مَعَ أَنَّهُ) قوله (لِشُهرَتِهِ) علة الجملة الآتية (يَكُونُ فِيمَا) موصول (أُبقِيَ) مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول (مِنهُ) أي: من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله: (دَلِيلٌ) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله: مع أنه (عَلَى مَا) موصولة (أُلقِيَ) أي: حذف مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول، والمعنى: بعد كثرة نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم مع أن الشأن يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل أي: علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته أي: لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس؛ لأن نحو: حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الأربعة يكون الباقي منه دليلًا على المحذوف، (وَلِزيَادَتِهِ) عطف بإعادة الجارة على قوله: لأن العلمية أي: ولزيادة حرف النداء (عَلَى الثَّلاثَةِ) أي: على ثلاثة أحرف (لَم يَلزَم) بالترخيم (نَقصُ الاسمِ) الذي أريد ترخيمه (عَن أَقَلِّ أَبنِيَةِ) جمع بناء، الاسم (المُعرَبِ) أي: عن أقل بنائه وهو ثلاثة أحرف لما سبق أن اللفظ يحتاج إلى حرف يبتدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف آخر يفصل بينهما، فلزم من هذا أن يكون أقل بنائه ثلاثة أحرف (بِلا عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ) للحذف؛ لأنه إذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورحى ويد ودم؛ لأن المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت.

(وَأَمَّا) اسمًا ملتبسًا (بِتَاءِ التَّأْنِيثِ) وإن لم يكن علمًا ولا زائدًا على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط، فكيف إذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو: «ثبة» و«شاة» بعد الترخيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضًا كان ناقصًا عن ثلاثة أحرف؛ إذ التاء كلمة أخرى برأسها، ولا يرخّم ....

«وأما» يعني: إذا لم يكون علمًا موصوفًا بالزيادة على الثلاثة فالشرط أن يكون (اسمًا مُلتَبِسًا) «بتاء التأنيث» المتحركة نحو: شاة وثبة فإنه يرخم (وَإِن لَم يَكُن عَلَمًا وَلا زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيًا كثبةٍ أو ثلاثيًا كظلمة وثلمة أو غيرها كضباعة إلا أنه إذا وقف على المرخم منه يوقف مع الهاء، فيقال في: يا طلح يا طلحة، إلا أن يكون مقام ألف الإطلاق في نحو: قفي قبل التفرق يا ضباعا (لأنَّ وَضعَ التَّاءِ) التي هي للتأنيث (عَلَى الزَّوَالِ) لأنها ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فَيَكفِيهِ أَدنَى مُقتَضٍ للسُّقُوطِ فَكَيفَ) استفهام إنكاري، يعني: فلم لا يكفيه أدنى مقتض للسقوط (إِذَا وَقَعَ) التاء العارض (مَوقِعًا) هو لام الكلمة (يَكثُرُ فِيهِ) أي: في ذلك الموقع (سُقُوطُ الحَرفِ الأَصلِيّ) المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ما هو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى، وإذا كان الحرف الأصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارضي به وهو التاء يكون أولى، (وَلَم يُبَالُوا) أي: العرب بالفارسية: باك ندارد عربان، (بِبَقَاءِ نَحوِ: ثُبَةٍ) كروه جماعة، (وَشَاةٍ) كوسفند (بَعدَ التَّرخِيم) أي: بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه (عَلَى حَرفَينِ) متعلق بالبقاء (لأنَّ بَقَاءَهُ) أي: بقاء نحو ثبة وشاةٍ بعد الترخيم (كَذَلِكَ) أي: على حرفين والكاف متعلق بالبقاء، وقوله: (لَيسَ لأَجلِ التَّرخِيم) خبر لأن، (بَل) حرف إضراب و(مَعَ التَّاءِ) متعلق بقوله: ناقصًا (أَيضًا) أي: كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصًا، فالمعنى بل نحو: ثبة (كَانَ نَاقِصًا عَن ثَلاثَةِ أَحرُفٍ) مع التاء كما كان ناقصًا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن أقل أبنيتها بل النقص إنما لزم عن الواضع (إِذ التَّاءُ كَلِمَةٌ أُخرَى بِرَأسِهَا) أي: بذاتها وضعت للتأنيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الإعراب (وَلا يُرَخَّمُ)

لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو: «يَا صَاحِ» في «يَا صَاحِبُ» ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى.

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال: (فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ) أي: في آخر المنادى (زِيَادَتَانِ) كائنتان (فِي حُكْمِ) الزيادة (الْوَاحِدَةِ) في أنهما زيدتا معًا. واحترز به عن نحو: «ثَمَانِيَة ومَرْجَانَة»، فإن الياء والنون فيهما زيدتا أوَّلا، ثم زيدت تاء التأنيث، ....

بالبناء للمفعول (لِغَيرِ ضَرُورَةٍ) شعرية داعية إلى الترخيم (مُنَادَى) نائب الفاعل (لَم يَستَوفِ) مضارع مبني للفاعل صفة المنادى أي: لم يستكمل (الشُّروطَ المَذكُورَةَ) الأربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودي وقد تبين (إِلَّا مَا شَذَّ مِن نَحوِ: يَا صَاحِ في: يَا صَاحِبُ) فإن صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علمًا ولا اسمًا ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودي عدمي وأن الشروط العدمية عدمية، فالقياس أن لا يرخم لعدم الشرط إلا أنه رخم شاذا، (وَمَعَ شُذُوذِهِ فالوَجهُ) والسبب (في تَرخِيمِهِ) بدون شرط (كَثرَةُ استِعمَالِهِ مُنادَى) والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى.

(ولما فرغ) المصنف (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع في بيان كمية المحذوف) أي: في بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة أقسام حرفان او كلمة برأسها أو حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية «فإن كان في آخره» (أي: في آخِرِ المُنَادَى) الذي أريد ترخيمه «زيادتان» أي: حرفان زائدتان (كَائِنَتَانِ) «في حكم» (الزِّيَادَةِ) «الواحدة» أي: في حكم زيادة حرف واحد (في أَنَّهُمَا زِيدَتَا مَعًا) يعني: دفعة واحدة بحيث لا تأتي إحداهما منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: في حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بأن تكون إحداهما منفردة (عَن) صاحبتها وأن يكون الثاني لمعنى آخر غير ما زيد له الأول (نَحوُ: ثَمَانِيَةٍ وَمُرجَانَةٍ، فإِنَّ الياءَ والنُّونَ فِيهِما) أي: في الأولى والثانية (زِيدَتا) لمعنى (أَوَّلًا) أي: قبل زيادة الثانية (ثُمَّ زِيدَت تَاءُ التَّأنِيثِ) لمعنى آخر وهو التأنيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد، فإن أصل ثمانية ثمانٍ ثم زيدت الياء لئلا

فلم يحذف منهما إلا الآخر (كَأَسْـمَاءَ) إذا جعلتها «فَعْلاء» من الوَسَامَة أي: الحُسْن كما هو مذهب سيبويه لا «أَفْعَالًا» جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب «عَمَّار» (وَ«مَرْوَانَ» أَوْ) كَانَ في آخره (حَرْفٌ صَحِيحٌ) ....

يلزم أربع فتحات عند زيادة الياء، لأن ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحًا أبدًا وإذا زيدت الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون حينئذٍ ما قبل الياء مكسورًا، وما قبل التاء مفتوحًا، وأن أصل مرجانة مرج مثل شعب، ثم زيدت الألف والنون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل: شعبان ثم زيدت التاء للتأنيث (فَلَمْ يُحذَف) للترخيم (مِنهُمَا إِلَّا الآخِرُ) يعني: إلا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل: ثبة وشاة، «كأسماء» (إِذَا جَعَلتَهَا فَعلاءَ) تكون مثالًا لما نحن فيه مأخوذة (مِنَ الوَسَامَةِ) مصدر من: وسم يوسم وسامةً مثل: ظرف يظرف ظرافة، لا من: وسم يسم سمةً مثل: وعد يعد عدة؛ لأن مصدره: سمة وهي الكي (أي: الحُسنِ) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية: خوب، واسم الفاعل: وسيم (كَمَا هُوَ مَذهَبُ سِيبَوَيهِ) أصله: وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوًا، فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الألف والهمزة في آخره للتوسعة فصار أسماء مثل: حمراء وصحراء، (لا) يكون مما نحو فيه إذا جعلتها (أَفعَالًا) جمع فعل، وأسماء (جَمعُ اِسمٍ عَلَى مَا هُوَ مَذهَبُ غَيرِهِ) أي: غير سيبويه، فأصله حينئذٍ سموٌ مثل: قنوٌ من: سما يسمو مثل: غزا يغزو، ثم جمع فصار أسماء مثل: فعلٍ وأفعالٍ ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة فصار أسماي ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، كسلقاء فصار أسماء فحينئذٍ يكون في آخره حرف صحيح أصلي قبله مدة زائدة، ولذا قال الشارح: (لأَنّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ) أي: حين كونه جمع اسم كأفعال جمع فعل (مِن بَابِ عَمَّار) أي: من باب ما يكون في آخره حرف صحيح أصلي قبله مدة زائدة، ولكونه مذهب سيبويه كان مختارًا.

«ومروان» بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالأصل فيه مروٌ ثم زيدت الألف والنون مثل: شعب وشعبان، ويجوز كسر النون ويكون تثنية مروٍ بمعنى الحجر الذي يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمي به رجل، «أو» (كَانَ فِي آخِرِهِ) أي: في آخر المنادى الذي أريد ترخيمه «حرفٌ صحيحٌ» فيه

أي: صحيح أصلي، لتبادره إلى الذهن؛ لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه نحو: «سِعْلاة»؛ لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكمًا، فيشمل مثل: «مَرْمِي ومَدْعُوّ»، فإن الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة (قَبْلَهُ مَدَّةٌ) ....

إشارة إلى أن قوله: حرف صحيح، عطف على قوله: زيادتان بكلمة أو قبل إيراده جزاء لكلمة إن الشرطية، وإنما عطفت هذه القاعدة على الأولى قبل الإيراد المذكور لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه، ولأن النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه؛ لأنهما يجتمعان في نحو: أسماء ومروان ويصدق الأول دون الثاني في نحو: بصرى، ويصدق الثاني دون الأول في نحو: منصور (**أي: صَحِيحٌ أَصليٌّ لِتَبَادُرِهِ**) أي: لمسارعة الأصالة (**إِلَى الذِّهنِ**) أي: إلى ذهن السامع عند سماع الصحة (**لأنَّ الغَالِبَ في الحَرفِ الصَّحِيحِ الأَصَالَةُ**) يعني: أن يكون أصلًا لكونه حرفًا صحيحًا لا يقبل النقل والتبدل، وإنما قال: الغالب لأن الحرف الصحيح قد يكون زائدًا؛ لأن الصحة لا تمنع الزيادة، وأمثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب الأصالة (**فَيَخرُجُ مِنهُ**) أي: من هذا القسم (**نَحوُ: سِعلاةٍ**) لأن التاء منه وإن كان حرفًا صحيحًا لكنه ليس بأصيل بل زيد فيه للتأنيث (**لأَنَّهُ لا يُحذَفُ مِنهُ إلَّا التَّاءُ**) يعني: لا يرخم من نحو: سعلاة إلا التاء لكونه اسمًا ملتبسًا بتاء التأنيث سواء كان علمًا أو لا، والسعلاة والسعلاء بكسر السين المهملة فيهما الغول أو سحرة الجن؛ لأنه يكون من الجن سحرة أيضًا، وجمعه يجيء على سعالي بفتح السين والعين، (**وَهُوَ**) أي: الحرف الصحيح بعد أن يكون أصيلًا (**أَعَمَّ مِن أَن يَكُونَ حَقِيقَةً**) كمنصور ومسكين وعمار (**أَو حُكمًا فَيَشمَلُ**) قوله: حرف صحيح (**مِثلَ: مَرمِيٍّ وَمَدعُوٍّ**) فإن الواو والياء الواقعتين في الآخر إذا كان ما قبلهما ساكنًا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سيأتي تفصيله؛ ولذا علله الشارح بقوله: (**فإنَّ الحَرفَ الأَخِيرَ مِنهُمَا**) أي: من قوله: مرمي ومدعو الياء في الأول والواو في الثاني (**في حُكمِ**) الحرف (**الصَّحِيحِ في الأَصَالَةِ**) لما قلنا آنفًا، «قبله» أي: قبل ذلك الحرف «مدةٌ» بالرفع؛ لأنه فاعل الظرف لاعتماده على الموصول كقولك: مررت برجلٍ في

أي: «ألف، أو واو، أو ياء» ساكنة حركة ما قبلها من جنسها، والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن؛ لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو: «مختار ومنقاد»، فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير (وَهُوَ) أي: والحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة (أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) من الحروف كـ«منصور ومسكين»، ....

كمه كتابٌ، (أي: أَلِفٌ أَو وَاوٌ أَو ياءٌ سَاكِنَةٌ) أي: ساكن كل واحد منها (حَرَكَةُ) مبتدأ (مَا قَبلِهَا مِن جِنسِهَا) خبره يعني: أن تكون الألف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمار، والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة كمسكين، والواو أيضًا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور، واحترز بقوله: عن نحو دلو وظبـي، فإنه ليس الواو والياء فيهما حرفي مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله: حركة ما قبلها من جنسها عن نحو: رحيلٍ في تصغير رحلٍ بالحاء المهملة، وسنورٍ فإن الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما قبلهما من جنسهما، (وَالمُرَادُ بِهَا) أي: بالمدة (المَدَّةُ الزَّائِدَةُ) يعني: الألف والواو والياء الزائدة (لِتَبَادُرِها) أي: لمسارعة الزيادة (إِلَى الذِّهنِ) أي: إلى ذهن السامع حين سمع المدة (لِغَلَبَتِها) أي: لغلبة الزيادة في حرف المد (وَكَثرَتِها) عطف تفسير (فَيَخرُجُ مِنهُ) أي: من القسم الثاني (نَحوُ: مُختَارٍ وَمُنقَادٍ) فإن حرف المد الذي فيهما ليس بزائد بل الزائد في الأول الميم والتاء، وفي الثاني الميم والنون والألف فيهما منقلبة عن الياء والواو الأصليتين؛ لأن الأصل فيهما: خيرٌ وقودٌ ثم نقل إلى باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء أو الهمزة والنون؛ (فإِنّهُ لا يُحذَفُ) بسبب الترخيم (مِنهُ) أي: من مختار إذا رخم (إِلَّا الحَرفُ الأَخِيرُ) وهو الراء لكونه من القسم الذي بينه المصنف بقوله: وإن كان غير ذلك فحرف واحد.

«وهو» (أَي: وَالحَالُ أَنَّ مَا في آخِرِهِ حَرفٌ صَحِيحٌ قَبلَهُ مَدَّةٌ) «أكثر من أربعة أحرفٍ» يشير إلى أن الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور في آخره أي: آخر المنادى والحال من المضاف إليه جائز إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه يصح المعنى، وههنا كذلك؛ لأنه إذا قيل في المنادى مقام في آخر المنادى يصح، وإن كان المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ﴾ [النساء: 125] فإنه يصح أن يقال: اتبع إبراهيم حنيفًا، (مِن الحُرُوفِ كمَنصُورٍ) مثال لكون المدة الزائدة واوًا (وَمِسكِينٍ) مثال

وعمار لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله: «زيادتان في حكم الواحدة»؛ لأن نحو: «ثُبون وقُلون» يرخم بحذف زيادتيه؛ لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (حُذِفَتَا) أي: الحرفان الأخيران في كلا القسمين:

لما يكون ياء (وَعَمَّارٍ) مثال لكون المدة الزائدة ألفًا، وإن كان الحرف الأخير فيها حرف صحيح أصلي وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء والألف، قوله: (لِئَلّا يَلزَمَ) تعليل لكون ما فيه الحرف أكثر من أربعة أحرف (مِن حَذفِ حَرفَينِ) بالترخيم (مِنهُ) أي: من هذا القسم (عَدَمُ) فاعل يلزم (بَقَائِهِ) أي: بقاء المنادى (عَلَى أَقَلِّ أَبنيةِ المُعرَبِ) متعلق بالبقاء؛ لأنه إذا لم يشترط الكثرة على الأربع وقد حذف منه حرفان يلزم أن يكون المنادى باقيًا على أقل أبنية المعرب، وهي ثلاثة أحرف بلا علة موجبة وذا غير جائز، (وَإِنَّمَا لَم يَأخُذ) المصنف (هَذَا القَيدَ) أي: قيد كون حروفه أكثر من أربعة (في قَولِهِ: زِيادَتَانِ فِي حُكمِ الوَاحِدَةِ) بأن يقال: فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة وهو أكثر من أربعة لئلا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على أقل الأبنية (لأنّ نَحوَ: ثِبُونَ) جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية: كروه ازكوسفند، (وَقِلُونَ) جمع قلةٌ بالواو والنون أو الياء والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التي يضربها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى يقال لها بالتركي: چلك، وفي «المفصل»: وذو التاء من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرًا أوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى، (يُرَخَّمُ) مبني للمفعول (بِحَذفِ زِيَادَتَيهِ) وهي الواو والنون؛ لأنهما زيدتا معًا فكانتا في حكم الزيادة الواحدة ولو أخذ هذا القيد في القسم الأول كما أخذ في الثاني لزم أن لا يرخم أمثال هذا وليس كذلك؛ لأنه يرخم سواء بقي بعد الترخيم على أقل الأبنية أو لا؛ (لأنّ بَقَاءَ الكَلِمَةِ فِيهِ) في نحو: قلون وثبون (عَلَى حَرفَينِ) بعد الترخيم (لَيسَ للتَّرخِيمِ) حتى يلزم بقاء المعرب على أقل الأبنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم أيضًا كان كذلك كما قلنا في نحو: ثبة وشاة.

«حذفتا» بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (أَي: الحَرفَانِ الأَخِيرانِ في كِلا القِسمَينِ) الأول والثاني بالترخيم.

أما في الأول: فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معًا حذفتا معًا.

وأما في الثاني: فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة؛ لئلا يرد الْمَثَل السائر: «صُلْتَ على الأسد وبُلْتَ عن النَّقَد».

(وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا) ....

(أَمَّا) حذف الحرفين الأخيرين معًا (في) القسم (الأَوَّلِ) وهو ما كان في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة (فَلَمَّا كَانَتَا) أي: فلعلة كونهما (في حُكم) الزيادة (الوَاحِدَةِ فَكَمَا زِيدَتا مَعًا) حين الزيادة (حُذِفَتَا مَعًا) عند الحذف؛ لئلا يكون الحذف مخالفًا للزيادة، ولئلا يلزم عزل الرفيقين، ولأنه لما كانا في حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكمًا، (وَأمّا) حذف الحرفين الأخيرين (في) القسم (الثّاني) وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة (فَلأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ) الحرف (الأَخِيرُ مَعَ صِحَّتِهِ وَأَصَالَتِهِ) أي: مع كونه صحيحًا أصليًا من شأنه أن لا يحذف بلا علة موجبة (حُذِفَت المَدَّةُ الزَّائِدَةُ) أي: وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لِئلّا يَرِدَ) من ورد يرد مثل: وعد يعد (المَثَلُ) بفتح الميم والثاء المثلثة (السَّائِرُ) صفة المثل أي: المشهور بين العرب والمثل المشهور قولهم: (صُلتَ عَلَى الأَسَدِ وَبُلتَ عَن النَّقَدِ) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب، أصله: صولت بفتحتي الصاد والواو فأعل كما بين في علم الصرف، ومصدره صولةٌ وهي الحملة والجرأة، والأسد معروف، وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب ومصدره بولًا، وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وإرادة السبب؛ لأن الخوف سبب للبول، النقد في الصراخ بفتحتي النون والقاف: نوع ازكوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى، يعني: صغار الغنم، يعني: أقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالأسد وأعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغنم الضعيف، ولأن الحرف الصحيح الأصلي إذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون أولى بالحذف بالترخيم.

«وإن كان» المنادى الذي أريد ترخيمه «مركبًا» ولما نشأ من إطلاق قوله:

ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافًا ولا جملة، مثل: «بَعْلَبَكَّ وخَمْسَةَ عَشَرَ» علمين (حُذِفَ الاسْمُ الْأَخِيرُ) فيقال في بعلبك: «يَا بَعْلُ»، وفي «خمسة عشر»: «يَا خَمْسَةَ»، لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة، صارت بمنزلة الجزء.

(وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ) المذكور من الأقسام الثلاثة (فَحَرْفٌ وَاحِدٌ) أي: فيحذف حرف واحد، ....

مركبًا أنه يشمل المضاف والمشبه به والجملة؛ لأنها من أنواع التركيب دفعه الشارح بقوله: (وَيُعلَمُ) بالبناء للمفعول (مِن بَيَانِ شَرَائِطِ التَّرخِيمِ أَنَّهُ) أي: أن المراد بالتركيب ههنا أن (لا يَكُونَ مُضافًا) ولا مشبهًا به (ولا جُملَةً) يعني: أن لا يكون تركيبًا إضافيًّا ولا مشبهًا به ولا إسناديًّا، بل المراد به أن يكون تركيبًا امتزاجيًّا (مِثلُ: بَعلَبكَّ وَ) تعداديًّا مثل: (خَمسَةَ عَشَرَ) حال كونهما (عَلَمَينِ) «حذف الاسم الأخير» بالترخيم كما يحذف الحرف الأخير (فَيُقالُ في) ترخيم (بَعلَبَكَّ) علمًا (يَا بَعلُ) بحذف الاسم الأخير وهو بك (وَفي) ترخيم (خَمَسَةَ عَشَرَ) علمًا (يَا خَمسَةُ) بحذف الاسم الأخير أيضًا وهو عشر (لِتَنَـزُّلِهِ) أي: لمشابهة الاسم الأخير (مَنـزِلَةَ تاءِ التّأنِيثِ في كَونِ كُلٍّ) واحد (مِنهُمَا) أي: من الاسم الأخير وتاء التأنيث (كَلِمَةً عَلَى حِدَةٍ) صفة كلمة أي: كلمة مستقلة يعني: فكما أن التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الأخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم يحذف وحده به، (صَارَت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بِمَنزِلَةِ الجُزءِ) مما قبلها.

«وإن كان» المنادى الذي أريد ترخيمه «غير ذلك» (المَذكُورِ مِن الأَقسَامِ الثَّلاثَةِ) كونـها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فإنه باعتباره قسمان لا أقسام كما بيناه سابقا «فحرفٌ واحدٌ» (أي: فَيُحذَفُ حَرفٌ وَاحِدٌ) وقال المحشي: قدر المضارع مع مضي أخواته الماضية الداعي كلمة الفاء فإنها لا تجوز في الجزاء بغير قد، والأنسب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد، أقول: قد تفنن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لأن المصنف فيما

لحصول الفائدة المقصودة، وعدم موجب حذف الأكثر نحو: «يا حَارُ ويَا مَالُ» في «يا حَارِثُ ويا مَالِكُ» .

(وَهُوَ) أي: المنادى المرخم (فِي حُكْمِ) المنادى (الثَّابِتِ) بجميع أجزائه، فبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله ....

سبق عبر بالماضي، ولأنه أشار إلى أن المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التي تفيد تقليله، وهي المضارع ولعدم احتياجه أيضًا إلى تقدير فالأنسب بالمقام ما ذكره الشارح؛ (لِحُصُولِ الفَائِدَةِ المَقصُودَةِ) من الترخيم بحذف حرف واحد وهي التخفيف (وَعَدَمِ مُوجِبِ حَذفِ الأَكثَرِ) يعني: أكثر من حرف واحد فموجب حذف الأكثر الشروط المذكورة في الأقسام الثلاثة، (نَحوُ: يَا حَارِ، وَيَا مَالِ، في: يَا حَارِثُ وَيَا مَالِكُ) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم، وعدم موجب حذف أكثر من ذلك كما في الأقسام فأقسام الترخيم باعتبار الشرط أربعة أقسام وأما باعتبار الجزء فثلاثة.

ولما فرغ من بيان أقسام الترخيم محلا ومقدارًا شرع في أن المحذوف إما في حكم الثابت وإما حذف نسيًا منسيًا فقال: «وهو» (أي: المُنادَى المُرَخَّمُ) «في حكم» (المُنَادَى) «الثابت» (بِجَمِيعِ أَجزَائِهِ) وحروفه مع أن الحذف لا لعلة موجبة، وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لعلة موجبة، والمحذوف بالترخيم في حكم ما ثبت، لكن الشارح اقتصر على الأول بقرينة في حكم الثابت؛ لأن الثبوت في الباقي أولى منه في المحذوف (فَبَقِيَ الحَرفُ الَّذِي صَارَ آخِرَ الكَلِمَةِ) أي: المنادى المرخم (بَعدَ التَّرخِيمِ عَلَى) متعلق بـ: بقي (مَا كانَ) ذلك الحرف (عَلَيهِ) الضمير المجرور راجع إلى الموصول، والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قَبلَهُ) أي: قبل الترخيم إن كان ذلك الحرف مضمومًا قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو: يا بلب في: بلبل، وإن كان مكسورًا يبقى على الكسر نحو: يا حار في: حارث، وإن كان مفتوحًا يبقى على الفتح نحو: يا مرو في: مروان، وإن ساكنًا على السكون نحو: يا ثمو في: ثمود.

(عَلَى) الاستعمال (الْأَكْثَرِ فَيُقَالُ) في «يا حَارِثُ» (يَا حَارِ) بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم (وَ) في «يا ثَمُودُ» (يَا ثَـمُو) بواو متطرفة بعد ضمة (وَ) في «يا كَرَوَانُ» (يَا كَرَوَ) بواو متطرفة بعد فتحة.

(وَقَدْ يُجْعَلُ) «قد» للتقليل أي: يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل (اسْمًا بِرَأْسِهِ) كأنه لم يحذف منه شيء، فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه ....

«على» (**الاستِعمَالِ**) «الأكثر، فيقال» أي: إذا كان الأمر كذلك فيقال، أو عطف على الجملة الاسمية السابقة موؤلة بالفعلية، كأنه قيل: يجعل المحذوف ثابتًا فيقال: (**في يَا حَارِثُ**) «يا حار» بترخيم حرف واحد منه؛ لأنه من القسم الرابع (**بِكَسرِ الرَّاءِ**) حال كونه باقيًا (**عَلَى مَا كَانَ**) يا حارث (**عَلَيْهِ قَبلَ التَّرخِيم**) لكون المحذوف كالثابت «و» يقال: (**في: يَا ثَمُودُ**) «يا ثمو» (**بوَاوٍ مُتَطَرِّفَةٍ**) أي: بوقوع الواو في الطرف (**بَعدَ ضَمَّةٍ**) مع أنه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة ما قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت، فلم يلزم وقوع الواو المذكورة في الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله، «و» يقال: (**في: يا كَرَوَانُ**) «يا كرو» (**بواوٍ مُتَطَرِّفَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ**) وقعت (**بَعدَ فَتحَةٍ**) مع أنه لم يوجد في كلامهم أيضًا واو وياء متحركان إلا قلبت ألفًا للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف، ولا الشارح المنادى الذي يبقى آخره بعد الترخيم على الضم إما اكتفاء بالأقسام الثلاثة، وإما لأنه لم يفرق بين ما هو الأكثر في الاستعمال منه وما هو الأقل فيه بل كلاهما سواء نحو: يا قنب بالضم في: يا قنبل، ويا بلب بالضم في: يا بلبل، فإنه لم يعلم أنه الأكثر استعمالًا أو الأقل.

«وقد يجعل» (**قَد للتَّقلِيلِ**) ويجعل منبي للمفعول (**أي: يُجعَلَ المُنَادَى المُرَخَّمُ عَلَى الاستِعمَالِ الأَقَلِّ**) لمقابلة ما هو الأكثر استعمالًا «اسمًا» مفعول ثان «برأسه» الجار والمجرور صفة لقوله: اسمًا أي: اسمًا مستقلا (**كَأَنَّهُ لَم يُحذَف مِنهُ شَيءٌ**) لا حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (**فَيَكُونُ لَهُ في بِنَائِهِ**) أي: في كونه مبنيًا (**وَإعلالِهِ**) أي: كونه معتلا (**وَتَصحِيحِهِ**) لئلا يوجد في الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (**حُكمُ نَفسِهِ**) أي: حكم الحروف الباقية

لا حكم الأصل (فَيُقَالُ): («يَا حَارُ») بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه، **فيضم** (وَيَا ثَمِي)؛ لأنه لما جعل «ثَمُو» اسمًا برأسه، صارت الواو طرفًا بعد الضمة، فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كـ«أَدْلٍ» في «أَدْلُو» (وَيَا كَرَا) لأنه لما جعل «كَرَوَ» اسمًا برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فقلبت الواو ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

بعد الترخيم **(لا حَكَمُ الأَصلِ)** لأن المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شيء فكان كأنه وضع هكذا، فإن اقتضى البناء على الضم بني عليه وإن اقتضى التصحيح صحح وإن اقتضى القلب قلب، ولهذا مثل ثلاثة أمثلة فقال: «فيقال» الفاء ههنا كالفاء في: فيقال «يا حار» في: يا حارث **(بالضَّمِّ)** أي: بالبناء على الضم، هذا مثال لما يكون له في بنائه حكم نفسه **(كَأَنَّهُ اسمٌ مُفرَدٌ)** ليس بمضاف ولا شبيه به **(مَعرِفَةٌ)** ليس بنكرة **(بِرَأسِهِ)** أي: مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعني ثلاثي الوضع مثل: يا زيد **(فَيُضَمُّ)** أي: فيبنى على الضم، **(وَيَا ثَمِي)** في يا ثمود، هذا مثال لما يكون له في تصحيحه حكم نفسه **(لأَنَّهُ لَمَّا جُعِلَ ثَمُو)** بعد الترخيم **(اسمًا بِرَأسِهِ)** أي: اسمًا مستقلا **(صَارَت الواوُ طَرَفًا)** أي: وقعت الواو الساكنة في الطرف **(بَعدَ الضَّمَّةِ)** إذا كان كذلك **(فَلا جَرَمَ)** لا لنفي الجنس وجرم بفتحتي الجيم والراء المهملة اسمها **(قُلِبَت يَاءً)** خبرها **(وَكُسِرَ مَا قَبلَها)** لتسلم الياء فصار: ثمي **(كَأَدلٍ فِي: أَدلُوٌ)** جمع دلو وأحق في: أحقوٌ «ويا كرا» في: كروان هذا مثال لما يكون له في إعلاله حكم نفسه لا حكم أصله وفيه نشر على خلاف اللف؛ **(لأَنَّهُ لَمَّا جُعِلَ كَرَو)** بعد الترخيم **(اسمًا بِرَأسِهِ)** أي: اسمًا مستقلا كأنه لم يحذف منه شيء يعني: كأنه ثلاثي الوضع **(ارتَفَعَ مَانِعُ الإِعلالِ وَهُوَ)** أي: مانع الاعلال **(وُقُوعُ السَّاكِنِ بَعدَ الوَاوِ)** لأنه إذا سكن الحرف الذي بعد الحرف لعلة لا يعل حرف العلة مثل: طوى وشوى ويطوى ويشوى، وههنا لما حذف الألف والنون نسيًا منسيًا، وجعل كأنه ثلاثي الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحًا **(فَقُلِبَت الوَاوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانفِتَاحِ مَا قَبلَها)** على ما بين في علم الصرف، وقيل: يا كرا، بالقلب.

* * *

[المندوب]

(وَقَدِ اسْتَعْمَلُوا) يعني: العرب (صِيغَةَ النِّدَاءِ) يعني «يا» خاصة (فِي الْمَنْدُوبِ)؛ لأنه لا يدخل عليه سواها، لكونها أشهر صيغها، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى.

[المندوب]

«وقد استعملوا» كلمة قد ههنا للتقليل، وإن دخلت على الماضي يعني: للدلالة على أن استعمال صيغة النداء يعني: يا خاصة في المندوب أقل منه في النداء؛ لأن استعمال يا في النداء أكثر لكونـها موضوعة للنداء كما أن كلمة وا للندبة. وفي «الحاشية»: لا وجه لإيراد المندوب في أثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالأولى أن يؤخر عن بحث المنادى برمته، إلى هنا كلامه. أقول: أورد المصنف المندوب في أثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيهًا على أن المندوب داخل في المنادى عند بعض النحاة، وأن كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى في نحو: يا زيد ويا عبد الله إلا بالقرينة ولهذا الامتزاج أدرجه في بحث المنادى (**يَعني: العَرَبَ**) «صيغة النداء» (**يَعني: يَا خَاصَّةً**) ولم يقل: وقد استعمل يا في المندوب مع أنه أخصر من قوله: وقد استعملوا صيغة النداء وأظهر لأن كلمة يا مذكورة ظاهرًا تنبيهًا على أن صيغة النداء أعيرت للمندوب «في المندوب»؛ (**لأَنَّهُ**) علة لقوله: يا خاصة يعني: اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز إلى غيرها من حروف النداء؛ لأنه (**لا يَدخُلُ عَلَيهِ سِوَاها**) يعني: لا يستعمل في المندوب غير كلمة يا من حروفه؛ (**لِكَونِها أَشهَرَ صِيغِها**) جمع صيغة يعني: لكون كلمة يا أصلًا في هذه الحروف والباقية متفرعة عليها إما بالزيادة أو النقصان ودائرة استعمال الأصل تكون أوسع، (**فَكَانَت**) كلمة يا (**أَولَى**) وأليق (**بأَن يُتَوَسَّعُ فِيهَا باستِعمَالِهَا في غَيرِ المُنَادَى**) ألا ترى أنها مستعملة في الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها؛ لأن كل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة

والمندوب في اللغة: «ميت يبكي عليه أحد، ويعد محاسنه؛ ليعلم الناس أن موته أمر عظيم؛ ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع عليه».

وفي الاصطلاح: (هُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ) وجودًا أو عدمًا (بِـ«يَا» أَوْ «وَا»)

والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني: يا دون أخواتها؛ لأنها أمها فتصرفت ودخلت في جميع أنواعه، انتهى.

(**وَالمَندُوبُ**) اسم مفعول وبابه: نصر (**في اللُّغَةِ: مَيِّتٌ يَبكي عَلَيهِ أَحَدٌ**) يقال: ندب الميت بكى عليه (**وَيَعِدُّ**) من العد أي: يحصي (**مَحَاسِنَهُ**) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء حسنًا ورجل حسن وامرأته حسناء وهم حسان كذا في «الصحاح».

(**لِيُعلِمَ**) من أعلم وفاعله النادب الباكي (**النَّاسَ**) بالنصب مفعول: ليعلم (**أَنَّ مَوتَهُ**) أي: موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدري لا الاسمي (**أَمرٌ عَظِيمٌ**) أي: بلية عظيمة عامة للخلق لأن حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه في أمور دينهم ودنياهم فموته بلية عامة لهم وأن مع اسمها وخبرها مفعول ثانٍ ليعلم، قوله: (**لِيَعذُرُوهُ**) بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه: ضرب، يقال: عذره قبل عذره وأعذر أي: بين عذره علة لقوله: ليعلم (**في البُكَاءِ**) أي: ليقبلوا عذره في بكائه ولم يعيروه (**وَيُشَارِكُوهُ**) ويكونوا شركاء معه في البكاء و(**في التَّفَجُّعِ عَلَيهِ**) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال: فجعته المصيبة أي: أوجعته وفجعته تفجيعًا وتفجع له أي: توجع عليه كذا في «الصحاح».

«و» المندوب (**في الاصطِلاحِ**) «هو المتفجع عليه» أي: الذي تفجع عليه أي: لأجله (**وُجُودًا**) نصب على التمييز (**أو عَدَمًا**) فيه رد على الرضي حيث قال: وقد أدخل المصنف بأحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو: وا حزناه ووا ويلاه ووا ثبوراه؛ لأن الندبة في هذه الأمثلة ندبة على عدم المتفجع عليه «بـ: يا أو وا» الباء للإلصاق صلة للمتفجع عليه وفي تقديم يا إشارة إلى أن استعمالها بالأصالة لا بالتبع لـ: وا كما أن استعمال وا فيه كذلك لما ذكر أنها هي الأصل في حروف النداء، فاستعملت في المنادى المندوب وغيره

فالمتفجع عليه عدمًا ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب ويعد محاسنه، والمتفجع عليه وجودًا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب مثل: «يَا زَيْدَاه ويَا عَمْرَاه»، ومثل: «يَا حَسْرَتَاه، وَيَا مُصِيبَتَاه»، (وَاخْتُصَّ) المندوب (بِـ«وَا») ممتازًا به عن المنادى، لعدم دخوله عليه، ....

بالأصالة، (فالمُتَفَجَّعُ عَلَيهِ عَدَمًا مَا يَتَفَجَّعُ عَلَى عَدَمِهِ) أي: اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب أي: على كونه معدومًا وميتًا عند النادب حيث شاهد موته أو حضر جنازته ويبكي عليه بقوله: يا زيداه ويا عمراه ويقول: مت وصرت معدومًا، (كالمَيِّتِ الَّذي يَبكِي عَلَيهِ النَّادِبُ وَيَعُدُّ مَحَاسِنَهُ) ويتفجع عليه (وَالمُتَفَجَّعُ عَلَيهِ وُجودًا مَا يَتفَجَّعُ عَلَى وُجُودِهِ) أي: اللفظ الذي يتفجع به على وجود المندوب (عِندَ فَقدِ) النادب (المُتَفَجَّعِ عَلَيهِ عَدَمًا) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر أيضًا جنازته بل إنما وصل إليه خبر موته بأن مات المندوب في البلدة التي لم يكن فيها النادب ووصل إليه خبر موته (كالمُصِيبَةِ) وهي البلاء والشدة والأمر المكروه وجمعها مصائب (وَالحَسرَةُ) الندامة والغصة لفوت شيء يقال: حسر على الشيء حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا في «الصحاح». (وَالوَيلُ) وهو العذاب (اللّاحِقَةُ) صفة للثلاثة (للنَّادِبِ لِفَقدِ المَيِّتِ) أي: لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت عدمًا حيث لم يشاهده (فالحَدُّ) أي: حد المندوب وهو قوله: المتفجع عليه بـ:يا أو وا (شَامِلٌ لِقِسمَي المَندُوبِ) أي: القسم الذي يتفجع على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده (مِثلُ: يَا زَيدَاهُ وَيَا عُمَراهُ) مثال لفقده عدمًا، (وَمِثلُ: يَا حَسرَتَاهُ وَيَا مُصِيبَتَاهُ) مثال لفقده وجودًا.

«واختص» بالبناء للمفعول (المَندُوبُ) «بـ: وا» حال كون المندوب (مُمتازًا) ومنفردًا (بِهِ) أي: باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عَن المُنادَى) وفي «الحاشية» يعني: إن تعلق قوله: بـ: وا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لأن الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل إلا على المقصور عليه، انتهى (لِعَدَمِ دُخُولِهِ عَلَيهِ) أي: لعدم دخول وا على

بخلاف «يا»، فإنه مشترك بينهما.

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم المندوب (فِي الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمَ الْمُنَادَى) أي: مثل حكمه، يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم واحد من أقسام المنادى، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفردًا معرفة يضم، وإذا كان مضافًا أو مشابهًا به ينصب، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على

المنادى لاتفاق الجمهور على أن حروف النداء خمسة ولم يعدوا كلمة وا منها واتفاقهم حجة قاطعة (بِخِلافِ) لفظ (يا فإِنّهُ مُشتَرَكُ بَينَهُما) أي: بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقًا.

«وحكمه» (أي: حُكمُ المَندُوبِ) أي: حاله وشأنه «في الإعراب» أي: في كونه معربًا منصوبًا «والبناء» أي: في كونه مبنيًا إما على الضم أو الألف أو الواو مثل: وا زيد ووا زيدان ووا زيدون «حكم المنادى» (أي: مِثلُ حُكمِهِ) أي: حكم المنادى وحاله وشأنه فيه إشارة إلى أنه إما من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإما من قبيل أن يكون نصبه بنزع الخافض (يَعني: إذَا وَقَعَ المَندُوبُ) في موضع (عَلَى صُورَةِ قِسمٍ وَاحِدٍ مِن أقسَامِ المُنَادَى) وأقسامه أربعة أن يكون مفردًا معرفة ومضافًا وشبهه ونكرة (فَحُكمُهُ) أي: فحال المندوب وشأنه (في الإعرَابِ وَالبِنَاءِ مِثلُ حُكمِ ذَلِكَ القِسمِ مِن المُنادَى كَمَا إذَا كَانَ) المنادى (مُفردًا مَعرِفَةً يُضَمُّ) يعني: يبنى على ما يرفع به من الضمة والألف والواو مثل: يا زيد ويا زيدان ويا زيدون، كذلك المندوب إذا كان مفردًا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل: وا زيد أو الألف وا زيدان أو الواو وا زيدون (وَإِذَا كانَ) المنادى .(مُضافًا أَو مُشَبّهًا بِهِ يُنصَبُ) كذلك المندوب إذا كان مضافًا أو مشبهًا به ينصب مثل: وا عبد الله و وا طالعًا جبلًا و وا من حفر بئر زمزماه، و وا من قلع باب خيبراه، وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور، وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة ولاشتراكهما في معنى الخصوص فكان في حكم المنادى وكذا توابعه في حكم توابع المنادى، (وَلا يَلزَمُ مِن ذَلِكَ) أو من التشبيه المذكور وهو وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى (جَوَازُ) فاعل: لا يلزم (وُقُوعِهِ) أي: وقوع المندوب (عَلَى

صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعروف.

(وَ) جاز (لَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ) أي: في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة (فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ) أي: التباس ذلك اللفظ عند زيادتك الألف بغيره عدلت إلى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمة، ....

صُورَةِ جَمِيعِ أَقْسَامِ الْمُنَادَى) وأقسامه كما عرفت أربعة يعني: أن ينقسم المندوب أربعة أقسام كالمنادى؛ لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء أن يكون مثله في جميع أقسامه تطابق النعل بالنعل؛ (لِيَرِدَ) أي: حتى يرد (أَنَّهُ) أي: أن المندوب (لا يَقَعُ) أي: لا يكون (نَكِرَةً) إذ التعريف شرط في المندوب؛ (لأَنَّهُ لا يُنْدَبُ) مبني للمفعول (إِلَّا) الاسم (المَعْرُوفُ) أي: الاسم الذي اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه في الندبة ويشاركوه في التفجع عليه.

«و» (جَازَ) «لك» فيه رد على الأندلسي حيث قال: ويجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى «زيادة الألف» أي: زيادتك ألف الندبة «في آخره» (أي: في آخِرِ المَنْدُوبِ لِمَدِّ الصَّوتِ المَطلُوبِ في النُّدبَةِ) لأن زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى، «فإن خفت» أنت، التعبير بالخوف إشعار بأن الأصل في الزيادة للمد المذكور الألف لدوام المدية فيها ولا تنفك عنها لكون المد طبعًا لها بخلاف الواو والياء فإنهما إنما تكونان حرفي مد إذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما «اللبس» بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم: پيراهن بركرفتن، يقال: لبس الثوب يلبسه لبسًا وألبسه إلباسًا وبالفتح الاشتباه كذا في «الصحاح»، ونصبه بنزع الخافض لأن الخوف لازم أي: فإن خفت من اللبس (أي: التِبَاسِ ذَلِكَ اللَّفظِ) أي: لفظ المندوب (عِندَ زِيَادَتِكَ الأَلِفَ) أي: ألف الندبة (بِغَيرِهِ) أي: بغير ذلك اللفظ (عَدَلَت) أنت أي: أعرضت عن زيادة الألف حذرًا من الالتباس وقصدت (إِلَى) زيادة (حَرفِ مَدٍّ) غير الألف يدل على المد المطلوب في الندبة، ولذا وصفه الشارح بقوله: (مُجَانِسٍ لِحَرَكَةِ آخِرِ المَندُوبِ مِن كَسرَةٍ) بيان للحركة (أَو ضَمَّةٍ) لأن للكسرة الياء وللضمة الواو وهما إذا أسكنتا وكان ما قبلهما مكسورًا أو مضمومًا يكونان حرفي مد كما ذكرناه غير مرة، والمراد بالآخر ههنا الآخر حكمًا وذلك يكون في المندوب المضاف إلى

كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة (قُلْتَ: وَا غُلَامَكِيهِ) لا «وَا غُلَامَكَاه»؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطب.

(وَ) إذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: (وَا غُلَامَكُمُوهُ)؛ إذ الميم أصلها الضم، لا «وا غُلَامَكُمَاه» لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين.

(وَ) جاز (لَكَ زيادة الْهَاءُ) أي: إلحاقها بهذه المدات (فِي) حال (الْوَقْفِ) لبيانها.

كاف الخطاب المؤنث مفردًا أو جمعًا بناء على تمثيل المصنف بهما أو ضمير الغائب جمع المذكر (كَمَا إِذَا أَرَدتَ) بالخطاب (نُدبَةَ غُلام) امرأة (مُخَاطَبَةٍ) «قلت» بالخطاب أيضًا عند الندبة (وَا غُلَامَكِيهِ) بإبدال الألف ياء (لا) تقول: (وَا غُلامَكَاهُ لالتِبَاسِهِ بِنُدبَةِ غُلامِ) رجل (مُخَاطَبٍ) لأن الكاف في وا غلامك إذا كان خطابًا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق، فتكون حركة آخر المندوب إذا كان خطابًا للمؤنث كسرت فإذا زيدت الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لأجل الألف لأن الألف لا بد وأن يكون ما قبلها مفتوحًا فيعدل عن الألف إلى الياء فرارًا من الالتباس، (وَإِذَا أَرَدتَ) أنت (نُدبَةَ غُلامِ جَمَاعَةِ مُخَاطَبِينَ) بكسر الباء الموحدة لأنه جمع مخاطب (قُلتَ) أنت «وا غلامكموه» بإبدال الألف واوًا؛ (إِذِ المَيمُ) أي: ميم الجمع (أَصلُهَا الضَّمُّ) لأنها في الأصل متحركة بالضمة فأسكنت، ولأنها من حروف الشفة وهي إنما تحصل بضم الشفتين غالبًا فناسب الميم الواو فعدل عن الألف إلى الواو، (لا) تقول: (وَا غُلَامَكُمَاهُ لالتِبَاسِهِ بِنُدبَةِ غُلَامِ مُخَاطَبينَ) بفتح الباء الموحدة؛ لأنه تثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله: (اِثنَينِ) يعني: إذا أريد ألف الندبة فحرك الميم بالفتح لأجل الألف فقيل: وا غلامكماه لا يعلم أنه ندبة غلام اثنين أو جماعة فيعدل عن الألف إلى الواو لأن آخر المندوب ضمة.

«و» (جَازَ) «لك زيادة الهاء» أيضًا يقال لها: هاء السكت (أي: إِلحَاقُها) بحذف المضاف (بِهَذِهِ المَدَّاتِ) الثلاث الواو والياء والالف، وبعضهم يوجبها مع الألف في يا دون وا ولئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفًا نحو: يا غلاما «في» (حَالِ) «الوقف» لا في حال الوصل ظرف لجاز المقدر أو المضاف المحذوف (لِبَيَانِهَا) أي: لبيان هذه المدات بكمالها لا سيما الألف

(وَلَا يُنْدَبُ) من قسم المندوب المتفجع عليه عدمًا (إِلَّا) الاسم (الْمَعْرُوفُ) الذي اشتهر المندوب به؛ ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه (فَلَا يُقَالُ: «وَا رَجُلَاهُ»)؛ إذا لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويعرف به؛ ....

لخفائها وإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال الظهور.

«ولا يندب» بالبناء للمفعول (مِن قِسمِ المَندُوبِ المُتَفَجَّعِ عَلَيهِ عَدَمًا) قيده به لقرينة قوله: إلا المعروف؛ لأن الاحتياج إليه إنما يكون في هذا القسم؛ لأنه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودًا، بل لا يلزم مثل: يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لأن الأصل في الندبة المتفجع عليه عدمًا، ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودًا، وفي الرضي: وأما المتفجع منه فإنك تقول: وا مصيبتاه وليست بمعروفة، انتهى، «إلا» (الاسمُ) «المعروف» (الَّذِي اشتُهِرَ المَندُوبُ) بين الناس في حال حياته (بِهِ) سواء بالعلم الخاص أو الكنية أو اللقب، ولذا قال المصنف: المعروف أي: المشهور ولم يقل إلا العلم ولا المعرفة (لِيُعذَرَ) بالبناء للمفعول (النَّادِبُ) أي: ليقبل عذره بين الناس (بمَعرِفَتِهِ) أي: باشتهاره بينهم (في نُدبَتِهِ) متعلق بقوله: ليعذر (وَالتَّفَجُّعُ عَلَيهِ) عطف على ندبته أي: ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه، إذا كان الأمر كذلك «فلا يقال: وا رجلاه» على وجه الندبة والتفجع، ولا يقال أيضًا: وا امرأتاه (إِذَا لَم يُشتَهَر بِهَذَا اللَّفظُ) أي: بلفظ رجل بين الناس (مَندُوبٌ خَاصٌّ) يعني: بين الناس أن يقال بشخص معين رجل بحيث صار علمًا له فإذا أطلق رجل وندب وقيل: وا رجلاه (انتَقَلَ الذِّهنُ) أي: ذهن السامعين (إِلَيهِ) أي: إلى ذلك الشخص لأن المراد بقوله: إلا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان، وفي الرضي: ونعني بالمعروف المشهور علمًا كان أو لا فلو كان علمًا غير مشهور لم يندب فلا يقال: وا هذاه من المعارف ولو لم يكن علمًا وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة وتقول: وا من قلع باب خبيراه ووا من حفر بئر زمزماه لاشتهارهما انتهى.

(وَيُعرَفُ) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى مندوب خاص (بِهِ)

ليعذر النادب بالندبة عليه.

(وَامْتَنَعَ) إلحاق الألف بصفة المندوب، بل يجب أن تلحق بالموصوف مثل: «وا زَيْدَاه الطَّوِيل»؛ لأن اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛ لأنه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء منه بخلاف الصفة، فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح، فلهذا ....

أي: بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل أي: ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ أي: بقول وا رجلاه؛ (**لِيُعذَرَ النَّادِبُ**) أي: ليقبل عذره (**بالنُّدبَةِ**) والتفجع (**عَلَيهِ**).

«وامتنع» هذه مسألة ابتدائية لبيان أن إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز أن تعطف على جملة ولا يندب إلا المعروف ولا يجوز أن تعطف على قوله: لا يقال وا رجلاه؛ لأنه يلزم منه أن تكون متفرعة لقوله: ولا يندب، (**إِلحَاقُ الأَلِفِ**) أي: ألف الندبة (**بِصِفَةِ المَندُوبِ**) أي: بآخر صفته (**بَل يَجِبُ أَن تَلحَقَ بالمَوصُوفَ**) يعني: بل يجب إلحاقها بآخر الموصوف (**مِثلُ: وَا زَيداهُ الطَّويلُ**) بإلحاق ألف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف بين وجه امتناع الإلحاق بقوله: (**لأَنَّ اتّصَالَ المَوصُوفِ بالصِّفَةِ**) والصفة بالموصوف (**لَيسَ**) ذلك الاتصال (**كاتّصَالِ المُضَافِ بالمُضَافِ إِلَيهِ**) والمضاف إليه بالمضاف؛ (**لأَنّهُ**) أي: لأن المضاف إليه (**جِيءَ بِهِ**) أي: بالمضاف إليه؛ (**لِتَمَامِ المُضَافِ**) وإن كانت الإضافة لفظية لقيام المضاف إليه مقام التنوين من المضاف، ألا يرى أنها تفيد التخفيف مطلقًا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال أتم لما أفادت التخفيف أو التعريف أو التخصيص، (**فَهُوَ**) أي: المضاف إليه (**كالجُزءِ مِنهُ**) أي: من المضاف فكانا ككلمة واحدة (**بِخِلافِ الصّفَةِ**) مع الموصوف (**فإِنّهُ جِيءَ بِهَا**) أي: بالصفة (**بَعدَ تَمَامِ المَوصُوفِ**) من غير احتياجه إلى متمم (**للتَّخصِيصِ**) كما في النكرات (**أَو التَّوضِيحِ**) كما في المعارف غالبًا فتكون الصفة أجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز إلحاق الألف إلا بآخر الموصوف لأن ألف الندبة لا تلحق إلا بآخر المندوب والمندوب ليس إلا الموصوف فتلحق بآخره سواء جيء بصفة أو لا؛ (**فَلِهَذَا**) أي: للفرق بين ما كان

جاز نحو: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَاه» ولم يجز (مِثْلُ: وَا زَيْدَ الطَّوِيلَاهُ خِلَافًا لِيُونُسَ)، فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة، فإن اتصال الموصوف بالصفة، وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى، ....

المندوب مضاف وبين ما كان موصوفًا (جَازَ) إلحاق ألف الندبة بآخر المضاف إليه للمضاف المندوب (نَحوُ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَاهُ) والمندوب هو الأمير إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين لا مطلق ندبة الأمير فلو ألحقت الألف بالمضاف لانفصل من المضاف إليه مع أنهما كلمة واحدة فألحقتها بالمضاف إليه مع أنه ليس بمراد؛ لأن المراد هو المضاف فقط كما تقول: ملكت حب رمان وإن لم تكن ملكت إلا الحب فقط، (وَلَم يَجُز) إلحاقها بآخر صفة المندوب مثل: «وا زيد الطويلاه، خلافًا ليونس» أي: خالف يونس خلافًا للجمهور لأن المخالف هو يونس لا الجمهور، ويجوز أن تسند المخالفة إليهم دونه إلا أن إسناد المخالفة إلى واحد أولى من إسنادها إلى الجملة؛ (فإِنَّهُ) أي: يونس (يُجَوِّزُ) من التجويز (إلحَاقَ الألِفِ) أي: ألف الندبة (بآخِرِ الصِّفَةِ) أو بآخر صفة المندوب كما يجوز إلحاقها بآخر المضاف إليه فيجوز عنده: وا زيد الطويلاه كما يجوز اتفاقًا: وا امير المؤمنيناه، (فإِنَّ اتِّصَالَ المَوصُوفِ بالصِّفَةِ) مطلقًا (وإن كانَ) الاتصال (في اللَّفظِ) يعني: وإن كان الاتصال اللفظي بينهما (أَنقَصَ) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شيء من الموصوف كما قام المضاف إليه مقام شيء من المضاف كالتنوين ونوني التثنية والجمع على حدهما (مِن الاتّصَالِ) اللفظي الواقع (بَينَ المُضَافِ والمُضَافِ إلَيهِ) لما قلنا آنفا إن المضاف إليه قائم مقام تنوين المضاف اأو نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما أتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف (إلّا أنّهُ) أي: الاتصال بين الصفة والموصوف (أَتَمُّ مِنهُ) أي: من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف إليه (مِن جِهَةِ المَعنَى) فالاتصال أتم في التركيب التوصيفي والإضافي لكن الأتمية في التركيب الإضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في المعنى، فنظر الجمهور إلى الاتصال اللفظي فجوزوا إلحاق الألف بآخر المضاف إليه وهذا هو المختار

لاتحادهما بالذات، فإن الطويل هو زيد لا غيرُ، بخلاف المضاف والمضاف إليه، فإنهما متغايران بالذات. وحكى يونس: أن رجلًا ضاع له قَدَحان فقال: «وَا جُمْجُمَتَيِّ الشَّاميتيناه». والجُمْجُمَة: القَدَح.

لكونه من وظيفة الفن، ويونس إلى الاتصال اللفظي أو المعنوي فيجوز إلحاقها في آخر الصفة كما جوزه في آخر المضاف إليه؛ (**لاتِّحَادِهِما**) أي: لاتحاد الموصوف مع الصفة (**بالذَّاتِ**) يعني: يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر (**فإنَّ الطَّوِيلَ**) في قولك: وا زيد الطويل (**هُوَ زَيدٌ لا غَيرُ**) يعني: أن الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الإعراب أيضًا وغيرهما على ما سيأتي في بحث النعت، (**بِخِلافِ المُضَافِ والمُضَافِ إلَيهِ**) سواء كانت الإضافة حقيقة أو غيرها (**فإنَّهُمَا مُتَغَايرَانِ بالذَّاتِ**) حيث لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر فإن ذات زيد في قولك: غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وإن كان يصدق في بعض الصور مثل: خاتم فضة وحسن الوجه إلا أنه اعتباري تأمل، وفي الإعراب أيضًا وغيره من الأحوال التي جرت بين الصفة والموصوف.

(**وَحَكَى**) مبني للفاعل (**يُونُسُ**) بالرفع فاعل (**أنَّ رَجُلًا ضَاعَ لَهُ قَدَحَانِ**) تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفي ما فيه من الماء لواحد فقط وجمعه أقداح كذا في «الصحاح» وفيه تفصيل، (**فَقَالَ**) عند ندبتهما (**وَا جُمجُمَتَيِ الشَّامِيَّتَينَاه، وَالجُمجُمَةُ**) بضم الجيمين وسكون الميم الأولى وفتح الثانية وبعد الثانية تاء الوحدة (**القَدَحُ**) من الخشب ويقال أيضًا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال: لقبيلة من العرب كذا في «الصحاح»، لكن المراد ههنا الأول وأصله: وا جمجمتاه فلما أضيفتا إلى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالإضافة فأدغم ياء الإعراب في ياء الإضافة فصار وا جمجمتي المنسوبتين إلى الشام لكونهما معمولتين فيها أو محمولتين منها، والشام اسم بلدة مشهورة، وإنما يقال لها شام لكونها في شمال القبلة وكأنه مخفف من الشمال.

* * *

[حذف حرف النداء]

(وَيَجُوزُ) لقيام قرينة (حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إِلَّا) إذا كان مقارنًا (مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ) ويعني به: ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كـ«يا رجلُ» أو لم يتعرف مثل: «يا رجلًا»؛ لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء ....

[حذف حرف النداء]

«ويجوز» (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ) أي: وقت وجود علامة تدل على أن يا محذوفة «حذف حرف النداء» وهي يا فقط؛ لأنه لا يجوز حذف غيرها لكونها أصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها؛ لأنها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها؛ لأنه يستعمل إما في القريب فقط كالهمزة وإما في البعيد لا غير مثل: ايا وهيا أو في المتوسط فحسب كأي ويجوز فيها الذكر والحذف «إلا» (إِذَا كَانَ) حرف النداء يعني: يا خاصة (مُقَارَنًا) «مع اسم الجنس» يعني: داخلًا عليه (يَعني) المصنف (بِهِ) أي: اسم الجنس (مَا كَانَ نَكِرَةً) سواء كان ذلك الاسم مضافًا كغلام رجل أو غيره كغلام ورجل، وفيه رد على من قال: المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه؛ لأن غلام رجل اسم جنس مع أنه لا يصح دخولها عليه (قَبلَ) دخول حرف (النّداءِ) عليه (سَوَاءٌ تَعَرَّفَ) أي: صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة (بالنِّداءِ) أي: بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كـ: يَا رَجُلُ) ورجل لكونه مقصودًا بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردًا معرفة (أَو لَم يَتَعَرَّف) أي: لم يصر معرفة لأن دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه وإذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مِثلُ: يَا رَجُلًا) سواء كان مفردًا نكرة أو مضافًا إلى النكرة مثل: يا غلام رجل أو مضارعًا له مثل: يا طالعًا جبلًا؛ (لأنَّ نِدَاءَهُ) أي: لأن نداء اسم الجنس (لَم يَكثُر كَثرَةَ نِداءِ العَلَمِ) يعني: لم يكن كثيرًا مثل نداء العلم فإن نداءه يكون كثيرًا؛ لأن الإنسان لا ينادى إلا من يعرف باسمه العلم أو بكنيته أو بلقبه غالبًا ولا ينادى باسم جنسه إلا نادرًا (فَلَو حُذِفَ مِنهُ) أي: من قولك: يا رجل أو يا رجلًا (حَرفُ النِّدَاءِ) وقيل: رجل أو

لم يسبق الذهن إلى أنه منادى.

(وَالإِشَارَةِ) أي: وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام (وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ)؛ لأن المطلوب فيهما مد الصوت، وتطويل الكلام، والحذف ينافيه، فبقي على هذا من المعارف ....

رجلًا (لَم يَسبِق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) أي: ذهن السامع أو ذهن المنادى (إِلَى أَنَّهُ) أي: إلى أن اسم الجنس الذي حذف حرف النداء منه مثل: رجل في: يا رجل أو رجلًا في: يا رجلًا (مُنَادَى) حتى يتوجه إلى المنادى فيجيبه بما أراد.

«والإشارة» (أي: وَإِلَّا) إذا كان مقارنًا (مَعَ اسمِ الإشَارَةِ) يعني: إلا إذا كان حرف النداء داخلًا على اسم الإشارة فإنه لا يحذف؛ (لأنَّهُ) أي: لأن اسم الإشارة (كاسمِ الجِنسِ في الإبهَامِ) فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن إلى أنه منادى مثل: يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فإذا قيل: هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار إليه بأحدها أنه نودي إليه أو أشير إليه «و» إلا إذا كان مقارنًا مع المنادى«المستغاث» سواء كان مستغاثًا باللام أو مستغاثًا بالألف «والمندوب» سواء كان مندوبًا بـ: وا أو بيا؛ فإنه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما؛ (لأنَّ المَطلُوبَ فيهما مَدُّ الصَّوتِ وَتَطويلُ الكَلامِ) لأن مد الصوت مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعًا؛ لأن المستغيث إذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث أنه أحوج إلى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب أيضًا في الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب؛ لأن المقصود الأصلي من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (وَالحَذفُ) أي: حذف حرف النداء أو الندبة (يُنافِيهِ) أي: يمنع مد الصوت لأن المد لا يكون إلا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء أو الندبة فيهما فعلم أن ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى أربعة: اسم الجنس واسم الإشارة والمستغاث والمندوب، (فَبَقيَ عَلَى هَذَا) أي: على ما استثنى (مِن المَعَارِفِ) حال من قوله: العلم، وما عطف عليه لأن من البيانية إذا كان ما قبلها معرفة تكون حالًا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارًا؛ لأنه لو لم يقدم

التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلمُ وسواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظة «الله»، فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو: «اللَّهُمَّ» أو بغير بدل (نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾) أي: «يا يوسفُ» ولفظة «أي» .....

يلزم ذكر الحال بجنب كل ذي حال فيطول الكلام به، وأيضًا إذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (**الَّتي يَجُوزُ فِيهَا حَذفُ حَرفِ النِّداءِ العَلَمُ**) بالرفع لأنه فاعل سواء كان مضافًا أو مفردًا مثل: يا عبد الله ويا زيد (**وَسَواءٌ كَانَ**) حذف حرف النداء مقارنًا (**مَعَ بَدَلٍ**) شيء (**مِن حَرفِ النِّداءِ**) المحذوف ليكون كالعوض عنه (**كَلَفظَةِ اللهِ**) إذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (**فإِنَّهُ**) أي: الشأن (**لا يُحذَفُ مِنهُ**) أي: من لفظة الله حرف النداء مقارنًا مع شيء (**إلَّا**) مقارنًا (**مَعَ إِبدَالِ المِيمِ المُشَدَّدَةِ مِنهُ**) أي: من حرف النداء في آخره (**نَحوُ: اللَّهُمَّ**) أصله: يا الله حذف حرف النداء؛ لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بـ: أي وباسم الإشارة على ما سبق إلا أنه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق أيضًا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف إلا مع البدل لئلا يكون إجحافًا، وإنما عوض في آخره تبركًا باسمه تعالى وتعظيمًا لشأنه.

وإنما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين أيضًا، وقال الفراء: أصله يا الله أمنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من: أمنا فبقي الميم المشددة فكتب بلفظة الله فقيل: اللهم، وليس بوجهٍ؛ لأنه تقول: يا اللهم يا اللهما، وقد يزاد ما في آخره قال:

وما عليك أن تقولي كلما ... صليت أو سبحت يا أللهما

اردد علينا شيخنا مسلما

(**أَو بِغَيرِ بَدَلٍ**) من حرف النداء «نحو: ﴿يُوسُفُ﴾» والأصح أنه عبراني وقيل: عربي، والأصل: يؤسف من آسف يؤسف من الأفعال إلا أنه غير من الكسرة إلى الضمة كما غيرت الأعلام المنقولة «﴿أَعْرِضْ﴾» أمر من الإعراض «﴿عَنْ هَٰذَا﴾» القول ولا تذكره واكتمه فإنك محق صادق (**أي: يَا يُوسُفُ**) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارًا؛ لأن المقام مقام النداء، «و» (**لَفظَةُ أَيُّ**) وأية عطف على

إذا وصف بذي اللام (نَحْوُ: «أَيُّهَا الرَّجُلُ») أي: «يا أيها الرجلُ» أو بالموصوف بذي اللام (نَحْوُ: «أَيُّهَذَا الرَّجُلُ») أي: «يا أيهذا الرجلُ»، فلا يجوز الحذف من «أيهذا» من غير أن يتصف هذا بذي اللام، والمضاف إلى المعرفة أي معرفة كانت نحو: «غُلَامي افْعَلْ كَذَا»، والموصولات نحو: «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنْ إِلَيهِ»، وأما المضمرات فشذ نداؤها ....

العلم أي: فبقي من تلك المعارف لفظة: أي وأية لكن لا مطلقًا بل (**إِذَا وُصِفَ**) كل واحد منهما (**بِذِي اللّامِ نَحوُ**) «أيها الرجل» وأيتها العير، (**أي: يا أَيُّهَا الرَّجُلُ**) ويا أيتها العير، حذف حرف النداء لأنه إذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب أولى لثقله، وهو ظاهر، (**أَو**) إذا وصف (**بالمَوصُوفِ بِذي اللَّام نَحوُ: أَيُّهَذَا الرَّجُلُ**) وأيتهذه المرأة (**أي: يا أَيُّهَذا الرَّجُلُ**) ويا أيتهذه المرأة فالحذف ههنا أولى من الأوليين لطول الكلام بزيادة: هذا وهذه؛ لأنه كلما زاد اللفظ زاد ثقله، (**فَلا يَجُوزُ الحَذفُ**) أي: حذف حرف النداء من أي وأية ولا (**مِن أَيُّهَذا**) أو أيتهذه (**مِن غَيرِ أَن يَتَّصِفَ**) أي: وأية و(**هَذَا**) وهذه، أي: إحدى هذه الكلمات (**بذي اللَّام**) مثل: أيها الرجل وأيتها المرأة وأيهذا الرجل وأيتهذه المرأة لأن هذا اسم من أسماء الإشارة، وقد عرفت أن اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه وإذا وصف بذي اللام صار معرفة وكذا أي وأية اسم جنس وإذا وصف به صار أيضًا معرفة فلزم اتصاف أي وأية وهذا وهذه بذي اللام إذا أريد حذف حرف النداء منها (**وَالمُضَافُ**) بالرفع عطف إما على لفظة أي أو على العلم أي: فبقي من تلك المعارف الاسم المضاف بالإضافة المعنوية (**إِلَى المَعرِفَةِ أَيَّ مَعرِفَةٍ كَانَت**) من المعارف التي هي المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف إضافة معنوية؛ لأنه حينئذ يكون معرفة أيضًا فيدخل في المعارف التي يجوز حذف حرف النداء منها (**نَحوُ: غُلامي اِفعَل كَذَا**) ونحو: غلام زيد افعل كذا، وغلام هذا الرجل، وغلام الرجل، وغلام الذي كان عندنا أمس في مقام النداء (**وَ**) بقي (**المَوصُولاتُ**) أيضًا لأنها من المعارف (**نَحوُ: مَن**) موصول منادى حذف حرف النداء منه (**لا يَزَالُ مُحسِنًا**) صلته فناداه أولًا فدعا بقوله: (**أَحسِن إِلَيهِ**) أمر من الإحسان وجعله أيضًا قرينة لكونه منادى لأن الدعاء بالإحسان يقتضي سابقية النداء (**وَأَمَّا المُضمَرَاتُ فَشَذَّ نِدَاؤُها**) وإن

نحو: «يَا أَنْتَ وَيَا إِيَّاكَ».

(وَشَذَّ) حذف حرف النداء من اسم الجنس (فِي «أَصْبِحْ لَيْلُ») أي: «صِرْ صبحًا يا ليلُ» حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذًا، قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته (وَفِي «افْتَدِ مَخْنُوقُ») أي: «يا مخنوقُ» قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلقٍ فخنِقه، فقال: «اِفْتَدِ مَخْنُوقُ»، ....

كانت من المعارف بل كانت أعرفها لأن العاقل الصاحي لا ينادي نفسه فخرج ضمير المتكلم وفي المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضي سابقية المرجع، وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال: وشذ، ولم يقل: ولم يجز، وما يكون نداؤه شاذا، فكيف يجوز حذف حرف ندائه؟ (**نَحوُ: يا أَنتَ، وَيَا إِيَّاكَ**) ويا إياي أو يا هو أو يا أنا أو يا نحن، «وشذ» (**حَذفُ حَرفِ النِّداءِ مِن اسمِ الجِنسِ**) لكونه مخالفًا لما هو القياس «في» قول القائل: «أصبح ليل» بفتح الهمزة أمر من الإصباح (**أي: صِر صُبحًا**) فيه إشارة إلى أن أصبح أمر من الأفعال والهمزة للصيرورة والدخول في الشيء أي: ادخل في الصباح كما في قولك: أصبح الرجل، وقوله: صر أيضًا أمر من صار يصير على وزن خل، يعني: (**يَا لَيلُ، حَذفُ حَرفِ النِّداءِ**) وهو يا (**مِن اللَّيلِ مَعَ أَنَّهُ اسمُ جِنسٍ**) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (**شُذُوذًا**) مخالفًا للقياس (**قَالَتهُ**) أي: هذا القول (**امرَأَةُ اِمرِئ القَيسِ**) حين زفت إليه وذلك لأنه كان قد ارتضع كلبةً في طفوليته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما أصبحت أخذت منه الطلاق قيل: هي أم جندب وسألها عن ذلك فقالت: أنت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه، (**حِينَ كَرِهَتهُ**) متعلق بقالته وهذا مثل: يضرب في شدة طلب الشيء وقيل: يستعمله المغموم قياسًا لمورده.

«و» شذ أيضًا (**في**) قوله: «افتد» أمر من الافتداء وهو بالفارسية: باز خريدن خود بخشيدن همه چيز شما بما يعنى هبه كردن بما، «مخنوق» (**أي: يَا مَخنُوقُ، قَالَهُ**) أي: قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق (**شَخصٌ وَقَعَ في اللَّيلِ عَلَى**) رجل (**نَائِم مُستَلقٍ**) يعني: على ظهره وهو سليك بن السلكة (**فَخَنِقَهُ**) بكسر النون لأنه من باب: علم أي: فشرع وقصد أن يخنقه (**فَقَالَ: اِفتَدِ مَخنُوقُ**) فقال له سليك:

حذف حرف النداء من المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذًا (وَ) في («اطْرِقْ كَرَا») أي: «يَا كَرَوَانُ» وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم.

قيل: هي رُقْية يصيدون بها الكروان، يقولون: «أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَةَ

الليل طويل وأنت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطته فقال سليك: اضرطت وأنت الأعلى؟ أي: أتضرط وأنت تريد أن تخنقني قاعدًا على صدري، (**حُذِفَ حَرفُ النِّداءِ مِن المَخنُوقِ**) بقرينة اللام (**مَعَ أَنَّهُ اسمُ جِنسٍ**) والقياس أن لا يحذف حرف النداء (**شُذُوذًا**) تمييز لأن ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلًا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسًا على مورده، «و» شذ أيضًا حذفها (**في**) «اطرق» أمر من الإطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية: خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسرفر وكردن، «كرا» (**أي: يا كَرَوانُ**) على وزن نزوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركي: بالقجين، كذا في «الدستور» وقيل يقال بالفارسية: كلنك، وجمعه: كروان بكسر الكاف وسكون الراء، وكراوين وقيل: الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل أن يكون الثاني (**وَفيهِ**) أي: في اطرق كرا أو في كرا من: اطرق كرا (**شُذُوذانِ: حَذفُ حَرفِ النِّداءِ مِن اسمِ الجِنسِ**) بدل من شذوذان بدل البعض أو خبر مبتدأ محذوف (**وَتَرخِيمُ غَيرِ العَلَمِ**) وإعرابه كالأول؛ لأن ترخيم ما لم يكن علمًا مخصوص بذي التاء المتحركة للتأنيث لأنه في ترخيم العلم ليس بشرط، وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسمًا برأسه ذكره الهندي، ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله: وقد يجعل اسمًا برأسه؛ لأن ما يكون قليلًا يكون شاذا أو لأن جعله اسمًا برأسه لا يكون شاذا عند الشارح؛ لأن كون الشيء قليلًا لا يوجب شذوذيته، (**قِيلَ: هيَ**) أي: هذه العبارة أي: اطرق كرا (**رُقيةٌ**) وهي بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء، وافسون يجيء جمعه: رقىً يقال: رقى إذا دعا بها فهو راقٍ أي: داعٍ وبابه ضرب (**يَصِيدُونَ**) أي: يصيد العرب (**بِهَا**) أي: بهذه الرقية والدعاء (**الكَرَوانَ، يَقُولُونَ**) إذا أرادوها (**اَطرِق كَرَا اَطرِق كَرَا إِنَّ النَّعَامَةَ**) وهي طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام

فِي الْقُرَى»، فيسكن ويطرق حتى يصاد، والمعنى: أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تخلى أيضًا.

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى؛ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا نَحْوُ: «أَلَا يَا اسْجُدُوا») بتخفيف «ألا» على أنه حرف تنبيه، و«يا» حرف من حروف النداء، أي: «يَا قَوْمُ اسْجُدُوا»،

وحمامة وجراد وجرادة كذا في «الصحاح»، ويجوز الكسر في أن والفتح، يعرف بالتأمل (في القُرَى) خبر إن بضم القاف وفتح الراء جمع قرية، والقياس في جمعها قراء كظبية وظباء، والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل: ذروة وذرى ولحية ولحى كذا في «الصحاح» آخرها فما أرى هنا كرى (فَيَسكُنُ) عن الحركة والطيران إذا سمع هذه الرقية إما لإصغائه إليها أو لكمال حماقته (وَيَطرُقُ) رأسه امتثالًا لأمرهم (حَتَّى يُصَادَ) أي: فيصاد بأن يلقى عليه ثوب أو شبك أو غيرهما ثم صار مثلًا لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه قياسًا لمورده (وَالمَعنَى أَنَّ النَّعَامَ الَّذِي هُوَ أَكبَرُ مِنكَ) جسمًا وأعسر ضبطًا وصيدًا (قَد اصطِيدَ وَحُمِلَ) بالبناء للمفعول فيهما (إِلى القُرَى) وقسم فيها وأكل (فَلا تَخَلَّى) من التخلية إما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية: پس خالى كذا شته نمى شوى تو، أو بالبناء للفاعل معناه: پس خلاص نمى شوى تواز دست ما، (أَيضًا) كما لم يخل النعام.

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز أراد أن يبين جواز حذف المنادى أيضًا منبها بقلته فقال: «وقد يحذف» قد للتقليل لكون ذكر المنادى أصلًا والأصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة «المنادى» سواء كان مبنيًا أو معربًا (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا) أي: حذفًا جائزًا «نحو: ألا يا اسجدوا» (بِتَخفِيفِ أَلَا) بفتح الهمزة واللام بناء (عَلَى أَنَّهُ حَرفُ تَنبِيهٍ) وحروفه ثلاثة: أما وألا وها، يصدر بها الجمل كلها كي لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم إليه، ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سيأتي (وَ) لفظ (يَا حَرفٌ مِن حُروفِ النِّداءِ، أي: يا قَومُ اسجُدُوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا أمر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل، ولهذا كتب في أوله همزة الوصل ابتداء ودرجًا

والقرينة امتناع دخول «يا» على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ بتشديد اللام؛ لأنه ليس من هذا الباب، فإن «أنْ» ناصبة للفعل المضارع، أدغمت نونها في لام «لا»، و«يَسْجُدُوا» فعل مضارع سقط نونه بالنصب.

(**وَالقَرِينَةُ**) الدالة على حذف المنادى جوازًا (**امتِنَاعُ دُخُولِ**) كلمة (**يَا عَلَى الفِعلِ**) مطلقًا؛ لأن النداء لما كان من خصائص الاسم لأنه لا ينادى إلا الاسم اختص حروفه بالاسم كما أن الجر لكونه مخصوصًا بالاسم اختص حروفه به ولأن النداء لا يكون إلا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له فيكف ينادى؟ (**بِخِلافِ قِرَاءَةِ** ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ **بِتَشدِيدِ أَلَا؛ لأَنَّهُ**) أي: لأن قوله: ألا يسجدوا حينئذٍ (**لَيسَ مِن هَذَا البَابِ**) أي: من باب حذف المنادى جوازًا (**فإِنَّ أَنْ**) بفتح الهمزة وسكون النون التي هي مدغمة في لا لأن أصله: أن لا (**ناصِبَةٌ للفِعلِ المُضَارِعِ**) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهي أربعة: أن لن كي إذن على ما سيأتي (**أُدغِمَت نُونُها**) أي: نون أن الناصبة (**في لام لا**) بعد قلب النون لامًا أو بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام في: لعن أصله: لعل فصار ألا مثل: هلا (**وَيَسجُدُوا فِعلٌ مُضَارِعٌ**) مبني للفاعل ولذا تكتب الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (**سَقَطَ نُونُهُ**) أي: نون الجمع (**بالنَّصبِ**) أي: بحرف النصب وهو أن المدغمة في اللام، وفي «تفسير القاضي» أي: قصدهم لأن لا يسجدوا أو زين لهم أن لا يسجدوا على أنه بدل من أعمالهم أو لا يهتدون إلى أن يسجدوا بزيادة لا، وقرأ الكسائي ويعقوب ألا بالتخفيف على أنها للتنبيه وبالنداء ومناداه محذوف أي: ألا يا قوم اسجدوا كقوله:

ألا يا اسمع نغطك غطةً   فقلت: سمعًا فاغططي وأصيبي

انتهى.

* * *

[اشتغال]

(وَالثَّالِثُ) أي: من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (مَا) أي: مفعول (أُضْمِرَ) أي: قدّر (عَامِلُهُ) الناصب له (عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ) الشريطة والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي: أضمر عامله بناءً على شرط هو تفسيره، أي: تفسير العامل بما بعده، وإنما وجب حذفه حينئذ؛ احترازًا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

[اشتغال]

«و» الموضع «الثالث» (أي: مِن تِلكَ) بيانية (المَواضِعِ الأَربَعَةِ الَّتي وَجَبَ حَذفُ نَاصِبِ المَفعُولِ بِهِ) قياسًا (فيها) «ما» (أي: مَفعُولٌ) أطلقه ولم يقيده بقوله: به ليكون جنسًا عاما؛ لأن هذه القائدة تجري في المفعول فيه أيضًا كما سيأتي في بحثه، «أضمر» بالبناء للمفعول (أَي: قُدِّرَ) كذلك هذا تفسير باللازم لأن الإضمار يلزمه التقدير «عامله» (النَّاصِبُ لَهُ) فالإضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة «على شريطة التفسير» (الشَّريطَةُ) فعلية كالذبيحة والنطيحة (وَالشَّرطُ) كلاهما (وَاحِدٌ) يعني: كلاهما اسم لا صفة لكن الأول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فإنها اسم لما ذبحت، والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثاني اسم من غير نقل كالضرب والقتل، (وَإِضَافَتُها إِلَى التَّفسيرِ بَيَانِيَّةٌ) كخاتم فضة وعلامة الإضافة البيانية أن يصح حمل أحدهما على الآخر مثل: هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (أي: أُضمِرَ) أي: قدر (عَامِلُهُ) الناصب له (بِنَاءً) إما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه أي: بني الإضمار بناء أو أضمر إضمارًا مبنيا أو مفعول له والقول على الترتيب (عَلَى شَرطٍ هُوَ) أي: ذلك الشرط (تَفسِيرُهُ أي: تَفسِيرُ العَامِلِ) أي: أن يكون العامل الناصب له مفسرًا بالفتح (بِمَا بَعدَهُ) أي: بفعل واقع بعد المفعول به (وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذفُهُ) أي: حذف الفعل الناصب له (حِينَئِذٍ) أي: حين كونه مفسرًا أي: بما بعده (اِحتِرَازًا) مفعول له لوجب (عَنِ الجَمعِ بَينَ المُفَسِّرِ وَالمُفَسَّرِ) وإنما حذف الفعل المفسر بالفتح لا

(وَهُوَ) أي: ما أضمر عامله على شريطة التفسير (كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ).
واحترز به عن نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ»، ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلًا به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزءًا من الكلام الذي وقع بعده نحو: «زَيْدًا عَمْرٌو ضَرَبَهُ، وَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ» ....

المفسر بالكسر مع أن حذف الثاني هو الأولى حيث لا يحتاج حينئذ إلى تكلف الاعتماد ليكون أولًا: في الكلام إجمال وإبهام، وثانيًا: تفصيل وتفسير وذلك لأنه أوقع في الذهن وأمكن في النفس إذ المنساق بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب، كذا أفاده العلامة التفتازاني في «مطوله» فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6].

«وهو» (أي: ما أُضمِرَ عَامِلُهُ) الناصب له (عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ) «كل اسم» معرفة كان أو نكرة (بَعدَهُ فِعلٌ) بالرفع لأنه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لأن الظرف مع فاعله جملة ظرفية في محل الجر صفة لقوله: اسم، والمراد بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه أو غيره وسواء كان مبنيا للفاعل أو المفعول «أو شبهه» المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي بنفسه أو بغيره، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: فعل أو شبهه (عَن) اسم لم يقع بعده فعل أو شبهه (نَحوُ: زَيدٌ أَبُوكَ) فإن زيدًا فيه اسم لكن لم يقع بعده أحدهما فلا يكون مما نحن فيه (وَلَا يُرِيدُ) المصنف (بِهِ) أي: بقوله: بعده (أَن يَلِيَهُ الفِعلُ) يعني: أن يقع الفعل (أَو شِبهُهُ) حال كون الفعل أو شبهه (مُتَّصِلًا بِهِ) أي: بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشيء من الأشياء، ولذا قال: بعده، ولم يقل: أن يليه حتى لو قال: أن يليه لم يصح قوله: زيدًا عمرو ضربه ولا زيدًا أنت ضاربه مع أن كل واحد منهما صحيح، (بَل) يريد به (أَن يَكُونَ الفِعلُ أَو شِبهُهُ جُزءًا مِنَ الكَلَامِ الَّذِي وَقَعَ بَعدَهُ) أي: بعد الاسم ليدخل فيه (نَحوُ: زَيدًا عَمرٌو ضَرَبَهُ) تقديره: عمرو ضرب زيدًا عمرو ضربه؛ لأن اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغي أن تقدر الجملة التي فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهما وهذا في الفعل (وَزَيدًا أَنتَ ضَارِبُهُ) تقديره: أنت ضرب زيدًا أنت ضاربه أو تضرب بتاء الخطاب زيدًا أنت ضاربه؛ لأن اسم الفاعل العامل في حكم المضارع لأخذه العمل منه،

(مُشْتَغِلٌ) أي: ذلك الفعل أو شبهه (عَنْهُ) أي: عن العمل في ذلك الاسم (بِضمِيره) أي: بالعمل في ضميره (أَوْ مُتَعَلِّقِهِ) أي: في متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره.

وحاصله: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلًا بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه

وهذا شبه الفعل «مشتغلٌ» بالرفع؛ لأنه صفة فعل أو شبهه على سبيل البدل؛ ولذا قال الشارح: (**أَي: ذَلِكَ الفِعلُ أَو شِبهُهُ**) كذلك «عنه» متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والإعراض وإليه أشار الشارح بقوله: فارغًا عن العمل، ولا يلتفت إلى قول من قال: ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الإعراض تعلق المجرور الثاني به، انتهى.

لأنه يجوز أن يتعلق أحد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه، تدبر ولا تغفل، (**أي: عَنِ العَمَلِ في ذَلِكَ الاسم**) أي: الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسًا «بضميره» (**أي: بالعَمَلِ**) أي: بعمل ذلك الفعل أو شبهه (**في ضَمِيرِهِ**) أي: في ضمير يرجع إلى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرًا له حتى لو لم يكن عاملًا في ضميره أو متعلقه يكون أجنبيًا، فلا يكون تفسيرًا له مثل: زيد ضرب عمرًا، فلا ينصب زيد فيه بل يرفع «أو متعلقه» بكسر اللام عطف على ضميره (أي:) يعمل ذلك الفعل أو شبهه (**في مُتَعَلَّقِ ذَلِكَ الاسم**) لكونه مضافًا إلى ضمير يرجع إليه (أَو) بفتح اللام أي: يعمل أحدهما في (**مُتَعَلَّقِ ضَمِيرِهِ**) أي: ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير إليه، وقال المحشي عصام: بأن يكون مضافًا إليه لمفعول الفعل المفسر نحو: زيدًا ضربت غلامه أو المعطوف على مفعوله نحو: زيدًا ضربت عمرًا وغلامه أو معمولًا لصفة مفعوله أو لصلته نحو: زيدًا ضربت رجلًا أهانه أو زيدًا ضربت الذي أهانه أو معمولًا لصفة المعطوف على مفعوله أو صلته وعلى هذا فقس انتهى.

ونعم ما قال.

(**وَحَاصِلُهُ**) أي: حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير أو المتعلق (**أَن يَكُونَ الفِعلُ أَو شِبهُهُ مُشتَغلًا**) كل واحد منهما (**بالعَمَلِ**) أي: بعمله (**في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسمِ**) أي: في ضمير راجع إليه (**أَو مُتَعَلِّقِهِ**) بكسر اللام أي: متعلق ذلك الاسم

فارغًا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث (لَوْ سُلِّطَ) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الاسم (هُوَ) أي: أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه (أَوْ مُنَاسِبُهُ) أي: ما يناسبه بالترادف أو اللزوم (لَنَصَبَهُ) أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية؛ كما هو الظاهر المتبادر.

حال كون كل واحد من الفعل أو شبهه (فَارِغًا) ومعرضًا (عَنِ العَمَلِ فِيهِ بِسَبَبِ ذَلِك الاشتِغَالِ) لأن المشتغل بشيء لا يشتغل بآخر، ولذا قال: (لا بِسَبَبٍ آخَرَ بِحَيثُ) «لو سلط» مبني للمفعول من التسليط (بِمُجَرَّدِ رَفع ذَلِكَ الاشتِغَالِ) لأنه ما دام مشتغلًا لا يجوز تسليطه فالتسليط إنما يجوز بعد الرفع «عليه» (أَي: عَلَى ذَلِكَ الاسمِ) يعني: لو أعمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير أو المتعلق في ذلك الاسم «هو» (أَي: أَحَدُ الأَمرَينِ الفِعلُ أَو شِبهُهُ بِعَينِهِ) مثل: زيدًا ضربته وزيدًا عمرو ضاربه «أو مناسبه» عطف على الضمير المتسكن في سلط بعد تأكيده بقوله: هو لأن الضمير المستكن لا يعطف إلا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ﴾ [البقرة: 35] (أي: مَا يُنَاسِبُهُ) أي: أو فعل يناسب الفعل المفسر الناصب، وفيه إشارة إلى أن اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملًا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة إما (بالتَّرَادُفِ) مثل: مررت زيدًا به (أو اللُّزُومِ) مثل: زيدا ضربت غلامه وحبست عليه وسيجيء معنى الترادف واللزوم «لَنصبه» جواب لو (أَي: لِنَصبِ أَحَدِ هَذَينِ الأَمرَينِ) الفعل أو شبهه (الاسمُ بالمَفعُولِيَّةِ) أي: على أن يكون الاسم مفعولًا به فيه إشارة إلى أن المستكن راجع إلى الفعل أو شبهه والبارز إلى الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم: ما أضمر عامله على شريطة التفسير (كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ المُتَبَادَرُ) من قيود المتن لأن المتبادر من البعدية أن الولي ليس بشرط بل الشرط أن يكون أحدهما واقعًا بعده سواء كان متصلًا به أو لا ومن الاشتغال عنه بضميره أو متعلقه ما فسر وبين ومن التسليط أن يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال به لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف أو اللزوم ومن النصب نصب أحد الأمرين الاسم بالمفعولية، فقوله: كل اسم بعده فعل أو شبهه جنس.

فبقيد الاشتغال بضميره أو متعلّقه خرج نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ».

وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، فإن المانع من عمل «ضَرَبْتُهُ» في «زيد» ليس مجرد اشتغاله بضميره، فإن عمل معنى الابتداء فيه ورفعه إياه أيضًا مانع من ذلك. وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر «كان» في نحو: «زَيْدًا كُنْتُ إِيَّاهُ».

(**فَبِقَيدِ الاشتِغَالِ بضَمِيرِهِ أَو مُتَعَلَّقِهِ**) فالباء في قوله: فبقيد متعلق بقوله: (**خَرَجَ**) أي: خرج بهذا القيد عن التعريف (**نَحوُ زَيدًا ضَرَبتُ**) فإنه ليس من هذا الباب لأن عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (**وَبِقَيدِ**) تضمين (**الفَرَاغِ**) والإعراض (**عَن العَمَلِ فِيهِ**) أي: عن عمل كل واحد من الفعل أو شبهه في ذلك الاسم، والباء في (**بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ الاشتِغَالِ**) متعلق بالعمل أي: عن أن يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (**خَرَجَ**) أي: خرج أيضًا بهذا القيد (**نَحوُ: زَيدٌ ضَرَبتُهُ**) فإن ضربته وإن كان مشتغلًا بالعمل في ضمير زيد إلا أن مجرد الاشتغال لا يكون مانعًا عن العمل في: زيد بل انضم إليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعًا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (**فإِنّ المَانِعَ مِن عَمَلِ ضَرَبتُهُ في: زيدٍ**) وتسليطه عليه (**لَيسَ مُجَرَّدَ اشتِغَالِهِ بضَمِيرِهِ**) أي: بضمير زيد بل انضم إليه معنى الابتدائية (**فإن عَمَلَ مَعنَى الابتِدَاءِ فِيهِ**) أي: في زيد (**وَرَفعَهُ**) بالنصب لأنه معطوف على اسم إن هو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (**إِيَّاهُ**) أي: فإن رفع معنى الابتداء يعني: العامل المعنوى زيدًا (**أَيضًا**) أي: كما أن مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع من العمل فيه كما في زيدًا ضربته (**مَانِعٌ مِن ذَلِكَ**) أي: من العمل في زيد ففي هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوي، وفي زيدًا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير (**وَبِقَيدِ النَّصبِ بالمَفعُولِيَّةِ خَرَجَ**) عن هذا التعريف (**خَبرُ كَانَ**) وإن كان مما أضمر عامله على شريطة التفسير (**في نَحوِ: زَيدًا كُنتُ إِيَّاهُ**) فإن زيدًا فيه وإن كان من هذا الباب؛ إذ تقديره: كنت زيدًا كنت إياه، إلا أنه لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله: لنصبه لأن النصب حقيقة في المفعول، وبقرينة المقام أيضًا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر في ترخيم غير المنادى، أقول: دخوله أولى لأن النصب علامة

وههنا صور أربع:

إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه.

والثانية: اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف.

والثالثة: اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم.

والرابعة: منها اشتغال الفعل بالمتعلق، ولا يتصور ....

كون الاسم مفعولًا حقيقة أو حكمًا وهو وإن لم يكن مفعولًا حقيقة إلا أنه مفعول حكما ويفهم دخوله أيضًا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال وإطلاق النصب لكن المقام والبحث يأباه لكونه في المفعول به.

(وَهَهُنا) أي: المستفاد من هذا التعريف (صُوَرٌ) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال: صوره تصويرًا أي: مثله وتصورت الشيء توهمت صورته فتصور لي التصاوير والتماثيل (أَربَعُ) يعني: أمثلة أربعة الاشتغال بالضمير، والاشتغال بالمتعلق، والتسليط بعينه، والتسليط بمرادفه، (إِحدَاها) أي: إحدى الصور الأربع المفهومة من قوله: مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه هو بعينه (اِشتِغَالُ الفِعلُ) الواقع بعد الاسم (بالضَّميرِ) أيضًا مصاحبًا (مَعَ تَقدِيرِ تَسلِيطِهِ بعَينِهِ، وَالثَّانيةُ) المفهومة من قوله: مشتغل عنه بضميره لو سلط مناسبه بالترادف (اِشتِغَالُهُ) أي: ذلك الفعل (بالضَّميرِ) أيضًا مصاحبًا (مَعَ تَقدِيرِ تَسلِيطِ مَا) أي: فعل (يُنَاسِبُ الفِعلَ) المفسر (بالتَّرَادُفِ، وَالثَّالِثَةُ) المفهومة من قوله أيضًا: مشتغل عنه بضميره (اِشتِغَالِهِ) أي: اشتغال الفعل (بالضَّميرِ) مصاحبًا (مَعَ تَقدِيرِ تَسلِيطِ مَا) أي: فعل (يُنَاسِبُ الفِعلَ) المفسر (باللُّزومِ) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور، (وَالرَّابِعَةُ مِنهَا) المفهومة من قوله: مشتغل عنه بمتعلقه لو سلط مناسبه باللزوم (اِشتِغَالُ الفِعلِ) المفسر (بالمُتَعلّقِ) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (وَلا يُتَصَوَّرُ) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره: أن الفعل المشتغل بالضمير انقسم إلى ثلاثة أقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت أمثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه أن ينقسم ما يقابله أعني: الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة أقسام أيضًا حتى تصير أمثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها: للمشتغل بالضمير وثلاث منها: للمتعلق فأجاب عنه

حينئذ إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، ولذا أورد المصنف أربعة أمثلة، ثلاثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق، كما لا يخفى وجهه.

بقوله: ولا يتصور (**حِينَئِذٍ**) أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق (**إلّا تَقدِيرُ**) نائبه (**تَسلِيطِ الفِعلِ المُنَاسِبِ بِاللُّزُومِ**) لأنه لا يمكن تسليط الفعل بعينه؛ لأنه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير: ضربت زيدًا ضربت غلامه، ولا يمكن أيضًا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف؛ لأن ذلك يكون بالمرور المتعدي بالباء، ولأنه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر؛ فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقي قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه؛ لأن ضرب غلام زيد يستلزم إهانة زيد غالبًا، ولذا صارت الصور أربعًا (**وَلِذَا**) أي: ولعدم التصور المذكور (**أَورَدَ المُصَنِّفُ أَربَعَةَ أَمثِلَةٍ ثَلاثَةً مِنهَا**) أي: من تلك الأمثلة (**للمُشتَغِلِ**) أي: للفعل المشتغل (**بالضَّمِيرِ بِأَقسَامِهِ الثَّلاثَةِ**) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (**وَوَاحِدٌ**) منها (**للمُشتَغِلِ**) أي: للفعل المشتغل (**بالمُتَعلِّقِ، والأَحسَنُ في تَرتِيبِها**) أي: في ترتيب الأمثلة الأربعة (**حِينَئِذٍ**) أي: حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (**تَأَخيرُ مِثالِ**) الفعل (**المُشتَغِلِ بالمُتَعلّقِ**) عن أمثلة الفعل المشتغل بالضمير كي لا يقع فصل بينهما بأجنبي؛ لأن الاشتغال بالمتعلق صار كأنه أجنبي عنها (**كَمَا لا يَخفَى وَجهُهُ**) أي: وجهه الأحسن في الترتيب.

وفي محشي عصام: لأن مقتضى سوق كلامه خلوص أقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها، وله وجه آخر وهو خلوص أمثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها، وما فعل المصنف أيضًا وجهان حسنان:

الأول: عدم الفصل بين الأفعال المعروفة بالفعل المجهول أعني: حبست عليه.

والثاني: تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم إلا أنه قدم في هذا القسم ما هو أعرف فيه انتهى. ونعم ما قال لأن المفعول من

(نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه.

(وَ«زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن «مررت» بعد تعديته بالباء مرادف لـ«جَاوَزْتُ».

(وَ«زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ») مثال الفعل المشتغل بالمتعلق.

(وَ«زَيْدٌ حُبِسْتُ عَلَيْهِ») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه.

المتعلقات سواء كان ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا؛ فالأحسن في الترتيب جمع الأفعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه، ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه أيضًا، ثم أوضح هذه الصور الأربع على الترتيب المستحسن، فقال: «نحو زيدًا ضربته» مبتدأ (**مِثَالُ الفِعلِ**) خبره (**المُشتَغِلِ بالضَّميرِ**) المتصل به الراجع إلى زيد مصاحبًا (**مَعَ تَقدِيرِ تَسلِيطِهِ بعَينِهِ**) لأنك إذا قلت: ضربت زيدًا لا يلزم منه محذور كما في الصور الثلاث الأخر، ونحو: زيدًا أنت ضاربه؛ لأنه يجوز: أنت ضارب زيدًا، «و» نحو: «زيدًا مررت به» وأنت مار به (**مِثَالُ الفِعلِ المُشتَغِلِ بالضَّمِيرِ**) المجرور العائد إلى زيد مصاحبًا (**مَعَ تَقدِيرِ تَسلِيطِ مَا يُنَاسِبُهُ بالتَّرادُفِ**) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث وأسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (**فإن: مررتُ بَعدَ تَعديَتِهِ بالبَاءِ مُرَادِفٌ لجَاوَزتُ**) لأن المار بالشيء مجاوز له؛ فيكون المرور في معنى المجاوزة فكانا مترادفين، «و» نحو: «زيدًا ضربت غلامه» وزيدًا أنت ضارب غلامه، (**مِثَالُ الفِعلِ المُشتَغِلِ بالمُتَعَلِّقِ**) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي، ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاءً بما سيقول في قوله: «و» نحو: «زيدٌ حبست عليه» لأن العبارة فيهما واحدة فيكون الثاني تفسيرًا للأول واختصارًا أيضًا (**مِثَالُ الفِعلِ المُشتَغِلِ بالضَّمِيرِ**) مصاحبًا (**مَعَ تَقدِيرِ تَسلِيطِ مَا يُنَاسِبُهُ باللُّزُومِ، فإنّ حَبسَ الشَّيءِ عَلَى الشَّيءِ**) يعني: فإن حبس الشيء لأجل الشيء لأن على ههنا بمعنى اللام التعليلية (**يَلزَمُهُ مُلابَسَتِهِ**) الضمير راجع إلى الشيء الأول (**للمَحبُوسِ عَلَيهِ**) لأنه لا يحبس أحد بجرم أحد بدون تعلقه به لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: 164] كأن يكون رفيقًا له أو مستكنًا

(يُنْصَبُ) «زيد» في هذه الأمثلة (بِفِعْلٍ) مُضْمَرٍ (يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ أيْ: «ضَرَبْتُ») يعني: الفعل المفسر الناصب لـ«زيد» في «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»: «ضَرَبْتُ» المقدر، فإن الأصل فيه: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أضمر «ضَرَبْتُ» الأول لوجود مفسره، أعني: «ضَرَبْتُ» الثاني.

(وَ) على هذا القياس (جَاوَزْتُ) فإنه مفسر بما يرادفه، ....

أو جاسوسًا أو غير ذلك، يعني: فإن كون المتكلم محبوسًا لأجل زيد يؤذن بتعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا.

ولما فرغ من تعريف ما أضمر عامله على شريطة التفسير والاستشهاد بالأمثلة على الصور الأربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون أبلغ في الإيضاح فقال: «ينصب» بالبناء للمفعول (زَيدٌ) نائبه الواقع (في هَذِهِ الأَمثِلَةِ) أي: في كل واحد منها «بفعلٍ» متعلق بينصب «مضمرٍ» مقدر «يفسره ما بعده» أي: يفسر ويبين الفعل المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور «أي: ضربت» تفسير الفعل المضمر، وإليه أشار الشارح بقوله: (يَعني: الفِعلَ المُفَسَّرَ) بالفتح (النَّاصِبَ) صفة بعد صفة للفعل (لِزَيدٍ) متعلق بالناصب الذي كان (في) قولك: (زَيدًا ضَرَبتُهُ: ضَرَبْتُ) خبر باعتبار لفظه لقوله: الفعل؛ لأنه مبتدأ (المُقَدَّرُ) بالرفع صفة: ضربت (فإنّ الأَصلَ فيهِ) أي: في قولك زيدا ضربت (ضَرَبتُ زَيدًا ضَرَبتُهُ) لأن زيدًا فيه منصوب معمول يقتضي عاملًا ناصبًا، والفعل الذي وقع بعده لم يقدر أن ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم أن يقدر له عامل ناصب؛ لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الأصل فيه هكذا، (أُضمِرَ) بالبناء للمفعول أي: قدر (ضَرَبتُ الأَوَّلُ) الناصب للاسم المذكور (لِوُجُودِ مُفَسِّرِهِ) بكسر السين أي: لكون الفعل الذي يفسر الفعل الناصب له موجودًا فلو ذكر هو أيضًا يلزم أن يكون الثاني حشوًا، (أعني:) بقوله: مفسره (ضَرَبتَ الثَّاني) بالنصب صفة ضربت؛ لأنه با عتبار اللفظ مفعول أعني،

«و» (عَلَى هَذَا القِيَاسِ) الذي جرى في: زيدًا ضربته الجار ولمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا «جاوزت» باعتبار القول مبتدأ أي: قوله جاوزت المقدر في قولك: زيدًا مررت به، فإن الأصل: جاوزت زيدًا مررت به لما قلنا؛ (فإنّهُ) أي: فإن جاوزت (مُفسَّرٌ) بفتح السين (بِمَا) أي: بفعل (يُرَادِفُهُ) يعني: يكون

أعني: «مَرَرْتُ بِهِ» (وَأَهَنْتُ) فإنه مفسر بما يستلزمه أعني: «ضَرَبْتُ غُلَامَهُ»، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده (وَلَابَسْتُ)، فإنه مفسر بما يستلزمه، أعني: «حَبَسْتُ عَلَيْهِ».

ثم إن الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه ....

رديفًا له (أعني) بما يرادفه (مَرَرتُ بِهِ) «وأهنت» عطف على: جاوزت بقصر الهمزة؛ لأن أصله: أهونت من الإهانة وهي التحقير والإذلال يقال: أهانه أحقره وأذله، لا من الإيهان وهو الإضعاف يقال: أوهنه أضعفه ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: 41] فالأصل فيه أيضًا: أهنت زيدًا ضربت غلامه، (فإنّهُ) أي: أهنت (مُفَسَّرٌ) بفتحها (بِمَا) أي: بفعل (يَستَلزِمُهُ) أي: بفعل يستلزم الإهانة (أعني) بما يستلزم أهانته (ضَرَبتُ غَلامَهُ فإن ضرب الغلام يستلزم أهانة سيده) غالبًا، لأن بعض الأحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمان أصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونًا لعرضهم، ولذا قلت: غالبًا؛ لأنه لا يوجد صديق كذلك إلا نادرًا، بل لا يوجد أصلًا؛ ولذا لم يقيده الشارح «ولابست» عطف على: أهنت من: لابس يلابس فالأصل أيضًا فيه: لابست زيدًا حبست عليه لما مر؛ (فإنّهُ) أي: لابست (مُفَسَّرٌ) بفتحها (بِمَا يَستِلزِمُهُ) أي: بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (أَعني) بما يستلزمه (حَبَستُ عَلَيهِ).

لما فرغ من تعريف ما أضمر عامله على شريطة التفسير وإيضاحه بالأمثلة، وبيان الفعل المفسر الناصب له أراد بيان انقسامه إلى خمسة أقسام، وأراد الشارح أيضًا التصريح بتلك الأقسام المعلومة ضمنًا فقال: (ثُمَّ) أي: بعد التعريف والإيضاح بالأمثلة وبيان الناصب لها (إنَّ الاسمَ الوَاقِعَ في مَظَانِّ الإضمَارِ) المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده، اسم مكان من: ظن يظن مثل: رد يرد، أي: في مواضع يظن في بادي النظر أنه من قبيل الإضمار، (عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسيرِ) وإن لم يكن منه في الواقع ونفس الأمر (إمَّا) للترديد والتقسيم (المُختَارُ) خبر إن (أَو الوَاجِبُ) عطف على المختار (فيهِ) أي: في الاسم الوا قع في تلك المظان متعلق بشبهي

الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال: (وَيُخْتَارُ) في الاسم المذكور (الرَّفْعُ بِالابْتِدَائية) أي: بكونه مبتدأ؛ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح (عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافَهُ) أي: قرينة ترجح خلاف الرفع، يعني: النصب؛ لأن قرينتي الصحة فيهما ....

الفعل على سبيل المنازعة (الرَّفْعُ) بالرفع؛ لأنه فاعل لشبهي الفعل أيضًا على سبيل المنازعة (أَو النّصبُ) عطف على الرفع فتقديره: إما المختار فيه الرفع أو النصب أو الواجب فيه الرفع أو النصب فالأقسام أربعة، (أَو يَستَوي) عطف إما على الواجب أو على المختار لكونهما في حكم الفعل لأن اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل عليهما الألف واللام استوى جميع الأزمنة فيصح العطف (فيه) أي: في ذلك الاسم (الأَمرَانِ) الرفع والنصب (وَإِلَى هَذِهِ الصُورِ الخَمسِ أَشَارَ المُصَنِّفُ) وفصلها (فَقَالَ): «ويختار» قدم ما يختار فيه الرفع مع أن الأولى بالمقام أن يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم، وثم إلى أن تنتهي الأقسام لأن جعل ما هو أبعد من الثاني أهم منه وما شأنه الاهتمام يكون بالتقديم أهم (في الاسمِ المَذكُورِ) أي: في الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير، لا في الاسم الذي بعده فعل أو شبهه الخ؛ لأن في نحو ذلك الاسم لا يجوز إلا النصب «الرفع» أي: أن يكون مرفوعًا (بالابتِدَائِيَّةِ) (أي: بكَونِهِ مُبتدأً) فيه إشارة إلى أن المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، وليس المراد به العامل المعنوي؛ لأنه يقال حينئذٍ الابتدائية، وإنما قال: حينئذ بالابتدائية لئلا يتوهم أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل وليكون إشارة إلى وجه اختيار الرفع أيضًا (لأنّ تَجَرُّدَهُ) أي: كون ذلك الاسم مجردًا (عَن العَوَامِلِ اللّفظِيّةِ يُصَحِّحُ رَفعَهُ بالابتدَاءِ) أي: بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (وَيُرَجَّحُ) مبني للمفعول وأشار به إلى أن الظرف متعلق بـ: يختار أي: ويكون رفعه مصححًا ومرجحًا ومختارًا «عند عدم قرينةٍ خلافه» (أي: قَرِينَةٍ تُرَجِّحُ خِلافَ الرَّفعِ، يعني) المراد بخلاف الرفع (النَّصبَ) يعني: إذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارًا، وعلل قوله: ويختار بقوله: (لأنَّ قَرِينَتَي الصِّحَّةِ فِيهِمَا) أي: في الرفع والنصب

متساويتان؛ لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب، فمتى لم ترجح النصب قرينة أخرى يرجح الرفع لسلامته من الحذف، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» (أَوْ عِنْدَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ) المرجحة من الجانبين، ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع (أَقْوَى مِنْهَا) أي: من القرينة المرجحة للنصب (كَـ«أَمَّا») الداخلة على ذلك الاسم (مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ) ....

يعني: صحة قرينة الرفع وهي تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهي وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (مُتَسَاوِيَتانِ؛ لأنَّ وُجُودَ مَا لَهُ صَلاحِيَّةُ التَّفسِيرِ) بعد الاسم المذكور (قَرِينَةٌ مُصَحِّحَةٌ للنَّصبِ) والقرينة المصححة للنصب هي الأمور الآتية في قوله: ويختار النصب الخ، (فَمَتَى لَم تُرَجِّح) مبني للفاعل شرط (النَّصبَ قَرِينَةٌ) بالرفع لأنه فاعل (أُخرَى) صفة قرينة يعني: إذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الأمور المرجحة له (يُرَجَّحُ) مبني للمفعول (الرَّفعُ) نائبه، (لسلامته من الحذف) لأن الاسم المذكور إذا رفع بالابتداء يكون سالمًا من الحذف، وإذا نصب يحتاج إليه والسلامة من الحذف أولى فيكون الرفع حينئذٍ مختارًا وقوله: يرجح الخ جزاء الشرط (نَحوُ: زَيدٌ ضَرَبتُهُ) فإن تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية، فالقرينتان تساوتا من الجانبين وإذا لم يرجح النصب شيء من الأمور المرجحة له يكون الرفع مختارًا لسلامته من الحذف فالقرينتان وإن تساوتا في الصحة إلا أن قرينة الرفع أقوى لما ذكر؛ إذ يختار فيه الرفع بالابتداء.

«أو عند وجود» (القَرِينَةِ المُرَجِّحَةِ مِن الجَانِبَينِ) يعني: عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة أخرى ترجح نصبه، (وَلَكِن) أي: إلا أن (تَكُونَ القَرِينَةُ المُرَجِّحَةُ للرِّفعِ) «أقوى منها» (أي: مِن القَرِينَةِ المُرَجِّحَةِ للنَّصبِ) يعني: القرينتان من الجانبين وإن تساوتا في الترجيح إلا أن قرينة الرفع تكون أقوى من قرينة النصب فيكون الرفع أقوى «كأما» بفتح الهمزة (الدَّاخِلَةُ عَلَى ذَلِكَ الاسمُ) أي: الاسم الذي وقع في مكان الإضمار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة «مع غير الطلب» لم يقل: مع الخبر مع كونه أخصر لأن المتبادر من

أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبًا كالأمر والنهي والدعاء نحو: «لَقِيْتُ الْقَوْمَ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ»، فالعطف على الفعلية قرينة النصب، وكلمة «أما» قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالبًا إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسمية على الفعلية، فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها مؤيدة بالسلامة من الحذف أيضًا، وإنما قال مع غير الطلب احترازًا عما إذا كانت مع الطلب نحو: «أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ»؛ ....

الخبر خبر المبتدأ، (**أي: بِشَرطِ أَن لا يَكُونَ الفِعلُ المُشتَغَلُ عَنهُ**) أي: عن الاسم المذكور (**طَلَبًا**) أي: فعلًا يكون فيه معنى الطلب (**كالأمر والنهي والدعاء**) فإنه إذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارًا، بل المختار فيه ليس إلا النصب (**نَحوُ: لَقيت القَومَ وَأَمَّا زَيدٌ فَأَكرَمتُهُ، فالعَطفُ عَلَى**) الجملة (**الفِعلِيَّةِ قَرِينَةٌ**) ترجح (**النَّصبَ**) يعني: وجود ما له صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع، (**وَكَلِمَةُ أَمَّا**) التفصيلية (**قَرِينَةٌ**) ترجح (**الرَّفعَ**) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان أيضًا (**وَهِيَ**) أي: قرينة الرفع (**أَقوَى**) من قرينة النصب (**لأَنَّهَا**) أي: لأن كلمة أما (**لا يَقَعُ بَعدَها غَالِبًا إِلَّا المُبتَدأُ**) لتضمنها معنى الابتداء تقتضي أن يليها المبتدأ غالبًا على ما بين في «الضوء» وغيره، قوله: (**بِخِلافِ**) متعلق بقوله: فالعطف على الفعلية قرينة النصب (**عَطفِ**) الجملة (**الاسمِيَّةِ**) الغير المصدرة بـ: أما (**عَلَى**) الجملة (**الفِعلِيَّةِ فإِنَّهُ**) أي: فإن عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة بأما (**كَثِير الوُقُوعِ في كَلامِهِم**) وليس بأكثر وأما عطف الجملة الاسمية المصدرة بأما على الجملة الفعلية أكثر وقوعًا في كلامهم، وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون أما أكثر وقوعًا فيه ومع أما كثير فكلمة أما هي المرجحة للرفع (**مَعَ أَنَّهَا**) أي: مع كونها مرجحة للرفع هي (**مُؤَيَّدَةٌ بالسَّلامَةِ مِن الحَذفِ أَيضًا**) أي: كما كانت مرجحة للرفع، (**وَإِنَّمَا قَالَ**) المصنف (**مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ احتِرازًا عَمَّا إِذَا كَانَت مَعَ الطَّلَبِ، نَحوُ:**) لقيت القوم و(**أَمَّا زَيدًا فَاضرِبهُ**) وأما عمرًا فلا تهنه، وأما بكرًا فجزاه الله خيرًا،

فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرًا، وهو لا يجوز إلا بتأويل.

(وَ) مثل «أما» مع غير الطلب («إِذَا») الواقع على الاسم المذكور (لِلْمُفَاجَأةِ) في كونه من أقوى القرائن للرفع مثل: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»، فإن المختار فيه الرفع، فإن «إذا» للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالبًا،

(فإنَّ المُختارَ) في الاسم المذكور **(حِينئذٍ)** أي: حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبًا **(هُوَ النَّصبُ)** أي: نصب الاسم المذكور لا غير **(فإنَّ الرَّفعَ)** أي: رفع ذلك الاسم **(يَقتَضي وُقُوعَ الطَّلَبِ)** أي: الجملة الطلبية **(خَبَرًا، وَهُوَ)** أي: وقوع الجملة الطلبية خبرًا **(لا يَجُوزُ)** بحال من الأحوال لأن ما يكون خبرًا يجب أن يكون موجودًا قبل الإخبار والإنشاء لكونه إثباتًا لما سيوجد لم يكن موجودًا قبله وما لم يكن موجودًا قبل الإخبار به لا يجوز أن يكون خبرًا، **(إلَّا بِتَأوِيلٍ)** ومع هذا إذا أول فالخبر هو المؤول والإنشاء يكون مقولًا له مثلًا إذا قلت: أما زيد فاضربه فمؤول بقوله: فمقول في حقه اضربه، فالخبر هو مقول أي: مستحق لأن يؤمر بالضرب فلا احتياج إلى هذا التأويل البعيد، مع جواز وجه آخر أيسر منه وهو النصب.

«و» مثل **(أَمَّا مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ)** في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها «إذا» **(الوَاقِعُ عَلَى الاسم المَذكُورِ)** أي: إذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي أما بالدخول للتفنن في العبارة الكائنة «للمفاجأة» وسيجيء تفصيل المفاجأة في بحث الظروف **(في كَونِهِ مِن أَقوَى القَرَائِنِ)** يعني: كما أن أما قرينة قوية مرجحة **(للرفع)** كذلك إذا المفاجأة قرينة مرجحة له **(مِثلُ: خَرَجتُ فإذَا زَيدٌ يَضرِبُهُ عَمرٌو)** فإن تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه، والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب وإذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي أقوى؛ لأنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية مع أنها مؤيدة بالسلامة من الحذف، **(فإنَّ المُختارَ فِيهِ)** أي: في الاسم المذكور **(الرَّفعُ)** بالابتداء **(فإنَّ إذًا)** الكائنة **(للمُفَاجَأةِ لا تَدخُلُ إلَّا عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ غَالِبًا)** لأن الجملة الاسمية للدوام

وما وقع في بحث الظروف من أن «إذا» للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزومها غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض.

(وَيُخْتَارُ النَّصْبُ) في الاسم المذكور (بِالْعَطْفِ) أي: بسبب عطف جملة التي هو قبلها (عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ) متقدمة (لِلتَّنَاسُبِ) أي: لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين، ....

والثبات، والمفاجأة إنما تكون للقار دون المار؛ ولأنها تنوب مناب الفاء الجزائية، والفاء الجزائية واجبة في الاسمية، وما ينوب منابها وإن لم يكن واجبًا فيها فلا أقل من أن يكون مختارًا، (وَمَا وَقَعَ) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصنف قال ههنا: ويختار بعد إذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع أنهما واحد، فأجاب عنه بقوله: (**وَمَا وَقَعَ في بَحثِ الظُّرُوفِ مِن أَنَّ إِذَا**) الكائنة (**لِلمُفَاجَأَةِ يَلزَمُ بَعدَها**) الجملة (**الاسمِيَّةِ**) فيجب بعدها المبتدأ (**فالمُرادُ بِلُزُومِها**) أي: لزوم الجملة الاسمية بعدها (**غَلَبَةُ**) وكثرة (**وُقُوعِهَا بَعدَها**) يعني: أن المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (**فَلا تَنَاقُضَ**) بينهما لأن المراد بالمختار ههنا أيضًا الغلبة والكثرة، لأن ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارًا، وقيل: المراد باللزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا، فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الإضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام.

ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارًا شرع في بيان كون النصب مختارًا فقال: «ويختار النصب» (**في الاسم المَذكُورِ**) أي: في الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير «بالعطف» (**أَي: بِسَبَبِ عَطفِ الجُملَةِ الَّتي هُوَ**) أي: الاسم المذكور واقعًا (**قَبلَها**) «على جملةٍ فعليةٍ» (**مُتَقَدِّمَةٍ**) صفة للجملة بعد صفة للإيضاح لأن العطف يستلزم التقدم «للتناسب» (**أَي: لِرِعَايَةِ التَّنَاسُبِ**) أي: المناسبة (**بَينَ الجُملَةِ المَعطُوفَةِ**) التي الاسم المذكور فيها (**وَالجُملَةِ المَعطُوفِ عَلَيها**) الجار والمجرور نائب لقوله: المعطوف، والضمير المجرور راجع إلى الموصوف وهو الجملة (**في كَونِهِمَا**) متعلق بالتناسب (**فِعلِيَّتَينِ**) لأنه إذا كان الاسم المذكور منصوبًا تكون الجملة المعطوفة فعلية؛ فتناسب الجملة المعطوفة

نحو: «خَرَجْتُ فَزَيْدًا لَقِيْتُهُ».

(بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ) يعني: مثل: «ما، ولا، وإنْ، وليس، لم، ولما، ولن» من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها، لضعفها في العمل) نحو: «مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، ولَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ولا عَمرًا»، و«إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ إِلَّا تَأْدِيبًا».

عليها لأنها فعلية أيضًا (**نَحوُ: خَرَجتُ فَزَيدًا لَقِيتُهُ**) بنصب زيدًا تقديره: خرجت فلقيت زيدًا لقيته، وكذا يختار النصب في نحو: مررت برجل ضارب عمرًا، وهذا بقلتها لعطفه على ما يشابه الفعل، «و» يختار النصب أيضًا في الاسم المذكور إذا وقع «بعد حرف النفي» (**يَعني**) ليس المراد منه ما يتبادر إلى الفهم، بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر (**مِثلُ: ما ولا وإِن**) بكسر الهمزة لأن هذه الحرف تدخل على الاسم نحو: ما زيد ولا رجل وإن أنتم إلا بشر، وتدخل على الفعل أيضًا نحو: ما تضرب ولا تضرب وإن تضرب بمعنى: ما تضرب، ولكن دخولها على الفعل أكثر؛ لأن النفي يقتضي منفيًا، والفعل لكونه عرضًا أولى بالنفي والمنفي من الاسم إما الوجود أو غير ذلك مما يكون عاما أو خاصا، (**وَلَيسَ**) لفظ (**لَم وَلَمَّا وَلَن مِن هَذِهِ الجُملَةِ**) أي: من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها، مع أنها من جملة حروف النفي؛ (**إِذ هِيَ عَامِلَةٌ في**) الفعل (**المُضَارِعِ**) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الأول؛ لأنها لا تعمل في الماضي أيضًا، (**وَلَا يُقَدَّرُ**) بالبناء للمفعول (**مَعمُولُها**) وجوبًا وجوازًا (**لِضَعفِها في العَمَلِ**) حتى انحصرت في الفعل المضارع، حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال: لم زيدًا تضرب، ولا لما عمرًا تكرمه، ولا لن بكرًا تقتله، بحذف الفعل الناصب له وجوبًا وجوازًا؛ لأنها من لوازم الفعل لفظًا سماعًا دون الثلاثة الأول؛ لأنها من دواخل الفعل كثيرًا، فجاز تقدير الفعل فيها جوزًا أو وجوبًا (**نَحوُ: مَا زَيدًا ضَرَبتُهُ**) في تقدير: ما ضربت زيدًا ضربته، (**وَلَا زَيدًا ضَرَبتُهُ، ولا عَمرًا**) في تقدير: ولا ضربت زيدًا ضربته ولا عمرًا، وإنما أتى بقوله: ولا عمرا، في لا لأنها في الأصل لنفي الجنس فيقتضي أن تدخل عليه، فإذا دخلت على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار جبرًا لما فات مما اقتضته وهو الجنس، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾ [القيامة: 31]، (**وَإِن زَيداً ضَرَبتُهُ**) في تقدير: إن ضربت زيدًا ضربته، يعني: ما ضربت زيدًا ضربته (**إِلَّا تَأدِيبًا**) الاستثناء مصروف

(وَ) بعد (حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ) نحو: «أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ؟»، وإنما قال: «حرف الاستفهام»؛ لأنه يختار الرفع فيما يتضمن الاستفهام، مثل: «مَنْ أَكْرَمْتَهُ؟» ولم يقل: «همزة الاستفهام» ليشمل مثل: «هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ؟»، فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء «هل» لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى «قد» في الأصل، فلا يكفي فيه تقدير الفعل.

إلى الأمثلة الثلاثة حذف من الأولين؛ لئلا يلزم التكرار ويجوز أن يختص بالأخير فقط؛ ليكون قرينة إلى أن إن ههنا للنفي على قول من قال: لا بد في كون إن للنفي من قرينة والأول هو الأولى؛ لأنها لا يحتاج في كونها للنفي إلى القرينة.

«و» يختار النصب أيضًا في الاسم المذكور إذا كان واقعًا بعد «حرف الاستفهام» وهي الهمزة وهل (نَحوُ أَزَيدًا ضَرَبتُهُ؟) في تقدير: أضربت زيدًا ضربته؛ لأن الاستفهام عن الفعل أولى منه عن الاسم؛ لأن الفعل عرض لا يتقرر فالاستفهام عما لا يتقرر يكون أولى، (وَإِنَّمَا قَالَ) المصنف (حَرفُ الاستِفَهامِ) احترازًا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام؛ (لأَنَّهُ يُختَارُ الرَّفعُ فِيمَا) أي: الاسم الذي (يَتَضَمَّنُ) معنى (الاستِفَهَامِ مِثلُ: مَن أَكرَمتُهُ) وما صنعته وأيهم تكرمه وغير ذلك لما مر في: أزيدًا ضربته، (وَلَم يَقُل) المصنف (هَمزَةُ الاستِفهَامِ؛ لِيَشمَلَ) الاسم الواقع بعد: هل (مِثلُ: هَل زَيدًا ضَرَبتُهُ؟) في تقدير: هل ضربت زيدًا ضربته؛ (فإِنَّهُ) أي: فإن هذا المثال (يَجُوزُ وَإِن استَقبَحَهُ النُّحَاةُ) يعني: وإن عد النحاة مثل هذا المثال قبيحًا يعني: حذف الفعل بعد هل بعد أن يكون في حيزه فعل لا أنهم استقبحوا نصبه؛ (لاقتِضَاءِ هَل لَفظَ الفِعلِ) يعني: الدخول على لفظه إذا كان في حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم، ولذا قبح: هل زيد قام بتقدير الفعل، بل لا بد من دخوله عليه، وإذا لم يكن في حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل: هل زيد قائم؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن هل (بمَعنى: قَد) التحقيقية (في الأَصلِ) يعني: في أصل وضعه كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ﴾ [الإنسان: 1] أي: قد أتى (فَلَا يَكفِي فِيهِ) أي: في هل (تَقدِيرُ الفِعلِ) كما لا يكفي تقديره في قد لأن حرف قد لا بد له من متعلق مذكور لفظًا

(وَ) بعد («إِذَا» الشَّرْطِيَّةِ) الدالة على المجازاة في الزمان وإنما اختير بعدها الفعل نحو: «إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ».

(وَ) بعد («حَيْث») الدالة على المجازاة في المكان نحو: «حَيْثُ زَيْدًا تَجِدْهُ فَأَكْرِمْهُ».

(وَفِي) ما قبل (الأَمْرِ وَالنَّهْيِ) يعني: موضع وقوع الاسم المذكور ....

كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل الأولى أن لا يقدر؛ لأنها فرع قد، ولكن جاز على قلة لأن المقتدر كالمذكور، تأمل.

«و» يختار النصب أيضًا في الاسم المذكور إذا كان واقعًا (بَعدَ) «إذا الشرطية» أي: المنسوبة إلى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازًا عن إذا للمفاجأة على ما مر أنه يختار الرفع فيه بعدها (الدَّالَّةِ عَلَى المَجَازاةِ في الزَّمَانِ) وفي الرضي: والأكثر عند سيبويه والأخفش كون ما بعدها فعلًا، إما ظاهرًا نحو: إذا جاء زيد أو مقدرًا نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: 1] فقول المصنف: وإذا الشرطية على مذهبهما، (وَإِنَّمَا اختِيرَ بَعدَها الفِعلُ) لأن الشرط بالفعل أولى ولم يجب الفعل؛ لأنها ليست عريقة في الشرط كإن ولولا ظاهرةً في تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى، فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الأصلية، (نَحوُ: إذَا عبدَ اللهِ تَلقَاهُ) من: لقيه يلقاه أدركه وبابه: علم (فأَكرِمْهُ) أمر من الإكرام في تقدير: إذا تلقى عبد الله تلقاه فأكرمه، «و» يختار أيضًا النصب في الاسم المذكور إذا كان واقعًا (بَعدَ) «حيث» (الدَّالَّةُ عَلَى المُجَازَاةِ في المَكَانِ) لا في الزمان؛ لأنها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمة شرط أقل من استعمال إذا فإنها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقًا نحو: أجلس حيث زيد جالس، أما إذا كفت بـ:ما نحو: حيثما فهي كسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو: متى (نَحوُ: حَيثُ زَيدًا تَجِدُهُ فأَكرِمْهُ) في تقدير: حيث، أي: في أي مكان تجد زيدًا تجده فأكرمه، «وفي» (ما قبل) «الأمر والنهي» عطف على قوله: بعد حرف النفي، أو على قوله: بالعطف، أي: ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الأمر والنهي، (يَعني: مَوضِعَ وُقُوعِ الاسمِ المَذكُورِ) أي: ما أضمر عامله على شريطة التفسير

قبل الأمر والنهي مثل: «زَيْدًا اضْرِبْهُ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ».

وإنما اختير في هذه المواضع أي: بعد حرف الاستفهام، والنفي، و«إذا» الشرطية، و«حيث»، وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور (إِذْ هِيَ) أي: هذه المواضع (مَوَاقِعُ الْفِعْلِ) أي: مواضع وقوع الفعل فيها أكثر، فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا، وإلا فلا.

ومكانه إذا كان (قَبلَ الأَمرِ وَالنَّهي مِثلُ: زَيدًا اِضرِبهُ) مثال لما وقع قبل الأمر في تقدير: اضرب زيدًا اضربه (وَزَيدًا لا تَضرِبهُ) مثال لما وقع قبل النهي في تقدير: لا تضرب زيدًا لا تضربه.

(وَإِنَّمَا اِختِيرَ) بالبناء للفعول، أي: وإنما جعل مختارًا (في هَذِهِ المَوَاضِعِ) الستة هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الأول، وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورًا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين، ولذا فسر الشارح المواضع بقوله: (أَي: بَعدَ حَرفِ الاستِفهَام) وهي الهمزة وهل (وَ) بعد حرف (النَّفي) وهي: ما ولا وإن (وَ) بعد (إِذَا الشَّرطِيَّةِ و) بعد (حَيثُ وَمَا قَبلَ الأَمرِ وَ) ما قبل (النّهي النَّصبُ) بالرفع؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: اختير، (في الاسمِ المَذكُورِ) في أحد هذه المواضع الستة؛ «إذ هي» (أَي: هَذِهِ المَوَاضِعُ) «مواقع الفعل» (أَي: مَوَاضِعَ وُقُوعِ الفِعلِ فِيهَا) أي: في هذه المواضع الستة (أَكثَرُ) لأن النفي والاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دون الذوات؛ لأن المنفي والمسؤول عنه في الغالب يكون عرضًا غير قار، وكذا الشرط الذي تضمنه إذا وحيث مع عدم كونهما خبرًا عنه، واختير أيضًا في ما قبل الأمر والنهي لئلا يلزم وقوع الأمر والنهي خبرًا عن يقين لما عرفت أن الأمر والنهي فيما فيه معنى الإنشاء لا يكون خبرًا إلا بتأويل بعيد، فلا يصار إلى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبًا (فَإِذَا نُصِبَ) مبني للمفعول (الاسمُ المَذكُورُ) أي: إذا جعل منصوبًا (وَقَعَ فِيهَا) أي: في المواضع المذكورة (الفِعلُ تَقدِيرًا) فيكون عملًا بالأكثر (وَإِلَّا) أي: وإن لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فَلا) أي: فلا يقع الفعل فيها تقديرًا ولا لفظًا؛ لعدم الاحتياج إليه لكون ذلك

(وَ) كذلك يختار النصب في الاسم المذكور (عِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ) أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة، بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بِالصِّفَةِ)، فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود أو صفة له بقدر مع مخالفة للمعنى المقصود،

الاسم معمولًا بالعامل المعنوي، فلا يكون عملًا بالأكثر بل يكون عملًا بالقليل الغير المختار فينبغي أن ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملًا بالأكثر المختار.

«و» (كَذَلِكَ) أي: كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك (يُختَارُ النَّصبُ في الاسم المَذكُورِ) «عند خوف لبس المفسر» بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات إلا أن المصدر الأول: وهو الخوف مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف، والثاني: وهو اللبس مضاف إلى الفاعل والمفعول قوله: بالصفة (أي) وقت خوفك (اِلتِبَاسِ مَا) أي: فعل (هُوَ مُفَسِّرٌ) بكسر السين (في حَالِ النَّصبِ) منصوب بقوله: مفسر (لَكِن لا) يكون التباسه (مِن حَيثُ هُوَ) أي: ذلك الفعل (مُفَسِّرٌ في هَذِهِ الحَالَةِ) أي: حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذٍ؛ لأن التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معًا على ما سيأتي في هذه الصحيفة (بَل) ليس التباسه إلا (مِن حَيثُ هُوَ خَبَرٌ في حَالِ الرَّفعِ) فإطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع أنه ليس بمفسر في هذه الحالة مجازٌ أولى أو كوني لأنه في حال الرفع ليس بمفسر، وإنما يكون مفسرًا في حال النصب «بالصفة» متعلق بقوله: لبس المفسر (فلا يُعلَمُ) بالبناء للمفعول (أَنَّهُ) أي: أن ذلك الفعل (خَبَرٌ عَن الاسمِ المَذكُورِ) لأن الاسم المذكور حينئذٍ إما مبتدأ أو اسم لعامل يقتضي الخبر (في حَالِ الرَّفعِ) أي: رفع الاسم المذكور (مَعَ مَوَافَقَتِهِ) أي: موافقة كون ذلك الفعل خبرًا في هذه الحالة (للمَعنَى المَقصُودِ) من التركيب ومطابقًا له (أَو صِفَةٌ) عطف على قوله: خبر (لَهُ) أي: فلا يعلم أن ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر أمر آخر يعني: قوله تعالى ﴿بِقَدَرٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: 49] الآية (مَعَ مُخَالَفَةِ) أي: مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفًا (للمَعنَى المَقصُودِ) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب في الاسم المذكور على أن يكون الفعل مفسرًا للفعل

فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته، لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة؛ فإن التركيب لا يحتملهما معًا (مِثْلُ) قوله تعالى: ....

الناصب له؛ لأن المقصود من الآية الآتية مثلًا أن يكون خلقنا خبرًا وبقدر حالًا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقناه، فالمعنى على هذا: إنا كل شيء هو مخلوق لنا حال كونه ملابسًا بقدر أي: بقضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذٍ في عموم شيء أفعال العباد أيضًا؛ لأنها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا، وهذا المعنى يفسد على تقدير أن يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبرًا، فالمعنى حينئذ أنا كل شيء مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد لأن كل مخلوق لشيء حينئذ أضيف إلى الله تعالى كائن بقدر أي: بتقديرنا وقضائنا فخرجت حينئذ أفعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ الرعد: 16] و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [آل عمران: 165] ولقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصافات: 96] يعني: والله قدركم وأخرجكم من العدم إلى الوجود وعملكم، ولأن العبد نفسه إذا كان بتقدير الله وخلقه وإرادته فلأن يكون فعله وعمله الاختياري أو الاضطراري بتقدير الله وخلقه وإرادته أولى.

(**فَالالتِبَاسُ**) يعني: التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة أو الخبر في حال الرفع (**إِنَّمَا**) أي: ليس إلا (**هُوَ بَيْنَ خَبَرِيَّةِ ذَاتِ ما**) أي: بين كون ذات الفعل الذي (**هُوَ مُفَسِّرٌ**) بكسر السين (**عَلَى تَقْدِيرِ النَّصبِ**) متعلق بقوله: مفسر خبر (**وَوَصفِيَّتِهِ**) أي: وبين كون ذلك الفعل وصفًا في حال الرفع يعني: الالتباس ليس إلا في حال الرفع (**لا بَيْنَهُ**) أي: لا التباس بين كونه خبرًا حال كونه موصوفًا (**بِوَصفِ التَّفسِيرِ**) حالة النصب (**وَبَيْنَ الصِّفَةِ**) أي: وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني: لا التباس في حالة النصب (**فإِنَّ التَّرْكِيبِ**) الواحد (**لا يَحتَمِلُهُما**) بأن يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفًا لذلك الاسم وخبرًا له أيضًا (**مَعًا**) أي: في حالة واحدة؛ لأن الاسم المذكور إن رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب أن يكون خبرًا وإن نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب أن يكون تفسيرًا؛ فالالتباس إنما هو في حالة الرفع، «مثل» (**قَولِهِ تَعَالَى**):

(﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾) بنصب «كل» على الإضمار على شريطة التفسير، ولو رفع بالابتداء وجعل «خلقناه» خبرًا له كان موافقًا للنصب في أداء المقصود، لكن خيف لبسه بالصفة، لاحتمال كون قوله تعالى: ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبرًا وهو خلاف المقصود، فإن المقصود الحكم على شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر، فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة ....

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: 49] ومثل قولك: كل رجل أكرمته لصديق وكل رجل أهنته لعدو؛ لأنه لو رفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرًا له كان موافقا للمعنى المقصود؛ لأن المقصود من هذين التركيبين الإكرام في الأول والإهانة في الثاني والصداقة والعداوة علة لهما، ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرًا له لفات المعنى المقصود، ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرًا عن الالتباس (**يُنصَبُ**) بالبناء للمفعول (كُلٌ) في قوله تعالى: (**عَلَى الإضمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ**) فيكون تقديره: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، (**وَلَو رُفِعَ**) كل فيه (**بالابتِدَاءِ**) أي: بكونه مبتدأ (**وَجُعِلَ**) الفعل المفسر وهو (**خَلَقنَاهُ خَبَرًا لَهُ**) أي: للمبتدإ (**كَانَ**) هذا العمل والإعراب ومعناه (**مُوَافِقًا للنَّصبِ**) أي: لنصب كل (**في أدَاءِ**) المعنى (**المَقصُودِ، لَكِن**) أي: إلا أنه (**خِيفَ لَبسُهُ**) أي: التباس خلقناه (**بالصِّفَةِ**) أي: بكونه صفة لشيء (**لاحتِمَالِ كَونِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿بِقَدَرٍ﴾ خَبَرًا**) للمبتدإ (**وَهُوَ**) أي: كون خلقناه صفة وبقدر خبرًا له (**خِلَافُ**) المعنى (**المَقصُودِ**) فينبغي أن يكون النصب مختارًا حذرًا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود فحينئذ يكون خبر إن جملة فعلية (**فإنَّ المَقصُودَ**) من هذه الآية (**الحُكمُ عَلَى شَيءٍ بأَنَّهُ**) أي: بأن كل شيء (**مَخلُوقٌ لَنَا**) أي: مخلوق بخلق الله لا خالق غيره (**بِقَدَرٍ**) أي: حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وإرادتنا ومشيئتنا (**لا**) أن المقصود منها (**الحُكمُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ مَخلُوقٍ لَنَا أنَّهُ بِقَدَرٍ**) يعني: ليس المقصود من هذه الآية أن كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا: كن من غير توسط العباد أنه بقدر أي: بتقديرنا وإرادتنا (**فإنَّهُ**) أي: هذا الحكم (**يُوهِمُ كَونَ**) أي: بكون (**بَعضِ الأشياءِ المَوجُودَةِ**) كالأفعال الاختيارية

غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد.

(وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ) أي: الرفع والنصب، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (فِي مِثْلِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ») أي: عنده أو في داره ونحو ذلك، وإلا فلا يصح العطف على الصغرى ....

للعباد (**غَيرَ مَخلوُقٍ للهِ تَعَالَى**) تعالى الله عن ذلك، وذلك إما لعدم قدرته على خلقها وإما لعدم عمله بها والأول يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرًا لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[آل عمران: 165] و﴿أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[البقرة: 231] ولا خالق إلا هو، على ما سبق تحقيقه، (**كَمَا هُوَ مَذهَبُ المُعتَزلَةِ في الأفعَالِ الاختِيَارِيَّةِ**) كالضرب والمشي والخياطة وغيرها مما يكون فيه إرادتهم الجزئية، (**للعِبَادِ**) لأنهم يقولون: إن العبد خالقٌ لفعله الاختياري كالمقدر أزلي القدر فيكون خلافًا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة؛ إذ حينئذٍ يكون كل واحد إلهًا فيكون مناقضًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 171] ولقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: 19] وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته تعالى وخرقًا لما انعقد عليه إجماع الصحابة والتابعين الذين هم أهل السنة والدين.

«ويستوي الأمران» (**أَي: الرَّفعُ**) بدل من: الأمران، بدل البعض أو خبر مبتدأ محذوف والأول أولى، (**وَالنَّصبُ**) أي: في الاسم الذي وقع في مكان الإضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لأحد الجانبين على الآخر (**فَلِلمُتَكَلِّم**) أي: لمن أراد أن يتكلم بهذا الكلام (**أَن يَختَارَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُما**) أي: من الرفع والنصب (**بلا تَفَاوُتٍ**) بين الاختيارين يعني: بلا ترجيح أحدهما على الآخر «في مثل: زيدٌ قام وعمرًا أكرمته» أي: في مثال أورده سيبويه (**أي: عِندَهُ**) أي: عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (**أو في دَارِهِ**) عطف على: عنده (**وَنَحوُ ذَلِكَ، وَإِلَّا**) أي: وإن لم يكن قوله: عنده أو في داره أو نحو ذلك مما يقتضي ضميرًا راجعًا إلى زيد مقدرًا في هذا التركيب؛ (**فَلا يَصِحُّ العَطفُ**) أي: عطف جملة: وأكرمت عمرًا (**عَلَى الصُّغرَى**) وهي جملة: قام لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، وفي المعطوف عليه ضمير يرجع إلى

لعدم الضمير أي: يستوي الأمران فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين، أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان، لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون اسمية، فتعطف على الجملة الكبرى ....

المبتدأ، وإذا لم يكن في المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (**لِعَدَمِ الضَّمِيرِ**) الواجب في المعطوف عليه في المعطوف، وقد عرفت فيما سبق أن الضمير لازم في الخبر إذا كان جملة، فإن قلت: فحينئذٍ لا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير، قلت: إذا كان المقصود من هذا الكلام إكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع أيضًا وإنما سكت عنه المصنف اعتمادًا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضميره فينبغي أن يكون الأمران الرفع والنصب متساويين (**أي: يَستَوِي الأمرَانِ**) هذا تفسير لقوله: ويستوي الأمران يعني: أن استواء الأمرين في الاسم المذكور ليس مخصوصًا بالمثال المذكور، بل يجري فيه و(**فِيمَا إِذَا عَطَفَ**) أي: في تركيب إذا عطف فيه (**الجُملَةَ الَّتي وَقَعَ فِيهَا الاسمُ المَذكُورُ عَلَى جُملَةٍ**) متعلق بقوله: إذا عطف (**ذَاتِ**) بالجر صفة جملة (**وَجهَينِ أي: جملة اسمية خَبَرُها**) أي: خبر تلك الجملة الاسمية (**جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ**) إذا كان الأمر كذلك (**فَيَصِحُّ رَفعُهُ**) أي: رفع الاسم المذكور (**بالابتِدَاءِ**) أي: بكونه مبتدأ إذا أريد عطف هذه الجملة على جملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (**وَ**) يصح (**نَصبُهُ**) أي: نصب الاسم المذكور (**بِتَقدِيرِ الفِعلِ**) الناصب له قبله بقرنية الفعل الواقع بعده مفسرًا له إذا أريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لأن الفعل لا بد له من فاعل (**وَالوَجهَانِ**) الرفع والنصب (**مُستَوِيانِ**) لا ترجيح لأحدهما على الآخر (**لِحُصُولِ التَّنَاسُبِ فِيهِمَا**) أي: في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (**فَفِي الرَّفعِ**) أي: في رفع الاسم المذكور بالابتداء (**تَكُونُ**) الجملة (**اسمِيَّةً**) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (**فَتُعطَفُ**) بالبناء للمفعول أي: هذه الجملة (**عَلَى الجُملَةِ**) الاسمية (**الكُبرَى**) التي هي جملة: زيد قام وإنما

وهي اسمية أيضًا، وفي النصب تكون فعلية، فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية، فإن قلت: السلامة من الحذف مرجحة للرفع؟

قلنا: هي معارضة بقرب المعطوف عليه. فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما؛ إذ الكبرى أيضًا قريبة ....

سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية (وَهِيَ) جملة (اسمِيَّةٌ أيضًا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسمين (وَفي النَّصبِ) أي: في نصب الاسم المذكور (تَكُونُ) الجملة (فِعلِيَّةً) لتركبها من الفعل والفاعل (فَتُعطَفُ) بالبناء للمفعول أي: هذه الجملة (عَلَى الجملة الصُّغرَى، وَهِيَ) أي: الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وإنما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فِعلِيَّةٌ) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه أيضًا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين.

(فَإن قُلتَ) لم يستو الأمران في المثال المذكور؛ لأن قرينة الرفع أقوى، لأن (السَّلامَةَ مِن الحَذفِ مُرَجِّحَةٌ للرَّفع) أي: لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارًا، فكيف يستوي الأمران حتى يكون المتكلم مخيرًا في اختيار أيهما شاء؟ (قُلنَا): نعم، السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارًا، لكن (هِيَ) أي: السلامة من الحذف (مُعَارَضَةٌ) اسم مفعول إذا نصب الاسم المذكور (بِقُربِ المَعطُوفِ عَلَيهِ) يعني: إذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهي جملة قام قريبًا، وإذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدًا، فقرب المعطوف عليه أولى من بعده، وإن كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان؛ فاستوى فيه الأمران؛ لأن عدم الترجيح في الجهة ينفي الترجيح في الأمر، (فإن قُلتَ) لا نسلم أن السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور؛ لأنه (لا تَفَاوُتَ في القُربِ وَالبُعدِ) أي: في قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع (بَينَهُما) أي: بين الصورتين (إذ) الجملة (الكُبرَى) وهي جملة: زيد قام (أَيضًا) أي: كما كان الصغرى (قَرِيبَةٌ) من القرب، ولذا فسره بقوله:

غير مفصولة عنها؟

قلنا: هذا باعتبار المنتهى، وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب.

(وَيَجِبُ النَّصْبُ) أي: يجب نصب الاسم المذكور (بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ) والمراد به ههنا «إن ولو»، فإن «إما» وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب ....

(غَيرُ مَفصُولَةٍ عَنها) أي: عن الجملة المعطوفة عليها؛ إذ جملة وعمرًا أكرمته متصلة بجملة زيد قام، فاستويا في القرب فبقي السؤال الأول على حاله، وهو أن السلامة من الحذف مرجحة للرفع، (قُلنا: هَذَا) أي: عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما إنما هو (باعتِبَارِ المُنتَهَى) يعني: باعتبار انتهاء إعراب الجملة الأولى، أعني: جملة زيد قام؛ لأنه حينئذ يرتفع القرب والبعد (وَأَمَّا باعتِبَارِ المُبتَدأ) أي: عند ابتداء الإعراب؛ لأن الإعراب أولًا يبتدأ من قوله: قام (فالصُّغرَى) وهي جملة: قام (أَقرَبُ) فيكون المعطوف عليه حينئذٍ قريبًا، فحينئذٍ لم تبق المعارضة المذكورة سالمةً فيستوى الأمران الرفع والنصب في الاسم المذكور، فللمتكلم أن يختار أيهما شاء.

«ويجب النصب» (أَي: يَجِبُ نَصبُ الاسمِ المَذكُورِ) أي: الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير إذا كانَ واقعًا «بعد حرف الشرط» أو ما تضمن معناه مثل: متى زيدًا تجده فأكرمه، أو أين زيدًا تجده فأكرمه، أو حيثما زيدًا تلقاه فأكرمه، وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح أيضًا اكتفاء بذكر الأصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله، (وَالمُرَادُ بِهِ) أي: بحرف الشرط (هَهُنَا) أي: في هذا البحث أعني: نصب الاسم المذكور وجوبًا إذا كان واقعًا بعد حرف الشرط حرفان وهما (إِن ولَو فإنَّ) كلمة (إمَّا وإِن كانَت مِن حُرُوفِ الشَّرطِ) عند المصنف لأن عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال: حروف الشرط إن ولو وإما وكذا عند سيبويه إلا إذاما فإنها عنده من حروف الشرط أيضًا، وأما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان: إن ولو، (فَحُكمُهَا) أي: حكم كلمة إما (مَا سَبَقَ مِن اختِيَارِ الرَّفعِ) بيان لما أي: من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارًا (مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ) يعني: إذا كان الفعل المفسر غير طلب

واختيار النصب مع الطلب (وَ) كذا يجب النصب بعد (حَرْفِ التَّخْضِيضِ) وهو: «هَلَّا وَأَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا»، وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظًا أو تقديرًا ....

(وَاخْتِيَارِ النَّصبِ) وكون نصبه مختارًا (مَعَ الطَّلَبِ) إذا كان ذلك طلبًا فهي مستثناة ههنا، فكأنه قال: ويجب النصب بعد حرف الشرط غير إما فإن حال الاسم بعدها قد علم، «و» (كَذَا) أي: كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير إما كذلك (يَجِبُ النَّصبُ) أي: نصب الاسم المذكور الواقع (بَعدَ) «حرف التحضيض» حرف التحضيض أربعة (وَهُوَ هَلَّا وَأَلَّا) بالتشديد فيهما إلا عند الخليل في ألا وهي مخففة عنده على ما سيأتي، (وَلَولا وَلَوما وإِنَّما وَجَبَ النَّصبُ) أي: نصب الاسم المذكور إذا كان واقعًا (بَعدَهُما) أي: بعد حرفي الشرط والتحضيض (لوُجُوبِ دُخُولِهِمَا) أي: دخول هذين النوعين من الحروف (عَلَى الفِعلِ لَفظًا) أي: حال كونه ملفوظًا (أَو تَقدِيرًا) أي: حال كونه مقدرًا منويًا، والمراد بالفعل ههنا لفظًا أو تقديرًا الفعل المتعدي لا مطلق الفعل، لا يخفى على من له أدنى تأمل، وإنما وجب دخولهما على الفعل لفظًا أو تقديرًا أما حروف التحضيض فلأن التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه أي: حرصه لا يكون إلا فيما يمكن تحصيله من الأفعال؛ لكونها عرضًا يمكن تحصيلها وأما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله؛ لأن ما لا يمكن تحصيله لا يكلف، فكيف يحرض على تحصيله إلا أنها إذا دخلت على الماضي تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل؛ لأنه لا يمكن التحضيض على ما فات إلا أنها تستعمل كثيرًا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئًا يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات، وإذا دخلت على المضارع فهي للتحضيض يعني: للحث على الفعل والطلب له والمضارع إما لفظًا أو تأويلًا نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: 46] و﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: 10] وأما حروف الشرط فلأن الشرط العلامة والسبب يقال: شرط عليه كذا إذا جعله علامة له مثل قولك: إن جئتني أكرمك، حيث

(نَحْوُ): («إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ») مثال لحرف الشرط.

(وَقولك «أَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ») مثال لحرف التحضيض.

(وَلَيْسَ مثل: «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ» مِنْهُ) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإن «زيدًا» فيه وإن كان يظن في بادي النظر إنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير، والمختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، ....

جعلت مجيء المخاطب علامة لإكرامك إياه فهذا لا يوجد إلا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل «نحو» مبتدأ قولك: «إن زيدًا ضربته ضربك» في تقدير: إن ضربت زيدًا ضربته ضربك، (**مِثَالٌ**) خبره (**لِحَرفِ الشَّرطِ**).

«و» (**قَولُكَ**) «إلا زيدًا ضربته» في تقدير: إلا ضربت زيدًا ضربته، (**مِثَالٌ لِحَرفِ التَّحضِيضِ**) وهذا نشر على ترتيب اللف.

ولما فرغ من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختارًا والرفع فيه مختارًا أيضًا واستواء الأمرين فيه وكون النصب واجبًا فيه أراد أن يبين كون الرفع واجبًا فيه أيضًا إلا أنه لم يقل ويجب الرفع فيه؛ لأنه إذا وجب الرفع لم يكن من مظان الإضمار على شريطة التفسير فقال: «وليس مثل: أزيدٌ ذهب» بالبناء للمفعول «به» الجار والمجرور قائم مقام الفاعل «منه» الجار والمجرور في محل النصب؛ لأنه خبر ليس أي: كل تركيب ظن في بادي النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير، ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم أنه ليس منه (**أي: مِن بَابِ الإضمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ فإنَّ زَيدًا فِيهِ**) أي: في هذا المثال (**وَإن كَانَ**) للوصل (**يُظَنُّ**) مبني للمفعول (**في بَادِي النَّظَرِ**) بادي من: بدا الأمر أي: ظهر من باب سما أي: في ظاهر النظر ومن همزة جعله من بدأ ومعناه: أول النظر وكلاهما ههنا جائزان، (**إنَّهُ**) أي: هذا المثال (**مِمَّا أُضمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ**) وإن مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (**وَالمُختَارُ**) عطف على محل إنه أي: ويظن المختار (**فِيهِ**) أي: في الاسم المذكور (**النَّصبُ**) بالرفع؛ لأنه نائب فاعل قوله: المختار (**لِوُقُوعِ الاسمِ المَذكُورِ فيهِ**) أي: في ذلك المثال (**بَعدَ حَرفِ الاستِفهَامِ**) وهو الهمزة لما عرفت سابقًا أن الاسم المذكور إذا وقع

لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه، فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن «ذهب به» لا يعمل النصب، وكذا مناسبه أعني: «أُذْهِبَ».

فإن قلت: لا ينحصر المناسب في «أُذْهِبَ» فليقدر مناسب آخر ....

بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك (**لَكِن**) استدراك من قوله: وإن كان يظن في بادي النظر الخ، يعني: إلا أنه (**يَظهَرُ بَعدَ تَعَمُّقِ النَّظَرِ**) التعمق في الكلام الوصول إلى ما هو المراد منه أو بيان ما هو المقصود وإيضاحه، يقال: عمق النظر في كلامه إذا أتمه أي: بعد إتمام النظر فيه والوصول إلى ما هو المراد منه (**أَنَّهُ**) أي: مثل أزيد ذهب به (**لَيسَ مِنهُ**) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير (**فإِنَّهُ وَإِن صَدَقَ**) للوصل (**عَلَيهِ**) أي: على ذلك المثال (**أَنَّهُ**) أي: أن زيدًا في ذلك المثال (**اسمٌ بَعدَهُ فِعلٌ**) وهو ذهب به (**مُشتَغِلٌ عَنهُ بضَمِيرِهِ**) أي: فارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره وهو قوله: به هذا بيان قوله: فإن زيدًا وإن كان في بادي النظر أنه الخ، (**لَكِنَّهُ لَيسَ بِحَيثُ**) أي: ليس زيد بمكان (**لَو سُلِّطَ عَلَيهِ**) أي: على زيد (**هُوَ**) أي: الفعل بعينه وهو ذهب به (**أَو مُنَاسِبُهُ**) وهو أذهب بالبناء للمفعول (**لِنَصبِهِ**) أي: لنصب الفعل الذي هو ذهب به بعينه أو مناسبه الذي هو أذهب هذا بيان لقوله: لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه؛ (**لأَنَّ ذَهَبَ بِهِ لا يَعمَلُ النَّصبَ**) لأن معلومه لازم ومتعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه، والحال أن المراد منه ههنا البناء للمفعول، والمبني للفاعل إذا لم يعمل النصب بنفسه، فكيف يعمل المبني للمفعول (**وَكَذَا**) أي: كما أن ذهب به لا يعمل النصب كذلك (**مُنَاسِبُهُ**) لا يعمل أيضًا (**أَعني: أُذْهِبَ**) بالبناء للمفعول؛ لأن الذهاب المتعدي بالباء يناسب الإذهاب معلومًا أو مجهولًا.

(**فإِن قُلتَ**) إن هذا المثال إذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذي هو أذهب بالبناء للمفعول لا يلزم أن لا يكون من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنه (**لا يَنحَصِرُ المُنَاسِبُ**) أي: ما يناسب ذهب به (**في: أُذْهِبَ**) بالبناء للمفعول وإذا لم ينحصر فيه (**فَليُقَدَّر مُنَاسِبٌ آخرُ**) يعني: غير

ينصبه مثل: «يُلَابِسُ أو أُذْهِبَ» على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: «أَزَيْدًا يُلَابِسُهُ الذَّهَابُ بِهِ، أَوْ يُلَابِسُهُ أَحَدٌ بِالذَّهَابِ بِهِ، أَوْ أَذْهَبَهُ أَحَدٌ».

قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه، فالاتحاد فيما ذكرته مفقود.

وإذا كان الأمر كذلك (فَالرَّفْعُ) أي: رفع «زيد» في ....

أذهب (يَنصُبُهُ) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مِثلُ يُلابِسُ) فعل مضارع معلوم من لابس لأن الذهاب المتعدي بالباء يلزمه الملابسة (أَو أُذْهِبَ) حال كونه كائنًا (عَلَى صِيغَةِ) الفعل الماضي (المَعلُومِ) لما قلنا إن الذهاب إذا تعدى بالباء يلزمه الإذهاب سواء كان معلومًا أو مجهولًا (فَيَكُونُ تَقدِيرُهُ) أي: تقدير المناسب لا تقدير: أذهب به (أَزيدًا يُلابِسُهُ الذَّهَابُ بِهِ) فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره: أيلابس الذهاب زيدًا ذهب به، (أَو) أزيدًا (يُلابِسُهُ أَحَدٌ بالذَّهَابِ بِهِ) تقديره: أيلابس أحدٌ زيدًا ذهب به، (أَو) أزيدًا (أَذْهَبَهُ أَحَدٌ) فيكون الفعل الناصب له حينئذ أذهبه بالبناء للفاعل تقديره: أذهب أحدٌ زيدًا ذهب به؛ فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب، فلم يصح قول المصنف: وليس مثل أزيد ذهب به منه؛ لأنه وإن لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم، (قُلنا: المُرَادُ بالمُنَاسِبِ) في قوله: أو مناسبه ليس المناسب مطلقًا، بل (مَا يُرَادِفُ الفِعلَ المَذكُورَ) المفسر (أَو يُلازِمُهُ) أي: يلازم الفعل المذكور المفسر (مَعَ اتّحَادِ مَا أُسنِدَ إلَيهِ) أي: بشرط أن يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدًا يعني: واحدًا في هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبًا له؛ (فالاتِّحَادُ) أي: كون فاعل الفعلين متحدًا (فِيمَا ذَكَرتَهُ) أيها السائل من المثال (مَفقُودٌ) لأن المسند إليه فيما يرادفه ويلازمه الذاهب أو أحد وفي الفعل المذكور هو زيد، فلم يوجد الاتحاد في المسند إليه وإذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبًا له لفقدان الشرط، وهو الاتحاد فيما أسند إليه، (وَإذَا كَانَ الأَمرُ كَذَلِكَ) يعني: إذا لم يكن مثل: أزيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرَّفعُ) يشير إلى أن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط، يعني: جواب لشرط محذوف (أَي: رَفعُ زَيدٍ في

المثال المذكور (وَاجِبٌ) بالابتداء، ونصبه غير جائز بالمفعولية، فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فكيف يكون مما يختار فيه النصب؟

(وَكَذَا) أي: مثل: «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟» قوله تعالى: (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝﴾) أي: في صحائف أعمالهم، وهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ ....

المِثَالِ المَذْكُورِ) وهو أزيد ذهب به **(وَاجِبٌ بالابتِدَاءِ)** أي: بكونه مبتدأ ومعمولًا بالعامل المعنوي **(وَنَصبُهُ)** أي: نصب زيد في ذلك المثال **(غَيرُ جَائِزٍ بالمَفعُوليَّةِ)** أي: بكونه مفعولًا لفعل محذوف؛ لأنه إذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب، فالأولى في التعبير أن يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل، **(فَلَيسَ)** المثال المذكور **(مِن بَابِ الإِضمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ)** لأنه لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه، ولا ما يناسبه بالترادف أو اللزوم والحال أن تسليط أحدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، **(فَكَيفَ يَكُونُ)** ذلك المثال **(مِمَّا)** أي: من القسم الذي **(يُختَارُ فِيهِ)** أي: في ذلك القسم **(النَّصبُ)** أي: نصب الاسم المذكور؛ لأن اختيار النصب مبني على أن يكون ذلك من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وقد عرفت أن هذا المثال ليس منه، فينبغي أن يكون رفعه واجبًا بالابتداء.

«وكذا» **(أي: مِثلُ أَزَيدٌ ذُهِبَ بِهِ)** في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء لمانع **(قَولُهُ تعالى)**: «﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾» [القمر: 52] قوله: وكذا خبر مقدم، وقوله تعالى: مبتدأ، وقوله: كل شيء يصدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره إلا أنه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط؛ لأنه يكون المعنى حينئذٍ الناس فعلوا كل شيء، «﴿فِي ٱلزُّبُرِ﴾» فيكون في الزبر متعلقًا بفعلوا، والزبر بضمتين جمع: زبور كرسل ورسول، وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب، **(أي: في صَحَائِفِ أعمَالِهِم)** والصحائف جمع صحيفة وهي الكتاب وشيء كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في «الصحاح»، **(وَهُوَ)** أي: قوله تعالى: **﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝﴾**، **(لَيسَ مِن بَابِ الإِضمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ؛**

لأنه لو جعل منه لصار التقدير: «فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ»، فقوله: «في الزبر» إن كان متعلقًا بـ«فَعَلُوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلًا لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلًا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أعمالهم وأفعالهم، وإن كان ﴿فِي ٱلزُّبُرِ﴾ صفة لـ«شيء» مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود؛ إذ المقصود: إن كل شيء هو مفعول لهم ....

لأنّهُ لَو جُعِلَ مِنهُ) أي: من هذا الباب وقرئ بنصب كل (**لَصَارَ التَّقدِيرُ**) أي: تقدير قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [القمر: 52]، (**فَعَلُوا**) أي: الناس أو الخلائق (**كُلَّ شَيءٍ**) من خير أو شر من أعمالهم (**فِي الزُّبُرِ**) يعني: أوقع الناس كل شيء من الخير أو الشر في صحائف أعمالهم، (**فَقَولُهُ: في الزُّبُر إِن كَانَ**) ظرفًا لغوًا (**مُتَعَلِّقًا بِفَعَلُوا**) المقدر الناصب كل شيء (**فَسَدَ المَعنَى**) أي: معنى هذا القول فحينئذٍ يكون المعنى على ما سبق أوقع الخلائق، يعني: كل واحد منهم كل شيء من الخير أو الشر في صحائف أعمالهم وهذا المعنى غير صحيح؛ (**لأنّ صَحَائِفَ أعمَالِهِم لَيسَت مَحَلًّا لِفعلِهِم**) حتى يوقعوا فيها أعمالهم بل الصحائف محل لأفعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون؛ (**لأَنَّهُم**) أي: لأن الخلائق (**لَم يُوقِعُوا فِيهَا**) أي: في تلك الصحائف (**فِعلًا**) لا خيرًا ولا شرا ولا قليلًا ولا كثيرًا، (**بَل الكِرَامُ**) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية: خوش بوى وخوش سرشت، (**الكَاتِبُونَ**) وهم الحفظة الذين يكتبون أفعال العباد من خير أو شر لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: 10-11] (**أوقَعُوا فِيهَا**) أي: في الصحائف (**كِتَابَةَ أعمَالِهِم وَأَفعَالِهِم**) أي: أفعال العباد، (**وَإِن كَانَ**) قوله تعالى: (﴿فِي ٱلزُّبُرِ﴾) ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (**صِفَةً لِشَيءٍ**) بناءً على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف (**مَعَ أَنَّهُ**) أي: كون في الزبر صفة شيء (**خِلافَ ظَاهِرِ الآيةِ**) الكريمة لأن الظاهر أن يكون ظرفًا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على أنه خبر المبتدإ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وإن كان جائزًا (**فَاتَ المَعنَى المَقصُودُ**) من الآية (**إِذ المَقصُودُ**) منها على ما قلنا أن يكون كل شيء مبتدأ وجملة فعلوه صفة شيء وفي الزبر ظرفًا مستقرا في محل الرفع خبرًا له؛ فالمعنى على هذا (**إِنَّ كُلَّ شَيءٍ هُوَ مَفعُولٌ لَهُم**) أي:

كائن في الزبر مكتوب فيها؛ موافقًا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾، لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون «كل شيء» مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ«شيء»، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: «كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة».

للعباد (كَائِنٌ) وثابت (فِي الزُّبُرِ) أي: في صحائف أعمالهم (مَكتُوبٌ) خبر بعد خبر (فِيهَا) أي: في تلك الصحائف فحينئذٍ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها أيضًا، وقوله: (مُوَافِقًا) إما حال من المبتدأ وهو قوله: المقصود يعني: المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موافقًا وإما من الضمير المستكن في قوله: كائن يعني: أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقًا، (لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر: 53]) يعني: كل عمل ابن آدم من خير أو شر قليل أو كثير مسطور يعني: معلوم لنا لا يشذ منه شيء عن علمنا (لا) المقصود منها (أنَّ كُلَّ شَيءٍ كَائِنٌ) بالجر صفة شيء (فِي صَحَائِفِ أعمَالِهِم مَفعُولٌ) بالرفع خبر أن (لَهُم) متعلق بالخير؛ لأنهم لم يوقعوا فيها شيئًا ولا يقدرون أن يوقعوا فيها فضلًا عن الإيقاع فإذا كان الأمر كذلك، «فالرفع» يعني: كل شيء (لازِمٌ) وواجب (عَلَى أَن يَكُونَ كُلَّ شَيءٍ مُبتدأً) معمولًا للعامل المعنوي، (وَالجُملَةُ الفِعلِيَّةُ) بعده وهي فعلوه في محل الجر (صِفَةٌ لِشَيءٍ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقًا على ما سيأتي، (وَ) على أن يكون (الجَارُّ والمَجرُورُ) في قوله: في الزبر (فِي مَحَلِّ الرَّفعِ) بناء (عَلَى أَنَّهُ) أي: أن الجار والمجرور في قوله: في الزبر (خَبَرُ المُبتَدأ، تَقدِيرُهُ) أي: تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كُلُّ شَيءٍ) مبتدأ (هُوَ) مبتدأ ثان (مَفعُولٌ لَهُمْ) خبر المبتدإ الثاني والجملة الاسمية في محل الجر صفة لشيء (ثَابِتٌ) خبر المبتدأ الأول (فِي الزُّبُرِ) متعلق بقوله: ثابت (بِحَيثُ) متعلق أيضًا بقوله: ثابت (لا يُغَادِرُ) مبني للمفعول أي: لا يترك من الشيء الذي هو مفعول لهم (صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً) يعني: كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقًا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر: 53].

واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمرًا أو نهيًا فالمختار فيه النصب، والظاهر أن قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ الآية داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع، إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن تمحلوا لإخراجه عن القاعدة المذكورة؛ لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار، ....

قوله: (وَاعلَم) تنبيه على أن قول المصنف: ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ الآية جواب عن سؤال مقدر وهو (أنه قد سبق **أَنّ الاسمَ المَذكُورَ إِذَا كَانَ الفِعلُ**) الواقع بعده (**المُشتَغَلُ عَنهُ بِضَمِيرِهِ أَو مُتَعَلَّقُهُ**) أي: الفارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو متعلقة (**أَمرًا**) نحو: زيدًا اضربه (**أَو نَهيًا**) نحو: زيدًا لا تضربه؛ (**فالمُختَارُ فِيهِ**) أي: في ذلك الاسم (**النَّصبُ**) وإن جاز فيه الرفع أيضًا؛ لئلا يلزم وقوع الطلب خبرًا بلا تأويل على ما سبق، (**وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَولَهُ تَعَالى**: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: 2] **الآية، دَاخِلٌ**) خبر أن، وهي مع اسمها وخبرها خبر لقوله: والظاهر (**تَحتَ هَذِهِ القَاعِدَةِ**) أي: قاعدة ما أضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ووقوع الاسم المذكور أيضًا فيه قبل الأمر لأن فاجلدوا أمر وإن كان مصدرًا بالفاء، (**مَعَ أَنَّ القُرَّاءَ**) جمع قارئ من قرأ كـ: نصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح، (**اتَّفَقُوا فِيهِ**) أي: في هذا القول (**عَلَى الرَّفعِ**) أي: على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة؛ لأنهم أخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله إما بواسطة أو بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (**إِلَّا في رِوَايَةٍ شَاذّةٍ عَن بَعضِهِم**) هو عيسى بن عمرو، والشاذ لا يعبأ به إذا كان الأمر كذلك (**فَاضطَرَّ النُّحَاةُ**) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة، (**إِلَى أَن تَمَحَّلُوا**) أي: ذهبوا إلى بيان الحيلة (**لإخرَاجِهِ**) أي: لإخراج قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ الآية (**عَنِ القَاعِدَةِ المَذكُورَةِ**) وهي ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ (**لِئَلَّا يَلزَمَ اتّفَاقُ القُرَّاءِ عَلَى غَيرِ المُختَارِ**) في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت أن الاسم المذكور إذا وقع قبل الأمر أو النهي فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار.

فأشار المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه عنها فقال: (وَنَحْوُ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ الْفَاءُ) فيه مرتبطة (بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ) لكون الألف واللام في «الزانية والزاني» مبتدأ موصولًا فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته

(فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى مَا تَمَحَّلُوا) أي: إلى ما جعله النحاة حيلة (لإخرَاجِهِ عَنهَا) أي: لإخراج قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ الآية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا تكون القاعدة أيضًا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان أحدهما ما ذهب إليه المبرد وثانيهما ما ذهب إليه سيبويه (فَقَالَ: «ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾») أي: كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الأمر المصدر بالفاء لكن بشرط أن يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام؛ لأنه إذا لم يكن كذلك لا يجري فيه ما ذهبوا إليه من التمحل، «﴿فَٱجْلِدُواْ﴾» أمر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه «﴿كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾» أي: من الزاني والزانية يعني: المزني بها والزاني، وإنما عبر عنها بالزانية لمشاكلة ما بعدها أو لإطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هي فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله: ونحو مبتدأ و«الفاء» مبتدأ ثاني (فِيهِ) أي: في نحو الزانية (مُرتَبِطَةٌ) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدأ الأول «بمعنى الشرط» يعني: الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الألف واللام في الزانية والزاني جعل الباء متعلقًا بالربط بقرينة الشرط؛ لأن الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما «عند المبرد» فخرج هذا القول وأمثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلقه فامتنع التسليط أيضًا لأن الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ (لِكَونِ الأَلِفِ وَاللَّامِ) الكائنة (في الزانية والزاني مُبتدأً) لأن الألف واللام من الموصولات على ما سيأتي إلا أنه لمشابهة اللام الحرفية لفظًا استكرهوا دخوله على الفعل فأدخلوه على الاسم الذي فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما سيأتي تحقيقه، (مَوصُولًا) صفة مبتدأ (فِيهِ) أي: في المبتدأ (مَعنَى الشَّرطِ) لما سبق أن المبتدأ إذا كان موصولًا صلته فعل أو ظرف يكون فيه معنى الشرط، (وَاسمُ الفَاعِلِ الَّذِي هُوَ صِلَتُهُ) أي: صلة الألف واللام الداخلة هي

كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لدلالته على سببيته للجزاء، ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله، فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله، فتعين فيه الرافع.

عليه لأن اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (**كالشَّرطِ**) فيكون تقديره التي زنت أي: مكنت من نفسها بالزنى والذي زنى بها أي: والذي فعل ذلك الفعل فحينئذٍ يكون الزنى سببًا للجزاء وهو الجلد ههنا، (**فَخَبَرُ المُبتَدأ**) وهو قوله: فاجلدوا (**كَالجَزَاءِ**) مثل قولك: الذي يأتيك فاكرمه أي: فمستحق لإكرامك (**وَالفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيهِ**) أي: على خبر المبتدأ (**مُرتَبِطَةٌ بالشَّرطِ**) يعني: جيئت لربط الجزاء بالشرط (**لِدَلالَتِهِ**) أي: لدلالة الفاء (**عَلَى سَبَبِيَّتِهِ**) أي: على سببية الشرط (**للجَزَاءِ**) لأن الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فإذا دخلت على الجزاء يعلم أن الشرط سبب للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك: الذي يأتيني فله درهم حيث دخلت على قوله: له درهم للدلالة على أن الإتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم، (**وَمِثلُ هَذَا الفَاءُ**) أي: الفاء الذي وقع جوابًا للشرط حقيقة أو حكمًا، (**لا يَعمَلُ مَا في حَيزِهِ فِيمَا قَبلَهُ**) لأنها دليل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها أي: معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها؛ لأنه ينعكس الأمر أي: يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها إذا كان الأمر كذلك؛ (**فَامتَنَعَ تَسلِيطُ الفِعلِ المَذكُورِ بَعدَهُ**) أي: بعد الفاء (**عَلَى مَا**) أي: على اسم وقع (**قَبلَهُ**) أي: قبل الفاء مع أن التسليط شرط هذا الباب فإذا امتنع لكون حرف الفاء مانعًا له كان قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: 2] خارجًا من هذا الباب لخروجه منه بقوله: لو سلط عليه هو أو مناسبه على ما سبق، (**فَتَعَيَّنَ فِيهِ الرَّافِعُ**) أي: فوجب في ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنًا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره؛ لأن الإنشاء يصح وقوعه خبرًا وإن كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرًا بالخبرية حيث قال: والخبر قد يكون جملة اسمية مثل: زيد أبوه قائم أو فعلية مثل: زيد قام أبوه، وهذا التوجيه الأقوى لعدم احتياجه إلى الإضمار.

(وَ) الآية (جُمْلَتَانِ) مستقلتان (عِنْدَ سِيبَوَيْهِ) إذا «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف، و«الزاني» عطف عليه، والخبر محذوف، أي: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعدَ، وقوله تعالى: «﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضًا للسببية، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا.

وقيل: زائدة أو للتفسير، وجزء الجملة ....

ولذا قدم المصنف ولكون الآية فيه جملة واحدة «و» (الآيَةُ) «جملتان» (مُستَقِلَّتَانِ) المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر إحداهما متفرعًا على حذف الفعل من الأخرى وإلا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للأولى ومفسرة لها «عند سيبويه» (إِذَا الزَّانِيَةُ مُبتَدأٌ) عنده (مَحذُوفُ المُضَافِ) وأقيم المضاف إليه مقامه مثل: جاء ربك؛ ليصح حمل الخبر على المبتدأ، (وَالزَّاني عَطفٌ عَلَيهِ) بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف أيضًا (وَالخَبَرُ مَحذُوفٌ) جوازًا بالقرينة الحالية (أي: حُكمُ) مبتدأ مضاف إلى (الزَّانِيَةُ وَالزَّاني فِيمَا) موصولة (يُتلَى) مبني للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها أي: واقع وثابت في القرآن الذي يتلى ويقرأ (عَلَيكُم) أيها المؤمنون (بَعدَ) ظرف من الظروف المكانية مبني على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية أي: الآن متعلق بيتلى أو بعد قوله: الزانية والزاني وذلك الحكم قوله: فاجلدوا أي: فاضربوا أيها الحكام كل واحد من الزانية والزاني مائة جلدة، (وَقَولُهُ تَعَالى: («﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾» جُملَةٌ) من الفعل والفاعل (ثَانِيَةٌ لِبَيَانِ الحُكمِ المَوعُودِ) في الجملة الأولى (وَالفَاءُ) في قوله: فاجلدوا (عِندَهُ) أي: عند سيبويه (أَيضًا) أي: كما أنها للسببية عند المبرد (للسَّبَبِيَّةِ) يعني: جواب شرط مقدر (أي: إن ثَبَتَ زِنَاهُما) شرعًا وذلك بأربعة شهداء يشهدون بالزنى في أربعة مجالس أو بالإقرار كذلك بشرط أن لا يكونا محصنين وصفة الإحصان الحرية والتكليف والإسلام والوطء بنكاح صحيح، (فاجلِدُوا، وَقِيلَ) الفاء ههنا (زَائِدَةٌ) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الأولى لكون الثانية بيانًا للحكم الموعود في الأولى، (أَو) الفاء ههنا (للتَّفسِيرِ) أي: لتفسير ذلك الحكم وهذا أظهر (وَجُزءُ الجُملَةِ) وهي قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ الآية؛ لأن المراد بالجزء ههنا

لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا يدخل في الضابطة، فتعيين الرفع.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن الفاء بمعنى الشرط، أو لم تكن الآية جملتين أيضًا، فهي تكون داخلة تحت الضابطة (فَالْمُخْتَارُ) فيها (النَّصْبُ) واختيار النصب باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، ....

طائفة من الكلام لا المسند والمسند إليه وجزء الجملة وهو قوله: اجلدوا (**لا يَعمَلُ في جُزءِ جُملَةٍ أُخرَى**) لأن جملة: اجلدوا كل واحد الآية؛ لكونها مستقلة لا يعمل في جزء الجملة المتقدمة التي هي قوله: الزانية والزاني؛ (**فَيَمتَنِعُ التَّسلِيطِ**) أي: تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه أو مناسبه على الاسم المذكور؛ (**فَلا يَدخُلُ**) هذا القول على كلا التوجيهين (**في الضَّابِطَةِ**) أي: في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لعدم كون التعريف صادقًا عليه (**فَتَعَيَّنَ الرَّفعُ**) أي: فوجب رفع الاسم المذكور على أن يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه أو على أن يكون الألف واللام موصولًا مع صلته مبتدأ متضمنًا لمعنى الشرط وفاجلدوا جزاء له في معنى الخبر على مذهب المبرد.

«وإلا» عطف على توجيه المبرد أو على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح: (**أي: وَإِن لَم يَكُن الفَاءُ**) في قوله: فاجلدوا مرتبطة (**بِمَعنَى الشَّرطِ**) كما هو مذهب المبرد (**أَو لَم تَكُن الآيَة جُملَتَينِ**) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (**أَيضًا**) أي: كما لم تكن الفاء بمعنى الشرط (**فَهِيَ**) أي: هذه الآية (**تَكُونُ دَاخِلَةً تَحتَ الضَّابِطَةِ**) لصدق التعريف عليها؛ لأنه يصدق على قوله: الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه وإذا كانت داخلة تحتها «فالمختار» (**فِيهَا**) أي: في هذه الآية «النصب» لكون الاسم المذكور واقعا قبل الأمر لما عرفت سابقًا أنه إذا كان واقعًا قبل الأمر والنهي يختار فيه النصب، (**وَاختِيَارُ النَّصبُ**) فيها (**بَاطِلٌ**) لكونه مخالفًا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفًا لما اتفقوا عليه يكون باطلًا لما سبق؛ (**لاتِّفَاقِ القُرَّاءِ عَلَى الرَّفعِ**) أي: رفع الاسم المذكور في الآية فإذا كان الأمر

فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين، لتعين الرفع.

كذلك (**فَلا بُدَّ مِن جَعلِ الفَاءِ**) التي في قوله: فاجلدوا مرتبطة (**بمَعنَى الشَّرطِ**) كما هو مذهب المبرد (**أَو جَعلِ الآيةِ جُملَتَينِ**) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه؛ (**لِيَتَعَيَّنَ الرَّفعُ**) أي: رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقًا لما اتفق عليه القراء وقيل في معنى قوله: وإلا أنه معطوف على مقدر في الأقسام الثلاثة يعني: ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب وإلا أي: وإن لم يكن كل واحد منها من هذا الباب؛ فالمختار في الاسم الواقع في كل منها النصب أما اختيار النصب في الأول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام أو قبل الأمر، وأما في الثاني فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتعين الرفع فيها لما عرفت أيضًا فيه.

* * *

[التحذير]

(الرَّابعُ) من تلك المواضع التي وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها (التَّحْذِيرُ) .وإنما وجب حذف الفعل فيه، لضيق الوقت عن ذكره.

(وَهُوَ) في اللغة: «تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه».

وفي اصطلاح النحاة: (مَعْمُولٌ) أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية (بِتَقْدِيرِ: «اتَّقِ» تَحْذِيرًا) ....

[التحذير]

«الرابع» أي: رابع الأربعة لا رابع الثلاثة يعني: أنه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير لما سيأتي (**مِن تِلكَ المَوَاضِعِ الَّتي وَجَبَ حَذفُ الفِعلِ النَّاصِبِ للمَفعُولِ بِهِ فِيهَا**) «التحذير» أي: ما فيه التحذير سمى به اللفظ المحذر به في نحو: إياك والأسد، مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله، (**وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذفُ الفِعلِ**) الناصب للمفعول به (**فِيهِ**) أي: في هذا الباب (**لِضَيقِ الوَقتِ عَن ذِكرِهِ**) لأنه لو ذكر لفات وقت التحذير؛ لأن مثل هذا إنما يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف أو لقصد الفراغ بسرعة إلى ما هو المقصود من الكلام، «وهو» أي: التحذير (**في اللُّغَةِ: تَخوِيفُ شَيءٍ**) المصدر مضاف إلى المفعول (**عَن شَيءٍ**) يقال للشيء الأول المحذور وللشيء الثاني المحذر منه، (**وَتَبعِيدُهُ عَنهُ**) أي: تبعيد الشيء عن الشيء يقال: حذرت الشيء عن الشيء إذا خوفته وبعدته عنه، (**وَ**) هو (**في اصطِلاحِ النُّحَاةِ**) وعرفهم «معمولٌ» (**أي: اسمٌ عُمِلَ**) بالبناء للمفعول (**فِيهِ النَّصبُ**) بالرفع قائم مقام الفاعل (**بالمَفعُوليَّةِ**) وقال المحشي: نبه بذلك على أن المعمول فيه بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والإيصال وقيل: من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل انتهى، يعني: إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأثر العامل، «بتقدير: اتق» ظرف مستقر وقع صفة لمعمول ومضافًا إلى المفعول أي: معمول كائن بأن يقدر فيه فعل ناصب له مثل: اتق أو بعد أو نح، «تحذيرًا»

أي: حُذِّرَ ذلك المعمول تحذيرًا، فيكون مفعولًا مطلقًا، أو ذُكر تحذيرًا، فيكون مفعولًا له (مِمَّا بَعْدَهُ) أي: مما بعد ذلك المعمول (أَوْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّرًا) على صيغة المجهول عطفٌ على «حُذِّر» أو «ذُكِر» المقدر.

(أي: حُذِّرَ) مبني للمفعول (ذَلِكَ المَعمُولُ) وبعد (تَحذيرًا) وتبعيدًا، (فَيَكُونُ) قوله: تحذيرًا (مَفعُولًا مُطلقًا) مثل قولك: ضرب ضربًا حذف فعله الناصب له جوازًا بقرينة النصب؛ لأن المنصوب لا بد له من ناصب، وإذا لم يكن مذكورًا يكون محذوفًا، (أَو ذُكِرَ) بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه أي: ذكر ذلك المعمول (تَحذِيرًا، فَيَكُونُ) قوله: تحذيرًا على هذا (مَفعُولًا لَهُ) أي: ذكر لأن يكون محذرًا حذف فعله الناصب أيضًا، «مما بعده» متعلق بقوله: تحذيرًا (أي: مما) يكون ذلك المعمول محذرًا من الشيء الذي وقع (بَعدَ ذَلِكَ المَعمُولِ) إما بالعطف مثل: إياك والأسد، فإن المعمول هو إياك والواقع بعده والأسد فيكون المعمول محذرًا عن الأسد أو بالجار والمجرور مثل: إياك من الأسد، «أو ذكر» بالبناء للمفعول «المحذر منه» بالرفع؛ لأنه قائم مقام المفعول لـ: ذكر، وقوله: منه، في محل الرفع على أنه نائب الفاعل لقوله: المحذر والضمير راجع إلى الألف واللام لكونه بمعنى الذي أي: الذي حذر منه «مكررًا» حال من قوله: المحذر منه على أن يكون الثاني تأكيدًا لفظيا للأول قوله: ذكر حال كونه (عَلَى صِيغَةِ) الماضي (المَجهُولِ) كما قلنا (عَطفٌ عَلَى حُذِّرَ أَو ذُكِرَ المُقَدَّرِ) بالجر صفة لأحدهما على سبيل البدل ولذا لم يثن أي: على حذر المقدر أو ذكر المقدر.

وقيل: مصدر منصوب عطف على تحذيرًا، كأنه قيل: أو لـ: ذكر المحذر منه مكررًا؛ إذ يتكرر المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويغني عن ذكر العامل انتهى. هذا إنما يصح على التوجيه الثاني على ما يستفاد من قوله: أو لذكر المحذر منه مكررًا أي: ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررًا، وأما على التوجيه الأول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررًا، وهذا لا يصح؛ لأن المعمول هنا ليس بمحذر بل محذر منه.

فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه؟

قلنا: نعم، لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر؛ إذ تقدير الكلام أو معمول بتقدير «اتق» ذكر مكررًا، إلا أنه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعارًا بأنه محذر منه لا محذر.

(مِثْلُ: «إِيَّاكَ وَالأَسَدَ» وَ«إِيَّاكَ وَأَنْ تَـحْذِفَ») ....

(فإن قُلتَ: فَعَلَى هَذَا) أي: على أن يكون ذكر المحذر منه معطوفًا على حذر أو ذكر المقدر، (لا بُدّ مِن ضَمِيرٍ) راجع إلى المعمول (في المَعطُوفِ) مثل أن يقول أو ذكر عنده المحذر منه أو يقول أو ذكر أي: المعمول مكررًا (كَمَا) كان ضميرًا راجعًا إلى المعمول (في المَعطُوفِ عَلَيهِ) وهو الضمير المستكن في أحد الفعلين؛ لأن صفة الشيء أو خبره معطوفًا عليهما إذا كان جملة فلا بد من ضمير في المعطوف، فقول المصنف: أو ذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة أخرى، وهي ذكر أو حذف المقدر الذي هو صفة لقوله: معمول فلا بد من ضمير في المعطوف؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سيأتي تحقيقه، (قُلنا: نَعَم) لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه (لَكِنَّهُ) أي: إلا أنه خولف و(وُضِعَ في المَعطُوفِ) الاسم (المُظهَرُ) وهو المحذر منه (مَوضِعَ المُضمَرِ) على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضاه الضمير؛ (إِذ تَقدِيرُ الكَلَامِ) أي: كلام المصنف (أَو مَعمُولٌ) أي: اسم عمل فيه النصب (بِتَقدِيرِ اتَّقِ ذُكِرَ) ذلك المعمول (مُكَرَّرًا) لأن المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (إِلَّا أَنَّهُ وُضِعَ) المظهر في المعطوف وهو (المُحَذَّرُ مِنهُ مَوضِعَ الضَّمِيرِ العائِدِ إِلَى المَعمُولِ) في المعطوف عليه كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: 1 - 2] (إِشعَارًا) مفعول له قوله: وضع (بِأَنَّهُ) أي: بأن الضمير في المعطوف (مُحَذَّرٌ مِنهُ لا مُحَذَّرٌ) كما في المعطوف عليه يعني: لو أضمر كما في المعطوف عليه يرجع إلى المعمول فيكون في القسم الثاني أيضًا محذرًا مع أنه في القسم الثاني محذر منه فلم يتم أقسام التحذير، «مثل: إياك والأسد، وإياك وأن تحذف» وفي «الحاشية»: نبه بتكرار المثال على أن الأغلب في هذا القسم من التحذير إذا كان ضميرًا كونه مخاطبًا، وقد يجيء متكلمًا نحو: إياي والشر، بتقدير: اتق بصيغة الحكاية على

هذان مثالان لأول نوعي التحذير، ومعناهما: «بَعِّدْ نَفْسَكَ عَنِ الأَسَدِ وَالأَسَدَ عَنْ نَفْسِكَ»، و«بَعِّدْ نَفْسَكَ عَنْ خَذْفِ الأَرْنَبِ» وهو ضربه بالعصا، و«بَعِّدْ خَذْفَ الأَرْنَبِ عَنْ نَفْسِكَ»، وعلى كلا التقديرين ....

ما ذهب إليه سيبويه وقد يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى المخاطب نحو: رأسك والسيف، والغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب انتهى، وإنما كان الأغلب المخاطب؛ لأن هذا تحذير والتحذير إنما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لأن الإنسان يحذر نفسه وشذ في الغائب لأن تحذير الغائب لا يمكن إلا بتنزيله منزلة المخاطب، وفيه إشارة أيضًا إلى أنه يجوز أن يكون المحذر منه في هذا القسم اسمًا أو فعلًا، (**هَذَانِ مِثَالانِ لأَوَّلِ نَوعَي التَّحذِيرِ، ومَعَناهُمَا**) أي: معنى المثال الأول على القسمين إما أن يكون المحذر مقدمًا على المحذر منه مثل: (**بَعِّدْ نَفسَكَ**) بتوسيط النفس والقياس أن يقال: بعدك إلا أنه فصل الضمير ووسط النفس المضاف إليه حذرًا من اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد وهو غير جائز في غير أفعال القلوب، ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبًا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف أيضًا فانتقل الضمير المتصل به أيضًا منفصلًا فقيل: إياك (**عَن الأَسَدِ، وَ**) إما أن يكون مؤخرًا نحو: بعد (**الأَسَدَ عَن نَفسِكَ**) جيء بالنفس ههنا أيضًا وإن لم يحتج إليه؛ لأنه يجوز أن يقال: بعد الأسد عنك للمشاكلة (**وَ**) كذا قوله: (**بَعِّد نَفسَكَ عَن خَذفِ الأَرنَبِ**) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمي بالحصى يقال: خذفت الحصى أي: رميتها من بين أصابعي، ويجوز في الأول الإهمال أيضًا؛ لأنه يقال: خذفه بالعصا رماه بها كذا في «الصحاح» لكن الأول أخص؛ لأنه رمي بالأصابع وأنسب بالمقام تأمل، قال عمر رضى الله تعالى عنه: «إياي وأن يخذف أحدكم الأرنب»، وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية: خركوش، وإنما قال هذا حال كونهم محرمين أو أنه إذا رمي بما لا يكون جارحًا ومات لا يحل أكله، وقيد الأرنب وقع اتفاقًا؛ لأن غيره من الحيوانات كذلك، (**وَهُوَ**) أي: الخذف في اللغة (**ضَربُهُ**) أي: ضرب الأرنب (**بالعَصَا، وبَعِّد خَذفَ الأَرنَبِ عَن نَفسِكَ، وَعَلَى كِلا التَّقدِيرَينِ**) أي: تقدير تقديم

المحذر منه هو الأسد والحذف، فإن المراد من تبعيد الأسد والخذف عن نفسك تحذيرها منهما، لا تحذيرهما منها. (وَ«الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ») مثال لثاني نوعيه أي: ولا يخفى عليك أن تقدير «اتق» في أول النوعين غير صحيح؛ لأنه لا يقال: اتقيتُ زيدًا من الأسدِ»، فينبغي أن يقدر فيه مثل: «بَعِّدْ أو نَحِّ» وتقدير «بَعِّدْ» في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ ....

النفس أو تقديم الأسد في الموضعين (المُحَذَّرُ مِنهُ هُوَ الأَسَدُ) في المثال الأول (وَالخَذفُ) في المثال الثاني سواء قدم أو أخر، والمحذر هو النفس فيهما، (فإنَّ المُرَادَ مِن تَبعِيدِ الأَسَدِ) في قوله: بعد الأسد عن نفسك (وَ) تبعيد (الخَذفِ) في قوله: بعد خذف الأرنب (عَن نَفسِكَ تَحذِيرُها) أي: تحذير النفس وتخويفها (مِنهُمَا) أي: من الأسد والخذف (لا) المراد (تَحذِيرُهما) أي: تحذير الأسد والخذف (مِنهَا) أي: من النفس؛ لأن التحذير والتخويف لا يكون إلا فيما له روح وعقل، والخذف مما لا روح له، والأسد مما لا عقل له.

«و» مثل: «الطريق الطريق» والحية الحية (مِثالٌ لِثَاني نَوعَيهِ أي): نوعي التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررًا، إلا أنه إذا ثني وكرر لزم حذف عامله وإن أفرد فلا؛ لأن التكرار يغني عن ذكر العامل، ولذا إذا ظهر العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق إما ظاهرًا مفردًا كالمثال المذكور وإما مضمرًا مخاطبًا ومتكلمًا وغائبًا مثل: إياك إياك، وإياي إياي وإياه إياه، وإما مضافًا نحو: رأسك رأسك، ورأسي رأسي، ورأسه رأسه، (وَلا يَخفَى عَلَيكَ) أيها الطالب المنصف (أَنَّ تَقدِيرَ اِتَّقِ في أَوَّلِ النَّوعَينِ) من التحذير (غَيرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّهُ لا يُقالُ: اتَّقَيتُ زَيدًا مِنَ الأَسَدِ) بل يقال: اتقيت من زيد وتبرأت منه، وعند تخويفه منه يقال: بعدت زيدًا من الأسد ونحيته عنه؛ لأن الاتقاء لازم لا يتعدى إلى المفعول بنفسه، (فَيَنبغي أَن يُقَدَّرَ فِيهِ) أي: في أول النوعين (مِثلُ: بَعِّد) أمر من التبعيد (أَو نَحِّ) أمر من التنحية؛ لأنه يقال: بعدت زيدًا من الأسد ونحيته منه، فينبغي أن يقدر فيه بعد أو نح؛ لصحته ولا يقدر اتق؛ لعدم صحته لما عرفت أنه لا يقال: اتقيت زيدًا، (وَتَقدِيرُ بَعِّد في مِثالِ النَّوعِ الثَّاني غَيرُ مُنَاسِبٍ) في قولك: الطريق الطريق والحية الحية؛ لأنه لا

لأن المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال: بتقدير «اتّقِ أو بَعِّد» أو نحوهما، فيقدر مثل: «بَعِّدْ» في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني مثل: «نَفْسَكَ نَفْسَكَ»، فإن المعنى على هذا: «بَعِّدْ نَفْسَكَ مِمَّا يُؤْذِيكَ كَالأَسَدِ وَنَحْوِهِ»، ويقدر مثل: «اتق» في بعضها كالمثال المذكور.

يقال: بعد الطريق أو بعد الحية، بل يقال: اتق الطريق واتق الحية؛ لكون الطريق محلا لما يؤذي المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية؛ **(لأنَّ المَعنَى)** أي: معنى قولك: الطريق الطريق **(عَلَى الاتّقَاءِ)** أي: على اتقاء المخاطب **(مِن الطَّرِيقِ لا عَلَى تَبعِيدِهِ)** أي: على تبعيد المار السالك في الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد، **(فَالصَّوَابُ)** أي: ما هو الأولى واللائق **(أَن يُقَالَ)** أي: أن يقول المصنف في تعريفه معمول **(بِتَقدِيرِ: اتّقِ أو بَعِّد أو نَحوِهِما)** ليكون أشمل، وأجيب عنه: بأن هذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو: اتق، أو من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير: اتق ونحوه؛ فحينئذٍ يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها، **(فَيُقَدَّرُ)** بالبناء للمفعول **(مِثلُ: بَعِّد في جَمِيعِ أَفرَادِ النَّوعِ الأَوَّلِ)** مثل: إياك والأسد، وإياك وأن تخذف وغيرهما مما يصلح أن يكون مثالًا له **(وَ)** يقدر أيضًا مثل: بعد **(في بَعضِ أَفرَادِ النَّوعِ الثَّاني مِثلُ: نَفسَكَ نَفسَكَ)** فالنفس ههنا هو المحذر منه، بل مطلقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: 53] وقوله عليه السلام: (أَعدَى عَدُوِّكَ نَفسُكَ الَّتي بَينَ جَنبِيكَ) **(فإنَّ المَعنَى)** أي: معنى نفسك نفسك **(عَلَى هَذَا: بَعِّد نَفسَكَ مِمَّا يُؤذِيكَ)** يعني: كن بعيدًا عن نفسك التي هي من جملة ما يؤذيك ومما بيان لكون النفس من الأشياء التي تؤذي المخاطب وتؤلمه لا متعلق بقوله: كما هو الظاهر؛ لأنه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع أن المقصود أن يكون النفس محذرًا منه **(كالأَسَدِ وَنَحوِهِ)** تمثيل لقوله: مما يؤذيك **(وَيُقَدَّرُ مِثلُ: اِتَّقِ في بَعضِهَا)** أي: في بعض أفراد النوع الثاني **(كَالمِثَالِ المَذكُورِ)** في المتن وهو قوله: الطريق الطريق؛ لأنه في معنى: اتق الطريق أي: اتق عن الأشياء

قيل: لفظ الأسد في «إِيَّاكَ وَالأَسَدَ» خارج عن النوعين، فينبغي أن لا يكون تحذيرًا. وليس كذلك، فإنه أيضًا تحذير؟

وأجيب: بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود، بدليل ذكرها فيما بعدُ.

(وَتَقُولُ) في قسمي النوع الأول: ....

المؤذية التي تكون في الطريق واحدة أو متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال.

(**قِيلَ**) أي: اعترض على قول المصنف: إياك والأسد وإياك وأن تخذف (**لَفظُ الأَسَدِ في إِيَّاكَ والأَسَدَ**) ولفظ أن تخذف في: إياك وأن تخذف (**خَارِجٌ عَن النَّوعَينِ**) أي: عن نوعي التحذير؛ لأنه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير في الأول: ما يكون محذرًا وفي الثاني: ما يكون محذرًا منه، (**فَيَنبَغي أَن لا يَكُونَ**) لفظ الأسد (**تَحذِيرًا**) لأن ما يكون خارجًا عن النوعين لا يكون منهما، (**وَلَيسَ كَذَلِكَ؛ فإِنَّهُ**) أي: فإن لفظ الأسد (**أَيضًا**) أي: كما أن لفظ إياك (**تَحذِيرٌ**) لأن التحذير في القسم الأول لا يكون إلا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الأسد هو المحذر منه فيكون داخلًا في النوع الأول، (**وَأُجِيبَ**) عنه (**بأَنَّهُ**) أي: بأن لفظ الأسد (**تَابِعٌ للتَّحذِيرِ**) لأنه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارًا؛ لأنه كان في الأصل: إياك من الأسد وإياك من أن تخذف، فحذف المحذر منه وهو من الأسد وذكر مقامه والأسد لكونه أخصر فيكون قوله: والأسد محذرا منه وإن كان معطوفًا، (**وَالتَّوَابِعُ**) أي: توابع التحذير وتوابع كل متبوع (**خَارِجَةٌ عَن المَحدُودِ**) سواء كان المحدود هو المحذر أو غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرًا إذا علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (**بِدَلِيلِ ذِكرِها**) أي: ذكر المصنف التوابع (**فِيمَا بَعدُ**) لأنها لو كانت داخلة في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم أنها ليست بداخلة فيها.

«وتقول» أنت (**في قِسمَي النَّوعِ الأَوَّلِ**) وهما إياك والأسد وإياك وأن تخذف، بعبارة أخصر في التقدير وإن كانت أطنب في الظاهر، لكن الأول أبلغ لأن فيه تكرار التحذير لأنه يذكر محذوفًا ومذكورًا، ولأجل هذا ارتكب الحذف

(إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ) كما كنت تقول: «إياك والأسد» (مِنْ أَنْ تَخْذِفَ) كما كنت تقول: «إياك وأن تَخْذَفَ» (وَ) تقول في المثال الأخير: («إِيَّاكَ أَنْ تَخْذِفَ بِتَقْدِيرِ «مِنْ») الجارة أي: «إياك من أن تُحْذَفَ»؛ لأن حذف حرف الجر من «أَنْ وأَنَّ» قياس.

(وَلَا تَقُولُ) في المثال الأول: («إِيَّاكَ الْأَسَدَ»؛ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ «مِنْ») ....

الكثير؛ لأنه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه، وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لأن المقام لا يسع المعطوف والمحذوف معًا فيقتصر على أحدهما، «إياك من الأسد» بالقصر على ذكر المعطوف عليه، **(كَمَا كُنتَ)** أنت **(تَقُولُ: إِيَّاكَ وَالأَسَدَ)** بالقصر على ذكر المعطوف، «و» تقول أيضًا في المثال الثاني من النوع الأول: إياك «من أن تخذف» بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف **(كَمَا كُنتَ تَقُولُ: إِيَّاكَ وَأَن تَخذِفَ)** بالعكس يعني: بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه أخصر في الظاهر وإن كان أطنب في التقدير، «و» **(تَقُولُ فِي المِثَالِ الأَخِيرِ)** من النوع الأول لزيادة المبالغة في التحذير بعبارة أخصر من الثاني «إياك أن تخذف بتقدير: من» **(الجَارَّةِ، أي: إِيَّاكَ مِن أَن تَخذِفَ)** فالذي بغير «أن» جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع «من»، فـ: من متعلق بالفعل المقدر، ولا يجوز فيه تقدير «من» ولا العاطف، فالقياس أن يجوز فيه الوجوه الأربعة، والذي مع «أن» يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع «من»، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار، والقياس أن يجوز فيه أيضًا الوجوه الأربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف، وفي الأول حذف الجار والعاطف، فبقي في الأول وجهان وفي الثاني ثلاثة أوجه؛ **(لأنَّ حَذفَ حَرفِ الجَرِّ مِن أَن)** المخففة **(وَأَنَّ)** المشددة بفتح الهمزة فيهما **(قِيَاسٌ)** لأن أن مخففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها؛ لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم، فلما طال لفظًا ما هو اسم واحد في الحقيقة أجازوا فيه التخفيف قياسًا بحذف حرف الجر، «ولا تقول» **(فِي المِثَالِ الأَوَّلِ)** من النوع الأول «إياك الأسد» كما تقول في المثال الثاني: إياك أن تخذف؛ **(لامتِنَاعِ تَقدِيرِ مِن)** الجارة في الاسم الصريح حيث لم

وشذوذه مع غير «أنْ وأنَّ».

فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف.

قلنا: حذف العاطف أشد شذوذًا؛ لأن حذف حرف الجر قياس مع «أنْ وأنَّ» شاذ كثير في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرًا.

يجز حذف حرف الجر منه قياسًا ورأسًا، (**وَشُذُوذِهِ**) أي: لشذوذ تقدير من (**مَعَ غَيرِ أَن وأَنَّ**) وأما قول الشاعر:

وإيـــاك إيـــاك الـــمـــراء فـــإنـــه إلى الشر دعـاءٌ ولـلـشـر جـالـب

بتقدير: «من» أي: إياك إياك من المراء وهو الشك، فشاذ أو للضرورة، أي: فمحمول على الضرورة.

(**فإن قُلتَ**) قولك: إياك الأسد إذا لم يكن بتقدير «من» لامتناعه (**فَلَيَكُن بِتَقدِيرِ العَاطِفِ**) فيكون: إياك الأسد في تقدير: إياك والأسد، حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز في الثاني وجوه ثلاثة (**قُلنا: حَذفُ العَاطِفِ**) في هذا الباب (**أَشَدُّ شُذُوذًا**) من حذف الجار فيه أيضًا أو مطلقًا؛ (**لأنَّ حَذفَ حَرفِ الجَرِّ**) مطلقًا سواء كان في هذا الباب أو غيره (**قِيَاسٌ**) يعني: شائع كثير (**مَعَ أَنْ وأَنَّ**) مثل قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ﴾ [الزخرف: 5] أي: لأن كنتم، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: 18] الآية أي: ولأن المساجد، ومثل قولك: أما أنت منطلقًا انطلقت أي: لأن كنت، ومثل قول الشاعر:

أعـــد ذكـــر نـــعـــمـــان لـــنـــا أن ذكـــره. . . . .

إذا قرئ بالفتح، (**شَاذٌّ كَثِيرٌ**) خبر بعد خبر (**في غَيرِهِما**) أي: في غير أن وأن مثل قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155] أي: من قومه، وقولك: الله لأفعلن بالجر أي: بالله لأفعلن، (**وَأَمَّا حَذفُ العَاطِفِ فَلَم يَثبُت إلَّا نَادِرًا**) فكان شذوذه أشد كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ [التوبة: 92] أي: وقلت.

* * *

(الْمَفْعُولُ فِيهِ: هُوَ مَا فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ) أي: حدث (مَذْكُورٌ) تضمنًا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك، ....

[المفعول فيه]

ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض أحواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض أحواله فقال: «المفعول فيه» أي: الذي فعل فيه فعل، وهو مبتدأ خبره محذوف أي: منه بقرينة قوله: فمنه المفعول المطلق، وهو المناسب لما سبق، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هذا باب المفعول فيه، ولكن لا قرينة له، أو موقوف لا إعراب له، أو مبتدأ والجملة بعده خبره، وهذا أولى؛ لعدم ارتكاب الحذف، وإنما سمي المفعول فيه ظرفًا؛ لأنه محل الأفعال تشببها له بالأواني التي تحل الأشياء فيها، «هو» مبتدأ أي: المفعول فيه، «ما» اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح أيضًا اكتفى بذكره في المفعول به لقوله: أي اسم ما وقع، «فعل» بالبناء للمفعول «فيه» المجرور راجع إلى الموصول «فعلٌ» بالرفع نائبه، (أَي: حَدَثٌ) أشار به إلى أن المراد بالفعل معناه اللغوي، وهو المصدر يعني: الحدث، وفي «الصحاح»: الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبياء: 73]، والفعل بالكسر: اسم، والجمع فعالٌ مثل: قدحٌ وقداحٌ انتهى. «مذكورٌ» صفة: فعل (تَضَمُّنًا) نصب على التمييز أو على المصدرية أي: ذكرًا تضمنًا كائنًا (في ضَمنِ الفِعلِ المَلفُوظِ) مثل: صمت يوم الجمعة، (أَو) في ضمن الفعل (المُقَدَّرِ) مثل: يوم الجمعة لمن قال لك: متى خرجت؟ أي: خرجت يوم الجمعة؛ فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوازًا أو وجوبًا على ما سيأتي في آخر هذا البحث، (أَو شِبهِهِ) بالجر عطف على الفعل أي: مذكور تضمنًا في ضمن شبه الفعل (كَذَلِكَ) أي: يكون ما شابه الفعل ملفوظًا أو مقدرًا، مثل: أنا صائم يوم الجمعة، ومثل: يوم الجمعة لمن قال لك: متى أنت صائم؟ أي: أنا صائم يوم

أو مطابقة إذا كان العامل مصدرًا.

فقوله: «ما فعل فيه» شامل لأسماء الزمان والمكان كلها، فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا.

وقوله: «مذكور» خرج به ما لا يذكر فعلٌ فُعِلَ فيه نحو: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ طَيِّبٌ»، فإنه وإن كان فُعل فيه فعلٌ لا محالة، لكنه ليس بمذكور، ....

الجمعة، (أَو مُطَابَقَةً) عطف على تضمنًا أي: مذكور مطابقة (إِذَا كَانَ العَامِلُ) في المفعول فيه (مَصدَرًا) مثل: أعجبني ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة، ومثل: يكره الصوم يوم الجمعة.

(فَقَولُهُ) أي: فقول المصنف (مَا فُعِلَ فِيهِ) جنس (شَامِلٌ لأَسمَاءِ الزَّمَانِ) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (وَ) أسماء (المَكَانِ) مثل: أمام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كُلِّهَا) أي: كل من أسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة أو لا؛ (فإِنَّهُ) أي: الشأن (لا يَخلُو زَمَانٌ) من الأزمنة (أَو مَكَانٌ) من الأمكنة (عَن أَن يُفعَلَ) بالبناء للمفعول (فِيهِمَا) أي: في كل واحد منهما، ولو قال: فيه؛ لكان أصوب (فِعلٌ) نائبه يعني: لا يخلو زمان من الأزمنة أو مكان من الأمكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد، (سَوَاءٌ ذُكِرَ الفِعلُ الَّذِي فُعِلَ) يعني: حدث ووجد (فِيهِمَا) أي: في كل واحد منهما لفظًا أو تقديرًا (أَو لا) يذكر الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد منهما لا لفظًا ولا تقديرًا، بل لا يلتفت إليه أصلًا، (وَقَولُهُ: مَذكُورٌ خَرَجَ بِهِ مَا لا يُذكَرُ فِعلٌ فُعِلَ فِيهِ) أي: خرج بقوله: مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذي لم يذكر الفعل الذي فعل فيه لا لفظًا ولا تقديرًا، (نَحوُ) قولك: (يَوَمَ الجُمُعَةِ يَومٌ طَيِّبٌ) ونحو قولك: خلف الإمام أفضل ثم يمينه أفضل، ونحو قولك: المكان الذي دفن فيه النبي عليه السلام أفضل البقاع إلى غير ذلك؛ (فإِنَّهُ وَإِن) للوصل (كَانَ) يوم الجمعة في قولك: يوم الجمعة يوم طيب (فُعِلَ فيهِ فِعلٌ لا مَحَالَةَ) لفظة لا لنفي الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف أي: لا محالة فيه أي: لا شك في أن يفعل يوم الجمعة فعل ما (لَكِنَّهُ) أي: إلا أن ذلك الفعل (لَيسَ بِمَذكُورٍ) لا لفظًا ولا تقديرًا، أما عدم كونه مذكورا لفظًا فظاهر، وأما تقديرًا فلأنه لما ارتفع اليوم في

لكن بقي مثل: «شَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» داخلًا فيه، فإن «يوم الجمعة» يصدق عليه أنه ما فعل فيه فعلٌ مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية أي: المفعول فيه: «ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور» لخرج مثل هذا المثال منه، فإن ذكر «يوم الجمعة» فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه

الأول بالابتدائية وفي الثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوي لم يبق الاحتياج إلى تقدير العامل فلم يقدر أيضًا (لَكِن) استدراك من قوله: خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بَقِيَ مِثلُ) قولك: (شَهِدتُ يَومَ الجُمُعَةِ دَاخِلًا) حال من فاعل بقي (فِيهِ) أي: في تعريف المفعول فيه (فإنّ يَومَ الجُمُعَةِ يَصدُقُ) بالبناء للفاعل من: الصدق وبابه نصر (عَلَيهِ) أي: على يوم الجمعة (أَنَّهُ مَا فُعِلَ فِيهِ فِعلٌ مَذكُورٌ) تضمنًا في ضمن الفعل الملفوظ، وهو شهدت يعني: يصدق عليه التعريف ومع هذا أنه ليس بمفعول فيه يعني: لا يصدق عليه المعرف؛ لأنه مفعول به لا مفعول فيه، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: 185] ومعناه حينئذٍ بالفارسية: حاضر شدم روز جمعه رابا اين معنى كه مقارن شدم روز جمعه رابا اين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان كفته شودكه حاضر شدم باز جمعه را، (فإنَّ شُهُودَ يَومِ الجُمُعَةِ) وحضوره (لا يَكُونُ إلَّا يَومَ الجُمُعَةِ) فيكون يوم الجمعة مفعولًا فيه، لأن الشهود لم يكن إلا فيه وليس كذلك لأن يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا آنفًا، فلم يكن التعريف مانعًا لدخول ما ليس من أفراد المحدود فيه، (فَلَو اعتُبِرَ) بالبناء للمفعول (في التَّعرِيفِ قَيدُ الحَيثِيَّةِ) بالرفع نائبه (أي: المَفعُولُ فِيهِ مَا فُعِلَ فِيهِ فِعلٌ مَذكُورٌ مِن حَيثُ إِنَّهُ فُعِلَ فِيهِ فِعلٌ مَذكُورٌ) هذا اعتبار قيد الحيثية (لَخَرَجَ) جواب لو (مِثلُ هَذا المِثَالِ) يعني: شهدت يوم الجمعة، وقولك أيضًا: فضل الله يوم الجمعة (مِنهُ) أي: من تعريف المفعول فيه فيكون جامعًا لأفراده ومانعًا لأغياره، (فإنَّ ذِكرَ يَومِ الجُمُعَةِ فِيهِ) أي: في المثال المذكور (لَيسَ مِن حَيثُ إنَّهُ فُعِلَ فِيهِ) أي: في ذلك المثال (فِعلٌ مَذكُورٌ) حتى يكون يوم الجمعة مفعولًا فيه للفعل المذكور وهو الشهود، (بَل) ذكر (مِن حَيثُ إنّهُ وَقَعَ عَلَيهِ) أي:

فعل مذكور. ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله: «مذكور» إلا لزيادة تصوير المعرف.

وقوله: (مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ) بيان لـ«ما» الموصولة أو الموصوفة، إشارة ....

على يوم الجمعة (فِعلٌ مَذكُورٌ) فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولًا به لا مفعولًا فيه فيكون التعريف مانعًا من دخول غيره فيه.

(وَلا يَخفَى عَلَيكَ) أيها الطالب المنصف (أَنَّهُ) أي: الشأن (عَلَى تَقدِيرِ اعتِبَارِ قَيدِ الحَيثيّةِ) في التعريف فيه تتابع الإضافات مثل قوله:

حمامة جرعى حومة الجندل

(لا حَاجَةَ إِلَى قَولِهِ) أي: قول المصنف (مَذكُورٌ) في التعريف وقوله: على تقدير اعتبار الخ، من متعلقات قوله: لا حاجة، فتقديره: ولا يخفى عليك أنه لا حاجة إلى قول المصنف مذكور في التعريف؛ بناءً على تقدير اعتبار إلى آخره فإنه يكون تكرارًا أو لأنه إذا ذكر قوله: مذكور في الحيثية يكون قرينة على أنه مذكور في التعريف أيضًا، وأجيب عنه: بأنه ليس قيدًا مخرجًا لشيء بل لإتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد إيضاحه، تأمل.

(إِلَّا لزِيَادَةِ تَصوِيرِ المُعَرَّفِ) استثناء من قوله: لا حاجة إلى آخره أي: لا تكون الحاجة إليه إلا لزيادة الخ، وقوله: تصوير مصدر بمعنى الصورة، وقوله: المعرف بفتح الراء مصدر ميمي من التعريف؛ لأن المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثلاثي يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب، على ما صرح به في علم الصرف؛ فيكون المعنى: إلا لزيادة صورة التعريف، (وَقَولُهُ) مبتدأ «من زمانٍ أو مكانٍ» (بَيَانٌ) خبره (لـ: مَا) في قوله: ما فعل فيه فعل (المَوصُولَةُ أَو المَوصُوفَةُ) فيه إشارة إلى أن لفظة «ما» يجوز أن تكون موصولة وموصوفة والأول أولى، ولذا قدمه وإلى أن «من» بيانية و«من» البيانية إذا كان ما قبلها معرفة تكون حالًا وإذا كان نكرة تكون صفة، فههنا على الأول حال من ضمير الموصول فيكون حالًا منه أيضًا؛ لأن الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة (إِشَارَةً) نصب على أنه مفعول له لقوله: بيان يعني: وإنما جعل قوله: من زمان أو مكان بيانًا؛

إلى قسمي المفعول فيه، تمهيد لبيان حكم كل واحد منهما. وهو أي: المفعول فيه ضربان:

1 - ما يظهر فيه «في» وهو مجرور بها.

2 - وما يقدر فيه «في» وهو منصوب بتقديرها.

وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في». وأما المجرور بها ....

ليكون إشارة (إِلَى قِسمَي المَفعُولِ فِيهِ) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلًا لهما (تَمهِيدًا لِبَيَانِ حُكمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) أي: من ظرف الزمان وظرف المكان، وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما إلى المبهم والمحدود وبين النصب بتقدير: في وعدمه بإظهار في بقوله: (وَهُوَ أي: المَفعولُ فِيهِ ضَربَانِ) عند المصنف وأما عند الجمهور فواحد ليس إلا وهو المنصوب بتقدير في أحدهما (مَا يَظهَرُ فِيهِ في، وَهُوَ مَجرُورٌ بِهَا) كقولك: سرت في يوم الجمعة فيكون السير واقعًا في وقت من أوقات يوم الجمعة، (وَ) ثانيهما (مَا يُقَدَّرُ) مبني للمفعول (فِيهِ: في) الضمير راجع إلى الموصول وفي في محل الرفع على أنه نائب الفاعل لقوله: يقدر، (وَهُوَ) أي: ما يقدر فيه في (مَنصُوبٌ بِتَقدِيرِها) أي: بتقدير في كقولك: سرت يوم الجمعة فيكون السير أيضًا واقعًا في وقت من أوقات يوم الجمعة إلا أنه حذف منه في اختصارًا في اللفظ (وَهَذَا) أي: كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في (خِلافُ اصطِلاحِ القَومِ) أي: النحاة، وإنما عبر عنهم بالقوم تنبيهًا على أن المختار عند الشارح ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه كما أن اليوم في قولك: سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك في قولك: سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحل أيضًا فلا وجه لإطلاق المفعول فيه على الأول دون الثاني؛ (فإِنَّهُم) أي: القوم (لا يُطلِقُونَ المَفعُولَ فِيهِ) على شيء من الأشياء (إِلَّا عَلَى المَنصُوبِ بِتَقدِيرِ: في) ولذا قالوا: شرطه أي: شرط كون الاسم مفعولًا فيه بتقدير في أن يكون منصوبًا بتقدير: في فيكون المفعول فيه عندهم قسمًا واحدًا، وهو المنصوب بتقدير في (وَأَمَّا المَجرُورُ بِهَا) أي: وأما الظرف الذي ينجر بلفظة في مثل: سرت في يوم

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه. وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها أيضًا مفعولًا فيه، ولذلك قال: (وَشَرْطُ نَصْبِهِ) أي: شرط نصب المفعول فيه (تَقْدِيرِ «فِي»)؛ إذا التلفظ بها يوجب الجر.

(وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا) مبهمًا كان الزمان ....

الجمعة، وصليت في المسجد (**فَهُوَ**) أي: المجرور بها (**مَفعُولٌ بِهِ**) عندهم (**بِوَاسِطَةِ حَرفِ الجَرِّ**) كما أن المجرور بالباء في قولك: مررت بزيد وبمن وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة مفعول به (**لا مَفعُولٌ فِيهِ، وَخَالَفَهُم**) أي: خالف القوم (**المُصَنِّفُ حَيثُ جَعَلَ المَجرُورَ بِهَا**) أي: بلفظة: في (**أَيضًا**) أي: كما جعل المنصوب بتقدير في مفعولًا فيه (**مَفعُولًا فِيهِ**) وظني أن ما ذهب إليه المصنف هو الحق؛ لأن تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير: في يصدق أيضًا على المجرور بها؛ ولأنه كما يكون المنصوب ظرفًا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفًا له، وإذا صدق الحد صدق المحدود أيضًا؛ لأن صدق الحد على الشيء يستلزم صدق المحدود على ذلك الشيء؛ فيصح إطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح إطلاقه على المنصوب، (**وَلِذَلِكَ**) أي: ولأجل أن المجرور بفي مفعول فيه عنده أيضًا (**قَالَ**) المصنف «وشرط نصبه» ولم يقل: وشرطه كما قال القوم (**أَي: شَرطُ نَصبِ المَفعُولِ فِيهِ**) أي: شرط كونه منصوبًا، وقوله: وشرط نصبه مبتدأ (**تَقدِيرِ في**) خبره أي: أن يكون لفظة في مقدرة في النية يعني: أن تكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في النية؛ لأنها إن لم تكن مقدرة في النية أيضًا يكون اسمًا محضًا، ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولًا على مقتضى العامل؛ (**إِذَا التَّلَفُّظُ بِهَا يُوجِبُ الجَرَّ**) يعني: لأن كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه إما لفظًا أو تقديرًا أو محلا وإذا أريد نصبه يجب أن يقدر في، «وظروف» جمع ظرف مثل: قرون وقرن مضافًا إلى «الزمان» إضافة الدال إلى المدلول؛ فالإضافة لامية وقيل: إضافة العام إلى الخاص مثل: باب ساج وخاتم فضة فالإضافة حينئذ بيانية «كلها» بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الإضافة (**مُبهَمًا**) بالنصب خبر مقدم لكان (**كَانَ الزَّمَانُ**) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت

أو محدودًا (تَقْبَلُ ذَلِكَ) أي: تقدير «في»؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه أي: على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو: «صمْتُ دَهْرًا، وَأَفْطَرْتُ الْيَوْمَ».

(وَظُرُوفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ) المكان (مُبْهَمًا قَبِلَ ذَلِكَ) أي: تقدير «في» حملًا ....

والزمان (**أَو مَحدُودًا**) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك «تقبل» أي: ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم «ذلك» (**أي: تَقدِير: في لأنّ**) الزمان (**المُبهَمَ مِنها**) أي: من ظروف الزمان (**جُزءُ مَفهُومِ الفِعلِ**) لأن مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (**فَيَصِحُّ انتِصَابُهُ**) أي: فيصح أن ينصبه الفعل (**بلا وَاسِطَةٍ**) حرف بينهما (**كالمَصدَرِ**) أي: كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة، فكما يتعدى الفعل إلى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءًا من مفهومه فكذلك يتعدى إلى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءًا من مفهومه أيضًا والشيء لا يحتاج إلى الواسطة للعمل في جزئه، (**و**) الزمان (**المَحدُودُ مِنهَا**) أي: من ظروف الزمان (**مَحمُولٌ عَلَيهِ، أي**) قد حمل (**عَلَى**) الزمان (**المُبهَمِ**) الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح أن ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح أن ينصب الزمان المبهم لكنه إنما ينصبه بالحمل والتبع؛ (**لاشتِرَاكِهِمَا**) أي: لكون الزمان المبهم أو الزمان المحدود مشتركين (**في الزَّمَانِيَّةِ**) وكونهما جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتياز أحدهما عن الآخر ليس إلا بالصفة؛ لأن صفة أحدهما الإبهام وصفة الآخر التحديد أي: كونه محدودًا (**نَحوُ: صِمتُ دَهرًا**) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور، وقيل: الأبد وقيل: الدهر منكرًا (**وَأَفطَرتُ اليَومَ**) مثال للزمان المحدود.

«وظروف المكان إن كان» (**المَكَانُ**) يشير إلى أن الضمير في كان راجع إلى المضاف إليه وهو المكان، وإلا لوجب التأنيث ويجوز إرجاعه إلى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني أو النوع الثاني أو بأن يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو بأن تأنيث الظروف غير حقيقي؛ لكونه بتأويل الجماعة «مبهمًا» مثل: بعد وفوق وتحت وغير ذلك، «قبل ذلك» (**أي**) قبل المكان المبهم (**تَقديرُ في**) أو النصب بتقدير: في (**حَملًا**) بالنصب على أنه

على الزمان المبهم، لاشتراكهما في الإبهام، نحو: «جَلَسْتُ يَمِينَكَ» (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن مبهمًا، بل يكون محدودًا (فَلَا) يقبل تقدير «في»؛ إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتًا وصفة، نحو: «جَلَسْتُ فِي الْمَسْجِدِ».

مفعول له لقوله: قبل ذلك أي: لمحموليته (عَلَى الزَّمانِ المُبهَم) الذي هو جزء مفهوم الفعل (لاشتِرَاكِهِمَا) أي: لكون الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (في الإبهَام) أي: في كون كل واحد منهما موصوفًا بصفة الإبهام فيصح أن ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح أن ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثاني أصالة؛ لكونه جزء مفهومه والأول تبعًا لاشتراكه معه في الإبهام (نَحوُ: جَلَستُ يَمِينَكَ) وأمامك فإن يمينك ظرف مكان يصح أن يطلق على ما يقابل يمين المخاطب إلى انقطاع الأرض، وكذا أمامك وغيرهما من الجهات الست «وإلا» عطف على قوله: إن كان، والشارح أشار إليه بقوله: (أي: وَإِن لَم يَكُن) ظرف المكان (مُبهمًا، بَل يَكُونُ) المكان (مَحدُودًا) «فلا» (يَقبَلُ تَقدِيرُ في) أي: الانتصاب بتقدير في، بل لا بد فيه من ذكر في (إِذ لَم يُمكِن) انتصابه بالفعل بلا واسطة؛ لأنه ليس جزءًا لمفهومه ولم يمكن أيضًا (حَملُهُ عَلَى الزَّمَانِ المُبهَم) الذي هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن أيضًا حمله على المكان المبهم، وإن اتحدا ذاتًا؛ لأن انتصاب المكان المبهم لم يكن أصالة بل تبعًا وحملًا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير؛ (لاختِلافِهِمَا) أي: لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذَاتًا وَصِفَةً) لأن ذات الأول الزمان والثاني المكان وصفة الأول المبهم والثاني المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله وإذا لم يصح حمله بقي على حاله الأصلي وهو كون الواسطة مذكورة (نَحوُ: جَلَستُ في المَسجِدِ) بإظهار لفظ، في فعلم من هذا التفصيل أن الظروف أربعة أنواع: زمان مبهم أو محدود ومكان مبهم أو محدود، فالأول ينصب بتقدير في أصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينتصبان بتقديرها لكن تبعًا وحملًا لكون الأول مشتركًا للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات، والثاني في الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركًا له في الذات ولا في الصفة فكان أجنبيًا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب إظهارها.

(وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ) من المكان (بِالْجِهَاتِ السِّتِّ) وهي: «أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت»، وما في معناها، فإن «أمام زيد» مثلًا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهمًا.

ولما لم يتناول هذا التفسير ....

«وفسر» بالبناء للمفعول من التفسير «المبهم» نائبه، في إسناد التفسير إلى الغير والإعراض عن ذكر فاعله مع أنه أكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبًا إشارة إلى ضعفه؛ لأن اللائق بالمقام أن يفسر بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل البعض على البعض أي: قيل (المُبهَمُ مِنِ المَكَانِ) بيان المبهم وهو ما له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه كالجهات الست، فإن فوقًا مثلًا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو، وهي لا تدخل في المسمى فإن المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتًا إذا علا الشخص عليه، وقيل: ما سمى مدلوله بسبب أمر خارج عن مسماه، فإن تسمية الشيء أمامًا مثلًا بوقوعه إزاء وجه إنسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعني: المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت «بالجهات» جمع جهة وهي: الجانب «الست» بلا تاء التأنيث للمؤنث؛ لأن تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الأشياء، (وَهِيَ) أي: الجهات الست (أَمَامَ وَخَلفَ وَيَمِينَ وَشَمَالَ وَفَوقَ وتَحتَ) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك: السكنجبين خل وعسل وماء، فالحاصل: أن هذا تقسيم الكل إلى الأجزاء لا تقسيم الكلي إلى الجزئيات، (وَمَا في مَعناها) وفي معنى أمام قدام وفي معنى خلف بعد ووراء وفي معنى شمال يسار وكذا غيرها، (فإنّ أَمَامَ زَيدٌ مَثَلًا) قد سبق إعراب مثلًا (يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ مَا يُقَابِلُ وَجهَهُ) أي: وجه زيد (إِلَى انقِطَاعِ الأَرضِ) يعني: يجوز أن يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون أمام زيد مبهمًا وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه إلى نهاية العالم العلوي وتحته يتناول جميع ما يقابل رجله إلى نهاية العالم السفلي، (فَيَكُونُ) كل واحد من الجهات الست (مُبهَمًا).

(وَلَمَّا لَم يَتَنَاوُل هَذا التَّفسِيرُ) أي: تفسير المبهم من المكان بالجهات الست

بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال (وَحُمِلَ عَلَيْهِ) أي: على المبهم المفسر بالجهات الست («عِنْدَ وَلَدَى» وَشِبْهُهُمَا) نحو: «دون وسوى» (لِإِبْهَامِهِمَا) أي: لإبهام «عند ولدى»، ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه؛ لأن حكمه حكمهما.

(بَعضَ الظُّروفِ) بالنصب على أنه مفعول به لقوله: لم يتناول (المَكَانِيَّةِ) بالجر صفة الظروف (الجَائِزِ) بالجر أيضًا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله: (نَصبِهَا) بالرفع فاعلًا لها مثل قولك: مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجيء، (قَالَ) جواب لما أي: المصنف «وحمل» مبني للمفعول «عليه» (أي: عَلَى المُبهَمِ) من المكان (المُفَسَّرِ) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجِهَاتِ السّتِّ) متعلق بالمفسر «عند» في تقدير الرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لحمل، ومعناه الحوالي والجوانب الأربعة ويجوز فيه تثليث الفاء، والأصح الكسر وهو لازم النصب وينجر لفظًا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: 78]، (وَلَدَى) على وزن على بمعنى: عند والفرق بينهما أن يقال: المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر في خزائنك وإن كان غائبا عنك، ولا يقال: المال لدى زيد إلا فيما يحضر عنده مثل: أن يكون في جيبه أو في مكانه الذي هو جالس فيه الآن «وشبههما» بالرفع عطف على قوله: عند ولدى أي: وحمل على ذلك المبهم أيضًا شبه عند ولدى (نَحوُ: دُونَ) يقال المال دون زيد بمعنى: تحته فيكون بمعنى عند لأن تحت الشيء عنده (وَسِوَى) يقال: المال سوى زيد أي: مكانه لأن سوى بمعنى المكان كما سيجيء؛ «لإبهامهما» (أي: لإبهَامِ عِندَ وَلَدَى) أي: لكونهما مبهمين كالجهات الست، فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيها إلا أنه يجب التقدير فيهما لأنه لا يقال: المال في عند زيد، ولا في لدى زيد، وأما في الجهات الست، فيجوز لأنه يجوز أن يقال: صليت في أمامك وفي يمينك، كما يجوز أن يقال: جلست أمامك ويمينك، (وَلَم يَذكُر) المصنف (وَجهَ حَملِ شِبهِهِمَا) أي: شبه عند ولدى (عَلَيهِ) أي: على ذلك المبهم؛ (لأنَّ حُكمَهُ حُكمُهُمَا) أي: لأن حكم المشبه حكم المشبه به لأن المشبه غالبًا يكون في حكم المشبه به ويشترك في علته أيضًا فذكر

وفي بعض النسخ: «لإبهامها» كما هو الظاهر.

وكذا حمل على المبهم من المكان (لَفْظُ «مَكَانٍ») وإن كان معينًا، نحو: «جَلَسْتُ مَكَانَكَ» (لِكَثْرَتِهِ) في الاستعمال مثل الجهات الست لا لإبهامه.

(وَ) كذا حمل عليه (مَا بَعْدَ «دَخَلْتُ») ....

علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبًا، وقيل: ولك أن تجعل الضمير راجعًا إلى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به، ولك أن تجعله راجعًا إلى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور انتهى، (وَ) وقع (في بَعضِ النُّسَخِ) أي: نسخ «الكافية»؛ (لإبهَامِهَا) مقام لإبهامهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كَمَا هُوَ) راجع إلى الموصول (الظَّاهِرُ) ليكون وجه الحمل مذكورًا في المحمولات كلها لأن الظاهر حينئذٍ يكون الضمير راجعًا إلى عند ولدى وشبههما ويحتمل أن يرجع إلى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذٍ علة للتفسير والحمل «و» (كَذَا) أي: كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حُمِلَ) أيضًا (عَلَى المُبهَمِ مِن المَكَانِ) المفسر بالجهات الست «لفظ مكانٍ» وما في معناه كالمقام والموضع والمجلس إذا كان الفعل موافقًا له في إفادة معنى الاستقرار؛ إذ لا يقال: ضربت مكانك (وَإِن كَانَ) المكان (مُعَيّنًا) بالإضافة؛ لأنه لا يستعمل إلا مضافًا (نَحوُ: جَلَستُ مَكَانَكَ) ومقامك وموضعك ومجلسك؛ لأن في الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال: كتبت المصحف مكان كذا، بل في مكان كذا؛ «لكثرته» أي: لكثرة لفظ مكان (في الاستِعمَالِ مِثلُ) كثرة (الجِهَاتِ السّتِّ) فيه (لا لإبهَامِهِ) أي: لا لإبهام لفظ مكان لما قلنا: إنه معين بالإضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز أن يكون الإبهام أيضًا لأن الكثرة تورث الإبهام.

«و» (كَذَا) أي: كما حملت الأشياء الأول كذلك (حُمِلَ عَلَيهِ) أي: على المبهم من المكان «ما» أي: المكان المحدود الذي وقع (بَعدَ دَخَلتُ) وما يقارنه من نحو: نزلت وسكنت، وفي الرضي: واعلم أن دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي عليه مبهمًا كان أو لا نحو: دخلت الدار

وإن كان معينًا (نَحْوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ») لكثرته في الاستعمال، لا لإبهامه (عَلَى الْأَصَحِّ) أي: على المذهب الأصح، فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، لكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر، لكنه حذف لكثرة استعماله، وهذا محل تأمل، فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه.

ونزلت الخان وسكنت الغرفة؛ لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني: في معها في غير المبهم أيضًا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى .(**وإن كان معينا**) «نحو: دخلت الدار» فإن الدار مكان محدود معين لا بد فيه من لفظة: في إلا أنه حذف منه لفظة في اتساعًا؛ (**لِكَثْرَتِهِ فِي الاستِعمَالِ**) أي: لكثرة استعمال هذا المثال أو لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرًا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ، (**لا لإبهَامِهِ**) لما قلنا: أن ما بعد دخلت معين «على الأصح» متعلق بقوله: حمل (أي) حملًا واقعًا (**عَلَى المَذهَبِ الأَصَحِّ**) أي: القول الأصح؛ لأن المذهب يستعمل في القول يقال: مذهب فلان هكذا أي: قوله (**فإِنَّهُ ذَهَبَ بَعضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ بِهِ**) لأنه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب، وفي الرضي: قال الجرومي إن دخلت متعد وما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى، (**لَكِن الأَصَحّ أَنَّهُ مَفعُولٌ فِيهِ**) لأن الدخول لازم ألا يرى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في لأنه يقال: دخلت في الأمر ولا يقال دخلت الأمر، ولأنه لا يتعلق بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر، ولأن مصدره يجيء على وزن فعول، وما يجيء مصدره كذلك يكون لازمًا غالبًا مثل: القعود والجلوس والخروج، (**وَالأَصلُ استِعمَالُهُ**) أي: استعمال دخلت (**بِحَرفِ الجَرِّ**) يعني: بلفظة في ويقال: دخلت في الدار لما عرفت أن الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر أعني: في (**لَكِنَّهُ حُذِفَ**) حرف الجر من اللفظ تخفيفًا؛ (**لِكَثرَةِ استِعمَالِهِ، وَهَذَا**) أي: كون ما بعد دخلت مفعولًا فيه على الأصح وكون دخلت لازمًا (**مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، فإِنَّ الفِعلَ**) مطلقًا (**لا يَطلُبُ المَفعُولَ فِيهِ إِلَّا بَعدَ تَمَامِ مَعنَاهُ**) وتمام معناه إن كان لازمًا بفاعله وإذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو:

ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني»، فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه. ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإنك إذا قلت: «ضربت زيدًا في الدار» التي هي جزء من البلد، ....

جلست في مكان كذا، وصمت يوم الخميس، وإن كان متعديًا بالفاعل والمفعول به وإذا تم بهما يطلبه أيضًا نحو: ضربت زيدًا في مكان كذا، وقرأت هذه المسألة أمامك، **(وَلا شَكَّ أَنَّ مَعنَى الدُّخُولِ لا يَتِمُّ بِدُونِ الدَّارِ)** يعني: لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما أن الضرب في قولك: ضربت زيدًا لا يتم بدون زيد، **(وَبَعدَ تَمَامِ مَعنَاهُ بِهَا)** أي: بعد تمام معنى الدخول بالدار **(يَطلُبُ المَفعُولَ فِيهِ)** كما أن معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذٍ متعديًا والدار بعده مفعولًا به كما في قولك: ضربت زيدًا؛ لأن الضرب متعد وزيدًا مفعول به وفيه نظر لأن معنى الدخول يتم بفاعله كما أن معنى الجلوس في قولك: جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازمًا والدار مفعولًا فيه، **(كَمَا إذَا قُلتَ: دَخَلتَ الدَّارَ في البَلَدِ الفُلاني)** في المحلة الفلانية؛ **(فالظَّاهِرِ: أَنَّهُ)** أي: الدار في هذا المثال **(مَفعُولٌ بِهِ)** كزيد في قولك: ضربت زيدًا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فإنه مفعول به **(لا مَفعُولٌ فِيهِ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ)** خبر مقدم **(ذَلِكَ)** أي: كون ما بعد دخلت مفعولًا به لا مفعولًا فيه **(أنّ كُلَّ فِعلٍ)** لازمًا كان أو متعديًا **(نُسِبَ)** مبني للمفعول والجملة صفة الفعل **(إِلَى مَكَانٍ خَاصٍّ بِوُقُوعِهِ فِيهِ)** كالدار مثلًا لأنه يقال: هذا الفعل فعل ههنا **(يَصِحُّ أَن يُنسَبَ)** مبني له أيضًا أي: يصح نسبة ذلك الفعل والجملة أعني: جملة يصح خبر أن وأن مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك: عندي أنك منطلق **(إِلَى مَكَانٍ)** متعلق بينسب **(شَامِلٍ)** بالجر صفة مكان **(لَهُ)** أي: للمكان الخاص الذي وقع فيه **(وَلِغَيرِهِ)** أي: ولغير ذلك المكان **(فإِنَّكَ إذَا قُلتَ: ضَرَبتُ زَيدًا في الدَّارِ الَّتِي هِيَ جُزءٌ مِن البَلَدِ)** فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار؛ لأن فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك إلا فيها فكان الدار مكانًا خاصا له والمكان العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانًا عاما لشموله لها وكون

فكما يصح أن تقول: «ضربت زيدًا في الدار» كذلك يصح أن تقول: «ضربت زيدًا في البلد»، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك، فإنه إذا قال الداخل في البلد: «دخلت الدار» لا يصح أن يقول: «دخلت البلد»، فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت فيها، فلا يكون الدار مفعولًا فيه، بل مفعولًا به.

الدار جزءًا منه، (**فَكَمَا يَصِحُّ أَن**) تنسب إلى المكان الخاص الذي وقع فيه و(**تَقُولَ: ضَرَبتُ زَيدًا في الدَّارِ**) وصليت الصلاة في المسجد (**كَذَلِكَ**) أي: مثل هذا (**يَصِحُّ أَن**) تنسبه إلى المكان العام و(**تَقُولُ: ضَرَبتُ زَيدًا في البَلَدِ**) وصليت الصلاة في المدينة إلا أن النسبة في الأول: حقيقة لأن فعل الضرب وقع منك في الحقيقة في الدار، وفي الثاني: مجاز بعلاقة الجزئية لأن الدار جزء من البلد مثل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: 19] (**وَفِعلُ الدُّخُولِ**) في قولك دخلت الدار (**بِالنِّسبَةِ إِلَى الدَّارِ لَيسَ كَذَلِكَ**) أي: ليس كنسبة الضرب إلى الدار في أن يصح نسبته إلى مكان خاص ثم إلى مكان عام له ولغيره بل ليس إلا كنسبة الضرب إلى زيد لأن من ضرب زيدًا يصح أن يقول: ضربت زيدًا، ولا يصح أن يقول: ضربت القوم فكذلك الدار الداخل في البلد يصح أن يقول: دخلت الدار ولا يصح أن يقول: دخلت البلد فكما أن زيدًا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه.

(**فإِنّهُ إِذَا قَالَ الدَّاخِلُ في البَلَدِ**) الآن (**دَخَلتُ الدَّارَ**) يصح و(**لا يَصِحّ أَن يَقُولَ: دَخَلتُ البَلَدَ**) لأنه لم يوجد منه الآن الدخول في البلد؛ لأنه الآن في البلد والدخول إنما يكون بعد الخروج والمفروض أن يكون في البلد ويدخل في الدار (**فَنِسبَةُ الدُّخُولِ إلى الدّارِ**) في قولك: دخلت الدار (**لَيسَت كَنِسبَةِ الأَفعَالِ إِلَى أَمكِنَتِهَا الَّتِي فُعِلَت**) تلك الأفعال (**فِيهَا**) يعني: كنسبة كل فعل إلى مكان خاص له بل نسبة الدخول إلى الدار كنسبة الضرب إلى زيد فكما أن زيدًا مفعول به كذلك الدار مفعول به، (**فَلَا يَكُونُ الدَّارُ مَفعُولًا فيهِ، بَل مَفعُولًا بِهِ**) وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة أن يكون الدار مفعولًا به كالخارج من الدار من قبل أن يخرج من البلد، فيصح أن يقول: خرجت من الدار ولا يصح أن يقول: خرجت من البلد وكالصائم في قولك: صمت يوم الجمعة، يصح أن

وقيل: معناه على الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال «دخلتُ» مع «في» نحو: «دخلت في الدار» صحيح، لكنَّ الأصح استعماله بدون «في». ونقل عن سيبويه أن استعماله بـ«في» شاذ.

(وَيُنْصَبُ) أي: المفعول فيه (بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ) بلا شريطة التفسير، نحو: «يوم الجمعة» فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: «مَتَى سِرْتَ؟» أي: سرتُ يوم الجمعة.

يقول: صمت يوم الجمعة، ولا يصح أن يقول: صمت الشهر أو السنة، ومع هذا أن يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به إلى غير ذلك.

(وَقِيلَ مَعناهُ) أي: معنى قول المصنف على الأصح (عَلَى الاستِعمَالِ الأَصَحِّ فَيَكُونُ) قوله بناء على هذا المعنى (إِشَارَةً إِلَى أَنَّ استِعمَالَ دَخَلتُ مَع: في، نحوِ: دَخَلتُ في الدَّارِ صَحِيحٌ) كما أن استعمال سائر الأفعال المتعدية إلى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو: سرت في يوم الجمعة، وجلست في أمامك، وسرت في وقت ما وغير ذلك، (لَكِن الأَصَحّ استِعمَالُهُ) أي: استعمال دخلت (بدُونِ) لفظة (في) كما أن الأصح استعمال سائر الأفعال بدون لفظة في للاختصار، وإيذانًا بأنها نزلت منزلة الأفعال المتعدية بنفسها، وفي قوله: إشارة، إلى أن الأصل في اسم التفضيل أن يكون أصل الفعل موجودًا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل: زيد أفضل من عمرو وأن الفضل موجود في: زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو، (وَنُقِلَ عَن سِيبويهِ أنّ استِعمالَهُ) يعني: استعمال دخلت (بـ: في شَاذٌّ) لأن ما خالف الأصح يكون شاذا عند الفحول دون الغفول، وهذا التوجيه أيضًا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولًا فيه؛ لأنه إذا استعمل بفي يكون مفعولًا فيه عند المصنف لما سبق.

«وينصب» بالبناء للمفعول (أي: المَفعُولُ فِيهِ) «بعاملٍ مضمرٍ» أي: محذوف جوازًا (بِلا شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ) أي: بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق إما بقرينة مقالية (نَحوُ: يَومَ الجُمُعَةِ، في جَوَابٍ) متعلق بالمثل (مِن قَالَ) سائلًا (مَتَى سِرتَ) أنت (أَي: سِرتُ) أنا يوم الجمعة، فإن (يَومَ الجُمُعَةِ) مفعول فيه حذف فعله الناصب له جوازًا، وهو سرت بقرينة مقالية وهي

(بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ وَعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ) نحو: «يوم الجمعة صمتُ فيه»، والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به.

قول من قال: متى سرت أنت أو حالية كقولك: لمن أراد أن يجلس هذا المكان أي: اجلس هذا المكان ولمن أراد الخروج يوم الجمعة أي: اخرج يوم الجمعة، «و» ينصب المفعول فيه أيضًا (بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ) أي: محذوف «على شريطة التفسير» وجوبًا حيث لا يجوز إظهاره؛ لأن الفعل المفسر له قد أغنى عنه (نَحوُ: يَومَ الجُمُعَةِ صِمتُ فِيهِ) أي: صمت يوم الجمعة صمت فيه، فأضمر الفعل الأول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وأضمر الأول دون الثاني ليكون أولًا إجمالًا وثانيًا تفصيلًا، (وَالتَّفصِيلُ فيهِ) أي: في كون المفعول فيه منصوبًا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بِعَينِهِ) أي: موافقًا لما سبق من غير فرق (كَمَا مَرَّ في المَفعُولِ بِهِ) ويكون حكمه حكم ما أضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو: يوم الجمعة سرت فيه، واختيار النصب في نحو: إنما يوم الجمعة سرت فيه، واستواء الأمرين في نحو قولك: يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو، ووجوب النصب في نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه سرت، كذا قاله السيد عبد الله.

* * *

[المفعول له]

(الْمَفْعُولُ لَهُ: هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ) أي: لقصد تحصيله، أو لسبب وجوده. وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقًا، أو به، أو فيه، أو معه (فَعْلٌ) أي: حدث (مَذْكُورٌ) أي: ملفوظ حقيقة أو حكمًا، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا، كما إذا قلت: «تأديبًا» في جواب من قال: ....

[المفعول له]

«المفعول له» قد سبق إعرابه أي: الذي فعل لأجله «هو» أي: المفعول له في اصطلاح النحاة «ما» أي: اسم ما «فعل» مبني للمفعول «لأجله» الضمير راجع إلى الموصول (أي: لِقَصدِ تَحصِيلِهِ) أي: تحصيل المفعول له كما في ضربته تأديبًا، (أَو لِسَبَبِ وُجُودِهِ) كما في قعدت عن الحرب جبنًا يعني: أثرًا كان كالمثال الأول فإن التأديب أثر الضرب وفائدته أو مؤثرًا كالمثال الثاني فإن الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله: ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره، (وَخَرَجَ بِهِ) أي: بقوله: لأجله (سَائِرُ المَفَاعِيلِ) أي: باقي المفاعيل (مِمَّا فُعِلَ مُطلقًا أو بِهِ أو فِيهِ أو مَعَهُ) يعني: من المفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه أو المفعول معه، فإن في كل واحد منها ما فعل لأجله بل مطلقًا أو فعل به أو فعل فيه أو فعل معه، (فِعلٌ) بالرفع نائبه (أي: حَدَثٌ) وفيه إشارة إلى أن المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر كما ذكر (مَذكُورٌ) بالرفع صفة الفعل (أي: مَلفُوظٌ حَقِيقَةً) كالمثالين المذكورين (أَو حُكمًا) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازًا بقرينة مقالية كالمثال المذكور في الشرح أو حالية كما إذا قلت: تأديبًا لمن أراد أن يضرب غلامه أي: أتضربه تأديبًا أي: أتريد أن تضربه تأديبًا ولمن قعد عن الحرب جبنًا يعني: أقعدت عنها جبنًا، (فَلا يَخرُجُ عَنهُ مَا كانَ فِعلُهُ مُقَدَّرًا) يعني: إذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازًا؛ لأن المقدر في حكم المذكور إما بالقرينة المقالية (كَمَا إذَا قُلتَ) أنت مجيبًا للسائل (تَأدِيبًا، في جَوَابِ مَن قَالَ) سائلًا لك

«لم ضربت زيدًا». فقوله: «مذكور» احترازٌ عن مثل: «أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ».

فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو أي: الفعل الذي فُعل لأجله مذكور في الجملة كما في «ضَرَبْتَ زَيْدًا؟»

قلنا: المراد مذكور معه. فإن قلت: هو مذكور معه في «ضَرَبْتُ زيدًا تَأْدِيبًا؟».

قلنا: المراد مذكور مع في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ ....

(لِمَ ضَرَبتَ زَيدًا) أو بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعًا، (فَقَولُهُ) أي: قول المصنف (مَذكُورٌ احترازٌ عن) أي: احترز به مما لم يذكر فعله لا حقيقةً ولا حكمًا، (مِثلُ: أَعجَبَنِي التَّأدِيبُ) وعجبت عن التأديب أو أعجبني تأديبك أو عجبت عن تأديبك وغير ذلك؛ فإنه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب، ولكنه ليس بمذكور لا حقيقةً ولا حكمًا، وفي الرضي: فإن التأديب فعل له الضرب إلا أنك لم تذكره لا لفظًا ولا تقديرًا انتهى.

(فَإِن قُلتَ: كَيفَ يَصِحُّ الاحتِرَازُ بِهِ) أي: بقوله مذكور (عَنهُ) أي: عن مثل أعجبني التأديب (وَهُوَ أي: الفِعلُ الَّذِي فُعِلَ لأَجلِهِ) أي: لقصد تحصيله (مَذكُورٌ في الجُملَةِ) أي: في بعض الأمثلة (كَمَا في) قولك: (ضَرَبتُ زَيدًا) لأن ذكر الفعل الذي فعل لأجله في هذا المثال يؤذن بذكره في مثل: أعجبني التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكمًا فيرد السؤال المذكور (قُلنا: المُرَادُ) من قوله مذكور (مَذكُورٌ مَعَهُ) كالمثال الذي أورده السائل وأما المثال الذي احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فإن قُلتَ: هُوَ) أي: الفعل الذي فعل لأجله (مَذكُورٌ مَعَهُ) أي: مع المفعول له كما (في) قولك: (ضَرَبتُ زَيدًا تَأدِيبًا) وكون الفعل مذكورًا معه في هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورًا في ذلك المثال فيكون الفعل مذكورًا فيه حكمًا فيرد السؤال الأول، (قُلنا: المُرَادُ) بقوله (مَذكُورٌ مَعَ) أي: مع المفعول له (في التَّركِيبِ الَّذِي هُوَ) المفعول له (فِيهِ) يعني: أن يكون الفعل الذي فعل لأجله مذكورًا مع المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور لم يذكر الفعل الذي فعل لأجله معه فيه لا لفظًا ولا تقديرًا، فاندفع أيضًا السؤال المذكور، (وَيَرِدُ حِينَئِذٍ) أي: حين كون

نحو: «أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ الَّذِي ضَرَبْتَ لِأَجْلِهِ»، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه.

(مِثْلُ: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا») لَهُ مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل، وهو الضرب، فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه.

(وَ«قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا») مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو ....

المراد من قوله: مذكور مذكورًا معه في التركيب الذي هو فيه (نَحوُ: أَعجَبَني التَّأدِيبُ الَّذِي ضَرَبتُ) أنت (لأَجلِهِ) أي: لقصد تحصيله فإن الفعل الذي فعل لأجله مذكور في هذا التركيب معه مع أنه لم يكن مفعولًا له والتأديب بالرفع فاعل: أعجبني (اللَّهُمَّ) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما أي: في الجواب الذي في ثبوته ضعف، وكأنه يستعان في إثباته من الله تعالى كذا في «حاشية المطول» (إِلّا أَن يُرَادَ بِذِكرِهِ مَعَهُ) أي: بذكر الفعل الذي فعله لأجله مع المفعول له (إِيرَادُهُ) بالرفع خبر لقوله: أن يراد لأنه مبتدأ يعني: المراد بذكر الفعل مع المفعول له أن يؤتى الفعل (مَعَهُ) أي: مع المفعول له (للعَمَلِ فيهِ) أي: ليكون الفعل عاملًا فيه ويجوز أن يكون إيراده مرفوعًا على أنه قائم مقام الفاعل لقوله أن يراد فعلى هذا أي: على تقدير أن يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له أما أن يكون علة وغرضًا يعني: أثرًا للفعل «مثل: ضربته تأديبًا له» لأن التأديب علة غائية للفعل وأثر له، مثل مبتدأ وقوله: (مِثَالٌ) خبره (لِمَا فُعِلَ) أي: للمفعول له الذي فعل (لِقَصدِ تَحصِيلِهِ فُعِلَ وَهُوَ) أي: ذلك الفعل (الضَّربُ) الصادر عن المتكلم؛ (فإنّ التَّأدِيبَ إنَّمَا يَحصُلُ) في هذا المثال (بالضَّربِ وَيَتَرَتَّبُ عَلَيهِ) فيكون أثرًا له وغرضًا، كما أن الانكسار في قولك: كسرت الزجاج إنما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون أثرًا له، «و» إما أن يكون علة له فقط مثل: «قعدت عن الحرب جبنًا» لأن الجبن علة للقعود وليس بغرض وأثر له، بل مؤثر له، وفي «الحاشية»: إشارة إلى أن المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولًا من وجه، وقدم الثاني لأنه أهم لدفعه انتهى.

(مِثَالٌ لِمَا فُعِلَ) أي: للمفعول له الذي فعل (بِسَبَبِ وُجُودِهِ فِعلٌ، وَهُوَ) أي:

القعود، فإن القعود إنما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن، والقائل بكون المفعول له معمولًا مستقلًا غير داخل في المفعول المطلق يخالف (خِلَافًا) ظاهرًا (لِلزَّجَّاجِ)، (فَإِنَّهُ) أي: المفعول له (عِنْدَهُ) أي: عند الزجاج (مَصْدَرٌ) من غير لفظ فعله، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: «أَدَّبْتُهُ بِالضَّرْبِ تَأْدِيبًا، وَجَبُنْتُ ....

ذلك الفعل (**القُعُودُ، فإنّ القُعُودَ إنَّمَا وَقَعَ مِن الفَاعِلِ وَصَدَرَ عَنهُ بِسَبَبِ الجُبنِ**) فيه وهو متقدم على الفعل في الوجود (**وَالقَائِلُ**) أي: الذي قال (**بِكَونِ المَفعُولِ لَهُ مَعمُولًا**) من معمولات الفعل (**مُستَقِلًّا**) في كونه معمولًا له (**غَيرَ دَاخِلٍ في المَفعُولِ المُطلَقِ**) يعني: قال جمهور النحاة: إن المفعول له معمول مستقل للفعل كما إن المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة، (**يُخَالِفُ**) «خلافًا» فيه إشارة إلى أن نصب خلافًا بناء على أنه مفعول مطلق وإلى أن المخالفة مسندة إلى النحاة حيث جعل الزجاج أصلًا لكونه أمامًا في هذا الفن إلا أن الأولى إسنادها إلى الزجاج، وجعل النحاة أصلًا، ولذا قال في «الحاشية»: والأظهر أن يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافًا لأن قول النحاة أصل والخلاف إنما وقع منه انتهى، (**ظَاهِرًا**) وإنما قال: ظاهرًا، لأنه بعد التأويل الآتي ليس لأحد خلاف في أنه مفعول مطلق، وإنما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل أربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق فصارت خمسة، والخلاف إنما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله: ظاهرًا «للزجاج» فعال من: زج يزج إما لكونه صانعًا للزجاج وإما لكونه بائعه كما يقال: قدار لصانع القدر ولبائعه وكذا خفاف وبزاز؛ «فإنه» (**أي: المَفعُولَ لَهُ**) «عنده» (**أي: عِندَ الزَّجَّاجِ**) «مصدرٌ» أي: مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال: فإنه عنده مفعول مطلق لكان أوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارًا، (**مِن غَيرِ لَفظِ فِعلِهِ**) العامل فيه مثل: قعدت جلوسًا؛ (**فالمَعنَى عِندَهُ**) أي: عند الزجاج (**في المِثَالَينِ المَذكُورَينِ**) في المتن وهما ضربته تأديبًا وقعدت عن الحرب جبنًا على وجهين إما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقًا لذلك الفعل مثل: (**أَدَّبتُهُ بالضَّربِ تَأدِيبًا، وَجَبُنتُ**

فِي الْقُعُودِ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا»، و«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ تَأْدِيبٍ، وَقَعَدْتُ قُعُودَ جُبْنٍ». ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته. ألا يُرى أن صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى «جاءني زيد راكبًا» جاءني زيد وقت الركوب من غير أن تخرج عن حقيقتها.

(وَشَرْطُ نَصْبِهِ) أي: شرط انتصاب المفعول له، ....

في القُعُودِ عَن الحَربِ جُبنًا، وَ) إما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف إلى ما جعل مفعولًا له عند الجهور ومفعولًا مطلقًا عند الزجاج مثل: **(ضَرَبتُهُ ضَربَ تَأدِيبٍ)** هذه الإضافة من قبيل إضافة السبب إلى المسبب أو من قبيل إضافة المعلول إلى العلة، **(وَقَعَدتُ قُعُودَ جُبنٍ)** هذه الإضافة من قبيل إضافة المسبب إلى السبب؛ لأن الجبن سبب للقعود عن الحرب.

(وَرُدَّ) مبني للمفعول من: رد يرد وبابه قال: **(قَولُ الزَّجَّاجِ)** أي: مقوله وهو أن المفعول له ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل **(بأنّ)** متعلق برد **(صِحَّةَ تَأوِيلِ نَوعٍ بِنَوعٍ)** آخر **(لا تَدخُلُهُ في حَقِيقَتِهِ)** يعني: بأن يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق إما بتقدير الفعل أو بتقدير المضاف صحيحًا لا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون أقسام المفاعيل أربعة، **(ألا يُرَى)** قوله: ألا كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيهًا على المدعى ويرى فعل مضارع مبني للمفعول إن كان من نبه غائبًا، ومبني للفاعل إن كان مخاطبًا فحينئذٍ يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، **(أَنَّ صِحَّةَ تَأوِيلِ الحَالِ بالظُّرفِ)** سواء كان الحال مفردًا أو جملة نحو: أتيتك والجيش قادم أي: هذا الوقت واقعة وثابتة **(مِن حَيثُ إنّ مَعنَى)** قولك: **(جَاءَني زَيدٌ رَاكِبًا، جَاءَنِي زَيدٌ وَقتَ الرُّكُوبِ)** قوله: **(مِن غَيرِ أَن تُخرِجَها عَن حَقِيقَتِها)** حال من الضمير المستكن في الخبر يعني: صحة تأويل الحال مفردة أو جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها يعني: لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل الظرف بالحال لا تخرجه عن حقيقته ونوعه مثل: جاءني زيد وقت التعليم أي: جاءني زيد حال كوني معلمًا.

«وشرط» مبتدأ مضاف إلى «نصبه» **(أي: شَرطُ انتِصَابِ المَفعُولِ لَهُ)** إشارة

لا شرط كون الاسم مفعولًا له، فالسمن والإكرام في قولك: «جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ وَلِإِكْرَامِكَ الزَّائِرَ عِنْدَهُ» مفعول له بناء على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه وشرط نصبه تقدير «في»، وهذا خلاف اصطلاح القوم (تَقْدِيرُ اللَّامِ)؛ ....

إلى أن الضمير المجرور راجع إلى المفعول له وإلى أن النصب نزل منزلة اللازم وأضيف إلى الفاعل أي: وشرط كون المفعول له منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، (**لا شَرطَ كَونِ الاسمِ**) مطلقًا (**مَفعُولًا لَهُ**) فالمفعول له عند المصنف أيضًا يعني: كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام، وهذا أيضًا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولًا له فقط (**فَالسَّمنُ**) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب: نصر، لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين أيضًا ويقال لبائعه سمان كذا في «الصحاح»، وما يستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له: دهن (**والإكرَامُ**) من أكرم (**في قَولِكَ: جِئتُكَ للسَّمنِ وَلإكرَامِكَ الزَّائِرِ**) والمخاصمة في قولك: خرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس مجرورًا باللام في الكل (**عِندَهُ**) أي: عند المصنف (**مَفعُولٌ لَهُ بِنَاءً عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيهِ حَدُّهُ**) وحده على ما سبق، ما فعل لأجله فعل مذكور، وههنا فعل المجيء لقصد تحصيل السمن أو لسبب وجود المخاصمة، فيكون كل واحد مفعولًا له، (**وَهَذَا**) أي: ما قاله المصنف ههنا وهو قوله: شرط نصبه (**كَمَا قَالَ: في المَفعُولِ فيهِ، وَشَرطُ نَصبِهِ تَقدِيرِ في، وَهَذَا**) أي: ما قاله ههنا من قوله: وشرط نصبه تقدير اللام، (**خِلافُ اصطِلاحِ القَومِ**) فإنهم لا يطلقون المفعول له إلا على المنصوب بتقدير اللام، وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر، وهو اللام لفظًا لا مفعول له ولهذا قالوا: وشرطه أي: شرط كون الاسم مفعولًا له تقدير اللام، وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولًا له أيضًا، وهو الحق لما سبق في المفعول فيه، «تقدير اللام» أي: أن تكون مقدرة، والمراد به: تقدير غير مراد من حيث العمل؛ إذ لو كان مرادًا لما صح نصبه كما في الإضافة التي بمعنى اللام، فإن اللام تراد فيها وإنما قدر لتفهم العلية من نفس

لأنها إذا ظهرت لزم الجر، وخص اللام بالذكر؛ لأنها الغالبة في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها من «من أو الباء أو في» مع أنها من دواخل المفعول له، كقوله تعالى: ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: 21]، وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾ [النساء: 160]، ....

المفعول له لا من اللام؛ (**لأَنَّهَا**) أي: لأن اللام (**إِذَا ظَهَرَت**) لفظًا (**لَزِمَ الجَرّ**) أي: جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة (**وَخَصَّ اللّامَ بالذِّكرِ**) الباء ههنا داخلة على المقصور أي: واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل: تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية؛ (**لأَنَّهَا**) أي: لأن اللام (**الغَالِبَةُ**) أي: غالبة الاستعمال (**في تَعلِيلاتِ الأَفعَالِ**) لأن أحد معانيها التي وضعت اللام لها التعليل؛ فكأنها أصل في هذا الباب وما يكون أصلًا يكون استعماله أوسع بخلاف غيرها فإنه وإن استعمل في التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنها كما أن أن وأن أصل في الحروف النواصب والجوازم حتى جاز إظهارهما وتقديرهما دون غيرهما على ما سيجيء، (**فَلا يُقَدَّرُ غَيرُها**) أي: غير اللام (**مِن**: مِن) بكسر الميم (**أَو البَاءِ**) الجارة للإلصاق (**أو في مَعَ أَنَّها**) أي: مع أن كلا من هذه الحروف (**مِن دَوَاخِلِ المَفعُولِ لَهُ كَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿خَٰشِعًا﴾) مفعول ثان لـ: رأيته والمفعول الأول الضمير البارز الراجع إلى الجبل أي: متواضعًا؛ لأن الخشوع التواضع أو ساكنًا مطمئنًا مثل قوله تعالى: ﴿تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: 39]، أي: ساكنة مطمئنة لأمر الله، (﴿مُّتَصَدِّعًا﴾) التصدع التفرق يقال: تصدع القوم أي: تفرقوا وبالفارسية: يرا كنده شدن، مفعول ثانٍ أيضًا لـ: رأيته (﴿مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾) علة للتصدع بـ: من الجارة أي: لرأيت ذلك الجبل خاشعًا أي: منقادًا لأمر الله متصدعًا أي: متفرقًا لخوفه من الله تعالى وعذابه، هذا مثال لكون المفعول له بـ: من الجارة.

(**وَقَولُهُ تَعَالَى**: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾) وفي الرضي: والباء السببية ههنا كاللام يعني: علة للتحريم أي: فحرمنا على بني اسرائيل طيبات أحلت أي: أشياء كانت حلالًا لهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لأجل ظلم صدر عنهم على ما بين في كتب التفسير، وهذا مثال لكون المفعول له بالباء

وقوله عليه السلام: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»، أي: لأجلها.

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها من اللفظ، وإبقائها في النية، وكان الأصل إبقاءها في اللفظ كما كان في النية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى الشرط، بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال: (وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا) ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل ....

الجارة (وَقَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: إن اِمرَأَةٌ دَخَلَت النَّارَ) قوله: إن مخففة من الثقيلة عملت في ضمير القصة المقدر أي: إنها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لأن أي: عملت عملًا يكون سببًا لدخول النار (فِي هِرَّةٍ، أي: لأَجلِهَا) أي: لأجل هرة أمسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الأرض فماتت من الجوع والعطش، وهذا مثال للمفعول له الذي بـ: في (وَلَمَّا كَانَ تَقدِيرُ اللَّامِ) في قوله: وشرط نصبه تقدير اللام (عِبَارَةً عَن حَذفِهَا) أي: اللام (مِن اللَّفظِ وَ) عن (إِبقَائِهَا فِي النِّيَّةِ) لا عن حذفها نسيًا منسيًا بأن تحذف في اللفظ والنية معًا؛ لأنه لو كان كذلك لما قيل: وشرط نصبه تقدير اللام، (وَ) الحال أنه (كَانَ الأَصلُ) في تعليلات الأفعال (إِبقَاءَها) أي: اللام (في اللَّفظِ) لأن اللام وضعت للتعليل والأصل فيما وضع له أن يكون مذكورًا لفظًا؛ ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره، (كَمَا كَانَ) الأصل إبقاءها (في النِّيَةِ) إذا كان كذلك (فَلَا حَاجَةَ في إِبقَائِها في النِّيّةِ إِلَى الشَّرطِ) لكونه أصلًا وما يكون جاريًا على الأصل لا يحتاج إلى الشرط لكونه مستعملًا على الأصل، (بَل الحَاجَةُ إِلَيهِ) أي: إلى الشرط (إِنَّمَا تَكُونُ في حَذفِهَا) أي: اللام (مِن اللَّفظِ) لكونه مخالفًا للأصل وما يكون مخالفًا للأصل يحتاج إلى الشرط ليكون الشرط أي: ما جعل شرطًا دليلًا وعلامة عليه؛ (وَلِهَذَا) أي: لكون التقدير عبارة عن الحذف (قَالَ:) «وإنما يجوز حذفها» أي: اللام بوضع المظهر موضع المضمر، قيل: إنما وضعه موضعه إشارة إلى اتحاد الحذف، والتقدير: وإن فرق بعضهم بينهما بأن التقدير ترك في اللفظ وإبقاء في النية كما قال به الشارح، والحذف ترك في اللفظ والنية معًا، وفي قوله: يجوز إشارة إلى أن تقدير اللام عند وجود الشروط المذكورة بأسرها جائز لا واجب؛ لأن وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة، (وَلَم يَكتَفِ) المصنف في التعبير (بِإِرجَاعِ ضَمِيرِ الفَاعِلِ)

إلى تقدير اللام، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها (إِذَا كَانَ) المفعول له (فِعْلًا) احتراز به عما إذا كان عينًا، نحو: «جئتك للسمن» (لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِهِ) أي: اتحاد فاعله وفاعل عامله، احتراز به عما إذا كان فعلًا لغيره نحو: «جئتك لمجيئك إياي»

المستكن في يجوز (إِلَى تَقدِيرِ اللّامِ) ولم يقل، وإنما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف، وقيل: ولم يقل وإنما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع إلى التقدير تنصيصًا على مقصوده من بيان شرط الحذف؛ إذ لو أضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده إلى نصبه بتقدير اللام انتهى.

(فَيَجُوزُ حَذفُهَا) أي: حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كَمَا يَجُوزُ ذِكرُها) عند وجودها وشروطها ثلاثة: أحدهما ما ذكره بقوله: «إذا كان» (المَفعُولُ لَهُ) «فعلًا» أي: دالا على الحدث ولم يقل: مصدرًا كما هو عادة السلف؛ لأن قوله: فعلًا يغني عنه لأن المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملًا للشخص على الفعل فقوله: فعلًا، (احتِرَازٌ بِهِ عَمَّا) أي: عن الشيء الذي دخل عليه اللام (إِذَا كَانَ) ذلك الشيء (عَينًا) قائمًا بذاته لا معنى قائمًا بغيره فإن اللام إذا كان ما دخل عليه عينًا لازم لفظًا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون أجنبيًا، فتلزم الواسطة وهي اللام (نَحوُ: جِئتُكَ للسَّمنِ) فإن السمن وإن كان باعثًا للمجيء في الظاهر وعلة له إلا أنه لما كان قائمًا بذاته لم يدخل تحت المجيء فلزم اللام، وثانيها ما ذكره بقوله: «لفاعل الفعل المعلل به» بفتح اللام الأولى والجار متعلق بقوله: فعلًا (أَي: اتِّحَادِ فَاعِلِهِ) أي: المفعول له (وَفَاعِلِ عَامِلِهِ) أي: عامل المفعول له يعني: يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون فاعلهما شخصًا واحدًا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم في قولك: ضربته تأديبًا، وكذا الجبن والقعود في قولك: قعدت عن الحرب جبنًا قائمان بالمتكلم، وهذا (احتِرَازٌ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ فِعلًا لِغَيرِهِ) أي: عما إذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بأن يكون فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له؛ لأن اللام لازم إذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لأن فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون أجنبيًا فيلزم اللام (نَحوُ: جِئتُكَ لِمَجِيئِكَ إِيَّاي) فإن المجيء الأول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما، وثالثها: ما ذكره بقوله:

(وَمُقَارِنًا لَهُ) أي: للفعل المذكور (فِي الْوُجُودِ) بأن يتحد زمان وجودهما نحو: «ضربته تأديبًا»؛ إذ زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار، أو يكون زمان وجود أحدهما بعضًا من زمان وجود الآخر، نحو: «قعدت عن الحرب جبنًا»، فإن زمان الفعل أعني: القعود بعض زمان المفعول له، أعني: الجبن ونحو: «شَهِدْتُ الْحَرْبَ إِيقَاعًا لِلصُّلْحِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ»، فإن ....

«ومقارنًا له» (أَي: للفِعلِ المَذكُورِ) أي: للفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له «في الوجود» لأن الأصل في التعليلات أن تقارن العلة للمعلول أي: لما جعلت علة له وذلك، (بأن يَتَّحِدَ زَمَانُ وُجُودِهِمَا) أي: وجود الفعل والمفعول له يعني: يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدًا؛ لأن الفعل الواقع أمس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل: خرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس، (نَحوُ: ضَرَبتُهُ تَأدِيبًا؛ إِذ زَمَانُ الضَّربِ) الصادر عن المتكلم (وَالتَّأدِيبِ) الصادر عنه أيضًا (وَاحِدٌ) وهو الزمان الماضي؛ لأن الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان فيه، بل هما في الحقيقة حدث واحد لأن المعنى أدبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا في الرضي؛ (إِذ لا مُغَايَرَةَ بَينَهُما) أي: بين زمان الفعل وزمان المفعول له (إِلَّا بالاعتِبَارِ) بأن تعتبر أن زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وإن اتحد في الواقع والحقيقة (أَو يَكُونَ) عطف على أن يتحد أي: بأن يكون (زَمَانُ وُجُودِ أَحَدِهِمَا) أي: زمان وجود أحد من الفعل أو المفعول له (بَعضًا مِن زَمَانِ وُجُودِ الآخَرِ) بأن يكون زمان أحدهما شاملًا ومحيطًا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نَحوُ: قَعَدتُ عَنِ الحَربِ جُبنًا، فإِنَّ زَمَانَ الفِعلِ) العامل في المفعول له (أَعني: القُعُودَ) الصادر عن المتكلم (بَعضُ زَمَانِ المَفعُولِ لَهُ، أَعني: الجُبنَ) القائم بالمتكلم أيضًا؛ لأن زمان وجود الجبن فيه أحاط بزمان وجود القعود؛ لأن زمان الثاني جزء من الزمان الأول، والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان، والجبن بضمتين لغة فيها، وبعضهم يقول: جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنًا فهو جبان وجبين أيضًا من باب ظرف، وامرأة جبان وجبين كذا في «الصحاح».

(وَ) زمان الفعل (نَحوُ: شَهِدتُ الحَربَ إِيقَاعًا للصُّلحِ بَينَ الفَرِيقَينِ؛ فإِنَّ

زمان المفعول له أعني: إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني: شهود الحرب. واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارنًا له في الوجود، نحو: «أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس»، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختل شيء منها.

زَمَانَ المَفعُولِ لَهُ، أَعني: إِيقَاعَ الصُّلحِ بينهما (**بَعضُ زَمَانِ الفِعلِ، أَعني: شُهُودَ الحَربِ**) لأن زمان إيقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب؛ لكونه حاصلًا في أثنائه وجزءًا من أجزائه.

(**وَاحتَرَزَ**) المصنف (**بِذَلِكَ القَيدِ**) أي: بالقيد الثالث وهو قوله: ومقارنًا له في الوجود (**عَمَّا**) أي: عن المفعول له الذي (**إِذَا لَم يَكُن**) أي: زمان وجوده (**مُقَارِنًا لَهُ**) أي: لزمان وجود الفعل (**فِي الوُجُودِ**) بأن يكون زمان وجود الفعل حالًا وزمان وجود المفعول له ماضيًا، (**نَحوُ: أَكرَمتُكَ اليَومَ لِوَعدِي بِذَلِكَ**) أي: بالإكرام إياك (**أَمسِ**) فإن المفعول له ههنا وهو الوعد وإن كان فعلًا لفاعل الفعل المعلل به إلا أنه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور؛ لأن زمان وجود الإكرام اليوم وزمان وجود الوعد أمس فلم يقترنا، (**وَإِنَّمَا اشتُرِطَ**) بالبناء للمفعول (**هَذِهِ الشَّرَائِطُ**) الثلاث لانتصابه باللام (**لأَنَّهُ**) أي: لأن المفعول له (**بِهَذِهِ الشَّرَائِطِ**) أي: بوجود هذه الشرائط بأسرها فيه (**يُشبِهُ المَصدَرَ**) أي: المفعول المطلق الذي لم يحتج في نصبه إلى الواسطة (**فَيَتَعَلَّقُ**) المفعول له (**بالفِعلِ بلا وَاسِطَةٍ**) حرف بينهما (**تَعَلُّقَ المَصدَرِ بِهِ**) يعني: فكما يشمل الفعل على مصدره لكونه جزءًا من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشمل على المفعول له الذي وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة أيضًا، وفي الرضي: لأن علة الأفعال كثيرًا ما تجيء جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية، والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى، (**بِخِلافِ ما إِذَا اختَلَّ**) من الاختلال (**شَيءٌ مِنهَا**) أي: بخلاف المفعول له الذي لم يوجد فيه واحد واثنان أو ثلاثة من الشروط فاللام حينئذٍ لازمة فيه؛ لخروجه عن كونه في ضمن الفعل، فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام؛ لعدم اقتضاء الفعل إياه.

* * *

[المفعول معه]

(الْمَفْعُولُ مَعَهُ) أي: الذي فعل بمصاحبة بأن يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه، أو المفعول في وقوع الفعل عليه.

فقوله: «معه» مفعول ما لم يسم فاعله أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه، وله، والضمير المجرور راجع إلى اللام. واعتذر

[المفعول معه]

«المفعول معه» قد سبق إعرابه (أَي: الَّذِي فُعِلَ) مبني للمفعول (بِمُصَاحَبَةٍ) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه نائب الفاعل، والضمير المجرور راجع إلى الموصول، وفيه إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: المفعول موصولة صلتها مفعول معه على ما سيجيء، والباء في قوله: (بأَن يَكُونَ) متعلقة بالمصاحبة (الفَاعِلُ) الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه (مُصَاحِبًا لَهُ) أي: للمفعول معه (في صُدُورِ الفِعلِ عَنهُ) أي: عن الفاعل مثل: استوى الماء والخشبة، فإن الاستواء مصاحب للخشبة حين أسند إلى الماء (أَو المَفعُولُ) عطف على قوله: الفاعل أي: أو بأن يكون المفعول مصاحبًا للمفعول معه (في وُقُوعِ الفِعلِ عَلَيهِ) أي: على المفعول مثل: كفاك وزيدًا درهمٌ، فإن الكفاية مصاحبة للمفعول معه، وهو قوله: وزيدًا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب، (فَقَولُهُ: مَعَهُ) منصوب لفظًا للزوم الظرفية إلا أنه مرفوع تقديرًا على أنه (مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) لقوله: المفعول كما قلنا آنفا (أُسنِدَ) بالبناء للمفعول (إِلَيهِ) أي: إلى قوله: معه لكونه مرفوعًا تقديرًا، قوله: (المَفعُولُ كَمَا أُسنِدَ) المفعول (إِلَى الجَارِّ وَالمَجرُورِ في) قوله: (المَفعُولِ بِهِ، وَ) المفعول (فِيهِ، وَ) المفعول (لَهُ، وَالضَّمِيرُ المَجرُورُ) في الكل (رَاجِعٌ إِلَى) الألف و(اللَّامِ) لكون الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسمًا موصولًا بمعنى: الذي أو التي (وَاعتُذِرَ) بالبناء للمفعول أي: بين العذر

عن نصبه بما جوّزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبًا جريًا على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي: أن هذا الرأي شريف جدًّا.

(**عَن نَصبِهِ**) أعني: عن نصب معه مع كونه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: المفعول ما لم يسم فاعله يجب أن يكون مرفوعًا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (**بِمَا جَوَّزَهُ**) أي: بالقاعدة التي أثبتها (**بَعضُ النُّحَاةِ مِن إِسنَادِ الفِعلِ**) بيان لما في قوله: بما جوزه يعني: جوزه بعض النحاة إسناد الفعل أو شبهه سواء كان مبنيًا للفاعل أو المفعول (**إِلَى لازِمِ النَّصبِ**) أي: إلى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية (**وَتَركِهِ**) بالجر عطف على إسناد الفعل والضمير راجع إلى لازم النصب أي: ومن ترك لازم النصب وإبقائه (**مَنصُوبًا جَريًا**) أي: ليكون جاريًا وواقعًا (**عَلَى مَا هُوَ عَلَيهِ فِي الأَكثَرِ**) أي: على الحالة التي يكون ذلك الظرف واقعًا عليها في أكثر الاستعمال وهي النصب على الظرفية (**وَإِلَيهِ**) أي: إلى ما جوزه بعض النحاة وأثبته (**ذُهِبَ**) بالبناء للمفعول ونائبه قوله: إليه (**فِي قَولِهِ تَعَالَى**: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ﴾) التقطع التفرق، وبالفارسية: پراكنده شدن، (﴿بَيْنَكُمْ﴾) حال كون هذا القول جاريًا (**عَلَى قِرَاءَةِ النَّصبِ**) وأما على قراءة الرفع يعني: رفع بينكم فليس مما نحن فيه، (**وَ**) ذكر (**فِي بَعضِ الحَوَاشِي أَنَّ هَذَا الرَّأيَ**) أي: هذا التوجيه يعني: إسناد الفعل إلى لازم النصب وإبقاؤه منصوبًا (**شَرِيفٌ**) أي: مقبول حسن (**جِدًّا**) قوله: جدا منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك: زيد قائم حقا؛ لجعل ما هو محط الفائدة وهو ما لزم نصبه على الظرفية قائمًا مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل، وعن جعل المصدر مصدر الفعل، وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل.

وفي حاشية العصام: لخلوه عن تكلف ضمير راجع إلى المصدر وإقامة المصدر المذكور مقام الفاعل، مع أن أكثر النحاة على أنه لا يجوز أصلًا انتهى.

وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل:

... ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره، أي: حيل الحيلولة؛ لأن «بَيْنَ» للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا معناه: الذي فعل فعل بمصاحبته على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرًا راجعًا إلى مصدره، والضمير المجرور للموصول.

(مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَاوِ) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء ....

(وَقِيلَ: الوَجهُ) فيه **(أَن يُجعَلَ)** قوله: معه **(مِن قَبِيلِ)** قوله: **(وَقَد حِيلَ)** ماضٍ مبني للمفعول مثل: قيل، يقال: حال الشيء بيني وبينه يحول حولًا أي: حجز وبابه: قال، كذا في «الصحاح» **(بَينَ العَيرِ)** بالفتح الحمار الوحشي والأهلي أيضًا، والأنثى عيرة **(وَالنَّـزَوَانِ)** بفتحتين الوثب يقال: نزا الذكر على الأنثى ينزو نزاء بالكسر والمد إذا وثب عليها وبابه: عدا، أي: وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الأنثى **(فَإِنَّ مَفعُولَ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِيهِ)** أي: في هذا القول **(الضَّمِيرُ)** المستكن **(الرَّاجِعُ إِلَى مَصدَرِهِ)** أي: مصدر الفعل **(أي: حِيلَ الحَيلُولَةَ؛ لأَنَّ)** لفظة **(بَينَ للزُوم ظَرفِيَّتِهِ)** أي: لكونه دائمًا منصوبًا على الظرفية **(لا يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ)** أي: لا يجوز إقامته مقام الفاعل؛ لأن الفاعل مرفوع، وكذا ما قام مقامه وإذا أقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبًا على الظرفية يلزم أن يكون منصوبًا ومرفوعًا في حالة واحدة وهو ممتنع، **(فَعَلَى هَذَا)** أي: على الوجه الذي قيل: **(مَعنَاهُ)** أي: معنى قوله: المفعول معه **(الَّذِي فُعِلَ فِعلٌ بِمُصَاحَبَتِهِ)** بناء **(عَلَى أَن يَكُونَ مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ)** لقوله: المفعول معه **(ضَمِيرًا)** مستكنا فيه **(رَاجِعًا إِلَى مَصدَرِهِ)** الذي هو الفعل **(وَ)** يكون **(الضَّمِيرُ المَجرُورُ)** في معه راجعًا **(للمَوصُولِ)** وهو الألف واللام في قوله: المفعول، «مذكورٌ» خبر لقوله: المفعول معه أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو والجملة استئناف «بعد الواو» ظرف للمذكور **(اِحتِرَازٌ)** أي: قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف **(عَنِ المَذكُورِ)** أي: عن الذي ذكر **(بَعدَ غَيرِهِ)** أي: غير الواو **(كَالفَاءِ)** وثم وحتى والباء، فإنها وإن كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية إلا أنها

(لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ) اللام متعلق بـ«مذكور»، أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل وإفادته إياها سواء كان ذلك المعمول فاعلًا، نحو: «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ»، أو مفعولًا نحو: «كَفَاكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ»، وسواء كان ذلك الفعل ......

لما لم تكن أصلًا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولًا معه، «لمصاحبة معمول فعلٍ» لازمًا كان الفعل أو متعديًا؛ ليخرج مثل: كل رجلٍ وضيعته فإنه مذكور بعد الواو للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر، وليخرج المعطوف بالواو لأن الواو فيه وإن كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل: جاءني زيد وعمرو، فإن المقصود منه الجمعية في المجيء سواء جاآ معًا أو متفرقًا، (**اللامَ**) في قوله: لمصاحبة (**مُتَعَلِّقٌ بِمَذْكُورٍ**) يعني: اللام ههنا للتعليل كقولك: ضربت زيدًا للتأديب أي: لأجل التأديب (**أي: يَكُونُ ذِكرُهُ**) أي: ذكر مفعول معه (**بَعدَ الوَاوِ لأجلِ مُصَاحَبَتِهِ مَعمُولَ فِعلٍ**) والمصدر ههنا مضاف إلى المفعول والفاعل متروك والمعنى: لأجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (**وَإِفَادَتِهِ إِيَّاها**) معطوف على المصاحبة، والضمير المجرور إلى الواو والمنصوب إلى المصاحبة أي: ولأجل إفادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في أصل الوضع (**سَوَاءٌ**) خبر مقدم (**كَانَ ذَلِكَ المَعمُولُ**) أي: المعمول الذي كان المفعول معه مصاحبًا له (**فَاعِلًا**) للفعل العامل في المفعول معه ولفظ: كان في تأويل المصدر مبتدأ (**نَحوُ: اِستَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ**) أي: في العلو أي: وصل الماء إلى الخشبة وصار مساويًا لها بحيث لم تكن الخشبة أرفع من الماء ولا الماء أرفع منها والخشبة، ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتًا فوقتًا يومًا فيومًا وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهي إلى الحد، الذي يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو؛ لأجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا، (**أَو**) سواء كان ذلك المعمول (**مَفعُولًا**) لذلك الفعل (**نَحوُ: كَفَاكَ وَزَيدًا دِرهَمُ**) فإن المفعول معه ههنا وهو زيدًا ذكر بعد الواو لأجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك، (**وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الفِعلُ**) أي: الفعل العامل في المفعول معه

(لَفْظًا) أي: لفظيًا كالمثالين المذكورين (أَوْ مَعْنًى) أي: معنويًا، نحو: «مَا لَكَ وَزَيْدًا؟» أي: ما تصنع وزيدًا، والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو: «سِرْتُ وَزَيْدًا»، أو في مكان واحد نحو: «لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا»، ....

«لفظًا» (أي: **لَفظِيًّا**) يعني: منسوبًا إلى اللفظ يعني: ملفوظًا (**كالمِثَالَينِ المَذكُورَينِ**) الذين ذكرهما الشارح في تعميم المعمول إلى الفاعل والمفعول فإن الفعل ملفوظ فيهما «أو معنىً» (**أي: مَعنَويًّا**) مستنبطًا من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره (**نحوُ: مَا لَكَ وَزَيدًا**) لأن الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الأول إلى الفعل ولكون الثاني أكثر في الفعل، والمفعول معه في هذا المثال مذكور لأجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل (**أي: مَا تَصنَعُ وَزَيدًا**) وما تلابس وزيدًا وغيرهما.

(**وَالمُرَادُ بِمُصَاحَبَتِهِ**) أي: المفعول معه (**لِمَعمُولِ الفِعلِ**) فاعلًا كان المعمول أو مفعولًا لفظيا كان الفعل أو معنويًا (**مُشَارَكَتُهُ**) أي: المفعول معه أو المذكور بعد الواو (**لَهُ**) أي: للمعمول الفاعل أو المفعول (**في ذَلِكَ الفِعلِ**) يعني: يكون المفعول معه أو المذكور بعد الواو شريكًا للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر ولا ينفصل يعني: يكونان (**فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ**) مصاحبين فيه (**نَحوُ: سِرتُ وَزَيدًا**) فإن المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع سيرهما معًا يعني: حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان أيضًا وبالعكس (**أَو**) مشاركته له في ذلك الفعل (**في مَكَانٍ وَاحِدٍ نَحوُ: لَو تُرِكَت**) الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبني للمفعول (**النَّاقَةُ**) نائبه (**وَفَصِيلَها**) أي: مع فصيلها في مكان واحد (**لَرَضَعَهَا**) جواب: لو أي: رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكًا لمعمول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني: في الترك يعني: لو أبقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها؛ لأنه لو لم يكن الترك والإبقاء في مكان واحد لم يقدر أن يرضعها، ففي هذا المثال يكونان شريكين في الزمان أيضًا؛ لأن الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس، إلا أن

فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى «مع»، وإنما وضعوا «الواو» موضع «مع»؛ لكونها

المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالًا له يقال: رضع الصبي، بالفارسية: شير خورده كودك يعنى بچهء شيراز شير مادر خودخورد شده، (فَلا يَنتَقِضُ) تعريف المفعول معه (بِالمَذكُورِ بَعدَ الوَاوِ العَاطِفَةِ) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك في الزمان الواحد أو المكان الواحد (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ وَعَمرٌو) ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو، (فَإِنَّهَا) أي: الواو في هذه الأمثلة (لا تَدُلَّ إِلَّا عَلَى المُشَارَكَةِ) أي: مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في أَصلِ الفِعلِ) يعني: في المجيء والرؤية والمرور فقط (دُونَ المُصَاحَبَةِ) إذ لا يلزم أن يكون المجيئان في زمان واحد؛ لأن المراد اجتماعهما في المجيء سواء يجيئان في زمان واحد أو لا وكذلك غيره يعني: يحتمل أن يكونا مصاحبين في المجيء في الزمان ويحتمل أن يكون حصوله من أحدهما قبل حصوله من الآخر.

(اِعلَم أَنَّ مَذهَبَ جُمهُورِ النُّحَاةِ) احترز به عن عبد القاهر فإنه جعل الواو نفسها عاملة فيه؛ لأنها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة أخذت حكمها وهو العمل يعني: عمل النصب مثلها وقال الزجاج: هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وأفادت فائدته نحو: استوى الماء وصاحب الخشبة، والأخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف، والكل تعسفٌ وتكلفٌ لا يخفى على من له ذوق سليم، (أَنَّ العَامِلَ في المَفعُولِ مَعَهُ) يعني: الناصب له (الفِعلُ) المقدم سواء كان لازمًا أو متعديًا فيما كان ملفوظًا (أَو مَعنَاهُ) أي: العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان أمرًا معنويا مستنبطًا من فحوى الكلام، (بِتَوَسُّطِ الوَاوِ الَّتِي بِمَعنَى مَعَ) يعني: تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما أن أداة الاستثناء واسطة بينهما (وَإِنَّمَا وَضَعُوا) أي: النحاة أو العرب؛ لأنه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم؛ لأن الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الوَاوَ مَوضِعَ مَعَ) أما لفظًا (لِكَونِهَا)

أخصر، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية لها.

(فَإِنْ كَانَ) أي: وجد (الْفِعْلُ) أي: ما يدل على الحدث، فيعم الفعل، واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لَفْظًا وَجَازَ) ....

الواو (أَخصَرَ) منها والاختصار مطلوب في الكلام وأما معنى فلاستدامة المصاحبة، (وَأَصلُهَا) أي: أصل الواو (وَاوُ العطفِ الَّتي فِيهَا مَعنَى الجَمعِ) لا ترتيب فيها ولا تعقيب، ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقدم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامله أيضًا؛ لعدم تقدم التابع على المتبوع (فَنَاسَبَ مَعنَى المَعِيّةِ لَهَا) وفي الرضي: قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقًا كما لا يتقدم على مصاحبه، فلا يقال: والخشبة استوى الماء انتهى، ولا يقال أيضًا: استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها، ولما بين إجمالًا أن عامل المفعول معه يكون لفظيًّا ومعنويًّا، بقوله: لفظًا ومعنى أراد أن يفصل كل واحد منهما جاعلًا النشر على ترتيب اللف، فقال مصدرًا كلامه بالفاء التفصيلية «فإن كان» وهذا الكلام أيضًا سوق وتفصيل لبيان أن المذكور بعد الواو في أي مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازًا أو وجوبًا، (أي: وُجِدَ) يشير إلى أن لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج إلى الخبر فحينئذٍ يكون قوله لفظًا منصوبًا على التمييز أو على الحالية بمعنى ملفوظًا، ويجوز أن يكون منصوبًا على الخبرية بمعنى ملفوظًا أيضًا، ولما كان معنى التامة مناسبًا للمقام اكتفى الشارح به في التفسير، (الفِعلُ) الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله؛ ولذا قال الشارح: (أَي: مَا يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ) يريد به الفعل اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحي، (فَيَعُمَّ) ذلك (الفِعلَ) الاصطلاحي (وَاسمَي الفَاعِلِ) مثل: أنا سائرٌ وزيدًا، (وَالمَفعُولَ) مثل: أنا مضروب وزيدًا، (وَالصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ) مثل: أنا ظريفٌ وبكرًا (وَغَيرَها) أي: غير هذه المذكورات كالمصدر مثل: أعجبني سير زيدٍ وعمرًا، «لفظًا» أي: من حيث اللفظ أو حال كونه ملفوظًا أو إن كان ما يدل على الحدث ملفوظا.

«وجاز» الواو للحال أي: وقد جاز أو للعطف فتكون الجملة معطوفة على

أي: لم يجب (الْعَطْفُ) ولم يمتنع، فلا ينتقض بمثل: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا» لوجوب العطف فيه (فَالْوَجْهَانِ) أي: العطف والنصب على المفعولية جائزان (نَحْوُ: «جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ») بالرفع على العطف (وَ«زَيْدًا») بالنصب على المفعولية. (وَإِلَّا) أي: وإن لم يجز العطف بل يمتنع (تَعَيَّنَ النَّصْبُ ....

الشرط (أي: لَم يَجِب) «العطف» أي: جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولي الفعل (ولم يمتنع) ذلك العطف أيضًا يعني: الجواز ههنا بمعنى سلب الإمكان الخاص يعني: سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن أحد الطرفين دون الآخر يعني: الوجوب والامتناع والخاص عنهما معًا؛ (فَلَا يَنتَقِضُ) هذا الكلام (بِمِثلِ: ضَرَبتُ زَيدًا وَعَمرًا، لوُجُوبِ العَطفِ) بقرينة المعطوف عليه (فِيهِ) أي: في هذا المثال لأن المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحدٍ أو زمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف «فالوجهان» جواب الشرط (أي: العَطفُ) أي: جعل الواو للعطف فحينئذٍ يكون ما بعدها معطوفًا على ما قبلها؛ لأن الأصل فيها هو العطف (وَالنَّصبُ عَلَى المَفعُوليَّةِ) أي: نصب ما بعدها على أن يكون مفعولًا معه مصاحبًا لمعمول الفعل (جَائِزَانِ) إذ لا مانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه أصلًا، والعمل بالأصل هو الأولى عند التعارض «نحو: جئت أنا وزيدٌ» وجئت اليوم وزيد وزيدًا، وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينًا؛ لأن الفصل وإن كان قائمًا مقام التأكيد إلا أنه لم يكن مثله من كل وجه، (بالرَّفعِ) أي: رفع وزيد (عَلَى العَطفِ) أي: بناء على أن يكون معطوفًا على الضمير المرفوع المتصل لإمكان التأكيد بالمنفصل «وزيدًا» (بالنَّصبِ عَلَى المَفعُولِيَّةِ) أي: على أن يكون مفعولًا معه لمصاحبة معمول فعل في زمان واحد «وإلا» عطف على قوله: جاز (أي: وإن) كان ما يدل على الحدث لفظًا (لَم يَجُز العَطفُ) أي: عطف ما بعد الواو على ما قبلها (بَل يَمتَنِعُ) العطف لمانع «تعين النصب» أي: نصب ما بعدها على أنه مفعول معه حيث لا وجه سواه، وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فحينئذٍ يكون المراد بالتعين التعين الاستحساني وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين

مِثْلُ: «جِئْتُ وَزَيْدًا») فإن العطف فيه ممتنع، لعدم الفاصلة، لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره. (وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْنًى) أي: أمرًا معنويًا مستنبطًا من اللفظ (وَجَازَ) أي: لم يمتنع (الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ) حيث لا يحتمل الكلام على عمل العامل المعنوي بلا حاجة، مع جواز وجه آخر، وهو العطف ....

المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع على ما سيجيء (مِثلُ: جِئتُ وَزَيدًا) فتعين ههنا أن يكون زيد منصوبًا على أنه مفعول معه (فَإنَّ العَطفَ) أي: عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فِيهِ) أي: في المثال المذكور (مُمتَنِعٌ؛ لِعَدَمِ الفَاصِلَةِ) بينهما يعني: (لا) توجد الفاصلة التي تكون (بِتَأكِيدِ) الضمير المرفوع (المتصل) (بـ) الضمير المرفوع (المُنفَصِلِ وَلا بِغَيرِهِ) كالفصل بينهما بالظرف أو غيره.

«وإن كان» أي: وجد «الفعل» أي: ما يدل على الحدث سواء كان فعلًا اصطلاحيا أو غيره كما سبق «معنى» تمييز أو حال أو خبر كان على تقدير كونها ناقصة (أي: أَمرًا مَعنَويًّا مُستَنبطًا مِن اللَّفظِ) من غير تصريح به ولا تقديره، وفي الرضي: والفعل المعنوي على ضربين لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي أو لا فالأول نحو: مالك وزيدًا؛ لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل أو بما في معناه نحو: ما شأنك؛ لأنه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، والثاني أعني: الذي لا يكون في اللفظ مشعر بالعامل قوي نحو: ما أنت وزيدًا فههنا العطف أولى بلا خلاف وإن قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية، إلى ههنا كلامه.

«وجاز» هو كالأول في التوجيه إلا أنه ههنا سلب العام (أي: لَم يَمتَنِع) «العطف» أي: عطف ما بعد الواو على ما قبلها بأن تكون للعطف لا المصاحبة «تعين» جواب الشرط وقيل: اختير «العطف» أي: عطف ما بعدها على ما قبلها (حَيثُ) أي: لأنه (لا يَحتَمِلُ الكلام عَلَى عَمَلِ العَامِلِ المَعنَويّ بِلَا حَاجَةٍ مَعَ جَوَازِ وَجهِ آخَرَ) غير الحمل على عمل العامل المعنوي (وَهُوَ) أي: الوجه الآخر (العَطفُ) يعني: إذا جعل الواوا للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبًا على أنه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي وإذا جعل الواو للعطف

(نَحْوُ: «مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو؟» وَإِلَّا) أي: وإن لم يجز العطف بل امتنع (تَعَيَّنَ النَّصْبُ) حيث لا وجه سواه (نَحْوُ: «مَا لَكَ وَزَيْدًا؟» وَ«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا؟») فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز، ولم يجز عطف «عمرًا» على الشأن؛ ....

وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظ أقوى من المعنوي وعند وجدان القوي لا تأثير للضعيف، ولأن معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الأولى، ولذا قال الرضي: يجوز العطف فيه بلا تكلف، «نحو: ما لزيدٍ وعمرٍو، وإلا» عطف على: جاز (أي: وإن) كان الفعل أمرًا معنويا مستنبطًا من اللفظ ولكن (لَم يَجُز العَطفُ) أي: عطف ما بعدها على ما قبلها (بَل امتَنَعَ) العطف «تعين النصب» أي: جعل الواو بمعنى: مع ونصب ما بعدها على أنه مفعول معه للعامل المعنوي (حَيثُ) أي: لأنه (لا وَجهَ سِوَاهُ) أي: سوى النصب لأنه إذا تعذر العمل بالأقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الأدنى وهو النصب على أنه مفعول معه «نحو: ما لك وزيدًا؟ وما شأنك وعمرًا؟» إنما أورد مثالين مع أنه يكفي لإيضاح ما هو المراد المثال الواحد؛ ليعلم أن معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام، والجار والمجرور كما في المثال الأول مع حرفه أيضًا والاسم كما في المثال الثاني، (فإِنَّهُ امتَنَعَ العَطفُ) أي: عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور (فِيهِمَا) أي: في المثالين المذكورين وأمثالهما (لأنَّ العَطفَ عَلَى الضَّمِيرِ المَجرُورِ) سواء كان مجرورًا بحرف الجر كالمثال الأول أو بالإضافة كما في المثال الثاني، (بِلَا إِعَادَةِ الجَارِّ) في المعطوف حرفا كان أو اسمًا (غَيرَ جَائِزٍ) لما سيجيء وههنا لم يعد (وَلَم يَجُز) جواب عن سؤال مقدر تقديره: إذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم، وهو الشأن ليكون عملًا بما هو الأقوى وهو العطف والعمل بالأدنى لا يجوز إلا عند امتناع العمل بالأقوى بأي وجهٍ كان ههنا يمكن أن يعمل بالأقوى فأجاب عنه بالواو الاستئنافية، بقوله: ولم يجز (عَطفُ عَمرًا عَلَى الشَّأنِ) كما لم يجز على الضمير المجرور؛ لأنه خلاف المعنى؛ إذ المعنى

إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر. وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة (لِأَنَّ الْمَعْنَى: «مَا تَصْنَعُ؟») وما يماثله، فمعنى «ما شأنك وزيدًا؟» ما تصنع وزيدًا، ومعنى «ما لك وزيدًا؟»: ما تصنع وزيدًا، ....

حينئذٍ ما شأنك ونفس عمرو، فيكون السؤال عن شأن المخاطب وذات عمرو، والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنهما؛ لأن مثل هذا الكلام إنما يستعمل في هذا المعنى والحال قرينة عليه؛ ولذا علله الشارح بقوله: (**إِذ السُّؤالُ عَن شَأنِهما لا عَن شَأنِ أَحَدِهِمَا وَنَفسِ الآخِرِ**) يعني: مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو، ولأنه لو عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شأن المخاطب ونفس عمرو، وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آنفًا. وقال المحشي: ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشأن عمرو فيكون السؤال أيضًا عن شأنهما أو على الشأن فيكون الكلام أيضًا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مثل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22] فيكون السؤال أيضًا عن شأنهما؛ لأن المعنى يكون حينئذٍ، وشأن عمرو والنصب أن ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء من إعمال العامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطًا، وهذان التقديران وإن كانا جائزين إلا أنهما لا يخلو عن تكلف.

(**وَإِنَّمَا حَكَمنَا بِمَعنَوِيَّةِ الفِعلِ فِي هَذِهِ الأَمثِلَةِ**) الواردة لتعين العطف أو تعين النصب يشير إلى أن اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل أيضًا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالأخرى؛ «لأن المعنى» أي: معنى كل واحد من الأمثلة السابقة قولك: «ما تصنع» (**وَمَا يُمَاثِلُهُ**) مثل: يلابس بالياء التحتانية أو الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف أو الاكتفاء به والعمل بالمقاسية أو الإحالة على فهم المتعلم، (**فَمَعنَى: مَا شَأنُكَ وَزَيدًا**) قولك: (**مَا تَصنَعُ وَزَيدًا**) بالتاء المثناة من فوق في هذا التفصيل، نشر على خلاف اللف (**وَمَعنى: مَا لَكَ وزَيدًا**) أيضًا أي: كالمثال الأول قولك: (**مَا تَصنَعُ وَزَيدًا**) بالتاء المذكورة سابقًا؛ لأن المضاف إليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون

ومعنى «ما لزيد وعمرو؟» ما يصنع زيد وعمرو.

التفسير دالا على الخطاب؛ لأن المفسر عين المفسر، (**وَمَعنى: مَا لِزَيدٍ وَعَمرٍو**) قولك: (**مَا يَصنَعُ زَيدٌ وَعَمرٌو**) بالياء المثناة من تحت؛ لأن المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون إلا غائبًا فيكون تفسيره كذلك.

* * *

[الحال]

(الْحَالُ) لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها (وَهُوَ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ) أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به، كما هو الظاهر، فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ، ....

[الحال]

«الحال» من حال الشيء يحول أي: انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه وتحوله غالبًا (**لَمَّا فَرغَ مِن المَفَاعِيلِ**) الخمسة (**شَرَعَ في المُلحَقَاتِ**) أي: في بيان ما يلحق (**بِهَا**) وإنما ألحقت الحال بها من حيث إنها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها أيضًا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها؛ لأنها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية أيضًا «وهو» أي: الحال لأن الحال يذكر ويؤنث «ما» أي: شيء مفردًا كان أو جملة وإن جعلت لفظة ما أعم من الاسم الحقيقي والحكمي وفسرتها بالاسم بأن تقول: أي: اسم حقيقة كالحال المفردة أو حكمًا كما تكون جملة فله وجه «يبين هيئة الفاعل» أي: وصفه حال صدور الفعل عنه مثل: جاءني زيد راكبًا، فإن الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجيء عنه وهو الركوب فيكون قوله: راكبًا مبينًا لوصف الركوب عند كون المجيء صادرًا عنه «أو» هيئة «المفعول به» حال وقوع الفعل عليه نحو: رأيت زيدًا فارسًا، (**أي: مِن حَيثُ هُوَ فَاعِلٌ**) يصدر عنه الفعل (**أو مَفعُولٌ بِهِ**) يعني: يقع عليه الفعل (**كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ**) قوله: ما يبين جنس شامل للمعرف وغيره، (**فَبِذِكرِ الهَيئَةِ يَخرُجُ مَا يُبَيِّنُ الذَّاتَ كالتَّمييزِ**) فإن التمييز وإن كان مبينًا إلا أنه يبين الذات لا الصفة سواء كانت مذكورة أو مقدرة نحو: رطل زيتًا وطاب زيد نفسًا وسيأتي، (**وَبِإضَافَتِها**) أي: إضافة الهيئة (**إِلَى الفَاعِلِ أَو المَفعُولِ بِهِ يَخرُجُ مَا يُبَيِّنُ هَيئَةَ غَيرِ الفَاعِلِ أَو المَفعُولِ بِهِ كَصِفَةِ المُبتَدأ**) أو الخبر أو غيرهما، فإنها وإن كانت مبينة للهيئة إلا

نحو: «زَيْدٌ الْعَالِمُ أَخُوكَ»، وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل أو المفعول به، فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقًا، لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع، فلا يخرج منه مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا رَاكِبَيْنِ».

أن تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل أو المفعول به (**نَحوُ: زَيدٌ العَالِمُ أَخُوكَ**) أو أخوك زيد العالم أو إن زيدًا العالم أخوك أو إن أخاك زيد العالم أو كان زيد العالم أباك أو غير ذلك، (**وَبِقَيدِ الحَيثِيَّةِ**) أي: بقوله من حيث هو فاعل أو مفعول به (**يَخرُجُ صِفَةُ الفَاعِلِ**) مثل: جاءني زيد العالم (**أو**) صفة (**المَفعُولِ بِهِ**) سواء كان بلا واسطة نحو: رأيت زيدًا العالم أو بالواسطة نحو: مررت بزيد العالم، (**فإنَّهَا**) أي: صفة كل منهما (**تَدُلُّ عَلَى هَيئَةِ الفَاعِلِ أَو المَفعُولِ بِهِ مُطلَقًا**) أي: سواء صدر عنه المجيء أو لا وسواء وقع عليه الفعل أو لا بل كل واحد من الفاعل أو المفعول به موصوف بالعلم مطلقًا، (**لا**) أن تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به (**مِن حَيثُ هُوَ**) الفاعل (**فَاعِلٌ أو**) المفعول به (**مَفعُولٌ، وَهَذا التَّردِيدُ**) أي: الترديد المفهوم من كلمة أو (**عَلَى سَبِيلِ مَنعِ الخُلُوِّ**) يعني: أن الحال لا يخلو من أن يبين هيئة الفاعل أو هيئة المفعول، (**لا**) يكون هذا الترديد على سبيل (**الجَمعِ**) بحيث يمتنع أن يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول، بل يصح أن يجمع الحال بينهما (**فَلا يَخرُجُ عَنهُ**) أي: عن التعريف (**مِثلُ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا رَاكِبَينِ**) فالأولى الجمع بينهما؛ لأنه أخصر ولا مانع من التفريق نحو: لقيت راكبًا زيدًا راكبًا أو لقيت زيدًا راكبًا راكبًا، فإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل: لقيت هندًا مصعدًا منحدرةً، أو لقيت هندًا منحدرة مصعدًا فهذا أولى؛ لأن الفصل الواحد أولى من الفصلين وإن لم يكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو: لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو: لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا، والمصعد هو زيد كذا في الرضي، بل هذا هو الأولى فيكون الأول للثاني والثاني للأول وفصل أولى من فصلين. وفي الهندي: مثل: لقيت مصعدًا منحدرًا على الجمع

(لَفْظًا) أي: سواء كان الفاعل أو المفعول به الذي وقع الحال منه لفظًا أي: لفظيًا بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام، ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقةً أو حكمًا.

(أَوْ مَعْنًى) أي: معنويًا بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه.

في الأول والتفريق في الثاني وهذا دليل على ما قلت، **(لَفظًا)** تمييز عن الفاعل أو المفعول أو حال منهما أو خبر لكان المقدر وإلى الأخير ذهب الشارح حيث قال: (أي: **سَوَاءٌ كَانَ الفَاعِلُ**) الذي وقع الحال عنه **(أَو المَفعُولُ بِهِ الَّذِي وَقَعَ الحَالُ مِنهُ لَفظًا** أي: **لَفظيًا**) بحذف ياء النسبة لأن المصدر بنفسه لا يكون خبرًا والفاعل اللفظي أو المفعول اللفظي لا يكون إلا **(بأَن يَكُونَ فَاعِليَّةُ الفِاعِلِ أو مَفعُوليّةِ المَفعُولِ باعتَبارِ لَفظِ الكَلامِ ومَنطُوقِهِ)** يعني: لا يكون الفاعل فاعلًا ولا المفعول مفعولًا إلا أن يكون الكلام الذي وقع الحال فيه عن الفاعل أو المفعول به ملفوظًا أو منطوقًا، لا غير فيكون الفاعل ملفوظًا ومنطوقًا والمفعول به كذلك **(مِن غَيرِ اعتِبَارِ مَعنىً خَارِجٍ عَنهُ)** أي: عن الكلام كما اعتبار في الفاعل المعنوي في قوله: هذا زيد راكبًا أو المفعول المعنوي فيه أيضًا وسيأتي تحقيقه، **(يُفهَمُ)** ذلك المعنى الخارج عن الكلام **(مِن فَحوَى الكَلامِ)** فحوى القول معناه يقال: عرفت ذلك من فحوى كلامه أي: معنى كلامه مقصورًا أو ممدودًا وفي الحديث: (مَن أَكَلَ مِن فَحوَى أَرضٍ لَم يَضُرُّهُ مَاؤُها) يعني: البصل كذا في «الصحاح» **(سَوَاءٌ كَانَا)** أي: الفاعل أو المفعول به **(مَلفُوظَينِ حَقِيقَةً)** كما مر من قوله: ضرب زيد عمرًا راكبين **(أَو حُكمًا)** كما سيجيء من الأمثلة **(أو مَعنىً)** معطوف على لفظًا **(أي:)** كان الفاعل أو المفعول به **(مَعنويًا)** وهما لا يكونان إلا **(بَأن يَكُونَ فَاعِلِيَّةُ الفَاعِلِ أو مَفعُولِيَّةُ المَفعُولِ باعتِبَارِ مَعنىً يُفهَمُ)** هذا المعنى **(مِن فَحوَى الكَلامِ)** بحيث **(لا)** يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول **(باعتِبارِ لَفظِهِ وَمَنطُوقِهِ)** أي: باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام.

والمراد بالفاعل والمفعول به أعم من أن يكون حقيقة أو حكمًا، فيدخل فيه الحال من المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به. وكذا المفعول المطلق مثل: «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيدًا»، فإنه بمعنى: «أَحْدَثْتُ الضَّرْبَ شَدِيدًا»، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فاعلًا أو مفعولًا يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنه ....

(وَالمُرَادُ بالفَاعِلِ) الذي في تعريف الحال **(وَالمَفعُولِ بِهِ)** الذي هو كذلك **(أَعَمُّ)** يعني: أن يكون كل واحد منهما أعم **(مِن أَن يَكُونَ حَقِيقَةً أو حُكمًا)** يعني: أن يكون الفاعل فاعلًا حقيقيا أو المفعول مفعولًا حقيقيا كالأمثلة المذكورة أو فاعلية الأول ومفعولية الثاني فاعلًا ومفعولًا حكميين كما سيأتي من الأمثلة؛ **(فَيَدخُلُ فِيهِ)** أي: في تعريف الحال **(الحَالُ مِن المَفعُولِ مَعَهُ لكَونِهِ)** أي: لكون المفعول معه **(في مَعنى الفَاعِلِ)** لمصاحبته إياه في صدور الفعل عنه مثل: جئت وزيدًا راكبًا، ومثل: ما شأنك قائمًا فإن قائمًا حال من الفاعل معنى؛ إذ المعنى كما سبق ما تصنع قائمًا ومثل: استوى الماء والخشبة أي: مقرونة **(أَو)** لكون المفعول معه في معنى **(المَفعُولِ بِهِ)** لمصاحبته إياه في وقوع الفعل عليه مثل: كفاك وزيدًا مقيمًا درهم، **(وكَذَا المَفعُولُ المُطلَقُ)** يعني: يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط أن يكون معرفة؛ لأن تعريف ذي الحال شرط، وإنما يجوز منه لكونه في معنى المفعول به **(مِثلُ: ضَرَبتُ الضَّربَ شَديدًا)** فإن شديدًا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام، ومثله: جلست الجلوس كثيرًا، يعني: أوقعت الجلوس حال كونه كثيرًا **(فإِنّهُ)** أي: مثل: ضربت الضرب شديدًا، **(بمَعنى: أَحدَثتُ الضَّربَ شَديدًا)** فيكون مفعولًا به وشديدًا حالًا منه، **(وَكَذَا)** أي: كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه **(يَدخُلُ فِيهِ)** أيضًا **(الحَالُ مِن المُضَافِ إلَيهِ)** إذا صح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه **(كَمَا إذَا كَانَ المُضَافُ)** الذي أضيف إلى صاحب الحال **(فَاعِلًا أو مَفعُولًا، يَصِحُّ حَذفُهُ)** أي: حذف المضاف الذي هو فاعل أو مفعول **(وَقِيامُ المُضَافِ إلَيهِ)** الذي هو ذو الحال **(مُقَامَهُ)** أي: مقام المضاف **(فَكَأَنَّهُ)** أي: المضاف إليه الذي هو ذو الحال بعد حذف المضاف

الفاعل أو المفعول به نحو: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، و﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ فإنه يصح أن يقول: «بل نتبع إبراهيم» مقام «بل نتبع ملة إبراهيم»، «أن يأكل أخاه» مقام «أن يأكل لحم أخيه»، أو كان المضاف فاعلًا أو مفعولًا، وهو جزء المضاف إليه، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال من المضاف، وإن لم يصح قيامه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾، ....

وإقامته مقامه (**الفَاعِلُ أو المَفعُولُ** به) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف أو مجرورين بلفظه؛ لأنهما لم يكونا صاحبي الحال؛ لأنهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة أو حكمًا، تدبر، (**نَحوُ**: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾) [البقرة: 135] أي: مخلصًا فإن حنيفًا حال من إبراهيم، المضاف إليه لقوله: ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا، (**وَ**) نحو: (﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾) [الحجرات: 12] فإن ميتًا حال من أخيه وهو مضاف إليه لقوله: لحم الذي هو منصوب؛ لأنه مفعول أن يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولًا، وأما مثال كون المضاف فاعلًا فقولك: نتبع ملة إبراهيم حنيفًا بشرط أن يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وأن يؤكل لحم أخيه ميتًا برفع لحم على أنه نائب الفاعل لقوله: أن يؤكل، (**فإِنَّهُ يَصِحُّ أَن يَقُولَ**) بحذف ملة وإقامة إبراهيم مقامها (**بَل نَتَّبِعُ إِبرَاهِيمَ مُقَامَ بَل نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ**) فكأنه حال من المفعول به (**وَ**) يصح أيضًا أن يقول بعد الحذف والإقامة (**أَن يَأكُلَ أَخَاهُ مُقَامُ أَن يَأكُلَ لَحمَ أَخِيهِ أو كَانَ المُضَافُ**) الذي أضيف إلى ذي الحال (**فَاعِلًا أو مَفعولًا، وَهُوَ**) أي: المضاف الذي هو فاعل أو مفعول (**جُزءُ المُضَافِ إِلَيهِ**) الذي هو ذو الحال (**فَكَأَنَّ الحَالَ مِن المُضَافِ إِلَيهِ هُوَ الحَالُ مِن المُضَافِ**) فكأنه حال من الفاعل أو المفعول لكونه جزءًا منه (**وَإِن لَم يَصِحَّ قِيَامُهُ**) أي: المضاف إليه (**مُقَامَهُ**) أي: المضاف لأن جزء الشيء لا يقوم مقامه بعضًا أو كلًا، (**كَمَا في قولِهِ تَعَالى**: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾) أي: محكوم عليهم بالقطع (﴿مُّصْبِحِينَ﴾) [الحجر: 66] أي: داخلين في الصبح من: أصبح الرجل، إذا دخل في الصباح فحينئذٍ تكون تامة لا تحتاج إلى خبر منصوب،

فقوله: ﴿مُّصْبِحِينَ﴾ حال من «هؤلاء» باعتبار أن الدابر المضاف إليه جزؤه؛ فإن دابر الشيء أصله، و«الدابر» مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع، فكأنه حال مفعول ما لم يسم فاعله.

ولو قرئ: «تَبَيَّنَ» على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل، أو «يُبَيَّنَ» على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل، وجعل الجار «في» به متعلقًا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة ....

(**فقَولُهُ**: ﴿مُّصْبِحِينَ﴾ **حَالٌ مِن هَؤُلاءِ**) المضاف إليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف إليه حال من المضاف الذي هو جزء المضاف إليه، (**باعتِبارِ أَنَّ الدّابِرَ المُضَافَ إِلَيهِ**) أي: إلى هؤلاء فقوله: إليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع إلى هؤلاء لا إلى الموصول بل الراجع إليه ما استكن فيه (**جُزؤُهُ**) أي: جزء هؤلاء (**فإنَّ دَابِرَ الشّيءِ أَصلُهُ**) فكأنه قال: يقطع دابر هؤلاء أي: يحكم عليهم قطعًا بالعذاب حال كونهم داخلين في الصبح، (**وَالدَّابِرُ مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ باعتِبَارِ**) أن (**الضَّميرَ المُستِكنِّ في المَقطُوعِ**) راجع إليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله له فحكم المرجع كحكم الراجع فإذا كان فاعلًا يكون المرجع كذلك، وإذا كان نائبًا عنه يكون المرجع أيضًا كذلك (**فـ**) صار (**كأَنَّهُ حَالٌ مِن مَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) وقيل: حال من الضمير في مقطوع وجمعه مع أن صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط في الأمور الخمسة الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لأن دابر هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء (**وَلَو قُرِئَ تَبَيَّنَ عَلَى صِيغَةِ المَاضِي المَعلُومِ مِن بَابِ التَّفَعُّلِ**) الذي هو من أبواب الخماسي (**أَو يُبَيَّنُ عَلَى صِيَغةِ المَضَارِعِ المَجهُولِ مِن بَابِ التَّفعِيلِ**) الذي هو من أبواب الرباعي المزيد فيه على الثلاثي، (**وَجَعلِ الجَارِّ**) الذي (**في**) قوله: (**بِهِ مُتَعَلِّقًا بِهِ**) أي: بأحد الفعلين على كلا القراءتين والضمير المجرور راجع إلى الموصول الذي عبر عنه بقوله: ما (**لا بالمَفعُولِ**) يعني: لم يجعل الجار متعلقًا بالمفعول بل يجعل متعلقًا بأحد الفعلين السابقين (**دَخَلَ فِيهِ**) أي: في تعريف الحال (**الحَالُ مِن المَفعُولِ مَعَهُ، وَ**) الحال من (**المَفعُولِ المُطلَقِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ**)

إلى تعميم الفاعل أو المفعول إلا لدخول ما وقع حالًا من المضاف إليه.

(مِثْلُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا») هذا مثال اللفظي الملفوظ حقيقة، فإن فاعلية «تاء المتكلم» ومفعولية «زيد» إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة.

(إِلَى تَعمِيمِ الفَاعِلِ) الذي ذكر في التعريف إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، **(أَو)** إلى تعميم **(المَفعُولِ)** أيضًا كذلك؛ لأن لفظ المفعول إذا لم يكن مقيدًا يصح إطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعًا من غير تعميم؛ لأن المطلق يوجد في الأفراد ولا يصح ههنا إطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقًا، من أنه لا يقع الحال منهما **(إِلّا لدُخُولِ مَا وَقَعَ حَالًا مِن المُضَافِ إِلَيهِ)** فإذا احتيج إلى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الأول هو الأولى والأليق؛ ليكون التعميم في الكل دون البعض، ولأن تعلق الجار بالمفعول أولى، تدبر، «مثل: ضربت زيدًا قائمًا» فإن كانت قرينة حالية أو مقالية تعين صاحب الحال جاز أن يجعله لما قامت له من الفاعل أو المفعول به وإن لم تكن فإن كان الحال من الفاعل وجب تقديمها إلى جنب صاحبها لإزالة اللبس نحو: لقيت راكبًا زيدًا وإن لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق في مثله أن يقول: أقوم أو يقوم لا قائمًا للبس إلا إذا علم السامع من القائم منهما وقيل: أنت مخير بجعله حالًا من أيهما شئت، **(هَذَا مِثَالُ اللَّفظِيِّ المَلفُوظُ حَقِيقَةً)** تمييز عن نسبة المفعول إلى نائبه **(فَإِنّ فَاعِلِيَّةِ تَاءِ المُتَكَلِّمِ)** يعني: كونها فاعلة للفعل **(وَمَفعُولِيَّةَ زَيدٍ)** أي: كونه مفعولًا للفعل **(إِنَّمَا هِيَ)** أي: ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية إلا **(باعتِبارِ لَفظِ هَذَا الكَلامِ وَمَنطُوقِهِ مِن غَيرِ اعتِبارِ مَعنًى خَارِجٍ)** تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام **(عَنهُ)** أي: عن الكلام **(وَهُمَا)** أي: الفاعل والمفعول **(مَلفُوظَانِ)** في هذا الكلام **(حَقِيقَةً)** أي: ملفوظان حقيقيان يريد أنه يصح أن تجعل قائمًا حالًا من أيهما شئت أي: من الفاعل أو المفعول على سبيل منع الخلو والجمع؛ لأن قائمًا مفردًا لا يكون حالًا منهما لكن الأولى أن يجعل حالًا

(وَ«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا») مثال اللفظي الملفوظ حكمًا، فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، والضمير المستكن ملفوظ حكمًا.

(وَ«هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا») مثال المعنوي؛ لأن مفعولية «زيد» ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه المفهومين من لفظ «هذا».

من زيدًا إذا لم تكن قرينة، ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الأصل، كذا في الرضي وقد سبق أيضًا.

«و» مثل: «زيدٌ في الدار قائمًا» **(مِثَالُ اللَّفظِيِّ المَلفُوظِ حُكمًا)** نصب على التمييز **(فإنَّ فَاعِلِيَّةِ الضَّمِيرِ المُستَكِنِّ في الظَّرفِ)** أي: كونه فاعلًا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه للاختصار لأن تقديره: زيد حصل في الدار قائمًا؛ لأن الظرف الواقع خبرًا مقدر بجملة عند الأكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني: انتقل إليه بعد حذف عامله، **(إنَّمَا هُوَ)** يعني: ليست تلك الفاعلية إلا **(باعتِبارِ لَفظِ هَذَا الكَلَامِ وَمَنطُوقِهِ مِن غَيرِ اعتِبَارِ مَعنىً خَارِجٍ عِنهُ)** أي: عن لفظ الكلام ومنطوقه **(وَالضَّمِيرُ المُستَكِنَّ)** سواء كان استكنانه جائزًا أو واجبًا **(مَلفُوظٌ حُكمًا)** أي: يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله، واللفظ إما حقيقي أو حكمي لصحة إجراء أحكام اللفظ عليه من كونه مسندًا إليه وذا حال وراجعًا إلى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظًا حكمًا فكان لفظًا حكمًا، «وهذا زيدٌ قائمًا» الظاهر أنه إذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الإشارة لاتصاله به يعني: يصح أن يجعل مثالًا للفاعل المعنوي إذا جعلته حالًا من قوله: هذا؛ لأنه في معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والإشارة فيكون قائمًا حالًا من الفاعل المعنوي، **(مِثَالٌ)** للمفعول **(المَعنَوي؛ لأنَّ مَفعُولِيَّةَ زَيدٍ)** أي: كونه مفعولًا **(لَيسَ باعتِبارِ لَفظِ هَذَا الكَلامِ وَمَنطُوقِهِ)** لأنه با عتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول، **(بَل)** المفعولية ليس إلا **(باعتِبارِ مَعنى الإشَارَةِ أو التَّنبِيهِ المَفهُومَينِ مِن لَفظِ هَذَا)** لأن التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه

ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام «أشير» أو «أنبه» ويصير «زيد» به مفعولًا لفظيًا، بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى «أشير» أو «أنبه» الخارج عن منطوق الكلام المعتبر، لصحة وقوع القائم حالًا، فهي معنوية لا لفظية.

(وَعَامِلُهَا) أي: عامل الحال (إِمَّا الْفِعْلُ) الملفوظ أو المقدر ....

والإشارة مفهومة من اسم الإشارة (**وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا**) أي: معنى الإشارة والتنبيه (**لَيسَا مِمَّا يَقصُدُ المُتَكَلِّمُ الإخبَارَ بِهُمَا عَن نَفسِهِ حَتَّى يَقدِرَ**) المتكلم (**في نَظمِ الكَلامِ أُشِيرَ أو أُنَبِّهُ وَيَصيرُ زَيدٌ بِهِ**) أي: بما قدر في نظم الكلام (**مَفعولًا لَفظيًّا**) لا معنويا لأنه إذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدًا منصوبًا لفظًا ويقول: هذا زيدًا قائمًا ويجعل نصبه دليلًا لما قصده (**بَل مَفعُولِيَّتُهُ**) بل كون زيد مفعولًا (**إِنَّما هِيَ**) يعني: لا تكون تلك المفعولية إلا (**باعتِبارِ مَعنَى أُشِيرَ أَو أُنَبِّهَ الخَارِجِ**) صفة المعنى (**عَن مَنطُوقِ الكَلَامِ المُعتَبَرِ**) صفة بعد صفة للمعنى (**لِصِحَّةِ وُقُوعِ القَائِمِ حَالًا**) يعني: إنما يعتبر ذلك المعنى؛ لأن يصح أن يكون قائمًا حالًا لأن العامل في الحال الفعل أو شبهه أو معناه على ما سيأتي، والأولان مفقودان ههنا؛ لأنه ليس فيه فعل أو شبهه وإذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائمًا حالًا؛ لأنه يلزم منه أن يوجد معمول بدون عامل وذا باطل، (**فَهِيَ**) أي: مفعولية زيد في المثال المذكور (**مَعنَوِيَّةٌ لا لَفظِيَّةٌ**) لما عرفت.

«وعاملها» مبتدأ خبره قوله: «الفعل»، وما عطف عليه (**أَي: عَامِلُ الحَالِ**) لأن الحال يؤنث باعتبار أنه صفة ويذكر باعتبار لفظه، (**إِمَّا الفِعلُ**) أراد بقوله: إما الفعل أن أو منفصلة حقيقية، يعني: تكون لمنع الجمع والخلو، وأن شبهه إنما يعمل فيها إذا لم يوجد الفعل لفظًا أو تقديرًا؛ لأنه أصيل في العمل وقوي أيضًا وأن معنى الفعل لا يعمل فيها أيضًا إلا إذا لم يوجد واحد منهما لفظًا أو تقديرًا، (**المَلفُوظُ**) يعني: يكون الفعل العامل فيها ملفوظًا حقيقة (**أَو المُقدَّرُ**) يعني: يكون ملفوظًا تقديرًا، بأن يكون محذوفًا جوازًا أو وجوبًا كما سيأتي

نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا» و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا» إن كان الظرف مقدرًا بالفعل.

(أَوْ شِبْهُهُ) وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه:

1 - كاسم الفاعل نحو: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ رَاكِبًا» و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاعِدًا» إن كان الظرف مقدرًا باسم الفاعل.

2 - وكاسم المفعول نحو: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِمًا».

3 - والصفة المشبهة نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ ضَاحِكًا».

(**نَحوُ: ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا**) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (**وَزَيدُ في الدَّارِ قَائِمًا**) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرًا، بقرينة أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل الفعل وإذا لزم التقدير فالأصل هو الأولى؛ ولذا قال الشارح: (**إِن كَانَ الظَّرفُ مُقَدَّرًا بالفِعلِ**) بناء على كونه أصلًا في العمل «أو شبهه» أي: ما يشبه الفعل (**وَهُوَ مَا يَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ**) يعني: الرفع والنصب (**وَهُوَ مِن تَركِيبِهِ**) أي: من تركيب الفعل أي: يكون مشتركًا في مادة حروفه كـ: ضرب وضارب ومضروب، (**كاسمِ الفَاعِلِ**) سواء كان لازمًا (**نَحوُ: زَيدٌ ذَاهِبٌ رَاكِبًا**) في مقام ذهب زيد راكبًا أو متعديًا مثل: زيد ضارب غلامه قائمًا مكان ضرب زيد غلامه قائمًا، (**وَ**) سواء كان ملفوظ تحقيقًا كالمثالين المذكورين أو تقديرًا مثل: (**زَيدٌ في الدَّارِ قاعِدًا إن كَانَ الظَّرفُ مُقدَّرًا باسمِ الفَاعِلِ**) على مذهب الكوفيين؛ لأن الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق، (**وَكَاسمِ المَفعُولِ**) أعاد الجار؛ لئلا يتوهم عطفه على قوله: باسم الفاعل سواء كان تحقيقًا، (**نَحوُ: زَيدٌ مَضرُوبٌ قَائِمًا**) أو ملفوظًا تقديرًا نحو: زيد في الدار جالسًا إن كان الظرف مقدرًا باسم المفعول، (**والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ**) ملفوظة كانت (**نَحوُ: زَيدٌ حَسَنٌ ضَاحِكًا**) في تقدير: حسن زيد في الدار ضاحكًا، والمصدر نحو: أعجبني ضرب زيد قائمًا، وهذان أعني: الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدمًا مثل راكبًا ضرب زيد ومتأخرًا لقوة عملهما غير المصدر فإنه لا يعمل متقدمًا الحال عليه لما سيجيء والثالث أعني: معنى الفعل لا يعمل إلا إذا كان الحال متأخرًا عنه لضعفه.

(أَوْ مَعْنَاهُ) المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره، كالإشارة والتنبيه في نحو: «هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا» كما مر، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو: «يَا زُيْدُ قَائِمًا»، و«لَيْتَكَ عِنْدَنَا مُقِيمًا»، و«لَعَلَّهُ فِي الدَّارِ قَائِمًا»، و«كَأَنَّهُ أَسَدٌ صَائِلًا».

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الحال ....

«أو معناه» (**المُستَنبَطِ**) أي: المفهوم (**مِن فَحوَى الكَلَامِ**) أي: من معنى الكلام (**مِن غَيرِ التَّصرِيحِ بِهِ**) أي: بالعامل (**أَو تَقدِيرِهِ**) لأنه إذا صرح أو قدر يكون إما الفعل أو شبهه ولا يكون معناه (**كالإشَارَةِ وَالتَّنبِيهِ**) المفهومين من حرف التنبيه واسم الإشارة (**في نَحوِ: هَذَا زَيدٌ قائِمًا، كَمَا مَرَّ**) في قوله: وهذا زيد قائمًا، (**وَكَالنِّدَاءِ وَالتَّمَنِّي**) مثل: ليت (**وَالتَّرَجِّي**) كـ:لعل (**وَالتَّشبِيهِ**) نحو كأن، وإنما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل؛ لأنها تفيد معاني الأفعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا، فيصح أن يكون كل واحد منها مقيدًا بحاله باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الأخر، فإنها لمجرد تأكيد النسبة أو الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال، وقال المحشي: ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل فإن: أن وأن والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعي، وفي الرضي: فالأولى إحالة ذلك على استعمالهم وأن لا يعلل، (**في نَحوِ: يا زَيدٌ قائمًا**) ويا رجل مقيمًا، ويا ربنا منعمًا، بشرط أن يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء أو تعرف به أو بالإضافة أو مشبهًا به؛ لأن التعريف أو النكرة المخصصة شرط في ذي الحال، (**وَلَيتَكَ**) وليته وليت زيدًا (**عِندَنا مُقِيمًا، وَلَعَلَّهُ**) ولعلك ولعل زيدًا (**في الدَّارِ قائمًا، وكأَنّهُ**) وكأنك وكأن زيدًا (**أَسَدٌ صَائِلًا**) فإنها لتضمنها معاني الأفعال تعمل في الحال، إلا أنها لا تتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق، فإن قيل: لم لا يكون العالم في الحال خبرها إذا كان غير جامد؟ أجيب: بأن المراد تقييد التمني مثلًا لا المتمني، ويختلف المعنى في ليتني صحيحًا راجع إلى أهلي.

«وشرطها» (**أي: شَرطُ الحَالِ**) عند البصرية لأن الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا إيقاع المعرفة حالًا؛ لأنها في الأصل خبر وكما يجوز في الخبر

(أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً)؛ لأن النكرة أصل، والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها يحصل بها، والتعريف زائد على الغرض.

(وَ) أن يكون (صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً)؛ لأنه محكوم عليه في المعنى، فكان الأصل فيه التعريف (غَالِبًا) أي: ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها، بل في غالب موادها أي: في أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال حالًا على قسمين:

التعريف والتنكير يجوز فيها أيضًا إلا أن التنكير أصل عندهم أيضًا «أن تكون» الحال «نكرةً» (**لأَنَّ النَّكِرَةَ أَصلٌ**) لكونها مجردة من العوارض، والتعريف لا يكون إلا بقيد زائد على النكرة (**وَالغَرَضُ**) من الحال (**وَهُوَ**) أي: الغرض منها (**تَقيِيدِ الحَدَثِ المَنسُوبِ**) سواء كانت نسبة الحدث إسنادية كما في قولك: جاءني زيد راكبًا، أو إيقاعية مثل: رأيت زيدًا ماشيًا، أو إضافية نحو: مررت بزيد جالسًا (**إِلَى صَاحِبِهَا يَحصُلُ**) أي: الغرض (**بِهَا**) أي: بالنكرة (**وَالتَّعرِيفُ**) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (**زَائِدٌ عَلَى الغَرَضِ**) والزائد لا يعتبر، وفي الرضي: والأولى أن يبين الشيء أولًا ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث، «و» شرطها أيضًا (**أَن يَكُونَ**) «صاحبها» أي: من قام الحال به سواء كان فاعلًا أو مفعولًا حقيقة أو حكمًا «معرفةً» (**لأَنَّهُ**) أي: لأن صاحب الحال (**مَحكُومٌ عَلَيهِ في المَعنَى**) لأن الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر فكأن قولك: جاءني زيد راكبًا، زيد راكب وقت المجيء، ورأيت زيدًا فارسًا، زيد فارس وقت الرؤية (**فَكَانَ الأَصلُ فِيهِ**) أي: في صاحب الحال (**التَّعرِيفَ**) أي: أن يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى، «غالبًا» يرجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن التنكير واجب فيها لا غالب (**أي: لَيسَ اشتِرَاطُهَا بِكَونِ صَاحِبِهَا مَعرِفَةً في جَمِيعِ مَوَادِّهَا**) أي: أمثلة الحال (**بَل**) اشترط أن يكون صاحب الحال معرفة (**في غَالِبِ مَوَادِّهَا، أي: أَكثَرِهَا**) يعني: أكثر أمثلة الحال لا كلها.

(**وَبَيَانُ ذَلِكَ**) أي: اشتراط أن يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها (**أَنَّ مَوَادَّ وُقُوعِ الحَالِ**) منقسمة (**عَلَى قِسمَينِ**) لأن صاحب الحال إما أن يكون

أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو: «جاءني رجل من بني تميم فارسًا» أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ إن جعلت «أمرًا» حالًا من «كل أمر» أو واقعة في حيز الاستفهام نحو: «هَلْ أَتَاكَ رَجُلٌ رَاكِبًا»، أو بعد «إلا» نقضًا ....

معرفة محضة أو يكون نكرة مخصصة، ولذا انقسمت المواد على قسمين: (**أَحَدِهِمَا مَا**) أي: كلام أو تركيب (**يَكُونُ ذُو الحَالِ فيهِ**) أي: في ذلك الكلام أو التركيب (**نَكِرَةً مَوصُوفَةً**) لأن النكرة لما كانت موصوفة أفادت التخصيص؛ لأن الوصف في المنكرات للتخصيص وصلحت لأن تكون ذا حال كما كانت تصلح أن تكون مبتدأ (**نَحو: جَاءَني رَجُلٌ مِن بَني تَمِيم**) ومن فيه بيانية ومن البيانية إذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (**فَارِسًا**) أي: يكون ذو الحال فيه نكرة (**أَو مُغنِيةً غَنَاءَ المَعرِفَةِ**) أي: نكرة مفيدة فائدة التعريف (**لاستِغرَاقِها**) أي: لإحاطة تلك النكرة بأفرادها بحيث لا يشذ فرد منها فحينئذٍ تكون في حكم المعرفة (**نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿فِيهَا﴾**) أي: في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان: (﴿يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾) [الدخان: 4 ـ 5] أي: يميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكمة الإلهية حال كونه مأمورًا من جانبنا، فتكون النكرة مستغرقة لأفرادها؛ لأن لفظة كل إذا أضيفت إلى النكرة تكون لإحاطة الأفراد؛ لأنها موضوعة للإحاطة (**إن جَعَلتَ أَمرًا حَالًا مِن: كُلِّ أَمرٍ**) وأما إذا جعلته حالًا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة، فليس مما نحن فيه لأن الضمير معرفة فيكون حينئذٍ ذو الحال معرفة، ومثله قول الشاعر:

لا يركبن أحدٌ إلى الإحجام ... متخوفًا يوم الوغى لحمام

فهذا أولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه، (**أَو**) تكون تلك النكرة (**وَاقِعَةً في حَيِّزِالاستِفهَامِ**) لأنها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فتعم أيضًا جميع الأفراد (**نَحو: هَل أَتَاكَ رَجُلٌ رَاكِبًا، أَو**) واقعة (**بَعدَ إِلَّا**) لأن توجيه هذا العطف وصحته أن يجعل الحال الآتي بعد قوله: أو مقدمًا، فاعلًا لقوله: أو واقعة بعد إلا وقائمًا مقام فاعل قوله: مقدمًا على سبيل التنازع، (**نَقضًا**) منصوب على أنه مفعول مطلق تقديره: نقض نقضًا والجملة صفة إلا

للنفي، نحو: «مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا رَاكِبًا»، أو مقدمًا عليه الحال نحو: «جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ».

وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله: «غالبًا» قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة، لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية، ويحتاج ....

(**للنَّفي**) متعلق بالنقض لأن النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لما سبق (**نَحوُ: مَا جَاءَني رَجُلٌ إِلَّا رَاكِبًا، أَو مُقَدَّمًا**) عطف على قوله: واقعة أو على قوله: نكرة، والمعنى: ما يكون ذو الحال فيه مقدمًا (**عَلَيهِ الحَالُ**) لأن بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص ذو الحال لما سيأتي، (**نَحوُ: جَاءَني رَاكِبًا رَجُلٌ، وَثَانِيهِما**) أي: ثاني القسمين (**مَا يَكُونُ ذُو الحَالِ فِيهِ غَيرَ هَذِهِ الأُمُورِ**) يعني: الأمور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة (**وَغَالِبُ مَوَادِّ وُقُوعِ الحَالِ وَأَكثَرُها هُوَ هَذَا القِسمُ**) لا غير (**وَوُقُوعُ الحَالِ في هَذَا القِسمِ**) أي: في القسم الثاني (**مَشرُوطٌ بِكَونِ صَاحِبِهَا**) أي: صاحب الحال (**مَعرِفَةً، فَقَولُهُ: غَالِبًا قَيدٌ لاشتِرَاطِ كَونِ صَاحِبِهَا**) أي: صاحب الحال (**مَعرِفَةً**) يعني: تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبًا لا مستوعبًا (**لا**) قيد (**لِكَونِ صَاحِبِهَا مَعرِفَةً**) فيكون صاحبها باقيًا على حاله، وهو الأصل في التعريف (**حَتَّى يُقَالُ: إِنَّ غَالِبِيَّةِ كَونِ صَاحِبِهَا مَعرِفَةً المُنبِئَةِ**) صفة للغالبية (**عَن تَخَلُّفِهِ**) أي: تخلف كون صاحبها معرفة (**في بَعضِ المَوَادِّ**) كالصور المذكورة في القسم الأول (**تُنَافِي الشَّرطِيَّةِ**) يعني: إذا كان قوله: غالبًا قيدًا لكون صاحبها معرفة يكون منافيًا للشرط؛ لأن شرط كون صاحبها معرفة يقتضي أن يكون صاحبها في جميع المواد معرفة؛ لأن الشرط يجب أن يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبًا ينافي الشرطية؛ لأن الغالبية منبئة عن التخلف، يعني: تشعر أن لا يكون صاحبها معرفة، بل قد يكون نكرة مخصصة كالأمثلة السابقة في القسم الأول، وإن كان قيدًا للشرط فلا يلزم هذا المحذور؛ لأنه يكون الشرط هو الغالب، (**وَيَحتَاجُ**) عطف على يقال

إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره، ويجعل قوله: «وصاحبها معرفة» مبتدأ وخبرًا معطوفًا على قوله: «وشرطها أن تكون نكرة»

(وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ) وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

البيت للَبِيد يصف حمار الوحش، ....

(إِلَى أَن يُصرَفَ الكَلامُ) أي: أن يخرج الكلام وهو قوله: وصاحبها معرفة غالبًا (عَن ظَاهِرِهِ) وظاهره أن يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على الخبر، ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد، (وَيُجعَلَ قَولُهُ: وَصَاحِبُها مَعرِفَةٌ مُبتدأً وَخبرًا) فيه نشر على ترتيب اللف، (مَعطُوفًا) من قبيل تعدد المفعول الثاني أو يكون بدلًا منه أو حالًا فيكون حينئذٍ عطف جملة (عَلَى) جملة هي (قَوله: وَشَرطُهَا أَن تَكُونَ نَكِرَةً) ولما بين أن التنكير شرط في الحال اعترض عليه بأن تعريف الحال في بعض المواد ينافي الشرطية فأجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله: «وأرسلها العراك».

أقول: الحال المعرفة إما مصدر أو غير مصدر والأول إما معرف باللام مثل قول الشاعر أو معرف بالإضافة نحو: مررت به وحده، والثاني نحو: مررت بهم الجم الغفير، وكقوله ـ عليه السلام ـ: (يَذهَبُ الصَّالِحُونَ أَسلَافًا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ) أي: مترتبين، كذا في الرضي، وقيل: الحال المعرفة اثنان معرف باللام وبالإضافة أورد مثالًا موقوفًا به للأول من شعر لبيد، وللثاني مما شاع في المحاورات ويروى: أوردها العراك (وَلَم يَذُدها) بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من: ذاده يذوده طرده، وذاد الإبل من باب: قال ساقها وطردها كذا في «الصحاح» (وَلَم يُشفِق) من أشفق يقال: أشفق عليه وأشفق منه أصلهما واحد، ولا يقال: شفق، وقال ابن دريد: شفق وأشفق بمعنى واحد، وأنكره أهل اللغة كذا فيه أيضًا الإشفاق الخوف أي: لم يخف، (عَلَى نَغَص الدِّخَالِ) النغص: بالصاد المهملة والغين العجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصًا أي: لم يتم مراده، وقيل نغص: بمراد تام نار سيدن وشرب تمام ناشدن، كذا في حاشية العصام، (البَيتُ للَبِيدَ) وهو من شعراء الإسلام (يَصِفُ حِمَارَ الوَحشِ) وهو

والأُتُن يقول: «أرسل حمار الوحش الأتن»، وكأن المراد بالإرسال: البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد، أي: أرسلها معتركة متزاحمة، «ولم يذدها» أي: لم يمنعها عن العراك، «ولم يشفق» أي: لم يخف على نَغَص الدخال أي: على أنه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال، و«الدخال» هو أن يشرب البعير ثم يرد من العَطَن إلى الحوض، ....

الذكر منه (وَالأُتُنَ) جمع أتانٍ، وهو الأنثى منه الواو إما للعطف فيكون معطوفًا على المفعول وإما بمعنى مع فيكون مفعولًا معه، (يَقُولُ) أي: لبيد ويحتمل أن يكون بتاء الخطاب لبيان اللغة (أَرسَلَ حِمَارَ الوَحشِ الأُتُنُ) لأنه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفًا من تأديبه إياهن، (وَكَأَنَّ) كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره: إن الإرسال يقتضي سبق القيد وههنا لم يمكن أن يتصور القيد فضلًا عن سبقه؛ لأن القيد والإرسال منه لم يوجدا إلا في بني آدم، فأجاب عنه بقوله: وكأن (المُرَادَ بالإرسَالِ البَعثُ أَو التَّخلِيَةُ) يعني: خالى كردن راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحش مرا اين راه اب ازخوردن، والمراد هو الثاني ههنا؛ لأن البعث بمعنى الإرسال فالمعنى جعلها خالية على حالها، (بَينَ المُرسَلِ) بفتح السين وهو الأتن (وَمَا يُرِيدُ) أي: حمار الوحش أو المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الأتن الماء يعني: جاى اب خوردن، (أي: أَرسَلَها) يعني: أرسل حمار الوحش الأتن حال كونها (مُعتَرِكَةً مُتَزَاحِمَةً، وَلَم يَذُدهَا أي: لَم يَمنَعهَا عَن العِرَاكِ) أي: لم يمنع حمار الوحش الأتن عن الاعتراك والتزاحم (وَلَم يُشفِق أي: لَم يَخَف عَلَى نَغصِ الدِّخَالِ) يقال: نغص البعير إذا لم يتم شربه؛ ولذا فسره الشارح بقوله: (أي) لم يخف ذلك الحمار (عَلَى أنَّهُ لَم يُتِمَّ شُربَ بَعضِهَا) أي: بعض الأتن (المَاءَ بالدِّخالِ) أي: بالمزاحمة والاعتراك (وَالدِّخَالُ) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن: صراف (هُوَ) أي: الدخال في اللغة (أَن يَشرَبَ البَعِيرُ) ماءه (ثُمَّ يُرَدَّ) مضارع مجهول من رد يرد مثل: مد يمد (مِن العَطَنِ) بفتحتي العين والطاء المهملتين ما حول الحوض والشرب من مبارك الابل، أي: المناخ يعني: جاى اشتر، (إِلَى الحَوضِ) متعلق بيرد يعني: ثم يعاد ذلك البعير من

ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس متداخل بعضها في بعض آخر أو المعنى على نغص مثل نغص الدخال.

(وَ«مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ») وَنَحْوُهُ مثل: «فعلته جهدك» (مُتَأَوَّلٌ بالنكرة) فلا يرد نقضًا

طرف الحوض إليه (وَيَدخُلُ) ذلك البعير (بَينَ بَعِيرَينِ عَطَشَانَينِ) لم يكون أن يشربا ماء؛ (لِيَشرَبَ) ذلك البعير المردود المدخل بين البعيرين العطشانين (مِنهُ) أي: من الحوض أو من الماء (مَا عَسَاهُ لَم يَكُن يَشرَبُ مِنهُ) يعني: لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض.

(وَلَعَلَّ المُرَادَ) هذا جواب دخل مقدر وهو أن الدخال لم يوجد إلا في الحيوان الذي يكون في أيدي الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر، فلم يصح معنى الدخال فأجاب عنه بقوله: ولعل المراد (بِهِ) أي: بالدخال (هَهُنا) ليس إلا (نَفسٌ مُتَدَاخِلٌ) بالتذكير صفة جرت على غير من هي له (بَعضُهَا) مرفوع فاعل متداخل (في بَعضٍ آخَرَ) متعلق به يعني: ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقي، بل المراد به معناه المجازي الذي هو تداخل بعض النفوس في بعض، (أَو) أجاب عنه أيضًا بأن (المَعنَى عَلَى نَغَصٍ مِثلِ نَغَصِ الدِّخَالِ) يعني: أن المعنى على حذف المضاف من المشبه به وإقامة المشبه مقامه، يعني: لم يخف على أنه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على أن البعير لم يتم شرب الماء وأدخله بين بعيرين عطشانين ليتم شربه، «و» مثل «مررت به وحده» مصدر: وحد يحد حدةً ووحدًا مثل: وعد يعد عدةً ووعدًا من باب: ضرب يضرب، وبالإضافة إلى الضمير صار معرفة؛ لأن إضافة المصدر معنوية «ونحوه» بالرفع عطف على مقدر يعني: ونحو أرسلها (مِثلُ: فَعَلتَهُ) بتاء الخطاب (جَهدَكَ) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال الفراء: بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفًا، «متأولٌ» خبر لقوله: وأرسلها على حذف المضاف منه أي: ونحو أرسلها كما قلنا آنفًا، التأول: التطلب يعني: طلب مآل الشيء بصرفه عن الظاهر، (بالنَّكِرَةِ) متعلق بقوله: متأولٌ؛ (فَلا يَرِدُ) مبني للفاعل من: ورد يرد (نَقضًا) منصوب على الحال من

على قاعدة اشتراط كونها نكرة، وتأويلها على وجهين:

أحدهما: أنها مصادر لأفعال محذوفة أي: «تعترك العراك» و«ينفرد وحده» أي: انفراده و«تجتهد جهدك»، فهذه الجمل الفعلية وقعت أحوالًا، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية.

وثانيهما: أنها معارف موضوعة مواضع النكرات، أي: معتركة ومنفردًا ومجتهدًا،

الفاعل أي: لا يرد أرسلها ونحوه ناقضًا (عَلَى قَاعِدَةِ اشتِرَاطِ كَونِهَا) أي: الحال (نَكِرَةً).

(وَتَأوِيلُهَا) أي: الحال المعرفة (عَلَى وَجهَينِ) على ما ذكره الشارح (أَحَدُهُما) أي: أحد الوجهين (أَنَّهَا) أي: الأحوال المعرفة (مَصَادِرُ) أي: كل واحد منها مصدر (لأَفعَالٍ مَحذُوفَةٍ) أي: لفعل محذوف وجوبًا سماعًا، وقال أبو علي: إن هذه المصدر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبًا، (أي: تَعتَرِكُ العِرَاكَ، وَيَنفَرِدُ وَحدَهُ) إشارة إلى أن العراك مصدر من: عرك يعرك من: ضرب، وكذلك وحده مصدر إلا أنه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه، (أَي: انفِرَادَهُ، وتَجتَهِدُ جَهدَكَ) من اجتهد اجتهادًا (فَهَذِهِ الجُملُ) جمع جملة (الفِعلِيَّةُ) وهي: تعترك وينفرد وتجتهد (وَقَعتَ أَحوالًا) أي: وقعت كل واحد منها حالًا بالضمير وحده لما سيجيء أن المضارع المثبت إذا وقع حالًا يكفي فيه الضمير وحده، ولا يجوز الواو (وَهَذِهِ المَصَادِرُ) يعني: العراك ووحده وجهدك (مَنصُوبَةٌ عَلَى المَصدَرِيَّةِ) يعني: على أنها مفعولات مطلقة لأفعالها المحذوفة، هكذا قاله الزمخشري، وإنما سميت أحوالًا على سبيل المجاز تسميةً للمعمول باسم العامل أو للنائب باسم المنوب، ويقال: مجاز مرسل؛ لأن الحال في الحقيقة عواملها المحذوفة، (وَثَانِيهِمَا) أي: ثاني الوجهين (أَنَّهَا) أي: هذه المصادر (مَعَارِفُ) باللام في الأول والإضافة في الأخيرين؛ لأن كل واحد منها يفيد تعريف ما دخل عليه (مَوضُوعَةٌ مَوَاضِعَ النَّكِرَاتِ) فتكون أحوالًا بأنفسها من غير ارتكاب حذف شيء إلا أنها موؤلةٌ بالمشتق لتكون في صورة الاتفاق (أي) أرسلها (مُعتَرِكَةً) متزاحمة (وَ) مررت به (مُنفَرِدًا، وَ) فعلته (مُجتَهِدًا؛

فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة، كما أن «حسن الوجه» في صورة المعرفة، وهي في المعنى نكرة. (فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا) أي: صاحب الحال (نَكِرَةً مَحْضَةً) لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم، ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة مثل: جَاءَنِي رَجُلٌ وَزَيْدٌ رَاكِبَيْنِ» (وَجَبَ تَقْدِيمُهَا) أي: تقديم الحال على صاحبها، ليتخصص النكرة بتقديمها؛ ....

فالصُّورَةُ) أي: صورة كل واحد منها (وَإِن كانَت مَعرِفَةً) باللام أو الإضافة (فَهِي في التَقدِيرِ) أي: صورة كل واحد منها (نَكِرَةٌ) لكون اللام في الأول والإضافة في الأخيرين للجنسية لا للعهدية؛ لأن كلا من اللام أو الإضافة إذا لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة، (كَمَا أنَّ) المضاف إلى المعرفة بالإضافة اللفظية مثل: زيدٌ ضارب عمرٍو، و(حَسَنُ الوَجهِ في صُورَةِ المَعرِفَةِ) لكونه مضافًا إليها ظاهرًا (وَهِيَ) أي: الصفة المضافة (في المَعنَى نَكِرَةٌ) لكونها في حكم الانفصال؛ لأنه في تقدير: زيد ضارب عمرًا، وحسنٌ وجهه بالنصب والرفع، وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه؛ لجريانه في الأحوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر أو لا، وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ما هو الأصل فيها، وهو الإفراد بخلاف الأول.

«فإن كان صاحبها» (أي: صَاحِبُ الحَالِ) سواء كان فاعلًا أو مفعولًا حقيقة أو حكما «نكرةً» (مَحضَةً) احتراز عما إذا لم يكن نكرة محضة فإنه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل: جاءني رجل من بني تميم فارسًا قد سبق (لَم تَكُن فِيهَا) أي: في تلك النكرة (شَائِبَةُ تَخصِيصٍ) أي: لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص (بِمَا سِوَى التَّقدِيم) أي: سوى تقديم الحال على صاحبها (وَلَم تَكُن الحَالُ مُشتَرَكَةً بَينَها) أي: بين النكرة (وَبَينَ المَعرِفَةِ) كما إذا كان ذو الحال متعددًا أحدهما نكرة والآخر معرفة (مِثلُ: جَاءَني رَجُلٌ وَزَيدٌ رَاكِبَينِ) أراد بالحال ههنا الحال المفردة؛ لأن الحال الجملية لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبًا، «وجب تقديمها» (أي: تَقدِيمُ الحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا) النكرة سواء كان فاعلًا أو مفعولًا؛ (لِيَتَخَصَّصَ النَّكِرَةُ بِتَقدِيمِهَا) يعني: لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصص؛ لأن الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على

لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر، ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا: «ضَرَبْتُ رَجُلًا رَاكِبًا»، ثم قدمت في سائر المواضع وإن لم تلتبس؛ طردًا للباب.

(وَلَا تَتَقَدَّمُ) أي: الحال فيما عدا مثل: «زَيْدٌ قَائِمًا كَعَمْرٍو قَاعِدًا» (عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ).

صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه؛ (لأَنَّهُمَا) أي: ذا الحال والحال (في المَعنى مُبتدأٌ وَخَبَرٌ) لأن معنى قولك: جاءني زيد راكبًا زيد راكب وقت المجيء (وَلِئَلّا يَلتَبِسَ) أي: الحال من المنكرة (بالصِّفَةِ في) حالة (النَّصبِ) إذا لم يتقدم الحال على صاحبه، فإذا قدم يعلم أنه حال لا وصف؛ لأن الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان أو نكرة لكونه في المعنى حكمًا، والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (في مِثلِ قَولِنا: ضَرَبتُ رَجُلًا رَاكِبًا)؛ لأنه لا يعلم أن الضرب وقع على المفعول في آن ملابسة الركوب فيكون حالًا؛ لأن الحال ما لم يتقرر أو بعد لزومه وتقرره فيكون صفة لأن الصفة ما تقرر وتحقق، وإن كان يقبل الزوال فلما قدم علم أن الضرب واقع على: رجلًا في آن ملاسبة الركوب به يعني: قبل تقرره (ثُمَّ قُدِّمَت) الحال على صاحبها النكرة (في سَائِرِ المَوَاضِعِ، وَإِن لَم تَلتَبِس) وهي حالة الرفع فقط؛ لأن في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وإن كان ذو الحال نكرة، يعني: قدمت الحال في سائر المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة إذا لم يتقدم (طَردًا للبَابِ) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعد بالتاء الفوقانية تبعًا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعًا لنفس المتكلم وحده نحو: أكرم.

«ولا تتقدم» (أي: الحَالُ فِيمَا عَدَا) فعل ماض من: عدا يعدو عدوا بمعنى: جاوز فاعله مستتر فيه راجع إلى ما؛ لأنها عبارة عن التركيب أي: في تركيب جاوز (مِثلُ) منصوب؛ لأنه مفعول به له (زَيدٌ قَائِمًا كعَمرٍو قَاعِدًا) يعني: لا يتقدم الحال، «على العامل المعنوي» في غير هذا التركيب فإن العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعني: يجوز تقديم الحال على العامل

قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدر بالفعل أو باسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني: الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل أو شبهه، فعلى هذا معنى الكلام: أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقًا

المعنوي في تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة أي: بأن يقال: زيد كعمرو فإن التشبيه دل على أن فيه حدثًا قائمًا بالمشبه به إلا أنهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله: حدثين، بعد صفة بأن يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق بالآخر فإنه يجب أن يلي متعلق كل حدث صاحبه أي: يليه وإن لزم التقدم على العامل الضعيف. وفي الرضي: إلا أن كاف التشبيه لا تدخل بصيغتها على حدثين معينين، بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين؛ لأن معنى زيد كعمرو أن هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان، وأما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ، إلى هنا كلامه، فلبيانها جيء بحال ووضعت بجنب المشبه وبحال أخرى ووضعت بجنب المشبه به، ولهذا قدم الحال الأولى على عاملها المعنوي؛ لتكون بجنب صاحبها، (قَد عَرَفتَ فِيمَا قَبلُ) مبني على الضم؛ لأنه من الجهات الست، وهي إذا حذف ما أضيفت هي إليه ونوي تكون مبنية على الضم على ما سيجيء، (العَامِلُ المَعنوي) وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير، (و) عرفت فيما قبل (أنّ ما هُوَ مُقَدَّرٌ بالفِعلِ) عند البصريين (أو باسمِ الفَاعِلِ) عند الكوفيين (مِثلُ: الظَّرفِ) مثل أمام وخلف وفوق وغيرها سواء كانَ ظرف زمان أو مكان (وَمَا يُشبِهُهُ) أي: الظرف في احتياجه إلى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل، (أعني) بقوله: وما يشبهه (الجَارَّ والمَجرورَ) مثل: زيد في الدار (خَارِجٌ عَنهُ) أي: عن العامل المعنوي؛ لأن العامل فيهما إما مصرح أو مقدر (دَاخِلٌ في الفِعلِ) إذا كان متعلقه فعلًا، (أو) داخل في (شِبهِهِ) أي: شبه الفعل إذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فَعَلَى هَذَا) أي: على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي، وإن ما هو مقدر بالفعل أو الاسم خارج عن العامل المعنوي وداخل في أحدهما قوله: فعلى متعلق بقوله: لا يتقدم، قدم عليه ليكون قريبًا إلى ما يشير إليه (مَعنَى الكَلام) أي: معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي، (أنَّ الحَالَ لا يَتَقدَّمُ عَلَى العَامِلِ المَعنوي اتّفاقًا) أي: اتفق النحاة عليه

بِخِلَافِ الظَّرْفِ) أي: بخلاف ما إذا كان العامل ظرفًا أو شبهه، فإن فيه خلافًا، فسيبويه لا يجوزه أصلًا أيضًا، نظرًا إلى ضعف الظرف في العمل، ويجوزه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: «زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ». فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال، فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز «قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ» ولا «قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ» اتفاقًا، ....

اتفاقًا، أو منصوب بنزع الخافض منه أي: باتفاق النحاة، «بخلاف الظرف» خبر مبتدأ محذوف أي: عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف، (أي: بِخِلافِ مَا إذَا كَانَ العَامِلُ) في الحال (ظَرفًا أو شِبهَهُ) حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقًا، (فإنّ فِيهِ) أي: في عدم تقدمها عليه (خِلافًا) بين سيبويه والأخفش، (فَسِيبويهِ) بالفاء التفسيرية (لا يُجوِّزُهُ) أي: لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف، (أَصلًا أَيضًا) أي: مطلقًا أي: سواء قدم على الظرف نحو: زيد قائمًا في الدار أو المظروف نحو: قائمًا زيد في الدار، فكلاهما غير جائز عنده؛ (نَظَرًا إِلَى ضَعفِ الظَّرفِ في العَمَلِ) لأنه إنما يعمل لنيابته عن الفعل؛ لأن القائم مقام شيء لا يكون مثله، ولأنه غير مشتق، ولأنه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه أيضًا، (وَيُجوِّزُهُ الأَخفَشُ) مخالفًا لسيبويه لكن لا يجوزه إلا (بِشَرطِ تَقَدُّمِ المُبتدأ عَلَى الحَالِ) لأنه لما تأخر الحال عن المبتدأ، الذي صاحبه راجع إلَيه، فكأنه تأخر الحال عن عامله الذي هو عامل في: صاحبه أيضًا، وبناء على مذهبه أيضًا أن الظرف عامل قوي؛ لأنه لنيابته عن الفعل أخذ حكمه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد على أحد الأشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين، أيضًا نحو: في الدار زيد، فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ، لأن الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد، و(نَحوُ: زَيدٌ قَائِمًا في الدَّارِ، فَأَمَّا مَعَ تَأَخُّرِ المُبتَدأ عَن الحَالِ؛ فإنّهُ) أي: الأخفش حينئذٍ، (وَافَقَ سِيبوَيهِ في المَنعِ) أي: في منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرًا عن المبتدأ مثل: زيد في الدار قائمًا، أو مقدمًا عليه نحو: في الدار زيد قائمًا، (فَلا يَجُوزُ) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرًا مثل: (قَائِمًا زَيدٌ في الدّارِ) أو مقدمًا مثل: (وَلا قَائِمًا في الدَّارِ زَيدٌ، اتّفاقًا) لتقدم

ويحتمل أن يكون معناه: أن الحال وإن كان مشابهًا للظرف لما فيه من معنى الظرفية، إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي، لتوسعهم في الظروف، والحال لا تتقدم عليه. هذا إذا لم يكن الظرف داخلًا في العامل المعنوي. وأما إذا جعلته داخلًا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم، فالمراد هو الاحتمال الثاني

الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضًا؛ لأنه ليس من تركيب الفعل وإن كان نائبًا عنه ويجوز اتفاقًا في مثل: في الدار قائمًا زيد؛ لأنه ليس فيه التقدم المذكور، **(وَيَحتَمِلُ)** معطوف على قوله: أن الحال لا يتقدم أي: فعلى هذا يحتمل **(أَن يَكُونَ مَعناهُ)** أي: معنى الكلام المذكور سابقًا **(أَنَّ الحَالَ، وإِن كَانَ مُشَابِهًا للظَّرفِ)** الواو للحال وإن للوصل والجملة حال يعني: إن الحال حال كونه مشابها للظرف **(لِمَا فِيهِ)** أي: في الحال **(مِن مَعنَى الظَّرفيَّةِ)** بيان ما في قوله: لما وهو تعليل لمشابهة الحال الظرف **(إلَّا)** بمعنى لكن بينهما أي: بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو **(أنَّ الظَّرفَ يَتَقدَّمُ على عَامِلِهِ المَعنويّ)** يعني: إذا كان العامل في الظرف معنويا مستنبطًا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل أو شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو: زيد يوم الجمعة عندك في تقدير: زيد عندك يوم الجمعة أو قبله كقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 29] في تقدير: هو أي: الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وإرادة الجزء يعني: في كل ساعة وإن كانت قليلة ومثل قولك: أكل يوم لك ثوب، في مكان: ألك ثوب كل يوم؛ **(لِتَوَسُّعِهِم)** أي: النحاة **(في الظَّرفِ)** لعموم حاجة المخلوقات إليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال **(وَالحَالُ لا تَتَقَدَّمَ عَلَيهِ)** أي: على عاملها المعنوي لما عرفت، **(هَذَا)** أي: كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن **(إِذَا لَم يَكُن الظَّرفُ دَاخِلًا في العَامِلِ المَعنويّ)** بل داخل في الفعل أو شبهه كما سبق **(وَأمَّا إذَا جَعَلتَهُ)** أي: الظرف **(دَاخِلًا في العَامِلِ المَعنويِّ)** حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ أو شبهه الملفوظ أيضًا أو معنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ أو شبهه كذلك أو معناه **(كما)** أي: شيء **(هو الظاهر)** فقط **(من كلامهم)** أي: من كلام النحاة لأن العامل مستفاد من فحواه أيضًا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوي؛ **(فَالمُرَادُ هُوَ الاحتِمَالُ الثَّاني)** وهو أن الظرف يتقدم

لا غير.

(وَ) كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لَا) يتقدم (عَلَى) ذي الحال (الْمَجْرُورِ) سواء كان مجرورًا بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورًا بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقًا، نحو: «جَاءَتْنِي مُجَرَّدًا عَنِ الثِّيَابِ ضَارِبَةُ زَيْدٍ»، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، ....

على العامل المعنوي بخلاف الحال (**لا غيرُ**) لأن اللائق حينئذ استثناؤه من العامل المعنوي وأن يقول إن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي إلا الظرف فإنه يتقدم، فعلم من هذا أن الحال يتقدم على عامله الفعل أو شبهه ملفوظًا كان أو مقدرًا.

ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه إجمالًا وتفصيلًا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال: «و» (**كَمَا لا تَتَقَدَّمُ الحَالُ عَلَى العَامِلِ المَعنَوِيّ**) وتتقدم على غيره من الفعل وشبهه (**كَذَلِكَ**) تأكيد لقوله: كما لا تتقدم «لا» (**يَتَقَدَّمُ**) «على» (**ذي الحَالِ**) «المجرور» وتتقدم على ذي الحال المرفوع أو المنصوب جوازًا أو وجوبًا؛ لأنه كتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق أنهما في المعنى مبتدأ وخبر فأخذا حكمهما، (**سَوَاءٌ كَانَ مَجرُورًا بالإضَافَةِ أَو بِحَرفِ الجَرِّ**) لأن المطلق منصرف إلى الكمال وهو لا يكون إلا بالتعميم، (**فإن كَانَ**) ذو الحال (**مَجرُورًا بالإضَافَةِ**) سواء كانت الإضافة محضة مثل قوله تعالى: ﴿أَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: 123] أو لا كالمثال الآتي في الشرح، (**لَم تَتَقَدَّم الحَالُ عَلَيهِ اتِّفَاقًا**) أي: باتفاق البصريين والكوفيين (**نَحوُ: جاءَتني مُجَرَّدًا عَن الثِّيابِ ضَارِبَةُ زَيدٍ، وذَلِكَ**) أي: عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة واقع؛ (**لأنَّ الحَالَ تَابِعٌ**) لأنه عرض غير متقرر لا يقوم إلا بصاحبه (**وَفَرعٌ لِذي الحَالِ**) في الوجود لأن ذا الحال يوجد أولًا، ثم الحال يصدر منه ويقوم به (**وَالمُضَافُ إِلَيهِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى المُضَافِ**) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو التنوين أو النون، وفي الهندي: لأنه إن تقدمه فإن وقع بعد الجار لزم الفصل وإن وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع،

فلا يتقدم تابعه أيضًا، وإن كان مجرورًا بحرف الجر ففيه خلاف، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه، للعلة المذكورة، وهو المختار عند المصنف، فلهذا قال: (عَلَى الْأَصَحِّ).

ونقل عن بعضهم: الجواز استدلالًا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾، ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة: أن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف، ....

(**فَلا يَتَقَدَّمُ تَابِعُهُ أَيضًا**) انتهى، (**وَإِن كَانَ**) ذو الحال (**مَجرُورًا بِحَرفِ الجَرِّ فَفِيهِ**) أي: تقديم الحال على صاحبه المجرور به (**خِلافٌ**) بين البصريين والكوفيين (**فَسِيبويهِ وَأَكثَرُ البَصرِيَّةِ**) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودًا في هذا الفن لكونه إمامًا فيه (**يَمنَعُونَ تَقدِيمَها**) أي: تقديم الحال (**عَلَيهِ**) أي: على ذي الحال المجرور بالحرف (**للعِلَّةِ المَذكُورةِ**) في عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالإضافة قد عرفتها فلا نعيدها.

(**وَهُوَ**) أي: منع تقديمها عليه (**المُختَارُ عِندَ المُصَنِّفِ؛ فَلِهَذَا**) أي: لكونه هو المختار عند المصنف (**قال**): «على الأصح» متعلق بقوله: ولا تتقدم للعلة المذكورة سابقًا (**وَنُقِلَ عَن بَعضِهِم**) أي: بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (**الجَوَازُ**) أي: جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (**استِدلالًا بِقَولِهِ تَعَالى**: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28])، أي: وما أرسلناك لشيء من الأشياء إلا أرسلناك للناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولًا ومرسلًا إليهم غير مخصوصين كالأنبياء السابقة، حيث كان بعضهم مخصوصًا بقوم وأنت لست كذلك، ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية: نفر ستاديم تراى محمد از براى آدميان مكر درحالى وبودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم، (**وَلَعَلَّ الفَرقَ بَينَ حَرفِ الجَرِّ وَالإضَافَةِ**) حيث جوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر، ولم يجوز أحد من الفريقين تقديمها على المجرور بالإضافة، بل اتفقوا على عدمه (**أنَّ حَرفَ الجَرِّ مُعَدٍّ**) اسم فاعل من: عدى يعدي من باب التفعل حذفت ياؤه (**للفِعلِ**) يعني: يجعل الفعل اللازم متعديًا إلى المفعول به (**كالهَمزَةِ والتَّضعيفِ**)

فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: «ذَهَبَتْ رَاكِبَةً بِهِنْدٍ» فكأنك قلت: «أَذْهَبَتْ رَاكِبَةً هِنْدًا»، فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورًا.

وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال: بجعل «كافة» حالًا عن الكاف، والتاء للمبالغة. وبعضهم: بجعلها صفة لمصدر ....

يعني: كما أن الهمزة إذا زيدت في أول الفعل والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديًا، أو كما أن الفعل اللازم إذا نقل إلى الرباعى بزيادة الهمزة في أوله والتضعيف في عينه يكون متعديًا إلى المفعول به كذلك حروف الجر إذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديًا إليه، (فَكَأَنَّهُ) أي: حرف الجر (مِن تَمَامِ الفِعلِ وَبَعضِ حُرُوفِهِ) كما أن الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الإضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئًا؛ لأنها ليست من تمامه لا لفظًا وهو ظاهر، ولا معنى لأنها من خواص الاسم فكانت أجنبية عن الفعل بالكلية، وحروف الجر وإن كانت من خواصه أيضًا إلا أنها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه، (فإِذَا قُلتَ: ذَهَبت رَاكِبَة بِهِندٍ) بتقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف (فَكَأَنَّكَ قُلتَ: أَذهَبت رَاكِبَة هِندًا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه؛ (فالمَجرُورُ) بحرف الجر وإن كان مجرورًا بحسب الظاهر إلا أنه (بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ لَيسَ مَجرُورًا) بل منصوب والحال تتقدم على ذي الحال المنصوب فكذلك ههنا (وَأَجابَ بَعضُهم) أي: بعض النحاة وهو الهندي والزجاج (عَن هَذَا الاستِدلالِ) أي: عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذي الحال المجرور بهذه الآية (بِجَعلِ) متعلق بقوله: وأجاب (كَافَّةً حَالًا مِن الكَافِ) المتصل بالفعل مبينًا هيئة المفعول به (وَالتّاءُ) في كافة (للمُبَالَغَةِ) في الزجر والمنع والتبليغ والحث، لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة، والمعنى: وما أرسلناك يا محمد ملابسًا بشيء من الأشياء إلا حال كونك مانعًا للناس وزاجرًا لهم عن الشرك والمعاصي مجدا فيه وحاثا على طلب الثواب وما عليك إلا البلاغ، (وَ) أجاب (بَعضُهُم) وهو «الكشاف» (بِجَعلِها) متعلق أيضًا بأجاب أي: بجعل كافةً (صِفَةً لمَصدَرٍ) محذوف فحينئذٍ

أي: إرسالة كافة.

وبعضهم: بجعلها مصدرًا كالكاذبة والعافية. والكل تكلف وتعسف.

(وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ) أي: على صفة سواء كان الدال مشتقًّا أو جامدًا (صَحَّ أَنْ يَقَعُ حَالًا) من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل به، وهذا ....

يكون كافةً منصوبًا على المصدرية لا على الحالية، فيكون المصدر للتأكيد والمعنى: وما أرسلناك يا محمد إلا كافة (أي: إِرسَالةً كَافَّةً) مانعة للناس عن الشرك والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب أو عامة شاملة لهم (وَ) أجاب (بَعضُهُم) وهو محشي «الضوء» (بِجَعلِها) أي: بجعل كافة (مَصدرًا) على وزن اسم الفاعل (كَالكَاذِبَةِ والعَافِيَةِ) إما بالفاء أو بالقاف فيكون كافة منصوبًا على أنه مفعول له، والمعنى: وما أرسلناك يا محمد لشيء إلا لتكف الناس وتحثهم، واللام في قوله: للناس متعلقة بها على الأجوبة الثلاثة فتكون ظرفًا لغوًا، (وَالكُلُّ) أي: كل واحد من الأجوبة الثلاثة (تَكَلُّفٌ وَتَعَسُّفٌ) أما كون الأول تكلفًا فلأن تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى أنكرها البعض في غير: فعال وفعول ومفعال، والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد؛ لأنه بتقدير موصوف، وأما كون الثاني تكلفًا؛ فلأنه لا حاجة إلى تقدير الموصوف، وأما كون الثالث تكلفًا؛ فلأنه إثبات مصدر غير معلوم، وأما كون الرابع تعسفًا؛ فلأن كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعًا، كذا قاله عصام الدين.

«وكل ما دل على هيئةٍ» (أَي: صِفَةٍ سَوَاءٌ كَانَ الدَّالُّ) على الهيئة (مُشتَقًّا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (أَو جَامِدًا) يستفاد منه معنى قائم بالغير «صح أن يقع» ذلك الدال على الهيئة «حالًا» (مِن غَيرِ أن يُؤَوَّلَ الجَامِدُ) الدال على الهيئة (بالمُشتَقِّ) ليحصل معنى النسبة ظاهرًا؛ (لأَنَّ المَقصُودَ مِن الحَالِ) أي: المراد من إيراد الحال (بَيَانُ الهَيئَةِ) أي: الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل أو وقع عليه (وَهُوَ) أي: المقصود الذي هو بيان الهيئة (حَاصِلٌ بِهِ) أي: بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فإذا استويا في المقصود استويا أيضًا في وقوعهما حالًا من غير تفرقة، (وَهَذَا) أي: مذهب المصنف

رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال، وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق. ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق (مِثْلُ) «بُسْرًا» و«رُطَبًا» في قولهم: (هَذَا بُسْرًا) وهو ما بقي فيه حُمُوضة (أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا) وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين ....

وهو تجويز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالًا مشتقا أو غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (رَدٌّ عَلَى جُمهُورِ النُّحَاةِ، حَيثُ شَرَطُوا اشتِقَاقَ الحَالِ) أي: شرطوا أن يكون الحال مشتقا؛ لأن الحال في المعنى خبر أو صفة وهما مشتقان أو في معنى المشتق، وكذا ما في حكمهما، (وَتَكَلَّفُوا في تَأوِيلِ الجَامِدِ) حيث وقع حالًا (بالمُشتَقِّ) لتكون الأحوال مطردة متفقة (وَمَعَ هَذَا) أي: مع تجويز وقوع الجامد حالًا من غير تأويل (فَلا شَكَّ أنَّ الأَغلَبَ في الحَالِ الاشتِقَاقُ) أي: أن يكون مشتقا لما سبق أن الحال في المعنى خبر أو صفة وهما مشتقان، وما وقع غير مشتق يؤول به لتكون أقسام الحال متفقة.

«مثل» (بُسرًا وَرُطَبًا في قَولِهِم) أي: قول العرب «هذا بسرًا» بضم الباء وسكون السين واحده بسرةٌ مثل: فعلٍ وفعلةٍ، يعني: هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وَهُوَ) أي: البسر (مَا بَقِيَ فيهِ حُمُوضَةٌ) على وزن فعولة بالفارسية: ترش، «أطيب» اسم تفضيل «منه رطبًا» (وَهُوَ مَا فِيهِ حَلاوَةٌ صِرفَةٌ) والمعنى: هذا حال كونه بسرًا أنفع أي: أكثر نفعًا منه أي: من نفسه حال كونه رطبًا، والتمر له ست مراتب:

أولاها: طلع.

والثانية: خلال بفتح الخاء المعجمة.

والثالثة: بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة.

والرابعة: بسر.

والخامسة: رطب بضم الراء المهملة.

والسادسة: تمر، ونحو قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: 64] الآية (فَهُمَا) أي: بسرًا ورطبًا (مَعَ كَونِهِمَا جَامِدَينِ) يعني: غير

حالان، لدلالتهما على صفة البُسْرية والرَّطبية، فلا حاجة إلى تأويل البسر بـ«الْمُبْسِر» والرطب بـ«الْمُرْطِب» من «أَبْسَرَ النَّخلُ»: إذا صار ما عليه بُسْرًا، و«أَرْطَبَ» إذا صار ما عليه رطبًا، والعامل في «رَطْبًا» «أطيب» باتفاق النحاة، وفي «بسرًا» أيضًا عند المحققين، وتقدم «بسرًا» على اسم التفضيل مع ضعفه في

مشتقين؛ لأنهما اسمان جامدان الأول: على وزن قفل وقيل: على وزن فرس، والثاني: على وزن صرد (**حَالانِ**) لأن كل واحد منهما حال مع كونه اسمًا غير مشتق؛ (**لِدَلالَتِهِمَا**) أي: لدلالة الأول (**عَلَى صِفَةِ البُسرِيَّةِ**) وهي الحموضة (**وَ**) الثاني على صفة (**الرُّطَبِيَّةِ**) وهي الحلاوة الصرفة، وإذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذي الحال مع كونهما جامدين (**فَلا حَاجَةَ إِلَى تَأوِيلِ البُسرِ بالمُبسِرِ**) بكسر السين وفتحها وعلى الأول يكون الإسناد مجازًا عقليا بعلاقة العقلية؛ لأنه بالكسر صفة النخل؛ لأن النخل مبسر بالكسر وإذا أطلق على ما عليها يكون الإطلاق مجازًا لا حقيقة، وعلى الثاني يكون حقيقة؛ لأنه بالفتح يكون صفة ما عليها (**وَ**) لا حاجة أيضًا إلى تأويل (**الرُّطَبِ بالمُرطِبِ**) بكسر الطاء وفتحها الأول مأخوذ (**مِن أَبسَرَ النَّخلُ إِذَا صَارَ مَا عَلَيهَا بُسرًا**) أي: زيد ألف أفعل ههنا للصيرورة مثل: أمشى الرجل أي: صار ذا ماشية، والإسناد حقيقة فيكون النخل مبسرًا بالكسر وما عليه مبسرًا بالفتح (**وَ**) الثاني مشتق من (**أَرطَبَ إِذَا صَارَ مَا عَلَيهِ رُطَبًا**) فهذا كالأول في الإسناد والكسر والفتح، قال الرضي: وهو الحق أي: ما دل على هيئة يصح أن يقع حالًا هو الحق سواء كان مشتقا أو غيره فلا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة إلى تكلف تأويله بالمشتق إذا وقع غير المشتق حالًا، (**وَالعَامِلُ في رُطَبًا**) يعني: في الحال الثاني (**أَطيَبُ**) لأنه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لأن العامل في الحال الفعل وإذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (**باتِّفَاقِ النُّحَاةِ**) أي: العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم، بحيث لم يكن فيه خلاف لأحد منهم (**وَ**) العامل (**في بُسرًا أَيضًا**) يعني: الحال اسم التفضيل كما أنه العامل في الثاني (**عِندَ المُحَقِّقِينَ، وَتَقَدَّمَ بُسرًا**) يعني: الحال الأول (**عَلَى اسمِ التَّفضِيلِ مَعَ ضَعفِهِ في**

العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل منهما متعلقه، والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ«هذا» من حيث إنه مفضّل، وهذه الحيثية وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضماره في «أطيب»، لكنه لما كان المضمر بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه، ....

العَمَلِ) لأنه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل، وإن كان ضعيفًا فيه تشبيهها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز، وكذا هذا او لقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم؛ **(لأنّهُ إذَا تَعَلَّقَ بِشَيءٍ وَاحِدٍ)** وهو ههنا المشار إليه بهذا يعني: التمر **(حَالانِ)** أحداهما: البسرية والأخرى: الرطبية **(باعتِبَارَينِ)** متعلق بـ: تعلق **(مُختَلِفَينِ)** إذ الحال الأولى: تعلقت بالمشار إليه بهذا باعتبار الأفضلية، والحال الثانية أيضًا: تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار أحدهما مخالفًا لاعتبار الآخر **(يَلزَمُ)** جواب إذا **(أن يَلِيَ كُلٌّ مِنهُما)** أي: من الحالين **(مُتَعَلَّقَهُ)** أي: ما تعلق به يعني: صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة **(والبُسريَّةُ)** يعني: الحال الأولى فيه **(تَعَلَّقَت بالمُشَارِ إلَيهِ بِهَذَا)** يعني: جعلت حالًا منه ومبينة للهيئة القائمة به **(مِن حَيثُ إنَّهُ)** أي: المشار به **(مُفَضَّلٌ، وَهَذِهِ الحَيثِيَّةُ)** أي: كون المشار إليه مفضلًا **(وَإن لَم تَكُن)** الواو للحال وإن للوصل **(مُعتَبَرَةٌ فيهِ)** أي: في المشار إليه به والجملة حال يعني: وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة في المشار إليه به **(إلّا)** أنها كانت معتبرة **(بَعدَ إضمَارِهِ)** أي: المشار إليه **(في أَطيبَ)** يعني: إلا بعد أن يكون ضمير أطيب المستكن فيه راجعًا إليه؛ لأنه إذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار إليه به مفضلًا بخلاف ما إذا اعتبر؛ لأن المرجع يأخذ حكم الراجع، والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع، **(لَكِنَّهُ)** أي: إلا أن الشأن **(لَمَّا كَانَ المُضمَرُ)** مطلقًا سواء كان المراد به المضمر في أطيب أو في غيره **(بالنِّسبَةِ إلَى المُظهَرِ)** مطلقًا أيضًا **(كالعَدَمِ)** والمراد بالمضمر أيضًا المستكن لا المضمر البارز؛ لأنه لكونه ملفوظًا حقيقة يكون كالمظهر في كونه ملفوظًا حقيقة، وأما المستكن فلما لم يكن ملفوظًا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم **(أُقِيمَ المُظهَرُ)** الذي هو اسم الإشارة **(مُقَامَهُ)** أي: مقام المضمر الذي في أطيب في كونه ذا حال ووقوع

وأوجبوا أن يليه، والرطبية تعلقت به من حيث إنه مفضل عليه، وهو ضمير «منه»، فيجب أن يليه. قال الرضي: «وأما الضمير المستكن في أفعل»، فإنه وإن كان مفضّلًا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم، ومع هذا فلا أرى بأسًا بأن يقال وإن لم يسمع: «زَيْدٌ أَحْسَنُ قَائِمًا مِنْهُ قَاعِدًا».

الحال بعده بلا فاصلة **(وَأوجَبُوا أن يَلِيَهُ)** أي: الحال ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حكمًا؛ لأن صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل **(وَالرُّطَبِيَّةُ)** المفهوم من قوله: رطبًا، التي هي الحال الثانية في المثال المذكور **(تَعَلَّقَت بِهِ)** أي: بالمشار إليه بهذا يعني: جعلت حالًا منه ومبينة للهيئة القائمة به أيضًا لكن **(مِن حَيثُ إنَّهُ)** أي: المشار إليه **(مُفَضَّلٌ عَلَيهِ)** باعتبار أن ضمير: منه، راجع إليه؛ ولذا قال الشارح: **(وَهُوَ)** أي: المفضل عليه **(ضَمِيرُ مِنهُ)** لأنه يرجع إليه **(فَيَجِبُ أَن يَلِيَهُ)** أي: الحال ضمير منه وههنا أن الضمير البارز لما كان ملفوظًا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن، بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب أن يليه الحال كما يجب أن يلي المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه، وإن جاز الفصل أيضًا، ولأجل هذا قدم الحال الأول على عامله الضعيف وإن كان حقه التأخير.

(قالَ الرَّضي: وَأَمَّا الضَّمِيرُ المُستَكِنُّ) الراجع إلى لفظ هذا **(في أَفعَلَ)** يعني: في اسم التفضيل الذي هو أطيب **(فإنَّهُ)** أي: الضمير المستكن فيه **(وَإِن كَانَ)** الواو للحال وإن للوصل والجملة حال قد سبق غير مرةٍ **(مُفَضَّلا)** في الحقيقة **(لَكِنَّهُ)** أي: إلا أن ذلك الضمير **(لَمَّا لَم يَظهَر)** أي: لما لم يكن ملفوظًا حقيقة بل ملفوظًا حكمًا **(كَانَ كالعَدَمِ)** والمعدوم ليس بشيء فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار أن ذلك الضمير يرجع إليه **(وَمَعَ هَذَا)** أي: مع كون الضمير المستكن في أفعل كالعدم **(فَلا أَرَى بَأسًا بأَن يُقَالَ: وَإن لَم يُسمَع)** إن للوصل والفعل مبني للمفعول **(زَيدٌ أحسنُ قَائِمًا مِنهُ قَاعِدًا)** ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه إلا أنه قد وقع فصل بالأجنبي وهو الحال الأولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه، ولذا قال: فلا أرى بأسًا حيث قيد الرؤية بالبأس المفيد للكراهة قلنا: لما لم يتميز كل واحد من الحدثين عن الآخر في أفعل بأداة التشبيه وغيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم أن يكون منصوب كل

وذهب بعضهم: إلى أن العامل في «بسرًا» اسم الإشارة أي: أشير إليه حال كونه بسرًا، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس، فلا تتقيد الإشارة بحالة البسرية، ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه نحو: «تَمْرُ نَخْلَتِي بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا».

حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل: زيد راكبًا أفضل من عمرو راجلًا، وإن كان مقدمًا على اسم التفضيل، (**وَذَهَبَ بَعضُهُم**) وهو أبو علي وأتباعه (**إلَى أنَّ العَامِلَ في بُسرًا**) يعني: في الحال الأولى لأن الخلاف فيها (**اسمُ الإشَارةِ**) يعني: العامل في تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الإشارة؛ لأنه لا يجوز أن يكون أفعل التفضيل عاملًا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه (**أَي: أُشِيرَ إِلَيهِ حَالَ كَونِهِ بُسرًا، وَهَذا**) أي: كون العامل في الحال الأولى اسم الإشارة يعني: معنى الفعل (**لَيسَ بِصَحِيحٍ**) لأنه يلزم تفريق العالم في الحالين وهذا وإن كان جائزًا إلا أنه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية؛ لأنه إذا لم يكن اسم التفضيل عاملًا في بسرًا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلًا ومفضلًا عليه في حالة واحدة وهذا باطل؛ (**لأنَّهُ يُمكِنُ أَن يَكُونَ المُشَارُ إِلَيهِ**) بهذا (**التَّمرُ اليابِسُ**) فيلزم حينئذٍ تقييد الإشارة يعني: المشار إليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لأن المقصود الإشارة مطلقًا (**فلا تَتَقيَّدُ الإشَارَةُ**) يعني: فلا يصح تقييدها (**بِحَالِ البُسرِيَّةِ**) لأن العامل يتقيد به فلو كان اسم الإشارة عاملًا في بسرًا لتقيدت الإشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقةً، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية وليس كذلك؛ لأنا نعلم بالضرورة أنه يصح أن يقال هذا بسرًا أطيب منه رطبًا في غير حالة البسرية حتى تكون الإشارة مطلقة، فوجب أن يكون العامل فيه اسم التفضيل؛ (**وَلأَنَّهُ يَصِحُّ حَيثُ وَقَعَ مَوقِعَ اسمِ الإشَارَةِ اسمٌ**) والمعنى: يصح أن يقع اسم موقع اسم الإشارة (**لا يَصِحُّ إعمَالُهُ فيهِ**) الجملة صفة الاسم أي: لا يصح إعمال ذلك في الحال بأن لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه؛ لأن العامل لما سبق إما الفعل أو شبهه أو معناه على سبيل منع الخلو والجمع (**نَحوُ: تَمرُ نَخلَتي بُسرًا أَطيَبُ مِنْهُ رُطَبًا**) بإقامة تمر نخلتي مقام اسم الإشارة، ومثل: زيد راجلًا أحسن منه راكبًا،

(وَتَكُونُ) أي: الحال (جُمْلَةً) لدلالتها على الهيئة كالمفردات، فيصح إن وقعت حالًا مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية (خَبَرِيَّةً) محتملة للصدق والكذب؛ لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه، والجمل الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء، ....

فإنه جائز اتفافا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل، والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف، وكذا العامل في الحال في المثال المذكور في المتن أفعل.

ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الأصل؛ لأن الأصل فيها الإفراد كما أن الأصل في الخبر الإفراد شرع في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال: «وتكون» **(أَي: الحَالُ)** «جملةً» **(لِدَلالَتِهَا)** أي: الجملة **(عَلَى الهَيئَةِ)** أي: الصفة **(كالمُفرَدَاتِ)** يعني: كما أن الأحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالًا مثلها، وفي الرضي: أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد لعاملها ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد، **(فَيَصِحُّ إن وَقَعَت)** أي: الجملة **(حَالًا مِثلَها)** يعني: كما يصح أن يقع المفرد حالًا، ولأن الحال حكم معنى لما سبق غير مرة، والأحكام تكون بالمفرد والجملة كما في خبر المبتدأ، **(وَلَكِن)** يعني: إلا أنه **(يَجِبُ أَن تَكُونَ الجُملَةُ الحَالِيَّةُ)** «خبريةً» **(مُحتَمِلَةً للصِّدقِ والكَذِبِ)** يعني: الأصل في الجملة الخبرية أن تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شأنه الكذب، ويحتمل أن تكون كاذبة؛ لأنها خبر والخبر يحتملهما؛ **(لأنَّ الحَالَ)** في المعنى **(بِمَنزِلَةِ الخَبَرِ عَن ذِي الحَالِ)** للزوم المطابقة بينهما في الإفراد وأخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير إلى ذي الحال للربط وكونه مسندًا إلى صاحبه إما بلا واسطة أو بها كالخبر **(وَإجرَاؤُها عَلَيهِ)** أي: جعل الحال حالًا منه **(في قُوَّةِ الحُكمِ بِهَا عَلَيهِ، والجُملَةُ الإنشَائِيَّةُ)** التي لا ثبوت لها الآن **(لا تَصلُحُ أن يُحكَمَ بِهَا عَلَى شَيءٍ)** وإن كان فاعلًا؛ لأنها لا ثبوت لها في نفسها وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، وهي لا ثبوت لها في نفسها، فكيف تثبت لغيرها؟ فلا يصح أن تقع حالًا من شيء كما لا يصح أن تقع خبرًا عنه.

ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها، والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالًا لا بد لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وهي: «الضمير والواو».

والجملة الخبرية: إما اسمية أو فعلية.

والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعًا مثبتًا، أو مضارعًا منفيًّا، أو ماضيًا مثبتًا، أو ماضيًا منفيًّا، فهذه خمس جمل. (فَالاسْمِيَّةُ) ....

(**وَلَمَّا كَانَت الجُملَةُ مُستَقِلَّةً في الإفَادَةِ**) لاشتمالها على الإسناد المقتضي للمسند إليه والمسند وإذا كانت كذلك (**لا تَقتَضِي ارتِبَاطَها**) مع تعلقٍ (**بِغَيرِها**) لأن المستقل في الإفادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه (**وَالحَالُ مُرتَبطَةٌ بِغَيرِها**) لكونها عرضًا غير قائم بنفسه، ولأن المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال، وهذا المقصود لا يحصل إلا بإخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها، (**فإذَا وَقَعَت الجُملَةُ**) الخبرية التي من شأنه أن تكون صادقة ومحتملة للكذب (**حَالًا لا بُدَّ لَهَا**) أي: لتلك الجملة لكونها مستقلة في الإفادة (**مِن رَابِطَةٍ تَربِطُهَا إِلَى صَاحِبِها**) حيث لا تكون أجنبية وتكون أيضًا مخرجة عن الاستقلال، (**وَهِيَ**) أي: الرابطة ههنا اثنان (**الضَّميرُ والوَاوُ**) وإنما ربطوا الجملة الحالية بالواو؛ لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني: الواو التي أصلها الجمع المطلق ليؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه، (**وَالجُملَةُ الخَبَرِيَّةُ**) الحالية (**إمَّا اسمِيَّةٌ**) إن بدئت باسم لفظًا أو تقديرًا (**أو فِعلِيَّةٌ**) إن بدئت بفعل موضوع للخبر (**وَ**) تلك (**الفِعليَّةُ إمّا أن يكونَ فِعلُها مُضَارِعًا مُثبَتًا**) بأن بدئت بفعل مضارع أريد إثباته (**أَو**) يكون فعلها (**مُضَارِعًا مَنفِيًّا**) بأن يكون مضارعا أريد نفيه (**أَو**) أن يكون فعلها (**مَاضيًا مُثبَتًا أو مَاضيًا مَنفيًّا، فَهَذِهِ**) الأقسام المذكورة (**خَمسُ جُمَلٍ**) جمع جملة.

ولما فرغ من بيان أن أية جملة تقع حالًا شرع في بيانها تفصيلًا وبيان الرابط أيضًا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية: «فالاسمية» قدمها لكونها أشد احتياجًا

أي: الجملة الاسمية الحالية متلبسة:

(بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعًا)؛ لقوة الاسمية في الاستقلال، فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: «جِئْتُ وَأَنَا رَاكِبٌ»، و«جِئْتُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ»، و«جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ».

(أَوْ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا)؛ لأنها تدل على الربط في أول الأمر، فاكتُفي بها مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ»، ....

إلى زيادة الرابط؛ لدلالتها على الدوام والثبات، ولكون البحث في الاسم، ولمناسبتها بالحال المفردة؛ لأن المفردة ليست إلا اسمًا بخلاف الفعلية (أَي: الجُملَةُ الاسمِيَّةُ الحَالِيَّةُ) يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي وإلى أن الاسمية صفة تستدعي موصوفًا، (مُلتَبِسَةٌ) «بالواو والضمير» إذا وقعت حالًا «معًا» حال مؤكدة للجار والمجرور؛ إذ المعية تفهم من الواو العاطفة؛ لكونها مفعولين للخبر المحذوف أي: حال كونها متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال؛ لأن المعية في معنى المصاحبة (لِقُوَّةِ الاسمِيَّةِ في الاستقلالِ) لتركبها من الاسمين وخارجة عن أصل الحال، وهو الانتقال وعدم التقرر (فَنَاسَبَ أَن تَكُونَ الرَّابِطَةُ فِيهَا في غَايَةِ القُوَّةِ) أيضًا لأن الشيء إذا كان قويًا يلزم أن تكون الرابطة فيه أقوى حتى تخرجه عن الاستقلال، وتربطه بما قبله طوعًا أو كرها، وهذا النوع ثلاثة أقسام باعتبار الضمير؛ لأنه إما أن يكون متكلمًا (نَحوُ: جِئتُ وَأَنَا رَاكِبٌ، و) مخاطبًا نحو: (جِئتَ وَأَنتَ رَاكِبٌ، وَ) غائبًا مثل: (جَاءَنِي زَيدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ) ويحتمل أن يكون المبتدأ مؤخرًا والخبر مقدمًا؛ فحينئذٍ يكون ثلاثة أقسام أخر، «أو» الجملة الاسمية الحالية ملتبسة «بالواو وحدها» أي: حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير؛ (لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الرَّبطِ في أَوَّلِ الأَمرِ) لأن الواو تؤذن في أول الأمر بأن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها؛ لأنها يجب أن تقع في أول الكلام، ولأنها للجمع المطلق في أصل الوضع، (فاكتُفِيَ) مبني للمفعول (بِهَا) أي: بالواو منفردة (مِثلُ قَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: كُنتُ نَبِيًّا) أي: أعطي لي النبوة (وَآدَمُ بَينَ المَاءِ وَالطِّينِ) أي: حال كون آدم غير مخلوق، وإنما قال: بين الماء والطين، ولم يقل: بين الماء والتراب، مع أن سوق الكلام يقتضي هذا

وهذا أي: الربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة.

وأما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو، تقول: هو الحق لا شك فيه، وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكَّد والمؤكِّد؛ لشدة الاتصال بينهما.

(أَوْ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ عَلَى ضَعْفٍ)؛ لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء،

ذهابًا إلى مجاز أولى مثل: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: 36]، واعلم أن اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة، لكن اجتماعهما أولى احتياطًا في الربط لما سبق أن الاسمية في غاية القوة؛ لتركبها من اسمين مقتضيين للدوام والثبات، فيكون الرابط أيضًا في غاية القوة ليتطابقا، (وَهَذَا، أي: الرَّبطُ) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالوَاوِ وَحدَها) كما في النوع الثاني، (أو) ملتبس (بِهَا) أي: بالواو مصاحبة (مَعَ الضَّمِيرِ) بلا انفراد احدهما عن الآخر كما في النوع الأول (إِنَّمَا يَكُونُ في الحَالِ المُنتَقِلَةِ) الغير المتقررة؛ لأنها لتجددها وانتقالها اقتضت أن تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من أول الأمر أن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة، (وَأَمَّا في الحَالِ المُؤَكَّدَةِ) يعني: أن الجملة الاسمية إذا كانت حالًا مؤكدة (فلا يَجُوزُ) فيها (الوَاوُ) الجار يعني: في متعلق بقوله: فلا يجوز، قدم عليه للحصر يعني: عدم جواز الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها، (تَقُولُ) بتاء الخطاب (هُوَ الحَقُّ لا شَكَّ فِيهِ) ونحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: 1، 2] على أحد الوجوه، (وَذَلِكَ) أي: عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع؛ (لأنَّ الوَاوَ) لكونها في الأصل للعطف وهو دليل التغير (لا تَدخُلُ بَينَ المُؤَكَّدِ وَالمُؤَكِّدِ) بالفتح والكسر مطلقًا يعني: سواء كانا في الحال أو في غيرها (لِشِدَّةِ الاتِّصَالِ) والامتزاج (بَينَهُمَا) لأن الثاني عين الأول ونفسه، فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها، «أو» الجملة الاسمية ملتبسة «بالضمير» (وَحدَهُ) أي: حال كونه منفردًا في الربط «على ضعفٍ» متعلق بقوله: أو بالضمير؛ (لأنَّ الضَّمِيرَ لا يَجِبُ أَن يَقَعَ في الابتِدَاءِ) أي: في ابتداء الكلام بل قد يقع في الأول، وحينئذٍ يدل على الربط من أول الأمر كالواو وقد

فلا يدل على الربط في أول الأمر، نحو: «كَلَّمَتْهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ»، فلا بد من الواو على الأصح.

(وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ) أي: الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعًا مثبتًا متلبسة: (بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ) ....

يقع في الأوسط بل قد يقع في الآخر، (فَلا يَدُلُّ عَلَى الرَّبطِ في أَوَّلِ الأمرِ) ولهذين الوجهين قيل: على ضعف، وإن كان الوجه الأول لا يستلزم الضعف اطرادًا للباب، (نَحوُ: كَلَّمتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ) إن جعلته حالًا من ضمير الفاعل فالرابط ضمير المتكلم في قوله: إلى في، وإن جعلته من ضمير المفعول فالرابط ضمير الغائب في قوله: فوه، ونحوه قوله: رجع عوده على بدء، وقول الشاعر:

ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ إلى جعفرٍ سرباله لم يمزق

(فَلا بُدَّ مِن الوَاوِ عَلَى الأَصَحِّ) فالضمير إما في الأول وهو ثلاثة أقسام باعتبار أنواع الضمير نحو: جئت أنا راكب، وجئت أنت راكب، وجاء زيد هو راكب، وإما في الآخر وهو أيضًا ثلاثة أقسام نحو: جئت راكبٌ أنا، وجئت راكب أنت، وجاء زيد راكب هو، وإما في الأوسط وهو أيضًا ثلاثة أقسام مثل: رجعت عودي على بدء، ورجعت عودك على بدء، ورجع زيد عوده على بدء، فالجملة تسعة أقسام فالأول منها: أقوى الوجوه لاشتراكه بالواو في دلالته في أول الأمر على الربط، والثاني: أضعفها لبعد الربط لكونه في الآخر، والثالث: متوسط بينهما، فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسمًا.

«و» الفعل «المضارع المثبت» (أي: **الجُملَةُ الفِعلِيَّةُ الحَالِيَّةُ الَّتي يَكُونُ الفِعلُ فِيهَا مُضَارِعًا مُثبَتًا**) ولكن يشترط فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال، (مُلتَبِسَةٌ) «بالضمير وحده» أي: منفردًا، وأما قوله: قمت وأحبك، وقوله:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

فبتقدير: وأنا أحبك، وأنا أرهنهم، وإذا كان المضارع مصدرًا بـ: قد فيدخله الواو مثل قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصف: 5] الآية

لمشابهته لفظًا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ يُسْرِعُ».

(وَمَا سِوَاهُمَا) أي: ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو الماضي المنفي (بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ) مَعًا (أَوْ بِأَحَدِهِمَا) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوة استقلالها كالاسمية، ....

(لِمُشَابَهَتِهِ) أي: المضارع المثبت (لَفظًا) في الحركات والسكنات وعدد حروفه (وَمَعنىً) يعني: في الحدوث والتجدد (لاسمِ الفَاعِلِ المُستَغني) إذا وقع حالًا (عَنِ الوَاوِ) اكتفاءً بالضمير وحده؛ لأن الإعراب اللفظي أو التقديري في الحال المفردة يغني عن الواو، (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ يُسرِعُ) وهذا النوع ينقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار أنواع الضمير نحو: جاءني زيد يسرع، وجئت تسرع وجئت أسرع، «وما سواهما» (أَي: مَا سِوَى) الذي هو غير (الجُملَةِ الاسمِيَّةِ) الحالية بأقسامها وأنواعها (وَ) الجملة (الفِعلِيَّةِ المُشتَمِلَةِ عَلَى المُضَارِعِ المُثبَتِ) الواقعة حالًا بالضمير وحده (مِن الجُمَلِ) جمع جملة بيان لـ: ما في قوله: وما سوى (المُشتَمِلَةِ) صفة الجمل (عَلَى) الجمل الثلاث (المُضَارِعِ المَنفي أو المَاضي المُثبَتِ أو المَاضِي المَنفي) ملتبس «بالواو والضمير» (مَعًا) أي: مصاحبين في الربط من غير انفراد أحدهما فيه، «أو» ملتبس «بأحدهما» يعني: بالواو وحده أو بالضمير (وحده من غير ضعف، عِندَ الاكتِفَاءِ بالضَّمِيرِ لعَدَمِ قُوَّةِ استِقلالِها) أي: استقلال واحد من الأنواع الثلاثة؛ لكونه فعلًا يدل على الحدوث والتجدد، وإن كان ماضيًا مثبتًا أو منفيًا (كالاسمِيَّةِ) يعني: كما كان ضعيفًا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر، فالمضارع المنفي باعتبار أنواعها وكونها مع الواو والضمير معًا، أو بأحدهما فقط سبعة أقسام، وكذا كل واحد من الماضي المثبت والماضي المنفي سبعة أقسام، فالمجموع أحد وعشرون، فمجموع الجملة الفعلية الحالية أربعة وعشرون، وإذا ضمت الجملة الاسمية الحالية إليها يكون المجموع يعني: الجملة الحالية سواء كانت اسمية أو فعلية سبعة وثلاثين قسمًا، تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المنصفين.

فمثال المضارع المنفي نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدُ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو». والماضي المثبت نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو».

والماضي المنفي نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلَامُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غُلَامُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو»، (وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ) لا المنفي (مِنْ دخول) لفظة («قَدْ») المقرّبة زمان الماضي إلى الحال ....

(فَمِثَالُ الْمُضَارِعِ المَنفي) بأقسامه الثلاثة (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلامُهُ) بالواو والضمير معًا، (أو جَاءَني زَيدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلامُهُ) بالضمير وحده، (أَو جَاءَني زَيدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عمرٌو) بالواو وحده، (وَ) مثال (المَاضي المُثبَتِ) بأقسامه الثلاثة أيضًا (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ وَقَد خَرَجَ غُلامُهُ) بالواو والضمير معًا، (أَو جَاءَني زَيدٌ قَد خَرَجَ غُلامُهُ) بالضمير وحده، (أو جَاءَني زَيدٌ وَقَد خَرَجَ عَمرٌو، و) مثال (المَاضِي المَنفي) الواقع حالًا بأقسامه الثلاثة أيضًا (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ وَمَا خَرَجَ غُلامُهُ) بالواو والضمير، (أو جَاءَني زَيدٌ مَا خَرَجَ غُلامُهُ) بالضمير وحده، (أَو جَاءَني زَيدٌ وَمَا خَرَجَ عَمرٌو) بالواو وحده، اعلم أن اجتماع الواو وقد والضمير أكثر من الانفراد، أو الاثنين في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير أكثر من انفراد أحدهما، كذا في الرضي.

ولما فرغ من بيان الأحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هي إليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضي المثبت إليه إذا وقع حالًا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظًا أو تقديرًا عند البصريين فقال: «ولا بد في الماضي المثبت» الواقع حالًا (لا المَنفي) فإنه لا يشترط فيه دخول قد عليه إذا وقع حالًا؛ لأن النفي يستمر من حين الانتفاء إلى حين صدور الفعل عن الفاعل، أو وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل، فإذا قلت مثلًا: ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا؛ لأن النفي يستوعب الأزمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل، فلا يحتاج إذا وقع حالًا إلى دخول قد المقربة عليه «من» (دُخُولِ لَفظَةِ) «قد» (المُقَرِّبَةِ) صفة: قد (زَمَانَ المَاضي) الواقع حالًا بالنصب؛ لأنه مفعول المقربة (إلَى) زمان (الحَالِ)

لغة على الماضي المثبت الواقع حالًا، ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوزًا؛ لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالًا أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل، فلا بد من «قد» حتى تقربه إليه، فيقارنه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين، فإنهم لا يوجبون دخول «قد» ....

وهو آن صدور الفعل عن الفاعل أو وقوعه على المفعول، الجار متعلق بقوله: المقربة (**لُغَةً**) تمييز عن النسبة التي في شبه الفعل؛ لأن لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضي إلى زمان الحال مثل: جاءني زيد قد ركب، فإن لفظة قد دخلت على الحال لتقريب زمانه إلى زمان صدور المجيء عن زيد، فيقارن الركوب المجيء فيكونان في زمان واحد، (**عَلَى المَاضِي**) متعلق بالدخول (**المُثبَتِ الوَاقِعِ حَالًا؛ لِيُدَلَّ**) مجهول من: دل يدل (**بَهَا**) الضمير يرجع إلى لفظة قد، والجار والمجرور في محل الرفع؛ لأنه نائبه (**عَلَى قُربِ**) متعلق بقوله: ليدل (**زَمَانِهِ**) أي: زمان الماضي المثبت الواقع حالًا (**إِلَى زَمَانِ صُدُورِ الفِعلِ**) متعلق بقوله: قرب زمانه (**مِن ذِي الحَالِ**) إذا كان ذو الحال فاعلًا، (**أَو**) زمان (**وُقُوعِهِ عَلَيهِ**) أي: وقوع الفعل على ذي الحال إذا كان ذو الحال مفعولًا به (**تَجَوُّزًا**) أي: دلالة تجوز أو دلالة تجوزية يعني: دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية؛ لأن هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي؛ لكونه مطلقًا؛ (**لأنَّ المُتَبَادَرَ مِنَ المَاضِي المُثبَتِ إِذَا وَقَعَ حَالًا أَنَّ مُضِيَّهُ**) أي: معنى الماضي المثبت الواقع حالًا (**إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسبَةِ**) أي: بالقياس (**إِلَى زَمَانِ العَامِلِ**) في ذلك الحال مثلًا إن مضي زمان الركوب في قولك: جاءني زيد قد ركب، بالقياس إلى زمان المجيء العامل فيه يعني: أن زمان الركوب سابق على زمان المجيء؛ فيفهم منه أن المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس إلا مع الركوب (**فَلا بُدَّ مِن**) دخول (**قَد**) عليه (**حَتَّى تُقَرِّبَهُ**) أي: لفظة قد زمان الركوب (**إِلَيهِ**) أي: إلى زمان المجيء (**فَيُقَارِنُهُ**) أي: يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكمًا، فلا يقع الماضي حالًا إلا أن يكون قريبًا من العامل زمانًا مقرونًا به بدخول قد عليه.

(**وَهَذَا**) أي: كون قد لازمة في الماضي المثبت الواقع حالًا ملتبس (**بِخِلافِ مَذهَبِ الكُوفِيِّينَ؛ فَإِنَّهُم لا يُوجِبُونَ دُخُولَ قَد**) على الماضي المثبت إذا وقع

ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت (ظَاهِرَةً) في اللفظ نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ رَكِبَ غُلَامُهُ» (أَوْ مُقَدَّرَةً) منوية نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]، أي: قد حصرت صدورهم.

وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوزان حذف «قد»، فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ«قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»، فتكون جملة «حَصِرَتْ» صدورهم صفة ....

حالًا أي: لا يوجبونها (ظَاهِرَةً وَلا مُقَدَّرَةً) بل يوقعونها حالًا بغير قد، كما يوقعون الماضي المنفي حالًا بغيرها كما عند البصريين؛ لأن الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد، وإن كان ماضيًا فيقارن زمان العامل بنفيه (سَوَاءٌ كانَت) متعلق بقول المصنف: ولا بد، لا بقول الشارح: أي لفظة قد، «ظاهرةً» (في اللَّفظِ) بأن تكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالًا (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ قَد رَكِبَ غُلامُهُ) بالضمير وحده، أو وقد ركب غلامه، أو وقد ركب عمرو، «أو» كانت لفظة قد «مقدرةً» (مَنوِيَّةً) بأن تكون محذوفة في اللفظ ملحوظة في النية؛ لأن المقدر المنوي كالملفوظ من غير فرق (نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، أي: قَد حَصِرَت صُدُورُهُم) فجملة: حصرت صدورهم حال من فاعل: جاؤوكم، وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة، أي: جاؤوكم الكفار حال كون صدورهم حصرت يعني: خائفة لأن الخوف سبب للحصر، فيكون من قبيل ذكر المسبب وإرادة السبب، والمراد من الصدور العقول مجازًا بعلاقة المحلية، ومعناه بالفارسية: امدندا يشانها شمارا درحال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى، ومثله قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ﴾ [سورة يوسف: 65] أي: قد ردت.

(وَهَذَا) أي: كون الماضي المثبت حالًا بـ: قد مقدر ملتبس (بِخِلافِ مَذهَبِ سِيبَوَيهِ والمُبَرِّدِ فَإِنَّهُمَا) أي: سيبويه والمبرد (لا يُجَوِّزَانِ حَذفَ قَد) سواء كانت مقدرة منويةً أو محذوفةً نسيًا منسيًا؛ لأن قد حرف، والحرف لا تأثير له إذا كان محذوفًا، مع جواز وجه آخر إلا أن يكون مذكورًا لفظًا وههنا ليس بمذكور؛ (فَسِيبَوَيهِ يُؤَوِّلُ قَولَهُ تَعالَى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾) بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (بـ: قومًا حَصِرَت صُدُورُهُم؛ فَتَكُونُ جُملَةُ حَصِرَت صُدُورُهُم صِفَةً

موصوف محذوف وهو الحال، والمبرد يجعله جملة دعائية، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي، لاستمرار النفي بلا قاطع، فيشمل زمان الفعل.

(وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ) في الحال لقيام قرينة حالية (كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ) أي: الشارع في السفر أو المتهيئ له («رَاشِدًا مَهْدِيًّا») أي: سر راشدًا مهديًا، بقرينة حال المخاطب، ....

مَوصُوفٍ مَحذُوفٍ) فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف؛ لأن حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه، ولما لم يذكر له محل يقوم به علم أن ما قام به محذوف، (وَهُوَ) أي: الموصوف المحذوف (الحَالُ) بتأويله بالمشتق فيكون المعنى حينئذٍ أو جاؤوكم حال كونهم مجتمعين منحصرةً قلوبهم، (وَالمُبَرِّدُ) يؤول (يَجعَلُهُ) أي: جعل قوله: (جُملَةً دُعَائِيَّةً) يعني: دعاء عليهم (وَإِنَّمَا لَم يَشتَرِط ذَلِكَ) أي: دخول قد (في) الماضي (المَنفِي) إذا وقع حالًا؛ (لاستِمرَارِ النَّفي) من وقت الانتفاء (بلا قَاطِعٍ) يعني: بلا مناقض وهو الإيجاب لأن النفي يستوعب الأزمان؛ (فَيَشمَلُ) النفي (زَمَانَ الفِعلِ) أي: زمان العامل في الحال فلا يحتاج إلى دخول لفظة: قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلًا، بلا فائدة فيه.

ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في الحال، وما هو الفرع فيه شرع في بيان حذف عامله جوازًا ووجوبًا، سواء كان العامل الفعل أو شبهه أو معناه، ومثال الثالث نحو: هذا الهلال بيننا، فقال: «ويجوز حذف العامل» بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة، (في الحَالِ) سواء كان مفردًا أو جملة «القيام قرينةٍ» دالة على حذفه وتعيينه (حَالِيَّةً) يعني: حال صاحب الحال ووصفه «كقولك للمسافر» (أي: الشَّارِعِ في السَّفَرِ أَو المُتَهَيِّئُ لَهُ) أي: للسفر يريد بالتفسير الأول معناه الحقيقي، وبالثاني معناه المجازي بعلاقة السببية؛ لأن السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب أو بعلاقة الأولية «راشدًا مهديا» (أي: سِر) أمر من: سار يسير مثل: باع يبيع، سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازًا، (رَاشِدًا مَهدِيًّا، بِقَرِينَةِ حَالِ المُخَاطَبِ) وهو ذو الشروع أو التهيؤ، والمراد بـ:راشدًا الراشد بنفسه مهما أمكن

وقوله: «مهديًّا» إما صفة لـ«راشدًا»، أو حال بعد حال، أو مقالية كقولك: «راكبًا» لمن يقول: «كيف جئتَ؟» أي: جئت راكبًا بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القِيَامَة: 3-4]، أي: بلى نجمعها قادرين.

المهدي إذا لم يكن الرشد بدون الهداية، (**وَقَولُهُ: مَهديًّا إِمَّا صِفَةٌ لِرَاشِدًا**) كأنه هدى له فتقررت له الهداية في صاحب الحال، فالأصل أن يكون وصفًا له إلا أن الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفًا لما قام به وهو الرشد، (**أَو حَالٌ بَعد حَالٍ**) فكأن الهداية لم تحصل إلا عند السير شيئًا فشيئًا، إما حال مترادفة يعني: متتابعة فيكون ذو الحال والعامل في كليهما واحدًا، وإما متداخلة وهي عبارة عن أن يكون الحال الثاني حالًا من الضمير المستكن في الأول، فيكون صاحبه ما استكن في الأول والعامل أيضًا الحال الأول فيكون العامل في الأول محذوفًا وفي الثاني مذكورًا، وعلى التوجيه الأول فعامل كليهما محذوف، (**أَو**) لقيام قرينة (**مَقَالِيَّةٍ كَقَولِكَ: رَاكِبًا، لِمَن**) اللام متعلق بالقول (**يَقُولُ: كَيفَ جِئتَ**) أي: على أي حال ووصف جئت (**أَي: جِئتُ رَاكِبًا**) ثم حذف الفعل (**بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ**) المحقق وهو قوله: كيف جئت؟ (**وَمِنهُ**) أي: من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (**قَولُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾**) جمع عظم، أي: أيظن أو أيعلم؛ لأن الظن من جملة العلم فيكون مجازًا عن العلم بعلاقة الجزئية، الإنسان إنه - أي: الشأن- لن نجمع عظامه المتمزقة فصارت ترابًا، (﴿بَلَىٰ﴾) حرف إيجاب مختصة بإيجاب النفي، (﴿قَٰدِرِينَ﴾) حال وعاملها محذوف جوازًا بقرينة السؤال المحقق، وهو قوله: أيحسب الإنسان (**أَي: بَلَى نَجمَعُهَا قَادِرِينَ**) أي: نعم أيها الجاهل نجمع تلك العظام المتمزقة فتناثرت وصارت ترابًا، حال كوننا قادرين على جمعها وإحيائها وتعذيبها، وما ذلك على الله بعزيز، والتعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيمًا بإقامة الواحد مقام الجمع متعارف عند البلغاء في التكلم وما يتبعه، كما فيما نحن فيه لا في الخطاب ولا الغيبة، كذا في «الهوادي».

(وَيَجِبُ) حذف العامل (فِي) بعض الأحوال (الْمُؤَكِّدَةِ) وهي أي: الحال المؤكدة مطلقًا هي التي لا تنتقل من صاحبها مادام موجودًا غالبًا بخلاف المنتقلة، والمنتقلة قيد للعامل، بخلاف المؤكدة (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا») فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر (أَيْ: أُحِقُّهُ) بفتح الهمزة ....

«ويجب» (حَذفُ العَامِلِ) لقيام قرينة «في» (بَعضِ الأَحوَالِ) «المؤكدة» لا في كلها، كما في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلى قوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 18] فإن قائمًا حال مؤكدة، مع أن عاملها لم يحذف وهو: شهد، فعلم أن وجوب حذف العامل في بعضها لا في كلها، (وَهِيَ أَي: الحَالُ المُؤَكِّدَةُ مُطلَقًا) أي: سواء حذف عاملها أو لا، وسواء كان حذف العامل واجبًا أو جائزًا (هِيَ) أي: الحال المؤكدة مطلقًا (الَّتِي لا تَنتَقِلُ عَن صَاحِبِهَا مَا دَامَ مَوجُودًا) لأن الحال حينئذٍ هي الهيئة الطبيعية في ذي الحال يعني: الخلقية وهي لا تقبل الانتقال ما دام صاحبها موجودًا كالعطوفية مثلًا؛ ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال، ولهذا السر جعلت مؤكدة، وإنما قال: (غَالِبًا) لأنها تقبل الزوال إلا أنه نادر (بِخِلافِ) الحال (المُنتَقِلَةِ) لأنها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودًا كالركوب مثلًا، حيث ينتقل عن صاحبه؛ ولذا سميت منتقلة (وَ) الحال (المُنتَقِلَةُ قَيدٌ للعَامِلِ) لأن الغرض منها تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها إسنادًا أو إيقاعًا، وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيدا له، (بِخِلافِ) الحال (المُؤَكِّدَةِ) لأن الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال، دون التقييد فلا يكون تقييدًا بل إنما يكون تأكيدًا «مثل: زيدٌ أبوك عطوفًا» وإنما وجب حذف العامل؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف لتضمن الأبوة العطوفية، فاستغنى بقوله: أبوك عن التصريح بالعامل، والحاصل: أن ذكر الأب لما كان مشعرًا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبًا رومًا للاختصار؛ (فَإِنّ العَطُوفِيَّةَ لا تَنتَقِلُ عَنِ الأَبِ) يعني: ترحم الأب لابنه لا ينتقل منه ما دام الأب والابن حيين، وإذا كان الابن ميتًا فكذلك لا تنتقل منه (في غَالِبِ الأَمرِ) وإن كانت منتقلة في بعض الأزمان أو من بعض الأشخاص، «أي: أحقه» مقتضى الظاهر في التفسير أن يكون بصيغة المضارع؛ لأن المعنى في مثله على الاستقبال لا على الماضي (بِفَتحِ الهَمزَةِ) بناءً على أنه مضارع متكلم وحده

أو ضمها من «حَقَّقْتُ الأَمْرَ» بمعنى: تحققته وصرت منه على يقين، أو من: «أَحْقَقْتُ الأَمْرَ» بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته، أي: تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين، أو أثبتها كذلك عطوفًا، وقال صاحب المفتاح: أحق التقديرات عندي أن يقدر: يحني عطوفًا.

ثلاثي من باب: ضرب مثل: فر يفر حق يحق، (أَو ضَمِّهَا) أي: أو ضم الهمزة بناءً على أنه مضارع متكلم وحده أيضًا إلا أنه رباعي من باب: الإفعال من: أحق يحق مثل: أصر يصر، الأول مأخوذ (مِن حَقَّقتُ الأمرَ بمَعنى تَحَقَّقتُهُ، وَصِرتُ مِنهُ) أي: من الأمر (عَلَى يَقِينٍ) يعني: لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كعين اليقين، فعلى هذا يكون الحال مبينًا لهيئة المفعول لكونه حلا منه، (أَو) الثاني مأخوذ (مِن أَحقَقتُ الأمرَ بِهَذَا المَعنَى) السابق حال كونه ملابسًا (بِعَينِهِ) يعني: حيث لا فرق بينهما في كونهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لي فيه شبهة، (أَو بِمَعنَى أَثبَتُّهُ) يعني: الأول بمعنى أثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده، وهذا معناه المجازي بعلاقة السببية؛ لأن التحقق سبب للثبوت أو على أن يكون استعارة تبعية، (أَي: تَحَقَّقَت أُبُوَّتُهُ لَكَ وَصِرتَ مِنهَا) أي: من كونه أبًا لك (عَلَى يَقِينٍ أَو أَثبَتُّهَا) من أثبت فعل مضارع متكلم وحده أي: أثبت أبوته لك (كَذَلِكَ) أي: تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لي شبهة (عَطُوفًا) أي: حال كون الأب لك شفيقًا، وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينًا للمفعول وقد سبق.

(وَقَالَ صَاحِبُ «المفتاح») أبو يعقوب يوسف السكاكي (أَحَقُّ التَّقدِيرَاتِ) التي يجوز أن تقدر في هذا المثال (عِندِي: أَن يُقَدَّرَ) قوله: (يَحني) فعل مضارع معلوم من حنى يحني مثل: رمى يرمي، من باب: ضرب أي: يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو: زيد أبوك يحني، (عَطُوفًا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل؛ لأنها حال منه لأن الفعل المقدر وهو يحني لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال، وإنما عين العامل المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير مروي عن سيبويه يعني: تقدير أحقه، وقال الزجاج: لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل في الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى، فزيد أبوك في معنى: زيد مسمى

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط وجوب حذف عاملها (أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً) أي: مؤكدة (لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ) احترز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾ [النساء: 79]، فإنه لا يجب حذفه (اسْمِيَّةٍ) احترز به عما إذا كانت فعلية، فإنه لا يجب حذف عاملها، ....

بأبيك، أقول: هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح: زيد مربيك؛ لأن في الأب معنى التربية، وما ذهب إليه المصنف مذهب سيبويه وهو الحق؛ لجريانه في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْۗ﴾ [البقرة: 91] وفي مثل: أنا حاتم جوادًا، وأنا عمرو شجاعًا؛ إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال، كاشتهار حاتم بالجود، وعمرو بالشجاعة، فصار الخبر متضمنًا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبًا اختصارًا أو اعتمادًا لما تضمنه الخبر كذا في الرضي.

ولما فرغ من بيان حذف العامل في الحال جوازًا أو وجوبًا شرع في بيان شرط الحذف إلا أن الحذف جوازًا لم يحتج إلى الشرط لجواز ذكره أو لاكتفاء القرينة أو لأن الحذف جوازًا أمر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال: «وشرطها» **(أي: شَرطُ وُجُوبِ حَذفِ عَامِلِهَا)** قدر الحذف والإضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله: «أن تكون مقررةً» لأن هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال **(أَي: مُؤَكَّدَةً)** هذا تفسير باللازم لأن التقدير الذكر مرة بعد مرة أو جعل الشيء في قراره فيلزمه التأكيد «المضمون جملةٍ» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل مثل: أبوة زيد وإلى المفعول **(اِحتِرَزَ بِهِ عَمَّا يُؤَكِّدُ بَعضَ أَجزَائِهَا)** أي: أجزاء الجملة **(كالعَامِلِ)** أي: كما يؤكد العامل الذي **(في قَولِهِ تَعَالَى:** ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ﴾) لأن كونه ـ عليه الصلاة والسلام ـ ﴿رَسُولًاۚ﴾ أي: مرسلًا فهم من قوله: أرسلنا؛ لأن الإرسال لا يكون بدون المرسل بالفتح، كما لا يكون بدون المرسل بالكسر، لا سيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب، فأكده بقوله: (﴿رَسُولًاۚ﴾) فهو حال من المفعول، ومع هذا يكون تأكيدًا للإرسال؛ **(فَإِنَّهُ لا يَجِبُ حَذفُهُ)** بل لا يحذف أصلًا، «اسميةٍ» **(اِحتُرِزَ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَت فِعلِيَّةً؛ فَإِنَّهُ لا يَجِبُ حَذفُ عَامِلِهَا)** فإن الحال

كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران: 18] إنه حال مؤكدة من فاعل «شَهِدَ» ولا بد ههنا من قيد آخر، وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكورًا، فكيف يكون حذفه واجبًا، نحو: «اللهُ شَاهِدٌ قَائِمًا بِالْقِسْطِ».

إذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [الشعراء: 183]، ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ﴾ [النحل: 12] ومثله يقال: جئ جائيًا، وقم قائمًا، واقعد قاعدًا، (**كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الكشَّاف» في قَولِهِ تَعَالى**: ﴿**قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ**﴾، **إِنَّهُ**) أي: قائمًا بالقسط (**حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ مِن فَاعِلِ: شَهِدَ**) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ الآية؛ لأن القيام بالقسط أي: بالعدل يفهم من الجملة التي هي: شهد الله فأكدت بقوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾، (**وَلا بُدَّ هَهُنَا**) أي: في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة، (**مِن قَيدٍ آخَرَ**) غير القيدين الأولين (**وَهُوَ**) أي: ذلك القيد الواجب (**أَن يَكُونَ عَقدَ تِلكَ الاسمِيَّةَ**) التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها (**مِن اسمَينِ**) أي: من أن يكون تركب الجملة الاسمية المؤكد مضمونها بالحال من اسمين (**لا يَصلُحَانِ**) أي: لا يصلح كل واحد منهما (**للعَمَلِ فِيهَا**) أي: في الحال بأن لا يكون المسند فيها فعلًا ولا شبهه ولا معناه لما سبق أن العامل في الحال مطلقًا أي: سواء كان مؤكدًا أو لا أحد العوامل المذكورة كالمثال في المتن، (**وَإِلَّا**) أي: وإن لم يجب ذلك القيد (**لَكَانَ عَامِلُها**) أي: عامل الحال المؤكدة (**مَذكُورًا**) لفظًا (**فَكَيفَ يَكُونُ حَذفُهُ**) أي: حذف ذلك العامل (**وَاجِبًا**) أو جائزًا؛ لأن الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (**نَحوُ: اللهُ شَاهِدٌ قَائِمًا بالقِسطِ**) وفي بعض النسخ: وكأن المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال، أقول: لم يأخذ المصنف هذا القيد لانفهامه من قوله: وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه؛ لأن الجملة إذا ركبت من اسمين يصلح أحدهما أن يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل أو معناه.

* * *

فهرس المحتويات/الجزء الأول